ر المنطق المنطق الم بشرح المنطق الع فالفقه على مذهب الامام الشافعي رضي السعنه شمس الذين مستدبن إلى الست اس المدبع من ابن شهاب الدين الرمن المنوفي المصرى الأنصراك الشهير بالشافت المتبنير المتوقىك المناهجرية ۇلار لاماياء والتروس ولغربي مىكىدورى د لىندائ

نِهُ أَيْرَ الْمِحْدَا لِحَى مناك بشرح المنفث لج فالفقه عَلَمَدُهُ الإلمام الشّافِي رَمُعَالِمَهُ عَنْ ثالیف ثالیف

شنس الدّين عسد برأ بالسساس لمعدين حزة ابن شهاب الدّين الرّمن في المنسى الأنسكارى الشهر بالشافع الصندير المتوفّ سنندن هويمة

رمعه

١ حاشية أبى الضمياء نور الدين على بن على الشبر الهلمى القاهرى
 المتوفى سنة ١٠٨٧ هـ

٢ -- حاشية أحمد بن عبد الرزاق بن محمد بن أحمد المعروف بالمغربي الرشيدي
 المتوفى سنة ١٠٩٦هـ

انجزوالت ابع

بويُرِ سِيرَ للت كاريخ اللعِمَافي

وارزاءه يناء الاتراه تعافيني

كيروت الشنائ

هَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقَّهُهُ فِى اللَّهِينِ ؟
 هند مريد ،

بست الدارم الرحيثيم

(فصل) في بيان الطلاق السي والبدعي

(الطلاق سنى) وهو الجائز (وبدعى) وهو الحرام فلا واسطة بينهما على أحد الاصطلاحين ، والمشهور خلافه ، وهو انقسامه إلى سنى وبدعى ولا ولا ، إذ طلاق الصغيرة والآيسة والهمتلمة ومن استبان حملها مته ومن لم يدخل بها لاسنة فيه ؤلا بدعة (ويحرم البدعى) لإضرارها أو إضراره أو الولد به كما يأتى (وهو ضربان) أحدهما (طلاق) منجز ، وقول الشيخ ولو فى طلاق رجعى ، ، وهى تعتد بالاتراء مينى على مرجوح وهو استثنافها العدة (فى حيض) أو نفاس (بمسوسة) أى موطومة ولو فى الدبر أو مستدخلة ماه المحترم وقد علم ذلك إجماعا ، ولحبر ابن عمر الآتى ولتضررها بطول العدة إذ يقية دمها غير محسوب منها ، ومن ثم لم يمرم فى حيض حامل تعتد ً يوضعه ، وبحث الأفرعى حله فى أمة قال لها سيدها إن طلقك الزوجاليوم فأنت حرة ، فسألت زوجها فيه لأجل العتى فطلقها لأن دوام الرق أضرً بها من تطويل العدة وقد لايسمح به السيد أو يحوت بعد ،

(فصل) فى بيان الطلاق السنى والبدعى

(قوله السنى والبدعى) أى وما يتبع ذلك (قوله فلا واسطة بينهما) أى السنى والبدعى (قوله.ومن استبان) أى طهر (قوله ويحرم البدعى) وهو ماوقع فى حيض أو نحوه وإلا فظاهر العبارة لايخلو عن مساعة إذا فسر البدعى بالحرام لأنه يصير المعنى عليه ويحرم الحرام (قوله طلاق منجز) أى لغير رجعية ليقابل قوله وقول الشارح الغدى بالحرام منها أخذا من قول المصنف ، وقبل إن سألته الغ (قوله أو مستدخلة ماهه) هل ولو فى الدبر أخطا مما قبله العرب نع ، ثم رأيت فى شرح الروض التصريح بما قاله شيخنا ، وعبارته : أو استدخلت ماهه المحترم ولو فى حيض قبله أو اللدبر (قوله يعتد بوضعه) مفهومه أنها لو كانت حاملا من شبهة أو من وطء زنا حرم ، وسيأتى حكم ذلك فى قوله ومنه أيضا مالو نكح حاملا من زنا الغ (قوله ويحث الأفزعى الغ) معتمد (قوله فسألت زوجها) مفهومه أنه لو علم الزوج بتبليق السيد فطلقها ليحصل لها العنتي لم

(قوله وقد علم) إنما قيد به لقول المصنفويحرم وإلا فاسم البدعة موجود ولو مع عدم العلم كما هو ظاهر

⁽ فصل) فى بيان الطلاق السنى والبدعى

وشمل إطلاقه مالو ابتدأ طلاقها في حال خيضها ولم يكمله حتى طهرت فيكون بدعياً ، وبه صرح الصمرى ، والأوجه خلافه لما يأتى من أنه لو قال أنت طالق مع آخر حيضك أو في آخره فسني في الأصح لاستَعقابه الشروع فى العدَّة ، واحترزنا بالمنجز عن المعلق بدخول الدار مثلا فلا يكون بدعيا ، لكَّن ينظر لوَّقت الدخول ، فإنّ وجدحالة الطهر فسني وإلا فبدعي لا إثم فيه هنا . قال الرافعي : وبمكن أن يقال إن وجدت الصفة باختياره أثم بإيقاعه في الحيض كإنشائه الطلاق فيه . قال الأذرعي : إنه ظاهر لاشك فيه وليس في كلامهم ما يخالفه (وقيل إن سألته) أى الطلاق في الحيض (لم يحرم) لرضاها بطول العدة ، والأصح التحريم لأنها قد تسأله كاذبة كما هو شأنهن ، ولو علق الطلاق باختيارها فأتت به في حال الحيض مختارة . قال الأذرعي : فيمكن أن يقال هو كما لو طلقها بسوالها : أي فيحرم أي حيث كان يعلم وجود الصفة حال البدعة وهو ظاهر ، ومن ثم لو تحققت رغبها فيه لم يحرم كما قال (ويجوز خلعها فيه) أي الحيض بعوض لحاجها إلى خلاصها بالمفارقة حيث افتدت بالمال وقد قال تعالى ـ فلا جناح عليهما فيما افتدت به ـ ويكون سنيا ولإطلاق إذنه لثابت بن قيس في الحلم على مال من غير استفصال عن حال زوجته (لا) خلع (أجنبي في الأصح) لأن خلعه لايقتضي اضطرارها إليه ، والثاني يجوز وهو غير بدعي لأن بلل المال يشعر بالضرورة ، ولو أذنت له في اختلاعها أتجه أنه كاختلاعها نفسها إن كان بمالها وإلا فكاختلاعه (ولو قال أنت طالق مع) أو فى أو عند مثلا (آخر حيضك فسى فى الأصح) لاستعقابه الشروع في العدة ، والثاني بدعي لمصادفته الحيض (أو) أنت طالق (مع) ومثلها ماذكر (آخر طهر) عينه كما دل عليه قوله (لم يطأها فيه فبدعي على المذهب) المنصوص كما في الروضة ، والمراد به الراجع لأنه لايستعقب العدة . والثاني سني لمصادفته الطهر (و) ثانيهما (طلاق في طهر وطي فيه) ولو في الدبر ، وكالوطء استدخال المني المحترم إن علمه نظيرمامر (من قد تحبل) لعدم صغرها ويأسها (ولم يظهر حمل) لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر ابن عمر الآتي قبل أن يجامع ، ولأنه قد يشتد " ندمه إذا ظهر حمل ، إذ الإنسان قد يسمح بطلاق الحائل لا الحامل ، وقد لا يتيسر له ردَّها فيتضرر هو والولد . ومن البندعي أيضا طلاق من لها عليه قسم قبل وفائها أو استرضائها ، وبحث ابن الرفعة أن سؤالها هنا مبيح ووافقه الأذرعي ، قال : بل يجب القطع به ، وتُبعه الزركشي

يمز ، وهو ظاهر لأنها قد لايكون لها غرض، وقوله فيه : أى الطلاق (قوله والأوجه خلافه) وقياسه أنه لو ابتله طلاقها في الطهر وأنكله في الحيض كان بدعيا لأنه لايستعقب الشروع في العدة وهوظاهر وإن وقع في كلام الخطيب مايخالفه (قوله إن وجدت الصفة باختياره) أى كأن علق بغمله ثم فعل (قوله قال الأفرعي الغ) محمد وقوله أي فيحرم) هذا غالف لمفهوم قوله السابق إذا وجدت الصفة باختياره أثم الغ ، إلا أن يقال : عاماهنا مصور بما لوعلم وجود الصفة في الحيض ، وما تقدم مصور بما إذا لم يعلم كما يشعر بهذا قوله هنا : أي حيث كان يعلم إلغ وجود الصفة في الحيض ، وما تقدم مصور بما إذا لم يعلم كما يشعر بهذا قوله هنا : أي حيث كان يعلم إلغ ، وقد يقال المراد بالعلم هنا النظن القوى (قوله ومن ثم لو تحققت) أى كأن دفعت له عوضا على النفاق أو دلم يقال إذ ين قولة وعن أي في اختلاحها بمالها وإن اختلع من ماله لأن إذنها على الوجه المذكور عتق لرغبها (قوله إن كان الإذن في اختلاحها بمالها وإن اختلع من ماله لأن إذنها على الوجه المذكور عتق لرغبها (قوله إن كان الإذن في أح عند (قوله إن اختلع من ماله

⁽ قوله والأوجه خلافه) أى فلا يسبى بدعيا ، وأما كونه يحرم عليه من حيث الإقدام مع عدم علمه بالانقطاع فينبغى الجزم به فايراج (قوله ويكون سنيا) أى على اصطلاح المصنف لا على المشهور المــار

لتضمنه الرضا بإسقاط حقها وليس هنا تطويل عدّة ، لكن كلامهم يخالفه ، ومنه أيضا مالو نكح حاملا من زنا ووطئها لأنها لاتشرع فى العدَّة إلا بعد الوضع ففيه تطويل عظيم عليها ،كذا قالاه ، ومحله فيمنَّ لم تحض حاملا كما هو الغالب ، أما من تحيض حاملا فتنقضي عدمها بالأقراء ، أكما ذكراه في العدة فلا يحرم طلاقها إذ لأتطويل حينتذ ، فاندفع ما أطال به في التوشيع من الاعتراض عليهما ثم فرضهم ذلك فيمن نكحها حاملا من الزنا قد يؤخذ منه أنها لو زنت وهي في نكاحه فحملت جاز له طلاقها وإن طالت عديها لعدم صبر النفس على عشرتها حينتذ ، وهو متجه غير أن كلامهم بحالفه ، إذ المنظور إليه تضررها لا تصرره ، ولو وطئت زوجته بشبهة فحملت حرم طلاقها مطلقا لتأخر الشروع فى العدة ، وكذا لو لم تحمل وشرعت فى عدة الشبهة ثم طلقها وقدمنا عدَّة الشبهة على المرجوح (فلو وطي حائضاً وطهرت فطلقها) من غير وطنها طاهرا كما أشار إليه بفاء التعقيب (فبدعي في الأصح) فيحرم لاحيال العلوق في الحيض المؤدى إلى الندم ، وكون البقية مما دفعته الطبيعة أو لا ، وسهيأ للمخروج . والثانى لايكون بدعيا ، لأن لبقية الحيض إشعارا بالبراءة ، ودفع بما علل به الأول و بما تقرر علم أن البدعي على الاصطلاح المشهور أن يطلق حاملا من زنا لاتحيض ، أو من شبهة أو يعلق طلاقها بمضى بعض نحو حيض ، أو بآخرطهر ، أو يطلقها مع آخره أو فى نحو حيض قبل آخره ، أو يطلقها فىطهر وطئها فيه ، أويعلق طلاقها بمضى بعضه ، أو وطئها فى حَيْض أو نفاس قبله . أو فى نحو حيض طلق مع آخره أو علق به ، والسنى طلاق موطوءة ونمحوها تعتد" بأقراء تبتديها عقبه لحيالها أوحملها من زنا وهي تحيض وطلقها مع آخر نحوحيض ، أو في طهر قبل آخره ، أو علق طلاقها بمضيّ بعضه ، أو بآخر نحو حيض ولم يطأها في طهر طلقها فيه ، أو علق طلاقها بمضى بعضه ، ولا وطئها فى نحو حيض قبله ، ولا فى نحو حيض طلق مع آخره أو علق بآخره (ويحلّ خلعها) أى الموطُّوءة فى الطهر

(قوله لكن كلامهم يخالفه) معتمد : أي فالطريق أن يسقط حقها من القسم (قوله الأنها الانشرع في العدة) أن لأن الرحم معلوم الشغل فلا معنى الشروع في العدة مع ذلك ، إذ الادلالة بمضى الرمن مع ذلك على البراءة ، وإنما شرعت فيها معه إذا حاضت لمعارضة الحيض الذي من شأنه الدلالة على البراءة لحمل الزنا فلم ينظر البه مع وجود الحيض فليتأمل سم اه . ومع ذلك قد يتوقف في عدم حسبان زمن الحمل من العدة عند عدم الحيض ، فإن ماء از نا لاحومة له ، فالرحم وإن تحقق شغلها فهو كالعدم ، وما ذكر من الفرق بين من تحيض و فيرها الحيض ، فإن ماء از نا لاحومة له ، فالرحم وإن تحقق شغلها فهو كالعدم ، وما ذكر من الفرق بين من تحيض و فيرها لايظهم بعد العلم بتحصل المناونة على المنوادة من الموادة عند قول المأن والقرء المطهر من النفاس تحمل من زنا وتلد ، فإن حمل الزنا لا أثر له ولا تنفضي به عدة ولا يقعلم العدة فلا إشكال في تصويره كما توحمه بصف الطلبة اله فقوله ولا يقطع المخ مربع طبا ذكن مناهما له ، ثم رأيت لمضهم أن ماهنا مصور بم عالم المناهم عن في المناهم عن في أكرناه فتأمله علم المناهم في المناهم في المناهم في المناهم في المناهم أنالفه مند في تحرم وكتبا حاملا ، والطلاق والحالة هدله الإجرب تطويلا (قوله غير أن كلامهم يخالفه) متعدد وقوله حرم طلاقها ها الها مالاق والحالة على الاز ووله في العدة) أي

⁽قوله فى طهرلم يطأفيه)كذا فى التحفة ، وكتب عليه الشهاب سم ما نصه : يتأمل هذا القيد مع أنه لا يمكن حملها من|الوطء مع كونهاحاملا ، والطلاق والحالة هذه لا يوجب أه. وهذا القيد ساقط فى بعض نسخ الشارح

نظير مامر في الحائض وقيل يحرم لأن المنع هنا لرعاية الولد فلم يوثئر فيه الرضا بحلافه ثم ، ويرد بأن الحرمة هنا ليست لرعاية الولد وحدها بل العلة مركبتر من ذلك مع ندمه وبأغد العوض يتأكد داعية الفراق ويبعد احمال الندم ومعلوم أنه يفرق هنا بين خلع الأجنبي وخلعها (و) يحل (طلاق من ظهر حملها) لزوال الندم ، والأوجه من تردد وقوع طلاق وكيل بدعياً لم ينص له موكله عليه كما يقع من الموكل كما اختاره جمع منهم البلقيني (ومن طلق بدعيا) ولم يستوف عدد طلاقها (سن له) ما بق الحيض الذَّى طلق فيه والطهر الذي طَلْق فيه والحيض الذي بعده هون مابعد ذلك لانتقالها إلى حالة يحل فيها طلاقها كما أفاده ابن قاضي عجلون (الرجعة) بل يكره تركها كما ذكره في الروضة ، ، ويؤيده مامر أن الخلاف في الوجوب يقوم مقام النهي عن الترك كغسل الجمعة (ثم إن شاء طلق بعد طهر) لحبر الصحيحين وأن ابن عمر رضي الله عنهما طلق امرأته حائضا فقال صلى الله عليه وسلم لعمر مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تعيض ثم تطهر ، فإن شاء أمسكها وإن شاء طلقها قبل أن يجامع ، فتلك العدة التي أمر ألله أن تطلق لها النساء ، وألحق به الطلاق في الطهر ولم تجب الرجعة لأن الأمر بالأمر بالشيء ليس أمرا بلملك الشيء ، وليس في قوله فليراجعها أمر لابن عمر لأنه تفريع على أمر عمر ، فالمعنى : فليراجعها لأجل أمرك لكونك والده واستفادة الندب منه حينئذ إنما هي من القرينة ، وإذا راجع ارتفع الإثم المتعلق بحقها لأن الرجعة قاطعة للضرر من أصله فكانت بمنزلة التوبة ترفع أصل المعصية ، وبما تقرر اندفع القول بأن وقع الرجعة للتحريم كالتوبة يدل على وجوبها ، إذ كون الشيء بمنز لة الواجب في خصوصية من خصوصياته لايقتضي وجوبه . وقضية كلام المصنف حصول الغرض بطلاقها عقب الحيض الذى طلقها فيه قبل أن يطأها لارتفاع أضرار التطويل والحبر أنه يمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ليتمكن من القتع بها فى الطهر الأوَّل ثم تطهر مَّن الثانى ، ولئلا يكون القصد من الرجعة عبرد الطلاق ، وكما نهى عن نكاح قصد به ذلك فكذلك الرجعة ، لأن الأول لبيان حصول أصل الاستحباب والثاني لبيان حصول كماله (ولوقال لحائض) ممسوسة أونفساء (أنت طالق للبدعة وقع في الحال) لوجود الصفة وإن كانت في ابتداء حيضها (أو) أنت طالق (السنة فحين تطهر) أي لايقع إلا

(قوله لم ينص له موكله) ثمي ثم إن علم بكونه بدعيا أثم وإلا فلا (قوله ويؤيده) أى كراهة النرك ، وقوله إن الحلاف : أى حيث كان قويا (قوله لخبر الصحيحين) دليل لسن الرجمة (قوله طلق امرأته حائضا) واسمها آمنة كما قاله النووى كلما بهامش صحيح ، والظاهر من عدالة ابن عمر وحاله أنه حين طلقها لم يكن عالما بحيضها أو لم يكن شرع التحريم (قولهوألحق به) أى عالما بحيضها أو لم يكن شرع التحريم (قولهوألحق به) أى بالعلاق فى الحيض أو أنه لم يكن شرع التحريم (قولهوألحق به) أى بالعلاق فى الحيض أق من الرجمة ، وكتب أيضا لطف الله به : وألحق به : أى بما فى الحديث وقوله فى الطهر : أى بما فى الحديث وقوله فى الطهر : أى بلك وطئ فيه (قوله المتعلق بمقها) أى لاحق الله لبيان حصول كاله) أى فلا تنافى (قوله وإن كانت فى ابتداء) أخله غاله وقوله وإن كانت فى المعتقد عليه الله الله الله وقوله وإن كانت فى المعتقد المتعلق بمقولة والله المتحدد في المتحد

(هوله وبه يعلم أنه لافرق النع)كذا فى التحفة لكن فى بعض نسخ الشارح بدل هذا مانصه : ومعلوم أنه يفرق هنا يين خلع الأجنى وخلمها اه . وهو ضدما فى هذه اللسخة لكن فى كونه معلوما وقفة إذ المعلوم مما قرره إنما هو حتم الله وهو ضدما فى هذه اللسخة لكن فى كونه معلوما وقفة إذ المعلوم بما قرره إنما هو حتم الله فى المنافق على المنافق بحقيقتها فى فعلوم أنه لايرتفع إلا بالتوبة (قوله ليتمكن من المتمتع بها النح) هو وجه أمره صلى الله عليه وسلم بما ذكر ، وكان ينبغى تأخيره عن قوله الآتى والثاني لبيان حصول كاله (قوله وإن كانت فى ابتداء حيضها) أى ولا يقال إنها لاتعلق إلا إذا مضى أقل الحيض حتى تتحقق الصفة

سين تطهر فيقع عند ا نقطاع دمها مالم يطأ فيه فحتى تحيض ثم تطهر ولا يتوقف ذلك على الاغتسال لوجو دالعمقة قبله (أو) قال (لمن) أى لموطومة (في طهر لم تمس فيه) ولا في حيض قبله (أنت طالق السنة وقع في الحال) لوجود الصفة ومس أجنبي بشبهة حملت منه كمسه لما مر أنه بدعي (وإن مست) أو استدخلت ماءه فيه (ة)لا يقع إلا (حين تطهر بعد حيضٌ) لشروعها حينئذ في حالة السنة (أو) قال لها أنت طالق (للبدعة) فيقع (في الحال إن مست) أو استدخلت ماءه (فيه) أو فىحيض قبلة ولم يظهر حملها لوجود الصفة (وإلا) أى وإنَّ لم تمس فيه ولا استدخات ماءه وهي مدخول بها (ف)لا يقع إلا (حين تحيض) أي بمجرد ظهور دمها كما صرح به المتولى ، ثم إن انقطع قبل أقله تبين عدم الوقوع وذلك لدخولها في زمن البدعة نعم إن وطنها بعد التعليق في ذلك الطهر وقع بتغييب الحشفة فيلزمه النزع فورا وآلا فلاحد ولامهر وإن كان الطلاق باثنا إذ استدامة الوطء ليست وطأ هَذَا كله فيمن لها سنة وبدعة إذَّ اللام فيهاككل مايتكرر ويتعاقب وينتظر للتأقيت ، أما من لا سنة لها ولا بدعة فيقع حالاً لأن اللام فيها للتعليل وهو لايقتضى حصول المعلل به ، فإن صرّح بالموقت بأن قال لوقت السنة أو لوقت البدعة قال فى البسيط وأقرّاه إن لم ينو شيئا فالظاهر الوقوع فى الحال ، وإن أراد التأقيت بمنتظر فيحتمل قبوله (ولو قال) ولا نية له (أنت طالق طلقة حسنة أو أحسن الطلاق أو أجمله) أو أعدله أو أكمله أو أفضله أو نحو ذلك (فكك)قوله أنت طالق (للسنة) فيا مر فلا يقع في حال بدعة لأن الأولى بالمدح ما وافق الشرع ، أما إذا قال أردت البدعة ونحو حسنة لنحو سوء خلقها فيقبل إن كان زمن بدعة لأنه غلظ على نفسه دون زمن صنة بل يدين ، وفارق إلغاء نبته الوقوع حالاً فى قوله للـات بدعة طلاقا سنيا ولذات سنة طلاقا بدعيا بأن نيته هنا غير موافقة للفظه، ولا بتأويل بعيد . أي لأن السني والبدعي لهنما حقيقة شرعية فلم يمكن صرفهما عنها فلغت لضعفها ، بخلاف نيته فها نحن فيه فإنما موافقة له،إذ البدعي قد يكون حسنا وكاملا لُوصف آخر كسوء خلقها (أو) قال لها ولا نية له أنَّت طالق (طلقة قبيحة أو أقبح الطلاق أو أفحشه) أو أسمجه ونحو ذلك (فك)قوله أنت طالق (للبدعة) فيما مر لأن الأولى باللم ما خالف الشرع ، أما لو قال وهي في زمن سنة أردت قبيحة لنحو حسن عشرتها فيقع حالًا لأنه غلظ على نفسه ، أو في زمن بدعة أردت أن طلاق مثل هذه في السنة أقبح فقصدت

(قوله والإفلاحد) أيمو إلا بأن لم ينزع فلاحد وقوله فإن صرح بالوقت) انظرما المراد بوقت البدعة أوالسنة الالميينتظر في الآيسة في المبنيا أو المستفينة في المبنيا أو المبنيا والمبنيا أو المبنيا أو المبنيا أو المبنيا الأن من وقوعه حالا للإشارة إلى الوقيا والمبنيا الآن من وقوعه حالا للإشارة إلى الوقياء والمبنيا الآن المبنيا الآن من وقوعه حالا للإشارة إلى الوقياء والمبنيا الآن المبنيا التربيع

و هذا في معنى هذه الغاية ظاهر مأخوذ تما سيأتى عن المتولى خلافا لما في جاشية الشيخ (قوله مالم بطأ فيه) أي الدم (قوله أي لموطوعة) أي مدخول بها ، وأشار الشارح بهالما القسير إلى أن مانكرة موصوفة وصفها قول المصنف في طهر فتأمل (قوله وهي مدخول بها) تقدم مايفنى عنه (قوله وإلا فلا حداً ، أي وإلا ينزع (قوله إذ استشامة الوطه المنح) عبارة شرح الروض: لأن أوّله مباح (قوله فإن صرح بالوقت) أي فيمن لا سنة لها ولا بدعة (قوله فيحتمل قبوله) أي ويكون في نحو الآيسة معلقاً على عمال، وبهلما يندفع توقف الشيخ في حاطيته (قوله وهي في زمن بدعة) صوابه في زمن سنة كما في التحفة ، وقوله أو في زمن سنة صوابه في زمن بدعة وهو كلمك في نسخة

وقوعه حال السنة دين (أو) قال ولا نية له لذ تنسنة وبدعة أنت طالق طلقة (سنية بدعية أو حسنة قبيحة وقم فى الحال) لتضادّ الوصفين فألفيا وبقيا أصل الطلاق كنا لو قال ذلك لمن لا سنة لها ولا بدعة ، أما لو قال أردت حسنها من حيث الوقت وقبحها من حيث العدد فيقبل كما فى الروضة وأصلها عن السرخسى وأقراه وإن تأخر الوقوع في الأولى لأن ضرر وقوع العدد أكثر من فائدة تأخير الوقوع ، ولو قال ولا نية له ثلاثا بعضهن للسنة وبعضهن للبدعة اقتضى التشطير فيقع ثنتان حالا والثالثة فى الحالة الأخرى ، فإن أراد سوىذلك عمل به مالم يرد طلقة حالا وثنتين فى المستقبل فإنهيدين ، ولو قال أنت-طالق,برضا زيد أو بقدومه فكقوله إنىرضى أوقدم أو لمن لها صنة وبدعة أنت طالق لا للسنة فكقوله للبدعة أولا للبدعة فكالسنة ، أو لمن طلاقها بدعي إن كنت في حال سنة فأنت طالق فلا طلاق ولا تعليق، أو في حال البدعة أنت طالق طلاقا سنّيا الآن أو في حال السنة أنت طالق طلاقا بدعيا الآن وقع في الحالللإشارة إلى الوقت ويلغو اللفظ أو للسنة إن قدم فلان وأنت طاهر فإن قدم وهي طاهر طلقت للسنة وَإِلا فلا تطلق لا في الحال ولا إذا طهرت ، أو أنت طالق خسا بعضهن للسنة وبعضهن للبدعة طلقت ثلاثا حالا أخذا بالتشطيروالتكميل ، أو أنت طالق طلقتين واحدة للسنة وأخرى للبدعة وقعت في الحال طلقة وفي المستقبل أخرى أوطلقتك طلاقا كالثلج أوكالنار وقع حالا ويلغو التشبيه المذكور (ولا يحرم جمع الطلقات) الثلاث لأن عويمرا العجلاني لما لاعن امرأته طلقها ثلاثًا قبل أن يخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بحرمها عليه . رواه الشيخان ، فلو حرم لنهاه عنه لأنه أوقعه معتقدا بقاء الزوجية ومع اعتقادها يحرم الحمع عند المحالف ومع الحرمة يجب الإنكار على العالم وتعليم الجاهل ولم يوجدا فدل على أن لاحرمة ، وقد فعله جمع من الصحابة و أفى يه آخرون ، أما وقوعهن معلقة كأنت أو منجزة فهو ما اقتصر عليه الأثمة ، ولا اعتبار بما قاله طائفة من الشيعة والظاهرية من وقوع واحدة فقط ، وإن اختاره من المتأخرين من لايعباً به واقتدى به من أضله الله . قال السبكي : وابتدع بعض أهل زمننا: أي ابن تيمية ، ومن ثم قال العرّ بن جماعة إنه ضالٌ مضلٌ ، فقال إن كان التعليق بالطلاق على وجه اليمين لم يجب به إلاكفارة يمين ولم يقل بلـلك أحد من الأمة ، ومع عدم حرمة ذلك فالأولى تفريقها علىالأقراء أو الأشهر ليمكن تدارك ندمه إن وقع برجعة أو تجديد ، ولو أوقع أربعا لم يحرم وإن كان ظاهر كلام ابن الرفعة بخالفه ولا تعزير عليه خلافا للروياني وإن اعتمده الزركشي وغيره ، ووجه بأن تعاطيي نحو عقد فاسد حرام (ولو قال أنت طالق ثلاثا) واقتصر عليه (أو ثلاثا للسنة وفسر) فى الصورتين (بتفريقها) أى

(هوله من حيثالمددفيقبل) أى ويقع عليه الثلاث(قوله وإن تأخر الوقوع فى الأولى) هيمالوكان ذلك فى الحيض (هوله رضى أو قدم) أى فلا تطلق إلا بالرضا والقدوم (قوله ويلغو اللفظ) بخلاف مالو لم يقل الآن فإنه لايقع به شىء وإن نوى الوقوع حالا لأن اللفظ ينافى النية فيمعل به لأنه أقوى انتهى سم على حيز (قوله طلقت للسنة) أى فتطائل حالا إن قدم فى طهر لم يطاها فيه ولا فى نحو حيض قبله وبعد حيضها وإنقطاع الدم إن قدم فى طهر وطائها فيها أوفى نحوحيض قبله (قوله أما وقوعهن) أى الثلاث(قوله ولو أوقع أربعا لم يحرم) أى خلافا لحج، وقوله ولا

دٍ قوله كما لو قال ذلك لمن لا سنة لها ولابدعة) انظر ماوجه حمل المنن على ذات السنة والبدعة دون هذه مع اتحادهما فى الحكم ، والشهاب حج إنما حمل المنن على ذلك لنكتة وهمى أن غير ذات السنة والبدعة يختلف فيها الحكم باعتبار ترتبه على تعليلين متضادين ، وعبارته هنا عقب قوله لتضاد الوصفين فألغيا وبهى أصل الطلاق نصها ، وقبل إن أحدهما واقع لامحالة ، فلو قال ذلك لمن لا سنة لها ولا بدعة وقع على الأوّل حالا دون الثاني

الثلاث (على أقراء لم يقبل) ظاهرا لمخالفته ظاهر لفظه من وقوعهن دفعة فى الأُولى ، وكذًا فى الثانية إن كانث طاهرًا وإلا فحين تطر ، وعندنا لا سنة في التفريق (إلا ممن يعتقد تحريم الجمع) للثلاث في قرء واحد كالمـالكي فيقبل منه ظاهرا لأن الظاهر من حاله أنه لايقصد ارتكاب محظور في معتقده وقد علم عود الاستثناء إلى الصورتين خلافًا لمن خصه بالثانية(والأصح أنه) أى من لايعتقد ذلك (يدين) فيا نواه فيعملُ به في الباطن إن كان صادقًا بأن يراجعها ويطلبها، ولها تمكينه إن ظنت صدقه بقرينة ويحرم عليها النشوز وإلا فلا ، ويفرق الحاكم بينهما من غير نظر لتصديقها كما صححه صاحب العين ، وجرى عليه ابن المقرى وغيره ، ولا ينافيه ما أقرت لرجل بالزوجية فصدٌ قهاً حيث لايفرق بينهما وإن كلبها الولى والشهود لأنا لم نعلم ثم مانعا يستند إليه في التفريق ، وهنا علمنا مانعا ظاهرا أرادا رفعه بتصادقهما فلم ينظر إليه. قال الرافعي : والتديين هو معنى قول الشافعي رضي الله عنه : له الطلب وعليها الهرب، ولو استوى عندها صدقه وكذبه جاز لها تمكينه مع الكراهة ولا تتغير هَذه الأحوال بحكم قاض بتفريق ولا بعدمه تعويلاعلى الظاهر فقط لمـا يأتى أن محل نفوذ حكم الحاكم باطنا إذا وافق ظاهر الأمرأ ماطنه ولها مع تكذيبه بعدانقضاء عد مها نكاح من لم يصدق الزوج دون من صٰد ّقه ولو بعد الحكم بالفرقة . والوجه الثانى لايدين لأناللفظ لايحتمل المراد والنية آيما تعمل فيا يحتمله اللفظ (ويدين) أيضا (من قال أنت طالق وقال أردت إن دخلت) الدار (أو إن شاء زيد) طلاقك لأنه لو صرح به لانتظم ولا يقبل منه دعوى ذلك ظاهرا ، وخوج به إن شاء الله فلايدين فيه لأنه يرفع حكم اليمين حملة فيناقى لفظها مطلقا والنية لاتوثر حينتك ، يخلاف بقية التعليقات فإنها لاترفعه بل تخصصه بحال دون-حال ، وألحق بالأوّل مالو قال من أوقع الثلاث كنت طلقت . قبل ذلك باثنا أو رجعياً وانقضت العدَّة لأنه يريد رفع الثلاث من أصلها " وما لو رفع الاستثناء من عدد نص كأربعتكن طوالق وأراد إلا فلانة أوأنت طالق ثلاثا وأراد إلا واحدة بخلاف نسائى ، وبالثاني نية من وثاق لأنه

تعزير عليه : أىخلاقا لحج أيضا (قوله ولها تمكينه إن ظنت صدقه) مفهومه أنه لايجب عليها التكين ، ولعل وجهه أن ترددها فيأمره شهبة في حقها أسقطت عنها الوجوب ، لكن عبارة حج : ومعنى التديين أن يقال لها حرمت عليه ظاهرا وليس لك مطاوعته إلا إن غلب على ظنك صدقه بقرينة ؛ أى وحينت يلز مها تمكينه اله . وعليه فيمكن حمل قول الشارح ولها تمكينه على أنه جزاز بعد منع فيصدق بالوجوب ، ويدل له قوله ويحرم عليها التشوز (قوله وجرىعليه ابن المقرى) وفي نسخة ابن الوقعة (قوله ويدين) أى سواء قاله متصلا أو منفصلا عن البمين(قوله فإنها) أى يقية التعليقات (قوله وألحق بالأول) هو قوله وخرج به إن شاء الله الخ اه سم على حج (قوله رفع الثلاث من أصلها) أى فلا يقبل منه وعدم القبول هنا باطنا فى غاية الإشكال ولعله غير مراد اه سم على حج (قوله وبالثانى) هو قوله بجلاف بقية التعليقات النح

انهت (قوله ولها تمكينه) أى ويلزمها ذلك ويدنل عليه قوله ويجوم عليها النشوز (قوله وعليها الهرب) أى إن لم تظن صدقه بقرينة مامر (قوله تعويلا على الظاهر فقط) علة لتغريق الحاكم (قوله وعلى نفوذ حكم الحاكم النخ) من تتمة قوله ولا تتغير هذه الأحوال الخ موسخر من تقديم فينبنى تقديمه على قوله والوجه الثانى النخ ثم رأيت في نسخة تأخير قوله والوجه الخ ، ثم قال عقبه : إن على نفوذ الخ ، فأبدل الواو بلفظ أن المنتوحة المشدد ة فيكون بيانا لما يأتى (قوله ولو بعد الحكم بالفرقة الخ) غاية فى النزوج المنفى : أى دون من صدقه : أى فليس لما أن ٢ - نهاية الهتاج – ٧

تأويل وصرف للفظ من معنى إلى معنى فلم يكن فيه رفع لشىء بعد ثبوته ، والحاصل أن تفسيره بما يوفع الطلاق من أصله كأردت طلاقا لايقع ، أو إن شاء الله أو إلا واحدة بعد ثلاثا أو إلا فلانة بعد كل امرأة أو نسائى أو ما يقيده أو يصرفه لمنى آخر أو يخصيه كأردت إن دخلت أو من وثاق أو إلا فلانة بعد كل امرأة أو نسائى أو ما يقيده أو يصرفه لمنى آخر أو يخصيه كأردت إن دخلت أو من وثاق أو إلا فلانة بعد كل امرأة أو نسائى دين ، وإنما ينفعه كما مر فى الاستثناء ، ولو زعم أنه أتى بها وأسمع نفسه فإن صدقته فلماك ، وإلا حلفت وطلقت كما لو قال عدلان حاضران لم يأت به لأنه فنى عصور ولا يقبل قولها ولا قولهما لم نسمه أتى بها بل يقبل قوله بيمينه إنه لم يكذب كما أقى بذلك الوالد لأنه فنى عصور ولا يقبل قولها ولا قولهما لم نسمه أتى بها بل يقبل قوله بيمينه إنه لم يكذب كما أقى بالمرأق لأن اللفظ يحتمله ، وإن قامت قرينة على أن مراده بل أقل "لأن النية أثورى من القرية (ولو قال نسائى طوالق أو كل المرأة لى طائق وقال أردت بعضهن فالصحيح أنه لايقبل ظاهرا كالأنه خلاف الله في إذكاره المتصل بكلامها أخذا بما يأق (كل امرأة لى طائق وقال أردت غير الخاصمة) وجبته (وجبته (والتب المتبل بكلام عن الأكثرين ، وبيل ذلك مالو أرادت الحروج لمكان معين فقال الن فخرجت لغيره وقال أو تصد إلا منها من ذلك المين فيقبل ظاهرا للقرينة ، ولو طلب منه جلاء زوجته على رجال أجانب فحلف بالطلاق الثلاث أنها لاتجلى عليه ولا على غيره ثم جليت تلك ملاسمة م قال أردت بلفظ غيرى الرجال الأجانب قبل قوله بهمينه ولم يقع بذلك طلاق كما أقى به الوالد

(قوله من وثاق) هل مثله على واواد من بمرأ مى مثلاً أو يفرق فيه نظر. وقد أجاب مر على البديه بأنه لايدين فيه كما في إدادته إن شاء الله بيبعم رفع الطلاق بالكلية فليتأمل جدا فإنه قد يرد عليه أن من وثاق فيه رفع الطلاق بالكلية المستفى المناق الأنمدلوله الطلاق بالكلية المستفى المناق المناق وقوله أن من وثاق فيه رفع لكل عدد محصور ، وشرط العام عدم الحصرباعتبار مادل عليه اللفظ فى إفراده ونساقى وإن كان محصورا بحسب الفظ على عدد (هوله ولو زعم) أىقال وقوله إنه أتى بها: أى المشيئة خرج به مالو الواقع لكن لا دلالة له بحسب الفظ على عدد (هوله ولو زعم) أىقال وقوله إنه أتى بها: أى المشيئة عرج به مالو عالم أردت بقولى إن دخلت الدار أو محود فانكرت فإنه المصدق دونها كا قدمناه فى الاستثناء عن سم (قوله و لا قولما) أى العدلين (قوله الالقريئة) ومثل ذلك مالو قال على الطلاق ثلاثا من زوجتي لا أفعل كنا وكان له أكثر من زوجة وقال أردت فلائة فيدين، ويحتمل خلافه لأن الإضافة تأتى العهد فيقبل ظاهرا ولمله الأقرب (قوله ثم من زوجة وقال أردت فلائه المؤلف المؤلف المؤلف لك عدد قول المناق المؤلف أن المؤلف المؤلف أن أن المؤلف أن أن المؤلف أن أنا المؤلف أن أله فوله أن أن ظاهر أحداد قبل طالح ألمؤلف أن ظاهر (قوله ألى قوله أن أنا همؤله ألى قوله أن أنا المؤلف ألم قوله أن أنا المؤلف ألم قوله ألى ظاهر

تمزوّجه ولو بعد الحكم بالفرقة: أى خلافا لمن ذهب إليه (قوله والحاصل الغ) عبارة الروض: والضابط أنه إن فسر بما يرفع الطلاق فقال أردت طلاقا لايقع أو إن شاء الله أوبتخصيص بعدد كطلقتك ثلاثا وأراد إلا واحدة أو أربعتكن وأراد إلا فلانة لم يدين انتهت (قوله ولو زعم أنه أتى بها) يعنى بالمشيئة: كما نبه عليه شيخنا ونقل عن الشهاب سم فى باب الاستثناء أنه لو زعم أنه أتى بمخصص مثلا فانكرته أنه يصدق (قوله كما لو قال عدلان)

رحمه الله تعالى القرينة الحالية وهى غيرته على زوجته من نظر الأجانب لها ، وأشعر قوله بعضهن بفرض المسئلة فيمن له غير المخاصمة فلو لم يكن له غيرها اتجه الوقوع على ماجئه الزركشي وغيره تياسا على مالو قال كل امرأة لل طالق إلا عمرة ولا امرأة له سواها فإنها تطلق كما في الروضة وأصلها عن فتاوى القفال وأقراء ، لكن ظاهر إطلاقهم يخالفه لوجود القرينة هنا : أى حيث نواها ، ولو قال النساء طوالق إلا عمرة ولا امرأة له سواها لم تطلق لأنه في هذه لم يضف النساء لنفسه ، ولو أقرّ بطلاق أو بالثلاث ثم أنكر وقال لم تكن إلا واحدة . فإنه لم يذكر عبدا لم يقبل وإلا كظئنت وكيلي طلقها فبان خلافه ، أو ظئنت ما وقع طلاقا أو الحلم ثلاثا فأفتيت بخلافه وصد كته أو

(فصل) في تعليق الطلاق بالأزمنة ونحوها

إذا (قال أنت طالق فيشهر كلما أو في غرّته أو) في (أوّله) أو في رأسه أو دخوله أو بحييه أو ابتدائه أو استقباله أو أوّل أجزائه (وقع بأوّل جزء) ثبت في محل التعليق كما بحثه الزركشي بكون (منه) أمى معه وهو أوّل ليلة منه لتحقق الاسم بأوّل جزء منه . ومحله كما أفاده الشيخ إذا اختلفت المقالع ويجوز عدم اعتبار ذلك ، والفرق بين ماهنا وما مر أول الصوم أفنه العبرة بالبلد المنتقل إليه لا منه إذ الحكيم ثم منوط بلماته دون غيرها فنيط الحكم بمحلها بخلافه هنا فإنه منوط بحل العصمة وهو غير منتفيد بمحل فروعي محل التعليق الذي هو السبب

(قوله لكن ظاهر إطلاقهم) معتمد .

[فائدة] في حج مانصه : أما القرينة الحالية كما إذا دخل على صديقه وهو يتغدّى فقال إن لم تتغد معى فامرأتى طالق لم يقع إلا بالمياس وإن اقتضت القرينة أنه يتغدّى معه الآن ، ذكره القاضى وخالفه البغوى فقيده بما تقضيه العادة قيل وهوأفقه اهم . وبأتى تمبيل فصل التعليق بالحمل عن الروضة مايوئيده ، وعن الأصحاب مايوئيد الأولى وأنه مستشكل ، ومما يرجح الثانى النص في مسئلة التغدّى على أن الحلف يتقيد بالعندّى معه الآن اهم . وقول حج مايوئيد الأول هو قولة لم يقع إلا باليأس .

(فصل) في تعليق الطلاق بالأزمنة ونحوها

(قوله ونحوها) أي غيرها والمشابة بين الأزمنة وما ذكر معها في عبرد أن كلا مستقل وإلا فلا مشابة بين الزمان والطلاق فيا لوقال إن طلقتك فأنت طالق ، هذا ولا تشمل عبارته مالو قال وتحته أربع إن طلقت واحدة النح ، فإن المعلق فيه العنق لاالطلاق ولو قال وما يتبعه لسلم من ذلك (قوله أو استقباله) أى مستقبله أى مايستقبل تمد (قوله ثبت في على التعليق) أى وإن كان في غيره لما يأتى (قوله و علمه) أى قوله ثبت في على النح : وقوله كما أفاده النح مستمد ، وقوله ويجوز : أى يحتمل (قوله عدم احتبار ذلك) أى اختلاف المطالم فلا يقع بشبوته

(قوله أى معه) لعله تفسير اللباء فى بأوّل (قوله وهو أوّل ليلة منه) ينبغى زيادة لفظ أوّل أيضا لأن أوّل المذكور وصف لليلة قدم عليها وأضيف إليها ، وعبارة شرح المنجج : وهو أوّل جزء من ُليلته الأول (قوله بلماته)

انظر التشبيه راجع لمــاذا ، وهـل الصورة أن العدلين شهدا عند انفاضى أو أخبرا فقط ؟ (قوله اتجه الوقوع) أى فلا يقبل وإن كانهناك قرينة (قوله لكن ظاهر إطلاقهم يخالفه) ينى المقيس الذي بحثه الزركشي وغيره .

⁽ فصل) في تعليق الطلاق بالأزمنة ونحوها

في ذلك الحلل وذلك لصلاق ماعلق به حينظ حتى في الأولى . إذ المنني فيها إذا جاء شهر كاما وعبيثه يتحقق بمجمىء ألى جزء منه كما لوعلتي بدخول داريقع بحصوله في أولها . فإن أراد مابعد ذلك دين (أو) قال أنت طالتن ألى جزء منه كما لوعاتي بدخول داريقع بحصوله في أولما . فإن أراد مابعد ذلك دين (أو) قال أنت طالتن اليوم به بها أنه لو قال يوم منه) لأن الفجر على الأصح عند الأصحاب، وقياسه أنه لو قال متى قدم قائم طالق يوم خيس قبل يوم قدومه فقدم يوم الأربعاء بان الوقوع عند الأصحاب، وقياسه أنه لو قال متى قدم فأنت طالق يوم خيس قبل يوم قدومه فقدم يوم الأربعاء بان الوقوع قبل مع وقياء أنه بعائم وعشرة أيام ، فعاش فوق ذلك ثم مات فيتبين وقوعه من تلك المدة ولا عدة عليها إن كان بائا أرلم بعاشرها ولا إرث لها ، وأصل هذا قوثم في أنت طالق قبل قدوم فيد ثيد بشهر يشترط الوقوع قدومه بعد مضى أكثر من شهر من أثناء التعليق فحينئذ تبين وقوعه قبل شهر من قدومه فتحتذ من حيائذ لأنه علق بز من بينه وبين القدوم شهر فاعتبر مع الأحبرية الصادقة بائحر التعليق فاكثر ليقم فيها الطلاق ، وقولهما بعد مضى شهر وقت التعليق موادهما بعد مضى شهر وق

قى غير على التعليق ويقع ببيوته فيه وإن اتحدت المطالع (قوله وذلك لصدق الغ) أى قوله وقع بأول جزء وقوله حقى في الأولى هي قوله في شهر كلما ، وقوله المات المات

يعنى الصائم (قوله لصدق ماعلق به حينتذ) تعليل للمن وهو مكرر (قوله فإن أراد مابعد ذلك) لعله في خصوص الأولى (قوله فقدم يوم الأربعاء) أى وكان التعليق قبل الخميس أخطا بما يأتى (قوله فرلا عدَّة عليها) أى حيث انقضت عدَّة الطلاق قبل موته ، و إلا فتنقل إلى عدّة الوفاة إن كان الطلاق رجعيا وتكمل عدَّة الطلاق إن كان باثنا كما في حاشة الشيخ (قوله فاعتبر) أى الشهو

⁽١) (قول المحثى : قوله مؤبداً) ليس في نسخ الشرح التي بأيدينا اه .

قال إلى شهر وقع بعد شهر من يوبئد إلا أن يريد تنجيزه وتوقيته فيقع حالا ، ومثله إلى آخر يوم من عمرى طلقت بطلوع فجريوم موته إن مات نهارا وإلا فبفجر اليوم السابق على ليلة موته ، وتقدير ذلك فى اليوم الأخير من أيام عمرى إذ هومن إضافة الصفة إلى الموصوف ، قال بعضهم أخدًا من كلام الجلال البلقيني : وعلى هذا إن مات فى غير يوم التعليق أو فى ليلة غير الليلة التالية ليوم التعليق وإلا وقع حالا اه . ومراده أنه يتبين وقوعه من حين تلفظه ، ولوقال آخر يوم لموتى أو من موتى لم يقم شىء لاستحالة الإيقاع والوقوع بعدا لملوت ، أو آخر جزء من عمرى أومن أجزاء عمرى وقع قبيل موته ، أى آخر جزء يليه موته لتصريحهم فى أنت طالق آخر جزء من أجزاء حيضتك بأنه سنى لاستمقابه الشروع فى العدة . وأجاب الرويانى عما يقال كيف يقع مع أن الوقوع عقب آخر جزء هو وقت الموت بأن حالة الوقوع هى الجزء الأخير لاعقبه لمسبق لفظ التعليق هنا فلا ضرورة إلى التعقيب ، بخلافه فى أنت طالق فإنه إنما يقع عقب اللفظ لامعه لاستحالته ، وفى قول الرويانى بخلافه إلى آخره نظر ظاهر ، ولو قال قبل أن أضربك أو نحره مما لايقطع بوجوده فضربها بان وقوعه

الشهر وأنها تعود بعده إلى الزوجية (قوله فيقع حالا) أى وهو مؤبد أيضا (قوله ومثله) أى قوِله إلى شهر ، وفى حج مانصه بعد ماتقدم فىقوله آخر شهرالخ: ومثله إلى آخريوم من عمرى ، وبه يعلم أنه لو قال أنت طالق آخريوم من عمري طلقت بطلوع فجر يوم إلى آخر ماذكره الشارح ، وهو قد يفيد عدم مغايرة حكم إلى آخر يوم من عمري وحكم أنت طالق آخريوم الخ (قوله وتقدير ذلك) أي تأويله بأن المني في آخر يوم من أيام الخ (قوله وإلا وقع حالاً) يشمل ما إذا مات في ليلة التعليق وفي الوقوع حالاً نظر ، إذ لم يوجد المعلق عليه بعد التعليق والطلاق لايسبق اللفظ ، وقد يقال هو كما لو قال أنت طالق آمس فيأتى فيه تفصيله الآتى لأنه بمنزلة قوله أنت طالق فى اليوم المـاضى وقد يقال بخلافه لأن هذا جاهل بموته فليس قصده إلا التعليق بمجىء آخر يوم من عمره وقد بان بموته استحالته فلا يقع شيء لأن الطلاق لايسبق اللفظ اه سم على حج . أقول : يتأمل فيا ذكره المحشى ، فإن مادخل تحت قوله وإلاّ صورتان أن يقوله نهارا ويموت فى بقيَّة اليوم أو يقوله نهارا وبموت فى الليلة التالية له ، وفى كل منهما إذا قلنا يتبين وقوع الطلاق من وقت التعليق . لايقال : إن الطلاق سبق اللفظ بل وقع الطلاق بصيغته لكن تأخر تبينه عن وقته . أما لو قاله ليلا ومات فى بقية الليل فلا وقوع لعدم وجود مايصدق عَليه اليوم ونظيره مالو قال ليلا إذا مضى اليوم وحكمه أنه لا وقوع ويحتمل تبين وقوعه باللفظ كما لو قال ليلا أنت طالق اليوم لما يأتى (قوله يلي ذلك) ١ بلُ قد يقال في آخر اليُّوم الذي علق فيه لأنه يصدق عليه أنه آخر يوم من مطلق الأيام (قوله بعلم الوقوع أصلا) ا قال حج : لتردده بين آخر يوم من عمرى أو من موتى ، وما تردد بين موقع وعدمه ولا مرجح لأحدُّهما منتبادر ونحوه يتعين عدم الوقوع به لأن العصمة ثابتة بيقين فلا ترفع بمحتمل (قولُه وإن زعم بعضهم) ا هو حج (قوله مما لايقطع بوجوده) أى مخلاف الموت فإنه يقطع بوجوده ، فلو قال أنت طالق قبل مُوتى فقضية ماذكره هنا أنها تطلق في آخر جزء من حياته ، وفي من الروض الوقوع حالا ومثله ف سم على حج (قوله فضربها) أى بعد التعليق ولو بزمن طويل ، ومفهوم قوله فضربها أنه لو لم يضربها عدم

(قوله فيقع حالاً) أى مؤبدا أيضا(قوله مع أن الوقوع عقب آخر جزء) الأولى إسقاط لفظ عقب كما فى التحفة عقب اليمين فيه تغليب

⁽١) (قول المحثى قوله يل ذلك) وقوله (بعدم الوقوع أصلا) وقوله (وإن زعم بعضهم) ليس في نسخ الشرح التي بأيدينا اد.

عقب اللفظ على ماقاله جمهورد"ه الشيخ بأن الموافق لقولم فىأنت طالق قبل شهر بعده رمضان وقع آخر جزء من رجبوقوعه قبيل الضّرب باللفظ آلسابق وقول الشيخين فحينئذ يقع مستندا إلى آخر اللفظ أقرب إلَى الأوّل بل ظاهر فيه لقولهما مستندا إلى حال اللفظ ولم يقولا إلى اللفظ وعليه يَفْرَق بين هذا وما قاس عليه بأن التعليق ثم بأزمنة متعاقبة كل مها محلمود الطرفين فيقبد الوقوع بما صدقه وهنا بفعل ولا زمن له محدود بمكن التقبيد به فنعين الوقوع من حين اللفظ (أو) أنت طالق (آخره) أَى شهر كذا أو انسلاحه أو نحوذلك (ف) يقع (بَاخر جزء من الشهر) لأن المفهوم منه آخره الحقيقي (وقيل) يقع (بأوَّل النصف الآخر) وهو أوَّل جزء منه لبلَّة سادس عشره إذ كلهآخرالشهر، وورد ً بمنع ذلك، ولوعلق بآخر أوّل آخره طلقت أيضا بآخر جزء منه لأن آخره اليوم الأخير وأوله طلوع الفجر فآخر أوَّله الغروب وهو الجزء الأخير ، كذا قاله الشيخان ، وهو المعتمد . وإن ذَكر الشيخ أن الاوكى أنها تطلق قبل زوال اليوم الأخير لأنه آخر أوّله، ووقت الغروب إنما هوآخراليوم لا آخر أوّله وإنّ علقه بأول آخره طلقت بأوّل اليوم الأخير منه أو علق بانتصاف الشهر طلقت بغروب الشمس الحامس عشر وإن نقص الشهر لأنه المفهوم من ذلك أو علق بنصف نصفه الأول طلقت بطلوع فجر الثامن لأن نصف نصفه سبع يبال ونصف وسبعة أيام ونصف والليل سابق النهار فيقابل نصف الليلة بنصف يوم وتجعل ثمان ليال وسبعة أيام نصفا وسبع ليال وثمانية أيام نضفا أوعلق بنصف يوم كاً.ا طلقت عند زواله لأنه المفهوم منه . وإن كان اليوم يحسب من طلوع الفجر شرعا ونصفه الأول أطول أو علق بما بين الليل والنهار طلقت بالغروب إن علق سهاراً وإلا فبالفجر ، إذ كل منهما عبارة عن مجهوع جزء من الليل وجزء من النهار ، إذ لا فاصل بين الزمانين خلافا للبلقيني (ولو قال ليلا إذا مضي يوم) فأنت طالق(ف) تطلق (بغروب شمس غده) إذ به يتحقق مضيّ يوم (أو) قاله (نهارا) بعد أوَّله (فني مثل وقته من غده) لأن اليوم حقيقة في جميعهمتو اصلا أو متفرقا . ولا يعارضه مامر أنه لو نلر اعتكاف يوم لم يجز له تفريق ساعاته لأن النذر موسع يجوز إيقاعه أي وقت شاء ، والتعليق

الوقوع لأن المعنى إن ضربتك فأنت طالق قبل الضرب ولم يوجد الضرب فلا وقوع (قوله عقب اللفظ) أى ويأتى فيه ماتقدمهمنأن الوطء الواقع بعد ذلك وطء شبهة (قوله على ماقالمجم) معتمد(قوله ولا زمن له) على أن قوله أولا تما لايقطع بوجوده ظاهر فىالفرق بين ماذكرة وبين ماقاس عليه لأن الشهر الذى بعده رمضان تما يقطع بوجوده .

و المعتبون الورد أم لا ؟ والجواب عنه بأن الظاهر علم الحنث بالطلاق لايشترى وردا قهل يحنث بشراء ء زر الورد ومعجون الورد أم لا ؟ والجواب عنه بأن الظاهر علم الحنث بشرائهما لأن الأيمان مبناها على العرف ، والعرف لايطاق عليهما إلا مقيلا وقيله لأن آخره اليوم الأحير ؟ الأظهر أن يقال في التعليل إن الآخر هو الجزء الأخير ، والمعرب والفسير في أوله بالمختبر ولما لم يتحقق تغاير في الحارج بين آخر الجزء الأخير التحققه لأنه إن اعتبر له أول فللك الجزء هو آخر الأول وإن لم يتحقق تغاير في الحارج بين آخر الجزء الأخير التحققه لأنه إن اعتبر له أول فللك الجزء هو آخر الأول وإن المهاب عن الهبادى : فوع : قال في المطلب عن الهبادى : فوع : قال في المطلب عن الهبادى : فوع : قال في المطلب عن المهابدى : فوع المابلة أول النهار وأحرك فإنها المهابد عن المهابد عن المهابد في المواجلة فإنها واحدة ، خلاف مالو قال أنت طالق آخر النهار وأوله فإنها في المحركة المابلة والمابلة أخرى المدين عب حكمها على آخره فاقتصر على واحدة لتحققها ، يخلافه في الثانية فإنها إذا طلقت في آخره لا يمكن سب حكمها على أوله فأو تعنا به طلقة أخرى الموحدة كالوركة في غير شرح منهجه .

همول عند الإطلاق على أول الأزمنة المتصلة به اتفاقا ولأن الممنوع منه ثم تخلل زمن لا اعتكاف فيه ، ومن تم لو دخل فيه أثناء يوم واستمر إلى نظيره من الثانى أجزأه كما لو قال أثناء على "أن أعتكف يوما من هلما الوقت و هذا نظير ماهنا بجامع أن كلا حصل الشروع فيه عقب إليمن أما لو قاله أوله بأن فرض انطباق التعليق على أوله فتطلق بغروب شمسه ولو قال أنت طالق كل يوم طلقة طلقت في الحال طلقة وأخرى أول الثافي وأخرى أول الثالث ولم ينتظر فيهما مضى مايكل به ساعات اليوم الأول لأنه هنا لم يعلق بمضى اليوم حتى يعتبر كما له بل باليوم الصادق بأوله و لظهور هلما تصبحب من استشكال ابن الرفعة له (أو) قال إذا مضى (اليوم) فأنت طالق (بأن بأن لم يقله نهاوا أي الخاضر منه (وإلا) أى بأن لم يقله نهاوا أي المنافقة بهاوا أي المنافقة المنافقة المنافقة لمنافقة المنافقة للمنافقة لمنافقة للهنافة التعليق بفراغ أيم المنافقة المنافقة لمنافقة لمنافقة لمنافقة لمنافقة المنافقة لمنافقة المنافقة لمنافقة المنافقة لمنافقة لمناف

[فرح] وقع السوال في الدرس عما لو قال لزروجته أنت طالق في أفضل ساعات النهار مثلا هل يقع عليه الطلاق حالا أو بمضى النهار ؟ فيه نظر ، والجواب عنه أن الظاهر الثاني لأن يفراغه يتحقق مضى الأفضل ، ونظيره مالو قالت أنت طالق ليلة القدر وقد قالوا فيه إنه إنما يقع عليه الطلاق بأول الليلة الأحيرة من رمضان لأن بها يتحقق إدراكه ليلة القدر و و و حصل منه التعليق في أثناء العشر الأخير لم يقع الطلاق إلا بمضى حناه من السنة القابلة (قوله وهذا) أى قوله ومن ثم دخل لو دخل الخ (قوله بأن فرض انطباق التعليق) أى بأن وجد أوله مقتب آخر التعليق بخلاف ما إذا قارنه اه سم على حج : أى فلا تطلق إلا بمضى جزء من اليوم الثاني (قوله طلقت آخر التعليق بالمنافق إلا بمجىء المغد (قوله لا يقال لم إلى الحاز) أى بأن وجلد أوله مقلب يراد باليوم الليلة أو مضى ما يصدته عليه الوقت اللذى وقع فيه التعليق (قوله يراد الله وقت اللذى وقع فيه التعليق (قوله المنافق عند الإطلاق على مادلت عليه القرينة من غير قصد له (قوله أو رمضان) وعليه فلمل الفرق أن قوله مالو قال في شهر شعبان أو رمضان ، وعليه فلمل الفرق أن قوله في كلما يقتضى تقييه بكون الوقوع فيا بعد الجار لأن الظرف صفة أو حال لما قبله ، بملاف أنت طالق الشهر أن وعالمه مائي قال أنت طالق شهر شعبان لم تعلق إلا بدخول شهر شعبان كما لوقال أنت طالق في شهر شعبان م وغافة مائي المنافق المن عن ونه أما لو قال أنت طالق في شهر شعبان ، وغافة مائي حاشية شيخنا الزيادي من قوله أما لو قال أنت طالق في شهر شعبان على المواق المن عاملو قال الذى ساء قبل باطنا قياسا على مائو قال الذى ساء قبل باطنا قياسا على مائو قال الذى ساء قبل باطنا قياسا على مائو قال الناق على مائو قال الذى ساء قبل باطنا قياسا على مائو قال الناق على المنافق المع المائو قال المناق المنافق عليه المواق المائو قال المائو قال المائو قال عائو قال الذى ساء قبل باطنا قياسا على مائو قال قال قال المنافق المائو قال عائو قال قال قال الناق عالم مائو قال قال قال عائو قال المنافق المائو قال عائو قال قال قال المنافق على المائو قال عائو قال قال المنافق المائو عالم المائو قال عائو قال قال المنافق المائو عالمائو قال عائو قال قال المنافق المائو قال عائو قال المنافق المائو قال عائو قال قال المنافق المائو عالم المائو عالمائو عالمائو عالم المائو عالمائو عالم المائو عالم عائو قال المنا

⁽ قوله بأن فرض انطباق التعليق) أى انطباق آخره كما فى التحفة ، بل قال الشهاب سم : إن المراد أن يوجد أوّل الفجرعقب آخر التعليق ، قال بخلا ضما إذا قارنه اه . وما قاله سم سبقه إليه الأذرعى كما يأتى (قوله ولم ينتظر فيهما) أى اليوم الثانى والثالث : أى بل أوقعنا الطلاق أو لهما كما مرز قوله من غير ذكر شهر) انظر ما وجهه ،

والتنكير لكن لايتأتى هنا إلغاء كما هو معلوم فيقع إذا قال إذا مضى شهر فأنت طالق بمضى ثلاثين يوما ومن ليلة الحلمادى والتلاثين أو يومه بقدر ماسبق من التعايق من يومه وليلته فإن انفق تعليقه فى أوك الهلال وقع بمضيه تاما أو ناقصا ولعل المباد كما قاله الأفرعي[ذا تم التعليق أو استحقيه أوك النهار ، أما لو ابتدأه أو ل النهار فقد مضى جزء قبل تمامه فلا يقع بغروب شمسه ، وإذا قال فى أثناء شهر إذا مضت سنة فأنت طالق طلقت بمضى أحد عشر شهرا بالأهملة مع إكمال الأوكل من الثالث عشر ثلاثين يوما وهذا عند إرادته العربية أو الإطلاق ، فإن ادعى إرادة الفارسية أو الإطلاق ، فإن ادعى أو القرس فينبنى قبول قوله ، ولو أراد بقوله سنة بقيتها فقد غلظ على نفسه ، أو بقوله إذا مضت السنة مأنت طالق فقد غلظ على نفسه ، أو بقوله إذا مضت السنة مئة كاملة دين ، أو إذا مضى الشهر أو قال السنة فأنت طالق

أنت طالق فى شهر كذا أو أوله وأراد مابعد الأول (قوله أواستعقبه أول النهار) قضيته عدم اعتبار البلية الأولى وقضية قوله فإنه اتفى تعليقه في أول للملال وقم خلافه فكان الظاهر أن يقول أول الشهر (قوله بغروب شمسه) أى بل يكل بما يلم وقوله إلى الشهر (قوله بغروب شمسه) أى بل يكل بما يلم يكن رومياً ولا فارسيا (قوله ولو أراد بقوله سنة أو لا يلم يكن رومياً ولا فارسيا (قوله ولو أراد بقوله سنة بقيباً) وبنى مالو قال أنت طالق إذا مضت السنون فهل تطلق بمضى ثلاث وإن كان الباق من وقت التعليق دون سنة ، أو لا تطلق إلا بمضى المحاسم على المستخراق لعدم تورادته هنا فليتأمل (قوله دين) وينبغى منه الحاسة الناف والمناف المناف المناف المناف والمناف والمناف المناف المناف والمناف والمناف والمناف والمناف المناف على المحسوف على المناف والمناف المناف المناف المناف والمناف يكنه أول عام الهجوة في الحقيقة لا فيه توقف ، على المناف المناف والمناف المناف والمناف والمناف والمناف والمناف والمناف والمناف والمناف والمناف المناف والمناف المناف والمناف المناف والمناف والمناف المناف والمناف والمناف المناف والمناف والمناف المناف والمناف المناف والمناف والمناف المناف والمناف والمنا

وفى حاشية الزيادي ما يخالفه (قوله فيقع إذا قال إذا مضى شهر الغ) هذه صورة التنكير وستاتى صورة التعريف
بما فيها (قوله ولعله فى إذا مضى شهر الغ) كلما فى النسخ ، وصوابه يوم بدل شهر ، وهو الذى مرّ فى المن آ تفا
ذكوه الأذرعي هنا مع مسئلة شهر فإنه نقل تصوير مسئلة شهر المنكر بنحو ما فى الشارح هنا عن الرافعي إلى قوله
تاما أو تاقصا ، ثم قال عقبه : وهو فيهم أنه إذا إتفق قوله فى ابتداء شهر أنه يكنى به ثم قال ومثله فى صورة إذا
مضى يوم أنه إذا انطيق التعليق على أول النهار ظلقت بغروب شمسه ، ثم قال : ولعل مراده : أى الرافعي ما إذا
ثم التعليق واستعبه أول النهارو إلا فتى ابتدأ التعليق فى أول النهار فيكون قد مضى جزء من اليوم قبل تمام التعليق
فينكسر اليوم فلا يقع بغروب شمسه اه (قوله أو إذا مضى شهر) هذا هو صورة التعريف فى المذن فكان ينبغى له

فعلى ماسبق فالسلم أو علق بمضى شهور فبمضى ثلاثة أوالشهور فبمضى ما بنى من السنة على الأصبح عندالقاضى وهو المعتمد خلافا الدجيل حيث اعتبر مضى " التى عشر شهرا، والأوجه أنه لافرق بين أن يكون الباقوس السنة ثلاثة شهور أو أقل منها معلى المداوة الباقى منها ، و نقل عن الجليل أنه لو علق بمضى ساعات طلقت بمضى أربع وعشرين ساعة لأنها جلة ساعات اليوم واللبلة ، لكن قياس مامر الاكتفاء بمضى ما بنى منها ، ولوقال إذا مضى ليل فأنت طالق لم تطلق إلا بمضى ثلاث ليال كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى إذا اللها واحد بمنى جمع وواحده ليلة مثل تمرة و تمر ، وقد جمع على ليال فزادوا فيها الياء على غير قياس ، ولو حلد بمنى جمح كالم تشهرا فأقامه متفرقا حث كما يأتى فى الأبمان ، أو أنت طالق أو أول الأشهر الحرم طلقت جلك القيم بمحل كذا شهرا فأوها ، وقيل أولما ابتذاء المحرم ذكره الأسنوى (أو) قال (أنت طالق أمس) أو الشهر الماضى أو السنة الماضية (وقصد أن يقع فى الحال مستندا إليه) أمى أمس أو نحوه (وقع فى الحال) لأنه الشهد حلى العقد وقوعه أمس أو لم يقصد شيئا

(قوله فعلى ماسيق في السلم) أى وهو أنهان نقص الشهر الذى يلى يوم التعليق طلقت بالخرو وإن تم وقع في مثل وقت التعليق من اليوم الأخير بتكيل المنكسر (قوله فيمضى ما يق من السنم) أى وإن كان شهرا أو أقل لأنه عنول على شهور السنة الى وقع فيها التعليق (قوله على إدادة الباقى منها) أى وإن قل كيوم فكائه قال باقى هذه الشهور وهى شهر والسنة الى هو فيها (قوله بمضى ساعات) أى مستوية وهى التى مقدار الواحدة منها خس عشرة درجة (قوله فيمضى أديم وعشرين ساعة) معتمد (قوله بمنى جم) يخالفه ما نقل عن الزغشرى في تقمير قوله _ سبحان اللى أسرى بعبده ليلا _ من من أنكره في الآية فكأنه قبل أسرى بعبده في جزء قبل (قوله على غير قياس) ولينظر فيا لو قال إذا منهى الليل هل ينصرف للبلة التي هو فيها فيحث في جزء قبل (قوله على غير قياس) ولينظر، فيا لو قال إذا منهى الليل هل ينصرف المعهود فيه نظر ، يمضى الباقى منها لأن ليلا وإن كان بمنى الجمع إلا أنه بدخول أل يحمل على الجنس وينصرف المعهود فيه نظر ، وقد يقال قد اعتبر الثلاث في الأيام والنساء في لا أثروج النساء مع دخول لام الجنس اه سم على حبج : أى فيعتبر هنا أنها الثلاث (قوله ولو جلف لايقيم النج) ملما مخالف لما سيأتى له في أول فصل على بأكل رغيف النح ، وعبر النح وعبر وقع السوال في الدرس عن شخص قال لزوجته مادمت تتوجهين إلى بيت أهلك فأنت طالن وقريب [فرع] وقع السوال في الدرس عن شخص قال لزوجته مادمت تتوجهين إلى بيت أهلك فأنت طالن

خلاف هلما الصنيع (قوله فعلى ماسبق فى السلم) عبارة التحفة : وعلمه أى عمل تكيل الشهر من ليلة الحادى والثلاثين أو يومها السابق فى أول كلام الشارح إن كان فى غير اليوم الأخير وإلا ومضى بعده شهر حلالى كنى نظير مافى السابق لكن المنابع المنابع

٣ - نهاية المحتاج - ٧

أو تعلوت مراجعته لنحو موت أو خرس ولا إشارة له مفهمة (وقيل لغو) نظرا الإسناده لغير ممكن ، ورد بأن الإنافة بالممكن أولى ألا ترى إلى ما يقر أنه بلغى قوله من ثمن خر وبلزمه الألف (أو قصد أنه بلغى قوله من ثمن خر وبلزمه الألف (أو قصد أنه بلغى قوله من ثمن خر وبلزمه الألف (أو قصد أنه بلغى قوله من ثمن خر وبلزمه الألف (أو قصد أنه بلغية الإضافة إلى أمس ، ثم إن صدقه فاصدة عالمدة ما ذكر ، وإن كلبته أو لم تصدقه ولا كينبته فن حين الإقرار (أو قال) أردت أنى (طلقتها أن فن كاح آخر) على في معلما النكاح فبانت منى ثم جد دت نكاحها أو أن زوجا آخر طلقها كفلك (فإن عرف) النكاح الآخر والطلاق فيه ولو بإقرارها (صدق بيمينه) في إرادة ذلك لقرينة (وإلا) بأن لم يعرف ذلك (فلا) يهمدى ويضم حالا لبعد دعواه وهذا ماجزما به هنا وهو المثقول عن الأصحاب وللإمام احمال جرّى عليه في الموضة تبما لنسخ أصلها السقيمة أنه يصدق لاحياله ، ولوقال أنت طالق قبل أن تمافي طلقت حالا إذا لم تكن تعلق قبل أن يقدل أن نهرا في طلقت المالاق فلا وقوع به أو بين الليل والنهار ، فإن كانت له إرادة بان قصد إتيانه بقوله قبل أن التعلق قبل أن المورد والمنافروب أو ليلا فبالفجر (وأدوات المثلق كيرة منها (من كمن دخلت) الدار من نسائي فهي طالق (وإن) كإن دخلت الدار فأنت طالق أو أنت طالق أو أنت

. فتوجهت فهل يقع عليه طلقة فقط أم لا؟ فيه نظر ، والجواب عنه بأن الذى يظهر أن المقصود من مثل هذا أنه يقول متى ذهبت إلى يبت أهلك فأنت طالق ، فإذا ذهبت طلقت طلقة واحدة وانحلت اليمين لعدم اقتضاء ما هو المتبادر من كلامه على عدم التكرار . .

[فرع] وقع السؤال في الدرس أيضا عمن حلف لا يكلم فلانا يوم الجمعة مثلا سنة فهل يحنث بكلامه له عقب الحلف في أي يوم كان جمعة أو غيره قبل مضى السنة أو لا يحنث بكلامه و غير يوم الجمعة وتحمل السنة على أنها ملفقة من يوم الجمعة خاصة ؟ فيه نفز ، والجؤاب عنه بانه يحتمل الأول لأن مثل هذا إنما يراد به التعميم فكانه قال لا أكلمه يوم الجمعة بل لا أكلمه سنة ،ويحتمل وهو الظاهر أن يراد لا أكلمه يوم الجمعة خاصة في مقد من أنه واقت الحلف فلا يحدث بتكليمه في غير يوم الجمعة من أيام السنة (قوله فلا وقوع به) هذا قد يشكل بما من أنه لو قال بعد أنت طالق أردت طلاقا لا يقم لم يدين إلا أن يقال إن التصريح بقوله قبل أن تخلق صيره المواقع من يالفظ فر قوله وأدوات التعليق) وفي الرفق وإن قال أن التصريح بقوله قبل أن تخلق صيره الرفق وإن قال أن التر عللة عنالي الدار تعليق فيشرحه : أما من ليس لفته كلل فتطالق زوجته اله . ثم قال في الروض : وقوله أنت طالق لا ادخل الدار تعليق قال في شرحه فظاهره أن الحكم كذلك ويال لم تكن لفته بلا مثل إن وهو مخالف لما مر في أنت طالق لا دخلت تعلق الما في في محيد وقوله الآن قريبا) م يذكن دخلت تعليق مطلقا الدار ، ويمكن اله رق بأن المضارع على أصل وضع التعليق الذي لا يكون إلا بستقبل فكان ذلك تعليقا مطلقا الهدار على المدخول اله . مع على حج (قوله الآن قريبا) م يذكره وذكره وذكر

لابوافقه فليراجع (قوله فلا وقوع به) أى لأنه كالمستحيل (قوله الآتى قريبا) تبع فى هذه الإحالة حج إلاأنه أغفل ذكر التفصيل فيا يأتى وحج ذكره فى شرح قول المصنف الآتى قلت : إلا فى غير نحوى فتعليق فىالأصح وعبارته : ولو قال إن فعلت كذا طلقتك أو طلقتك إن فعلت كذا كان تعليقاً لا وعدا فتطلق باليأس من التعلليق الأولى عند الدخول مطلقا كما أفاده البليميني (وإذا) وألحق بها غير واحد إلى كالى دخلت فأنت طالق لاطرادها في عرف أهل التين بمعناها (ومتى ومتى ها ، بزيادة ما كما مرّ ومهما وما وإذ ماعلى مذهب سيبويه وأبحا وأبن وأبها وحيث وجيثا وكيف وكيف ا (وكلما وأنى) كأى وقت دخلت الدار فأنت طالق (ولا تقتضين) هذه وأبيا وحيث وجيثا وكيف وكن من المتحدث الدار فأنت طالق (ولا تقتضين) هذه الأدوات (لورا) في المعاقب فور أو تراخ ، ودلالة بعضها على الفورية في الخلع كما مر في إن وإذا ليست من وضع الصيغة بل لاقتضاء المعاوضة ذلك إذ القبرل فيها يجب أن يتصل بالإيجاب وخرج بالإلبات الذي كما يأتى ، والم المتحد فهو تعلق بإلبات الذي كما يأتى ، والمحدودة كلى إذ القبرل فيها يجب أن يتصل بالإيجاب وخرج بالإلبات الذي كما يأتى ، والم أشكك فهو تعلق بإلبات ولفي ، ومتى لا تقتضى الفور في الإلبات وتقتضيه في النفى محمول على ما إذا قصد ولم أشكك فهو تعلق بالمابن مى الموردة كما أفقى به المابن مى خرجت دخول وقت الشكرى أو أوجدتها ، وحينئذ فلا تعرض فيد لا نتهائها الفور فل يبعد العمل بها وقد مشل خرجت دخول وقت الشكرى ما كما والان لولا دخلت الدار. فأجاب بأنه إن قصد امتناعا أو تخضيضا عمل به . الوالدر حمه الله تعالى عمل المنافق ولا الانحاب بأنه إن قصد امتناعا أن تحد العمل بها وقد مشل الوالم لم يقصد شيئا أو لم يعرف قصده لم يقع طلاق حلائها الفعل ، فقد قال ابن مالك في تسهيله : وقد تلى الفعل غير مفهمة تحضيضا انتهى . وهومفهوم من قول الاستوى في الكوك فلايلها إلا المبتدأ على المعروف انتهى ، غير مفهمة تحضيضا انتهى . وهومفهوم من قول الاستوى في الكوك فلايلها الالمبتدأ على المعروف انتهى ، غير مفهمة تحضيضا انتهى .

حج في آخر هذا الفصل ما حاصله أنه إن قصد بذلك التعليق ، وإن قصد الوعد عمل به فإن طلق بعد الفحل ، وإن قصد التعليق علىالفعل ولم يقصد فورا لم تطلق إلا باليأس من التطليق ، وإن قصد الوعد عمل به فإن طلق بعد الفعل وقع وإلا فلا (قوله في عرف أهل إلين) هل يختص بهم اه اسم على حجج . أقول : قد يدل على عدم الاختصاص ماتقدم في أنت طالق إلى شهر ونحوه من أنه إنما يقع بعد مضى الشهر على مامر (قوله انحلاله لذلك) أى إلى الإثبات والذي (قوله دخل وقت الشكوى) قد يخلف هذا ما سيأتى للشارح في أول فصل علق بأكل رغيف من قوله أو علق بعد شهر مثلا ، فإن كان بلفظ إذا اقتضى الفور عقب الشهر أو إن لم يحنث إلا باليأس ، قوله أو علق عنافته لما مر في الأدوات أن الإثبات فيه يمنى الذي ، فعنى إذ امضى الشهر أعطيتك إذا لم أعطكه وكان وجه هذا لفور كما مر فكذا ما بمعناه اه (قوله ويفرض ما قاله) أى الشيخ (قوله الاقتصائم) أى الاقتضاء أعطكه ومنا اللهور في ذلك (قوله إن قصد امتناعا أي على معنى أنه امتنع طلاقك لأجل دخولك أو تخضيضا بمنى أنه متنع طلاقك لأجل دخولك أو تخضيضا بمنى أنه متنا على الدخول (قوله الامتناعة) على معنى أنه امتنع طلاقك لأجل دخولك أو تخضيضا بمنى أنه حين على الدخول (قوله الامتناعة) على على معنى أنه امتنع طلاقك لأجل دخولك أو تخضيضا بمنى أنه حين على الدخول (قوله الامتناعة) غيرا

فإن نوى أنها تطلق بنفس الفعل وقع عقبه أو أنه يطلقها عقبه وفعل وقع والافلا انهت . لكن يتأمل قوله فطالق باليأس (قوله كما مر) أى فى الحليم (قوله وبفرض ماقاله يجرى ذلك النخ) ليس المراد الترق فى الاعتراض وإن أوهمه سياقه ، وإنما المراد أن ماقاله الشيخ في مى يجرى فى غيرها من الأجوات الى تقتضى الفور فى النى وهى ماعدا إن وقوله ما وقوله والما متناعية) صريح فى أنه بإن حل على التخصيض وقم (قوله ولا الاستناعية النخ) مراده من هذا الجواب عما يرد على جعلها هنا امتناعية مع أن الامتناعية . لا يليها الفعل . فأجاب بما حاصله المنح وأنه قد يليها الفعل كما قاله ابن مالك ، وحيند فكان اللاثن أن لا يأتى به ولأن التحضيضية تختصى بالمضارع أو مافي تأويله نحو لولا تستخورون الله ــ ونحو لولا أخرتني إلى أجل قريب ــ ولا إلا إن قال (أنت طالق إن شنت) أو إذا شئت فإنه يعتبر الفرو في المشيئة بناء على أنه تمليك وهو الأصح ، بملاف نحو مي من شنت وخرج بخطابها خطاب غيرها فلا فورفيه ، وفي إن شئت وشاء زيد يعتبر فيها لا فيه (ولا) تقتضين (تكراوا) بل إذا وجدت مرة انحلت اليمين ولم يوشر وجودها ثانيا لدلالتهن على مجرد صدور الفعل الذي في حيزهن ولم عقيبه بالأبد كإن خرجت أبدا إلا بإذني فأنت طالق لأن معناه أي وقت خرجت (إلا كلما) في حيزهن ولم عاقيبه ما بالأبد كإن خرجت أبدا إلا بإذني فأنت طالق لأن معناه أي وقت خرجت (إلا كلما) كنا مقال مي سكنه بروجه في المدين واحدة إذ ليس فيها ما يقتضى التكرار فصار كان قيده ويوبها بين لم المين لم ملكناه بناطمة في بلد ومعها زوجيه أم الحير وجهة عالى في خيد وين أن خرجت غير لابسة له حيث لا تنحل حتى يحنث بخروجها ثانيا لابسة له بأن هذه المين لم تشتمل على جهتين حال المختم عندغير زيدالا أن تأخذه بدعارية فالطاق أنى بذلك الوالد رحمه الله ، وأنى أيضا بانحلال يمين من طالق فخرجت غير لابسة له حيث لا تنحله بدعارية فالطاق أن بذلك الوالد رحمه الله ، وأنى أيضا بانحلال يمين من طالق المخدم عندغير زيدالا أن تأخذه بدعارية فاخذته واستخدمته مدة ثم أطلقه وخدم عند غيرم بعد ذلك مختارا (ولو وأعالى الموادة كما علم بالأولمين كلامه الآتى في كاما (إذاطلقتك) أو أو قمت طلاقك مالأن الموادة كما علم بالطليقي بالتعرف بمريح أوكناية مع نية (أوعاق) طلاقها (بصفة فرجدت فطلقتان) تمان عليا إن الماليق بالطليق بالنطيق بالمعلق بالماليق بالنطيق بالمعلق بالماليق بالنطيق بالمعلق بالمناسق بالماليق بالنطيق بالمناسقة تطليق ويقاح

أن (قوله وقد تلى الفعل غير مفهمة) وليس فى كلامه إفصاح فيا إذا قصد تحضيضا بوقوع الطلاق مطلقا أو إن المتخلص الماد و وقوع الدخل الدار ، وقد يدل استدلاله بقوله حملا أن لولا الامتناعية الغ ، وقوله ولأن الأصل بقامالعصمة فلا وقوع خينفل التحضيض ، ولأنه لو لم يقع عند قصد التحضيض لم يكن فى تفصيله فائدة للبوت عدم الوقوع خينفل سواء أواد الامتناع أو التحضيض أو لم يود شيئا أو جهات إدادته ، لكن يحتمل أن ذلك غير مواد له ، بل المراد عدم الوقوع مطلقا كا هو صريح الكوكب من عدم الوقوع مطلقا كا هو صريح الكوكب من عدم الوقوع مطلقا كا هو صريح الكوكب للأسنوى اهم على حج . أقول : لكن ما اقتضاه كلام الكوكب من عام الوقوع مطلقا عدد قصد التحضيض بما لا وجه له ، فإن معنى التخصيص الحث على القمل فهو بمنز له مالو قال على الطلاق لابندمن فعلك كلما وذاك يقتضى الوقوع عند عدم الفعل إلا أنه لابتحقق عدم فعلها إلا بالمأس إن أطلق ويتحقق بفوات الوق الذي بمنى استغفروا الله لأماد لوتتحق بفوات القوت بمنى استغفروا الله لأماز وخلات على المضارع بقصد الحث عليه كان بمنى الأمر (قوله لولا أشترتى) أى فإنه بمنى لولا توشونى لأما إذا دخلت على المضارع بقصد الحث عليه كان بمنى الأمر (قوله لولا أشترتى) أى فإنه بمنى لولا توشونى المحالة على عدى حج ، ومثله : إلى أطالق هى إن شاءت اه (قوله يعتبر) أى القدر ، وقوله لا فيه : أى زيد (قوله بسكنى واحدة) صفتى (قوله والموات استخدمة مدة) أى وإن قلت كوره مكن (قوله واله والموات المعتدمة مدة) أى وإن قلت كوره واحدة) صفتى (قوله والموات المتحدية مها كورة المها كورة المحسكنى وقوله والموات المعتدية مدة) أى وإن قلت كوره

فى صورة التعلميل (قوله وضرج بمخطابها الخ) عبارة التحفة : وخرج بمخطابها إن شامت وخطاب غيرها (قوله بل إذا وجلت مرة انحلت اليمين) عبارة التحفة عقب قول المصنف تكرارا نصها : للمعلق عليه ، بل إذا وجد مرة فكان المناسب تلاكير الضمير فى عبارة الشارح هنا وغيا يأتى ليرجع إلى المعلق عليه السابق فى كلامه آ نفا(قو له فى بلغة أخرى) ليس قوله أخرى قيدا وليس هو فى جواب والده فى الفتاوى

ووقوع ووجود الصفة وطلاق الوكيل وقوع لا تطليق ولا إيقاع ، ومجرد التعليق ليس بتطليق ولا إيقاع ولا وقوع ، فلو علق طلاقها على صفة أولًا ثم قال إذا طلقتك فأنت طالق فوجدت الصفة لم يقع المعلق بالتطليق كما أفهمه قوله ثم طلق أو علق لأنه لم يحدث بعد تعليق طلاقها شيئا ، ولو قال لم أرد بذلك التعليق بل إنك تطلقين بما أوقعته دين أما غير موطوءة وموطوءة طلقت بعوض وطلاق الوكيل فلا يقع بواحد الطلاق المعلن لبينونها فى الأوليين ولعدم وجود طلاقه فى الأخيرة فلم يقع غير طلاقى الوكيل وتنحل [بين بالحلع بناء على الأصبح أنه طلاق لافسخ (أو) قال (كلما وقع طلاق) عليك فأنت طالق (فطلق) هُو أو وكيله (فثلاث في ممسوسة) ولو فى الدبر ومستدخلة ماءه المحترم عند وجود الصفة ولا نظر لحالة التعليق لاقتضاء التكرار فتقع ثانية بوقوع الأولى وثالثة بوقوع الثانية فإن لم يعبر بوقع بل بأوقعت أو بطلقتك طلقت ثنتان فقط لا ثالثة لأن الثانية وقعت لا أنه أوقعها (وفي غيرها) عند ماذكر (طُلقة) لأنها بانت بالأولى (ولو قال وتحته) نسوة (أربع إن طلقت واحدة) من نسائى (فعبد) من عبيدى (حرّ و إن) طلقت (ثنتين فعبدان) حرّ ان (و إن) طلقت (ثلاثا فثلاثة) أحوار (وإن) طلقت (أربعا فأربعة) أحرار (فطلق أربعا معا أو مرتبا عتق عشرة) واحد بالأولى واثنان بالثانية وثلاثة بالثالثة وأربع بالرابعة وتعيين المعتقين إليه . وبحث ابن النقيب وجوب تمييز من يعتق بالأولى ومن بعده إذا طلق مرتبا ليتبعهم كسبهم من حين العتق ، و لو أبدل الو او بالفاء أو ثم لم يعتق فيها إذا طلق معا إلا واحد ومرتبا إلا ثلاثة واحد بطلاق الأولى واثنان بطلاق الثالثة لأنها ثانية الأولى ولا يقع شيء بالثانية لأنها لم يوجد فيها بعد الأولى صفة اثنين ولا بالرابعة لأنه لم يوجد فيها بعد الثالثة صفة الثلاثة ولا صفة الأربعة وسائر أدوات التعليق كإن في ذلك إلا كلما كما قال (ولو علق بكلما) في كل مرة بل أو في المرتين الأوليين كما قاله ابن النقيب وتصويرهم

(قولـه لم يقع المعلق) أى لكنه حلف فلو قال إن حلفت.بطلاقك فأنت طالق ثم قال إن دخلت الدارفأنت طالق وقع الطلاق المعلق بالحلف .

[فرع] فى حجج : لو قال لموطوءته أنت طالق كلما حللت حرمت وقعت واحدة ، إلا إن أراد بتكور الحرمة تكرر الطلاق فيقم مانواه ا.

[فرح] قال سم على حج : وقع السوال عن شخص كانت عنده أخت زوجته وأرادت الانصراف فحلف بالطلاق أنها إن راحت من عنده ما خلى أختها على عصمته فراحت فظهر لى أنه يقع عليه الطلاق إن ترك طلاق أختها على عصمته فراحت فظهر لى أنه يقع عليه الطلاق إن ترك طلاق أختها عقب مايسع الطلاق ولم يطلق فهو محمول على الفور - خلافا لمن بحث معى أنه لا يقع مهنى الرك : فعنى إن خليت الشماب الرمل أنه قال : إن التنظية عمولة على معنى الرك ، فعنى إن خليت أو ماخليت إن تركت أو ماتركت ، ثم رأيت الشارح قال فى باب الأيمان : أو لا خليت في معرفة منه منه اه فليتأمل . أقول وهل ير بخروجها لا خليك فعمل كذا حمل على نبي تمكية منه بأن يعلم به ويقدر على منعه منه اه فليتأمل . أقول وهل ير بخروجها عن عصمته بالطلاق الرجعى أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لأن العصمة حيث أطلقت حلت على العصمة عن عصمته بالطلاق الرجعى أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لأن العصمة من أوله المحقين إليه) أى وإن كان معها شيء من الثلاثة اشترط لوقوع من يعينه صغيرا أو زمنا (قوله وسائر أدوات التعليق النخ) أى فتى كان معها شيء من الثلاثة اشترط لوقوع الطلاق الفور .

⁽ قوله لأنها ثانية الأولى) كانالظاهر أن يقول لوجود صفة تطليق ثنتين بعد الأولى

بها فى الكل إنما هو لجريان الأوجه المقابلة للصحيح الني من جملتها عنق عشرين لكن يكني فيه وجودها فى الثلاثة الأول. وأعلم أن ما هذه مصدرية ظرفية لأنها نابت بصلتها عن ظرف زمان كما ينوب عنه المصدر الصريح والمعنى كل وقت فكلُّ من كلما منصوب على الظرفية لإضافها إلى ماهو قائم مقامه ووجه إفادتها للتكرار الذي عليه الفقهاء والأصوليون النظر إلى عموم ما لأن الظرفية مراد بها العموم وكل أكدته (فخمسة عشرعبدا) يعتقون (على الصحيح) لأن صفة الواحدة تكررت أربع مرات لأن كلا من الأربع واحدة فى نفسها وصفة الثنتين لم تتكرر إلا مرتين لأن ماعد" باعتبار لايعد" ثانيا بذلك الاعتبار فالثانية عد"ت ثانية بانضهامها للأولى ، فلا تعد الثالثة كذلك لانضهامها للثانية ، بخلاف الرابعة فإنها ثانية بالنسبة للثالثة ولم تعدّ قبل ذلك كذلك وثلاثة وأربعة لم تتكرر ، وبهذا اتضح أن كلما لايمتاج إليها إلا في الأولين لأنهما المكرران فقط ، فإن أتى بها في الأوَّل فقط أو مع الأخيرين فثلاثة عشر ، أو في الثاني وحده أو معهما فاثنا عشر ، ولو قال إن صليت ركعة فعبد حر وهكذا إلى عشرة عتق خمسة وخمسون لأنها مجموع الآحاد من غير تكرار ، فإن أتى بكلما عتق سبعة وثمانون لأنه تكرر معه صفة الواحد تسعا ، وصفة الثنتين أربُّعا في الرابعة والسادسة والثامنة والعاشرة ومجموعها ثمانية ، وصفة الثلاثة مرتين في السادسة والتاسعة ومجموعها ستة ، وصفة الأربعة مرة في الثامنة وصفة الحمسة مرة في العاشرة وما بعد الحمسة لايمكن تكوره . ومن ثم لم يشرط كلما إلا في الحمسة الأول وجملة هذه اثنان وثلاثون تضم لحمسة وخسين الواقعة أولا بلا تكرار ، فإن قال ذلك بكلما إلى عشرين وصلى عشرين عنق ثلثماثة وتسعة وثلاثون ، ولا يخنى توجيهه كماتقرر ووراء ماذكره أوجه : أحدهما عشرة ، قاله ابن القطان وغلطه الأصحاب . والثانى ثلاثة عشر . والثالث سبعة عشر . والرابع عشرون (ولو علق) الطلاق (بنني فعل فالمذهب أنه إن علق بإن كان لم تدخلي) الدار فأنت طالق أو

[فائلة] سئل ابن الور دى رحمه الله :

أدوات التعليق تخنى علينـــا هل لكم ضابط لكشف غطاها ٢

فأجاب :

كلما التكرار وهي ومهما إن إذا أيّ من مني معناها الستراخي مع الثبوت إذا لم يك معها إن شئت أو أعطاها أو ضان والكل في جانب النفي لفور لا إن فلا في ســـواها

وقول النظم مع الثبوت : أى كأن قال إن دخلت الدار أو أى وقت أوغيرهما من يقية الأدوات فأنت طالق ، وقوله في جانب الذي كأن قال إذا لم تفعلى كذا مثلا فأنت طالق (قوله واعلم أن ما هذه مصدرية) قد يتوقف فى كونهامصدرية، بل الظاهر أنهاظرفية فقط لأنها بمعنى الوقت فهى نائبة عنه لاعن المصدر (قوله بصلها) أى مع (قوله قائم مقامه أى الوقت (قوله وكل أكدته) أى المعموم (قوله فلا تعد الثالثة كذلك أى ثانية وقوله إلا فى الأوركين أى التعليقين الأوكين (قوله أربعا فى الرابعة) بيان فحل التكرار (قوله وعموه عائمانية) أى لما تقدم من أن ماعدباعتبار لابعد ثانيا بذلك الاعتبار الغ (قوله ولو علق الطلاق بنى فعل الذى ويثله الحلف بالله بالأولى كأن قال والله إن لم تشخيل

(قوله والمننى كلّ وقت) هذا تفسير لكونها ظرفية فقط كما لايخننى ، ومن ثم توقف سم فى كونها مصدرية ، ولا نوقف لأنه سكت عن سبكها بالمصدر لوضوحه ، فالحل الموفى بالمراد أن يقال كل وقت تطلبتي امرأة عبد حر وهكذا فتأمل أنت طالق إن لم تتنخل الدار (وقع عند اليأس من الدخول) كان مات أحدهما قبل الدخول فيحكم بالوقوع فيميل الموت : أى إذا بني مالا يسع المدخول ولا أثر هنا الدجنون إذ دخول المجنون كهو من الماقل ، ولا أبانها بعد تمكنها من الدخول واستمرت إلى الموت ولم يتفق دخول لم يقع طلاق قبل البينونة كما اقتضاه كلامهما عقب ذلك ، وصرح ذلك ، وإلى زعم الأسنوى أنه غلط وأن الصواب وقوعه قبل البينونة كما اقتضاه كلامهما عقب ذلك ، وصرح به في الوسيط وأيده بالحنث بتلف ماحلف أنه يأكمك غلما فتلف فيه قبل أكله بعد تمكنه منه ، وقد يفرق بأن المو ودبعد البينونة تمكن هنا فلم يفوت البرّ باختياره بخلافه ثم ، وعلى اعتبار اليأس مالم يقل أردت إن دخلت الآن أو اليوم ، فإن أراده تعلق الحكم بالموقت المترى ما لمناق وفارة على المدتفى ومن فامتم فقال إن لم تتغذ "معى فامرأني طالق وفوى الحال (أو) علق (بغيرها) كإذا وسائر مامر (فعند مفهى ومن يمكن فيه ذلك الفعل) تطاق وفارة سهان بكزا فإنها ظرف

الدار مافعات بكذا . وفي حج : فرع قال أنت طائق إن لم تنروّجي فلانا طلقت حالا كما يأتى بما فيه ، أو إن لم تنروّجي فلانا فأنت طائق أطلق جمع الوقوع وقال آخرون فيه دور ، فن ألفاه أوقعه ومن صححه لم يوقعه في تخصيص الدور بهذه نظر بل يأتى فى الأولى إذ لافرق بينهما من حيث المنى ، على أن الذي يتجه أن هذا من باب التعليق بما يقو وللمحال الشرعي لأنهحث على تزوجه المحال قبيل الطلاق لا من الدور فيقع حالا نظير الأولى فأمله ولو حلف ليرسمن عليه لم يتوقف البرعلى طلب الرسم عليه من حاكم على ما أثنى به بعضهم ، وقال غيره : بل يترقف على ذلك لأن حقيقة الرسم تختص بالحاكم ، وأما الترسم من المشتكى فهوطلبه ولا يغنى عبرد الشكاية للحاكم عن ترسيمه وهو أن يوكل به من يلازمه حتى يؤمن من هربه قبل فصل الحصومة اه .

[فائدة] وقع السوال عن أخوين معهما أولاد وأرادا إختانهم فقال أحدهما نفسل ذلك بمولد وقال الآخر برفة فامتنع الأول ، فحلف الثانى بما صورته إن لم توافقنى على مرادى ماطلمت لك أنا ولا زوجى فى هذه السنة وتركا الحانان وطلع فهل يقع عليه الطلاق ؟ والجواب عنه أنه لابقع الطلاق على الحلف حيث اتنى الحنان فى جميع السنة لأن إن ختن فى هذه السنة ولم يوافقه لايطلع له فحيث اتنى الحان لابحدث بالطلوع فى السنة الملكورة ، وهذا نظير ما لو حلف أنه إن لم يعظه حقه لايشكوه إلا من حاكم السياسة فترك الشكوى من أصلها للاحث ، لأن المنى : إن لم يعمل بالحان فى يمينه لاحث ، لأن المنى : إن لم يعمل بالحان فى يمينه لكن قرينة الحال تدل عليه ، أما لو ختن فى تلك السنة ولم يوافقه على مراده حنث بالطلوع هو أو زوجته بعد لكن قرينة الحال تدل عليه ، أما لو ختن فى تلك السنة ولم يوافقه على مراده حنث بالطلوع وقع السوال عنه أيضا وهو أن شخصا وقف على جزار يشترى منه لحما فاراد آخر التقدم عليه فى الأخذ فحلف بالطلاق أنه لإبأخذ أحد من الجزار قبله ، فحلف الجزار أنه لابياحه الحد من الجزار قبله ، فحلف الجزار أنه لابياحه المحد فلا على المحتف العلاق أنه لإبأخذ منه وهو عدم الحنث ، لأن المنى : إن أخلف منك فلا يأخذ أحد قبل ولو أبانه بعد) بأن مفيي زمن يمنك فلا يأخذ أحد أحد أول ولو أبانه بعد) بأن مفيي زمن يمنك في الدخول (قوله وإن فران إن ولمل الكورة على الحدال المؤلم في المناك) فإنه يمنث أى أو دلت القرينة على يمنك الحيد الدخول (قوله وإن وزم) أى قال أو اعتقد (قوله ونوى الحال) فإنه يمنث أى أو دلت القرينة على

⁽قوله وأيده) ظاهره أن المؤيد الأسنوى أو صاحب البسيط وليس كذلك ، وإنما المؤيد أبو زوعة في تحريره فلملّ الهاء زائدة من الكتبة وأن أيد بالبناء للمجهول (قوله وقد يفرق بأن العود) صوابه بأن الدخول (قوله وفارقت إن بأنها لمجرد الشرط الغ) يرد على هذا الفرق من الشرطية

رُّمان كمَّى فتناولت الأوقات كلها ، فمنى إن لم تدخلي إن فاتك الدخول وفواته باليأس ، ومعنى إذا لم تدخلي ؛ أى وقت فاتك الدخول فوقع بمضى زمن يمكن فيه الدخول فتركته ، بخلاف ما إذا لم يمكنها لإكراه أو تحوه ويقبل ظاهرا قوله أردت بإذا معنى إن (ولو قال أنت طالق) إذا و (أن دخلت أو أن لم تدخلي بفتح) همزة (أن وقع في الحال) دخلت أم لا لأن المعنى على التعاليل فالمعنى للدخول أو لعدمه كما مرّ في لرضا زيد ، ومحل ذلك ف غير التوقيت ، أما فيه فلا بدَّ من وجود الشرط كما بحثه الزركشي وهو ظاهر ، لأن اللام التي هي بمعناها للتوقيت كأنت طالق إن جاءت السنة أو للبدعة أو للسنة فلا تطلق إلا عند وجود الصفة (قلت : إلا في غير . نحوى) وهو من لايفرق بين إن وأذ (فتعليق فى الأصح) فلا تطلق إلا بوجود الصفة (والله أعلم) لأن الظاهر قصد التعليق ، ولو قال لغوى أنت طالق أن طلقتك بالفتح طلقت في الحال طلقتين إحداهما بإقراره والأخرى بإيقاعه في الحال لأن المعنى أنت طالق لأنى طلقتك ، أو قال أنت طالق إذ دخلت الدار طلقت في الحال لأن إذ للتعليل أيضا ، فإن كان القائل لايميز بين إذ وإذا فيمكن أن يكون الحِكم كما لو لم يميز بين إن وأن ، كذا بحثه فى الروضة ، ونقله صاحب اللخائر عن الشيخ أبي إسحق الشيرازي وهو المعتمد، أو أنت طالق طالقا لم يقع شيء حيى يطلقها فتطلق حينئذ طلقتين ، إذ التقدير إذا صرت مطلقة فأنت طالق ، ومحله مالم تبن بالمنجز و إلا لم يقع سواها . نعم إن أراد إيقاع طلقة مع المنجز وقع ثنتان أو أنت طالق إن دخلت الدار طالقا . فإن طلقها رجعيا فدخلت وقعت المعلقة أو دخلب غير طالق لم تقع المطلقة وقوله إن قدمت طالقا فأنت طالق وطالق تعليق طلقتين بقدومها مطلقة ، فإن قدمت طالقا وقع طلقتان ، وكالقدوم غيره كالدخول . وإن قال أنت إن كلمتك طالقا وقال بعده نصبت طالقاً على الحال ولم أتم كلامى قبل منه فلا يقع شيء ، وإن لم يقله لم يقع شيء أيضا إلا أن يريد مايراد عند الرفع فيقع الطلاق إذا كلمها ، وغايته أنه لحن ، ولو اعترض شرط على شرط كأن أكلت إن شربت اشترط تقديم المتأخر وتأخير المنقدم فلا تطلق فى الأصح إلا إن قدمت شربها على أكلها، وأفتى الوالد رحمه الله تعالى فيمن

لدادته على مامر فلو لم ينو ذلك لم يحنث إلا باليأس وهو قبيل الموت بزمن لايمكن الفداء معه فيه (قوله معني إلا) ظاهره ولو نحويا (قوله إذ دخلت الدار طلقت) أى طلقة واحدة (قوله وهو المعتمد) أى وعليه فهو تعليني كما قاله حج ، فإذا طلقها وقعت واحدة وكذا ثانية إن كان الطلاق رجعيا اه . وكتب عليه سم مانصه : أى وإن لم يطلق لايقع شيء (قوله وعله مالم تين) أى كأن كان كان على عوض (قوله أو دخلت غير طالق) أى أوطالقا طلاقا باتنا ، قال حج : ولو قال إن لم أخرج من هذه البلد بر بوصوله لما يجوز القصر فيه وإن رجع ، نعم قال القاضى فإن لم أشرح من مرو الرود لابد من خروجه من حبيع القرى المضافة إليها اه . وكأنه لأن مرو الروذ ام المجميع اه (قوله وقع طلقتان) أى بالقدوم بعد طلاقها فتطلق ثلاثا (قوله فيقع الطلاق) أى واحدة (قوله الشرط تقديم المتأخر) هذا إن تقدم الجزاء على الشرطين أو تأخر عنهما ، فإن توسط بينهما كأن أكلت فأنت طائق إن شربت روجع كما نقله الشارح في الإيلاء قال بعد قول المصنف ثم ولو قال عن ظهارى إن ظاهرت النع : وإن توسط بينهما كما هنا روجع ، فإن أراد أنه إذا حصل الثانى تعلق بالأول لم يعتق العبد إن تقدم الوطء ، أو أنه إذا حصل الأول تعلق بالثانى عنق اه (قوله لأن اللفظ المذكور) ويؤخذ من هذا التوجيه أن ماذكر عند

⁽ قوله أو قال أنت طالق إذ دخلت الدار الخ) مكرر مع مامرً في حلَّ المَّن بل فيه نوع مخالفة لمـا مرٌّ .

لا على الطلاق ماتدخلين هذه الدار فدخلتها بالوقوع لأن اللفظ المذكور يستعمل في العرف لتأكيد النّي ، فلا النافية داخلة في التقدير على فعل يفسره الفعل المذكور فكأنه قال : لاتدخلين هذه الدار على الطلاق ماتدخلينها .

(فصل)

ف أنواع من التعليق بالحمل والولادة والحيض وغيرها

إذا (علق) الطلاق (بحمل) كأن قال إن كنت حاملا فأنت طالق (فإن كان بها حمل ظاهر) بأن ادّ عته وصد قها أو شهد به رجلان فلا تكفي شهادة النسوة أبن النسب والدّمة في شهد بها لم تطلق وإلان أن أول الصوم أنهن أو شهدن بذلك والإرث لأنه من ضروريات الولادة بخلاف الطلاق ، نهم قياس مامر أن أول الصوم أنهن أو شهدن بذلك وحكم به ثم علق به وقع الطلاق ، ثم الأصح عندهما أنه إذا وجد ذلك (وقع) في الحال بوجود الشرط إذ الحمل عامل معاملة المعلوم وما اعترض به من أن الاكثرين على انتظار الوضع لأن الحمل وإن علم غير متيقن ردّ بأن لظان المؤمد كنا القين في أكثر الأبواب ، وكون العصمة ثابتة بيقين غير موثر في ذلك لأنهم كثيرا مايز بلونها بالظن المؤكد حكم اليقين في أكثر الأبواب ، وكون العصمة ثابتة بيقين غير موثر في ذلك لأنهم كثيرا مايز بلونها بالمض يوم ولية أجر عقام اليقين ، ألا ترى أنه لو علق بالحيض وقع بمجرد روية اللم كما بأني حتى لو مانت قبل مفى يوم وليلة أجريت عليها أحكام الطلاق كما اقتضاء كلامهم وإن احتمل كونه دم فساد (وإلا) بأن

الإطلاق فإن قصد أنها لايقع عليها الطلاق إن دخات لم يقع عليه شىء بنخولها ويقبل دلك منه ظاهرا لاحيّال الفظ لمنا ذكره .

(فصل) فى أنواع من التعليق بالحمل والولادة

(قوله وغيرها) كالتعليق بالمشيئة وبفعله أو فعل غيره (قوله كأن قال إن كنت حاملا) .

[فرع] لو علق بالحمل وكانت حاملا بغير آدى ففيه نظر ، والوجه الوقوع لأن الحمل عند الإطلاق يشمل غير الآدى اهم سم . وينبغي أن يرجع لأهل الحبرة في معرفة أصل الحمل ومقداره ، فإن ولدت لأقل ماهو معتاده عالم عن الإسكان المسبو الإرث معتاد عندهم طلقت وإلا فلا (قوله فلا تكفي شهادة النسوة) أى ولو أربعا (قوله لأنه) أى ثبوت النسبو الإرث (قوله لو شهدن بذلك) أى الحمل (قوله وقع في الحال) أى ظاهرا ، فلو تحقق انتفاء الحمل بأن مضى أربع سنين من التعليق ولم تلد تبين عدم وقوعه كما فوقعه كما لو علق بالحيض فرأت الدم فإنه يحكم بوقوع الطلاق ، وإذا انقطع قبل مضى الأربع هل تقبل ويحكم استمرار وقوع الطلاق لأنه وقع غاهرا مع احيال ما ادعته أولا لأن الأصل عدم إجهاضها والعصمة محققة ، وإنما كنا أوقعنا الطلاق نظر الظاهر فيه نظر ، والأقرب الثاني لما سبق من التعليل (قوله بأن لظامر فيه نظر ، والأقرب الثاني لما سبق من التعليل (قوله بأن لظامر فيه نظر ، والأقرب الثاني لما سبق من التعليل (قوله بأن لظامر أحد) أى بأن استند

(فصل) فى أنواع من التعليق بالحمل والولادة والحيض

(قوله لأنه من ضروويات الولادة) أى لأن ذلك المذكور (قوله ثم الأصح عندهما الخ) يلزم من الدخول بهذا على المتن ضياع جواب الشرط فى كلام المصنف (قوله أنه إذا وجد ذلك) أى التصديق أو شهادة الرجلين (قوله وإن علم) أى غلب على الظن بدليل ما يأتى بعده لم ينظير حمل حلّ له اللوط، لأن الأصل عدم الحمل ، نع يسن تركه إلى استبرائها بقره احتياطا (فإن ولدت لدون ستة أشهر من التعليق) أى من آخره أشعا بما مر في أنت طائق قبل قدوم زيد بشهر (بان وقوعه) لتحقق وجود الحمل حين التعليق لاستحالة حدوثه لما مر أن أقله سنة أشهر ، وضنازعة ابن الرفعة بأن الستة معتبرة لحياته لا لكماله لأن الروح تنفخ فيه بعد الأربعة كما في الخبر مردودة بأن لفظ الخبر و ثم يأمر الله الملك فينفخ فيه الروح و وثم أشهر (أو) والمنفز لاكتاب من نقضي ترافي الله الملك فينفخ فيه الروح و وثم أشهر (أو) والمنفز لاكتر من أربع سنين) من التعليق وطنت أولا (أو بينهما) يمني السنة والأربع سنين استة أشهر (أو) والمنفز لاكتر من الوطء مع بقاء أصل روطت) بعد التعليق أو معه من زوج أو غيره (وأمكن حدوثه به) أى بذلك الوطء بأن كان بينه وبين وضعه سنة أشهر ر فلا) طائم توطأ بعد التعليق أو وطنت وولدت لدون سنة أشهر من الوطء (فالأصح وقوعه) لتبين الحمل ظاهرا ولها أن التعليق على أن الحمل منه ، وقول ابن الرفعة ينبغي الجزم بالوقوع باطنا إذا عرف أنه لم يطأها بعد الحلف مردود بأنه ظن أن التعليق على أن الحمل منه ، وليس كذلك بل على مطلقه منه أو من غيره ، وعم تما قرر ناه أن السنخ مل باستخال منه ولان الأصل بقاء النكاح ، ولو وطئها وبانت حاملا فهو شبهة يجب به الهم لا الحد وإن كان بعد استخرائها وهو قبل التعليق حاملا فان طالق أو إن لم تكوفي حاملا فائت طالق وهو قبل العمليق كاف قان قال الله وقات طالق وهو قبل العملية وأن قال قان قال الناق العرف حاملا فائت طالق وهو قبل العملية عادة قائل قات طالق وهو قبل العملية المناقات المناقات حاصلا فائت طالق وهو قبل العملة فائمة المناقات المناقات عالى أو ان لم تكوفي حاملا فائت طالق وهو قبل العملية المناقبة المناقبة على المناقبة على المناقبة المناقبة على المن قال قائلة النكات ولمن وطنة عالما فقود شبهة يجب به المهر لا الحد وإن كان بعد السند المناقبة على المناقبة على المناقبة عالى المناقبة على المناقبة المناقبة على المناقبة عل

إلى شيء (قوله فإن ولدت لدون.ستة أشهر الخ) .

و فرع) هل تشمل الولادة خروج الولمد من غير الطريق المتاد لخروجه كما لو شق فخرج الولد من الشق أو خرج الولد من الشق أو خرج الولد فليتأمل اهم أو خرج الولدة واقتصال الولدة انقصال الولدة المقتال الهولية فليتأمل اهم سم . ولو قيل بعدم الوقوع لانصراف الولادة لغة وعرفا لحروج الولد من طريقة المعتاد لم بيمدرقوله أي من آخره) وإنحا لم يعتبر هنا آخر والما من المخروب المقتل المجتاب المجتاب بها لأن التعليق ليس على الحمل منه بل عليه مطلقا فلم يعتبر ماقبل الآخرة لاحتيال أنها وطنت بشبه أو استدخلت مامه فيا قبل أخراج التعليق (قوله وعلم مما قررناه) أي في قوله أي السنة والأربع سنين (قوله يجب به المهر لا الحد) وكذا الحكم في كل موضع قيل فيه بعدم وقوع الطلاق ظاهرا من أنه يجوز له الوطء وإذا تبين وقوع الطلاق بعد فوطء شعبة يجب له المهر لا الحد ، وكذا لوحرم الوطء

(قوله ومنازعة ابن الرفعة النج) عبارة شرحالروضي : ونازع ابن الرفعة فيا إذا ولدته لدونستة أشهر مقام الوطء وقال : إن كمال الولد ونفخ الروض فيه يكون بعداريعة أشهر كما شهد به الحير فإذا أتسبه لحبسة أشهر مثلا احتمل العلوق به بعد التعليق قال وواسته أشهر مثالا احتمل العلوق به بعد التعليق قال والسنة أشهر مثابرة لحياة الولد غالبا (قوله مردودة بأن لفظ الخبرالغ) وأجاب في شرح الروض أيضا بأن المراد بالولد في قولم أو ولدته الولد النام (قوله أي السنة والأربع سنين) المناسب لطريقته الآكمية من إلحاق الأربع سنين بما دونها أنبيلي المن على ظاهره من مرجع الضمير بأن يقول : أي السنة والأكرم من الأربع وقد تنبع في هذا الحل الشهاب حير لكن ذاك إنما عدل إليه عن ظاهر المن ليتمشي على طريقته من إلحاق الأربع بما غوقها لا بما دونها (قوله وعلم مما قرر ناه الذي قد علمت أن الذي علم من تقريره إنما هو إلحاق الأربع بما فوقها لا بما دونما (قوله وغيره كما قرر ناه الذي المتبرأمها إن كان غاية لديم وقط طنتية لا توجب الحد"، فإن نا بعد استيرائها)المناسب فالغاية وإن كان قبله استيرائها إن كان غاية لديم وقط فالمناسب ماذكره الشارح (قوله وهو قبل التعليق كاف)كان عليه أن يمهد قبله بلد بكر ندب

ممن تحمل حرم وطوشا قبل الاستبراء ، وهو موجب للطلاق ظاهرا فتحسب الحيضة أو الشهر من العد"ة لأ أن استبرائها قبل التعليق ، فإن ولدت ولو بعد الاستبراء فالحكم في تبين الطلاق وعلمه بعكس ماسبق ، فلو وطائها وبانت مطلقة منه لزمه المهر لا الحد" ، فإن كانت صغيرة أو آيسة طلقت حالا ، ولو قال إن أحبلتائ فأنت طالق فالتعليق بما يحدث من الحمل فكلما وطائها وجب استبراؤها ، وقول الأسنوى بعلنم وجوبه مردود بأن الوطء هنا سبب ظاهر في حصول الصفة المعلق عليها الطلاق ، أو قال إن لم تحيلي فأنت طالق لم تعلق حتى تبأس كما قاله الرواني (وإن قال إن لم تحيلي فأنت طالق المنتب أى فأنت طالق طلقة الرواني (وإن قال إن لم تحيلي فأنت طالق طلقة والتي من المنافق من المنافق من المنافق أن المنافق والمنافق من المنافق أن منافق المنافق من المنافق أن المنافق أن المنافق وقمت واحدة حالا ووقفت الثانية إلى تبين حاله وتنقضى العدة في جميع المعرو بالمولادة لإنها وخشى وقمت واحدة حالا ووقفت الثانية إلى تبين حاله وتنقفى العدة في جميع المعرو بالولادة لوقوع المطلاق من حين اللفظ كما مر" ، وشمل ذلك مالو كان حال الحلف علقة أو مضعة لأن الله تعالى أجرى عليه حكم الذكر والأثني في قوله تعالى _يوصيكم الله في أو لاكان حال الحلف

للتردد فىالوقوع كما لوقال إن كنت حاملا فأنت طالق إذا وطئ ثم تبين الوقوع بجب المهرلا الحد للشبهة ، وقوله وهو : أى الاستبراء (قوله حرم وطوهما) أى لأن الأصل عدم الحمل (قوله قبل التعليق) أى فلا يجب الاستبراء بقره (قوله بعكس ماسبق) أي في قول المصنف فإن ولدت لدون الخ (قوله لزمه المهر لا الحد) أي ولكنه يعزر إن وطئ قبل الاستبراء عالمـا بتحريمه (قوله بعدم وجوبه) أي الاستبراء (قوله كما قاله الروياني) أي مالم يرد الفور كسنة أو تقم قرينة على إرادته وإلا فيقع عند فوات ما أراده أو دلت القرينة عليه (قوله فإن ولدت أحدهما) [فرع] قال الشارح في الوصية : لو قال إن كان حملك ذكرا أو قال إن كان حملك أنثى فولدت ذكرين فأكثر أو أنثيين فأكثر قسم بينهما أو بينهم أو بينهن بالسوية ، وفي|ن كان حملها ابنا أو بنتا فله كذا لم يكن لهما شيء وفارق الذكر والأنثى بأنهما اسها جنس يقعان على القليل والكثير ، بخلاف الابن والبنت اله : أي فإن كملا منهما خاص بالواحد ، وعليه فلو قال إن كان حملك أو ما في بطنك ابنا أو بنتا فأتت بابنين أو بنتين لم تطلق ، ومن هذا يتخرّج الجواب عن حادثة وقع السؤال عنها وهي أن رجلا أنت زوجته في بطون متعددة بإناث فقال لها إن ولدت بنتاً فأنت طالق فولدت بنتين هوأنه لا وقوع لما قدمنا من أن مسمى البنت واحدة لا أكثر (قوله لتبين حال الحنثي) أى فإن بان ذكرا وقعت الثالثة حالا أو أنثى لم يز د على الطلقتين لأنه لم يصدق أنها حامل بذكر وصدق بأنثى وإن تعددت (قوله وتنقضي العدة بالولادة) أي بولادة أنثى وخنثى (قوله أو مضغة) أي أو نطفة على مايفيده قوله الآتى وقد يقال إنه كان ذكرا الخ ، وقد يفهم أنها لو ألقَّت مضَّعة أو علقة حالا وصيغته ماذكر وقوع طلقة لأنها المحقق لعدم خلوّه عما ذكر وهو ظاهر فليراجع ، فلو لم يجمع بينهما في تعليقه كأن قال إن كنت حلملًا بذكر فأنت طالق فألفت علقة أو مضغة لم يعلم هل هي أصل ذكر أو أثنى لم يقع طلاق للشك فيه

الاستبراء وقد تقدم فى كلامه(قوله وهوموجب الخ) الضينير فيهالاستبراء(قوله فلو وطئها وبانت مطلقة منه لزمه المهرلا الحد")شمل كلامه مالوكان الوطء قبل|لاستبراسع الحكم أو بعده ، وبه صرح فيشرح الروض,والحكم بعدم الحد فها إذاكان الوطء بعدالاستبرامع الحكم بوقوع الطلاق-يننذ لايخلو عن إشكال(قوله حتى تبأس) انظر هل المراد تبلغ من اليأسأوالمراد بجصل اليأس بنحوالموت (قوله لأن القاتمالي أجرىعليهالنج) أى لأن الآية شلت ما إذا

لاتنزل على ذلك كما ذكروه في الأيمان ، وقد يقال إنه كان ذكرا أو أنثى من حين وقوع النطفة في الرحم وبالتخطيط ظهر ذلك وأو فى كلام المصنف هنا وفيا بعد بمعنى الواو (أو) قال(إن كان حملك) أو مافى بطنك (ذكرا فطلقة) أى فَانت طالق طلقة ﴿ أَو أَنتَى فطلقتينَ فولدَهما لم يقع شيء ﴾ لأن قضية اللفظ أن يكون جميع الحمل ذكرا أو أثنى فلو أتت بذكرين أو أنثيين ، فالأشبه في الرافعي الوقوع فيقع بالذكرين طلقة وبالأنثيين ثنتان أو خنثي وذكر وقف الحال ، فإن تبين كون الخنثي ذكرا فواحدة أو أنثى لم يقع شيء أو خنثي وأنثى وقف أيضا ، فإن بان الحنثى أنثى فطلقتان أو ذكرالم يقع شيء (أو) قال (إن ولدت فأنت طالق) طلقت بانفصال ماتم تصويره ، ولو ميتا وسقطا ، فإن مات أحد الرّوجين قبل تمام خروجه لم تطلق وإذا كان التعليق بالولادة (فولدت اثنين مرتبا طلقت بالأول) منهما لوجود الصفة (وانقضت عدتها بالثاني) إن لحق الزوج ولا يقع به طلاق سواء أكان من حمل الأوَّل بأن كان بين وضعهما دون ستة أشهر أم من حمل آخر بأن وطئها بَعد ولادَّتها الأوَّل وأتت بالثانى لأربع سنين وخرج بمرتبا مالو ولدسهما معا فإنها وإن طلقت واحدة لاتنقضى العدة بهما ولا بواحد منهما ، بل تشرع في العدة من وضعهم' (وإن قال كلما ولدت) ولدا فأنت طالق (فولدت ثلاثة من حمل) مرتبا (وقع بالأولين طلقتان) لاقتضاء كاما التكرار (وانقضت) عدَّتها (بالثالث) لتبين براءة الرحم (ولا تقع به ثالثة على الصحيح ﴾ إذ به يتم انفصال الحمل الذي تنقضي به العدَّة فلا يقارنه طلاق . ولهذا لوقالُ أنت طالق مع موتى لم يقع بموته لأنه وقتُ انتهاء النكاح ، أو قال لغير موطوءة إذا طلقتك فأنت طالق فطلق لم تقع أخرى لمصادفتها البينونه . والثانى تقع به طلقة ثالثة وتعتد بعده بالأقراء ، فإن ولدتهم معا طلقت ثلاثا إن نوى ولدا وإلا فو احدة كما أفاده الشيخ رحمه الله تعالى في شرح منهجه ، وتعتد بالأقراء فإن ولدت أربعا مرتبا وقع ثلاث بولادة ثلاث

(قوله وقد يقال إنه كان ذكراً أو أثنى) جزم به حجمعللا له بأن التخليط يظهر ما كان كامنا (قوله أو ذكراً) بق مالو وللمت خشى فقط ، وقياس مامر أن تقع طلقة و نوقف الأخرى (قوله وسقطا) قد يشكل الوقوع بالسقط لقولم فى الجنائز السقط هو النازل قبل تمام أشهره والولد بخلافه ، إلا أن يقال ذلك تفسير له بحسب أصل اللغة و ما هنا بنوه على العرف (قوله أم من حمل آخير) أى وإنما قلنا بانقضاء العدة بتقلير كون الحمل من وطء آخير لأنه بالولادة الأولى وقع عليه الطلاق ثم إن وطئ علما بالطلاق فحرام وإلا فلا ، وعلى كل فوطؤه شبهة تجب فيها العدة وتلياعدة الطلاق وهما لشخص واحد فيتداخلان وحيث تداخلنا انقضنا بوضع الحمل (قول وإن قال العدة وتلياعدة الطلاق وهما لشخص واحد فيتداخلان وحيث تداخلنا اقفضا بوضع الحمل (قول وإن قال الحكما وللدت إلى الوليد الذي الروض : أو كلما وللدت ولله فوللدت في بطن ثلاثة مما طلقت ثلاثا اله وقضية التخييد بولد أنه عند حذفه لاتطلق فولدت ثلاثة معا لأنه ولادة واحدة . وقوله مرتبا في تجريد المؤجد الثلاث عند أشهر فاكثر فالثالث المناف والثالث سنة أشهر فاكثر فالثالث عاده ثم حدارا المنف بقوله من حمل احرازا

ماتوالحمل كذلك وانظرحكم النطقة (قوله وسقطا) لايشكل هذا بما مرّ فى الجنائز من أنه لايسمى.ولدا إلابعد تمام أشهره خلافا لمـا فىحاشية الشيخ ، إذ لا ملازمة بين اسم الولادة واسم الولدكما هو ظاهر (قوله ولدا) إنما قيد به لأن كلام المصنف عليه (قوله إن نوى ولدا الخ) لايتأتى مع تصويرهالمتن بما إذا قال ولدا ، وعبارة التحفة هنا : أما لو ولدتهم معا فيقع الثلاث وتعدّ بالأقواء فإن لم يقل هنا ولدا ولا نواه فكذلك وإلا وقعت وتنقضى عدَّمها بالرابع ، أو ولدث اثنين وقعت طلقة وتنقضى عدَّمها بالثانى ولا تقع به ثانية لما مر (ولو قال لأربع) حوامل منه (كلما ولدت واحدة) منكن فصواحبها طوالق (فولدن معا طَلَقن) أي وقع الطلاق على كل واحدة (ثلاثا ثلاثا) لأن لكل واحدة ثلاث صواحب فتقع بولادة كل على من عذاها طلقة طلقة لا على نفسها شيء ويعتددنجميعا بالأقراء ، وصواحب جمع صاحبة كضاربة وضوارب ، وتجمع أيضا صاحبة على صاحباتُ والأوَّل أكثر ، وتكرير المصنف ثلاثا ثلاثاً لوفع احيَّال إرادة طلاق المجموع ثلاثاً ، ويعتبر انفصال جميع الولدُ ولو سقطا كما مر ، فإن أسقطت مالم يبين فيه خلق آدى تاما لم تطلق . قال الشيخ : قيل وتعليقهم فى هذه المسئلة بكلما مثال فإن وغيرها من أديرات الشرط كذلك ، وهو مردود بمنعه لأن غير كلماً من أدوات الشرط لايقتضى تكرارا فلا يقع فى التعليق به طلاق بعد وقوع الأول ، أما من ألحق بكلما أينكن فى الحكم فممنوع لأتّها وإن أفادَت العموم لكنّ لاتفيد تكرارا (أو) وللدن ﴿ مرتبا ﴾ بحيث لاتنقضى عدة واحدة بأقرائها قبل ولادة الأخرى (طلقت الرابعة ثلاثا) بولادة كل من صواحبها الثلاث طلقةإنبقيت عدمها وانقضت بولادتها * (وكذا الأولى) طلقت ثلاثا بولادة كل من صواحبها الثلاثة طلقة (إن بقيت عدتها) عند ولادة الرابعة وتعتد بالأقراء أو الأشهر ، ولا تستأنف عدَّة الطلَّقةالثانية والثالثة بل تيني على مامضي من عدَّتها (و) طلقت (الثانية طلقة) ولادة الأولى (والثالثة طلقتين) بولادة الأولى والثانية (وانقضت عدتهماً بولادتهما) قلا يقع عليهما طلاق بولادة من بعدهما ومحل ذلك إن لم يتأخر وضع ثانى توأميهما إلى ولادة الرابعة وإلا طلقت كل منهما ثلاثا ثلاثا (وقيل لاتطلق الأولى) أصلا (وتطلق الباقيات طلقة طلقة) بولادة الأولى لأنهن صواحبها عند ولادتها لاشتراك الجميع فى الزوجية حينئذ وبطلاقهن انقضت الصحبة بين الحميع فلا توثر ولادس في حق الأولى ولا ولادة بعضهن في حق بعض الأول ورد بأن الصحبة لاتني بالطلاق الرجعي لبقاء الزوجية بدَليل أنه إذا حلف بطلاق نسائه دُخلت فيه الرجعية (وإن ولدت ثنتان معا ثم) ولدت (ثنتان معا طلقت الأوليان) بضم الهمزة أي كل منهما (ثلاثا ثلاثا) طلقة بولادة من ولد معها وطلقتان بولادة الأخريين ولا يقع على الأخريين بولادتهما شيء (وقبل) طلقت كل منها (طُلقة) فقط بولادة رفيقتها وانتفت الصحبة من حينتُك (والأخريان) بضم الهمزة أىكل منهما (طلقتين طلقتين) فتطلق كل منهما طلقتين بولادة الأوليين ولا يقع عليهما بولادة الأخرى شٰيء وتنقضي عدتهما بولادتهما

عن مثل هذا اه سم على حج (قوله لمـا مر) أى من قوله إذ به يتم الفصال النخ (قوله حوامل منه) إنما قيد به لتنقضى عسّها بولادتها وإلا فالحكم من حيث وقوع الطلاق لايتقيد (قوله تاما) أى الحلق (قوله قال الشيخ الخ) أى في بعض نسخ المنج هنا ، وإلا فنى كلام شيخنا الزيادى أن هلما للولى العراق ، وأن الشيخ رده فى شرح البهجة

واحدة فقط (قوله حوامل منه) إنما قيد به لقول المصنف فيا يأتى وانقضت عدتهما بولادتهما (قوله على كل واحدة) فيه حزازة مع قول المصنف ثلاثا ثلاثا (قوله لا على نفسها ئنىء) الأولى حلف لفظ شىء (قوله فإن أسقطت) أى الحوامل (قوله بعد وقوع الأول) انظر ما المراد بالأول مع أن الكلام هنا فى المدية (قوله أما من ألحق بكلما النح) فى التعبير بأما هنا مع دخول مابعدها فيا قبلها قلاقة وإيها (قوله مجيث لاتنقضى عدة واحدة بأقرائها النح) لامعنى له هنا مع فرضه المسئلة فيا إذا كن حوامل منه (قوله فلا تؤثر ولادتهن النح) عبارة الجلال المحلى : فلا تؤثر ولادتهن فى حق الأولى وولادة بعضهن فى حق بعضهن (قوله أى كل منهما) فيه وفيا بعده مامر (قوله ولا يقع على الأخويين بولادتهما) أن أنفسهما شىء لاموقع له هنا مع أنه صيد كره أيضا فى عله (قوله ولا يقع عليه الأخويين بولادتها) أى أنفسهما شىء لاموقع له هنا مع أنه ميذكره أيضا فى عله ولو ولدت ثلاث معا ثم الرابعة طلق كل مهن ثلاثا ثلاثا وإن ولدت واحدة ثم ثلاث معا طلقت الأولى ثلاثا وكل من الباقيات طلقة فقط ، وإن ولدت ثنتان مرتبا ثم ثنتان معا طلقت الأولى ثلاثا والثانية طلقة والأخريان طلقتين طلقتين ، وإن ولدت ثنتان معا ثم ثنتان مرتبا طلق كل من الأوليين والرابعة ثلاثا والثالثة طلقتين ، وإن ولدت واحدة ثم ثنتان معا ثم واحدة طلق كل من الأولى والرابعة ثلاثا وكل من الثانية والثالثة طلقة وتبين كل مهما بولادتها ، وقد علم أن الحاصل ثمان صور لأن الأربع إما أن يتعاقبن فى الولادة أو تلد ثلاث معا ثم واحدة أو تلد الأربع معا أو ثنتان معا ثم ثنتان معا أو واحدة ثم ثلاث معا أو واحدة ثم ثنتان معا ثم واحدة أو ثنتان معا ثم ثنتان متعاقبتان أو عكسه وأن ضابطها أن كلا تطلق ثلاثا إلا من وضعت عقب واحدة فقط فتطلق واحدة أو عقب اثنتين فقط فتطلق طلقتين ، وأخصر من ذلك أن يقال طلقت كل بعدد من سبقها ومن لم تسبق ثلاثا ولو قال إن حضت فأنت طالق طلقت بأول الحيض المقبل ، فلو علق حال حيضها لم تطلق حيى تطهر ثم تشرع في الحيض ، فإن انقطع الدم قبل يوم وليلة تبين عدم وقوعه أو إن حضت حيضة فأنت طالق فبهام حيضة مقبلة لأنه قضية اللفظ (وتصدق بيمينها في حيضها) وإن خالفت عادمها (إذا علقها) أي علق طلاقها (به) وقالت حضت وكذبها الزوج لأنها أعرف به منه ولأنها موتمنة عليه لقوله تعالى ـ ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله فى أرحامهن ـ وإقامة البينة عليه وإن شوهد الدم تتعذر : أي تتعسر لاحياله الاستحاضة . ومثله كل مالا يعرف إلا منها كحبها وبغضها ونيها ، وإنما حلف لهمتها في إرادة تخلصها من النكاح ، أما إذا صدقها زوجها فلا تحليف (لا في ولادتها) إذا علق بها طلاقها فادعتها وأنكر الزوج . وقال هذا الولد مستعار مثلافالقول قوله (فىالأصح) لامكان إقامة البينة عليها . والثانى تصدق بيمينها نعموم الآية فإنها تتناول الحبل والحيض وعمل الحلاف بالنسبة للطلاق المعلق به ، أما في لحوق الولد به فلا تصدق قطعا بل لابد من تصديقه أو شهادة أربع نسوة أو عدلين ذكرين (ولا تصدق فيه فى تعليق وغيرها) كأن حضت فضرتك طالق فادعته وألكر الزوج إذ لاطريق إلى تصديقها بلا يمين ولو حلفناها لكان التحليف لغيرها فإنها لاتعلق لها بالحصومة والحكم للإنسان بيمين غيره ممتنع فيصدق الزوج بيمينه على الأصل فى تصديق المنكر (ولو) علىطلاق كل من زوجتُيه بحيضهما معا كأن (قالَ) لهما (إن حضبًا فأنتها ً طالقان فزعماه) أى الحيض وصد قهما الزوج فيه طلقتا لوجود الصفة المعلق عليها باعترافه (وإن كذبهما) فيما

وتبعه هنا على مانى بعض النسخ ولم يتعقبه (قوله وكل من الباقيات طلقة فقط) أى بولادة الأولى ولا يقع عليهن طلاق بولادتهن "لانقضاء عدتهن" بالولادة (قوله وإن خالفت عادتها) أقول : مالم تكن آيسة ، فإن كانت كذلك لم تصدق لأن ماكان من خوارق العادات لايمول عليه إلا إذا تحقق وجوده ، وهي هنا ادعت ماهو مستحيل عادة فلا يقبل منها وبه تعلم مافي قول مع على منهج .

[فرع] لو ادعت الحيض ولكن في زمن اليأس فالظاهر تصديقها لقولمم إنها لو حاضت رجعت العدة من الأخراء المرتب الآية و ولم يكل أن ... الآية (قوله ذكرين) أى أو رجل الأشهر إلى الانتواء بر اه (قوله لعموم الآية) أو رجل وامرأتين (قوله ولا تصدق فيه) أى الحيض ، وقوله في تعليق : أى تعليق طلاق غيرها على حيضها (قوله فيصدق الزوج) والقياس أنه يجلف على نفي العلم إن ادعت علمه به لا على البت بناء على القاعدة فيمن حلف على نفى الغيرة (قوله في تعلق على العلم الذي الآقياء في العلم قوله الآقي ولو قالتا

⁽قوله أما في لحوق!الولد به الخ) لايمني أن الصورة أنه ينكر ولادتها له فلا يقال إن الولد للفراش

زغمتاه ﴿ صد فى بيمينه ولا يقع ﴾ الطلاق على واحدة منهما لأن الأصل عدم الحيض وبقاء النكاح ، نعم إن أقامت كل منهما بينة بحيضها وقع صرح به فى الشامل ، وتوقف فيه ابن الرفعة لأن الطلاق لايثبت بشهادتهن ، ويشهد لهُ قول الرافعي لو علق الطلاق بولادتها فشهد النسوة بها لم يقع ، وقول الأذرعي إن ما قاله ابن الرفعة ضعيف لأن الثابت بشهادتهن الحيض ، وإذا ثبت ترتب عليه وقوع الطّلاق ممنوع ، إذ لو صح ماذكره لوقع الطلاق المعلق على الولادة عند ثبوتها بشهادتهن (وإن كذب واحدةً) منهما (طلقت) أي المكذبة (فقط) إن حلفت أنها حاضت لوجود الشرطين في حقها لثبوت حيضها بيمينها وحيض ضرتها بتصديق الزوج لها ، ولا تطلق المصدقة لأنه لايثبت حيض ضرتها بيمينها في حقها لأن اليمين لم توثر في حق غير الحالف فلم تطلق و تطلق المكذبة فقط بلا يمين في قوله من حاضت منكما فصاحبها طالق وادعياه وصد ق إحداهما وكذب الآخرى لثبوت حيض المصدقة بتصديق الزوج ولو قالتا فورا حضنا اعتبر حيض مستأنف ولا بدمن استدعائه زمنا، واستعمال الزعم في القول . الصحيح مخالف لقول الأكثر إنه يستعمل فيا لم يقم دليل على صحته أو أقم على خلافه كقوله تعالى ـ زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا ـ ولو قال إن حضتما حيضة أو ولدتما ولدا فانتما طالقان لغت لفظة الحيضة أو الولد، فإن قال إن ولدتما ولدا واحدا أو حضتما حيضة واحدة فأنتما طالقان فتعليق بمحال فلا تطلقان بولادتهما ، واستشكل في المهمات ذلك بأنا إن نظرنا إلى تقييده بالحيضة وتعذر اشتراكهما فيها لزم عدم الوقوع أو إلى المعنى وهو تمام حيضة من كل واحدة لزم توقف الوقوع إلى تمامها فالخروج عن هذين مشكل، ثم ما ذكر في الولد من انالفظ واحدا تعليق بمحال يجرى بعينه في الحيضة لأنها للمرة الواحدة كقوله ولدا واحدا ا هـ واجاب الشيخ بأن ولدا واحدا نص في الوحدة فألغى الكلام كله وحيضة ظاهر فيها فألغيت وحدها وبإلغاثها سقط اعتبار تمام الحيضة،

قور النج (قوله صدق بيمينه) أى أنه لايعلم حيضهما لأنه حلف على نبى فعل الغير واليمين فيه على نبى العلم لاعلى البت (قوله وتوقف فيه) وجه التوقف ظاهر بل يوشعا اعياده من تضعيفه كلام الأذرعى (قوله إذ لو صح ماذكره) أى الأذرعى (قوله لفت لفظة الحيض) أى وطلقتا بحيضهما أو ولادتهما وإن لم يبين ذلك حيضة منهما ولا ولدا (قوله ثم ماذكر في الولد) لايقال : هو سوى بينهما أولا في قوله فتعليق بمحال فلا يطلقان . لأنا نقول : المراد مما ذكره الاستدلال على ماذكر من أنه تعليق بمحال فيهما الأن الحيضة الواحلة ليست مذكورة فى كلامهم بل همى بحث لبمض المتأخرين فاستدل على أن التعليق فيها تعليق بمحال بما ذكروه فى الولد الواحد (قوله بأن ولدا واحدا) أى وكذا الماء المرة وتحتمل لإوادة الماء ، فا فرق به الشيخ إنما هو بين قوله ولا والحدا وبين قوله حيضة من غير تقبيد بالوحدة ، ومثله يجرى الماهية ، فا فرق به الشيخ إنما هو بين قوله ولدا واحدا وبين قوله حيضة من غير تقبيد بالوحدة ، ومثله يجرى

(قوله نعران أقامت كل مهمايينة الخ)عبارة التحفة : نعم إن أقامت كل بينة بجيضها وقع على ما في الشامل، ويتعين حمل البينة فيه على رجلين دون النسرة إذلا يثبت بهن الطلاق كما يصرح به ما مر آنفا في الحمل والولادة ومن ثم توقف ابن الرفعة في إطلاق الشامل إلى آخر ما ذكره، ويه يعلم أن في عبارة الشارح سقطا أو خللا (قوله بيمينها في حقها) الضمير في نبيمينها الشرة وفي حقها للمصدقة (قوله اعتبر حيض مستأنف الخ) لا يخفى ما في هذه العبارة من الصعوبة وعدم إفهام المبارة على المستقيمة بعلم أنه المسمل الرعم في حقيم المبارة المبارة على المبارة على المبارة المب

ولو قال لئلاث أو أربع إن حضيَّن فأنتن طوالق وادعينه فصد قهن إلا واحدة فحلفت طلقت وحدها ، وإن كلب ثنين وحلف فلا طلاق كتكليب الجميع ، وإن صدق الكل طلقن ، وإن قال لأربع كلما حاضت واحدة منكن فأتن طوالق فحاضت ثلاث منهن طلق الأربع ثلاثا ثلاثا، و إن قلن حضن فكذبهن وحلفن طلقت كل واحدة طلقة واحدة ، أو صدق واحدة فقط طلقت طلقة بقولها ، والمكذبات طلقتين طلقتين ، أو صدق ثنتين طلقتا طلقتين طلقتين والمكذبات ثلاثا ثلاثا ، أو صدق ثلاثا طلق الجميع ثلاثا ثلاثا ، وإن قال كلما حاضت واحدة منكن فصواحبها طوالق فادعينه وصد"قهن طلقن ثلاثاً ثلاثًا ، وإن كذبهن لم تطلق واحدة منهن ، وإن صدً في واحدة طلقت الباقيات طلقة طلقة دونها ، وإن صدق ثنتين طلقتا طلقة طلقة والمكذبتان طلقتين طلقتين ، وإن صدَّق ثلاثا طلقن طلقتين طلقتين والمكذبة ثلاثا ، ولو علق طلاقها بروَّية الدم حمل على دم الحيض فيكنى العلم به كالهلال ، فإن فسر بغير دم الحيض وكان يتعجل قبل حيضها قبل ظاهرا وإن كان يتأخر عنه فلا ، أو قال لحائض أنت طالق ثلاثا في كل حيض طلقة طلقت طلقة واحدة في الحال والثانية والثالثة مع صفهما ، وفي التعليق بنصف حيضة تطلق بمضى نصف أيام العادة ﴿ ولو قال إن أو إذا أو منى طلقتك فأنت طالق قبله ثلاثا فطلقها وقم المنجز فقط) لا المعلق ، إذ لو وقع لمنع وقوع المنجز وإذا لم يقع لم يقع المعلق لبطلان شرطه ، وقد يتخلف الجزآء عن الشرط بأسباب نظير مامر في آخ أقر بابن لمبت يثبت نسبه ولا يرث و لأن الطلاق تصرف شرعي لا يمكن سده ، ونقله ابن يونس عن أكْبر النقلة منهم عن ابن سريج(وقيل ثلاث) واختاره أئمة كثير ونمتقدمون المنجزة وطلقتان من الثلاث المعلقة ، إذ بوقوع المنجزة وجد شرطً وقوع الثلاث والطلاق لايزيد عليهن فيقع من المعلق تمامهن ويلغو قوله قبله لحصول الاستحالة به ، وقد مر مايويد هذا تأييدا واضحا في أنت طالق أمس مستندا إليه حيث إنه اشتمل على ممكن ومستحيل فألغينا المستحيل وأخذنا بالممكن ، ولقوته نقل عن الأنمة الثلاثة ورجع إليه السبكي آخر أمره بعد أن صنف تصنيفين فينصرة الدور الآتي (وقيل لاشيء) يقع من المنجز ولا المعلق للدور ونقل عن النص والأكثرين،واشتهرت المسئلة بابن سريج لأنه الذي أظهرهالكن الظاهر أنه رجععنها لتصريحه فى كتاب الزيادات بوقوع المنجز ، ويؤيده رجوعه تخطئة المـاوردى من نقل عنه عدم وقوع شيء وقد نسب القائل بالدور إلى محالفة الإحماع وإلى أن القول به زلة عالم وزلات العلماء لايجوز تقليدهم فيها ومن ثم قال

فيا لو قال ولدا واحدا وقوله ولدا بلا تقييد (قوله طلقت وحدها) طلقة إن علق بها (قوله وإن كان بتأخر عنه فك) أى ويدين (قوله بمضى نصف أيام العادة) وقياس ماتقدم فيا لو قال أنت طالق بنصف نصف الشهر الأول أنه لو كانت عادتها خممة عشر يوما بلياليها وانطبق ابتداء حيضها على أول الليل أن انتصافه بمضى سبعة أيام والليلة الثامنة : أى فتطلق لفجر الثامن، أو على أول النهار فبسبع ليال وتمانية أيام : أى فتطلق بغروب شمس الثامن أو ابتدائها في أثناء يوم أو ليلة اعتبر نصف الحسنة عشر ملفقا على مايقتضيه الحساب (قوله منهم ابن سريج)

إسقاطها ، واستشكال المهمات إنما هو فيها لو قال إن حضياً حيضة من غير ذكر واحدة (قوله وإن قان حضن) كذا في النسخ بلا ألف في نون حضن ، ولا يخيى أن الصواب إلحاقها لأنه ضمير المشكلم ومعه غيره وليس ضمير الغائبات ، على أن المراد أن كل واحدة قالت حضت أنا (قوله وإن كذبهن) أي ولم يحلفن (قوله ونقله ابن يونس النح) عبارة التحفة : ونقله ابن يونس عن أكثر النقلة وأطبق عليه علماء بغداد في زمن الغز الى مهم ابن سريج (قوله ويؤيد رجوعه تخطئة الماور دى الخ) أى لأنه إذا رجع فالناقل عنه غطئ

البلقيني كابن عبد السِلام بنقض الحكم لأنه تخالف للقواعد الشرعية ، ولو حكم به حاكم مقلد للشاقعي لم يبلغ درجة الاجتهاد فحكمه كالعدم . ويؤيده قول السبكي : الحكم بخلاف الصحيح في المذهب مندرج في الحكم بخلاف ما أنزل الله . قال الرويانى : ومع اختيارنا له لامح لتعليمه للعوام . وقال غيره : الوجه تعليمه لم لأن الطلاق صار فى ألسنهم كالطبع لايمكن الانفكاك عنه ، فكونيهم هلى قول عالم أولى من الحرام الصرف ، ويؤيده الأول قول ابن عبدالسلام التقليد في عدم الوقوع فسوق، وقال ابن الصباغ أخطأ من لم يوقع الطلاق خطأ فاحشا وابن الصلاح وددت لو عيت هذه المسئلة . وابن سريج برئ مما ينسب إليه فيها . وقال بعض المحققين المطلعين : لم يوجد من يقتدي بقوله في صحة الدور بعد السيالة إلاّ السبكي ثم رجع والأسنوي ، وقولهإنه قول الأكثر مُنْقُوض بأنَّ الأكثر علىخلافه وقد قال الدارقطني خرق القائل بع الإجماع (ولو قال إن ظاهرت منك أو آليت أو لاعنت أو فسخت) النكاح (بعيبك) مثلا (فأنت طالق قبله ثلاثًا ثم وجد المعلق به) من الظهار وما بعده (فهي صحته) أى المعلق به من الظهار وما بعده (الحلاف) السّابق ، فإن ألفينا الدور صح جميع ذلك وإلا فلا ، فعلمَ الثالث يلغوان جميعا ولا يأتى الثاني هنا (ولو قال إن وطنتك) وطأ (مباحا فأنت طالق قباه) وإن لم يقل ثلاثا (ثم وطئ) ولو في نحو حيض ، إذ المراد المباح للناته فلا ينافيه الحرمة العارضة فخرج الوطء فيالدبر فلا يقع به شيء خلافا للأذرعي لأنه لم يوجد الوطء المباح لذاته ، وفارق ما يأتى بأن عدم الوقوع هنا لعدم الصفة وفيها يأتى للدُّور (لم يقع قطعاً) للدور إذ لو وقع لحرج الوطء عن كونه مباحا ولم يقع ولم يأت هنا ذلك الحلاف لأن محله إذا انسد بتصحيح الدور باب الطلاق أو غيره من التصرفات الشرعية و ذلك غير موجود هنا ، ولو قال لمدخول بها إن طلقتك طلقة رجمية فأنت طالق قبلها طلقتين أو ثلاثا فطلقها رجمية فدور فتقع الواحدة على المحتار . فإن اختلعها أوكانت غير مدخول بها وقع المنجز ولا دور لأن الصفة لم توجد ، وإن قال إن طلقتك رجعيا فأنت طالق معه ثلاثًا فدور ويقع مانجز على المحتار . أو قال لزوجته متى دخلت الدار وأنت زوجتي فعبدي حر قبله ومَّى دخلها وهو عبدى فأنت طالق قبله ثلاثا فلخلا فدور ، ولاً يأتَّى في هذه القول ببطلان الدور إذ ليس فيه سد باب التصرف ، وإن ترتب دخولا وقع على المسبوق فقط ، وإن لم يذكر لفظ قبله في الطرفين ودخلامها عتق وطلقت ، وإن ترتبا فكما سبق آ نفا في نظير مها ، ولو قال لزوجته مني أعتقت أنت أمني وأنت زوجتي فهيي حُرُةً ثم قال لها منى أعتقبها فأنت طالق قبل إعتاقك إياها بثلاثة أبام ثم أعتقبها المرأة قبل ثلات عتقت

هذا موافق لما يأتى من أنه رجم إلى وقوع المنجز (قو له في الحكم بخلاف ما أنز ل الله الذ) هل من ذلك الإنتخلاف بين حج والشارح ونحوهما من المتأخرين كالسبكى والزركشى والبلتينى وما المراد بالصحيح من المذهب، فإنا نرى النووى مثلا اختلف كلامه فجرى فى الروضة على شىء وجرى فى المنهاج على شىء ، واختلف المتأخرون فى الراجح منهما ، فمنهم من جرى على ترجيح ما فى المنهاج ، ومنهم من جرى على ترجيح ما فى الروضة فليراجع (قو له لا وجه لتعليمه للعوام) أى لايجوز ذلك على المتعمد (قوله ولو فى نحو حيض) و بين مالو قال لها إن وطلتك وطأ محرما فأنت طالق ثم وطئها فى الحيض هل تطلق أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول (قوله وفارق ما يأتى) المراد أنه إن وطئ فى الدبر لاتطلق لعلم وجود الوطء المباح لذاته ، وإن وطئ فى غيره فكذلك لكن للدور فعلم أنه لايلحقها طلاق مطلقا وإن اختلفت جهة عدم الوقوع (قوله فلخلا) أى معا أخلاً من قوله وإن ترتبا (قوله فلمور) أى فلا وقوع ولا عتق (قوله وقع على المعبوق) أى أمر التعليق وهو الطلاق أو المتن (قوله فكا سبق فلمور) أى فلا وقوع ولا عتق (قوله وقع على المعبوق) أى أمر التعليق وهو الطلاق أو المتن (قوله فكا سبق فلمور) أى فلا وقوع ولا عتق (قوله وقع الهمبوق) أى أمر التعليق وهو الطلاق أو المتن (قوله فكا سبق الخلاف المناق أوله وقوله قبل ثلاث) أى قبل مضيها ، وقوله عقت : أى ولا طلاق الن فالورة اللاقت : أن ولا المناق والاقتلاق وقوله عقت : أى ولا طلاق الناق فنظر منها ، وقوله عقت : أى ولا طلاق

(قوله فخرج الوطء في الدبر) أى خرج عن كونه من أفراد مسئلتنا التي اثنى الوقوع فيها للدور وإن وافقها في الحكم لكن في هذاالسياق صعوبة لاتخفي(قوله ثم أعتقتها المرأة قبل ثلاث) أى بأنا وكلها،وإلا فمجرد هذا التعليق ولم تطلق أوبعدها لم يقعا (ولوعلقه) أي الطلاق (بمشيئتها خطابا) كأنت طالق إن أو إذا شئت أو إن شئت فأنت طالق(اشترطت مشيئها)وهي مكلفة أوسكرانة باللفظ منجزة لا معلقة ولاموقتة أوبإشارة من خرساء ولوبعد التعليق وظاهر كلامهم تعين لفظ شئت ، ويوجه بأن نحو أردت وإن رادفه إلا أن المدار في التعاليق على اعتبار المعلق عليه دون مرادُّه في الحكم ومن ثم قال البوشنجي في إتيانها بشئت بدل أردت في جواب إن أردت لايقع ومحالفة الأنوار له فيها نظر (على فور) بها وهو عجلس التواجب فى العقود نظير مامر فى الحلع لأنه استدعاء لجوابها المنزل منزلة القبول ولأنه في معنى تفويض الطلاق إليها وهو تمليك كما مر ، نعم لو قال منى أو أى وقت مثلا شئت لم يشترط (أو غيبة) كزوجي طالق إن شاءت وإن كانت حاضرة سامعة ﴿ أَو بمشيئة أجني) كأن شتت فزوجتي طالق (فلا) يشترط فور لجوابها (في الأصح) لبعد التمليك في الأول مع عدم الحطاب ولعدم التمليك في الثاني ، والثاني يشترط الفور نظرا إلى تضمن التمليك في الأولى وإلى الخطاب في الثانية ، نعم إن قال إن شاء زيد لم يشترط فور جزما ، ولو جمع بينه وبينها فلكل حكمه لو انفرد (ولو قال المعلق بمشيئته) من زوجة أو أجنبي (شُنت) ولو سكران أو (كارها) للطلاق (بقلبه وقع) الطلاق ظاهرا وباطنا لأن القصد اللفظ الدال لافي باطن الأمر لخفائه (وقيل لابقع باطنا) كما لو علق بحيضها فأخبرته كاذبة ، ورد بأن التعليق هنا على اللفظ وقد وجد ، ومن ثم لو وجدت الإرادة دون اللفظ لم يقع إلا إن قال شئت بقلبك . قال فى المطلب : ولا يجمىء هذا الحلاف في نحو بيع بلا رضا ولا إكراه بل يقطع بعدم حله باطنا لقوله تعالى ـ عن تراض منكم _ وحمله الأذرعي على نحو بيع لنحو حياء أو رهبة من المشترى أو رغبة في جاهه ، ولو علق بمحبَّمًا له أو رضاهًا عنه فقالت ذلك كارهة بقلبها لم تطلق كما بحثه فى الأنوار : أى باطنا (ولا يقع) الطلاق (بمشيئة صبى وصبية) لإلغاء عبارتهما فى التصرفات كالمجنون (وقيل يقع ب) مشيئة (مميز) لأن لها منه دخلا فى اختياره لأبويه ، ورد بظهور الفرق إذ ماهنا تمليك أو شبهه ، ومحل الخلاف إن لم يقلِ إن قلت شئت وإلا وقع بمشيئته لأنه بتعليقه بالقول صُرف لفظ المشيئة عن مقتضاه من كونه تصرفا يقتضى الملك أو شبهه هذا هو الذىيتجه فىالتعليل (ولارجوع له قبل المشيئة)

(قوله وهو عجلس التواجب) أى بأن لايتخلل بينهما كلام أجنبى ولا سكوت طويل ، لكن قضية التمبير في العقود أن الفور هنا معتبر بما في المبيع فيكون السكوت المفسر هم، الكن تقدم في أول السكوت المفسر هم، الكن تقدم في أول فيصل الاستثناء أن ماهنا أضيق من العقود ، وعبارته ثم : وعلم بلدك ماصرحوا به وهو أن الاتصال هنا أبلغ منه بين ايجاب نحو البيع وقبوله ، ودعوى أن ماتقرر يقتضى كونه مثله ممنوع ، بل لو سكت ثم عبئا يسيرا عرفا لم يضر وإن زاد على سكتة نحو التنفس ، بحلافه هنا لأنه يحتمل بين كلام النين مالا يحتمل بين كلام واحد اه. ولا يضاف ماذكره هنا من أن السكوت اليسير لايضر لأن هذا بين كلامه وكلامها فهو بين كلام النين وما تقدم في كلام موحد كلام وكلامها فهو بين كلام النين وما تقدم في كلام واحد اه. ولا المسيد للهوروا وقوله لو انفرد) وهو الفورة فيها بطريق ما أنها قالته كارهة له بقلبها حل له وطؤها لعد الطلاق رقوله تولد بقديها حل له وطؤها لعد الطلاق والمودة فيها دوله بم يحق في التراخى

ليس فيه تفويض(المتن لها كما لايمنى(قوله ولم تطلق)أى العدم وجودصفة طلاتها التي هي مضى ثلاثة أيام بعد التعليق (قوله ولوسكران) الواو فيه للحال ليتأتى الحلاف فىالكاره اللدى صار معطوفا على هذا، وقضية سياته حينتك أن الحلاف جار فى السكران أيضا فلبراجع (قوله أو رغبة فى جاهه) أى بخلاف ما إذا كره نحبته للمبيع وإنما باعه نظرا إلى أنه تعليق ظاهرا وإن تضمن تمليكما كما لايرجع فى التعليق بالإعطاء قبله وإن كان معاوضة (ولو قال أنت طالق ثلاثا إلا أن يشاء زيد طلقة فشا ﴿ زيد (طَلَقَة) فأكثر (لم تطلق) لأنه أخرج،مشيئة زيد واحدة عن أحوال وقوع الطلقات فلا يقع شيء كما لو قال إلا أن يدخل زيد الدار فإن لم يشأ شيئا وقع الثلاث (وقيل تقع طلقة) إذ التقدير إلا أن يشاء واحدة فتقع فالإخراج من وقوع الثلاث دون صل الطلاق وتقبل ظاهرا إرادته لأنه غلظ على نفسه كما لو قال أردت بالاستثناء عدم وقوع طلقة إذا شاءها فيقع طلقتان ، ويأتى قريبا حكم مالو مات وشك في نحو مشيئته ، ولو علق بمشيئة الملائكة أو بهيمة لم تطلق ، أو قال لامرأتيه طلقتكما إن شدَّما فشاءت إحداهما لم تطلق ، أو شاءت كل مهما طلاق نفسها دون ضرتها فني وقوعه وجهان أوجههمالا لأن مشيئة طلاقها علة لوقوع الطلاق عليها وعلىضرتها، وقوله أنت طالق شئت أم أبيت طلاق منجز أو شئت أو أبيت تعليق بأحدهما أو كيفَ شئت أو على أى وجه شئت طلقت شاءت أم لا على ماجزم به ابن المقرى تبعا لصاحب الأنوار ، لكن كلام الروضة فى أواخر العنق يقتضى عدم الوقوع مالم تشأ فى المجلس الطلاق أو عدمه وهو الأوجه ، وسيأتىثم تصحيحه عن ابن الصباغ ومقابله عن ألى حنيفة ، ولو قال أنت طالق ثلاثا إن شئت فشاءت أقل لم تطلق أو واحدة إن شئت فشاءت ثلاثا أو ثنتين فواحدة أو ثلاثا إلا أن يشاء أبوك مثلا فشاء واحدة أو أكثر فلا مالم يرد ، إلا أن يشاء وقوع واحدة فتقع أو واحدة إلا أن يشاء أبوك ثلاثا فشاءها فلا ، أو شاء دونها أو لم يشأ فواحدة ، أو أنت طالق لولًا أبوك أو لولًا دينك لم تطلق كلولا أبوك لطلقتك وصدق في خبره ، فإن كذب فيه طلقت باطنا وإن أقر بكذبه فظاهرا ، هذا كله إن تعارفوه يمينا بينهم وإلا طلقت ، أو أنت طالق إلا أن يبدو لفلان أو يريد أويشاء أو يرى غير ذلك ولم يبد له طلقت قبيل نحو موته ، أو إلا إن أشاء أو يبدو لى ولم يقصد التعليق قبل فراغ لفظ الطلاق طلقت حالا (ولو علق) الزوج الطلاق (بفعله) كدخوله الدار (ففعل ناسيا للتعليق أو مكرهاً)

وكان المعلق بمشيئته غير مكلف وشاء بعد تكليفه لم يقع اه شبخنا زيادى (قوله أو بهيمة لم تطلق) أى لأنه تعليق بمستحيل ويغبغى عدم الوقوع لو نطقت البهيمة بالمشيئة بالفعل أخلا بما تقدم فى الصبى والصبية من إلغاء عبارتهما (قوله قبيل نحو موته) أى كجنونه المتصل بالموت (قوله كدخوله اللدار) أى وقد قصد حث نفسه أو منعها ، بخلاف ما إذا أطلق أو قصد التعليق بمجرد صورة الفعل فإنه يقع مطلقاً كما اقتضاء كلام ابن رزين اهرج . ونقل

نضرورة نحوفقر أو دين فيحل باطنا قطعا كما لو أكره عليه يحق كما هو تتمة كلام الأفزعي(قوله وقع الثلاث) أى فلر تطلق إلا إن شاءت قبيل نحو الموت كما يمم بما يأتي آخرالسوادة وصرح به منا في التحفة (قوله فتعلق بأحدهم) أى فلا تطلق إلا إن شاءت الحداهم (قوله كالمولا أبوك الطلقتك ، ووجه عدم الوقوع حينتك كما في شرح الروض أنه أخير أنه لولا حرمة أيها الطلقها ، وأكد هذا الخبر بالحلف بطلاقها ، وأكد هذا الشارح فها يأتى هذا إلى تعارفوه : أى أنت طالق في منظ هذا التركيب ، وعبارة الروض وشرحه : لو قال أنت طالق ولا أبوك ونحوه كلولا الله ولولا دينك لم تطلق إذ المعنى لولاه لطلقتك ، وكذا لاتطاق لو قال أنت طالق ولا أبوك والمحدد كانه لا أبوك لطلقتك ، وكذا لاتطاق لوقال أنت طالق لولا أبوك لطلقتك المخذ أخبر أنه لولا حرمة أيها لطلقها » وأكذ هذا الخبر بالحلف بطلاقها كقوله والله لولا أبوك لطلقتك ، هذا إن تعارفوه يمينا بينهم ، فإن لم يتعارفوه يمينا طلقت ، وهذا من زيادته هنا أخذا من كلام الأصل بعد ، ومحلوم الطلاق إذا صدق في خيره فإن كلب فيه طلقت باطنا وإن أفرّ به ،

عليه أو جاهلا بأنه المعلق عليه ، ومنه كما يأتى في التعليق بفعل الغير أن يخبر من حلف زوجها أنها لاتخرج إلا بإذنه بأنه أذن لها وإن بان كلمبه . قاله البلقيني ، وما لو خرجت ناسية فظنت انحلال اليمين و أنها لاتتناول سوى المرة الأولى فخرجت ثانيا ، وفيه رد على ماقاله ولده الجلال لو حلف لايأكل كذا فأخبر بموت زوجته فأكله فبان كذبه حنث لتقصيره ، ولوَّ فعل المحلوف عليه معتمدًا على إفتاء مفت بعدم حنثه به وغلب على ظنه صدقه لم يحنث : أي وإن لم يكن أهملاً للإفتاء كما أنتي به الوالد رحمه الله تعالىإذ المدارعلى غلبة الظن وعدمها لا على الأهلية ،ولا يناق ماتقِرر حنث(افضي حلف أن عليا أفضل من أنى بكر رضي الله عنهما ومعنزلي حلف أن الشرّ من العبد لأن هذين من العقائد المطلوب فيها القطع فلم يعذر المخطىء فيهامع إجماع من يعتد واجماعهم على خطته مخلاف مسئلتنا (لم تطلق فىالأظهر) للخبر الصحيح ، إن الله وضع عن أمنى الحطأ والنسيان وما استكرهوا عليه، أي لا يؤاخذهم بأحكام هذه إلا ما دل عليه الدليل كضمان قيم المتلفات . وأفي جمع من أثمتنا بمقابله ، وقال ابن المنذر: إنه ملهب الشافعي وعليه أكثر العلماء، ومن ثم توقف جمع من قدماء الأصحاب عن الإفتاء في ذلك وتبعهم ابن الرفعة في آخر عمره، ولا فرق على الأول بين الحلف بالله وبالطلاق، ولا بين أن ينسى في المستقبل فيفعل الحلوف عليه أو ينسى فيحلف على مالم يفعله أنه فعله ،أو بالعكس كأن حلف على نبي شيء وقع جاهلا به أو ناسيا له . والحاصل من كلام طويل في كلامهماظاهره التنافي إن من حلف على الشيء الفلاني أنه لم يكن أو كان أو سيكون، أو إن لم أكن فعلت أو إن لم يكن فعل أو في الدار ظنامنه أنه كذلك، أو اعتقادا لجهله به أو نسيانه ثم تبين أنه على خلاف ماظنه أو اعتقده ، فإن قصد جلَّه أن الأمر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو فما انتهى إليه علمه : أي لم يعلم خلافه فلا حنث ، لأنه إنما ربط حلفه بظنه أو اعتقاده وهو صادق فيه وإن لم يقصد شيئًا فكذلك حملاً للفظ على حقيقته، وهي إدراك وقوع النسبة بحسب ما في ذهنه لابحسب ما في نفس الأمر ، وللخبر المذكور ، وما ذهب إليه ابن الصلاح وغيره من الحنث،مفرّع على رأيهم وهو حنث الناسي مطلقا ، وقد صرح الشميخان وغيرهما بعدم حنث الجاهل والناسي في مواضع ، وتحل عدم الحنث فيا مرّ مالم يقل لا أفعله عامدا ولا غير وإلا بأن علق بفعلة وإن نسى أو أكره أوقال لاأفعله لآعامدا أو لا غير عامد حنث مطلقاً اتفاقا ، وألحق به مالو قال لا أفعله بطريق من الطرَّق (أو) علق (بفعل غيره) من زوجة أو غيرها (بمن يبالى بتعليقه) بأن تقضى العادة

سم عن الشارح أن الإطلاق في فعل نفسه كهو في فعل غيره ، وأن كلا منهما كقصد المنع أو الحث (قوله أنها لا كفرج إلا بإذنه فأتى إليها من طلب منها قائلا إن زوجك الانخرج إلا بإذنه فأتى إليها من طلب منها قائلا إن زوجك أذن لك أفى الإعماء وبان كلبه ، ومنه أيضا ماوقع السؤال عنه فيمن حلف على زوجته أنها لاتلهب إلى بيت أييا فلهبت في غييته ، فلما حضر سألها وقال لها أما تعلمين أنى حلفت أنك لاتذهبين إلى بيت أبيك ؟ فقالت نعم ، لكن قد قبل لى إنك فديت كينا من قول غير الحالف لكن قد قبل لى إنك فديت كثيرا من قول غير الحالف له بعد حلفه إلى إن شاء الله ، ثم يخبر بأن مشيئته غيره تنفعه فيفعل المحلوف عليه اعبادا على خير الخمال له بعد حلفه إلى من أن مشيئة غيره تنفعه ، فلمك الاشتهار ينزل منزلة الإخبار وحينتك فلا يقل ينبغى الوقوع لأنه جاهل بالحكم وهو لايمنع الوقوع ، ويدل لهذا قول الشارح بعد والحاصل من كلام طويل فى كلامهما الخ (قوله وإن لم يقصد) أى بأن أطلق

أى بكلَّه فظاهرأيضًا انهت . وبها تعلم مراد الشارح (قوله ومنه كما يأتى الخ) أى من الحهل (قوله ولا بين أن ينسى فيالمستقبل) أى الذى هو صورة المتن والمرومة بأنه لا يخالفه وبير"قسمه لنحوحياء أو صداقة أو حسن خلق . قال فى الترشيح : فلو نرل به عظيم قرية فحلف أن لاير تحل حتى يضيفه فهو مثال لما ذكر (وعلم) ذلك الغير بتعليقه يعنى وقصد إعلامه به (فكذلك) لايحنث بفعلة ناسيا للتعليق أو المعلق به أومكرها (وإلا) بأن لم يقصد الحالف حته أو منعه أو لم يكن يبالى بتعليقه كالسلطان والحجيج أوكان يبالم ولم يعلم وتجكن من إعلامه ولم يعلمه كما شجله كلامهم(فيلع تعلما) ولو ناسيا لأن الحاف لم يتعلق به حينتا. غرض حث ولا منع لأنه منوط بوجود صورة الفعل ، نعم لو حلق بشعوم زيد

(قوله فهومثال لما ذكر) أى منالتعليق علىفعل من يبالى ففيه التفصيل الآتى(قوله أومكرها) أى ولم يكن الحالف هو المكره له اه سم على حج . قال حج : ومن الإكراه أن يعلق بانتقال زوجَّته من بيت أبيها فيحكم القاضي عليه أو عليها به وإن كان هذا المدعى كمّا اقتضاه إطلاقهم وليس من تفويت البربالاختياركما هوظاهر لأن الحكم ليس إليه .ويقاس بذلك نظائره اه. وكتب عليه سم مانصه: يوافقذلك ما أفتى به الشهابالرملي فإنه سئل عمن علق أنه متى نقل زوجته من سكن أبويها بغيرر ضاها ورضًا أبويها وأبرأته من قسط من أقساط صداقها عليه كآنت طالقة طلقة تملك بها نفسها فهُل لهحيَّلة فىنقلهاولا يقع الطلاق؟فأجاب بقوله يحكم عليها الحاكم بانتقالها معزوجها فلا يقع عليه بذلك طلاق.ا ه وظاهره أنه يخلص بذلك وإن تسبب فى ذلك بالرفع إلى الحاكم والدعوى . وفى فتاوى شيخنا المذكور فى باب الأيمان مانصه : ستل عن شخص حلف بالطلاق الثلاث أنه لايسافر إلى مصر فى هذه السفينة ، فجاء ريس السفينة واستأجره للعمل فيها إجارة عين ثم ذهب إلى القاضى وأرسل خلفه وادعى عليه أنه استأجره ليسافر معه إلى مصر وأنه استأجره إجارة عين للعمل فى سفينته وهو ممتنع من السفر معه ، فألزمه الحاكم بالسفر معه وحكم بالسفر فى السفينة لتوفية ما استأجره عليه فسافر فيها فهل يقع عليه الطلاق الثلاث ؟ فأجاب بأنه يقع لتفويته البر بأختياره ولا يكون إلزام السفر معه مانعا من وقوع الطلاق ، إذ ليس من صور الإكراه فى شيء ، كما لو حلف لايبيُّت عند زوجته فاستأجرته للإيناس به وحكم عليه الحاكم بالمبيت عندها فإنه يحنث لمـا ذكر ، وقد تقدم منى إفتاء بخلاف ذلك فاحذره (قوله أو منعه) أي أو أطلق على مانقله سم على حج عن الشارح ، وعليه فيحمل قوله هنا وإلا على مالو قصد التعليق فقط، ومنه يوخذ جواب حادثة وقع السوَّال عنها وهي أن شخصا تشاجر مع أم ووجته وبنتها في منزلها فحلف بالطلاق أنها لاتأتي إليه في هذه السنة ، ولم تشعر الزوجه باليمين ثم إنها أتت إلى منزل زوجها هل تطلق الزوجة أم لا وهو عدم الحنث وعدم انحلال اليمين فمنى عادت إلى منزل واللسّها ثم رجعت إلى منزل زوجها بعد العلم بالحلف وقع عليه الطلاق (قو له وتمكن من إعلامه) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السوَّال عنها وهي أن شَخصا قال لزّوجته إن لم تبسى لى بسيسة في هذه الليلة فأنت طالق ثلاثا ومضت الليلة ولم تفعل ، والحال أنها ساكنة معه فىمحله وهو وقوع الطّلاق الثلاث لأنه بتقدير عدم علمها وهو متمكن من إعلامها فحيث

(قوله يعنى وقصد إعلامه) أى زيادة على علم المحلوف عليه بدليل ماياتى له فى المنهوم وسيأتى مافيه ، ويجوز أن يكون مراده به تأويل مسئى العلم في المنه وسواء أن يكون مراده به تأويل ممنى العلم في المنه وسواء علم أم يعلم وإن لم يناسب ما يأتى له في المنهوم ويعبر عن قصد إعلامه بقصد منعه من الفعل (قوله ولم يعلم) هذا مفهرم قول المنن علم ، لكن تضية أن الوقوع فى هذه أيضا مقطوع بهو هوخلاف الواقع بل فيها خلاف ، والأصبح منه عدم الوقوع ، بل قال حجج : إن هذه الصورة غير مرادة للمضنف (قوله الأن الحلف لم يتعلق بعدى من إعلامه كما لايخنى (قوله لأن الحلف لم يتعلق به حيثك غرض حثالغ) لايناسب الصورة الإخيرة .

وهو عاقل فجن ثم قدم لم يقع كما فىالكفاية عن الطبرى، ولا يرد على المصنف عدم الوقوع فى نحو طفل أو بهيمة أو عينون علق بفعلهم فأكرهوا عليه لأن الشارع لما ألنى فعل هولاء وانضم إليه الإكراه صاى كلا فعل بخلاف فعل غيرهم ، وحكم اليمين فيا ذكر كالطلاق ، ولا تنحل بفعل الجاهل والنامى والمكره

(فصل) في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعليق

(قال) لزوجته (أنت طالق وأشار بأصيعين أو ثلاث لم يقع عدد) أكثر من وحدة (إلا بنية) له عند قوله طالق ولا تكفي الإشارة لأن الطلاق لايتعدد إلا بلفظ أو نية ولم يوجد واحد منهما ، ومن ثم لو وجد لفظ أثرت الإشارة كا قال (فإن قال مع ذلك) القول المقترن بالإشارة (هكذا) طلقت (في أصبعين طلقتين وفي ثلاث ثلاثاً) ولا يقبل في إرادة واحدة بل يدين لأن الإشارة بالأصابع مع قول ذلك في العدد بمنزلة النية كما في خير د الشهر هكذا وله كنا الإشارة مفهمة التنتين أو الثلاث لاعتيادها في مطلق الكلام فاحتاجت لقرينة تخصصها بأنها الطلاق ، وخرج بمع ذلك أنت هكذا فلا يقع به شيء وإن نواه إذ لا إشعار للفظ بطلاق وبه فارق أت الترف أنت مكذا فلا يقع به شيء وإن نواه إذ لا إشعار للفظ بطلاق وبه فارق أنت الترف أنت مكذا فلا يقع به شيء وان نواه إذ لا إشعار للفظ بطلاق وبه فارق أنت الإنتار المقبوضتين صدق بيمينه) إذ اللفظ عتمل له فيقع

لم يسلمها مع ذلك حملت الصيغة منه على التعليق المجرد ، فكأنه قال : إن مضت الليلة بلا فعل منها فهي طالق وقد تحقق ذلك . وفى حج : فرع : لو حلف أنه لاينسى فنسى لم يحنث لأنه لم ينس بل نسى كما فى الحديث اه (قوله وهو عاقل) أى والحال أنه عاقل الخ (قوله بخلاف فعل غيرهم) أى غير المذكورين من هؤلاء فإنه لافرق فى الحنث بفعلهم بين المكره وغيره حيث لم يبالوا بالتعليق .

(فصل) فى الإشارة إلى العدد وأنواع من التعليق

(قوله وأنواع من التعليق) أى وما يتبع ذلك كما لو قبل له أطلقت زوجتك الخ (قوله وأشار بأصبعين) ينبغى ولو لرجله الهمم على حج . أقول : بل ينبغى أن مثل الأصبعين غيرهما مما دل على عدد كعودين (قوله عند قوله الله عند قوله أنت بناء على الاكتفاء بمقارنة نية الكتابة لها على ماتقدم اهمم على حج (قوله بحنر ألة النبة كما فى خير الخ) عبارة الشيخ عيرة ووجهه أن اللفظ مع الإشارة يقوم مقام اللفظ مع المعدد كما فى قوله عليه الصلاة والسلام والشهر مكذا ومكذا وأشار بأصابعه وخنس إبهامه فى الثالثة وأراد تسعا وعشرين هاه (قوله فاحتاجت لقرينة) أى كالنظر للأصابع أو تحريكها أو ترديدها الهسم على حج (قوله وبه فارق أنت ثلاثاً وقع وإلا فلا كما يعلم من قوله بعد قبيل القصل : ولو قبل له قل هي طالق فقال الخ (قوله يعلم المناونة على الماروض فإن قال

(قوله بخلافِ فعل غيرهم) أى ممن لايبالى .

(فصل) في الإشارة إلى العدد

(قوله عندقوله طالق) تقدم له فى فصل فى تعدد الطلاق بنية العدد فيه بعدقول المصنف قال طلقتك أو أنت طالق ونوى عددا وقع ، وكلما الكتابة ما نصه : ونية العدد كنية أصل الطلاق فى اقترانها بكل اللفظ أو بعضه على مامر اه . ومراده الذى مر فى الكتابة والمدى اعتمده فيها أنه تكنى النية عند أى : جزء من أجزاء أنت بائن مثلا فليراجع وليحرر (قوله لاعتبادها) تعليل لاشتراط الإفهام فى الإشارة ، فالضمير فى اعتيادها راجع إلى مطلق

لإحداهما أى فلا يصدق في إرادته إحدى المتبوضين ، وانظر إذا أشار بأربع وقال أردت المتبوضة ولا بيمد القبول اه سم على حج هذا وقد يقال قبول قوله أردت المقبوضين مشكل مع كون الفرض أن على اعتبار قوله هكذا إذا انفست إليه قرينة تفهم المراد بالإشارة ومقتضى انضامها أنه لايلتفت لقوله أردت غير مادلت عليه القرينة ، وقد يجاب بأن القرينة من حيث هى دلالها ضعيفة فقبل منه ماذكر مع اليمين (قوله ونوى الطلاق لم يقع) قد يقال ما الممانع من كونه كناية فإنه لو صرح بالمصدو فقال أنت طلاق كان كناية كما مر في المانع من اعتبار إرادته حيث نواه كما في صورة النصب إلا أن يقال إن ثلاثا عهد استعمالها صفة الطلاق ، بمخلاف الثلاث على اعتبار إرادته حيث نواه كما في صورة النصب الألاث حتى لو ذكر ذلك لم يكن صريح طلاق (قوله فبعمل المعتبات المحافظة المعارفة متعلمة عليه : كالمتعمقات على المربة متعلمة عليه : أى فجعل العنق كالما إلى المحتفقات أي المستحقاق كالمتقدم على الاستحقاق أي الاستحقاق كالمتفدم على الاستحقاق أي الاستحقاق كالمتفدم على الاستحقاق المتفدم على الاستحقاق كالمتفدم على الاستحقاق أي الاستحقاق كالمتفدم على العلم وقول المتفدى المتفدى المتفدى ألم كن كلماك (قوله ولا بإجازة الوارث) أى كلما أو بضرائه الوارث بأدارث بأدن كلماك (قوله ولا بإجازة الوارث) أى كلما ألام يكن كلماك (قوله الاستداد كان المتفدى ألم يكن كلماك (قوله ولا بإجازة الوارث بأدارة الوارث بأدارة المتفدى المت

الإشارة (قوله ولا باطنا) فى بعض الهوامش عن الشهاب سم أن والد الشارح يخالف فى هذا فى فتاويه (قوله فجمل كالمتقدم عليها) صوابه فجعلت كالمتقدمة عليه

الأخرى فقال أنت طالق وهو يظنها المناداة لم تطلق المناداة) لعدم مخاطبتها حقيقة (وتطلق المجيبة في الأصبع) لأنها المخاطبة به حقيقة ولا اعتبار بالظنُّ البين خطوُّه . والثانى لا لانتفاء قصدها ، وخرج بيظنها المناداة الذي هو عل الخلاف علمه أو ظنه أن المجيبة غير المناداة ، فإن قصدها طلقت فقط أو المناداة طلقتا ، فإن قال لم أقصد المجيبة دين (ولو علق) طلاقها (بأكل رمانة وعلق بنصف) كإن أكلت رمانة فأنت طالق وإن أكلت نصف رمانة فأنت طالق (فأكلت رمانة فطلقتان) لوجود الصفتين ، فإن علق بكلما فثلاث لأنها أكلت رمانة مرة و نصفا مرتين ، ولو قال رمانة فأكلت نصلي رمانتين لم يقع شيء لأنهما لايسميان رمانة ، وكون النكرة إذا أعيدت غير ا ليس بمطرد كما مرّ في الإقرار على أنّ المغلب هنا العرّف الأشهر ، ومثله مالو أكلت ألف حبة مُثّلًا من ألف رمانة وإن زاد ذلك على عدد رمانة ، ولوقال أنت طالق إن أكلت هذا الرغيف وأنت طالق إن أكلت نصفه وأنت طالق إن أكلت ربعه فأكلت الرغيف طلقت ثلاثا أو إن كلمت رجلا فأنت رجلا فأنت طالق وإن كلدت زيدا فأنت طالق وإن كلمت فقيها فأنت طالق فكلمت زيدا وكان فقيها طلقت تلاثًا . أو إن لم أصل ركعتين قبل زوال الشمس اليوم فأنت طالق فصلاهما قبل الزوال وقبل أن يسلم زالتّ الشمس وقع الطلاف (وألحلف) بفتح المهملة وكسر اللام بخطه ، ويجوز سكونها لغة القسم ، وهو (بالطلاق) أو غيره (ماتعلق به حث) على فعل (أو منع) منه لنفسه أو غيره (أو تحقيق خبر) ذكره الحالف أو غيره ليصدق فيه لأن الحلف بالطلاق فرع الحلف بالله تعالى، والحلف بالله تعالى مشتمل على ذلك (فإذا قال) لزوجته (إن) أو إذا (حلفت بطلاق منَّك فأنت طالق ثم قال إن لم تخرجي) مثال للأوّل (أو إن خرجت) مثال للثاني (أو إن لم يكن الأمر كما فلت ؛ مثال للثالث (فأنت طالق وقع المعلق بالحلف) في الحال لأنه حلف (ويقع الآخر إن) كانْتْ.مَدْخُولاً به: و (وجدت صفة،) وبقيت عدَّتُها كَمَا في المحرر ، وحذفه المصنف لظهوره (وَلَوْ قال) بعد تعليقه بالححلف (إدا طنعت الشمس أو جاء الحجاج فأمت طالق) ولم يقع بينهما ننازع فى ذلك (لم يقع المعلق بالحلف) لخلوَّه عن أقسامه الثلاثة بل هو

خرجت منه (قوله وهو يظنها) أى والحال (قوله فإن قصدها) أى الحبية (قوله أو المناداة) أى مع المجيبة كما يدل عليه قوله بعد فإن قال لم أقصد المجيبة دين (قوله فإن قال لم أقصد المجيبة دين (قوله فإن قال لم أقصد) ولا يشكل هذا بما مر فها لو ظن المجيبة هى المناداة حيث طلقت المجيبة وحدها لأنه ثم لم يقصد المناداة بالطلاق بل أطلق فحمل على المجيبة لأنها المخاطبة (قوله فإن علق بكما) أى في التعليقين أو في التالي فقط لأن التكرار إنما هو فيه ، وما عبر به الشارح المحلى من قوله في التعليقين مثال لاقيد كما هو معلوم اهرسم على حج لأن التكرار إنما هو فيه ، وما عبر به الشارح المحلى من قوله في التعليقين مثال لاقيد كما هو معلوم اهرسم على حج وقوله فتلاث : أى أو أكثر (قوله وكون النكرة) جواب سوال برد على قول المن ولو علق بأكال رمانة النخ أي أو قادن الوراد الله على عن المنافق أي أو قادن الوراد الأن الصلاة لائم بدون أي قوله وكان فقيها) أى في عرفهم فيدخل فيه فقيه البلد مثلا وإن كان عاما (قوله وقبل أن يسلم زالت الشمس) أي أو قادن الوراد الأن الصلاة لائم بدون الحراد المؤلوث عليه غلبة الظن المحادة لائم بعد المعنف إنما يأتى على المرجوح فتأمل اه سم على حج بالمنف . وقد بقال هو عمول على ما مالو أراد إن إن لم يكن الأمر كما قلت في نفس الأمر (قوله عن أن أسام المادائة) بالمغين . وقد يقال هو عمول على ما مالو أراد إن إن لم يكن الأمر كما قلت في نفس الأمر (قوله عن أنسام ما مالو أراد إن إن لم يكن الأمر كما قلت في نفس الأمر (قوله عن أقسامه الثلاثة) بالمنهن . وقد يقال هو عمول على مالو أراد إن إن لم يكن الأمر كما قلت في نفس الأمر (قوله عن أقسامه الثلاثة)

(قوله وكون النكرة إذا أعيلت الغ) جواب عن إشكال فى المتن لايخفى (قوله ومثله) أى مثل مالو أكلت نصنى رمانتين ولو أعقبه به لكان واضحا على أنهملومهمبا لأولى فلا حاجة إليه (قوله أوغيره)مراده به مايشمل غير الحلف بالله من عنق أو غيره ليتأتى التعليل

تعليق محض بصفة فيقع بها إن وجدت وإلا فلا ، وتعبيره بالجمع يشعر بأنه لو مات واحد أو انقطع لعذر لم توجد الصفة . واستبعده بعضهم واستظهر أن المراد الجنس ، وهل ينظر في ذلك للأكثر أو لمـا يطلق عليه اسم الجمع أو إلى جميع من بني منهم تمن يريد الرجوع ٢ احمالات : أقربها ثانيها ، ولو قال إن قدم زيد فأنت طالق وقصد منعه وهو تمن يبالى بحلفه حالة الحلف فيما يظهر فحلف أو التعليق أو لم يقصد شيئا أو كان بفعل من لم يبال كالسلطان فتعليق ، ولو تنازعا في طلوع الشمس فقالت لم تطلع فقال إن لم تطلع فانت طالق طلقت حالاً لأن غرضه التحقيق فهو حلف ، أو قال لموطوءة إن حلفت بطلاقك فأنت طالق ثم أعاده أربعا وقع بالثانية طلقة وتنحل الأولى وبالثالثة طلقة ثانية بمكم إلهمين الثانية وتنحل ويقع بالرابعة طلقة ثألثة بمكم إليمين الثالثة وتنحل (ولو قيل لهاستخبارا أطلقتها) أي زوجتك (فقال نعم) أو مرادفها كجبر أو أجل وإي بكسر الهمزة ، والأوجه أن بلي هنا كذلك لما مرٌ في الإقرار أن الفرق بينهما لغو ىلاشرعي (فإقرار به) لإنَّه صريح إقرار ، فإن كذب فهي زوجته باطنا (فإن قال أردت) طلاقا (ماضيا ور اجمعت فيه صدّ ق بيمينه) لاحمال مايدعيه . وخرج براجعت جددت، وحكمه مامر فىأنت طالق وفسره بذلك (فإن قيل) له (ذلك التماسا) أى طلبا منه (لا إنشاء) لإيقاع طلاق . ومنه كماهو ظاهر لو قيل له وقد تنازعا في فعله لشيء الطلاق يلزمك ما فعلت كذا (فقال نعم) أو نحوها (فصريح) في الإيقاع حالاً (وقيل كناية) لأن نعم ليست من صرائح الطلاق . ويرد " بأنها وإن كأنت ليست صربحة فيه لكنها حاكية لمـا قبلها اللازم منه إذادتها في مثل هذا المقام ، إذ المعنى نعم طاقمها ولصراحتها في الحكاية ننز لـــــعلى قصد السائل فكانت صريحة في الإقرار تارة وفي الإنشاء أخرى تبعًا لقصده . وبهذا يتضح قول القاضي وقطع به البغوى، واقتضى كلام الروضة ترجيحه ، ومن ثم جزم به غير واحد من مختصريها ، ولو قبل له إن فعلتكذا فزوجتك طالق فقال نعم لم يكن شيئا ، وبه أنمى البلقيني وغيره لأنه ليس هنا استخبار ولا إنشاء حتى ينز لءلميه بل تعليق ، و نعم لاتوُّدىٰ معناه فاندفع قول البغوى مرة أخرى

أى حث أومنع أو تحقيق خبر (قوله فيقع بها إن وجلت) أى ولو فى غيرالوقت المتناد كأن تأخر الحاج عن العادة فى مجيئه رقوله أقر بها ثانها) وعليه فهوالمراد قدومهم للبركة مثلا أو لابد من دخولهم البلد حتى يقع . ولو كان المعلق من قرية قرى مصر هل يشترط قدوم الحجاج لبلده أو يكنى وصولهم إلى مصر أو يكنى الحال * فيه نظر ، والأقرب الثانى فلا بد من دخولهم إلى البلد فى الأول وإلى قرينه فى الثانية (قوله فحلف) أى فيقع به الطلاق المحالي بالحلف (قوله طلقت حالا فيقم الطلاق لتحقق المحالية في المحالية المحالية بالحلف (قوله طلقت حالاً) لأنه علق بمستحيل وهو مقتضى الرقوع حالا فيقم الطلاق لتحقق الحلاق لتحقق الحالة في المحالية على الرجم المعاد واحتمل علمه لكونه زمن غيم ، وإلا فلا يقم الطلاق حيث كان مراده إن فات طلوحها في ظهورها على الرجم المعاد واحتمل علمه لكونه زمن غيم ، وإلا فلا

[فرع] وتما يغفل عنه أن يحلف بالطلاق أنه لايكلمه ثم يخاطبه بنحو أذهب متصلا بالحلف فيقع به الطلاق لأن ذلك خطاب، وينبنى أن يدين فيا لو قال أردت بعد هذا الوقت الذى هوحاضر عندى فيه (قوله أن الفرق بينهما) أى بلى ونم (قوله وفسره بالملك) أى فلا يقبل ظاهرا (قوله ومنه) أى ومن الائتماس (قوله لم يكن شيئا) أى على المعتمد ، ومثله مايقع كثيرا من أنه يقال الزوج بعد عقد التكاح إن تزوجت عليها أو نحو ذلك وأبرأت من كذا فهى طالق فيقول نعم من غير التلفظ بتعليق (قوله لاتودى معناه) أى التعليق (قوله فاندفع قول البغوىالخ)

⁽قوله طلقت حالا لأن غرضه التحقيق) هو من أمثلة المن .

يمب أن يكون على الوجهين فيمن قال أطلقت زوجتك فقال نم ، وكأن ابن رؤين اعثر بكلام هذا فأفى بالوقوع وليس كما قال وإن سبقه اليه المتولو تبعض المتأخرين وبحث الزركشي أنه لو جهل حال السوال هنا حمل على الاستخبار وخرج بنم مالو أشار ينحو رأسه فإنه لاعبرة به من ناطق فيا يظهر لما مر أول الفصل وما لو قال طلقت فهل يكون كناية أو صريحا ؟قيل يالأول والثاني أصح وما لو قال كان بعض ذلك فإنه لفوأيضا لاحيال سبق تعليق أو وعد يئول إليه أو قال أعلم أن الأمر على ما تقول فكذلك على ما نقلاه و أقراه لأنه أمره أن يعلم ولم يحصل له هذا العلم ولو أوقع مالا يوقع شيئا أو لا يوقع الاواحدة كأنت على حرام فظنه ثلاثا فاقر بها بناء على ذلك الظن قبل منه دعوى ذلك إن كان بمن يخلى عليه ، ويجرى ذلك فيا لو علقها يفعل لا يقع به مع الجهل أو النسيان فاقر بها ظنا وقوعها وفيا لو فعل المحلوف عليه ناسيا فظن الوقوع فغمله عامدا فلايقع به لظنه زو ال التعليق مع شهادة في ينافل أن بائن ثم أوقع المثلاث ومدا الشخل اللازم له ، ولو قبل له قل هي طائق فقال ثلاثا فالأوجه أنه إن نوى به الطلاق الثلاث وأنه مبنى . على مقدر ، وهو هي طائق وقبل له قل هي ء ولو قال لمن في عصمته طلقتك ثلاثا يوم كذا على مقدر ، وهو هي طائق وقعن وإلا لم يقع شيء ، ولو قال لمن في عصمته طلقتك ثلاثا يوم كذا

كذا إلى الفصل. شرح مر وللبغرى ومن أخذ بقوله أن يقول إن قوله إن فعلت كذا فزوجيك طالق التماس للتعليق بل لايحتمل إلا اتماس التعليق ، إذ لايتصور أن يقصد به فى هذا المقام الإخبار إذ لامعنى له ولا يسوغ فهو على تقدير همزة الاستفهام ، فوقوع نعم فى جوابه يجعل معناها وتقديرها : نعم إن فعلت كذا فزوجيى طالق على طريقة ماتقدم فى توجيه وقوعها فى جواب التماس غير التعليق ، ولعمرى إنه وجيه ظاهر المتأمل فالمبالغة عليه بما أطال به ، ونسبة ابن رزين ذلك الإمام إلى الاغترار بكلام البغرى الذى هو عمدة الشيخين مع موافقة المتولى من مشاهير الأصحاب فى غير علها فعدبر اه سم على حج ربقوله يجب أن يكون على الوجهين) هما قول المصنف فصريع ، وقبل كتابة (قوله حمل على الاستخبار) أى فيكون جوابه إقرارا ويدين .

[فرع] لو قممد السائل بقوله أطلقت (وجتك الإنشاء فظنه الزوج مستخبرا أو بالعكس فيذيني اعتبار ظن الزوج وقبول دعواه ظن ّ فلك مر .

(فرع) علن طلاق زوجته على تأبر البستان فهل يكنى تأبر بعضه كما يكنى فى دخول ثمره فى البيم أولابد من تأبر الجميم ؟ فيه نظر ويتجه الثانى .

[فرع] علق شافعى طلاق زوجته الحنفية على صلاة فصلت صلاة تصح عندها دون الزوج فالمنجه الوقوع لصحبًا بالنسبة لها حتى فى اعتقاد الزوج اه سم على حج .

[فرع] وقع السؤال عمن قبل له طلق زوجتك بصيغة الأمر فقال نعم ، وبلغني أن بعضهم أفي بعدم الوقوع محتجا بأن نعم هنا وعد لايقع به شىء وفيه نظر ، بل تقدم الطلب بيمعل التقدير نعم طلقها بمغى الإنشاء فالوقوع محتمل قريب جدا اهد سم أيضا . وهو مستفاد من قول الشارح وفى الإنشاء أشرى (قوله قبل بالأكرل) استوجهه حج قال سم : ومثله فى شرح الروض (قوله كأنت على حوام) أى فإنه لايوقع شيئا إن لم ينو ويوقع واحدة إن نوى فهو مثال لهما ، وقوله قبل منه أى ظاهرا (قوله وأنما لم يقبل) أىظاهرا ويذين (قوله فقال ثلاثا) خرج به مالوقال؟الثلاث أوهى الثلاث فلا طلاق وإن نواه على مار فى قوله أو قال أنت الثلاث ونوى فبان أنها ذلك اليوم بائن منه وقع عليه الثلاث وحكم بغلطه فى التاريخ . ذكره الولى العراق .

(فصل) في أنواع أخرى من التعليق

(علق) بمستحيل عقلا كان أحييت ميتا : أى أوجلت الروح فيه بعد موته ، أو شرعا كان نسخ صوم رمضان ، أو عادة كان صعدت السياء لم يقع فى الحال شىء ، فاليمين منعقدة فيحنث بها المعلق على الحلف ، أو ينحو دخوله فحمل ساكتا قادرا جلى الاستناع وأدخل لم بحنث ، وكذا إذا علق بجماعه فعلت عليه ولم يتحرك ولا أثر لاستدامتهما لأنها ليست كالابتداء كما يأتي أو بإعطاء كذا بعد شهر مثلا، فإن كان بلفظ إذا اقتضى الفور

الطلاق لم يقع الخ ، وقوله وقع عليه الثلاث أى ظاهرا (قولة فبان أنها ذلك اليوم بائن) أى لكونه طلقها قبل الدخول ثم جدد بعد ذلك اليوم أو لم يكن تزوّجها إذ ذلك .

(فصل) في أنواع أخرى من التعليق

(قوله فيحنث) أى حالا (قوله المعلق على الحلف) أى حيث قصد منعها من الصعود وإن كان مستحيلا لما مو فيا لو قال إن قدم زيد فأنت طالق ولم يقصد منعه من القدوم لايكون حلفا فلا يحنث بدلك لعدم نسبة الفعل لايكون على المحافظ من على حلف فركب دابة دخلت به فإنه يحنث لننسة الفعل إليه وإن كان رمامها بيد غيره لأن العرف المنون في الامتناع) أى يملاف مالو أمر عبد أن الموافق بالمحافظ والمحافظ في الامتناع) أى يملاف مالو وليس من الأمر مالو قال الحافظ عند غيره من حلف أن لايدخل فحمله غيره ودخل به لم يحنث فقهم السامع أمر غيره أن المحافظ والمحافظ ودخل به لم يحنث فقهم السامع الحكم منه فحمله ودخل به فلاحنث (قوله وأدخل لم يحنث) أى ولا ينحل اليمن بلك لأن فعل المكوة كلافعل ولا يحنث بالاستدامة لأن استدامة الدخول ليست دخولا (قوله ولم يتحرك) أى حين علت . والحاصل أنه لايحنث بعلوها عليه ولا بالاستدامة لاتضاء الجماع في كل منهما فلا حنث (قوله ولا أثر لاستدامتها أى اللدخول والمحمد وإن عمل على بعد ذلك وتكرر ذلك منه حتى ينزع لما على به من أن الاستدامة لاتسمى جاعا ، فإن نزع واحد حنث بالعود لأنه ابتداء جماع ، ويصرح بأن العود ابتداء جماع ما سيأتى في الإيلاء من أنه لوقال إن وطائك وعاد طائل عامدا وكان لوت طائل عمل المود ون الحد ولمع أنه لوقال إن وطائك والحدة بالاحدة والمهر وإن كان جاهلا زمه الحد والمهر وإن كان جاهلا زمه الحد والهر وإن كان جاهلا زمه الحد والهر وإن كان جاهلا زمه الحد والهر وإن كان جاهلا زمه الحد والمهر وإن كان جاهلا زمه الحد والمهر وإن كان جاهلا زمه الحد والمهر وإن كان جاهلا زمه الحد والهور وإن كان جاهد إلى المورون الحد والمهر وإن كان جاهد وإن كان جاهد المهر وون كان جاهد وإن كان جاهد وإن كان الإسلام والمؤرد والمالم والمؤرد والمهر وإن كان بالتا والمهد والمؤرد والمؤرد والمؤرد والمهر وإن كان جاهد وإن كان جاهد والمؤرد وال

(فصل) فى أنواع أخرى من التعليق

(قوله علق بمستحيل) أى إثباتا كما في هذه الأمثلة ، بخلاف النبي كإن لم تفعل فإن حكمه الوقوع حالاكما سيصرح به قريبا في شرح قول المصنف والصورتان فيمن لم يقصد تعريفاً ، لكنه فيها إذا علق بإذا ، والظاهر أن مثلها إن هنا لوقوع اليأس حالا فليراجع . ثم رأيت الشهاب سم صرح فيا سيأتى تى شرح قول المصنف، ولو أكلا تمرا النح حيث قال عقب قول التحقة هناك فهو تعليق بمستحيل مانصه : أى في النبي فيقع فيرالحال اه . والصورة هناك أن التعليق بإن (قوله أى أوجدت الروح فيه مع موته) أى فيصير ميتا حيا حتى يكون من المحال عقلا عقب الشهر أو إن لم يحنث إلا باليأس وكان وجه هذا مع هما ألفته لما مرّ فى الأدوات أن الإثبات فيه بمعنى النقي فعني إذا مضى الشهر أعطيتك كذا إذا لم أعطكه عند مضيه وهذا للفور كما مر ، فكذا ما بمعناه أو لايقيم بكما منه كذا بالمنافق أو باكل رغيف أو رمانة) كأن أكلت هذا الرغيف أو رمانة) كأن أكلت هذا الرغيف أو هذه الرمانة أورغيفا أو رمانة (فيتي)بعد أكلها للمعلق به (لبابة) لايدق مدركها كما أشار إليه كلام المحرر بأن تسمى قطعة خيز (أوحبة لم يقع) لأنه لم يأكل الكل حقيقة ، أما ما يدق مدركه بأن لايكون له وقع فلا أقر له في برّ ولا حنث نظرا للعرف المطرد وأجرى تفصيل للبابة فها إذا بتي بعض حبة فى الثانية ، ولو قال لها إن أكلت اليوم إلا رغيفا فأنت طالق

عن شيخ الإسلام من الفور فيها لو قال متى خرجت شكوتك ، وقد تقدم للشارح رد م واعياد عدم اقتضاء ذلك المقور فليتأمل مع هذا وليفرق ، إلا أن يحمل ماهنا على ما إذا وجدت قربنة تقتضى الفور أو نواه فيواق مامر له (قوله لم يحنث) أى ولا تنحل اليمين بلبك لأن فعل المكره كلا فعل . ولا يحنث الاستدامة لأن استامة اللخول لبست دخولا (قوله متواليا) وتقدم فى فصل قال أنت طالق فى شهر كذا الله خلافه فليتأمل . وعبارته ثم : ولو حلف لايقم بمحل كذا شهرا فأقامه مضرقا حنث كما يأتى فى الأبحان . وعبارته فى الأبحان . ولو وعبارته ثم : ولم وطبارته ثم الما ويعين ثم سافر ثم عاد وأقام به يوما حنث كما هو الأوجه الم . وهو موافق لما كما خلافة المأتى بأكما والمؤجه لما والمؤجه به يوما حنث كما هو الأوجه الم . وهو من المقال بأكل القصب غلق المحلل المقسب في المحلم على المحلم به يوما مها المؤجه به يوما مها المؤجم عاد كرى أنه لا يتناول المرانة جلدها ، وقياس ماذكره أنه لو حلف أن تأكل هذا الرغيف على الجلميع لو حلف أن تأكل هذا الرغيف على الجلميع المحلم الموافق بالموافق المؤجع ، وقد يقال بعدل الحنث لأن ما أحرق لا يقصد بالحلف على أكله الحالة الوغيف بمل الخدم الخواس ماء الحام عدم الحنث لأن لا يمتف لأذكره أنه وقول الم : حتى لو مصه المخ قياس ذلك أنه لو حلف لا يمص القصب فشرب ماء الحام الحم الحذت لأن لا يمتف لأذ يه المؤفر أن غربه .

[فرع] وقع السؤال في الدوس عن رجل حلف بالطلاق ليأكلن ذا الطعام غدا ثم إنه قتل نفسه قبل عجىء الخد هل يحنث قياسا على مالو أتلف الطعام قبل عجىء الغد لأنه فوت البر با تتياره أم لا ؟ والجواب عنه بأن الظاهر عدم الحنث لأنه لم يدرك زمنه ، فإنه لو قبل بجنث لكان حنثه قبل عجىء الغد على المرجح وهو بعد جيء الغد على المرجح وهو بعد جيء الغد غير موجود ، فلو قبل بجنثه لزم منه أن يجنث بعد موته ولا نظير له في كلامهم فنئبه له فإنه دقيق . ثم رأيت في الأيمان في فصل المسائل المشتورة ما يخالفه ، وعبارته ثم بعد قول المصنف أو ليأكلن ذا الطعام غدا فات قبله : أي الغد لا يقتله فلا شيء عليه لأنه لم يبلغ زمن البر والحنث ، وإن مات في الغد بعد تمكنه من أكله حنث لأنه فوت البر باختياره حينئلا ومن ثم كان قتله لفصه قبل الغد مقتضيا لحنثه لما نه مفرت لذلك أيضا اه وكتب عليه مانصه : قوله لأنه مفوت لملك أيضا هذا بجبوره لا يقتضى الحنث لما قلمه فيا لو مات قبل الغد لأنه لم يبلغ زمن البروالحنث ، وحيث لم يبلغ ومن قالوابية) الرمانة

⁽ قوله أن الإنبات فيه بمنى النبي الغ) هذا لايلاق رده على شيخ الإسلام فى إفنائه فى نظير المسئلة المبتقدم فى الكلام على أدوات التعليق فراجعه .

فأكلت رغيفا ثم فاكهة حنث ، أو إن لبست قميصين فأنت طالق طلقت بلبسهما ولو متواليين ، أو قال لها نصف الليل مثلا إن بت عندلم فأنت طالق فبات عندها بقية الليل حنث لقرينة وإن اقتضى المبيت أكثر الليل ، أو إن تمت على ثوب لك فأنت طالق فنوسد محسباً لم يحتث كما لو وضع يديه أو رجليه ، أو إن قتلت زيدا غلما فأنت عالى فضريه اليوم فانت معالم بحيث لأن القتل هو الفعل المفوت الروح ولم يوجد ، أو قال لها إن كان عندك نار فأنت طالق فجاعت يوما بلا صوم ، أو إن لم يكن وجهك أحسن من القمر فأنت طالق له بعلق وإن كانت زنجية لقوله تمالى له للد خلقتنا الإنسان في أحسن تقويم له نهل أراد بالحسن الجمال وكانت قبيحة الشكل حنث كما قاله الأزعى، و وقال لها إن قصدتك بالخماع فأنت طالق فقصدته هي فجامعها مثن (ولو أكلا) أي الإوجان (تمرا وخطان نواهما فقال) لها (إن لم تميزى نواك) من نواى (فانت طالق فجملت كل نواة وحلما لم الوجان (تمرا وخطان نواهما فقال) لها (إن لم تميزى نواك) من نواى (فانت طالق فجملت كل نواة وحلما لم الم المقتلة على المقال فيقع كما اقتضاه كلام المنسنت . وقال الأنزعى وغيره : يحتمل أن يكونه التعليق بمستحيل عادة لتعذوه ، والأكر المينا أيسانت . وقال الألاجمل بلك فيقع كما اقتضاه كلام المسنت . وقال الأذرعى وغيره : يحتمل أن يكونه من التعليق بمستحيل عادة لتعذوه ، والأوجه أنه إن أن أن إن أن أنها .

(قوله ثم فاكهة) أى مثلا فما لايسمى فاكهة يحنث به أيضا ، وينبغي أن محل الحنث حيث كان ما تناولته مما يؤكل عادة ولو بغير بلد الحالف ، أما غيره كسحاقة خزف فلا يحنث به لأن الأكل إذا أطلق انصرف عرفا لمـا جرت العادة بتناوله ، ومن ثم لو حلف لا يأكل لحما حل على لحم المذكاة حتى لو أكل ميتة لم يحنث ، وكذا لو حلف لايأكل لحما فأكل سمكا لم يحنث ، وإن سهاه الله تعالى لحمًا طريا لانتفاء فهمه عرفًا عند الإطلاق من اللحم ، وكتب أيضًا لطف الله به قوله ثم فاكهة لم يحنث قضيته أنها لو اقتصرت على كل الفاكهة لم تحنث وإن جعلت إلا في كلامه بمعنى غيركما هو الظاهر اقتضى الحنث ، اللهم إلا أن يكون المراد من ذلك إن أكلت زائدا على رغيف (قوله ولو متواليين) أي متعرقين (قوله أو قال لها نصف الليل) وكنصف الليل مالو ببي منه دون النصف كما يشعر به قوله مثلاً فلا يتقيد المبيت يمكث المعظم عندها لوجود القرينة (قوله فتوسد محدًّ مها) أي فإن حلف لاينام على مخدة لها فينبغي الحنث بتوسدها لأنه المقصود عرفا من النوم على المحدّة (قوله ولم يوجد) أي في الغد (قوله فجاعت يوما) أي جوعا موثرًا عرفا (قوله بخلاف مالو جاعت الخ) شمل ذلك مالو تركت الأكل قصدًا مع وجود مايؤكل ببيتها من جهة الزوج ، وينبغى خلافه إذ دلت القرينة على أن المراد إن تركتك يوما بلاطعام يشبعك (قوله وكانت قبيحة الشكل) مفهومه أنها لوكانت حسنة الشكل لم يحنث وقد يتوقف فيه بأنها ليست أحل من القمر (قوله ولو قال إن لم تكوني أضوأ من القمر حنث) ومثله مالو قال إن لم أكن أضوأ من القمر ، ولكن نقل عن الرافعي أنه قال في هذه لا أعرف جوابهم فيه (قوله فقصدته هي) أي ولو بتعريض منه لها (قوله فجامعها لم يحنث) أي ولم تنحل اليمين ، ولعل الفرق بين الصورتين أنه جعل متعلق القصد في الصورة الأولىذا ها ولم يوجد منه بل وجد منها وفي الصورة الثانية نفس الجماع وقد وجد بعد قصدها له (قوله لغة لاعرفا) أي والمعوّل عليه في الطلاق اللغة ، بخلاف الحلف بالله تعالى مالم يشتهر عرف بخلافها (قوله إن أمكن التمييز) أي فيا

(قوله ولو متواليين) كأن المراد ولو متفرقين فليراجع (قوله وقال الأذرعى الغ) ظاهر هذا السياق أن كلام الأذرعي مقابل للوقوع وأن حاصله عدم الوقوع ، وليس كذلك بل حاصل كلام الأذرعي يرجع إلى ما استوجهه هادة فيزت لم يقع وإلا وقع وإن لم يمكن عادة ، فهو تعليق بمستحيل (ولو كان بفعها تمرة) مثلا (فعلق) طلاقها (بيلمها ثم برميها ثم بإمساكها فبادرت مع فراغه بأكل بعض) وإن اقتصرت عليه (ورى بعض) وإن اقتصرت عليه (لم يقع) لأن أكل البعض ورى البعض مغاير لهله الثلاثة ، وقضيه كلامه الحنث بأكل جميعها وهو كذلك وأن الإبتلاع أكل مطلقا وهو ماذكراه فى الأبمان ، والذى جرى عليه إبن المقرى هنا تبعا لأصله عدم الجنث لصدق القول بأنه ابتلع ولم يأكل والمعتمد فى كل باب مافيه ، والفرق بينهما أن الطلاق مبنى على الوضع اللغوى والبلع لايسمى أكلا ، ومبنى الأيمان على العرف وهو فيه يسمى أكلا ، وخرج ببادرت مالو أسكتها لحظة فتطلق ومن ثم اشترط تأخر يمين الإمساك فيحث إن توسطت أو تقدمت ، ومع تأخوها لافرق بين العطف بالواو وثم فذكرها تصوير ، ولو كانت على أ سلم فعلق طلاقها بصعودها وبنرولها ثم بمكثها العطف بالواو وثم فذكرها تصوير ، ولو كانت على الأرض وتقوم من علها أوحملت وصعد الحامل بها

لو قصد التعيين ، وقوله لم يقع ، ظاهره وإن كذبها الزوج وينبغى خلافه : أى لأنه غلظ على نفسه رقوله وإلا وقعر) فإله قلت : متى يقع ؟ قلت : القياس عند اليأس اه سم على حج رقوله فهو تعليق بمستحيل) أى فيقع حالا رقوله وهو كذلك) قال حج : أى حيث لم يزل بالمضغ اسم المحلوف عليه وإلا لم يحنث لعدم بلع ماحلت على بلعه وهو التمر (قوله والملع لايسمى أكلا) أى وعكسه على مامر عن حج رقوله إن توسطت) أى يمين الإمساك

الشارح بعد على أن الشارح كابن حجر لم ينقلا كلام الأذر عى على وجهه كما يعلم من سوقه ، وذلك أنه لمــا ذكر أن قضية كلام المصنف الوقوع إذا قصد الحالف تعييناكما في الشارح قال عقبه مانصه: وعبارة المحرر وغيره فيحصل الحلاص بكذا إلا إذا قصد التعيين : أي فلا يتخلص بذلك كما قالاه في الشرحين والروضة وغيرهما ، وليس فى ذلك تصريح بالوقوع بل إن ذلك ليس بمخلص، ثم قال: فإن تعذر كله جملة كان من صور التعليق بالمستحيل عادة اه. فهو كما ترى إنما جعله من التعليق بالمستحيل فيا إذا تعذر التمييز الذي هو الصورة الأخيرة في كلام الشارح الآتى خلاف مانقله عنه (قوله فيزت لم يقع) يعنى بر ، وقوله وإلا : أى وإن لم تميز وقع : أى باليأس كما هو ظاهر ، ثم رأيت الشهاب سم قال : إنه القياس (قوله وإلا فهو تعليق بمستحيل) أى فى النبي فيقع حالاكما نبه عليه سم (قوله وإن اقتصرت عليه في الموضعين) لايتأتى مع تصوير المنن بأكل البعض مع رمى البعض ، فلو ساق المن بومنه ثم قال وكذا لو اقتصر على أحدهما أو نبه على أنَّ الواو بمعنى أو لكان واضحا (قوله وأن الابتلاع أكل مطلقًا) قد ينازع في كون كلام المصنف يقتضي هذا ، ويدعى أن الذي يقتضيه كلامه إنما هو أن الأكل أبتلاع مطلقا ، فإذا حَلَّف لايبتلع فأكل حنث لأن التعليق في المن إنما هو بالابتلاع ، واقتضى قوله بأكل بعض أنها لو أكلت الجسيع حنث (قوله وَهُو ماذكراه في الأيمان) أن أي الابتلاع أُكل مطلقا وإن لم يكن قضية المتن كما قدمناه (قوله أن الطلاق مبنى على الوضع اللغوى) أى إن اضطرب العرف فإن اطرد فهو المبنى عليه الطلاق كما سيأتى قبيل قو لهولوخاطبته زوجته بمكروّه، ومعلوم أن الأيمان لاتبنى على العرف إلا إذا اطرد ، وحينئذ فقد يقال فأى فرق بين البابين ؟ فإن قلت : إن ماهنا بالنسبة للصفة المعلق عليها وما يأتى بالنسبة لأصل التعليق كما قد يدل علبه سياقه فيما يأتى فلا يفيد إطلاق ماهنا بالقيد الآتي فالفرق حينفذ بين البابين واضح . قلت يعكر على هذا ماسيأتي فى مسئلة غسل الثياب وما بعدها فليراجع وليحر (قوله فذكرها تصوير) هذا إنماً يأتى لوكانت ثم المذكورة في أو نزل بها بغير أمرها فورا فى الجميع لم تطلق . أما لو احتملت بأمرها فيحنث ، نم إن حملها بلا صعود و نزول بأن يكون واقفا على الأرض أو نحوها فلا أثر لها (ولو اتهمها) أنى زوجته (بسرقة فقال) لها (إن لم تصدقيني) فى أمر ملدالسرقة (فأنت طالق فقالت) كلامين أحدهما (سرقت) والآخر (ماسرقت لم تطلق) لأتها صادقة فى أحدهما، فإن قال إن لم تعلميني بالصدق لم يتخلص بللك (ولو قال) لها (إن لم تخبريني) صادقة (بعدد حب هذه الرمانة قبل كسرها) فأنت طالق (فالحلاص) من البمين (أن تلكر) له (عددا يعلم أنها) أى الرمانة (لاتنقص عنه)عادة قبل كسرها) فأنت طالق (فالحلاص) من البمين (أن تلكر) له (عددا يعلم أنها) أى الرمانة (لاتنقص عنه)عادة بنافية قولم لايعتبر فى الحبر صدق فلو قال إن أخبر به بعينه ولا لأن ماوقع معدودا أو مفعو لا كرى حجر لابد فيه من الإخبار بالواقع بخلاف عندها في جملة ما أخبر به بعينه ولا لأن ماوقع معلودا أو مفعو لا كرى حجر لابد فيه من الإخبار بالواقع بخلاف عندال الوقوع وعدمه كالقدوم والصورتان) فى السرقة والرمانة (فيمن لم يقصد تعريفا) أى تعيينا ، فإن قصده لم يتخلص بذلك لأنه لايحصل به وقال بعضهم : ولو وضع شيئا وسها عنه ثم قال لها ولاعلم لها به إذا لم تعطيده فأنت طالق ثلاثا ثم تذكر موضعه في قال بعضهم : ولو وضع شيئا وسها عنه ثم قال لها ولاعلم لها به إذا لم تعطيده فائت طالق ثلاثا ثم تذكر موضعه كالقدم كالتحدد على مستحيل هو إعطاؤه ما لم أتخده ولم تعلم محله فهو كلائمقد يمينه فمندة من في هم منعقدة . وأما قياسه بلا أصعد السياء فمنوع بل نظير ذلك إذا لم تصعدى قوله بل لاتنعقد يمينه فمنوع بل من منعقدة . وأما قياسه بلا أصعد السياء فمنوع بل نظير ذلك إذا لم تصعدى

(قوله أو نرل) أى الحامل (قوله نعم إن حملها) أى بأمرها (قوله فلا أثر لها) أى لهذه الحصلة : أى فلا حنث وإن أمرته لعدم صعو دها و نرو لها و يكون ذلك كما لو انتقلت إلى سلم آخر حيث لا بحث وإن نرلت عن الآخر بعد (قوله طان قال إن تم المستوى) أى وأراد ذلك كما هو ظاهر اه سم على حج (قوله صادقة) لا حاجة إلى هذا القيد مع ما قاله بعد عن البلتيني ، بل هو مضر لاقتضائه أنه لو أسقط صادقة بر بإخبارها مطلقا وهو خلاف ما يأي وقوله كانة) أى أما لو قال إن لم تعدى هذه الومانة فلا بد أن تبتدئ من الواحد ثم تزيد واحدا واحدا الخ أعدا ثما يأتى في جوز الشجوة (قوله الأن ماوقع معلودا) أى كحب الرمانة (قوله إذا لم تعطيه) حرج به مالو قال إن لم تعطيه النهم : أي المائة ولو كان لم تعطيه النهم : قال المنافقة عند الإعطاء في الحال مع اتصافها بعدم علمها فلا يقم كان لم تصعدى السياء فيقع في الحال ، ويتجه أن يقال إن قصد الإعطاء في الحال مع اتصافها بعد علمها فلا يقم المنافقة لم تشرك بشرطه فليتأمل يظهر أنه لا وجه لما ذكره بل الظاهر أنه سهو ، وفي مم على حج : فرع : قال في الوض : لو أشخذت له بطان ولما بالمياس من إعطائه في المياس من إعطائه الم يتعطى الديار فأن تعالى الديار فأن تطائى وقد أنفقته لم تطاني إلا باليأس من إعطائه الهروش : لو أشخذت له دينار فقال إن لم تعطني الديار فأنت طائى وقد أنفقته لم تطاني إلا باليأس من إعطائه الديار وأنت طائى ويتبه أن يلا تطائى أو بعد التمكن من الروض : لو أشخذت لم تطانى الديار قبل التمكن من الرو شيد : أى بلا تطانى أو بعد التمكن من الروش علمها فلا بلوث و نفر أن تلف : أى الديار قبل التمكن من الرو شيد : أى بلا تطان أو بعد التمكن من الروش من و مود كان من إدان تطان أو بعد التمكن من الروش من المعاشه المود الشكرة المود كان من الروش و المنافقة الم تطان المنافقة الم تطان المنافقة الم تطان المنافقة الم تطان الديار والمحدود المنافقة الم تطان الوشر و المنافقة الم تطان المنافقة الم تطان المنافقة الم تطان المنافقة الم تطان الم تمان المنافقة الم تطان المنافقة الم تطان المنافقة المنافقة الم تطان المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة الم تطان المنافقة المنافقة

المتن من كلام المعلق ، ولا يخفى أنه ليس كفلك بل مايقو له المعلق مسكوت عنه فى المتن (قوله صادقة) يجب حدفه ليتأتى قوله الآتى ولا ينافيه قولم لايعتبرفى الحبر صلىق الخ المعلوم منه أن المسئلة مصورة فيما إذا لم يقيد فى تعليقه الحبر بالصدق ، إذ لوكانت صورة المسئلة أنه قيد بكونه ا صادقة تقيد الحكم بذلك ولم يكن لقوله

⁽١) لعله بكونها .

السهاء وحكمه الحنث حالا ، ونظيره هنا الحنث باليأس وهو حاصل في هذا التصوير بمضى لحظة يمكنها فيه الإعطاء ولم تعطه . أما البشارة فمختصة بالحبر الأول الصدق السار قبل الشعور فإذا قال لنسائه من بشرتني منكن بكذا فهي طالق فأخبرته واحدة بذلك ثانيا بعد إخبار غيرها أو كان غير سار بأن كان بسوء أو وهي كاذبة أو بعد علمه به من غيرهن لم تطلق لعدم وجود الصفة . نعم محل اعتبار كونه سارا إذا أطلق كقوله من بشرتني بخبر أو أمر عن زيد ، فإن قيد كقوله من بشرتني بقدوم زيد فهي طالق اكتني بصدق الحبر وإن كان كارها كما قاله المــاوردي . ولو قال لزوجته إن لم تعدى جوز هذه الشجرة اليوم فأنت طَالق وجب أن تبدأ من الواحد وتزيد حتى تنتَّهي إَل العلم بما ذكر فيما يظهرُ لأنها إذا لم تبدأ بالواحد لم تعدُّ جوزها ، وقيل يتخلص من الحنث بأن تفعل ماذكر آنفا أو سُقط حجر من علو فقال إن لم تخبر بني بمن رماه حالا فأنت طالق ولم يرد تعيينا فقالت مخلوق لا آدى لم يحنث لأنها صادقة بالإخبار ولم يتخلص من الحنث بقولها رماه آدى لحواز أن يكون رماه كلب أو ربح أو نحوهما لوجو د سبب الحنث وشككنا في المانع ، وشبه بما لو قال أنت طالق إلا أن يشاء زيد البوم فمضى اليوم ولم تعرف مشيئته ، أو قال لها إن لم أقل كما تقولين فأنت طالق فقالت له أنت طألق ثلاثا فخلاصه من الحنث أن يقول أنت طالق ثلاثا إن شاء الله أو أنت طالق ثلاثا من وثاق أو أنت قلت أنت طالق ثلاثا إن شاء الله أو علق طلاقها و همي في ماء جار بالحروج منه . وباللبث بأن قال لها إن خرجت منه فأنت طالق وإن ابثت فيه قالت طالق لم تطلق خرجت أو لبثت لأَنه بجريانه يفارقها ، فإن قال لها ذلك وهي في ماءر اكد فخلاصه من الحنث أن تحمل منه فورا أو إن أرقت . ماء هذا الكوز فانت طالق وإن شربته أو غيرك قانت طالق ثم إن تركته فأنت طالق . فبلت به خرقة وضعتها فيه أو بلَّها ببعضه أو شربت هي أو غيرها بعضه لم تطلق ، أو إن خالفت أمرى فأنت طالق فخالفت نهيه كلا تقو مي فقامت لم تطلق كما جزم به ابن المقرى في روضه لأنها خالفت نهيه دون أمره . قال في الروضة : وفيه نظر للعرف

يتوقف في قوله لم تطاق إلا باليأس من إعطائه بالموت مع قوله وقد أنفقته فإن اليأس من رد م حاصل في الحال لأنه بعد إنفاقه لا يمكن إعطاره والأأن بقال إنفاقه عبارة عن المستخدم بشرائها به شيئا و بعد الشراء يمكن عوده لها بهبة أوشرامشى مسنها به بمن أعذه أو غيره قوله ونظيره هنا الحنث باليأس) هو ظاهر إذا لم يكن بينهما عاورة و حاف على غلبة الظن وإلا فلا حنث فها يظهر (قوله بمضى لحظة) وذلك لأن معنى قوله إذا لم الخ إن مضى زمن يمكن بحيف الإعطاء ولم تعط ، وبغوات اللحدوث الشارح يأتى مثله فيا الإعطاء ولم تعط ، وبغوات اللحظة أيست من الإعطاء في الزمن المحلوف عليه ، وما ذكره الشارح يأتى مثله فيا لو دفع لزوجته شيئا وضاع منها أو سهت عن عمله ثم طلبه منها فلم تعطه فقال إذا لم تأتنى به فأنت طالق وهو الحنث يعد به يعد مضى لحظة حيث كان التعليق بإذا ي وأما إذا كان بإن فياليأس (قوله أما البشارة) عمر ز الإخبار الذي عبر به المحسنف (قوله ماذكر آ تفا) أى في الرمانة (قوله لوجود سبب الحنث) يوشعد منه أنه لو سقط من جدار احتمل سقوطه منه لتهدم لائه حاك لقومة (قوله إنه المناسفة في هذه لأنه حاك لقومة (قوله المه المناسفة على الحاجة إلى التمييد بالمشيئة في هذه لأنه حاك لقومة (قوله أوله ونه بكامه حالك في هذه لأنه حاك لقومة (قوله الوفات على عديمه عالم عالية على عدمه الحالة) عمده المناسفة وقوله وشده أى في مده لأنه حاك لقومة (قوله الم فقامت لم تطلق) معتمد

ولا ينافيه النع معنى (قوله وحكمه الحنث حالا) أى وإن حلق بإن كما قدمناه أول الفصل (قوله من غيرهن) الأصوب حلفه ليشمل ما إذا علم بروئيته له مثلا ، ولمـا يلزم على ذكره من التكوار لأنه حينئذ يصير عمر ز الخبر الأول (قوله وجب أن تبدأ من الواحد) قال الإمام : واكتفوا بلدكر اللسان على الوجهين ولم يعتبر وا للعد الفعل،

أو إن خالفت بهى فأنت طالق فخالفت أمره كقوى فرقدت طلقت كما جزم به أيضا لأن الأهر بالشيء نهى عن ضده و الله في أختاره ، وإن كان : أي نبيا عن ضده والله في أختاره ، وإن كان : أي نبيا عن ضده والله في أختاره ، وإن كان : أي نبيا عن ضده فاليمين لاتيني عليه بل على اللغة والعرف . قال الوالد رحمه الله تعلى : وإنما لم بجملوا بخالفتها بهه خالفة لأمره بخلاف عكسه ، لأن المطلوب بالأمر الإيقاع وبمخالفتها نبيه حصل الإيقاع لاتركه ، والمطلوب بالنهي الكتب : أي الانتهاء وبمخالفتها نبيه حصل الإيقاع لاتركه ، والمطلوب بالنهي من زوجاته (من لم تحير في بعدد ركمات فرائض اليوم والليلة) فهي طالق (فقالت واحدة) منهن عدد ركمات منه زوجاته (من لم تحير في بعدد ركمات أمنهن (خس عشرة أي يوم الجمعة و) قالت (ثالثة) منهن (إحسان عشرة أي يوم الجمعة و) قالت (ثالثة) منهن (إحسان عشرة أي يوم الجمعة و) قالت (ثالثة) منهن (إحسان عشرة أي يوم الجمعة و) قالت (ثالثة) ولم واحدة منهن طلاق لصدق الكل ، نعم إن قصد تميينا لم يتخلص بلملك فوق ال توجعه إن نحرجته إن نحرجته إن نحرجت إلى الخروج مرة فخرجت لم يقع وانحلت لأن إن لا تكراو فيها فأشه إن خورجت مرة بدون إذنى فأنت طالق ، ويفارق إن خرجت لا يسته حيث طلقت بعدم انحلال اليمن لا نتفاء في الخروج مرة الصغة فيحنث في الثاني بخلاف هذه ، ولو أذن ثم رجع فخرجت بعد المنم لم يحتن إلا الين لا تتكرا و فيها فأشه إن خرجت بعد المنم لم يحتن خصول الإذن ، وإن وأذن من مو خرجت بالما المحقة فيحنث في الثاني بخلاف هذه ، ولو أذن ثم رجع فخرجت بعد المنم لم يحتن خصول الإذن ، وإذن علق بكلما خرجت إلا بإذني فأنت طالق فأى موة خرجت بلا إذن طلقت لاتضائها التكرار كا مر ، وخلاصه من ذلك أن يقول لما أذنت لك أن تخرجي مي شقت أو كلما شنت أو إن خرج بالم غرج بالم غرجت إلى فير خرجة إلى فخرجت إلى المنافذ على أن غير المعام فخرجت إلى المنت ألى غير الحمام فخرجت إلى المنافذ عبر المعام فخرجت إلى المنافذ عبر المعام فخرجت إلى المنت ألى غير الحمام فخرجت إلى المنافذ عبر الحمام فخرجت إلى المنت ألى غير الحمام فخرجت المعامد ألى المنت ألى في الحمام فخرجت إلى المنت ألى غير الحمام فخرجت إلى المنت ألى المنت ألى المنت ألى المنت ألى فا أذنت لك ألى ألى المنت ألى المنت ألى ألى المنت ألى المنت ألى ألى المنت ألى المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ المنت ألى المنت ألى المنافذ المنا

(قوله فرقدت طلقت) معتمد (قوله لأن المطلوب بالأمر الغ) وقد نظم بعضهم هذا الحكم مستشكلا له فقال : وأنت إن خالفت نهبي تطلق فخالفت أمرا طلاقها انتفى

وعكس هذى لا وهذا النقل فأى فرق أوضحا بافضل اه

و ناظمه الشيخ عيسى الشهاوى (قوله أو كانتصغيرة) أى أو أذن لها وكانت صغيرة الخ (قوله إذا لم تخرج بغير إذنه) أى وينبغى له إذا أذن فى غييتها أن يشهد على ذلك ، لأسها لوخرجت بعد وادعى أنه أذن لما فأنكرتهلم يقبل منه إلا ببينة (قوله لم يكن إذنا) أى فيحنث(قوله فيحنث فى الثانى) أى إن خرجت لابسة ثوبا الخ (قوله بخلاف هذه) أى إن خرجت إلا بإذنى الخ (قوله ولو أذن ثم رجع) ظاهره ولو متصلا به ، وهو كلمك لأن المعلق عليه عدم الإذن لم يوجد المعلق عليه (قوله لاقتضائها التكوار) أى بخلاف مالو قال مى خرجت بغير إذنى فأنت طالق

ولست أرى الأمركذلك إلا أن يرى الواحد بعد الواحد ويضبط فيقام مقام الفعل اه (قوله لأن الأمر بالشيء نهى عن ضده) هذا إنما ذكروه فى الأمر النفسى قال فى جمع الجوامع : أما الفظى فليس عين النهى قطعا ولا يتضمنه على الأصمع (قوله فالبين لاتينى عليه) انظر مرجع الفسير (قوله حصل الإيقاع) هذا إنما يظهر لو وقع من الملتق بعد تعليقه أمر فى الخارج بشىء معين ثم نهى عنه فتابل (قوله لإتيانها بضد مطلوبه) هذا إنما يتضمح إذا أحدثت فعلا ، بحلاف ما إذا استدامت الحالة التي هى عليها (قوله نتم إن قصد تعيينا) يعنى معينا منها (قوله متى شئت) فيه نظر ظاهر ، لأن متى وإن كانت لعموم الأزمنة فلا تفيد كرارا الأن معناها إن إذنى لك لايتقيد بوقت دون وقت ، إلا أنها لاتتناول إلا إذنا واحدا وهذا لايكنى هنا، بل لابد من تجديد إذن الحووجها

مجمعلت ثغيره لم تطانق أو لهما طلقت كما في الروضة هنا . وقال في المهمات : المعروف المنصوص خلافه. وقال في المهمات : المعروف المنصوص خلافه. وقال في المهمات : إن عبارة الروضة في الأبحان إن خرجت لغير و هذه المقانية : إن عبارة الروضة في الأبحان إن خرجت لغير عيادة انهي . فالأصبح وقوع الطلاق هنا وعدم الحنث في تلك ، والقرق بينهما أن إلى في مسئلتنا لانتهاء الغاية : أي إن انتهى خروجك الأجاب لغير الحمام فأنت طائق وقد انتهى لغيرها واللام في تلك للتعليل : أي إن كان عموجك الأجل غير العيادة ، ولو حلف لا يخرج من البلد إلا مع امرأته فخرجا لكنه تقدم جليا بخطوات أو حلف لايضربها إلا بموجب فضربها بخشبة لشتمها له لم حلف لايضربها إلا بموجب فضربها بخشبة لشتمها له لم حلف لا يأكل ملك نفسه ، أو لا يدخل دار زيد مادام حلف لا يأكل من مال زيد وقدم له شيئا من ماله ضيافة لم يحنث لانقطاع الديمومة بالانتقال منها . نعم إن أر اد كونه فيها أنجه الحنث كما يحده الأنورع (ولو قال أنت ظائق إلى حين أو زمان) أو حقب بسكون القاف أو عصر (أو يها أنجه الموتب والطويل وإلى بمنى بعد حين) أو نحره (طافلت بمفي لحظة) لأن كلا من هذه يقع على القصير والطويل وإلى بمنى بعد وفارق قولم في الأيمان لأقضين حقك إلى حين بل ولنميل الموتب قبليق بلمان بعد عين بعد فارق ولمان الموتب فيماتي بلول مايسمى

فتنحل بمينه بإذنه لها مرة العدم اقتضاء متى التكرار (قوله ثم عدلت لغيره لم تطلق) على المفهوم من قوله بعد فالأصح وقوع الطلاق هنا اعتباد خلاف هذا ، لكن قوله وقال الوالد الجمع اللخ إقرار كل موضع على مافيه وأنه إنما قصد الفرق بين «الوخر جت للحمام وغيره حيث قبل بالوقوع فيه وبين مالو خرجت للعيادة وغيرهاحيث قبل بعدم الوقوع (قوله المناكسين «المسلاق هنا) قبل بعدم الوقوع (قوله المناكسين على المناسخ وقوع الطلاق هنا) ثمي قوله إن خرجت لفير عابد عليه وقوم الطلاق هنا) ثمي قوله إن خرجت لغير عبادة (قوله والفرق بينهما) ثمي قوله المناسخ والمعارف وقوله الفرق بينهما) أي يق قوله أو خلف ما اختيد لهن علمه المناسخ والمعارف والمناسخ والمناسخ والمعارف المناسخ والمعارف والمناسخ والمعارف والمعارف والمعارف والمعارف المناسخ والمعارف والمناسخ والمعارف المناسخ والمعارف والمعارف المناسخ والمعارف المناسخ والمعارف المناسخ والمعارف المناسخ والمعارف المناسخ والمعارف المعارف المناسخ والمعارف المعارف المناسخ والمعارف المعارف المناسخ والمعارف المناسخ والمعارف المعارف المعارف والمعارف والمعارف والمعارف المعارف المناسخ والمعارف المعارف المناسخ والمعارف المعارف المناسخ والمعارف المعارف ا

الثانى وحلنا لايفيده إلا مايفيد التكرار كما لايمنى (قوله ثم عدلتانيوه) لعله بعد انتهائها إليه ليناسب القرق الآتى (قوله وقد انتهى فغيرها) انظر ماصورة انتهاء الحروج إلى الحعام وغيرها ، وإذا انتهى الجمام ثم مها إلى غيرها هل يقال انتهى الحروج إلى الحعام وغيرها ؟ وقد أجاب فى شرح الروض بأن ماهناك عمول على ما إذا قصد غير الحمام فقط وهنا على ما إذا لم يقصد شيئا ويصدق سيئتلا على الحروج لهما أنه شووج لغير الحمام لأن الخروج لهما شووج لغير الحمام (قوله ضيافة) الظاهر أنه ليس بقيد بل المدار على ماوجدت فيه العلة فيشعل نحو الإياسة حينا إذ المداوقى التعاليق على ما يصدق عليه لفظها والأتضين وعد وهو لا يختص بزسن فنظر فيه اليأس ، ولو حلف لا يصوم زمانا حنث بشروعه فى الصوم كما ا. حلف لا يصوم أو ليصومن أزمنة كفاه صوم يوم لاشماله عليها ، وقضية التعليل الاكتفاء بصوم ثلاث لحظات وبه صرح الأسنوى ، أو ليصومن الأيام كفاه ثلاثة منها ، أو إن كان يعذب الموحدين فأنت طالق لم تطلق إلا أن يريد إن كان يعذب أحدا منهم ، ولو أتهمته زوجته باللواط فحطف لايأتى حراما حنث بكل محرم ، أو إن خرجت من الدار فأنت طالق ثم قال ولا تخرجين من الصفة أيضا لها الأخير لأنه كلام مبتدأ ليس فيه صيغة تعليق ولا عطف ، فلو خرجت من الصفة لم تطلق ، وقضية التعليل أو البحر أو قال بدل الأخير عقب ماقبله ومن الصفة أيضا أنه لو قال بدل الأخير عقب ماقبله ومن الصفة أيضا أنه لو قال بدل الأخير عقب ماقبله ومن الصفة أيضا طلقت وهو ظاهر ، أو أنت طائق فى مكة أو الظل أو البحر أو عنى الطلاق (بروية زيد) مثلا (أو لمبه) والأوجه أن مسه هنا كلمسه وإن افترقا فى نقض الوضوء لاضطراد العرف هنا باعجادها (أو قلفه تناوله حيا) نائما أو مستهفظا (وميتا) فيحنث بروية شيء من بدنه متصل به غير نحو شعره نظير ما يأتى لامع إكواه عليها ولوفى ماء صاف أو من وراء زجهها فرأته فى المراة حنث إذ

[فرع] وقع السؤال عن شخص عليه دين الآخر فعلف له بالطلاق أنه يعطيه كل جمعة منه كلما ، فغوت جمعة من يراعطاء ثم دفع ما يخصب في الجمعة الثالية لها هل بحنث أم لا ؟ والجواب عنه أن الظاهر أن يقال فيه بالحنث لأن كل جمعة ظرف و يفراغها تحقق عدم الإعطاء فيها وهذا كله عند الإطلاق ، فلو دلت القرية على أنه لا يوشح ذلك مدة طويلة بل لو أراد الأعم من الإعطاء فيها أو فيا يقرب منها عرفا بحيث لايعة موشعها تميث ويقبل ذلك منه ظاهرا (قوله حثل بشروعه) أى ولو في رمضان قوله لاشياله عليها) أى الأرمنة (قوله الاتحقاء بصوم منه ظاهرا (قوله حشلة) أى الأرمنة (قوله الاتحقاء بصوم الأسنوى الغ) متمد (قوله تلاث بكل عرم) أى مالم تدل قريئة على خصوص اللواط ويقول قصلته رقوله ثم قال) من تتمة الصيغة (قوله بين يحل عرم) أى مالم تدل قريئة على خصوص اللواط ويقول قصلته رقوله ثم قال) من تتمة الصيغة (قوله الله اللائق لا تخرجين من البيت و لا تخرجين من السفة للا بحث بخروجها من المهفة لكون كل كلاما مستقلا أو لا ؟ لا يخرجين من البيت في حض بكل مؤلم الأواط ويقول القاهر بحل و لا تخرجين من الصفة عطفا على قوله لا يخترجين من البيت فيحث بكل منهما قلو قال أردت بالثاني الاستئناف قبل منه (قوله وقضية التعليل) أى في الله نفل المرية واللس فظاهر وأما في القلف فلائ مؤلك المبينا التقر رقوله وقضية التعليل) أى في اللسس فظاهر وأما الحلى أن الحق فات المبيت أقول البرية والسس فظاهر وأما في الذف فلان قلف المبيت أنه مؤلف المبيت كلف المبيت المالي المناق المبيت أله المناق المبيت أله مؤلوله المبيع المناق المبيت أله مؤلوله المبيت ولوله لا مع إكراء عليا) أى في السس (قوله لا مع إكراء عليا) أى في السس (قوله لا مع إكراء عليا) أى الورية (قوله ولو في مام) غاية في التناول فيحت بكل ذلك (قوله ولو على برويها وجهها) أى جاته لا بعضه المهاته لا بعضه الحراء عليا)

كأن أذن له في الأكل من ماله أو نحو ذلك فليراجع (قوله حنث بكل عمرم) لعله عند الإطلاق بخلاف ما إذاً نوى اللواط بل القياس قبوله منه ظاهرا للقرينة فليراجع (قوله وقضية التعليل أنه لو قال الغ) وقضيته أيضاأته لايقع به سواء أتى به متصلاً أم منفصلاً وسواء أنوى الإتيان به قبل فراغه من التعليق الأول أم لا (قوله طلقت جالاً) أي والصورة أنه قصد الإتيان به قبل فراغه من الأول كما هو القياس (قوله ولو فرماء صاف) غاية

لايمكنها رؤيته إلا كذلك ، صرح به القاضي في فتاويه فيا لو علق برؤيتها وجهها وبلمس شيء من بدنه لا مع إكراه عليه من غير حائل لانمحو شَعر وظفر وسن سواء الرائي والمرئي واللامس والملموس العاقل وغيره ، ولو لمسه المعلق عليه لم يوثر وإنما استويا في نقض الوضوء لأن المدار هنا على المس شيء من المحلوف عليه ، ويشترط مع روية شيء من بدنه صدق روية كله عرفا ، بخلاف مالو أخرج يده من كوة مثلا فرأمها فلاحنث ، ولو قال لعمياء إن رأيت فهو تعليق بمستحيل ملا لرأى على المتبادر منها ، أو علق بروئية الهلال أو القمر حمل على العلم به ولو بروية غيرها له أو بهّام العدد فتطلق بذلك لأن العرف يحمل ذلك على العلم ، بخلاف روية زيد مثلًا فقد يكون الغرض زجرها عن رويته، وعلى اعتبار العلم بشترط الثبوت عند الحاكم أو تصديق الزوج كما قاله ابن الصباغ وغيره ، ولو أخبره به صبيّ أو عبد أو امرأة أو فاسق فصدقه فالظاهر كمَّا قاله الآذرعي موَّاخذته ، ولو قال أردت بالروثية المعاينة صدق بيمينه . نعم إن كان التعليق بروثية عمياء لم يصدق لأنه خلاف الظاهر لكن يدين ، وإذا قبلنا التفسير فيالهلال بالمعاينة ومضي للاث ليال ولم ير فيها من أوَّل شهر تستقبله انحلت يمينه لأنه لايسمى بعدها هلالا ، أما التعليق بروية القمرمع تفسيره بمعاينته فلابد من مشاهدته بعد ثلاث لأنه قبلها لايسمي قمرا ، كذا أفتى به الوالدرحمه الله تعالى ، ولوَّ قال إن رأيت محمدا صلى الله عليه وسلم فأنت طالق فرأته فى المنام وأراد ذلك طلقت ، فإن نازعها فيها صدقت بيمينها إذ لايطلع عليه إلا منها ،وإن أرأد رؤيته لا فى المنام أو أطلق اتجه عدم الوقوع حملا لها على الحقيقة (بخلاف ضربه) فإنه لاينناول سوى الحي إذ الغرض منه الإيلام ومن ثم صححا هنا اشتراط كونه موثمًا ، لكن خالفاه في الأيمان وصوّبه الأسنوي إذ المدار على مامن شأنه ذلك ، وسيأتي ثم أن منه مالو حذفها بشيء فأصابها ، وجمعالوالد رحمه الله تعالى بينهما بحمل الأوَّل على اشتراطه بالقوَّة ، والثاني على نني ذلك بالفعل ، ولو علق بتقبيل زُوجته اختص بالحية بخلاف أمه ، لأن القصد ثم الشهوة وهنا الكرامة ، أو علق بتكليمها زيدا فكلمته و هو مجنون أو سكران سكرا يسمع معه ويتكلم ، وكذا إن كلمته و هي سكري لاالسكر الطافح طلقت لوجود الصفة بمن يكلم غيره ويكلم هو عادة ، فإن كلمته فى نوم أله إعماء منه أو منها أو وهي مجنونة أو بهمس وهو خفض الصوت بالكلام بحيث لايسمعه المحاطب أو نادته من مكان لايسمع منه وإن فهمه بقرينة أو حملته إليه ربيح و سمع لم تطلق إذ لايسمى كلام عادة نعم إن علق بتكليمها وهي عجنونة طلقت بذلك ،

الذي يمكن روئيته بغير المرآة كجانبي المنحر وبعض الشفتين (قوله بروئيته وجهه) أى وجه نفسه (قوله فهو تعليق بكلت و لله أو تعليق النبي (قوله أو تعليق بكلت على النبي (توله أو تعليق بكلت النبي (توله أو بكا أن النبي (قوله أو بكان بكان النبي (قوله أو النبية مع ذلك من كان المنبي (قوله صدق بيمينه) أى فلا يحنث بإعلامه بل لابد من روئيته بنفسه ، ولابد مع ذلك من كونه يسمى علالا إلى ثلاثة أيام وبعدها يسمى قمرا (قوله حلالا إلى ثلاثة أيام وبعدها يسمى قمرا (قوله حلالا إلى ثلاثة أيام وبعدها يسمى قمرا (قوله حلالا على الحقيقة) وظاهره وإن كانت من الأولياء للتطرّع بروئيها له على الحقيقة لأن العصمة عققة فعرا ثوله يخلاف أمه) أى ولو نبيا وشهيدا (قوله بخلاف أمه) أى فإنه يتناولها حية

في المثبت (قوله وبلمس شيء من بدنه) انظر لم لم يقيده هنا بالمتصل وهو معطوف على قوله بروية شيء من بدنه (قوله العاقل وغيره) هذا هو محط الشوية ، ولو زاد لفظ في عقب قوله سواء لكان واضما (قوله فهو تعليق بمستحيل) محله فها إذا علق بغير روية الهلال والقمر كما يأتى (قوله من أول شهر تستقبله) أى لأنه العرفف مثل ذلك كما هو ظاهر (قوله بخلاف أمه) أي فها إذا علق بتقبيلها فلا يختص بها حية

قاله القاضى ، وإن كلمته بحيث يسمع لكن انتنى ذلك لذهول منه أو شغل أو لغط ولو كان لايفيد معه الإصغاء طلقت لأتها كلمته وانتفاء السهاع لعارض وإن كان أصم فكلمته فلم يسمع لصمم بحيث لو لم يكن أصم لسمع لم تطلق كما جزم به ابن المقرىوصرح به المصنف في تصحيحه ، وصحح الرافعي في الشرح الصغير الوقوع وجزم به ف الروضة في كتاب الجمعة ونقله المتولى ثم عن النص ، والأوجه كما أفاده الشيخ حمل الأول على من لم يسمع ولو مع رفع الصوت ، والثانى على من يسمع مع رفعه ولو قال إن كلمت نائمًا أو غائبًا عن البلد مثلًا فأنت طالق لم تطلق لأنه تعليق بمستحيل ، كما لو قال إن كلمت ميتا أوحمارا أو إن كلمت زيدا فأنت طالق فكلمت نحو حائط وهو يسمع لم تطلق أو إن كلمترجلا فكلمت أباها أو غيره من محارمها أو زوجها طلقت لوجود الصفة ، فإن قال قصلت منعها من مكالمة الرجال الأجانب قبل منه لأنه الظَّاهر ، أو إن كلمت زيدا وعمرا فأنت طالق طلقت بتكليمأُحدهما وانحلت اليمين فلا يقع بتكليم الآخر شي ، أو إن كلمت زيدا وعمرا لم تطلق إلا بكلامهما معا أو مرتباً ، أو إن كلمت زيدا ثم عمراً أو زيداً فعمرا اشرط تكليم زيد قبل عمرو متراخيا عنه في الأولى وعقب كلام زيد فى الثانية واعلم أن الأصحاب إلا الإمام والغزالى يميلون فى التعليق إلى تقديم الوضع اللغوى على العرف الغالب ، إذ العرف لايكاد ينضبط هذا إن اضطرب ، فإن اطرد عمل به لقوَّة دلالته حينتذ ، وعلى الناظر التأمل والاجتهاد فيما يستفيى فيه (ولو خاطبته) زوجته (بمكروه كياسفيه أو ياخسيس) أو ياحقرة (فقال انكنت كذلك) أى سفيها أو خسيسا (فأنت طالق إن أراد مكافأتها بإساع ماتكره) من الطلاق لكونها أغاظته بالشتم (طلقت) حالاً (وإن لم يكن سفه) ولا خسة ولا حقرة إذ المعنى إن كنت كذلك في زعمك فأنت طالق (أو أُ أراد (التعليق اعتبرت الصفة) كسائر التعليقات (وكذا إن لم يقصد) مكافأة ولا تعليقا (في الأصح) مراعاة لقضية لفظه إذ المرعى في التعليقاتالوضع اللغوى كما مرّ والثاني لاتعتبر الصفة حملا على المكافأة اعتبار آ بالعرف، وأخذ بعضهم مما تقرر أن التعليق بغسل الثياب لايحصل البرّ فيهإلابغسلها بعد استحقاقها الغسل مزالوسخ لأنه العرف فى ذلك ، وكالوسخ النجاسة كما هو ظاهر ، وتردد الولى ّ العراق فى التعليق بأن بنته لاتجيئه فجاءت لبابه فلم

أو ميتة (قوله حل الأورّل) هوقوله لم تطلق (قوله والثانى) هو قوله وصحح الرافعى الخر(قوله أو غالبا) أى حال النوم والغبية (قوله قبل منه) أىظاهراً وباطنا (قوله فإن اطرد عمل به) وعمل العمل بهما حيث لم يعارضهما وضع شرعى وإلا قدم ، فلو حلف لايصلى لم يحنث بالدعاء وإن كان معناها لغة لأنها موضوعة شرعا الهيئة المضموصة ، وفى جمع الجوامع ثم هو : أى اللفظ محمول عل عرف المخاطب : أى بكسر الطاء ، فني المشرع الشرعى لأنه عرفه ثم العرق العام ثم اللغوى اه . ولا ينافى ماذكر اه سم على حجج (قوله بعد استحقاقها الغسل)

⁽قوله هذا إذا خطوب فإن اطرد نجل به قضيته أن الإمام والغزالى يميلان إلى العرف وإن اضطرب وفيه مافيهو قد يقال إن الأصحاب إنمانيميلون إلى العرف عند اضطراده إذا كان قويا كما سباتى عن الشهاب حجواًما الإمام والغزالى فيميلان إليه حيث اضطرد وإن لم يقور قوله وعلى الناظر التأمل)ى فى اضطراد العرف واضطرابه وقوله وأخل بعضهم مما تقرر الغنم صريح هلما أن هذا البعض إنما أخلمن مأخذ الفسعيف لأنهالذى عول على العرف فيكون الأخذ ضعيفا وهو خلاف ما فى التحفة وعبار تها عقب المتن نصها : إذ المرعى فى التعليقات الوضع اللغوى لا العرفى إلا إذا قوى واطرد لما يأتى فى الأبمان ، وكأن بعضهم أخذ من هذا أن التعليق بغسل النياب الن

يجتمع به ثم مال إلى عدم الحنث حيث لانية لأتها لم تجمىء بالفعل إلا لبابه وعينها إليه بالفصد غير موثو قال : والورع الحنث لأنه قد بقال جامعت ولم تجتمع به ، قال : ومدلول لا يعمل عنده لغة : عمله بحضوره ، وعرفا : أن يكون أجيرا له ، فإن أراد أحدهما فداك ، وإلا بني على مامر من أن المغلب اللغة أو العرف عند تعارضهما ويتجه من تغلب العرف إذا قرى واطرد تغليمه هنا لاطراده ، قالو او الخياطة اسم نجموع غرز الإبرة وجذبها بمحل واحد ، فلو جذبها ثم غرزها في على تخر من كن خياطة اسم نجموع غرز الإبرة وجذبها بمحل واحد ، كان ياعرفها وإسقاطها يستحقها شرعا لابنز ولها من أن حضانة ولدها نز ولا شرعيا لم بحنث بنز ولها لأنه بإعرافها وإسقاطها يستحقها شرعا لابنز ولها من أن اللهرف الأنه بإعرافها وإسقاطها يستحقها شرعا لابنز ولها من أن العرف عم كان العرف عم بأنه العرف المنافز المنافز العرف على المنافز العرف المنافز المنافز العرف المنافز العرف المنافز العرف المنافز العرف المنافز المنافز المنافز المنافز العرف المنافز المنافز العرف المنافز المنافز المنافز المنافز المنافز العرف على المنافز المنافز المنافز العرف المنافز المنافز المنافز العرف المنافز العرف المنافز المنافز المنافز المنافز المنافز المنافز المنافز المنافز المنافز العرف (ويشبه أن يقال) في معناه (هو من يتماطى غير المنافز المنافز النمون (ويشبه أن يقال) في معناه (هو من يتماطى غير فاحرا الشكل المنكل المنافذة على النفقة المنافزة على النفقة المنافزة على النفقة المنافزة على النفة العراق ثم قال : وبلغنى أن النساء لايردن به إلا قبل النفقة المنافزة على النفة المراق ثم قال : وبلغنى أن النساء لايردن به إلا قبل النفقة المنافزة على النفقة المنافزة على النفة المراق شم قال : وبلغنى أن النساء لايردن به إلا قبل النفقة المنافزة على المنافذة المنافزة على المنافزة على المنافزة على المنافزة على المنافذة على المنافذة المنافزة على النفقة المنافزة على المنافذة المنافزة على النفذة المنافزة على المنافزة على المنافذة المنافزة على النفذة المنافزة على المنافذة المنافزة على المنافزة المنافزة على المنافذة على المنافذة المنافزة على المنافذة المنافزة المنافزة على المنافذة المنافزة على المنافزة على المنافزة المنافزة على المنافزة على المنافزة المنافزة المنافزة المنافذة المنافزة المنافزة المنافزة المنافزة المنافزة المنافزة ا

أى فى عرف الحالف (قوله ثم مال إلى عدم الحنث) و هو المعتمد ، ومثل ذلك فى عدم الحنث ماو قع السواال عن من أن شخصا تشاجر مع زوجته فحلف عليها بالطلاق الثلاث أنها لاتذهب إلى أهلها إلا إن جاءها بأحدهم ، فتوجه إلى أهلها وأتى بواللمم ابناء على أنها قاعدة فى منزله فرآها فى الطريق ورد "ها إلى منزله و هو عدم الحنث لاتبالم تصل إلى أهلها و ذهبت بها أو لم يأمرها (قوله لاتبام تصل إلى أهلها و ذهبت بها أو لم يأمرها (قوله أن يكون أجبيرا له) وعليه فهل بحث بما جرت العادة به من مجرد التوافق على كونه بحرث عنده من غير استعجار أن يكون أجبيرا له) فيه نظر ، ولا يبعد الأول لأنه العرف العام المطرد فيا معميح أو لابد من الاستنجار كما نعو ظاهر قوله أجبيرا له ؟ فيه نظر ، ولا يبعد الأول لأنه العرف العام المطرد فيا يتم ويفرق بين ذلك وما لو قال لا أوجر أو لا أبيع حيث لا يحنث بالفاسد منهما لأن مدلول اللفظ ثم العقد الصحيح شرعا وما هنا ليس له مدلول شرعى فحمل على المتعارف (قوله واطرد تغليه) أى فلا يحنث إلا إذا على المجاره ولا عين أن يقال فى تعريفه إنه من النح فلا يترف ذلك على فعل حرام ولا على لو لا عين أن يقال فى تعريفه إنه من النح فلا يترف وله فاحش القصر) أى فإن عين أمدهما فى يمينه كأن قال فلان حقوة ذاتا على ضل حلوام ولا على توله واجد على توله واجد واردة والله واجب (قوله فاحش القصر) أى فإن عين أمدهما فى يمينه كأن قال فلان حقوة ذاتا على ضل حلول على فعل حلوام ولا على توله واجب (قوله فوله والعن (قوله والا على توله واجه والم على نال هلان حقوة ذاتا على نال هلان حقوة ذاتا

(قوله لا بنروله) معطوف على قوله بإعراضها فالحاصل أن النرول الشرعى لا يتصور غاية مافيه أنه بإعراضها يستحقها هو شرعا لتار يضيع الطفل مع عدم سقوط حقها حتى لوعادت أخلته قبها قال الشباب حيح عقب هذا ما نصه ولو حلف قوله نزولا شرعيا فهل مو كذلك نظرا للوضع الشرعى وإن لم يذكره أو ينظر إلى اللغة والعرف المقتضيين المسيدة قولها نزلت نزولا للنظر فيه مجال، وكذا حيث تنافى الوضع الشرعى وغيره ، وظاهر كلامهم أنه لا يحتث بغاسد نحو صلاة تقديم الشوى على المساورة في عرف اهو يواني المساورة تقديم المساورة فيه عرف اهو ويؤيده ما يأقل المساورة بالمساورة ويساورة ويساورة ويأنا موفيا ليس للشارع فيه عرف اهو ويؤيده ما يأقل المساورة بالمساورة بالمساورة بقديم عرف المساورة وقوله كالمساورة بالمساورة بالشريع بتقديم عرف المسافرة وقوله كان المحرب بتقديم عرف المسافرة وقوله كان الخور المسافرة الله مقدم من تأخير فحله بعد المتن عقب قوله : وهو إذ المدى بعد المحرر وقوله على بدعواه) أى فلابد من إدادة

و لا عبرة بعرفهن تقديمًا للعرف إلعام عليه ، والبخيل من لا يؤدى الزكاة و لا يقرى الفسيت قاله المتولى ، وقضيته أنه لو اقتصر على إحداهما لم يكن يخيلا واعترض بأن العرف يقضى الثانى فقط ، ورد " يمنع ذلك ، والكلام في غير عرف الشرع أما فيه فهو من يمنع مالا لزمه بذله ، والقراح امن فيه مع بين الرجال والنساء جما حراما وإن كن غير أهله قال الشرع أما فيه فهو من يمنع مالا لزمه بذله ، والقراح امن يمن المحت عن الزانى بامرأته ، وفي معناه عارمه ابن أوقعة : وكذا من يجمع بينهم وبين المرء كالموجة كالموجة الأذر عي وكد من والمدون : من لا يمنع الداخل على زوجته من الدخول وعارمه ، وإماره كالزوجة كالمحته الأذر عي وقال من قبل له بإذ وج العام على زوجته من الدخول وعارمه ، وإماره كالزوجة كالمحته الأذر عي يشترى ، ولو قال من قبل له بإذ وج العام المحافظة وإلا اعتبرت الصفة ، والقحبة هي البغي " و الجموذورى : من قام به الذالة والحساسة كما جزم به ابن المكافأة وإلا اعتبرت الصفة ، والقحبة عن البغي " و الجموذورى : من قال ما لألك لو علق مسلم طلاقه به إلا يوصف بها ، فإن قصد المكافأة بها طلقت بها وصفت زوجها بشى ه من ذلك فقال لها إن كنت كذلك فأنت طالق ، من يعتاد دف" الأقال إلا كانت كذلك فأنت طالق ، فإن قصد مكافأتها طلقت حالا و إلا اعتبر وجود الصفة ، أو قالت له كم تحراك لمينك فقد رأيت مثلها كثيرا فأنت طالق فهده كتاية عن الرجولية أو الفترة أو تحوما ، فإن كانت رأت مثلها كثيرا ، فإن تصد بها المفايقة السام إلا كانت أن مالمت كرا محراك بالانكافاة الم الموروة أو أم يقصد شيئا فلا إلا إن كانت رأت مثلها كثيرا ، فإن المسامة أو المسورة أو أم يقصد شيئا فلا إلا إن كانت رأت مثلها كثيرا ، والمورة أو أم يقصد شيئا فلا إلا إن كانت رأت مثلها كثيرا ، والمورة أو أم يقصد شيئا فلا إلا إن كانت رأت مثلها كثيرا ، والمورة أو أم يقصد شيئا فلا إلا أكانت رأت مثلة كالمناكزة ألى الموروة أو أم يقصد شيئا فلا إلا إن كانت رأت مثلة كالمناكزة ألى الصورة أو أم يقصد شيئا فلا إلا إن كانت رأت مثلة كانت ما الموردة أو أم يقصد شيئا فلا إلا إن كانت رأت من من الموردة أو أم يقصد شيئا فلا إلا إن كانت رأت من من الما كانه أن الموردة أو أم يقصد شيئا فلا إلى كانت رأت منت رأت تصدر كانية عن الرحولية ألى ألم كان كان كانت رأن قصد كانية عن الرحولية ألى تصدر كانية عن المورد ألم يقال كانت كان كانت كانت كانية عن المو

أو صفة عمل به ، وإن أطلق حنث إن كان حقره بأحد الوصفين لصدق الحقرة على كل منهما ، فلو قال أو دت أحدما وحينه فينبغى قبوله منه (قوله ولا عبرة بهرفهن) معتمد (قوله ولا يقرى الضيف) قال في المختار : وقرى الضيف يقربه قرى بالكسر وقراء بالفتح والملد أحسن إليه ، وكتب أيضا لطف الله به قوله ولا يقرى الضيف ، والفاهر أنه ليس مراده هنا بالضيف خصوص القادم من السفر بل من يطرأ عليه ، وقد جرت العادة بإكرامه (قوله ورد " بمنع ذلك) أى فيحنث بأحدهما كما يفيده كلام المنبج حيث عبر بأو رقوله ازمه بلله) أى فيخل الدين (قوله من الايخول : أى على وجه يشعر بعدم المروءة من الروح . أما ماجرت العادة به من دخول الخام أو نحوه لأخذ مصلحة من غير عالطة للمرأة بيشعر بعدم المروعة من الورحة من الروحة عاذكر (قوله وإلا اعتبرت الصفة) وهل يكني فيها الشيوع أو لابد من أربع كالزنا أو يكني اثنان فيه نظر ، والأقرب الأخير لأن الطلاق يثبت برجلين (قوله لأنه لا يوصف بها) أى بهده الصفة لأنه لاذل مع الإسلام ، ومقتضى تعويلهم على العرف أن المحتاج الضعيف إذا ترك دينه بدنياه أى بكن كذلك فيقتضى الحنث (قوله وعدم) من باب طرب اه عنتار

خاصة لهذا المعنى وإلا حمل على المعنى الشرعى (قوله أما فيه فهو من يمنع الخ) نازع الشهاب حج في كون هلما معناه شرعا وأنكر أن له معنى في الشرع (قوله أو الرجولية والفتوة) أي بأن قصد بما قاله إظهار الشهامة والفتوة عليها من غير قصد تعليق وإن فهم عنه الشارح كشيخ الإسلام أنه أراد التعليق فرتبا عليه ما سيأتى في الشارح وهلما معنى غير قصد المفايظة و المكافأة كما لايحنى ، وظاهر أنه إن قصد التعليق توقف الرقوع على وجود الصفة وهي العمورة التي ادعى الشارح كشيخ الإسلام دعولها في عبارة أصله ، فإن سلم فهي مسئلة أغفلها ابن المقرى من كذا جرى عليه ابن المقرى ، وعبارة أصله بعلى الرجولية والفتوة أنه كالمشاكلة حيث قال : فإن حمل اللفظ على المكافأة طلقت وإلا فلا ، ووجهه ماجرى عليه الأول أن روئيها مثلها فى الرجولية والفتوة وجدت ولا بد ، غلاف المماثلة فى الشركل والصورة وعدد الشعرات فإنها قد لاتكون وجدت ، ولو قالت له أنا أستنكف منك، فقال كل امرأة تستنكف منى هالى فظاهره المكافأة فنطلق حالا إن لم يقصد التعليق ، ولو قالت لزوجها أنت من أهم الخارة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة عالم المنافقة كالمنافقة والمنافقة كما المنافقة كمالة وصوم لأنه توك وليس بفعل ، ولو وطئ أروجته إن فعلت معمدية فأنت طالق لم المنافقة كمالة وصوم لأنه توك وليس بفعل ، ولو وطئ أروجته المنافقة كمالة المنافقة كمالة من المنزقة المنافقة كمالة من المنزقة المنافقة كمالة من المنزقة المنافقة كمالة المنافقة كمالة المنافقة كمالمنافقة كمالة المنافقة كمالة على الإذن أعلى الوطء كان إذنا وقولها في مينها توسعا في الإذن الانتصاصة المنافقة كمالة على وأسلك المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة كمالة المنافقة عالمنافقة كمالة المنافقة عالمالة عالمالة عالمالة عالمالة عالمالة المنافقة عالمالة عالمالي المنافقة المنافقة عالمالي المنافقة عالمالي المنافقة عالمالية المنافقة عالمالها المنافقة عالمالها المنافقة عالمالها المنافقة عالمالها المنافقة عالمالها المنافقة عالمالها المنافقة على المنافقة المنافقة عالمالها المنافقة عالمالها المنافقة عالمالها المنافقة عالمالها المنافقة على المنافقة عالمالها المنافقة عالمالها المنافقة عالمالها المنافقة عالمالها المنافقة المنافقة عالمالها المنافقة عالمالها المنافقة المنافقة عالمالها المنافقة عالمالها المنافقة المنافقة المنافقة عالمالها المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة عالمالها المنافقة المنافقة المنافقة عالمالها المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة عالمالها المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة

(قوله بان وقوعه) أى من وقت التعليق .

عبارة أصله وزاد بدلها الصورة الأولى ، وبهذا ظهر أنه لإغنافة بين كلام ابن المقرى وبين كلام أصله غاية الأمر أن كلا في كلاممورة ليست في كلام الآخر كا تقرر ، وإلا فإبن المقرى لايسعمالقول بوقوع الطلاق حالاإذا قصد التعلق وما أجاب به عنه في المست في توقف لا ينفى ، وعبارة الأصلى فرع : لويخاسم الزوجان فقال أبو ها الزوج كم تحوك لحيث فقد رأيت مثلها كثيرا ، فقال إن كنت برأيت مثل هذه اللحية كثيرا فابتئك طالق ، فهذا كناية عن الرجولية والفترة ونحوهما، فإن حل مل المكافئة طلقت وإلا فلا انتهت والظاهر أن مراده بقوله وإلا فلا: أي بأن قصد التعليق على الرجولية والفترة أي بأن قصد التعليق على الرجولية والفترة أي بأن قصد التعليق أصلا وإن ادعاه الشارح كشيخ الإسلام ، وبهذا يظهر أن ابن المقرى لم يغفل من أصله شيئا وإغاز اد عليه المشائد التعليق في المرف ولا في اللغة فلا ينافي قول الأصوليين : لاتكليف وإنفار هاره مال هارون يواوين كافي القاموس

كتاب الرجعة

هي بفتح الراء أفصح من كسرها عند الجوهري ، والكسر أكثر عند الأزهري . لغة : المرة من الرجوع ، والأصل فيها الكتاب والسنة و مل وجه مخصوص . والأصل فيها الكتاب والسنة وإجاء الأمة . وأركاتها : عمل وصيفة ومرتجع (شرط المرتجع أهلية النكاح) الإنها كإنشائه فلا تصحيمن مكره وإجاء الأمة . وأركاتها : عمل وصيفة ومرتجع (شرط المرتجع أهلية النكاح) الإنها كإنشائه فلا تصحيمن مكره من سفيه ومفلس وسكران وعيد وإن لم يأذن ولي " وسيد تغليبا لكونها استنامة وذكر الصبي وقع في الدقائق ، واستشكل بأنه لا يتصور وقوع طلاق عليه . ويجاب بحمله على فسخ صدر عليه وقلنا إنه طلاق أو على مالو حكم حنيل " بصحة طلاقه على أنه لا يلزم من في الشيء إمكانه فالاستشكال غفلة عن ذلك وإنما صحت رجعة عرم ومطلق أمة معه حرّة لأن كلا أهل الذكاح بنفسه في الجملة وإنما منع مرض له ولم يصح كما يأتي رجعة مطلق إحدى ووجيه مهما ، ومثله كما هو واضح مالو كانت معينة ثم نسيها مع أهليته للنكاح لوجود مانع للملك هو الإيمام ، ولو شك في طلاق فراجع احتياطا ثم بان وقوعه أجزأته تلك الرجعة اعتبارا بما في نفس الأمر كما يأتي

كتابالرجعة

(قوله والكسر أكثر) أى في الاستعمال وإلا فالقياس الفتح لأنها اسم المرة ، وهي بالفتح . وأما التي بالكسر فاسم الهيئة رقوله وعلى وجه مخصوص) أى ومنه أن الإستوف عدد طلاقها وأن تكون معينة علا لحل " ، بخلاف المهمة والمرتدة ولله وعلى وجه مضوص الله المسادة والمسلام ولا طلاق في إغلاق ، وهو قوله عليه المسلاة والسلام ولا طلاق في إغلاق ، أى إكراه رواه أبر داود والحاكم وصحح إسناده على شرط مسلم (قوله ومرئد") أى في المسلم بعد رقوله وسكران إى معتد . وأما غيره فأقواله كلها لاغية رقوله وإن لم يأذن ولى أ أى في السفيه ، وقوله وسيد أى في العبد رقوله وقلان الم على منج : وانظر وقوله وسيد أى في العبد وقوله وسيد أى في العبد : وانظر إذا المسلم على منج : وانظر إذا العبي أو حكم الحبيل بصحة طلاقه ، هل لوليه الرجمة حيث يزوجه كما هو قياس المجنون اه ؟ أقول : إلى ما ميزي المسلم على منج : وانظر إلى ما ميزي المارة بي المسلمة لايستلزم التعد أى المارتي عليا ، فإن كان حكم بالموجب المارة عن رد"ها إلى عقد جديد (قوله إمكانه) أى فإنه قد يكون مستحيلا كقولك هذا المبت لايتكام مثلا (قوله وإنما منع مانع) وهو الإحرام ووجود الحرة تحده (قوله اعتبارا بما في نفس الأمر) وإنما لم يكنف بالوضوء فيمن شك "فم بان حدثه الأند لم يكن فم جازما بالذي والعبادات يعتبر لصحها مافي نفس الأمر) وإنما لم يكنف بالوضوء فيمن شك "فم بان حدثه الأند لم يكن غم جازما بالذي والعبادات يعتبر لصحها مافي نفس الأمر م ظن" المكلف لئلا

كتاب الرجعة

(قولم لأن كلا أهل للنكاح بنفسه فى الجملة) يعكر عليه ماقدمه فى المكره ، فلوعلل يتغليب الاستدامة كما 7 . به المجاهر المجاهر

قال الوركذي : ولو عقت الرجعية تحت عبد كان له الرجعة قبل اختيارها (ولو طلق) الروج (فجن فللو في الرجعة واعترضت الرجعة على السيخيح حيث له ابتداء الكاح) بأن احتاجه كما مر لأن الأصبح صمة التوكيل في الرجعة واعترضت حكايته للخلاف بأن هذا بحث للوافعي ، ويرد بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ (وتحصل) الرجعة بالصريح والكناية ولو بغير العربية مع قدرته عليها ، فن الصريح أن يأق (براجعتك ورجعتك وارتجعتك) أي بواحد منها لشيوعها وورودها وكناما اشتق منها كأنت مراجعة أو مرتجعة كما في التتمة ، ولا تشرط إضافها إليه بنحو إلى أن الرد والإمساك) وما اشتق منهما (صريحان) لورودهما في القرآن ، والأول في السنة أيضا ، ومن ثم كان اثهر من الإمساك ، بل صوب الأسنوى أنه كناية كما نص عليه (وأن الأرويج والنكاح كنايتان) لعدم شهرتهما في الرجعة سواء أني بلحدها وحده كزوجتك أو مع قبول بصورة العقد كما صرح به في البيان وغيره (وليقل ودحها إلى أهلها بسبب الفراق ، فاشترط ذلك في صراحته خلافا لحمع لينتي ذلك الاحتمال ، وبه فارق عدم الاشتراط رجعتك مثلا ، وتففية كلام الروضة أن الإمساك كذلك ، لكن جزم البغوى كما نقلاه بعد عنه وأقراه بندب رجعتك مثلا ، ويع فارق عدم الاشتراط فيه فيه (والحديد أنه لا يشغرك كما في حكم الاستدامة ، ومن في فيه فيه ومن أن فيه رفعة المنافرة فيه أن الإمساك كذلك ، لكن جزم البغوى كما نقلاه بعد عنه وأقراه بندب ذلك فيه (والحديد أنه لا يشعر أنه كن حزم البغوى كما نقلاه بعد عنه وأقراه بندب ذلك فيه (والحديد أنه لا يشعرط) لصحة الرجعة (الإشهاد) عليها بناء على الأصح أنها في حكم الاستدامة ، ومن

يكون مرددا في النية (قوله كان له الرجمة) أى ولا يسقط خيارها بتأخير الفسخ لعلرها فى أنها إنما الحرت وجاء المين نبق الناقضاء العدلة و لوله بغير العربية مع قدرته عليها) تقدم له فى الهيئونة بانقضاء العدلة و لوله بغير العربية مع قدرته عليها) تقدم له فى العلمين العلمين العربية المين العربية المين العربية المين العربية المين العربية الناقض العربية الناقض العربية الناقض العربية منا المين العربية والكنايات لميدهما عن العالمين المناقض المين العربية في طلق من العربية المناقض المين و المعاشفة الهيئ أى فى راجعتك النوفيا الشول عنها (قوله بل المين العربية عنها و المعاشفة الهيئة و المين العربية المعاشفة المين المعاشفة المنافقة المين المعاشفة المين المين المعاشفة المينة المعاشفة المينة المعاشفة المينة المعاشفة المينة المعاشفة المينة المعاشفة المينة المينة المعاشفة المينة المينة

في شرح الروض لكان واضمعا (قوله لأن الأصح صمة التوكيل في الرجعة) أي والحلاف في صمها من الولى مبنى على صمة التوكيل فيها كما صرح به الجلال الحلى ، وكان على الشارح أن يصرح به أيضا (قوله بالصريح والكتابة الغ) هذا الصنيع لاينسجم مع قول المصنف الآتى فتصبح بكناية كما لايمنى (قوله وما اشتق منهما) مربع هذا العطف أن المن على ظاهره من كون المصدون من الصريح وهو خلاف ما في شرح المنهج وعبارته مع المأن صريح وهو رددتك لمل ورجعتك وارتجعتك وراجعتك وأمسكتك إلى ، أن قال : وفي معناها سائر ما اشتق من مصادرها كأنت مراجعة الغ (قوله المينفي ذلك) متعلق بالشمر ط ثم لم يحتج لوتى ولا لرضاها بل يندب لقوله تعالى - فإذا بلغن أجلهن - أى قاربن بلوغه - فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوى عدل منكم - وصرفه عن الوجوب إجماعهم على عدمه عند الطلاق فكذا الإمساك ، والقديم الاشتراط لا لكونها بمنولة ابتناء النكاح بل لظاهر الآية . وأجاب الأول بحمل ذلك على الاستحباب كما في قوله تعالى - وأشهدوا إذا تبايعتم - للأمن من الجمعود ، وإنما وجب الإشهاد على النكاح لإثبات الفراش وهو ثابت هنا ، فإن لم يشهد استحب الإشهاد عند إقرارها بالرجعة خوف جعودها ، فإن إقرارها بها في المدة مقبول لقدرته على الإنشاء (فتصح بكناية) مع النية كأخترت رجعتك لأنه يستقل بها كالطلاق ، وزعم الاذرعي وغيره أن الملهم على الإنباء الإنباء ولا يقتح أن من غير نحوى كا الأذرعي ، وإن قلنا إنها استدامة كاختيار من أسلم على أكثر من أربع نسوة ولا توقيتا كراجعتك شهرا ، كا يمثه الملاقة لأن مالايقيل التعليق واستغيد من كلامه عدم صحة رجعة مبهمة كما لوطنق إحدى زوجتيه ثم قال راجعت المطلقة لأن مالايقيل التعليق واستغيد من كلامه عدم صحة رجعة مبهمة كما لوطنق إحدى زوجتيه ثم قال راجعت المطلقة لأن مالايقيل التعليق لايقبل الإيبام (ولا تحصل بغمل كوطء) ومقدماته وإن قصد به رجعها ، إذا إنداء النكاح لا يحمل بالفعل ولا يرد عليه إشارة الأخوس المفهمة والكتابة فإنه تحمل بعما مع كونهما فعلا لأمهما ملحقان بالقول في كونهما كنايتين أو الأولى صريحة ، وتحصل بوطء أو تمتع كافر اعتقا وه رجعة فعلا لأمهما ملحقان بالقول في كونهما كونهما فعلا فعلا

انقضاء العدة (قوله بل يندب) أىالاشهاد (قوله إجماعهم علىعدمه) أى وجوب الإشهاد (قوله عدم صحتها بها) أى الكناية ، وقوله مطلقاً: أى نوى أم لا (قوله ولا توقيتاً) شمل مالو قال راجعتك بقية عمرك فلا تصح الرجعة وقد يقال بصحبًا لأن قوله ذلك أنه را جمها بقية حياتها (قوله ثم قال راجعت المطلقة) قد يخرج هذا التصوير مالو راجع إحداهما بعينها أوكل واحدة بعينها ثم عينها في صورة الإبهام أو تذكرها في صورة النسيان فتجزئ الرجعة ، وهوقياس مامر فى قوله ولو شك الخ انتهى مم على حج (قوله وتحصل بوطء) هو كالمستثنى من كلام المصنف : أى فلو وطئُ الحنني الرجعية ثم عمل شافعيا فهل نجب عليه الرجعة أو التجديد ، وكذا لو قلد الشافعي الحنني" فى نكاح زوجته ثم رجع عن تقييده فهل يجب عليه تجديد النكاح على قاعدة مذهبه أولا قياسا على العبادة التى فعلها قبل ذلك أو يفرق بَّان العبادة انقضت على الصحة ولم يبق أثرها في ا لحارج والزوجة موجودة ، والأثر وهو الوطء باق لأنه مستند للعقد المتقدم وقد رجع عنه ، فإن قلت: القياس عدم التجديد قياسا غير الكافر إذا أسلم قلت: يمكن الفرق بينهما بالتسامح فى أنكحة الكفار مالم يتسامح فى أنكحة المسلمين ، وأيضا أنكحة الكفار' محكوم بصحمًا قبل الإسلام حرره ، ويمكن الجواب بأنه إن رَجّع عن تقليد الحنني مثلا إلى غيره لايجب عليه التجديد ولا الرجعة إلا إن رجع في خصوص هذه الجزئية بأن صرح بالرجوع فيها أو نواه بقلبه . أما او لم يصرح بما ذكر بأن قلد نحو الشافعي فيالعبادات وخيرها ولم يخطر ببالههذآ الجزئية فالنكاح صحيح بالعقد المتقدم لوقوعه صميحا فى معتقده ، لأنه لايلز ممن بطلان العموم بطلان الحصوص ، وهذا لايدى مانقله حج فى فتاويه الصغرى ممانصه : السابعة أن يعمل بتقليده الأول ويستمر على آثاره ثم تريد غير إمامه مع بقاء تلك آلآ ثار كحنبي أخذ بشفيعة الجوارعملا بمذهبه ثمتستحقعليه فيريد العمل بمذهب الشافعي فلا يجوز لتحقق خطئه اه لحمله على ماقلناه

⁽قوله عند إقرارها بالرجمةخوف جمعودها فإن إقرارها) [كدا فى النسخ بتأنيث الشهائر الثلاثة ، وصوابه بتذكير الأول والثالث كما فى الأنوار (قوله فى المتن فتصح بكتاية) تفريع على ماعلم من عدم اشتراط الاشهاد (قوله واستفيد من كلامه) أى يواسطة القاعدة الآتية

و ترافعوا إلينا أو أسلموا فنقرتم عليه كما نقرتم في العقد الفاسد بل أولى (وتمنتص الرجعة بموطوعة) ولو في الدبر
ومثلها مستدخلة مائه اغتر معلى الأصعح إذ لاعدة على غيرها ، والرجعة شرطها العدة (طلقت) بخلاف المفسوخ
نكاحها لأتبا إنما أنيطت في القرآن بالطلاق ، ولأن الفسخ للغم الضرر فلا يليق به ثبوت الرجعة ، والطلاق المقر
به أو الثابت بالبينة بحمل على الرجعى مالم يعلم خلانه (بلا عوض) خيلاف المطلقة بعوض لأنها ملكت نفسها بما
بلثته (لم يستوف عمله على الرجعى مالم يعلم خلانه (بلا عوض) خيلاف المطلقة بعوض لأنها ملكت نفسها بما
طلقة الشام فبلفن أجلهن فلا تعصلوه من أن ينكحن أزواجهن - فلو ثبتت الرجعة بعد العدة لما أبيح النكاح ،
والمؤاد عدة الطلاق فلو وطأ فيها لم يراجع إلا فها بني منها كما يلاكرة ويلحق بها ماقبلها : فلو وطئت بشبة قحملت
في عدة طلاقها الرجعي . وأنه لا رجعة له بعد انقضاء عدة الطلاق كا رجحه البلقيني ، وسيأتى حكم ما إذا عاشرها
لأن تحل للمراجع ، وهذا لكونه أيم يغنى عن لم يستوف عدد طلاقها فلدكزة إيضاح (لا) مطلقة أسلمت فواجعها
لأن تحل للمراجع ، وهذا لكونه أيم يغنى عن لم يستوف عدد طلاقها فلدكزة إيضاح (لا) مطلقة أسلمت فواجعها
لإفادتها نوعا من الحل كالنظر والخلوة (وإذا ادعت انقضاء عدة أشهر) لكونها آيسة أو لم تحف أصلا (وأنكر
صدق يبينه) لرجوع اختلافهما إلىء قت الطلاق وهو يقبل قوله فى أصله فكذا في وقته إذ من قبل فى شيء
قبل فى صفته وإنما صدقت بيمنها في العكس كطلقتك فى رمضان فقالت بل فى شوال لتعليظها على نفسها بتطويل
الهدة عليها ، نعم تقبل هى بالنسبة لبقاء النفك العكس نصاب الشامل والكافى وحكاه فى المحر عن نص الإملاء ،

أولا من أنه رجع عن مذهبه في خصوص ماقلده فيه وأراد أن يستمر على العمل بالآثار ، أما لو رجع عنه إلى غيره من غير ملاحظة خصوص تلك المسئلة لم يمتنع العمل بها لأن لو قلنا إنه لم يلزم رجوعه عن مذهبه إلى غيره اعتقاد خطئه في جميع الجنزيات ازم يطلان القليد في كل مسئلة أراد القليد فيها من مذهب مخالف لمن أراد تقليده. وقوله كحدني أخط بضعة الجوار عملا بمذهب محالف لمن أراد تقليده. وقوله كحدني أخط بشعفة الجوار عملا بمذهب محالف لمن أراد تقليده الشافعي مع بقائه على الدار الأولى (قوله ولو ولو أن الدبر) أي وإن لم بكارت بأن كانت غوراء كما هو ظاهر إذ لا يتقص عمل الوطه في الدبر اله مع على حج الدبر) أي وإن لم بكن كانت غوراء كما هو ظاهر إذ لا يتقص على الوطه في الدبر اله مع على حج القائم على المؤلى ويكني في تخليصها منه أصل الطلاق فلا يقال ما فائدة طلاق القاضي على المولى ويكني في تخليصها منه أصل الطلاق فلا يقال ما فائدة طلاق شرع له بخلاف الفيم أن بعض المولى المؤلى ويكني أن أصل الطلاق ليس مشروعا لذلك فلا يقملي أن يعمل من عبر المنافذ علاق بعدان المعافق على المولى ويكني أن وكذا معها ثم رأيته في حجر في الاعتمال هذا أن المنافذ المقلة تملكون بها فسك (قوله في عداة المعال السابقة) أى وبعدة الطلاق عداة الحمل السابقة) أى وبعنع عليه المقلى المولة عداة الحمل السابقة في عدته المعاد في عداة الحملات عاملا أن الحملة في هذى والم في منال والحملاق على المولى وضعت وراجع الدورة المنافق على عداة الحملات المعادة أعلى المنافق على المؤلى شي مها أى إذ من قبل قوله في هذى عالى ذوله في شعبها المنافقة المحدود المعاد المعادة المعاد المنافة والمدن على المنافق على الذي معلى المنافقة المنافقة المعاد المادة المنافقة المعاد المنافقة المعاد المعادة المعا

⁽ فوله بما بذلته) الأولى بما أخذه ليشمل خلع الأجنبي (قوله فى عدة الحمل السابقة الخ) لو قال المن لم تنقض عدتها لشمل هذه الصورة (قوله نعم تقبل هى الخ) هذا استدراك على مافهم من التعليل بالتطليظ من أنها لاتقبل إلا

وحينتذ فالأولى التعليل بأن الأصل عدم الطلاق في الزمن الذي يدعيه ودوام استحقاق النفقة ، ويقبل هو بالنسبة لنحو حل أختها ، ولو مات فقالت انقضت في حياته لزمها عدة الوفاة ولا ترثه ، وقيده الففال بالرجمي ، و أحمد منه الأفرجي قبولها في البائن ، ولو ماتت فقال وارثها انقضت وأنكر المطلق ليرثها اتجه تصديق المطلق في الأشهر والوارث فها عداها كما في الحياة ، وعلى هذا التفصيل بحمل إطلاق القول بتصديقه والقول بعلمه (أو وضح حمل لمدة إمكان وهي ممن تحقيض لا آيسة) وصغيرة كما في الحجر و صلفها لعدة ماتي النصبة لا تقضاء العدة دون نحو نسب واستيلاد لأنها موثمنة على مافي رحمها ، ولأن البيئة قد تتعسر أو تتعلو على الولادة ، والأن البيئة لأنها مدعية ، والغالب أن القوابل قد يشهدن بالولادة ، والابد من البيئة لأنها مدعية ، والغالب أن القوابل قد يشهدن بالولادة ، ولابد من انفصال جميع الحمل حتى لو خرج بعضه فراجعها صحت الرجمة ، ولو ولدت ثم راجعها ثم ولدت آخر لدون است والابكان حبلها لأنه نادر (ولو ادعت ولادة ولد تام) في الصورة الإنسانية (فامكانه) أن أقله (سنة ولا ينافيه إمكان حبلها لأنه نادر (ولو ادعت ولادة ولد تام) في الصورة الإنسانية (فامكانه) أن أقله (سنة

استدراك على قوله و إنما صدقت الخ (قوله فالأولى التعليل) أى بدل قوله لتغليظها على نفسها (قوله ويقبل) منه مع طف على قوله نعم تقبل مى الغز (قوله فالدائي أي الرجعية (قوله وقيده التفال الغخ) معتمد (قوله وأخد منه منه الأخد منه ين لأنا وإن تحقق بقاء العدة في البائل لانتقل لعدة الوفاة (قوله ولو مات) أى الرجعية (قوله والوارث) أى حيث ادعاه في زمن يمكن فيه ذلك (قوله فيا عداها) أى من الحمل والأقواء (قوله والست صغيرة كا يأتى في كلام الشارح (قوله والمعادية) أما من بلغت ولم تحض فهى كالصغيرة وليست صغيرة كا يأتى في كلام الشارح (قوله وصغيرة) أى الصغيرة (قوله لأنها موتمنة على ما قورحها) تعليل لتنصيفها بالنسبة لانقضاء العدة و لم يعن على ما قورحها) تعليل التياس القبول ، إلا أن يقال : لما كان النسب والولادة متعلقين بالغير وأمكنت إقامة البينة على الولادة لم يقبل الفياس القبول ، إلا أن يقال : لما كان النسب والولادة متعلقين بالغير وأمكنت إقامة البينة على الولادة لم يقبل في معالم في يعقب المولادة لم يقبل نظر ، والأقرب الأول الإنه صدق عليه أنه لم يضمل المها المراحم بشىء منه (قوله أما إذا أن الم إلمكن) عمر في في معالم الما يكنى قوله لمدة إمكان (قوله قائها إذا لم يمكن) عمر في نظم لداء إمكان (ولم في الهما لاعبلان) أى فلا يصدقان ، ويذينى أن عله في الأمد الم تضفه إلى وقت يأتى قوله له يا خمل الداى ادعت أنها حامل قبل من اليأس بزمن يمكن إضافة الحمل الذى ادعت أنها حامل قبل من اليأس بزمن يمكن إضافة الحمل الذى ادعت أنها حامل قبل من اليأس بزمن يمكن إضافة الحمل الذى ادعت أنها حامل قبل من اليأس بزمن يمكن إضافة الحمل الذى ادعت أنها حامل قبل من اليأس بزمن يمكن إضافة الحمل الذى ادعت أنها حامل قبل من اليأس بزمن يمكن إضافة الحمل الذى ادعت أنها حامل قبل من اليأس بزمن يمكن إضافة الحمل الذى المنام علم كان الموردة الإنسانية م مرح به لدفع توهم أن براد بالتام تام أنها أنه أنه لو نقص بعض أعضائه كان حكم عالفا الموردة الإنسانية على الأسته ما تعالفة الحمل الذى الاحتمان المنام المائية المعال قبل عن الأسته المؤلم المناك المناك المناك المناك عالى المناك عالم المناك المناك المناك عالى المناك عالم المناك المناك المناك المناك عالم المناك المناك عالم قبل من اليأساك المناك المناك المناك المناك المناك المناك المناك المناك عالم المناك المناك المنا

فيا فيه تغليظ عليها (قوله وأخد منه الأفرعي قبولها في البائن) وجه الأخذ أن قولم لزمها عدة الوفاة هو فرخ عدم قبولها في النائن ، ولعل الصورة أنها ادعت انقضاء العدة من غير أن تفصل أنها بالأقراء أو بالأشهر أو بالحمل كما هو ظاهر كلام الشارح ، اما إذا عينت شيئا من ذلك فيمجرى فيه حكمه المقرر في كلامهم ويحتمل قبولها مطلقا فليراجع (قوله ولابد من انفصال جمع الحمل) إلى آخر السوادة لاتملق له بما نحن فيه لأن الكلام هنا فيا تصدق فيه ومالا تصدق فيه لا فيا تنقضي به العدة (قوله فسياتي) في المتن الأخرى من هذا والأوضح أن يقول عقب المن يقول الآيسة والصغيرة الخ) كان الأخصر من هذا والأوضح أن يقول عقب المن لا آليسة وقوله وعليه وصغيرة مانصه : إذ لاتحبلان فتأمل (قوله في الصورة الإنسانية) متعلق بالخام :

أشهر) عددية لا هلالية كما بحثه البلقيني أخذا نما يأتى فىالمسائة والعشرين (ولحظتان) واحدة للوطء أونحوه وواحدة للوضع وكذا في كل ما يأتى (من وقت) إمكان اجباع الزوجين بعد (النكاح)لأن النسب يثبت بالإمكان وكان أقله ذلك كما استنبطه العلماء اتباعا لعلى كرّم الله وجهه من قوله تعالى .. وحمله وفصاله ثلاثون شهرا _ مع قوله _ وفصاله في عامين _ (أو) ولادة (سقط مصور فماثة وعشرون يو ما)عبروا بها دونأر بعةأشهر لأن العبرة هنا بالعبدد لا الأهلة (ولحظتان) مما ذكر لخبر الصحيحين و إن أحدكم يجمع حلقه في بطن أمه أربعين يوما نطقة ، ثم يكون علقة مثل ذلك ، ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم يرسل الله الْملك فينفخ فيه الروح ،قدم على خير مسلم الذي فيه و إذا مرّ بالنطقة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله اليها ملكا فصوّر ها » لأنه أصح ، وجمع ابن الأستاذ بأن جمعه في الأربعين الثانية للتصويرو بعد الأربعين الثالثة لنفخ الروح فقط. قيل وهو حسن لكن يلزم عليه عدم الدلالة في الحبر، ويجاب بأن ابتداء التصوير من أوائل الأربعين الثانبة ثم يستمر ظهوره شيئا بعدشي إلى تمام الثلاثة فيرسل الملك نمّامه، وللنفخ أو الأمر يختلف باختلاف الأشخاص ، وأخذوا بالأكثر لأنه المتيقن ، وحيثتذ فالدلالة فىالحبر باقيه على كل من هذبن الجوابين وقدصرح الرافعي وغيره بأن الولديتصور فى تمانين ، ب غلى مبادئ التصوير ، ولاينانى مانقرر لأن الثمانين مبادئ ظهور ، وتشكله ، و الأربعة أشهر تمام كماله. وابتداء الأربعين الثانية مبادئ تخطيطه الخني (أو) ولادة (مضغة بلاصورة) ظاهرة (فثمانون يومًا ولحظتان) مما ذكر الخبر الأوَّل ، وتشرَّطهمنا شهادة القوابل أنها أصل آدى وإلا لم تنقض بها (أو) ادعت(انقضاء أقراء فإن كانتحرة وطلقت في طهر فأقل الإمكان اثنان وثلاثون يوما ولحظتان) بأن تطلق قبيل آخر طهرها فهذا قرء، ثم تحيض الأقل ثم تطهر الأقل فهذا قرء ثان ، ثم تحيض وتطهر كذلك فهذا ثالث، ثم تطعن فـ الحيض لتيقن الانقضاء فليست.هذه اللحظة من العدة فلا تصح فيها الرجعة وكذا فيكل مايأتي ، ومحل ذلك في غير المبتدأة أما هي إذا طلقت ثم ابتدأها الدم فلا تحسب لأن القرء الطهر المحتوش بدمين فأقل الإمكان في حقها ثمانية وأر بعون يوما ولحظة لأنه يزاد على ذلك قدر أقل الحيض والطهر الأولين وتسقط اللحظة الأولى (أو) طلقت(ف-حيض) أو فىنفاس (فسبعة وأربعون يوما ولحظة) بأن تطلق آخر حيضها أو نفاسها ثم تطهر وتحيض أقلهما ثم تطهر وتحيض كذلك ثم تطهر الأقل ثم تطعن في الحيض كما مر ، ولاتحتاج هنا للحظة الأولى لأنها ليست من العدة (أو)كانت (أمة) أىفيها رق وإن قل (وطلقت في طهر) وهي معتادة (فستة) أىفأقل إمكان انقضاء أقرائها ستة (عشر يوما ولحظتان) بأن تطلق قبيل آخر طهرها فهذا قرء ثم تحيض ، وتطهر أقله فهذا ثان ثم تطعن كمامر فى غير مبتدأة أما مبتدأة فأقله اثنان وثلاثون يوما ثم لحظة لما مر (أو) طلقت (فيحيض) أو نفاس (فأحد

لما ذكر (قوله أو نحوه) كاستلخال الذي (قوله شهادة القوابل) أى أربع منهن على مايفهم إطلاقه كابن حجر، الكنسبة المناسبة عندقول المسنف وتقضى بمضفة فيها صورة آدى المخ : فإذا اكتفى بالإخبار بالنسبة المناطقة فيها صورة آدى المخ : فإذا اكتفى بالإخبار بالنسبة المناطقة في المناسبة على مونه أن تتروج باطنا اه . ويمكن على ماهنا من الشراط الأربع على الظاهر كما أو وقع ذلك عند حاكم دون الباطن (قوله ثم تطمن) بضم العين ويجوز فتحها كما يوخد من عبارة الصحاح (قوله وتسقط اللحظة) أى بلواز أن يقع الطلاق مع آخر الطهر (قوله بأن عطلة) أى بفرض أنها طلقت كثر الخ (قوله بأن تطلق) فيه ماقدمناه (قوله أو طلقت)

أى أن المراد تمام فىالصورة الإنسانية وإن كان ناقص الأحضاء رقوله إمكان اجتاع الزوجين) أى احباله بالفعل عادة خلافا للمتفية رقوله ويجاب) أى عن ابن الأستاذ رقوله لأنها ليست من العدة) أى وكذلك اللمنظة الأخيرة

وثلاثون يوما ولحظة) بأن تطلق آخر حيضها أو نفاسها ثم تطهر وتحيض الأقل ، ثم تطهر الأقل ، ثم تظمن ف الحيض ، فلو لم تعلم هل طلقت في طهر أو حيض حمل على الحيض كما صوبه الزركشي خلافا للماور دى لأنه الأحوط ولأن الأصل بقاء العدة (وتصدّق) المرأة حرة أو أمة فيحيضها إن أمكن وفي عدمه لتجب نفقها وسكناها وإن تمادت لسن اليأس (إن لم تخالف) فيما ادعته (عادة) لها (دائرة) وهو ظاهر (وكذا إن خالفت)هما (فى الأصح) لأن العادة قد تتغير وتحلف إن كذبها ، فإن نكلت-طف وراجعها ، وأطال جم فىالانتصار لمقابل الأصح نقلا وتوجيها ، ونقلا عن الروياني وأقراه أنها لو قالت انقضت عدتي وجب سوالها عن كيفية طهرها وحيضها وتحلَّيفها عند النَّهمة لكُّرة دم الفساد ، ولو ادعت لدون الإمكان ردَّت ثم تصدَّق عند الإمكان وإن استمرت على دعواها الأولى (ولو وطئ) الزوج (رجعيته) بها-الضمير بخطه بشبهة أوغيرها ولم تكن حاملا (واستأنفت الأقراء) أوغيرها بأن حملت من وطئه وآثر الأقراء لغلبتها ولأنه سيذكر حكم الحمل في العدد (من وقت) الفراغ من (الوطء) كما هوالواجب عليها (راجع فيما كان بقي) فإن وطئ بعد قُرء أو شهر فلمالزجعة فىقرأين أو شهرين دون مازاد ، ولوحملت من وطئه دخل فيه مابتى من عدَّة الطلاق وانقضت بالوضع عدُّها . وله الرجعة إليه كما سيذكره فى العدة فلا يرد عليه، على أنَّه لا استثناف هنا فهى خارجة بقوله واستأنفت، أما وطء الحامل منه فلا استثناف عليها ، والأوجه أن المراد بفراغه من الوطء هنا تمام النزع ، ويفرق بينه وبين مامر فى مقارنة ابتداء النزع طلوع الفجر فإنه لايضربأن المدار هنا على مظنة العلوقُ ، ومادام من الحشفة شيء فى الفرج المظنة باقية فاشترط تمآم نزعها ، وثم على مايسمى جماعا وحالة النزع لاتساه (ويحرم الاستمتاع بها) أى الرجعية و لو بمجرد النظر لأن النكاح يبيحه فيحرمه الطلاق لأنه ضده ، وتسميته بعلا في الآية لايستلزمه لأن نحو المظاهر وزوج الحائض والمعتدة عن شبهة بعل ولا تحل له (فإن وطئ فلا حد ً) وإن اعتقد حرمته خروجا من

أى الأممة ، وقو له بأن تطلق آخر حيضها فيه ماقلمناه أيضا (قوله حل على الحيض) أى حرة كانت أو أمة وإن أوهم سياقه اختصاصه بالأممة (قوله وإن تمادت) أى امتدت (قوله رد ت) أى الدعوى أى ولا تعزر لاحتمال شبهة لها فيها ادعته (قوله أو غيرها) ومعلوم أنه مع العلم حر ام (قوله فإن وطئ" بعد قرء) أى فىذات الأخراء (قوله أو شهر ﴾ أى فىذات الشهور (قوله وله الرجمة إليه) أى إلى الوطء(قوله لايستلزمه) أى حل الاستمتاع (قوله فإن وطئح فلا حد") وينبغى أن يكون الوطء صغيرة لاكبيرة، وقوله ولا يعزّر بالبناء للمجهول

كما يعلم بماقدمه (قوله ونقلا عن الروياني وأقراه أنها لو قالت انقضت عدني الغ) عبارة المماوردي في حاويه : إذا ادعت انقضاء عدتها بالأقراء ، وذكرت عادتها حيضا وطهرا سئلت هل طلقت حائضاً أو طاهرا ، فإن ذكرت أحدهما سئلت هل وقع في أوله أم آخره ، فإن ذكرت شيئا عمل به ويظهر مايوجبه حساب العارفين في ثلاثة أقراء على ماذكرته من حيض وطهر وأول كل منها وآخره ، فإن وافق ماذكرته من انقضاء العدة ما أوجبه الحساب من عادتي الحيض والطهر صدقت بلا يمين ، إلا إن كذبها الزوج في قدر عادتها في الحيض والطهر فيذكر أكثر مما ذكرته فيهما أو في أحدهما فله إحلافها لجواز كلبها ، وإن لم يوافق ماذكرته من انقضاء العدة ما أوجبه حساب العارفين لم تصدق في انقضاء العدة انهت (قوله ولم تكن حاملا) هلا أخر هذا عن كلام المن بأن يقول واستأنفت الأقراء أو غيرها الغ بأن لم تكن حاملا لأنه تصوير له كما هو واضح (قوله بأن حملت من وطئه الخ

خلاف القائل بإياحته وحصول الرجمة به (ولا يعزر) على الوطء وغيره من مقدماته (إلا معتقد عمر بمه) بجلاف معتقد حله وجاهل تحريمه لإقدامه على مايراه معصية ، وقول الزركشي : لاينكر إلا مجمع عليه سهو ، بل ينكر أيضا ما اعتقد الفاعل تحريمه لآناما ما عتقد الفاعل تحريمه الفاعل تحريمه المنافعي فيه وإن اعتقد تحريمه لأن الحني يعتقد حله والشافعي يعزر المدني إذا الحكم لا الحميم ، فعينئذ لا يعزر الشافعي فيه وإن اعتقد تحريمه لأن الحني يعتقد حله عملا بالقاعدة فكيف مع ذلك يصحح إطلاق المصنف رحمه الله تعالى فليقيد بما لو رفع لمحقد تحريمه أيضا (ويجب) لها بوطئه (مهر مثل إن لم يواجع) للنبهة ولا يتكرر الوطء كما علم مما مرت قبيل الشخلير لاتحاد الشبهة (وكدا) بحب لها (إن راجع على المذهب ولايتكرر بتكرر الوطء كما علم مما مرت وضرح قول في وجوبه من التص في وطء الرجمية والراجع تقرير النصين ، والقرق بينهما أن الإسلام يرفع أثر التعلق وجوبه من التص في وطء الرجمية والراجع تقرير النصين ، والقرق بينهما أن الإسلام يرفع أثر التعلق . لا يقل : وحربة من تحد لا توال العقد النكاح لمهرين وأنه محال . لأنا نقول : ليتفال : الرجمية زوجة فإيجاب مهر ثان يستلزم إيجاب عقد النكاح لمهرين وأنه محال الوطلاق) ليستر زوجة من كل وجه لزلزل العقد بالطلاق وكان موجبه الشبهة لا العقد (ويصح إيلاء وظهار وطلاق) ليستر زوجة من كل وجه لزلزل العقد بالطلاق فكان موجبه الشبهة لا العقد (ويصح إيلاء و قال وله مطلقة رجعية وغير مطلقة كل امرأة لى طالق طلقت الرجمية . وكذا لو قال وله مطلقة رجعية وغير مطلقة كل امرأة لى طالق طلقت الرجمية . وكذا لو قال وله مطلة ورجعية وغير مطلقة كل امرأة لى طالق طلقت الرجمية . وكذا لو قال وله ولم قال وله مطلقة ورجعة في لحوق الطلاق لمان ويتوارثان) في الزوج والرجعية في عصمي أعذا من إطلاقهم أن الرجعية زوجة في لحوق الطلاق الم والعاد في المؤتل أن ورجعية المنادن ويتوارثان) في الزوج والرجعية في عصمي أعذا من إطلاقهم أن الرجعية زوجة في لحوق الطلاق المحدد المنادية والرائدية المنادن ويتوارثان أن الرجعية رفعه في المواقد في المواقدة على المواقد في المواقدة المواقد المواق

(قولهوغيره) أى كالفطر ،وإنما نص علىالغير بعد نبى التعزير فىالوطء لدفع توهم أن يقال لم يعزر على الوطء لأنه قبل إنه رجعة بخلاف غيره (قوله بخلاف معتقد حله) ظاهره ولو رفع لمعتقد تحرُّ بمه وينافيه قولهم العبرة بعقيدة الحاكم، َ إلا أن يقال : لماكانت العقو بات تدرأ بالشبهة جعل اعتقاد حله شبهة مانعة من التعزير ثم رأيت قو له الآتى فحينتك الحنى لايعزر الشافعي الخ ، لكن قوله فليقيد بما لو رفع لمعتقد تحريمه أيضاً يفيد أن كلا من الواطئ و الحاكم يعتقد التحريم فلا يفيد مقصوده من أن الحنني يعزّره الشافعي لأن الحنني لايعتقد حرمته ، ومن ثم أطال سم على أ حج في منع كون الشافعي يعزّر الحنني بما ينبغي الوقوف عليه ، ثم قال : فالوجه الأخذ بما أفادته عبارتهم هنا من أن معتقد الحل كالحنبي لايعزر فليحرر اه. ونقل عن التعقبات لابن العماد النصريح بما قاله سم ، وفرق بين حد" الحنى إذا شرب النبيذ وبين عدم تعزيره على وطء المطلقة رجعيا بأن الوطء عنده رجعة فلا يعزر عليه كما أنه إذا نكح بلا ولى ورفع الشافعي لايحده ولا يعزره (قوله وجاهل) أي وفاعل جاهل الخ (قوله وهو تصريحهم) لم يقل وهي مراعاة للخبر وهو قوله تصريحهم وكذا كل موضع وقع فيه الضمير بين مؤنت ومذكر الأولى فيه مراعاة الحبر (قوله فحينتذ) أي حين إذ قلنا بالقاعدة (قوله الحنني لايعزّ) هذا في غاية الإشكال ، ويلزم عليه تعزير من وطئ في نكاح بلاولى ولا شهود من أتباع أبي حنيفة أو مالك ، وتعزير حنبي صلى بوضوء لانية فيه أو وقد مسَّ فرجه ، ومالكي توضأ بماء قليل وقعت فيه نجاسة لم تغيره أو بمستعمل أو ترك قراءة الفاتحة خانف الإمام ، ولكن ذلك فغاية الإشكال لاسييل إليه وما أظن أحدًا يقوله . وأما القاعدة التي ذكرها فعلى تسلم أن الأصحاب صرَّحوا بها فيتعين فرضها في غير ذلك وأمثاله ، وبالحملة فالوجه الأخذ بما أفادته عبارتهم هنا من أن معتقد الحل كالحنى لايعزر اهسم على حج (قوله فليقيد الخ) معتمد (قوله طلقت الرجعية) أى كغيرها (قوله لو قال كلُّ امرأة في عصمي الغ) وعليه فلو حلف بالطلاق الثلاث أنها إن فعلت كذا لايبقيها له على عصمته لم

⁽قوله والشافعي يعزّر الحنني إذا رفع له) هذا مشكل مع قولم لايعزّر إلا معتقد التحريم

كما قدمه لأن الرجعية زوجة في هذه الأحكام الحمسة بنص القرآن كما مرّ عن الشافعي ، وسيأتي أنه لايشبت حكم الظهار والإيلاء إلا بعد الرجعة (وإذا ادعى والعدة منقضية) حملة حالية (رجعة فيها فأنكرت فإن انفقا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعتك يوم الخميس) مثلا (فقالت بل السبت) مثلا (صدقت بيمينها) أنهالاتعلم أنه راجعهافيه لاتقاقهما على وقت الانقضاء والأصل عدم الرجعة قبله(أو) اتفقا (على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالتانقضت الحميس وقال بل) انقضت(السبت صدَّى بيمينه) أنها ماانقضت يوم الحميس لاتفاقهما على وقت الرجعة والأصلعدم انقضاء العدة قبله (وإن تنازعا فيالسبق بلا اتفاق) على أحد ذينك (فالأصح ترجيح سبق الدَّعوى) لاستقرار الحكم بقبول السابق (فإن ادعت الانقضاء) أوَّلًا (ثم ادعى رجعة قبله صدقت بيميَّما) أن عدتها انقضت قبل الرجعة لأنما لمـا سبقت بادعائه وجب تصديقها لقبول قولها فيه منحيث هو فوقع قوله لغوا (أو ادعاها قبل انقضاء العدة فقالت) بل راجعتني (بعده) أي انقضائها (صدق) أنه راجعها قبل انقضائها لأنه لًــ سبق بادعائها وجب تصديقه لأنه يملكها فصحت ظاهرا فوقع قولها بعد ذلك لغوا ، ومثل ذلك مالو علم . الترتيب دون السابق منهما فيحلف هو أيضا لأن الأصل بقاء العدة . والثانى قول الزوج استبقاء للنكاح . والثالث قولًما لأنه لايطلع عليه إلا من جهتها . والرابع يقرع بينهما فيقدم قول من خرجت قرعته ، ثم ماذكر من إطلاق تصديق الزوج فيما إذا سبق هو مافي الروضَّة كالشرح الصغير وهو المعتمد ، وإن ذكر في الكبير عن القفال والبغوى والمتولى أنه يشترط تراخى كلامها عنه فإن اتصل به فهى المصدقة لأن الرجعة قولية فقوله راجعتك كإنشائها حالا وإنقضاء العدة ليس بقولى فقولها انقضت عدتى إخبار عما تقدم فكأن قوله راجعتك صادف انقضاء العدة فلا يصح ، وهل المراد سبق الدعوى عند حاكم أولا ؟ قال ابن عجيل : نعم . وقال إسهاعيل الحضرى : يظهر من كلَّامهم أنهم لايريدونه . قال الزركشي : وهو الظاهر : وتبعهم الولى العراقي وغيره ، هذا

يخلصه الطلاق الرجمى لأنها لم تخرج به عن عصمته فليراجم ويحتمل خلافه وهو الأقرب حملا للمصمة على المصمة الكاملة ، وقد اختلت الطلاق المذكور ، وينبغى أن مثل على عصمتى على ذمتى فليراجم ، وفى حج هنا مايؤيد الأول مالم يقل أردت العصمة الحقيقية (قوله على أحد فينك) أى وقسالانقضاء ووقست الرجمة (قوله ومثل ذلك) أى فى تصديقه (قوله مالو علم الترتيب) أى بين المدعيين اهدم على حج (قوله أنهم لايريدونه) أى الحاكم وقوله قال الزركشي الخ معتمد (قوله أمم من ذلك ا أى من أن يكون عند حاكم أوغيره ولوكان

(قوله بنص القرآن) عبارة الجلال الحلى : والغرض من جمعهم الحمس هنا الإشارة إلى قول الشافعي وضى الله عنه الرجعية زوجة فى خمس آيات من كتاب الله تعلل : أى آيات المسائل الحمس المذكورة الئبت (قوله فيحلف هو أيضا) قد ينوق فى خمس آيات من كتاب الله تعلل : أى آيات المسائل الحمس المذكورة الئب و وإن اعترفا بترتبهما وأشكل السابق قضى له لأن الأصل بقاء العدة وولاية الرجعة انتهت ، وعبارة العباب : ولو قالا نعلج تمتها ولا معية نعلم السابق فالأصل بقاء العدة وولاية الرجعة انتهت ، وسيأتى فى كلام الشارح أنهما لو قالا لأنعلم مبقا ولا معية فالأصل بقاء العدة وولاية الرجعة . وفى حواشى التحقية ما نعمه : قوله مالو علم الترتيب : أى بين المدعين اله . ولعلم بعسب ما فهمه وإلا فهو لايوافق مامر عن الروض والعباب فليراجع (قوله والثانى قول الزوج) هو على حلف مضاف : أى ترجيح قول الزوج) هو على حلف مضاف : أى ترجيح قول الزوج (قوله وقال إسماع المضرى يظهر الغي أشار والدالشارح فى حواشى

⁽١) (قول المحثى : قوله أعم من ذلك) ليس في نسخ النهاية التي بأيدينا أعم الخ ، وإنما هو في التحفة اه

كله إن لم تنكح ، وإلا فإن أقام بينة بالرجعة قبل الانقضاء فهى زوجته ، وإن وطئها الثانى ولها عليه بوطئه مهر مثل وإن لم يقمُّها فله تحليفها وإنَّ لم يقبل إقرارها له على الثانى ، وله الدعوى على الزوج أيضا لأنها في حبالته وفراشه على مانقله فى الروضة عن قطع المحاملي وغيره من العراقيين وجزم به ابن المقرى هناً ، لكن نقل فيها مقابله عن تصحيح الإمام لأنها ليست في يده من حيث هي زوجة ولو أمة ، ويناسبه مامرٌ فها لو زوجها وليان من اثنين وادعى أحد الزوجين على الآخرسبق نكاحه . قال الشيخ : ويجاب بأنهما متفقان عَلى أنها كانت زوجة للأوّل غلافهما ثم ، ولو أقرت أو نكلت فحلف غرمت له مهر المثل لأنها أحالت بإذنها فى نكاح الثانى ، أو بتمكينها له ين الأوَّل وحقه ، أو ادعى على مزوَّجة أنها زوجته فقالت كنت زوجتك فطلقتني جعلت زوجة له لإقرارها إن حلف أنه لم يطلق ، والفرق بينهما اتفاقهما في الأولى على الطلاق ، والأصل عبـم الرجعة بخلافه هنا . نعم إن أقرت أولا بالنكاح للثاني أو أذنت فيه لم تنزع منه كما لو نكحت رجلا بإذنها ثم أقرَّت برضاع محرم بينهما لايقبل إقرارها ، وكما لو باع شيئا ثم أقرّ بأنه كان ملك فلان لايقبل إقراره ، ذكره البغوى ، وقيده البلقيني فقال : يجب تقييده بما إذا لم تكنَّ المرأة أقرت بالنكاح لمن هي تحت يده ولا يثبت ذلك بالبينة ، فإن وجد أحدهما لم تنزع منه جزَّما (قلت : فإن ادعيا معا) بأن قالت انقضت عدتى مع قوله راجعتك (صدقت بيمينها ، والله أعلم) لأن الانقضاء مما يعسر الإشهاد عليه بخلاف الرجعة ، ولو قالاً لآنطم سبقاً ولا معية فالأصل بقاء العدة وولاية الرجعة ولاينافي مامر قولهم لو ولدت وطلقها ، واختلفا في السابق أنهما إن اتفقا على وقت أحدهما فالعكس مما مر ، فإذا اتفقا على وقت الولادة صدق أو الطلاق صدقت وذلك لاتحاد الحكين بالعمل بالأصل فيهما وإن كان المصدق فى أحدهما غيره فى الآخر ، وإن لم يتفقا حلف الزوج لاتفاقهما هنا على انحلال العصمة قبل انقضاء العدة وثم لم يتفقا عليه قبل الولادة فقوى جانب الزوج (ومتى ادعاها) أى الرَّجعة (والعدة باقية) جملة حالية أيضاً بأنفاقهما وأنكرت (صدق) بيمينه لقدرته على إنشائها ومن ملكه ملك الإقرار ،وهل دعواه إنشاء لها أو إقرار

الغير من آحاد الناس (قوله إن لم تنكح) أى تترقع بغيره (قوله ولها عليه) أى الثانى ، وقوله وله الدعوى النخ معتمد ، وقوله وفراشه عطف تفسير (قوله نقل فيها) أى الروضة (قوله غرمت له) أى الأوّل قضيته أنها لو لم تأذن بأن زوّجتبالإجبار ولم تمكن لا تغرم شيئا اه سم على حج . وصورة كونها تزوّج بالإجبار مع كونها معللةة طلاقا رجعيا أن تستدخل ماءه المحترم أو يطأها فى الدير أو فى القبل ولم تزل بكارتها (قوله لم تنزع منه) أى الثانى (قوله لا يقبل إقرارها) أى بالرضاع (قوله يقبل إقراره) أى ولوكان فى مدة الخيار له وطريقه إذا أراد التخلص أن يفسخ (قوله وقيده البلقينى) وفى نسخة : وأشار إليه القاضى وكذا البلقينى فقال : يجب تقييده بما إذا لم النغ ، وهذه أوضح مما فى الأصل (قوله فإن وجد أحدهما) أى الإقرار أو الإذن فى النكاح (قوله ولا ينافى مامر) أى من التفصيل فى قول المصنف وإذا ادعى والعدة باقية الخ (قوله فإذا اتفقا على وقت الولادة)كيوم الجمعة وقال طلقت السبت فالعدة باقية ولى الرجعة فقالت بل طلقت الحديدس ، وقوله أو الطلاق : أى كيوم الجمعة وقال الحرادة الحميس وقالت السبت ادسم على حج (قوله وذلك) توجيه لعدم المنافأة (قوله وإن كان المصدق فى أحدهما) أى هذه المسئلة والسابقة فى قول المصنف وإذا ادعى الخراقوله ومن ملكه) أى الانشاء

شُرح الروض للى تصحيحه (قوله ولا يثبت ذلك) أى إقرارها (قو له باتفاقهما)متعلق بقول المصنف باقية (قوله وهل دعواء إنشاء لها) هذا لايتأتى مع قوله بيمينه عقب المتن لأنه لايحتاج إلى اليمين إلا إن جعلناه إقرارا

بها ؟ وجهان ، رجح ابن المقرى تبعا للأسنوى الأول والأذرعي الثاني . وقال الإمام : لاوجه لكونه إنشاء وهذا هو الوجه،وفى كلام الشارح إيماء لترجيح الثانى . أما بعد العدة وقد أنكرتها من أصلها فهى المصدقة إحماعا ، ومقتضى إطلاقه تصديقه بلّا يمين ، وفصَّل المـاور دى فقال : إن لم يتعلق به قبل الرجعة حق لها فلا يمين عليه . وإن تعلق به كما لوكان وطثها قبل إقراره بالرجعة فطالبته بالمهر فأنكروجوبه وادعىالرجعة قبلهحلف (ومتى أنكرتها وصدقت ثم اعترفت) بها قبل أن تنكح (قبل اعترافها) لأنها جحدت حقا له ثم اعترفت به لأن الرجعة حق الزوج ، وفارق مالو ادعت أنها بنت زيد أو أخته من رضاع ثم رجعت وكذبت نفسها لايقبل مها بادعائها هنا تأبيد آلحرمة فكان أقوى وبأن الرضاع يتعلق بها فالظاهر أنها لانقرّ به إلا عن ثبت وتحقق . بخلاف الرجعة فإنها قد لاتشعر بها ثم تشعر ، وبأن النبي قد يستصحب به العدم الأصلي ، ، بخلاف الإثبات لايصدر إلا عن تثبت وبصيرة غالبا فامتنع الرجوع عنه كسائر الأقارير . قاله الإمام ، وبني عليه أنها لو ادعت أنه طلقها فأنكر ونكل عن ايمين فحلفت ثم كذبت نفسها لم يقبل و إن أمكن لاستناد قولها الأوّل إلى إثبات ولتأكد الأمر بالدعوى عند الحاكم (وإذا طلق) الزوج (دون ثلاث وقال وطثت) زوجتي قبل الطلاق (فلي الرجعة وأنكرت) وطأه (صدقت بيمين) أنه ماوطَّتها ولا رجعة له ولا نفقة لها ولا سكني لأن الأصل عدم الوطء ، وإنما قبل دعوى عنين ومول له لثبوت النكاح وهي تريد إزالته بدعواها والأصل عدم مزيله . وهنا قد تحقق الطلاق وهو يدعى مثبت الرجعة قبل الطلاق و الأصل عدمه ، وليس له نكاح أختها و لا أربع سواها مؤاخذة له بإقراره (وهو مقرً لها بالمهر فإن قبضته فلا رجوع له) لأنه مقر باستحقاقها لحميعه (وإلا) بأنَّ لم تكن قبضته (فلا تطالبه إلا بنصف لإقرارها أنها لاتستحق غيره ، فلوأخذته ثم أقرّت بوطئه لم تأخذ النصف الآخر إلا بإقرار ثان منه ، هذا في صداق دين ، أما عينامتنع من قبول نصفها فيلز م بقبوله أو إبرائها منه : أى تمليكه لها بطريقه بأن يتلطف به الحاكم نظير مامرٌ في الوكالة ، فإن صمم اتجه أن القاضي يقسمها فيعطيها نصفها ويوقف النصف الآخر تحت يده إلى الصلح أو البيان ، ولوكانت المطلُّفة رجعيا أمة واختلفا فى الرجعة صدَّفت بيمينها حيث صدَّقت لوكانت حرة ، ولا أثر لقول سيدها على المذهب المنصوص ، ولو قال أخبرتني مطلقتي بانقضاء عدَّتها فراجعتها مكذبا لها أو لامصدُّقا

(قو له وهذا هو الأوجه) أى فيكون إقرارا وينبغى عليه أنه إن كان كاذبا لم تحل له باطنا(قوله وفصل المــاوردى) المعتمد ماتقدم من التخبيد بمينه (قوله وسمى أنكرها) أى ولو عند حاكم .

[فرع] قال الأهموفي في بسط الأنوار : لو أخبرت المطلقة بأن عدنها لم تفض ثم أكذبت نفسها وادعت الانقضاء والمدت عنسها وادعت الانقضاء والمدت محتملة زوّجت في الحال (قوله لايجنس منها بادعائها هنا) في قوله بنتزيد أو أخته (قوله إلا عن ثبت) أى دليل وقوله وبان النبي الخ (قوله ولتأكد الأمر) قضيته أنه لو وقع التنازع في الرجعة عند حاكم وصدقت في إنكارها لايقبل تصديقها بعد . وهو خلاف ما اقتضاه إطلاق قول المصنف ومتى أنكرتها وصدقت الغ ، وعليه فالتعليل بالنبي هو المعرّل عليه (قوله ومول له) في الوطء (قوله امتنع من قبول نصفها) أى بأن قال لا أستحق فيها شيئا لكون الطلاق بعد الوطء وقالت همى بل لك التصف لكون الطلاق قبل الوطء فالعين مشركة وامتنع من قبوله الغ (قوله صدّفت لو كانت حرة)

كما هو ظاهر وبعد جزمه بما يفيد أنه إقرار لاينسجم قوله وهل دعواه الخ كما لايخني (قوله ومقتضى إطلاقه تصديقه الخ) أى وهو ضعيف كالتفصيل الذى بعده كما علم من تقييده المن بقوله بيمينه .

ولا مكذبا لها ثم اعترفت بالكذب بأن قالت لم تكن انقضت صحت الرجعة ، أو سأل الرجعية الزوج أو نائبه عن انقضائها لزمها إخباره كما فى الاستقصاء بخلاف الأجنبي لو سألها فى أوجه القولين .

كتاب الإيلاء

مصدو آلى : أى حلف ، وهو لغة : الحلف بدليل قراءة ابن عباس ؛ ـ للذين يقسمون من نسائهم ـ قال الشاهر :

وأكلب مايكون أبو المثنى إذا آلى يمينا بالطلاق

وكان طلاقا فى الجاهلية فغير الشارع حكمه ، وخصه يقوله (هو حلف زوج يصح طلاقه) بانة أو صفة له نما ياتى فى الأبمان أو بما ألحق بلملك نما يأتى (ليمتنعن من وطائها) أى الزوجة ولو رجعية ومتحيرة لاحتمال الشفاء ، ولا تضرب المدة إلا بعد الشفاء وعمرة لاحقال التحلل بحصر وغيره كما قاله الزركشى ، وقياس مامر عنه فى الأولى أن لانضرب المدة إلا بعد الشحال والتكفير وصغيرة بشرطها الآئى سواء قال فى الفرج أم أطائق ، وسواء أقيد بالوطء الحلال أم سكت عن ذلك (مطلقا) يأن لم يقيد بمدة وكذا إن قال أبدا أو حتى أموت أنا أو زيد أو تموتى ، ولا

أى كأن اتفقا على وقت الانقضاء واختلفا فى الرجمة الخ (قوله صحتالرجمة) ولا يشكل على هذا مامر من أنها لو ادعت الطلاق وأنكر الزوج فحلفت هى ثم أكدنبت نفسها حيث لايقبل لأنه بحلفها ثم ثبت الطلاق وهى تريد رفعه ، وما هنا الحاصل منها عبرد دعوى انقضاء العدة ولم يصد تمها فيه والقول قوله فىذلك ، فرجوعها عن دعوى الانقضاء واعترافها بعد الانقضاء لم يغير الحكم الذى تثبته بقول الزوج لم يتقض (قوله لزمها إشباره) أى ليعرف بذلك ماله من جواز الرخصة وما عليه من النفقة والكسوة والسكنى وغير ذلك .

كتاب الإيلاء

(قوله قراءة ابن عباس) قد يشعر بأن أهل اللغة لم يصرجوا بأن معناه ذلك وليس مرادا ، في المختار آلى يولى إيلاء : حلف (قوله من نسائهم) وعليه فيكون (قوله تربص) مبتدأ حلف خبره : أى لهم تربص أربعة النح (قوله وأكلب مايكون) أى أكلب أحواله إذا حلف بالطلاق (قوله أو بما ألحق بلدك مما يأتى) أى من كل مايدل الترامه على امتناعه من الوطء خوفا من لزوم ما الترمه بالوطء (قوله إلا بعد الشفاء) أى وبعد الرجمة (قوله وقياس مامر) أى من أنها لاتضرب المدة إلا بعد الشفاء ، وقوله عنه : أى الزركشي ، وقوله فى الأولى هى قوله ومتحيرة اليخ (قوله إلا بعد التحلل) أى فى الحرمة والتكفير : أى فى المظاهر منها ، وقد يقال الممانع فى

كتاب الإيلاء

(قوله وخصه بقوله)كان الأصوب أن يقول وخصه بما تضمئته قوله (قوله كما قاله الزركشي) يعنى فى المتحيرة والهرمة ليتأتى له قوله وقياس مامر عنه فى الأولى (قوله والتكفير) يعنى فى المظاهر منها وكأنه توهم يرد ذلك على المصنف لأنه لاستبعاده نرل منزلة الزائد على الأربعة ، ولو قال لا أطأتم قال أردت شهرا مثلا دين (أوفوق أربعة أشهر) ولوبلحظة لقوله تعالى للذين يوالون من نسائهم بالآية روانما عدى فيها بمن ، وهو إنما يعد كى بعلى لأنه ضمن منى البعد لله تالي بعلى الأنه ضمن منى البعد المنافقة على المنافقة فيل المنافقة فيها : أي على ترك وطه أولى ترك وطه نسائهم ، وقيل من السبية : أى يحلفو نبسب نسائهم وقيل بمن والمنافقة بي يعتر لون نسائهم ، وقيل من والله ، والمنافقة بي الأنجاب أولى المنافقة عن عبره : إنه يقال آلى من المرأته وعلى امرأته ، وفائدة كونه موليا في زيادة للحظة مع تعلن الطلب فيها لانحلال الإيلاء بمضايا أنهه أثم الملكوان والمريض بشرطه الآتى والعبد والكافر والصبي والمجنون والمكره ، وبليمتنعن الذي لا يتفاء الإيذاء ، وبما تقرر اندفع إيراد هذا على كلامه بأنه غير مانع للخول هذا فيه على أنه سيصرح بذلك لا يتفاء الإيذاء ، وبما تقرر اندفع إيراد هذا على كلامه بأنه غير مانع للخول هذا فيه على أنه سيصرح بذلك وبوطئها خلفه على أله سيصرح بذلك أو الإحرام فهو عض يمين ، فإن قال لا أجامعك إلا في نحو الحيض أو نها و الدير أو الحيض أو المناس ومثلهما المقبة وفيحهان ، أو بهز الأربعة فأقل لأن المرأة تصبر عن الزوج أربعة أشهر ثم يغنى صبرها أو يقل و ولحف زوج المشرقية أشهر الإنطؤها لم يكن موليا الرقاقة ومبر عربة أشهر بم يغنى صبرها أو يقل ، ولو حلف زوج المشرقية المبر بالمغرب لايطؤها لم يكن موليا الروح المشرقية . يكون موليا لاحيال الوصول على خلاف

وهو واجب عليه (قوله لاستبعاده) أي في النفوس (قوله ولو بلحظة) عبارة شيخنا الزيادى : قوله على أربعة أشهر : أى بزمن يتأتى فيه المطالبة والرفع إلى الحاكم اهم. لكن هذا مخالف لقول الشارح الآتى : وفائدة كونه موليا زيادة اللحظة الخ (قوله إنمه إثم المولى) وهو كبيرة على مافى الزواجر . قال سم على حج : عد فى الزواجر الإيلاء من الكبائر ، ثم قال : وعدى لهذا من الكبائر غير بعيد وإن لم أر من ذكره اهم. لكن نقل عن الشارح أنه أنه صغيرة وهو أقرب (قوله فهو محض) وفى نسخة بأن قيد ننى وطئها مجالة حيضها فلا يتافى مامر فهو عنص الخ ، ومراده بما مر قوله وسواء أقيد بالوطء الحائل أم سكت عن ذلك (قوله فهو محض يمين) أى وليس إيلاء فليس لها مطالبته بالوطء بعد أربعة أشهر ، ومنى وطئ حنث ولزمه ما النزمه (قوله أرجحهما لا) أى لايكون، موليا خلافا لحج ، ووجهه أنه إذا وطئ فى شىء مما ذكر حصل به الفيئة وإن حرم وطؤه

أنه قدمها أيضا عن الزركتهي أو أنه ذكرها وأسقطها النساخ (قوله دين) أى إن كان الحلف بالطلاق كما هو ظاهر رقوله لقوله تعالى للدين يوالون النح) لا يحنى أن الذى في الآية إنما هو حكم الإيلاء بعد وقوعه وليس فيها تعرض لحقيقة الإيلاء التي الكلام فيها والذى في كلام غيره إنما هو ذكر الآية استدلالا عاما للباب وعبارة الحلال الحلى كغيره والأصل فيه قول تعالى النح (قوله للسبية) عجىء من السبية غريب ولعله أراد بها التعليل على أن المنتى قد لايظهر عليه فلينامل (قوله في ترك وطء) انظر مامعنى الظرفية هنا على أن هذا لايلائم قوله قبله وهو إنما يعدى بعلى رقوله أى يعتز لون) أى على سييل المجاز من إطلاق السبب على المسبب ، ثم الانحنى أن التفسير بيمتر لون يصلق بما إذا لم يكن حلف (قوله من امرأته وعلى امرأته) هذا إنما يتم إن كان قوله من امرأته بمنى على وإلا فالظاهر أن ممنى الأول حلفه بطلاق امرأته على شيء آخر فليراجع (قوله أو نهار رمضان) لعل محله إذا كان بينه وبين رمضان دون أربعة أشهر (قوله قال البلقيني لو حلف الغ كذا في حواشي والده ، لكن في نسخة

العادة ولا تضرب المدَّة إلا بعد الاجتاع ، ولو آ لي مرتدَّ أومسلم من مرتدَّة فعندي تنعقد اليمين، فإن جمعهما الإسلام في العدة وكان قد بني من المدة أكثر من أربعة أشهر فهو مول وإلا فلا والأربعة هلالية . فلو حلف لايطأها ماثة وعشرين يوما حكم بكونه موليا حالا إذ الغالب عدم كمال الأربعة فكل شهر نقص تحققنا أنه مول وعلم من كلامه أن له ستة أركان : محلوف به ، وعليه ، ومدة ، وصيغة ، وزوجان وأن كلا له شروط لابد" منها ٰ(والجديد أنه) أي الإيلاء (لايختص بالحلف بالله تعالى وصفاته بل لو علق به) أي الوطء (طلاقا أو عتقا أو قال إن وطنتك فقد على صلاة أو صوم أو حج أو عنق كان موليا) لأنه يمنع نفسه من الوطء بما علقه به من وقوع الطلاق أو العنق أو التزام القربة كما يمنع نفسه بالحلف بالله تعالى ولكوَّنه يمينا لغة فشملته الآية ، والقديم اختصاصه بالحلف باقد تعالى أو بصفة من صفاته لأنه المعهود في الجاهلية الذين كان عندهم طلاقا، وكالحلف الظهار كأنت على كظهر أمى سنة فإنه إيلاء كما يأتى، أما إذا انحل قبلها كإن وطئتك فعلى تصوم هذا الشهر أو شهر كذا وكان ينقضي قبل أربعة أشهر من اليمين فلاإيلاء ، ولوكان به أو بها مايمنع الوطء كمرض فقال إن وطئتك فلله على صلاة أو صوم أو نحوهما . قاصدا به نذر المجازاة لا الامتناع من الوطء ، فالظاهر كما قاله الأذرعي أنه لايكون موليا ولا آثما ويصدق في ذلك كسائر نلور المجازاة وإن أبي ذلك إطلاق الكتابوغيره (ولو حلف أجنى) لأجنبية أو سيد لأمته (عليه) أى الوطء كوالله لاأطوك (فيمين محضة) أىلا إيلاء فيها فيلزمه قبل النكاح أو بعده كفارة بوطئها (فإن نكحها فلا إيلاء) نحكم عليه به فلا تضرب المدة وإن بيى من المدة عينها فوق أربعة أشهر وتأذت لانتفاء الإضرار حين الحلف لاختصاصه بالزوج بنص من نسائهم (ولو آلىمن رتقاء أو قرناء أو آلى عجبوب) لم يبق له قدر الحشفة ومثله أشل كما مر (لم يصح) هذا الإيلاء (على المذهب) إذ لا إيذاء منه حينتذ ، بخلاف الحصى والعاجز بمرض أو عنة والعاجزة لنحو مرض أو صغر يمكن الوطء معه في المدة المقدرة ، وقد بني منها أكثر من أربعة أشهر لأن الوطء مرجو . ومن طرأ نحو جبه بعد الإيلاء فإنه لا يبطل،

(قولدكان وليا) معتمد، وفي نسخة : لم يكن مو ليا كالإبلاء من صغيرة ، وما في الأصل هو الأقرب لمسابأتي في الصغيرة من أنه إذا بي بعد إطاقها الوطء مايز بد على أربعة أشهر كان مو ليا (قوله إذا الغالب علم نقصها) وفي نسخة بمدم كال الأوبعة فكل شهر نقص تحققنا أنه مول اه . وهذه هي الصواب . وعليه فلو جاءت الأربعة كوامل على خلاف الغالب تبين عدم صحة الإبلاء بناء على أن العبرة بما في نفس الأمر (قوله فإنه مول) أكاز يادته على الأربعة (قوله أما إذا انحل) عمرز مافهم من قول المصنف أربعة أشهر (قوله فيلزمه قبل النكاح) أى ويكون بزنا أو شهة (قوله فإن نكحها فلا إيلاء) أي أو أعتفها السيد وتروّج بها . ويمكن دخول هذه في قوله فإن نكحها الض (قوله إذ لا إيذاء منه) قضيته أنه لا ينفير الحكم بزوال الزئق والقرن لعدم قصد الإيذاء وقت الحلف لأن زوال

من الشارخ مانصه : ولو حلف زوج المشرقية بالمغرب لايطؤها لم يكن موليا كالإيلاء من صغيرة . وقال البلقيني : يكون موليا لاحيال الغ ، ولعل هذا رجع إليه الشارح آخرا بعد مانيم حواشي والده (قوله ولا تضرب المدة إلا بعد الاجتماع) لعل الصورة أنه عين مدة أو أن الصورة أنه لا يمكن الوصول إليها أصلا في العادة فليراجع (قوله إذ الغالب عدم نقصها) كذا في نسخ ، والصواب مافي بعض النسخ عدم كمال الأربعة (قوله وأن كلا له شروط) لاغيني أن ذلك إنما يعلم من كلامه السابق واللاحق (قوله ولكونه يمينا الخ) هو تعليل ثان (قوله وإن أن ذلك إطلاق الكتاب) فيه نجت ، إذ هذه خارجة بقوله في التعريف ليمتنعن

ومرّ صحة الإيلاء من الرجعية وإن حرم وطوُّها لإمكانه برجعها (ولو قال والله لاوطنتك أربعة أشهر فإذا مضث فوالله لاوطنتك أربعة أشهر وهكذا) مرتين أو (مرارا) منصلة (فليس بمول فى الأصح) لانحلال كل بمضى " الأربع فتعذر المطالبة . نعم يأثم إثم مطلق الإيذاء دون خصوص إثم الإيلاء . والثاني هو مول لتحقق الضرر ، وخرج بقوله فوالله مالو حُذْفه بأن قال فلا وطئتك فهو إيلاء قطعا لأنها يمين واحدة اشتملت على أكثر من أربعة أشهر وبمتصلة مالير فصل كلا عن الأخرى : أى بأن تكلم بأجنبي وإن قل أو سكت أكثر من سكتة تنفس وعي فليس إيلاء قطعا (ولو قال والله لا وطنتكخسة أشهر فإذا مضت فوالله لا وطنتك سنة) بالنون كما فى الروضة وأصلها وبالفوقية : أى ستة أشهر ، وبه عبر فى المحرر . قيل وهوالأولى اه . وفيه نظر ، بل الأوَّل أولى لمـا في الثاني من الإبهام الذي خلا عنه أصله بذكره المضاف إليه (فإيلان لكل) منهما (حكمه) فتطالبه بموجب الأولى فى الحامس لافها بعده لامحلالها بمضيه و انعقاد مدة الثانية فيطالب بذلك بعد مضى أربعة أشهر ، وخرج بقو له فإذا مضت مالو أسقطه كأن قال : والله لا أجامعك خسة أشهر ، ثم قال : والله لا أجامعك سنة ، فإنهما يتداخلان لتداخل مدتيهما وانحلتا بوطء واحد، وبقوله فوالله مالو حذفه فيكون إبلاء واحدا (ولوقيد) يمينه على الامتناع من الوطء (بمستبعد الحصول فى) الأشهر (الأربعة) عادة (كنزول عيسى صلى الله عليه وسلم) أو خروج اللجال أو يأجوج ومأجوج (فول) لأن الظاهر تأخره عن الأربعة فتتضرر هيبقطع الرجاء وعلم به أن محقق الامتناع كطلوع السماءكذلك بالأولى . أما لو قيدها بنزوله بعد خروج الدجال فلا يكون إيلاء ، ومحله كما مجثه الولى ّ العراق إن كان ثانى أيامه أو أولها ولم يبق منه مع باقى أيامه الأربعين مايكمل أربعة أشهر باعتبار الأيام المعهودة ، إذ يومه الأوّل كسنة حقيقة ، والثاني كشهر ، والثالث كجمعة كذلك وبقيتها كأيامنا كما صحّ عنه صلى الله عليه وسلم مع أمره بأن الأوَّل لايكنى فيه صلاة يوم وبأنهم يقدرون له ، وقيس بهالثانى والثالث وبالصلاة غيرها فيقدر فيها أقدار العبادات والآجال وغيرهما كما مرّ أوائل الصلاة (وإن ظن حصوله) أى المقيد به (قبلها)

الرتق والقرن غير محقق ، بخلاف الصغر فإن زواله محقق الحصول (قوله لإمكانه برجمها) أى وتحسب المدة منها كما يأتى (قوله فليس إيلام) أى حيثقصد التأكيد أو أطلق أو الاستئناف وما يأتى له قبيل الظهار من قولمولو كرر يمين الإيلاء النح عمله فيا إذا تكررت الأيمان على شىء واحد ، بخلاف ماهنا فإن المحلوف عليه فى الثانية مدة عمر المدة الأولى فهى أيمان متعددة مطلقا ولكته ليس بإيلاء لعدم زيادة كل مدة على أربعة أشهر (قوله والثالث كجمعة كللك) أى حقيقة

⁽ قوله مرتین) لاموقع له مع قول المصنف وهكذا (قوله و بمتصلة الغ)هذا دليل لكونه قيد قول المصنف مرارا بقوله متصلة كما هو كلدك في بعض النسخ ، وإن كان في بعضها ساقطا فلعله من الكتبة (قوله قيل وهو الأولم) أي في كتابنا بقرينة مابعده (قوله بذكر المضاف إليه) لعله قال سنة أشهر (قوله أو خروج اللجال) عبارة التحفة قبل خروج اللجال، وهو الذي ينسجم مع قوله الآتى أما لو قيدها بنزوله بعد خروج الغ (قوله ومحله كما محته الولم العراق إن كان ثانى أيامه الذي هذا مبنى كما ترى على أن نزول سيدنا عيسى إنما يكون في آخريوم من أيام اللجال وانظر هل هو كلمك أو أن نزوله متوقع فى كل يومهن أيله وإن كان لايقتله إلا في اليوم الأخير وعليه فلا يحتاج للتمييد براجم (قوله مم أمره بأن الأول لايكني فيه صلاة) في هذه العبارة تسامح لايخي إذ لا أمر هنا

أىالأربعة كمجىء المطر في الشتاء (فلا) يكون إيلاء بل يمين محضة ومحققة كجفاف الثوب أولا فلذا حذفه وإن كان في أصله (وكذا لو شك) في حصول المقيد به قبل الأربعة أو بعدها كمرضه أو مرضَ زيد أو قدومه من محتمل الوصول منه قبل الأربعة فلا يكون إيلاء (في الأصح) حالا ولا بعد مضى الأربعة قبل وجود المعلق به لعدم تحقق قصده الإيذاء أولا ، والثاني هو مول حيث تأخَّر المقيد به عن الأربعة أشهر فلها مطالبته لحصول الضرر لها بذلك . أما لو لم يحتمل وصوله منه لبعد المسافة بحيث لانقطع فى أربعة أشهر فهو مول . نعم إن ادعى ظن قربها حلف ولم يكن موليا بل حالفا (ولفظه) المقيد له وإشارة الآخرس به (صريح وكناية) ومنها الكتابة كغيره (فمن صريحه تغييب) حشفة أو (ذكر) أى حشفة إذ هي المراد منه ، بخلاف مالو أراد جميعه لحصول مقصودها بتغييب الحشقة مع عدم الحنث (بقرج) أى فيه(ووطء وجماع) ونبك أى مادَّة ن ى ك وكذا البقية (وافتضاض بكر) أى إزالة بكارتها ، نعم لو قال أردت بالجماع الاجماع وبالوطءالدوس بالقدم وبالاقتضاض غير الوطء دين ، ومحله إن لم يقل بذكري و إلا لم يدين في واحد منها مطلَّقا كالنيك ، والظاهر كما قاله الأذرعي أنه يدين أيضا فيما لو أراد بالفرج الدبر لاحتمال اللفظ له هذا إن لم تكن غوراء . أما هي إذا علم حالها قبل الحلف فالحلف على عدم افتضاضها غير إيلاء على ماقاله ابن الرفعة لحصول مقصودها بالوطء مع بقاء البكارة ، إلا أن يقال : الفيثة في حق البكر تخالفها في حق الثيب كما يفهمه إيراد القاضي والنص اه. وهذا هو المعتمد لما يأتي أنه لابد في الفيئة من زوال بكارة البكر ولو غوراء نظير مامر في التحليل وإن أمكن الفرق ، ومن ثم أفتي الوالد رحمه الله تعالى باشتراط انتشار الذكر فيها كالتحليل (والجديد أن ملامسة ومباضعة ومباشرة وإتيانا وغشيانا وقربانا ونحوها) كإفضاء ومس (كنايات) لاستعمالها في غير الوطء أيضا مع عدم اشتهارها فيه حتى المس وإن تكرر فى القَرَآن بمعنى الوطء ، والقديم أنها صرائح لكثرة استعمالها فيه شرعا وعرفا ، ولو قال لا أجامعك [لا جماع سوء وأراد الجماع في الدبر أو فيما دون الفرج أو بدون الحشفة كان موليا ، وإن أراد الجماع الضعيف أو لم يرد شيئا لم يكن مولياً ، أو والله لا أغتسل عنكَ وأراد ترك الغسل دون الجماع أو ذكر أمرا محتملا كأن لايمكث بعد الُوطُءَ حَيى يَنزل واعتقد أن الوطَّء بلا إنزال لايوجب الفسل أو أراد أنى أجامعها بعد جماع غيرها قبل ولم يكن

(قوله وعققة) أى الحصول (قوله فهو مول) لايقال هذا عين ما تقدم عن البلقي لأنا نقول ذاك مفروض فها لوكان الزوج بالمشرق وهي بالمغرب ، ومن ثم قال ولا تضرب المدة إلا بعد الاجتماع وماهمنا مصور بما إذا كان مهم أفي على الحلف فحلف لا يطوعها حي يقدم زيد من علة كذا (قوله بخلاف مالو أداد جميه) قضيته أنه لو أطلق كان موليا حملا الله كرعلى المؤشفة وهو قضية قوله قبل أي حشفة إذ هي المراد منه وأنه إذا قال أردت جميع الذكر قبل منه ظاهرا (قوله أي مادة) أى ماتركب منها سواء كان ماضيا أو مضارعا أو غيرهما (قوله أمل مي) أى الغوراء (قوله وهذا هو المعتمد) أى فيكون موليا إذ لاتحصل الفيئة إلا بزوال البكارة ورفه أو بدون الحثيثة كان موليا إدام الإنجاع سوء) أي يسم المؤاة حيث لم يحصل الفيئة وقوله إلا جماع سوء) أي يسوء المؤاة حيث لم يحصل مقصودها من مدة الجماع (قوله أو بدون الحثيثة كان موليا) هذا قد يفرق بأنه مع إدادة من أنه لو قال لا أجامعك إلا في نحو الحيض أو نهار رمضان أو المسجد لايكون موليا ، وقد يفرق بأنه مع إدادة الجماع في الدبر بما ذكر أو نحوه حلف على الامتناع من الجماع في المنبل مطلقا ، وفيا لو حلف لا يجامع إلا في حيض حلف على تلام الجماع في الحيض ونحوه ، فإن فرض وطؤه في مخيض حلف على تزك الحيض لا يكون نمولة في الحيض لا في أن فرض وطؤه في الحيض والدخول والذول الى الأول والذول أراد أراد الجماع الفعيف على عدم الجماع في الحيض والمون والى الى الأول وان أراد الجماع الفعيف على المنه مقصود المؤاة وان أوله وإن أراد الجماع الفعيف على كان شديد في الحروج والدخول والى الى الأول وإن أراد أراد أراد الجماع الفعيف على عدم الجماع في المذور والذي وكان موليا في الأول وان أراد أراد أراد المحاع الفعيف على عدم المدين في شديد في الحروج والدخول

موليا ، أو والله لا أجامع فرجك أو نصفك الأسفل فمول ، بخلاف باقى الأعضاء كلا أجامع يدك أو رجلك أو نصفك الأعلى أو بعضك أو نصفك لم يكن موليا مالم يرد بالبعض الفرج وبالنصفالنصف الأسفل ، أو والله لأبعدن أو لأغيبنّ عنك أو لأغظينك أو لأطيلن تركى لحماعك أو لاسو أنك فيه كان صريحا فى الحماع كنابة في الملدة ، أو والله لا يجتمع رأسانا على وسادة أو تحت سقف كان كناية إذ ليس من ضرورة الحماع اجماع رأسيهما على ومعلدة أو تحت سقف (ولو قال إن وطئتك فعبدى حر فز ال ملكه) ببيع لازم من جهته أو بغيره (عنه زال الإيلاء) رإن عاد لملكه لعدم ترتب شيء على وطئه (ولو قال) إن وطئتك (فعبدى حر عن ظهارى وكان) ظاهرو عاد(فمول) لأنه قد لزمه العتق عنه فتعجيله وربطه بمعين زيادة النزمها بالوطءعلى موجب الظهار وإنوقع عنه لو وطئ في المدة أو بعدها فكان كالتزام أصل العتق (وإلا) بأن ثم يكن قد ظاهر (فلا ظهار ولا إيلاء باطنا) لكذبه (ويحكم بهما ظاهرا) لإقراره بالظهار فيحكم بإيلائه وبوقوع العتق عن الظهار (ولو قال) إن وطنتك فعبدی حر (عن ظهاری إن ظاهرت فليس بمول حتى يظاهر) لأنه لايلزمه بالوطء شيء قبل الظهار لتعلق العنق به مع الوطء ، فإذا ظاهر صار موليا وحينئذ يعتق بالوطء فى مدة الإيلاء وبعدها لوجوب المعلق به لكن لاعن الظهار اتفاقا لسبق لفظ التعليق له . والعنق إنما يقع عنه بلفظ يوجد بعده ، وبحث الرافعي فيه بأنه ينبغيأن براجع ويعمل بمقتضى إرادته أخذا من قولهم في ألطلاق لو علِقه بشرطين بلا عطف ، فإن قدم الجزاء عليهما أو أخره عنهما اعتبر فى حصول المعلق وجو د الشرط الثانى قبل الأوَّل ، وإن توسط بينهما كما هنا روجع ، ، فإن أراد أنه إذا حصل الثانى تعلق بالأول لم يعنق العبد إن تقدم الوطء ، أو أنه إذا حصل الأول تعلق بالثانى عنق اه . وألحق السبكي بتقدم الثاني على الأوّل فيها قاله الرافعي مقارنته له ، وسكت الرافعي عما لو تعذرت مراجعته أو لم يرد شيئا

(قوله كتابة عن المدة) أى فإن قصد بذلك أربعة أشهر فأقل لم يكن إيلاءوإن أراد فوق أربعة أشهركان إيلاءوإن المطاق فينبغي أن يكون إيلاء أيضا لأنه حيث كان صريحا في الجماع يكون بمنراة واقد لا أطأ وهو لو قال ذلك كان موليجا في الجماع مع قولم في والله لا أطأ فإنه يحمل على التأليد (قوله فز ال ملكه ببيع) أى بلحميعه ، ونقل بالمدرس خلاف ذلك فاحذوه (قوله لازم من جهته) أى المائع بأن باعد بتا أو بشرط الحيار للمشترى (قوله فؤاذا ظاهر) أى بأن يقول أنت على كظهر أفى (قوله لكن لا لا كل المنافقة لا يقول أنت على كظهر أفى (قوله لكن المنافقة لا المنافقة للا التمافقة للا التأليفة لل المنافقة للا التأليفة للن المنافقة للعالمين له) أى الظهار (قوله وبحث الرافعى فيه) أى في حصول العتن بالوطء لاعن الظهار (قوله قبل الأول) وقد نظم ذلك صاحب متن ألبجة فقال :

وطالق إن كلمت ان دخلت إن أوَّلا بعد أخير نعلت

(قوله إذا حصل الثاني) أي الظهار ، وقوله تعلق : أي الجزء ، وقوله بالأوَّل : أي الوطء (قوله تعلق بالثاني)

⁽ قوله مالم يرد بالبعض الفرج) ينبغي أن مثله ما إذا أطلق لحصول الحنث بالفرج كما هوظاهروكذا يقال فالنصف إذ هو عند الإطلاق يصدق بكل نصف (قوله أو لأسوأنك فيه) انظره مع قوله المسار ولو قال لا أجامعك إلاجماع سوء (قوله على موجب الظهار) متعلق بزيادة

والأوجه كما أفاده الشيخ في شرح منهجه أنه يكون موليا إن وطئ ثم ظاهر على قياس مافسر به قوله تعالى ـ فلي يأيها الدين هادوا إن زعم ـ الآية لأن الشرط الأول شرط الجملة الثانى وجزائه ، ويعتبر عن الأصحاب بأن كلامهم في الإيداء المقصود منه مايصير به موليا وما لايصير ، وأما تحقيق مايحصل به المتن (فإنما جاء بطريق المرض والمقصود غيره فيوخند تحقيقه مما ذكروه في الطلاق ، ويتفرع عن ذلك مسئلة الإيلاء ، فحيث اقتضى السلوق تقديم الظهار وتعليق المتن بعده بالوطء كان إيلاء وإلا فلا ، وذلك الاقتضاء قد يكون بنية المولى وقد يكون بمجود دلالة لفظية (أو) قال (إن وطنتك فضرتك طائق فول) لأن طلاق ماجريا عليه في المندة أو بعدها (أن فيه كفارة يمين لكنها جريا هنا على أنه لا يجب به شيء فحينئذ لا إيلاء الم (فإن وطئ) في الملدة أوبعدها (طائفت الضرة) لوجود الصفة (وزال الإيلاء) إذ لاشيء علي بوطئها بعد ولو قال إن وطنتك فأسرتان فله وطرهما وعليه النزع بتغييب الحشفة في الفرح لوقوع الطلاق حينفذ ، ولا يمنع من الوطء تعليق فأنت طائق فله والذكل والذع بعد الطلاق ترك للوطء ، وهو غير محرم لكونه واحد ، وظاهر كلامهم وحبوب الذع عينا وهو ظاهر إن كان الطلاق باك ولن كان رجعيا فالواجب الذع والرجعة كما في الأنوار ،

أى إن وطئ بعد الظهار كما يأتى في قوله بعده بالوطء(قوله في شرح منهجه)كتب بهامشه بإز اله شيخنا الشهاب برّ مانصه : قوله إن وطئ ثم ظاهرلم أفهم معناه ، إذ كيفيقال أنّ الإيلاء متوقف على الوطء ثم الظهار ولعله انتقل نظره من العتق إلى الإيلاء اهـ ه وكأن وجه توقفه فيه إن مقتضى قياس ماذكر بالآية اعتبار تقدم الوطء ، وحينئذ فلا معنى للإيلاء لأنه إذا حصل الوطء لم يبق محلوفا عليه وإذا حصل الظهار انحلت اليمين فليتأمل اه سم على حج (قوله ويعتذر عن الأصحاب) أى القائلين بأنه إذا ظاهر موليا وحينئذ يعتق بالوطء إلى آخر ماتقدمً (قوله بمجرد دلالة لفظية) أى وماهنا من ذلك (قوله قال الزركشي ومثله) معتمد شيخنا الزيادىمفهوم من تقديم الشارح له على عادته (قوله إن وطنتك فعلى طلاق) قضية ماذكر هنا أنه إذا وطئ في هذه الحالة لايقع عليه طلاق ، بل الواحب إما كفارة يمين على مافى النلو أو عدم وجوب شىء على ماهنا ، وبتى احتمال ثالث وهو وقوع الطلاق بتقدير الوطء لأن مضمون كلامه تعليق طلاق ضرتها أو طلاقها على وطئها فهلا قبل به ، لكن تقدم في كلام الشارح عند قول المصنف طلقتك وأنت مطلقة وياطالق على الطلاق صريح ، قال وكذا الطلاق يلز منى إذا خلا عن تعليق كما رجع إليه : أى الولد آخرا فى فتاويه اه . ومفهومه أن التنجيز يخالف حكم التعليق فها ذَّكر ، وعليه فعدم وقوع الطلاق هنا لاشيَّاله على التعليق أنه يحتاج إلى وجه الفرق بين التعليق والتنجيز ، وقد يفًال : الفرق بينهما أنَّ صيغَة الالترام لاتقتضى وقوعا بذائها ، ولكنه لوحظ في التنجيز إخراجها عن صورة ا لالنزام وحملها على الإيقاع دون الالنزام لقرينة أنها تستعمل كثيرا للإيقاع ،والنزامه لمــا لم يعهد استعماله في مهني الإيقاع بني على أصله فألغي مايترتب عليه من الإيقاع ﴿ قُولُهُ وَلا يَمْنَعُ مَنَ الوَّطَءُ ﴾ أي ابتداء ﴿ قولُهُ وظاهر كلامهم) هو قوله وعليه النزع بتغييب الخ (قوله أو الرجعة) قد يقال استعمال الرجعة قبل النزع استدامة

⁽ قوله والأوجه كما أفاده الشيخ فى شرح منهجه أنه يكون موليا إن وطئ ثم ظاهر) لعل صواب العهارة أنه يعتق إن وطئ ثم ظاهر، وإلا فما معنى الحكم عليه بأنه مول بعد وقول الشرطين الوطء والظهار الموجبين لحصول العلق عقب آخرهما، ثم رأيت الشيخ عبرة سبق إلى هلذ .

فلو استدام الوطء ولو عالمـا بالتحريم فلا حد عليه لإباحة الوطء ابتداء ، ولا مهر عليه أيضا لأن وطأه وقع فى النكاح وإن نزع ثم أولج ، فإن كان تعليق الطلاق بطلاق بائن نظر ، فإن جهلا التحريم فوطء شبهة كما لَو كانت رجعية فلها المهر ولاحدعليهما وإن علماه فزنا ، وإن أكرهها على الوطء أو علم التحريم دونها فعليه الحد والمهر ولاحدٌ عليها ، أو هي دونه وقدرت على الدفع فعليها الحدّ ولا مهر لها (والأظهر أنه لو قال لأربع والله لا أجامعكن فليس بمول في الحال) لأنه يحنث إلا بوطء الجميع ، إذ المعنى لا أطأ جميعكن كما لو حلف لايكلم هؤلاء وفارقت مابعدها بأن هذه من باب سلب العموم وتلك من باب عموم السلب كما يأتى (فإن جامع ثلاثا) منهن ولو بعد البينونة أو في الدبر لأنَّ اليمين تشمل الحلال والحرام (فمول من الرابعة ﴾ لحنثه حينئذ بوطئها ﴿ فلو مات بعضهن قبل وطء زال الإيلاء ﴾ لتحقق امتناع الخنث ، إذ الوطء إنما يقع على مافى الحياة . أما بعد وطئها وقبل وطء الأخريات فلا يزول ، ومقابل الأظهر أنَّه مول من الأربع في الحال لآنه بوظء واحدة يقرب من الحنث المحذور والقرب من المحذور عندور (ولو قال) لهن والله (لا أجامع) واحدة منكن ولم يرد واحدة معينة أو مبهمة بأن أراد الكل أو أطلق كان موليا من كلّ منهن حملاً له على عمر م السلب . فإن النكرة فى سياق النفى للعموم فيحنث بوطء وأحدة ويرتفع الإيلاء . أما إذا أراد واحدة بالنيَّة فيختص بها أو لا أجامع (كل واحدة منكن فمول من كل واحدة) منهن على حدثها لعموم السلب لوطئهن ، بخلاف لا أطو كن فإنه لسلب العموم : أى لايعم وطء لكن ، فإذا وطئ واحدة حنثوزال الإيلاء في حق الباقيات كما نفلاه عن تصحيح الأكثرين وهو المُعتمد ، وقال الإمام : لايزول كما هو قضية الحكم بتخصيص كل بالإيلاء وهو ظاهر المعنى ، ولذا بحث الرافعي أنه إن أراد تخصيص كل بالإيلاء لم ينحل وإلاكان كلا أجامعكن فلا يُعنث إلا بوط د جميعهن . وأجاب عنه البلقيني بما لايدفعه ، ومن ثم أيده غيره بقولَ المحققين تأخر المسور بكل عن الني يفيد سلب العموم لاعموم السلب، ومن ثم كانت تسوية الأصحاب بينصورة الكتابولا أطأ واحدة مشكلة وأجيب بأن ماقاله المحققون أكثريّ لاكلي بدليل قوله تعالى ـ إن الله لايحبّ كل مختال فخور ـ وقد يوجه تصحيح الاكثرين

للوطء إلى تمام الصيغة وهي عومة ، فما اقتضاه كلامهم من وجوب النزع عينا , سواء في ذلك الطلاق البائن والرجعي ظاهر ، اللهم إلا أن يقال إنه لقصر زمنه لم يعد استدامة في الطلاق (قوله كما لوحلف لايكلم هوالا » أي فإنه لا يحتفث إلا بتكليم الجميع والكلام عند الإطلاق ، فلو أراد أنه لا يكلم واحدا منهم حنث بتكليم كل واحد على انفراده (قوله أو في الدبر الغ) يشكل عليه مالو حلف لا يأكل لحما فأكل لحم مينة فإنه لا يحنث لا تصراف اللحم إلى الحلال فقياسه هنا أنه لا يحنث بالوطء في الدبر حملا للوطء على الوطء في القبل إذ الجائز اللهم إلا أن يقال : عدم الحنث بأكل الميتة ليس لمجرد كونه حواما بل لعدم إرادته في العرف ، بخلام الوطء فإنه صادق بالأعم من الوطء في القبل والدبر حمل عليه (قوله والقرب من المحلور علمهر) مقاذ المرحمة لا يوانه على الوطء في القبل والدبر عواف الحمي يوشك أن يقع فيه (قوله فإذا وطئ واحدة) نفريع على قبل المنن فول من كل واحدة (قوله ولذا وطئ واحدة) نفريع على قبل المنن فول من كل واحدة (قوله ين صورة الكتاب) أى لا أجامع كل واحدة الغ (قوله تصحيح الأكثرين)

﴿ قُولُه وأجاب عنه ﴾ أى عن بحث الرافعي وقوله ومن ثم أيده أى بحث الرافعي كما تصرح به عبارة شرح البهجة

بأنهم إنما حكوا بإيلائه من كلهن ابتداء فقط ، لأن اللفظ ظاهر فيه سواء أقلنا إن محومه بدلى أو همولى وأما إذا وطئ إحلاله من كلهن ابتداء فقط ، لأن اللفظ ظاهر فيه سواء أقلنا إن محومه بدلى أو همولى وأما إذا وطئ إحداد في تعدد الكفارة لأنه يعارضه أصل براءة اللمة منها بوطء من بعد الأولى ، ويساعد هذا الأصل تودد اللفظ بين العموم البدل والشعولى وإن كان ظاهرا في الشمولى فلم تجب كفارة أخرى بالشك ، ويلزم من عدم وجوبها ارتفاع الإبلاء ، ولا نظر لنية الكل في الأولى ولا لفظ ألل في الأولى ولا لفظ ألل في الأولى ولا لفظ قال في الأطهر) وأبل سنة أو أرائي سنة كاملة أو أطلق أعلى المدن عدد الحنث نصا ولم يوجد ذلك هنا (ولو قالى والله (لا أجامعك) منه أو أرئيل سنة يوائي والمي المنافق والمنافق والمؤلمة والمؤلمة أو أطلق أعلى من بها عند الحلف مدة الإبلاء فإبلاء والأكفارة عليه به فعينتل يمتم منه أوأربعة أشهر فالل من يومتذ لحنته به فعينتل يمتم منه أوأربعة أشهر فالل المتعلمة عدم الإبلاء ولاكفارة عليه ، ولانظر لاقتضاء الفظظ وعلى مولى الحال لأنه بالوطء مرة يقرب من المنظة وعليه لا إيهادها . والثاني هو مولى في الحال لأنه بالوطء مرة يقرب من أنها نه بلا ما المنة بالتعريف الخاضرة ، فإن بني منها فوق أربعة أشهر بعد للدي استثناة ، ولو قال السنة بالتعريف اقتضى الحاضرة ، فإن بني منها بلوطء مرة يقرب من وطئه المدد الذي استثناء كان بوليا والإ فلا ، أو قال لا أصبتك إن شدت وأراد مشيئها الجماع أو الإبلاد فقالت

أى من التسوية المذكورة (قوله إن عمومه بدلئ) أى بأن يكون استناعه صادقا بكل واحدة منهن بدل الأخرى بأن يجمل على الامتناع من وطء هذه أو هذه الخ (قوله أم شحولى) أى بأن يكون لا أطأ هذه ولاهذه الخ رقوله وأما إذا وطئ) من تتمة الترجيه (قوله إلا مرة وأطلق) خرج به مالو قصد أنه يطؤها مرة لاأكثر ، فإذا مضت السنة ولم يطأ حنث لعدم وجود المحلوف عليه .

[فرع] قال مم على حج : وقد سئل شيخنا الشهاب الرولى عما قاله البلقيني فيمن حلف بالطلاق على صديقه أنه لايبيت ليلة الجمعة عند أحد المحتاجة المحتاء المحتاجة ا

وبين فى الشرح المذكور صورة جواب البلقيتى فراجعه (عموله أو السنة) عطف على قول المتن سنة (قوله فإن بم منها عند الحلف الخ) لعل الصورة أنه اقتصر على قوله لا أجامع السنة ولم يأت باستثناء وإن أبى السياق هذا وإلا فسياتى قريبا مسئلة ما إذا استثنى .

شلت فورا صار موليا لوجود الشرط وإلا فلا ، بخلاف مالو قال متى شلت أو نحوما فلا تشترط الفورية ، وإلن أراد إن شلت أن لا أجامعك فلا إيلاء إذ معناه لا أجامعك إلا برضاك ولا يلزمه بوطئها برضاها شيء ، وكانا لو أطلق المشيئة حملا لها على مشيئته عدم الجماع لأنه السابق إلى الفهم ، أو واقد لا أصبتك إلا أن تشاقى أو مالم تشافى وأراد التعليق للإيلاء أو الاستئناء عنه قمول لأنه حلف وعلق رفع اليمن بالمشيئة ، وإن شامت الإصابة فورا انحل الإيلاء وإلا فلا ، أو والله لا أصبتك حتى يشاء فلان فإن شاء الإصابة ولو متراخيا انحلت ممينه م بشأها صار موليا بموته قبل الشعيئة ، أو إن وطئتك فعبدى خمر قبله بشهر ومضى شهر صار موليا إذ لو جامعها قبل مضبه لم يحصل العتن لتعذر تقدمه على الفظ وينحل الإيلاء شيء بالموطء ، فإن وطيء بعد شهر في مدة الإيلاء أو بعدها وقيد باع العبد قبله بشهر انحل الإيلاء لعدم لزوم شيء بالموطء مشهر فبتين بطلان بهم ، وفي معنى بيمه كل مايز بل الملك من هبة أو موت أو غيرهما .

(قصيل)

في أحكام الإيلاء من ضرب مدة وما يتفرع عليها

(يمهل) وجوبا المولى من غير مطالبة (أربعة أشهر) رفقا به وللآية ولو قنا أو قنة لأن المدة شرعت لأمر جبلي "هو قلة صبرها ، فلم يختلف برق" وحرية كمدة عنة وحيض وتحسب المدة (من) حين (الإيلاء) لأنه مول من وقتتك ولو (بلا قاض) لثيوتها بالنص والإجماع ، وبه فارقت نحو مدة العنة ، نعم في إن جامعتك فسدى حرّ قبل جماعي بشهر لاتحسب المدة من الإيلاء بل بعد مضيّ الشهر لأنه لو وطئ قبله لم يعتق (و) تحسب (في رجعية) ومرتدة حال الإيلاء (من الرجعة) أو زوال الردة كروال الصغر أو المرض كما يأتى لا من اليمين لأن بلملك يحل الوطء في الأولين و يمكن في الأخيرين ، أما نو آلى ثم طلق رجعيا انقطعت المدة لحرمة وطئها وتستأنف من الرجعة

(قوله انحل الإيلاء وإلا فلا) دخل فيه مالو شاءت الإصابة بعد مدة فلا تنحل اليمين، وانظر وجهه وأىّ فرق بيته و بين قوله حتى يشاء فلان الخ .

(فصل) في أحكام الإيلاء

(قوله ويمكن في الأخيرين) أي الصغر أو المرض (قوله في صورة صحة الإيلاء معهما السابقة ١) أي

(فصل) في أحكام الإيلاء

(قوله من غير مطالبة) يحتمل أنه بيان للإمهال وهو الظاهر من التعبير بانفظ الطالبة ، ويحتمل أن يكون قيدا للمفع توهم أنها لاتضرب إلا بطلبه فليراجع(قوله أو وطئت بشبهة ٢) في بعض النسخ جعل هذا مسئلة مستقلة بعد مسئلة الرجعة ، وهو الآليق لأن المقصود أخذ ه مفهوم المتن ، وإلا يتوجه عليه كلام الشهاب الآتى (قوله فتنقطع الملدة أو تبطل) قال الشهاب مم : أى تقطع إن حدث ذلك فيها وتبطل إن حدث ذلك بعدها ، ثم قال :

⁽١) (قول الحشي : قوله في صورة حمة الإيلام) ليس في نسخ النهاية التي بأيدينا ، ولعله سرى.له ذلك من شرح التحقة .

 ⁽۲) (قوله أو وطنت بشهة) هذه القولة والى يعدها ليستا موجودتين بنسخ الشرح إلى بأيدينا الهيمسحه.

ولا تحسب في عدة الشبهة ، بل تستأنف إذا انقضت العدة إن بقي من مدة اليمين فوق أربعة أشهر لأن الإضرار إنما يحصل بالامتناع المتوالى أربعة أشهر في نكاح سليم (ولو ارتد أحدهما) قبل دخول انفسخ النكاح كما مر أو (بعد دخول في المدة) أو بعدها (انقطعت) لحرمة وطئها حينتلد (فإذا أسلم) المرتد منهما في العدة (استؤنفت) المدة لمـا ذكر المعلوم منه أن محله إذاكانت اليمين على الامتناع من الوطء مُطلقاً أو بتى من مدة اليمين مايزيد على أربعة أشهر وإلا فلا معنى للاستثناف (وما منع الوطَّء ولم يخل بنكاح إن وجد فيه) أي الزوج (لم يمنع المدة) شرعيا كان المانع(كصوم وإحرام) أم حسياً كحبس (ومرض وجنون) لأنها ممكنة والمـانع منه مع أنه المقصم بالإيلاء (أو) وجد (فيها) أى الزوجة (وهو حسى كصغر ومرض) يمنع من إيلاج الحشفة (منع) المدة فلا يبتدأ بها حتى يزول (وإن حدث) نحو مرضها المـانع من ذلك أو نشوزها وكـدا مانعها الشرعى غير نحو حيض كتلبسها بفرض كصوم (فى) أثناة (المدة قطعها) لأنه لم يمتنع من الوطء لأجل البمين بل لتعذر ه (فإذا زال) وقد بى فوق أربعة أشهر من اليمين (استوافت) المدة لمـا مر ﴿ وقَيلَ تَبنى ﴾ لبقاء النكاح هنا وخرج بنى المدة طرو ذلك بعدها فلا يمنعها بل يطالب بالفيئة بعد زوالها لوجود المضارة فى المدة على التوالى مع بقاء النكاح على سلامته ٩ . لما يفرق بين هنا وما مر فى الردة والرجعة (أو) وجد فيها وهو (شرعى كحيض) أو نفاس كما قالاه وهر المعتمد (وصوم نفل فلا) يمنع المدة ولا يقطعها لو حدث فيها لأن الحيض الايخلو عنه الشهر غالبا ، فلو منع لامتنع ضرب المدة غالبا وألحق به التفاس طردا للباب لأنه من جنسه ومشارك له فىأكثر أحكامهو لأنه متمكن من وطئهاً مع نحو صوم النفل ، وإنما لم ينظروا هنا لكونه يهاب معه الوطء ، ومن ثم حرموا عليها صوم نحو النفل مع حضوره بغير إذنه ، لأنَّ المدار هنا على التمكن وعدمه فلم ينظروا لكونه يهاب الإقدام بخلافه ثم ﴿ ويمنع ﴾ المدز ويقطعها صوم أو اعتكاف (فرض) وإخرام يمتنع تحليلها منه (فى الأصح) لعدم تمكنه من الوطء معه . والثاتى لا لتمكنه منه ليلا ، وقضية كلامه أن الصوم الموسع زمنه من نحو قضاء أو نذر أو كفارة يمنع وهو الأوجه ، وإن استظهر الزركشي أن المتراخي كصوم النفل والاعتكاف الواجب والإحرام ن لو بنفل كصوم الفرض كما نقله فى الكفاية عن الأصحاب خلافًا لتخصيص الجرجانى الإحرام بالفرض (فإن وطى فى المدة أنحلت) اليمين وفات الإيلاء ولزمته كفارة يمين في الحلف بالله تعالى ولا يطالب بعد ذلك بشيء (وإلا) بأن لم يطأ فيها (فلها) دون وليها وسيدها بل يوقف حتى تكمل ببلوغ أو عقل (مطالبته) بعدها وإن كان حلفه بالطلاق (بأن ينيء) أى يرجع إلى الوطء اللك امتنع منه بالإيلاء من فاء إذا رجع (أو يطلق) إن لم يف لظاهر الآية وقضية كلامه

بأن ذكر مدة يحتمل فيها الوطء (قوله يمنتع تحليلها) أى بأن كان فوضا أو نفلا وأحومت بإذن الزوج (قوله إن لم يف) القياس رسمه بالياء ثم رأيته في نسخة كذلك وعلى عدم ثبوت الياء فيمكن تصحيحه بأنه سكن أوّلا قبل

لكن هذا ظاهر فى صورة الطلاق ، واستشهد فى ذلك بعبارة الروض ، ثم قال : وأما فى صورة الوطء فغير ظاهر فى حدوثه بعد المدة ، فقد قال فى شرح الروض بعد ذكر الروض أمورا منها عدة الشبة . نهم إن طرأ شىء منها بعد المذة وقبل المطالبة ثم زالت ظها المطالبة بلا استثناف مدة اه رقوله أوبعدها)كان ينبغى له حيث زاد هذا أن يزيد قوله أو بطلت بعد قول المصنف انقطعت ولعله أدخل البطلان فى الانقطاع تغليبا رقوله لما ذكر) المبادر أنه قوله لحربة وطئها حيثك ، وليس مرادا كما هوظاهر وإنما المراد قوله فها مركزن الإيذاء إنما بحصل الخ كما يصرح به كلام الجلال المحلى (قوله بعد زوالها) كان الظاهر زواله (قوله والاعتكاف الواجب والإحرامالغ)

أنها تردُّ د الطلب بين الفيئة والطلاق وهو الذي في الروضة وأصلها في موضع وهو الأوجه ، وصوَّبه الأسنوي فى تصحيحه و إن صوب الزركشي وغيره ماذكره الرافعي تبعا لظاهر النص أنها تطالبه بالفيئة ، فإن لم يغي طالبته بالطلاق ، وجرى عليه الشيخ في منهجه لأن نفسه قد لاتسمح بالوطء ولأنه لايجبر على الطلاق إلا بعد الامتناع من الوطء واليمين بالطلاق لاتمنع حلُّ الإيلاج لكن يجب الَّذرع حالاً (ولو تركت حَمَّها) بسكوتها عن مطالبة زوجها أو بإسقاط المطالبة عنه (فلها المطالبة بعده) مالم تنته مدة آليمين لتجدُّد الضرر هنا كالإعسار بالنفقة بخلافه فى العنة والعيب والإعسار بالمهر لأنه خصلة واحدة (وتحصل الفيئة) بفتح الفاء وكسرها (بتغييب حشفة) أو قدرها من فاقدها (بقبل) مع زوال بكارة بكر كما مرِّ ولو غوراء وإن حرَّم إلوطء بفعلها فقط وإن لم تنحل به اليمين لأنه لم يطأ ، وذلك لأنَّ مقصود الوطء لم يحصل إلابما ذكر بخلافه فى دبرفلا تحصل به فيئة لكن تنحل به اليمين وتسقط المطالبة لحنثة به ، فإن أريد عدم حصول الفيئة به مع بقاءا لإيلاء تعين تصويره بما إذا حلف لايطوها فى قبلها وبما إذا حلف ولم يقيد لكنه فعله ناسيا لليمين أو مُكَّرها فلا تنحل به (ولا مطالبة) بفيئة ولا طلاق (إن كان بها مانع وطء كحيض) ونفاس وإحرام وصوم فرض أو اعتكافه (ومرض) لايمكن معه الوطء لأن المطالبة إنما تكون بمستحق وهي لاتستحق الوطء لتعذره من جهمًا ، وما تعجب منه في الوسيط من منع الحيض للطلب مع عدم قطعه المدة ردّ بأن منعه لحرمة الوطء معه وهوظاهر وعدم قطعه للمصلحة وإلالم تحسب مدة غالبًا كما مرٌّ ، وقولهم إن طلاق المولى في الحيض غير بدعى لايشكل بعدم مطاّلبته به إذ هو مفروض فها إذا طولب زمن الطهر بالفيئة فترك مع تمكنه ثم حاضت فتطالب بالطلاق حينتذ (وإن كان فيه مانع طبيعي كرض) يضرّ معه الوطء ولو بنحو بطء برء (طولب) بالفيئة بلسانه (بأن يقول إذا قدرت فئت) لأنه يندفع به إيذاؤه لها بالحلف بلسانه ويزيد ندبا وندمت على مافعلت، ثم إذا لم يني طالبته بالطلاق (أو شرعى كإحرام) لم يقرب تحلله منه كما ذكره الرافعي وصوم فرض ولم يستمهل إلى الليل وظهار ولم يستمهل إلى الكفارة بغيرالصوم (فالمذهب أنه يطالب بطلاق) عينا لأنه الممكن ولا يطالب بالفيئة لحرمة الوطء ويحرم عليها تمكينه ، والطريق

دخول الجازم تخفيفا ثم حذفت الياء المدية قبله وصار ينيء بهمزة ساكنة أبدلت ياء لسكونها بعد كسرة ثم أدخل الجازم ونزلت الياء العارضة منزلة الأصلية فحذفت للجازم (قوله ولو غوراه) ألى حيثكان ذكره يصل إلى إلى عمل البكارة وإلا فالقياس أنه كما لوكان عجبويا قبل الحلف فلا يطالب بإزالها (قوله وتسقط المطالبة لحثه به) أى وتكون فائدته الإثم فقط (قوله تعين تصويره الخ)

[فرع] فى سم على حج : ومن صور الإيلاء لا أطوك إلا فى الدبر ، فإن وطئ فى الدبر فإن زال الإيلاء بذلك فهو مشكل لأن الوط فى الدبر غير محلوف عليه وإن لم يزل فهو مشكل لأنه نظير ماتقدم فى الحاشية قبيل الفصل فى نحو لاتخرجى إلا بإذفى ولا أكله إلا فى شرّ فإن قياس ماتقدم فى ذلك أنحلال اليمين فيزيل الإيلاء إلا أن يختار التانى . ويجاب بأن بقاء الإيلاء هنا لمدوك يخص هذا وهو بقاء المضارة التى هى سبب فى حكم الإيلاء فالتراجع المسئلة ولتجرّر (قوله لايشكل بعدم مطالبته به) أى بالوطء (قوله كمرض) أى أو جب أو كانت آلته

هذا ممكور مع ماحلّ به المتن ، مع أن فى ذلك زيادة قيد أن محله فى الإحرام إذا امتنع تحمليلها منه : أى بأن كان بإذنه (قوله فإن أريد عدم حصول الفيئة به) يعنى فإن أريد تصوير تقدم الفيئة مع بقاء الإيلاء فليصوّر

للثانى أنه لايطالب بالطلاق بخصوصه ، ولكن يقال له إن فثت عصيت وأفسدت عبادتك وإن طلقت ذهبت زُوجتك وإن لم تطلق طلقنا عليك ، كن غصب دجاجة ولوالوة فابتلعمها يقال له إن ذبختها غرمها وإلا غرمت اللوالوَّة ، ورد بأن الابتلاع المـانع ليس منه وهنا المـانع من الزوج وعلى الأوَّل لو زال الضرر بعد فيئة اللسان طولب بالوطء . أما إذا قرَّب التحلل أو استمهل فى الصَّوم إلى الليلُّ أو فى الكفارة إلى العتق أو الإطعام فإنه يمهل وقدَّر البغوى الأخير بيوم ونصف وقدَّره غيره بثلاثة وهو الأقرب (فإن عصى بوطء) في القبل أو الدبر وقد أطلق الامتناع من الوطء (سقطت المطالبة) وانحلت اليمين وتأثم بتمكينه قطعا إن عمهما المـانع كطلاق رجعي أو خصها كحيض ، وكلما إن خصه على الأصح لأنه إعانة على معصية (وإن أبي) عند ترافعهما إلى الحاكم فلا يكني ثبوت إباءه مع غيبته عن مجلسه إلا عند تعلم إحضاره لتواريه أو تعزره (الفيئة والطلاق فالأظهر أن القاضي يطلن عليه) بسوَّالها (طلقة) و احدة و إن بانت بها نيابة عنه إذ لاسبيل إلى دو ام ضررها و لا إجباره على الفيئة لعدم دخولها نحت الإجبار ، والطلاق يقبل النيابة فناب فيه عنه الحاكم عند الامتناع كما يزوّج عن العاصل ويستوفى الجن من المماطل بأن يقول أوقعت عليها طلقة أو طلقتها عنه أو أنتُ طالق عنه فلو حذف عنه لم يقع شيء كما قاله للدارمى فى الاستذكار وخرج بطلقة مازاد عليها فلا يقع ، كما لو بان أنَّه فاء أو طلق فإن طلقُها ثم طلقُها الزوج نفذ تطليقه كما اقتضاه كلام الروضة ونفذ تطليق الزوج أيضا وإن لم يعلم بطلاق القاضى كما صححه ابن القطان . فلو طلقا معا وقع الطلاقان لإمكان تصحيحهما، بخلاف بيع غائب بانت مقارنته لبيع الحاكم عنه لتعذر تصحيحهما فقدم الأقوى ، فإن طلق مع الفيئة لم يقع الطلاق كما استظهره الشيخ لأنها المقصوده . وألثانى لاتطلق عليه لأن الطلاق في الآية مضاف إلمبه بل يحبسه أو بعزر"ه ليني أو يطلق (و) الأظهر (أنه لايمهل) للفيئة بالفعل فيها إذا استمهل لها (ثلاثة أيام) لزيادة إضرارها . أما الفيئة باللسان فلا يمهل قطعا كالزيادة على الثلاث . وأما مادر نها فيمهل له لكن يقدّر ماينتهي فيه مانعه كوقت الفطر للصائم والشبع للجائع والحفة للمبتلي وقدّر بيوم فأقل . والثانى يمهل ثلاثة أيام لقربها وقد ينشط فيها للوطء (و) الأظهر (أنه إذا وطيّ بعد مطالبة) أو قبلها بالأولى (لزمه كفارة يمينُ) إن كان حلقه بالله تعالى لحنثه والمغفرة والرحمة فىالآية لما عصى به من الإيلاء فلا ينفيان الكفارة المستقر وجوينها في كل حنث . والثاني لايلزمه لظاهر الآية وردَّ بما مر ، أما إذا حلف بالترام مايلزم فإن كان

لاتریل بکارتها لکوتها غوراه (قوله إن ذبحها غرمها) أى مابين قيمتها مذبوحة وحية (قوله أما إذا قرب التحلل) ويظهر ضبطه بما يأتى وقوله النوى الدخول) ويظهر ضبطه بما يأتى و قوله النوى الدخوه) هلا زادوا أو لغض على المنائب العمداق ، أو لغيبة تسوغ الحكم على المنافذة ، أن يأتها لم يزبدوه لعذره في غيبته فلم يحكم عليه بالطلاق ، بمخلاف كل من المتوادى والمتعزر فإنه مقصر بتواريه أو تعزره فغلظ عليه (قوله يطلق عليه بسوالها طلقة) أى ونقم رجعية (قوله وإن بافت بها) أى بأن لم يبق لها من عدد الطلاق غيرها (قوله فلو حذف عنه) ظاهر وإن نوى عنه اهم على حجج (قوله فلو حذف عنه) ظاهر وإن

الميخ (قوله وعلى الأوّل) يعنى إذا كان به مانج طبيعي (قوله مازاد عليها فلا يقع) ظاهر العبارة أن الذي لايقع هو الوّائد فقط ، وأصرح منه فى ذلك قول الروض : لم يقع الوّائد اه . فالتشيد فى قوله كما لو بان أنه ناء أو طلق غير تام إذ لا وقوح فى المشبه به أصلا (قوله ونفذ تطليق الزوج أيضا) أخذ منه أن طلاق القاضى يقع رجعيا ، وقد تقدم فى كلام الشارح مايعلم منه أن الزوج لو راجعها عاد حكم الإبلاء عند قول المصنف وفى

بقربة تحير بين ما التزمه وكفارة يمين أو بتعليق بنحو طلاق وقع بوجود الصفة ، ولو اختلف الزوجان في الإبلاء أو في انقضاء مدته صدق بيمينه عملا بالأصل ، أو اعترفت بالوطء بعد الملدة وأنكره سقط حقها من الطلب عملا باعترافها ولم يقبل رجوعها عنه لاعترافها بوصوطا لحقها ، ولوكر و يمين الإبلاء وأراد تأكيا. صدق بيمينه كتظيره في تعليق الطلاق ولو مع طول الفصل وتعدد المجلس ويفارق تنجيز الطلاق بأنه إنشاء وإيقاع ، والإبلاء والتعليق متعلقان بأمر مستقبل فالتأكيد بهما أليق ، أو أراد الاستثناف تعددت الأبمان وإن أطلق بأن لم يرد تأكيدا ولا استثنافا فواحدة إن اتحد المجلس حلا على التأكيد وإلا تعددت لبعد التأكيد مع اختلاف المجلس و نظير هما جار في تعليق الطلاق ، وكذا الحكم لو حلف يمينا سنة ويمينا سنين مثلا وعند الحكم بتعدد اليمين يكفيه لاتحادها وطء

كتاب الظهار

مأخوذ من الظهر ، وسمى به لتشبيه الزوجة بظهرتحوالام ، وخنعتن به لأنه بحل الركوبوالمرأة مركوب الزوج ومن ثم سمى المركوب ظهرا وكان طلاقا فى الجاهلية بل قبل وأوّل الإسلام ، وقبل لم يكن طلاقا من كل وجه بل لتبقى معلقة لا ذات زوج ولا خلية تنكح غيره فنقل الشرع حكمة إلى تحريمها بعد العود ولزوم الكفارة

على ماء رَّ له فى قوله فإن وطنتك فعلى طلاقك الخ (قوله فإن كان بقربة) أى غير العنق (قوله بنحو طلاق) ومنه العنق (قوله ولو كرر يمين الإبلاء) أى وإن كان يمينه بالطلاق (قوله لبعد التأكيد) أى لبعد الحسل على التأكيد مع اختلاف المجلس فلا يناقى مامر من أنه يصدق فى قصد التأكيد مع طول الفصل واختلاف المجلس (قوله وعند الحكم بتعدد اليمين) يتأمل وجه الانحلال عند التعدد ، وأى فرق جينتذ بين التعدد وعدمه ، ولعله أنه عند عدم التعدد تكفيه كفارة و احدة وعند التعدد تجب كفارات بعدد الأيمان بالوطأة الواحدة ولا يجب شيء عا زاد علمها .

كتاب الظهار

(قوله وكان طلاقا فى الحاهلية) أى وهل كان بائنا أو رجيا فيه نظر . أقول : والقصة التى هى سبب في نظر . أقول : والقصة التى هى سبب فى نزول فوله تعالى ـ قدسم القد الذه المراة الاحرل بعده لابرجعة ولا بعقد لأن المرأة لما جاءت له صلى الله عليه وسلم وأظهرت ضر ورتها بأن معها من زوجها أولادا صغارا إن ضمتهم إلى نفسها جاعوا وإن روجها أولادا صغارا إن ضمتهم إلى النبي صلى الله عليه وحمر وليس عنده من يقوم بأمرهم وجاء زوجها إلىالتي صلى الله عليه وسلم وهو يقاد فلم يوشده على الله عليه وسلم وهو يقاد فلم يرشدهم إلى مايكون سببا فى عودها إلى زوجها بل قال لها حربت عليه ، فلو كان رجيا لأرشده إلى الرجعة ، أو بائنا تحل له بعقد لأمره بتجديد نكاحه فترقفه وانتظاره للوحى دليل على أنه كان طلاقا لاحل"

رجعية من الرجعة فراجعه (قوله و أنكره) أى أو لم ينكره .

كتاب الظهار

(قوله بنحو ظهر الأم) فى نسخة التحقة بظهر نحو الأم وهى الأصوب (قوله وخص به) لعل الفسمير ١١ - نهاة العباج - ٧ وهو حرام ، بل كبيرة لأن فيه إقداما على إحالة حكم الله وتبديله وهذا أخطر من كثير من الكبائر ، إذ قضيته الكفر لولا خلو الاعتقاد عن ذلك واحبال التشبيه لللك وغيره ومن ثم سهاه الله تعالى ــ منكرا من القول وزورا_ فىالآية أوَّل المجادلة النازلة في أوس بنالصامت لمـا ظاهرمن زوجته فاشتكت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها حرمت عليه وكرره . وأركانه مظاهر ومظاهر منها ومشبه به وصيغة (ويصح من كل زوج مكلف ' مختار دون أجنبي وإن نكح بعد وسيد وصبيّ ومجنون ومكره لمـا مرّ فى الطلاق ، نعم لو عَلقه بصفة فوجّدت و هو عجنون مثلا حصل (ولو) هو (ذى) وحربى لعموم الآية وكونه ليس من أهل الكفارة ممنوع بإطلاقه إذ فيها شائبة الغرامات ويتصوّر عتقه بنحو إرث لمسلّم (أو خصى) ونحو ممسوّح وإنما لم يصح إيلاؤه كمن الرتقاء لأن الجماع مقصود ثم لا هٰنا وعبد وإن لم يتصور منه العنق لإمكان تكفيره بالصوم (وظهارَ سكران) تعدَّى بسكره (كطلاقه) فيصح منه وإن صاركالزق (وصريحه) أى الظهار (أن يقول) أو يشير الأخرس الذي يفهم إشارته كل أحد (لزوجته) ولو رجعية قنة غير مكافمة لايمكن وطوها (أنت على أو مني أو) لى أو إلى أو (معي أو عندى كظهرأى ﴾ لأن على وألحق بها ماذكر المهود في الجاهلية ﴿ وَكَذَا أَنْتَكَظُهُمُ أَمَّهُ صَرِيحٌ على الصحيح ﴾ كما أن أنت طالق صريح وإن لم يقل مني لتبادره بالذهن . والثاني أنه كناية لاحيّال أن يريد أنت على غيري كظهر أمه بخلاف الطلاق ، وعلى الأوّل لوقال أو دت به غيرى لم يقبل كما صححه في الروضة كأصلها وجزم به الإمام والغز الى وبحث يعضهم قبول هذه الإرادة باطنا (وقوله) لها (جسمك أو بدنك) وجملتك (أونفسك) أو ذاتك (كبدن أى أو جسْمها أو جملتها) أو ذائها (صريح) لتضمنه للظهر وإن لم يذكر الصلة كما هو ظاهر كلامه ، وما ذكره فى الروضة من التصريح بالصلة ليس بظهار لأنه ليس بقيد (والأظهر) الجديد (أن قوله) لها أنت (كيدها أو بطنها أو صدرها) ونحوها من كل عضو لايذكر للكرامة (ظهار) لأنه عضو بحرم التلذذ به فكان كالظهر ،

بعده لا برجمة ولا بعقد (قوله بل كبيرة) معتمد (قوله الولا خيلو الاعتقاد عن ذلك) أى إحالة حكر الله (قوله لما فاهم ونسيها كما في ضرح الروض (قوله حصل) أى المناظم من زوجته) خولة بنت ثعلبة على اختلاف في اسمها ونسيها كما في شرح الروض (قوله حصل) أى النهاد في المنهاد في المهاد في المنهاد في المنهد في وضيئة (قوله المنهود) أى هو الممهود في وضيئة (قوله المنهود) أى هو الممهود في وضيئة (قوله المنهود) أى هو الممهود في بالمنهود في المنهود في المنهود في المنهود المنهود في المنهود في من المنهود في المنهود في المنهود في المنهود في المنهود في المنهود أن المنهاد إلى المنهود في المنهود أن المنهم الله إلى أن بالمنه خير أن (قوله وبحث بعضهم المنع) أى بسكون الفاء ، أما بفتحها فلا يكون به مظاهر المخالف المنهم المنهم المنهود أن أشار به إلى أن القدم بخلافه ولا يرد على المصنف بلمواز أن فيه خلافا على الجديد فعبر بالأظهر نظرا له (قوله أثت كيدها) منهاد المناهم عن الكل المن باب السراية ، وعبارة المنهاد المناهم عن الكل أو على المنهم عن الكل أو المنهم المنهم المنهم عن الكل أو المنهم المنهم عن الكل أو المنهمة التشبيه عبيثه اله . وودت لوكان نبه على ذلك عند قول المنهاج الآتي وقوله رأسك أو ظهرك أو الميلاله . أقول : وينهنمى اعباد ما اقتضاه التشبيه على ماقاله الرركشي وأن الراجع فيه أنه من باب السراية ، وعليه المناهم عنه الكل أو دوله المناهم عنه الكل أو دوله المناهم عنه الكل أو موهوم من المناهم المناهم الأول المناهم عنه ألى أن كيد على مظاهم الإلى الايذكر المكرامة) أى وهو من الأعضاء الظاهرة على قال المنطوعة يمين بمنك على "كظهر أى مم يكن مظاهم الإقولة الديدكر المكرامة) أى وهو من الأعضاء الظاهرة على المناهم ا

فى خصى يرجع للفظ تشبيه وفى به للظهر ، ولفظ به ليس فى عبارة التحفة ولا غيرها فالأولى حلمه (قوله وهو عجنون مثلاً) الأولى جلف مثلا (قوله بنحو إرثه لمسلم) لاحاجة إلى هذا التكلف وهوإنما احتاجوا إليه لتصوير دخول المسلم فى ملك الكافر ابتداء فيكنى فى التصوير هنا أن يقول بأن يسلم عنده (قوله كظهر أمه) لعلا كظهر والثاني أنه ليس بظهارلأنه ليس على صورة الظهار المهودة في الحاهلية (وكذا) قوله أنت على (كعينها) أو رأسها أو نحو ذلك مما يحتمل الكرامة كأنت "أمي أو روحها أو وجهها ظهار (إن قصد) به (ظهارا) لأنه نوى مايحتمله اللفظ (وإن قصدكرامة فلا) يكون ظهارا لذلك (وكذا إن أطلق في الأصح) لاحماله الكراءة وخلب لأن الأصل عدم الحرمة والكفارة . والثانى يحمل على الظهار ، واختاره الإمام والغرالى لأن اللفظ صريح في التشبيه ببعض أجْزاء الأم (وقوله) لها (رأسك أو ظهرك أو يدك) أو رجلك أو بدنك أو جلدك أو شعرك أو فرجك أو نحوها من الأعضاء الظاهرة (على كظهر أى ظهار في الأظهر) وإن لم يقل على كما مر ، أما الباطنة كالكبد والقلب فلا يكون ذكرها ظهارا فيما يظهر لأنها لايمكن الفتع بهاحي توصف بالحرمة ويأتى ذلك ف عضو المحرم أيضا كما هو ظاهر ، والثاني ليس بظهار لأنه ليس على صوّرة الظهار المعهودة في الجاهلية (والتشبيه بالجدة) من الجهتين وإن بعدت (ظهار) لأنها تسمى أما (والمذهب طرده) أي هذا الحكم (في كل محرم) شبه بها من نسب أو رضاع أو مصاهرة (لم يطرأ) على المظاهر (تحريمها) كأخته نسبا ومرضعة أمه أو أبيه وزوجته الى نكحها قبل ولآدته وأمها بجامع التُحريم المؤبدُ ابتداء والثاني المنع لورود النص في الأم (لامرضعة) له (وزوجة ابن) له لأنهما لما حلتا لمه فيوقت احتمل إرادته وأما ابنة مرضعته ، فإن ولدت بعد ارتضاعه فهي لم تحل في حالة من الحالات بخلاف المولودة قبله ، وكالمولودة بعده المولودة معه كما بحثه الشيخ (ولو شبه) زوجته (بأجنبية ومطلقة وأخت زوجة وبأب) مثلا (وملاعنة فلغو) أما غير الأخيرين فلما مر ، وأما الأب فليس محلا للاستمتاع وتأبيد حرمة الملاعنة لقطيعتها لا لوصلتها عكس المحرم ومن ثم كان مثلها مجوسية ومرتدَّة ، وكذا أمهات المؤمنين رَضَى الله عنهن لأن حرمين لشرفه صلى الله عليه وسلم ، ولو قال أنت على حرام كما حرمت أمى فالأوجه أنه كناية ظهار أو طلاق ، فإن نوى أنها كظهر أو نحو بطن أمه فى التحريم فظاهر وإلا فلا (ويصح) توقيته كانت كظهر

كما يأتى فى قوله ويأتى ذلك فى عضو المحرم (قوله فلا يكون ظهارا للملك) أى لقوله لأنه نوى الخرا قوله فلا يكون ذكرها ظهارا) أى لاصربحا ولا كتابة كما هو ظاهر هذه العبارة ، ونقل فى الدرس عن هر أنه يكون كتابة وتوقفنا فيه ، والأقرب الأول لأنه يحمل الظهار لعدم إمكان التمتع به فلا يكون كتابة لأنها ما يحتمل المراد وغيره وهو ظاهر إن لم يرد به التعبير بالجزء عن الكل وإلاكان ظهارا ، وعبارة الحطيب هنا : تنبيه : تخصيص المصنف لأمثلة بالأعضاء النظاهرة من الأم بود به صرح صاحب الموسنف لأمثلة بالأعضاء النظاهرة من الأم بود به صرح صاحب الوقق واللباب ، والأوجه كما اعتمده بعض المتأخرين أنها مثل الظاهرة كما اقتضاه إطلاقهم البعض اله . وهذه الأوجه ضعيفة : أى ولا يتأتى فى هذا التفصيل السابق فى الروح ، واستشكله حج حيث قال : فإن قلت : الأوجه ضعيفة : أى ولا يتأتى فى هذا التفصيل السابق فى الروح ، واستشكله حج حيث قال : فإن قلت : الود . قلت لاينافيه لأن المدار هما أنها كالعضو الباطن بناء على الأصح أنها جسم سار فى البدن كسريان ماء الورد . قلت لاينافيه لأن المدار هما الواطنة (قوله والروح تذكر فيه تارة للكرامة وتارة لغيرها فوجب التفصيل السابق في الموث والم لايزمنعة له : أى الورج (قوله فإن فير ولدت بعد ارتضاء له أى الرضعة له : أى الورج (قوله المولودة مهه) أى الرضاع (قوله كما محنه السابق في غير صر منهجه (قوله ومن ثم كان مثلها) أى الملاعة (قوله فظاهر) أى أو مطاق إن نوى به الطلاق

أى (قوله وأمها) الصواب حلمه لأن أم الزوجة أبيه لاتحرم عليه ويجوز على بعد أن الضمير فيه يرجع إلى مرضعة أمه أو أبيه (قوله فلما مر) لعله يريد به قوله المبار بجامع التحريم الموبد : أي لما علم مما مرز قوله وإلا فلا) أي أَى يوما أو سنة كما يأتى و (تعليقه) لأنه لاقتضائه التحريم كالطلاق والكفارة كاليمين وكل منهما يصح تعليقه (كقوله) إن دخلت فأنت على كظهر أمى فلخلت و لو في حال جنو نه أو نسيانه لكن لاعو د حيى يمسكها عقب إفاقته أو تذكره وعلمه بوجود الصفة قدر إمكان طلاقها ولم يطلقها ، وكقوله إن لم أدخلها فأنت على كظهر أى ثم مات ، وفي هذه يتصوّر الظهار لا العود لأنه بموته ينبين الظهار قبيله وحينتذ يستحيل العود وكقوله (إن ظاهرت من زوجتي الأخرى فأنت على كظهر أمى فظاهر) منها (صار مظاهرا منهما) عملا بمقتضى التعليق والتنجيز ، وقضية كلامهم انعقاد الظهار وإن كان المعلق بفعله جاهلا أو ناسيا وهو ممن يبالى بتعليقه ، وبه قال المتولى وعلله بوجود الشرط ، لكن قياس تشبيهه بالطلاق أن يعطى حكمه فيها مرّ فيه وهو كذلك ، وكلامهم محمول عليه ، ويحمل كلام المنولى على ما إذا لم يقصد إعلامه (ولو قال إن ظاهرت من فلانة) ولم يقيد بشيء فأنت على كظهر أي (وفلانة) أي والحال أنها (أجنبية فخاطبها بظهار لم يصر مظاهرا من زوجته) لعدم صحته من الأجنبية (إلا أن يريد اللفظ) أي التعليق على مجرد تلفظه بذلك فيصير مظاهرا من زوجته لوجو د المعلق عليه (فلو نكحها ﴾ أى الأجنبية (وظاهر منها) بعد نكاحه لها ولم يحتج لهذا لأن ماقبله دال عليه (صار مظاهرا) من تلك لوجود الصفة حينئذ (ولو قال) إن ظاهرت (من فلانة الأَجنبية فكذلك) بكون مظاهرا من تلك إن نكح هذه ثم ظاهر منها وإلا فلا مالم يرد اللفظ ، وذكر الأجنبية للتعريف لا للشرط إذ وصف المعرفة لايفيد تخصيصا بل توضيحاً أو نحوه (وقيل) بل ذكرها للشرط والتخصيص فحينئذ (لايصير مظاهرا) من تلك (وإن نكحها) أي الأجنبية (وظاهر منها) لحروجها عن كونها أجنبية ، ويوافقه عدم الحنث في نحو لاأكلم ذا الصبيّ وكلمه شيخا . لكن فرق الأول بأن حمله هنا على الشرط يصيره تعليقا بمحال ، ويبعد حمل اللفظ عليه مع احباله لغيره بخلافه في البمين (ولو قال إن ظاهرت منها وهي أجنبية) فأنت على ّ كظهر أى (فلغو) فلا شيء فيه مطلقا إلا ان أراد به اللفظ وظاهر منها وهي أجنبية ، وذلك لأن إتيانه بالجملة الحالية نص في الشرطية فكان تعليقا بمستحيل كإن بعت الحمر فأنت على كظهر أمى ولم يقصد مجرد صورة البيع كما هو ظاهر ثم باعها (ولو قال أنت طالق كظهر أمى ولم ينوبه) شيئًا (أو نوى) بجميعه (الطلاق أو الظهار أو هما أو) نوى (الظهار بأنت طالق و) نوى (الطلاق بكظهر أى) أو نوى بكل منهما على حدته الطلاق أو نواهما أو غيرهما بأنت طالق ونوى بكظهر أمى طلاقا أو أطلق هذا ونوى بالأول شيئًا مما ذكر أو أطلق الأول ونوى بالثاني شيئًا نما ذكر غير الظهار ، أو نوى بهما أو بكل

(قوله وكل مجما) أى الطلاق واليمين (قوله يصح تعليقه) قال شيخنا الزيادى : تأمل تصوير تعليق اليمين من ذلك الإيلاء لأنهين رويما ويقارة الإيلاء لأنهين رويما ويقارة الإيلاء لأنهين رويما تعليق المساورة أى فلاكفارة (قوله قضية كالامهم) متصل بقوله كقوله إن دخلت اللمال التح ، ولو قدمه عقبه كان أولى (قوله أن يعطى حكمه فيامر) أى من أنه لايكون مظاهرا إن فعل المعلق عليه ناسيا أو جاهلاو هو محن يبالى بتعليقه (قوله فخاطبها) أى القوله بعد نكاحه (قوله لأن ماقبله) أى من قوله فخاطبها بظهار (قوله بل توضيحا أونحوه) أى كبيان المماهية

والا ينوى الظهار فلا يكون ظهارا ، ومعلوم انه إن نوى الطلاق فهو طلاق كما هو قضية كو نه كناية فيه فليراجع (قوله والكفارة كاليمين) ينصف الكفارة

منهما أو بالثانى غيرهما أو كان الطلاق باثنا (طلقت) لإتيانه بصريح لفظ الطلاق وهو لايقبل الصرف (ولا ظهار ﴾ أما عند بينوتها فظاهر وأما عند عدمها فلأن لفظالظهار لكونه لم يذكر قبله أنت، وفصل بينه وبينها بطالق وقع تابعا غير مستقل ولم ينوه بلفظه، ولفظه لايصلح للطلاق كعكسه كما مر . نعم محل عدم وقوع طلقة ثانية به إذا نوى به الطلاق و هي رجعية ما إذا نوى ذلك الطلاق الذي أوقعه أو أطلق ، أما إذا نوى به طلاقا آخر غير الأوَّل وقع على ماذكره الشيخ ، وحملكلامهم على ما إذا لم ينو ذلك به ورده الوالد رحمه الله تعالى،وأجاب عن بحث الرافعي بأنه إذا نوى بكظهر أمي الطلاق قد رت كلمة الحطاب معه ويصير كأنه قال أنت طالق أنت كظهر أمى وحينئذ يكون صريحا فى الظهار وقد استعمله فى عير موضوعه فلا يكون كناية فى غيره (أو) نوى (الطلاق بأنت طالق أو لم ينو شيئا) أو به الظهار أو غيره (و) نوى (الظهار) وحده أو مع الطلاق (بالباق) أو نوى بكل منهما الظهار ولو مع الطلاق (طلقت) لوجود لفظه الصريح (وحصل الظهار إن كان طلاق رجعة) لصحته من الرجعية مع صلاحية كظهر أمى لأن يكون كناية فيه بتقدير أنت قبله لوجود قصده به ، وكأنه قال أنت طالق أنتكظهر أي . أما إذاكان باثنا فلا ظهار لعدم صحته من البائن . ولو قال أنت على كظهر أي طالق وأراد الظهار والطلاقي حصلا ولا عود وإن أطلق فمظاهر ، وفي وقوع الطلاق وجهان ، وقياس مامر في عكسه ترشيح عدم وقوعه في هذه وسئل الوالدرحمه الله تعالى عمن قال لزوجته أنت على ّحرام هذا الشهر . والثاني والثالث مثل لبن أى . فأجاب بأنه إن نوى بأنت على حرام طلاقا وإن تعدد بائنا أو رَجعيا أو ظهار ا حصل مانواه فيهما لأنَّ التحريم ينشأ عن الطلاق وعن الظهار بعد العود فصحت الكناية به عنهما من باب إطلاق المسبب على السبب ، أو نواهما معا أو مرتبا تخير وثبت ما اختاره منهما ، ولا يثبتان جميعا لاستحالة توجه القصد إلى الطلاق والظهار ، إذ الطلاق يزيل النكاح والظهار يستدعي بقاءه.وأما قوله مثل لبن أي فلغو لا اعتبار به لصيرورة الكلام المذكور

(قوله وفصل بينه) أى ظهر أى وقوله وبينها أى أنت (قوله وقوع طلقة ثانية به) أى بما ذكره المصنف (قوله وهى رجعية) أى عبد أنوى الغر (قوله ورده الوالد) قال شيخنا الزيادى : وفى هذا الرد نظر لأن كلام الرافعى فيا إذا نوء عن الصراحة فصار غاية ، وكلام الراد فيا إذا بؤه على صراحته ظم يتلاقيا تأمل (قوله ولا عود) أى فلا كفارة (قوله وفى وقوع الطلاق) أى فى حالة الإطلاق (قوله وقياس مامر فى عكسه) هو قول المصنف ولو قال أنت طالق كظهر أى (قوله حصل مانواه فيهما) أى الظهار والطلاق وعكسه الكواه فيهما) أى الظهار والطلاق

⁽قوله وأجاب عن بحث الرافعي) لم يتقدم الرافعي ذكر في كلامه ، لكن هذا اللدى نقله عن الشيخ نقله السنيخ عن بحث الرافعي بلفظ : و يمكن أن يقال إذا خرج كظهر أى عن الصراحة وقد نوى به الطلاق يقع به طلقة أخرى إن كانت الأولى رجعية اه . وعبارة الشيخ في شرح المنهج بعد كلام الرافعي المذكور نصها : به طلقة أخرى إن كانت الأولى رجعية اه . وعبارة الشيخ في شرح المنهج بعد كلام الرافعي المذكور نصها : يكون صريحًا في الظاهار) يقال عليه فيلزم أن يقع به الظهار أيضا ولم يقولوا به على أنه قد يناقضه ما سيأتي في تعليل المتن الآثي على الأثر (قوله وقد استعمله في غير موضوعه) الصواب حلف لفظة غير وليست في حواشي والله التي نقل منها (قوله وقد استعمله في غير موضوعه) الصواب حلف لفظة غير وليست في حواشي والله التي نقل منها (قوله أو رجعيا) "تعمم في الطلاق لابقيد النية فتأمل (قوله أو مرتبا) قد يقال ملا وقع ماقصده أولاً في هذه الصورة لوقوعه في علمه ولفا الثاني

يه متناقضا لمنافاته لقوله أنت حرام إذ لبن أمه حلال له ، وظاهر أنه إن نوى به الظهار فى القسمين المذكورين لايلزمه كفارة إلا إن وطنها قبل تمام الشهر الثالث فيلزمه كفارة ظهار لصيرورته عائدا حيئتذ ، وإن نوى تحريم عينها أو فرجها أو نحوها أو لم ينو شيئا لزمه كفارة يمين إن لم تكن معتدة أو نحوها .

(فصل)

فيما يترتب على الظهار من حرمة نحو وطء ولزوم كفارة وغير ذلك

يجب (على المظاهر كفارة إذا عاد) للآية السابقة فموجبها الأمران : أعنى العود والظهار كما هو قياس كفارة أيمين وإن كان ظاهر كلامه الوجه الثانى أن موجبها الظهار فقط والعود إنما هو شرط فيه ، وقد جزم الرافعى فى بابها بأنها على النراخى مالم يطأ وهو الأوجه وإن جزم فى باب الصوم بأنها على الفور ونقله فى باب الحج عن القفال ، ولا يشكل القول بالتراخى بأن سببها معصية ، وقياسه أن تكون على الفور لأنهم اكتفوا بتحريم الوطء عليه حتى يكفر عن إيماجها على الفور وبأن العود لما كان شرطا فى إيماجها وهو مباح كانت على النراخى (وهو) أى العود فى غير مؤقمت وفى غير رجعية لما يأتى فيهما (أن يمسكها) على الزوجية ولو جهلا ونحوه كما هو ظاهر (بعد) فراغ (ظهاره) ولو مكررا للتأكيد وبعد علمه بوجود الصفة فى الملتى وإن نسى أوجن ً عند وجودها

كغارة يمين على ما يأتى فى كلام الشارح (قوله إن نوى به الظهار فى القسمين) هما قوله فأجاب بأنه إن نوى الخ وقوله أو نواهما معا أو مرتبا الخ (قوله أو نحوها) أى بأن كان بها مرض يمنع الوطء .

(فصل) فيا يترتب على الظهار

(قوله أن موجبها) بدل من الوجه الثانى (قوله الظهار فقط) وقيل موجبها العود شرح منهج (قوله مالم يطأً) أفهم أنه لو وطئ وجبت على الفور (قوله لما كان شرطا) أي لما كان لابد منه فى وجوب الكفارة سواء قلنا وجبت الكفارة بالظهار والعود أو بالعود وحده أو بالظهار والعود شرط وهو جائز كانت على التراخى ، وأماكفارة الوقاع وقتل العمد واليمين الغموس فهى على الفور لأن أسبابها معصية (قوله عند وجودها) أى

(قوله وظاهر أنه إن نوى به الخ) الأصوب أن يقول وظاهر أنه حيث قلنا إنه ظهار فى القسمين : أى يأن نواه فى القسم الأوّل أو اختاره فىالقسم الثانى (قوله فى القسمين) يعنى المذكورين فىقوله إن نوى بأنت علّ حرام الخ وفى قوله أونواهما الخ (قوله أو نحوها) أى كأن كانت محرمة بإذنه .

(فصل) فيا يترتب على الظهار

(قوله فوجيها الأموان الخ) صريح هذا التفريع أن هذا مفاد المتن وينافيه قوله بعد وإن كان ظاهر كلامه الوجه الثانى الغ (قوله وبأن العود) الأصوب ولأن العود (قوله لما كان شرطا) لايناسب ماقدمه من أنموجيها الأمران، وإنما يناسبه أن يقول لما كان أحد سبيها مع أنه أتم فى الجواب كما لايخنى (قوله وإن نسى أو جن عند وجودها) يغى أنه لايد من علمه بوجود الصفة فى المعلق فى الحكم بالعود ولا يضرّ فى الحكم بالعود حيثتا. كونه

كا مر ، وكأنهم إنما لم ينظروا لإمكان الطلاق بدل التأكيد لمصلحة تقوية الحكم فكان غير أجنبي عن الصيغة (زِمن إمكان فرقة ﴾ لأن تشبيهها بالمحرم يقتضي فراقها فبعدم فعله صارعائدا فياقال أد العود للقول نحو قال قولا ثم عاد فيه وعاد له مخالفته ونقضه و هو قريب من عاد فلان في هبته ، وقال في القديم مرة كمالك وأحمد هو العزم على الوطء لأن ثم في الآية للراخي ومرة كأني حنيفة هو الوطء لنا الآية لما نزلت وأمر صلى الله عليه وسلم المظاهر بالكفارة لم يسأله هل وطئ أو عزم على الوطئ ، والأصل عدم ذلك ، والوقائع القولية كهذه يعمها الاحمال فإنها ناصة على وجوب الكفارة قبل الوط ء فيكون العو د سابقا عليه . واعلم أن مرآدهم إمكان الفرقة شرعا فلا عود في نحو حائض إلا بالإمساك بعد انقطاع دمها ، ويؤيده مامر أن الإكراه الشرعي كألحسي (فلو اتصل به) أي لفظ الظهار (فرقة بموت) لأحدهما (أو فسخ)منهما أو من أحدهما أو انفساخ بنحو ردة قبل الوطء (أوطلاق بائن أو رجعي ولم يراجع أو جن) أو أعمى عليه عقب اللفظ (فلا عود) للفرقة أو تعلى ها فلا كفارة . ومحله إن لم يمسكها بعد الإفاقة ، وصور في الوسيط الطلاق بأن يقول أنت كظهر أي أنت طالق ، ومنازعة ابن الرفعة فيه بإمكان حلف أنت فليكن عائدا به لأن زمن طالق أقل من زمن أنت طالق مردودة بنظير مامر في تعليل اغتفارهم تكرير لفظ الظهار للتأكيد ، بل هذا أولى بالاغتفار من ذلك لأن أنت كظهر أمى طالق فيه ركة. وقلاقة ، يخلاف عدم التكرير ، ويأتى عدم تأثير تطويل كلمات اللمان وأنهم قاسوه على مالو قال عقب ظهاره أنت يافلانة بنت فلان الفلاقي وأطال في اسمها ونسبها طالق لم يكن عائدًا ، بربه كقولهم لو قال لها عقب الظهار أنت طالق على ألف فلم تقبل فقال عقبه أنت طالق بلا عوض لم يكن عائدا وكذا ياز أنية أنت طالق يتضح ردكلام ابن الزفعة (وكلما أو) كان ثنا أوكانت قنة فعقب الظهار ملكته أو (ملكها) اختيارا بقبول نحو وصية أو شراء من غير سوم وتقرير ثمن لعدم إمساكه لها على النكاح ولا يؤثر إرثها قطعا ويؤثر قبول هبتها لتوقفها على القبض ولو تقديرا بأن كانت بيده (أو لاعنها) عقب الظهار يضر (في الأصح) لاشتفاله بموجب الفراق وإن طالت كلمات اللعان لما مر" ، وقبل هو عائد في الأولى لأنه نقلها من حل" إلى حلّ وذلك إمساك لها ، وقبل هو عائد في الثانية لتطويله بكلمات اللعان مع إمكان الفرقة بكلمة واحدة (بشرط سبق القذف) والرفع للقاضي (ظهاره في الأصع) لمـا فى تأخير ذلك عن الظّهار من زيادة التطويل . والثانى لايشترط نقدم ماذكر حَمّى لو اتصل مع كلمات اللمان

الصفة (قوله كما) مراللتي مرأن الصفة إذا وجدت مع جنون أو نسيان حصل الظهار ولايصير عائدا إلابالإمساك بعد الإفاقة أوالتلكو فيحمل ماهنا على مامر من أنه لايصير عائدا إلا بالإمساك المذكور (قوله تكوير لفظ الظهار) أي وهو أنهم لم ينظروا لإمكان الطلاق لتقوية الحكم (قوله بخلاف عدم التكوير) أي فيأنت كظهر أي كظهر أي كظهر أي كظهر أي بدون كرير أنت لتأكيد ، فاغضار تأكيد أنت أي بدون كرير أنت لتأكيد ، فاغضار تأكيد أنت للتخلص مما فيه ركة وقلاقة أولى (قوله ولا يوثر) أي في كونه غير عائد فلاكفارة عليه ، وقوله لوثها : أي الزوجة (قوله يقرح) أي في من قوله لاشتناله بموجب الغ، وقوله في الأولى هي

عند وجود الصفة ناسياً أو مجنونا (قوله لمصلحة تفوية الحكم النخ) لو قال لأنه لما كان من توابع الكلام الغ أو نحوذلك كان أولى(قوله يعمها الاحمال) لعل صوابه ثعم عند عدم الاستفصال : أى كما قاله الشافعيرضي الله عنه والا فوقائع الأحوال إذا طرقها الاحمال كساها ثوب الإجمال وسقط بها الاستدلال كما قاله الشافعي أيضا (قوله واعلم أن مرادم النح) هذا بحث لابن حجر (قوله وأنهم قاسوه النح) ظاهره أن القياس مذكور فها يأتي وليس كملك ، وعبارة التحقة : وقاسوه (قوله وتقرير ثمن) عطف على سوم بالظهار لم يكن عائدًا لاشتغاله بأسباب الفراق (ولو راجع) من ظاهر منها رجعية أو من طلقها رجعيا عقب الظهار (أو ارتدّ متصلا) بالظهار وهي موطوءة (ثم أسلم فالمذهب) بعد الاتفاق على عود أحكام الظهار (أنه عائد بالرجعة) وإن طلقها عقبها (لا الإسلام بل) إنما يعود بإمساكها (بعده) زمنا يسع الفرقة ، والفرق أن مقصود الرجعة استباحة الوطء خاصة ومقصود الإسلام العود للدين الحق والاستباحة أمر يترتب عليه (ولا تسقط الكفارة بعد العود بفرقة) لاستقرارها بالإمساك قبلها (ويحرم قبل التكفير) بعتق أو غيره (وطء) للنص عليه في غير الإطعام وبالقياس فيه على أن قوله صلى الله عليه وسلم في الحبر الحسن للمظاهر و لاتقربها حتى تكفُّر ، يشمله ولزيادة التغليظ عليه . نعم الظهار الموقت إذا انقضت ملته ولم يطأ لايحرم الوطء لارتفاعه بانقضائها ، ومن ثم لو وطئ فيها لزوته الكفارة وأحرم عليه الوطء حتى تنقضى أو يكُفِّر . واعتراض البلقيني حله بعد مضىّ العدةً وقبل التكفير بأن الآية نزلت في ظهار موقت كما ذكره الآمدي وغيره مردود بأن الذي في الأحاديث نزولها في غير المؤقمت (وكذا) بحرم (لمس ونحوه) من كل مباشرة لانظر (بشهوة في الأظهر) لإفضائه للوطء (قلت : الأظهر الجواز، والله أعلم) لأن الحرمة ليست لمعنى يخل بالنكاح فأشبه الحيض ومن ثم حرم فيا بين السرة والركبة مامرً في الحائض . قال الأُذرعي : لم لايفرق بين من تحرك القبلة ونحوها شهوته وغيره كما سبق في الصوم ، وينبغي الحزم بالتحريم إذا علم من عادته أنه لو استمتع لوطء لشبقه ورقة تقواه (ويصح الظهار المؤقت) للخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم أمر من ظاهر موَّقتا ثم وطئ في المدة بالتكفير وإذا صححناه كان (موَّقتا) كما النزمه وتغليبا لشبه القسم (وفي قولُ) بل يكون (مومبدا) تغليظا عليه وتغليبا لشبه الطلاق (وفي قول) هو (لغو) من أصله وإن أثم به لأنه لما وقته كان كالتشبيه بمن لاتحرم تأبيدا ، ويرده الحبر المذكور وإنما غلبوا شائبة القسم هنا دون الطلاق كما تقرر ، وعكسوا ذلك فيا لو قال أنت على" كظهر أمى ثم قال لاخوى أشركتك معها فإنه يُصح على الأصح لأن صيغة الظهار أقرب إلى صيغة الطلاق من حيث إفادة التحريم فألحقت بها في قبولها التشريك فيها . وأماحكم الظهار من وجوب الكفارة فهو مشابه لليمين دون الطلاق فألحق المؤقت على القول بصحته باليمين فى حكمه المرتب عليه من التأقيت كاليمين دون التأبيد كالطلاق (فعلى الأول) أى صحته موَّفتا (الأصح) بالرفع (أن

قوله ملكها ، وقوله في الثانية هي قوله لاعنها (قوله رجعية) أى حالة كونها رجعية (قوله بإمساكها بعده)
أى الإسلام (قوله ويحرم قبل التكفير) ظاهره وإن عجز وهو ظاهر . و نقل بالدس عن الحطيب على شرح
أي شجاع مايوافقه ، ثم رأيت التصريع به أيضا في الروضة وشرحه في آخو الكفارة ، وحبارته : فصل إذا
عجز من لومته الكفارة عن جميع الحصال بقيت : أى الكفارة في ذمته إلى أن يقدر على شيء منها كما مر في
الصوم فلا يطاحتي يكفر في كفارة الظهار اله . وهل يحرم عليه ذلك وإن خاف العنت أم لا ، فيه نظر ، والأتوب
الجواز لكن يجب الاقتصار على مايدفع به خصوص العنت (قوله على أن قوله صلى الله قيله وسلم) ولعله إنما
لم يستلك به لأنه ليس نصا في ذلك (قوله حتى تنقضى) أى الملة ، وقضيته أنها إذا انقضت ولم يمكم لم يحرم
في ذمته و في لميناً أصلاحي مضت الملة فلا شيء اه رقوله مامر في الحائض) أى مامر تحريمه في الحيض (قوله
وينبغي الجوم بالتحريم) محتمد رقوله لشبقه) أى لقوة شبقه

⁽قوله ومن ثم لو وطئ فيهالزمتهالكفارة وحرم عليه الوطء) أى ثانياكما يأتى

عوده) أي العود فيه (لايحصل بإمساك) لزوجة ظاهر منها مؤقتا (بل) يحصل (بوطء) مشتمل على ثغييب الحشفة أو قدرها من فاقدها (في المدة) للخبر المذكور ولأن الحل منتظر بعدها ، فالإمساك يحتمل كو نهلانتظاره أو للوطء فيها فلم يتحقق الإمساك لأجل الوطء إلا بالوطء فيها فكان هو المحصل للعود ، والثانى أن العود فيه كالعود في الظهار المطلق إلحاقا لأحدنو عي الظهار بالآخر ، فعلم أن الوطء نفسه عو د عَلَى الأصح أما الوطء بعدها فلا عوّد به لارتفاعه بها كما مرّ فعلم تمييزه بتوقف العود فيه على الوطء وبحله أوّلا وبحرمته كالمباشرة بعد إلى التكفير أو مضى المدة ، ولو قال أنت عليّ كظهر أى خسة أشهر كان ظهارا موقتا وموليا لامتناعه من وطئها أكثر من أربعة أشهر لأنه متى وطئ في المدة لزمه كفارة الظهار لحصول العود به ، وهل تلزمه كفارة أخرى أولا جزم الأوَّل صاحبا التعليقة والأنوار وغيرهما ، وبالثاني البارزي ، وصحه في الروضة كأصلها ، وحمل الوالدرحمه الله تعالى الأوّل على مالو انضم إليه حلف كو الله أنت على كظهر أى سنة . والثانى على خلوّه عن ذلك ، أما لو قيد ظهاره بمكان فالقياس أنه كالظهار المؤقت فلا يكون عائدا فى ذلك الظهار إلا بوطئه فى ذلك المكان لكنه متى وطئها فيه لم يحرم فى غير ذلك المكان قياسا على قولهم إنه متى انقضت المدة لم يحرم فى المؤقت بزمان كذا أفاده الشيخ خلافا للبلقيني في الشق الأخير (ويجب النزع بمغيب الحشفة) أي عنده كما في إن وطنتك فأنت طالق (ولو قال لأربع أنتنَّ على كظهر أي فظاهر منهن) تغليبا لشبه الطلاق (فإن أمسكهن) زمنا يسع طلاقهن فعائد منهن وحينتُذ (فأربع كفارات) وتجب عليه في الجديد لوجو د الظهار والعو د في حق كل واحدة منهن فإن أمسك بعضهن فقط **نعائد فيه دون** غيره (وفىالقديم) عليه (كفارة) واحدة فقط لاتحاد لفظه وتغليبا لشبه البمين (ولو ظاهر منهن) ظهار المطلقا (بأربع كلمات متوالية فعائد من الثلاث الأول) لعوده فى كل بظهار ما بعدها فإن فارق الرابعة عقب ظهاره لزمه ثلاث كفارات وإلا فأربع ، وما زعمه بعضهم من أنه احترز بمتوالية عما إذا انفصلتالمرات وقصد بكل مرة ظهارا أو أطلق فكل مرة ظهار مستقل له كفارة محل نظر ، إذ المتوالية كذلك كما تقرر ، فالظاهر أن ذكر التوالى لمجرد التصوير ويعلم به غيره بالأولى ، وقوله وقصد الخ يوهم صحة قصد التأكيد هنا وليس كذلك (ولو كرر) لفظ ظهار مطلق (في امرأة متصلا) كل لفظ بما بعده (وقصد تأكيدا فظهار واحد) كالطلاق فتلزمه كفارة واحدة إن أمسكها عقب آخرمرة ، أما مع تفاصلها بفوق سكتة تنفس وعيّ فلا يفيد قصد التأكيد ، ولو قصد بالبعض تأكيدا وبالبعض استثنافا أعطى كُلِّ حكمه (أو) قصد (استثنافا) ولو في إن دخلت فأنت على " كظهر أمى وكرره (فالأظهر التعدد) كالطلاق لا اليمين لما مر أن المرجح في الظهار شبه الطلاق في نحو الصيغة وإن أطلق فكالأوّل ، وفارق الطلاق بأنه محصور مملوك فالظاهر استثنافه بخلاف الظهار ، والثاني لايتعدد كتكرر اليمين على شيء مرات (و) الأظهر (أنه بالمرة الثانية عائد في) الظهار (الأوَّل) للإمساك زمنها . والثاني لا لأن الظهار بها من جنس واحد فما لم يفرغ من الجنس لايكون عائدا ، أما الموقت فلا تعدد فيه مطلقا لعدم العو د فيه

⁽قوله فكان) أى الوطء (قوله كالمباشرة بعد) أى بعد الوطأة الأولى (قوله كان ظهارا موقتا) أى مظاهرا ظهارا موقتنا الغر (قوله كذا أفاده الشيخ) أى فىغير شرح منهجه (قوله فعائد فيه) أى البعض(قوله لإمساكه زمنها) أى مرة ثانية (قوله فلا تعدد فيه مطلقا) أى قصد استثنافا أم لا

ئبل الوطء فهو كتكرير بمين على شيء واحد ، ولو قال إن لم أنزوج عليك فأنت علي كظهر أمي وتمكن من الرحم على بمنظهر أمي وتمكن من التوجع لم يسم منظهراً الإبالياس منه بموت أحدهما ، ولا يكون عائداً لوقوع الظهار قبيل الموت فانتنى الإمساك ، فإن قال إلى التوقف على موت أحدهما ، والغمرة بين إن وإذا مر في الطلاق ولو قال إن دخلت الدار فوالله لاوطنتك (وكفر قبل الدخول لم يجزه) لتقدمه على السبين معا أو علق الظهار بصفة وكفر قبل وجودها أو علق عتن كفارته بوجود السامة لم يجزه ، وإن ملك من ظاهر منها وأعقها عن ظهاره صح ، أو ظاهر أو آلى من زوجته الأمة فقال لسيدها ولو قبل العود أعتفها عن ظهار ، عصت عنه وافسخ النكاح لأن إعتاقها يتضمن تمليكها له .

كتاب الكفارة

من الكفر وهو الستر المدتره الذنب يمحوه أو تخفيف إثمه بناء على أنها زواجر كالحدود والتعازير أو جوابر المخلود والتعازير أو جوابر المخلود والتعازير أو جوابر المخلود والتعارية المنال ، ورجع ابن عبد السلام الثاني يتوى الأعتاق مثلا عنها لا الواجب عليه وإن لم يكن عليه غيرها لشموله النذر ، نعم إن نوى أداء الواجب بالظهار مثلا كنى وذلك الأنها التطهير كالزكاة . نعم هى فى حق كافر كغر بالإعتاق للتمييز كما فى قضاء الديون لا الصوم لأنه لايصح منه لأنه عبادة بدنية وليس له الانتقال عنه للإطعام لقدرته عليه بالإسلام فإن عجز انتقل و نوى التمييز أيضا ويتصور ملكه للمسلم بنحوارث أو إسلام قنه أو يقول لمسلم أعتى قنك عن كفار فى فيجيب، فإن لم يمكنه شى ء من ذلك وهو

(تولد لتقدم على السبيين) وممما اليمين والدخول لأن اليمين معلقة (قوله أو علق عنق كفارته) عطف على قوله قبل كفر . والمغنى: أنه إدا علق الظهار على صفة كأن قال إذا جاء رأس الشهر فأنت على كظهر أمى ثم كفر قبل عجمه الصفة أو علق عنق الكفارة قبل وجود الصفة لم يقع كل من العنق المنجز والتعليق عن الكفارة .

كتاب الكفارة

(قوله بمحوه) أى إن قلنا إنها جوابر وقوله أوتخفيفه أى إن قلنا إنها زواجر النح (قوله بناء على أنها زواجر) قضيته أنها على القول بأنها زواجر بمحو اللذب أو تخففه ويرد عليه أنه على هذا يستوى القولان ، والذي ينبغى أنه على القول بأنها زواجر يكون الغرض منها منع المكلف من الوقوح فى المعصية ، فإذا اتفق أنه فعل المعصية ثم كفر الايحصل بها تخفيف للإثم ولا يحو ، وتكون حكمة تسميتها كفارة على هذا ستر المكلف من ارتكاب الذنب لأنه إذا علم أنه إذا فعل شيئا من وجبات الكفارة از بته تباعد عنه فلا يظهر عليه ذنب يفتضح به لعدم تعاطيه إياه (قوله أو جوابر) قسيم قوله زواجر (قوله ورجح ابن عبد السلام الثانى) أى قوله جوابر وهو المعتمد ، قال حج : وعلى الأول الممحوه هو حق الله من حيث هو حقه ، وأنما بالنظر النحو الفسق بموجها فلا بدفيه من الثوبة نظير نحو الحد اد (قوله لشموله) أي الواجب (قوله وذلك لأنها) أى الكفارة (قوله لنه ممى) أى النية وقوله وليس له أى الكافر (قوله المنام) أى للإطامام (قوله وهو

(قوله ولوقال إن دخلت الدار فوالله لاوطنتك الخ) كان ينبغى أخيره عما بعده ليكون استطراد البيان نظير المسئلة الهتصودة هنا كما صنع فى الروض .

كتاب الكفارة

(قوله لا الصوم) انظر هذا اللفظ مع أن الحكم الذي ذكره في المعطوف غيره في المعطوف عليه

سظاهر موسر منع من الوطء لقدرته على ملكه بأن يسلم فيشريه ، وأفاد بقوله نيبها عدم وجوب التعرض الفرمية لآتها لاكتونيالا فرضا، وعدم وجوب مقارتها لنحو العتن وهومانقله في الحجوج عن النص وصوبه ووجهه بجواز النيابة فيه فاحتيج لتقديم النية كما في الزكاة بخلاف الصلاة ، لكن رجح في الروضة كأصلها أنهما سواء ، والمعتمد الأول وعليه فتقرن بنحو عزل المال كالزكاة ويكني قرنها بالتعليق عليهما كما هو ظاهر ولو علم وجوب عتى عليه وشك أهو عن نلر أو كفارة ظهار أو قتل أجزأه نية الواجب عليه الضرورة (لاتعينها) عن ظهار مثلا لأتها في معتلم عصالها نازعة إلى الغرامات فاكنى فيها بأصل النية ، فلو أعتى من عليه كفارتا قتل وظهار رقبتين فلا يتم كنارة والم أخرى ، كما لو أدى من عليه كنارتا قتل وظهار رقبتين فلا يتمكن من صرفه إلا الأخرى ، كما لو أدى من عليه ديون بعضها مبهما فإن له تعيين بعضها للأداء ، نعم لو نوى غير ماعليه غلطا لم يجزئه ، وإنما صح في نظيره في الحدث لأنه نوى رفع المانع الشامل لما عليه ولاكلك هنا (وخصال كفارة الظهار) ثلاث(عتى رقبة) فصوه ما على كلائم أن عليه مناونه المناق الآتى ، وعلم من كلابه أن مثلها

مظاهر موسر) ومثله مالو أعسر لقدرته على الصوم بالإسلام فيحرم عليه الوطء. وقضية قوله موسر الخ أنه لو عبجز عن الكفارة بأنواعها جاز له الوطء ، وعليه فمحل حرمة الوطء قبل الكفارة حيث كان المظاهر موسّراً ، أما العاجز فيجوز له وتبتى الكفارة في ذمته سواء كان المظاهر مسلما أوكافراكما اقتضاه كلام سم على سهج حيث قال قوله والإطعام: أي كما في كفارة اليمين . فإن قلت: هذا ينافي قوله الآتي قريبا ولا ينتقل عنه إلى الإط أم قلنا لامنافاة لأن هذا يصور بما إذا عجز عن الصوء كما أشعر به التعليق الخ . ثم رأيت في الروض وشرحه آخرالباب مانصه : فصل : إذا عجز من لزمته الكفارة عن جميع الحصال بقيت : أي الكفارة في ذمته إلى أن بقدر على شيءمنها كما مر فى الصوم فلا يطأحني يكفر فى كفارة الظهار اه. وهو شامل للمسلم والكافر (قوله وأفاد بقونه الخ) قد ينظر فيه بأن المحرم لو قتل قملة من لحيته سن" له التصدق بلقمة وظاهر أنها كفارة ، ولو تعرس لصيد عرماً أو بالحرم وشك أنه بما يحرم التعرض له فداه ندبا فقد تكون الكفارة مندوبة اهسم على حج . أقوِل : ويمكن الحواب بأن المراد أن الكفارة بأحد هذه الحصال التي هي مرادة عند الإطلاق لاتكون إلا فرضا (قوله أنها سواء) أي الكفارة والصلاة له (قوله والمعتمد الأوّل) هو مانقله في المجموع (قوله ويكبي قرنها) أىالنية (قوله بالتعليق عليهما ﴾ أىالقولين ﴿ قوله للضرورة ﴾ أى ولو علم به بعد ذلك ۖ ﴿ قوله نازعة ﴾ أىماثلة ﴿ قوله﴿إِنَّ لَه تعيين بعضها) أي وإن كان ماعينه مؤجلاً أو ما أداه من غير جنس ماهو المدفوع له ، ولكن في هذه لايملكه الدائن إلا بالرضا ، هذا لو أسقط بعضها وقال تعيينه لكان أولى (قوله لم يجزئه) وظاهزه حصول العتق مجانا وهو الذي يظهر . ثم رأيت سم على منهج صرح به وعبارته : قوله لم يجزه ع قال الزركشي : سبق في الحصال في تعيين الإمام أنه ينبغي أن تلغو نية الاقتداء ويبقى أصل الصلاة منفردا ، وقياسه هنا أن تلغو الإضافة وتقع غير واجبة ، وقرئ باللوس بهامش نسخة صحيحة مانصه : قوله لم يجزه : أى ولا يعنن كما فى شرح الروض ، ويوسخذ من استنباط الزركشي له من المرجوح في الخطأ في تعيين الإمام ترجيح مانقل عن شرح الروض أه. لكن يؤيد ماقلناه ماياتى للشارح فيها لو على عنق رقيقه الكافر عن كفارته على إسلامه فاسلم من أنه يعنق إذا أسلم لاعن الكفارة (قوله وإنما يجزئ عنهاً) خرج به عنق التطوّع ، وما لو نذر إعتاق عبد أفلا يشترط فيه ذلك فيصح ولو

(وعدموجوب مقار نتها الخ) لعل,وجه إفادة كلامالمصنف لهذا من حيث إطلاقه وعدم تقبيده(قوله فاحتبج لتقديم النية) يعنى فاحتجنا للحكم بجواز التقديم (قوله وعلم من كلامه أن مثلها الخ) انظر ما وجهه في الحصال الثلاث كفارة وقاع رمضان . وفي الأوليين كفارة القتل . وفي الأولى كفارة غيرة أراد العتى عنها وإنما يجزئ عنها عتق رقبة (مؤمنة) ولو بتبعية لأصل أو دار أو ساب حملا للمطلق في آية الظهار على المقيد في آية القتل بجامع حرمة السبب (بلا عيب يخل بالعمل والكسب) إخلالا بينا ، إذ القصد تكميل حاله ليتفرع لوظائف الأحرار ، وذلك متوقف على استقلاله بكفاية نفسه والكسب من عطف الرديف ولهذا حلمة في الووضة أو الأيم وهو ظاهر ، أو المغاير بأن يراد بالخل بالعمل ماينقص الذات وبالخل بالكسب ماينقص نحو المقل (نيجزي صغير) ولو عقب ولادته لرجاء كبره كبره المرض بخلاف الهرم ، ويسن بالغ خروجا من خلاف المجاهزي من والمقبل المعمل ماينقص المعمل ماينقص عاداته كا هو عظاهر (نيجزي منه) أنها عوض وحق آدمي فاحتيط لماعي أن المعتبر فيها الحياراذ غرة الشيء عياره ، والصغير ليس منه (وأقبر ع) لانبات برأسه لمداء (وأعرج بمكنه) من غير مشقة لا يتمتمل عادة كما وظاهر (بناع مشي) لفلة تأثيرها في العمل بخلاف ما لا يمكنه ذلك وحكى عن خطه حلف الوالو ليفيد إجزاء أحدهما بالأولى (وأعور) فلما في ضعف نظر سليمته وأخل بالعمل إخلالا بينا لم يجزه (وأصم) وأخرس يفهم إشارة غيره وغيره

كان أعمى أو زمنا (قوله عنق رقبة مؤمنة) أى فلا تجزى الكافرة . وينبغى أخلاً مما ذكر فى المريض إذا شفى من الإجزاء أنه لو أعتق كافر اعتى كافرا فتين إسلامه الإجزاء ، ومثله أيضا ما لو أعتى عبد مورثه طانا حياته فبان ميتا (قوله الإجزاء أنه لو أعتى عبد مورثه طانا حياته فبان ميتا (قوله لأصل أو دار) ينبغى أنه لو نطق بالكفر بعد بلوغه تبعج لل بعد بلوغه تبعين عدم إجزائه لبقائه على كفره ، بخلاف غيره فإنه لو نطق بالكفر فيهما بعد بلوغه يمير مرتدا ، فيجزى لأنه كان وقت إجزائه مسلما (قوله بجامع حره السبب) أى فى الجملة وإلا فقتل إلحقال الذي ورديت فيه الآية لا إثم فيه ، وعبارة حج : بجامع عدم الإذن فى السبب (قوله الموقف على المنتقلال لأن الملتحق به الإلان فى السبب فى حد الاستقلال لأن الملتحق به قدل إلا يطاوعه على ذلك ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لأنه له قدرة على الكسب فى حد المنتقل لكن الأصل السلامة من العيب . قال شيختنا الزيادى : فإن بان خلافه نقض الحكم : أى بأن يقال تبين عدم الإجزاء ولو مات صغيرا أجزاه لأن الأصل الملاكمة من العيب . قال شيختنا الزيادى : فإن بان خلافه نقض الحكم : أى بأن يقال تبين عدم الإجزاء ولو مات صغيرا أجزاه لأن الأصل والغالب سلامة الأعضاء (قوله بخلاف الحرم) أى كنا لمنصف أى فلا يجزى لامنا ولا فى الفرة وإن وقع الشارح ثم ما بخالفه (قوله على أن المعتبر فيها) أى الغرة (قوله على أن المعتبر فيها) أى الغرة (قوله الحل أن القوله للقائل المغتبر فيها) أى الغرة (قوله على أن المعتبر فيها) أى الغرة (قوله المعلى .

(فرع) قال مر: یجزی من بیصر نهارا و لا بیصر لیلا اکتفاء بإیصاره فی وقت العمل اه سم علی منهج . وظاهره وإن کان عمله لیلا ، وهو ظاهرا لأنهم لم پشترهاوا لإجز اء العتیق عدم الإخلال بنوع بعینه وإن لم بحسن خلافه ، لکن قیاس قول الشارح الآتی فی المجنون ، ویوشخد منه أنه لو کان متیسرا لیلا جزأ أن من أبصر لیلا و تیسر عمله فیه أجزأ (قوله وأصم وانحوس) أی فلو اجتمع الصمم والخوس هل یکنی أم لا ؟ فیه نظر ، والاگو ب

رقوله بجامع حرمة السبب) هذا لايتأتى فيالقتل الحطأ الذي وردت الآية فيه وعبارة التحفة : بجامع عدم الإذن في السيب

إشارته بما يحتاج إليه ومن اقتصر على أحدهما اكتفى بتلازمهما غالباء ويشترط فيمن ولد أخرس إسلامه تبعا أو بإشار تهالمفهمة وإن لم يصل خلافا لمن اشترط صلاته وإلا لم يجز عتقه (وأخشم) أى فاقد الشمّ (وفاقدأنفه وأذنيه وأصابع رجليه) جيعاً وأسنانه وعبوب وعنين وقرناء ورنقاء وعجذو موابرص وضعيف بطش ومن لايحسن صنعة وفاسق وولد زنا وأحمق ، وهو من يضع الشيء فيغير محله مع علمه بقبحه (لازمن) وجنين وإن انفصل لدون سنة أشهرمن الإعتاق لأنه وإن أعطى حكم المعلوم لايعطى حكم الحي لمـا يأتى فى الغرة (ولا فاقد رجل) أو يد أو أشل أحدهما لإضرار ذلك بعمله إضرارا بينا (أو) فاقد (خنصٌ وبنصر من يد) لذلك ، بخلافٌ فقد أحدهما أوفقدهما من يدين (أو) فاقد (أنملتين من غيرهما) وهو الإبهام أو السبابة أو الوسطى • وتحصهما لأن فقدهمامن خنصر أو بنصر لايضر كما علم بالأولى مما قبله . فعلم مساواة عبارته لقول أصله وفقد أتملتين من أصبع كفقدها خلافا لمن اعترضه ، لايقال أصله يفهم ضرر فقدهما من كل من الحنصر والبنصر معا. وعبارة المصنف لاتفهم ذلك بل خلافه لأنا تمنع ذلك بل تفهمه لأنه علم منه أن الأنملتين في تلك الثلاثة كالأصبع فقياسه أنهما فيهما كالأصبع أيضا (قلت : أو أنمله إبهام ، والله أعلم) لتعطل منفعها حينتذ ، بخلاف أنملة من غيرها ولوالعليا من أصابعه، نعم الأوجه أن غير الإبهام لوفقد أنملته العليا ضرّ قطع أنملة منه لأنه حيننذ كالإبهام (ولا هرم عاجز) عن الكسب صفة كاشفة ، ويجوز كونه للاحراز عما إذا كان يحسن مع الهرم صنعة تكفيه فيجزئ وهوظاهر ، وقضيته أنه لو قدر نحو الأعمى على صبعة تكفيه أجزأ وليس كذلك كما هو ظاهر كلامهم (ولا من أكثروقته مجنون) فيه تجوّز بالإخبار بمجنون عن أكثر وقته والأصل ولا من هو ف1كثر وقته مجنونًا وذلك لمـا مر ، بخلاف ما إذا لم يكن أكثر وقته كذلك بأن قل زمن جنونه عن زمن إفاقته أو استويا: أي

الأوّل لأن ذلك لايخلّ بالعمل ، ثم رأيته صرح بذلك في حواشي شرح الروض (قوله ومجلوم) أي بجلام لم يضل بالممل (قوله لازمن) أي لاميتل با قة تمنعه من العمل . وفي المختال : والزمانة آفة الحيوانات ، ورجل زمن : أي مبتلى بين الزمانة ، وقد زمن من باب سلم ، وعليه فالزمانة تشمل نحو العرج الشديد (قوله وجنين) قال القفال : ولو انفصل بعضه لأنه لايتصف بالسلامة إلا بعد كمال الانفصال اه سم على منهج (قوله بخلاف فقد أحدهما) أو فقدهما من يدين اه حج (قوله أو فاقد أتملين من غيرهما) عبارة حج : من ختصر أو بنصر لايضر كما علم النح اهم وهي غاهرة لأن مفادها أنه خص الأتملين من غير الحنصر والبصر بالذكر لأن فقدهما الحد لا وليهم بالذكر لأن فقدهما أي الأثملين (قوله ولو العلميا من أصابعه أي الجلميم ماعدا الإبهام (قوله ويجوز كونه للاحتراز) حمله على ظاهر بل متعين لأن الهرم بمجرده لايستلزم أي الحمير ، في المختل الهرم كبر السن " . وقد هرم من باب طرب اه وأنت خبير بأن مجرد كبر السن لا يستلزم العجز وإن كان غالبا (قوله وذلك لما مر) أي من إضراره بالعمل

(قوله لأن فقدهما مضرّ) عبارة التحفة : لأن فقدهما من خنصر أو بنصر لا يضرّ كما علم الخ وهى الصواب (قوله نعم الأوجه أن غير الإبهام الخ) لاحاجة إلى بحث هذاإذ الفقد فى كلام المصنف.أعمّ من أن يكون بقطع أو خلقها ، وإنما يحتاج لهذا فها يأتى فى الجراح فيا لو جنى على أصبع غير الإبهام فقطع منها أنملة والحال أنه ليس لها إلا أعلتان ، ثم رأيت الشهاب سم سبق إلى بعض هذا .

⁽١) (قوله الهشي : أو فقدهما الغ) هو في نسخ الشارح التي بأيدينا ، ولعلها مقطت من نسخته التي كتب عليها اه .

والإفاقة في النهار وإلا لم يجزكما بحثه الأذرعي لأن غالب الكسب إنما يتيسر نهار ، ويؤخذ منه أنه لوكان متيسرا ليلا أجزأ ، وأن من يبصر وقتا دون وقت كالمجنون في تفصيله المذكور وهو متجه ، وبقاء نحو خبل بعد الإفاقة يمنع العمل فى حكم الجنون ، وإنما لم يل النكاح من استوى زمن جنونه وإفاقته لأنه يحتاج لطول نظر واختبار لَيْعرف الأكفاء ، ولا يتم له ذلك مع التساوى ، واحترز بالجنون عن الإعماء لأن زواله مرجوّ ، وبه صرح الماوردي لكن توقف غيره فيما لو اطردت العادة بتكرره في أكثر الأوقات (و) لا (مريض لايرجي) عند العنق برءمرضه كفالج وسلَّ ولا من قدم للقتل ، بخلاف من تحم قتله في المحاربة : أي قبل الرفع للإمام ، أما إذا رجى برؤه فيجزئ وَإن انصل به الموت لجواز أن يكون لهجوم علة ، بل لو تحقق موته بلنلك المرضِ أُجزأُ فى الأصح (فإن برئ) من يرجى برؤه بعد إعتاقه (بان الإجزاء في الأصح) لحطأ الظن ، ويه يفرق بين هذا وبين ما مرَّ قبيل فصل نجب الزكاة على الفور عن ولد الروياني لأنه ظن ثم أُخلف مع أن الأصل عدم النصاب . ثم والأصل : أي الغالب هنا البرّ ء ، بخلاف مالوأعنق أعمى فأبصر لتحقق يأس إبصاره فكأن عوده نعمة جديدة مُحَضَّة والثانَّى لا ، لاختلال النية وقت العنق كما لو حج عن غير المعضوب ثم بان كونه معضوبا فإنه لايجزئ على الأصح ، ورجح جمع مقابل الأصح ، وردّ بمنع تأثير ذلك فى النية لأنه جازم بالإعتاق . وإنماهومتردد فى استمرار مرضه فيحتاج إلى إعتاق ثان أولا فلا ، ومثل ذلك لايوثر فى الجزم بالنية كما لايخنى . وبما قررناه فى الأعمى تبين عدم منافاته لقولم لو ذهب بصره بجناية فأخذ ديته ثمُ عاد استردُّت لأن العمى المحقق لايزول ، ووجه نبي المنافاة أنَّ المدار هنا على ما ينافي الجزم بالنية ، والعمى ينافيه نظرا لحقيقته المتبادرة من حصول صورته فلم يجز الأعمى مطلقا ، وثم على مايمكن عادة عوده وبالزوال بان أنه غير أعمى ، فوجب الاسترداد (ولا يجزئ شراء) أوتملك (قريب) أصل أو فرع (بنية كفارة) لأن عتقه مستحق لابجهة الكفارة فهو كدفع نفقته الواجبة إليه بنية الكُفارة (ولا) عتق فهو المعلوف على الشراء ، وحدف إقامة للمضاف إليه مقام المضاف

(قوله وإنما لم يل النكاح) المراد أنه لانتظر إفاقته لما ذكره ثم من أنه لوزوج فرزمن الإفاقة صنح وإن قلت جداً كوم في مسنة (قوله في أكثر الأوقات) والقياس عدم إجزائه (قوله قبل الرفع للإمام) أى فلو رفع له وقتل فالآثرب أنه يقين عدم إجزائه لتين موته بالسبب السابق على الإعتاق (قوله فأبصر) أى فإنه لايجزى (قوله المبادة من حصول صورته) صريح فيأنه لو أبصر وتبينأن ماكان بعينيه غشاوة وأنه ليس بأعمى لم يجز لفساد التية ، وعليه فلمل الفرق بينه وبين المريض الذى لايرجمى بروه حيث أجزأ إذا برئ أن المرض ليس فيه صورة ظاهرة تناف الإجزاء فضمت تأثيره في النية ولا كلمك الأعمى ، وينبغى أن مثل ذلك زوال الجنون والزمانة فلا يكنى عن الكفارة أشحا من الفرق الذى ذكره الشارح إلا أن يقال العمى المحقق أيس معه من عود البصر ، غلاف الجنون والرمانة على المختون فإن كلامنهما يمكن زواله بل عهد وشوهد وقوعه كثيرا (قوله فلم يجز الأعمى مطلقا)

⁽قوله ولا من قدم القتل): أى وقتل كما هو ظاهر بما يأتى(قوله فكأن عوده نعمة جديدة) هو بتشديد النون من فكأن ليوافق ماسياتى قريبا آخر السوادة (قوله لأنه جازم بالإعناق) قال الشهاب سم : فيه نظر ، لأن النية ليست مجرد قصد الاعتاق بل الإعتاق عن الكفارة ، وهو متردد فيه قطعا فانظر بعد ذلك مابناه على هذا اه (قوله ووجه عدم المنافاة النح) قال الشهاب المذكور : قد يقال هذا لايدفع المنافاة الموردة هنا ، وهي دلالة ماهنا على زوال العمى المفقن وما هناك على عدم زواله فتأمله اه)

لاهما على قريب لفساد المنى المراد، ويجوز رفعهماعطفاعلى شراء ولا إشكال فيه ، ويترقف صمة المنى على تشمير عتى لا يمنع ذلك (أم ولد و)لا (ذى كتابة صحيحة) قبل تصحيح ومشروط عقمة بي شرائه لذلك (ويجزئ) فو كتابة فاسدة و (مدبر ومعلق) عتق (بصفه) غير التدبير لصحة تصرفه فيه هذا إن نجز عقم عنها أرعلقه بصفة تسبق الأولى ، بخلاف ما إذا علقه بصفة تسبق الأولى ، بخلاف ما إذا علقه بصفة تسبق الأولى ، بخلاف ما إذا علقه بالأولى كما قا قال فو أراد) بعد التعليق بصفة (جعل العنى الملق كفارة) كأن قال الكفارة المستقافه العنى بالتحليق الأولى (وله تعليق عنى) عبرى حالتارقي عتى باللخول (ولم يجز) عقمه عن المكان و نحلت حرّ عن كفارة) كأن قال الكفارة ولمستقلة كالورة ولم يجز) عقم عن أنه غير المجزئ ككافرة بعضة كان المحتفرة من عامل إنسانه فيعتى إذا أسلم لاعنها ، ولو على عنى عنى المؤتى وعبدت الصفة أجزأهان كان وجودها بغير المكان أنه بصفة منا بإسلامه فيعتى إذا المحتفرة بالماتى كان المحتفرة بالمنابق ويخزئ كان الأحمد المنابق ويخزئ من الماتى كان المحتفرة من أصبه بالمنابق ويخزئ وبال الميان على المنابق عن غاصبه بالمنابق وبعن الإعاق وإلا لم يكوز اعتقبها وبعلم منه عدم إجزاء من انقطم عبود : أى لا لحوف الطريق وكنابي الكاكان المحتفرة على المنابق المجزئ حامل وإن استغى كان الكاكان المن كان الموحب متيقن و المسقط من عدم إجزاء من انقطم عبود : أى لا لحوف الطريق كان الكاكانية لأن الوجوب متيقن والمسقط شيكوك فيه ، بخلاف القطرة عبد الإطاف تجزئ حامل وإن استغى كان الكاكانية لأن الوجوب متيقن والمسقط شيكوك فيه ، بخلاف الكفاية لأن الوجوب متيقن والمسقط شيكوك فيه ، بخلاف الكفائة لأن الوجوب متيقن والمسقط شيكوك فيه ، بخلاف الكفائة كان الوحوب متيقن والمسقط من على بالمنابقا والمتحدد المنابق والمستحدد المنابق المن التطبط المنابق المنابق

أبصر بعد أم لا ، (قوله لاهما) أى أم الولد وذى الكتابة (قوله ويجوز رفعهما) لعل وجه مغايرة هلما لقوله أولانهم بالمعلوض على الشراء الخ أن يقرأ أم ولد بالحرّ فيكون بماحذف فيه المضاف وبق المضاف إليه على جره وهو المناسب لقوله ولاذى كتابة (قوله إذا مة المضاف إليهمقام المضاف ظاهر فى قواءة أم لا بالمؤتم إلا أنه لإيظهر في قوله ولا يتكالة (قوله المناسب المناسب المضاف إليه مقامه كثير شائع (قوله لللك) أى نقوله لأن عقد مستحق الخزقوله حال التعليق تفسيته أنه لوكان صليا حال التعليق ثم طرأ عليه عبيب بعد التعليق وقبل ولا مناسبة أي موقع المام المواقعتين مريضا يرجى بروه ثم مات بذلك المرض وإن احتمل الفرق يبينها ولمله الأقرب (قوله لاعنها) أى يل عبانا (قوله فوجلت الصفة) أى قبل أداء النجوم (قوله لأن الأصح) فقضية هذا التوجيه أن المكلم في وجود الصفة في المرض لأنه الذي يفين الذي هو باعتياره وغود وإطلاقه يقضى خلافه (قوله إن الإن والمنسبوب (قوله لا يتعلق المناسبة لمام وأو بعد الإعتاق) أى ولا يضرآ الزيد في الته لمام وياعتياره وغود قبل الاعتاق) أى ولا يضرآ الزيد في المناسبة المريض الذي لا يوعد إلى الما المريض النه المناسبة على المريض الذي لايمرة والمناسبة على المريض الذي لايمرة والمالة برئ (قوله ويعلم منه عدم إجزاء الخر) قضيته استمرار عدم الإجزاء وإن تبيت حياته وقوقياس عدم بروه إذا يونا المناسبة وقولة ويعلم منه عدم إجزاء المن قضيته استمرار عدم الإجزاء وإن تبيت حياته وقوقياس عدم بروه إذا يرئ (قوله ويعلم منه عدم إجزاء الخر) قضيته استمرار عدم الإجزاء وإن إجزاء المريض الذي المناس عدم

(قولدلاهما) أي أم الولد و ذوالكتابة. وفي بعض النسخ سقاط لفظهما وإفراد ضمير رفعهما، وهو فاسد لإفادته أن الكلام في لمحد ذاته لافي خصوص كلام المصنف إذ ينافيه ذي ، وقضيته عدم رفعهما على الوجه الأول ، وينافيه قضية قوله إقامة المضاف إليه مقام المضاف إذ ينافيه ذي ، وقضيته عدم رفعهما على الوجه الأول عجروان وأن المنام والمنام والمنام المناف في المنام المنام والمنام المنام على الوجه الأول مجروان وأن المنام المنام في المنام على الوجه الأول مجروان وأن المنام المنام في المنام ال

هلها ويتبعها في العنق ، ويطل الاستثناء في صورته ويسقط به الفرض ولا يجزىء موصى يمنفعته ولا مستأجر (و) له (إعناق عبديه عن كفارتيه) ككفارة قتل وكفارة ظهار وإن صرح بالتشفيص بأن قال أعتمت (عن كل) منهما (نصف ذا) العبد (ونصف ذا) العبد الآخر لتخليص رقبة كل عن الرق ويقع العتن موزعا كما ذكره كما اقتضاه كلام المصنف ونسبه في الشامل الجمهور فإذا ظهر أحدهما معيبا أو مستحقا ، لم يحز منها (ولوأعتق مصر نصفين) له من عبدين (عن كفارة فالأصح الإجزاء إن كان باقيمها) أوباق أحدهما كما إن استظهرة الزركشي وغيره وإن توقف فيه الأخرعي (حراً) لحصول الاستقلال ولو في أحدهما ، بخلاف ما إذا كان باقيهما لغيره وهو معسر لعدم السراية عليه فلم يحصل مقصود العتق من التخلص من الرق أما الموسر ولو يباق أحدهما في المخاص ولو في أحدهما في الأخراء والثالث الإجزاء مطلقا تنزيلا للأشقاص منزلة الأصخاص (ولو أعتق) قنا عن كفارته (بعوض) علي القن أو أجنبي كأعتقتك عنها بألف عليك وكأعتقه عنها بألف علي (لم يجز عن كفارته) لا نتفاء تجرد العنق عنها ومن ثم استحق العوض علي الملتس ويب الجواب فورا وإلا عتق على المالك عبانا (فلو قال) لغيره (أعتق أم ولدا على ألف) ولم يقل المنافرة والموب تعليق من المالك وشوب جعالة من المتعلس ويجب الجواب فورا وإلا عتق على المالك عبانا (فلو قال) لغيره (أعتق أم ولداك على ألف) ولم يقل الملتس ويجب الجواب فورا وإلا عتق على المالك عبانا (فلو قال) لغيره (أعتق أم ولداك على ألف) ولم يقل الملتس ويجب الجواب فورا وإلا عتق على المالك عبانا (فلو قال) لغيره (أعتق أم ولداك على ألف) ولم يقل

إجزاء الأعمى إذا أبصر ، وقياس الإجزاء في المغصوب والآبق والمريض الذي لايرجبي بروه إذا برئ خلافه وهو الظاهر ، وعليه فلا فرق بين من انقطع خبره لحوف الطريق أو غيره ، إلا أن يقال : من انقطع خبره لحوف الطريق يجزى مالم يتبين موته، ومن انقطع خبره لغير ذلك لايجزى مالم يتبين حياته (قو له لالحوف الطريق) أفهم أن من انقطع خبره لحوڤ الطريق بجزي وهو ظاهر إن نبينت حياته حال العتق وإلا فقياس المغصوب والآبق عدم الإجزآء (قوله ويتبعها في العنق) أي ولا يكون عن الكفارة حتى لو انفصل مينًا اعتدَّ بعنق الأم عن الكفارة (قوله ولا مستأجر) ظاهره وإن قصرت مدة الإجارة أو مابتي من المنفعة وفيه بعد ، ويؤيده مامر فيمن تقطع جنونه وغلبت إفاقته حيث يجزئ إعتاقه عبنونا اكتفاء محصول الإفاقة بعد ، وكذا مريض يرجى بروه حيث نفذ إعتاقه عن الكفارة مع عدم تأتى العمل منه حال المرض (قوله كما ذكره) أي المعتق. (قوله فإذا ظهر أحدهما معيها) انظر لو أعنق آخر موزعًا بدلا عمن ظهر معيبا اه سم على حج . أقول : وينبغى عدم الإجزاء لأنه تبين أن عتق الأول وقع موزعا على الكفارتين فينفذ مجانا فلا يجزئ ولا يعتد " بما فعله بعد (قوله لم يجز واحد منهما) أى ويعتقان مجاناً (قوله لم يجرّ عن كفارة) أى ويعتق عن الملتمس ، وفى سم على حج : قال فى العباب : فرع لو قال لله على أن أعتق هذا من كفارتى ثم تعيب أو مات لزمه إعتاق سليم وإن لم يتعيب وأعتق عنها غيره مع تمكنه من إعتاق المعين فالظاهر براءته ، وهل يلزمه إعتاق المعين لم أر من ذكره اه. وقوله فهل يلزمه الخ هل هو راجع للشقين أو إلى الثاني اه . أقول : الظاهر رجوعه للشقين وينبغي وجوب الإعتاق لأنه النرمه بالنلر وتبرّع بإعتاق غيره عن الكفارة(قوله على الملتمس) أي من العبد والأجنبي (قوله و يجب الجواب فورا و إلا عتق) وجنت الصفة بغير اختيار المعلق لأن الأصح اعتباره من رأس المـال حينثل نظرا لوقت التعليق انتهت (قوله ويسقط به الفرض) انظر مامرجع الضمير وعبارة شرح الروض : ويبطل الاستثناء في صورته كما لو استثنى عضوا من الرقيق ، وإذا لم يمنع الاستثناء نموذ العنق لم يمنع سقوط الفرض انتهت (قوله كما ذكره) أي المعلق أي فيقع على طبق ماذكره (قوله وكأعتقه عنها) أي عن كفارتك. عتى سواء أقال عنك أم أطلق (فأعتقها) فورا (نفذ) عتقه (ولزمه) أى الملتمس (العوض) لأنه افتلماء من جهته كاختلاع الأجنبي . أما إذا قال عبى فأعتقها عنه فتعنق ولا عوض لاستحالته ، نخلاف طلق زوجتك عنى لأنه لايتخيل فيه انتقال شيء إليه ﴿ وكذا لو قال أعنق عبدك على كذا ﴾ ولم يقل عنى ، سواء أقال عنك أو أطلق (فأعتق) فُورًا فينفذ العتق جزما ويستحق المالك الألف (في الأصح) لأنه منه افتداء كأم الولد ، وأشعر تعبيره بعلى عدم اشتراط المـالية في العوض ، فلو قال على خر أو نحوه نفذُ ولزمه قيمة العبد ، ولو ظهر به عيب بعد عتقه لم يبطل بل يرجع المستدعى العتق بأرشه فإن كان العيب يمنع إجزاءه فى الكفارة لم تسقط بهوالثانى لايستحق إذ لا أفتداء في ذلك لإمكان نقل الملك في العبد بخلاف أم الولد (دوإن قال أعتقه عني على كذا) كألف أو زق خُر (ففعل) فورا (عنق عن الطالب) وأجزأه عن كفارة عليه نواها به لتضمن ماذكرالبيع لتوقف العنق عنه على ملكه له فكأنه قال بعنيه بكذا وأعتقه عنى فقال بعنك وأعتقته عنك (وعليه العوض) المسمى إن ملكه وإلا فقيمة العبد كالخلع ، فإن قال مجانا لم يلز مه شيء ، فإن سكتا عن العوض لز مهقيمته على الأصح إن صرح بعن كفارتى أو عنى وكان عليه عنق ولم يقصد المعنق العنق عن نفسه كما لو قال له اقض ديني وإلا فلا ، نعم لو قال ذلك لمالك بعضه عنق عنه بالعوض ولا يجزئه عنها لأنه بملكه له استحق العنق بالقرابه (والأصح أنه) أي الطالب ﴿ يملكه ﴾ أى القن المطلوب إعتاقه (عقب لفظ الإعتاق) الواقع بعد الاستدعاء لأنه الناقل للملك (ثم) عقب ذلك (يعتق عليه) لتأخر العتق عن الملك فيقعان في زمنين لطيفين متصلين بلفظ الإعتاق بناء على ترتب الشرط على المشروط والثاني يحصل الملك والعنق معا بعد تمام اللفظ بناء علىمقارنة الشرط للشروط : ولا فرق في نفوذ العنق بالعوض بين كون الرقيق مستأجرا أو مغصوبا لايقدر على انتزاعه لأن البيع فى ذلك ضمنى ، وينتفر فيه مالايغتفر في

أى وإن لم يجب على الفور عتن على الممالك عبانا ، وهو شامل لنحو أعتن عبدك على ألف فأجابه لا على الفور وهوا فلم م المور عتم على المدن فأجابه لا على الفور وهوا فلم م المورد فلم ألم المورد فلم ألم المورد وقوله أما إذا قال أن عتم المالك فلم يعدد المورد وفيلا لاستحالته أى عتمها عن الملتمس (قوله أما المورد والمورد من في الحلم من الأجنبي فيا لو قال الزوج خالع زوجتك على زق خمر في ذي حتى حيث قالوا ثم يقتم الملاق رجعيا ولا المفلم معا أثم المورد ولا تعتم عن المستدع عبانا (قوله لتضمن من المستدع عبانا (قوله لتضمن ما ذكر المبيع) معذا لايتأنى فيا لو قال أعتمة على رق خمر بل يقتضى عدم الإنجزاء فيه فلماد المبيع بأن كان ملتم المورد في المورد المؤرد المورد المؤرد المورد المورد المورد المورد المؤرد المورد المؤرد المؤرد المؤرد المؤرد المورد المؤرد المورد المؤرد المورد المؤرد المؤر

المستقل" ، فلو قال لغيره أطعم ستين مسكينا كل مسكين بمدا من حنطة عن كفارتى ونواها بقلبه ففحل أجزأه في الأصّح ، ولا يختص بالحبلسُ والكسوة كالإطعام قاله الحوارزي (ومن) لزمته كفارة مرتبة وقد (ملك عبداً) أى قنا (أو ثمنه) أى مايساويه من نقد أو عرض (فاضلا) كل منهما (عن كفاية نفسه وعياله) اللبين تلزمه مؤنتهم (نفقة وكسوة وسكني وأثاثًا لابد منه لزمه العتق) لقو له تعالى ـ فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ـ وهذا واجد ويأتى في نحو آلة محترف وخيل جندى ، وكتب ففيه مامر في قسم الصدقات كما قاله الأذرعي وغيره أما إذا لم يفضل القن أو ثمنه عما ذكر لاحتياجه لمنصب يأبي خدمته بنفسه أو ضخامته كذلك بحيث يحصل له بعتقه مشقة شديدة لاتحتمل عادة ولا اعتبار بفوات رفاهية أو لمرض به أو بممونه فلا عنق عليه لأنه فاقده كمن وجد ماء وهو يحتاجه لعطش . والسفيه تقدم الكلام عليه في بابه ، ويشترط كون ذلك فاضلا عن كفاية العمر الغالب على الأُصْح ، وما وقم في الروضة هنا وتبعه الشارح من اعتبار سنة مبنى على المرجوح المـــارّ في قسم الصدقات ، فقد صرح فيها بأن من يحل له أخذ الزكاة فقير يكفر بالصوم ، وبأن من له رأس مال نو بيع صار مُسكينا يكفر يالصوم كما قال (ولا يجب بيع ضيعة) أى أرض (ورأس مال لايفضل دخلهما) وهو علة الأولى وربعً الثانى ، ومثل ذلك المـاشية ونحوها (عن كفايته) عيث لو باعهما صار مسكينا لأن المسكنة أقوى من مفارقة المألوف ، أما مافضل أو بعضه فيباع الفاضل قطعا (ولا) بيع (مسكن وعبد) أى قن ّ (نفيسين) بأن يجد بثمن المسكَّن مسكنا يكفيه وقنا يعتمه وبثمن القنَّ قنا يخدمه وقنا يعتمه (ألفهما فى الأصح) لمشقة مفارقة المـألوف والثانى يجب بيعهما لتحصيل عبد يعتقه ولا إلتفات إلى مفارقة المألوف فى ذلك نعم [ن اتسع المسكن المألوف بحيث يكفيه بعضه وباقيه يحصل به رقبة لزمه تحصيلها لأنه لايفارقه أما لو لم يألفهما فيلزمه بيعهما وتحصيل قن" يعتقه قطعا واحتياجه الأمة للوطء كهو للخدمة ، ويفارق ماهنا مامر فى الحج من لزوم بيع المــألوف بأن الحج لابدل له والإعتاق بدل ، وما مر فى المفلس من عدم تبقية خادم ومسكن له بَأْن للكفارةُ بدلًا كما مرّ وبأن حقوقه تعالى مبنية على المسامحة ، بخلاف حق الآدى ، ومن له أجرة تزيد على قدر كفايته لايلزمه التأخير لجمع الزيادة لتحصيل العنق ُفله الصوم وإن أمكنه جمع الزيادة في نحو ثلاثة أيام ، فإن اجتمعت قبل الصوم وجب العنقي اعتبار ا

ظائدته الإشارة إلى صمة إعناقه وإن قلنا بيطلان بيعه (قوله أجزاً، في الأصبح) أى ولزمه المسمى إن ذكره وإلا فيلما الإمدادكا لو قال اقضى ديني ففعل (قوله ولا يختص بالمجلس) أى الإطعام هذا قد يشكل بما مر من عدم إعناقه عن الطالب فيا لو قال أعنق عبدك على كدا فلم يجمه فورا ، إلا أن يقال : إن الإطعام يشبه الإباحة فاطفر فيه عدم الفورو الإعناق عن الغير يستدعى حصول الولاء له فاعتبرت فيه شروط البيع ليمكن الملك فيه وقوله لوالكسوة كالإطعام) هذا عالف لما قامده في أول البيع من أن البيع الفصنى لايأتى في غير الإعناق ، وعبارته ثم : ومل يأتى : أى البيع الفحنى في غير العنق كتصدق بدارك عنى على ألف بجامع أن كلا قربة، أو يفرق بأن تشوف ومل يأتى : أى البيع الفحنى في غير العنق عتصد عن وميل كلامهم إلى الثانى أكثر اه . وقد يجاب بما مر من أن الإطعام كالإباحة (قوله وعياله الغ) وخرج بهم من يمونهم بإخوته وولده الكبير فلا يشترط الفضل عنهم (قوله وأثان) الأثاث متاع البيت الواحدة أثاثة ، وقيل لا واحد له من لفظه (قوله لا لابدمنه) أى وعن دينه ولو مؤوله وأثان الإعلام قله أنه كالمنتن ، وقوله أو جمونه) أى الواجب عليه فقته (قوله لاأنا) الكامة ، أى المنتن ، وقوله الإسمام كالإباحة المسلم المنافقة (قوله لائان) أعالمتن ، وقوله الموسود المناسم المعالم عظمة والمجلد (قوله لائان) أن المتكن ، وقوله وقوله المتابع المناسمة المهام المناسمة عليه المتنابع المهام المهام المهامة المهام المهام المهامة المهام المتنامة والمؤافقة المهام المهام المهامة المهام المهامة المهام المهامة والمهامة المهامة المه

⁽قوله أما مافضل أو بعضه فبياع الفاضل قطعا) أي إذا كان يني برقبته كما يعلم عما يأتى

بوقت الأداء كما سيأتى (ولا) يجب (شراء) الرقبة (بغبن) أى زيادة على ثمن مثلها ، وإن قلت نظير مامر فى شراء الماء ، والفرق بينهما بتكرر ذاك مردود ، · على الأول كما نقله الأذرعي وغيره عن المــاوردي لايجوز العدول للصوم بل يجب عليه الصبر إلى الوجود بثمن المثل ، وكذا لو غاب ءاله ولو فوق مسافة القصر فيكلف الصير إلى وصولُه أيضًا ، ولا نظر إلى تضرَّرهما بفوات التمتع مدة الصبر لأنه الذي ورَّط نفسه فيه ، وقد يَفْرق بين ماهنا وما مرّ فى نظيره من دم التمتع ومافى معناه من أن له العدول للصوم وإن أيسر ببلده بأن ذاك وقع تابعا لمــا هو مكلف به فلم يتمحض منه توريط نفسه فيه ، بخلاف هذا فغلظ فيه أكثر ، وما في الكافي من عدم لزوم شراء أمة بارعة في الحسن تباع بالوزن لخروجها عن أبناء الزمان محل وقفة لأنها حيث بيعت بثمن مثلها فاضلاً عما ذكر لم يكن له عذر فى تركها ، وقد ذكر الأذرعي في نحو المحفة في الحج نظيره وهو مردود (وأظهر الأقوال اعتبار اليسار) الذي يلزم منه الإعتاق (بوقت الأداء) للكفارة لأنها عبادة لها بدل من غير جنبِسها كوضوء وتبيم وقيام صلاة وقعودها فاعتبر وقت أدائها . والثانى بوقت الوجوب تغليبا لشائبة العقوبة كما لُو زَنا قن "ثمُّ عنق ْفَإنْد يَحْد ۖ حدٌ القنّ . والثالث بأى وقت كان من وقنى الأداء والوجوب . والرابع الأغلظ منهما وأعرض عما بينهما (فإن عجز) المظاهر مثلا (عن عنق) بأن لم يجد الرقبة وقت الأداء ولا مايصرفه فيها فاضلا عما ذكر أو وجدها ككنه قتلها مثلا كما رجحه الروياني ، أو كان عبدا إذ لايكفر بغير الصوم لانتفاء ملكه ولسيده تحليله إن لم يأذن له فيه كما في الإحرام بالحج (صام شهرين متتابعين) للآية ، فإن تكلف العتق أجزأه ، ولو بانز بعد صومهما أن له مالا ورثه ولم يكن عالمًا به لم يعتد بصومه فيا يظهر اعتبارا بما في نفس الأمر ويعتبران (بالهلال) وإن نقصا لأنه المعتبر شرعا ، ولا بد" من تبييت النية كل ليلة كما علم مما مر في الصوم وأن تكون النية واقعة بعد فقد الرقبة لا قبلها وأن تكون

لايفارقه أى المسكن (قوله فيكلف الصبر إلى وصوله) وقياس ذلك انتظار حلول الدين المؤجل وإن طالت مدته (قوله ولا نظر إلى تضررهما) أى من وجد العد بزيادة على ثمن مثله ومن غاب ماله ولو فوق الغ (قوله وقد يفرق) ويفرق أيضا بين ماهنا وعدم لزوم جمع الأجرة المحار بأنه هنا مالك ثمن العبد فكانه في ملكه وإن المتنع تحصيله حالا لغيبته وما مر فاقد لثمته وجمع الأجرة تحصيل لسبب الوجوب فلم يكلفه (قوله على وققة) معتمد ، وقد يؤيد كلام الكافى ما في التيم أنه لو وجد الممله يباع بضن كثير كان بلفت الشرية دنانير لايكلف شراءه وإن كان ثمن مثله في ذلك الموضع ، إلا أن يقال : ماذكر في التيم حالة ضرووة للناس اقتضت بمثل المملل لوضف قائم بها فلا يعد بدل الزيادة في تمنها غينا (قوله بوقت الأداء) يؤخط من اعتبار وقت الأداء أنه لاعيرة بما قبله حتى لوكان في ابتداء أمره خاملا لايحتاج لخادم ثم صار من ذوى الهيئات اعتبر حاله وقت الأداء ، ولا نظر لما كان عليه قبل ، وقياس ماقيل من أنه يكلف الزول عن الوظائف لقضاء الدين أنه لوكان بيده وظائف يزيد مايحصل منها على مايحتاج إليه لنفقته أنه يكلف الزول عن الوظائف لقضاء الدين أنه لوكان بيده وظائف في على إدادة الأداء وما قرب منه عيث لاتحصل مشقة في تحصيلها لاتحتمل عادة (قوله لكنه قتلها مثلا) أي

(قولهولانظرالمىتضروهما) أىمن وجد العبد بغن ومن غاب ماله (قوله والثانى بوقسالوجوب إلى آخر الأقوال) عبارة الجلال : والثالث بأى وقت كان من وقى الوجوب والآداء والرابع بأى وقت كان من وقت الوجوب إلى وقت الآداء انهت . وفي بعض سنخالبنارح سياق الثانى كالثالث في عبارة الجلال (قوله فإن تكلف العنق المغ) لايمنى أن هذا لايناتى في العبد فهو غير مواد هنا منتبدة (بنية كفارة) ولو لم يعين جهها فلو صام أربعة أشهر بنيها وعليه كفارتا وقاع وظهار ولم يعين أجزأته عنهما مالم يجمل الأولى عن واحدة والثانى عن أخرى وهكذا لانتفاء التنابع ، وبه فارق نظيره السابق فى العبدين كاذكره فى المطلب (ولا يشترط نية تنابع فى الأصح) لأنه شرط وهو لانجب نيته كالاستقبال فى الصلاة واستفيد من متنابين ما بأصله أنه لو ابتناهما عالما طرو ما يقطعه كيوم النحر : أى أو جاهلا فيا يظهر لم يعتد بما أتى به كالإحرام بالظهر قبل وقبام عالما والله في الذك ذكروه لأن نيته لصوم الكفارة مع علمه بطرو بطله تلاعب فهو كالإحرام بالظهر قبل وقبام عالمام بلك . والثانى يشترط كل ليلة ليكون متعرضا لخاصة هذا الصوم ، ولا لأن ما تقرر ما اقتضاه ظاهر كلامهم من وجوب نية صوم يوم من رمضان على من أخبره معصوم بموته أثناءه لأن الموت غير رافع للتكليف قبله فالنية مع العلم به جازمة (فإن بدأ فى أثناء شهر حسب الشهر بعده بالهلال) الشهرين وويزول التنابع بفوات يوم) من الشهرين وويزول التنابع بفوات يوم) من الشهرين ولو أخرهما (بلا علم) كأن نسى النية لنسبته إلى نوع تقصير وينقلب مامضى نفلا وإن أفسده بغير عفر وكذا) بعد يمكن معه الصوم كسفر مبيح الفطر وخوف مرضع وحادل و (مرض فى الجديد) لإمكان الصوم مع ذلك فى الجملة فهو كفطر من أجهده الصوم ، والقديم لايقطع التنابع لأنه لايزيد على أصل وجوب رمضان ومع وعادل وشرق الخوام المؤلم (كام الها فيا ذكر .

أو باعها وأتلف ثمنها (قوله لم يعتد بصومه) أى ويقع له نفلا (قوله مالم يبمل الأوّل) أى الشهر الأوّل أو اليوم الأوّل الله علم الأوّل الله كما هو ظاهر (قوله وا، يقطعه كيوم) أى أو صوم رمضان (قوله ولا ينافي ماتقرر) أى من عدم صحة الصوم حيث علم طرق مايقطم التتابع الله (قوله بموته) أى أو بطرق خبو الحيض (قوله بموات يوم من الشهرين) وقع السؤال في المدرس عما لو مات الممكنر بالصوم وبني عليه منه شيء همل يبغي وارثه عليه أو يستأنف . والجلواب عنه أن الظاهر الثاني لاتفاء التتابع ، وعليه فيخرج من تركنه جميع الكفارة لبطلان مامضي من صومه ومجزه عن الصوم بموته ، ولا يجوز لموازة المبادل مامضي من صومه كالجنون والإنجاء جميع النهاد لايقول التتابع وسبأتى ذلك في كلامه وقوله إذ كلامه يفيد. أن غير كفارة الظاهر عليه في شرح الغاية حيث مثلها فيا ذكر) ظاهر في أنه يجب عليها التتابع إذا صاحت عن غيرها ، ويوافقه مانقله سم في شرح الغاية حيث عنها : أى صوم جماعة عن شخص في يوم واحد في صوم لم يجب فيه التتابع اهم. وهو عتمل اهوم أكان قد وجب فيه التتابع بعد قول لما لمصنف ولو صام أجنبي بإذن الولى صحح نصها : وسواء في جواز فعل الصوم أكان قد وجب فيه التتابع أم لا ، لان التتابع إنما وجب فيحق الميت لمني لايوجد في حق القريب ، ولانه الذه عن أصل الصوم فسقطت بموته اه و مع عن شرح الإرشاد مثله ، وعليه ولانه الذه على أصل الصوم فسقطت بموته اه و مع عن شرح الإرشاد مثله ، وعليه

⁽قوله لأن الموت غير رافع للتكليف) انظر هل مثله ما لو أخبره معصوم بموته فى أثناء الشهرين، والأقرب الفرق لأن المقصود فى يوم رمضان إشغاله بالصوم احتراما الوقت. وأما هنا فلافائدة لصومه لتيقنه عدم حصول التكفير بذلك، فالظاهرأنه يعدل إلى الإطعام فليواجع (قوله إن أفسده يعذر الغ) فى نسخة وإن أفسده بغير عنر وحاصلها أنه ينقلب ففلاسواء أفسد بعذراًم بغير عنو فليراجع المعتمد (قوله بعدر يمكن معه الصوم) بمعنى يصح معه الصوم بقرينة ما يأتى حتى لايرد المرض

ويىصور أيضا فى كفارة الظهار بأن تصوم امرأة عن مظاهر ميت قريب لها أو بإذن قريبه أو بوصيته (بحيض) ممن لم تعتد انقطاعه شهرين لأنه لايخلو منه شهر غالباً ، وتكليفها الصبر لسن اليأس خطر . أما إذا اعتادت ذلك فشرعت فى وقت يتخلله الحيض فإنه لايجزى ، نعم يشكل عليه إلحاقهم النفاس بالحيض إلا أن يفرق بأن العاهة في مجىء الحيض أضبط منها في مجيء النفاس (وكذا أجنون) فات به يوم فأكثر لايضرٌ في التتابع (على المذهب) إذ لا اختيار له فيه ويأتى في الجنون المتقطع . مامر عن الذخائر والإعماء المستغرق كالجنون ، ولو صام رمضان بنية الكفارة أو بنيهما بطل صومه ويأثم بقطع صوم الشهرين ليستأنف إذهما كصوم يوم أووطئ المظاهر فيهما ليلا عصى ولم يستأنف ، والطريق الثانى فيه قولا المرض (فإن عجز عن الصوم) أو تتابعه (بهرم أو مرض) عطف عام على خاص على ماقيل (قال الأكثرون لايرجى زواله) وقال الأقلون كالإمام ومن تبعه ، وصححه في الروضة وهو المعتمد يعتبر دوامه في ظنه مدة شهرين بالعادة الغالبة في مثله أو بقول الأطباء ، والأوجه الاكتفاء بقول عدل منهم (أولحقه بالصوم) أو تتابعه (مشقة شديدة) أى لاتحتمل عادة ولو لم تبح التيمم فيما يظهر ، ويؤيده تمثيلهم لها بالشبق . نعم غلبة الجوع ليستعذرا عن ابتداء عقده حينتذ فيلزمه الشروع في الصوم، فإذا عجز عنه أفطر وانتقل للإطعام ، بخلاف الشبق لوجوده عند الشروع إذ هو شدة الغلمة . وإتما لم يكن عذرا في صوم رمضان لأنه لابدل له . ولوكان يقدر على الصوم في الشتاء ونحوه دون الصيف فله العدول إلى الإطعام لعجزه الآن عن الصوم ، كما لو عجز عن الإعتاق الآن وعرف أنه لو صبر قدر عليه جاز له العدول إلى الصوم . كما اقتضاه كلامهم (أو خاف زيادة مرض كفر) فى غير القتل كما يأتى (بإطعام) أى تمليك وآثر الأولَ لأنه لفظ القرآن فحسب إذ لايجزئ حقيقة إطعام ، وقياس الزكاة الاكتفاء بالدفع ولو لم يوجد لفظ تمليك ، واقتضاء الروضة اشتراطه استبعده الأذرعي ، على أنها لاتقتضي ذلك لأنها مفروضة في صُورة خاصة كما يعرف بتأملها (ستين مسكينا) للآية لاأقل حتى لو دفع لواحد ستين مدا فىستين يوما لم بجز ، بخلاف مالو جمع الستين

فيمكن أن المراد من قوله هنا ويتصوّر النع جرّد تأتى صومها عن الظهار وإن لم يكن بصفة التتابع (فوله نع يشكل أى مع اعتياد انقطاعه شهرين فأكثر بل مع لزوم انقطاعه ماذكر : أى شهرين فأكثر فليأسل. وقوله بالحيض : أى فى أن لاينقطم : أى فكيف اغتفر مع احتياد انقطاعه ماذكر ولم ينتفر الحيش عند احتياد انقطاعه ماذكر اه سم على حج (قوله أضبط منها فى مجىء النفاس) أى ظها الشروع فى الصوم قبل وضع الحمل وإن غلب على ظنها طروّ النفاس قبل فراغ مدة الصوم ، وظاهر ماذكر الإجزاء وإن أخرت ابتناء الصوم عن أوّل الحمل مع إمكان فعلها فيه ، ويمكن توجيه بأنها لو شرعت فى أوّل المدة لا تأمن حصول إجهاض قبل فراغ المدة (قوله وكذا جنون) ولو أمرهم الإمام بالصوم للاستسقاء فصادف ذلك صوما عن كفارة متنابعة فينبغى أن يصوم عن الكفارة ويحصل به المقصود من شغل الآيام بالصوم المأمور به وإن قلنا يجب بأمر الإمام (قوله مامر) انظر فى أى عمل مر ، وعبارة حج : نم إن انقطع جاء فيه تفصيل الحيض (قوله عن ابتداء عقده) أى

⁽قوله بأن العادة فى بحبىء الحيض أضبط) وقد يفرق أيضا بأن التفاس لايلزم منه قطع التتابع وإن شرعت فيه بعد تمام الحمل لاحيّال ولادتها ليلا ونفاسها لحظة فيه (قوله مامر عن اللـخاش) انظر فى أىّ عمل مر (قوله والإشماء المستغرق) أى لجميع النهار إذ غيره بأن أفاق فى النهار ولو لحظة لابيطل الصومكما مر

ووضع الطعام بين أبديهم وقال ملكتكم هذا وإن لم يقل بالسوية فقبلوه ولهم في هذه التسمة بالتفاوت ، بخلاف مالو قال خلوه ونوى الكفارة فإنه إنما يجزيه إن أخلوه بالسوية وإلالم يجز إلا من أبحد مدا لا دونه ، ويفرق بين هذه وتلك بأن المملك ثم القبول الواقع بالتساوى قبل الأخذ وهنا لا مملك إلا الأخذ فاشترط التساوى فيه (أو نقيرا) لأنه أسراً حالاً أو البعض نقراء والبعض مساكين ولا أثر لقدرته على صوم أو عتق بعد الإطعام ولو لمدة كنا وشرع في صوم يوم من الشهرين فقد على العتق (لا "كافرا) ولا من تلزمه مؤتنه ولا مكفيا بنفقة غيره ولا عن الوشير ولا لينو الغير إلا بإذنه وهو مستمنق أن اللغي له حقيقة (ولا هاشيا ومطلبيا) ونحوم محمولة عمل بيان البلواز (سين ملما) لكل واحد مد لأنه صهم في رواية وصع في أخرى سنون صاعا ، وهي محمولة على بيان البلواز بأن من علما م (يكون فطرة) الصاحبة بالمنا المنافرة ولا المنافرة والمنافرة بالمنافرة بالمنافرة ولا المنافرة المنافرة المنافرة ولا المنافرة ولا المنافرة ولا المنافرة ولا المنافرة ولا المنافرة ولا المنافرة أو لوليه ليوافق مامر ، نم إن العبرة بلد المؤدى هنا أيضا ، والأوجه أن المرافرة بالمنافرة أو ليه ليوافق مامر ، ثم إن العبرة بلد المؤدى فإن المنافرة أو لوليه ليوافق مامر ، ثم إن العبرة بلد المؤدى فإن المنافرة لا منافرة أو لوليه ليوافق مامر ، ثم إن العبرة بلد المؤدى فإن شالطام ولو بعض من "إذ لابدل له فيخرجه ثم الباق في ذمته إلى يساره في يعضو عتى أو صوم ، مخلاف بعض الطام ولو بعض من أذ لابدل له فيخرجه ثم الباق في ذمته إلى يساره في قدر والا أطعى ، ولا أطعى على الأخورى إن المورة الم أطعى والوا أطعى على المنافرة المؤمل عن الأخورى إن المورة المعمودة المنافرة المؤمل عن الأخورى إن المورة المؤمل عن الأخورى المنافرة المؤمل عن الأخورى إن المؤملة والمؤمل عن الأخورة والمؤملة المؤملة والمؤملة على المؤملة عن الأخرى إن المؤملة المؤمرة المؤملة عن الأخرى والأخرى والأطعى المؤملة المؤمرة الأطعى عن الأخرى والأطعى عن الأخرى المؤملة المؤم

(قوله ويفرق بين هذه) هي قوله بخلاف مالو قال خلوه وقوله وتلك هي قوله وقال ملكتكم (قوله ولو للد) قضيته أنه لا أثر للقدرة على الصوم وإن عجز عن بقية الأمداد (قوله إلا بإذنه) أى الغير ، وقوله وهو : أى. الغير (قوله لكن الصحيح لجزاؤه هنا أيضاً) أى حيث يحصل منه ستون مدا من الأقط كما في زكاة الفطر وقوله فإن عجز عن الجميع اللح) ويحصل العجز عن الإطعام بعدم مايفضل عن كفاية العمر الغالب نظير مامر في الاعتاق اه شيخنا زيادى بعض الهوامش .

(فرع) وقع السوال في الدرس عن دفع الكفارة للجن هل يجزئه ذلك أم لا ؟ والجواب عنه أن الظاهر علم إليزاء دفعها لم م ، بل قد يقال أيضا مثل الكفارة الندر والزكاة أشغاء من عمرم قوله صلى الله عليه وسلم في الزكاة و صلحة توزع بن آدم وإن احتمل فقراء المسلمين الوكاة و صلحة توزع بين ادم وإن احتمل فقراء المسلمين الصادق بالجن ، وقد يوثيد عدم الإجزاء أنه جعل لم منهم طعام خاص وهو العظم ولا يميل لهم شيء بما يثناوله الآدميون ، على أنا لاتميز بين فقرائهم وأغنياتهم حتى يعلم المستحق من غيره ، ولا نظر لإمكان معرفة ذلك لبعض المواص لأنا لا تعرل على الأمور النادرة (قوله ثم الباقى في فعته) قضيته أنه لو قدر عن الإعتاق أو الصوم بعد إخراج الملد أو بعضه لايتقتل لما قدر عليه من العتق أو الصوم وهو ظاهر ، وقد تقدم ذلك في قوله ولا أثر القدرة مل طورة المراج على صوم أو عتق الخ.

⁽قوله لتعذر النسخ الخ) يعني لإمكان الجمع لأنه حيث أمكن الجمع لايصار إلى النسخ فتأمل.

كتاب اللعان

هو لفة مصدر أو جم لمن : الإبعاد ، وشرعا : كلمات جعلت حجة للمضطر لقذف من لطخ فراشه وألحق
به العار ، أو لذي ولد عنه سميت ، بذلك لاشهالها على إبعاد الكاذب منهما عن الرحة وإبعاد كل عن الآخر ،
وجعلت في جانب المدعى مع أنها أيمان على الأصبح رخصة لعسر البينة بزناها وصبانة للأنساب عن الاختلاط ،
ولم يختر لفظ الفضب المذكور معه في الآية لأنه المقدم فيها ، ولأنه قد ينجد فضور وربة النها ولا عكس . والأصل
فيه قبل الإجماع أوائل سورة النور معه قلاحاديث الصحيحة فيه ولكونه حجة ضرورية للفع الحلد أو لني الواد
كما علم نماذكر توقف على أنه (يسبقه قلف) بمعجمة أو نفي ولد لأنه تعلل ذكره بعد القلف ، وهلما أعنى
القلف من حيث هو لفة الرفى ، وشرعا : الرمى بالزنا تعييرا ، ولم يذكره في الترجمة لأنه وسيلة لامقصود كا
تقرز (وصريحه بالزناكتوله) في معرض التعبير (لرجل أو امرأة) أو خثى (زنيت) بفتح التاء في الكل (أو
وحكسه غير موثر فيه ، بخلاف مالا يفهم منه تعيير ولا يقصد به بأن قطع بكليه كقوله لابنة سنة مثلا زنيت

كتاب اللعان

(توله جعلت حجة) أى يمعنى سبيا دافعا للحد عن المفسط (قوله سميت بذلك) أى تلك الكلمات (قوله وصيانة) عطف مناير (قوله ولم يحتم) أى المصنف (قوله أو الل سورة النور) اختلفت العلماء فى نزول آية اللمان وصيانة) عطف مناير (قوله ولم يحتم و المسبب عويم العنجلاقي أم بسبب هلال بن أمية ، فقال بعضهم بسبب عويم واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم لعربي و قد أثرا الله فيك في صاحبتك قرآ تا 4 وقال جمهور العلماء : سبب نزولها قصة هلال بن أمية واستثلوا بحدث مسلم . قلت : ويحتمل أنها نزلت فيها ، ويا مسبق هلال باللمان فيصدق أنها نزلت فيها ، ويا مسبق هلال أول من لاعن . قالوا : وكانت قضيته في شعبان سنة تسع من الهجرة ، وتما نقله القاضى عن اين جوير الطبرى اه شرح مسلم للنووى . وعبارة شيخنا الزيادى : : تسبب نزولها أن هلال بن أمية قذف زوجه عند رسول الله صليه عليه وسلم بشريك بن سماء ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سماء ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سماء ، فقال له النبي الله المال بن أمية قذف زوجه عند رسول الله صلى وسلم بشريك بن سماء ، فقال له النبي

كتاب اللعان

(قوله الإيعاد) هو يابلر بدل من لعن أو بالرفع خبر مبتدأ عملوف : أى وهو أى اللعن الإيعاد ، وعبارة شرح الروض : واللمان لغة مصدر لاعن ، وقد يستعمل جما للعن وهو الطرد والإيعاد انهت (قوله للمضطر لقلف من لطخ النج) هذا يخرج عنه لعان المرأة (قوله فى معرض التعبير) يخرج عنه مالو شهد به ولم يتم التصاب (قوله لأحدهما) أى الأحد الدائر الصادق بها إذا قالت له يازانة وبه إذا قال لها يازانى ، وكان ينبغى طيث واد فلا يكون قلمةا كما قاله المماوردي . نعم يعزر الإيناء . ولو شهد عليه بالزنا مع تمام النصاب لم يكن قلمةا ، وكلما لو شهد عليه شاهد بحق فقال خصمي يعلم زنا شاهده فحلفه أنه لا يعلمه ومثله أخبر في بأنه زان أو شهد بجرحه فاستفسره الحاكم فأخبره بزناه كما قاله الشيخ أبو حامد وغيره أو قال له اقلمفتي فقلمه إذ إذنه فيه يوفع حد "ه دون إثمه . نعم لو ظنه مبيحا وعلو بجهله اتجه علم إثمه وتعزيره (والرى بإيلاج حشفة) أو قدر ها من فاقدها (في فرج) أو بما ركب من النون والياء والكاف (مع وصفه بتحريم) سواء أقاله لرجل أم غيره كأولجت في فرج عرم أو أو يع في فرجك مع ذكر التحريم أو علوت على رجل فلخل في ذكره في فرجك (أو) الرى بإيلاجها في (دبر) للذكر أو خشي وإن لم يذكر تحريما (صريحان) أى كل منهما صريح لعدم قبوله تأويلا ، واحتيج لوصف الأول بالتحريم : أى لذاته احرازا من تحريم نحو حائض فيصدق في إدادته بيمينه لأن إيلاج الحشفة في الفرج قد يحل بالتحريم : أى لذاته احرازا من تحريم نحو حائض فيصدق في إدادته بيمينه لأن إيلاج الحشفة في الفرج قد يحل اختيار ولا عدم شبهة لأن موضوعه يفهم ذلك ، ويؤيده ما يأتى في زئيت بك وفي الوطء ، بخلاف نحو إيلاج الحشفة في الفرج لابد فيه من الثلاثة ، أما الرى بإيلاجها في دير ادرأة خاية فهمي كالذكر أو مزوجة فيغيني المشفة في الفرج لابد فيه من الثلاثة ، أما الرى بإيلاجها في دير ادرأة خاية فهمي كالذكر أو مزوجة فيغيني المشفة في الفرج لابد في هم التلاثة ، أما الرى بإيلاجها في دير ادرأة خاية فهمي كالذكر أو مزوجة فيغيني في من التحويل في دير ادراء خلاف بم غير قدف بل فيه التمزير لعدم تسميته

بالنسمة والمرأةبالشخص (قوله نعم يعزر للإيداء) أى لأهملها وإلا فهى لاتنأدى بما ذكر ، هذا وسيأتى ف كلام الشارح أن مثل هذا يسمى تعزير تكذيب فقد يقال إن التعزير فيه للكذب لا للإيذاء (قوله ولو شهد) أى شخص وقوله عليه أى على آخر (قوله مع تمام النصاب) أى ثلاثة (قوله لم يكن قذفا) أى ولا تعزير فيه ، ومثله مالو شهد عليه نصاب : أى أودونه فى حق فجرح الشاهد بالزنا لرد شهادته ، ولو طلب من القاضى إثبات زناه لمرة شهادته فأقام شاهدين فقط (قبلا قوله أو شهد)أى شخص رقوله أوقال له اقذفى) أى ولم تتم قرينة على عدم إرادة الإذن كأن أراد الفاتل مهديد المقائل شهديد المقبل له يعنى أنهان قدمة قابله على هعله قوله حده دون أنم، أي فيمزر

[فرع] قال الاثنين زفى أحدكما أو لثلاثة قال الزركشى لم يتعرضواً له ويظهر أنه قادف لواحد ، ولكل أن يدعى عليه أنه أراده على قياس مالوقال الأحد هوالاء الثلاثة على ألف يصح الإقرار ولكل منهم أن يدعى ويفصل الحصومة اه وهو ظاهر ، نهم لو ادعى اثنان وحلف لهما انحصر الحق للثالث فيحد له من غير يمين أحد احتمالين قلمته أوائل الإقرار في مسئلته التي قاس عليها اهرج (قوله وقد لابحل بخلافها) أى الإيلاج وأنث ضميره لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه (قوله أما الرمى بإيلاجها) أى الحشفة (قوله فهى كالذكر) صريح (قوله وصفه بنحو اللباطة) أى ظو أطلق لا يكرن قادةا ، وقضية قوله الآتى في الذكر والأوجه قبول قوله يسينه النخ أنه عند خطاب الرجل بذلك يمكرن قادةا عند الإطلاق ، وعليه فيمكن الفرق بين خطاب المرأة والذكر بينية النخ أنه عند خطاب المراق وبمن الوطه في ديرها فلم يحمل الفظ عليه عند الإطلاق ، مخلاف الرجل فإنه

المنتى أن يقول لأحلم (قوله فلا يكون قلفا) أى فلا يترتب عليه شىء من أحكامه : أى بخلاف ما إذا لم يقطع بكلي أن يقول على المنتفل إلى التعرير (قوله ولو بكليه : أى بأن كان يتأتى وطوفها فإنه قلف يترتب عليه أحكامه كما يأتى وإن لم يكن فيه إلا التعزير (قوله ولو شهدا بما يأتى تلف عليه بالزنام تمام التصاب لم يكن قلفا) أي موجبا للحد والا فلا خفا أن بعض ماعطف على هذا بما يأتى قلف فتأمل (قوله بحق) متعلق بنهبد رقوله أنهمه علم إثمه وتعزيره) هو بجر تعزير (قوله فى المتن مع وصفه بتحريم) أى واختيار وعدم شبهة كما يأتى (قوله ويوثيده ما يأتى فى زنيت بك ويالوطى) تبع فى هذا حج ، لكن وجه التأليد للملك ظاهر لأنه بختار أن يالوطى صريح ، وأما الشارح فالذي سيأتى له اختيار أنه كتابة فلا تأبيد فيه (قوله أما الرى الخ) عترز قوله لذكر أو خشى عقب قول المصنف دبر

زنا ولياطة كما هو ظاهر ، وعلى هذا التفصيل يحمل إطلاق من قال لافرق فى قوله أو دبر بين أن يجاطب به رجلا أو المرأة كأولجت فى دبر أو أولج فى دبرك ، والأوجه قبول قوله بيمينه أردت بإيلاجه فى الدبر إيلاجه فى دبر زوجته كما علم مما تقرر فيمتر ، وأن يالزهلى كناية لاحيال إدادة كونه على دين قوم لوط ، بخلاف فى دبر زوجته كما علم مما تقرو فيمتر ، وأن يالزهل فإنه صريح ويأبنا كناية كما أقى به الوالد رحمه الله تعالى ، ويناعلن كناية لكنه يعزر إن لم يرد القدف كما أنى به أيضا وليسم المعربية عن وأن لو إلى بينى وكذبها عزرت لإيدائها له بدلك ووزنات) بالهمز وكذا بألف بلا همز على أحدوجهين (فى الجمل كناية) لأن الزناء فى الجمل ونحوه هو الصعود ، وأن كان الزناء فى الجمل ونحوه هو الصعود ، وأما زنات بالهمز فى البيت فصريح لأنه لا يستعمل فيه يمنى الصعود ونحوه ، فإن كان فيه درج يصعد

يعهد ذلك للفسقة منهم كثيرًا فحمل لفظهم عند الإطلاق عليه ، واحتيج في صرف لفظ القاذف عن ذلك إلى يمينه أنه لم يرده بل أر اد غيره (قوله وأن يالوطي كناية) خلافا حج (قوله وكذا يامخنث) أي فإنه كناية (قوله وياقحية) لامرأة (قوله صريح كما أفتى به) أى ابن عبدالسلام ، فلو ادعى أنها تفعل فعل القحاب من كشف الوجه ونحو الاختلاط بالرجال هل يقبل أولا ؟ فيه نظر ، والأقرب القبول لوقوع مثل ذلك كثيرا ، وعليه فهو صريح يقبل الصرف وفى سم على منهج : فرع : قال رم : مايقال بين|لحهلة من قولهم بلاع زب ينبغى أن لايكون صريحًا في الرمي بالزنا لاحمال البلع من الفم اه (قوله ومثله ياعاهر) أي للأنثي شيخنا الزيادي ، وفي المصباح : عهر عهرا من باب تعب : فجر فهو عاهر ، وعهر عهورا من باب قعد لغة ، وقوله عليه الصلاة والسَّلام و وللعاهر الحجر ٥ أي إنما يثبت الولد لصاحبالفراش وهو الزوج ، وفيه أيضا فجر العبد فجورًا من باب قعد : فسق وزنى اه . وعليه فالعاهر مشترك بين الذكر والأنثى ، ويميز بينهما بالهاء للأنثى وعدمها للرجل ، وعليه فحقه أن يكون صريحا فيهما ، أو كناية فيهما بأن يراد بالعاهر الفاجر لابقيد الزنا ، مع أن تخصيص شيخنا الزيادي له بالأنثى يقتضي أنه ليس صريحا في حق الرجل (قوله وياعلق كناية) ومثله يامأبوّن وطنجير وكخن وسوس رملي اهـشيخنا الريادي ومثله مختاني (قوله كما أفني به أيضا) لكن قد يرد على وجوب التعزير على ماذكره أنه يشمل مالو أطلق وهو مشكل ، فإن العلق لغة ، الشيء النفيس ، واللفظ عند الإطلاق يحمل على معناه اللغوى ، ومن ثم لما قال الشاطي في عقيلته في مقام الثناء على القرآن علق علاقته أولى العلائق الخ قال الامام السخاوي فى شرحه ما حاصله : فإن قلت ؛ كيف وصف القرآن بما ذكر مع أن هذا اللفظ مسهجن عند العامة بل صار عبارة عن الأمر المستقبح قلت : ما على العلماء من اصطلاحات آلسفهاء اه ، ويمكن الجواب بأن هذا اللفظ لما صار مستعملا عند السفهاء في المعنى القبيح صار المقصود منه السبُّ ، فهو وإن لم يقتضُّ حد القذف لعدم صراحته فيه اقتضى التعزير لمـا فيه من الإيذاء (قوله وليس التعريص) بالصاد المهملة قذفا : أي لاصريحا ولا كباية ، وينبغي أن فيه التعزير للإيذاء ، لكن قضية سكوت الشارح عنه فيا يأتى مع ذكره في الكناية خلافه (قوله عزرت) ظاهره ولو في مقام خصومة كأن ادعت عليه بنحو ذلك لتطلب من القاضي أن يعزره وهو بعيد جدا (قوله وأما زنات بالهمز في البيت) بين مالو جع بينهما بأن قال زنات في الحبل في البيت هل يكون صريحا

⁽ قوله ومثله ياعاهر كما أفتى به الوالدرحه الله تعالى) قال أعنى الوالد : فإن قال الرجل لم أعلم كونه قلىفا ولم أنوه به قبل قوله لحفائه على كثير من الناس اه .

إليه فيها فوجهان ، أصحهما كما أفاده الوالدرحه الله تعالى صراحته أيضا (وكذا زنأت) بالهمز (فقط) أى من غير ذكر جبل ولا غيره كناية (فى الأصح) لأن ظاهره الصعود . والثانى أنه صريح والياء قد تبدل همزة . والثالث إن أحسن العربية فكناية وإلا فصريح (وزنيت) بالياء (في الجبل صريح في الأُصح) لظهوره فيه وذكر الجبل لبيان محله فلا يصرفه عن ظاهره وإنابة الياء عن الهمزة خلاف الأصل . والثانى أنه كناية . والثالث إن أحسن العربية فصريح منه وإلا فكناية ، ولو قال بازانية فى الجبل فكناية كما قالاه ، ويفرق بينه وما مر بأن النداء يستعمل للملك كثيراً في الصعود ، بخلاف زنيت فيه بالياء (وقوله) للرجل (يافاجر يافاسق) ياخبيث (ولها) أى المرأة (ياخبيئة) يافاجرة يافاسقة (وأنت تحبين الحلوة) أو الظلمة (ولقرشي) أو عربى (يانبطي) وعكسه . والأنباط : قوم ينزلون البطائح بين العراقين، سموا بذلك لاستبناطهم : أي إخراجهم المـاء من الأرض (ولزوجته لم أجدك عذراء) بالمعجمة : أَى بكرا ، ولأجنبية لم يجدك زوجك ، أو لم أجدك عذراء ، ولم يتقدم لواحدة منهما افتضاض مباح كما قاله الزركشي ، ولإحداهما وجدت معك رجلا أو لاتردين يد لامس (كناية) لاحتمالها القلف وغيره وهو في نحو يانبطي لأم المخاطب حيث نسبه لغير من ينسب إليهم ، ويحتمل أن يريد أنه لايشبههم في السير والأخلاق ، أما إذا تقدم لها ذلك فليس كناية ﴿ فإن أنكر ﴾ متكلم بكناية في هذا الباب ﴾ إرادة قذف صدق بيمينه) لأنه أعرف بمراده فيحلف على نعي إرادته القذف كما قاله المـأور دى ، قال : ولا يحلف أنه ماقذفه ويعزَّر للإيداء وإن لم يردسباً ولا ذما لأن لفظَّه يَوهم ، ولا يجوز له الحلف كاذبا دفعا للحدِّ ، لكن بحث الأذرعي جواز التورية حيث كان صادقا فى قلمنه بأن علم زناها وإن حلفه الحاكم ، قال : بل يقرب إيجابها إذا علم أنه يحدُّ وتبعَال عدالته وروايته وما تحمله من الشهادات ؛ والأوجه لزوم الحدُّ بمجرد اللفظ مع النية وإن لم يعترف بلرادته بذلك القذف (وقوله) لآخر (يا ابن الحلال وأما أنا فلست بزان ونحوه) كأمى ليست بزانية وأنا لست بلائط (تعریض لیس بقذف و إن نواه) لأن الفظ إذا لم یشعر بالمنوی لم توثر فیه النیة ، وفهم ذلك منه هنا إنما

أو كتابة ؟ فيه نظر ، والأقرب الثانى حملا لقوله في البيت على أنه حال رقوله صراحته) أى ومع صراحته هو يقبل الهمرف ، فلم قال أوردت صملت في البيت قبل فيا يظهر كما لو قال في الوطء في اللبر أردت وطاه في دبر حليلة وغير ذلك مما صرحوا فيه بقبول الصرف من الصراحة بلي هلما أولى لما قبل إنه كتابة (قوله بخلاف زنيت فيه) أى الجبل (قوله أما إذا تقدم لها ذلك) أى الافتضاض (قوله لفلس كتابة) أى فلاحد ولا تعزير ، ومفهوم قوله السابق بياح أنه لوكان الافتضاض غير مباح كان كتابة ، ويوجه بأن الافتضاض المحرّم يصدق بالزنا فحيث أنه بعرب مباح كان كتابة ، ويوجه بأن الافتضاض المحرّم يصدق بالزنا فحيث أنه يعرب مباح كان كتابة ، ويوجه بأن الافتضاض المحرّم يصدق بالزنا فحيث أنه يعرب مباح طفه الحدة) أما لو علم حلفه المنه بترب على إقراره عقوبة أو نحوهما زيادة على الحدة أو بدله فلا يجب الإقرار بل يجوز لمجلف والتورية وإن حلفه الحدة المنابكم ، ولا يبعد وجوب ذلك حيث علم أنه يعرب عليه قتل أو نحوه لمن زنا بها وهي معلموه أو اليس حدا كاذبا والتورية ولو عند الحاكم ، ومعلوم أنه حيث ورك لا كنابادة وأنه لو حلف بالطلاق حنث مالم يكن الحامل له على الحلف بالظلاق بأم التورية على المحمد له على الحامف النقط مع النقلاق أم التورية على المحمد له على الحلف بالظلاق بالمنابكم ، ودل ي يقاله المناب على المؤلف بالظلاق بالمنابكم يقد المقافض ما النية أى نية القلف (قد ليم يقرب إيجاجا) أى التورية على المحمد له على الجلف بالظلاق بنة القلف (قد له يمجرد الفظ مع النية أى نية القلف (قد له يسبرد الفيام أنه يقاف على المحمد (قوله بمي جود الفيام عالية) أى التورية ولو كنيا القلاف (قد له يمجرد الفيام النية) أى نية القلف (قد له يسبر دالفياه أنه ونا المنابع النية القلف (قد ليم يقرب المنابع النية المنابع النية المنابع المنابع النية المنابع المنابع أنه النية المنابع النية المنابع النية النية المنابع النية النية النية القلف (قد لميد النية ال

⁽قوله والأوجه لزوم الحلة بمجرد اللفظ مع النية وإن لم يعترف الخ) انظر ما المراد بهذا ، ولعل المراد أنه يحد حيث

هو بقرائن الأحوال وهي ملغاة لاحتمالها وتعارضها ، ومن ثم لم يلحقوا الثعريض بالحطبة بصريحها وإن توفرت القرائن على ذلك ، وما ذهب إليه جمع من أنه كناية مردود ، وبما تقرر علم الفرق بين الثلاثة وهو أن كل لفظ يقصد به القذف إن لم يحتمل غيره فصريح ، وإلا فإن فهم من وضعه احبال القذففكناية وإلا فتعريض،وليس الرمى بإتيان البهائم قذفا والنسبة إلى غير آلزنا من الكبائر وغيرها مما فيه إيذاء كقوله لها زنيت بفلانة أو أصابتك فلانة يقتضي التعزير للإيذاء لا الحدُّ لعدم ثبوته ﴿ وقوله ﴾ لرجل أو امرأة زوجة أو أجنبية وقولها لرجل زوج أو أجنبي (زنيت بك) ولم يعهد بينهما زُوجية مستمرة من حين صغرها إلى حين قوله ذلك (إقرار بزنا) على نفسه لإسناده الفعل له ، ومحله إن قال أردت الزنا الشرعي لما يأتى من كوبن الأصح اشتراط التفصيل في الإقرار ﴿ وَقَلْفَ ﴾ للمقول له لقوله بك وقول الإمام بعلمه لاحتمال كون المخاطب نائمًا أو مكرها مردود بأن المتبادر من لفظه مشاركته في الزنا وهو ينعي دلك الاحمال ، ويفرق بينه وبين ماأيد به الرافعي البحث بعد أن قوَّاه وتبعه الزركشي من قولهم إن زنيت مع فلان قلف لها دونه بأن الباء في بك تقتضي الآلية المشعرة بأن لملخولها تأثيرا مع الفاعل فى إيجاد الفعل ككتبت بَالقلم ، بخلاف المعية فإنها تقتضى عجرد المصاحبة وهى لاتشعر بذلك ، ويؤيدُه ما أجاب به الغزالى عن البحث ، وتبعه ابن عبد السلام بأن إطلاق هذا اللفظ يحصل به الإيذاء التام لتبادر الفهم منه إلى صدوره عن طواعية وإن احتمل غيره ، ولذا حدّ بلفظ الزنا مع احبّاله زنا نحو العين (ولو قال لزوجته يازانية) أو أنت زانية (فقالت) في جوابه (زنيت بك أو أنت أزني مني فقاذف) لصراحة لفظه فيه (وكانية) لَاحْيَال قولِمَا الأَوَّل لمُ أَفْعَل كَمَا تَفْعَل وهذا مستعمل في العرف ، ويحتمَّل أن تريد إثبات زناها فتكرن مقرة به وقاذفة له فيسقط حدّ القذف بإقرارها ويعزر . والثاني ماوطنني غيرك ووطوك مباح ، فإن كنت رانية فأنت أزنى ، في لأني ممكنة : وأنت فاعل ، ولكون هذا المعنى محتملا منه لم يكن ذلك إقرارًا ، نها بالزنا وإن استشكله البلقيني ، ويحتمل أن تريد إثبات الزنا فتكون قاذفة فقط . والمعني : أنت زان وزناك أكثر نما نسبتني إليه ، وتصدق في إرادة شيء تما ذكر بيمينها (فلو قالت) في جوابه وكذا ابتداء (زنيت بك وأنت أزني مني فمقرة)

(قوله علم الفرق بين الثلاثة) أى صريح وكناية وتعريض (قوله وإلا فتعريض) كلما قاله شيخنا فى شرح منهجه ، وفي جعله قصد القلف به مقسها للثلاثة إينهم الشريط ذلك فى الصريح وأن للكناية يفهم من وضعها النلف دائما وأنها والمير منهجه ، وأنه المعريخ وأن للكناية يفهم من وضعها النلف دائما القلف وأنها والتعريض المقسل في غير ما وضعا القلف بله من القلف وحده صريح ، وما احتمل وضعا القلف بالكلية القلف وحده صريح ، وما احتمل وضعا القلف وغيره كناية ، وما استعمل في غير موضوع له من القلف بالكلية على القصد بالفعل أن المراد الألفاظ التي من شأنها القلف كان مساويا لما قالم حجرا قوله وليس المزي على القصد بالفعل أن المراد الألفاظ التي من شأنها القلف كان مساويا لما قاله عجرا قوله وليس المزي بإتيان البهائم قلفاً أى ولد كن يعزر به ، ولا لا قالم حجرا قوله وليس المزي المؤلف المؤلف إلى المؤلف ولي المؤلف إلى المؤلف المؤلف إلى المؤلف إلى من المؤلف أن المؤلف أن المؤلف أن المؤلف أن المؤلف أن المؤلف أن قوله وينبون بينه (قوله عن البحث) أى بحث الإمام (قوله ويؤلف عن البحث) أى بحث الإمام (قوله المؤلف المؤلف المؤلف قوله المؤلف أن أن أن ولم المؤلف أن أن أن ولم المؤلف أن أنت أزنى من أى ولاحيال قولما الثانى الخوله وكلما المؤلف و ذوله وكلما المؤلف ولم المؤلف المؤلف المؤلف المؤلف بلا على ماذكره (قوله وكذا ابتداء وزينه بك) لم يذكر في شرح المنج في هذه الفظ قوله بك وهي ظاهرة ، وأما على ماذكره

تلفظ بالكناية واعترف بإرادة المعنى الذي هو قذف وإن لم يعترف بأنه قصد بذلك القذف بمعنى التعيير فتأمل

على نفسها بالزنا (وقاذفة) له كما هو صريح لفظها ويسقط بإقرارها حدُّ القذف عنه ، ويقاس بذلك قولها لزوجها يازاني فقال زنيت بك أو أنت أزني مني فهي قاذفة صريحا وهو كان أو زنيت وأنت أزني مني فمقر وقاذف ، ويجرى نحو ذلك في أجنبي وأجنبية فتكون كالزوجة كما قال ابن المقرى إنه القياس ، ولو قال لآخر ابتداءأنت أزنى منى أو من فلان لم يُكن قاذفا إلا بالإرادة وليس بإقرار به لأن الناس في تشاتمهم لايتقيدون بالوضع الأصلى على أن أفعل قد يجىء لغير الاشتراك ، ولا فرق فيا تقرر بين علم المحاطب حالة قوله ذلك أن المحاطب زوج أو غيره كما اقتضاه إطلاقهم خلافا للجويني، ولو قالت له ابتداء فلان زان وأنت أزنى منه أو في الناس زناة وأنت أزنى منهم فصريح لا إن قالت الناس زناة أو أهل مصر مثلا زناة وأنت أزنى منهم لم يكن قذفا لتحقّق كذبها إلا إن نوت من زني منهم فيكون قلمًا (وقوله) لغيره وهو واضح (زنى فرجك أو ذكرك) أو دبرك و لحشي زني ذكرك وفرجك ، بخلاف مالو اقتصر على أحدهما فإنه كناية ﴿ قَذْفَ ﴾ لذكره آ لة الوطء أو محله وكذا زنيت في قبلك لامرأة لا رجل فإنه كناية لأنّ زناه بقبله لافيه ، ويؤخذ منه أنه لو قال لها زنيت بقبلك كان كناية ، إلا أن يفرق بأن زناها قد يكون بقبلها بأن تكون هي الفاعلة لطلوعها عليه (والمذهب أن قوله) زني (يدك أو عينك) أو رجاك (ولولدد) أي كل من له عليه ولادة وإن سفل كما هو ظاهر (لست مني أو لست ابني كناية) لاحياله وفى الخبر الصحيح إطلاق الزنا عن نظر العين ونحوه ، ومن ثم لو قال زنت يدى لم يكن مقرا بالزنا قطعا . ويؤخذ من هذا القطع وحكاية الحلاف في زنت يدك صحة قول القمولي لو قال زني بدنك فصريح أو زني بدني لم يكن إقرارًا بالزنا آه . ويوجه بأنه يحتاط لحد الزنا لكونه حقا لله تعالى ١١٠ يحتاط لحد القذف لكونه حق آدمى وَمَن ثم سقط بالرجوع ذاك فاندفع تنظير من نظر في كلام القمولى ، وقيل فيها وجهان أو قولان أحدهما أنه صريح إلحاقا بالفرج (و) أن قوله (لولد غيره لست ابن فلان صريح) فى قذف أمه وفارق الأب لأنه يحتاج إلى زَجر ولده وتأديبه بنحو ذلك فقرب احتمال كلامه له ، بخلاف الأجنبي وكأن وجه جعلهم له صريحا في

الشارح من إثباً بها فقد يشكل الفرق بينها وبين ماقبله حيث علل كون الأول كناية بقوله لاحيال قولها زنيت بك أنها لم تفعل كما أنه لم يفعل مع أن هذه العلة موجودة فى هذه أيضا ، ثم رأيت فى نسخة صحيحة حلف بك وهمى ظاهرة (قوله قد يجمى الخير الاشتراك) أى كقوله تعالى حكاية لقول يوسف عليه الصلاة والسلام لإخوته ـ أنتم شرَّ مكاناً -(قوله وكذا زنيت فى قبلك لامرأة) وقياسه أنه لو قال لرجل زنيت فى دبرك كان قذفا ، وأنه لو قال زنيت بدبرك كان كناية إلى آخر ماذكره الشارح (قوله كان كناية) معتمد ، وقوله إلا أن يفرق : أى فيكون

⁽قوله ويجرى نمح ذلك في أجنبي وأجنبية فنكون كالزوجة وجهه) في أنت أزغى مني في الصورة السابقة استمال أنت أهدى الزوجه للبعرفها أنت أهدى الرقع والايعرفها حين المسابقة استمال المسابقة المتحرف المسابقة وسائر مسائل القلف لأنه إذا عرف من يقلف فظاهر القلف أنه إضار ، فإذا عجز عن عن تصديق ذلك الحجر وجب عليه الحداث أو اللمان ، وأما إذا كان لا يعرف المقلفوقة فلا يتصور أن يخبر عن أحوالها وارتكابها الزنا إلى آخر ما أطال به (قوله أي كل من له عليه ولادة) لعله من خصوص جهة الأبورة فليتأمل وليجرة (قوله فيها وجهان) يعنى وليجرج (قوله لم يكن مقرا بازنا قطعا) أي لأن الإقرار لايكون بالكنايات (قوله وقيل فيها وجهان) يعنى

قذف أمه مع احتمال لفظه لكونه من وطء شبهة ندرة وطء الشبهة فلم يحمل اللفظ عليه بل على مايتبادر منه وهو كو نه من زَنَا ، وبهذا يقربُ بما أفهمه إطلاقهم أنه لو فسر كلامه بذَّلك لايقبل ، وخرج بقوله نست ابن فلان قوله لقرشي مثلا لست من قريش فإنه كناية كما قالاه وإن نوزعا فيه (إلا) إذا قال ذلك (لمني) نسبه (بلعان) في حال انتفائه فلا يكون صريحًا في قذف أمه لاحتمال إرادته لست ابن الملاعن شرعًا بل هو كناية فيستفسر، فإن أراد القذف حد" وإلا حلف وعذر للإيذاء ، أما إذا قاله بعد استلحاقه فيكون صريحاً في قذفها مالم يدع أنه أواد لم يكن ابنه حال النبي ويحلف عليه ، وقياس مامر أنه يعزر (ويحد ٌ قاذف محصن) لآية ـ والذين يرمون المحصنات ــ (ويعزر غيره) أي قادف غير المحصن للإيداء سواء في ذلك الزوج وغيره مالم يدفعه الزوج بلعانه كما يأتى (والمحصن مكلف) أي بالغ عاقل ومثله السكران (حرّ مسلم عفيف عن وطء يحدُّ به) وعن وط * دبر حليلته وإن لم يحدّ به لأن الإحصان المشروط في الآية الكمال وأضداد ماذكر نقص ، وجعل الكافر محصنا في حد الرنا لأنه إهانة له ، ولا يرد قذف مرتد وعجنون وقن بزنا أضافه إلى حال إسلامه أو إفاقته أو حريته بأن أسلم ثم اختار الإمام رقه لأن سبب حدّ ه إضافته إلى حالة الكمال (وتبطل العفة) المعتبرة في الإحصان (بوطء محرم) بنسب أو رضاع أومصاهرة (مملوكة) له (على المذهب) إذا علم التحريم لدلالته على قلة مبالانه وإن لم يحدُّ به لأنه لشبهة الملك ، وقيل لاتبطل بذلك على الثانى لعدم التحاقه بألزنا (لا) بوطء(زوجة)أوأمة (في عدة شبهة) أو في محو إحرام لأن التحريم لعارض يزول (و) لابوطء (أمة ولله) ولابوطء (منكوحته) أى الواطئ (بلا ولم ّ) أو بلا شهود وإن لم يقلد القائل محله (في الأصح) لقوَّة الشبهة فيهما . ومقابله تبطل العفة بذلك لحرمةالوطءفيه واستثناء الأذرعي بحثا موطوءة الابن ومستولدته لحرمتهما على أبيه أبدا غالف لظاهر كلامهم (ولوزنى مقلوف) قبل حدُّ قاذفه ولو بعد الحكم بل ولو بعد الشروع في الحد كما هو واضح (سقط الحدُ) عن قادْفه ولو بغير ذلكُ الزنا لأن زناه هذا يدل على سبق مثله لجريان العادة الإلهية بأن العبد لايهتك في أوَّل مرة كما قاله عمر رضي الله عنه ، ورعايتها هنا لايلحق بها مالو حكم بشهادته ثم زنى فورا

فرقا لها (قوله لكونه من وطء شببة) قضيته أنه لو قال أردت أنه لايشبهه خلقا أو خلقا عدم قبول ذلك منه ، والقياس قبوله لأن الصريع بقبل الصرف ولأنه يستعمل كثيرا (قوله لست من قريش) ومثله مالو قال لشخص مشهور بالنسب إلى طائفة لست منها وينبغي أن مثله أيضا لست من فلان فيكون كتابة (قوله ويحلف عليه ؟ أى مشهور بالنسب إلى طائفة لست منها وينبغي أن مثله أيضا لست من فلان فيكون كتابة (قوله والمحصن) أى هنا لافي باب الرجم (قوله عن وطء يحد "به) مفهومه أن من يأتى البهام محصن لأنه لابحد "به بل يعزر فقط فيحد قاذفه لإحصانه (قوله بأن أسلم) أى قبل ضرب الرق (قوله إلى حالة الكال) أى وذلك فها لوكان كافرا وأسلم ثم أرق "كان مسلما حرا فقلفه له حالة الكال (قوله بملى حالة الكال) أى وذلك فها لوكان كافرا وأسلم ثم أرق "كان مسلما حرا فقلفه له حالة الكال (قوله بملىكة) وبوطء دبر حليلة له غاية اله منهج (قوله لدلالته على أرق "كان مسلما حرا فقلفه لم المنا منه (قوله لدلالته على أي وخطء من على البحة (قوله عالم بحراكة في طلاية ول إلى خلة مناف لظاهر كلامهم) أى فلا يزول إحصائه بوطهما (قوله لحران الهام، بطائد الهاء في فلا يزول إحصائه وطلهما (قوله لم لوران الهادة) ظاهر أن فا وغيره ولا مانع منه (قوله وله وران الهامة) أى خلاية وله إلا مانع منه (قوله وله وران الهاءة) أى فلا يزول إحصائه بوطهما (قوله لم بران الهامة أن فلا يزول إحصائه بوطهما (قوله له بران الهادة) ظاهر أوله ورعائها أى

فى مسئلة الأعضاء ، وسكت عن مقابل مابعدها ، وتكفل به غيره كالجلال ، وفى كلام الشارح لميهام (قوله ولإن لم يقلد) لعل الواو للحال وإلا فالمقابل لايسعه أن يقول بسقوط العقة فيا إذا قلد (قوله ولو بغير ذلك الزنا) يعنى متعلط حد من قلمة قبل ذلك الزنا ولا حد " على من قلمة بعد هذا الزنا .

حيث لم ينقض الحكم ، وإن قلنا إن زناه يدل على سبق مثله منه قبل الحكم لظهور الفرق بأن الحد يسقط بالشبهة يخلاف الحكم (أو أرتد ً فلا) يسقط الحد لأن الردّة لاتشعر بسبق مثلها ولأنها عقيدة وهي تظهر غالبا (ومن زنی) أو فعل ما يبطل عفته كوطء حليلته في دبرها (مرة) وهو مكلف (ثم) تاب و (صلح) حاله حتى صار أتمى الناس (لم يعد محصنا) أبدا لأن العرض إذا انثلم لاتنسد ثلمته فلا نظر إلى أن النائب من الدنب كمن لاذنب له ، ولو قلف فى عجلس الحكم لزمه إعلام المقلوف ليستوفيه إن شاء وفارق إقراره عنده بمال للغيرلأنه لايتوقف استيفاره عليه بخلاف الحد ، ومحل لزوم الإعلام للقاضي : أي عينا ما إذا لم يكن عنده من يقبل إخباره به وإلا كان فرض كفاية كما هو ظاهر (وحدّ القذف) وتعزيره إذا لم يعف عنه المورث (يورث) ولو للإمام عمن لا وارث له خاص كسائر الحقوق (ويسقط) حده وتعزيره (بعفو) عن كله . فلو عفا عن بعض الحد لم يسقط شيء منه ، ولا يخالف سقوط التعزير بالعفو ما في بابه أن للإمام أن يستوفيه لأن الساقط حق الآدمي واللـي يستوفيه الإمام حقه تعالى للمصلحة ويستوفى سيد مقذوف مات تعزيره وإن لم يرثه ، ولو عفا وارث المقذوف على مال سقط ولم يجب المـال كما في فتاوي الحناطي ، وفيها لو اغتاب شخصا لم يؤثر تحليل ورثته ، ولو قذف شخصا بز تا معلمه المقذوف لم يجب الحد" ، أو قذفه فعفا ثم قذفه لم يحد كما بحثه الزركشي بل يعزر (والأصح أنه) إذا مات المقذوف الحر (يرثه كل الورثة) حتى الزوجين كالقصاص ، نعم قذف الميت لايرثه الزوج أو الزوجة على أوجه الوجهين لانقطاع الوصَّله بينهما ، ولا ينافيه تصريحهم ببقاء آثار النكاح بعد الميت لضَّعْفها عن شمول سرائرماكان قبله ، ومثل الحدفيا تقرر التعزير . والثانى يرثه غير الزوجين . والثالث رجال العصبة فقط . والرابع رجال العصبة غير البنين كالنزويج ، ولو قذَّنه أو قذف مؤرثه كان له تحليفه فى الأولى على أنه لم يزن ، وف الثانية أنه لم يعلم زنا مورثه لأنه ربماً يقرَّ فيسقط الحد . قال الأكثرون : ولا تسمع الدعوى بالزنا والتحليف إلا في هذه الصورةُ ، ويضم إليها ثانية وهي مالو وقف داره مثلا على ولديه ، على أنَّ من زنى منهما سقط حقه وعاد نصيبه إلى أخيه ، فادعى أحدهما على الآخر أنه زنى ليعود نصيبه إليه سمعت ، فإن أنكر ونكل حلف المدعى

العادة الإلهية (قوله لم يعد عصنا) أى فيعزر قاذفه فقط للإيذاء كما تقدم (قوله كن لاذب له) أى لأن ذلك بالنسبة للعقوبات الأخروية (قوله لزمه) أى الحاكم (قوله إن شاء) أى المقلوف (قوله بمال للغير) أى حيث لايزمه أن يعلمه بلبك (قوله لايتوقف استيفاؤه عليه) أى على القاضى (قوله لم يستط) وفائدته أنه لو أراد الرجوع إليه بعد عفوه مكن منه (قوله ولو عفا وارث المقلوف) أى أو المقلوف نفسه (قوله لم يجب الحد) أى بالايجوز له فى فضرا الأمر استيفاؤه (قوله ثم قلفه لم يحد) ولمل "رجهه أن عفوه عنه أوكا رضا منه باعترافه أى بالايجوز له فى فضرا الأمر استيفاؤه (قوله ثم قلفه لم يحد) ولعل "رجهه أن عفوه عنه أوكا رضا منه باعترافه الشبحارة بالإنافي حقه وهو مقتض لسقوط الحصانة ، ثم رأيت ماسيأتى الشارح بعد قول المصنف أو أصر صادف بينونة من التوجيه بأن العفو بمثابة استيفاء الحد : أى وهو لو استوفى الحد منه م قلفه عزر (قوله يرثه كل الورثة) أى فلو حد لطلب واحد منهم الحد الكامل سقط وليس لغيره طلبه (قوله لا نقطاع الوصلة) أى بخلاف غيرهما فلا يختلف الحال فى إرثه بين كون القذف فى الحياة أو بعد الموت لبقاء سبب الإرث فى حقه من القرابة أو الولا « قوله ولا ينافيه تصريحهم) خلافا لما نظر به حج (قوله كان له)

⁽ قوله ولو قذف شخصا بزنا يعلمه المقلوف الخ) لم يظهر لى المراد من هذا فليتأمل (قوله ولا تسمع الدعوى بالزنا والتحليف) فى العبارة تسمح ، والمراد أنه لاتسمع الدعوى ولا يسوغ التحليف

المردودة، فضى له بنصيب الناكل و لا يحد الناكل بذلك (و) الأصبح (أنه لو عفا بعضهم) عن حقه بما ورثه من الحد و المسلمان من ميره الحد و الناقل وإن الم برض سيره الحد و المال اللازم الواحد كالجمع مع كونه لا بدل له وبه فارق القصاص ، فإن ثبوت بدله يمنع من التفويت فيه ، ويفرق بين هذا وبين نحو الغبية فإنه لا بدل له وبه فارق القصاص ، فإن ثبوت بدله يمنع من التفويت فيه ، ويفرق بين هذا وبين نحو الغبية فإنه لا بورث ، ومن ثم لم يكف تحليل الوارث منه بأن ملحظ ماهنا العار وهو يشمل الوارث أيضا فكان له فيه دخل ، بخلاف نحو الغبية فإنه يتعد أثره الوارث . والثاني يسقط جمعه كالقود . والثائب يسقط العارف وعلى هذا يسقط السوط الذي فيه الشركة .

(فصل)

فى بيان حكم قلف الزوج وننى الولد جوازا ووجوبا

(له) أى الأوج (قلف زوجة) له (علم زناها) بأن رآما وهي فى نكاحه ، والأولى له تطبقها سرا عليها مالم يمرتب على فراقه لها مشعدة لها أو له أو لأجنبى (أو ظنه ظنا مؤكدا) لاحتياجه حينتذ للاتقام منها لتلطيخها فراشه والبينة قد لاتساعده (كشياع زناها بزيد مع قرينة بأن) بمنى كأن (رآها فى خلوة) وكأن شاع زناها مطلقا ثم رأى رجلا خارجا من عندها قال المساوردي فى وقت الربية ، أو رآها خارجة من عند رجل : أى وثم ربية أيضا ، وينبنى أن يكنني فيها بأدفى ربية بخلافه ، فإنه قد يلخل لنحو سرقة أو إرادة إكراه أو إلحاق عاد وكان أخيره عدل رواية أو من اعتقد صدقه عن معاينة بزناها وليس عدواً لها ولا له ولا لاز أنى، ولابد فها يظهر أن يعين كيفية الزنا إذا، كان ممن يشتبه عليه الحال لأنه قد يظن ماليس بزنا زنا ، وكأن أقرت له وغلب على ظنه صدقها ، أما يجرد الشيوع فلا يجوز اعياده لأنه قد ينشأ عن خبر عدو أو طامع بسوء لم يظفر به ، وكلا عجرد القرينة لأنه در يادخل وطب على ظنه المناد على على المناد على المناد

أى القاذف وقوله تحليفه أى المقذوف (قوله فإنه لايورث) لافرق فى ذلك بين كون الغيبة فى حياة المعتاب أو بعدموته .

(فصل") فى بيان حكم قذف الزوج

(قوله أو لأجنبي) أى فالأولى الإمساك وإن ترتب على فراقها نحو مرض له ، بل قد يجب إذا تحقق أنه إذا فارقها زنى بها الغير وأنها مادامت عنده تصان عن ذاك (قوله كشياع زناها) بكسر الشين كما يوخط من عبارة المصباح (قوله مطالمًا) أى من غير تقييد بواحد بعينه (قوله أو من اعتقد صدقه) أى ولو فاسقا

(قوله الذي فيه الشركة) يعني السوط الذي فيه الشركة كما إذا ورثه ثلاثة .

(فصل) في بيان حكم قذف الزوج الخ

ر قوله لاحتياجه حينتذ للانتقام منها الغ) عبارة الجلال المحلى وإنما جاز حينتذ القدف المترتب عليه اللعان اللدى يتخلص به منها لاحتياجه النح (قوله وكأن شاع زناها الخ) معطوف على قول المصنف كشياع زناها لا على قوله كأن رآهما في خلوة فهو بمجرده يوكد الظن ككل واحدثما بعده رقوله لأنه ربما دخل عليها لنحو سرقة أو إكراه) هذا تعليل لما في المن خاصة لا لما بعده أيضا كما لايخني وأمكن كونه منه ظاهرا لمـا يأتى(لزمه نفيه) وإلا لكان بسكوته مستلحقا لمن ليسمنه وهو ممتنع كما بحرم نبي من هومنه لما يأتى ، ولعظيم التغليظ على فاعل ذلك وقبيح مايترتب عليهما من المفاسد كانا من القبائح الكبائر ، بل أطلق عليهما الكفر في الأخبار الصحيحة وإن أول بالمستحل أو بأنهما سبب له أو بكفر النعمة ، ثم إن علم زناها أو ظنه ظنا مؤكدا قذفها ولاعن لنفيه وجوبا فيهما ، وإلا اقتصر على النفي باللعان لجواز كونه من شبهة أو زوج مابق وثمل كلامه كغيره مالو أتت بولد علم أنه ليس منه ولكنه خفية بحيث لايلحق به فى الحكم ، لكن الأوجه قول ابن عبد السلام : الأولى له السّر : أي وكلامهم إنما هو حيث ترتب على عدم النبي لحوقه به كما اقتضاه تعليلهم المذكور (وإنما يعلم) أنه ليس منه (إذا لم يطأ) ولا استدخلت ماءه المحترم أصلًا (أو) وطىء أو استدخلت ماءه المحترم ولكن(ولدته لدون ستةأشهر من الوطء) ولو لأكثر منها من العقد(أوفوق أربع سنين) من الوطءللعلم حينتذ بأنه من ماء غيره ، ولو علم زناها ازمه قذفها ونفيه ، وصرح جمع بأن نحو رويته معها فى خلوة فىذلك الطهر مع شيوع زناها به يلزمه ذلك أيضًا ،ويويده مايأتى عن الروضة (فلو ولدته لمـا بينهما) أىدون الستة وفوق الأربعة من الوطء (ولم يستبر ثما بحيضة) بعد وطئه أو استبرأها بها وكان بين الولادة والاستبراء أقل من سنة أشهر (حرم النبي) للولد لأنه لاحق بفراشه ، ولا عبرة بريبة يجدها في نفسه ، وفي خبر أبي داو د والنسائي وغيرهما ۾ أيما رجلُ جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه يوم القيامة وفضحه على رؤوس الحلائق» (وإن ولدته فوق ستة أشهرً من الاستبراء) بحيضة أى من ابتداء الحيض كما ذكره جمع لأنه الدال على البراءة (حل النبي في الأصح) لأن الاستبراء أمارة ظاهرة على أنه ليس منه ، نعم يسن له عدمه لأن الحامل قد تحيض ومحله إن كان هناك تهمة زنا وإلا لم يجز قطعا ، وصحح في الروضة أنه إن رأى بعد الاستبراء قرينة بزَّناها مما مر لزمه نفيه بغلبة الظن بأنه ليس منه حينتُكُ وإلا لم يجز ، واعتمده الأسنوى وغيره ، ويمكن حمل كلام الكتاب على ذلك . . وقوله من الاستبراء تبع فيه الرافعي ، وصحح فىالروضة اعتبارها من حين الزنا بعد الاستبراء لأنه مستند اللعان ، فعليه إذا ولدت

(قوله لما يأتى) أى فى قوله وفى خبر أنى داود والنسائى وغيرهما و أيما رجل جحد ولده وهو ينظر و المنخ رأ قوله وقبيح مايترتب عليهما) من استلحقاق ونمى وليس من النمى الحرم بل ولا من النبى مطلقا مايتم كثيرا من العامة أن الإنسان منهم يكتب بينه وبين ولده حجة أو يريد كتابها بأنه ليس منه ولا علاقة له به لأن المقصود من هذه الحجة أن الولد ليس مطعا لأبيه فلا ينسب لأبيه من أضاله شىء فلا يطالب بشىء اثر ما لولد من دين أو إتلاف أو غيرهما بما يترتب عليه دعوى ويحتاج إلى جواب (قوله وإن أول) أى الكفر (قوله ولكنه خفية) أى بأن لم تضير ولادتها وأمكن تربيته على أنه لقيط مثلا (قوله يلزمه ذلك) أى القذف والنبى (قوله وهو ينظر إليه) أى يعرف بعرفه الوسمة المنافى من الحمل المذكور أن علما مقابل يعرف بعرف الروضة) معتمد(قوله ويربع كمن حمل كلام المكتاب) قد يمنع من الحمل المذكور أن علما مقابل الأصح ، وقد ذكره الحل وعبارته وها لوجه الثانى

⁽قوله وأمكن كونه منه ظاهرا) أى بخلاف ماإذا لم يكن شرعاكونه منه كأن أتت به لدون ستة أشهر فإنه مننى" عنه شرعا فلا يلزمه الذي (قوله لزمه قذفها) قال الشهاب سم : ونفيه صادق مع إمكان كونه منه أيضا ، وعليه ينبغى تفييده بما إذا كان احتمال كونه من الزنا أقوى أخدا بما يأتى فى قول المصنف ولو علم زناها الخ فليراجع اه (قوله ويمكن حمل كلام الكتاب على ذلك) أى بأن يقال الحل فيه صادق باللزوم ، وقد مر تقييده بمثل ماقيد به

لمدون سته أشهر و لأحكر من دونها من الاستبراء تبينا أنه ليس من ذلك الزنا فيصير وجوده كعلمه فلا يجوز الذي رعاية الفراش . ووجه البلقيني المتن بمنع تنقن ذلك لاحيال سبق زناها بها خفية قبل الزنا الذي رآه (ولو وطئ وطئ حوال حرم) الني (على الصحيح الحيال المتن الما الما عند يسبقه ولا يشعر به ، ومقابل الصحيح احيال للغزالى أنه يجوز لأنه إذا حتاط فيه كان كن لم يطأ ولأنه يغلب على الظن بلك أنه ليس منه ولو كان يطأ فيا دون الفرج بجيث لا يمكن وصول الماء إليه لم يلحقه أو في الدير فالأرجح من تناقض لهما عدم اللمحوق أيضا وليس من الظن علمه من نفسه أنه عقم فيا يظهر وإن ذهب الروياني إلى لزوم نفيه باللمان بعد قلفها وذلك لأنا نجد كثير بن يكاد أن يجزم بمقمه ثم يحبلون (ولو علم زناها واحتمل كون الولد منه ومن الزنا) على السواء بأن ولدته لسنة أشهر فأكر من وطئه ومن الزنا ولا استبراء (حرم الذي) لتقاوم الاحتمالين والولد للفراش ، وما نص عليه من الحل يحمل على ما إذا كان احتماله أغلب لوجود قرينة تؤكد ظن وقوعه (وكذا) يحرم (القلف واللمان على الصحيح) إذ لا ضرورة إليهما للحوق الولد به والفراق ممكن بالطارق ولأنه ينضرر بإثبات زناها لانطلاق الألسنة فيه ، وقبل علان انتقاما منهاوصوبه جمهورد " بما تقرر إذ كيف يحتمه امتنع نفيه بذلك ولو أشبه من تهم أمه به أو انضم إلى ذلك الفحر وينة الزنا لأن المرق نزاع كما ودرد به الحبر .

فصل في كيفية اللعان وشروطه وثمراته

(اللمان قوله) أى الزوج (أربع مرات أشهد بالله إنى لمن الصادفين فيا رميت به) زوجتي (هذه) إن حضرت (من الز نا)إن قذفها بالز نا ، و إلا قال فيا رميّها به من إصابة غيرى لها على فراشى وأن الولد منه لامنى و لاتلاعن

إن رأى بعد الاستبراء قرينة الزنا المبيحة للقلف أو تيقنه جاز النفي ، بل وجب لحصول الظن حينقل لأنه ليس منه وإن كم ير شيئا لم يبر والمحرر والمجرر والمجرر والمجرر والمجرو الكبير ترجيح (قوله وعزل) أى ولا فرق فى ذلك بين كون الموطوعة زوجه أم الم وقال الأنا نجد كثيرين) يؤخذ منه أنه لو أخيره معصوم بأنه عقيم وجب النفي ، بل ينبغى وجوب النفي ، بل ينبغى وجوب النفي أن المرق نزاع إلى الم يكن عقيم والله لأنا المرق نزاع) أى ميال (قوله نزعه عرق ا) لما يألم يكن عقيا وأخيره معصوم بأنه ليس منه (قوله لأن المرق نزاع) أى ميال (قوله نزعه عرق ا) لما الشمير فني النهاية وإنما هو عرق نزعه ، يقال نزاع إليه في الشبه إذا أشبهه ، وقال في مقد مة الفتح نزع الولد إلى أليه : أى جذبه وهو كناية في الشبه وفيه نزعة عرق .

(فصل) فى كيفية اللعان وشروطه (قوله وثمراته) أى وما يتبع ذلك كشدّة التغليظ الآتى الخ

(قوله لأنه يتضرر بإثبات زناها) لمل ّ الضمير فى يتضرر للولدوإلا فقد مرّ حلّ القلف واللعان عند علم الزنا أو . غلبة الظن به مطلقا .

(فصل) في كيفية اللعان

^{﴿ () (}قول المحشى : قوله نزعه عرق الخ) ليس في نسخ الشارح الى بأيدينا وحرراء .

هى هنا إذ لاحد عليها بلمانمولو ثبت قلف أنكره قال فيا ثبت من قلف إياها بالزناو ذلك للآيات أوائل سورة النور وكرت أنا كلايات أوائل سورة النور وكرت أنا كلايات أوائل سورة النور وكرت أنا كلايات أما الحاسة فهى مؤكدة المقادما ، نهم المغلب في تلك الكلمات مشابهها للأبحان كما يأتى (فإن غابت) عن انجلس أو البلد لعلم أو غيره (سياها ورفع نسبها) أو ذكر وصفها (بما يجرها) عن غيرها دفعا للاشتباه ويكني قولمزوجتي إذا لعلم المحاسفة المواجعة في المحاسفة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين) عدل عن على وكنت تفاولا (فيا رماها بع من الزناوات كان ولد ينفيه ذكره في) كل من (الكلمات) الحمس كلها لينني عنه (فقال وأن الولد المدى ولدته) إن غاب (أو هذا الولد) إن حضر (من) زوج أو شبهة أو (زنا ليس مني) وذكر ليس مني تأكيد كما في أصل الروضة والشرح الصغير حملا للزنا على حقيقته وإن ذهب الأكرون إلى أنه شرط واعتمده الأذرع لاحيال أن يعتقد أن وطء الشبهة زنا ، ولا يكني الاقتصار على ليس مني لاحيال أن يريد أنه لإشبهه خلقا (وتقول هي) يعلم لوجوب تأخر لعانها كما سيأتي (أشهد بالة إنه لم الكاذبين فيا رماني به) وتشير خلقا أو خلقا (وتقول هي) يعلم لوجوب تأخر لعانها كما سيأتي (أشبد بالله إنه لم الكاذبين فيا رماني به) وتشير خلقا أو خلقا (وتقول هي) يعلم لوجوب تأخر لعانها كما سيأتي (أشبد بالة إنه لمن الكاذبين فيا رماني به) وتشير

(قوله مشابهها للأيمان) أى فأعطيت حكمها فيا تقدّم له من أنها أيمان على الأصح المراد به أنها كلك حكما فلا ينافى أم اليست أيمانا فى الأصل ولكنها تشبهها (قوله كما يأتى) ومن ثم لو كلب لزمه كفارة يمين ، والأوجه أنها الاتعدد بتعددها لأن المحلوف عليه واحد والمقصود من تكريرها محض التأكيد لاغير اهرجج . قال مم : ومقابل هلما الأوجه أربع كفارات ، واعتمد شيخنا الزيادى ماقاله حج (قوله حتى إذا عرفها الحاكم) أى وعرف أنها تحته الآن (قوله والخامسة) عطف على أربع فهو بالنصب ويجوز رفعه عطفا على قوله اللمان (قوله لاحيال أن يريد أنه لايشبه) فإن قلت : البحين على نية المستحلف وعليه فنيته ذلك لاتنفعه. قلت : لعل المراد بكونها على نية المستحلف بالنظر للزوم الكفارة ،

رقوله ولو ثبت قلف أنكره قال فيا ثبت من قلق إياها بالزنا) أى بأن يقول أشهد بالله إنى بن الصادقين في أبنت التي المسادقين في انتجاب الله إلى المسادقين في انتجاب الله إلى المسادقين في انتجاب الله على من رميي إياها بالزنا خلافا لما في الحباب . وعبارة الروض وشرحه : لو ادعت اوراة أن زوجها قلفها ولم يعترف به بأن سكت ، أو قال في الجواب الايلزمني الحد ما قلوت على المنتجاب المسادق بالمسادق المنتجاب المسادق بالمسادق الله المنتجاب المسادق بالمسادق بالمسادق في المنتجاب وقوله الإيلزمني الحد والما كون من المنتجاب المسادق بن المسادق بالمسادق بن المسادق بن المنتجاب المنتحال المنتحاب المنت

إليه إن حضر وإلا ميزته كما مر في نظيره (من الرنا) إن رماها به ولا تحتاج إلى ذكر الولد لأنه لا يتعلق به في المام حكم (والخامسة أن غضب الله عليه ؛ على عدل على على على مر وذكوه رماها ثم رماني هنا تفنن لاغير (إن كان من الصادقين فيه) أى فيا رماني فيه من الرنا وخص الغضب بها لأن جريمة زناها أقدح من جريمة قذفه ، كان من الصادقين فيه) أم قل والغفب وهو الانتقام بالعذاب أغلظ من اللمن الذي هو البعد عن الرحة (ولو بدل لفظ شهادة بحلف) مر في الحطبة حكم إدخال الباء وما يتعلق بذلك (وغوه) كانسم أو أحلف بالله في الغفب بالمن وعكسه) الحطبة حكم إدخال الغفب وهي لفظ العن (أو ذكر ا) أى اللهن والغضب (قبل تمام الشهادات لم يصح في الأصح) لأن المام في . والثالث لايبدل الغفب باللمن ويجوز العكس كان المان لني الولد خاصة لم يجز التحكيم لأن المولد حقا في النسب فلم يسقط برضاهما (ويلقن) بالبناء الفاعل كنا المان لذكر ، ودعوى تعين بنائه للمفمول ليشمل القاضي وغيره عن ذكر ممنوعة وعطفه على الأمر يقتضي أنهما منايران وليس مرادا بل الأمر هو الطقن ولمل القاضي وغيره عن ذكر ممنوعة وعطفه على الأمر يقتضي أنهما منايران وليس مرادا بل الأمر هو الطقن ولمل القاضي وغيره عن ذكر ممنوعة وعطفه على الأمر يقتضي أنهما من أولئك فيقول له قل كذا وكذا إلى آخره ، فا أتى به قبل التلقين لفو إذ البين غير معتد بها فها منهما من أحد أولئك فيقول له قل كذا وكذا إلى آخره ، فا أتى به قبل التلقين لفو إذ البين غير معتد بها فهل

(فوله و إلا أبير ته) ومنه أن تقول أروجي إن عرفه القاضى (قوله لأن جريمة زناها) أي الذي لاعنت الإسقاط حدة ويقال مثله في قلفه (قوله بالبناء المفعول) أي ليشمل كلا من الزوج والمرأة وتجوز قراءته بالبناء المفعول) أي ليشمل كلا من الزوج والمرأة وتجوز قراءته بالبناء المفعول) أي المشكل كلا من الزوج والمرأة وتجوز قراءته بالبناء للفاص ويراد به يعده في موضعه أولا يصح اللمان مطلقا فيحتاج إلى استثناف الكلمات بهامها فيه نظر ، وظاهر كالمحمد الثناف يعده في موضعه بأن ذكر اللمن في غير موضعه بزل منزلة كلمة أجنية والقصل بها مبطل العان قوله أبي الولد على المتناف المناف على الموقوله أمر وقوله أبي الولد أي غياد المائل المناف على الموقوله أمر وقوله أبي المكان قوله أبي المكان أي على منائب القاضى (قوله من أحد أولئك) أي القاضى أو نائبه أو المحكم (قوله فيقول له قل كلما وكلما) أي ولوجالا كأن يقول له قل أربع مرات كلما الغ فيا يظهر فليراجع . ثم رأيت في سم على منهج قوله لكلماته ثم إن التلقين يعتبر في سائر الكلمات ولا يكنى في أوكما فقط بر ، وقال في قوله قبل هده قال مر والمراد بتلقيته كلماته أمره بها لا أنه يتطلق بها القاضى قبله خلافا لما يوهمه كلام الشارح في كتبه وظاهرو ولو إجمالا كأن يقول له الت بكلمات الغان يومل له الت

(قولمتغنن) لك أن تقول بل هوضرورى في عبارتمإذ لا يصح قولها هنا أشهد بالله أنه لمن الكاذبين في ارماها به ولا قوله تفن لاغير : قوله هناك أن لما الما به في الم تقول بل من الكاذبين في ارميتها به . ثم رأيت في حواشى سم مانصه : قوله تفن لاغير : أي إذ لو عبرهنا أيضا برماها صح الله . وفيه تأدل لأنه وإن صح في حد ذاته إلا أنه يخل بالمنى المراد ، إذ لا يكون حيثلا من مقول القول وينحل المنمى إلى أنها تقول في شأن مارماها به من الزنا أشهت بالله أنه لمن الكاذبين فيكون مقول قولها أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيكون مقول قولها أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فقط وظاهر أنه لا يكنى فتأمل (قوله بالبناء للفاعل ليناسب ماقبله) انظر ما المراد بما قبله أن مراده بما قبله أر القاضى إذ يأتى أن الأرد بها قبله أن مراده بما قبله أن المراد بها لقاضى بالناق المفعول غاية الأمر أنه غير متعين ، على أنه يوجد في بض نسخ الشارح بالبناء للمفعول بذل قوله من الحد المناص وهى لاتلائم قوله لمناسب ماقبله الله كالايخي (قوله لكل منهما) أى المتلاعين ، وقوله من أحد

استخلافه والشهادة لاتودى إلا بإذنه ،ويشرط موالاة الكلمات الخمس فيوتر الفصل الطويل والأوجهاعتبارها هناء بما مرق الفائحة ،ومن ثم لم يضر الفصل هنا بما هومن مصالح اللعان ولا يثبت شيء من أحكام اللعان إلابعد تمامها ولا يشرط الموالاة بين لعانه (ويلاعن) من اعتقل لسانه بعد القلف ولم يرج بروه أو رجحي ومضت ثلاثة أيام ولم وهو غير لازم قبل لعانه (ويلاعن) من اعتقل لسانه بعد القلف ولم يرج بروه أو رجحي ومضت ثلاثة أيام ولم ينظلق و (أخرس) منهما ويقلف (بإشارة مفهمة أو كتابة) أو يجمع بينهما كسائر تصرفاته ، ولأن المغلب فيه شائبة المجين لا الشهادة ، ويفرض تغليبها هو مضطر إليها هنا لأثم لأن الناطقين يقومون بها ، وما تقرر من التسوية بينهما هو المعتمد ، وإن نقل عن النص أنها لاتلاعن بها لأتها غير مضطرة إليها ، ويؤخذ من علته أن عل ذلك قبل لعان الزوج لابعده لاضطوارها حيثتا إلى درء الحد عنها فيكره الإشارة أو الكتابة خسا أو يشير للبعض ويكتب المعض ، أما إذا لم تكن له إشارة مفهمة ولاكتابة فلا يصح منه لتعذر معرفة مراده (ويصح) اللعان والقدف

منعقدة فى نفسها ملزمة للكفارة إنكان الحالف كاذبا (قوله قبل استحلافه والشهادة) هذا يقتضي أنه لو ذكر شيئا قبل أمر القاضي أوذ كره عند غير القاضي يسمي شهادة لكنها غير معند ّ بها ، ووجه اقتضائه ذلك أنه لم يقلّ والشهادة لاتكون إلا بإذنه ، وينبني على هذا جواب ما وقع السؤال عنه من أن إنسانا نسب إليه فعل شيء فقال إن شهد على أحد بهذا فزوجتي طالق ثلاثا فأخبر بذلك جماعة عند ملتزم الناحية وهو أنه إن كان الإخبار عند غير القاضي يسمى شهادة كما يسمى إخبارا حنث وإلا فلا يحنث هنا فليراجع (قوله فيوثر الفصل الطويل) ولعل الفرق بين هذا وأيمان القسامة حيث اكتنى بها ولو متفرقة أنه لمـا اعتبروا هنا لفظ اللعن بعد جملة الأربع دل ً على أنهم جعلوها كالشيء الواحد ، والواحد لاتفرق أجزاؤه كما في الصلاة المؤلفة من ركعات ، ولما اعتبروا تمامها التشهد والسلام بطلت بما ينافيها في أيّ جزء اتفق (قوله بما مرّ في الفائحة) أيّ فيضرّ السكوت العمل الطويل واليسيرالذيقصد به قطعاالعانوذكر لم يتعلق بمصلحة اللعان وكتب أيضا لطف الله به قوله بما مر فى الفاتحة يوخذ منه أنه لو لم يوال الكلمات لجهله بذلك أو نسيانه عدم الضرر (قوله ولا تشترط الموالاة) هذا مستفاد من عموم قول المصنف فإن غابت ساها فإنه شامل لغيبها عن البلد ومن لازمها عدم الموالاة بين لعانيهما (قوله ولم يرج بروه) ينبغي أن يكنفي في ذلك بقول طبيب عدل لأن المدار على مايغلب على الظن ذلك والواحد العدل بمصَّل به ماذكر ، وكتب أيضا حفظه الله تعالى قوله لم يرج برؤه ينبغي تقييده بما إذا لم يرج قبل مضيَّ ثلاثة أيام بدليل مابعده من أنه إذا رجى ومضت ثلاثة أيام ولم ينطق لاعن بالإشارة (قوله منهما) أى من الزوجين (قوله المُعلب فيها) أي في كلمات اللعان (قوله شائبة اليمين) وهي تنعقد بالإشارة (قوله لاتلاعن بها) أي بالإشارة (قوله ويؤخذ من علته) هي قوله لأنها غير الخ ، وفيه نظر . فإن شرط لعانها سبق لعانه اه سم : أي فالأولى أن يبدل قوله أن محل ذلك قبل لعان الزوج بقوله إن محل ذلك إن لاعن لنبي الولد ، فإن لاعن لدفع الحد" عنه لاعنت بالإشارة لأنها حينتذ مضطرة إليه (قوله فلا يصح منه) أي فيتعذر ذلك أبدا مادام كذلك

أولئك يقرأ بفتح الم من من إن كان بلقن مبنيا للفاعل ويكون من هو الفاعل وأحد خبر مبتدإ علموف : أى يلفن كلمات اللمان للمتلاعنين من هو أحد أولئك من القاضى ومن ألحق به وإن بنى يلقن للمفعول كان من بكسر المج حرف جرّ متعلقا بيلقن ، ثم إن كان نائب فاعل يلقن ضمير الملاعن لم يتأت قوله لكل منهما وإن كان نائب الفاعل كلماته تأتى فتأدل(قوله ويقذف) معطوف على يلاعن فهما متنازعان فى بإشارة بالنسبة للأعوس فتأم! (قوله قبل لعان الزوج) انظره مع مامر من اشتراط تأخر لعانها (بالمجمية) أى ماعدا العربية من اللغات إن راعي ترجمة اللمن والفضب وإن عرف العربية كالبين والشهادة وفيمن عرف العربية كالبين والشهادة وفيمن عرف العربية وجه) أنه لايصح لعانه بغيرها لأنها الواردة وانتصر له جمع ويسن حضور أربعة يعرفون تلك اللغة ويجب مرجمان لقاض جهلها (ويغلظ) ولو في كافر فها يظهر (بزمان وهو بعد) فمل (عصر) أى يوم كافر إن لم يتيسر التأخير المجمعة لأن البمين الفاجرة حينك أعظم عقوبة كما دل عليه خبر الصحيحين ، فإن تيسر التأخير فبعد عصر اجمة) لأن يومها أشرف الأسبوع وساعة الإجابة فيها بعد عصرها كما في وواية صحيحة وإن كان الأشهر أنها في إين جلوس الحطيب وفراغ الشلاة على مامر فى الجمعة ، ومقابله أحد وأربعون قولا ، وألمى بعصر الجمعة الأوقاب الشريفة كشهرى رجب وومضان ويومى العيد وعرفة وعاشوراه (ومكان ، وهو أشرف بلكه) أى المعان لأن في ذلك تأثيرا فى الزجر عن اليمين الكاذبة ، وعبارته مساوية لعبازة أصله أشرف مواضع البلد (فيمكة) يكون اللعان (بين الركن) الذي به الحجر الأصود (والمقام) أى مقام سيدنا إبراهم صلى مواضع المعان على معرف على المعانة والسلمى بالحطيم لحطم الذنوب فيا ولم يكن بالحجر مع أنه أفضل لكونه من البيت على المعرف عند المدالمين على القبر المكرم على الحال به أفضل الصلاة والسلام الأنه روضة من رياض الجنة ، وللخبر الصحيح و لايحلف عند هذا المنبي عبد ولا أمة يمينا تمقود و على سواك رعب إلا وجبت له النار و وفي وواية صحيحة ؟ من حلف على منبرى هذا عبد رو أن قرد إنه تمعره من النار و وصحح في أصل الروضة صحوده ، وتحمل عبارة الكتاب عليه بأن يجمل عند بمعن على (و) فى (بيت المقدم من إلمار (عند الصحرة) الأنها قبلة الأنبياء ، وفي خبر أنها من المنة .

رقوله فيا ينظهر) لمل البحث بالنسبة لمجموع التغليظات وإلا فسيأتى التصريح في المتن بأن اللدى يلاعن في بيمة وكنيسة وكنيسة أو بالنب المرتخاصة رقوله فعل وهو بعد فعل عصر) لعلى التقييد به نظرا للغالب من صلاة العصر في أوّل وقمها فإن أخروا إلى آخر الوقت لا من في أوّله رقوله فها بين جلوس الخطيب، أى قبل الشروع في الخطبة لا الجلوس بين المنطب، أى قبل الشروع في الخطبة لا الجلوس بين المختبق في التم يكن بوم جمعة كما هو قضية الإلحاق، ولو قبل إذا وقع اللمان في رجب أو رمضان كأن تحرى يوم الجمعة فيهما آكد من غيره لم يكن بعينا (قوله بين الركن اللغ) المراود بالبينية هنا البينية العرفية بأن يحاذى جزء من الحالف جزءا من أحدهما أو ماقرب منه الهدج (قوله طلح الدنوب) أى إذعابها فيه (قوله وإن حلف فيه عمر) لعله رأى أن فيه تخويفا المحالف أكثر من غيره (قوله ولو على سواك رطب) إنما ذكر لأنه أقل قيمة من غيره (قوله إلا وجبت له النار) أى أي أن المنه عموده في الروضة صعوده) أى المنتمد ، فإن لم يصعل وقفا على يسار المنبر من جهة المحراب في المدينة وغيرها من سائر البلاد كما في شرح الروض ، وقوله على يسار المنبر من جهة المحراب في المدينة وغيرها من سائر البلاد كما في شرح الروض ، وقوله على يسار المنبر من جهة المحراب في المدينة وغيرها من المنبر الإساره ،

(قوله ولوفى كافر فيا يظهر) أى وفاقا للبندنيجى ومن تبعه وخلافا للماوردى ومن تبعه فى قولم إله يغلظ على الكفار فى وقت أشرف صلواتهم وأعظم أوقاتهم فى اعتقادهم ، لكن يشكل على هذا ماياتى عقب قول المصنف لابيت نار وثنى من قوله ويعتبر الزمن بما يعتقدون تعظيمه، فإن كان ذلك خاصا بمن لايتدين فيطلب الفرق،يينه ويين غيره(قوله وأسفيمهم بعصر الجمعة الأوقات الشريفة) أى فىأنه يؤخرالها إن تبسر (قوله وفرواية صحيحة) صدو هذه الرواية من حلف على منبرى الخ

وعلى التغليظ بالمساجدالثلاثة لمن هو بها ، أما من لم يكن بها فلا يجوز نقله إليها : أى قهرا كما جزم به المساوردى (و) فيرهما) أى الأماكن الثلاثه يكون (عند منبر الجاسم) أى عليه لأنه أشرفه : أى باعتبار أن محله الوعظ و الانزجار وريا أدى صعوده إلى تذكره وإعراضه ، ورتم أن صعوده غير لائق بها بمنوع لاسيا مع رواية اليبهق وإن ضمفها أنه صلى الله على وسلم لاعن بين العجلاني وامرأته عليه (و) تلاعن (حائض) و نقساء مسلمة ومسلم به جناية ولم يمهل الفسل أو نجس يلوث السجد (بباب المسجد) بعد خروج القاضى مثلا إليه لحرمة مكث هوالاء ، فإن رأى تأخيره إلى ازوال المانع فلا بأس كما نقله في الكفاية ، أما ذمية حائض أو نفساء أمن تلويثهما المسجد وذى جنب فيجوز تمكينهما من الملاحدة فيه إلا المسجد الحرام (و) يلاعن (ذى) أى كتابي ولو معاهدا أو مستأمنا (في يعة) للنصارى (وكتابية) للهود لأنهم يعظمونها كتعظيمنا لمساجدنا (وكتا بيت نار مجوسى فى الأصح) المنافئ فيحضره الحاكم رعاية لاعتقادهم لشبمة الكتاب . والثانى لا لأنه ليس له حرمة وشرف فيلاعن فى مجلس الحكم ، وعلم مما تقرر أن نحو القاضى والجمع الآتى يحضر بمحالم تلك إلا مابه صور معظمة لحرمة خود له مطلقا كنون به الإنتهم وتلاعن فى عجلس كنوبه بلا إذنهم وتلاعن كافرة تحت مسلم فها ذكر لا فى المسجد مالم يرض به (لابيت أصنام وثنى) دخل دارنا في المنان أو هدنة وترافعوا إلينا فلا يلاعن فيه بل فى عجلس الحكم إذ لا أصل له فى الحرمة ، واعتقادهم لوضوح بأمان أو هدنة وترافعوا إلينا فلا يلاعن فيه بل فى عجلس الحكم إذ لا أصل له فى الحرمة ، واعتقادهم لوضوح فساده غير مرعى ولأن دخوله معصية ولو بإذنهم ، ولا تغليظ فيمن لايتدين بدين كدهرى وزنديق بل يحلف فساده فير مرعى ولأن دخوله معصية ولو بإذنهم ، ولا تغليظ فيمن لايتدين بدين كدهرى وزنديق بل يحلف

إذكال شيء استقبلته كانالمقابل بمينك يساره ومقابل بسارك يمينه (قوله أى قهرا) أى وأما باختباره فلا يمتنع ، ومؤتة السبح لما يتعلق به عليه ومؤتة المرأة عليها (قوله أى باعتبار أنه على الوعظ) أى لا باعتبار كونه أشرف بقاع المسجد من حيث كونه جزءا من المسجد ، وعبارة شبيخنا الزيادى : قوله على المنبر النج لا لكونه أشرف بقاع المسجد (قوله غير الاتن بها) أى المرأة (قوله العجلاني) بالفتح والسكون إلى بني العجلان بعلن من الأنصار المسجد (قوله غير الاتن بها) أى المراقب من الأنصار المسجد (قوله فلا بأس) أى الحروة ولا كراهة (قوله من الملاعنة فيه) أى المسجد (قوله في بيعة) بكسر الباء فانظره (قوله فلا بأس) أى لاحومة ولا كراهة (قوله من الملاعنة فيه) أى المسجد (قوله في بيعة) بكسر الباء لم وجلمت صورة معظمة) أى فلا يجوز وإن أفزوا في دخوله وهو الآتي بلا إذنهم أى من حيث كونهم مستحقا لم وجلمت صورة أولم توجد (قوله لا إذنهم) أى أما به فيجوز ، وظاهره أنه لايعتبر في جواز اللخول بإذنهم وججد حاجبه م المواقب عن واحد منهم كما ويكني بإذن واحد منهم كما من قوله ولأن دخوله معصبة ، ويحمل أن يقال : أى لايسن ، والظاهر الأول حيث كان فيه صورة عرسة من قوله ولأن دخوله معصبة ، ويحمل أن يقال : أى لايسن ، والظاهر الأول حيث كان فيه صورة عرسة الدهر وهم ربما غيروا في النسب اه . وعبارة شيخنا الزيادى بفيم الدال كما ضبطه ابن قامم وبفتحها الدهر وهم ربما غيروا في النسب اه . وعبارة شيخنا الزيادى : والدهرى بضم الدال كما ضبطه ابن قامم وبفتحها الدهر وهم ربما غيروا في النسب اه . وعبارة شيخنا الزيادى : والدهرى بضم الدال كما ضبطه ابن قامم وبفتحها

(قوله وعمل التغليظ بالمساجد الثلاثة النح) قبه أنه لم يتقدم ذكر التغليظ بالمساجد الثلاثة حتى يقيد بهلما ، فلمول مراده عمل التغليظ بما في المساجد الثلاثة : أى من الركن والمقام النح (قوله للنصارى) اللام فيه بمعنى في وكلما في اليهود وليست للاختصاص وإلا أفاد أن الذى مطلقا يلاعن في كل من البيعة والكنيسة فيلاعن المتصارى فيهما وكلما اليهود وليس كلمك (قوله إلا مابه صور) هلما ليس بعلة ماعلم بما تقرر (قوله بلا إذنهم) هل منه ما نحن فيه من الدخول الملاعنة فلا يدخل إلا بإذنهم ، فإن كان كلمك وامتنعوا فأى عمل يلاعنون

إن لزمته يمين بالله الذي خلقه ورزقه ويعتبر الزمن بما يعتقدون تعظيمه (و) حضور جمع من الأعيان والصلحاء للاتباع ولأن فيه ردعا للكاذب (وأقله أربعة) لثبوت الزنا بهم . قال ابن الرفعة : ومن هنا يظهر لك اعتبار كومهم من أهل الشهادة وقد ذكر ذلك المـاوردىويعلم منه اعتبار معرفهم فغة المتلاعنين (والتغليظات سنة لافرضُ على المذَّهب) كما في سائر الأيمان (ويسن لقاض) ولو بنائبه (وعظهما) بالتخويف من عقاب الله للاتباع ويقرأ عليهما _ إن الذين يشتر و نبعهد الله وأيمانهم ـ الآية وخبر و وحسابكما على الله ، الله يعلم أن أحدكما كاذبُّ فهل من تائب ٥(ويبالغ) فىالتخويف (عند الحامسة) لحبر أبىداود ٥ أنه صلى الله عليه وسلُّم أمر رجلا أن يضع يده على فيه عند الحامسة وقال إنها موجبة ، ويسن فعل ذلك بها ويأتى واضع اليد على القم من وراثه كما صرح به الإمام والغز الى (وأن يتلاعنا قائمين) للاتباع ، ولأن القيام أبلغ فى الزجر ويقعد كلّ وقتْ لعان الآخو (وشُرطه) أي اللعان ليصح ماتضمنه قوله (زوج) ولو باعتبار ماكان أو الصورة ليدخل ماياًتي في البائن ونحو المنكوحة فاسدا فلا يصح من غيره كما دلث عليه الآية ولأن غيره لايحتاج إليه لمـا مر أنه حجَّة ضرورية (يصح طلاقه) كسكران و ذى و فاسق تغليبا لشبهة اليمين دون مكره وغير مكلف ولا لعان فى قلمفه وإن كمل بعده ويعزّر عليه (ولو ارتد) الزوج (بعدوطء) أو استدخال (فقذف وأسلم فى العدة لاعن) لدوام النكاح (ولو لاعن) فى الردة (ثم أسلم فيها) أىالعدة (صح) لتبين وقوعه فى صلب النكاح (أو أصر) مرتدا إلى انقضائها (صادف) اللعان (بينونة) لتبين انقطاع النكاح بالردة ، فإن كان هناك ولد نفاه بلعانه نفذ وإلا بان فساده وحد القذف ، وأفهم قوله فقذف وقوعه : في الردَّة فلو قذف قبلها صح وإن أصر كما يصح عن إبانها بعد قذفها ، ولو امتنع أحدهمًا من اللعان ثم طلبه مكن ، ولو قلف أربع نسوة بأربع كلمات لاعن لهن أربع مرات ويكون اللعان علىُّ ترتيب قذفهن ، فلو أتى بلعان واحد لم يعتد به إلا فى حق من سهاها أولا، فإن لم يسم بل أشار إليهن لم يعتدبه عن أحد منهن وإن رضين بلعان واحدكما لو رضي المدَّعون بيمين واحدة أو قذفهن بكلمة واحدة لاعن لهن أربع مرات أيضًا . ثم إن رضين بتقديم واحدة فذاك وإلا أقرع ندبا بينهن ، فإن بدأ الحاكم بلعان واحدة بلاقرعة أجزأ ولا إثم عليه إن لم يقصد تفضيل بعضهن . ولا يتكور آلحد بتكرير القلف ، وإن صرح فيه بزنا آخر لاتحاد

كما ضبطه ابن شببة وهو المطل الم. وظاهرها أن فيه اللغتين وليس مرادا (قوله ويعتبر الزمن بما يعتقدون تعظيمه) قد ينافي هذا ما تقلم في قوله ويغلظ ولو ف كافر فيا يظهر بزمان النخ فإن قضبته التغليظ على الكافربكونه بعدالمصر (قوله من الأعيان والمصلحاء) أى ولوكانا ذميين (قوله ويعلم فنه اعتبار النخ) ليس هذا تكرارا مع ماتقدم في قوله ويسن خضور أربعة يعرفون تلك اللغة لأنافترض مما هنا بيان وجه اشراط كونهم يعرفون تلك اللغة في أداء السنة (قوله ويسن فعل ذلك بها) وينبغي أن يكون الفاعل لذلك في المرأة عرما لها أو أثنى، فإن لم يكن ثم أحد منهما فالأقرب عدم استحباب ذلك (قوله ويقعد كل أى ندبا (قوله ونحو المنكوحة فاسدا) وعليه فقوله يصح طلاقه أى يتقدير كونه زوجا في نفس الأمر (قوله لشبة اليمين) أى مشابهة اليمين مون الشهادة (قوله ولا لعان في قلفه) أى غير المكلف رقوله أو استخبال) أى ولو في اللهر ويكون لعانه للعلم بالزنا أو ظنه لا لذي للو للها ما أنه لا يلحقد قوله نفله) الأعرف في المنافق المنافقة المنافقة

يراجع (قوله ويعزّر عليه) أى إن كان مميزا (قوله نفذ) أى اللعان المشتمل على النفي فينتني النسب ويسقط الحد"

المقذوف والحدّ الواحديظهر الكذب ويدفع العار فلا يقع فى النفوس تصديقه ويكفى الزوج فى ذلك لعان واحد يذكر فيه الزنيات كلها ، وكذا الزناة إن ساهم في القذف بأن يقول أشهد بالله إنى لمن الصادقين فيما رميت به فلانة من الزنا بفلان وفلان وفلان ويسقط عنه الحد بذلك ، فإن لم يذكر هم فى لعانه لم يسقط عنه حد قلغهم لكن له إعادة اللعان ويذكرهم لإسقاطه عنه وإن لم يلاعن ولا بينة حدٌّ لقذفها وللرجل مطالبته بالحدّ و له دفعه باللعان ، و لو ابتدأ الرجل فطالبه بحد قذفه فله اللعان لإسقاطه في أوجه الوجهين بناء على أن حقه ثبت أصلا لا تبعا كما هو ظاهر كلامهم وإن عفا أحدهم طالب الآخر بحقه ، ولو قذف امرأة عند الحاكم لزمه إعلام المقلوف المطالبة بحقه إن أراد بخلاف مالو أقرُّ له عنده بمال لايلزمه إعلامه لأن استيفاء الحدُّ يتعلُّق به فأعلمه لاستيفائه إن أراده بخلاف المال كما مر ، ومن قذف شخصا فحدُّ ثم قذفه ثانيا عزَّر لظهور كذبه بالحدُّ الأوَّل كما علم مما مرّ ويؤخذ منه ماقاله الزركشي أنه لو قذفه فعفا عنه ثم قذفه ثانيا أنه يعزّر لأن العفو بمثابة استيفاء الحد والزوجُّة كغيرها فى ذلك إن وقع القذفان فى حال الزوجية فإن قذف أجنبية ثم تزوَّجها ثم قذفها بالزنا الأوّل وجب حدّ واحدولا لعان لأنه قذفها بالأوّل وهي أجنبية ، وإن أقام بأحد الزنيين بينة سقط الحدان ، فإن لم يقمها وبدأت بطلب حدّ قلف الزنا الأول حدّ له ثم الثانى إن لم يلاعن وإلا سقط عنه حدّ وإن بدأت بالثانى فلاعن لم يسقط الحدّ الأوّل وسقط الثانى ، وإن لم يلاعن حد لقذف الثانى ثم للأوّل بعد طلبها بحدَّه وإن طالبته بالحدين معا فكابتدائها بالأول أو قذف زوجته ثم أبانها بلا لعان ثم قذفها بزنا آخر ، فإن حد للأول قبل القلف عزر الثانى ، كما لو قذف أجنبية فحد ثم قذفها ثانيا هذا إن لم يضف الزنا إلى حال البينونة كما بمثه الشيخ لئلا يشكل بما مرّ فيا لو قلف أجنبية ثم تزوّجها ثم قلفها بزنا آخرمن أن الحد متعدد فإن لم تطلب حدّ القذف

مضر وإن قل (قوله ويكنى الزوج في ذلك) أى فى قوله بتكرر القذف (قوله وللرجل) أى الذى رماها بالزنا به (قوله ولو قلمت المنف المنف ومن زفى مرة لم يعد محصنا الخى في قوله ولو قلمت في مجلس الحكم النفو أن عالمه : أى وجوبا (قوله فضا عنه) وليس من العفو في مجلس الحكم النفو أن عالمه : أى وجوبا (قوله فضا عنه) وليس من العفو المعافى مايقع كثيرا من الخاصمة بين النبن والقلمت فيتفق للمقلموت ترك الحصومة من غير ذكر العفو أو مافى معناه . إذ مجرد الإعراض لايسقط حقه بل هو متمكن من مطالبته وإثبات الحق عليه من شاء ، ولاسهال دلت قرينة على أنه إنما توليات المحتل المجلس عند قول المصنف ولو عفت عن الحالات المحتل المجلس عند قول المواقع المحتل أنه إنما توليات المحتل أنه إنما توليات المحتل أنه إنما لايتكرر بتكرر المحتل المحتل

كما صرح به الأفرعي (قوله وإن لم يلاعن ولا ببينة) أى بالزنا (قوله ثم قلفها بالزنا الأول وجب حد واحد) أى وإن قلفها بغيره وجب حدان وهذا هو الذى يترتب عليه قوله وإن أقام بأحد الزناهين بينة الخ ، فالظاهر أن ماذكرته أسقطه الكتبة من الشرح بعد إثباته بدليل إحالته عليه فيا يأتى . واعلم أنه إنما تعدد الحد هنا لاختلاف موجب القلفين ٢ إذ الثانى يسقط باللعان ، مخلاف الأوكل فصار الحدان عنطفين ولا تداخل عند الاختلاف

الأول حتى قلفها فإن لاعن للأول عزر للثانى كما جزم به ابن المترى وصرح به البلقينى وغيره واقتضاء كلام الروضة (وإن كلب وفقة) أي فوقة انفساخ (وحرمة) ظاهرا وباطنا (مؤبدة) فلا تحل لم رزويتعلن بلعانه) أى الزوج وإن كلب (فرقة) أي فوقة انفساخ (وحرمة) ظاهرا وباطنا (مؤبدة) فلا تحل له بعد ذلك بنكاح ولا ملك يمين لحبر الشيخين لاسيطن الاستعلى في والمستلك المنافقة النيبي و المتلاعنان لايجتمعان أبنا وكان هذا هو مستند الوالد رحمه الله تعالى في المستخد إلى المنافقة بعلى في المنافقة بالى وحد حد ونسب أنها ولا يواحد والمنافقة بالمنافقة بعلى في المنافقة بالمنافقة بالمنافقة بالمنافقة بالمنافقة بالمنافقة المنافقة بالمنافقة بالمنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة بالمنافقة بالمنافقة المنافقة والمنافقة بالمنافقة المنافقة بالمنافقة المنافقة والمنافقة بالمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة المنافق

ماتقدم من أن الحد لايتكرر بتكرير القلف إلا أن يصور هذا بما إذا قلفها بعد الزوجية بغير الزنا الأوّل ، ويخص ماتقدم بما لو تكرر القذف لغير الزوجة أو لها بزنيات بعد الزوجية أو قبلها ، ومع ذلك فيه نظر كما يأتى فى قوله أو قلف زوجته ثم أبائها الغ (قوله موجدة) أى حتى فى لعان المبانة والأجنية الموطوعة بشبهة حيث جاز لعائها بأن كان هناك ولد يففيه اه سم على منج (قوله ولا ملك يمين) وينبغى أن يجوز له نظوماً في هذه كالحكرم (قوله وإن أكذب) غاية (قوله هذا نظير ماحد تت به) أى المذكور فى الحديث الشريف(قوله المجوز فيه الأمران) وقد روى الحديث بالرفع والنصب اه مناوى فى شرحه الكبير على الجامع (قوله إن لم تلتمن) أى تلاعن ، فإن لاعنت سقط عنها (قوله لدون مابمرًا) أى وهو فى المصور لدون مائة وعشرون وفى المضة دون ثمانين

⁽قوله فلا تحمل له بعد ذلك بنكاح) يعنى لا يحل له نكاحها ولا وطوما بنكاح ، وقوله ولا ملك يمين : أى لا يحل له وطوما بملك اليمين وإن جازله تملكها (قوله في المن وإن أكلب نفسه) إنما ذكرها هنا ولم يؤخره عن قوله وسقوط الحد النج للإشارة لمي أن إكداب النفس له تأثير في سقوط الحد وما بعده ، وقد نب الشارح على ذلك بقوله لا يفيده ذلك عود حل لآنه حقه بل عود حد ونسب (قوله لأن المراد هنا بالإكداب نسبة الكلب إليه ظاهرا) أى وذلك إنما يعبر عنه بأكدب نفسة بمعل نفسه منصوبا وأما رفعه وإن صح في نفسه إلا أنه لا يؤدى هذا المعنى إذ لا يفهم من قولنا أكدبته نفسه إلا أن نفسه تنازعه فيا ادعاه ، وهما غير مراد هنا كما لا يمنى ، وقد أشار حلى المناده للنفس ، ومهلما يندفع مافي حواشي حج الشاب مم مما أشار الشارح لهذا تما يحب تقوله وذلك لا يظهر إسناده للنفس ، ومبلما يندفع مافي حواشي حج الشاب مم مما حاصله أنه كما يصمح نسبة الإكداب إليه يصح إسناده لنفسه بمعنى ذاته إذ هما عبارة عن شيء و احد والتقاير عاصله أنه كما يصمح نسبة الإكداب إليه يصح إسناده لنفسه بعنى ذاته إذ هما عبارة عن شيء و احد والتقاير بينهما أمر اعتبارى فكيف يسلم ظهور النصب دون الوقع ، ووجه الاندفاع ماقدمته من أنه وإن صح كل منهما بينهما أمر اعتبارى فكيف يسلم ظهور النصب دون الوقع ، ووجه الاندفاع ماقدمته من أنه وإن صح كل منهما بينهما أمر اعتبارى فكيف يسلم ظهور النصب دون الوقع ، ووجه الاندفاع ماقدمته من أنه وإن صح كل منهما

العقد (أو) نكح صغيرا أو ممسوحا أو (وهو بالمشرق وهي بالمغرب) ولم يمض زمن يمكن فيه اجماعهما (لم يلحقه) لاستحالة كونه منه فلم يحتج في انتقائه عنه إلى لعان (وله نفيه) أى الممكن لحوقه به واستلحاقه (بيتا) لما المسكن لحوقه به واستلحاقه (بيتا) لما المسكن لحوقه به واستلحقه ولا يتنى عنه من ولا يصعح في من استلحقه ولا يتنى عنه من ولا يصعح في من استلحقه ولا يتنى عنه من ولا يصعح في من استلحقه ولا يتنى عنه من الدعل فراشه و أمكن كونه منه إلا باللمان ، ولا أثر لقول الأم حملت به من وطء شبهة أو استدخال من غير الدعل فراسة و الحق المنافر وقائم المنافر المنافر المنافر المن عيوجد اللمان بشروطه (والني علم القور في الجديد) لأنه شرع للفو الفرر و فأشيه الرد بالعيب والأنحذ بالشفعة فيأتى الحاكم ويعلمه بانتقائه وخرج بالني الوالدي فور ، وفي القدم قويلان : أحدهما يجوز إلى ثلاثة أيام ، والثانى له الني متى شاء ولا يستعط إلا بإسقاط لا ويعلم في أعير الني (لعلم) ما مر في أعلمار الجمعة ، نع يلزمه إرسال من يعلم المامة هو منافرة بعض الشراح ومقتفى تشبههم لما هنا بالرد بالعيب والشفعة أن المحتبر أعدارهما وهو متجه إن الجمعة مواقلة بعض الشراح ومقتفى تشبههم لما هنا بالرد بالعيب والشفعة أن المحتبر أعدارهما وهو متجه إن كانت أضيق ، كننا وجدنا من أعدارهما أكل كريه ويبعد كونه عدرا هنا ، ولا ينافي هذا كونه عدارا في الشهادة كما يأتى لأن الوجه النافية هذا ليس عدرا الجمعة ، ومن أعدارها أكل كريه ويبعد كونه عدرا هنا ، ولا ينافي هذا كونه عدارا في الشهادة كما يأتى لأن لأن الرجه اعتبارالأضيق من تلك الأعدار (وله نني حمل) فقد صبح أندهادل بن أمية لاعن

(قوله أووهو بالمشرق وهي بالمغرب) أى ولوكان وليايقطع بإمكان وصوله إليهالأنا لا نعو ل على الأمورا لخاوقة المعادة نع إن وصل إليها ودخل بها جرم عليه باطنا الني كما هوظاهر (قوله ولم يمض زمن) مفهومه أنه إذا مضى ذلك لحقه وإن لم يعلم لأحدهم سفر إلى الآخر وقوله أو استلخال مي عير الروج) أى أو من زنا يطريق الأولى لأن إضرار الولد بكونه ولد زنى أقوى منه بكونه من شبهة أواستلخال مي (قوله نعم يلزمه إرسال الغ) أى وإن احتاج الرسول إلى أجرة فيدفعها حيث كانت أجرة مثل اللمعاب (قوله ومقتضى تشبيهم) أى الأصحاب وقوله أن المعتبر أعلم الهاجمة) وليس من الأعلمار الحوف من الحكام على أخذ مال جرت العادة بأنهم لا يفعلون إلا بأخله لأن المرك لأجل ذلك عزم على عدم اللمان ، لأنه إذا أراده بعد ذلك طلب منه ذلك المال ، وانتظار قاض خير من المتولى بحيث لا أخد مالا أصلا أو دون الأول عبرد توهم لانظر إليه أما لو خاف من إعلامه جورا بحمله على أخذ ماله أو قدر لم تجر الهادة بأخذ مثله فلايعد أنه علد (قوله ولا ينافي هذا كونه) أى أكل الكريه

إلا أن معنى أكلب نفسه غير معنى أكلبته نفسه كما يشهد بلنك الاستعمال فتأمل (قوله ولم يمض زمن يمكن فيه اجتماعهما) يعنى لم يمض زمن يمكن أو من كأن أن الم يصل إليها فى ذلك الزمن كأن قامت بينة بأنه لم يصل إليها فى ذلك الزمن وهى كلنك ، ولا نظر لاحتال إرسال مائه إليها كما نقله سم عن الشارح خلافا لحيج ، وإلا فقد يقال إن ذلك بمكن دائما ، فلو نظر نا إليه لم يكن اللحوق فيا إذا كان أحدهما المشارح خلافا لحيج ، وإلا فقد يقال إن ذلك بمكن دائما ، فلو نظر نا إليه لم يكن اللحوق فيا إذا كان أحدهما بللشرق والآخر بالمغرب متعلرا أبلا كما لايمنى ، وليس المراد من الإمكان فى قوله ولم يمض زمن يمكن الخيج عبر مفى المده تسع الاجتماع وإن قطع بعدم الاجتماع إذ ذاك ملحب الحنفية لامذهبنا ، وبهذا تعلم مافى حاشية الشيخ (قوله فيأتى الحاكم ، وليس المراد منه الذي

من الحمل (و) له (اتتظار وضعه) ليعلم كونه ولدا لأن مايظن خلا قد يكون نحو ربع لا لرجاء موته معد علمه ليكني اللمان فلا يعلن به بل يلحقه لتقصيره (ومن أخر) النبي (وقال جهلت الولادة صد ق يعينه) إن أمكن عادة كأن (كان غائبا) لأن الظاهر يشهد له ، ومن ثم لو استفاضت ولاتبا لم يصد تي (وكذا) يسعينه) يسابق مليمي بها (الحاضر) إن ادعي ذلك (في مدة يمكن جهله) به (فيها) عادة كأن بعد علمه عنها ولم يستفض عنده منه هو له غلامة حيثة ، بخلاف ما إذا انتني ذلك لأن جهله به إذا خلاف الظاهر ، ولو أخيره عدل وواية لم يقبل منه قوله لم أصد قمه والا قبل بيعينه (ولو قبل له) وهو متوجه للحاكم أووقد سقط عنه الترجه إليه لعذره به منه له ولون قبل له) وهو متوجه للحاكم أووقد سقط عنه الترجه إليه لعذره به نفيه ولمد أخر يشتبه به ويدعي لمرادته (تعلم ويشعب للمنافقة للمنافقة المنافقة لم يعتد بالحلاف فيه الشلوذه ، على أن شرط حجية مفهوم المخالفة أن لايكون القيد خرج على سبب ، وسبب الآية كانا الحرج فيه بلمائه لا بالميية لأنه حجية ضعيفة غلا يقادمها ولا فائدة العالما غير هذا

(فصل) في المقصود الأصلى من اللعان

وهو ننى النسب كما قال (له اللعان لننى ولد) بل يلزمه إذا علم أنه ليس منه كما مر بتفصيله (وإن صفت عن الحد وزال النكاح) بطلاق أو غيره ولو أقام بينة بز ناها لحاجته إليه بل هي آكد من حاجته لدفع الحد (و) له

ر قوله بل يلزمها إن صدقت) سكت عن مثل هذا فيجانب الزوج لأناللازم له بعد اللمان حد القدف، وكونه قلف غيره لا يلحقه به عار كالزنا وإنحاحد لمما ارتكبه من أذية غيره، ثم رأيت قول الشارح الآتى فىالفصل الآتى: وله اللمان بل يلزمه إن صدق كما قاله ابن عبد السلام للىفع حد " القلف الخ ، وهو صريح فى التسوية بينهما (قوله غير هذا) أى قوله للمفع حد" الزنا

(فصل) فىالمقصود الأصلى من اللعان

(قوله فى المقصو د الأصلي)أىوما يتبع ذلك كامتناع اللعان فيما لوعفت عن الحد أوغير ذلك(قوله لحاجته إليه)

اللذى ترتب عليه الأحكام لأنه لايكون إلا باللمان (قوله بل يلزمها إن صدقت) ظاهر هذا الصنيع أن يجوز لها اللمان وإن كانت كاذبة فتقول أشهد بالله إنه لن الكاذبين النح وهو بعيد جدا كما لايخنى ، ويحتمل أن قوله يلزمها تفسير للمراد بالحواز الذى أفاده قول المصنف لها فيكون قوله إن صدقت تقييدا للمتن نفسه بالمعنى الدى ذكره الشارح فليراجم

(فصل) في المقصود الأصلي من اللعان

(قوله وهو ننى النسب) لك أن تنازع فى كون هذا هو المقصود الأصلى منه ، على أن الفصل مقصود للعان الزوج سواء كان لننى ولد أوحد (قوله بل يلزمه إذ علم) فيه مامر قريبا (قوله إذا علم) أى أو ظن ظنا مؤكلنا ^أ اللعان بلي يلزمه إن صدق كما قاله ابن عبد السلام (لدفع حد القذف) إن طلبته هي أو الزاني(وإن زال النكاح ولا ولدً) إظهارًا لصدقه ومبالغة في الانتقام منها (و) لدفع (تعزيره) لكونها دُميَّة مثلًا وقد طلبته (إلا تعزير تأديب) لصدقه ظاهرا كقذف من ثبت زناها ببينة أو إقرار أو لعانه مع امتناعه منه لأن اللعان لإظهار الصدق وهو ظاهر فلا معنى له (أو لكذب) ضرورى (كقذف طفلة لاتوطأ) أى لايمكن وطؤهما فلا لعان لإسقاطه ، وإن بلغت وطالبته للعلم بكذبه فلم يلحق بها عارا بل يعزّر تأديبا على الكذب لئلا يعود للإيذاء ، ومثار ذلك مالو قال زني بك ممسوح أو ابن شهر مثلا ، أو لرتقاء أو قرناء زنيت فيعزّر للإيذاء ولا يلاعن ، وهو ظاهر عند التصريح بالفرج ، فإنَّ أُطلق اتجه السوَّال عند دعواها عن إرادته إذ وطوُّها في الدبر ممكن فيلحق العاربها ويترتب على جوابه حكمه ، وتعزير التأديب يستوفيه القاضي للطفلة ، بخلاف الكبيرة لابد من طلبها ، وما عدا هذين : أعني ماعلم صدقه أو كذبه يُقال له تعزيرالتكذيب لمـا فيه من إظهار كذبه بقيام العقوبة عليه وهو من جملة المستثنى منه ولا يُستوفى إلا بطلب المقذوف (ولو عفت عن الحد) أو التعزير (أو أقام بينة بزناها) أو إقرارها به (أو صدّقته) فيه (ولا ولد) ولاحمل ينفيه (أو سكتت عن طلب الحد) بلا عفو (أو جنت بعد قذفه) ولا ولد ولاحمل أيضاً (فلا لعان) في المسائل الحمس مادام السكوت أو الجنون في الأخيرين (في الأصح) إذ لاحاجة [إليه في الكل سُما الثانية والثالثة لثبوت قوله بحجة أقوى من اللعان ، أما مع ولد أو حمل ينفيه فيلاعن جزما ، وإذا لزمه حدّ . بقذف مجنونة بزنا أضافه لحال إفاقتها أو تعزير بقذف صغيرة انتظر طلبهما بعد كمالهما ، ولا تحدّ مجنونة بلعانه حَى تفيق وتمنع عن اللعان ، والثانى له اللعان فى ذلك لغرض الفرقة المؤبدة والانتقام منها بإيجاب حد الزنا عليها (ولو أبانها) بَواحدة أو أكثر (أومانت ثم قذفها) فإن قذفها (بزنا مطلق أو مضاف إلى ما) أى زمن (بعد النكاح لاعن) للنبي (إن كان) هناك (ولد) أوحمل على المعتمد (يلحقه) ظاهر وأر اد نفيه في لعانه للحاجة إليه حينتذ كما في صلب النكاح ، وحينتذ فيسقط عنه حد قذفه لها ويلزمها به حد الزنا إن أضافه للنكاح ولم تلاعن هي كالزوجة ، بخلاف ما إذا انتني الولد عنه فيحد ولا لعان (فإن أضاف الز نا) الذي رماها به (إلى ما) أي زمن (قبل نكاحه) أو بعد بينونها (فلا لعان) جائز (إن لم يكن ولد) ويحدُّ لعدم احتياجه لقذفها حينثذ كَالْأَجْنية (وكَذَا) لا لعَان (إن كان) ولد (في الأصح) لتقصيره في الإسناد لمـا قبل النكاح ، ورجح في الصغير مقابله واعتمده الأسنوي لكون الأكثرين عليه وقد يعتقد أن الولد من ذلك الزنا (لكن له) بل عليه إنّ علم زناها

أى فى الولد (قوله أو لكلف ضرورى) عطف على قوله تأديب فهو إشارة إلى أن ظاهر المن من أن هذا تعزير تأديب غير مراد ، لكن سيأتى فى كلامه مايصرح بأنه قسم من تعزير التكليب فالأولى عطفه على قوله لصدته ظاهرا (قوله يستوفيه القاضى) ظاهره ولو مع وجود ولى لم يطلب اه سم على حج (قوله ولا يستوفى) أى تعزير التكليب (قوله بما لم يضفه ا) أى برنا (قوله إن أضافه للتكاح) أى أما لو أطاق فلا حد عليها حيى تحتاج إلى إسقاطه (قوله لما قبل النكاح) أى أو البينونة (قوله فى الصغير) أى فى الشرح الصغير

كما در (قوله بل يلزمه إن صدق) فيه ما مر أيضا (قوله إظهارا لصدقه) أى المترتب عليه دفع عارالحلة والفتح والمجتبئة والفتق وغير ذلك، وأما قوله ومبالغة فى الانتقام منها فلا يظهر له دخل فى اللزوم (قوله لئلا يعود للإيذاء) أى لما من شأنه الإيذاء وإلا فلا إيذاء فى القذف المذكور ، أو المراد مايحصل منه الإيذاء عند الكمال ، أو المراد مطلق الإيذاء : أى حتى لايعود لإيذاء أحد فتأمل (قوله أو تعزير بقلف صغيرة) أى يمكن وطوعما بقرينة ماقدمه إذ الى لايمكن وطؤما يستوفى لها الحاكم (قوله بل عليه إن علم زناها) أى بعد النكاح كما هو ظاهر

⁽١) (قول المحتى قوله بما لم يضغه الغ) ليس في نسحالهاية التي بأيدينا بما النغ اه مصححه .

أو ظنه كما علم مما (إنشاء قذ ف) مطلق أو مضاف لمـا بعد النكاح (ويلاعن) حينتذ لنفي السبب للضرورة ، فإن أبى حد ۚ (ولايصح نفى أحد توأمين) وإن ترتبا ولادة مالم يكن بين ولادتهما سنة أشهر لأن الله أجرى عادته بعدم اجباع ولد في الرحم من ماء رجل وولد من ماء آخر إذ الرحم إذا اشتمل على مني فيه قوَّة الإحبال انسد فه عليه صونا له من نحو هو اعفلا يقبل منيا آخر فلم يتبعضا لحوقا وعدمه، فإن نبي أحدهما واستلحق الآخر أو سكت عن نفيه أو نفاهما ثم استلخق أحدهما لحلقاه ، وغلبوا الاستلحاق على النبي لقوته بصحته بعد النبي دون النبي بعده احتياطا للنسب ما أمكن ، ومن ثم لحقه ولد أمكن كونه منه بغير استلحاق ، ولم ينتف عنه عند إمكان كونه من غيره إلا بالنبي ، أما إذا كان بين وضعيهما ستة أشهر على مامر فى تعليق الطلاق بالحمل فهما حملان كما سيذكره فيصح نني أحدهما فقط ، وسيأتى أن ولد أمته لاينتني باللعان بل بدعوى الاستبراء ، ولو ملك زوجته ثم وطئها ولم يستبرئها ثم أتت بولد واحتمل كونه من النكاح فقط فله نفيه باللعان ، أو إحتمل كونه من الملك فقط لم ينفه به لأن له طريقا غيره كما لو احتمل كونه منهما ، ويمكم بأمية الولد حيث لحق به ، فلو قال الزوج قذفتك فى النكاح فلى اللعان وادعت هى ضدوره قبله صدّق بيمينه ، ولو اختلفا بعد الفرقة وقال قذفتك قبلها فقالت به دها صَدَق بيمينه أيضا مالم تنكر أصل النكاح فتصد"ق بيمينها ، أو قال قذفتك وأنت صغيرة فقالت بل بالغة صدق بيمينه إن احتمل صدوره في صغرها أو قال قذفتك وأنا نام فأنكرت نومه لم يقبل منه لبعده ، أو وأنت مجنونة أو رقيقة أوكافرة ونازعته صدق بيمينه إن عهد ذلك لها وإلا صدَّقت ، أو وأنا صبى صدَّق إن احتمل نظير ما مر ، أو وأنا مجنون صدق إن عهد له وليس لغير صاحب الفراش استلحاق مولود على فراش صحيح وإن نفاه عنه باللعان لبقاء حق الاستلحاق ، فإن لم يصح الفراش كولد موطوءة بشبهة فلكل أحد استلحاقه ، ولو ُ نَني الذي ولدا ثم أسلم لم يتبعه في الإسلام ، فلو مات الولد وقسم ميراثه بين ورثته الكفار ثم استلحقه لحقه فى نسبه وإسلامه وورثه وانتقضت القسمة، ولو قتل الملاعن من نفاه ثم استلحقه لحقه وسقط عنه القصاص، والاعتبار في الحد" والتعزير بحالة القذف غلا يتغيران بطرو" إسلام أو عنق أو رق" في القاذف أو المقذوف .

(قوله فإن أبى) أى إنشاء القذف(قوله فلا يقبل منيا آخر) أى وعبى ءالولدين إنماهو من كثرة المناء، فالتوأمان ما ما رجل واحد فى حمل واحد شرح الروض اه سم على منهج(قوله واحتمل كونسن النكاح فقط) أى بأن كان للدون ستة أشهر من الملك أو لستة فاكثر من النكاح (قوله فله نفيه) أى حيث علم أنه ليس منه (قوله أو احتمل كونه من الملك فقط) أى بأن كان لأكثر من أربع سنين من النكاح ولستة فأكثر من الملك (قوله لأن له طريقا غيره) وهو الحاض(قوله صدتى بيمينه) أى فيمزر فقط (قوله كولده موطورة بشبهة) ومن الشبة النكاح الفاسد

فليراجع (قوله فى المتن ويلاعن) وظاهر أنه لاينتنى بهذا اللعان ماثبت عليه من الحد الأول (قوله مالم تنكر أصل النكاح) فى استثناء هذا بما لو اختلفا بعد الفرقة المؤذن باتفاقهما على تقدم نكاح مسامحة لاتحنى .

كتاب العدد

جمع عدة من العدد لاشيالها على أقراء أو أشهر غالبا ، وهى شرعا : مدة تتربص فيها المرأة لمعرفة براءة رحمها من الحمل أو للتعبد ، وهو اصطلاحا : الا يعقل معناه عبادة كان أو غيرها ، فقول الزركشي لايقال فيها تعبد لايتال فيها تعبد لايتال فيها تعبد لايتال فيها تعبد لايتال المستم من العبادات المفضة غير ظاهر أو لتفجعها على زوج مات ، وأخرت إلى هنا الرتبها غالبا على الطلاق واللمان ، وأحمى من حيث المحلمة من الدين بالفسرورة كما هو واضح ، وقولم لايكفر جاحدها لأتها غير والإجماع وهي من حيث المجلمة على بعليها ، وشرعت أصالة صونا للنسب عن الاختلاط وكررت الأقواء الملحق بها من أشهر مع حصول البراءة بواحظ استظهارا، واكنى بها مع أنها لاتفيد يقين البراءة لأن الحامل تحيض لكونه لأنه في معنى الطلاق المنصوص عليه ، وخرج بالنكاح الزنا فلا عدة فيه اثفاقا ، ووطء الشبة فإنه ليس على ضريون إذ لايكون إلا فوقة حي وهو مالا يوصف بحل ولا حرمة وإن أوجب الحد على الموطوءة كوطء مجنون أو ماهت كالملقولو زنا منها فتازمها العداء لاحترام الماء ، وفي معنى الطلاق

كتاب العدد

(توله غالبا) ومن غير الغالب أن يكون بوضع الحمل (قوله عبادة كان) أى كصلاة ، وقوله أو غيرها كمدة في بعض أحولها (قوله لإيقال فيها) أى العدة (قوله والطلاق تعلق بهما) أى وذلك لأنه إذامضت المدة في الإيلاء ولم يطالب علولب بالوطء أو الطلاق فإن لم يفعل طلق عليه القاضى على مامر ، وإذا ظاهر ثم طلق فورا لم يكن عائدا ولاكتمارة (قوله استظهارا) أى طلبا لظهور ماشرعت لأجله وهو براءة الرحم (قوله واكتنى بها) أى الأقواء (قوله لأكاف المناس تعلي الني (قوله لكونه) أى حيض الحامل (قوله عدة النكاح) أى المصحيح اله حج وأما الفاسد فإن لم يقع فيه وطء فلا شيء فيه ، وإن وقع فهو وطء شهة وهو ليس ضربين بل يستفيه إلا ماني فوقة الحي كما يأتي (قوله وهو مالا يوصف بحل) وفي نسخة : وهو كل مالم يوجب على الواطئ حداً وإن أوجبه على المواطئ كل والمثاركة والمة والمده فإن ذلك شبة أخرى مع الحرمة ، لكن يرد عليه وطء من أكره على الزا فإنه لا يوجب الحد ومع ذلك تجب العدة به الهدة به على حج . لكن في حج بعد أو مجنون أو مراهق أو مكره كاملة اه . ومثله في شرح الروض وهو صريح في وجوب المدة ، يوطء المكورة له شرح الروض وهو صريح في وجوب الهدة ، يوطء المكورة له في شرح الروض وهو صريح في وجوب الحدة المعام (قوله لاحترام الملاء) أي

كتاب العدد

(قوله وهو اصطلاحا مالا يعقل معناه) قال الشهاب سيم : لعل في حده مساعة اهم : أى لأن الذى لايعقل معناه فى عبارتهم هو المتعبد به لا نفس التعبد (قوله فلا عدة فيه) هذا ليس من جملة ما أفهمه المتن كما لايختى (قوله وهو كل مالم يوجب على الواطئ حدا الخ) بر دعليه المكره على الزنا الآتى ، و بمثل هذا عبر حج ، لكن ذاك يختلا أن المكره كالمجنون والمراهق ، وفي بعض نسخ الشارح بدل هذا مانصه : وهو مالا يوصف بحل ولا ونحوه مالو مسبح الزوج حيوانا (وإنما تحب بعد وطء) بذكر متصل وإن كان زائدا وهو على سن الأصلى وله ولم وجهه الاحتياط لاحتيال الإحبال منه كاستدخال المنى ولو في دير من نحو صيى سيا للوطء كما أفي به الغزالى وضحى وإن كان اللكرية كوجة عبوب لم تستدخل منيه وتمسوح مطلقا إذ لايلحقه الولدرار)بعدر استدخال عنه بها ، أما قبله فلا عدة المؤلف وتحقيبوب لم تستدخل منيه وتمسوح مطلقا إذ لايلحقه الولدرار استدخال منيه أى الزوج المخمود قت الوالدرجه الله ولا أثر لووقت استدخال منيه أى الزوج المخمود قت الزاله ولا أثر لوقت استدخاله كما أفى به الوالدرجه الله تعالى ، وإن نقل المداوردى عن الأصحاب اعتبار حالة الإنزال والاستدخال فقد مرحوا بأنه لو اكره على الزناب المنازة فحملت منه لم يلحقه الولد لأنا لانعرف كونه منه ، فأنت بولد لحقه ، ويؤخذ من ذلك أنه لو أكره على الزنا بامرأة فحملت منه لم يلحقه الولد لأنا لانعرف كونه منه ، والشرع منع نسبه منه كما ذكره الغزالى في وسيطه ولأنه وطء محرم ، ويفارق وطء الشبه بأن ثبوت النسب فيه إنما والمثري ولا منافري من لحوقه به ضعيف ، وشعل كلام المصنف منى المجبوب لأنه أقرب للعلوق من عرج د المعلوف من عمد بأن شهة الملك فيها قامت مقام الطن ولد ظن لاينافى الإمكان ، على أنه لو المحتود على الومان على العلوق من عمد علمه بأن شهة المعان على أنه لو المعلوف من عمد علمه الإنزال ، وقول الأطباء الهواء يفسده فلا يأتى منه ولد ظن لاينافى الإمكان ، على أنه لو المحتود على المدن الدينافى الإمكان ، على أنه لو المدنون من الموسف الإنزال ، وقول الأطباء الهواء يفسده فلا يأتى منه ولد ظن لاينافى الإمكان ، على أنه لو

في المجنون حقيقة وفي المراهق حكما لكونه مظنة الإنزال (قوله مالو مسخ الزوج حيوانا) أى فتعتد عدة الطلاق (قوله وهو على سنن الأصل) أى بخلاف الزائد الذي ليس كذلك فلا تجب العدة بالوط به وإن كان فيه قوة (قوله ميه الوطء) ويشرط في الموطوعة أيضا بهيؤها للوطء اه شيخنا زيادى وسم على منج عن مر ، وقال : إن م ر عبر عمن لم يبياً منهما بابن سنة ونحوها ، وقضية تفصيص الشارح بالصبى عدم اشتراطه في الصبية . إلا أن يقال : أداد بالصبي مايشمل الصبية فليراج (قوله كأن علقه بها) أى براءة الرح (قوله أما قبله) أى الوطء فيها أن علم عنم استخطى منيه) أى علم ذلك ، أما لو لم يعلم عدم استدخال كأن ساحقها ونزل منيه ولم يعلم هل دخل في قوله المقاقة : أى استدخل منيه) أى علم على منها بالحلم الحلمل منه كما يعلم عا بأق للشارح في أول الفصل الآتي من قوله أما إذا لم يكن كونه منه كمسي لم يبلغ الغ (قوله ومحسوح) أى وكروجة ممسوح الغ ، أى من كونه عمرما وقت الإنزال ، وقد يقال في الأخذ من ذلك نظر لأن من يقول بلحوق النسب يجمل ذلك أن المن يقول بلحوق النسب يجمل ذلك أي عرا المله المحالم المحالم إيجاب الوطء الحلصل له الحد (قوله وحله الحد) أى ولا عدة مه عن مر على حج (قوله ويفارق وطء الشبة) كون الولد من ذلك الوطء (قوله لم بلحقه الولد) أى ولا عدة مه عن مر على حج (قوله ويفارق وطء الشبة) أى حيث لحق به المنه المناه المشكرة أو المعضفة للملة المذكورة (قوله وما ذكوه المتولى من لحوقه) أى الولد ، وقوله ضعيف : أى وم ضم هم عقيق متم من عبر على المنه الشبة بأنها كال وطء لاحد قوله وقول الأطباء) راجع لاستدخال المن

حرمة وإن أوجب الحد على الموطومة اه. والأولى أولى وإن أورد عليه ماذكر (قوله بذكر متصل وإن كان زائدا) وفى نسخة بذكر متصل أصلى أو زائد على ما ادّعاه الزركشى ، ولعل وجهه الاحتياط لاحيال الإحبال منه كاستدخال المئى ولو فى دير الغز (قوله ويؤشخل من ذلك أنه لو أكره الغ) انظر ماوجه الأخذ (قوله لأنا لانعرف كونه منه) قضيته أنه لو علم كونه منه يلحقه وينافيه قضية التعليل الثانى ، على أنه لايناسب ما الكلام فيه من الاستدخال (قوله ووطء الأب) هو بالنصب عطفا على وطء الشبهة

قبل بأنه متى حملت منه تبينا علم تأثير الهواء فيه لم يبعد ومن ثم لحق به النسب أيضا ، أما غير المحترم عند إنزاله بأن أنزله من زنا فاستدخلته زوجته فلا عدة ولا نسب يلحق به ، ولواستمنى بيد من برى حرمته فالأقرب عدم احترامه ، وتجب عدة الفراق بعد الوطء (وإن تبقن براءة الرحم) لكونه علق الطلاق بها فوجدت أو لكون الواطئ صغيرا أو الموطوءة صغيرة لعموم مفهوم قوله تعالى - من قبل أن تحسوهن - وتعويلا على الإيلاج لظهوره دون المنى المسبب عنه العلوق لخفاته فأعرض الشرع عنه واكنى بسببه وهوالوطه أو دخول المنى ، كما أعرض عن المشقة فى السفر واكنتى به لأنه مظلمها (لا بخلوة) مجردة عن وطء واستدخال منى عمر م ومر بيانها فى الصداق فلا عدة فيها (فى الجديد) لمفهوم الآية ، وما جاء عن على وعمر رضى الله عنهما من وجوبها منقطع والقديم تقام مقام الوطء (وعدة حرة ذات أقراء) وإن اختلفت وتطاول ماينها (ثلاثة) أى من الأقراء، وكذا لو كانت حاملا من زنا إذ حمل الزنا لا حرمة له ، ولو جهل حال الحمل ولم يمكن لحوقه بالزوج حمل على أنه من زنا كما نقلاه وأقراه : أى من حيث محمة نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها ، أما من حيث عدم عقوبها بسببه فيحمل فله نقلاه و

(قوله لم يبعد) لكن هذا لايرد على الأطباء لأنهم لايعترفون بأن الولد منه بل يزعمون أنه من غيره كز ناأو شبهة (قولهمن يرى حرمته) كالشافعي (قوله فالأقرب عدم احترامه) أي فلا يثبت النسب به ، وظاهره و إن كان ذلك لحوف الزنا وهو ظاهر . وفي سم على حج مانصه : قوله والأقرب الأول الخ ، ويفارق استزاله بالاستمتاع بنُّحو الحائض بأنها محل الاستمتاع وتحريم الاستمتاع بها عارض ، بخلاف الاستنزال بالبد فإنه حرام فى نفسه كالزنا ، ولا ينافى كونه حُراما فى نفسه أنه قد يحل ، اذا اضطر له بحيث لولاه وقع فى الزنا لأن الحلّ حيننذ بتسليمه عارض مر اه (قوله لكونه علق الطلاق بها) أي براءة الرحم (قوله فوجدت) أي بأن حاضت بعد التعليق (قوله أو لْكُونَ الواطئُ صغيرًا ﴾ أى يمكن وطؤه ﴿ قوله والموطُّوءة صغيرة ﴾ أى يمكن وطؤها ﴿ قوله لابخلوة ﴾ وعليه فلو اختلى بها ثم طلقها فادعت أنه لم يطأ لتنزوج حالا صدقت بيمينها بناء على أن منكر الجماع هو المصدق وهو الراجح وإن ادَّعي الزوج الوطء ، ولو أدعى هو عـدم الوطء حـتى لايجب عليه بطلاقه إلا نصف المهر صدق بيمينه ، وينبغي في هذه وجوب العدة عليها لاعترافها بالوطء ، وتقدم قبيل الإيلاء التصريح به في كلال المصنف حيث قال : وإذا طلق الزوج دون ثلاث وقال وطئت فلى الرجعة وأنكرت صدقت بيمينها أنه ماوطئها (قوله وعدة حرة) مستأنف (قوله وكلما لوكانت حاملا) أي فإنها تعتد بثلاثة أقراء (قوله ولم يمكن لحوقه بالزوج ﴾ أى بأن ولد لأكثر من أربع سنين من وقت إمكان وطء الزوج لها كأن كان مسافرا بمحل بعيد ، ومفهومه أنه لوأمكن لحوقه به بأن ولدته لدون ستة أشهر من نكاح الثانى ودون أربع سنين من طلاق الأول حكم بلحوقه للأوَّل وببطلان نكاح الثانى ، ويصرح به قول المصنف الآتى ولو نكحت بعد العدة فولدت لدون ستة أشهر فكأنها لم تنكح (قوله أى من حيث صحة نكاحها) صريح فى أن حل الزنا لايقطع العدة ، وقد يرد عليه مامر فى فصل الطلاق سنى وبدعى من قوله ومنه أيضا مالو نكح حاملا من زنا وطثها لأنها لاتشرع فى العدة إلا بعد الوضع ففيه تطويل عظيم عليها كذا قالاه ، ومحله فيمن لم تحض كما هو الغالب ، أما من تحيض-حاملا فنقضى عدمًا بالأقراء كما ذكراه في العدّة فلا يحرم طلاقها في طهر لم يطأها فيه إذ لانطويل حيثك ، فاندفع ما أطال به فىالتوشيح من الاعتراض عليهما اه .وقد منا ثم أنه يمكن حمل ماتقدم على حمل من زنا مالم يسبقه حيض

⁽ قوله لفهوم الآية) الظاهر لمنطوقها كما لايخيي

على أنه من شبهة ، فإن أتت به للإمكان منه لحقه كما اقتضاه إطلاقهم وصرح به البلقيني وغيره ولم ينتف عنه إلا بلعان ، ولو أقرَّت بأنها من ذوات الأقراء ثم كذبت نفسها وزعمت أنها من ذوات الأشهر لم يقبل لأن قولها الأوَّل يتضمن أن عدمها لاتنقضي بالأشهر فلا يقبل رجوعها فيه ، بحلاف مالو قالت لا أحيض زمن الرضاع ثم كذبت نفسها وقالت أحيض زمنه فيقبل كما أفتى بجميع ذلك الوالد رحمه الله تعالى لأن الثانى متضمن لدعواها الحيض في زمن إمكانه وهي مقبولة فيه وإن خالفت عادتها ، ولو التحقت حرة ذمية بدار الحرب ثم استرقت كملت عدَّة حرّة فى أوجه الوجهين (والقرء) بضم أوّله وفتحه وهو أكثر مشترك بين الطهر والحيض كماحكي عن إجماع اللغويين لكن المراد هنا (الطهر) المحتوش بدمين كما قاله جماعة من الصحابةرضي الله عنهم إذ القرء الجمع وهو في زمن الطهر أظهر (فإن طلقت طاهرا) وقد بني من الطهر لحظة (انقضت بالطعن في حيضة ثالثة) لإطلاق القرء على أقل لحظة من الطهر وإن وطئ فيه ولأن إطلاق الثلاثة على اثنين وبعض الثالث شائع٬ كما في ــ الحج أشهر معلومات _ أما إذا لم يبق منه ذلك كأنت طالق آخر طهرك فلابد من ثلاثة أقراء كوامل (أو) طلقت (حائضا) وإن لم يبق من زمن الحيض شيء فتنقضي عدَّها بالطعن (في) حيضة (رابعة) إذ مابق من الحيض لايحسب قرءا قطعا لأن الطهر الأخير (نما يتبين كماله بالشروع فيا يعقبه وهو الحيضة الرابعة (وفى قول يشترط يوم وليلة) بعُد الطعن في الحيضة الثالثة في الأولى وفي الرابعة في الثانية إذ لايتحقق كونه دم حيض بدون ذلك ، وعلى هذا فهما ليسامن العدة كزمن الطعن على الأول بل يتبين بهما كمالها فلاتصح فيهما رجعة وينكح نحو أخسا وقيل منها وسكت المصنف عن حكم الطلاق فى النفاس ، وظاهر كلام الروضة فى باب الحيض عدمَّحسبانه من العدة وهو قضية كلامه أيضا في الحال الثاني في اجباع عدّتين (وهل يحسب) زمن (طهر من لم تحض) أصلا (قرما) أو لايحسب (قولان بناء على أن القرء) هلَّ هو (انتقال من طهر إلى حيض) فيحسب (أم) الأفصح أو (طهر محتوش) بفتح الواو (بدمين) حيضتين أو نفاسين أو حيض ونفاس فلا يحسب (والثاني) من المبني عليه (أظهر) فيكون الأظهر في المبنى عدم حسبانه قرءا ، فإذا حاضت بعده لم تنقض عدَّمها إلا بالطعن في الرابعة كمن طلقت

(قوله فيحمل على أنه من شبهة) أى منها (قوله وزعمت) أى ادّعت (قوله وإن خالفت عادتها) يعنى أن قولها أنا لا أحيض فى زمن الرضاع بنته على عادتها السابقة ، ودعواها الآن أنها تحيض ليس متضمنا لنفيها الحيض فى زمن الرضاع السابق بخواز تغير عادتها فتكون صادقة فى كل من القولين ، بخلاف ماتقدم من أنها لو أقرت بكونها من ذوات الخيض أنه سبق لها من ذوات الخيض أنه سبق لها حيض ، وقولها أنا من ذوات الحيض أنه سبق لها حيض ، وقولها أنا من ذوات الخيض أنه سبق لها مطلقة رقوله ثم استفافان (قوله ولو التحقت) أى وهى مطلقة رقوله ثم استرقت) أى فرجح القول به على القول بأن المراجع القول بأن عنه على القول بأن محتمد (قوله عدم حسبانه من العدة) أى فطالا بد من ثلاثة أقواء بعده

(قوله ولو أقرت بأنها من ذوات الأقراء الغ) هل مثله مالو أقرت بأنها من ذوات الأشهر ثم أكلبت نفسها ، وقضية التعليل الآتى فى المسئلة الآتية عقب هذه أنها تقبل فليراجع (قوله لكن المراد هنا) أى فى هلما الباب بناء على الأظهر الآتى حتى يتأتى قوله المحتوش ، وكان الأولى إسقاط لفظ المحتوش لبتأتى كلام المستغف الآتى (قوله وهو فى زمن الطهر أظهر) وسيأتى وجهه فى الشرح قريبا(قوله فى المتن انتقال من طهر الغ) فيه ١٧ - نهاة المحاج - ٧ في الحيض ، وذلك لما مرّ أن في القره الجمع والدم زمن الطهرينجمع في الرحم وزمن الحيض ينجمع بعضه ويسترسل بعضه إلى أن يندفع الكل وهنا لاجمع ولا ضم ، ولا ينافي مارجح هنا ترجيحهم وقوع الطلاق حالا فما لو قال لمن لم تحض أنت طالق في كل قرء طلقة لأن القرء اسم للطهر فوقع الطلاق لصدق الاسم وأما الاحتواش هنا فإنما هو شرط لانقضاء العدَّة ليغلب ظن البراءة (وعدَّة) حرَّة أو أمَّة (مستحاضة) غير مُتحيرة (بأقرائها المردودة) هي (اليها) حيضا وطهرا فعرد معتادة لعادتها فيهما ومميزة لتمييزها كذلك ومبتدأة ليوم وليلة في الحيض وتسع وعشرين في الطهر . فعد بها تسعون يوما من ابتداء دمها إن كانت حرّة لاشهال كل شهر على حيض وطهر عالباً (و) عدَّة حرة (متحيرة بثلاثة أشهر) هلالية ، نعم إن وقع الفراق أثناء شهر فإن بتي منه أكثر •ن خسة عشر يو ما عد قرءا لاشياله على طهر لامحالة فتعتد بعده بهلالين والا ألني واعتدت من انقضائه بثلاثة أهلة . ويوخذ من . التعليل أنه يَشتر ط في هذا الأكثر أن يكون يوما وليلة فأكثر (في الحال) لاشتمال كل شهر علي •اذكر وصبرها لسن اليَّاس مشقة عظيمة وبه فارق الاحتياط في العبادة "إذ لاتعظم مشقته (وقيل) عدَّ تبا بالنُّسبة لحلها للأزواج y لرجعة وسكني ثلاثة أشهر (بعد اليأس) لأنها قبله متوقعة للحيض المتيقن ، هذا كله إن لم تحفظ قلىر دور ها ، وَإِلَّا اعتداتَ بثلاثة منها كما ذَّكُوه في الحيض سواء أكانت أكثر من ثلاثة أشهر أم أقل ، وكذا لو شكت في قلع ... أهوارها ، ولكن قالت أعلم أنها لاتجاوز ستة مثلا أخذت بالأكثر وتجعل الستة دورها ذكره الدارمي ووافقه النووي في مجموعه في باب الحيض وهو المعتمد . وبما تقرر علم أن الأشهر ليست متأصلة في حتى المتحيرة ، ولكن يحسب كل شهر في حقها قرءا ، بخلاف من لم تحض والآيسة حيث يكملان المنكسر كما سيأتي أما من فيها رقُّ فقال البارزي تعتد بشهر ونصف وقال البلقيني : هذا قد يتخرج على أن الأشهر أصل في حقها وليس بمعتمد . والتوريد المسلمات المسلمات المسلمين عند المسلمات المسلمات المسلمات المسلمات المسلمات المسلمات المسلمات المسلمات فالفنوى على أنها إذا طلقت أوّل الشهر اعتدّت بشهرين أو وقد بني أكثره فبباقيه . والثانى أو دون أكثره فبشهرين بعد تَلْكُ البقية وهذا هو المعتمد . قال الأذرعي : قضية كلام المصنف وغيره أن المجنونة التي ترى الدم لاتعتد بالأشهر بل بالأقراء كالعافلة، وقد أطلقوا الكلام على المتحيرة بأن الحينونة تعتد بالأشهر كالصغيرة وهذا هوالأصح لكن يتعين حمله على حالة انبهام زمن حيضها وعدم معرفتهإذ غايبها أن تكون حينتذ كالمتحيرة أما إذاعرف حيضها

(قوله ويونخذ من التعلل) هو قوله لاتساله على طهر ولم يذكر حج هذا الأخلوق أخذ ذلك من التعليل نظر فإنه لو زاد على خمسة عشريوما ولحظائم منه أن بعض ذلك طهراذ لو فرض فيه حيض فغايته خمسة عشريوما وما زاد على خمسة عشريوما ولما زاد على خمسة عشريوما ولما زاد على خمسة عشريوما ولما زاد على خمسة عشر بلواز أن يكون الطهر الابته إلا بمضى زمن من الشهرالذي يليه وقوله وبما تقررعلم الخم) معتمد (قوله ليست متأصلة في مخ المنجوبة) في وطلقت وقد بني أكثره) أى بأن يكون سنة عشر يوما وليلة فأكثر على مامر له في قوله نظير ما يأتى في الأمة رقوله أو وقد بني أكثره) أى بأن يكون سنة عشر يوما وليلة فأكثر على مامر له في قوله ويؤخذ من التعليل أنه لايشترط في هذا الأكثر الخ (قوله والله في أكثره على مامر له في قوله ما تلفي ويؤخذ من التعليل أنه لايشترط في هذا الأكثر الخ (قوله والله في أي والشهر الثاني (قوله وهذا هو المعتمد) أى المتعربة أن المجتوزة الوالم تكن متحبرة (قوله بأن

تسمع والمراد طهر تنتقل منه إلى حيض كما بينه الجلال (قوله فعد"ما تسعون يوما) لعل الصورة أن الدم لم يبتدئها إلا بعد الطلاق وإن لزم عليه قصور . إذ لوكانت الصورة أعم من ذلك أشكل فيا إذا طلقت في أثناء شهر كان اللهم عليها من أوكه فإنها حينظ مطلقة في طهر احتوشه دمان . وقضية مامرّ حسبان مابيّ منه بقرء ، ثم رأيت فتعند به (و) عدة ألمة حتى (أم ولد ومكاتبة ومن فيها رق") وإن قل (بقرأين) لأن القن على نصف ماللحر وكمل القرء لتملو تنصيفه كان لاق ، وليس هذا من الأمور الجلية التى تتساويان فيها لأن مازاد على القرء هنا إذ يادة الاحتياط والاستظهار وهى مطلوبة فى الحرة أكثر فخصت بثلاثة ، ضم لو تروج لقيطة ثم أو تروج القيطة أم أخوالما (فى عدة ورجعة) بفتح العين بلفظ المصدر (كملت عدة حرة فى الأظهر) لأن الرجعية زوجة فى أكثر الأحكام فكأنها عنقت قبل الطلاق ، والثانى تم عدة أمة نظرا لوقت الوجوب (أو) عنقت فى عدة (بينونة) أو وفاة (فامدة الكاملة قبل تمام الناقصة . أما لو عنقت مع المدة كأن علق طلاقها وعقها بشىء واحد فتعند بعدة حرة اعتبارا المحدود المحدو

اطلع على حيضها في زمنه وعرف بأنه حيض بعلامات تظهر لن رآه (قوله تتساويان) أي الحرة والأمة (قوله فخصت) أي الحرة وقول لحقه أي الزوج (قوله بفتح العين) إنما ضبطها بذلك إشارة إلى أن هذه النسخة أوضح من التي وجد فيها رجعية (قوله ومن في حكمها) أي عدة الوفاة (قوله أو أمته فكذلك) أي فتعند بثلاثة أقراء إلا أن هذا الايتقرع على ماقد مه من أن العبرة بظن الواطئ فكان الأولى جعله مستأنفا كأن يقول لكن لو وطئ حرة ظانا أنها زوجته الأمة النع والحاصل أن العبرة بلغرية إما في نفس الأمر أو بظن الواطئ ، وفي سم على حج : وطئ أمة لغيره يظها أمته اعتدت بقره واحد روض اه وقول ابن قاسم اعتدت أي استبرأت بقره الخورة وجوب عدة ، فلمل المراذ أنها تعتد بذلك لحقه إذا كانت مروجة فيحرم على روجها وطؤها قبل الاستبراء وأنه الإيتقضي لا يجوز له بتو وجهها إذا كانت خلية قبل الاستبراء أيضا ، وانظر أيضا ما وجه التقييد بالقرء مع أن عدة الأمة وآن ، إلا أن يقال : أراد بالعدة هنا الاستبراء أيضا ، وانظر أيضا ما وجه التقييد بالقرء مع أن عدة الأمة وآن ، إلا أن يقال : أراد بالعدة هنا الاستبراء أيضا ، وانظر أيضا ما وجه التقييد بالقرء مع أن عدة الأمة والد وكذا كل فعل) أي يقسق به (قوله فإذا هو غيرها) هذا يشكل عليه مالو زوج أمة مورثه ظانا حياته فبان المقرد الفاسدة كبيرة ومقتضاه أنه يفسق به فلا يصح في مال الغير بغير إذنه وهو يقتضي الفساد ، وتماطى المقد حرام لأنه تصرف في مال الغير بغير إذنه وهو يقتضي الفساد ، وتماطى المقد حرام لأنه تصرف في مال الغير بغير إذنه وهو يقتضي الفساد ، وتماطى

الشهاب سم استوجهه حسبانه بقرء قال : إلا أن يمنع منه نقل (قوله والعبرة في كونها حرة أو أمة) سيأتى أنه لإعبرة بظنه في كونها أمة ، فالصواب إسقاط قوله أو أمة ، وهو تابع فيه حج ، لكن ذاك يذهب إلى أن الظن يوثر فيها (قوله فيا يظهر) الأولى حذفه لاغناء قوله فيا يأتى وهو الوجه عنه (قوله اعتدت بقرء) أى لزوج مثلا سابق أو لاحق كما هو ظاهر فايراجع (قوله ولحقه) يعني الولدكما هو مصرّح به في التحفة ، ولعل الكتبة لصغوها أو لعلة أو حلة منعها روئية الدم أصلا أو ولدت ولم تردما رأو يئست بثلاثة أشهر) بالأهلة للآية ، هلما انطبق الفراق على أول الشهر بمعافي أو غيره لقو له تعالى ـ واللاقي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبم فعد شهن انطبق الفراق على أول الشهر بمعافي أو معرفي السلائة أخبر من الثانى لدلالة الأول عليه ، ومرقى السلائة أنه وعقد في اليوم الأحير من الشهر كصفر وأجل بثلاثة أشهر مثلا فقص الربيمان وجمادى أو جمادى فقط طلائح بمضها ولم يتوقف على تكيل العدد بشيء من جمادى الآخرة أمهر مثلا فقص الربيمان وجمادى أو جمادى فقط شهر فيعده هلالان وتكمل) الأول (المنكسر) وإن نقص (ثلاثين) برما من الرابع و فارق مامر في المتحيرة بأن الشكيل ثم لا يحسب مامضى للأولى بأقسامها قرما كما مر الشكيل ثم لا يحسب مامضى للأولى بأقسامها قرما كما مر وخرج بفيها بعدها فلا يوثر فيه الحيض (و) عدة (أمة) يعنى من فيها رق لم تحض أو يئست (بشهر و نصف) الإمكان التبعيض هنا بخلاف القرم إذ لا يظهر نصفه إلا بظهور كله فوجب انتظار عدم الدم (وفي قول) عد سها لا لما يتعدل المتور و و) فرة قول) عد سها لعلم الدم (وفي قول) عد سها لعلم) تعدل دمها لعلم الأقراء (أو) في (قول) عد أمها إطلاقهم خلافا لما اعتماده الزركشي (تعمير دمها لعلمة) تعدد الماتون وضى الأشهر ورجعه جمع لعموم الآية (ومن انقطع حكم يمني و من المنه عن الأشهر ورجعه جمع لعموم الآية (ومن انقطع حكم يمني و في الله المنه عن المنان وضى الله عند باللائم و المرض و المنان غارض عن المنان وضى الذه عنه حكم بلك في المرضع ، رواه البيهى ، بل قال الجوبى : هو كالإجماع من الصحابة رضى عثان رضى الله عنه دراك و شيال المنه عن الصحابة رضى عثان رضى الله عنه الصحابة وضى

بعد إذنها ظانا أنه لا ولاية له كأن روج أخته ظانا حياة والده فبان خلافه ، اللهم إلا أن يمنع أن تعاطيه ذلك كبيرة فلا يفسق به ، على أن المعتمد في اعتقده المقود الفاسدة أنه ليس كبيرة خلافا لحيج ، لكن هذا لايرد لأن الفاتال بفسقه إنما هو لإقدامه بالتصرف فيا يعتقده فغيره إقوله أو ولدت ولم تردما) أى قبل الحسل اه سم على حج وإطلاق الشارح وعبارته : قوله لم تحض هو شامل كما قاله الزركتهى نقلا عن الروضة لمن ولدت ولم تر نفاسا ولا حيضا سابقا فإنها تعتد بثلاثة أشهر حيث طلقت بعد الركة (قوله لأن الأشهر متأصلة) أى أصيلة لايدل عن شيء (قوله ولا يحسب مامضى للأولى) أى من لم تحض (قوله فلا يوثر فيه الحيض) بالنسبة للأولى بأقسامها بخلاف الآيسة كما يأتى اه حج وقوله كما يأتى أى في قوله فعلى الجديد الغر يوثر وله يعنى من فيها رق) أى وإن قل (قوله خلافا لما اعتمده الزركشي) لعلما يقول إن عند زمن الرجمة إلى البأس أم يقضى عدّما ثلاثا أشار المجادة إلى البأس أم يقضى

أسقطته من الشارح (قوله أو وللدت ولم تردما) انظر هذا معطوف على أى شيء ، ولا يصبح عطفه على تمخض لأنه بقتضى أنها إذا حاضت وولدت ولم تردما تعند بالأشهر لأن أو يقدر بعدها نقيض ماقبلها ، ، ويقتضى أيضاً أن الحكم فيا إذا رأت دم النفاس يخالف ما إذا لم تره ، وفيالقوت مانصه: فمرح : لو وللدت ولم تر حيضا قط ولا نفاسا في عنسا وجهان : أحدهما بالأشهر وهو قضية كلام الكتاب وظاهر القرآن ، إلى أن قال : والثانى أنها من ذوات الأقراء ، وصحمه الفارق فعلى هذا هى كن انقطع دمها بلا سبب ظاهر اهم. فالشارح بمن يختار الرجه الأول لكن يبيى الكلام في صحة المطف فتأمل (قوله ولا يحسب مامضى للأولى بأقسامها) أى بخلاف الثانية لوجود الاحتواش بالنسبة إليها والأولى من لم تحض والثانية من أيست (قوله فلا يوثر فيه الحيض) أى بالنسبة للأولى بأقسامها بخلاف الفائية كل التحفة فكان على الشارج أن يذكره ولعله سقط من الكتية (قوله فوجب انتظار عدم الدم) لعل معرف عن عودكما هو كذلك في التحفة (قوله بل قال الجويني الغ)

الله عنهم (أو) انقطع (لا لعلة) تعرف (فكلا) تصعر لسن الياس إن لم تحض (في الجديد) لأبها لوجاتها العود
كالأولى ولهذه ولمنام تحض أصلا وإن لم تبلغ خس عشرة سنة باستعجال الحيض بدواه ومن زع أن ذلك استعجاله
للتكليف وهو ممنوع ليس في محله كا لايمنتي (وفي القديم) وهو مذهب مالك وأحمد (تتربص تسعة أشهر) ثم
تعتد بغلاقة أشهر لتعرف براءة الرحم إذهي غالب مدة الحمل (وفي قول) قديم أيضا تعربص (أربع سنين) لأبها
أكثر مدة الحمل فتتيقن براءة الرحم إذهي عالم لم يظهر حمل (تعتد بالأشهر) كما تعتد بالأقراء المليق طلاقها بالولادة
مع تيقن براءة رحمها (فعل الجديد لو حاضت بعد اليأس في الأشهر) الثلاثة (وجبت الأقراء) لأنها الأصل ولم
يتم البدل ويحسب مامضي قرءا قطعا لاحتواشه بدمين (أو) حاضت (بعدها) أى الأشهر الثلاثة و أقوال أظهرها
إن نكحت) زوجا آخر (فلا شيء) عليها لأنحدتها انقضت ظاهرا ولا ربية مع تعلق حق الروج بها (وإلا) بأن
لم تنكح غيره (فالأقراء) واجبة في عدتها لتين عدم يأسها وأنها من يحضن مع عدم تعلق حق بها . والثاني
تنتقل لمل الأقراء مطلقا لما ذكر . والثالث المنع مطلقا لانقضاء العدة قطاهرا . ولو حاضت الآيسة المنتقلة إلى
الحيض قرءا أو قراين ثم انقطع المدم استأتى في أوائل الباب الثاني . وأجاب الوالد رحمه الله تعالى بأنه إنما عدما العالى بأنه إنما اعتدهناك
واعرض بأن المنتول خلافه كما سيأتى في أوائل الباب الثاني . وأجاب الوالد رحمه الله تعالى بأنه إنما اعتدهناك
واعرض بأن المنتول خلالة الم استأتى في أوائل الباب الثاني . وأجاب الوالد رحمه الله تعالى بأنه إنما اعتدهناك

بثلاثة أشهر كنظيره السابق فى المتحيرة الظاهر الأول اه عميرة وهل مثل الرجمة الفقة أم لا ؟ فيه نظر أيضا ، والأقرب الأول لأن الثفقة تابعة للمدّة و لفنابيقائها، وطريقه فى الحلاص من ذلك أن يطلقها بقية الطلقات الثلاث (قوله ولمن لم تحض أصلا) أفهم تخصيص جواز الاستعجال بهاتين حرمة استحمال الحيض على غيرهما كمن تحيض كل شهرين مثلا فأرادت استعجال الحيض بلواء لتنقضى عد"با فيا دون الأقراء المعتادة فليراجع ، ولمله غير مراد (قوله وهو بمنوع) لعل المراد عند هذا القائل أنه يمتنع على وليها تمكينها منه وإلا فغير المكلف لايتعلق به خطاب (قوله إذ هى) أى التسمة أشهر (قوله والثاني تنتقل إلى الأقراء مطلقا) أى نكحت أم لا (قوله قال ابن المقرى) أى فى من الروض (قوله فى أوائل الباب) أى من الروض (قوله إنما اعتد هناك) أى فى أوائل

انظر هذا الإضراب مع أنه لايم الدليل إلا بمضمونه ، إذ قول الصحاف ليس حجة عندنا إلا إن سكت عليه الباقون بشرطه فيكون إجماعاسكوتيا إقوله ومن زعم أن ذلك استعجال التكليف الخ)عبارة التحفة : وزيم أن استعجال التكليف بمنوع ليس في محله (قوله المعلق طلاقها) هو برفع المعلق نالب الفاعل (قوله أو قرأين) أى فيا إذا لم يتقد تمت العدة بهذين القرآين فلا أخ يتقد تمت العدة بهذين القرآين فلا تحتاج إلى ثلاثة أشهر ، ويجوز أن يكون مراده هنا بالقرء الحيض على خلاف مامر (قوله في الباب الثاني) أى من كلام ابن المقرى وهو قوله وإن نكحت : أى فاسدا بعد قرأين ووطئت ولم يفرق بينهما إلى مفي سن اليأس أتمت الأولى : أى عدة الزوج الأول كما هو الفرض بشهر واعتدت الشهة : أى للنكاح الفاسد (قوله وأجاب الوالد الأولى : أى عدة الزوج الأول كما هو الفرض بشهر واعتدت الشهة : أى للنكاح الفاسد (قوله وأجاب الوالد الغرف عنه من المنافق أنها ليست من فوات الأقراء ، يخلافها ثم فإن الصورة هنا أنه تبين ببلوغها سن اليأس وانقطاع حيضها قبل الأوا المنافق من حيان المنافق من حواب ولد الشارح ، إذ قوله فيه لمعلمور عقد النكاح أو الشبهة ، بل قد يقال : إن هذا أولى من جواب ولد الشارح ، إذ قوله فيه لمعلمور عقد النكاح بعده يقتضى أنها لو أيست عقب النكاح ولم يحصل لها قرء ثالث أنها تكل بشهر وظاهر أنه للسكذلك فأمل .

يما وجد من الأثراء لصدور عقد النكاح بعده وإن كان فاسدا ، والنكاح مقتض للاعتداد بما تقلمه من الأقراء أو الأشهر (والمعتبر) في اليأس على الحديد (يأس عشير تها) أى نساء أقاربها من الأبوين الأقرب إليها فالأقرب لتقاربين طبعاً وخلقا ، وبه اعتبار نساء العصبة في مهر المثل لأنه لشرف النسب وخسته ويعتبر أقلهن عادة وقيل أكثرهن ورجعه في المطلب ، ومن لا قريبة لها تعتبر بما في قوله (وفي قول) يأس (كل النساء) في كل الأزمنة باعتبار ماييلغنا خبره ويعرف (قلت : ذا القول أظهر ، والله أعلم) لبناء العدة على الاحتياط وطلب اليقين وحد دوه باعتبار مايلغهم بالنتين وستين سنة ، وفيه أقوال أخر أقصاها خس وتمانون وأدناها خسون ، وتفصيل طرو الحيي سن اليأس دما يمكن أن يكون حيضا صار أعلى من اليأس ذما يمكن أن يكون حيضا صار أعلى من اليأس ذما يكون أله المنافرة عنه أنه وأكثره فإنه تام ، ولو رأت بعد سن اليأس نحما يكون الاستقراء هنا غير تام ، علان ما ملك ولد ينافيه قولم لايقبل قول الإنسان في بلوغه بالسن إلا ببينة لتيسلها : أى غالبا لأن ماهنا مترب على سبق حيض وانقطاعه ودعوى السن وقع تبعا وكلامهم في دعواه استقلالا لتيسها المتيا وقول المواسلة لا

(قصل) في العدة بوضع الحمل

(عدَّة الحامل) حرة أو أمة عن فراق حيّ بطلاق رجعي أو بائن أو ميت (بوضعه) أى الحمل لقوله تعالى وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن" ـ فهو مخصص لآية ـ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثالالة قروء ـ ولأن المعتبر من العدة براءة الرحم وهي حاصلة بالوضع (بشرط نسبته إلى ذى العدة) من زوج أو واطئ بشبهة (ولو احيّالا كننيّ بلعان) وهو حمل لأن نفيه عنه غير قطبي لاحيّال كذبه ، ومن ثم لو استلحقه لحقه ، أما

الباب : يعنى أن المقول فى ذات الأقراء إذا أيست البناء على مامضى من أقرائها محله إذا تعلق بها نكاح ولو فاسلما وإلا فتستأنف فا ذكر من قولم كذات أقراء أيست فيمن لم تنكح وما اعترض به من أن المنقول خلافه لابرد لأنه مفروض فيمن نكحت (قوله وحددوه باعتبار الغ) معتمد (قوله وتفصيل طرو الحيض) أى بعد سن اليأس (قوله ويعتبر بعد ذلك بها غيرها) أى من معاصريها ومن بعدهم (قوله صدقت فى ذلك) ومعلوم أن الكلام حيث لم تقم عليها بينة بخلاف ماقالته (قوله وانقطاعه) أى وذلك لا يعلم إلا منها وهو المقصود بالمدعوة والسن وقع تبما فقبل قولها فيه .

(فصل) فى العدة بوضع الحمل

. (قوله بوضع الحمل) أى وما يتبع ذلك نما لو انقضت العدة ثم نكحت الخ (قوله بوضعه) أى ولو على غير صورة الآدى كما يأتى عن سم .

[فرع] قال سم على حج : يقبل قول المرأة فى وضع ماتنقضى به العدة ، وظاهره ولو مع كبر بطنها لاجتمال أنه ربح مر ، ولو مات الحمل فى بطنها وتعلم خروجه لم تنقض عدمها ولم تسقط نفقتها ا هـ .وكالتفقة السكنى

(قوله بظلاق رجعي أو بائن) الأولى حذفه ليشمل الفسخ والانفساخ ، على أن قصره على هذا لايلاقي قوله

⁽ فصل) فى العدة بوضع الحمل

إذا لم يكن كونه منه كصبي لم يبلغ تسع سنين وممسوح ذكره وأثنياه مطلقا أو ذكره فقط ولم يمكن أن تستدخل منيه وإلا لحقه وإن لم يثبت الاستدخال ، وعلى هذا التفصيل يحمل بحث البلقيني اللحوق وغيره علمه ومولود لدون سنة أشهر من العقد فلا تنقضي به ، وقول الشارح : فإذا لاعن الحامل وفي الحمل انقضت عدتها بوضعه ، أى لفرقة الحياة لأن الملاعنة لاتعتد الدفاة (و) بشرط (انقصال كله) فلا أثر لخروج بعضه واحتاج لهذا مع قوله أولا بوضعه الذي هو صريح في وضع كله لاحياله الشرطية وعبرد التصوير ، وزعم أنه لايقال وضعت إلا إذا انقصل كله مردود (حتى ثانى توأمين) لأنهما حمل واحد كما مر (ومتى تخلل دون سنة أشهر فتوأمان) أو سنة فلا بل مما حملان ، فإلحاق الثانى وفعت إنا إلى المنا في في المنافعي إلى خلل في ذلك ولمدتح ادعاء نتى الحلل بأنه لابد من لحظة للوطء أو الاستدخال عقب وضع الأول حتى يكون منه هذا الحمل الثانى وذلك يستدعى سنة أشهر ولحظة ، فحيث انتفت اللحظة لزم نقص السنة ، ويلزم من نقصها لحوق الثانى بذى العدة وتوقف انقضائها عليه لابدر عليه المنافع . لكن مقارنة الوطء أو الاستدخال للوضع فلا يحتاج لتقدير تلك اللحظة . لأنا نقول : هو في غاية الندور مع أنه يلزم عليه الما التخال كما علم ، فامتع نفيه . لايقال : يمكن مقارنة الوطء أو الاستدخال للوضع فلا يحتاج لتقدير تلك اللحظة . لأنا نقول : هو في غاية الندور مع أنه يلزم عليه اتفاء الثانى عن ذى العدة مع إمكان كونه منه المصحوب بالغالب كما علم ، فامتع نفيه المتدور مع أنه يلزم عليه اتفاء الثانى عن ذى العدة مع إمكان كونه منه المصحوب بالغالب كما علم ، فامتع نفيه

بالأولى (قوله وبمسوح ذكره وأثنياه مطلقا) أى أمكن استدخالها منيه أم لا (قوله ولم يمكن أن تستدخل منيه) ينبغي أن محله ما إذا لم تصرف باستدخال الني بأن ساحقها فنزل منيه بفرجها (قوله فلا تنقضي به) ولايشرط لاعتبار العدة بالأشهر وضع الحمل بل تنقضي العدة مع وجوده حملا على أنه من زنا ، ولا حد عليها لعدم تحقق زناها (قوله أى لفرقة الحياة) ليس فى كلام الشارح هنا مايقتضي خلافه حتى يحتاجالتنبيه عليه فليتأمل ، ولعله أراد التعريض بما سيأتي عنه فيضل عدة حرة النح من قوله ولواحيالا لمني بلعان(قوله وانفصال كله) لوانفصل كله إلا شعرا انفصل عنه ويتى فى الجوف لم يوثر فى انقضاء العدة ، مخلاف مالو كان الشعر متصلا وقد انفصل كله ماعدا ذلك الشعر ، ولو كان المحمل غير آمى فالظاهر كله انقضائها بوضعه من اهبم على حج . وقول سم غير آدى : أى بأن كان من زوجها وخلق على غير صورة الآدى ولو طاله غير آدى واحتمل كون الحمل منه لايمنع من انقضاءالعدة بوضعه لأن الشرط نسبته إلى ذى العدة ولو احيالا وهو موجود هنا (قوله لاحياله لشرطية) أى لأن يكون المعنى بشرط انفصال كله ، وقوله وعرد التصوير يريد أن ذكر الكل صورة بما يصدق عليه الوضع (قوله حتى ثانى توأمين) اعلم أن التوم بلاهمز ام المجموع الولدين فاكثر فى بطن واحد من حميع الحيوان ، وبهمز كرجل توأم وامرأة توأمة مفرد وتثنيته توأمان

الآتي من زوج أو وطء شبه (قوله وقول الشارح الغ) انظر وجه تخصيص التحييد الآتي بكلام الشارح مع أن كلام الشارح مساو لكلامه نفسه ، ، بل كلامه هو أحوج إلى هذا التحييد لتصريحه أولا بشمول المتن للميت ، على أن الشارح الجلال لم يزد على تصوير المتن فكان اللائق جعل التحييد للمن نفسه (قوله وزعم أنه لايقال الغ) قال الشهاب سم : انظر موقعه عا قبله مع قوله الصريح الغ ، ثم قال : ويجاب بأن موقعه التغييه على وقوع هذا الزعم وأنه مردود اه . وفيه مافيه ، إذ كيف يسوغ له رده مع جزمه به أولا (قوله غلطه فيه الرافعي) قد شنع الشهاب سم على الشهاب حج في نسبته التغليط للرافعي ، مع أنه لم يصرح بتغليط وإنما قال إن فيه خللا ، والشهاب حج في نسبته التغليط للرافعي ، مع أنه لم يصرح بتغليط وإنما قال إن فيه خللا ، والشهاب حج لم يضرد بنسبط التغليط للرافعي بلرسبته إليه الأذرعي وغيره (قوله ولمدع ادعاء في الغلط) وعبارة حج : ولقائل أن يقول وكل من العبار تين يوهم عدم السبق إلى هذا الجواب وليس كذلك بل هو لابن الرفعة مع مزيد بسط

عنه مراعاة لللك الأمر النادر للاحتياط للنسب والاكتفاء فيه بمجرد الإمكان ، وحيئط يلحق الثانى بلدى العدة و لأنه يكنى في الإلحاق بمجرد الإمكان ويلزم من لحوقه به توقف انقضاء العدة على وضعه ، وقى بعض الشروح هذا ما يخالف ذلك (وتنقضى) العدة (بميت) لإطلاق الآية ،ولو مات فى بطنها واستمر أ كثر من أربع سنين لم تتقض إلا بوضعه لعموم الآية كما أفى به الوالدرحمه الله تعالى ولا مبالاة بتضررها بذلك (لاعلقة) لأنها تسمى دما لاحملا ولا يعلم أنها أصل آدى (و) تتقضى (بمضعة فيها صورة آدى خفية) على غير القوابل (أخبر بها) بطريق الجزم أهل الحمرة ومنهم (القوابل) لأنها حيئلة تسمى حملا وعبر وا بأخبر لأنه لايشترط لفظ شهادة إلا يؤا وجلت دعوى عند قاض أو محكم وإذا اكنى بالإخبار بالنسبة للباطن فليكتف بقابلة كما هو ظاهر أمخذا من قولم لمن غاب زوجها فأخبرها عدل بموته أن تتروج باطنا (فإن لم يكن) فيها (صورة) خفية (و) لكن (قلن) أى القوابل ثلا مع ترده (هى أصل آدى) ولو بقيت تخلقت (انقضت) العدة بوضعها أيضا (على المذهب) أي القوابل مثلا لا مع ترده (هى أصل آدى) ولو بقيت تخلقت (انقضت) العدة بوضعها أيضا (على المذهب) هذه مسئلة النصوص لأنه نص هنا على انقضاء العدة بها وعلى عدم وجوب الغرة فيها وعدم الاستبلاد ، والفرق مادر (ولو ظهر فى عدة أقراء أو أشهر) أو بعدها كما قاله الصيدرى (حمل للزوج اعتدت بوضعه الأنه أفوى ،

كما فى المتن ، فاعتراضه بأنه لاتثنية له وهم لمما علمت من الفرق بين النوم بلا همز والتوأم بالهمز ، وأن تثنية المتن إنما هي للمهموز لاغير اهحج (قوله لم تنقُض إلا بوضعه) أي ولو خافتُ الزنا : قال سم : ولم تسقط نفقتها اه. وفي سم على حج : ولواستمر في بطنها مدة طويلة وتضررت بعدم انقضاء العدة وكذا لواستمر حيا في بُطنها وزاد عٰلي أُربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحتمل وضع ولا وطء ، ولا ينافي ذلك قولهم أكثر مدة الحمل أربع سنين لأنه في مجهول البقاء زيادة على الأربعة حتى لايلحق نحو المطلق إذا زاد على الأربع ، وكلامنا في معلوم البقاء زيادة على الأربع هذا هو الذَّى يظهر وهو حق إن شاء الله تعالى اه . وهو ظاهر حيث ثبت وجوده كما فرضه ، لكن يبقى الكلام فى الثبوَّت بماذًا فإنه حيث علم أن أكثر الحمل أربع سنين وزادت المدة عليهاكان الظاهر من ذلك انتفاء الحمل ، وأن ماتجده فى بطنها من الحركة مثلا ليس مقتضياً لكونه حملا . نعم إن ثبت ذلك بقول معصوم كعيسى وجبُّ العمل به (قوله فليكتف بقابلة) أى امرأة واحدة (قوله أن تنزوُّج باطنا) يوخد من ذلك أَنْ عِلْ الاكتفاء بالقابلة بالنسبة للباطن ، أما بالنسبة لظاهر الحال فلا يثبت إلا بأربع من النساء أو رجلين أو رجل وَامرأتين ، ثم رأيته في شرح الرّوض صرح بالأربع بالنسبة للظاهر . وفي حج : فرع : اختلفوا فى التسبُّب لإسقاط مالم يصل لحدٌ نفخ الروح فيه ، وهو مائة وعشرون يوما ، والذى يتجه وفاقاً لابن العماد وغيره الحرمة ، ولا يشكل عليه جواز العزل لوضوح الفرق بينهما بأن المنيّ حال نزوله محض جماد لم يُهيّأ للحياة بوجه ، بخلافه بعد استقراره فى الرحم وأخذه فى مبادى التخلق ، ويعرف ذلك بالأمارات . وَفَى حديثُ مُسلم أنه يكون بعد اثنتين وأربعين ليلة أى ابتداؤه كما مرّ فى الرجعة ، ويحرم استعمال مايقطع الحبل من أصله كما صرح به كثيرون ، وهو ظاهر اه . وقول حج والذي يتجه الخ لكن في شرح مر في أمهات الأولاد خلافه ، وقوله وأخله في مبادى التخلق قضيته أنه لايحرم قبل ذلك وعموم كلامه الأوَّل يخالفه ، وقوله من أصله : أي أما ما يبطل الحمل مدة ولا يقطعه من أصله فلا يحرم كما هو ظاهر ؟ ثم الظاهر أنه إن كان لعذر كتربية ولدنم يكره

⁽قوله مراعاة لذلك) هومعمول لنفيه

بلالاته علىالبراءة تطعا بجلافهما (ولو ارتابت) أى شكت في أنها حامل لوجود ثقل أو حركة (فيها) أى العدة بأقراء أو أشهر (لم تنكيم) آخر بعد الاتحراء أو الأشهر (حتى تزول الربية) بأمارة قوية على عدم الحمل ويرجع فيها للقوابل ، إذ العددة (ومها بيقين فلا تخرج منها إلا بيقين ، فإن نكحت مرتابة فباطل وإن بان أن لاحمل ، وفارق نظائره بأنه يحتاط للشك فى حل المنكوحة لكونها المقصودة بالذات مالا يحتاط فى غيرها ، وسيأتى فى زوجة المنقود مايشكل على هذا مع الفرق بينهما (أو) ارتابت (بعداها) أى العدة (وبعد نكاح) لآخر (استمر) النكاح لوقوعه صحيحا ظاهرا فلا بيطل إلا بيقين (إلا أن تلد لدون سنة أشهر من) إمكان علوق بعد (عقده) فلا يستمر لتحقق المبطل حيثلة فيحكم ببطلانه ، وبأن الولد للأول إن أمكن كونه . أما إذا ولدته لسنة أشهر فأكثر فالولد الثانى لأن فراشه ناجز ونكاحه قد صح ظاهرا فلم ينظر لإمكائه من الأول لثلا يبطل ماصح بمجود الاحتمال ، وكالثانى وطء الشبهة بعد العدة فيلحقه الولد إن أمكن كونه منه وإن أمكن كونه من الأول لاتفطاع المتكاح والعدة عنه ظاهرا (أو) ارتابث (بعدها) أى العدة (قبل تكاح فلتصبر) ندبا والاكود . وقبل وجوبا لم تتحقق المبطل (فإن علم مقتضيه) أى البطلان بأن ولدت لدون سنة أشهر عامر (أبطاناه) أى المتكاح (ق الحال) لأنا لتبين فساده وإلا فلا ، ولور راجعها وقت الربية وقفت الرجعة ، فإن بان حمل صحت وإلا فلا . والطريق الثافي المتحدة . فإن بان حمل صحت وإلا فلا . والمواودة والمواودة والمواودة والمواودة والمواودة والمواودة والمواودة والمواودة والمواودة والمؤود والمواودة والمؤود والمواودة والمؤود والمواودة والموادة والمواودة والموا

أيضا وإلاكوو(قو له بدلالته) أى بسبب دلالته الخ (قوله وإن بان أن لاحمل) أى خلافا لحج ، والأقرب ماقاله حج ، ووجهه أن العبرة فيالمقود بما فى نفس الأمر .

[فائدة جليلة] من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن ينكح من شاء قبل انقضاء عدَّ بها ، وعبارة منن الخصائص الصغرى فيالفصل الثالث مانصه : فلو رغب في نكاح امرأة خلية لزَّمها الإجابة وأجبرت وحرم على غيره خطبتها بمجرد الرغبة ، أو زوجة وجبعلي زوجها طلاقها لَينكحها . قال الغزالي في الحلاصة : وله حيلنذ نكاحها من غير انقضاء عدة ، وكان له أن يخطب على خطبة غيره إلى آخر ماذكره وأطال فيه اه المراد منه . ثم رأيت في خصائص الحيضري مانصه : هل كان يحلُّ له نكاح المعتدَّة ؟ فيه وجهان : أحدهما الجواز حكاهً البغوي والرافعي . قال النووي في الروضة : هذا الوجه حكاه البغوي وهو غلط ، ولم يذكره جمهورالأصحاب وغلطوا من ذكره ؛ بل الصواب القطع بامتناع نكاح المعتدة من غيره أه. والدليل على المنع أنه لم ينقل فعل ذلك وإنما نقل عنه غيره ، فني حديث صفية السابق أنه سلمها إلى أم سليم ، وفيه : وأحسبه قال تعتد في بيتها. وفي الصحيح أيضاً أنها لما بلغت سدد الصهباء حلت فبني بها فبطل هذا الوجه بالكلية ، وكيف يكون ذلك والعدَّة والاستبراء وضعا في الشرع للفع اختلاط الأنساب ، وإذا كان فعل ذلك في المسبية من نساء أهل الحرب فكيف بمن عليها عدة لزوج من أهل الإسلام ؟ يطرد مثل ذلك فى المستبرأة . ووقع فى خلاصة البنزال أنه كان له أن يتروّج من وجب على زوجها طلاقها إذا رغب فيها النبي صلى الله عليه وسلم من غير انقضاء عدة ، وهذا قريب مما ذكرناه من الوجه في نكاح المعتد"ة وجزمه بلىلك عجيب وأنى له بذلك لاجرم . قال ابن الصلاح كما نقله ابن الملقن عنه : وهو غلط منكَّر وددت محوه منه وثبع فيه صاحب مختصر الجويني ، ومنشؤه من تضعيف كلام أتى به المزنى اه . وقوله وجب على زوجها طلاقها . قال في العباب : ولم يقع ذلك بل طلاق زيد زينب بنت جحَّش اتفَاقَ بإلقاء الله في قلبه لا أضطراريٌّ بحكم الوجوب ، وزوَّجها الله من النبيُّ صلى الله عليه وسلم فحلت له بلا لفظ (قوله فيلحقه) أي الواطئ بالشبه (قوله وقفت الرجعة) أي فيحرم عليه قرباتها وغيره

⁽قوله بأنه يحتاط للشك الغ) الأولى طرح لفظ الشك وإن جاز أن تكون اللام فيه للتعليل أو يمنى عند ١٨ - نهاية المحتاج - ٧

في إيطالة قولان المتردة في انتفاء المانع ، وإن علم انتفاوه لم تبطله ولحق الولد بالثانى (ولو أبانها) أى زوجته بخلم وبناه حبل بنف الحمل (فولدت أثريع سنين) فأقل ولم تترقع بغيره ولم يمكن كون الولد من الثانى (لحقة) وبان وجوب نفقها وسكناها وإن أقوت بانقضاء العدة لقيام الإمكان ، إذ أكثر مدة الحمل أربع سنين بالاستفراء وابتناء المدة من وقت إمكان الوطء قبل الفرق، فإطلاقهم الحمل أنه من الطلاق محمول على ما إذا قارنه الوطء بتبنجيز أو تعلي على المنافرة عمل أمنه المنافرة في المنافرة المنافرة عمل المنافرة الوطء رائع من الحرب المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة على المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة قرينة ظاهرة ، ولم يتحقق انظاعه مع الاحتياط المنافرة المنافر

(قوله وبان وجوب نفقها وسكناها) في التحقة عقب هذا مانصه : أو لأحكر فلا ، وحلف هذا الملمه مما قبله بالأولى ، لأنه إذا ثبت ذلك في البائن في الرجعية التي هي زوجة في أكثر الأحكام أولى اه . وكان على السادات أن يذكوه ليتضح قوله الآتى : وبما تقرر في عبارته اندفع مااعرض به عليها النع ، نم قال الشهاب مع : إن قوله لعلمه مما قبله بالأولى غير ظاهر في قوله أو لاكثر فلا اه . فلمل الشارح حلف قوله أو لأكثر النج للملك لكن لزم عليه أن قوله فيا يأتى وبما تقرر النح غير ظاهر المغني (قوله في المتن حسبت المدة من الطلاق) قال في التحقة عقبه مانصه : إن قارنه الوطء وإلا فن إمكان الوطء قبله وحلف هذا من البائن من الطلاق) قال في التحقة عقبه مانصه : إن قارنه الوطء وإلا فن إمكان الوطء قبله وحلف هذا من البائن أو وله وأنها من عاصن عبارته) لعل الواو فيه للحال أو استثنافية فتكون هزة إنها مكسورة فيها وإلا فلم يتقدم مايصح عطف هذا عليه ، وعبارة التحقة : فان قلت في في عبارته يعلم زيف ما عارض به عليها وأنها النح (قوله وفي الرجعية وجه النح) عبارة التحقة : فان قلت في الرجعية وجه أنه يلحقه ما ، عرضه مما ذكره دفع ما يقال إن المن أطلق في الملدة فقط إذ لامدة على هذا الوجه (قوله ضعيف . قال الشهدية المصرحة بأن ضعيف . قال الشهدية الموجه (قوله ويوضه معا ذكره دفع ما يقال إن المن أطلق في المدة فلم يقدرها مع أن ذلك وجه ضعيف . قال الشهدة على هذا الوجه (قوله ويوضه ردة) م وروضه رحمت لوجه الهم ما أن وجه أنه يقدرها مع أن وقوله ويوضه ردة م الم وحمت لوجه

⁽ قوله وبما تقرر) أى فىقولەفاتتبولد(قوله وأنها) أى وعلم أنها (قوله وأناهاتين الدلالتين) أىقوله لما اشتملت عليه الغ ، وقوله ومن الثانى لدلالة الأول عليه (قوله من دلالة الفحوى) أى من دلالة مفهوم الموافقة ، وهو

تعتبر فيه أيضًا (ولو نكحت بعد العدة) آخر أو وطئت بشبهة (فولدت لدون ستة أشهر) من إمكان العلوق بعد العقد ومن وطء الشبهة (فكأنها لم تنكح) ولم توطأ ، أو يكون الولد للأوَّل إن كان لأربع سنين فاقل " من طلاقه أو إمكان وطئه نظير مامر لانحصار الإمكان فيه (وإنكان) وضع الولد (لستة) من الأشهر نما ذكر (فالولد للثانى) لقيام فراشه وإن أمكن كونه من الأوَّل(ولو نكحت) آخر ۚ (في العدة) نكاحا (فاسدا) وهو جاهل بالعدَّة أو بالتحريم وعذر لنحو بعده عن العلماء وإلا فهو زان لانظر إليه مطلقا ، وكالنكاح الفاسد في تفصيله الآتى وطء الشبهة(فولدت للإمكان من الأوَّل) وحده بأن ولدته لأربع سنين فأقلُّ مما مرَّ ولدون ستة أشهر من وطء الثاني(لحقه وانقضت) عدته (بوضعه ثم تعتد) ثانيا (للثاني) لأن وطأه شبهة (أو) ولدت (للإمكان من الثنانى ﴾ وحده بأن ولدته لأكثر من أربع سنين من إمكان العلوق قبل الفراق الأوَّل ولستة أشهر فأكثر من وطء الثانى (لحقه) وإن كان طلاق الأوَّل رجُّعياكما هو ظاهر عبارته وإن اعتمد البلقيني ونقله عن نهع ۖ الأم أنه إذا كان طلاقه رجعيًا يعرض على القائف (أو) أتت به للإمكان (منهما) بأن كان لأربع سنين من الأوَّل ولستة أشهر فأكثر من الثانى(عرض على قائف، فإن ألحقه بأحدهما فكالإمكان منه فقط) وقد علم حكمه أوبهما أو توقف أو فقد انتظر بلوغ الولد وانتسابه بنفسه . أما إذا لم يمكن من أحدهما كأن ولدته لدون سنة من وطمالتانى وفوق أربع من بحو طلاق الأوَّل فهو منني عنهما ، وقد بان أن الثانى نكحها حاملا ، وهل يحكم بفساد النكاح حملا على أنه من وطء شبهة من غيره أو لا حملا على أنه من الزنا وقد جرى النكاح في الظاهر على الصحة الأقرب كما قاله الأفرعي الثانى ، وجزم به في المطلب وفيه الجمع المـارّ ، وخرج بالفاسد نكاح الكفار إذا اعتقدوا صعته ، فإذا أمكن منهما فهو للثاني بلا قائف.

أن يكون الحكم المسكوت عنه موافقا للمذكور (قوله أو وطنت بشبهة) أى بعد العدة (قوله وإن أسكن) غاية (قوله للنحو بعده) أفهم أن عامة أهل مصر الذين هم بين العلماء لا يعذون في دعواهم الجهل بالمسد فيكونون إذاة ، ومنه اعتقادهم أن العدة أربعون يوما مطلقا (قوله وطء الشبهة) أى في العدة (قوله وإن كان) غاية (قوله وإن اعتمد البلقيني الغي ضعيف (قوله وانتسابه بغسه) أى فلو لم ينتسب بعد البلوغ لم يجبر عليه لجواز أنه لم يمل طبعه لواحد منهما (قوله حاملا الغي يوشحل من هذا بواب حادثة وقع السؤال عنها وهي كر وجدت حاملا وكشف عليها القوابل فرأيتها بكرا هل يجوز لوليها أن يزوجها بالإجبار مع كونها حاملا أم لا ؟ وهو أنه يجوز لوليها تتزوجها بالإجبار مع كونها عاملا أم لا ؟ وهو أنه يجوز لوليها تتزويجها بالإجبار وهي حامل لاحيال أن شخصا حك "ذكوه على فرجها فأمنى ودخل منيه في فرجها فحملت من غير زوال البكارة فهو غير عمرة فيصح نكاحها في هذه المصورة مع وجود الحمل ، واحيال كونها زنت (قوله وفيه الجعم المار) أى في قوله في الفصل السابق بعد قول المصنف وعد"ة حرة الخولو جهل حال الحمل ولم يكن لحوقه الخ.

⁽قولة وفيه الجمع المار) أي في الفصل السابق بعد قول المصنف وعدة حرة الح

فصل فى تداخل العدتين

إذا (ازمها عد تا شخص من جنس) واحد (بأن) هو يمغى كأن (طاني ثم وطفئ) رجعية أو بالنا (في عدة) غير حمل من (أقواء أو أشهر) ولم تحبل من وطئه (جاهلا) بأنها المطلقة أو بتحريم وطء المعتدة و عدر اننحو بعده عنه العلماء (أو عالما) بذلك (في رجعية) لابائن لأنه زان (تداخلنا) أي عد"ة الطلاق والوطء (فنبندئ عدة) بأقواء أو أشهر (من) فراغ (الوطء وتدخل فيها بقية عدة الطلاق) وهده البقية واقعة عن الجهين فله الرجعة في الرجعي فيها دون ما بعاهد (فإن) كانتا من جنسين كأن (كانت إحداهما حملا والأخرى أقواء) كأن حبلت من وطئه في العدة بالأقواء أو طلقها حاملا ثم وطئها قبل الوضع وهي ممن تحيض حاملا (تداخلتا في الأصبح) أي دخلت الأقواء في الحمل (تداخلتا في الأصبح) ويكون واقعا عنهما سواء أرأت الدم مع الحمل أم لا أي دخلت الأقواء قبل الوضع ولا لا تقاور ويته الشارح على ذلك من أن عبل ماتقرر عند انتفاء روية الدم أو رويته الرحم ، وما قيد به المبارزي وغيره وتبعهم الشارح على ذلك من أن غبل ماتقرر عند انتفاء روية الدم أو رويته والبقيني والبقيني وغيرهم ، قالوا : وكأنهم اغتروا بظاهر كلام الروضة من أن ذلك مفرع على قولى التداخل كما صرح به المماوردي والغز الى والمتولى وصاحب المهليب والمين أنه مفرع على الضعيف و مو عدم التداخل كما صرح به المماوردي والغز الى والمتولى وصاحب المهليب والمين أنه مفرع على الضيف وصاحب المهليب في الشرح المعني و تعره ما فهمه ابن المقرئي حيث أطلق هنا وصرح به في شرح الإرشاد ، وكلام الرافي و الشرح الصغير و تعليه في الكير انقضاء العدة بالأقواء مع الحمل بأن الحكم بعد التداخل ليس إلا لرعاية صورة في الشرح الصغير وقد حصلت بدل قلك (و) من ثم جاز له أنه (يراجع قبله) في الرجعي وان كان الحمل من الحدار من ناك (كان ما لحمل من الحمل من المعرف على المعملة على وكان كان الحمل من الحمل من الحمل من الحمل من الحمل من المحملة على أن كان كان كان الحمل من الحمل من المحملة بدل كان كان الحمل من الحمل من المعملة وكان كان الحمل من المعملة على ألم عمل كان الحمل من المعملة على المعملة على المعملة على المعملة على المعملة المعملة المعملة المعملة المعملة على على الرجع على المعملة على المعملة على المعملة على المعملة على المعملة على المعمل

(فصل) في تداخل العدتين

(قوله فى تداخل العدتين) أى وفيا يتبعه من نحوعدم صحة الرجعة زمن وطء الثانى (قوله أو عالما) أى أو جاهلاً أم يعلن على المنهمة قوله قبل وعاد لنحو بعده الخ (قوله فله الرجعة فى الرجعى) أى فى بقية عداة الطلاق الرجعى (قوله وهى بمن نحيض) قضيته الاعتداد بالحيض مع الحيل لكنه حكم بدخوله فى الحيل استغناء به ، وفيه أن الحيض إنما يوثر مع الحيل إذا كان الحيل من زنا ، فالمراد باللدخول علم النظر للأقواء لعدم الاعتداد بها مع الحيل لا أن وجوبها مستمر وقد استفى عنه بالحيل كما يوشعد من كلامه الآتى ، فالمراد أنه المستنفى عنه بالحيل كما يوشعد من كلامه الآتى ، فالمراد أنه الاتساء المنافق علم النشاء أنه الانساء السيوطي . وفي الهتار : والنشاء هو النشاستية فارسى معرب حدف شطرة تخفيفا كما قالوا المحرف الدين المحرف الحرف المساح : والنشاء ما يعمل من الحنطة . قال بعضهم : ونما يوجد محدود والعامة تقصره النشاء الدينان من الحدوث المحارة والعامة تقصره النشاء

(فصل) في تداخل عدتي امرأة

(قوله وهمى بمن تحيض حاملا) عبارة الجلال : وهمى ترى النم مع الحمل ، وقلنا بالراجع إنه حيض انتهت . وكأنه قبد به لمحل الحلاف ، وإلا فسيأتى قول الشارح : سواء أرأت الدم مع الحمل أم لا ، وإن كان ذكره لايناسب ماذكره هنا وإنما عبر به من لايراعى الحلاف كشرح الروض (قوله وتبعهم الشارح) فيه وقفة تعلم بمراجعة كلامه (قوله وإلا فتتقفى مع الحمل الغ) في العبارة قلاقة لاتخنى ، والمراد وإلا فلا تنقضى عدة غير الوطء الذى فى العدة (وقيل إن كان الحمل من الوطء فلا) يراجع لوقوعه عنه فقط ويرد ماتقرر (أو) لزمها عاماتان (لشخصين بأن) أي كأن (كانت في عدة زوج أو) وطء (شبة فوطئت) من آخر (بشبة أو نكاح فاسد أو كانت زوجة معتدة عن شبة فطلقت فلا) تداخل لتعدد المستحق بل تعدد لكل منهما عدة كاملة كما جله عن البيهي عن عمر وعلى ولم يعلم لهما مخالف من الصحابة . وما نقل عن ابن مسعود بما يخالف فلك لم يثبت . نهم البيهي عن عمر وعلى ولم يعلم لهما مخالف من الصحابة . وما نقل عن ابن مسعود بما يخالف فلك لم يثبت . نهم حين و ط طائلا في لشعف حق الحذ في اوان فازع فيه البلقيني (فإن كان) أي وجد (حمل) من أحدهما (قلمت عدته واحدة من عمل وطنت بشبة تتقفى عدة الطلاق بوضعه ثم بعد زمن النفاس تعدد بالأقبل والمنافرة المؤمن المؤمن وطوع الشبة بعقد أوغيره كما نقلاه عن الروياف وأقراه : أي لا في حال إيقاء فواش واطها بأن لم يغرق بينها وكذا فيا يأتى وسيعلم مماياتى أن نيق عدم العود البيا كالمغريق أن حمل وطء الشبة لا يمند الرجعة ممنوع بل يزيد عليه . إذ مجرد وجود الحمل أثر عن وجود الاستفراش . ولا شك أن المؤشر أقوى فلم يلزم من منعه الرجعة منو علم أوضع بالفسبة إليه . وق عكس ذلك تنقض علة الشبة بوضعه ثم تعدد أو تحكل للطلاق . ولم الموجعة من أوضع على أصح الوجهين كما صححه البلغني وابن المقرى؛ وبعمده لاتجلود قبل وضع على أصح الوجهين كما صححه بالغنية وابن المقرى؛ في عدد المؤسرة المنافرة وعلى واعدة المؤسرة بالنافية وابد واره حمل المغلق في يلم أصح الوجهين كما حدة المؤرد ، وفا، ق الرجعة بأنه بالمغام فلم يلمر أمن الأوح في عدة الغير ومي شبهة باستداء النكاح فاحتمل وقوعها في عدة الغير ومي شبهة باستدامة النكاح فاحتمل وقوعها في عدة الغير ومي شبهة باستدامة النكاح فاحتمل وقوعها في عدة الغير ومي شبهة باستدامة النكاح فاحتمل وقوعها في عدة الغير ، وفو الشبة الحمل فلم يلمر أمن الأورج

الحمل إلا بالأقراء وتنقضى عدة الحمل بوضمه (قوله وبعده لاتجديد) أى إلى انقضاء عدته (قوله فاحتمل وقوحها فيحدة الغير) قال في التحقة : وظاهر كلامهم أن له التجديد بعد الوضع في زمن التكاح مع أنه في غير أم من الشبهة جدد النكاح مرتين قبل وضع مرة وبعده أخرى ليصادف التجديد عدته يقينا فلا يكني تجديده مرة الاحمال و المستهد حملها نفقة ملة المحمل على زوجها إن الحق القائف الله و وقده في عدته كنى ، وللحامل المشتبه حملها نفقة ملة الحسل على زوجها إن الحق القائف الولد به مالم تصر فراشا لغيره بنكاح فاسد فقسط نفقها إلى التغريق بينهما لنشوزها ولا مطالبة لها قبل السحوق إذ لاوجوب للشك ، فإن لم يلحقه به أو لم يكن قائف فلا نفقة عليه ولا الرجعية مدة كونها فراشا العولى إذ وإلا) أى وإن لم يكن حمل (فإن سبق الطلاق) و طأها بشبهة (أتمت عدته) لتحقيمها وقوتها لاستنادها لعلد جائز (ثم) عقب عقبة الطلاق (استأنفت) العدة (الأخرى) الى للشبهة (وله الرجعة و عدته) إن كان الطلاق ربية عدة طلاقه لا وقت الشبهة نظير مامر (فإذا الرجعة عيث لاحمل منه وإلا ربعية عبا قبل شروعها فيها بأن تستأنفها إن سبقها الطلاق وتشها إن سبقته إن سبقته إن سبقته إن سبقته (و) مادامت فقضها إلى ضم أو غيره لاختلال الذكاح بتعلق حق الغير بها ، ويؤشول منه حرة نظره إليها ولو بلا شهوة و الحلوة و وعوم بذبهة أخرى ، ولا حمل يقدم الأسبق من التضريق بالنسبة النكاح والوطء بالنسبة .

(قولهجدد النكاح مرتين) أي حيث أراد التجديد في العدة وإلا فله الصبر إلى انقضاء العدتين ، وهو أولى لا نتفاء الشك حال العدد في صحة النكاح (قوله تميل العرو في) في فطريقها أن تقرض وتنفق على نفسها أو من مالها أو عبره بإذن الحاكم (قوله مدة كونها فراشا) وهو مدة عدم التغريق بينهما وعدم العزم على عدم الرجوع لها غيره بإذن الحاكم (قوله تما لم توقيق المناقبة في المناقبة فواجعها والحمل له فله وطوعها ما المنتفض العدة : أما إذا كان الحمل للواطئ فيحرم على الزوج وطؤما حتى تضع الدروم : وإن لا تر زوجته الما معقد مرعة التمتن عن قوله حرمة نظره هذا يخالف مالمد قبيل الحليمة من جواز النظر لما على حيج (قوله مايل السرة والركبة من للمتدة عن شبة وعورة المنتفق المنتفق المتدة عن شبة ونحو أمة مجوسية في السرة والركبة من المتدة عن شبة ونحو أمة مجوسية في المناقب على المنتفق عن شبة ونحو أمة مجوسية في على إلى المنتفق عن شبة ونحو أمة مجوسية شعول المنتفى على المنتفى عن على المنتفى من على المنتفى من على المناوح لاختلال من عباد أن المناوح لاختلال من على مامضي من عدة الشارح لاختلال ووطء بشبة أعرى) منه يعلم أن الوطء في النكاح الفاسد شبة (قوله بالنسبة النكاح) يعنى أنه إن كان وطء فالسبة على النكاح عدمة مقدمة .

عدته ، ويوجه بأن المحذور كونها في عدة الغير وقد انتني ذلك اه (قوله بأن تستأنفها الخ) هو تصوير للمنن .

(فصل) فى حكم معاشرة المفارق للمعتدَّة

(عاشرها) أى المفارقة بطلاق أو فسخ معاشرة (كهمعاشرة (زوج) لزوجته بأن كان يخلق بها ويتمكن منها ولو في بعض الزمن (بلا وطء) أو معه ، والتقبيد بعدمه إنما هو لجريان الأوجه الآتية كما يفهمه عللها (في عدة أقراء أمير فأوجه) ثلاثة : أولها تتقضى مطلقا ، ثانها لامطلقا ، ثالثها وهو (أصحها إن كانت بالتا انقضت) عدسها مع ذلك لانتفاء شهة فراشه . ومن ثم لو وجدت بأن جهل ذلك وعذر لم تنقض كالرجعية فى قوله (و إلا) بأن لم تكن بالتا (فلا) تنقضى ، لكن إذا زالت المعاشرة أتمت على مامفيى وذلك لشهة الفراش ، كما لو نكحها جاملا فى العدة لايحسب زمن استفراشه عنها بل تنقطع من حين إلحلوة ولا يبطل بها مامفى فتينى عليه إذا زالت عسب الأوقات المتخللة بين الحلوات (و) في هذه (لا رجعته له عليها (بعد) مضى (الأقراء أو الأشهر) وإن لم تنقض عدسها (قلت : ويلحقها الطلاق إلى انقضاء العدة) احتياطا فيهما وتغليظا عليه لتقصيره وهذا هو وإن ثم تنقض عدسها (وللد توارث بينهما ، ولا

(فصل) في حكم معاشرة المفارق للمعتدّة

(قوله في حكم معاشرة المغارق) أى وما يتبع ذلك كحكم لحوق الطلاق (قوله أو معه) ومعلوم حرمة ذلك (قوله كما يفهمه عللها) أى المذكورة فى كلامهم وإلا فالشارح لم يذكر هنا منها شيئا (قوله ومن ثم لو وجدت) أى الشبة (قوله أكما للذكورة فى كلامهم وإلا فالشارح لم يذكر هنا منها شيئا (قوله ومن ثم لو وجدت) أى الشبة (توله أكما لو نكحها) أى الووج (قوله بل ينقطم) أى الفراش أوالعدة والثانى أولى (قوله من حين الحلوة) المناسب لما يأتى في قوله ولو نكح معتلة يظل الغ الوجه الله الله المناسب لما يأتى في قوله ولو نكح بالحلاق اللاجتهى (قوله ألى التخريق المناسب لما يأتى في قوله ولو نكح بالحلوة بخلاف الأجبى (قوله الله التضويق عدة كاملة سواء اتصلت المعاشرة بالفرقة الأولى أو بعدها إن وجد وليس لها أن تتروح فيها كما أولم بمناسبة على أولم المناسبة على أولم المناسبة على أو المجلسة والموجد ذلك العقوب . وقضية إطلاق قبلها ، والظاهر أنه لاسكنى لها فيها وأنه لا يمتنا الربعية (قوله إلا في لحوق الملسنف خلافه ، وتبعه على التعبير به شيخنا الزيادى (قوله وحينتذ فهمى) أى الرجعية (قوله إلا في لحوق الطلاق عاصة) فيه مساعة لما يأتى من أنه يجب لها السكنى ولا يحد بوطئها ، وكتب أيضا لطف الله به قوله إلا اللهلاق عاصة) فيه مساعة لما يأتى من أنه يجب لها السكنى ولا يحد بوطئها ، وكتب أيضا لطف الله به قوله إلا اللهلاق عاصة في فيه مساعة لما يأتى من أنه يجب لها السكنى ولا يحد بوطئها ، وكتب أيضا لطف الله به قوله إلا

(فصل) في حكم معاشرة المفارق للمعتدَّة

(قوله في حكم معاشرة المفارق) إنما اقتصر عليه فى الترجمة لأنه هواللدى تتعلق بمعاشرته الأحكام الآنية ، بخلاف الأجنبى فإنه لايتعلق بمعاشرته حكم (قوله بأن كان يختل بها الخ) عبارة بعضهم بالمواكلة والمباشرة وغير لذك (قوله ولو فى بعض الزمن) صادق بما إذا قل الزمن جدا ولعله غير مراد، وأنه إنما احترز به عن اشتماط دوام المعاشرة فى كل الأزمنة فليراجح (قوله أو معه) يتعين بالنسبة البائن بما إذا لم تكن شبة ، وإلا فسيأتى أن الوطء بشبة يقطع عدة البائن . وكان الأصوب أن بيق المن على ظاهره ، فإن التقييد بعدم الوطء لتأتى الأحكام الآتية لا لتأتى الأوجه فليراجح (قوله ومن عم لو وجدت الخ) ظاهره وإن لم يكن وطء ، لكن عبارة شرح المنج : نعم إن عاشرها بوطء شبهة فكالرجعية انهت وهى التى تلائم ما يأتى فتأمل (قوله خاصة) يرد عليه عدم حده بوطئها يصع منها إيلاء ولا ظهار ولا لعان ولا نفقة ولاكسوة لها ، وتجب لها السكنى ، ولا يحد بوطنها كما مر ، ورجعه البلقيني في النفقة ، وأفي بجميعه الوالد رحمه الله تعالى (ولو عاشرها أجنبى) فيها بلا وطء كماشرة الزوج (انقضت) العدة (والله أعلم) لعدم الشبح . أما إذا عاشرها بشبة ككونه سيدها كان كماشرة الرجعية . وأما معاشر بها بوطء ، فإن كان زنالم توثر أو بشبهة فهو كما في قوله الآني ولو نكح معتدة إلى آخره ، وخرج بأثراء أو أشهر عدة الحمل فتتقفى بوضعه مطلقاً لتعلر قطعها (ولو نكح معتدة) لغيره (بظن الصحة ووطئ انقطعت) عد بما لغيره (من حين وطء) لحصول الفراش بوطئه ، بحلاف ما إذا لم يطأ وإن عاشرها لانتفاء الفراش ، إذ العقد الناهد لاحرمة له (وفي قول أو وجه) وهو الأثبت ، ومن ثم جزم به في الروضة ينقطع (من) حين (العقد) لإعراضها به عن الأولى (ولو راجع حائلا ثم طلقهها (استأنفت) العدة وإن لم يطأ بعد الرجعة ، وطرح براجع ثم طلق الملكات الذي وطئت في دوف القديم) وحكى جديدا (تبني إن لم يطأ) ها بعد الرجعة ، وخرج براجع ثم طلق طلاقه الرجعة في عدلم المناقب عدة لإطلاق الآية (فلو وضعت) بعد الرجعة (ثم طلق استأنفت) عدة وإن لم يطأ بعد الرجعة و الماء بعد الرجعة و الماء من العدة والو خالع موطوءة ثم علم العدة (ثم طلق استأنفت) عدة ولو خالع موطوءة ثم على العدة (ثم وطئ ثم طلق استأنفت) عدة لأجل الوطء (ودخل فيها البقية) من العدة الأولى لو فرض نكمها) في العدة (ثم وطئ ثم طلق استأنفت) عدة لأجل الوطء و ودخل فيها البقية) من العدة الأولى لو فرض نكمها و الا عدة غذا الطلاق لأنه قبل الوطء .

في لحوق الطلاق خاصة : أى فيلحقها الطلاق(قوله ولا نفقة الخ) أى لأنها بائن بالنسبة إلى أنها لايجوز رجعها .
قال يعنى البلقينى : ولا يصح خلعها لبلغا العوض من غير فائدة . قال : وليس لنا امرأة يلحقها الطلاق ولا
يصح خلعها إلاهله ، ولم أو من تعرّض له اه. قال الناشرى : وينبغي أن يكون المراد أنه إذا خالعها وقع الطلاق ،
يصح خلعها الاهله ، على حج (قوله فإن كان زنا) أى وذلك بأن كان الطلاق بائنا و علم به الزوج ، وعبارة
الحلى : ولو وطئ الزوج مع المعاشرة البائن عالما انقضت لأنه وطء زنا لاحرمة له (قوله ولو نكح معتدة) عن
طلاق بائن أو رجعى(قوله وهو الأثبت) أى كونه وجها (قوله فإنها تبنى) أى فيكتني بما بتى وإن قل كقرء عن
الطلاق الأول والثانى (قوله من العدة الأولى) وهى عدة الحلع (قوله ومن ثم لو لم يوجد وطء بنت) أى فلو
اختلفا فى الوطء وعدمه صدق منكره على القاعدة فى أن منكر الوطء يصدق إلا فها استثنى

الآنى مع أنه في عبارة والده مستننى مع الطلاق (قوله بلا وطء) عبارة التحفة : بغير شبهة ولا وطء انهت وهى التى تناسب قوله الآنى أما إذا عاشرها بشبهة (قوله وإن عاشرها النغ) انظره مع قوله المسار أما إذا عاشرها بشبهة ككونه سيدها ، وانظر مادخل نحت الكاف ثم ، ولعل الكاف استقصائية ، وعبارة الروض : ومعاشرة سيد الأمة وأجنبي لمعتدة وطنها بالشبة يمنع احتساب العدة انتهت . وعبارة شرح المنهج : أما غير المفارق ، فإن كان سيدا فهو في أمنه كالمفارق في الرجعية أوغيره فكالمفارق في البائن انتهت وهما صريحتان في أن الكاف استقصائية .

(فصل)

ف الضرب الثانى من الضربين السابقين أوَّل الباب

وهو عدة الوفاة ، واكنى عن التصريح به وبوجوبه بالاشهار والوضوح وفى المفقود وفى الإحداد (عدة حرة حائل) أو حامل بحمل غير لاحق بلنى العدة كما يعلم بما يأتى (يوفاة) لزوج (وإن لم توطأ)لصغر أو غيره وإن كانت ذات أقراء (أربعة أشهر وعشرة أيام بلياليها) للكتاب والسنة والإجماع إلا فى اليوم العاشر ، نظر إلى أن عشرا إنما تكون للمؤثث وهو الليالى لاغير . ورد بأنه يستعمل فيهما وحلف الثاء إنما هو لتغليب الليالى: أى لسبقها ولأن القصد بها التفجع ، والحكمة فىذلك أن الأربعة بها يتعموك الحمل ويتفخ فيه الروح وذلك يستدعى ظهور حمل إن كان وزيدت العشرة استظهارا ولأن النساء لايصبرن عن الزوج أكثر من أربعة أشهر فجعلت مدة تفجعهن ، وتعبر الأربعة بالأحلة مالم يمت أثناء شهر وقد بتى تمنه أكثر من عشرة أيام فحيئذ ثلاثة بالأهلة

(فصل) في الضرب الثاني من الضربين السابقين

ر قو له غير لاحق بذى العدّة) أى بأن كان من زنا أو شبهة ، فالأوّل تنقضى معه العدّة والثانى توشخو معه عدّة الوفاة عن عدّة الشبهة فتشرع فيها بعد وضع الحمل .

[فرع] مسخ الزوج حجرا اعتدت زوجته عدة الوفاة أو حيوانا اعتدت عدة الطلاق مر اه سم على منهج ولما الغرق بينهما : أنه في الأول صار جادا فالتحق بالأموات ، وفي الثاني بيقاء الحياة فيه كان بصفة المطلق حيث صار بصفة لرعل المواقفة لا يقال المراقفة فيه كان بصفة المطلق حيث المواقفة لا يقل المراقفة والمواقفة والمواقفة لا يقل ما المواقفة المراقفة والمواقفة والمواقفة

(فصل) في الضرب الثاني الخ

(قوله نظرا إلى أن عشرا النج)هو تعليل للقول بعدم اعتبار اليوم العاشراللدى هو أحد الوجهين المفهومين من قوله إلا في اليوم العاشر وإن أوهمه سياقه . وتحرير العبارة إلا في اليوم العاشر وإن أوهمه سياقه . وتحرير العبارة إلا في اليوم العاشر فقد قبل بعدم اعتباره نظرا الغر (قوله وحدف الناء إنما هو لتغليب النح) قد يقال ما الداعي إلى ملما مع أن عشرا يستعمل فيهما إلى أن استعمل فيهما إلا أن استعمل فيهما إلا أن استعمل الأيام على خلاف الأصل فتأمل (قوله ولأن القصد بها التفجيع) هو علة أخرى الممتن من حيث المحنى لكن لا من حيث أصل ثبوت عدة الوفاة ولا من حيث كن لا من حيث أصل ثبوت عدة الوفاة ولا من حيث كن با وغيرها فيها (قوله والحكمة في ذلك) قد يقال إن ذلك كن با أربعة أشهر وعشرا بل من حيث استواء المدخول بها وغيرها فيها (قوله والحكمة في ذلك) قد يقال إن ذلك

وتكمل من الرابع ما يكل أو يعين يوما ولوجهلت الأهلة حسبها كاملة (و)عدة (أنه حائل أوحامل بمن الايلحقة :
أى من فيها رق قل أو كثر بأى صفة كانت (نصفها) وهو شهران فى هذا الباب بقيده السابق وخسة أيام
بلياليا على النصف نظير مامر فى الثلاثة الأشهر ، وما بحثه الزركشى وغيره أن قياس مامر أنه لو ظنها زوجته
الحمق لزمها أربعة أشهر وعشر محميح ،إذ صورته أن يطأ زوجته الأمة ظانا أنها زوجته الحمرة ويستمر ظنه إلى موته
فتعند الوفاة عدة حرة إذ الظن كما نقلها من الأكل إلى الأكثر فى الحياة فكذا فى الموت ، وبذلك سقط القول بأنه
يرد بأن عدة الوفاة كانترقف على الوطء فلم يوثر فيها الظن عنده وبه يفرق بين هذا وما مر (وإن مات عن رجمية
الوفاة بل تكل عدة الطلاق و عدة (حامل) لوفاة (بوضعه) للآية ز بشرطه السابق) وهو انفصال كله
الوفاة بل تكل عدة الطلاق (و) عدة (حامل) لوفاة (بوضعه) للآية ز بشرطه السابق) وهو انفصال كله
وضبته إلى صاحب العدة ولو احمالا كني " بلمان ، كلما قاله الشارح . وصورته أنه لاعنها لين حلها ثم طلق
زوجة له أخرى ثم الشبهت المطلقة الحامل بللاعنة الحامل أيضا أو يكن ذلك تنظيرا (فلو مات صبى عن حامل
زوجة له أخرى ثم الشبهت المطلقة الحامل بائه والم أيضا أو يكن ذلك تنظيرا فعدها بالأشهر لا بالحمل (إذ
فبالدة في الولد (على الملحب) لتعذر إنزاله لفقد أثليه ولأنه لم يعهد لمثله ولادة. وقال الإصواحي وغيره غيره وقال الإصدادي وغيره وغيره والمولد (على الملد) على المدح والمولد (على الملد) المعشر على الملحبة في الولد (على الملحب) لتعذر إنزاله لفقد أثليه ولأنه لم يعهد لمثله ولادة. وقال الإصواحي و غيره غيره الملاد (على الملاحة) للاحدة والمؤلفة المؤلفة والمؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة والمؤلفة المؤلفة ا

أى وأما لو بني منه عشرة فقط فتعتد بأربعة أهلة بعدها ولو نواقص (قوله بقيده السابق) هو قوله مالم يمت أثناء شهر الغ (قوله وعشر صحيح) خلافا لحج حيث قال ويرد : أى بحث الرركشي بأن عداة الرفاة لاتترقف على الوطء لفم يوثر فيها الفلن عنده ، وبه يفرق بين هذا، وما مر اه . وما قاله حيج الأقرب لما علل به (قوله ويستمر ظنه الغ) في شرح الروض . قال الأقزعي : والظاهر أن المبضة كالقنة وأن الأمة لو عقت مع موته اعتدت كالحرة اه مع على حج . وحكم المبضة علم من قول الشارح : أى من فيها رق قل أو كثر (قوله ومامر) أى من أنه لو وطئ أمة يظنها زوجته الحرة اعتدت بثلاثة أقواء (قوله فتحد) هو يضم الثاء وكسر الحاء من أحد" ويفتح انناء مع كسر الحاء وضمها من حد (قوله بل تكمّل عدة الطلاق) ولها التفقة إن كانت حاملا اه مم ويفتح انناء مع كسر الحاء وضمها من حد (قوله بل تكمّل عدة الطلاق) ولما المنقة في الحياة (قوله القطع المعامل) يوشط منه أن المكلام فيمن لا يمكن إحباله وبه صرح حج ، وصيأتى فى كلامه في قوله هذا إلى الخول في محر المناء حكم المنى فى نمو

ينافى كونها لتضجع المستوى فيه المدخول بها وغيرها (قوله وتكمل من الرابع) من فيه ابتدائية (قوله في هذا اللب) انظر ما الداعى إليه هنا وليس في التحفة (قوله إذ صورته أن يطأ زوجته التي هذا الصورة هي عمل النزاع فليست تعليلا الهمحة ، وإنما تعليل الهمحة قوله بعد إذ الفنن كما نقلها التح (قوله وبذلك سقط القول النغ) قال سم : هذا حجبب مع ماأشار إليه الشارح : يعنى حج الذي قصد الشارح المرابع على من الفرق بأن عدة الحياة لما تتوقف عن الوطرة من باختلاف فيه ، يخلاف عدة الوظاة الاتتوقف عليه فلم يختلف بذلك (قوله لما من تعدة المناه المن يقول احتيالا نظير المني بلمان وبه يفرق) هذا من تعمة الكلام المربود (قوله أو يكون ذلك تنظيراً) أى فكأن قال ولو احتيالا نظير المني بلمان فإنه يفسب إلى الناق احتيالا لكن ينظر ماصورة المنسوب العيث في مسئلتنا احتيالا (قوله المن فلو مات صبي) أي دون تسم سنين كما يعلم ذلك مما مر في باب الحجر وصرح به في التحفة هنا (قوله المقد أنثيد) سيأتي

باللحوق لأن معدن المـاء الصلب وهو ينقذ من ثقبة إلى الظاهر وهما باقيان ، ويحكى ذلك قولا للشافعي رضي الله عنه فتنقضى بوضعه هذا إن لم يولد 14٪ (ويلحق) الولد (مجبوبا بني أنثياه) لبقاء أوعية المني حيث أمكن ذلك كما مر (فتعتد) زوجته (به) أى بوصعه لوفاته ، وقول الشارح ولا عدة عليها لطلاقه : أى حيث لم تكن حاملاً ولم تستدخل ماءه المحترم (وكذا مسلول) خصيتاه (بثي ذكره) فيلجقه الولد وتعتد زوجته بوضعه (على المذهب) لأنه قد يبالغ في الإيلاج فينزل ماء رقيقا ، وقيل لايلحقه لأنه لا ماء له ودفع بما مر ، وقولم الحصية اليمني للماء واليسرى للشُّعر لعله باعتبار الغالب ، وإلا فقد وجد من له اليسرى وله ماءكثير وشعر كذلك (ولو . طلق إحدى امرأتيه) كإحداكما طالق ونوى معينة منهما أو لم ينو شيئا (ومات قبل بيان) للمعينة (أو تعيين) للمبهمة (فإن كان لم يطأ) واحدة مهما أو وطئ واحدة فقط وهي ذات أشهر مطلقا أو ذات أقراء في رجعي كما سيذكره (اعتد تأ لوفاة) احتياطا ، إذ كل منهما يحتمل كونها مفارقة بطلاق فلا يجب شيء على غير الموطوءة أو موت فتجب عدته (وكذا إن وطئ) كلا منهما (وهما ذواتا أشهر) والطلاق بائن أو رجعي (أو) ذواتا (أقراء والطلاق رجعي) فتعتدكل منهما عدة الوفاة وإن احتمل خلافها لأنها الأحوط هنا أيضا على أن الرجعية تنتقل لعدة الوفاة كما مر (فإن كان) الطلاق في ذوات الأقراء (باثنا) وقد وطثهما أو إحداهما (اعتدت كل واحدة) منهما فىالأولى والموطوءة منهما فىالثانية (بالأكثر من عدة وفاة وثلاثة من أقرائها) لوجوب إحداهما عليها يقينا وقد اشتبه فوجب الأحوط ، وهو الأكثر كن لزمه إحدى صلاتين وشك في عينها يلزمه أن بأتي بهما وتعتدغير الموطومة فىالثانية لوفاة (وعدة الوفاة) ابتداؤها (من)حين (الموت والأقواء) ابتداؤها (من)حين (الطلاق) ولا نظر إلى أن عدة المبهمة من حين التعيين لأنه لما أيس منه لموته اعتبر السبب الذي هو الطلاق ، ولو مضى قرءان مثلا قبل الموت اعتدّت بالأكثر من القرء الثالث وعدة الوفاة (ومن غاب) لسفر أو غيره (وانقطع

الفسل وإلا يلحقه الولد لإمكان الاستدخال حيثط. ، وقد يقال : قضية قول الشارح لتعلز إنزاله أنه لو علم إنزال وجب الفسل ولحق الولدك إذا احتمل الاستدخال اه سم على حج . أقول : ويمكن الجواب بأن كلا من قوله لتعلز إنزاله وقوله ولأنه لم الخ علة مستقلة والحكم بيق ببقاء علته فلا يلحقه الولد لفساد منيه ويجب عليه الفسل لوجود المنى وان لم يتعقد منه الولد (قوله ودفع بما مر) أى فى قوله لأنه قد بيالغ الخ (قوله وإلا فقد وجد) هذه لايصلح أن يكون من على الرو لوجود مادة الشعر عند القائل به ، وكان الأظهر فى الرد أن يقول بعد قوله فى هذه لايصلح أن يكون من على الرد لوجود مادة الشعر عند القائل به ، وكان الأظهر فى الرد أن يقول بعد قوله وله ماء كثير : ومن له اليمنى فقط وله شعر كثير (قوله وهى ذات أشهر مطلقا) أى بائنا أو رجيا (قوله ابتداؤها) مذا بناء على أن قوله وعدة الوفاة المناة المناة الن على طلقائل وابتدا علمة الوفاة النح حلمه ، ويجوز أن يقال الأصل وابتدا علماف وإبقاء حلف المضاف وإبقاء مناه على الوفاة اعتلت كل واحدة عدة الوفاة كما هو ظاهر وقوله اعتلت بالأكثر الغ) ولو مفى جمع الأقراء قبل الوفاة اعتلت كل واحدة عدة الوفاة كالم هو ظاهر وقوله اعتلت كل واحدة عدة الوفاة كا هو ظاهر

فى المسلول أن يلحقه الولد مع فقد أنثييه فلعل العلة مركبة من هذا التعليل والذى بعده إن سلم أن المسلول عهد. لمثله ولادة (قوله هذا إن لم يولد لمثله) هذا راجع لملى الصبى فقط بقرينة مامر أن المسوح لم يعهد له ولادة (قوله لأنه قد يبالغ النخ) قد يقال : إن هذا يتأتى فى الممسوح بالمساحقة إذ الذكر لا أثر له فى المساء وإنما هو طريق كالثقبة .

خبره ليس لزوجِته نكاح حتى يتيقن) أى يظن بحجة كاستفاضة وحكم بموته (موته أو طلاقه) أو نحوهماكردته قبل الوطُّء أو بعده بشرطه نمَّ تعتد لأن الأصل بقاء الحياة والنكاح مع ثُبوته بيقين فلم يزل إلا به أو بما ألحق به ، ولأن ماله لم يورث وأم ولله لاتعنق فكذا زوجته . نعم لو أخبرها عدل ولو عدل رواية بأحدهما حلّ لها باطنا أن تنكخ غيره قاله القفال . والقياس أنه لايقرّ عليه ظأهرا ، ويقاس بذلك فقد الزوجة بالنسبة لنكاح نمو أحتها أو خامسة إذا لم يرد طلاقها (وفي القديم : تتربص أربع سنين) من ضرب القاضي فلا يعتد بما مضي قبله ، وقيل من حين فقده (ثم تعتد لوفاة وتنكح) بعدها اتباعاً لقضاء عمر رضي الله تعالى عنه بذلك واعتبرت الأربع لأنها أكثر مدة الحِمل (فلو حكم بالقديم قاض نقض) حكمه (على الجديد في الأصح) مخالفته القياس الجلي لأنه جعله مينا فىالنكاح دون قسمة المـال الذى هو دون النكاح فى طلب الاحتياط . والوجه الثانى لاينقض حكمه بما ذكر لاختلاف الحَبْهدين وِلأن المـال لاضرر على الوارث بتأخير قسمته ، وإن كان فقيرا لأن وجُوده لايمنعه من تحصيل غيره بكسب أو اقتراض مثلا فيمكن دفع ضرره، بخلاف الزوجة فإنها لاتقدر على دفع ضرر فقد الزوج بوجه فجاز فيها ذلك دفعا لعظمَ الضرر الذي لايمكن تداركه وما صححه الأسنوى من نفو ذ القضاء به ظاهرا وباطناً كَسائر المختلف فيه إنما يأتى على القول بعدم النقض ، أما على النقض فلا ينفذ مطلقا لقول السبكى وغيره بمنع التقليد فها ينقض (ولو نكحت بعد التربص والعدّة) هو تصوير لأن المدار فىالصحة على نكاحها بعد العدة (فبان) الزوج (مينا) قبل نكاحها بمقدارالعدة (صح) النكاح (على الجديد) أيضا (فى الأصح) اعتبارا بما فى نفس الأمر ، ولا ينافى هذا مامر فى المرتابة مع أن فى كل منهما شكاً فى حل المنكوحة لأن الشك ثم لسبب ظاهر فكان أقوى ، أما إذا بان حيا فهى له وإن تروَّجت بغيره وحكم به حاكم لكِّن لايتمتع بها حيي تعتد للثاني لأن وطأه بشبهة . والثانى المنع لفقد العلم بالصحة حال العقد (ويجبُ الإحدادُ على معتدة وفاة) بأىّ وصف كانت للخبر المنفق عابه ولايحل لامرأة توسن بالله واليوم الآخر أن تحدّ على ميت فوق ثلاث ، إلاعلى زوج أربعة أشهر

لأن كلا يحتمل أنها متوفى عنها وأنها مطلقة منقضية العدة الا سمعل حج (قوله بشرطه) أى وهو عدم إصراره على الردة إلى انقضاء العدة (قوله فلم يزل إلا به) أى اليقين (قوله أو بما ألحق به) أى وهوالنظان القوى (قوله نم لو أخبرها عدل) ينبغى أو فاسق اعتقدت متدقه أو بلغ المخبر عدد التواتر ولو من صبيان وكفار لأن خبرهم يفيد اليقين (قوله فلوحكم بالقديم) أى حكم حاكم بما يوافق القديم عندنا نقض الخخرج به مالو رفت أمرها لقاض فضخت عليه فإنه ينفذ فسخه ظاهرا وباطنا (قوله وقاض) أى غير شافعى (قوله أما على التقفى) معتمد (قوله فيا ينقض) أى فيا ينقض فيه قضاء القاضى (قوله مامر فى المرتابة) أى من أنها لو نكحت

(قول المن فلو حكم بالقديم قاض) أى محالف كما هو ظاهر ، ويرشد إلى ذلك قول الشارح لاختلاف المجيدين وإلا فلو كان مستندا انقضاء بالضعيف (قوله وما صححه الأسنوي هو أخد وجهين أنه إذا عاد الزوج بعد صححه الأسنوي هو أحد وجهين أنه إذا عاد الزوج بعد الحكم وكانت قد تزوجت فإن قال ينفل ظاهراً وقط أنه إذا عاد الزوج بعد الحكم وكانت قد تزوجت فإن قال ينفل ظاهراً وقط فهي للأول وإن قالنا ينفذ ظاهراً وباطناً فهي للثاني لبطلان نكاح الأولى بالمحكم . واعلم أن هذين الوجهين من القديم ومن تفاريعه وكان الشارح فهم أنهما من الجديد فرتب عليه ما تراه في المحكم وغيرة أنهما من الجديد فرتب عليه ما تراه في المحكم المحكم وغيرة أنهما من القديم لم يحتج إلى قوله إنما يأتى على القول بعد النقص الذ (قوله لقول السبكي وغيره يمتنا المخليلة المخرف بالاجتهاد

و مشرا ه أى فإنه يحل له الإحداد عليه هذه المدة : أى يجب لأن ماجاز بعد امتناعه وجب غالبا والإجماع على إلا ماتقل عن الحسن البصرى ، و ذكر الإيمان جرى على الفالب أو لأنه أبعث على الامتثال وإلا فن لها أمان يلز مها ذلك أيضا ، ويلز م الولى أمر موليته به . وعلى عن قول غيره المترفى عنها زوجها ليشمل حاملا من شبه حالة الموت فلا يلز مها إحداد حالة الحمل الواقع عن الشبهة بل بعد وضعه ، ولو أحبلها بشبهة ثم توجها ثم مثات اعتدت بالوضع عنهما فى أوجه الوجهين . ولا يرد ذلك على الكتاب لأنه يصدق على مايني أنه عدة وفاة فلزمها الإحدد فيها وإن شماركما الشبهة (لا) على (رجعية) لبقاء معظم أحكام النكاح لها وعليها ، بل قال بعض محته حيث رجت عوده بالتربين أو مشبه ولم يتوهم أنه لفرحها بطلاقه (ويستحب) الإحداد (ابائن) بخلع أو يتعدب وجب وجوبه بخلاف تلك ، وما قبل من أن قضية المبرعى يمه عليا ولم يقولوا به رد بأنه ليس ذلك قضيته كنا هو ظاهر من جعل المقسم الإحداد على المني (وهو) أى الإحداد من أحد " . ويقال فيه الحداد من حد لفة يناسب حالها وجوبه بخلاف تلك معشورة) بما يقصد (لزينة وإن خشن) للنهى الصحيح عنه كالاكتحال والتعليب والاحتصاب والتحلى ، وذكر المصفروالمصبوغ بالمغرة بفتح أوله فى رواية من باب ذكر بعض أفواد العام على المبين نوع من البرود يصبغ غزله ثم نسج) للإذن فى ثوب العصب فرله ثم نسج) لإذن في ثوب العصب فن له تم نسج) للإذن في ثوب بقصف فى رواية وهو يفتح فسكون بالمهملتين نوع من البرود يصبغ غزله ثم نسج) لإنه نهى عنه فى رواية وهو يفتح فسكون بالمهملتين نوع من البرود يصبغ غزله ثم نسج) لإنه نهى عنه فى رواية فى رواية وهو يفتح فسكون بالمهملتين نوع من البرود يصبغ غزله ثم ينسج . وأجب بأنه نهى عنه فى رواية

مع الربية ثم بان أن لاحل وأن النكاح بعد انقضاء المدة كان النكاح باطلا رقوله إلا مانقل) أى من عدم وجوبه وقوله وقوله فإلى المن في المنافل أن ولوكان زوجها كافرا م ربل يلزم من لا أمان لها لزوم لزوم عقاب فى الاعتمات على الصحيح من تكليف الكفار بغروج الشريعة اه سم على حج (قوله ثم تزوجها) أى حاملا (قوله اعتمات بالوضع عنهما ثم قوله وإن شاركتها الشهة يدل على عدم مقوط عدة الشبة بالتزوج بالكلية وإن كانت الممرّوج وقضية ذلك أنه لوكانت المسئلة بمالها إلا أنها لم محمل من وطء الشبهة اعتمدت بالأشهر عن الوفاة ودخل فيها عدة وطء الشبهة كانتها للمؤمن واطء الشبهة المنهة اله

(قوله والافن لما أمان يلزمها ذلك) بمنى أنا نلزمها به والافهويلز عفير من لها أمان أيضا لكن لزوم عقاب فى الآخرة بناء على الأصح من عاطبة الكفار بفروع الشريعة (قوله المسوله) إى قول غيره (قوله فلا يلزمها إحداد الخ) ملما التفريع على ما فهم من عدول المستف (قوله بما يقصد) إنما قدر هلما فى المن لأنه يومم أنه إنما يمتنع عليها لبس المضبوغ بقصد الزينة لا ماصيغ لا يقصد الزينة وإن كان الصبغ فى نفسه زينة ، فأشار بهلما التقدير الما المستف فها يأتى قويها (قوله كالاكتحال الخ) أى كما نهى عن الاكتحال الغ ، وليس المراد أن ماهنا مقيس على الاكتحال وما بعده ، وإنما ذكر هلما هنا مع أن محله ماسيأتى عند ذكر الاكتحال وما بعده ، لأن النهى عن ذلك فى نفس الحديث المشتمل على النهى عما هنا (قوله وذكر المصفر والمصبوغ بالمغرة) أى الاقتصار عليهما (قوله على أنه ليبان أن الصبغ لابد أن يكون لزينة) يعنى أنه أشير بذكر هلين فى الحديث إلى أن الصبغ المشتع أخرى فتعارضتا ، والمعنى يرجع عدم الفرق بل هذا أبلع فى الزينة لأنه لايصبغ أولا إلا رفيع النياب (ويباح غير مصبوغ) لم يحدث في ربح كذا في مو النياب (ويباح غير مصبوغ) لم يحدث في ربح كذا في في المتحدث في الم يحدث في وإن سمل و برق و ورجع الم يحدث فيه وإن سمل و برق و ورجع الفالب فيه أنه لايقميد أو يحدث فيه ذلك أى حزير (فى الأصبح) لعدم حدوث زينة فيه وإن سمل و برق . وبوجه بأن الفالب فيه أنه لايقميد از ينة النساء ، وبذلك يرد ما أطال به الأفرعى وغيره من أن كثيرا من نحو الأحمو والأحمر الخلق يربو لصفاء ثقله وشدة بريقه على كثير من المصبوغ . والثانى يحرم لأن لبسه تزيين فعلى هذا لاتلبس العتاق الذي أكرة حرير ويباح الحر قطعا لاستمار الإبريسم فيه بالصوف الذي هو سداه (و) يباح (مصبوغ لايقميد لزينة وغيرها لأن فيه تفصيلا ، وهو أنه وما يقرب منه كالأدخر الشبع والكحلي والقرب منه كالأدخر الشبع والكحلي أن كان لونه براقا حرم ، وعبارته الأوليقد تشمله لأنالغالب فيه حينتذ أن يقصد للزينة وإلا فلا ، وعبارته هذه شاملة له لأنه لايقميد به حينتذ زينة (ويحرم) طراز ترك على ثوب لامنسوج معه مالم يكر : أى بأن عد الثوب معه ثوب زينة فيا يظهر و (حلى ذهب وفضة) ولو نحو خام وقوط للنهى عنه ، ومنه ماموه بأحدهما إن سبر بحيث لايعرف إلا بتأمل كما قاله الأذرعى . ويفرق بين هذا وما مرق الأوانى بأن المدار هنا على عرد الزينة وم على الميار من ما مرقوط لنهى عنه ، ومنه ماموه بأحدهما إن سبر وثم على الهين مع الحيلاء ، وكذا نحو كما من ودع وعاج وذبل ودملج إن كانت من قوم يتحلون به .

مطلقا المذكور يقوله النهى النح ، ووذكر فرد من أفراد العام بحكه لايخصصه (قوله لايقصد از ينة النساء) أى ولا نظر الذين به فى بعض البلادر قوله فعلى هذا) أى الثانى (قوله ويباح الخز) قال فى المصباح الخز اسم دابة ثم أطلق على الثوب المتحد من وبرها والجمع خزوز مثل فلوس (قوله الذى هو سداه) هو صفة للإبريسم فلا يقال المدى يظهر فى رأى الدين هو اللحمة لا السدى (قوله وعبارته الأولى) هى قوله ويباح غير مصبوغ (قوله وقوط) اسم لما يليس فى شحمة الألذن ، والمراد به هنا الحلق لابقيد ، وينبغى أن محل حرمة ذلك مالم تنضرر بتركه، فإن تضررت ضررا لايحتمل عادة جاز لها البس ، وقياس ما يأتى فى الكحل أنه لابد فى الفهرر من إباحته للتيهم (قوله أو مشبهه) أى بأن حصل له شدة صقالة مثلا بأن صار يظن فضة أو ذهبا (قوله وذبل) عبارة المختاد اللبل بفتح اللمال المعجمة فىء كالعاج وهو ظهر السلحفاة البحرية (قوله ودملج) بضم الدال المعجمة .

إنما هو المقصود الزينة لاكل صيغ من باب بيان الشيء بلدكر بعض أفراده (قوله وبياح الخز قطعا) لاحفاء أن عادرة الشارح صريمة في أن المراد بالغز هنا نفس الثوب الذي سداه صوف ولحمت إبريسم إذا كان الإبريسم مسترا بالصوف ، فما نقله الشيخ في حاشيته عن المختار من أن الخرّ اسم لحيوان ثم أطاق على وبره إنما هو باعتبار أصل اللغة فلا يصح أن يفسر به الحز في كلام الشارح كما لايمنى (قوله كما قاله الأفرعي) عبارة الأفرعي نقلا عن الحاودي الديام أن يفسر به الحز في كلام الشارح كما لايمنى (قوله كما قاله الأفرعي) عبارة الأفرعي نقلا لايموف إلا بتأمل أو لم يمكن كالملك ولكنها من قوم يتزينون بمثل ذلك فحرام وإلا فحلال انتهت . وعليه فيتعين قواءة مشبه بالرفع مطفا على ماموّه ، والضمير فيه لأحياهما ، والتقدير ومنه ماموّه بأحدهما ومنه مشبه أحدهما ، قواعة مشبه أمن عن الماوردي كما ترى ، فكان الشارح قيد به الممرّه بأحدهما لكن كان ينبغي تقديمه على قوله أو مشبه مع بيان أنه من عند نفسه بأن يقول : أي أن ستره ، وقوله بحيث لايموف إلا بتأمل قوف وقده أو مشبه أحدهما فارقه الله المحجمة

نه نيل لبسه ليلا مع الكراهة إلا لحاجة كإحرازه ، وفارق حرمة اللبس والتعليب ليلا بأنهما يحركان الشهوة غالميا ولاكلك الحلى (وكذا) يحرم (لوالمرا) وتحوه من الجواهر التي يتحلى بهاومنها العقيق (في الأصمح) لظهور الزينة فيها ، ومقابل الأصح تردد للإمام جعله المصنف وجها لأنه مباحلا جل (و) يحرم لغير حاجته كما يأتى (طيب) ابتداء واستنامة ، فإذا طرأت العدة عليه لزمها إز الته النهى عنه (في بدن) نهم رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أن تتبع لنحو حيض قليل قسطو أظفار نوعين من البخور ، وألحق الأسنوى بها في ذلك المحرمة وخالفة الزركتي وهو الأوجه (وثوب وطعام و) في (كحل و الضابط أن كل ماحرم على الحرم من الطيب والدهن النهر الرأس و اللحية حرم هنا لكن لافدية لعدم النهو الذهن من المبخور ، وألحق الأسود ، ومثله نصا الأصغر وهو النهر بفتح أو كمن الطيب والمحام و) في (كحل) والضابط أن كل ماحرم على الحرم من الطيب والدهن وهو الأسود ، ومثله نصا الأصغر وهو ويسمه نهارا إلا إن أضرها مسحده و لأنه صلى الله عليه وصلم دخل على أم سلمة وهى حادة على أنسبة الوجه الي وتعسده نهارا إلا إن أضرها مسحده و لأنه صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة وهى حادة على أن السلمة وقد بي عينها صبرا فقال : إنه يشب الوجه أي يوقعت و فالمناج من الأولى تركه . وأما خير مسلم و جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نقال له : يارسول الله إن النهى توفي عنها زوجها وقد اشتكحاها ؟ فقال لامرتين أو ثلاثا ، كل يقول يل إله فحمل على أنه نهى تزيه أو أنه صلى الله عليه وسلم غي يتحقق الحوف على عباً أو أنه يحصل لها البرء

واللام وبفتح اللام أيضًا كما فى القاموس فإنه قال دملج كجنلب فى لفتيه (قوله نم بحل لبسه ليلا) ينبغى أن يستنى من الليل مالو عرض لها اجراع فيه بالنساء لوليمة أو نحوها فيحرم (قوله إلا لحاجة) أى فلا يكره (قوله وطيب) أى بأن ستحمله ، وخرج بذلك مالو كان حوقها عمل الطيب فلا حرمة عليها (قوله لزمها الزاله) النهى عنه ، ويفرق بينها ويبن نظيره فى الحرم بأنه ثم من سنن الإحرام ولاكللك هنا ، وبأنه بشد دعيها هنا أكثر بدليل حرمة نحوالمنناء والمعصفر عليها هنا لاثم (قوله قسط) بكسر القاف وضمها وهو الأكثر اهمصباح وهو الأوجه أى فليس الممحرمة أن تنبع حيضها شيئا منهما خلافا لحج (قوله واكتحال) هل يشمل العمياء الباقية الحلمة ولا يبعد الشمول لأنه مزين فى العين المفتوحة وإن فقد بصرها اهسم على حج (قوله أو كسر فسكون) وبفتح فكسر اهم حج واقتصر عليه الحليل (قوله نقال ماهذا يأم سلمة) مماك بهذا الحديث ونحوه من قال بجواز نظر الوجه من يتحدث بكرف الجر وقوله فقال ماهذا يأم سلمة) تمسك بهذا الحديث ونحوه من قال بجواز نظر الوجه من الأجهوة ولا حوف فننة . وأجبب بجواز أنه صلى الله عليه وسلم لم يقصد الروية بل وقعت انتاقاً وأن صلما الله عليه وسلم لم يقصد الروية بل وقعت انتاقاً وأن صلى الله عليه وسلم لم يقصد الروية بل وقعت انتاق أو أن صلى الله عليه وسلم ألم يقصد الروية بل وقعت انتاقاً والم وقد حلوه) قالد حج : واعترض بأن في سنده مجهولاً

(قوله نعم يحل لبسه لبلاً) يعنى جميع مامر (قوله وفارق حرمة اللبس)أى لبس الثياب(قوله بفتح أو كسرفسكون) وكنا بفتح وكسركمافىالتحفة (قوله أى يوقده ويحسنه)هوعطف تفسير كما لأيمنى، والمراد من تحسين الوجه بوضع العبر فىالعين أنه يحسن العين فيظهر بذلك رونق فىالوجه ، وإلا أما فىالعين لايصل منه شىء إلى الوجه يوجب حسنه فى نفسه كما لايمنى (قوله لم يتحقق الخوف على عينها)قضيته أنه لايباح لها الاكتحال إلاعند التحقق للفهر، وافظرج

بدوئه ، لكن قررواية زادها عبدالحق وقالت: إنى أخشى أنتنفق عينهابلونه قال لا وإن انفقأت ، وآجاب الشيخ عنها بأن المراد وإن انفقأت عينها في زعمك لأنى أعلم أنها لاتنفيُّ ، والأوجه أنها لو احتاجت له نهارا جاز فيه ، والدهن للحاجة كالاكتحال للرمد ، والأوجه ضبط الحاجة هنا بخشية مبيح تيمم ، وحيث زالت وجب مسحه أو غسله فورا كالمحرم وهو ظاهر (و) يحرم (إسفيذاج) بذال معجمة (ود.ام) بضم الدال وكسرها وهو المسمى بالحمرة فإن الوجه يبرق ويربو بالأول ويتزين مع الثآنى ، ويحرم الإنمد في الحاجب كما قاله صاحب البيان ، وألحق به الطبري كل ماينزين به كالشفة واللثة والحدين والذقن فيحرم فيجميع ذلك (و) يحرم (خضاب حناء ونحوه) لخبر و ولا تختضب بحناء و وعمل ذلك فها يظهر من البدن كالوجه والبَّد والرجل ، والمراد بذلك مايظهر عند المهنة وشعر الرأس منه وإن كان كثيرا مايكون تحت النياب كالرجلين ، فاندفع به ماقاله البلقيني هنا ، أما ماتحت الثباب فلا ، والغالمة وإن ذهب ريحها كالخضاب ، ويحرم تصفيف شعر اَلطرَّة وتجعيد شعر الأصداغ وتطويف أصابعها ونقش وجهها (ويحل تجميل فراش وأثاث) بمثلثتين وهو متاع البيت بأن تزين بيها بأنواح الملابس والأواني ونحوها لأن الإحداد في البلن لافي الفرش ونحوه ، وأما الغطاء فالأشبه كما قاله ابن الرفعة أنه كالثياب لأنه لباس : أى ولو ليلا كما بحثه الشيخ خلافا لاز ركشي (و) يحل لها (تنظيف بغسل رأس وقلم) ظفر وإزالة نحو شعر عانة (وإزالة وسخ) ولو ظاهرا بسدر أو نحوه لأنها ليست من الزينة : أى الداعية إلى الجماع فلا ينافي إطلاق اسمها على ذلك في صلاة الحمعة ، أما إزالة شعر بتضمن زينة كأخذ ماحول الحاجبين وأعلى الجبهة فتمع منه كما بحثه بعض المتأخرين ، بل صرح المـاور دى بامتناع ذلك فى حق غير المحدّة ، ومرّ فىشروط الصلاة سن إزالة شعر اللحية أو شارب نبت للمرأة (قلت : ويحل) لها (امتشاط) بلا نرجيل بدهن ، ويجوز بنحو سدر ، والنهى الوارد عن الامتشاط محمول على تمشط بطيب ونحوه (و) يحل لها (حمام) بناء على جواز دخولها له بلا ضرورة (إن لم يكن) فيه (خروج محرم) فإن كان حرم (ولو تركت) المحدة المكلفة (الإحداد) الواجب عليها كل المدة أو بعضها (عصت) إن علمت حرَّة ذلك كما قاله ابن المقرى . وغير المكلفة وليها قائم مقامها (وانقضت العدة) مع العصيان (كما لو فارقت) المعتدة (المسكن) الذي بجب عليها ملازمته بلا عذر ، فإنها تعصى وتنقضي عدتها (ولو بلغتها الوفاة) أي موت زوجها ويلحق بذلك طلاقها (بعد المدة) للعدة (كانت منفضية) فلا يلزمها شيء منها لأن الصغيرة تعتد مع عدم قصدها (ولها) أى المرأة مز وجة أو غيرها (إحداد على

(هوله جاز فيه)لمله لم يحمل المتن على مايشمله ابتداء نظرا لكلام الأصحاب ظانهم قيدوه بالليل (قوله والأوجه ضبط الحلجة هنا الذي ومعلوم أن المعول على وكافور (قوله المحاجة هنا الذي ومعلوم أن المعول على وكافور (قوله كالحجة هنا الذي عضرم (قوله بل صرح لملاور دي الذي الزوج (قوله كاليف) من المتدورة والمائل على المتدورة والمائل على المتدورة والمائل عالى المتدورة من المتدورة من المتدورة عرم) أي بأن كان لمن عمل المتدورة ، فإن كان الضرورة جاز (قوله إن علمت حرمة ذلك) ظاهره وإن بعدعهده بالإسلام ونشأت بين أظهرالملماء

يمصل التحقق ، بل هذا الجواب قد لايصح إذكيف يمنعها بما تتحقق الضرر بعدمه لعدم تحققه له ، ولو أجاب بأنه كان يعلم عدم الضرر كان واضحا (قوله وألحق به) أى بالحاجب وقوله كل ماينز بن به هو ببناء پنز بن للفاعل (قوله ظفر) كان ينبغى قبله لام كما فعل غيره حتى لايضيع تنوين قلم فى المنّن (قوله ويجوز بنحو سدر) غير زوج). من الموقى (ثلاثة أيام) فأقل (وتحرم الزيادة) عليها بقصد الإحداد (والشأعلم) فلو تركت ذلك بلا وقصد لم تأثم للخبرين السابقين ، ولأن ف تعاطيه عدم الرضا بالقضاء ، والأليق بها التفنع بجلباب الصبر ، وإنحا من حص للمتند ة في عدنها لحبسها على المقصود من العدة ولفيرها في الثلاث لأن النفوس لاتستطيع فيها الصبر ولذلك سن فيها التعزيد وتدكسر بعدها أعلام الحزن ، والأشبه كما ذكره الأذرعي عن إشارة القائمي أن المراد بغير الزوج القريب فيمتنع على الأجنبية الإحداد على الأجنبي مطلقا ولو ساعة ، وألحق الغزى بحا بالقريب الصديق والعالم والصالح والسبد والمعلوك والصهر ، كما ألحقوا من ذكر به في أعدار الجمعة والجماعة . وضابطه أن من حزنت لمرته فلها الإحداد عليه تلائة ومن لا فلا ، ويمكن حل إطلاق الحديث والأصحاب على هذا ، وظاهر أن الزوج لو منعها عما يتقص به تمتمه حرم عايها فعله ، وأفهم كلام المصنف امتناع الإحداد على الرجل ثلاثة على قريبه وهو كذلك ، وقول الإمام إن التحزن في المدة غير مختص بالنساء بمنوع كما قاله ابن الوفعة بأنه شرع للنساء لنقص عقلهن المقتضى عدم الصبر مم أن الشارع أوجب الإحداد على النساء دون الرجال .

(فصل) في سكني المعتدَّة وملازمتها مسكن فراقها

(تجب سکنی لمند"ة طلاق) حائل أو حامل (ولو بائن) بجرّه كما يخطه عطفا على المجرور ونصبه أولى : أى ولو كانت بائنا ، وبجوز رفعه بتقدير وبندا محذوف : أى ولو هى بائن ويستمر وجوبها لى انقضاء عدتها لقوله تعالم _أسكنوهن "من حيث سكنتم-وقوله تعالى-لانخرجوهن" من بيوتهن" -أى بيوت أزواجهن وأضافها

(قوله فلو تركت ذلك) أى تركت الذين وكانت على صورة المحدة لم بأثم لعدم قصده (قوله التقنيم بجلباب السمر) عبارة الهنتار بالجلباب المستعرب على المستعرب الأصلى ، والإحداد على المستد واجب فلم تنتقل لسهل بل لصحب، وعبارة حج : ولم يجر ذلك في المستد لحثها الخ اه وهي أوضح (قوله ولو ساعة) على المستعرب المستع

(فصل) في بيان سكني المعتدة

(قوله و الازمها الخ) أي وما يتبع ذلك كخروجها لقضاء حاجة (قوله عطفا على المجرور) هو قوله طلاق

انظر مامعناه هنا وتقدم الكلام على السدوونحوه فى إذالة الوسخ (قوله فلوتركت ذلك) يعنى النزيز(قولمللخبرين السابقين) هو تابع فى هذا لمشرح الروض لكن ذلك قدم خبرين فصحت إحالته عليهما بخلاف الشارح ، وعبارة التحقة للمهوم الخبرالسابق انتهت . يعنى خبر : لايحل لامرأة الخ (قوله من حزنت لموته) أى ممن شائها أن تحزن له كما هوظاهر . إلين السكنى إذ لوكانت إضافة ملك لم تختص بالمطلقات ، ولو أسقطت موثة المسكن عن الزوج لم تسقطكا أفي به المصنف لوجوبها يوما يبوم ويرم واسقاط مالم يجب لاغ ، وأفهم تقييده بالمعتندة عن طلاق علمها لمعتدة عن وطء شبهة ولو فى نكاح فاسد ولأم ولمد عقت وهو كلك (إلا ناشزة) سواء أكان ذلك قبل طلاقها كما صرح به المتولى فإنها لاسكنى لها فى العدة ، فإن عادت إلى الطاعة عاد حق القاضى وغيره أم فى أثناء العدة تكا صرح به المتولى فإنها لاسكنى لها والمستحق المسكن بأجرته . وقياسه أنه لوكان ملك الروح رجع هو عليها بذلك وإلى صغيرة الاتحتمل الوطء بأن استدخلت ماءه المحترم فلا سكنى لها كالمنفقة وإلا الزوج رجع هو عليها بذلك وإلا صغيرة الاتحتمل الوطء بأن استدخلت ماءه المحترم فلا سكنى لها كالمنفقة والا سكنى لها وعليها العدة أو وي أنجب سكنى (لمعتدة و وفاة) أيضا حيث وجدت تركة وتقدم على الديون المرسلة فى اللهة (فى الأظهر) و لأدره صلى الله علمه وسمة فريعة بضم الفاء و بنت مالك أخت أبى سعيد الحلمدى لما تمثل زوجها أن تمكث فى بينها حتى يبلغ الكتاب أجله ، فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشرا ، صححه الرمدى عرفيره . والنافى المسكنى لما كما لانفقة ملما . وأجاب الأول بأن السكنى لصيانة مائه وهى موجودة بعد الوفاة كالحياة والفافية لسلطته عليها وقد انقطعت وبأن النفقة حقها ضقطت إلى الميراث والسكنى حق له تعالى فلم تسقط ، وعلم الحكاد فى المطلب عن الأصحاب مالم يطلقها قبل الوفاة رجعيا ، وإلا لم تسقط قطعا لأنها استحقها الخلاف كما حكاء فى المطلب عن الأصحاب مالم يطلقها قبل الوفاة رجعيا ، وإلا لم تسقط قطعا لأنها استحقها الخلاف كما حكاء فى المطلب عن الأصحاب مالم يطلقها قبل الوفاة رجعيا ، وإلا لم تسقط قطعا لأنها استحقها

(قوله لوجوبها) يؤخذ منه أنها تسقط عنه فى اليوم الذى وقع فيه الإسقاط منها لوجوب سكناه بطلوع فمجره (قوله ولأم ولد) عطف على قوله لمعتدّة (قوله وهوكذلك) أى ومع ذلك يجب عليها ملازمة المسكّن الذي فورقت فيه اه شيخنا الزيادي ، وقوله يجب عليها : أي المعتدة لشبهة اله حج . قال : وأما الوجوب على أمالولد ففيه نظر ، وسيأتى فى كلام الشارح مايصرح بوجوب الملازمة على المعتدّة عن شبهة فى قوله بعد قول المصنف قلت ولها الخروج النخ حيثُ قال وشبهة الغ ﴿ قوله عاد حق السكنى ﴾ أى من وقت العود ﴿ قوله رجع هو عليها بذلك) وصورة ذلك أن تعد "بسكناها غاصبة ، بخلاف مالو تركها الزوج ساكنة ولم يطالبها بخروج ولا غيره فإنه الهفرّت لحقه اختيارا فلاأجرة له اه سم على حج . ولعل وجه ذلك أنها لمّا كانت مستحقة للسكني برضا الزوج استصحب ذلك ، ولأن الغالب على الأزواج أنهم لايخرجون المرأة من البيت بسبب النشوز (قوَّله وإلا صغيرةً الخ) ماذكره هنا موافق لمـا اقتضاه كلامه آول العدد حيث قيد وجوب العدة بوطء الصغير بهيئه للوطء ولم يدُكر ذلك فىالصغيرة ، فاقتضى أنه لافرق بين تهيئها للوطء وعدمه ، لكن تقدم عن شيخنا الزيادى وسم نقلاً عن الشارح خلافه ، اللهم إلا أن يقال : لايلزم من النهبي للوطء إطاقته فليراجع ، ثم التصوير بقوله بأن استدخلت اءه النح إنما هو لكون الكلام في عدَّة الطلاق ، وإلا فوجوب العدة قد يُوجد بغير ذلك كالمتوفى عنها (قوله ولمعتدةً وفاة) قال في الروض : وإن مات زوج المعتدّة فقالت انقضت عدثي في حياته لم تسقط العدّة عنها ولم ترث: أى لإقرارها . قال في شرحه : قال الأذر عي : وهذا قيده القفال بالرجعية ، فلوكانت باثنا سقطت عدُّ تها فها يظهر أخذا من التقييد بذلك . قال : فإن لم يعلم هل كان الطلاق رجعيا أو باثنا فادعت أنه كان رجعيا وأنها ترثُ فَالْأَشْبِه تصديقُها لأن الأصل بقاء أحكام الزوجية وعدم الإبانة اهسم على حج (قوله وإلا لم تسقط قطما)

⁽ قوله لم تختص بالمثلقات) فيه أن الزوج أن يخرج زوجته من ملكها لمحل طاعته (قوله أنه لوُ كان ملك الزوج) يعنى لوكان مستحقا له

بالطلاق فلم تسقط بالموت ، لكن حكى الجرجانى طرد القولين فيها ويوافقه إطلاق الكتاب هنا (و) يجب لمعندة في بالمسلاق الكتاب هنا (و) يجب لمعندة في نكاح صحيح بفرقة في الحياة فأشبهت المطلقة تحصينا للماء ، والطريق الثانى على قولين كالمعندة عن وفاة ، وسكت المصنف عن استثناء الناشرة في عدة الوفاة والفسخ للعلم مما ذكره في الطلاق لاستوائهما في الحكم كما صرح به القاضى والمتولى فيمن مات عنها ناشرا ، وتجب السكنى المعلاعة كما نقل في الوضة عن البغوى للقطع به ، ولو طلب الزوج إسكان معندة لم تجب سكناها لزومها الإجابة أجني بوفاه دين في فواك كتالو اوث كما قالو وارثه بل غير الوارث في فلا كتالو اوث كما قاله الروبانى تبعا المعاوردى: أى حيث لاربية، ويفارق عدم لزوم إجابة أجني بوفاه دين ميت أو مفلس يخلاف الوارث بانملاز مقالمت أنه المكنى حق لله تعالى لابدل له فلز مالقبول لثلا يتعطل وبأن حفظ الأنساب من مهمات الأمور المطلوبة بخلاف الدين وبأنه إنما يرد لوكان التبرع عليها وهو إنما توجه على الميت فإن لم يوجد مترع من للإمام إسكانها من بيت الممال حيث لاتركة لاسيا عند أنهامها بربية ، وإن لم يسكنها أحد مسكنت حيث شاعت (و) إنما (كان فيه عند الفوقة) بموت أو غيره للايق وحديث فربعة المارين (وليس لزوج مسكن الم المندة حيث الماري في الدي موان من يون المناز وحمدين فربعة المارين (وليس لزوج وغيراجها ولا لها خروج) منه وإن في موت أو غيره لذكرا حقل كلامه الرجعية ، وبه صرح في النهاية لا يستراكه الدائمية له ولم دعل المورة في المنازة مقالم لاهدم و في المنازة وله مصرح في النهاية المناهى وهو صرح في النهاية

أى السكنى ، وأما النفقة فتسقط كما تقدم له بعد قول المصنف وإن مات عن رجعية النج اه . وعليه فانظى الفرق يبنها ، ولعله أن السكنى لما كانت راجعة لحفظ مائه كانت منفحها عائلة عليه فاحتيط فيها مالم بحنط بمثله فى وجوب النفقة (قوله فلم تستط فيها مالم بحنط بمثله فى وجوب النفقة (قوله ويقم و الرئه) وهل طلب ذلك منهما مباح أومسنون؟ فيه نظر والأقرب الثانى (قوله لم نجب) كان كانت ناشرة (قوله ويقنم و الأقرب من المسكن الذى فورقت فيه ما أمكن (قوله وإنما تسكن) ولو ممنت العددة أو بعضها ولم تطالب بالسكنى لم تصر دينا فى اللمة ، بخلاف النفقة لأنها معاوضة اه حج . وكتب عليه سم مانصه : قال فى شرح الروض : وكذا فى صلب النكاح اه أى ومثل المعتدة لوفاة إذا مضت العدة أو بعضها ولم تطالب بالسكنى فى أنها الاتصير دينا المنكوحة إذا فات السكنى فى حالة النكاح ولم تطالب بها (قوله كانت فيه عند الفرقة) أى وتقدم سكناها على مؤنة التجهيز لأنه حق تعلق بعين المركة وليس هو من الديون المسلمة فى اللمة ، وينبغى أن هذا إذا كان ملكه أو يستحق منفعته مدة عد تها بإجازة ، ويحتمل أنه إذا خلفها فى بيت معار أو مؤجر وانقضت المدة أنها تقدم بأجرة المسكن على مؤن التجهيز أيضا ، ويحتمل أنه إذا خلفها فى بيت معار أو مؤجر وانقضت المدة أنها تقدم بأجرة المسكن على مؤن التجهيز أيضا ، ويحتمل أنه إذا خلفها فى بيت معار أو مؤجر وانقضت المدة أنها تقدم بأجرة المسكن على مؤن التجهيز أيضا ، ويحتمل أنه إذا باية) فى بيت معار أو مؤجر وانقضت المدة أنها تقدم بأجرة المعرف التجهيز راحم مؤن التجهيز أوله وبه صرح فى الهاية)

(قوله ويقوم وارثم مقامه) هو في مسئلة معتدة الوفاة إذا لم تكن تركة كما يعلم من الروض وشرحه كالروضة هو وإن صح تنزيله على مسئلة طلب الزوج الإسكان المذكورة قبيل هذا إلا أنه ليس موضوع المسئلة التي يعلم من الروض وشرحه (قوله وهو إنما توجه عن الميت) هذا التي كلما الريافي كالماوردي كما يعلم من الروض وشرحه (قوله وهو إنما توجه عن الميت) هذا لا يصح جوابا عن الاستشكال بوفاء الدين المذكور ، إذ لافرق بين ماهنا ومسئلة وفاء الدين فيا ذكر كما لا يختى ، وإنما هو جواب عن إشكال آخر وهو أنه كيف يلزمها إجابة الأجنبي مع مافيه من المنة كما يعلم من شرح الروض (قوله سكنت حيث شاءت) وظاهر أنه يلزمها ملازمة ماسكنت فيه قلياجع (قوله وشمل كلامه)

ونص عليه فىالأم كما قاله ابن الرفعة وغيره ، وقال السبكى : إنه أولى لإطلاق الآية ، والأذرعي إنه المذهب المشهور ، والزركتُهي إنه الصواب ، ولأنه يمتنع على المطلق الحلوة بها فضلا عن الاستمتاع فليست كالزوجة ، لكن في حاوى المــاوردي والمهذب وغيرهما من كتب العراقيين أن له أن يسكنها حيث شاء،وجزم به المصنف في نكته (قلت : ولها الحروج في عدة وفاة) وشبهة ونكاح فاسد (وكذا باثن) ومفسوخ نكاحها ، وضابطه كل معتدة لم تجب نفقتها وفقدت من يتعاطى حاجتها لها الخروج ﴿ فَي النَّهَارُ لَشَرَاءُ طَعَامُ وَ ﴾ بيع أو شراء (غزل ونحوه) ككتان وقطن لحاجها لذلك لمما رواه مسلم عن جابر قال؛طلقت خالتي سلمي فأرادت أن تجذ تخلها فزجرها رجل أن تخرج ، فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : جذى عسى أن تصدُّ في أُو تفعل معروفا ، قال الشافعي : ونخلَ الأنصار قريب من مُنازلهم والحذاذ لايكون إلا نهارا ، وردّ ذلك فىالبائن ، ويقاس بها المتوفى عنها زوجها ، والواو فى كلامه بمعنى أو (وكلًّا) لها الحروج (ليلا إلى دار جارة لغزل وحديث ونحوهما) للتأنس (بشرط أن ترجع وتبيت في بينها) لما رواه الشافعي والبيهي رحمهما الله تعالى ه أن رجالا استشهدوا بأحد ، فقالت نساوهم: يارسول الله إنا نستوحش في بيوتنا فنبيت عند إحدانا ، فأذن لهن صلى الله عليه وسلم أن يتحدثن عند إحداهن ، فإذا كان وقت النوم تأوى كل واحدة إلى بينها ۽ أما الرجعية فلا تخرج لمـا ذكر إلاّ بإذنه لأنها مكفية بالنفقة ، وكذا لوكانت حاملا لوجوب نفقها فلا تحرج إلا لضرورة أو بإذنه ، وكذا لبقية حوائجها كشراء قطن كما قاله السبكي ، ولوكان للبائن من يقضى حوائجها لم تحرج إلا لضرورة ، ويجوز الحروج ليلا لمن احتاجت إليه ولم يمكنها نهارا ، والأشبه كما بحثه ابن شهبة في الرجوع إلى محلها العادة ، ومعلوم أن شُرط الحروج مطلقا أمنها ، ويظهر أن المراد بالجار هنا الملاصق أو ملاصقه وتحوه لا مامر في الوصية (وتنتقل من المسكن لحوف من هدم

معتمد (قوله لكن في حاوى المماوردى الغ) ضعيف (قوله قال طلقت خالتى) أى ثلاثا كما هو قضية قول الشارح الآتى وحد نجير مسلم ه أنه صلى الله على وسلم أذن الطلقة ثلاثا أن تحرّج بالحداد غلها ، ويوا لقفه ظاهر قول الشارح الآتى ورد ّذلك في البائن (قوله أن تجدّ) بابه رد ًا اله يخدر الإين والله في المحدثها ويوانسها على الأوجه (قوله وتبيت في بيتها) أى وتأس به ، لكن قال حج : بشرط أن لايكون عندها من يحدثها ويوانسها على الأوجه (قوله وتبيت في بيتها) أى وإن كان غا صناعة تقتضى خروجها بالليل كالمساة بين العامة ، ويبنبى أن محله إذا لم تحجج إلى الخروج وإن كان غا صناعة تقتضى خروجها بالليل كالمساة بين العامة ، ويبنبى أن محله إذا لم تحجج إلى الخروج في عصل نفقها وإلا جاز لها الخروج المحتمد من أنه لايسكنها في غير المسكن الذى فورقت فيه فيشكل لأن ملازمة المسكن حق الله فلا يسقط بإذنه ، ثم قال : اللهم إلا أن يقار السكوا أنه بعد المحاوى أنه بعد المحاول عاد كرائها لم المحاول على المتحد من أنه لايسكنها لو احتاجت للخروج لمغير المنافقة التعليل عاد كرائها لو احتاجت للخروج لغير المنافقة كشراء قطن وبيع غزل و تأنسها بجارتها ليلا جاز لها الحروج لذلك(قولها العادة)

يعنى في مسئلة الإخراج فقط كما هو صريح التحفة (قوله وقال السبكى إنه أولى لإطلاق الآية) فيه مساعمة ، إذ المفهوم من إطلاق الآية إنما هو أصل المساواة في الحكم لا الأولوية (قوله لحاجبًا لذلك) المظاهر أنه قيد في المتن فاللام بمعنى عند وليس علة بدليل أنه لم يعطف عليه الخير بعده (قوله فلا تخرج إلابإذنه) أى أو لضرورة كما صرحوا به (قوله وكلما لو كانت-عاملا) أى وهي بائن كما هو ظاهر (قوله وكلما ليقية حوائجها) أى وإن لم تكن لتحصيل النفقة كما صرح به في شرح الروض نقلا عن السبكي (قوله لم تخرج إلالضرورة) أى أو بإذنه كما مر

أوغرق) على نفسها ، أومالها وإن قل أواختصاصها فيا يظهر (أوعلى نفسها) من فساق لجوارها ، فقد أرخص صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس في الانتقال حيث كانت في مكان غيف كما رواه أبو داود (أو تأذت بالجيران) بكسر الجميم (أو) تأذوا (هم بها أذى شديدا) لايحتمل عادة كما هو ظاهر (والله أعلم) للحاجة إلى ذلك، وقد . فسر ابن عباس وغيره قوله تعالى ـ إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ـ بالبذاءة علىالأحماءأوغيرهم ، وف رواية لمسلم؛ أن فاطمة بنت قيس كانت تبذو على أحمائها فنقلها صلى الله عليه وسلم إلى بيت أم مكتوم . وما فى الرافعي منْ أنها فاطمة بنت أبي حبيش سبق قلم ، وحيث نقلت سكنت في أقرب الأماكن إلى الأول كما قاله الرافعي عن الحمهور ، وقال الزركشي : المنصوص في الأم أن الزوج بحصها حيث رضي لاحيت شاءت . وأفهم تقييد الأذي بالشديد عدم اعتبار القليل وهو كذلك إذ لأيخلو منه أحد ، ومن الجيران الأحماء وهم أقارب الزوج . نعم إن اشتد أذاها بهم أو عكسه وكانت الدار ضيقة نقلهم الزوج عنها كما لوكان المسكن لها . وكذا لوكانت بدار أبويها وبذت عليهم نقلوا دونها لأنها أحق بدار أبويها كما قالاه . قال الأذرعي : ولعل المراد أن الأولى نقلهم دونها ، وخرج -بالحيران مالو طلقت ببيت أبويها وتأذت بهم أو هم بها فلا نقل إذ الوحشة لانطول بيبهم ، ويتعين عمل كلام المصنف على ما إذا كان تأذيهم من أمر لم تتعدُّ هي به وإلا أجبرت هي على تركه ولم يحل لها الانتقال حينئذ كما هو ظاهر . ولا يختص الحروج بما ذكر بل لو لزمها حد" أو يمين في دعوى خرجت له إن كانت برزة ، فإن كانت محدرة حدت وحلفت في مسكنها بأن يحضر الحاكم لها أو يبعث نائبه إليها أو لزمها العدة بدار الحرب هاجرت منها لدار الإسلام مالم تأمن على نفسها أو غيرها مما مرّ فلأنهاجر حتى تعتد ، أو زنت المعتدة وهي بكرغربت ولا يوخر تغريبها إلى انقضائها ، ولا تعذر فى الحروج لتجارة وزيارة وتعجيل حجة إسلام ونحوها من الأغراض

يُغِنى الفالة ، حتى لو اعتيد الحديث جميع الليل فينبغى الامتناع لأنه نادر في العادة اهسم على حج (قوله أو الحالي و مثل مالها ال غيرها المحج . و يمكن دخوله في قول الشارح مالها بجعل الإضافة نجرد أن لها يدا عليه (قوله أو اختصاصها) كذلك اهرجج . فال سم عليه : قوله كذلك إطلاق القلة هنا فيه نظر ، إذ لاوجه لجواز الخروج للحوف على كف من سرجين ، فينبغى أن لايرجم قوله كذلك لقوله أيضا وإن قل فتأمل اه. ولعل الحرجة إسقاط الشارح لهذا الشعبيد (قوله إلى بيت أم مكتوم) عبارة حجج : ابن أم مكتوم . ثم رأيته في بعض النسخ كذلك وقوله وبذت عليهم) أى الأحماء ، وقوله نقلوا دونها أى الأحماء (قوله قال الأفرص الذ) معتمد (قوله فلا نقل إيوز ذلك رقوله إن كانت برزة) أى كثيرة الحروج (قوله بأن يحضر الحاكم) أى وجوبا (قوله هادبت منها لدار الإسلام) قياس ماياتى من أنه لو تعذر سكناها فى على الطلاق وجبت فى أقوب محل إليه أن تسكن هنا فى أقوب على بلاد الحرب من بلاد الإسلام حيث أمنت فيه ، بل بنبغى أنها لو أمنت فيه م ردار الحرب غير على الطلاق وجب على فى على من دار الحرب غير على الطلاق وجب اعتدادها فيه (قوله وتعجيل حجة إسلام) خرج به مالو نذوته فى على من دار الحرب غير على الطلاق وجب على فى على من دار الحرب غير على الطلاق وجب اعتدادها فيه (قوله وتعجيل حجة إسلام) خرج به مالو نذوته فى على من دار الحرب غير على الطلاق وجب اعتدادها فيه (قوله وتعجيل حجة إسلام) خرج به مالو نذوته

⁽قوله يحصنها حيث رضى) لعله مع اعتبار الفرب فليراجم(قوله وكانت اللمار ضيقة) انظر ماحكم مفهيمه وهو ما إذا كانت واسعة ، فإن كان الحكم أنها تنتقل هى فلا يظهر له معنى . وإن كان الحكم أنها لانتقل هى ولا هم فما معنى قوله ومن الجيران الأحماء (قوله وبذت عليهم) أى الأحماء (قوله ولعل المراد أن الأولى نقلهم دونها) قال الأذرعى عقب هذا : وإلا فإذا لم تكن السكنى مستحقة لها فالحيرة فى النقل إلى الأبوين أوالمـالك منهما اله (قوله ويتعين حمل كلام المصنف الثر)قد يقال : ينافى هذا الحمل،مافسرت به الآية السابقة نما مر وكذا ملمرق الخبر

المعدة من الزيادات دون المهمات (ولو انتقلت إلى مسكن) في البلد (بإذن الزوج فوجبت|العدة) في أثناء الطريق بطلاق أو فسخ أو موت (قبل وصولها إليه) أى المسكن (اعتدت فيه) لا فىالْآوَّل (على النص) فى الأم لأنها مأمورة بالمقام فيه تمنوعةمن الأوَّل ، وقيل تعتد في الأوَّل لأن الفرقة لم تحصل في الثاني ، وقيل تتخير بينهما ، أما إذا وجبت العدة بعد وصولها فتعتد فيه جزما والعبرة فىالنقلة ببدنها وإن لم تنقل|لأمتعة والحدموغيرهما من الأول حتى لو عادت لنقل متاعها أو خدمها فطلقها فيه اعتدت في الثاني (أوْ) انتقات من الأول (بغير إذن) من الزوج فوجبتالعدة ولو بعد وصولها إلى الثانى ولم يأذن لما فى المقام فيه (فنى الأوَّل) يلزمها الاعتداد وإن لم تجب العدة إلا بعد وصولها الثانى لعصياتها بذلك ، نعم إن أذن لها بعد الوصول إليه في المقام فيه كان كالنقلة بإذنه ﴿ وَكُذَا ﴾ تعتد أيضًا في الأوَّل ﴿ لَو أَذَن ﴾ لما في الانتقال منه ﴿ ثم وجبت ﴾ عليها ﴿ قبل الْحَروج ﴾ منه وإن بعثت أمتمها وخدمها إلى الثاني لأته المنزل الذي وجبت فيه العدة ﴿ وَلُو أَذَنِّ ﴾ لما ﴿ فِي الانتقال إلى بلد فكمسكن ﴾ فيما ذكر . قال الأذرعي وغيره : وقضية كلامهم أن ذلك مرتب على مجرد الحروج من البلد والمتجه اعتبار موضع الترخص (أو) أذن لها في (سفر حجّ) أوعمارة (أو تجارة) أواستحلال مظلّمة أو نحوها (ثم وجبت) عليها العدة (فى) أثناء (الطريق فلها الرجوع) إلى الأول (والمضى) فى السفر لأن فىقطعها عن السفر مشقة لا سبا إذا بعدت عن البلد وخافت الانقطاع عن الرفقة ، والأفضل لها الرجوع لتعتد في منزلها كما نقلاه عن الشيخ أبي حمد وأقراه وهي معندة في سيرها ، وخرج بالطريق مالو وجبت قبل الحروج من المنزل فلا تخرج قطعا، وما لو وجبت فيه ولم تفارق عمران البلد فيجب العود في الأصح عند الجمهور كما فيأصل الروضة إذ لم تشرع ف السفر (فإن مضت) لمقصدها وبلغته (أقامت) فيه (لقضاء حاجبًا) من غير زيادة عملا بحسب الحاجة وإن زادت إقامتها على مدة المسافرين كما شمله كلامهم، وأفهم أنها لوانقضتقبل ثلاثة أيام امتنع عليها استكمالها وهو الأصح في زيادة الروضة وبه قطع في المحرر وإن اقتضى كلام الشرحين خلافه (ثم) بعد قضاء حاجبها (يجب الرجوع) حالا (لتعتد البقية) منها (في المسكن) الذي فارقته لأنه الأصل في ذلك ، فإن لم تمض اعتدت البقية ف، مسكَّمًا ، وسواء في وجوب رجوعها أدركتُ شيئامنها فيه أم كانت تنقضي في الرجوع كمَّا في الشرح والروضة لعدم إذنه في إقامتها وعودها مأذون فيه من جهته ، أما سفرها لنزهة أو زيارة ، أوسافر بها الزوج لحاجته فلا تزيد على مدة إقامة المسافرين ثم تعود ، فإن قدر لها مدة في نقله أو سفر حاجة أو في غيره كاعتكاف استوفتها

فى وقت معين أو أخيرها طبيب عدل بأنها إن أشوت عضيت فتخرج لذلك حيثتك ، بل هو أولى من خروجها المحارة ، لكن فى مع على حج : تنبيه : قال الأفرعى : ولينظر فيها لو قال أهل الطب إنها إن لم تحج فى هذا الوقت عضيت هل تقدم الحج تقديما لحق الرب المحضى وفيا لو كانت نذرت قيل النزوج أو بعده أن تحج عام كذا فحصل الفوت فيه بطلاق أو موت (قوله وجبت العدة بعد وصولها) أى إلى الثانى (قوله مظلمة) بحسر اللام امم الظلم ، أما بالفتح فاصم لما ظلم به اله مختار بالمنى (قوله ومالو وجبت) هذا علم من قوله قبل والمتجه اعتبار موضع الترخص (قوله وإن اقتضى كلام الشرجين خلافه) أى وهو أنها تحملها (قوله وعودها) أى بل وفيه قرب من الحلم الذي كان حقها أن تتند فيه (قوله فلا تزيد على مدة إقامة المسافرين) وهي أربعة

⁽ قوله والأفضل لها الرجوع) هلما شامل كما ترى ً لمـا إذا كان السفر لاستجلال أو لحج ونو مضيقا وقى جواز الرجوع حينط فضلا عن أفضليته مع عدم المسانع من المضى نظر لايمني (قوله وما لو وجبت فيه الغ) كان المراد

وعادت لبَّام العدة وإن انقضت في الطزيق كما مر وتعصى بالتأخير بغير عذر كخوف في الطريق وعدم وفقة ، ولو جهل أمر سفرها بأن أذن لها ولم يذكر حاجة ولا نزهة ولا إقامة ولا رجوعا حمل على سفر النقلة كما قاله الروياني وغيره ، ولو أحرمت بحج أو قران بإذنه أو بغيره ثم طلقها أو مات وخافت فوته لضيق الوقت خرجت وجوبا وهي معتدة لتقدم الإحرام . وإن أمنت الفوات لسعة الوقت جاز لها الحروج لذلك لمـا في تعيين التأخير من مصابرة الإحرام ، وإن أذن لها فيه ثم طلقها أو مات عنها قبله وقبل خروجها من البلد بطل الإذن فلا تسافر ، فإن أحرمت لم تخرج قبل انقضاء العدة وإن فات الحج ، فإذا انقضت عدَّما أتمت نسكها إن بني وقته وإلا تحللت بأعمال عمرة ولزمها القضاء ودم الفوات (ولو حَرجت إلى غير الدار المـألوفة) لها السكني فيها (فطلن وقال ما أذنت لك ﴾ فيالحروج وادُّعت هي بإذنه فيه (صلق) هووكذا وارثه (بيمينه) لأنَّ الأصل عدم الإذن فيجب عليها الرجوع حالا إلى المألوفة ، فإن وافقها على الإذن فيالحروج لم يجب الرجوع حالا . واختلافهما في إذنه في الحروج لغير البلد المـــألوفة كالدار (ولوقالت نقلتني) أي أذنت لي فيالنقلة إلى محل كذا فالعدة فيه (فقال) لها (بل أذنت)لك في الحروج إليه (لحاجة) عينها فتلز مك العدة في الأوَّل (صلـق) بيمينه (على المذهب) لأنه أعلم بقصده وإرادته ولأن القول قوله في أصل الإذن ، فكذا في صفته ومقابلة تصديقها بيمينها لأن الظاهر معهًا بكُونها في الثاني ولأنها تدعى سفرا واحدا وهو يدعى سفرين والأصل عدم الثاني ، وهما قولان عمكيان فيا إذا اختلفت هي ووارث الزوج في كيفية الإذن ، والمدهب تصديقها بيمينها لأن كونها في المنزل الثانى يشهد بصدقها ورجح جانبها على جانب الوارث دون الزوج لتعلق الحق بهما والوارث أجنبي عنها و لأنها أعرف بما جرى من الوارث (ومنزل بدوية) بفتح الدال نسبة لسَّكان البادية وهو من شاذ النسب كما قاله سيبويه (وبيتها من) نحو (شعر) كصوف (كمنز ل حضرية) في لزوم ملازمته فيالعدّة، ولو ارتحل في أثنائها كل الحيي ارتحلت معهم للضرورة أو بعضهم وفي المقيمين قوة ومنعة امتنع ارتحالها وإن ارتحل أهلها وفي الباقين قوة ومنعة خيرت بين الإقامة والارتحال لأن مفارقة الأهل عسرة موحشة ، وهذا نما تخالف فيه البدوية الحضرية فإن أهلها لو ارتحلوا لم تركمل معهم مع أن التعليل يقتضي عدم الفرق ، وقول البلقيني : محل التخيير في المتوفى

أيام غير يومى المدخول والحروج (قوله حل على سفر النقلة)أى فتعتد فيا سافوت إليه (قوله وإن أقذ لها فيه) أنه الإسرام (قوله فلا تسافر) أى لايجوز لها ذلك (قوله لم يجب الرجوع حالاً) أى بل تتهم تمام فضاء ماخرجت إليه إن خرجت لحاجة ، ثم وأيت ابن عبد الحق صرح بذلك ، وبين مالو خرجت لالحاجة كالخروج النزمة هل يجب العود حالاً أم لا؟ فيه نظر ، والأقوب الأول لأنه ليس هنا سفر له مدة تعتبر (قوله كالدار) أى فيصلق هم أو وارثه (قوله وهو يدعى سفرين) أى ذهابها وعودها (قوله وهو من شاذ النسب) أى إذ القياس بادية بتشديد الياء (قوله ومنعة) عطف تفسير على قرة ومنعة بفتحين وقد تسكن مختار (قوله فإن أهلها) أى الحضرية وقوله لموارتحلوا لعل المراد. من قوله لو ارتحاوا أنه ارتحل بعضهم وفى الباقين قرة ، وإلا فينبغى جواز الارتحال

أنها إذا وجبت فىالطريق ولم تفارق العمران تعند فى المنزل فليراجع (قوله لما فى تعيين التأخير من مشقة مصابرة الإحرام) هما لايظهر فى الحج والقرآن الللين الكلام فيهما كما لايخنى ، وهو تابع فى هذا لشرح الروض ، لكن ذاك جعل أصل المسئلة الإحرام بالحج أو غيره فصح له ذلك ، وانظر لم قيد الشارح بالحج أو القرآن (قولموهو يستدعى صفرين) يعنى الذهاب والإياب (قوله نسبة لسكان البادية) عبارة الدميرى : نسبة لساكن البادية

عُهَا زوجِها والبائن بالطلاق ، أما الرجعية فلمطلقها طلب إقامتها إذا كان في المقيمين كما هو ظاهر نص الأم ، وفيه توقف لتقصيره بترك الرجعة مبنى على أن له أن يسكن الرجعية حيث شاء ، والمشهور أنها كغيرهما كما مر وحينئذ فليس له منعها ، ولها فيحالة ارتحالها معهم الإقامةمتخلفةد ونهم في نحو قرية في الطريق لتعتد" فإنه أليق بحال المعتدة من سيرها ، وإن هرب أهلها خوفا من عدو وأمنت امتنع عليها الهرب لعودهم بعد أمهم ومقتضى إلحاق البدوية بالحضرية مجمى معامر" فيها من أنه لو أذن لهافى الانتقال من بيت فى الحلة إلى آخر منها فخر جت منه ولم تصل إلى الآخر هل يجب عليها المضى أو الرجوع . أو أذن لها في الانتقال من تلك الحلة إلى حلة أخرى فوجد سبب العدة من موت أو طلاق بين الحلتين أو بعد خروجها من منز له وقبل مفارقة حلمها فهل تمضى أو ترجع على التفصيل السابق في الحضرية ، وسكت في الروضة كأصلها عن جميع ذلك ، ولو طلقها ملاح سفينة أو مات وكان مسكنها السهينة اعتدت فيها إن انفردت عن مطلقها بمسكن بمرافقه فيها لاتساعها مع اشمالها على بيوث متميزة المرافق لأن ذلك كبيت من خان وإن لم تنفرد بللك ، فإن صميها محرم لها يمكنه أن يَقُوم بتسيير السفينة أخرج الزوج.نها واعتدت هي فيها ، وإن لم تجد محرما متصفا بذلك خرجت إلى أقرب القرى إلى الشط واعتدت فيه ، فإن تعذر خروجها تسترت وتنحت عنه محسب الإمكان (وإذا كان المسكن) ملكا (له ويليق بها) بأن يسكن مثلها في مثله (تعين) استدامتها فيه وليس لأحد إخراجها منه بغير عذر مما مرّ ، نعم لو رهنه على دين قبل ذلك ثم حلَّ الدين يعد طلاقها وتعين بيعه في وفائه جاز ونقلت إن لم يرض المشترى بإقامتها فيه بأجرة مثله كما بحثه الأذرعٰي ، وأما غير اللائق بها فلا يكلفه كالزوجة خلافا لمن فرق ، وفي كلام المصنف إشارة إلى اعتبار اللائق بها في المسكن لابه كما في حال الزوجية ، وقول المـاوردي يراعي حال الزوجة لاحال الزوج معترض فقد قال الأذرعي لا أعرف التفرقة لغيره (ولا يصح بيعه) مالم تنقض عدتها حيث كانت بأقراء أوحمل لآن المنفعة مستحقة وآخر المدة غير معلوم (إلا في عدة ذات أشهر فكمستأجر) بفتح الجيم فيصح في الأظهر (وقيل) بيع مسكنها (باطل) أي قطعا ، وفرق بأن المستأجر يملك المنفعة والمعتدة لاتملكها فيصيركأن المطلق باعه واستثنى منفعته لنفسه مدة معلومة وذلك باطل ، ومحل الحلاف حيث لم تكن المعتدة هي المستأجرة وإلا صح جزما (أو)كان (مستعارا

لها إذا ارتحل الجميع (قوله والمشهور أنها كغيرها) معتمد (قوله ولها) أى البدوية (قوله السابق في الحضرية) ووستفاد منه أنه لافرق بين تقارب الحلل جدا أو تباعدها وأن المدار على وصولها إلى حد تقصر فيه الصلاة لو قصدت مسافة القصر (قوله أخرج الزوج) أى وهل تستحق الأجرة على تسيير السفينة أو لا ؟ فيه نظر والأكترب الأوّل (قوله كالزوجة) أى أخذا من كلام المصنف الآتى (قوله قال الأذرعي الخ) معتمد (قوله لا أعرف الضرقة) أى يين حال الزوجية وغيرها فى اعتبار حالها (قوله فيصح فى الأظهر) أى لأن المدة معلومة، وعليه فلوحاضت بعد البيم هل يتبين بطلائه لصيرورتها من ذوات الأقراء أو لا ، ويتخير المشترى لأنه يغتفر فى اللبوام مالا ينتفاء فيه نظر ، والأقرب الثانى : ثم رأيت حج صرح بذلك وعبارته :

⁽هولدإذا كان فيالمفيمين) الفسمير في كان للزوج (قوله ملكا) إنما قيد المتن به لأنه فرض كلامه كما يعلم بما يأتى فيه وإلا فالمراد كونه مستحقا له ، ومن ثم عبر به فىالتحقة نظرا إلى أنه المراد وإن كان خلاف الظاهر من المتن (قوله بأجرة مثلها) عبارة القوت بأجرة المثل (قوله وعمل الخلاف حيث لم تكن المعتدة الخ) انظر مامعناه هنا والكلام فىصمة بيمه وعدمها مع تعلق حق المعتدة به كالمستأجر فتأمل (قوله وإلا صبح جزما) أى ولا يأتى فيه المملاف

لزمتها) العدة (فيه) لأن السكنى ثابتة فى المستعار كالمداك فضماتها الآية ، وليس الزوج تقلها لتعلق حجه تعللى بذلك وفإن رجع المعير) فيه (ولم يرض بأجرة) لمثل مسكنها بأن طلب أكثر منها أو امتنع من إجارته (تقلت) إلى أقرب ما يوجد ، وأفهم كلامه امتناع النقل مع رضاه بأجرة المثل فيجير الزوج على بذلها كما نقلاه عن المتولى وأقراه وإن توقف فيه الأفرعي فيها لوقدر على ممكن عبانا بعارية أو وصبة أو نحوهما، وخروج المعير عن أهلية التبرع بجنون وسفه أو زوال استحقاق كرجوعه . قال في المطلب : ولم يفرقوا بين كون الإعارة قبل وجوب العير عبون وسفه أو زوال استحقاق كرجوعه . قال في المطلب : ولم يفرقوا بين كون الإعارة قبل وجوب بين از ومها في نحو الإعارة البيان لزمت لحق الله تعالى كما تازم في نحو دفن ميت . وفرق الروياني بين از ومها في نحو الإعارة المبناء جوالم المعتدة مطلقا وإنما تكون لازمة من جهة المستعير كما تقر في باب العارية ، فدعوى تصريحهم بما قاله في المطلب خلط، والأوجه أن المعير الراجع لو رضى بسكناها أعلى المبناء ولم يستحق ولم المستأجر المنفقة من المبناء على المبناء على المبناء وكما مستأجر انقضت معنى المستأجر الموضى له بالسكني مدة وانقضت (أو) لزمها العدة وهي بمسكن مستحق (لها استمرت) فيه معنى المستأجر الموضى له بالسكني مدة وانقضت (أو) لزمها العدة وهي بمسكن مستحق (لها استمرت) فيه شاءت تقلى الورة الإن المبال العدة وهي بحسكن مستحق (لها استمرت) فيه شاءت لأن السكني عليه ، فإن مضت مدة قبل طلبا سقطت كما لو سكن معها في منزلها بإذنها وهي في عصمته شاءت لأن السائحي ، وبه أنتي ان الصلاح . ووجهه بأن الإذن المطلق عن ذكر العوض يذك على الإعارة والإباحة :

فإن حاضت في أثنائها وانتقلت المالاقتراء لم تنفسخ فيمغير المشترى (قوله بأن طلب أكثر منها) أى وإن قل ّر قوله بأن طلب أكثر منها) أى وإن قل ّر قوله بأن طلب الأم أجبزة حيث أجيب البرية أو وصية) ويفرق بين هلما وبين مالو وجد الروج متبرعة بإرضاع ولده وطلبت الأم أجزة حيث أجيب الروح بمن الرفاق على صيانة ماء الزوج مع مراعاة حتى الله تعالى في الأم بملازمة المسكن ولوله أو زوال استحقاق) ومثله مالوكان المسكن يستحقه الروج كلكونه موقوفا عليه أو مشموطا لنحو الإمام وكان إماما (قوله والحاصل حيثك) معتمد (قوله مطلقا) أى قبل أو بعد رقوله عملةا) أى وحدها فإنه لا أجرة عليه ، ومثل منزلها منزل أهلها بإذنهم ، ولا

المذكورهنا وإلا ففيه أصل الحلاف في بيع المستأجر (قوله قال في الطلب النح) عبارة الأذرعي: قطعوا بجواز المستجور في العاربة ولم يقرق ابن كون العاربة قبل العدة أو بعدها ، وعم المعير بالحال. قال ابن الرفعة : ويجوز أن يقال الرجوع في العدر وجوب العدة وعلمه بالمحال أنها تلزم لما في الرجوع من إبطال حق الله تعالى في ملاته المسكن كما تلزم العاربة في دفن المبت وغيره والإعجار الحرف في البحر للدك فقال : إن قبل العاربة تلزم إذا أعار المبتداء أو في نقل العاربة تلزم إذا أعار المبتداء أو في تقل العاربة تلزم إذا أعار إنساد و هدم وضرر اله انتهت عبارة الأفرعي ؟ وبها تعلم مافي كلام عبر من المواخلات ، فإنه نقل عن ابن الرفعة الجذم بلزوم العاربة مع أن كالام الوياني مبنى على صحيح مع أن سمين على صحيح مع أن المبنى المافرة لها الوياني مبنى على صحيح مع أن مديني على المبتدى المافرة به الروياني مبنى على صحيح مع بين ماهنا والإعارة للبناء وكوه في قياس ابن الرفعة ما هنا على الإعارة لدفن المبت والرمن ، وبها يتلفع بين ماهنا والإعارة للبناء ونحوه في قياس ابن الرفعة ما هنا على الإعارة لدفن المبت والرمن ، وبها يتلفع بين ماهنا والإعارة للبناء ونحوه في قياس ابن الرفعة ما هنا على الإعارة لدفن المبت والرمن ، وبها يتلفع بين ماهنا والإعارة للبناء ونحوه في قياس ابن الرفعة ما هنا على الإعارة لدفن المبت والرمن ، وبها يتلفع بين ماهنا والإعارة للبناء المحادم وسياله المعام وسياله الإعارة المناء الإعارة المتابع المعام وسياله المحادم وسياله المحادم وسياله الإعارة المعادم وسياله المحادم وسياله المحادم وسياله المحادم وسياله الإعارة المحادة المحادم وسياله الإعارة المحادم وسياله الإعارة المحادم المحادم وسياله الإعارة المحادم وسياله المحادم وسياله المحادم وسياله المحادم وسياله المحادم المحادم وسياله المحادم وسياله المحادم المحادم المحادم المحادم وسياله المحادم وسياله المحادم وسياله المحادم المحادم المحادم المحادم المحادم المحادم وسياله المحادم وسياله المحادم المحادم وسياله المحادم المحادم المحادم وسياله المحادم المحادم المحادم المحادم وسياله المحادم المحادم المحادم وسياله المحادم المحادم وسياله المحادم المحادم المحادم المحادم المحادم والمحادم المحادم المحادم

أى مع كونه تابعا لها فى السكنى ،ولا يدمن اعتبار كونها مطلقة التصرف ، ومن ثم بحث بعض الشراح أن محله إن لم تتميّز أمتعته بمحل منهاو إلا لزمته أجرته فلم تصرح له بالإباحة ، لكن ظاهر كلامهم يحالفه (فإن كان مسكن النكاح نفيسا) لايليق بها (فله النقل) لها منه (إلى) مسكن آخر (لاثق بها) لأن ذلك النفيس غير و اجب عليه ويتحرى أقرب صالح إليه وجوبا كما هو ظاهر كلامهم ، ويؤيده أنه قياس نقل الزكاة وتقليلًا لزمن الحروج مًا أمكن وإن ذهب الغزالى إلى الندب وقال الأذرعي إنه الحق (أو)كان (خسيسا) غير لاثق بها (فلها الامتناع) لأنه دون حقها (وليس له مساكنتها ومداخلتها) أى دخول محل هي فيه، وإن لم يكن على جهة المساكنة مع انتفاء نحو المحرم الآتى فيحرم عليه ذلك ولو أعمى وإن كان الطلاق رجعيا ورضيت لأن ذلك يجر للخلوة ب المحرمة بها ، والكلام هنا حيث لم يز د مسكنها على سكنى مثلها لمـا سيدكر فى الدار والحجرة والعلو والسفل (فإن كان فى الدار) التي ٰليس فيها سوى مسكن واحد (مجرم لها) بصير كما ۚ قاله الزركشي (مميز) بأن كان يحتشم ويمنع وجوده وقوع خلوة بها باعتبار العادة الثالبة فيا يظهر من كلامهم . وبه يجمع بين ما أوهمته عبارة المصنف كالروضة من التناقض في ذلك لأن المدار على مظنة عدم الحلوة ولا تحصل إلا حينتذ (ذكر) أو أنثى ، وحذفه للعلم به من زوجته وأمته بالأولى (أو) محرم (له) مميز بصير كما مر نظيره (أنثى أو زوجة أخرى)كذلك (أو أهة ٰ) أو امرأة أجنية كذلك وكل منهن ثقة يحتشمها بحيث يمنع وجودها وقوع فاحشة بحضرتها وكالأجنبية ممسوح أو عبدها بشرط التمييز والبصر والعدالة ، والأوجه أن الأعمى الفطن ملحق بالبصير حيث أدّت فطنته لمنع وقوع ريبة بل هو أقوىمن المميز السابق (جاز) مع كراهة كل من مساكنتها إن وسعتهما الدار وإلا وجب انتقالها ومداخلتها إن كانت ثقة للأمن من المحذور حينثلًا ، بخلاف ما إذا انتفى شرط نما ذكر ، وإنما حلت خلوة وجل غيراتين ثقتين بحتشمهما ،بخلاف عكسه لمـا فى وقوع فاحشة من امرأة بحضور مثلها من البعد لأنها تحتشمها ولاكذلك الرجل مع مثله ، ومنه يوسخذ امتناع خلوة رجل

يكني السكوت منها ولا منهم فتلزمهم الأجرة حينئذ كما لو نزل سفينة وسيرها مالكها وهو ساكت فتلزمه أجرة المركب لأنه استوفى المنفعة ، وبه صرح الدميرى فى منظومته حيث قال :

أما إذا أقام وهى ساكته فأجرة النصف عليه ثابته فى موضع شارك فيه المالكه وأجرة العارى على المشاركه كحجرة مفتاحها به انفرد فقيه أجسرة عليه لاتردّ

(قوله لكن ظاهر كلامهم يخالفه) تميزت أمتعته أم لا على المتمد (قوله فإن كان فى الدار) يشعر ذلك بأنه لولم يكن فى الدار وأراد أن يأتى إليها ليمنع من خلوتها بالزرج لم يجب ذلك وأنه لوكان فيها وامتنع من دوام السكنى إلا بأجرة له على مكته ليمنع الحلوة لم يجب أيضا (قوله والأوجه أن الأعمى الفطن الغ) قد يتوقف فى ذلك (قوله ومنه يوشخذ امتناع) عبارة حج : ومنه يوشخذ أنه لاتمل خلوة الخ ، وبه يعلم أن قوله ولا أمرد بمثله نظر فيه

مانى-واشى النقه لنم (قوله أى مع كزنه تابعا الخ) هذا ليس نحيدا فى عدم وجوب الأجرة وكأنه إنما قيد به لبيان الواقع وإلا فمّى وجد الإذن فلا أجرة مطلقا كما يعلم مما قدمه فى باب الإجارة (قوله بين ما أوهمته عبارة المُصنف كالروضة من التناقض) عبارة التحفة بين ما أوهمته عبارة المنّن والروضة الخ : أى فالتناقض المتوهم واقع بين عبارة المّن وبين عبارة الروضة ، وإلا فكلام المصنف بمجرّده لابوهم تناقضا ، فالصواب إبدال بمرد يحرم عليه نظرهم بل ولا أمرد بمثله وهوظاهرو بمتنع خارة رجل بغير تقات وإن كرن (و لوكان في الدارحجرة) وهي كل بناء محوط أونحوها كليفرة (للسكون (الآخر) الحيوة (الأخرى) من الدار (فإن اتحدت المرافق) لها وهو من كل بناء محوط أونحوه بما يرتقق به فيها (كطيخ وستراع) ومصب ما دو ورقسطم ونحو ذلك (اشرط عرم) أو نحوه ممن ذكر ، وخرج بفرضه الكلام في حجرتين مالو لم يكن في الدار إلا البيت وصفة فإنه لا يجوز له أن يساكنها و لومع حرم لأنها لاتتميز من المسكون بموضع نعم إن بني بينهما حائل ويقي لها مايليق بها سكني جاز (وإلا) بأن لم تتحدالمرافق بل اختصت كل من الحجرتين بمرافق (فلاك يشترط نحو عرم إذ لا تحلوة (و) لكن رينبني) أن يشترط كل في المستود و المحافق الله المنافق أن الفاضي أبو الطيب والمماوردي :
كما في الشرح الصغير و نقله في الروضة وأصلها عن البغري (أن يغلق) قال القاضي أبو الطيب والمماوردي : ويسمر (ماينهما من باب) وأولى من إغلاقه سدة و وإأن لايكون بمر إحداهما) يمر به (على الأخرى) حفرا وروسع خلوة (وسفل) بضم أوله بخطه ويجوز كسره (وعلى) بضم أوله بخطه وكسوة (كدار وحجرة) فيا ذكر فيهما والأولى أن تكون في العلو حتى لا يمكنه الاطلاع عليها قاله في التجريد .

باب الاستبراء

هو بالملد لغة طلب البراءة . وشرعا تربص بمن فيها رق مدة عند وجود سبب نما يأتى للعلم ببراءة رحمها أو للتعبد ، سمى بذلك لتقديره بأقل مايدل على البراءة ، كما سمى مامر بالعدة الاشمالها على العدد ولتشاركهما فى أصل البراءة ذيلت به . والأصل فيه مايأتى من الأخبار وغيره (يجب) الاستيراء لحل الفتيح أبو المتزريج كما يعلم مما

الشارح للمعنى لأن الامتناع عبارة عن عدم الحل فكأنه قال لاتحل النح (قوله بمرد) ظاهره ولو كثروا جدا (وقوله ولا كثروا جدا (وقوله ولان كثروا جدا الموقف وفي الموقف و

باب الاستبراء

(قوله بمن فيها رق) أى ولو فيا مضى ليشمل من وجب عليها الاستبراء بسبب العتق (قوله أو للتنبد) لايبعد أن يعدّ منه مالو أخبر الصادق بخلوها من الحمل (قوله ذيلت) أى اتبعت (قوله لحل التمتع) أشار به إلى أنه لايتوقف و جوب الاستبراء على زوال الملك ولا حدوثه بل قد يجب لغيرهما كما لو لوتدت ثم أسلست

الكاف واواً فى كلام الشارح(قوله بمرد يحرم عليه نظرهم) لعل المراد يحرم عليه نظرهم لو فرضوا إناثا ليخرج الصغار والمحارم ، وإلا فالمراد لايحرم نظرهم على المذهب خلافا لاختياز المصنف السابق فى النكاح ، ولا يقال يحرم نظرهم بشهوة ، لأنا نقول لاخصوصية للرد بذلك . سيدكره (بسبين) باعتبار الأصلفيه ،فلا يرد عليه وجوبه بغيرهما كن وطئ "أمة غيره ظانا أنها أمته فإنه يلزمها قره واحد لأنها في نفسها مملوكة والشبة شبهة ملك اليمين (أحدهما ملك أمة) أى حدوثه وهو باعتبار الأصل أيضا وإلا فالمدار على حدوث حل "افتيم مما يحل بالملك فلا يرد ماياتى في شراء زوجته ، كما أن التعبير في الثانى بزوال الفرات كما يحل في المكاتبة والمرتدة و تزويج الموطوعة (بشراء أو إرث أو هيه) مع قبض (أو سبى) بشرطه من القسمة أو اختيار التملك كما يعلم مما سيد كره في السير فلا اعتراض عليه (أو رد "بعيب أو تحالف أو إقالة) ولو قبل قبض أو غير ذلك من كل مملك كتبول وصهة ورجوع مقرض وبائع مفلس ووالد في هبته لفرعه وكذا أمة قراض افتسخ واستقل المالك بها وأمة تجارة أشوح الممالك وحالت فيهما قاله البلطفي ، وهو ظاهر في جارية القراض وكلامهم يقتضيه . وأما في زكاة النجارة فلا وجه له عند التأمل كما أفاده اللمبيغ (وسواء) في وجوب الاستبراء فيا ذكر من حل "النتيم (بكر) وآيسة (ومن استبراها عليا قبل البيع ومتفلة من صبى وامرأة وغيرها) لعموم خبر سابا أوطاس ، ألا لاتوطأ حامل حتى تضع ،

(قوله ظانا أنها أمنه) وخرج مالوظنها زوجته الحرة فإنها تعند بثلاثة أقراء أو زوجته الأمة فنعند بقربين كا تقدم له
(قوله كذلك) أى باعتبار الأصل (قوله ودل على ذلك) وجه الدلالة أنه حكم بوجوب الاستبراء فى مكاتبة
عجزت ومرتدة أسلمت مع أنه لم يحدث فيهما الملك بل حل الاستمتاع وبوجوب الاستبراء فى موطوءته التى أريد
ترويجها مع أنها عند ارادة النرويج لم يزل فواشه عنها اه مم على حج (قوله بشرطه من القدسة) وهو الراجح (قوله
ترويجها مع أنها عند ارادة النرويج لم يزل فواشه عنها اه مم على حج (قوله بشرطه من القدسة) وهو الراجح (قوله
م على حج (قوله وأمة تجارة) عطف على قوله وكذا أمة قراض (قوله والحل فيهما) أى أمة النجارة وأمة
القراض هو ظاهر ق.أمة القراض إذا ظهر ربح على القول بأنه يملك بالظهور . أما إذا لم يظهر ربح فالعاء للاثبيء
له والممال على ملك الممالك فلم ينتقل عن ملكه حتى يقال تجدد له ملك ، اللهم إلا أن يقال : تجدد الملك والحل
فى مجموعها فى الجمعل كل منهما فى كل فود (قوله فلا وجه له) أى لما قاله فيها من وجوب الاستبراء
وهو الممتمد (قوله عند التأمل) أى لأن الشركة فيها ليست حتيقة بدليل جواز الإنتراج من غيرها اه شبخنا
زيادى : أى وبدليل أنه لايجوز إعطاء جزء منها للمستحقين بل الواجب إعراج قدر الزكاة من قيمها (قوله كما
أفاده الشيخ) فى غير شرح منهجه (قوله ولموه وعره ا) أى كمعتبرة وآيسة اه منهج. وظاهره كالشارح وحجوران لم تطن
الوطء ويوجه بأنه تعبدى (قوله لعموم خبر سبايا أوطاس) بفتح الهمزة موضع اه مختاد . ومثله فى المصاح

⁽قوله مما يُخل بالملك) لعل من فيه تعليلية : أى حدوث حل التمتع بعد حرمته لأجل حصول ما يخل بالملك، على أنه قد يقال إنه ليس بقيد بدليل ماسياتي فيا لو زوّج أمته فطلقت قبل الوطء وفى نحو المزندة ، وسياتى في كلامه أن العلة الصحيحة حدوث حل "التيم فليراجع (قوله فلا يرد ما يأتى فى شراء زوجته) أى إذ هو خارج بهذا التأويل لعدم حدوث حل التمتم كما دخل به ما يأتى فى المكاتبة ونحوها (قوله ودل على ذلك) أى على ماذكر فى الشقين كما يعلم من الأمثلة (قوله من الفسمة أو اختيار التملك أى على القولين فى ذلك (قوله فلا وجه له عند التأمل) أى لأن تعلق حتى الأصناف فى زكاة التجارة لا يمنع التصرّف فى المال يخلاف غيرها (قوله فها ذكر حلّ المختم) عبارة التحفة فها ذكر بالنسبة لحل التمتع (قوله لعموم خير سبايا أوطاس : ألا لاتوطأ حامل اللخ)

ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة ، وقيس بالمسية غيرها الشامل للبكر والمستبرأة وغيرهما بجامع حدوث الملك، إذ ترك الاستفصال في وقائع الأحوال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال ، وبمن تحيض من لاتحيض في اعتبار قدر الحيض والطهر وهو شهر (ويجب) الاستبراء (في) أمته إذا زوجها فطلقت قبل الوطء وفي (مكانبته) كنابة صحيحة وأمها إذا انفسخت كتابها بسبب نما يأتى في بابها كأن (عجزت) وأمة مكاتب كذلك عجز لعود حل الاستمتاع فيها كالمروجة وحدوثه في الأمة بقسميها ومن ثم لم ترثر الفاسدة (وكذا مرتدة) لأن الردة لاتنافي الملك بخلاف الكتابة . ولو أسلم في جارية وقيضها فوجدها بغير الصفة المشروط وجودها لم أسلمت أو سيد مرتد أنه للاتخابة الوطة من لزومه مبنى على زواله وهو ضعيف (لا) يؤتم المسلم إليه الاستبراء بالمرد لعدم زوال ملكه وما وقع في الروضة من لزومه مبنى على زواله وهو ضعيف (لا) في رمن أى أمة له حدث لها ماحومها عليه من صوم وغوه الإذنه فيه ثم (حلت من صوم واعتكاف وإحرام) التخريم فيه . ويرد يو ضعوح الفرق . أما لو اشرى نحو عجرة أو صائمة أو معتكفة واجبا بإذن سيدها فلابد أن التخريم فيه ، ويرد يو ضعوح الفرق . أما لو اشرى نحو عجرة أو صائمة أو معتكفة واجبا بإذن سيدها فلابد أس استبرائها ، وهل يكنى ماوقة في زمن العبادات أم يجب استبراؤها بعد زوال مانعها ؟ قضية كلام العراقيين الأكل وه الممتعد . ويتصور الاستبراء في الصوم والاعتكاف بالحامل وذات الأشهر (ولو اشترى) حر (زوجته) الأمة فانفسخ تكاح بالمنافذ عن خاحيا (استحب) الاستبراء في الصوم والاعتكاف بالحامل وذات الأشهر (ولو اشترى) حر (زوجته) الأمة فانفسخ تكاحيا (استحب) الاستبراء ليتعيز ولد الملك المنعقد حراً عن ولد الينكاح المنعقد قنا تم يعتم فلا

والهذيب : أى فهو مصر وف خلافا لمن توهم خلافه لأن الأصل الصرف مالم يود منهم ساع بخلافه (قوله مع فيها أو الله مع فيها أو الله مع فيها أو الله مع أو ترا أو الماسدة هو ظاهر في المكاتبة فيها . أنها أمها وأملة المكاتب كتابة فاسدة فالقياس وجوب الاستبراء لحدوث ملك السيد لها (قوله ولو أسلم في جارية وقبضها) ومثل السلم مالو قبضها المشترى في المدمة فوجدها بغير الصفة ورد ها (قوله ويو بوضوح الشوق) ومقل السلم عالو قبضها المشترى في المدمة فوجدها بغير الصفة ورد ها (قوله ويو بوضوح الشوق) أي وهو المتخدل أنها أو اشترى) عترز قوله السابق : أى أمة له حدث إلى المنافق إلى المنافق إلى المنافق أو المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق أو المنافق أنها المنافق أو المنافق أنها المنافق أنها المنافق المنافق المنافق أنها أن المنافق المنافق المنافق الروض : فإن أراد أن يزوجها وقد وطنها وهي زوجة اعتدت يقرف أن المنافق المنافق الروض : فإن أراد أن يزوجها وقد وطنها وهي زوجة اعتدت بقرين : أي قبل أن يزوجها الهم على حج . ولعل وجه ذلك تنزيل زوال الزوجية بالملك منزلة زوالها بالطلاق (قوله فافسخ) احترز به عمالو الشتراها بشرطا الحيالة الدائق أولد فافسخ عقد البيع فإنه لم يوجد سبب الاستيراء (قوله فافسخ) احترز به عمالو الشتراها بشرطا الحيالة الدائم أولمها غمضخ عقد البيع فإنه لم يوجد سبب الاستيراء (قوله فافسخ) احترز به عمالو الشتراها بشرطا الحيالة المنافقة الحيالة المنافقة ولمها بالعلاق المنافقة ولما أنه فسخ عقد البيع فإنه لم يوجد سبب الاستيراء (قوله فافسخ) احترز به عمالو الشتراها بعد المنافقة المنافقة ولمنافقة عقد البيع فإنه لم يوجد سبب الاستيراء

أى إذ العبرة بعموم اللفظ لابخصوص السبب ، وحينئذ فلاحاجة لقوله وقيس بالمسية غيرها إذ لاحاجة لقياس مع النص المدى المنه المحموم المنها القياس تحا النص الذى منه العموم كل القياس كما لايخيى ، وكان الأصوب تعليله بما عالمته به فيا مرمن قولى إذ العبرة بعمومااللفظ لابخصوص السبب ، إذ هذه القاعدة التى علل بها معناها أن ترك الاستفصال ينزل منزلة العموم ، لكن في هذه الواقعة وفي غيرها كما يعنم من علم من علم من علم من علم من المنافقة على علم من أبكارا أو علم المنبيات من كونهن أبكارا أو ثيبات مثلا يقتم عدم التقييد بشىء من ذلك ، لكن في خصوص المسيات قلا يكون فيه دليل لغير المسيات .

يكافى حرّة أصلية ولا تصير به أمة مستولدة(وقيل يجب) لتجدد الملك . وردّ بعدم الفائدة فيهلأن العلة الصحيحة فيه حدوث حل التمتع ولم يوجد هنا ومن ثم لو طلق زوجته القنة رجعيا ثم اشتراها في العدَّة وجب لحدوث حل التمتم ، ومرَّ أنه يمتنع عليه وطوَّها زمن الحيار لأنه لايدرى أيطأ بالملك أم بالزوجية ، وخرج بالحرَّ المكاتب إذا اشرى زوجته ، فني الكفاية عن النص أنه ليس له وطؤها بالملك لضعف ملكه ومن ثم امتنع تسرّيه ولو بإذن السيد (ولو ملك) أمَّة (مزوَّجة أومعتدة) لغيره بنكاح أو شبهة وعلم بللك أو جهله وأجاز (لم يجب) استبراؤهما حالاً لاشتغالها بحق الغير (فإن زالا) أى الزوجية والعدَّة المفهومان ثمًّا ذكر ولذا ثنى الضمير وإن عطف بأوكما هو ظاهر إذ لايلزم من اتحأد الراجع للمعطوف بها اتحاد الراجع لمـا فهم من المعطوف بها وذلك بأن طلقت قبل وطء أو بعدة وانقضت العدة أو انقضت عدَّة الشبهة (وجب) الاستبراء (في الأظهر) لحدوث الحل ، واكتفاء الثانى بعدَّة الغير منتقض بمطلقة قبل وطء ومن ثم خص جميع القولين بالموطوءة ، ولو ملك معتدَّة منه وجب قطعا إذ لاشيء يكني عنه هنا . ويُستحب لمـالكالأمة الموطوءة قبل بيعها استبراؤها ليكون على بصيرة . ولو وطئ أمة شريكان فى طهرأو حيض ثم باعاها أو أرادا تزويجها أو وطئ اثنان أمة رجل ظنها كل أمته وأراد الرجل تزويجها وجب استبراءان كالعدتين من شخصين ، ولو باع أمة لم يقرُّ بوظئها فظهر بها حمل وادَّعاه صدق المشترى بيمينه أنه لايعلمه . وفي ثبوت نسبه من البائع خلاف الأصح منه عدمه ، فإن كان أقر بوطئها وباعها بعد استبرائها فأنت بولد لدون ستة أشهر من الاستبراء منه لحقه وبطل آلبيع . وإلا فالولد مملوك للمشرى إلا إن وطئها وأمكن كونه منه فإنه يلحقه . وإن لم يستبر ثها البائع فالولد له إن أمكن إلا إن وطئها المشترى وأمكن كونه منهما فيعرض على القائف (الثانى زوال فراش) له (عن آمة موطوءة) غير مستولدة (أو مستولدة بعتق)

(قوله وجب) أى الاستبراء (قوله ومر آله يمتنع عليه وطوعها) أى زوجته القنة (قوله زمن الخيار) أى لهما على مايفيده التعليل وقد تقدم أيضاً فى كلامه فى خيار السيم (قوله ليس له وطوعها بالملك قضيته أنه ينكحها بالزوجية وليس مرادا لاختلال النكاح بملكه لما فلا يطأ بواحد منهما مطلقا ، وطريقه إن أراد التمتع بالوطء أن يتزوج غير أمنه حرّة كانت أو أمة (قوله من اتحاد الراجع) أى أفراده (قوله إذ لاشىء يكنى عنه) وذلك الأن عدائه انقطعت بالشراء كما له وجدد نكاح موطوعته فى العدة وحيث انقطاعت وجب الاستبراء لعدم مايقوم مقامه (قوله ليكون على بصيرة) قضيته أن الاستحباب خاص بمن تحميل دون غيرها (قوله ولو وطئ أمة شريكان) مثلار قوله ليكون على بصيرة) قضيته أن الاستحباب خاص بمن تحميل دون غيرها (قوله ولو وطئ أمة شريكان) مثلار قوله طنهاكل أمنه) أى أما لو ظنها كل زوجته وجب عليها عدائان ، أو أحدهما زوجته والآخر أمته فعدة واستبراء (قوله أنه لايعمه ووطئها المشترى وقوله واداءه) أى المائع وقوله أنه لو استبراها قبل بيمها ووطئها المشترى لحقه الولد (قوله أنه لايعمه) أى المائم رقوله أمالولد له) أى للمائم (قوله أمال المداهم) أى المائم (قوله أمال المداهم) أى المائم (قوله أمال الدله اله) أى للمائم (قوله أمال المداهم) أى المائم (قوله أمال المداه) أى للمائم (قوله أمال المداه) أى المائم (قوله أمال المداه) أى للمائم (قوله أمال المداه) أى المائم (قوله أماله المائم المائمة عنه أى السيد رجالاً أوامر أة

فالحاصل أنه كان ينبغى للشارح أن يقتصر على الاستدلال بعمو م الحبر ويعلله بما ذكرته فتأمل (قوله ومر أنه يمتنع عليه وطوهما) كأنه إنما ساق هذا هنا للإشارة إلى مابينه وبين ماهنا من التنافى ، لأن قياسه هنا وجو ب الاستبراء ولهذا بنى بعضهم ماهنا عليه (قوله أنه ليس له وطوها بالملك) أى فإن عنق وجب الاستبراء لحدوث حلّ التمتع كما هو ظاهر فليراجع .

معلق أو منجز قبل موت السيد (أو موت السيد) عنها كزوال فراش الحرّة الموطوءة فيجب قرء أو شهر كما صح عن ابن عمر من غير مخالف له . أما عتقه قبل وطء فلا استبراء عليها قطعا (ولو مضت مدة استبراء على مستولدة) غير مزوَّجة ولا معتدة (ثم أعتقها) سيدها (أو مات وجب عليها) الاستبراء (فى الأصح) كما تلزم العدة من زوال نكاحها وإن مضى أمثالها قبل زواله . والثانى لايجب لحصول البراءة (قلت) كماقال الرافعي في الشرح (ولو استبرأ) السيد (أمة موطوءة) له غير مستولدة (فأعتقها لم يجب) إعادة الاستبراء (وتنزوج في الحال) والفرق بينها وبين المستولدة ظاهر (إذ لاتشبه) هذه (منكوحة بخلاف تلك لثبوت حق آلحرية لها فكان فراشها أشبه بفراش الحرّة المنكوحة (والله أعلم . وبحرم) ولا ينعقد (تزويج أمة موطوءة) أى وطئها مالكها (ومستولدة قبل) مضيّ (استبراء) بما يأتى لئلا يختلط المـاءان ، وإنما صح بيعها قبله مطلقا لأن القصد من الشراء ملك العين والوطء قديقع و قد لا ، بخلاف مالا يقصد به سوى الوطء. أمَّا من لم يطأها مالكها فإن لم توطأ زوَّجها من شاء وإن وطئها غيره زوّجها للواطئ . وكذا لغيره إن كان المـاء غير محترم أو مضت مدة الاستبراء منه (ولو أعتق مستولدته) يعنى موطوءته (فله نكّاحها بلا استبراء في الأصبح)كما يجوز نكاحه للمعتدة منه لانتفاء الاختلاط هنا و من ثم لو اشترى أمة فزوّجها لبائعها الذي لم يطأها غيره لم يلزمه استبراء كما لو أعتقها فأراد بائعها أن يتزوّجها، وخرج بموطوءته ومثلها من لم توطأ أو وطئت من زنا أو استبرأها من انتقلت منه إليه من وطئها غيره وطأ غير عرم فلا يحل له تزوجها قبل استبراثها وإن أعتقها (ولو أعتقها أو مات) عن مستولدة أو مديرة عتقت بموته (وهي مزوَّجة) أو معتدَّة عن زوجَّ فيهما (فلا استبراء) عليها لأنها غير فراش للسيد ، ولأن الاستبراء لحل مامر وهي مشغولة بحق الزوج بخلافها في عدَّة وطء الشبهة لأنها لم تصر به فراشا لغير السيد ، ولو مات سيد مستولدة مروجة ثم مات زوجها أو مانا معا اعتدت كالحرة ولا استبراء عليها ، وإن تقدم موت الزوج موت سيدها اعتدت عدة أمة ولا استبراء عليها إن مات السيد وهي في العدة ، فإن مات بعد فراغ العدة لزمها الاستبراء ، وإن تقدم أحدهما الآخر.وتا وأشكل المتقدم منهما أو لم يعلم هل ماتا معا أو مرتبا اعتدت بأربعة أشهر وعشر من موت آخرهما ووتا ، ثم إن لم يتخلل بين الموتين شهران و خسة أيام فلا استبراء عليها ، وإن تخلل بينهما ذلك أو أكثر أو جهل قلمره

(قوله قبل وطء)أى لامنه ولامرانتلت منه لبائع وإلا وجب عليها الاستيراء إن لم يكن وجد قبل العتق (قوله فلا استيراء عليها قطعاً)أى فتر وج حالا (قوله ولو الستيراء) أى بأن مضت مدة الاستيراء بعد وطئه ولو اتفاقا وليس المراد أنه يقصد ذلك فها يظهر (قوله والغرق بينها الغين) أنه يقصد ذلك فها يظهر (قوله والغرق بينها الغين) أنه يقصد ذلك فها يظهر (قوله والغراء بينها قبله مائلا سينها أى وهو النز وجر (قوله الأن لم توطأه أى حالاً رقوله إن كان الماء غير عمر م) أى من ز إن (قوله لم يلز مه) أى المشترى وقوله المستيراء أى حالاً رقوله إن كان الماء غير عمر م) أى من ز إن (قوله لم يلز مه) أى المشترى وقوله أم يلز مه أى المشترى وقوله أسابق أما عتقه قبل وطء فلا استيراء عليها قطعا خلافه فليحمل ماهناك على ماهناك على ماهنا وقوله وخرج بموطوعته) أى المحتق (قوله فلا يمل لمه أى المشترى (قوله فليحمل ماهناك على ماهنا وقوله وضور بموطوعته) أى المحتق (قوله فلا يحل له) أى المشترى (قوله فلا استيراء عليها أى والمشرة المى أى وذلك لأنه إن سيق موت البيد فقد وجب عليها عدة الوفاة من الزوج وهى الأربعة أشهر والعشرة المى اعتلات بها ، وإن سيق موت البيد فقد مات الثانى قبل مضى شهرين وخسة أيام وفرض أنه السيد فقد مات قبل

⁽ قوله من .وب آخرهما موتا) يعني فيالصورة الأولى كما هو ظاهر ، وكذا يقال فيقوله ثم إن لم يتخلل الخ

قإن كانت تحيض لزمها حيضة إن لم تحض في العدة لاحتمال موت السيد آخرا ولهذا لاترث من الزوج ولها تحليف الورثة أنهم ماعلموا حريبها عند الموت (وهو) أي الاستبراء في حق ذات الأقراء بحصل (بقرء وهو) هنا (حيضة كاملة في الجديد) للخبر المـــار ، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة فلا يكفي بقيتها التي وجد السبب فيها كالشراء في أثنائها ،فأقل مدَّة إمكان الاستبراء إذا جرى سببه في الطهر يوم وليلة ولحظتان وفي الحيض ستة عشر يوما ولحظتان ، وفي القديم وحكى عن الإملاء أيضا وهو من الجديد أنه الطهر كما في العدة . وأجاب الأول بأن العدَّة يتكرر فيها القرءكما مر الدال تخلل الحيض منها على البراءة وهنا لاتكرر فتعين الحيض الكامل الدال عليها (وذات أشهر) كصغيرة وآيسة ومتحيرة (بشهر) لأنه لايخلو فى حق غيرهما عن حيض وطهر غالبا (وفيقول بثلاثة) من الأشهر لأن البراءة لاتعرف بدونها (وحامل مسبية أو زال عنها فراش سيد بوضعه) أي الحمل كالعدة (وإن ملكت بشراء) وهي حامل من زوج أو وطءشبهة (فقد سبق أن لا استبراء في الحال) وأنه يجب بعد زوال النكاح أو العدة فلايكون هنا بالوضع (قلت: يحصل) الاستبراء فيحق ذات الأقراء (بوضم حمل زنا) لاتحيض معه وإن حدث الحمل بعد الشراء وقبّل مضي محصل استبراء أخذا من كلام جمع وهو ظاهر (في الأصح والله أعلم) لإطلاق الحبر وللبراءة . والثاني لايحصل الاستبراء به كما لاتنقضي به العدة . وأجاب الأوّل باختصاص العدة بالتأكيد بدليل اشتراط التكرر فيها دون الاستبراء ولأنها حق الزوج وإنكان فيها حق الله تعالى فلم يكتف بوضع حمل غيره ، بخلاف الاستبراء فإن الحق فيه له تعالى . أما ذات أشهر فيحصل بشهر مع حمل الزنا لأنه كالعدم كما بحثه الزركشي كالأذرعي قياسا على ماجزموا به في العدد (ولو مضي زمن استبراءً) على أمة (بعد الملك وقبل القبض حسب) زمنه (إن ملكها بإرث) لقوّة الملك به ولذا صح بيعه قبل قبضه (وكذا شراء) ونحوه من المعاوضات (فىالأصح) حيث لاخيار لتمام الملك به ولزومه ومن ثم لم يحسب فى زمن الحيار لضعف الملك . والثاني لايحسب لعدم استقرار الملك (لاهبة) فلا يحسب قبل القبض لتوقف الملك فيها عليه كما قدمه فلا مبالاة بإيهام عبارته هنا حصوله قبله ، ومثلها غنيمة لم تقبض : أي بناء على أن الملك فيها لايحصل إلا بالقسمة كما هو ظاهر ويحسب في الوصية بعد قبولها ولو قبل القبض للملك الكامل فيها بالقبول (ولو اشترى) أمة (يجوسية) أو نحو وثنية أو مرتدة (فحاضت) مثلا (ثم) بعد فراغ الحيض أو فى أثنائه ، ومثله الشهر فى ذات الأشهر ، وكذا الوضع كما صرحاً به (أسلمت لم يكفُ) حيضها أو نحوه فىالاستبراء لعدم استعقابه الحل ، ومن ثم

انقضاء عدة الزوج وهو مقتض لعدم وجوب الاستيراء (قوله أما ذات أشهر) أى بأن كانت تحيض مع الحمل (قوله فيحصل بشهر مع حمل الزنا) أى وذلك بأن لم يسبق لها حيض ووطئت من زنا فحملت منه وتصد ق في هذه الحالة في عدم تقدّم حيض لها على الحمل بلا يمين ، لأنها لو نكلت لايحلف الحصم على سبق ذلك (قوله لا يحيار) أى لأحدمن البائع والمشترى (قولها ومثلها غنيمة لم تقبض) مثله في حج ولعله لم تقسم لقوله بعد : أى بناء النح أل المهم إلا أن يقال : إن القسمة للغنيمة لاتتحقق إلا بالقبض (قوله ويحسب) أى الاستيراء (قوله بعد . قبوله) أى فلومضت مدّة الاستيراء بعدالموت وقبل القبول لم يعتديها وإنتيين بالقبول أن الملك حصل من الموت

⁽قوله ولهذا صح بيعه) يعنى الموروث (قوله لم تقبض) لعل المرادلم تقسم بقرينة مابعده . إلا أن يقال : إن القبض فيها يحصل بمجرد القسمة : أي حكمًا بدليل صحة تصرفه في نصيبه قبل استيلائه عليه ، ولعل هذا أولى مما

لواستبرأ عبد مأذون له فى التجارة أمة وعليه دين لم يعند به قبل سقوطه فلا يحل لسيده وطؤها حينتك ، قال المحاطئ عن الأصحاب : وضابط ذلك أن كل استبراء لاتعلق به استباحة الوط الايعند به اه . نعم يعتد باستبراء المرهو نة قبل الانفكاك كما يميل إليه كلامهما وجزم به ابن المقرى وهو المعتمد ، ويفرق بينها وبين ماقبلها بقرة التعلق فيها إذ يحل وطوع ها بأذن المر به في عمل لاستمتاع ، مجلاف غيرها حتى مستبرأة المماذون المون له حقا في الحجر وهو لا يعتد بإذنه ، وبهذا النفع ماللأفرعي ومن تبعه هنا . لايقال : هي تباح له بإذن العبد والفرماء فساوت المماد والغرماء فساوت أمام المرهونة . لأنا نقول : الإذن العبد والفرماء فساوت أمة المرهونة وفارق أمة المرهون أمة مشتر حجرعليه بفلس فإنه يعتد باستبرائها قبل زوال الحجر بضعف التعلق في هذه لكونه يتعلق باللمة أيضا، أمام عشر حجرعليه بفلس فإنه يعتد باستبرائها قبل الأخير (ويخوم الاستمتاع) ولو نحو نظر بشهوة ومست بخلاف تبلك ناته المحلولة المحلس في المنافق على منافق المنافق على المنافق وجوب الحيلولة بناؤ وجوب الحيلولة بين الزوج والزوجة المعتدة عن شبهة كلنا أطلقوه ، وقد يتوقف فيه فيا لوكان السيد مشهورا بالزنا وعدم المسكة يمن الزوج والزوجة المعتدة عن شبهة كلنا أطلقوه ، وقد يتوقف فيه فيا لوكان السيد مشهورا بالزنا وعدم المسكة يمن الإمام سيا الحسان ، ولأن ابن عمرضي الله عليه علم أمة وقعت في سهمه لمانظر عنقها كإبريق الفضة إلى مس "الإماه سيا الحسان ، ولأن ابن عمرضي اش عنها على الدواء السبق ، وفارقت غيرها باتيقن ملكها ولو

(قوله لم يعتد به) أى الاستبراء ، وقوله قبل سقوطه : أى الدين (قوله لاتتعلق به) أى لاتعقبه استباحة النواح ولا تتعلق به) أى لاتعقبه استباحة النواح ولا تنسبب عنه (قوله نم يعتد باستبراء المرهونة) أى كأن اشتراها أو ورثها أو قبل الوصية بها ثم رهنها قبل الاستبراء فوضعت قبل انفكاك الرهن فيعتد بما حصل من الاستبراء فى زمنه (قوله الاستبراء في زمنه (قوله توقع به بينها) أى المشراة المأذون ، وقوله تباح ويفرق بينها) أى مناسبة أيضا) أى مع المال (قوله ويحرم الاستمتاع) وهل هوكبيرة أولا فيه نظر والأقرب الأول .

[فرع] ينبغى أن محل امتناع الوطء مالم يخف الزنا فإن خافه جاز له (قوله وقد يتوقف فيه) معتمد (قوله مشهورا بالزنا) أى فيحال بينه وبينها (قوله وقعت فىسهمه) أى من سبايا أوطاس شرح منهج . وعبارة الخطيب: من سبايا جلولاه اهدأقول : ويمكن الجمع بأن جلولاء كانوا معاونين لهوازن لكونهم كانوا من حلفائهم وصادف أن واحدة من نسائهم سبيت ، وهذا لاينافى أن حرب جلولاء كان بعد وقاته عليهالصلاة والسلام بمدة لأن ذلك عبارة عن الحرب المنسوب لهم لكونهم المحرّكين له والمتعاطين لأسبابه ، وهذا إنما كان لهوازن وإن اتفق موافقة بعض من جلولاء لهم معاونة فلم ينسب إليهم بل لهوازن (قوله كإبريق الفضة) أى كسيف من فضة فإن الإبريق لغة السيف ، ولعل الحكمة في ذلك أنه قصد إغاظة المشركين بما فعله حيث يبلغهم ذلك مع أنها من

فحاشية الشيخ ، وعبارة الأذرعى : وسبق مايحصل به الملك فىالغنيمة (قوله ومسّ) انظر هل ولو بغير شهوة ٢٢ – بماية للمتاح – ٧

حاملا فلم يجرفيها الاحتمال السابق وحرم وطؤها صيانة لمـائه أن يختلط بماء حربى لالحرمته ولم ينظروا لاحتمال ظهور كونها أم ولد لمسلم فلم بملكها سابيها لندرته ، وأخذ المـاوردى وغيره من ذلك أن كل مالا يمكن حملها المانع لملكها لصيرورتها به أم ولدكصبية وحامل من زنا وآيسة ومستبرأة مزوّجة فطلقها زوجها تكون كالمسبية في حل تمتعه بها بما سوى الوطء ، لكن ظاهر كلامهم يخالفه (وقيل لا) يحل التمتع بالمسبية أيضا وانتصر له جمع ، ولو وطئ السيد قبل الاستبراء أو فى أثنائه لم ينقطع وإن أثم به. فإن حملت منه قبل الحيض بنى تحريمها إلى وضعها أو فىأثنائه حلت بانقطاعه لتمامه ، قال الإمام : هذا إن مضى قبل وطنه أقل الحيض ، وإلا فلا تحل له حتى تضع كما لو أحبلها قبل الحيض اه وهو ظاهر وتعليلهم يقتضيه (وإذا قالت) مستبرأة (حضتصدقت) لأنه لايعلم إلا من جهتها بلا يمين ، لأنها لو نكلت لم يقدر السيد على الحلف على عدم الحيض ، وإذا صدَّقناها أو ظن ً كذبها فهل يحل له وطوها قياسا على مالو ادعت التحليل وظن كذبها بل أولى أولا ، ويفرق المتجه الثانى(ولو منعت السيد) مَن تمتع بها (فقال) أنت حلال لى لأنك (أخبرتني بهام الاستبراء صدق) بيمينه وأبيحت له ظاهرا لما تقرر أن الاستبرآء مفوض لأمانته ، ومع ذلك يلزمها الامتناع عنه ما أمكنمادامت تتحقق بقاء شيء من زمن الاستبراء ، أما لو قال لها حضت فأنكرت صدقت كما جزم به الإمام ، ولو ورث أمة فادعت حرمتها عليه بوطء مورثه فأنكر صدق بيمينه لأن الأصل عدمه (ولا تصير أمة فراشا) لسيدها (إلا بوطء) منه في قبلها أو دخول مائه المحترم فيه ويعلم ذلك بإقراره أوببينة، وبه يعلم أن المجبوب يلحقه الولد إن ثبت دخول مائه المحترم فيه وإلا فلا ، وبذلك يجمع بين القول باللحوق وعدمه، وخرج بذلك مجرد ملكه لها فلا يلحقه به ولد إجماعا وإنْ خلا بها وأمكن كونه منه لآنه ليسمقصو ده الوطء بخلاف النكاح كما مر ، أما الوطء فى الدبر فلا لحوق، كما مر اعبًاده من تناقض لهما ، وقول الإمام إن القول باللحوق ضعيف لا أصل له صريح فى رد الجمع بحمل اللحوق على الحرة وعدمه على الأمة ، وإذا تقرر أنالوطء يصيرها فراشا. (فإذاو لدت للإمكان من وطَّته) أو استدخال منيه ولدًا (لَحْمَه) وإن لم يَعْرَف به بأن سكت عن استلحاقه لأنه صلى الله عليه وسلم ألحق الولد بزمعة بمجرد الفراش:

بنات عظمائهم (قوله لالحرمته) أى ماء الحربي (قوله لكن ظاهر كلامهم النخ) معتمد (قوله لم ينقطع) أى لم يتحج لاستيراء ثان (قوله فإن حملت منه) أى السيد (قوله أو في أثنائه) أى الحيض ومع ذلك الوللد حرّ في المسئين (قوله أو لا يقون المسئين (قوله أو لا يقون المسئين (قوله أو لا يقون المسئة : المتجه الأقافي وليس هنا علامة على حصول الحيض الذى ادعته فضعفت دعواها (قوله المتجه الثاني) وفي نسخة : المتجه الأول ، والأقرب ما في الأصل . ورأيت سم نقله عن الشارح في حواشي حج (قوله ومع ذلك يلزمها الامتناع) أى ولو يقتله لأنه كالمائل (قوله المعترم فيه) أى القبل ، وقوله وبه : أى بلدخول مائله المحرة أمة (قوله عمل اللحوق) أى بالوطء في الدبر

⁽قوله فلم يجر فيها الاحتمال السابق) يرد عليه أنه لايجرى فىغير الموروثة ونحوها أيضا (قوله المسانع) وصف لحملها (قوله فكذبها) فى نسخة بدل هذا وظن كذبها (گوله المتجه الثانى) فىنسخة المتجه الأوّل اهوما فى الأصل هو مانقله الشهاب سم غن الشارح (قوله صريح فىرد " الجمع النغ) انظر ماوجه الصراحة ، ولعل وجههها أن الجمع إنما يكون فىشىء له أصل فى المذهب ، فما لا أصل له غير معتبر فلا يمتاج فيه إلى الجمع

أى بعد علمه الوطء بوحي أو إخبار لما مر من الإجماع (وإن أقرَّ بوطء و نبي الولد وادعى استبراء) بحيضة مثلا بعد الوطء وقبل الوضع بستة أشهر فأكثر وحلف على ذلك وإن وافقته الأمة على الاستبراء فيا يظهر لأجل حق الولد (لم يلحقه) الولد (على المذهب) لأن عمر وزيد بن ثابت وابن عباس رضي الله عنهم نفوا أولاد إماء لهم بذلك ، ولأن الوطء سبب ظاهر والاستبراء كذلك فتعارضا وبعي أصل الإمكان وهو لايكتبي به هنا بخلاف النكاح كما مر ، وفي قول يلحقه تخريجا من نصه فيما لو طلق زوجته ومضت ثلاثةأقراء ثم أتتبؤلد يمكن أن يكون منه فإنه يلحقه . وأجاب الأول بأن فراش النكاح أقوى من فراش التسرى!ذ لابد فيه من الإقرار بالوطء أو بينة عليه ، وقد عارض الوطء هنا الاستبراء كما تقرّر فلم يترتب عليه لحوق ، أما لو أتت به للـون ستة أشهر من الاستبراء فيلحقه ويلغو الاستبراء ، ووقع في أصل الروضة هنا أن له نفيه باللعان . ورد بأنه سهو لمـا فيه في بابه وفى العزيز هنا وجمع الكتاب بين نغى الولد ودعوى الاستبراء تصوير أو قيد للخلاف فني الروضة له نفيه باليمين إذا علم أنه ليس منه وإن لم يدع الاستبراء . فإن نكل فوجهان : أحدهما توقف اللحوق على يمينها فإن نكلت فيمين الولد بعد بلوغه . و ثانيهما وهو الأصح لحوق الولد بنكوله . وقضية عبارته أن اقتصاره على دعرى الاستبراء كاف في نفيه عنه إذا حلف عليه (فإن أنكرت الاسنبراء) وقد ادَّعت عليه أمية الولد (حلف) ويكو في حلفه (إن الولد ليس منه) وإن لم يتعرض للاستبراء كما في نني ولدالحرة وإذاحلف على الاستبراء فهل يقول استبرأتها قيل سنة أشهر من ولادتها هذا الولد أويقول ولدته بعد سنة أشهر بعد استبرائي ؟ فيه وجهان : الأوجه أن كلا منهما كاف في حلفه لحصول المقصود به (وقيل يجب تعرضه للاستبراء) ليثبت بذلك دعواه (ولو ادعت استيلادا فأنكر أصل الوطء وهناك ولدلم) يلحق لعدم ثبوت الفراش ولم (يحلف) هو (على الصحيح) إذ لاولاية لها على الولد حتى تنوب عنه فى الدعوى ولم يسبق منه إقرار بما يقتضى اللحوق . والثانى يحلف أنه ما وطاً الأنه لو اعترف ثبت النسب ، فإذا أنكر حلف ، أما إذا لم يكن ثم ولد فلا يحلف جزما كما قالاه ، لكن قال ابن الرفعة ينبغي حلفه جزما إذا عرضت على البيع لأن دعو اها حينتذ تنصرف إلى حريبها لا إلى ولدها ، ويرد بمنع قوله لا إلى آخوه بل الانصراف يتمحض له إذ لا سبب للحرية غيره ، وأيضا هو حاضر والحرية منتظرة والانصرّاف، للحاضر أقوى فيتعين ، وأفهم كلامه صحة دعوى الأمة الاستيلاد وهو كذلك (ولو قال) من أتت موطوعته بولك (وطئة)ها (وعزلت) عنها (لحقه) الولد (في الأصبخ) لأن الماء قد يسبق من غير إحساس به ولأن أحكام الوطء لايشيرط فيها الإنزال. والثاني لايلحقه كدعوى الاستبراء.

(قوله بذلك) أى بالحلف مع الاستبراء (قوله إذ لابد فيه) أى فراش التسرّى (قوله فى الروضة) بيان لمنشلم السهو وإن كان المقصود منه أن جم الكتاب بين فى الخ تصوير (قوله وإذاحلف) أىإذا قلنا بالرجوع أنه يجب تعرضه للاستبراء أو تبرع بالتعرض للاستبراء أو إن قلنا لايجب (قوله لم يلحقه) أى وإن أشبه بل وإن ألحقه به القائف لانتفاء سببه (قوله فلا يحلف) معتمد(قوله وهوكذلك) أى ثم بعد دعواها تطلب نه جواب منعه بطريقه

⁽هوله وحلف على ذلك)وإن وافقته الأمة: يعنى ولابد من حلفه وإن وافقته(قوله لكن قال ابن/الرفعة الخ) لعله راجع إلى منطوق المتن : أى إذا كان هناك ولد بدليل قول الشارح بعد وأيضا هوحاضر الخ فليراجع كلام ابن الرفعة .

كتابالرضاع

هو بفتح أوله وكسره وقد تبدل ضاده تاء المنة : اسم لمص الثلثى وشرب لبنه ، وشرعا اسم لحصول لبن المرأة أو ماحصل منه في جوف طفل بشروط تأتى ، وهي مع ما ينضرع عليها المقصود بالباب ، وأما مطلق لمنزم عليها المقصود بالباب ، وأما مطلق المترج به فقدمر في باب ما يحرم من النكاح . والأصل فيه الكتاب والسنة وإجماع الأمة ، وسبب تحربمه أن اللبن جزء المرضة وقد صاد من أجزاء الرضيع فأشبه منيها في النسب ، ولقصوره عنه لم يثبت له من أحكامه اللبن جزء المرضة وقد صاد من أجراء الرضيع فأشبه منيا في النسب ، ولقصوره عنه لم يثبت له من أحكامه ذكره عقب ما يحرم من النكاح تحرض وقد يقال الأنسب بمحله من ذكر شروط التحريم وأركانه رضيع ولبن لاعقب تلك فاذالم بلدكوفيه إلا اللبوات المحرمة الأنسب بمحله من ذكر شروط التحريم وأركانه رضيع ولبن ومرضع (إنما يشبت) الرضاع المحرم (بلبن امرأة) لا رجل لأن لبنه لايصلح للغذاء . نع يكره له ولفرعه نكاح من ارتضع منها ذكر وأنثى لأنه لايصلح لغذاء للد صلاحية لبن الآدمية ولأن الأخوة لاتنب بدون الأمرة أو الأبرة وإن أمكن ثبوت الأمومة دون الأبرة وعكمه كاياتى آدمية كا عبر به الشافعي رضى الله عنه فلا يثبت بلبن جنية لأنه تلو النسب لحبر و يحرم من النسب ، والله قطع النسب بين الجن والإنس قاله الزركشي . وقضيته أنه منبي عاقبل إل

كتاب الرضاع

قال النووى في شرح مسلم : والرضاعة بفتح الراء وكسرها ، وقد رضع الصي أمه يكسر الضاد برضعها بفتحها رضاعا . قال الجوهرى : وتقول أهل نجد رضع يرضع بفتح الضاد في المسازع وكسرها في المضازع بفتحها رضاعا . قال الجوهرى : وتقول أهل نجد رضع يرضع بفتح الضاد في المسازع بفترب بضرب ضربا ، وأرضعته امرأة وامرأة ، وضع : أي لها ولد ترضعه ، فإنوصفتها بإرضاعه قلت موضعة اه . وفي الخطار بعد مثل ماذكر : وارتضعت العنز : أي شربت لبن نفسها اه . ومقتضاه أنه لايقال ارتضع بكسر الشهاد وفتحها على مامر (قوله وقد تبدل ضاده) ظاهره على اللغنين ، وعبارة الخطيب : وإثبات التاء معهما (قوله وشرب لبنه) عطف مغاير (قوله أو ماحصل منه) كالزيد والجين (قوله وهي) أي الشروط (قوله وإجماع الأمة) أي على أصل التحريم به وإلا من في تفاصيله خلاف بينهم (قوله فأشبه منها) أي ولما كان حصوله بسبب الولد المنعقد من منها ومني الفحل سمى إلى الفحل وأصوله وحواشيه كما يأتى ونزل منزلة منيه في النسب أيضا (قوله ولقصوره) أي اللبن ، وقوله عنه : أي المني (قوله دون نحو إرث) أي كالحلود وعلم وجوب النفقة وعلم حبس الوالد للدين ولده وفرف عن أي خقاه رقوله ولفرعه) أي ولما كان وحواشيه على تياس ما يأتى من انتشار الحرمة) أي كما لو أرضعت وخوج وحواشي المؤمعة وذى اللبن اه سم على حج (قوله وإن أمكن ثبوت الأمومة) أي كما لو أرضعت البكر طفلا (قوله وحكسه كما يأتى) أي فقل المهنف ولو كان لرجل خس مستولدات (قوله لانه تلو النسب)

الأصعح حرمة تناكحهما . أما على ماعليه جمع من حله وهو الأوجه فيحرم (حية) حياة مستقرة لامن حركها حركة مذيح و لا ميتة خلافا للأثمة الثلاثة ، كما لاتثبت حرمة المصاهرة بوطئها ولأنه منفصل من جنة منفكة عن الحلّ والحممة كالبهيمة ، وبه الندفع قولم اللبن لايموت فلا عبرة بنظرة كلبن حية فى سقاء نجس ، نعم يكره كراهة شليلة كما هو ظاهر لقتوة الحلاف فيه (بلغبت تسع سنين) قمرية تقريبا بالمعنى السابق فى الحيض ولو بكرا خلية دون كما من لم تبلغ ذلك لأنها لاتحتمل الولادة واللبن المحرم فرعها (ولو حلبت لبنها) المحرم وهو الحاسمة أوخمس دفعات أو حلبه غيرها أو نزل منها بلا حلب (فأوجره) طفل مرة فى الأولى أو خمس مرات فى الثانية (بعد موتها حرّم) بالتشديد هنا وفيا بعد (فى الأصح) لانفصاله منها وهو حلال عمر م : أى لأنه يصبح عقد الإجارة على الإرضاع به الأمومة بعد الموت ، وإلا فلبن الميتة طاهر كما مر فى باب النجاسة (ولو جبن أو نزع منه زبد) وأعام الطفل ذلك الجبن أو الزبد أو سقاه المنزوع منه ازبد (حرم) لحصول التغذى (ولو خلط) البن (بمائع) أو جامد (حرم ان غلب) بفتح أوله المائع بأن ظهر لونه أو طعمه أو ريحه وإن شرب البعض لأنه المؤثر ميناث

أى تابع (قوله فيحرم وعايد فتعبير الشافعي بالآمية لم يرد به الاحتراز عن الجنية لندرة الارتضاع منها (قوله لامن حركتها حركة مذبوح) قضية إطلاقه كحج أنه لافرق في وصولها إلى ذلك الحد" بين كونه بجناية أو بدونها والموافق لما في الجنايات من أن من وصل إلى تلك الحالة بلا جناية حكمه حكم الصحيح اختصاص ذلك بالأول فله الخارج . لكن قضية قول الشارح الآئي بعد قول المصنف رضيع حي من قوله لاتفاء التغذى أن المدرك هنا غيره تم وأنه لافرق بين الحالين في عدم ثبوت الرضاع (قوله ولأنه منفصل من جنة) لو قال لأن المنفصل بعد موتها لايصلح صلاحية لبن الحية لكان موافقالمتنفي التعليل السابق بأن لبن غير الآمية من الرجل وغيره لايصلح لغذاء الولد صلاحية لبن الآمية ونها منفكة عن الحل) أى لايتعلق بها ياحة شيء لها ولا تحرم شيء عليها وإن كانت هي عترمة في نفسها بحيث يحرم التعرض لها بما يحرم به التعرض للحية ، ولا ترد الصغيره لأنها تمنع من فعل الحرم كما تمتع البالعة ويؤذن لها في فعل غيره فهي شبية بالمكلفة بل تومر وجوبا بالعبادات كما هو معاوم من بابه (قوله نم يكره) أى نكاح من تحرم منا كحمًا بقدير الرضاع منها حية .

[فرع] لو خرج اللان من غير طريقه المتاد فهل يؤثر مطلقا أو فيه نحوتفصيل الغسل بخروج المنى من ذلك ؟ فيه نظر ، ولمل القياس الثانى ، وكلما لو خرج من ثدى زائد فهل يؤثر مطلقا أو يفصل فيه اه سم على حج . أقول : القياس الثانى أيضا إن قالنا الحارج من غير طريقه المعتاد لا بحرم . وأما إذا تلنا بالتحريم وهو القياس حيث خرج مستحكما على ماذكره فلا وجه للردد هنا ، إذ غايته أنه خرج من غير طريقه المعتاد وقول سم أو فيه نحو تفصيل النسل : أى وهو أنه إن خرج من من حرم وإلا فلا، وليس من ذلك مالو انخرج منه وخرج منه البن فلا يقال فيه هذا التفصيل ، بل يقال الأقرب التحريم قياسا على مالو انكسر صلبه فخرج منيه حيث قالوا بوجوب الغسل فيه ، ومثله في التحريم مالو استؤسل قطع ثديها ولم بيق منه شيء وخرج اللبن من أصله (قوله بالمني السابق) وهو أنه لا يفض نقصها عن النسع بما لا يسم حيضا وطهرا (قوله أو السمن بالطريق الأولى ، وعبارة المنهج : وشرط في اللبن وصوله أو وصول ماحصل منه من الزبد) أى أو السمن بالطريق الأولى ، وعبارة المنهج : وشرط في اللبن وصوله أو وصول ماحصل منه من جرب جين أو غيره بوقاء ، وكتب عليه سم قوله أو غيره يشمل السمن وهومنجه (قوله أو سقاه المنزوع منه) غرج جيل أو غيره يوسمل المناس (قوله أي ملا قيد البعض) هلا قيد البعض با يائي منه المناس (قوله أي مد البعض) هلا قيد البعض على المن من

(فإن غلب) بضم أوّله بأن زال طعمه ولونه وويحه حسا وتقديرا بالأشد ، والحال أنه يأتى منه خس دفعات كما نقلاه وأقراه ، وحكى عن النص خلافه . قال بعضهم : إن الفطرة وحدها مؤثرة إذا وصل إليه في خمس دفعات ماوقعت فيه ، وجعل أن اختلاط اللبن بغيره ليس كانفراده فلا يغير في انفصاله عدد وليس كما قال (وشرب) الرضيع (الكل) على خمس رضعات أو كان هو الحاسة (قبل أو البعض حرم في الأظهر) لأن اللبن في شرب الكل وصل لجوفه يقينا فحصل التغذى المقصود ، وبه فارق عدم تأثير نجاسة استهلكت في ماء كثير لا تتفاء استملام حيثلا وعلم حد بخمر استهلكت في غيرها لا تتفاء الشدة المطربة وعدم فدية بطعام فيه طيب استهلك لزوال التعليب . واثناني لا يحرم لأن المغلوب المستهلك كالمعدوم ، وشرب البعض لا يحرم في الأصح لا تتفاء عمن وصول اللبن منه إلى الجوف ، فإن تحقق كان بتي من المخلوط أقل من قدر اللبن حرم جزما ، ولو زايد النبن حرم جزما ، ولو

المنزوع منه الجين فلا يحرم وإن كان فيه وسومه ، ويوجه بأنه انسلخ عنه اسم اللبن وصفاته (قوله بأن ظهرلونه) يحمل أن يراد بظهور اللون مايشمل الحسى والتقديرى كما فيالميه ويلدل له قوله الآتى حسا وتقديرا بالأشد ، وقوله إلى المنظم المنسى والتقديرى كما فيالميه ويلدل له قوله الآتى حسا وتقديرا بالأشد ، وقوله إلى المنسخة الله أو إلى المنسخة الله ويدرة ماسياتى أنه لو كان في خمس دفعات وشربه في خمس دفعات (قوله ما وقعت فيه) قال شيخنا الريادى : ويردة ماسياتى أنه لو كان انقصاله في مرة ووصوله في خمس م يوثراً العن مقابله الآتى في قوله وفي قول خمس على أن قوله وجعل أن اختلاط اللبن المنح يمنع ما استند إليه الزيادى في الرد (قوله خمس رضعات) ظاهرة وإن جلب منها في دوة و ورب في خمس من من رأيت في حمل ما استند إليه الزيادى في الرد (قوله الايشترط في اغتظط بغيره التعدد و الانفصال فليراجع . وكتب عليه سم : هو في غاية التعسف ، والصواب لايشترط في اغتظط بغيره التعدد و الانفصال فليراجع . وكتب عليه سم : هو في غاية التعسف ، والصواب علاف ذلك واستواء المستلين اه . ويوافق قول سم قول الشارح وليس كما قال (قوله أوكان هو) أى المفلوط خلاف من عد الانحصاره في غيرها بما شرب أو مما به المنافق المنسعة على حميم المنافق عبرها خاليا منه (قوله ول وأمل وزايلت اللبن) أى فارقت اللبن هذا علم من قوله قبل وتقديرا بالأشد ، لكنه ذكره بعضها خاليا منه (فالهور فالدته من حيان اللون الواقع في كالامهم ليس قيدا ثم اعتبار ماذكر تظهر فائدته من حيث الحلاث ،

خس دفعات كما صنع فيا بعده (قوله وآلحال أنه يأتى منه خمس دفعات } أى أوكان هو الحامسة نظير مايائتى (قوله لأن اللبن فىشرب الكل النح) قد بقال إن وصول اللبن بمجرده ليسركافيا فى التحريم بل لابدمن وصول خصوص اللبن فىخمس دفعات . فإن قبل : إن اللبن باختلاطه صار فى كل جزء من أجزاء المسائع جزء مئه ، قلنا : فكانت تثبت الحرمة بشرب البعض إذا شربه فى خمس دفعات : أى والصورة أن اللبن يتأتى منه فى نفسه خمس دفعاتكما علم بما مرّ (قوله فإن تحقق) فيه ماقدمته (قوله كأن يتى من المخلوط أقل النح) لاخفاء أن التحقق بمصل

أتوى مايناسب لون اللبن أو طعمه أو ربحه أخلا بما مر أول الطهارة في التغير التقديري بالأشد فاقتصارهم هذا لما الله المناسبيل المذكور فتثبت الأمومة المناسبيل المذكور فتثبت الأمومة المناسبيل المذكور فتثبت الأمومة المناب وكان المنافوية بشرطه السابق (ويحرم إيجار) وهو حسب اللبن في الحاق قهرا لحصول التغذي بنج ، ومن لمائلة اللبن وكالما المنافوية بشرطه السابق (ويحرم إيجار) وهو حسب اللبن في الحقوة (وكذا إسماط) بأن حسب اللبن من الأنف حتى وصل للدماغ (على الملهب) لذلك والطريق الثانى فيه قولان كالحقفة (لاحقة في الأنعام المائلة على يكن فيها تغذ " ، ومثلها صبه في نحو أذن أو قبل . والثانى بحرم كما يحصل بها الفطر ، ورد " بأنعمنوط بما يصل إلى جود فيها مر ركنا المنافر ، ورد " بأنعمنوط بما يمال إلى معدة (وشرطه) أى الرضاع الحرم : أى مالابد منه فيه فلا ينافى عده فيا مر ركنا (رضيع حمى) حياة مستقرة فلا أثر لوصوله لجوف من حركته حركة ملبوح وميت اتفاقا لانتفاء التغذى (لم ينافي عد في المنافق المنافقة ا

أما من حيث الحكم فلا لأن الغالب يحرم قطعا والمغلوب فى الأظهر (قوله وفى المغلوب منهما) انظر ما المراد بالمغلوب هنا فإن المعتبى المعتبر فى انتخلاط اللبن بغيره من أن المراد بالغلبة ظهور أوصاف اللبن لا يأتى هنا ، وقد يقال : يفرض أحد اللبنين من نوع خالف للآخر فى أشد الصفات. فإن غلبت أوصافه المقدرة على أوصاف اللبن الآخر عيث أنها أزالها كان الآخر منظوبا وإلا فلا أخطا مما ذكروه فيا لو اختلط اللبن بمائع موافق للبن المسابق) أى بشرط أن يكون الباق أقل من لبنها وشرب الكل (قوله ومثلها) أى الحقية (قوله ومثلها) أى الحقية (قوله ورد "بأنه)أى الفعلم (قوله ورد "بأنه)أى الفعلم (قوله ومثلها) أى الأكبريمة ، وانظر مافائدة التعرض لهله و في تأثيره فإن التحريم إنما يتعدى من الرضيع إلى فروعه وهى منتقبة عن ذكرى ، وأما أصوله وحواشيه فلا يتعدى التحريم إليهم . نع تظهر فائدة ذلك فى التعاليق كما لو قال زوجها عن ذكرى ، وأما أصوله وحواشيه فلا يتعدى التحريم إليهم . نع تظهر فائدة فيا فو مات الرضيع عن زوجة رضيعه أيضا عن ذكرى ، وأما أصوله وحواشيه فلا يتعدى التحريم إليهم . نع تظهر فائدة فيا فو مات الرضيع عن زوجة رضيعة أيضا لهم أوجر اللبن بعد الموت . وبه يتضح قوله الآن يتروج بزوجة الرضيع أم أوجر اللبن بعد الموت . فإن المناها) فى في ابتداء الحامية الهورة النظر إنما لعمل المناه الحماسة في في قبله المعدة وله الأمنو وسوله المعدة ، فالمراد بغتن الأماء وصوله المعدة المعرب مسلم في سالم) قد شكل العملة الأن يكون منظرها ومسها فكيف جاز لسالم الارتضاع منها المسئة ما عقدة المعس والنظر قبل تمام الحاسة فهى قبلها أختية عمر منظرها ومسها فكيف جاز لسالم الارتضاع منها المسئة منها المسئة من نظرها ومسها فكيف جاز لسالم الارتضاع منها المسئة من فارة المعس والنظر قبل تمام الحاسة فهى قبلها أختية عمر منظرها ومسها فكيف جاز لسائم الارتضاع على المسئة إلا أن يكون كون في المعدة المعرب على معاسه في سائم الحاسة إلا أن الحورية المنظر عام العاسة إلا أن يكون كون كون كون المعالة المناسة المناسة المائية المناسة المناس

وإن بقى من المخلوط قدر اللبن فأكثر لأن الباق بعضه من اللبن وبعضه من الخليط قطعا فهذا البعض من الخليط بدل جزء ذهب من اللبن قطعا بل اللداهب هو الجزء الأعظم ، إذ الصورة أن اللبن مغلوب فتأمل(قوله أعجلها تما .رّ أوّل الطهارة) قد يقال لم يمرّ أوّل الطهارة اعتبار مايناسب النجاسة بل الذي مرّ اعتباره إنما هوأشد هيلي الله عليه وسلم خاص به أو منسوخ كما مال إليه ابن المنذر أو في أثنا ثبا حرم (وخمس رضمات) أو أكلات من يحوز عجز بعجن به أو البعض من هذا والبعض من هذا ، خبر مسلم عن عائشة رضى الله تعالى عنها بذلك ، والقراءة الشاذة بحتج بها أى الأحكام كخبر الواحد ، وإنما كانت الحمس موثرة دون ماقبلها لأن الحواس التى هى سبب الإدراك كلك ، وقدم مفهوم خبر الحمس على مفهوم خبر مسلم أيضا و لاتحرم الرضعة ولا الرضعتان ، لاعتصاده بالأصل وهو عدم التحريم . لايقال : هذا احتجاج بخمهوم العدد وهو غير حجة عند الأكثرين . لأنا نقول : على الخلاف فيه حيث لاقرينة على اجتباره وهنا قرينة عليه وهو ذكر نسخ العشر بالحمس وإلا لم ييق لذكرها وانتشر في العظم ، ماشأنه ذلك ، وقولم : لوطارت قطرة إلى فيه فنزلت جوفه أو أسعطه قطرة عد رضعة صحيح الايعد في تسمية العرف ذلك رضعة باعتبار الأكل (فلو قطع) الرضيع الرضاع (إعراضا) عن الثلدى أو قطعته إذ لايعد في تسمي اللوف في كل ذلك بتي الثلاث أو قطعت عليه المرضعة لشغل خفيف (وعاد في الحال أو تحول) وللهور) أو نحو تنفس أو ازدراد ما اجتمع منه في فه أو قطعته المرضعة لشغل خفيف (وعاد في الحال أو تحول) (لهور) أو نحو تنفس أو ازدراد ما اجتمع منه في فه أو قطعته المرضعة لشغل خفيف (وعاد في الحال في المندى في محل ذلك بتي الثدى في هه أم و قطعت المرضعة لشغل خفيف (وعاد في الحال أو تحول) أما إذا تحول أما وذا كورل منها أما وذا كورل رحول دفرمعة) اعتبارا عالة الانفصال (ولو حلب منها دفعة وأوجره خسا أو عكسه) أى حلب خسا وأوجره دفعة (فرضعة) اعتبارا عالة الانفصال (ولو حلب منها دفعة وأوجره خسا أو عكسه) أى حلب خسا وأوجره دفعة (فرضعة) اعتبارا عالة الانفصال

ارتضع منها مع الاحتراز عن المس والنظر بحضرة من تزول الحلوة بحضوره ، أو تكون قد حلبت خس مرات فى إناء وشربها منه ، أو جوز له ولها النظر والمس إلى تمام الرضاع خصوصية لهما كما خصا بتأثير هذا الرضاع اه

[فرق] قال فى العباب : ولو حكم قاض بثبوت الرضاع بعد الحولين نقض حكمه ، بخلاف مالو حكم بتحريم بأقل من الحمس فلا نقض اه . ولعل الفرق أن عدم التحريم بعد الحولين ثبت بالنص بخلافه بما دون الحمس (قوله أو فى أثنائها حرم) أى لأن ماوصل قبل تمام الحولين يعد وضعد (قوله وخمس رضعات) قال فى الروض : ولا أثر لدون خمس رضعات إلا إن حكم به حاكم اه . قال فى شرحه : فلا ينقض حكمه اه سم على حج (قوله والقراءة الشاذة) لم يتقدم ذكر القراءة هنا فلينظر ، إلا أن يقال : مراده بها ما أشار إليه بقوله بذلك فإن عائشة روت : كان فها أنزل عشر رضعات معلومات فتسخن بخمس معلومات ، لكن مثل هذا لايسمى قواءة شاذة (قوله أو نام خفيفاً) أى نوما خفيفا (قوله وإلا تعدد) ظاهره وإن عاد إلى الأول حالا ، ويوجه بأن محوله للثانى يعد فى العرف قطعا للرضاع من الأولى (قوله وإلا تعدد) قال حج : ويعتبر التعدد فى أكل نحوالجن بنظير

مايخالف الماء في صفاته سواء أناسب النجاسة أم لا بدليل تمثيلهم بلون الحبر مثلا فليراجع (قوله لحبر مسلم عن عائدة رضى الله عنها : كان فيها أثرل الله فيالقرآن عشر رضعات معلومات بحرّمن فنسخن بخمس معلومات نتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيا يقرأ من القرآن اه . أى فالقراءة الدالة على الخمس قراءة شاذة كما أشار إليه الشارح كابن حجر وهو ظاهر الخبر وإن كان فى كلام غيرهما كشرح الروض ماهو صريح فى أن القراءة الدالة عليها منسوخة أيضا حيث احتاج إلى تأويل قول عائشة فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيا يقرأ من القرآن بأن المراد يتلى حكمهن أو يقرؤهن من لم يبلغه الفسخ (قوله أو قطعته عليه المرضمة)

من الثلدى فى الأولى ووصوله للجوف فى الثانية (وفى قول خس) فيهما تنزيلا فى الأولى للإناء منزلة الثلثى ونظرا فىالثانية لحالة انفصاله من الثدى، وقوله منها قيد للخلاف ، فلو حلب من خمس فى إناء وأوجره طفل دفعة أوخسا حسب من كل رضعة (ولو شك هل) رضع (خسا أم) الأفصح أو على مامر (أقل أو هل رضم في حولين أم بعد فلا تحريم) لأن الأصل عدمه ، ولا يخبى الورع حيث وقع الشك للكرامة حينتذكما هو ظاهر مما مر أنه حيث وجد خلاف يعتد به فيالتحريم وجدت الكراهة ، ومعلوم أنها هنا أغلظ لأن الاحتياط هنا لنني الريبة في الأبضاع المختصة بمزيد احتياط ، فني المحارم المختصة باحتياط أولى (وفي) الصورة (الثانية قول أو وجه) بالتحريم لآن الأصل بقاء الحولين (و) بالرضاع المستوفى للشروط (تصير المرضعة أمه) أى الرضيع (والذي منه اللبن أباه وتسرى الحرمة) من الرضيع (إلى أولاده) نسبا أو رضاعا و إن سفلوا للخبر المــار ٥ يحرم من الرضاع مايحرم من النسب، وخرج بأولاده أصوله وحواشيه فلا تسرى الحرمة منه إليهما فلهم نكاح المرضعة وبناتها ولذي اللبن نُكاحِ أم الطفل وأخته ، وإنما سرت الحرمة منه إلى أصول المرضعة وذى اللبن وفروعهما وحواشهما نسبا أو رضاعاً كما سيا. كره لأن لبن المرضعة كالجزء من أصولها فيسرى التحريم به إليهم مع الحواشي ، بخلافه في أصول الرضيع وحواشيه ، وقد علم أن الحرمة تسرى من المرضعة والفحل إلى أصولهما وفروعهما وحواشيهما ، ومن الرضيع إلى فروعه دون أصوله وحواشيه،وما تقررمن رجوع صَّمير أولاده إلى الرضيع أولى من جعل الشارح ذلك راجعا لذى اللبن ، ولا يقدح في صحته ذكر المصنف له بعد ، وادعى ابن قاسم أنه سهو ﴿ وَلُو كَانَ لرجل خس مستولدات أو) له (أربع نسوة وأم ولد) ولبنهن له (فرضع طفل من كل رضعة صار ابنة في الأصح) لأن لبن الكل منه ، ولا يصرن آمهات رضاع (فيحرمن)عليه (لأنهن مُوطوعات أبيه) لا لأمومهن ، والثانى لايصير ابنه لأن الأبوَّة تَابِعة للأمومة ولم تحصل(ولوكان بدل المستولدات بنات أو أخوات) له أو أم وأخت وبفت وجد"ة وزوجة فوضع من كل رضعة (فلا حرمة) لهن(في الأصح)و إلا لصار جد" الأم أوخالا مع عدم أمومة وهو عمال بخلافه فيا مرلأنه لاتلازم بين الأبوة والأمومة لثبوت الأبوة فقط فيا ذكره والأملومة فقط فيا إذا أرضعت خلية أومرضع من زنا والثانى تثبت الحرمة تنزيلا للبنات أو الاخوات منزلة الواحدة أىمنزلة مالوكان له بنت أو أحت

ماتقرو فى اللبن أخلا من قولهم هنا عقب ذلك يعتبر مانحن فيه بمرات الأكل (قوله ولو شك)) المراد بالشك معطلق الردة فقسل مالو خلب على الظن حصول ذلك لشدة الاختلاط كالنساء المجتمعة فى بيت واحد ، وقد جرت العادة بلرضاع كل منهن أو لاء غيرها وعلمت كل منهن الإرضاع ، لكن لم تتحقق خسا فليتنبه له فإنه يقع كثيراً فى زماننا (قوله إلى أولاده) أى الرضيع (قوله أولى من جعل الشارح الغ) أى لأن الحرمة ليست خاصة بأولاد ذى اللبن ، بل كما تسرى إلى أصوله وحواشيه (قوله والمجا أى لقوله بعد أولاده فهم إشعوة الرضيع وأشواته (قوله في إذا أرضعت خلية)مراده بها

أى إعراضا بقرينة ما يأتى (قوله حسب من كل رضمة) أى جزما ، ولعله ساقط من النسخ من النساخ (قوله لأن لبن المرضمة الغ) سكت عن ذى اللبن (قوله كالجزء من أصولها) سكت عن فروعها كفروع ذى اللبن لأن الفروع لايفترق فيهم الحال كما هو ظاهر (قوله ولا يقلح فى صحت) أى رجوعه للى اللبن (قوله أنه سهو) أى رجوعه للدى اللبن (قوله وإلا لصار جلما الغ) أى فى مسئلة المتن

أرضمت الطفل خمس رضعات ، ولوكان له أربع نسوة وأمة موطومات فأرضعن طفلة بلبن غيره لم تمحرم عليه ، وما فى الروضة من التحريم تفريعا على ثبوت الأبوة صوابه الأمومة وهو ضعيف (وآباء المرضعة من نسب أو رضاع أجداد للرضيع) وفروعه ، فإذا كان أنثى حرم عليهم نكاحه (وأمهاتها) من نسب أو رضاع (جدَّاته) فإذا كان ذكرا حرم عليين نكاحه (وأولادها من نسب أو رضاع إخوته وأنحواته وإخوتها وأخواتها) من نسب أو رضاع ﴿ أَسُواله وَخَالاته وأبو ذي اللبن جدَّ، وأشوه عمه وكذا الباق ﴾ فأمهاته جدَّات الرضيع وأولاده إشوة للرضيع وأعوانه (واللبن لمن نسب إليه ولد نزل به) أى بسببه (بنكاح) فيه دخول أو استدخال ماء محترم أو بملك يمين فيه ذلك أيضا كما أفاده ماقدمه فى المستولدة (أو وطء شبهة) لثبوتالنسب بذلك والرضاع تلوه (لا زنا) لأنه لاحرمة له ، نعم يكره له نكاح من ارتضعت من لبنه . أما حيث لادخول بأن لحقه ولد بمجرد الإمكان فلا تثبت الحرمة بين الرضيع وألمي آلولد على ما قاله إين القاص ، وادعى البلقيني أنه قضية كلام الأصحاب ، لكن قال غيره : إن ظاهر كلام الجمهور بخالفه ، وهذا هو الأصح ، وخرج بقوله نزل به مانزلُ قبل حملها منه ولو بعد وطئها فلا ينسب إليه ولا تثبت أبوته كما قاله جمع متقدمون (ولو نفاه) أي الزوج الولد النازل به اللبن (بلعان انتفى اللبن عنه) كما تقرر أنه تابع للنسب ومن ثم لو استلحقه بعد لحقه الرضيع (ولو وطئت منكوحة بشبهة أو وطئ اثنان) امرأة (بشبهة فولدت) بعد وطئها ولدا (فاللبن) النازل به (لمن لحقه الولد) منهما (بقائف ﴾ لإمكانه منهما (أو غيره)كانحصار الإمكان فيه وكانتساب الولد أو فروعه بعد موته إليه بعد كماله لفقد القائف أوغيره، ويجب ذلك ويجبر عليه حفظاللنسب من الضياع، ولو انتسب بعض فروعه لواحد وبعضهم لآخر دام الإشكال في هذه الحالة (ولا تنقظع نسبة اللبن) لزوج نزل بسبب علوق زوجته منه (عن زوج مات

⁽توله مانزل قبل حلها) انظرمفهومه ، وفىالروض : وإن نزل لبكير لبن وتزوّجت وحبلت فاللبن لها لا للثانى : يعنى الزوج مالم تلداه.

أو طلق وإن طالت المدة) فكل من ارتضع من لبنها قبل ولادتها صار ابنا له (أو انقطع) اللبن (وعاد) ولو بعد عشر سنين لعدم حدوث مايقطع نسبته عن الأول لأن الكلام مفروض فيمن لم تنكح غيره ولا وطنت بملك أو شهية (فإن نكحت آخر) أو وطنت بطلك أو شهية (فإن نكحت آخر) أو وطنت بطلك أو يلاد الله) أى الثانى (وقبلها) أو معها (للأول إن لم يدخل وقت ظهور لبن حمل الثانى ، وكذا إن دخل) وقت وزاد بسبب الحمل لأنه ليس غذاء التحمل فلم يصلح قاطعا له عن ولد الأول ، ويقال أقل مدة يحدث فيها للحامل أربعون يوما (وفي قول) هو فيا يعد دخول وقت ذلك (لثانى) إن انقطع مدة طويلة تم عاد الحاقا للحمل بالولادة (وفي قول) هو فيا يعد دخول وقت ذلك (لثانى) إن انقطع مدة طويلة تم عاد الحاقا للحمل بالولادة (وفي قول) هو (لهما) لتمارض ترجيحهما . أما ماحدث بولد الزا فالأوجه كا دل عليه كلامهما انقطاع نسبة اللبن للأول به وإحالته على ولد الزنا ، وضعف الزركشي القول بعدم الانقطاع مستدلا بأنها إذا أرضحت بلبن الزنا ظفلا صار أعا لولد الزنا ، وهو ظاهر وإن زعم يعضهم أن لادليل له فى ذلك لأن المشاع أبراتها لولاد الزنا إلى الأول به من مايوجب قطعه عنه .

(فصل)

فىحكىم الرضاع الطارئ على النكاح تحريما وغرما

(تحته) زوجة (صغيرة فارضمتها) إرضاعا عرما من تموم عليه بنها كأن أرضمتها (أمه أو أخته) أو زوجة أصله أو فرعه أو أخيه بلبنهم من نسب أو رضاع (أو زوجة أخرى) له موطوءة (انفسخ نكاحه) من الصغيرة لأتها صارت عرمة عليه أبدا ، وكلما من الكبيرة فى الأخيرة لأتها صارت أم زوجته ، وخرج بالموطوقة خيرها فتحرم المرضمة فقط إن كان الإرضاع بغير لبنه كما يأتى (ولصغيرة) عليه (نصف مهوها) المسمى إن صع وإلا فنصف مهر مثلها لأتها فوقة قبل الوطء لا بسبها (وله) إن كان حوا وإلا فلسيده وإن كان الفوات إنما هو طئ

ماتوا ولم يكن لهم ولد انتسب الرئمسيم إن شاء وقبل ذلك لايمل له بيت أحدهما ونحوها العرجز قوله بطريق مماسر) أفى كالشبهة (قوله وولدت) هل يشمل العلقة والمضنة أم لا؟ فيه نظر ، والأقرب الثافى ، وقد يوسحد ذلك من قول الشارح بأن تم انفصال الولد لأن كلا من العلقة والمضنة لايسمى ولدا ظيراجع ، ويفرق بين ماهنا وما فى العدد من الاكتفاء بوضع المضنة بأن المدارثم على براءة الرحم وهو يتحقق بوضعها فاكتنى به يخلافه هنا (قوله الحامل) أىبسبب الحمل (قوله فالأوجه كما دل عليه النح) معتمد (قوله وإحالته على ولد الزنا) وتستمرً الإحالة المذكورة إلى حدوث ولد من غير زنا ، وكما انقطعت نسبته عن الأول لائتبت الزائى لعدم احترام مائه ، ظور رضع منه طفل ثبتت له الأمومة دون الأبرة (قوله وهو ظاهر) أى التضعيف ومع ذلك المعتمد الأول.

.. (فصل) فى حكم الرضاع الطارئ على النكاح

(قو له تحته) ينبغى له تقدير الشرط على عادته فى مثله كأن يقول إذاكان تحته المخ (قوله إن كان الإرضاع يغير لبنه بأيمؤان كان بلبنه حرمت لكونها صارت بتته ، ويمكن تصوير إرضاعها بلبنه مع كونها غير موطوعة له

[﴿] فصل ﴾ في حكم الرضاع للطارئ على النكاح

الزوج (على المرضعة) المختارة إن لم يأذن لما كما قاله المـاوردى ولم تكن مملوكة له أوكانت مكاتبة (نصف مهر المثل وإن أثرمها الإرضاع لتعينها لأن غراءة المتلف لاتتأثر بذلك ، ولزمها النصف اعتبارا لما يجب له بما يجب عليه : أي في الجملة ، فلا ينافي أن نصف المهر اللازم قد يزيد على نصف المسمى ، أما المكرهةله فيلزمها ذلك لكن باعتبار كونها طريقا فيه لابطريق الاستقرار ، إذ القرار على مكرهها ، ولوحلبت لبنها ثم أمرت أحنيبا بسقيه لها كان طريقا والقرار عليها كما في المعتمد ، ونظر فيه الأذرعي إذا كان المأمور مميزا لايري تحتم طاعتها : أي والمتجه في المميز أن الغرم عليه فقط وفيمن يرى تحتم الطاعة أنه عليها فقط (وفي قول) له عليها (كله) أي مهر المثل لأنه قيمة البضع الذي فوتته ، وعلى الأول فارقت شهود طلاق رجعوا فإنهم يغرمون الكل بأنهم أحالوا بينه وبينحقه الباقى بزهمه فكانوا كغاصب حال بين المالكوحقه. وأما الفرقة هنا فحقيقية بمنزلة التلف فلم تغرم المرضعة سوى ما أثلفته وهو ماغرمه فقط ، ولو نكح عبد أمة صغيرة بتفويض سيدها فأرضعتها أمه مثلاً فلها المتعة ف كسبه، ولايطالب سيده المرضمة إلا بنصف مهر المثل وإنما صوروا ذلك بالأمة لأنه غيرمتصوّر فى الحرّة لانتفاء الكفاءة (ولو) دبت صغيرة و (رضعت) رضاعا محزما (من) كبيرة (نائمة) أو مستيقظة ساكتة كما في الروضة رجعله كالأصحاب الممكين من الإرضاع إرضاعا إنما هو بالنسبة للتحريم لا الغرم، وإنما عد سكوت المحرم على الحلق كفعله لأن الشعر في يده أمانة يلزمه دفع متلفاته ، ولاكذلك هنا (فلا غرم) عليها لأنها لم تصنع شيءًا (ولا •هر المرتضعة) لأن الانفساخ بفعلها و هو •سقط له قبل الدخول ، وله في مالها مهر مثل الكبيرة المنفسخ نكاحها أو نصفه لأتها أتلفت عليه بضَّعها وضهان الإتلاف لايتوقف على تمييز ، ولو حملت الربح اللبن من الكبيرة إلى جوف الصغيرة لم يرجع على واحدة منهما لعدم صنعهما ، ولو دبت الصغيرة فارتضعت من أم الزوج أربعا ثم

بأن استدخلت هاءه المحترم فإن الولد المنعقد منه يلخقه ويصير اللبن له (قوله إن لم يأذن لها) أى فلو اختلفا فيه صدق لأن الأصل عدم الإذن (قوله أو كانت مكاتبة) أى له (قوله نصف مهر مثل) أى وإن وجب الصغيرة عليه نصف المسمى (قوله لاتتأثر بللك) أى باللزوم (قوله كما في المعتمد) أى للبندنيجي (قوله ولاكذلك هنا) أى ولوكانت مستأجرة للإرضاع ، إذ هايته أن يترتب عليه عدم إرضاع الطفل ، وهو يقوت الأجرة وليس الإرضاع واجبا عليها عينا على أن ماشر بته الصغيرة ليس متعينا لإرضاع من استؤميرت لإرضاعه ، ولا يشكل هذا بحا مر من أنه لو لزمها الإرضاع غرمت لما مر من أن ضمان المتلفات لايتأثر بالوجوب على المتلف لأنه إنما جعل مناط الفرق كون الشعر في يده أمانة ولا كلمك اللبن (قوله وله في مالها) أى الصغيرة ، فإن لم يكن لها مال بق في فعها (قوله مهر مثل الكبيرة) أى حيث كانت زوجة ، وخرج به مالوار تضمت من أمه أو أخته أو نحوها فلا شيء فيه للكبيرة كما هو ظاهر (قوله فارتضعت من أمه الزوج) أى مثلا ، والضابط كما مر أن العبرة

⁽قوله أو كانت مكاتبة) معطوف على قوله ولم تكن علوكة له: أى أو كانت مملوكة له لكنها مكاتبة: أى له و كانت مكلوكة له لكنها مكاتبة: أى له ، وفي نسخة مكاتبة بالإضافة لفسميره (قوله وبيين حقه الباق برعمه) هلا قال بزعمهم إذ هو أقرى في الفرق كا لايختى (قوله لا نتفاه الكفاءة) ليس هلما التعليل في شرح الروض المأخوذ منه هذا الفرع مع إمكان تصوير المألة بكون الزوج حوا فتوجد الكفاءة ، فالظاهر أن الداعي لهذا التصوير إنما هو عدم تصوير التفويض في المألة بكون الزوج عدم تصوير التفويض في المحتفرة لا نتفاء الكفاءة فتأمل (قوله بالنسبة للتحريم) فيه أن التحريم لا يترقف على التمكين (قوله إلى جوف الصغيرة) الظاهر أنه خرج بجوفها مالو حملته الربح إلى فها فابتلحته لوجود الصنع منها فليراجع .

أرضعتها أم الزوج الخامسة أو عكسه اختص التغريم بالخامسة (ولوكان تحته) زوجتان (كبيرة وصغيرة فأرضعت أم الكبيرة الصغيرة انفسخت الصغيرة) لأنها صارت أخت الكبيرة (وكذا الكبيرة في الأظهر) لذلك فأشبه مالو أرضعهما معا . والثانى يختص الانفساخ بالصغيرة لأن الحمع حصل بلرضاعها فاشبه مالو نكح أختا على أخت، وفرق الأول بأن هذه لم تجتمع مع الأولى أصلا لوقوع عقدها فاسداً من أصله فلم يوثر فى بطلان الأولى ، بخلاف الكبيرة هنا لأنها اجتمعت مع الصغيرة فبطلت لعدم المرجح (وله نكاح من شاء منهما) من غير جمع لأنهما أختان (وحكم مهر الصغيرة) عليه (وتغريمه) أى الزوج (المرضعة ماسبق) أول الفصل (وكذا الكبيرة إن لم تكن ووطوءة) حكمها ماسبق في الصغيرة فلها عليه نصف المسمى الصحيح وإلا فنصف مهر المثل و له على أمها المرضعة نصف مهر المثل (فإن كانت،موطوءة فله على) الأم (المرضعة) بشروطها المبارة (مهر مثل فى الأظهر) كما لزمه لبنتها جميع المسمى إن صح وإلا فجميع مهر المثلُّ . والثانى لاغرم عليها لأن البضع بعد الدخول لايتقوَّم على الزوج ، ويردُّ ه ما يأتى أنهم كو شهدوا بطلاق بعد وطء ثم رجعوا غرموا مهر المثل . أما لو كانتالكبيرة الموطوءة هى المفسدة لنكاحها بإرضاعها الصغيرة لم يرجع عليها بمهرها لئلا يخلو نكاحها مع الوطء عن مهر ، وهبو من خصائص نبينا صلى الله عليه وسلم (ولو أرضعت بنت الكبيرة الصغيرة حرمت الكبيرة أبدا) لأنها جدَّة زُوجته (وكذا الصغيرة) فتحرم أبدا (إن ٰكانت الكبيرة • وطوءة) لأنها ربيبته ، بخلاف مالو لم تكن موطوءة لأن بنت الزوجة لاتحرم إلا بالدخول (ولوكان تحته صغيرة فطلقها فأرضعها امرأة صارتأم امرأته) فتحرم عليه أبدا إلحاقا للطارئ بالمقارن كما هو شأن التحريم المؤبد (ولو نكحت مطلقته صغيراً وأرضعته بلبنه حرمت على المطلق والصغير أبدا) لأنها زوجة ابن المطلق وأم للصغير وزوجة أبيه (ولو زوّج أم ولده عبده الصغيرة) بناء على المرجوح أنه يزوَّجه إجبارا أو حكم به حاكم يراه (فأرضعته لبن السيد حرمت عليه) لأنها أمه وموطوءة أبيه (وعلى السيد) لأنها زوجة ابنه ، وخرج بلبنه ٰلبن غيره ، فإن اننكاح وإن انفسخ لكونها أمه لاتحرم على السيد لانتفاء سبب التحريم عليه المذكور (ولو أرضعت موطوءته الأمة) زوجة (صغيرة تحته بلبنه أو لبن غيره) من زوج أو شبهة (حرمًا) أى الموطوءة والصغيرة (عليه) أبدا لأن الأمة أم وزوجته والصغيرة بنته إن أرضعت لبنه وإلا فبنت

بمن تحرم بنها عليه (قوله اختص التغريم بالخاسة) أى بالرضعة الحاسة ، فالغرم على الكيبرة فى الأولى والصغيرة فى الثانية (قوله لذلك) أى لأتها صارت أحت الصغيرة (قوله وله نكاح من شاء منهما) أى بعقد جديد كما هو ظاهر و تعود له بالثلاث إن لم يكن سبق منه طلاق أو بما بنى منها إن سن ذلك لأن الانفساخ لا يتقص العدد (قوله بمروطها الممارة) أى فى قوله المختارة إن لم يأذن لما كما قاله الممارد على لم يرجع عليها بمهرها) أى مهر نفسها (قوله لثلا يخلو الخ) لا يحقى أنه لا يلزم خلو إذا نقص مهر المثل عن المسمى على بعجرها) أى مهر نفسها (قوله لثلا يخلو الخ) لا يحقى أنه لا يلزم خلو إذا نقص مهر المثل عن المسمى على معرد على المارة) أى الحارف لا يناق الحصوصية اله سم على حج . أقول ويؤيده أنه سمى لما مهرا ثم أبرأته منه صح مع خلو النكاح حيثله من المهر (قوله لحلقها) أى ولو بالأنا (قوله أنارضعها امرأة) أى أجبية (قوله فلدى على المرتبعة المالية فلا يكن لوجوده كونه يصدق على المرتضعة اسم الأوجة ولو فيا مضى (قوله ولو نكحت مطلقته) أى ولو بعد مدة طويلة (قوله بلبنه) خرج به مالو أرضعته المبين غيره فلا تحرم على المطنى لأنه لا يصير بذلك أبا للصغير ولكنها تحرم على الصغير لكوبها صارت أمه (قوله لمبالأن) على المبدر وكونه بالمارة أمه أى بلبن غيره فلا تحرم على العدي لكوبها صارت أمه (قوله المبارة) أى على المبدر أي كان بملك فلا شىء ما المارة مناه عليها لأن

موطوعته (ولوكان تحته صغيرة وكبيرة فأرضعها) أىالكبيرة الصغيرة (انفسختا) لأنها بنتها فامتنع جمعهما ، وتقدمت هذه أوَّل الفصل لبيان الغرم ، وسيقت هنا لبيان التحريم (وحرمت الكبيرة أبدا) لأنها أم زوجته (وكذا الصغيرة إنكان الإرضاع بلبنه)لانها بنته (و إلا) بأنكان بلبن غيره (فربيبة) فلا تحرم إلا إن دخل بالكبيرة (ولو كان تحته كبيرة وثلاث صغار فأرضعتهن حرمت) عليه (أبدا) لأنها أم زوجاته (وكذا الصنغائر -إن أرضعتهن بلبنه أو لبن غيره) معا أومرتبا (وهي) في الإرضاع بلبن غيره (موطوءة) لأنهن بناته أو بنات • وطوءته (وإلا) بأن لم تكن موطوءة واللبن لغيره (قان أرضعتهن معا) ويتصور (بإيجارهن) الرضعة (الحامسة) في واقت واحد أو بأن وضعت ثدييها فىاثنتين وأوجرت الثالثة من لبنها المحلوب (انفسخن) لاجماعهن مع أمهن ولصير وركبن ً أخوات (ولايحرمن مؤبدا)حيث لم يطأ أمهن فيحل له نكاح كل من غير جمع في نكاح (أو) أرضعتهن (مرتبا لم يحونن) كما ذكر (وتنفسخ الأولى) بإرضاعها لاجهاعها مع الأم فيالنكاح ، ولا تنفسخ الثانية بمجرد إرضاعها إذ لاموجب له (والثالثة) بإرضاعها لاجماعها مع أخمها الثانية في النكاح (وتنفسخ الثانية بإرضلع الثالثة) لصير ورتهما أختين معا فأشبه ما إذا أرضعتهما معا (وفي قول لاينفسخ) أي نكاح الثانية بل يختص الانفساخ بنكاح الثالثة لأن الجمع ثم بإرضاعها فاختص الفساد بها كما لو نكح أختا على أخت تبطل الثانية فقط ،ويرده ما مر من الفرق ، ولوأرضَّعت ثنتين معا ثم الثالثة انفسخ من عداها لوَّقوع إرضاعها بعد اندفاع نكاح أمها وأختيها أوواحدة ثم ثنتين معا انفسخ نكاح الكل لاجياع الأمّ والبنت وصيرورة الأخريين أختين معا (ويجرىالقولان فيمن تحته صغيرتان أرضعتهما أجنبية) ولوبعد طلاقهما الرجعي (مرتبا أينفسخان) وهو الأظهر لمــا مر ويحزمان مؤيدًا (أم الثانية) فقط ، فإن أرضعهما معا انفسختا قطعا لأنهما صارتا أختين معا، والمرضعة تحرم مؤيداقطعا لأنها أم زوجته .

(فصل) في الإقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه

إذا (قال) رجل (هند) بالصرفوتركه (بنتى أو أختى برضاع أو قالت) امرأة (هو أخى) أوابنى من رضاع وأمكن ذلك حسا أوشرعا كما علم من كلامه آخر الإقوار (حرم تناكحهما) أبدا موالحدة للمقرّ بإقواره

السيد لايجب له على عبده شيء ، وإن كان بنكاح فينبغى تعلق مايجب للصغيرة عليه برقبها لأنه بدل المتلف ، وهو إنما يتعلق بالرقب الوقع الماليات ، وقوله موطوءة : أى النروج . وقوله واللبن : أى والحال (قوله فى الثنين) أى فى فم الثنين (قوله كما ذكر) أى مويدا (قوله يجبره إرضاعها) أى إرضاع الكبيرة للثانية (قوله ورق الأولى أصلا (قوله انفسخ من عداها) أى الثالثة (قوله ورده مامر) أى فى قوله وفرق الأولى أن هذه الانجتم مع الأولى أصلا (قوله انفسخ من عداها) أى الثالثة (قوله وفو بعدطلاقها الرجعى) ويتصور بأن دخل منيه فى فرجيهما ، وهذا يقتضى أنه لايشرط فى وجوب العدة على الهمنيرة أن تكون مهيئة الوطء حال الطلاق ، وهو ما اقتضاه كلام الشارح فى أول العدد كما مرّ بيانه ، وتقدم عن ضيخنا الزيادى أنه لابد أن تكون الصغيرة مهيئة للوطء قابلة له .

(فصل) فى الإقرار والشهادة بالرضاع

(قوله والشهادة بالرضاع) قدمها على الاختلاف مع أنها موخوة فى كلام المعبنف لأنه أخصر إذ لو أخرها لاحتاج إلى ذكر بعضها كأن يقول والشهادة به (قوله وأمكن ذلك حسا) أى بأن منع من الاجراع بها أو بمن ظاهرا وباطنا إن صدقه الآخر وإلا فظاهرا فقط ، ولو رجع المقرّ لم يقبل رجوعه ، وهمل كلامه مالو لم يذكر الشروط كالشاهد بالإقرار به لأن المقرّ يمتاط لنفسه فلا يقر إلا عن تحقيق سواه الفقيه فيهر في أوجه الوجهين ، ويتجه عدم ثبوت الحرمة على غير المقرّ من تحو أصوله وفروعه مالم يصدقه أعضا بما مر أول عرمات الذكاح فيمن استلحق زوجة ابنه بل أفرى وحينطنا أوما ما مر ثم أنه لوطلق بعذ الإقرار أو أخد به مطلقا فلاتحل له بعد، والأوجه عالم بولا في المنافق فرق بينها) عملا بقولها وإن تفسّت العادة بجهلهما بشروط الرضاع المحرم كما شمله إطلاقهم ، لأنه قد يستند فى قوله ذلك إلى عارف أخيره به واسقط المسمى) لتبين فساد النكاح (ووجب مهر مثل إن وطئها) للشبة، ومن ثم لو مكتنه عالمة عتارة مم يجب لها شىء لأتبه الراقوة (انفسخ) بإقراره (ولها المسمى) الزوجة (انفسخ) بإقراره (ولها المسمى) إن صح النكاح وإلا فهر المثل (إن وطي " وإلا) بأن لم يطأ (فنصفه) لأن الفرقة منه ولا يقبل قوله المسمى) إن صح النكاح وإلا فهر المثل (ول وطي

تحرم عليه بسبب إرضاعها مانع حسى ، أو شرعا بأن أمكن الاجباع لكن كان المقر في سن لايمكن فيه الارتضاغ المحرم(قوله لم يقبل رجوعه) ظاهره وإن ذكر لرجوعه وجها محتملًا ، ومعلوم أن عدم قبوله في ظاهر الحال، أما ياطنا فالمدار على علمه (قوله فلا يقر إلا عن تحقيق) لعل المراد بالتحقيق هنا مايشمل الظن لما يأتي من قوله وإن قضت العادة بجهلهما الخ (قوله ويتجه عدم ثبوت الحرمة على غير المقر) أي حيث كان المقر برضاعها في نكاح الأصل أو الفرع كأن أقر ببنتية زوجة أبيه من الرضاع ، فإن لم تكن كذلك كأن قال فلانة بنمي من الرضاع وليست زوجة أصله ولا فرعه فليس لواحد منهما نكاحها بعده كما يؤخذ من قوله وحيئثذ يأتى هنا مامر الخ اهسم على حج بالمعنى ، لكن قضية قوله والأوجه عدم ثبوت الخ أنه لافرق ، وهو واضح لمـا يأتى من أنَّ الرضاع لايثبت بشهادة رجل واحد ، وغاية قوله هند بنني أنه بمنزلة الشهادة فيحق غيره بثبوت المحرمية وهي لاتثبت بواحد ، ويفرق بين هذا ومالو استلحق أبوه مجهولة النسبولم يصدقه حيث قلنا ثم بعدم الانفساخ ، وأنه لو طلقها امتنع عليه نكاحها بأن نسبها باستلحاق أبيه لها ثبت ، وكان قياسه وجوب الفرقة بينهما بمجرد فلك لكنا منعناه لصحة النكاح قبل الاستلحاق ظاهرا والشك في مسقطه بعد ، فإذا طلقها امتنع نكاخها للشك في حلهاً حينئذ ، بل الحكم بعدم الحلُّ حيث قلنا بثبوت النسب وأن الرضاع هنا لم يثبت فلا فرق هنا بين حال الروجية وعدمها (قوله ثم أنه لو طلق) أي نحو أحد أصوله وفروعه (قوله فلا تحل له بعد) وقد يفرق بأنه إذا استلحق زوجة ابنه ثبت نسبها منه حقيقة حتى إنها ترثه ولاكذلك هنا فلا يلزم من منعها ثم مثله هنا (قوله بذلك) أي الإقرار بالرضاع ومع ذلك لانقض للشك (قوله ولو قال زوجان) خرج به إقرار أبى الزوج أو أم أحدهما بذلك فلا عبرة به (قوله رضاع محرم) وكذا مع إسقاط محرم على ماقال حج أنه الذي يتجه من خلافُ للمتأخرين : أى لأن الرضاع إذا أطلق انصرف للمحرم (قوله وإن قضت العادة بجهلهما) ومنه مالو قرب عهد المقر بالإسلام للعلة المذكورة (قوله عالمة مختارة) أي وكانت بالغة و إن لم تكن رشيدة (قوله ولها المسمى إن صح النكاح)

⁽قوله كالشاهد بالإقرار) أي بجلاف الشاهد بنفس الرضاع كما يأتى (قوله أنه لو طلق) أي أصل المقر أو فرعه : أي فالصورة أنها في عصمة الأصل أو الفرع ، وقوله مطانًا : أي سواء صلق أم لا (قوله والأوجه عدم ثبوت المحرمية بللك) أي بالإتمار بالرضاع : أي فلا يجوز له نحو نظرها والحلوة بها ، وما أتحده الشيخ من حذا عا أطال به في حاشيته ليس في علمه كما يعلم بتأمله إذ الحرمة غير المحرمية (قوله لأنه) أي القائل

عليها فيه ، ثعم له تحليفها قبل وطء وكذا بعده إن زاد المسمى على مهر المثل ، فإن نكلت حلف ولزمه مهر المثل بعد الوطء ولأ شيء عليه قبله. هذا إن لم تكن مفوضة رشيدة ، أما هي فلا شيء لها سوى المتعة كما حكى عن نص الأم (وإن ادعته) أى الزوجة الرضاع الحرم (فأنكر) أى الزوج (صدق بيمينه إن زوَّجت) منه (برضاها) بأن عينته فى إذنها لتضمنه إقرارها بحلها له فلم يقبل منها نقيضه ، وتستمر الزوجية ظاهرا بعد حلف الزوج على نعى الرضاغ ، وعليها منع نفسها منه ما أمكن إن كانت صادقة ، وتستحق عليه النفقة مع إقرار ها بفساد النكاح كما قاله ابن أبى الدم لأنها محبوسة عنده وهو مستمتع بها والنفقة تجب فى مقابلة ذلك ، ويؤخذ منه صحة ما أنَّى به الوالد رحمه الله تعالى فيمن طلب زوجته لمحل طاعته فامتنعت من النقلة معه ثم إنه استمر يستمتع بها في المحل الذي امتنعت فيمن استحقاق نفقها كما سيأتى رو إلا) بأن لم تزوج برضاها بل إجبارا أو أذنت من غير تعيين زوج (فالأصح تصديقها بيمينها مالم تمكنهمن وطئها محتارة لاحمال ماتدعيه ولم يسبق منها منافيه فأشبه مالو ذكرته قبل النكاح ، والأقرب أن تمكينها في نحو ظلمة مانعة من العلم به كلا تمكين . والثانى يصدق الزوج بيمينه لاستدامة النكاح الجارى على الصنحة ظاهرا (ولها مهر مثل إن وطئٌّ) ولم تكن عالمة مختارة حينتذ لا المسمى لإقرارها بنني استحقاقها نعم إن كانت قبضته لم يسترده لزعمةأنه لها والورع تطليق مدعيته لتحل لغيره يقينا بفرض كذبها ودعواها المصاهرة كُنت زوجة أبيك مثلاً كدعوى الرضاع ، ولو أقرت أمة بأخوة الرضاع بينها وبين سيدها لم يقبل على سيدها في أوجه الوجهين ولو قبل التمكين كما قاله الأُذرَعي وأنىي به الوالدرحمه الله تعالى خلافا لابن المقرى وصاحب الأنوار (وإلا فلا شيء) لها عملا بقولها فيا لاتستحَّقه (ويحلف منكر رضاع) منهما (على نني علمه) به لأنه ينني فعل الغير وفعله فى الارتضاع لغو لصغره ، نعم العيين المردودة تكون على البت لأنها مثبتة خلافا للقفال (و) يحلف (مدعيه على بتّ) لأنه يثبت فعل الغير خلافًا للقفال أيضًا ، وقول الشارح رجلا كان أو امرأة مصوّر في الرجل بما لوادعي على غائب رضاعا محرما بينه وبين زوجته فلانة وأقام بينة وحلف معها يمين الاستظهار فتكون منه

أسقط حج لفظ النكاح وهو الصواب إذ لايلزم من صحة النكاح صحة المسمى كما لو عقد بخمر ، فإن النكاح صحيح ويجب مهر المثل لفساد المسمى (قوله هذا إن لم تكن الخ) الظاهر أن الإشارة إلى قول المصنف وإلا فنصفه (قوله وطها) أى بعد بلوغها ولو والا فنصفه (قوله وطها) أى بعد بلوغها ولو سفية كما هو ظاهر (قوله كدعوى الرضاع) أى فيصدق في إنكاره (قوله وقول الشارح رجلاكان) أى الحالف (قوله بما لو ادعى) أى الوية ، وقوله بما لو ادعى) أى الوية ، وقوله على الدو حديث مجها) أى البينة ، وقوله على

(قوله هذا إن لم تكن مفوضة رشيدة النح) هو قيد لقول المنن وإلا فنصفه ، لكن كان عليه أن يعبر بقوله فإن كانت مفوضة رشيدة فلا شيء لها النح ليكون مفهوم المن لأنه مفروض فيا إذا كان مسمى ، ويجوز أن يكون قد لاحظه نما ادخله فيخلال المن من قوله وإلافهم المثل ومع ذلك ففيه المؤه فتأمل وقوله أما هي فلا شيء له ا أي وأما المفوضة غير الرشيدة بأن فوض لها وليها فلها المهر بعد الوطاء ونصفه قبله لأنه ليس لوليها أن يفوض لها ، كذا نقله الأفرض عن الشافعي أيضا ، ولعله ضعيف كما يعلم بما ، وأوائل النكاح (قوله والورع إلى اتخر المسائل) كان الأولى تأخيره عن قول المصنف وإلا فقد م أن الزوج إن ادعاه انفسخ النكاح بلا يمين (قوله وحلف فساده (قوله مصور في الرجل الغ) أي وإلا فقد م أن الزوج إن ادعاه انفسخ النكاح بلا يمين (قوله وحلف معها يمين الاستظهار) إن كانت الصورة أنه ادعى حسبة فالمدّعى حسبة لايحلف كا صرح به الزيادى ، على البت ، وقوله ولو نكل المنكر أو المدعى عن البمين الخ مصوّر بما لو ادعت مزوّجة بالإجبار لم يسبق منها مناف رضاعا محرما فهي مدعية ويقبل قولها ، فلو نكلت ورَّهت اليمين على الزوج حلف على البت ولا يعارضه قولم يحلف منكره على نبيالعلم إذ محله في اليمين الأصلية كما مر ، ولو ادعت الرضاع فشك الزوج فلم يقع في نفسه صدقها ولاكذبها حلف كما جزم به في الأنوار ، وما في الروضة من أنه لايحلف بناء على أنه يحلف على البت وجه ضعيف (ويثبت) الرضاع (بشهادة رجلين) وإن تعمد النظر لثديبها لغير الشهادة وتكرر مهما لأنه صغيرة لايضره إدمانها حيث غلبت طاعاته معاصيه (أو رجل وامرأتين وبأربع نسوة) لاطلاعهن عليه غالبا كالولادة ، ومن ثم لوكان النزاع في الشرب من ظرف لم يقبلن لآن الرجال يطلعون عليه ، نعم يقبلن في أن مافي الظرف لبن فلانة لأن الرجال لايطلعون على الحلب غالبًا (والإقرار به شرطه) أى شرط ثبوته (رجلان) لاطلاع الرجال عليه غالبًا ، ولا يشترط فيه تفصيل المقر ولوعاميا لأن المقر يحتاط لنفسه فلا يقر إلا عن تحقيق ، وبه فارق مايأتى فى الشاهد ، وذكر المصنف المسئلة هنا تتميا لما يثبت به الرضاع فلا ينافى ذكرها فى الشهادات مع أنه محلها ﴿ وَتَقْبَلِ شَهَادَةَ الْمُرْضِعَةُ ﴾ مع غيرِها (إن لم تطلبُ أُجْرَةً ﴾ عليه وإلا لم تقبل لآنهامها حينتذ (ولا ذكرت فعلها) بأن قالت بينهما رضاع محرم وذكرت شروطه (وكلما) تقبل (إن ذكرته فقالت أرضعته) أو أرضعتها وذكرت شروطه(في الأصح) لانتفاء الهمة مع كون فعلها غير مقصود بالإثبات إذ العبرة بوصول اللبن لجوفه ، ولا نظر إلى إثبات المحرمية لآنه غرض تافه لايقصد كما تقبل الشهادة بعتق أو طلاق وإن استفاد بها الشاهد حل المنكوحة يحلاف شهادة المرأة بولادتها لظهور الهمة بجرها لنفسها حق النفقة والإرث وسقوط القود . والثاني لاتقبل لذكرها فعل نفسها قياسا على شهادتها بولايتها ورد" بما مر (والأصح أنه لايكني) قول الشاهد بالرضاع (بينهما رضاع يحرّم بل يجب ذكر وقت وعدد) كخمس رضعات متفوقات في الحياة بعد التسع وقبل الحمولين لاختلاف العلماء

البت. قال شيخنا الزيادى بعد مثل ماذكر: وفي هذا الجواب نظر لأن المدعى حسبة لاتطلب منه يمين الاستظهار (قوله و المقال و الشارح أيضا (قوله كا مر) أى في قوله نعم اليمنالمردودة الخر قوله حلف أى على البت أخذا من قوله و ما في الدارج وضة الغن كن يتأمل وجه مااقتضاه كلام الروضة من أنه لايقبل منه الحلف على نبي العلم مع المنه مع نبي العلم وقد يقال قوله بناء على أنه بحلف على نبي العلم مع منه أن يكون هوالمبت أن يحلف على نبي العلم وقد يقال قوله بناء على أنه بحلف على نبي العلم منه أن يكون هوالمبت كليات المنه أنه إذا حلف منكر الرضاع هل بحلف على نبي العلم أو على البت فإن قلنا يحلف على نبي العلم أو على البت فقيا لو شلك وجهان: أحدهما يحلف كذلك إن حلف ، والآخر لا يحلف لأنه لا يسوغ له الحلف على البت مع عدم وجود سبب يني عليه (قوله بشهادة رجلين) أى ولو مع وجود النساء فلا يشرط لشول شهول شهارم من يقبلون فيه فقد الثاني من الرجلين رقوله ولوعاما) أى أو ترجب عهد النسع كله وابت المحلف وابته وابتها والم تطلب أصلا أو سبق طلبها وأنجذها ولو تبرعا من المعطى (قوله بولو تام العلم المعلى القريبية قال فيه للمهد

برلى فساع دعوى الحسبة هنا وقفة ظاهرة لأن شرطها الحاجة، ومادام الزوج غائبا لاحاجة، وإن كان وكيلاً عن المرأة فالوكيل لإيملف أيضاً ، وكذا إن كان وليا خلافا لما وقع فى حاشية الشيخ فانظر ماصورة المسئلة (قوله ولمو نكل المنكر أو المدّعى عن اليمين) تتمته وردّت على الآخر حلف على البت(قوله فلا ينافىذكرها فى الشهادات) ولمو نكل المنكر أو المدّعى عن اليمين) تتمته وردّت على الآخر حلف على البت(قوله فلا ينافىذكرها فى الشهادات)

فىذلك (ووصول اللبن جوفه) فى كل رضمة كما يشترط ذكر الإيلاج فى شهادة الزنا . والثافى لا لأنه لايشاهد ، نم إن كان الشاهد فقيها يوثق بمعرفته وفقهه موافقا للقاضى المقلد فى شروط التحريم وحقيقة الرضمة اكنى منه بالإطلاق على ما يأتى بما فيه فى الشهادات (ويعرف ذلك) أى وصوله للجوف وإن لم يشاهد (بمشاهدة حلب) يفتح لامه كما يخطه هو اللبن المحلوب أو بسكونها كما قاله غيره ، و دعوى أنه المتجه على نظر للعلم بالمراد من قوله عقبه وإيجار واز دراد أو قرائن كالتقام ثلدى ومصه وحركة حلقه بتجرع واز دراد (بعد علمه أنها لبون) أى أن فى ثليها حالة الإرضاع أو قبيله لبنا ، لأن مشاهدة هلم قد تقيد اليقين أو الظن القوى ، ولا يذكرها فى الشهادة بل يجزم بها اعبادا عليها ، أما إذا لم يعلم أنها ذات لبن حينئا فلا تحل له الشهادة لأن الأصل عدم اللبن، ولو شهد الشاهد بالرضاع ومات قبل تفصيل شهادته توقف القاضى وجوبا فى أوجه الوجهين وقال الشيخ إنه الأقرب . ويسن إعطاء المرضعة شيئا عند الفصال والأولى عند أوانه ، فإن كانت مملوكة استحب الرضيع بعد كاله إعتاقها لمبير ورتها أما له ولن يجزى ولد والده إلا بإعتاقه كما ورد به الحبر .

(قوله موافقالقافض المقلد) أى بمخلاف المحبد (قوله على ما ياتى) أى والراجح منه عدم الاكتفاء فيقال هنا بمثله، وفيه نظر ءو عبارة شيخنا الزيادى ويحسن الاكتفاء في ولى مع على حجج مايفيده حيث قال: وفي شرح م رمثله، وفيه نظر ءو عبارة شيخنا الزيادى ويحسن الاكتفاء فى الشهادة بالرضاح بإطلاق الفقيه الموثوق بمعرفته الموافق والحالف ذكره الأذرعى ولم يذكر ماذكره الشارح فى الترجيح فى الواقعة في المشادح في المدهب وجب التنفصيل فى الموافق والحالف ذكره الأذرعى ولم يذكر ماذكره الشارح فى قوله على ما يأتى بما فيه فى الشهادات وظاهره اعتماد الاكتفاء بالإطلاق رقوله أو بسكوبها) ظاهره أن المراد به مع السكون اللبن أيضا ، لكن فى المحتار أن اللبن يطلق عليه الحلب بالفتح ولم يذكر فيه السكون وأنه مصدو ا بالفتح والسكون (قوله أو قبيله لبنا) أى لأن الأصل استمراره (قوله ولا يذكرها) أى الحلب وما بعده (قوله ويسن إعطاء المرضعة) أى ولو آما (قوله عند الفصال) أى فطمه (قوله ولن يجزى) أى وقد قال :

حق العبارة : فلا يتكرر مع ملرفى الشهادات (قوله وهو اللبن المحلوب) أى المراد به هنا ذلك وإلا فهو بالفتخ للمصدر أيضا كالسكون لكن منع من إرادته ما سيأتى فى قوله للعلم بالمراد الخ (قوله أو بسكونها) يعنى مصدرا كما هو ظاهر ، إذ هو بالسكون ليس إلا المصدر كما صرح به أتمة اللغة .

كتاب النفقات

وما يذكر معها

وأخرت إلى هنا لوجوبها في النكاح وبعده وجمت نتعدد أسبابها الآتية النكاح والقرابة والملك ، وأورد عليها أسباب أخر ، ولا ترد لأن بعضها خاص وبعضها ضعيف من الإنفاق وهو الإخراج ، ولا يستعمل إلا في الحير كما مر . والأصل فيها الكتاب والسنة والإجماع ، وبدأ بنفقة الزوجة لأنها أقوى لكونها في مقابلة التحكين من التتم ولا تسقط بمضي الزمان فقال (على موسر) حر كليه (لزوجته) ولو أمة كافرة ومريضة (كل يوم) بليلته المتأخرة عنه كما صوح به الرافعي في الفسخ بالإحسار ، والمراد بلنك من طلوع فجره ، ولا ينافيه ما يأتى عن الأسوى فيا لو حصل التحكين عند الغروب لأن المراد منه كما هوظاهر أنه يجب لها قسط مابقي من غروب تلك الأسوى في الدين عند الغروب أن المراد بعد ذلك من الفجر دائما ، وما يأتى عن المابني أنه لا يجب القسط مطلقا مردود وإن كان في كلام الزركشي ماقد يوافقه (مداً طعام و) عل (معس) ومه كسوب وإن قدر زمن كسبه على مال واسع ومكاتب وإن أيسر لفهعف ملكه ومبعضه لنقصه، وإنجاجعلوه موسرا في النافسية لوجوب الإطعام لأن مبناها على التعليظ: أي ولأن النظر للإعسار فيها يسقطها من أصلها ولا

كتاب النفقات

(قوله وما يذكر معها) كالفسخ بالإعسار الآتى (قوله وبعده) كأن طلقت وهي حامل أو كان الطلاق رجعيا (قوله ومنه) وجعيا (قوله ومنه) وجعيا (قوله ومنه) وجعيا (قوله ومنه) أي باب الحجور (قوله ومنه) أي المعسر (قوله على مال واسم) أي وهو معسر في الوقت الذي لامال بيده فيه وإن كان لو اكتسب حصل مالا كثيرا وموسر حيث اكتسب وصار بيده مال وقت طلوع الفجر ، وفيسم مانصه : قوله ومنه كسوب : أي قادر على المال بالكسب ، فإن حصل مالا منه نظر فيه باعتبار ماياتى في قوله ومسكين الزكاة معسر المخ بأنه قد يكون معسرا وقد يكون غيره (قوله وإنما جعلوه) أي المعضر (قوله لأن مبناها) أي الكفارة (قوله يستمطها)

كتاب النفقات

(قوله أسباب أخر) كالهذى والأضعية المنظورين والعبد الموقوف (قوله لأن بعضها خاص) انظر مامعنى الخصوص (قوله وبعضها ضعيف) أى كالعبد الموقوف(قوله يسقطها من أصلها) أى من حيث الممال ويرجع إلى الصوم فهو فى كفارة اليمين ، وما فى جاشية اللهيخ من أنه فى كفارة نحو الظهار يقال عليه إن الإعمار فيها لايسقط الإطاما الملدى هو آخر المراتب بل يستقر فى ذمته كما مرّ. واعلم أن ظاهرسياق الشارح أن قوله ولأن النظر للإعمار الله تعليل ثان ، وقد يقال عليه أى محلور يترتب على إسقاطها من أصلها بالمغنى الممار، وكان الظاهر أن يكون النظر المذكور من تتمة التعليل الذى قبله إذ سقوطها من أصلها ينافى النظيظ كما هو ظاهر ، فإن كان

كذلك هنا ، وفىنفقة القريب احتياطا له لشدة لصوقه به و صلة لرحمه ، على أنه لو قيل اليسار والإعسار يتفاوت فى أبواب الفقه لاختلاف مداركها لم يبعد (مدَّ ومتوسط مدَّ ونصف) ولو لرفيعة . أما أصل التفاوت فلقوله تعالى و لينفق ذو سعة من سعته » وأما ذلك التقدير فبالقياس على الكفارة بجامع أن كلا مال. وجب بالشرع ويستقر فى اللمة ، وأكثَّر ماوجب فيها لكل مسكين مدَّان كَفارَة نحو الحلق فى النسك ، وأقل ماوجَّب له مدُّ" فى كفارة نحو اليمين والظهار وهو يكتنى به الزهيد وينتفع بالرغيب فلزم الموسر الأكثر والمعسر الأقل والمتوسط مابينهما وإنمالم يعتبر شرف المرأة وضده لأتها لاتعير بذلك ولا الكفاية كنفقة القريب لأنها تجب للمريضة والشبعانة وما اقتضاه ظاّهر خبر هند و خذى مايكفيك وولدك بالمعروف ، من تقديرها بالكفاية الذي ذهب إلى اختياره جمع من حيث الدليل وأطالوا القول فيه . يجاب عنه بأنه لم يقدّرها فيه بالكفاية فقط بل بها بحسب المعروف ، وحينئذ فما ذكروه هو المعروف المستقر في العقول كما هو واضح ، ولو فتح للنساء باب الكفاية من غير تقدير لوقع التنازع لا إلى غاية فتعين ذلك التقدير اللائق بالعرف فاتضح كلامهم ، واندفع قول الأذرعي لا أعرفُ لإمامنا رضَى الله عنه سلفا في التقدير بالأمداد ، ولولا الأدب لقلت الصواب أنها بالمعروف تأسياً واتباعا ، ومما يرد عليه أيضا أنها في مقابله وهي تقتضي التقدير فتعين . وأما تعين الحبُّ فلأنها أخذت شبها من الكفارة من حيث كون كل منهما في مقابل وإن تفاوتوا في القدر ، لأنا وجدنا ذوى النسك متفاوتين فيه ، فألحقنا ماهنا بذلك في أصل التقدير ، وإذا ثبت أصله تعين استنباط معنى يوجب التفاوت وهو ماتقرر (والمد") الأصل في اعتباره الكيل وَإِنمَا ذكروا الوزن استظهارا أو إذا وافق الكيل كما مرّ ثم الوزن اختلفوا فيه (ماثة وثلاثة وسبعون درهما وثلث درهم) بناء على مامر عن الرافعي في رطل بغداد (قلت : الأصح ماثة وأحد وسبعون) درهما (وثلاثة أسباع درهم ، والله أعلم) بناء على الأصح السابق فيه (ومسكين الزكاة) المسارّ ضابطه فى باب قسم الصدقات هو (معسر) وفقيرها بالأولى ، ودعوى أن عبارته مقلوبة وصوابها والمعسر هو مسكين الزكاة مرددة ، ومما

أى قد يسقطها وإلا فالإعسار فى كفارة اليمين ينتقل معه للصوم (قوله على أنه لو قيل النح) هذا الاستدراك مستفاد من الفرق الذى ذكرها قوله يتفاوت) أى كل منهما (قوله لم يبعد) أى ومع ذلك لايستخفى عما ذكره من التوجيه لأنه أشاربه إلى الحكمة فى التفرقة بين أحوال المبعض يسارا وإعسارا بالمتخلاف هذه الأبو إب(قوله و لو لوفيعتم) أى رفيعة النسب (قوله وهو يكتفى به الزهيد) أى قليل الأكل (قوله لا أعرف لإمامنا رضى الله عنه سلفاً) لم يظهر مما ذكره رد " لما قال الأفرعي فإنه إنما قال لا أعرف لإمامنا سلفا ولم يقل لا أعرف له وجها فلا يتم الرد" عليه إلا إذا نقل عمن تقدم على إمامنا مايوافتي ماقاله وهو لم يذكر ذلك (قوله أنها فى مقابله) أى الشيء وهو التمتر (قوله المار ضابطه) أى بأنه الذى له مال أو كسب يقع موقعا من كفايته ولا يكفيه

هذا هو المراد فكان ينبقى إسقاط لفظ لأن بأن يقول والنظر النح (قوله وق نفقة القريب) أى وإنما جعلوه موسرا فى نفقة القريب النح (قوله ويستقر فى اللمة) أى فى الجملة إذ ها اليس إلا فى نفقة الورجة وقوله واتدفع قول الأخرى لا أعرف لإمامنا النح) أى اندفع بالنظر إلى آخو الكلام الذى هو قوله ولولا الأدب لقلتااليخ . وأما أول الكلام الذى هو قوله لا أعرف لإمامنا رضى الله عنه سلفا بالتقدير بالأمداد فالشارح مسلمه له كما لايخنى فاندفع مافي حاضية الشيخ (قوله وتفاوتوا فى القدل النح) انظر هل يغنى عنه قوله فها مرّ : أما أصل التفاوت النح وقوله وأما ذلك التقدير المنح (قوله لأنا وجدنا ذوى النسك متفاوتين) لا يخوان دون النسك لا يتفاوتون فى القدر لأن الواجب على المصر هو الواجب على الموسر ، وإنما التفاوت باعتبار الموجب بالنظر لكل شخص على حدثه ، يخلاف ماهنا فإنا راعبنا حال الشخص فأوجبنا على الموسر ما أنوجه على المصر مع أنحاد الموجب فلا جامع بين ماهنا وما تقرر فى ذوى النسك (قوله ودعوى أن عبارته مقلوبة الغ) قد يقال : إن هذه الدعوة هى التي تغينى يبطل حصره مامر أن ذا الكسب الواسع معسر هنا وليس مسكين زكاة فنعين ماعبر به لتلا يرد عليه ذلك (ومن هوقه) في التوسع بأن كان له ما يكفيه من المسال لا الكسب (إن كان لو كلف مد ين) كل يوم لزوجته (رجع مسكينا فنوسط و إلا) بأن لم يرجع مسكينا لو كلف ذلك (فوسر) ويختلف ذلك بالرخص والغلاء ، زاد في المطلب : وقلة العيال وكفر بها ، حتى إن الشخص الواحد قد يلزمه لزوجته نققة موسر و لا يلزمه لو تعددت إلا نققة متوسط أو معسر ، ولو ادعت يسار زوجها وأنكر صدق بيمينه إن لم يعهد له مال وإلا فلا ، فإن ادعى تلفه ففيه تفصيل الوديمة (والواجب غالب قوت البلد) أي محل الزوجة من براً أو غيره كأقط كالفطرة وإن لم يلق بها ولا ألفته إذ لها إبداله (قلت) كما قال الرافعى في الشرح (فإن اختلف) غالب قوت محلها أو أصل قوته بأن لم يكن فيه غالب (وجب لاثق به) أى بيساره أو ضد ه ، ولا عبرة بما يتناوله توسعا أو بحلا مثلا (ويعتبر و عجب و الأعلم) لاحتياجها لمطحنه وعجنه وخبزه ، ويلزمه الأداء عقب طلوعه إن قلر بلا مشقة لكنه لا يخاصم ، فإن شق عليه فله التأخير على الهدة ، أما المدكنة بعده فيعتبر حاله عقب التمكين (وعليه) أعالزوج (تمليكها) يعني أن يدفع إليها إن كانت كاملة وإلا فلوليها وسيد غير المكاتبة ولو مع سكوت الدافع والأخذ بل الوضع بين يديها كاف (خبا) سليا إن كان واجبه كالكفارة ولانه أكل في الفعم فتصرف فيه كيف شاءت (وكذا) عليه بنفسه أو نائبه وإن اعتادت فعل ذلك بنفسها (طحنه) وعجنه (وخبزه في الأصح) للحاجة إليها . والثاني لايلزمه ذلك كالكفارات ، فعل ذلك بنفسها (طحنه) وعجنه (وخبزه في الأصح) للحاجة إليها . والثاني لايلزمه ذلك كالكفارات ، فعل ذلك بنفسها (طحنه) وعجنه (وخبزه في الأصح) للحاجة اليها . والثاني لايان مذلك نان ، ويوجه بأنه بطاوع فعل ذلك ورقالة ولانه أنه المعادة و وغبزه في الأصح في المتحت مؤن ذلك في أوجه احبابان ، ويوجه بأنه بطارع ورقوة الأوران أنه الم

(قوله معسر هنا) أىعند عدم اكتسابه كما قدمناه (قوله كل يوم لزوجيته) قد يتوهم منه أنه لوكان معه مال يقسط على بقية غالبالعمر فإن كان لوكلف فى كل يوم منه مد بين رجم معسرا كان متوسطا وإلا فلا وليس مرادا بل الظاهر ماقاله سم على حج من قوله قال في شرح البجة: تنبيه: قال الزركشي: يبقي الكلام فى الإنفاق الذى لوكلف به لوصل إلى حد " للسكين وقضية كلام النووى وصرّح به غيره أنه الإنفاق فى الوقت الحاضر معتبرا يوما ييوم إلى آخر ما أجال به فيراجع ، وقضيته أن الشخص قد يكون فى يوم موسرا وفى آخر غيره (قوله وقلة العيال) والظاهر أن المراد بهم من تلزمه نفقتهم من زوجة وخادمها وأم ولد وما كان ضروريا له كخادمه الذى يحتاج والظاهر أن المراد بهم من تلزمه نفقتهم من زوجة وخادمها وأم ولد وما كان ضروريا له كخادمه الذى يحتاج إليه أخذا ما يأل من من أن نفقة القريب يشترط فيها الفضل عن ذكر (قوله غالب قوت البلد) أى وقت الوجوب الدعوى عليه وإن جاز القاضي أمره باللفيم إذا طلبت من باب الأمر بالمعروف اه سم على حج (قوله يعني أن للمنظ اه. يدفع الخوا على من أن يدفع الخوام بان يسلمه لها بقصد أداء مازمه كسائر الديون من غير افتقار إلى لفظ اه. وقضية قوله كسائر الديون اعتبار القميد مني حج . وكتب أيضا لطف الله به قوله يعني أن يدفع الخ كأنه يشير به إلى عدم اعتبار الإيجاب والقبول فى براءة ذمته من النفقة (قوله طحنه) أى إن أرادته منه وإلا قالواجب لها أجرة ذلك بدليل قوله بعد حي لو باعته أو أكاته عيا استحت الخ

حتى لايلزم خلو المتن عن بيان المصمر وعدم تمام الضابط الذى هو مراد المصنف بلاشك ، وأما الكسوبالذى أورده فهو وارد على المصنف بكل تقدير ولهذا احتاج هو إلى استثنائه من قول المصنف ومن فوقه على ماقروه (قوله لاحتياجها لطحته الذي هذا إنما يظهر علة للزوم الأداء عقب الفجر الذى ذكر هو بعد لا لاعتبار اليسار

الفجر تلزمه تلك المؤتن فلم تسقط بما فعلته ، وكلما عليه موانة اللحم وما يطبخ به أى وإن أكانته نينا أخدا بما ذكر (ولو طلب أحدوهم بدل أخب) ما بلا من عود تقيق أو قيمة بأن طلبته هي أو بلدله هو فذكر الطلب فيه التغليب أو كون بلدل متضمنا لطلبه منها قبول ما بلدل (لم يجبر المعتنم) لأنه اعتباض وشرطه التراضى (فإن اعتاضت) عن واجبها في اليوم نقدا أو عرضا من الورج لاغيره كما قاله ابن المقرى وإن اعترضه الشارح بالجواز من غيره أيضا بناء على الأصح المنتفرة بالاستقرار السلم فيه والتنفقة المستقبلة كما جزما به ، ونقله غيرهما عن الأصحاب لأنها معرضة للسقوط فضرج بالاستقرار السلم فيه والتنفقة المستقبلة كما جزما به ، ونقله غيرهما عن الأصحاب لأنها معرضة للسقوط الأخير أن يتعرضه عن الحب الموافق له جنسا (على المذهب) لأنه ربا ، ونقل قال : وهو المختلر وعليه العمل قديما وحديثا والمحتمد الإطلاق وإن زعم أنه يؤيده قولم (ولو أكلت) مختارة قال : وهو المختلر وعليه العمل قديما وحديثا والمحتمد الإطلاق وإن زعم أنه يؤيده قولم (ولو أكلت) مختارة عند (معه على العادة) أو وحداها أو أضافها شخص إكراما له (سقطت نفقها) إن أكلت قدر الكفاية وإلا رجمت بالتفاوت كما رجحه الركني وقطع به ابن العماد ، قال : وتصدق هي في قدرها أكلته لأن الأصل حم قيضها مافئة دافى من تركة من مات . والثانى لاتسقط لأنه لم يود الواجب وتطوع بغيره ،

(قولموائة اللحم)وقياس وجوب أجرة الحبز وجوب أجرة الطبخ وقد تصدق المؤثة به وسيأتى ذلك عن سم على حج (قوله وما يطبخ به) أى من قلقاس ونحوه من الحطب الذى يوقد به والتوابل التى يصلح بها على العادة (قوله من على حج على العادة (قوله من الحسب الذى يوقد به والتوابل التى يصلح بها على العادة (قوله من المحب حيث كان من جنسه سواء كان بعقد أولا (قوله فإن اعتاضت عن واجبها) أى يوم الاعتياض ، أما الاحتياض عن النفقة المماضية فيجوز من الزوج وغيره بناء على جواز بيع الدين لغير من هو عليه وهو المعتمد اه الاعتياض على حج (قوله وإن اعترضه الشارح) أى لكلام ابن المقرى (قوله وانقل الأذرعي مقابله) أى وهو الجواز الذي قطع به بعضهم كما صرّح به الحلى(قوله قال والد والله والقل الأذرعي مقابله) أى وهو الجواز عني بعد أولا (قوله ولو أكلت) عرب به مالو أطلقته قبل قيضها له فلا يسقط وتضمن ما أتلفته ولو سفية ، أما لو أتلفته بعد قبضه ولو من غير الجنس فلا رجوع لها بشىء وتسقط نقتها (قوله إكراما له) أى وحده ، فإن كان لهما فينبنى سقوط النصف أو لما لم يسقط شى ، (قوله وإلا رجحت بالتفاوت) أى ويعرف ذلك بعادتها فى الأكل بقية الآيام .

[فرع] وقع السؤال في الدرس هل يجب على الرجل إعلام زوجته بأنها لاتجب عليها خدمته مما جرت به العادة من الطبخ والكنس ونحوهما مما جرت به عادمين أم لا ؟ وأجينا عنه بأن الظاهر الأول لأنها إذا لم تعلم بعدم وجوب ذلك ظنت أنه واجب وأنها لاتستحق نفقة ولاكسوة إن لم تفعله فصارت كأنها مكرمة علىالفعل ومع ذلك لو فعلته ولم يعلمها فيحتمل أنه لايجب لها أجرة على القعل لتقصيرها بعدم البحث والسوال عن ذلك (هوله ولم ييين)

وغيره طلوع الفجركما لايمني، وعلل الجلال بقوله لأنه الوقت الذي يجب فيه التسليم (قوله وكذا عليه مونة اللحم) أى من الأفعال كالإيقاد تحت القدر ووضع القدروغسل اللحم ونحو ذلك كما هوقضية التشبيه ، وقوله أى وما يطبخ به ، أى من الأعيان كالأرز والتوابل والأدهان والوقود (قوله يوئيده) أى كلام الأفرعي (قوله عنده) سنى من طعامه كما يقال فلان يأكل من عند فلان وإلا لم يكن في ييته رقوله أو أضافها شخص) معطوف على عنده

(قلت إلا أن تكون) قنة أو (غيرشيدة) لصغر أو جنون أو سفه وقد حجر عليها بأن استمرسفهها المقارن للبلوغ أو طرأ وحجر عليها وإلا لم يحتج لإذن الولى (ولم يأذن) سيدها المطلق التصرف وإلا فوليه أو (وليها) في أكلها معه فلا تسقط قطعا لتبرعه فلارجوع له عليها بشيء من ذلك إن كان غير محجور عليه ، وإن قصد به جعله عوضا عن نفقها وإلا فلوليه ذلك كما أفنى به الوالدرحمه الله تعالى ومثل نفقها فيإذكر كسوتها (والله أعلم) واستشكال ذلك بإطباق السلف السابق إذ لا استفصال فيه مردود بأن غايته أنه كالوَّقائع الفعلية وهي تسقط بالاحمالات ، فاندفع أخذ البلقينى من قضيته سقوطها بأكله معه مطلقا ، واكتنى بإذن الوَلَى ّ مع أن قبض غير المكلفة لغو لأن الزوج بإذنه يصير كالوكيل في إنفاقه عليها ، وظاهر أن محله حيثكان لها حظ فيه وإلا لم يعتد" بإذنه فيرجع عليه بما هو مقدّر لها ، ولو اختلفالزوجان فقالت قد قصدتالتبرع فقال بل قصدت كونه عن النفقة صدَّق بيمينه كما لو دفع لها شيئا نم ادعى كونه عن المهر وادعت هي الهدية (ويجب) لها (أدم غالب البلد) أي محل الزوجة نظير مامر في القوت، ومن ثم يأتى هنا مامر في اختلاف الغالب ولم يعتبر ما يتناوله الزوج (كزيت.) بدأ به لحبر أحمد والبرمذي وغيرهما و كلوا الزيت وادهنوا به فإنه من شجرة مباركة ، وفي رواية للحاكم ، فإنه طيب مبارك، (وسمن وجبن وتمر) لأنه من المعاشرة بالمعروب المأمور بها لأن الطعام لاينساغ غالبا إلا به أوبحث الأذرعي أنه إذا كان القوت نحو لحم أو لبن اكتني به في حق من يعتاد اقتياته وحده ، ويجب لها أيضا ماء تشربه كما أفهمه قوله آلات أكل وشرب ، لأنه إذا وجب الظرف وجب المظروف ، وأما قدره فقال الزركشي والدميرى : الظاهر أنه الكفّاية ، قالا : ويكون إمتاعا لاتمليكا حتى لو مضت عليه مدَّة ولم تشربه لم تملكه ، وإذا شرب غالب أهل البلد ماء ملحا وخواصها عذبا وجب ما يليق بالزوج اه لكن مُقتضى كلام الشيخين وغيرهما أنه تمليك وهو المعتمد(ويختلف) الأدم (بالفصول) الأربعة فيجب فى كل فصل مايعتاد الناس فيه حتى الفواكه فتكنى عن الأدم كما اقتضاه كلامهما ، نعم يتجه كما بحثه الأذرعىالرجوع فيه للعرف وأنه يجب من

بيان لعدم نقل خلافه (قوله وإلا فلوليه) أى بأن كان محجورا عليه (قوله مطلقا) أى رشيدة أو سقية (وقوله فيرجع عليه) قال سم على حج : ويكون ذلك كما لو لم يأذن ، وقياس ذلك أنه لارجوع عليها إن كان غير محجور عليه ، والظاهر عدم رجوعه على الولى أيضا إذ غاية مايتخيل منه مجرد التغرير وهو لايوجب شيئا اهد وقوله لارجوع عليها فيهو معاوضة المستدة ، والمقبوض بها مضمون على من وقع العوض في بده ، اللهم إلا أن يفرض كلامه فيا لوكان الزوج عالما فاسدة ، والمقبوض بها مضمون على من وقع العوض في بده ، اللهم إلا أن يفرض كلامه فيا لوكان الزوج عالما بفساد إذن الولى " ، أو يقال لما لم يكن منها معاقدة والشرط إنما هو بينه وبين الولى ألغى فعلها وعد " دفعه لها تبرعا لتقميره (قوله أو لبن) أى وينبغى أن تعطى قدرا يتحصل منه مدان مثلا من الأقط كما قبل بمثله في زكاة الفطر إذا كانوا يقتانون اللين أن الواجب من اللبن مايتحصل منه صاع من الإقط (قوله ويكون) أى الماه (قوله لا تملكها مايكفيها غالبا (قوله فتكنى عن تفاهد (قوله أنه تمليك) أى الماه (قوله ويكون) أى الماه كل غير بحرى البرعى المرف) .

(قوله ولم اختلف الروجان) أى الرشيدان كما هو ظاهر (قوله بل قصدت كونه عن النققة) انظر هل قصد كونه عن النققة معتبر فى سقوطها عنه ، وظاهر مامر أنه غير معتبر ، فإن كان كذلك فكان ينبغى أن يقول هنا فقال لم أقصد التبرع ليشمل حالة الإطلاق فليراجع . [تنبيه] ينبغى أن يجب نحو القهوة إذا اعتبدت ونحو ماتطلبه المرأة عند مايسمى بالوحم من نحو مايسمى بالملوحة إذا اعتبد ذلك ، وأنه حيث وجبت الفاكهة والقهوة ونحو مايطلب عند الوحم يكون على وجه الخليك ، فلو فوته استقرّ لها ولها المطالبة به ، ولو اعتادت نحو اللبن والبرش بحيث يخشى بتركه محلور من تلف نفس ونحوه لم يلزم الزوج لأن هذا من باب التداوى فليتأمل م ر .

[تنبيه] يوخد من قاعدة الباب وإناطته بالمادة وجوب مايتاد من الكمك في عيد الفطر واللحم في الأضمى، لكن لايجب على الكمك عندها بان يحضر إليها موثة من الدقيق وغيره ليعمل عندها إلا إن اعتبد ذلك لمثله فيجب ، فإن لا يجب فلل المحل عندها إلا إن اعتبد ذلك لمثله عندها بلا يحب الديح عندها حيث لم يعتد ذلك لمثله ، بل يكني أن يأتى لها بلحم بشراء أو غيره على العادة ، حتى لو كان له زوجتان فعمل عندها حيث لم يعتد إحداهما لها وذبح عندها وإشترى للأخرى كمكا أو لحما كان جائز ا بحسب ألعادة مر اهمم على حج والمحمل عند إحداهما لها وذبح عندها وإشترى للأخرى كمكا أو لحما كان جائز ا بحسب ألعادة من المحمل الكمثك في اليوم المسمى بأرماه أيوب وعمل البيف في الحميس الذي يليه والبندق الذي يوشخذ في رأس السنة لما ذكر من العادة (وقوله وهم أوقية) أي بالحجاز كما يعلم من قوله وقد رها بعضهم (قوله لأنها لائننى) أى لائننى) أى لائننى أى أى لائنم من قوله وأنما نص على الدهن) أى تضجرت (قوله جرت العادة باستعماله) أي يخلاف ماإذا حجرت العادة بعدم استعماله أصلا كن تناب عمر معلى ، وقضية التقييد بأول الليل أنه لو جرت عادة جرت العادة بعدم استعماله أصلا كن تعرف علم وجوبه بأنه خلاف المنة إذهمى إطفاؤه قبل الذم للأمر به ، وقد بالسلح جميع الليل لايجب ويمكن توجيه عدم وجوبه بأنه خلاف السنة إذهمى إطفاؤه قبل الذم للأمر به ، وقد يقال الأقرب وجوبه عملا بالعادة وإن كان مكروها كوجوب الحمام لمن اعتادته مع كراهة دعوله للنساء (قوله والمياه إله الهراه القراء وإن أغر ترك كان السراح ، وقوله المناه وان أغر به ترك السراح ،

(قوله بأربعين درهما) أى وهي وزن الحجاز (قوله لابوزن بغداد) وهو اثنا عشر درهما تقريبا (قوله في أكله)

تناولهم له إلا نادرا وعادة أهل المدن رخصا وغلاء ، وقرَّبه البغوى بقوله على موسركل يوم رطل ومتوسط كل يومين أو ثلاثة ومعسر كل أسبوع ، وقول طائفة لايزاد على مامر عن النص لأن فيه كفاية لمن قنع مردود ، وبحث الشيخان عدم وجوب أدم يَوم اللحم ولهما احبال بوجوبه على الموسر إذا أوجبنا عليه اللحم ليكون أحدهما غداء والآخر عشاءُ ، واعتمد الأذرعي وغيره الأول، والأقرب حمله على ما إذا كان كافيا للغداء والعشاء والثاني على خلافه (ولو كانت تأكل الحبر وحده وجب الأدم) ولم ينظر لعادمًا لما مر أنه من المعاشرة بالمعروف (وكسوة) بضم أوله وكسره معطوف على أدم أو على جملة مامر أوَّل الباب : أي وعلى زوج بأقسامه الثلاثة كسوة والأوَّل أولى وُذلك لقوله تعالى , وكسوتهن ٰ بالمعروف ، ولأنه صلى الله عليه وسلم عدُّ هَا من حقوق الزوجية ولأن البدن لايقوم بدونها كالقوت ، ومن ثم مع كون استمتاعه بجميع البدن لم يكف فيها مايقع عليه الاسم بالإجماع بخلافَ الكفارة ، بل لابد أن تكون بحيث (تكفيها) بفتح أوَّله بحسب بدنها ولو أمة كما هو ظاهر إطلاقهم حيث وجبت نفقتها ، والأوجه عدم اعتبار عادة أهل بلد بقصرها كثباب الرجال ، وأنها لو طلبت تطويلها ذراعا كما في خبر أم سلمة وابتداؤه من نصف ساقها أجببت لما فيه من زيادة سرها الذي حتّ الشارع عليه ولم يحتج إلى تقديرها ، بخلاف النفقة لمشاهدة كفاية البدن المـانعة من وقوع تنازع فيها ، ويختلف عددها باختلافُ عمل الزوجة حرًّا وبردا ، ومن ثم لو اعتادوا للنوم ثوبا وجب فيما يظهرُوجودتُها وضدهابيساره وضده (فيجب قميص وسراويل) أو مايقوم مقامه بالنسبة لعادة محلها (وخمار) لرأسها أو مايقوم مقامه كذلك ، ويجب الجمع بين الحمار والمقنعة كما نص عليه ويشير إليه كلام الرافعي حيث احتيج إليهما أو اقتضته العادة (ومكعب) بضم ففتح أو بكسر فسكون ففتح أو محوه يداس فيه،ويلحق به القبقاب عند اعتياده إلا أن لايعتاد كأهل القرى

ويوجه بأنها المقصودة بالسراج وقد رضيت به فإن أراده لنفسه هيأه (قوله واعتمد الأفزعي وغيره الأوّل) هو قوله وجب الأدم) ومثله كما هو ظاهر عكسه بأن كانت تأكل الأدم وحده فيجب الخبر : أى بأن ينفع لها الحب ، ولا ينافي ذلك مالو كان قوسهم الفالب اللحم ، والأقط مثلا فإنه لايجب غيره كما هو ظاهر لأن ماهنا قوته الحب وهو يحتاج للأدم فوجها ، وكلما يقال في عكسه الذي ذكر بأن يقال هو فيمن قوته الأدم وهو يحتاج للخبز اهم على حج (قوله وكسوة) يوتخد من ضبط الكسوة والفراش بما ذكر أنه لايجب غلما الممتدن للمتاد للمتاد للقرائس وأنه إن أراده حصله لنفسه وإلا فلا يجب عليها تحصيله (قوله وكسره) أى وهو أفصح اله شرح مسلم للنووى . ومن ثم قدم الكسر في المختار (قوله ولاول أولى أى لقرب العامل ، وعلى كل فهو بالرفع (قوله عيث تكفيها) ظاهره أن العبرة في كفايها بأول فجر الفصل ، فلوكانت هزيلة عنده وجب ما يكفيها وإن

[فرع] لو اعتادوا العرى وجب ستر العورة لحق الله تعالى ، وهل تجب بقية الكسوة أولا كما فيالأرقاء إذا اعتادوا العرى أو بجب ستر مابين السرة والركبة فقط كما سيأتى ؟ المنتجه وجوب البقية هنا، والفرق أن كسوة الروجة تمليك ومعاوضة رإن لم تعليها ولم تحتج إليها وكسوة الرقيق إمتاع جر اله سم على حج (قوله أن لايعتاد) أي المكعب ونحوه (قوله كأهل القرى) أي مالم تكن من قوم يعتادونه في القرى كما هو ظاهر

لمل المراد في كيفيته من كونه مطبوخا أو مشويا أو نحو ذلك فلير اجع (قوله وقريّه البغوى الخ) اعلم أن كلام البغوى المذكور إنما هو تقريب لحالة الرخص خاصا كما أفصح به الجلال المحلى . ثم قال : وفى وقت الغلاء فى أيام مرة على مايراه الحاكم اه (قوله إلا أن لايعتاد كأهل القرى) عبارة الماور دى : ولوجرت عادة نساء أهل القرى أن ٢٥ – نباية الهتاج – ٧ كما قاله المـاوردى ، وهذا فى كل من فصل الشتاء والصيف ﴿ وَيَزِيدُ فِي الشَّتَاءُ ﴾ على ذلك في المحل البارد (جية) محشوة أو نحوها فأكثر بحسب حاجتها أو جنسها : أي الكسوة (قطن) لأنه لباس أهل الدين وما زاد عليه ترفه ورعونة ، فعلى موسر لينة ومعسر خشنة ومتوسط متوسطة (فإن جرت عادة البلد) أي المحل التي هي فيه (لمثله) مع مثلها فكل منهما معتبر هنا (بكتان أو حرير وجب) مفاوتا في مراتب ذلك الجنس بين الموسر وَضَدَّيْهِ كُمَا تَقْرَر (فِي الْأَصِح) عملا بالعادة المحكمة في مثل ذلك ، والثاني لايجب ذلك ويقتصر على القطن ، وأطال الأذرعي فى الانتصار له وزع أنه المذهب ، ولو اعتبد بمحل لبس نوع واحد ولو أدماكني ، أو لبس ثياب رفيعة لاتستر البشرة أعطيت من صفيق يقاربها ، ويجب توابع ذلك من تَحو تكة سراويل وكوفية وزرّ نحو قميص أو جبة أو طاقية للرأس ، وظاهر أن أجرة الخياط وخيطه عليه دونها نظير مامر في نحو الطحن (ويجب ماتقعد عليه) ويختلف باختلاف حال الزوج (كزلية) على متوسط صيفا وشتاء ، وهي بكسر ۚ الزاي وتشديد الياء مضرب صغير ، وقيل بساط كذلك وكطنفسة بساط صغير ثخين له وبرة كبيرة ، وقيل كساء في الشتاء ونطع في الصيف على موسر ، قالا : ويشبه أن يكونا بعد بسط زلية وحصير فإنهما لايبسطان وحدهما (أو لبد) شتاء (أو حصير) صيفا على فقير لاقتضاء العرف ذلك (وكذا) على كل منهم مع التفاوت بينهم نظير ماتقرر فىالفراش للنهار (فراش للنوم) غير فراش النهار (في الأصح) للـلك فيجب مضربة لينة أو قطيفة وهي دثار مخمل وقول البيان باختصاص ذٰلك بزوجة الموسر بخلاف غيرها فيكفيها فراش النهار مردود إذ هو وجه ثالث . والثانى لايجب عليه ذلك وتنام على ماتفرشه نهارا ، واعترض صنيعهما هذا بأن الموجود في كتب الطريقين عكسه من حكاية الخلاف فيا قبل كذا والجزم فيا بعدها (ومحدة) بكسر أوَّله (و) يجب لها مع ذلك (لحاف) أو كساء (في الشتاء) يعني وقتُّ البرد ولو لم يكنُّ شتاء ، وما في الروضة من وجوبه في الشتاء مطلقا ، والتقييد بالمحل البارد في غيره محمول على الغالب فلا ينافي ماتقرر ، أما في غير وقت البرد ولو في وقت الشتاء في البلاد الحارة فيجب لها رداء أو نحوه إن كانوا ممن يعتادون غطاء غير لباسهم أو ينامون عوايا كما هو السنة ، ولا يجب تجديد هذا كله كالجبة إلا وقت تجديده عادة (و) يجب لها أيضا (آلة تنظيف) لبدنها وثيابها ويرجع فى قدر ذلك ووقته للعادة (كمشط). قال القفال : وخلال ، ويعلم منه وجوب السواك بالأولى (ودهن) كزيت ولو مطيبا جرت به العادة وُلو لجميع

(توله جبة)مثل غرفة اله مصباح (قوله فكل منهما) أى الزوجين (قوله معتبرهنا) أى فىالكسوة دون الحب والأدم فإنه يعتبر بما يليق بالزوج (قوله مفاوتا) أى فيه (قوله ولو أدما) أى جلدا (قوله من صفيق يقاربها) يوخفلمنه أنه لوجرت عادة بلدها بتوسعة تيابهم إلى حد تظهر معه العورة أعطيت منه مايستر العورة مع مقاربته لما جرت به عادتهم (قوله من نحوتكة) بكسر التاء (قوله وخيطه عليه) أى وإن فعلته بنفسها (قوله وكطنفسة) بفتح الطاء وكسرها اله مختار . وفى الحطيب هن بكسر الطاء والفاء وبفتحهما وضمهما وبكسر الطاء وفتح الفاه بساط صغير النح ، ومثله فى شرح المنج للشيخ (قوله ونطع) بفتح النون وكسرها شرح منجج (قوله فراش النوم) ويعتبر فيه مايناد لمثلها (قوله مخمل) بضم الميم وسكون الحاء وفتح الميم الثانية مخفقة اسم مفعول من أخله إذا جعل له خلا كما يؤخذمن القامو س (قوله على ماتفرشه) بالضم كما فى المختار (قوله الطريقين) أى المراوزة والعراقيين

لإللبسن فى أرجلهن شيئا فى البيوت لم يجب لأرجلهن شىء إنتهت (قوله أو طاقبة للرأس) الظاهر أنه معطوف على قميص : أى وزر طاقبة ، ولعل المراد به ما يقال له زناق فليراجع (قوله وقيل بساط كذلك) أى صغير

المبدن (وما يغسل به الرأس) عادة من سدر أو نحوه (ومرتك) بفتح أوَّله وكسره (ونحوه) كاسفيذاج وتوتيا وراسخت (للفع صنان) إن لم يندفع بنه ٠٠ رماد لتأذيها ببقائه ، ويَشبه كما قاله الأذرعي وجوب نحو المرتك للشريفة وإن قام النراب مقامه إذا لم تعتده ، والأو بمه كما بحثه أيضا عدم وجوب آلة تنظيف لبائن حامل وإن أوجبنا نفقها كالرجعية ، نعم يجب لها مايزيل شعَّها فقط ووجوبه لمن غاب عنها (لاكحل وخضاب وما يزين) يفتح أوَّله غير ماذكر كطيبُ وعطر لأنه لزيادة التلذذ فهو حقه ، فإن أراده هيأه ولزمها استعماله ، ونقل المـــاور دى وأنهصلى الله عليه وسلم ۽ لعن المرأة السلتاء ؛ أى التي لائختضب ، و والمرهاء ۽ أى التي لاتكتحل من المره بفتحتين : أي البياض ، ثم حمله على من فعلت ذلك ليكرهها ويفارقها . وفي رواية ذكرها غيره ٩ إنى لأبغض المرأة السلتاء والمرهاء، ومحل ماذكر في المزوجة. أما الحلية فقد مر الكلام عليها فيالإحرام وشروط الصلاة (ودواء مرض وأجرة طبيب وحاجم) وفاصد وخاتن لأنها لحفظ الأصل (ولها طعام أيام المرض وأدمها) وكسوسا وآلة تنظفها وتصرفه للدواء أو غيره لأنها محبوسة له (والأصح وجوب أجرة حمام) لمن اعتادته : أي ولا ريبة فيه بوجه كما هو ظاهر وحينتذ تدخله كل أسبوع أو شهر مثلاً مرَّة أو أكثر (بحسب العادة) للحاجة إليه حينتذ ، ومن اقتصر على مرَّة فىالشهر فهو للتمثيل ،وهذا مبنى على جواز دخوله وإن كره، وهو المعتمد خلافا لمن حرم دخوله إلا لضرورة حادثة مستدلا بأخبار صحيحة مصرحة بمنعه ، وأطال الأذرعي في الانتصار له . والثاني لاتجب إلا إن اشتد البرد وعسر الغسل في غير الحمام ، ولوكانت من وجوه الناس بحيث اقتضت عادة مثلها إخلاء الحمام لها وجب عليه إخلاوه كما بحثه الأفرعي ، وأفي فيمن يأتى أهله في البرد ويمتنع من بذل أجرة الحمام ولا يمكنها الغسل فىالبيت لحوف مخوهلاك بعدم جواز امتناعها منه،ولوعلم أنه منى وطنَّها ليلا لم تغتسل قبلاالصبح

(قوله بنحو رماد) أى ولو من سرجين وليس ذلك من التفسيخ بالنجاسة لأن ذلك محله إذا تضمخ بها عبئا ولو وجوبه أى مايز بل الشعث (قوله لمن غاب عبئا والله التنظف أعابيطلب الزوج والمحبوب في المناد وبحبه في من غاب عبئا ، قان التنظف أعابيطلب الزوج التقياس الاكتفاء فيها يما يزيل شعبًا ، هذا إن رجع ضمير وجوبه لما يحصل به التنظف ، فإن رجع لما يزيل والقياس الاكتفاء والأكال (قوله وما يزين) ومنه ماجرت به العادة من استعمال الورد ونحوه في الأصداغ ونحوه المنساء فلا يجب على الزوج ، لكن إذا أحضره لها وجب عليها استعماله إذا طلب تزيبا به (قوله فإن أواده هيأه) قضية التعبير بذلك أنه لايتوقف على طلب استعماله منها صربحا بل يكنى في اللزوم القرينة (قوله التي لاتختصب) أى بالحناء (قوله عمله) أى المماوردي (قوله ودواء مرض) عطف على كحل : يعنى أنه لايجب ذلك (قوله لحفظ الأصل) ويوشحد منه أن ما المتواج الحاصل في باطنها ونحوه لا يجب عليه لأنه من الدواء ، وكذا ماجرت به العادة من عمل العصيدة واللبابة ونحوهما ما جرت به عادس من المناد عبد المناد من عندها من النساء فلا يجب لأنه ليس من النققة بل ولا مما تحتاج إليه المرأة أصلا ولا نظر تأذيها عادش في تعدها نفسها (قوله وإن كوه) أى النساء ، وعلى الكراهة حيث لم يترب على دخولها بركم عوزة غيرها أو عكسه وإلا حرم ، وعلى الزوج أن يأمرها حينظ بتركه كيقية المحرات ، فإن أب إلا الدخول لم يمتما وينامرها بسترالعورة والغض عن روية عورة غيرها (قوله وأن يأمرها جينظ بيناركورة والغض عن روية عورة غيرها (قوله وأني) أي الأذرعي (قوله بعدم جواز امتناعها)

⁽ قوله كالرجعية) أى حيث لايجب لها آلة تنظيف كما يأتى (قوله ووجوبه) مو بالرفع عطفا على عدم (قوله ولو كانت من وجوه الناس) ظاهره ولو مع فقير فليراجع

ونفوتها لم يحرم عليه وطوها كما قاله ابن عبد السلام ويأمرها بالغسل وقت الصلاة ، وفي فتاوي الأحنف نحوه (وثمن مأه غسل) ماتسبب عنه لنحو ملاعبة أو (جاع) منه (ونفاس) منه يعني ولادة ولو بلا بلل لأن الحاجة إليه من قبله ، وبه يعلم عدم لزوم ماء للسنة بل الوجوب خاص بالفرض كما ذكره الأذرعي ، ويتجه أن الواجب بالأصالة المـاء لأثمنه (لاحيض واحتلام في الأصح) وألحق به استدخالها لذكره وهو نائم أو مغمى عليه كما اقتضاه تعليلهم لانتفاء صنعه كغسل زناها ولو مكرَّمة وولادتها من وطء شبهة فماء هذه عليها دون الواطئ ، وبه يعلم أن العلة مركبة من كونه زوجا ويفعله ، ومقابل الأصح فى الأوَّل ينظر إلى وجوب التمكين عليها ، وفى الثانى ينظر إلى حاجها ، وفارق الزوج غيره بأنه له أحكاما تخصه فلا يقاس عليه ، ويلزمه أيضا ماء وضوء وجب بتسببه فيه كلمسه وإن شاركته فيه فيما يظهر وماء غسل ماتنجس من بدنها أو ثيابها وإن لم يكن بتسببه كما اقتضاه إطلاقهم كماء نظافتها بل أولى (ولها) عليه أيضا (آلات أكل وشرب وطبخ كقدر وقصعة) بفتح القاف ومغرفة (وكوز وجرّة ونحوها) كإجانة تفسل ثبابها فيها ، إذ المعيشة لائتم بدون ذلك ، ومثله كما بحثه الأذرعي إبريق الوضوء والسراج ومنارته إن اعتيدت ويرجع فى جنس ذلك للعادةُ لبناء الباب عليها كالنحاس للشريفة كما أفّى به الوالد رحمه الله تعالى والحزف لغيرها ويفاوَّت فيه الموسر وضدٌّ به نظير مامر (و) لها أيضا عليه (مسكن) تأمن فيه لو خرج عنها على نفسها ومالها وإن قل للحاجة بل الضرورة إليه وكالمعتدة بل أولى (يليق بها) عادة لعدم ملكها إبداله إذ هو إمتاع ، بخلاف مامر في النفقة والكسوة لأنها تملكهما أو إبدالهما فاعتبرا به لا بها،ولو سكن معها في منزلها بإذنها أو لامتناعها من النقلة معه أو في منزل نحو أبيها بإذنه أو منعه من النقلة لم يلزمه أجرة إذ الإذن العارى عن ذكر عوض منزل على الإعارة والإباحة بخلافه مع السكوت كما مر مع زيادة قبيل الاستبراء

وعليه فتطالب بعد التمكين بما تحتاج إليه ولو بالرفع لقاض (قوله وتفوجها) أى الصلاة (قوله ويأمرها) أى وجوبا الحقوله ونفاس) وقع السوال في الدرس عما لو انقطع دم النفاس قبل مجاوزة غالبه أو أكثره فأتحلت منه أجرة الحمام وافقست ثم عاد عليها الدم بعد ذلك فهل يجب عليه إبدال الأجرة لتين أنه من بقايا الأول وعلم ها في ذلك أم لا 9 فيه نظر والجواب عنه أن الظاهر أن يقال : لا يجب إبداله قياسا على مالو دفع لها ماتحتاج إليه من الكسوة وتحوه او تلف قبل مضى زمن يجدد فيه عادة حيث لا يبد إبداله قياسا على مالو دفع لها ماتحتاج إليه من الكسوة وتحوه او تلف قبل مضى زمن يجدد فيه عادة حيث لا يبب عليها شيء لحصول الجنابة بفطها أولا (قوله وفارق الزوج غيره) أى من الزانى والواطئ بشبهة حيث لا يجب عليها شيء وينه أن مثله مالو كثر الوسخ في بدنها لكرة نحو عرقها عنالفا العادة لأن إزالته من التنظيف وهو واجب عليه (قوله ومنوقة) والمفرقة بالكسر مايغوف به اله عتار (قوله إبريق الوضوه) أى ولو لم تكن من المصلين (قوله ومنوقة) أن يأتى لها بمونسة حيث أمنت على نفسها، لبناء الباب عليها أي مادة (قوله على نفسها) يوختل منه أنه لا يجب عليه أن يأتى لها بمونسة حيث أمنت على نفسها فلوله تأمن أبدل له المسكن با تأمن على نفسها فيه فتنبه له فإنه يقه فيه المسكن كثيرا وقوله ومالها أى أو الحسوة (قوله عالمسكوت) أى مجلاف مالو سكن معها مع سكوت) إن كذان المسكن ها وسكوت أبي بخلافه مع السكوت) أى مجلاف مالو سكن معها مع سكوتها إن كان المسكن ها وسكوت أبي المناه مقالم في المسكون الم يقدم فيا

^{. (}قوله للسنة) أى سنة الفسل كالفسلة الثانية والثالثة ، أما ماء الغسل المسنون فعلوم عدم وجوبه نما يأتى بالأولئ (قوله فاعتبروا به لا بها) هو مسلم فى النفقة لا فى الكسوة لمـا مر فيها

(ولايشترط كونه ملكه) لحصول المقصود بغيره كمعار ومستأجر ولا يثبت فىاللمة (وعليه لمزلايليق بها خلمةنفسها بأن كانتحرة ومثلها يخدم عادة فىبيتأبيها مثلا، بخلاف من لانخدم فيه وإنحصل لها شرف من زوج أو غيره يعتاد لأجله إخدامها لأن الأمور الطارئة لاتعتبر (إخدامها) ولو بدوية لأنه من المَاشرة بالمعروف وبأثنا حاملا لوجوب نفقتها ، وحيث وجب فواحدة لا أكثر مطلقا مالم تمرض وتحتاج فيجب بقلر الحاجة ، وله منع من لانخدم من إدخال واحدة ومن نخدم وليست مريضة من إدخال ملزاد على واحدة داره سواء أكن ملكما أم بأجرة والزوجة مطلقا من زيارة أبويها وإن احتضرا وشهود جنازتهما ومنعهما من دخولهما لها كولدها من غيره وتعيين الخادم ابتداء إليه فله إخدامها (بحرّة) ولو متبرعة ، وقول ابن الرفعة : لها الامتناع للمنة ، يرد بأن المنة عليه لاعليها لأن الفرض أنها تبرعت عليه لا عليها (أو أمة له أو مستأجرة أو بالإنفاق على من صحبتها من حرّة أو أمة لحلمة) إندضى بها أو صبى غيرمراهق أوعرم لها أو بمسوح أوعبدها أو مملوكة له أو لها لحصول المقصود بجميع ذلك لاذمية لمسلمة ولا عكسه كما بحثه الأذرعي ، ولاكبير ولو شيخاهما كما جزم به ابن المقرى كالأسنوى ، ولها الامتناع إذا أخدمها أحد أصولها كما لو أراد أن يتولى خدمها بنفسه لأنها تستحي منه غالبا أو تتعير به ، وله منعها من أن تتولى خدمة نفسها ليتوفر لها مؤنة الحادم لأنها تصير بذلك مبتذلة ، ولو قال أنا أخدمك لتسقط عني مؤنة الحادم لم تجبر هي ، ولو فيا لاتستحي منه كغسل ثوب واستقاء ماء وطبخ لأنها تعير به وتستحي منه ، فقولُ الشارح وله أن يفعل مالاتستحي منه قطعا تبع فيه القفال ، وهو رأى مرجوحوالأصح خلافه ، وخرج بقولنا ابتداء ما إذا أخدمها من الفها أوحملت مألوفة معها فليس له إبدالهامن غير ريبة أوخبانة وبصدق هوبيمينه في ذلك كما بحثه الأذرعى وسبق فىالإجارة . ويأتى آخر الأيمان مايعلم منه اختلاف الحلمة باختلاف الأبواب لإناطة كل بُعرف يخصه (وسواء فى هذا) أى وجوب الإخدام بشرطه (موسر ومعسر وعبد) كسائر المؤن ، وما اختاره كثير من عدم وجوبه على المعسر مستدلا بأنه صلى الله عليه وسلم لم يوجب لفاطمة على على رضى الله عنهما خادما لإعساره مردود بعدم ثبوت تنازعهما فيه فلم يوجبه ، وأما مجرد عدم إيجابه من غير تنازع فلما طبع عليه صلى الله عليه وسلم من المساعة بحقوقه وحقوق أهله على أنها واقعة حال محتملة فلا دليل فيها (فإن أخلمها بحرة أو أمة بأجرة فليس عليه غيرها) أى الأجرة (أو بأمته أنفق عليها بالملك أو بمن صحبتها) ولو أمنها (لزمه نفقتها) لاتكوار قيه مع

نقله قبيل الاستبراء ، وإنما تقدم أنه إذا سكن بالإذن لا أجرة عليه ، ولم بيين تم مفهومه ظالمراد بما مر منطوقاً ومفهوما (قوله ولا يثبت فى اللمة) أى لايثيت بدل المسكن وهو الأجرة إذا لم يسكنها مدة لأنه إمتاع (قوله فواحدة) أى فالواجب واحدة ، وقوله مطلقا غريقة أو غيرها ، وقوله له : أى للزوج (قوله ومنعهما من دخولهما لها) أى وإن احتضرت حيث كان عندها من يقوم بتمريشها (قوله كولدها) أو ولو صغيرا (قوله أو أمة له) يوشخد بما ذكر من التخير بين الحرة والأمة أنه لايجبر على شراء أمة ولا على استنجار حرة بعينها (قوله كما بحثه الأفرعى) قال الزركشي : وهدارق الحلمة الباطنة أما الظاهرة فتتولاها الرجال والنساء من الأحوار والمماليك اه حج (قوله أن يتولى خدمها بنفسه) أى ولو نحو طبخ اله حج

⁽قوله من زوج) شمل زوجا غيره سابقا عليه (قوله أومملوكة له أو لها) مكررمع مامر فيالمنن ، إذ هلما معطوف على قول المصنف بحرة لا على قوله من حرة كما لايخني فتأمل (قوله ولو قال أنا أخدمك النخ) تقدم قريبلاما يغنى عنه(قوله ولو فيا لاتستحيى منه) أى فيالهادة فلا ينانى قوله الآتى وتستحيى منه

قوله أولا أو بالإنفاق إلى آخره ، لأن ذلك لبيان أقسام واجب الإخدام وهذا لبيان أنه إذا اختار أحد تلك الأقسام ما الذي يلزمه ، فقوله بعضهم إنه مكرر استرواح ، وتملك نفقة مملوكها الحادم لها ذكرا كان أو أنثى لانفقة الحرة فى أوجه الوجهين بل تملكها الحادمة كما تملك الزوجة نفقة نفسها لكن للزوجة المطالبة بها لامطالبته بنفقة مملوكته ولا مستأجرة (وجنس طعامها) أي التي صحبتها (جنس طعام الزوجة) لكن يكون أدون منه نوعا لأنه المعروف (وهو) من جهة المقدار (مدّ على معسر) إذ النفس لا تقوم بدونه غالبا (وكذا متوسط) عليه مدّ (في الصحيح) كالمعسر وكأن وجه إلحاقهم لدبه هنا لافى الزوجية أن مدار نفقته الحادم على سد الضرورة لا المواساة والمتوسط ليس من أهلها فساوي المعسر بخلاف الموسر، والثاني عليه مد و ثلث كالموسر ، والثالث مد وسدس ليحصل التفاوت بين المراتب في الخادمة كالمحدومة (وموسر مدَّ وثلث) ووجهه أن نفقة الخادمة على المتوسط ثلثًا نفقة المخدومة عَلَيه فَجَعَلَ الْمُوسَرَ كَذَلَكَ إِذَ اللَّهُ والثَّلْثُ ثَلثًا المدِّين (ولها) أي التي صحبتها (كسوة تليق بحالها) فتكون دون كسوة المخلوطة جنسا ونوعا كقميص ونحو مكبب وجبة شتاء كالعادة ، وكذا مقنعة وملحفة وخفّ لحرة وأمة شتاء وصيفًا لم ونحو قبع لذكر ، والأوجه كما أفاده الشيخ وجوب الحف والرداء للمخدومة أيضًا فإنها تحتاج إلى الحروج إلى حمام أو غيره من الضرورات وإن كان نادرا ، وبعدم الوجوب للمخدومة صرح به المــاور دى فى الإزار الذي يسترها من فرقها إلى قدمها ، وإن أطلق في الروضة عدم وجوب الحلف للمخدومة . وما تجلس عليه كحصير صيفا وقطعة لبد شتاء ومحدّة كما صححه الأذرعي وغيره تبعا للماوردي . وما تتغطى به ليلا شتاء ككساء ، ولو احتاجت في البلاد الباردة إلى حطب أو فحم واعتادته وجب كما قاله الأذرعي ، فإن اعتادت عوضًا عن ذلك زبل نحو إبل أو بقر لم يجب غيره (وكذا) لها (أدم على الصحيح) لأن العيش لايم بدونه كجنس أدم المحلومة ودونه نوعا وقدره بحسب الطعام ، وأوجه الوجهين وجوب اللحم له حيث جرتُ عادة البلد به . والثانى لايجب ويكتني بما فضل من أدم المحدومة (لا آلة تنظف) فلا تجب لها لأن اللائق بحالها عدمه لئلا تمتد إليها الأعلِن (فإن كثر وسخ وتأذت) الأنثى ونص عليها لأنها الأغلب وإلا فالذكر كذلك (بقمل وجب أن ترفه) بأنها تعطى مايزيل ذلك (ومن تخدم نفسها فىالعادة إن احتاجت إلى خدمة لمرض أو زمانة وجب إخدامها)ولو أمة بوالجَدة فأكثر كما مر للضرورة (ولا إخدام لرقيقة) أى من فيها رق وإن قل في زمن صحبها ولو جميلة لأنه لايليق إما (وفي الحميلة وجه) لجريان العادة به وقد يمنع ذلك بأنه غير مطرد وإن وجد فهو لعروض سبب محبة ونحوها فلم ينظر إليه (ويجب فى المسكن امتناع) لأنه لحبرد الانتفاع فأشبه الخادم المعلوم تما قلمه أنه كذلك ،

(قولها فقول بعضهم) مراده المحلى رحمه القراقو لعاستر واح)أى كلام لامغى لمارقو له مدّ على معسر) انظر ما الملكة في تقليم المصنف هنا الأقل عكس ماقلمه في الزوجة ، ولعل المحكمة قصد المعادلة بينهما و هو نظير الاحتباك الذي هو الجعم بين تركيبين مجلف من كل منهما نظير ما أثبته في الآخر (قوله والرداء) امم للإزار المعروف (قوله والم احتاجت)أى الحادمة ومثلها الزوجة بالأولى ، ولعله لم يتعرض له بناء على الغالب من عدم احتياجها له استغناء باللباس المطلوب لها

⁽هوله وللتوسط ليس من أهلها) انظره مع قوله أن مدار نفقة الحادم الخ الصريح فى أن واجبها ذلك وإن كان من أهل الهؤساة، نع يرد الموسر(قوله ولو احتاجت فىالبلاد الباردة المحطب الخ) هذا فى الروض إنما هو مذكور فى الزوجة دون الحادمة عكس ما فى الشرح فليراجع (قوله ويجب فى المسكن) يعنى أن حكم المسكن الإمتاع

وذكر ابن الصلاح أن له نقل زوجتمن حضر لبادية وإن خشن عيشها لأن نفقها مقدرة : أى لاتزيد ولا تنقص .
وأما خشونة عيش البادية فهى بسيل من الحروج عنها بالإبدال كا مر ، قال : وليس له سد" طاق مسكنها عليها ، وله إغلاق البادية ولهي بسيل من الحروج عنها بالإبدال كا مر ، قال : وليس له سد" طاق مسكنها من كمو غزل وخياطة فى عليها ، وله إغلاق الباب عليها عند خوف لحوق ضرر له من فتحه ، وليس له منعها من نحو غزل وخياطة فى منزله اه . وما خالق على طاقات لارية فى فتحها وإلا فله السد ، بل يجب عليه كما أنى به الوالد رحمه الله أخلاما الطاقات محمول على طاقات لارية فى فتحها وإلا فله السد ، بل يجب عليه كما أنى به الوالد رحمه الله أخلاما من يمن عبد السلام بوجوبه فى طاقات ترى الأجانب منها : أى وعلم منها تعمد رويهم (و) فيرها مما من عبد السلام بوجوبه فى طاقات ترى الأجانب منها : أى وعلم من غير لفظا كما فى الكفارة كما علم عما مر (و) ينبنى على كونه تمليكا أن الحرة وسيد الأمة كل منهما (يتصرف فيه) بما شاء من يبع وغيره ، ولأجل هذا مع غرض التقسم وطأ له بما قبله وإن علم من قوله سابقا تمليكها حبا (فلو قرت) أى ضيقت على نفسها فى طاماً أوغيره ومثايا فى هذا سيد الأمة كا هو ظاهر (بما يضره طاماً وغيره ومثايا فى هذا سيد الأمة كما هو ظاهر (بما يضره العام) لها ومنه الماء كما مروظاهر أنه يعتبر ومادام نفعه ككسوة) ومنها الفراش فلا يرد عليه (وظروف طعام) لها ومنه الماء كما مروظاهر أنه يعتبر والما أبأحذه فيشرط كونها ملكه وتتصرف فيها بما شاه ت إلا أن تقتر وله منعه من استعمال شيء من ذلك وتتصرف فيها بما شاه ت إلا أن تقتر ولها منعه من استعمال شيء من ذلك

(قوله تمليك) قال فى الروضة : فلا تسقط بمستأجر ومستعمال ، فلو لبست المستعار وتلف : أى بغير الاستعمال فضانه بلزم الزوج لأنه المستعير وهى نائبة عنه فىالاستعمال ، والظاهر أن له عليها فىالمستأجر أجرة المثل لأنه إنما أعطاها ذلك عن كسوتها اهرم على حج والكلام حيث كانت رشيدة وإلا فلا شى له عليها أخضا ممامر فها لو أكلت غير الرشيدة معه إلى آخر مامر .

إ فرع] قال حج : وفي الكافي لو اشرى حليا ودبياجا لزوجته وزينها بذلك لايصير ملكا لها بذلك ، ولو اختلفت هي والنوب في الموادية والقراض ، وفي الكافي اختلفت هي والزوج في الإهداء والعاربة صدق ، ومثله وارثه كما يعلم بما مر آخو العاربة والقراض ، وفي الكافي اليوجهز بنته بجهاز لم ملكه إلا بإيجاب وقبول والقول قوله أنه لم يملكها ، ويوخذ بما تقرران مايعطيه الزوج صلحة أو صباحية كما اعتبد بعض البلاد لاتملكه إلا بلفظ أو قصد إهداء وإفتاء غير واحد بأنه لو أعطاها مصروفا للعرس ودفعا وصباحية ففشرت استرد الجديم غير صحيح ، إذ التقييد بالنشوز لايتأتى في الصباحية لما قررته فيها كالمصلحة ، لأنه إن تلفظ بالإهداء أو قصده ملكته من غير جهة الزوجية وإلا فهو ملكه . وأما مصروف العرس بواجب ، فإذا صرفته بإذنه ضاع عليه ، وأما الدافع : أي المهر فإن كان قبل الدخول استرده وإلا فلا لتقرره به فلا يسترد بالنشوز (قوله ولها منعه من استعمال فيء من ذلك) أي فلو خالف واستعمل بضمة لومته

(قوله لأن نفقها مقدرة النع) فيه أنه يعير جنسها ، وقد يكون الواجب لها فى البادية إذا أبدلته لا يكفيها كما إذا كان قوت البادية ذرة وهي معتادة البر فقد يكون مد اللرة لايساوى نصف مد بر (قوله كل مهما) لايحفي أنه بهذا التقدير يقرأ يتصرف في المن بالياء أوله بعد أن كان بالتاء المثناة من فوق (قوله على نفسها) ينبغي أو على خادمها ليزر عليهماياتي (قوله وظاهرأنه يعير في تلك الظروف أن تكون لانقة بها) انظره معمامر من التعلل عقب قول المسنف ومسكن يليق بها (قوله بجامع الاسهلاك) فإن قلت : كيف هذا مع أن الكلام هنا فها يدوم نفعه المقابل لما يستملك في المن ٢ قلت : معني الاستهلاك هنا أن ماتعاطاه إنما هو لاسملاكه وإن انتفت به مهدة ككل مايكون تمليكا (وقيل إمتاع) فيكن بحو مستأجر ومستمار ، ولا تنصرف هي بغير ما أذن لها كالمسكن والحمادم ، والخدو ملما في نحو فرش و لحاف ، وظاهر والحمادم ، والخدوم هذا في نحو فرش و لحاف ، وظاهر أنها على الأول تملكه يمجرد الدفع والأعمل من غير لفظ ، لكن مع قصده بللك دفعه عما وجب عليه وإن كان والله على الميت في الميت عن الواجب بمجرد ذلك لأن الصفة الزائدة وقعت تابعة فلم يحج لفظ ، بحلاف الزائدة والجنس فلا تملكه بدون لفظ لأنه قد يعيرها قاصدا تجملها به ثم يسترجعه منها ، ومن ثم لو قصد به الهدية ملكته بمجرد القبض إذ لايشترط فيها بعث ولا اكرام وتعييرهم بهما جرى على الخال (و) حينتك فحكوتها الواجب باقية في ذمته (تعطى الكسوة أول نشاء) لتكون عن فصله وفصل الربيع بعده (وصيف) ليكون عنه وعن الخريف ، هذا إن وافن وجوبها أول فصل الشتاء وإلا أعطيت وقت وجوبها

الأجرة وأرش مانقص ، ومعلوم أن هذا كله فى الرشيدة ، وأما غيرها من سفيهة وصغيرة فيحرم على و ليها تمكين الزوج من التمتع بأمتعها لما فيه من التضييع عليها . وأما مايقع كثيرا من طبخها مايأتى به الزوج في الآلات المتعلقة بها وأكل الطعام فيها وتقديمها للزوج أو لمن يحضر عنده فلا أجرة لها عليه فى مقابلة ذلك لإتلافها المنفعة بنفسها ، ولو أذن لها في ذلك كما لو قال لغيره أغسل ثوبي ولم يذكر له أجرة بل هو أولى لحريان العادة به كثيرا ، بخلاف مالو استقل بأخذ ذلك بلا إذن منها فتلزمه الأجرة لاستعماله ملك الغير بلا إذن ، ومثل ذلك يقال في الفراش المتعلق بها (قوله ولا تتصرف) أىعلىهذا الثانى (قوله عما وجبعليه) قضيته أنه إذا وضعها بين يديها بلا قصد لايعتد به ، لكن فى حج مانصه أنه يقع عن الواجب بمجرد إعطائه من غير قصد صارف عنه . قال سم عليمظاهره أنه يكنى عدم الصارف ولا يشترط قصد الأداء عما لزمه وذكرشيخ الإسلام خلافه وقضية كلام الشارح هنا اعماد ما ذكره شيخ الإسلام (قوله بخلاف الرائد في الجنس) أي كأن كان الواجب لها في اللباس الكتان فدفع لها حريرا فلا تملكه إلا إذا قصد التعويض عما وجب عليه (قوله ويعطى الكسوة الخ) هل هي كالنفقة فلا تخاصم فيها قبل تمام الفصل كما لانخاصم ڧالنفقة ڧ أثناء اليوم أو المخاصمة من أوَّل الفصل أويجبر الزوج على الدفع حينتذ ويفرق بأن الضرر بتأخير الكسوة إلى آخر الفصل أشد من الضرر بتأخير النفقة إلى آخر اليوم فيه نظر ، المتجه الثاني أوردت ذلك على مر فوافق على ما استوجهته فليراجع . قال الدميرى : والظاهر أن هذا التقدير في غالب البلاد التي تبقي فيها الكسوة هذه المدة ، فلو كانوا في بلاد لآتبتي فيها هذه المدة لفرط الحرارة أو لرداءة ثيابها وقلة عادتها اتبعت عادتهم ، وكذلك إن كانوا يعتادون مايبتي سنة مثلا كالأكسية الوثيقة والحلود كأهل السراة بالسين المهملة ، فالأشبه اعتبار عادتهم ، ويفهم من اعتبار العادة أنهم لو اعتادوا التجديد كل ستة أشهر مثلاً فدفع لها من ذلك ماجرت به عادمهم فلم يبل في تلك المدة وجوب تجديده على العادة لأنها ملكت ما أخذته عن تلك المدة دون مابعدها (قوله وإلا أعطيت وقت وجوبها) قضية هذا الكلام أنها تعطى سنة أشهرمن وقت الوجوب حيى لو مكنت في أثناء فصل كان وقت التمكين ابتداء الفصل في حقها فتعطى كسوة ستة أشهر ابتداؤها من ذلك الوقت

أى بخلاف نحوالمسكن . والحاصل أن الكسوة ونحوها بما تستهلك بالمنى الذى ذكرتمولمذا التحق بالطعام ونحوه على الصحيح بجامع الاستهلاك : أى فى الجملة ،ولمـا كان يدوم نفعه بمعنى أنه لايستهلك حالا جرى فيه الملاف فأمل (هوله أنها لاتستقل بهذين) بمعنى أن كلا منهما قد يكون مشتركا فى الانتفاع بينها وبينه (قوله لكن مع قصده بلدلك دفعه عما وجب عليه) خرج بلنك ما إذا أطلق فى دفعه (قوله هذا إن وافق وجوبها الخ) وعليه فلا خصوصية

ثم جددت بعد كل سنة أشهر من ذلك ، نم ماييق سنة فأكثر كفرش وبسط وجبة يعتبر في تجديدها العادة الغالبة بكا مر (فإن تلفت) الكسوة (فيه) أى أثناء الفصل (بلا تقصير لم تبدل إن قلنا تمليك) كثفةة تلفت في يدها وبلا تقصير : أى منها ، فقد صرّح ابن الوفعة بأنها لو بليت أثناء الفصل لسخافها أبدلها لتقصيره (فإن) تشرّت اثناء الفصل ، سقطت كسوته كما يأقى ، فإن عادت الطاعة اتجه عودها من أول الفصل المسقبل ولا بحسب مابق من ذلك الفصل لأنه يمتزلة يوم النشوز وإن (ماتن) أو مات (فيه) في أثناله (لم ترد) إن قلنا تمليك ، ما قابل في المنافق المنافق المنافق وأفهم قوله لم ترد أن محل ذلك بعد قبضها ، فإن وقع موت أو فراق قبل قبضها وجب لها من قيمة الكسوة ما القبابل زمن المصمة على مابخته ابن الوفعة ، ونقل عن الصيمرى ، لكن المعتمد كما أفيق به المسنف وجوبها . كلها وإن مات أو كان المحمد كما أفيق به المسنف وجوبها . كلها وإن مات أول الفصل ، وسبقه إلى تجب كلها بعد مفي للحظة من القصل لأن ذلك جعل وقتا للإيجاب فلم يفترق الحلل بين قليل الزمان وطويله : أى ومن ثم ملكها بالفيض وجاز لها التصرف فيها ، بل و أعطاها نفقة وكسوة مستقبلة جاز وملكت بالقبض وجاز لها التصرف فيها ، بل و أعطاها نفقة وكسوة من القياس على تعجيل الزكاة ويسم ماوب له التصرف فيها كتعجيل الزكاة ويسرد إن حصل مانع ، ولا ينافى ماذكر و فصل لعدم وجود شيء من سبه لأن النكاح سبب أول فجاز حينئذ التعجيل مطلقا (ولو لم يكس)ها أو ينفقها أو فصل لعدم وجود شيء من سبه لأن النكاح سبب أول فجاز حينئذ التعجيل مطلقا (ولو لم يكس)ها أو ينفقها أو ينفقها

وهذا مشكل فإن المناسب للشتاء غير المناسب للصيف ، والقصل على هذا الوجه قد يكون ملفقا من شتاء وصيف . هذا : وقال سم على حج : عبارة شرح الروض : فلو عقد عليها في أثناء أحدهما فحكمه يعلم بما يأتى في نظيره من النفقة أول الباب الآي اهم . وأشار بما يأتى إلى ماقلمه الشارح في قول المصنف على موسر لزوجته كل يوم عن النفقة أول الباب الآي اهم . وأشار بما يأتى إلى ماقلمه الشارح في قول المصنف على موسر لزوجته كل يوم عن أثول : وبنيني أن يعتبر قيمة مايدفع إليها عن جميع الفصل فيقسط عليه ثم ينظر لما مضى قبل التمكين وبجب قسط ألم مي من القيمة فيشترى به لها من جنس الكسوة مايساويه والخيرة لها في تعيينه (قوله تخرش) أى وأثاث (قوله بالمنتجيد اهم على حج . ومثل ذلك إصلاحها أعده لها من الاتم كي وأثاث (قوله بالمنتجيد اهم على حج . ومثل ذلك إصلاح ما أعده لها من الآلة كتبييض النحاس (قوله العادة الغالبة) أى فإن يأل تلقصير التي المادة الغالبة فيها لم يجب التجديد (قوله بلا تقصير النح) ليس قيدا لما يعده بل عدم الإبدال مع التقصير أولى بل لقابله وهو الإمتاع ، أما منه فهو قيد لما يعده ، ومن ثم لو صرح ابن الوفة بأنها لو الخ اه حج (قوله سقطت كسوته) وقضيته أنه لو كان دفعها لها قبل النشوز استردها لسقوطها عنه وهو ظاهر ، ولو ادعى النشوز ولما يأتى في قوله في الفصل الآتى . سقطت خلاف عنه لم يقبل ذلك منه إلا بينة كما يعلم مما مر أواخر القسم والنشوز ومما يأتى في قوله في الفصل الآتى . ومن ثم لو اتفقا عليه وادعى سقوطها بنشوزها فا أنكوت صدقت (قوله ولا بهول عليه) في المختاز المهويل التمويع ومن ثم لو اتفقا عليه وادعى سقوطه بنشوزها فا أنكوت صدقت (قوله ولا بهول عليه) في المختاز المهويل التقريع

لأوّل الشتاء ولا لأول الصيف بل الملمار حينتذ على وقت الوجوب (قوله لأنه بمنرلة يوم النشوز) أى وسيأتى أنها لو نشرت لحظة من اليوم سقطت نفقته مع ليلته ، وأما تعليل الشهاب حج بهذا ما اختاره من حسبان الفصل بأول عودها حتى لايوثر النشوز إلا فها مضى فليس بظاهر كما لايختى .

(ملة) مع تمكينها فيها (فلدين) عن جميع المدة المــاضية لها عليه إن قلنا تمليك لأنها استحقت ذلك فى فعته ، أمما الإخدام فى حالة وجوبه لو مضت مدة ولم يأت لها فيه بمن يقوم به فلا مطالبة لها به كما أنحى به الوالد رحمه الله تعالى.

(فصل) في موجب المؤن ومسقطاتها

(الجديد أنها) أى المؤن السابقة من نحو نفقة وكسوة وتجب) يوما ييوم وفصلا بفصل أو كل وقت اعتيد فيه التجديد أو دائما بالنسبةللمسكن والحدم على مامر (بالتمكين) التام ومنه أن تقول مكلفة أو سكرانة أو ولى غيرهما مى دفعت المهر الحال سلمت ، ويثبت بإقراره أو ببينة به أو بأنها في غيبته باذلة للطاعة ملازمة للمسكن ونحو لأنك ، وخرج بالنام مالو مكنته ليلا فقط مثلا أو فى دار محصوصة مثلا فلا نفقة لها ، وبحث الأسنوى أنه لو حصل التمكين وقت الظهو فينبغى وجوبها بالقروب . قال الشيخ : والظاهر أن مراده وجوبها بالقسط ، فلو والأرج أن المراد بالقسط وجوبها بالقرب من حينتله ، وخالف البلقيني فرجح عدم وجوب القسط مطلقا . والأرج أن المراد بالقسط توزيعها على الليل والنهار فتحسب حصة مامكنته من ذلك وتعطاها لا على اليوم فقط ولا على وقت النداء والمشاء ، بل قول الأسنوى فالقياس وجوبها بالفروب صريح فيه ، إذ الظاهر أن مراده وجوبها به بالقسط لامطلقا كما أفاده الشيخ ، ولايناق ذلك قولم تسقط نفقة اليوم بليلته بنشوز لحظة ولا توزع على زمانى الطاعة والنشوز لأنها لا تتجزأ ، ومن ثم سلمت دفعة غلم تفرق

والمراد منه فنا أنه لاييلغ فى التشنيع بالاعتراض عليه (قوله إن قلنا تمليك) معتمد (قوله أما الإخدام) ومثله الإسكان .

(فصل) في موجب المؤن ومسقطاتها

(قوله ومسقطاً بها) أى وما يتبع ذلك كالرجوع بما أنفقه بغلن الحمل (قوله ومنه) أى التكين (قوله أن تقول مكلفة) أى ولو سفيهة (قوله أو ولى غيرها) قضية هذا أن غير محيجورة لايعتد بفرض وليها وإن زوجت بالإجيار فلا يجب بفرضه نفقة ولا غيرها ، والظاهر أنه غير مواد اكتفاء بما عليه عرف الناس من أن المرأة سها البكر إنما يتكلم في ثأن زواجها أولياؤها (قوله مى دفعت المهو الحال) خرج به ما اعتيد دفعه من الزوج لإصلاح شأن المرأة كحمام وتنجيد ونقش فلا يكون عدم تسليم الزوج ذلك علوا للمرأة ، بل امتناعها لأجله مانع من التكين فلا تستحق نفقة ولا غيرها ، وما اعتيد دفعه أيضا لأهل الزوجة فلا يكون الامتناع لأجله علم افي التمكين (قوله أو بأنها في فييته الغ) هذا إنما يحتاج إليه إذا لم يسبق تمكين منها أو سبق نشوز وإلا فالقول قولها في عدم النشوز من غيته كما يصرح به قوله الآتى ، ومن ثم لو اتفقا عليه وادعي سقوطه النخ (قوله ونحو ذلك) أي كإرسال القاضي له في غيته على ما يأتى (قوله أو ف دار مخصوصة) أى ولم يتمنع بها فيه أو في الوقت الذى سلمت في تلك الدار ،

(فصل) في موجب المؤن ومسقطاتها

(قوله أو بأنها في غيبته باذلة الطاعة) أى والصورة أنها تقدم مها نشوز كما يعلم مما يأتى (قوله أو في دار غيصوصة مثلا) أى والصورة أنه لم يستمتع بها فيها كما صوره الشيخ فى حاشيته أخداً بما يأتى فى الشارح عقب قول المصنف ولحاجها تسقطف الأظهر ، وبديعاً أن هذا لإيخالف مامر عن إفتاء والد الشارح أو اخر الباب السابق غدوة وحشية لإمكان الفرق بأنه تخلل هنا مسقط فلم يمكن التوزيع معه لتعديبا به غالبا ، بخلافه ثم فإنه لايسقط فوجب توزيعها على زمن العكين وعدمه إذ لاتعدى هنا أصلا ، وقياس ذلك أنها لو منعته من التحكين بلا علمو ثم سلمته أثناء اليوم مثلا لم توزع ، وسيأتى عن الأفرعي مايؤيده قال البلقيني : ومقضى كلام الرافعي في الفسخ بالإعسار أن ليلة اليوم في التفقات هي التي بعده كما مر" ، وسبيه أن عشاء الناس قد يكون بعد المغرب وقد يكون قبله فلتكن ليلل التفقة تابعة لأيامها (إلا العقد) لأنه لابوجب مجهولا ، والقديم تجب بالعقد كالمهر بدليل استحقاقها

وإلا وجبتكا لو سافرتمعه بلا إذن منه ولكنه تمتع بها فى السفرلأن تمامه فى الدار المذكورة رضامته بإقامتها فيه كما يوشخد من قوله الآفى،بعد قول المصنف لحاجتها تسقط موشها الخو ولو امتنعت من النقلة الخ (قوله لتعديهابه غالبا) أى ولا نظر إلى كونها قد لاتكون متعدية بالنشوز كالمجنونة (قوله وقياس ذلك أنها لو منعته الخ) معتمد (قوله لم توزع) والفرق بين هذه وما مر عن الأسنوىأنه ثم لم يسبق منها نشوز ولا مايشبه كما مر، وأما هنا فامتناعها من اتحكين فى مغنى النشوز وهو مسقط لنفقة اليوم واللية .

[فائدة] سئل شيخنا الشهاب الرملي عن امرأة غاب عنها زوجها وترك معها أولادا صغارا ولم يعرك عـدها نفقة ولا أقام لها منفقا وضاعت مصلحها ومصلحة أولادها وحضرت إلى حاكم شرعي وأنهتاله ذلك وشكت ونضررت وطلبت منه أن يفرض له ولأولادها على زوجها نفقة نفرض لهم عن نفقتهم نقدا معينا فى كل يوم وأذن لها فوانفاق ذلك عليها وعلى أولادها أو في الاستدانة عليه عند تعذر الأخذ من ماله والرجوع عليه بذلك وقبلت ذلك منه فهل التقدير والفرض صحيح . وإذا قدر الزوج لزوجته نظير كسوتها عليه حين العقد نقدا كما يكتب في وثائق الأنكحة ومضت على ذلك مدة وطالبته بماقدر لما عن تلك المدة وادعت عليه به عند حاكم شافعي واعترف به وألزمه به فهل إلز امه صحيح أم لا ، وهل إذا ماتالزوج وترك زوجته ولم يقدر لها كسوة وأثبتت وسألت الحاكم الشافعي أن يقدولها عن كسومها المساضية التي حلفت على استحقاقها نقدا وأجابها للملك وقدره لها كما تفعله الفضاة الآن فهل له ذلك أو لا ، وهمل ماتفعله القضاة من الفرض للزوجة والأولاد عن النفقة أو الكسوة عند الغيبة أو الحضور نقداً صحيح أولا ؟ فأجاب تقدير الحاكم في المسائل الثلاث صحيح إذ الحاجة داعية إليه والمصلحة تقتضيه فله فعله ويثاب عليه بل قد يجب عليه اه سم على حج . وقد يتوقف في بعض ذلك إذ لايجوز الاعتباض عن النفقةالمستقبلة كما تقدم ، وما فى الشرح عند قولُ المصنف ولا يصير دينا إلا بفرضقاض ينافى ما قاله والده . وعبارة سم على منهج : فرع : إذا تراضياً أن يقرر القاضي لهما دراهم عن الكسوة مثلا جاز ، فإذا حكم بشيء لزم مادام وضاهما بذلك حتى إذا مضى زمن استقرّ واجبه بمقتضى التقرير فيلزم بدفعه ، فإذا رجعا أو أحدهما عن التقرير ارتفع حكمه من حين الرجوع لا فيا مضى أيضا قاله مر ، ثم ذكر ما يخالف ذلك وأنه ينبغى أنها إذا قبضت لزم و إلا فلا وأن الحكم بذلك ليس حكما حقيقة وهو ظاهر (قوله أن ليلة اليوم في النفقات هي التي بعده) معتمد (قوله كالمهر) ومع وجوبه بالعقد لايجب تسليمه إلا بالتمكين فلو كانتصغيرة لاعتمل الوطء لايجب تسليمه حتى تطبقه ، ومعنى وجوبه بالعقدحينتذأنه لو ماتأحدهما قبل التمكين استقرّ المهرأو طلقها قبل الدخو ل استقر النصف

⁽ توله إذ لاتعدّى هنا أصلا) أى فصورة مسئلة الأسنوى فى ابتداء النّكين (قوله والقدم تجب بالعقد) أى وتستقرّ بالنّكين كما صرح به الجلال ثم قال عقبه : فإن استنعت سقطت اهم. ولعل ماذكره الجلال أسقطته

للمريضة والرتفاء فإن امتنت سقطت (فإن اختلفا فيه) أى التمكين بأن ادعته وأنكره (صدق) يبعينه ، ومن ثم لو اتفقا عليه وادعي سقوطه بنشوزها فأنكرت صدقت أن الأصل حينتل بقاره (فإن لم تعرض) نفسها (عليه ملة فلا نفقة) لها (فيا) أى تلك المدة وإن لم يطالبها ولم تعلم بالمقد كأن زوجت بالإجبار كما هو ظاهر لعدم التمكين (وإن عرضت) نفسها عليه إن كان مكلفا وإلا فعلى وليه بأن أرسلت له غير المحجورة أو ولى المحجورة الم يمكنة أو ممكن (وجبت) النفقة والكسوة ونحوها (من بلوغ الحبر له لأنه القصر حينتل (فإن غاب) الزوج عن بلدها ابتداء أو بعد تمكينها ثم نشوزها كما يأتى ثم أرادت عزض نفسها لتجب لها مؤتما رفعت الأمر للحاكم فأظهرت له التسلم ، وحينتل (كتب الحاكم كم فاهر و حيات الموقع المحرورة أو ولى المحاكم المؤتما و فيكل الموقع به أنه ألم يفعل) من تشلمها لا لأن الامتناع منه ، أما لو لم يعرف فليكتب لحكام الملاد التي تردها القوافل عادة من الماللة ليطلب وينادى باهم الموقع به أن الم ينفس الموقع به الموقع بعلى الموقع به المحبور من قبل رواية و والمعتبر في عبونة ومراهقة) قبل الأحسن ومعصر لأن المراهقة وصف مختص المحتود بمنصور المناء بنا من عن الموقع بنصور المناء بناء بناء المناء تقصيره ، ورجع الأدرس ومعصر لأن المراهةة وصف مختص المناء المناء المناء تقصيره ، ورجع الأدرعى وغيره قول الإمام يكنى بعلمه من غير جهة منصور المناء تصور بالمعتبر في عنونة ومراهقة) قبل الأحسن ومعصر لأن المراهقة وصف مختص

النصف (قوله وادعي سقوطه) أى الواجب (قوله فإن لم تعرض نفسها) عبارة حج : فإن لم تعرض عليه من جهة نفسها أو وليها وعليه فتعرض ميني للمفعول خلاف ما اقتضاه كلام الشارح وهي أولى (قوله بأن أرسلت له غير المحجورة) قضيته أنه لايعتد بقرض السفية ، وقضية التعبير فيا مر بالمكلفة خلافه ، وعبر بالمكلفة في المنجع أيضا ، وعليه فالمراد بالمحتورة هنا من حجو عليها بصبا أو جنون وهو مفهوم قول المستف الآتى : والمعتبر في عجنونة وموامقة عرض ولى "رقوله أو مكن) أى لك منها رقوله من بلوغ الحبرله) ظاهره وإن لم يحض زمن يمكنه الوصول إليها اله سم على منجج رقوله فيجيء لها) بالتصب عطف على ليعلمه ، ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدا محلوف (قوله وتجب مؤتها من وصوله) أى إلى المألؤة نفسها معن على الموسول إليها اله سم على منجها من وصوله) أى إلى إلى المألؤة نفسها منها أي أي بحرب مؤتها من وصوله) أى إلى المألؤة نفسها منها أي أي ويجوز أن المؤتم وأخد منها كفيلا الغ ، ثم ظاهر منها اللادك المنهما أن يوله المؤتم أن يوله المؤتم وأوله والمنتفر في المؤتم أن يعالم المنافق على المنافق المنافقة المنا

الكتبة من الشارح (قوله وادعى سقوطها) يعنى المون (قوله أو ولى ّ المحجورة) أى بصبا أو جنون إذ تمكين السفية معتبر (قوله ويجوز له أن يفرض لها دراهم) هو فيا إذا لم يعرف محله كما هو صريح عبارة الروض (قوله قول الإمام يكتنى الحاكم) أى فى أنه منعه من السير مانع

بالغلام يقال غلام مراهق وجارية معصر (عرض ولى) لها لاهى لأنه المخاطب بذلك ، نعم لو تسلم المعصر بعد عرضها نسبها وصوريها فيمنز لهائر منته مؤتمها ، ويتجه كما قاله الأفرعي أن نقلها لمنزله ليس بشرط بل الشرط النسلم النام ، والأوجه أن عرضها فضها عليه غير شرط أيضا بل مى تسلمها ولو كرها عليها وعلى وليها لزمه مواتنه ، وكذا نجب بتسلم البالغة نفسها لؤرج مراهق قنسلمها هو وإن لم يأذن وليه لأن له يدا عليها بخلاف نحومييع له (وتسقط) المؤت كلها (بنشوز) منها بالإجماع أى خروج عن طاعة زوجها وإن لم تأثم كصغيرة ومجنونة ومكرهة وإن قدر لا يكون إلا بعد الوجوب منوعة بل المجاون حقيقته إذ لؤنه نشرت أثناء يوم أو ليلته سقطت نفقته الواجبة بأوله ، وعلم من ذلك سقوطها لما بعد يوم وفصل النشوز بالأولى ، ولو جمعل سقوطها بالنشوز فأنفق رجع عليها إن كان بمن يخنى عليه ذلك كما هو قياس نظائره ، وإنما لم يرجع من نكح أو الشترى فاسدا وإن جهل ذلك : أى وإن لم يستمتع بها لأنه شرع فى عقدهما على أن يضمن ذلك بوضع اليدولا كلما من المابس هو الزوج كما اقتضاه كلام ابن المقرى كالمنا أو راعتمده الوالد رحمه الله تعالى ، ويومندا منه بالأولى سقوطها بحبسها له ولو بحق للحياولة بينه وبينها كما أفى به الوالدرحمه الله تعالى ، أو باعتدادها بوطء شبهة أو بغضبها أو (بمنع) الزوجة الروجة الروج من نحو (لمس) أو نظر بتغطية الوالدرحم الله بعلك بعد يو (لمس) أو نظر بغطها ، أو توليمًا عنه وإن مكتبه من الحماع (بلا عفر) لأنه حقه كالوطء بخلاله بعدل كأن يكون بغرجها ، أو توليمًا عنه وإن مكتبه من الحماع (بلا عفر) لأنه حقه كالوطء بخلاله بعلا كان يكون بغرجها

العلم و أذكرت إلابينة بقبل منه لسهولة إقامها (قوله عرض ولى) قضيته أن العبرة في السفية بعرضها دون وليها لكن قضية قول الشارح المسارك المستف قضية قول الشارح المسارك المستف قضية قول الشارح المسارك المستف وفيهمه تعبير الشيخ في مهجمه بالمكافنة دون الرشيدة فإن السفية مكلفة (قوله بل مبي تسلمها) وعلى هذا فالقياس أنه لو منهما المستف كي في وجوب نفتها (قوله ولو كرها عليها) والقياس أن البالفة كالمعصر في ذلك لما يأتى تسلمها لايعتد به ، وقضية قوله لأن له يدا عليها علانه (قوله والقياس أن البالفة كالمعصر في ذلك لما يأتى تسلمها لايعتد به ، وقضية قوله لأن له يدا عليها خلافه (قوله نقسلمها هو) قيد معتبر (قوله ومكرمة) ومن ذلك لما يأتى المراهن تسلمها هو) قيد معتبر (قوله ومكرمة) ومن ذلك لما يأتى للزوج من التقمير في حقها بمنع النفقة أو غيرها (قوله بل المراد به حقيقته) أي وعازه فهو مستعمل في الأم في النسوة وفياد وفيصل أي النشوز (قوله وإن كان الحابس هو الزوج) عوم قوله وإن كان الحابس هو الزوج) عوم قوله وإن كان الحابس هو الزوج) عوم قوله وإن كان الحابس هو الزوج الخ شامل لما لو حبسها ظلما . وفيه نظر لأنه المؤت لحقة تعديا . ثم رأيت في حج بعد ماذكره الشارح كيرا في زماننا من أن أهل المرأة إذا عرض لم أمر من الزوج أخدوها قهرا عليا فلا بستحق نفقة مادامت عندم كيرا في والم أو بنه بلا فلا بستحق نفقة مادامت عندم وقوله أو بنع الزوج) قال الإمام : إلا أن يكون امتناع دلال اه سم على منج (قوله بلا علم) وليس من العلم (قوله أو بنع الزوج) قال الإمام : إلا أن يكون امتناع دلال اه سم على منج (قوله بلا علم) وليس من العلم (قوله أو بنع الزوج) قال الإمام : إلا أن يكون امتناع دلال اه سم على منج (قوله بلا علم) وليس من العلم (قوله أو بنع الإمراء) قال الإمام : إلا أن يكون امتناع دلال الهدم على منج (قوله بلا علم) وليس من العلم وستحد المناه على منج (قوله بلا علم) وليس من العلم وستحد العسم العلم منج (قوله بلا علم) وليس من العلم وستحد العسم على منج (قوله بلا علم) وليس من العلم وستحد المناه على منج (قوله بلا علم) وليس من العلم وستحد المناه على منج (قوله بلا علم) وليس من المور على منه المورد على ال

⁽هوله بل الشرط التسليم التام) لعل المراد التسليم منه فليراجع (قوله وعلم من ذلك سعوطها) يعنى عدم وجوبها إذ هوالمتعين هناكما لايخنى ، فقوله فيها مربل|المراد بمحقيقته لأنه أى مع مجازه(قوله شرع فىعقدهما على أن يضمن الخ) فيه وقفة لايخنى(قوله وإن كان الحابس هوالزوج)هو غاية فى قوله أوحقا فقط كما يعلم من التحفة(قوله أو يغضبها)

جراحة وعلمت أنه متى لمسها واقعها (وعبالة زوج) بفتح العين : أى كبر ذكره بحيث لاتحتمله (أو مرض) بها (يضرُّ معه الوطء) أو نحو حيض (علم) في عدَّم تمكينها من الوطء فتستحق المؤنَّ وتثبت عبالته بأربع نسوة ، فإن لم تمكن معرفتها إلا بنظرهن إليهما مكشوفى الفرجين حال انتشار عضوه جاز ليشهدن ، وليس لها آمتناع من زفاف لعبالة بخلاف المرض لتوقع شفائه (والحروج من بيته) أى من محل رضى بإقامتها به ولو بيتها أو بيت أبيها كما هو ظاهر ولولعيادة وإن كان غائبا بتفصيله الآتى (بلا إذن) منه ولا ظن رضاه عصيانو(نشوز) إذ لمحق الحبس فى مقابلة المؤن ، وأخذ الرافعي وغيره من كلام الإمام أن لها اعتماد العرف الدال على رضا أمثاله بمثل الحروج الذي تريده ، نعم لو علم مخالفته لأمثاله في ذلك فلا (إلا أن يشرف) البيت أو بعضه الذي يحشى منه كما هو واضح (على انهدام) والمتجه عدم قبول قولها خشيت انهدامه مع نبي القرينة أو تخاف على نفسها أو مالها كما هو ظاهر من فاسق أوسارق ، ويتجه أن الاختصاص الذي له وقع كلُّلك ، أو تحتاج إلى الحروج لقاض تطلب عنده حقها أو لتعلم أو استفتاء إن لم يغنها الزوج الثقة : أى أو نحو محرمها كما هو ظاهر أو يخرجها معير المنزل أو متعد" اللما أو يهددُها بضرب فتمتنع فتخرج خوفا منه إن تعين طريقا ، فخروجها حينئذ ليس بنشوز لعذرها فتستحق النفقة مالم يطلبها لمنزل لائق فتمتنع ، والأوجه تصديقها بيمينها في عذر ادعته إن كان بما لايعلم إلا منها كالحوف مما ذكر وإلا فلا بد من إثباته ، ولا يشكل ماتقرر هنا من إخراج المتعدّى لها بحبسها ظلما لإمكان الفرق بأن نحو الحبس مانع عوفا ، بخلاف مجرد إخراجها من منزلها . ومن النشوز أيضا امتناعها من السفر معه ولو لغير نقلة كما هو ظاهر لكن بشرط أمن الطريق والمقصد ، وأن لايكون السفر في البحر الملح مالم يغلب فيه السلامة ولم يخش من ركوبه محذور تيمم أو يشق مشقة لاتحتمل عادة ، وعلى هذا التفصيل الذي ذكره البلقيني واعتمده غيره يحمل إطلاق جمع منهم القفال وابن الصلاح المنع ، وجرى عليه في الأنوار وكذا الأسنوى بل زاد أنه يحرم إركابها ولو بالغة (وَسَفَرِها بإذنه معه) ولو لحاجبًها أو حاجة أجنبي (أو) بإذنه وحدها (لحاجته) ولو مع حاجة غيره على ما يأتى (لايسقط) مؤتها لتمكينها وهو المفوت لحقه فى الثانية ، وخرج بقوله بإذنه سفرها معه بدونه لكن صححا

كثرة جماعه وتكرره أو بطء إزراله حيث لم يحصل له منه مشقة لاتختمل عادة (قوله وتثبت عبالته) وسكت عن بيان مايثبت به المرض ، والقياس أنه لايثبت إلا برجلين من الأطباء لأنه بما تطلع عليه الرجال غالبا (قوله ولا طن رضاه عصيان) يستنني منه ما سيأتي له من أن خروجها للنسك وإن كان نشوز الاتمصى به لحصر أمر النسك طن رضاه عصيان) يستنني منه ما سيأتي له من أن خروجها للنسك وإن كان نشوز الاتمصى به لحصر أمر النسك كونه ليس تافها جما لم يورا عن وإن قل أخلا من إطلاقه هنا وتقييمه الاختصاص بماله وقع ولواعتبر في المال كونه ليس تافها جما لم يحيدا (قوله أو استفتاه) أي لأمر بحتاج اليه بخصوصه وأرادت الموال عنه أو تعلمه . أما إذا أرادت الحضور لمجلس علم لتستفيد أحكاما تفتف بها من غير احتياج اليها حالا ، أو لحضور لمباع الوعظ فلا يكون علموا (قوله أو يهدهما أي الزوج (قوله كالخوف) أي وكإخبارها بأنه يلحقها ضرر بوطئه لا يحتمل عادة (قوله أو يشق) أي البحر ، وقوله لا يحتمل عادة : أي لمثلها (قوله أنه يحرم إركابها) أي البحر ، وقوله وبحث الأذرعي الغ معتمد

انظرماموقعه (قوله أويهد دها) أي الزوج

وجوبها هنا أيضالأتها تحت حكمه وإن أثمت ، وبحث الأذرعي أن محله إن لم بمنعها وإلا فناشزة .قال البلقيني وهو التحقيق ، لكنه قال : إن لم يقدر على ودها ، والأقرب أنه تجرد تصوير لاقيد لما مرَّ من عدم الفرق بين قدرته على ردها للطاعة وأن لا (و) سفرها (لحاجتها) أو حاجة أجنبي بإذنه لامعه (يسقط) مؤنها (فى الأظهر) لانتفاء التمكين . أما بإذنه لحاجهما فمقتضى قولهم فى إن حرجت لغير الحمام فأنت طالق فخرجت له ولغيره لم تطلق عدم السقوط وهو كذلك وإن اعتمد البلقيني وغيره مقابله ونسب لنص الأم والمختصر ، والثاني بجب لأنها سافرت بإذنه فأشبه سفرها في حاجته ، ولو امتنعت من النقلة معه لم تجب مؤتها إلا إن كان يتمتع بها في زمن الامتناع فتجب ويصير تمتعه بها عفوا عن النقلة حينئذ كما فى الجواهر وغيرها عن المـاوردى وأقروه وأفنى به الوالدرحم الله تعالى ، وما مرّ فى مسافرة معه بغير إذنه من وجوب نفقتها بتمكينها وإن أثمت بعصيانه صريح فيه ، وقضيته جريان ذلك فى سائر صور النشوز وظاهر كلام المـاوردى أنها لاتجب إلا زمن التمتع دون غيره ، نعم يكفى فى وجوب نفقة اليوم تمتع لحظة منه وكذا الليل (ولو نشزت)كأن خرجت من بيته أو منعته من تمتع مباح (فغاب فأطاعت)) فى غيبته بنحو عودها لبيته (لم تجب) مؤتها مادام غائبا (فى الأصح) لحروجها عن قبضته فلا بد من تجديد تسليم وتسلم ولا يحصلان مع العيبة ، وبه فارق نشوزها بالردَّة فإنهيزول بإسلامها مطلقا لزوال المسقط. وأخذمنه الأذرعى أنها لو نشزت فى المنرل ولم تخرج منه كأن منعته نفسها وغاب عنها ثم عادت للطاعة عادت نفقها من غير قاض وهو كذلك على الأصح ، قال : وحاصل ذلك الفرق بين النشوز الجلى والنشوز الحيي اه. والأوجه أن مراده بعودها للطاعة إرسال إعلامه بذلك : بخلاف نظيره في النشوز الحلي ، وإنما قلنا بذلك لأن عودها للطاعة من غير علمه بعيد كما هو ظاهر ، والأقرب كما هو قياس مامر فى نظائره أن إشهادها عند غيبته كإعلامه ، ومقابل الأصح تجب لعودها إلى الطاعة فإن الاستحقاق زال بخروجها عن الطاعة فإذا زال العارض

⁽قوله أو منعته من تمتع مباح) الأصوب عدم ذكره هنا وسبأتى قريبا ما يمثالفه عن الأفرعى (قوله بنحو عودها النخ) أى فى الثانية (قوله لزوال المسقط) أى مع كونها فى قبضته ليفارق نظيره (قوله وهو كذلك على الأصح) من جملة كلام الأفزعى فكان ينبغى أن يزيد قبله لفظ قال (قوله عند غيبته) أى وعدم الحاكم كما صرح به حج ، وهذا هو قياس النظائر ، وظاهر أنه يأتى فى النشوز الجلى أيضا وقياس النظائر أيضا أن الإشهاد

عاد الاستحقاق (وطريقها) في عود الاستحقاق (أن يكتب الحاكم كما سبق) في ابتداء التسلم ، فإذا علم وعاد أو أس من يتسلمها أو ترك ذلك لغير علم ها عاد الاستحقاق ، ولو التمست زوجة غائب من الحاكم أن يفرض لما وضوا عليه اعتبر ثبوت النكاح وإقامها في مسكنه وحلفها على استحقاق النفقة وأنها لم تقبض منه ففقة مستقبلة فحيند يفرض لما علم نفو النكاح وإقامها في مسكنه وحلفها على استحقاق النفقة وأنها لم تقبض منه ففقة مستقبلة تريد الأخد منه والا فلا فائدة للفرض ، إلا أن يقال : يحتمل ظهور مال له تأخد منه من غير احتياج لرفع له رو خوجت) لاعلى وجه النشوز (في غيبته) عن البلد بلا إذنه واز وارة) لقريب لا أجنبي أو أجنبية في يظهر (ولم خوجت) لاعلى وجه النشوز (في غيبته) عن البلد بلا إذنه واز وارة) لقريب لا أجنبي أو أجنبية في يظهر (وغم له والمون نشوزا ، وظاهر أن محل ذلك مالم بمنعها من الخروج قبل سفره أو يوسل لها بالمنع (والأظهر أن محل ذلك مالم بمنعها من الخروج قبل سفره أو يوسل لها بالمنع (والأظهر أن محل ذلك مالم بمنعها من الخروج قبل سفره أو يوسل لها بالمنع (والأظهر أن محل ذلك مالم بمنعها من الخروج قبل سفره أو يوسل لها بالمنع (والأطهو أن مالم تنافع مها معلورة كالمريضة والرتقاء وفرق الأول بما مر في التعليل (و) الأظهر (أنها بحب لكنه للم بالمنع من جهته ، والثانى لاتجب لأنه لايستمت بها بسبب هو معلور فيه فلا يلزمه غرم عرضت على وليه أن المانع من جهته ، والثانى لاتجب لأنه لايستمت بها بسبب هو معلور فيه فلا يلزمه غرم ارواحرامها بحبح أوعمرة) أو منطفة (بلا إذن نشوز إن لم يمليها) على قول في الفرض لأن الممانع منها فعله لحفط أحمر أسرائد منه وراة ما يأتى في الصوم (وإن ملك) تحليلها با تحمت كونه نشوز الانجم على الأصح (فلا) يكون إحرامها نشوز القستحق المؤن لكونها في قبضته وهو قادر على تمليلها وتمتعه ولو بغض على الأصح (فلا) يكون إحرامها نشوز القستحق المؤن لكونها في قبضة، وهو قادر على تمحليلها وتمتعه

خصوصا إذا أسكنها الإعلام ولم تعلمه (قوله فحينتك يفرض لها) أى ولو كان مايفرضه من الدراهم (قوله وإلا فلا فائدة هم منع فائدة للفرض) أى حيث لم يتقرض عليه ولا أذن لها فى الاقبراض كما مر (قوله إلا أن يقال) له فائدة هم منع الخالف من الحكم بسقوطها بحضى الزمان أيضا اله حج (قوله يحتمل ظهور مال) وتقدم فى كلامه أن القاضى يقرض عليه حيث لم يكن ثم مال أو يأذن لها في الاقبراض (قوله فى عبته عن البلد) وينيني أن مثل عبيته عن البلد خروجها مع حضوره حيث اقتضى الموثر رضاه بمثل ذلك على مامر فى قوله السابق أيضا ، وأخذ الرافعى وغيره النح ومن ذلك مالو جرت عادته بأنه إذا خرج لا يرجع إلا تخر النهار مثلا فلها الحروج للميادة ونحموها إذا كانت ترجع إلى بيتها قبل عوده وعلمت منه الرضا بذلك (قوله لقريب لا أجنبى) أى حيث كان هناك ربية أو لم يدل العرف على رضاه بذلك ، وإلا فلها الحروج كما شمله قوله فيا مرّ وأحد الرافعى وغيره من كلام المخ (ورحه أو يوسل ها بلنع) أى أو تلد القرية على عدم رضاه بخروجها فى غيته مطلقا كا مرّ (قوله ولا موثة)

لايكون إلا عند تعلر الإعلام فليراجم (قوله وطريقها فى عود الاستحقاق) أى طريقها ذلك فقط بالنسبة للنشوز الجلى ألى المطلق المستحقاق أى طريقها ذلك فقط بالنسبة للنشوز الجلى كما علم مما مر (قوله ولو التمست زوجة غائب) أى وان لم يكن نشوز فهى سئلة مستقلة(قوله وإلافلا فائدة الفرض)قد صبق عند قول المصنف وإن عرضت وجبت بعد بلوغ الحبر الخ أن الشارح جعل مثل ذلك ما إذا نشزت ثم عادت للطاعة فى غيبته ، ثم ذكر بعد ماذكره هنا من الفرض أنه إذا لم يكن له مال حاضر أن القاضى يقترض عليه أو يأذن لها فى الاقتراض فانظوم مع ما هنا ، وهل يمكن الاقتراض من غير فرض ، ولعل ماهنا فيإذا كان الروج معلوم المحل ليوافق مامر فليراجع (قوله عن البلد)

بها ، فإذًا تركه فقد فوَّت على نفسه ، ولا يشكل هذا بما يأتى فى الصوم أنه يهاب إفساد العبادة لأنه يتكبرر ، فلو أمرناه بالإفساد لتكرر منه وفى ذلك مايهيب منه ذلك ، بخلاف الإحرام فإنه نادر فلا تقوى مهابته (حى تخرج فمسافرة لحاجبها) فإن كان معها استحقها وإلا فلا ، نعم من أفسد حجها بجماع وكان بإذنه يلزمها الإحرام بقضائه فورا والحروج له ولو من غير إذنه ، وحينتذ تلزمه مونتها بل والحروج معها ، ولا يرد مامرٌ من منع خروجها بغير إذنه لأن إذنه السابق استتبع الإذن في هذا (أو) أحرمت (بإذن) منه (فني الأصح لها نفقة مالم تخرج) لأنها في قبضته وفوات العتم نشأ من إذنه فإن خرجت فكما تقرر ، والثاني لاتجب لفوات الاستمتاع ، ورد بما تقرر ، ولو أجرت بمينها قبل النكاح لم يتخير ويقدم حق المستأجر لكن لامؤنة لها مدة ذلك (ويمنعها) إن شاء (صوم) أو نحو صلاة أو اعتكاف (نفل) ابتداء وانهاء ولو قبل الغروب لأن حقه مقدم عليه لوجوبه عليها وإن لم يرد تمتعه بها فيما يظهر لأنه قد تطرأ له إرادته فيجدها صائمة فيتضرر (فإن أبت) وصامت أو أتمت غير نحو عرفة وعاشوراء أو صلت غير راتبة (فناشزة في الأظهر) فتسقط مونن جميع مدة صومها لامتناعها بما وجب عليها من التمكين ، ولا نظر إلى تمكنه من وطئها ولو مع الصوم لأنه قد يهاب إفساد العبادة ، ومن ثم حرم صومها نفلا أو فرضا موسعا وهو حاضر بغير إذنه أو علم رضاه ، وظاهر امتناعه مطلقا إن أضرَّها أو ولدها الذي ترضعه ، وأخذ العراق من هذا التعليل أنها لو اشتغلتْ فى بيته بعمل ولم يمنعه الحياء من تبطيلهاكخياطة بقيت نفقتُها وإن أموها بتركه فامتنَّعت إذ لامانع من تمتعه : أى وقت أراد بخلاف تعليم صفارً لأنبا تستحى عادة من أخذها من بينهن وقضاء وطره منها ، فإذا لم تنته بنهيه كانت ناشزة ، أما عرفة وعاشوراء فلها فعلهما بلا إذن منه كرواتب الصلاة ويلحق بهما تاسوعاء ، بخلاف نحو الاثنين والحميس وبه يخص الحبر الحسن 3 لاتصوم المرأة يوما سوى شهر رمضان وزوجها شاهد إلا بإذنه، ولو نكحها صائمة تطوعا لم يجبرها على الفطر، وفي سقوط نفقتها به وقد زفت إليه : وجهان أصمهما عدمه ، والأقرب أن المراهقة الحاضرة كالبالغ لو أرادت صوم رمضان لأتها مأمورة بصومه مضروبة على تركه ، والأوجه تقييد المنع بمن يمكنه الوطء فلا منع لمتلبس بصومً أو اعتكاف واجبين ، أو كان عمرما أو مَريضا مدنفا لايمكنه الوقاع أو بمسوحا أو عنينا أو كانت قرناء أو رتقاء

همل ذلك المهر فلا يجب عليه تسليمه قبل إطافة الوطء وقد تقدم ذلك (قوله لم يتخير) أى الزوج (قوله لكن لامؤنة لها مدة ذلك) ينبغي أن عله مالم يتستم بها أخدا بما مر فى الناشرة و إلا وجبت نفقها مدة النميم وأنه يجب نفقها والله بالمدين النحو السوعاء لا الحميس والالتين وأيام اليفس كما يأتى فى كلامه (قوله غير رائبة) أى ولو غير مؤكدة (قوله أو فرضا موسما) أى وإن كان لها غرض البيض كما يأتى فى كلامه (قوله عبر المبت) أى ولو غير مؤكدة (قوله أو فرضا موسما) أى وإن كان لها غرض فى التقديم كفسم النهار ، وقوله مطلقا : أى موسما أو مضيقا (قوله أو فرضا موسما) أى وإلا أى أيام الزفاف قد يهاب إفساد النج كريبة تحفيل له بمن له الحياطة ونحوها (قوله فلها فعلهما) أى إلا فى أيام الزفاف المعامن منهما من صومها (قوله بخلاف نحو الالتين) ومنه ستة شوال وإن نفرها بعد النكاح بلا إذن منه كايأتى (قوله وزوجها شاهد) أى حلاقا لحج (قوله وزوجها ألهد) أى حلاة منها مدنقا) أى تقد عليها (أوله أله المتافر : قال فاغلة الروفة و قائد نفرها عددتفا) أى المقبد (قاله وأو نكحها) أى عقد عليها (أوله أله المقبد) قائفتار : وقد دنف

متعلق بغيبته (قوله فلو أمزناه) يعنى لوجوّزنا لها الصوم وجعلنا الإفساد عليه إذا أراد وإلا فلا أمر هنا كما لايخنى (قوله وصامت).أى أو أتمت الصوم

أو متحيرة كالغائب وأولى لأن الغائب قد يقدم نهارا فيطأ ، ولو كانا مسافرين سفرا مرخصا فى شهر رمضان كان مخرجا على فعل المكتوبة في أوَّل الوقت أولى لمَّا في التَّأخير من الحطر على أوجه احمَّالات في ذلك حيث لم يكن الفطر أفضل (والأصح أن قضاءه لايتضيق) لكون الإفطار بعذر مع اتساع الزمن ، ، وقد تشمل عبارته قضاء الصلاة فيفصل فيه بين التضييق وغيره وهو الأوجه (كنفل فيمنعها) منه قبل شروعها فيه وبعده من غير إذنه لأنه متراخ وحقه فورى ، بخلاف ما تضيق به للتعد "ى بإفطاره أو لضيق زمنه بأن لم يبق من شعبان إلا مايسعه فلا يمنعها منه ونفقتها واجبة . والثانى أنه ليس كالنفل فلا يمنعها منه ، وله منعها من منذورصوم أو صلاة مطلق ولو قبل النكاح وبإذنه لأنه موسع . نعم قياس مامرً فى الاعتكاف من أنها لو نذرت اعتكافاً متتابعا بغير إذنه ودخلت فيه بإذنه ليس له منعها استثناؤه لهنا ، وكذا يمنعها من منذور معين نذرته بعد النكاح بلا إذن منه ، بخلاف مالو نذرته قبل النكاح أو بعده بإذنه ومن صوم الكفارة إن لم تعص بسببه (و) الأصحر أنه لامنع من تعجيل مكتوبة أوَّل وقت) لحيازة فضيلته وأخذ منه الزركشي وغيره جواز المنع إذا كان التأخير أفضل كنحو إبراد ، وبحث الأذرعي أن له المنع من تطويل زائد بل تقتصر على أكمل السنن والأداب ، وفارق ما مر في الإحرام بطول مُدته . والثانى له المنع لاتساع وقت المكتوبة وحقه على الفور (و) لامن (سنن راتبة) ولو أوْل وقتها كما يوخد من تعليلهم لتأكدها مع قلة زمنها ويمنعها من تطويلها بأن زادت على أدنى الكمال فيا يظهر لأنهم راعوا فضيلة : أوَّل الوقت فلم تبعد رعاية هذا أيضا ، ويحتمل المنع من زيادة على أقل مجزئ ، ومعلوم أنَّ العبرة في المسائل المختلف فيها بعقيدته لابعقيدتها (وتجب) بالإجماع (لرَّجعية) حرة أو أمة ولو حائلا (المؤن) المــار وجوبها للزوجة لبقاء حبس الزوج وسلطنته ، نعم لو قالُّ طلقت بعد الولادة فلى الرجعة وقالت بل قبلها فلا رجعة لك صدَّق بيمينه هنا في بقاء العدَّة وثبوت الرجعة ولا مؤن لها لأنها تنكر استحقاقها ، وأخذ منه أنها لاتجب لها وإن راجعها ، وكذا لو ادعت طلاقا باثنا فأنكره فلا مؤن لها ، كذا قاله الرافعي وجعله أصلا مقيسا

المريض من باب طرب : أى ثقل ، وأدنف مثله وأدنفه المرض يتعدى ويلزم فهو مدنف ومدنف اه : أى بأنفات بمسينة اسم المفعول واسم الفاعل (قوله في أول الوقت) أى فلا يمنها السعوم (قوله بين التضييق) أى بأنفات لا تعلى والموقف أى أن أله المستناؤه) أى فلوس له تحليلها منه حيث دخلت فه ياذنه ومثل الاحتكاف ساترالعبادات إذا نفرتها بلا إذن منه وشرعت فيها بإذنه (قوله وكلما يمنعها) أى دائما ويكون باقيا في دمتها إلى أن تموت فيضمى من تركتها أو يتيسر لها فعله بنحو غيبته كإذنه لها بعد (قوله إن لم تعصى بسيه) أى دائما بسيه) أى كان حلفت على أمر ماض أنه لم يكن وهي عالمة وقوعه (قوله وفارق مامر) أى عدم المنع من تعجيل بسيه) أى كان حلفه من رائم المنافق من المنافق من المنافق من المنافق من المنافق من المنافق وفق الله المنافق وفق الاستسقاء ، وأن مثلها الأذكار المطلوبية بمقب المسلوات من التسييح وتكبير العيدين ونحوهما مما يستجب فعله عقب الصلوات (قوله ويتمها من تطويلها) وعليه فيفرق بين الراتبة والفرض حيث اغتفر فيه أكل السن والآداب بعظم شأن الفرض فروعي فيه زيادة وعليه فيفرق بين الراتبة والفرض حيث اغتفر فيه أكل السن والآداب بعظم شأن الفرض فروعي فيه زيادة الفضيلة رقوله فيا يظهر) معتمد (قوله أنها لانجب لها) أى دائما مالمتصدفه

⁽قوله كنحو إبراد) انظرهل يسن الإبراد في حق المرأة مع أن صلاّها في بيّها أفضل (قوله لاتجب لها وإن راجعها) هل وإن استمتع بها،ويفرق بينه وبين مامر بأنه فها إذا كانا متفقين علىالزو جية.و هل عدم الوجوب

عليه ، ويتجه أن محله كالذي قبله مالم تصدقه (إلا مؤنة تنظف) لانتفاء موجبها من غرض التمتع (فلو ظنت) الرَّجعية (حاملا فأنفق) عليها (فبانت حاثا اسرجع) منها (مادفع)، لها (بعد عدمها) لتبين أن لا شيء عليه بعدها وتصدق فى قدر أقرائها وإن خالفت عادمها وتحلف إن كذبها، فإن لم تذكر شيئا وعرف لها عادة متفقة عمل بها أو مختلفة فالأقل وإلا فثلاثة أشهر ، ولو وقع عليه طلاق بأطنا ولم يعلم به فأنفق مدة ثم علم لم يرجع بما أنفقه فيا يظهر كالمنكوحة فاسدا بجامع أنها فيهما محبوسة عنده وإن لم يستمتع بها كما اقتضاه إطلاقهم ، ومحل رجوع من أنفى ظانا وجوبه حيث لاحبس منه (والحائل البائن بخلع) أو فسخ أو انفساخ بمقارن أو عارض على الراجح ﴿ أَو ثلاث لانفقة ﴾ لها ﴿ ولا كسوة ﴾ لها قطعا للخبر المتفق عليه بذلك ولانتفاء سلطنته عليها وإنما وجبت لها السكني لأُنها لتحصين المـاء الذي لايفترق بوجود الزوجية وانتفائها (ويجبان)كالخادم والأدم (لحامل) بائن لآية ـ وإن كن أولات حمل ـ فهو كالمستمتع برحمها لاشتغاله بمائه ، نعم البائن بفسخ أو انفساخ بمقارن للعقد كعيب أو غرور لانفقة لها مطلقًا كما قالاه في آلحيار لأنه رفع للعقد من أصُّله والوجوب إنما هو (لها) لكن بسبب الحمل لأنها تلزم المعسر وتتقدر وتسقط بالنشوز كامتناعها من السكني في لائق بها عينه لها وخروجها منه من غير عذر ، ولا تسقط بمضى الزمان ولا بموته في أثنائه على الراجح إذ يغتفر في الدوام مالا يغتفر في الاتبداء والقول في تأخر الولادة قول مدعيه (وفي قول للحمل) لتوقف الوجوب عليه (فعلى الأول لاتجب لحامل من شبهة أو نكاح فاسد) إذ لانفقة لها حالة الزوجية فبعدها أولى (قلت ولانفقة) ولا مؤنة (لمعتدة وفاة)) ومنها موت زوجها وهي فى عدة طلاق رجعى (وإن كانت حاملاً ، والله أعلم) لصحة الحبر بذلك (ونفقة العدة) ومؤنّها كمؤنة زوجة فى جميع مامر فيها فهى(مقدرة كزمن النكاح) لأنها من لواحقه (وقيل تجب الكفاية) بناء على أنها للحمل (ولا يجب دفعها) لها (قبل ظهور حمل) سواء أجعلناها لها أم له لعدم تحقق سبب الوجوب ، نعم اعتراف ربّ العدة بوجوده كظهوره موّاخذة له بإقراره (فإذا ظهر) الحمل ولو بقول أربع نسوة (وجب) دفعها لمـا

(قوله فلا مون) قد تقدم له ما يصرح باستحقاقها النفقة فيا ذكر لحبسها عنده حبس الزوجات حيث قبلنا قوله بيمينه فلمل ماهنا مفروض فيا لو لم يحبسها ولا تمتع بها (قوله ولو وقع عليه) عمومه يشمل مالوكان صب الوقوع من جههاكأن علق طلاقها على فعل شيء فقعلته ولم تعلمه به ، وفي عدم الرجوع عليها بما أنققه في هده الحالة نظر ظلام لتندليسها (قوله والأدم) مثال لأن النفقة إذا أطلقت أربد بها المؤن (قوله أو انفساخ بمقارن) يتأمل صورة الانفساخ بمقارن الموحد (قوله وفي قول للحمل) وعلى هذا لاتسقط بمفيى الزمان أيضا كا ذكره الشارح في فصل نفقة القريب بقوله وكذا نفقة الحمل وإن جعلت له لاتسقط بحضى الزمان ألما الله بعد قول المصل النح (قوله فعلى الأول) أي وأن الماطل على الثاني فتجب بوجوب نفقة فرعه عليه (قوله وإن كانت حاملا) أي وإن كان للحمل حد لأن النفقة لما لا له ومي قود بانت بالوفاة ، والقريب تسقط مؤته بها (قوله له لصحة الحبر) وهو قوله صلى الله عليه وسلم « ليس

لها وإن كانت محبوسة عنده ، والظاهر الوجوب حيثنا أخذا بما يأتى قريبا فليراجع (قوله أوانفساخ بمقارن) يتأمل (قوله لأنه رفع للعقد من أصله) توقف فيه رسم (قوله ولا بموته) الظاهر أن الفسير للولد أى مات فى بطنها

مضى من وقت العلوق فتأخداه ولما بني (يوما بيوم) لقوله تعالى ـ فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن ـ (وقيل) إنما يجب دفع ذلك (حتى تضع) للشك فيه . ورد بأن الأصبح أن الحمل يعلم ولو قبل ستة أشهر (ولا تسقط) مون العدة (بمضى الزمان على المذهب) وإن قلنا إنها للحمل إذ هي المنتفعة بها ، وقبل إن قلنا إنها لها لم تسقط أو للحمل سقطت لأنها نفقة قريب .

(فصل) فى حكم الإعسار بمؤن الزوجة

إذا (أعسر) الزوج (بها) أى النفقة (فإن صبرت) زوجته ولم تمنعه تمتعا مباحا (صارت) كسائر المؤن المسكن لما مر أنه إمتاع (دينا عليه) وإن لم يغرضها حاكم لأنها في مقابلة التحكين (وإلا) بأن لم تصبر ابتداء أو انتهاء بأن صبرت ثم عن لما القسخ كما سيطم من كلامه (فلها الفسخ) بالطريق الآقى (على الأظهر) لمبر الدار قطني والبيقي في الرجل لا يجد شيئا ينفق على امرأته يفرق بينهما ، وقضى به عمر رضى الله عنه ولم يغالفه أحد من الصحابة : وقال ابن المسيب : إنه من السنة وهو أولى من الفسخ بنحو العنة ، ولا فسخ لها بعجزه عن نفقة ماضية أو عن نفقة خادم ، نهم تثبت في ذمته ، وذكر الأذرعي بحنا من تخدم للتحو مرض فإنها في ذلك كانفريب . والثاني لافسخ لها لمعموم - وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة - وقياسا على الإعساد بالمسداق بعد النخول (والأصبح أن لافسخ بمنه موسرم أو متوسط كما يفهميه قوله الآتى وإنما إلى تخره رحضر أو غاب) للنخط الإعساد المشبد للفسخ وهي متمكنة من خلاص حقها في الحاضر بالحاكم بأن يلزمه بالحبس وغيره ، وفي الغالب يبعث الحاكم إلى بلده. والثاني تم لحصول الفهر ر بالإعساد ، وشمل كلامه من تعذر تحصيلها منه لغيبته والنظات وانقطع خبره ، نقد صرح في الأم بأنه لاضح مادام موسرا وإن انقطع خبره وتعلد استيفاء المنفقة من أي واحداث سقوط الحمل ها تصدق هي أي مواد وادا متعد سقوط الحمل هل تصدق هي أي موم ذلك إذا تين عدمه استرد لأنه أدى على ظن تبين خطؤه ، وبي مالوادعت سقوط الحمل هل تصدق هي أي ومم ذلك إذا تين عدمه استرد لأنه أدى على ظن تبين خطؤه ، وبي مالوادعت سقوط الحمل هل تصدق هي

أى ومع ذلك إذا تبين عدمه استرد لآنه أدى على طل تبين خطوه ، وبئى مالوادعت سقوط الحمل هل تصدق هى أو الزوج ؟ فيه نظر ، وينسنى أن يقال : إن أقامت بينة على ذلك عمل بها ، وإلا صدق الزوج لأن الأصل عدم الوجوب (قوله فتأخذه) أى دفعة .

(فصل) فى حكم الإعسار بمؤن الزوجة

(قوله بمون الزوجة) أراد بها مايشمل المهر وكتب أيضا حفظه الله قوله بمون الزوجة : أى وما يتبع ذلك كالحروج لتحصيل النفقة مدة الإمهال (قوله ماسوى المسكن) أى والحادم أيضا (قوله فلها الفسخ) وبحث م ركالحروج لتحصيل النفقة مدة الإمهال (قوله المسح) عدم عدم الجلوس والنوم على البلاط والرخام المفسر ، ومن الأواني كالمدى يتوقف عليه نحو القرب اه مم على حجر (قوله إنه من السنة) أى من الطريقة المأخوذة عنه صلى الله عليه وسلم لا أن ذلك مندوب كما هو ظاهر جلى (قوله نهم تثبت) أى نفقة الحادم ومحله حيث كان ثم خادم وصيد بها أو اقترضت له ، أما لو مضت مدة من غير استخدام فلا شيء لما لما مر أن الحادم إمتاع (قوله فإنها في ذلك كالقريب) قضيته أنها تسقط بمفيى الزمن مطلقا مالم يفرضها القاضي وبأذن لها في اقتراضها وتقترضها وأن نفقة خادمة من تخدم في بيت أيها لاتسقط مطلقا ، وقياس مامر في قوله إنها إمتاع أن نفقة الحادم مطلقا إن

(قوله ماسوى المسكن) أى والحادم كما مر (قوله وذكر الأذرعي بحثا الخ) عبارة التحفة : قال الأذرعي

⁽ فصل) فى حكم الإعسار بمؤن الزوجية

ماله : أى ولم يعلم غيبة ماله فى مرحلتين أخلها عا يأتى ، والملمب نقل كما قاله الأذرعى وأفى به الوالد رحمه الله ، وإن اختار كليرون الفسخ وجزم به الشيخ فى شرح منهجه ، ولا فسخ بغيبة من جهل حاله يسارا وإعسارا بل و شهدت بينة أنه غاب معسوالم تضخ مالم تشجد بإعساره الآن وإن علم استنادها الاستصحاب (ولو حضر وغاب ماله) ولم يغينة من جهل المتعاد إعلى والله و بمسافة القصر) فأكثر من محله (فلها الفسخ) ولأ تتكف الإمهال الفسر ، والقرق بينه وبين المعسر الآتى أن هلما من شأنه القدرة لنيسر اقراضه بخلاف المعسر، ومن ثم بحث الأفرعى أنه لو قال أحضره وأسكته فى مدة الإمهال الآتية أمهال (والا) بأن كان على دونها (فلا) فضخ كانه فى حكم الحاضر (ويوثمر بالإحصار) عاجلا وقضية كلامهم أنه لو تعذر إحضاره هنا المخوف لم فضخ علائه فى حكم الحاضر (ويوثمر بالإحصار) عاجلا وقضية كلامهم أنه لو تعذر إحضاره هنا المخوف لم يؤمها القبول كان بل لما الفسخ بلما فيه من المئة ومن ثم لو سلمها الما (بلم سكا الزوج تقديرا) وبحث أما لو كان المتبرع أبا الزوج أوجلها له وهو في ولايته لزمها القبول للاتفاء المئة و بن في الماله ولم الله الله والمؤمن المئة ومن أم لو سلمها المؤلول المئة بمنا المؤمن على المؤمن على المؤمن على المؤمن المئة ومن أم لو سلمها المؤمن المؤمن والدائل في المؤمن المؤمن المؤمن المؤمن المؤمنة أمال المؤمن المؤمن المؤمنة والمعالم المؤمن المؤمن المؤمنة أم الأرب والمها لمؤمن المؤمنة ألى المؤمن المؤمن المؤمنة ألى المؤمنة ألى المؤمنة ألى المؤمنة ألى المؤمنة ألى المؤمنة ألى المؤمنة المؤمنة ألى المؤمنة المؤمنة ألى المناب) الحلال اللائق ، ومثل الكسب غيره إذا أراد تممل المشقة بماشرته فيا يظهر (كالمال) (وقدرته على الكسب) الحلال اللائق ، ومثل الكسبغيره إذا أراد تممل المشقة بماشرته فيا يظهر (كالمال)

قدرت واقترضها وجبت عليه وإلا فلا (قوله في مرحلتين) أي عن البلدة التي هو مقم بها (قوله مالم تشهد بإعساره الآن) أي فلها الفسخ (قوله والا فلا (قوله في مرحلتين) أن المتاضي يقبل البينة بإعساره وإن الآن) أي فلها الفسخ (قوله وإن علم استفادها) أي من شهدت الآن : يعني أن القاضي يقبل البينة بإعساره وإن الله المنتفقة المنافقة على الاستصحاب (قوله فلها الفسخ) أي حالا (قوله ومن ثم يحث النخ) معتمد وإن طال بحث النفون المنتفقة على المنتفقة عن المنتفقة وقوله نفرة المنتفقة على المنتفقة عن وقوله نظر طاهر) أي طال المنتفقة عن التمال إلى المنتفقة أي على المنتفقة عن النفرة على المنتفقة عن التمال إلى المنتفقة عن التوجه أصله المناك ليس هو في ولايته لأنه لإبتمكن من أي فلا يجب عليها القبول ولما الفسخ كما لو تبرع عن الزوج أصله المنك ليس هو في ولايته لأنه لإبتمكن من إدخال المال في ملكه (قوله ومثل الكسب) أي اللائق ، فوله غيره ومنه المؤال الغير حيث كان لائقا به

بحثا إلا من تحدم لنحو مرض فإنها فى ذلك كالقريب اه . والظاهر أن قوله تحدم بفتح أوله (قوله أى ولم يعلم غيبة الله أى أي واحتمل أن ماله معه أخذا بما الله أى أي واحتمل أن ماله معه أخذا بما الله أى أي واحتمل أن ماله معه أخذا بما يقي قر قول البغوى بين غيبته الله أن الله وهو رضوا وغيبة ماله المتن وغالب والمتناور عن الله معه أخذا بما المتن و أخله المناور وغيبة ماله بأنه إذا غاب ماله فالمعز من جهته ، وإذا غاب هو موسرا فقدرته حاصلة والتعذر من جهته ، وأذا غاب هو موسرا فقدرته حاصلة والتعذر من جهتها وقوله م إلا سيدا كالا يختفي والتحقق المتناور في الصواب كما لا يختفي وقوله ولا سيدا) كان الأولى عدم ذكره هنا كما في التحقة لأنه سيأتى فى بحث الأفزعى ، أو أنه كان يذكر معه الولد الذي يلز كر معه الولد الذي يلز كوم المناور عن المناور والله أن يوادي والمدين بالنبرع هنا تسمع ، بل لاوجه لبحثه لأن نص المذهب كان أعلى والمتابل حج ، كان ما الدي المتناور المناور التعزير وله اللاولى) من تمام القبيل ليناسب التعبير بقيل والقائل هو الشابل حج ، وعبارته بدل فالأولى الخ : إلا أن يوجه الغ (قوله ومثل الكسب غيره) عبارة التحقة عقب قوله اللاتن نصها :

لأن الفرورة تنفي به ، فلو كان يكتسب في كل يوم مايني بثلاثة ثم يبطل ثلاثة ثم يكتسب مابيى بها فلا فسخ لعلم مشقة الاستدانة حينه ، فلو كان يكتسب في بينفقة الأسبوع ومن مشقة الاستدانة حينه أو بنائه عن نساج ينسج فى الأسبوع ثوبا أجرته نني بنفقة ، وإنما المراد أنه نصيرها أسبوعا بلا نفقة ، وإنما المراد أنه نصبح له أجرة الأسبوع في يوم منه وهي نني بنفقة جمعه ، وليس المراد أنا نصيرها أسبوعا بلا نفقة ، وإنما المراد أنه في حكم واجد نقلها وينفق مما استدانه لإمكان الوفاء ، ويعلم من ذلك أنا مع كوننا نمكها من مطالبته ونأمره بالاستدانة والإفاقة الانسخ علمه لو امتنم لما تقرر أنه في حكم الموسر الممتنع ، ويؤيده قولهم امتناع القادر والحرام فلا تقديم المعتنع ، ويؤيده قولهم امتناع القادر والحرام فلا تقديم المنتع ، وقول الماوردى والرويافي الكسب بنحو بيع خمر كالعدم وبنحوصنعة مروحة له أجرة المان فلا فلا فضح ؛ وقول الماوردى والرويافي الكسب بنحو بيع خمر كالعدم وبنحوصنعة مروحة ، إذ الرجه أنه لا أجرة المان عرم لإطباقهم على أنه لا أجرة الآية تقد ونحوها ، وما يعطاه نحو المنجم إنما يعطاه أجرة الامينة ولم يوطأه نحو المنجم إنما يعطاه أجرة المهار وإنما تفسخ بعجزه عن نفقة معسر) إذ الفرر إنما يتحقى حينتذ ، ولايشكل على ما تقوم به البنية وهي لاتقوم بلمون مد " ولو لم يحد إلا نصف عداء ونصفه عشاء فلا فسخر والإعسار بالكسوة) أوبعضها الضرورى كقميم وخار وجبة شتاء ، بخلاف مدغداء ونصفه عشاء فلا فسخر والإعسار بالكسوة) أوبعضها الضرورى كقميم وخار وجبة شتاء ، بخلاف نصف دة ورة رؤوان (كهوبالنفقة) بجامع أن البدن لايبق بدونهما (وكذا) الإعمار والمحدة والموراويل وغدة وفرش وأوان (كهوبالنفقة) بعامع أن البدن لايبق بدونها (وكذا) الإعمار والمحدة والمحدد المحدد والإعسار وعدة وفرش وأوان (كهوبالنفقة) بعامع أن البدن لايبق بدونها (وكذا) الإعدار (بالكدورة والإعسار والمحدد والكدارة الإعداد والمحدد المحدد المحدد المحدد والمحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد والمحدد المحدد المحدد والمحدد المحدد المحدد والمحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد والمحدد المحدد ال

(قوله ومن تجمع له أجرة الأسبوع)يو خذمنه أن الأسبوع هوالغاية فى الإمهال، فمن له غلات تستحق آخركل شهر لاتمهل إلى حصولها حيث كانت المدة نزيد على أسبوع وإن زادت على النفقة أضعافا لأنه مقصر بترك الافتراض كما لو غاب ماله ، بل كان القياس أنها لا تمهل إلى ماز اد على ثلاثة أيام التي هي مدة إمهال الشرع ، لكن مقتضى قوله ويعلم من ذلك أن مع كوننا نمكنها من مطالبته الخ خلافه لأنا حيث ألحقتاه بالموسر امتنع عليها الفسخ وإن طالت المدة التي يعتاد حصول غلته فيها ، وقد ينظر فيه بإمكان الفرق بين هذا وبين الموسر ، فإن الموسر يمكن استخلاص نفقها منه بالحبس ونحوه ، وهذا قد يتعذر عليها الوصول إلى حقها فتتضرر فهو بمن غاب ماله أشبه ، وقد تقدم فيه أنه إذا لم يستدن كان لها الفسخ لتضررها بالصبر فليتأمل (قوله لو امتنع) أى من الاقتراض (قوله فلا فسخ به) أى وعليه فيجبره الحاكم على الآكتساب فإن لم يفد الإجبار فيه فينبغى أن تفسخ صبيحة الرابع لتضررها بالصبر (قوله ولا أثر لعجزه) أي بمرض (قوله وخرج بالحلال) اقتصر على هذا ولم يُذكر ما يخرج باللائق ، و في حبَّع بعد قوله السابق اللائق ، وكذا غيره إذا أراد تحمِّل المشقة بمباشرته فيما يظهر اهـ . وقد يوافقه قول الشارح ومثل الكسب غيره بأن يراد بالكسب فيكلامه الكسب السابق وهو الحلال اللائق ، لكنه لمـا أخرج بالحلال الحُرام دل على أن مراده غير الكسب اللائق (قوله وما يعطاه نحو المنجم) ومن نحو المنجم مايعطاه الطبيب الذي لايشخص المرض ولا يحسنالطب ولكن يطالع كتب الطب ويأخذ منها مايصفه للمريض فإن ما يأخذه لايستحقه ويحرم عليه التصرف فيه لأنَّ مايعطاه أجرة على ظن المعرفة وهو عار منها ، ويحرم عليه أيضا وصف الدواء حيث كان مستنده مجرد ذلك اه فتارى حج الحديثية بالمعنى (قوله حنث بأكله) يقينا اهرحج (قوله زيادة على نصف عادته) ولو اختلفت عادته فى الأكلّ زمانا أو مكانًا اعتبر فى كل زمان أو مكان ماهو عادته فيه ﴿ قوله ولو لم يجد إلا نصف مد غداء) أي نصف مدّ يدفعه وقت الغداء وكذا يقال فيا بعده ﴿ قُولُهُ وَمُحْدَةَ وَفُرشَ ﴾ أي لاتتضرو

وكذا غيره انتهت: أى غير اللائق ، والشارح تصرف فى عبارته بما لايصح ، ولوأبدل لفظ الكسب باللائق لصح

كهو بالتفقة (فى الأصبح) لتعدر الصبر على دوام فقدهما (قلت : الأصبح المنع فى الأدم ، والله أهلم) لأنه تابع مع سهولة قيام البدن بدونه ، بخلاف نحو المسكن وإمكانه بنحو مسجد كإمكان تحصيل القوت بالسوال (وقى المساره بالمهر) الواجب (قوال : أظهرها تفسخ) إن لم تقبض منه شيئا (قبل وطع) للعجز عن تسليم المعرض مع بقاله وخيارها حينفا حقب الرفع إلى المحاكم والإمهال الآتى فورى فيسقط بتأخيره من غير علمر كجهل كما هو ظاهر (لايعده) لتلف المعرض به وصير ورة العوض دينا فى اللمة ، نع يتجه عدم تأثير تسليم وليها من غير مصلحة فلها حبس نفسها بمجرب بلوغها فلها الفسخ حينفذ ولو بعد الوطء لأن وجوده هنا كعلمهه أما إذا قبضت بعضه فلا فسخ لها على ما أقنى به ابن الصلاح واعتمده الأسنوى والزركشي وغيرهما ، وفارق بمواز الفسخ بالفلس بعد قبض بعض الحن بإعمال التشريك فيه دون البضع ، لكن قال البارزى كالجورى بجواز الفسخ ، لكن قال البارزى كالجورى الماليان . والثالث لا فيهما (ولا فسخ) بإعمار بمهر أو نحو نفقة (حتى) ترفع الأمر لقاضى أو المحكم بشرطه في كالعة فلا وعنا إنشاد فراخ الله فيه) لأنه مجتهد في كالعة فلا ينفذ منها قبل ذلك ظاهرا ولا باطنا ، وعلمتها نحسب من وقت الفسخ ، فإن لم تجد قاضيا ولا يحكما بمحلها أو عجز ت عن الرفع إليه كأن قال لها لا أفسخ حتى تعطيني مالا كماهو ظاهر استقلت بالفسخ الفسرورة بمنطة علم وينفذ ظاهر استقلت بالفسخ المضرورة ويقد جزم بلك جع (م) بعد تحقق الإعمار (ق قول ينجز الفسخ) المحتق سبه دو الآخلة (مهاله ثلاثة أيام) وإن لم يلك جع (م) بعد تحقق الإعسار (ق قول ينجز الفسخ) المحقو استبه دوالآظهر إمهاله ثلاثة أيام وإن لم يلك بحع (م) بعد تحقق الإعسار (ق قول ينجز الفسخ) لمتحق سبه دوالآظهر إمهاله ثلاثة أيام وإن لم يلك جع (م) بعد تحقق الإعسار (ق قول ينجز الفسخ) المحقورة المعرفة المتعرفة المتعرفة المناء القسخ المتحق سبه دوالأظهر إمهاله ثلاثة أيام وإن لم يلك جع (م) بعد تحقق علم المحتورة علم المحقورة المعرفة المتعرفة المحتورة المعرفة المتحرفة المحالة المحالة المحالة المحالة المحالة المتحرفة المحالة ا

بركها أو أن يمكنها الأكل والشرب بدونها فلا ينافى ماقدمنا وعن سم نقلا عن مر (قوله كيامكان تحصيل القوت بالسوال فإنه بالسوال أو أي فلا يعتبر كما تفهمه هذه العبارة فلها الفسخ ، وقد يتوقف فها إذا قدر على الكسب بالسوال فإنه لامنة عليها فيا يصرفه عليها مما يتحصل له بالسوال وهو بملكي ماقضه به فليس كالماى بالشخيل أو الإمام في المسجد لامنة عليها في السكنى بالملك المسجد كالبيت المعد المخطب أو الإمام في المسجد والمحترف بالملك والمستعبد تكاليت المعد الخطب أو الإمام في المسجد والمحترف المسجد كالبيت المعد الخطب أو الإمام في المسجد ووهذا الاحتراف وقفيته تشبيه بالقدرة على السوال ، وهذا الاحيال أقرب من الآول ، ومع ذلك لايكلف السوال بان سأل وأحضر لها ماتفقه امتنع عليها القسخ والافراف في قوله لاقبلها : أى المطالمة لأنها توخوما التوقع يسار ، والفرق أنه بعد الرفع ساخ لها الفسخ وقوله كالمحتمل المؤلف المنافذ وقوله لكن بالإعسار ، وقبل الرفع لم تستحق الفسخ الآن لعدم الرفع المتضفى لاتحفاقها الفسخ (قوله لك بالإعسار به المروز) والمحتمل المنافذ على المحتمل المنافذ على المحتمل المنافذ على المحتمل المحتمل المحتمل المحتمل المنافذ على المحتمل الموافقة المتحمل أنها لانفضى (قوله حتى تعطيني ما لا) غالهرول وأن قل ، وقياس ما ملم في النكام من النشط جواز العدول عن القاضى للحكم غير المجهد عيث طلب القاضى ما لا أن يكون له وقد جزم بلك حم) معتمد

(قوله مع سهولة قيام البدن) أى وإن كان التناول بلا أدم صعبا فى نفسه حيث قام البدن بدونه ، فلا ينافى ماسر أن القوت لاينساغ بدونه وإن توقف فيهسم(قوله الواجب) أىالواجبدفعه بأن كان حالا (قوله إمهاله ثلاثة أيام) فيها القدرة بقرض أوغيره . وقيل يمهل يوما واحدا (ولهاالفسخ صبيحة الرابع) بنفقته بلا مهلة لتحقق الإعسار (إلأ أن يسلم نفقته أى الرابع فلا تفسخ بما مضى لصير ورته ديناً ، وليس لها أخذ نفقة يوم قدر على نفقته عن يوم قبله عجز فيه عنها ، فإن نراضيا على ذلك فاحتمالان أرجحهما نعم عند تمام الثلاث بالتلفيق ، ولو أعسر بعد أن سلم نفقة الرابع بنفقة الخامس بنت على المدة ولم تستأنفها ، وظاهر قولهم بنفقة الحامس أنه لو أعسر بنفقة السادس استأنفها وهو محتمل ، ويحتمل أنه إن تخللت ثلاثة وجب الاستثناف أو أقل فلا ، والأصح أن لها الفسخ حينئاً. (ولو مضى يومانبلا نفقة وأنفق الثالث وعجز الرابع بنت) على اليومين لَّانها تنضرر بالاستثناف فتصبر يوما آخر ثم تفسخ فها يليه (وفي قول تستأنف) الثلاثة لزوال العجز الأول ، ورده الإمام بأنه قد يتخذ ذلك عادة فيؤدى إلى عظم ضررها (ولها) وإن كانت غنية (الحروج زمن المهلة) نهارا (لتحصيل النفقة) بنحو كسب وإن أمكنها ذلك ببيتها أو سوال ، وليس له منعها لأن حبسه لها إنما هو في مقابلة إنفاقه عليها ، والأوجه تقييد ذلك بعدم الريبة وإلا منعها من الحروج أو خرج معها (وعليها الرجوع) لبيته (ليلا) لأنه وقت الإيواء دون العمل ، ولها منعه من التمتع بها كمّا قاله البغوى ورجحه فى الروضة ، وقال الرويانى : ليس لها ذلك ، وحمل الأذَّر عى وغيره الأول على النهار : أى وقت التحصيل ، والثاني على الليل ، وبه صرح في الحاوى وتبعه ابن الرفعة ، والأوجه عدم سقوط نفقتها مع منعها له من الاستمتاع زمن التحصيل . فإن منعته ذلك في غير مدة التحصيل سقطت زمن المنع ،ولوحضر من فسخ نكاحه عليه وادعى أن له مالابالبلد خبى على بينة الإعسار لم يكفه حتى تشهد له بذلك بينة وأنها تعلمه وتقدر عليه فحينئذ يبطل الفسخ كما قاله الغزالى . وقوله وأنها تعلمه وتقدر عليه في كونه شرطا نظرظاهر أخذًا بما مما مر في ڤوله والأصح أنه لافسخ بمنع موسر حضر أو غاب ، ولا اعتبار بعرض أو عقار لايتيسر بيعه كما يؤخذ من كلامهما (ولو رضيت بإعساره) بالنفقة أبدا (أو نكحته عالمة بإعساره) بذلك (فلها الفسخ بعده) لتجدد الضرركل يوم ورضاها بذلك وعد ، نعم تسقط به المطالبة بنفقة يومه ويمهل بعده ثلاثة أيام لأنه يبطل ما مضي من المهملة (ولو رضيت بإعساره بالمهر) أو نكحته عالمة به (فلا) تفسخ بعده لانتفاء تجدد الضرر ، وكرضاها به إمساكها عن المحاكمة بعد مطالبتها بالمهر لاقبلها لأنها تؤخرها لتوقع يسار (ولا فسخ لولي) امرأة حتى (صغيرة ومجنونة بإعسار بمهر ونفقة) لأن الخيار منوط بالشهوة فلا يفوض آخير مستحقه

(قو لدولم بستأنفها)أى فتفسخ حالا (قوله وجب الاستئناف) معتمدارقوله وإلا منمها من الحروج)أى فإن أرادته صحبت معها من يدفع الربيةعنها وعليها أجرته : أى من صحبته إن لم يخرج إلا بهارقوله أوخرج معها)أى ولا أجرة له عليها (قوله وحمل الأفرضى الغ) معتمد (قوله سقطت زمن المنع) أى فتسقط نفقة اليوم والليلة بمنمها له من المحتم فى غير وقت العمل وإن قل زمن المنع كلحظة (قوله وأنها تعلمه) أى الزواجة رقوله أوعقار لايتيسر بيعه لهل المرافقة وليه فيكون كالمال الغائب فوق مسافة القصر (قوله بنفقة يومه)أى يوم الرضا رقولهو لو المراف لايتيسر بيعه بعد مدة قريبة فيكون كالمال الغائب فوق مسافة القصر (قوله بنفقة يومه)أى يوم الرضا رقولهو لو رضيت بإعساره بالمهر) ومعلوم أن الكلام في الرشيدة فلا أثر لرضا غيرها به . لايقال: يشترط لصحة الذكاح يسار الزوج بمال الصداق لأنا نقول: ذلك فيمن زوجت بالإجبار خاصة أما من زوجت بإذنها فلا يشترط ذلك في صحة نكاحها ولو سفية على أنه قد تزوج بالإجبار لموسر وقت العقد ثم يتلف مابيده قبل القبض

يجرى هذا فىالغائب كما نقله الشهاب سم عن الشارح (قوله لجواز العجزالأوّل) عبارة التحفة : لزوال ، ولعل عبارة الشارح عمونة عنها من الكتبة (قوله فحيننذ) أى حين إذ تخلل أقل فحاصله اعبّاد الأوّل

فنفقهما في مالمما إن كان ، وإلا فعل من تلزمه موتنهما قبل النكاح وإن كانت دينا على الزوج ، والسفية البالغة كالرشيدة هنا (ولو أعسر زوج أمة) لم يلزم سيدها إعتاقه (بالنفقة) أو نحوها مما مر الفسخ به (فلها الفسخ) وإن رضى السيد لأن حق قبضها لها ، ومن ثم لو سلمها لها من ماله لم تجمير على ما قاله بعض الشراح ، لكن نص فى الأم على إجبارها : أى لأنه لامنة عليها فيه ، وخرج بالنفقة المهر فالفسخ به له لأنه المستحق لقبضه ، نم المبعضة لابد فى الفسخ فيها من موافقتها هى ومالك البعض لها . قاله الأفزعي : أى بأن يفسخا معا أو يوكل أحدهما الآخر ، ويظهر أنه مفرخ على كلام ابن الصلاح المبار . أما إذا قلنا بأنها تفسخ بعض المهراتجه استقلالها به (فإن رضيت فلا فسخ للسيد فى الأصح) لأنه إنما يتلقى النفقة عنها لأنها لاتملك . والثانى اماقسخ لأناملك فيها له وضرر فواتها عائد إليه ، ورد بما مر (وله أن يلجئها) أى المكافة إذ لا ينفذ من غيرها (إليه) أى الفسخ (بأن لا ينفق عليها) ولا يونها (ويقول) لها (افسخى أو جوعى) دفعا الضرر ، والأوجه فى المكاتبة أنها كالفتة فها ذكر إلا فى إلحاء سيدها لها ، ولو أعسر سيد مستولدة عن نفقها أجبر على تخليها للكسب لتنفق منه أو على إيجارها ، ولا يجبر على عناتها الوجوع إلى وجه أن زيد بالذريج أولى المصلحة عاب مولاها ولم يعلم له مال ولاهاكسب ولاكان بيت مال فالرجوع إلى وجه أن زيد بالذريج أولى المصلحة غاب مولاها ولم يعلم له مال ولاهاكسب ولاكان بيت مال فالرجوع إلى وجه أني زيد بالذريج أولى المسلحة

(قوله وإلا فعلى مزتلزمه مؤنتهما) سكت عن البالغة ، وقضية إطلاق شرح المنهج أنهاكالصغيرة فليس له منع نفقها ليلجئها إلىالفسخ،وعليه فيمكن الفرق بينه وبين الأمة حيثكان لسيدها إلجارها إلىذلك بقوله لها اصبري أو جوعي بأن نفقة الحرّة سببها القرابة ولا بمكنه إسقاطها عند العجز بخلاف الأمة فإنه قادرعلي إزالة وجوبها عنه بأن ببيعها أو يوجرها فكان وجوبها عليه من هذه الحيثية دون نفقة القريب وإنكانت نفقة القريبتسقط بمضيّ الزمنهم رأيت قوله الآتي بعد قول المصنف ولا يجب لمـالك كفايته الخ : فلو تزوَّجت سقطت نفقهًا بالعقدواُن أعسر زوجها إلى فسخهاو هو يقتضي أنها حيث تمكنت من الفسخ ولم تفسخ لايلزم من كان عليه مؤنها قبل ذلك (قوله قبل النكاح) ومنه بيت المـال ثم مياسير المسلمين حيث لم يوجد منفق (قوله كالرشيدة هنا) قضيته أنها إذا رضيت بإعساره بالمهر امتنع الفسخ ، وهو مناف لما قدمناه من أنه لا أثر لرضا غير الرشيدة فليراجع ، إلا أن يقال : إن معنى قوله هنا كالرشيدة في أن لها الفسخ ولا تكلف الصبر إلى الرشد وهو لايناني أن رضاها بإعساره لا أثر له فيلغي وتمكن من الفسخ حالا ، وكتب أيضاً لطف الله قوله كالرشيدة : أي فلها الفسخ (قوله لم يلزم سيدها إعفافه ﴾ أي بأن لم يكن فرعا للزوج (قوله لكن نص في الخ) معتمد (قوله لابد في الفسخ فيها) أي ف صورة المهر (قوله مفرع على كلام ابن الصلاح) أى فيا لو قبضت الحرّة بعض الصداق (قوله أما إذا قلنا الخ) معتمد ، وقوله بأنها : أىالمعضة تفسخ الخ (قوله اتجه استقلالها) أىالمبعضة وكذا لسيدها الاستقلال به ، ثم رأيت شيخنا الزيادى صرح به (قوله أنها كالقنة) أى فى عدم فسخ السيد (قوله إلا فى إلحاء ميدها) لا حاجة إليه لأن السيد لاتازمه نفقة مكاتبته إلا أن يصور ذلك بما لو عجز المكاتب عن نفقة نفسه (قوله أجبر على تخليتها الكسب) لو فضل من كسبها على مواتبها شيء فينبغي أن يمتنع عليها التصرف فيه لأزه مملوك للسيد اه سم على منج فى مؤنة المسلوك الآتى (قوله من بيت المسال) أى فإن لم يكن فيه شيء أو منع متوكيه فينبني أن يحبر على تزويجها للضرورة ، لكن مقتضى إطلاق قوله أو تزويجها خلافه (قوله بالنزويج) ولعل المراد أن الحاكم يزوجها لأن

 ⁽ قوله فالرجوع إلى وجه ألى زيد بالنزويج) وانظرمن يزوجها والصورة أن السيد غائب والذى فى الدميرى أن
 وجه ألى زيدإيما هو فى الحاضر العاجز عن التفقة فليراجع .

وعدم الضرر .

(فصل) في مؤن الأَقارب

(يلزمه) أي الفرع الحرّ أو المبعض ذكرا كان أو أنثى (نفقة) أي موّنة حتى نحو دواء وأجرة طبيب (الوالد) المعصوم الحرّ وقنه المحتاّج له وزوجته إن وجب إعفافه أو المبعض بالنسبة لبعضه الحرّ لا المكاتب (وإن علا) ولو أثنى غيروارثة إجماعا ، ولقوله تعالى ـــ وصاحمهما في الدنيا معروفا ــ وللخبر الصحيح و إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه وولده من كسبه ؛ (و) يلزم الأصل الحرّ أو المبعض ذكرا أوأنثي مؤنة (الولد) المعصوم الحر أو المبعض كذلك (وإن سفل) ولو أنثى كذلك لقوله تعالى ـ وعلى المولود له ـ الآية ، ومعنى ـ وعلى الوارث مثل ذلك ـ الذي أخذ منه أبو حنيفة رضي الله عنه وجوب نفقة المحارم : أي في عدم المضارة كما قيده ابن عباس رضي الله عنهماً ، وهو أعلم بالقرآن من غيره وقوله ـ فإن أرضعن لكم فآ توهن أجورهن ـ فإذا لزمه أجرة الرضاع فكفايته ألزم ، ومن ثم أجمُّوا على ذلك فى طفل لا مال له وألحق به بالغ عاجز كذلك لخبر هند : خذى مايكفيك وو لدك بالمعروف، (وإن اختلف دينهما)بشرط عصمة المنفق عليه كما مز لانحومرتد وحربيٌّ كما جرى عليه جمع إذ لاحرمة لهما لأنه مأمور بقتلهما وذلك لعموم الأدلة وكالعتق ورد" الشهادة ، بخلاف الإرث فإنه مبني على المناصرة وهي مفقودة حينتلًا ، وإنما تجب (بشرط ٰ يسار المنفق) لأنها مواساة ونفقة الزوج معاوضة ، ويقبل قوله بيمينه فى إعساره كما مر في الفلس حيث لم يكذبه ظاهر حاله وإلا طولب ببينة تشهد له به (بفاضل عن قوته وقوت عياله) من زوجته وخادمها وأم ولده كما ألحقهما بها الأذرعي بمثا وعن سائر موتهم ، وخص الفوت لأنه أهم لا عن دينه كما صرح به الأصحاب في باب الفلس و ذلك لخبر مسلم ﴿ ابدأ بنفسك فتصدق عليها ، فإن فضل شيء ۚ فلأهلك ، فإن فضلُّ عن أهلك شي فلذي قرابتك ، وبعمومه يتقوُّى مامر عن أني حنيفة إلا أن يجاب بأنه يَستَبَط من النص معنى يخصصه (فىبومه) وليلته الى تليه غداء وعشاء ولو لم يكفه الفاضل لم يجب غيره (ويباع فيها مايباع فىالدين)

الفرض غيبة سيدها اه سم على حج (قوله وعدم الضرر) ولعلهم لم يقولوا هنا ، ثم إن لم يكن بيت مال فعلي مياسير المسلمين كما ذكروه فى القن الآتى فى مؤنة الوقيق لإمكان الاستثناء عن مياسير المسلمين هنا بالقرويج ولاكذلك القن ، وعليه فلو لم يوجد من يتروح بها فينبغى أن تكون النفقة على مياسير المسلمين .

(فصل) في مؤن الأقارب

(قوله إن وجب إعفافه) أى بأن احتاج إليه (قوله وولده من كسبه) أى الأب ، وهو من تتمة الحديث (قوله أن المبسف كذلك) أى غير وارثة (قوله لانحو مرتد (قوله الانحو مرتد وارثة (قوله لانحو مرتد وحرف) ومثلهما على الراجع خوالز انحالهصن ، لكن قال حج فيه أن الأقوب الإنفاق عليه لعجزه عن عصمة نفسه بخلافهما ، ومقتضى ماعلل به أن مثله قاطع الطريق بعد بلوغ خبره للإمام (قوله وذلك) أى اختلاف دينهما (قوله تفسمه) أى الإعسار (قوله فلأهلك) أى لزوجتك (قوله منى يخصصه) أى كأن يقال إنما

(فصل) في موان الأقارب

(قوله أى فى عدم المضارة) هو خبر ومعنى (قوله وقوله) هو بالجر (قوله لانحو مرتد" وحربى) انظر مامراده بالنحو ، وقد تردد الشهاب حج فى الزانى المحصن ، واستوجه وجوب إنفاقه ، وفرق بأنه غير قادر على

من عقار وغيره كمسكن وخادم ومركوب وإن احتاجهما لتقلمها على وفائه فيباع فيها ما يباع فيه بالأولى فسقط ماقيل كيف يباع مسكنه لا كتراء مسكن لأصله ويبقى هو بلا مسكن مع خبر و ابدأ بنفسك ، على أن الحبر إنما يأتى فيها إذا لم يبق مَعه بعد بيع مسكنه إلا مايكني أجرة مسكنه أو مسكن والده ، وحينئذ المقدم مسكنه فذكر الخبر تأكيدا للإشكال وهم ، وكيفية بيع العقار لها كما سيأتى فى نفقة العبد ، وصمحه المصنف وصُوِّبه الأذرعى وألحق غير العقار به في ذلك مما يشق بيعه شيئا فشيئا أنه يستدان لها إلى اجتماع مايسهل بيعه فيباع ، فإن تعذر بيع الجنزء ولم يوجد من يشتري إلا الكل بيع الكل . أما مالا يباع فيه نما مر في بابالفلس فلا يباع فيها بل يترك له ولممونه (ويلزم كسوبا كسبها) أي المؤنَّ ولو لحليلة الأصل كالأدم والسكني والإخدام حيثٌ وجب (في الأصح) إن حل ولاق به وإن لم تجر به عادته لأن القدرة بالكسب كهي بالمال في تحريم الزكاة وغيره وإنما لم يلزمه لوفاء دين لم يعص به لأنه على التراخي وهذه فورية ولقلة هذه وانضباطها بخلافه ، ومن ثم لو صارت دينا بفرض قاض لم يلزمه الاكتساب لها ، ولا يجبعليه سوال زكاة ولا قبول هبة . فإن فعل وفضل منه شيء عما مر أنفق عليه منه . والثاني لاكما لايلزمه الكسب لوفاء دينه ورد بما مرّ ، ومحل وجوب ذلك في حليلة الأصل بقدر نفتة العسرين فلا يكلف فوقها وإن قدركما اقتضاه كلام الإمام والغزالى وإن اقتضى كلام المـاورديّ خلافه (ولا تجب) المؤن (لمالك كفايته ولا) لشخص (مكتسبها) لأستعماله ، فإن قدر على كسب ولم يكتسب كلفه إن كان حلالا لاثقًا به وإلا فلا ، ولو قدرت الأم أو البنت على النكاح لم تسقط مؤنَّها كما جزم به ابن الرفعة ، وفارق القدرة على الكسب بأن حبس النكاح لا أمد له بخلاف سائر أنواع الاكتساب ، فلو تزوجت سقطت نفقها بالـ قمد وإن أعسر زوجها إلى فسخها لثلا يجمع نفقتين كلـا قيل ، وفيه نظر لأن نفقتها على الزوج إنما تجب بالتمكين كما مر

وجبت على الأقارب لكونهم كالجزء منه وهذا خاص بالأصل والفرع (قوله وإنما لم يلزمه) أى الكسب (قوله ولقلة هداء إلى المؤتف وانفهباطها : أى إذهى مقدرة من جهة الشارع بخلاله : أى بخلاف الدين فإنه لا انضباط له من جهة الشارع ، ويختلف بالمنتخلف باذه لما انضباط له الشارع ، ويختلف بالمنتخلف باختلاف حال المديون ، فقد يكون قليلا بالنسبة لشخص كثيرا بالنسبة لآخر ، على أبه قد يطرأ ما يقتضى تجدد الديون فى كل يوم كعروض إتلاف منهم لما لذي وبين اختيار منه ، وقوله بخلافه : أى الدين (قوله ولا يجب عليه سوال) وغليه فيفرق أى الدين (قوله ولا يجب عليه سوال) وغليه فيفرق أى الدين عدم وجوب قبولم المفتبة النام على فاشته الديون ، ولا يرد عدم وجوب قبولها بل عدم جوازه لنفقة الأقارب لأن ذلك فيمن ينفق عليهم مرودة وما هنا يخلافه (قوله كلفه) أى حيث كان فرعا يخلاف الأصل ليوافق ما يأتى فى كلام المستق (قوله لا أمدله) أي فضيه إن كان الزوج حاضرا ، فلو كان غائبا فقد سلف أن الوجوب يتوقف على الإرسال ليحضر شجب من وقت حقموره ، والمتجه أن تكون تلك المدة على من كانت عليه قبل الشكاح ويلم علما التعليل قولم لملا يعم عين نفقين وكما في الصغيره والمجنونة إذا أعسر زوجها به اهدم على منج ،

زوال مانعه ، ويوتخذ من فرقه أن تارك الصلاة كالحرف والمرتد" فلعله مراد الشارح بالنحو فليراس (قوله ولمن اعتادها) عبارة التحفة وإن احتاجها وهوكملك فى نسخة من الشارح(قزله وكيفية بيع العقارالخ) عبارة التحفة وكيفية بيع ألعقار لها كما صححه للصنف فى نظيره من نفقة العبد وصوّبه الأذرعي الخ .

فكان القياس اعتباره ، إلا أن يقال : إنها بقدرتها عليه مفوَّنة لحقها ، وعليه فمحله في مكلفة فغيرها لابد" من التمكين وإلا لم تسقط عن الأب فيا يظهر (وتجب لفقير غير مكتسب إن كان زمنا) أو أعمى أو مريضا (أو صغيرا أو مجنونا) لعجزه عن كفاية نفسه . ومن ثم لو أطاق صغير الكسب أو تعلمه ولاق به جاز للولى" أن يحمله عليه وينفق منه عليه ، فإن امتنع أو هرب لزم الولى" إنفاقه (والا) بأن قدر على الكسب ولم يفعله ولم يكن كما ذكر (فأقوال أحسنها تجب) للأصل والفرع ولا يكلفان الكسب لحرمتهما . وثانيهما لاتجب لأنه غني (والثالث) تجب (لأصل) ولا يكلف كسبا (لافرع) بل يكلف للكسب (قلت : الثالث أظهره ، والله أعلم) لتأكد حرمة الأصل ولأن تكليفه الكسب مع كبر سنه ليس من المعاشرة بالمعروف المـأمور بها ، ومحل ذلك ٰحيث لم يشتغل بمال ولده ومصالحه وإلا وجبت نفقته جزما (وهي) أي نفقة القريب (الكفاية) لحبر د خدّى من ماله مايكفيك ووللمك بالمعروف، فيجب إعطاؤه كسوة وسكني تليق بحاله وقوتا وأدما يليق بسنه كموَّنة الرضاع حولين وتعتبر رغبته وزهادته بحيث يتمكن معه من التردد على العادة ويدفع عنه ألم الجوع لإتمام الشبع كما قاله الغزالى : أي المبالغة فيه ، وأما إشباعه فواجب كما صرح به ابن يونس وغيره ، وأن يخدمه ويداويه إن احتاج ، وأن يبدل ما ماتلف بيده وكذا إن أتلفه ، لكنه يضمنه بعد يساره إن كان رشيدا كما قاله الأذرعي ، ولا نظر لمشقة تكرار الإبدال بتكرر الإتلاف لتقصيره بالدفع له لأنه كان متمكنا من إنفاقه من غير تسلم ، وما يضطر إلى تسليمه كالكسوة متمكن من توكيل رقيب به يمنعه من إتلافها (وتسقط) مؤن القريب الذي لم يأذن المنفق لأحد ق صرفها عنه لقريبه(بفواتها) بمضى الزمن وإن تعدى المنفق بالمنع لأنها وجبت لدفع الحاجةالناجزة مواساة وقد زالت بخلاف نفقة الزوجة نعم لو نفاه ثم استلحقه رجعت أمه : أي مثلا عليه بها لأنه مقصر بنفيه الذي تبين بطلانه برجوعه عنه فعوقب إيجاب مافوته به فلذا خرجت هذه عن نظائرها ، وكذا نفقة الحمل وإن جعلت له لاتسقط

وقوله إلا أن يقال النم معتمد (قوله بقدرتها عليه) أى التكون (قوله أو أعمى) يجوز أن الإعمي وما بعده من ذكر الخاص بعد العام في المختار الزمانة آقة في الحيوانات ورجل زمن أى مبتلى بين الزمانة (قوله أو مجنونا) ومثله مالوكان له كسب بليق به لكنه كان مشتخلا بالعام والكسب يمنعه كما قاله بعضهم قياسا على الوكاة اله شيخنا مالوكان له كسب بليق به لكنه كان مشتخلا بالعام والكسب يمنعه كما قاله بعضهم قياسا على الوكاة اله شيخنا ثم نسبه بعد البلوغ وكان الاشتغال بالعام أو الكسب على يكون ذلك كاشتغاله بالعلم أم لا ؟ والجواب عنه أن الظاهر أن يقال فيه إن تعين ذلك طريقا بأن لم تتيسر القراءة في غير أوقات الكسب كان الاشتغال بالعلم وإلا فلا فليرا أن الأشتغال بالعلم وإلا يقدر على فلا فليراجع ، وكتب أيضا لطف الله به قوله أو مجنونا : أى أوسليا من ذلك كله لا يحسن كسبا ولا يقدر على جزما) أى لأنها تدر عليه (قوله حيث لم يشتغل) أى الأصل (قوله وإلا وجبت نفقته جزما) أى لأنها تدري بكود وأن يخدمه) هذا علم من قوله أو الفصل حتى نحو دواء وأجوة طبيب جزما أي لأنها ماتلف) ولو ادعى تلف مادفعه له فهل يصدق في ذلك أولا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول حيث لم يذكر الملف من المناق المخ) أى الكفاية (قوله الى لم يأذن المنتم الخي) أى فال أمه غيرها ولو من الآحاد (قوله وإن بمحت له الغ) مرجوح وقوله لماذ الذي يظهر أذن للمؤرة (قوله الذم) مرجوح وقوله لماذكر :

⁽ قوله وأن يخدمه ويداويه) تقدم هذا (قوله التي لم يأذن المنفق لأحد الخ) أي بخلاف ما إذا أذن له أي وأنفق

بمضى الزبان لأن الحامل لما كانت هي المنتفعة بها التحقت بنفقتها (ولا تصير دينا) لما ذكر (إلا بفرض قاض) بالفاء (أو إذنه) ولو للممون إن تأهل (في اقتراض) وإن تأخر الاقتراض عن الإذن كما اقتضاه إطلاقهم وأن نازع فيه السبكي وبحث أنها لاتصير دينا إلا بعد الاقتراض وهو كذلك كما سيأتى ، وزعم أن ما في كلام المصنف. يصير عليه استثناء لفظيا لدخوله في ملك المستقرض ، فالواجب قضاء دينه لا النفقة غير صحيح بل هو عليه استثناء حقيقي لأن المستقرض صار كأنه نائبه ، فالدين إنما هو في ذمته وإنما تصير دينا بأحد هذين إن كان (لغيبة) للمنفق (أو منع)صدر منه فحينئذتصير دينا لتأكدها بذلك ، وما ذكره كالرافعي من صير ورَّمها دينا بذلك هو المذهب . وقول جماعة من المتأخرين إنه مردود نقلا ومعنى مردود كما أوضحه البلقيني وغيره، لكن صورته أن يقدر ها الحاكم ويأذن لشخص في الإنفاق على الطفل ، فإذا أنفقه صار دينا في ذمة الغالب أو الممتنع وهي غير مسئلة الاقتراض ، وأما إذا قال الحاكم قدرت لفلان على فلان كذاولم يقبض شيئا لم تصردينا بذلك وهوغير مراد لهما . نعم قد يقال لايتأتى ذلك مع قولهما أو إذنه في اقتراض لغيبة أو منع . ويجاب عنه بأن هذا إذن في الإقراض لانىالاقراض فسقط قول منوهم هنا،وعلم من كلام المصنف صيرورها دينا بإقراض القاضى أو نائبه بالأولى لكن يشترط أن يثبت عنده احتياج الفرع وأغنى الأصل ، والقريب أخذ نفقته من مال قريبه عند امتناعه إن لم يمد جنسها . وله الاستقراض إن لم يجد له مالاً وعجز عن الحاكم ويرجع إن أشهد وقصد الرجوع وإلا فلا ، والأوجه جريان ذلك فى كل منفق ، وللأب وإن علا أخذ النفقة من مال فرعه الصغير أو المجنون بحكم الولاية ، وليس للأم أخذها من ماله حيث وجبت لها إلابالحاكم كفرع وجبت نفقته على أصله المجنون لعدم ولايمهما (وعليها) أى الأم من مال فرعه (إرضاع ولدها اللبأ) بالهمز والقصر

أى فى قوله لأنها وجبت لدفع الحاجة (قوله إلا بعد الاقراض) أى الفعل (قوله بأحد هدين) أي اقتراض القاضى أو إذنه ، وقوله بذلك : أى أحد هذين (قوله إن لم يجد جنسها) يفهم منه أنه إذا وجد جنس ما يجب له كاخبز استقل بأخذه وإن وجد الحاح ، وكلا بقال في الأم والفرع الآتين فليراجع (قوله إن لم يجد مالا وعجز) كاخبز استقل بأخذه وإن وجد الحاكم ، وكلا بقال في الأم والفرع الآتين فليراجع (قوله إن لم يجد مالا وصجز) أخط نفته من بالقريب الغ وقد قوله وله الاستقراض الغرق لولاية ، لكن يخرج عن هذا الفرع فيقضى أنه ليس للأم) يتأمل هذا مع قوله قبل والقريب أنه أنه له الاستقلال بالأخذ (قوله لعلم ولايتها) أى الأم والفرع بواخد منه أن الأم لوكانت وصية على ابنها لم يحتم الما الغرع فيقضى عصل ابنها لم يضعف على البنها لم شريف عدم الشهان الأنه لم يحصل منها قعل بحال عليه سبب الهلاك قياسا على مالوأمسك عن المضطر ، واعتمده شيخنا الزيادى، وقد يتوقف فيه بأنه لو فرج الشاة فات ولدها بسبذلك ضمنه مع أنه لم بحدث فى الولد صنعا وعلاه منزلة إنتما المنات على المنات في ما وجب عليا منزل عنما والمنات على أنه قد يقال ذيح الشاة ليس سببا الملاك ولدها لأنه عهد كثيرا تربية أولاد الحيوا نات بالسق من غير أمهاتها ، وعدم سقى الما وجب الهلاك غالبا فهو أولى بالضمان ، وقد يقال : بل الأقرب ماقاله ابن أي شريع من عدم الضمان ، ويفرق بينهما بأنه قد لا يوجد بعد ذيح الأم ما يربى به الولد أصلا فهو إتلاف نحقق أو كالمحقق ، من عدم الضمان ، ويفرق بينهما بأنه قد لا يوجد بعد ذيح الأم ما يربى به الولد أصلا فهو إتلاف نحقق أو كالمحقق ،

كما هو ظاهر (قوله وبحث أنها لاتصير دينا) ليس معطوفا على الغاية بل هو كلام مستأنف تغييدا للمن (قوله فى الإنفاق على الطفل) أى مثلا (قوله لكريشرط أن يثبت عنده الغ) راجع لأصل المن فكان ينبغى إسقاط

وهو ماينزل بعدالولادة ويرجع فىمدتهلأهل الحبرة كما بحثه الأذرعىوقيل تتقدر بثلاثة أيام وقيل بسبعةوذلك لأن النفس لاتعيش بدونه غالبًا ومع ذلك لها طلب الأجرة عليه إن كان لمثله أجرة كما يجب إطعام المضطر بالبكيل (ثم بعده) أى[رضاعه اللبأ (إن لم يوجد الاهي أو أجنبية وجب إرضاعه)على من وجدت إبقاء لهولها طلب الأجرة ممن تلزمه مونته(وإن وجدتا لم تمجر الأم)خلية كانت أوفى نكاح أبيه وإن لاقبها إرضاعه لقوله تعالى ـ وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى (فإن رغبت) في إرضاعه ولوبأجرة مثل (وهي منكوحة أبيه)أي الطفل (فله منعها في الأصح) ليكمل تمتعه بها (قلت : الأصح ليس له منعها وصححه الأكثرون ، والله أعلم) لأن فيه إضرارا بالولد لمزيد شفقتها به وصلاح لبنها له فاغتفر لأجل ذلك نقص تمتعه بها إن فرض لأن فوأت كماله لايشوش أصل العشرة كما هو واضح ، على أن غالب الناس يوثر فقده تقديما لمصلحة ولده فلم يعتبر النادر في ذلك ، وما اعترض به هذا التصحيح غير ملاق له فليحذر . أما غير منكوحة بأن كانت خلية فإنْ تبرَّعت مكنت منه قطعا وإلا فكما في قوله (فإن أتفقًا) على أن الأم ترضعه (وطلبت أجرة مثل) له وقلنا إن للزوج|ستشجار زوجتهلإرضاعولده وهو الأصح لتضمنه رضاه بترك التمتع وفرض الكلام فى الزوجة للإشارة إلى هَذَا الحلاف فى استئجارهَا وإلا حكم ألحلية كذلك ، فاندفع قول ابن شهبة ومن تبعه تحصيص الزوجة مع ذكر أصله لغيرها أيضا لا وجه له (أجيبُت) وكانت أحق به لوفور شفقتها ، ثم إن لم ينقص إرضاعها تمتعه استحقتِ النفقة أيضا وإلا فلا كما لو سافرت لحاجتها بإذنه ،كذا قالاه ، واعترضهما الأذرعي بأن ذاك حيثًا يصحبها في سفرها وإلا فلها النفقة وهو هنا مصاحبها فلتستحقها ، ويفرق بأن من شأن الرضاع أن يشوش التمتع غالبا ، فإن وجد ذلك بحيث فات به كمال التمكين سقطت وإلا فلا فلم ينظروا هنا للمصاحبة ، ومن هذا الفرق يوشخذ ما أفتيت به من أن الزوجة لو خرجت في البلدة بإذنه لصناعة لها لم تسقط نفقتها ، بخلاف سفرها بإذنه لحاجتها لتمكنه عادة من استر اجاعها دون المسافرة ، ولا يخالفه ما في كلامهما في العدد من أنها لو خرجت لإرضاع بإذنه في البلدة سقطت وخرج بطلبت مالو أرضعته ساكتة فلا أجرة لها لأنها متبرَّعة (أو) طلبت (فوقها) أي أَجرة المثل (فلا) تلزمه الإجابة لتضرّره

يخلاف عدم سقى اللبأ فإن علمه ليس محققا لموت الولد ولاكالمحقق كما يفهم من قوله غالبا مع أنه شوهد كثير من النساء يمتن مقب ولادتهن ويرضع الولد غير أمه ويميش (قوله وهو ماينزل بعد الولادة) أى عقبها (قوله يوشر فقده) أى النمع (قوله فإن وجد ذلك بحيث الخ) معتمد (قوله ولا يخالفه ما فى كلامهما) ولعل وجهه أن مسئلة الإرضاع مصورة بما لو أجرت نفسها للإرضاع بإذنه وخرجت فإنه لايتمكن من عودها لاستحقاق منفحها للمستأجر (قوله فلا أجرة لما) أى وإن كان سكوتها لجهلها بجواز طلب الأجرة وينبغى وجوب إعلامها باستحقاق الأجرة كما قبل بمثله فى وجوب الإعلام بالمتعة ، وقياسه وجوب الإعلام بكل مالا تعلم بحكمه المرأة

لمكن ، ثم انظر لم نصرعلى ثبوت احتياج الفرع وغنى الأصل دون عكسه ، والظاهر أنه مثله (قوله بعد الولادة) أى عقبها (قوله بأن كانت خلية) أى أما إذا كانت منكوسة للغير فله المنع لأن له منع وللده من دخول دار الزوج إن رضى كما سياتى فى الفصل الآتى (قوله وإلا فحكم الحلية كذلك) أى كما قلمه قبيل المنن (قوله لغيرها) أى الحلية (قوله ثم إن لم ينقص إرضاعها تمتعه اليخ) ظاهر هذا السياق أن هذا التفصيل لايتأتى فيا لو لم تأخذ أجرة وأنها تستحق خيئة النفقة عطلقا فليراجع (قوله ومن هذا الفرق يوخذ النخ) انظر ماوجه الأخذ (قوله ولا يخالفه أماني كلامهما الغر) انظر ماوجه عدم الخالفة

(وكذا) لاتلزمه الإجابة هنا إلا في الحضانة الثابتة للأم كما بحثه العراق (إن) رضيت الأم بأجرة المثل أو بأثمل كما هوواضح و (تبرّعت) به (أجنبية) صالحة لا يحصل للولد ضرر بها (أو رضيت بأقل) مما طلبته الأم (في الأظهر) لإضراره ببذل ماطلبته حينئذ ، وقد قال تعالى ـ وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم ـ والثانى تجاب الأم لوفور شفقها، وعمل الحلاف إذا استمرى الولد لبن الأجنبية وإلا أجيبت الأم إلى إرضاعه بأجرة المثل قطعاكما قاله بعض المتأخرين لمـا في العدول عنها من الإضرار بالرضيع وفي ولد حرّ وزوجة حرة أما ولد رقيق وأم حرَّة فللزوج منعها كما لوكان الولد من غيره ، فلؤكانت رقيقة والولد حرًّا أو رقيقًا فيحتمل إجابة من وافقه السيد منهماويمتمل خلافه والأوّل أقرب ، وعلى الأظهر لو ادعى الأب وجود متبرعة أو راضية بأقل من أجرة المثل وأنكرت الأم صدق فدفك بيمينه لأنها تدعىعليه أجرة والأصل عدمها ولأنه يشق عليه إقامة البينة وتجب الأجرة في مالالطفل ، فإن لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته (ومن اسَّتوى فرعاه) قَر با أو بعدا أو إرتا أوعدمه أو ذكورة أوأنوثة (أنفقا)عليه بالسويةوإن تفاوتايسار اأوكان أحدهما غنيا بمالوالآخر بكسب لاستوائهما فى الموجب وهو القرابة ، فإن غاب أحدهما دفع الحاكم حصته من مالهو إلا افترض عليه فإن لم يقدر أمرا لآخر بالإنفاق والأوجه عدم لزوم تعرضه فىأمره إلى نية الرجوع بل يكون يجرد أمره كافياحيت لمينوالباذل التبرع فذكر الرجوع في كلام من تعرض له تصوير .ومحل ذلك كما قاله الأدرعي إذاكان المأمور أهلا لذلك موتمنا وإلاّ اقترض الحاكم منه وأمر عدلا بالصرف إلى المحتاج يوما فيوما (وإلا) بأن لم يستويا في ذلك بأن كان أحدهما أقرب والآخر وارثاً (فالأصح أقربهما) هو الذي ينفقه ولو أنثى غير وارثة لأن القرابة هي الموجبة كما تقرر فكانت الأقربية أولى بالاعتبار من الإرث (فإن استوى) قربهما كبنت ابن وابن بنت (ف)الاعتبار (بالإرث فى الأصح) لقو ته حيننذ (و) الوجه(الثانى) المقابل للأصح أولا أن الاعتبار (بالإرث) فينفقه الوارث وإن كان غيره أقرب (ثم القرب) إن استويا إرثا (والوارثان) المستويان قربًا الواجب عليهما المؤن كابن وبنت هل (يستويان) فيه (أم توزع) المؤن عليهما (بحسبه) أي الإرث (وجهان) لم يرجحا شيئا منهما ، وجزم بالثاني في الأنوار وهو

ولكنها تباشره الزوج على عادة النساء كالطبخ وضل الثياب ونحوهما (قوله أجنية صالحة) أى بأن لم تكن فاسقة ولم يحصل للولد ضهر بتربيتها له (قوله أو رضيت بأقل) أى نما لايتغابن به عادة (قوله وعل الحلاف إذا استمرى) أى بأن كان لايودنيه ويحصل له به نمو كنسوة بلبن أمه (قوله أما وللد رقيق) أى كما لمو أوصى بأولاد أمده ثم مات وأعتقها الوارث (قوله فيحتمل إجابة من وافقه السيد منهما) أى الزوج والأم (قوله فإن لم يقدر) على الاقتراض ليس له أمر الحاضر بالإنفاق ، وعليه فلو خالف وأمدى فائقن فالظاهرة في علم التبرع ولكونه إنما أنفق بإلزام الحاكم (قوله أن كان أبن الابن وقوله أم توزع المؤن معتمد

⁽قوله إلا فى الحضانة الثابتة للأم) صريح هذا السياق أنه لاتسقط حضائها إذا طلبت عليها أجرة المثل وإن تبرعت بها أجنية أو رضيت بدونها ، وأنها لاتسقط إلا إذا طلبت أكثر من أجرة المثل ، وأنه لاتلازم بين الإرضاع والحضانة فقد ينزع منها الولد لأجل الإرضاع ويعاد إليها للحضانة، وسيأتى فى كلامه فى الباب الآنى مايخالفه ، والشهاب حج لما ذكر هذا الاستثناء هنا ختمه بقوله على مايخه أبو زرعة فتبرأ منه ، ثم جزم فها يأتى بخلافه فلم يقع فى كلامه مخالفة بخلاف الشارح (قوله فإن لم يقدو) أى على الاقتراض

المعتمد ، وهو نظير مارجحه المصنف وغيره فيمن له أبوان وقلنا إن مؤتنه عليهما : أي ولكن المرجح خلافه كما سيأتى ،وإن منع الزركشي ما رجحناه واعتمد الأول ونقل تبصحيحه عن جمع ورجحه ابن المقرى وغيره (ومن له أبوان ﴾ أى أب وإن علا وأم (ف)نفقته (على الأب) ولو بالغا استصحابا لما كان فى صغوه ولعموم خبر هند (وقيل) هي (عليهما لبالغ) عاقل لاستوائهما فيه بخلاف الصغير والمجنون لتميز الأب بالولاية عليهما (أو) اجتمع (أجداد وجدات) لعاجر (إن أدلى بعضهم ببعض فالأقرب) هو الذي ينفقه لإدلاء الأبعد به (وإلا) أي وإن لم يدل بعضهم ببعض فالاعتبار (بالقرب) فينفقه الأقرب منهم (وقيل) الاعتبار بوصف (الإرث) كما مرَّ فى الفروع (وقيل) الاعتبار (بولاية المـال) أي بالجهة التي تفيدها وإن وجد مانعها كالفسق لأنها تشعر بتفويض التربية إليه فني كلامه مضاف محذوف (ومن له أصل وفرع) وهو عاجز (فني الأصح) أن مؤنته (على الفرع وإن بعد) كأب وإبن ابن لأن عصوبته أقوى وهو أولى بالقيام بشأن أبيه لعظم حرمته والثانى أنها على الأصل استصحابًا لما كان في الصغر . والثالث أنها عليهما لاشتراكهما في البعضية (أو) أنه (محتاجون) من أصوله وفروعه أو أحدهما مع زوجة وضاق موجوده عن الكل (يقدُّ م) نفسه ثم (زوجته) لأنها آكد إذ نفقها لاتسقط بمضى الزمان (ثم) بعد الزوجة يقدم (الأقرب) فالأقرب نعم يقدم ولده الصغير أو المجنون على الأم وهي على الأب كالجدَّة على الجدوهو أعنى الأب على الولد الكبير العاقل ، لكن الأوجه أن الأب المجنون مستو مع الولد الصغير أو المجنون ، ويقدم من اختص من أحد مستويين قربا بمرض أو ضعف كما تقدم بنت ابن على ابن بنت لضعفها و إرثها وأبو أب على أبي أم لإرثه وجد أو ابن زمن على أب أو ابن غير زمن ، وتقدم العصبة من جدين وإن بعد وجدَّة لها ولادتان على جدَّة لها ولادة فقط ، والأقرب عدم التقديم هنا بنحو علم وصلاح ولو استوى جمع من كل وجه وزع ما يجده عليهم إن سد" مسدا من كل وإلا أقرع (وقيل) يقدم (الوارث وقيل) يقدم (الولى) نظير مامر .

(قوله ولكن المرجع) أى هناك وقوله خلافه : أى خلاف القول بأنه عليهما وإنما هي على الأب فقط (قوله ولو بالغامائي عاجزا عن الكسب أو لزمانة (قوله إذ نفقتها لاتسقط بمضىّ الزمان) ومرّ مايوخذ منه أن مثلها خادمها وأم ولده اه حج (قوله مع الولد الصغير أو المجنون) أى فتوزع عليهما (قوله أو ضعف) عطف بيان وقوله من كل متعلق بسدّ .

⁽قوله فغي كلامه مضاف محلوف) أى والتقدير بجهة ولاية المـال (قوله على أب) أى فى الأولى (قولهأو ابن) أى فى الثانية (قوله من جدّين) أى بأن كان ينتسب إلى جدّين من أجداده: أى يقدم على من ينتسب إلى جدّ واحد منهم (قوله وإن بعد) أى الغاصب .

(فصل) في الحضانة

وتنهى فى الصغير بالبلوغ ، وقال الماوردى بالغييز وما بعده إلى البلوغ كفالة والحلف لفظى فها يظهر ، نع بأتى أن ما بعد التمييز بخالف ما قبله فى التخيير وتوابعه (الحضانة) بفتح الحاء لفة من الحضن بكسرها وهو الجنب لضم الحاضنةالطفل إليه . وشرعا (حفظ من لايستقل) بأموره ككبير مجنون (وتربيته) بما يصلحه ويقيه عما يضرة ، وقد مر تفصيله فى الإجارة ومن ثم قال الإمام هى مراقبته على اللحظات (والإناث التي بها) لأمهن أصبر عليها ولوفور شفقهن ، وموتنها على من تلزمه الفقة ومن ثم ذكرت هنا ، ويأتى هنا فيإنفاق الحاضنة مع الإشهاد وقصد الرجوع مامر آنفا ، ويكنى كما قالهبض شراح التنبيه قول الحاكم ارضعيه واحضنيه ولك على الأب الرجوع وإن لم يستأجرها ، فإن احتاج الولد اللدكر والأنتى لحدمة فعلى الوالد إخدامه بالإلتى به عرفا ، ولا يلزم الأم خدمته كما يأتى وإن وجبت لها أجرة الحفائلة لما تقرر أنها الحفظ والنظر فى المصالح وهذا غير مباشرة الما المنافق وزم أنه ينز عه منى ، فقال : المنافق وزم أنه ينز عه منى ، فقال : المنافق بالم والوده عضونة تطيق المواهد إليه ولا حق محره ولا لمتن أما الرقيق فحضانته لسيده فإن كان مبضا فهى بين الوطاء إذ غيرها لابيه والح حق محره وكا لمتن أما الرقيق فحضانته لسيده فإن كان مبضا فهى بين الوطء إذ غيرها لابسلم إليه ولاحق محرم وضاع ولا لمتن أما الرقيق فحضانته لسيده فإن كان مبضا فهى بين

(فصل) في الحضانة

(قوله في الحضائة) أى وما يتبعها كعدم تسليم المشهاة لاين عمها على ما يأتى وككونه مع المتخلف عن السفر من أبويه وإن كانت الحضائة لمزيد السفر (قوله وهو الجنب) هو أحد معانيه لفة ومن ثم قال حج : للسفر من أبويه وإن كانت الحضائة لمزيد السفر (قوله وهو الجنب) هو أحد معانيه لفة ومن ثم قال حج : تنبع الما مأى كتب الفقه والذى في القاموس الحضن بالكسر مادون الإبط إلى الكشع أو الصدو والعضدان وما ينبهما أو جانب الذي ه وناحيته ، ثم قال : وحضن الصبى حضنا وحضانة بالكسر جعله في حضته أو رباه الفائد المعجمة من حضن كنصر كما في الحاء على ماهو القياس في مصدر الثلاثي المتعدى (قوله واحضنيه) بضم الفائد المعجمة من حضن كنصر كما في الحاء على ماهو القياس في الأب الرجوع) أى بما يقابل ذلك (قوله والن على الأب الرجوع) أى بما يقابل ذلك (قوله والنها في قبيب عليها مع عدم وجوب خدمتها له (قوله وأولاهن) أى أحقهن بمنى المستحق منهن أم فلا يقدم غيرها عليها إلا بإعراضها وتركها للحضانة فيسلم لغيرها مادامت بمتنعة كما يأتى (قوله حواء) قال في القاموس : الحواء ككتاب والمحوي كملي جماعة البيوت المتدانية (قوله وزوج) أى وإن لم ترف له فيثبت حقه بنفس العقد له أن يأخياها ممن له حضائها قبل عليه في هذه الحالة (قوله ولا حتى لهرم زضاع) أى أو عرم مصاهرة كزوجة الأب (قوله ولا حتى لهرم ذضاع) أى أو عرم مصاهرة كزوجة الأب (قوله أما الرقيق)

(فصل) في الحضانة

(قوله فى إنفاق الحاضنة) انظر المصدر مضاف لفاعله أو مفعوله ، وعلى كل فلم يظهر لى وجه ملامعته لقوله بعد ويكنى قول بعض شراح التنبيه الخ فليتأمل (قوله ولاحق لمحرم رضاع) أى ولا محرم مصاهرة ٢١ - نهاة المتاج - ٧

قريبه ومالك بعضه بحسب الرق والحرية ، فإن اتفقا على المهايأة أو على استثنجار حاضنة أو رضى أحدهما بالآخر فلنك ، وإن تمانها استأجر الحاكم من يحضنه وألزمهما الأجرة (ثم أمهات) لما (يدلين بإناث) لمشاركتهن الأم إرثا وولادة (يقدمأقربهن) فأقربهن لوفورشفقته، نعم يقدم عليهن بنت المحضون كما يأتى بما فيه (والجلديد) أنه (يقدم بعدهن أم أب) وإن علا كذلك ، وقدمن عليها لتحقق ولا دتهن ومن ثم كن أقوى ميراثا إذ يسقطهن الأب بخلاف أمهانه (ثم أمهامها المدليات بإناث) تقدم القربي فالقربي كذلك أيضاً (ثم أم أبي أب كذلك ثم أم أبي جد كذلك) أي ثم أمهاتها المدليات بإناث تقدم القربي فالقربي (والقديم) أنه (يقدم الأخوات والحالات عليهن } أي أمهات الأب والجد المذكورات لأن الأخوات أشفق لاجناعهن معه في الصلب والبطن ولأن الحالة بمنزلة الأم . رواه البخارى . وأجاب الجديد بأن أولئك أقوى قرابة ، ومن ثم عتقن على الفرع بخلاف هؤلاء (وتقدم) جزما (أخت) من أي جهة كانت (على خالة) لقربها (وخالة على بنت أخ وبنت أحت) لأنها تلمل بالأم بخلاف من بأتي (و) تقدم (بنت أخ و) بنت (أخت على عمة) لأن جهة الأخوة مقدمة على جهة العمومة ومن ثم قدم ابن الأخ في الإرث على يم وتقدم بنت أخت على بنت أخ كبنت أثنى كل مرتبة على بنت ﴿ كرما إِنْ استوت مرتبهما وإلآفالعبرة بالمرتبة المتقلمة (و) تقدم (أخت) أو خالة أوعمة (من أبوين على أخت) أو خالة أو عمة (من أحدهما) لقوة قرابها (والأصبح تقديم أخت من أب على أخت من أم)لقوة إرثها بالفرض تارة وبالعصوبة أخرى . والثاني عكسه لأن تقديم الأخت للأب على الأخت للأم كان لقوَّمها في الإرث ولا إرث هنا (وخالة وعَمَدَ لأب) وإن علا (عليهما لأم) لقوة جهة الأبوَّة . والثانى عكسه للإدلاء بالأم . (و) الأصبح (سقوط كل جُّدة لاتُرثُ ﴾ وهي من تلمُّل بذكر بين أنشين كأم أبي الأم لإدلائها بمن لاحق له هنا فهي بالآجانب أشبه . والثانى لاتسقط لولادتها لكنها تتأخر عن جميع المذكورات لضعفها ، وقولهما ومثلها كل محرم يدلى بذكر

ز قوله فى حرّ (قوله ومالك بعضه) أى وكالمبعض فيا ذكر المشرك (قوله وإن تمانما استأجر) أى فليس له يهاد يولد والد يبان يبان يبان يبان المستأجر) أى فليس له يبان يبان يبان المجرة) هو ظاهر فى السيد وولد نض ، أما غيره من الإقارب فلا تلزمه أجرة بل يلزم بأجرته من عليه نفقته (قوله لوفور شفقته) أى الأكترب وله نم يقدم عليين أى أمهات الأم (قوله كما يأتى بما فيه الم يدكرهذا بعدولكن فى حج بعدقول المن ، وقبل مله الحالة والأخت من الأم مانصه : فرح : في أصل الروضة مالفظه لبنت المجنون حضاته إذا لم يكن له ذكره ابن كج اه إلى آخر ما أطال به فراجعه (قوله وتقلم أخت) أى للرضيح (قوله ومثلها) أى جدة

(توله تهم تقدم عليين بنت المحضون كما يأتى بما فيه، تبع فى هذا حج لكن ذاك تكام على البنت فيها يأتى بخلافه رقوله وإن حلاكملك الظاهر أن الأصوب حذفه لأنه عين لمذن الآتى على الأثر فتأمل (قوله إذ لايسقطهن الأب بخلاف أمهاته) لايقال : إنما أسقطهن لأنه واسطة بينهن وبين الميت ونظيره الأم بالنسبة لأمهاتها لأنا نقول : خلفنا أمر آخر وهو أن والحطة هولاء لاتسقط أولئك بخلافأولئك فكانت قرابة هولاء أقوى (قوله بخلاف من يأتى) حبارة الجلال بخلافهما (قوله لأن تقديم الأخت للأب الغ م صريح فىأن الأخت للأب تقدم على الأخت للأم فى الإرث وليس كذلك ، وعلل الشارح الحلال بقوله لإدلائها بالأم انهى على أن ماعلل به الشارح هنا لايفيد تقديم الى للأم فى هذا ألباب ، لأن غاية ما أفاده أن التى للأب لاتقدم عليها ، وأما كونها تقدم على التى للأب لايرث كبنت ابن البنت وبنت الم الملام صحيح وزيم أنه ذهول لأن كون بنت الم عرما غير صحيح لأنه مثال المسلملة بمن لايرث لابقيد المحربة ، وهذا بخاهم لوضوحه فلا ذهول فيه ، وعلم بما تقرر أن قول الشارح وبنت الم للأم معطوف على قوله عرم لآنها معطوفة على بنت ابن البنت (دون أثنى قريبة غير عرم) لم تدل بلذكر غير وارث كما علم بما مر (كبنت عالة) وبنت عمة أو يم لغير أم فلا تسقط على الأصم أما غير قريبة كمعقة وقويبة أهذك بذكر غير وارث أو بوارث أو بازش ، والمحضون ذكر يشهى فلا حضانة لها ، وعد في الروضة من الحاضنات بنت الحال ، وود اين الرفعة والاستوى له بل زاد البلقيني أن كلام الرافعي يدل على أن ماذكره فيها سبق قلم لأنه لا المحسبة فإنها تدلى على أن ماذكره فيها بيخال على أن ماذكره فيها بيخال في المنافقة لاحضانة له ، يخلاف بنت الحم أى العصبة فإنها تدلى بذكر وارث مردود ، فقد أيجاب عنه الوالد رحمه الله تعالى بأن في الجلدة الساقطة الحضانة ثابتة لأقوياء في النسب فانتقلت عنها الحضانة . أبياب عنه الوالد وحمه الفور شفقته (على ترتيب الإرث (وتثبت) الحضانة (لكل ذكر عرم وارث) كاب وإن علا وأخ أو عم لموفور شفقته (على ترتيب الإرث) كما مر في بابه ، نعم يقدم هنا جد على أخ وأخ لاب على أخ لام كما في ولاية النكاح (وكذا) وارث قريب كما أفاده السياق فلا يرد المعتق (غير عرم كابن عم) وابن عم أب أو جد بترتيب الإرث . والثاني لا لفقد الحوية ، بالإرث . والثاني لا لفقد الحوية ،

لاترث (قوله معطوف على قوله) ويجوز رفعه عطفا على كل (قوله والمحضون ذكر يشهيى) لم يتقدم فى كلامه مايخرج ماذكر (قوله فلا حضانة لها) والفرق بينها وبين مالوكان المجضون أثنى تشهى والحاضن ذكرا حيث مالمستك له إن كان معه نحو بنته أن الذكر لايستغنى عن الاستنابة ، بحلاف المرأة ولها إذا نكحت بطل حقها بخلاف المرأة ولها إذا نكحت بطل حقها بخلاف الذكر اله سم على منهج (قوله يدل على أن ماذكره) أى النووى ، وقوله فيها : أى فى بنت الحال (قوله بأن فى المخدة) أى الطافقة لم بأن فى الجدة) أى الطافقة لم بأن فى الجدة) أى الطافقة لم يقوق فى النسب) لكن هلما الفرق قد في النسب (قوله فقد تراخى النسب) لكن هلما الفرق قد يرد غليه بنت العم للأم ، ويحو بنت ابن البنت فى درجتها بنت العم للأم ، ويحو بنت ابن البنت فى درجتها بنت العم الشقيق أو للأب وهم أقوياء فى النسب (قوله وأخ يكم) فيه مساعمة بالنسبة للأخ من الأم فإنه لاحق له فى ولاية النكاح أصلا وتعبيره بالتقديم بشعر

فأمر آخر (قوله غير صحيح) لمله سقط هنا لفظ غير صحيح أيضا توهما من بعض الكتبة أنها مكروة ، ولابد منها لأن لفظ زعرمبندا عتاج إلى خبر أيضا فلتراج نسخة صحيحة (قوله معلوف على قوله محرم) وسوابه معطوف على كل ثم إن في علم ماذكره في كلام الشارح تما قرره في كلام الشيخين نظر لايخني لأن حاصل ماذكره في كلام الشارح الشيخين أن المثال الملذكور من مدخول الضابط لكن بإسقاط قيد المحرمية ، وهومغاير لما ذكره في كلام الشارح إذ حاصله أنه معطوف على أصل الضابط فهو جواب آخر ، على أن كلام الشارح الجلال هو عين كلام الشارح المختلف المنافقة المنافقة

وقى تشيله بابن اللم إشارة إلى اعتبار القرابة فى الحاضن فاندفيم القول بأن كلامه يشمل المعتق فإنه وارث غير محرم مع أنه لاحضائة له (و لا تسلم إلى) كان على الحضائة له (و لا تسلم إلى) تسلم (إلى) المرأة (ثقة) لا إليه لكنه هو اللدى (يسينها) ولو بأجرة من ماله لأن الحق له في ذلك وله تعيين نحوابنته ، و الأوجه احتيار كونها ثقة كما قاله الأسنوى لأنا نشاهد كثيرا من غير المثقة جرّها الفساد لحرمها فابنة عمها بالأولى ، فالرد عليه بأن غيرتها على قريتها تعنى عن كونها ثقة مردود ، وقد مر أنه لا يجوز خلوة رجل بامرأتين إلا إن كاننا ثقتين عليه بأن غيرتها على وتبات تنقي تسليمها لابنته توقف فيه الأفرعى ، ثم رجح قول الشامل وغيره أنها تسلم المبتد ، وميكن الجمع بأن يحمل الأول على ما إذا انفردت عنه لكونه مسافرا وابنته معه لا في رحله والثانى على خلافه ابن الصباغ وصوّب الزركشى عدم تسليم المدتح له معلقا ولي مشهى وهو قضية كلام الروضة وصرح به ابن السلام الدكر الإرث والحرية والثانى على خلافه وخال وابن أخدام الروضة وطرح به يكان فقد (فإن فقد (الإرث) دون الحرية كأن أم وخال وابن أخدام والمنطق والمبتم بانتفاء الإرث والمع والمنافرة (وإن المحمد فوابتم بانتفاء الإرث والمعرفرة المنافرة (وإن المحمد فوابتم بانتفاء الإرث المعرفرة المار و فرادتها على الأخرو المؤدنة المنافرة (وإن المحمد فوابتم بانتفاء الإرث المعرفة المارة و المينافرة (وإن المحمد أنه المعالمة المؤدنة المارة و إلى المحمدة المؤانونة المادقة المخمد المؤدنة المارة والمقال والانتفائها فى الأخيرة الحارة على الأكل المغير المارة والمقال والانتفائها فى الأخيرة المواقعة والأنونة اللائقة بالحضائة (م) أمانة المنافرة (ثم أمهاتها بالم

[فاللـة] لوكان كل من الزوج والزوجة محضونا فالحضانة لحاضن الزوج لأنه يجب على الزوج القيام يحقوق الزوجة فيل أمرها من يتصرف عنه توفية لحقها من قبل الزوج(قوله والأوجه اعتبار كونها) أى نحو ابنته (قوله فالرد عليه بأن غيرهما)الفترة بالفتح مصدر قولك غار الرجل على أهله يفار غيرا وغيرة وغارا (قوله إلا إن كانتا فتين) أىولوكانت إحداهما زوجة له (قوله فلا حضانة لهم) أى إن كان ثم من له حضانة سلم له وإلا فيمين القاضى من يقوم بها (قوله ولا نتفائها) أى القرابة (قوله بالولادة الحققة) أى لأنه منها ولو من زنا

الآب أو تموه ، بخلاف بنت الحال فإن حضائها عند ضعف من بعدها بتراخي النسب ، وقد جبر ضمفها بإدلائها بأم الأم وإن كان بواسطة انهت (قوله وفي تمثيله بابن اليم الخ به هو جواب ثان عما ورد على عبارة المصنف ، ولو ذكره مع الجواب الأول كان بواسطة انهت (قوله وفي تمثيله بابن اليم الخي هو جواب بأن قوله كابن عم وصف يخصص لقوله غير عرم هو كابن عم من كل قويب فخرج المعتنى فقالم (قوله لا إليه) لا حاجة إليه إذ لا يوقع له مع قول المصنف ولا تسلم إليه مشهاة (قوله وما اقتضاه كلام جمع الغ) في هذا الكلام خلل لا يختي ، أنها تسلم للبنت كما تقرب ها أخذري ، ثم رجح قول الشامل وغيره أنها تسلم للبنت كما تقرر اله . وفي بعض نسخ الشارح زيادة لفظ عدم قبل قوله تسلم وهي قد توافق كلام التحفة لكن الجمع الآخي لا يلائمها ، وفي بعض النسخ زيادة لا قبل قوله تسلم لكنه غير ما في الشامل كما عرفت فليحرر (قوله ويمكن الجمع الخ ي قد عوف ما في هو موابن الهم ونحوه يتسلم الصغيرة لا من تشهيى بل يعين لما ثقة ، فإن كانت له بنت سلمت إليها بإذنه انهت . قال شارحه : قوله إليها يؤذنه انهت . قال شارحه : قوله إليها بإذنه انهت ، وهو حسن لا يعدل عنه مع بنته ، وهو حسن لا يعدل عنه به إن كان مسافرا وبنته معه لا في رحله سلمت إليها لا كما لو كان في الحضر ولم تكن بنته في بيته ، وبهذا يجمع بين كلامي الأصنوى بالم الم الم وكوه بين كلامي الأصل و المنهاج ، وأصله حيث قالوا في موضع تسلم إليه وفي آخر تسلم إليها ، وبهذا تعلم مافي كلام الخلال (قوله كمنتي) ليس هو من على الحلاف كما يعلم من تعليل الثانى خلافا لما يقتضيه صنيع المدارح من الحلل (قوله كمنتي) ليس هو من على الحلاف كما يعلم من تعليل الثانى خلافا لما يقتضيه صنيع

المدليات بإناث وإن علون لأنهن في معناها (ثم الأب) لأنه أشفق ثمن يأتى ثم أمهاته وإن علون (وقيل تقدم عليه الحالة والأخت من الأم) أو الأب أو هما لإدلائهما بالأم كأمهاتها ورد بضعف هذا الإدلاء (ويقدم الأصل) الذكر والأنثى وإن علا (على الحاشية) من النسب كأخت وعمة لقوّة الأصول (فإن فقد) الأصل مطلقاً وثم حواش (فالأصح) أنه يقدم منهم (الأقرب) فالأقرب ذكرا كان أو أنثى كالإرث ، ولا يخالف هذا مامر من تقديم الحالة على ابنة أخ أو أخت لأن الحالة تلىل بالأم المقدمة على الكلُّ فكانت أقرب هنا ممن نلىل بالمؤخر عن كثيرين (وإلاً) بأن لم يوجد فيهم أقرب كأن استوى جمع فى القرب كأخّ وأخت (فالأنثى) مقدمة لأنها أبصر وأصبر (وإلا) بأن لم يكن من المستوين قربا أنثى كأخوين أو أختين (فيقرع) بينهما قطعا للنزاع والحنثي هنا كالذكر مالم يدع الأنوثة ويحلف(ولا حضانة) على حرّ أو رقيق ابتداء ولا دواما (لرقيق) أى لمن فيه رق وإن قل لنقصه وإن أدن سيده لأنها ولاية وهي على القن لسيده ، لكن ليس له نزعه من أحد أبويه الحرقبل التمييز ، وقد تثبُّت لأم قنة فيما لو أسلمت أم ولد كافر فلها حضانة ولدها التابع لها فى الإسلام مالم تنزوج لفراغها إذ يمتنع على السيد قربانها مع وقور شفقها ومع تزوّجها لاحق للأب لكفره (وعجنون) ولو متقطعا مالم يقل كروم في سنة لنقصه ويتجه ثبوت الحضانة فى ذلك اليوم لوليه ولم أر لهم كلاما فى الإعماء والأقرب أن الحاكم يستنيب عنه زمن إعمائه ولو قبل بمجيء مامر في ولى" النكاح لم يبعد (وفاسق) لأنها ولاية ، نع يكني مستورهاً كما قاله جمع ولا يكلف إثبات العدالة : أي حيث وقع النزاع بعد التسليم ، فإن وقع قبله احتاج المدعى إلى إثباتها ويحمل عليه إفتاء المصنف ولا تسمع بينة بعدم الأهلية إلا مع بيان السبب كالجرح (وكافر على مسلم) لذلك بخلاف العكس لأن المسلم يلى الكافر وأفهم كلامه ثبوتها للكافر على الكافروهو كذلك (وناكحة غير ألىالطفل) وإن رضي زوجها ولم يدخل

انسبته إليها شرعا (قوله وقيل تقدم عليه) أى الأبر قوله كأمهاتها) أى الأجمر قوله من النسب) مثال للحاشية (قوله وأصبر) عطف مغاير وقوله أما يضوب على غيره وأصبر) عطف مغاير وقوله أما يضوب على أي مع ذكر (قوله الما ينح الأنوثة) أى بظهور علامة له خفيت على غيره (قوله ويقلف) أى فيقدم على الذكر (قوله لكن ليس له) أى السيد، وقوله نزعه هذا شامل للأب والأم واقتصر على الأم حيث قال : تلخيص القول فيه أن الولد الرقيق حضائته لسيده إلا إذا كان قبل السبع وأمه حرة اه سم على منهج (قوله من أحد أبويه الحر) ويتصور ذلك فى الأم بإن تعتق بعد ولادته أو أوصى بأولادها ثم عنقت فهى حرة والأب رقيق كالولد (قوله ولو قبل بمجمىء مامر) أى من أنه إن دام تلاثة أيام فأكثر انتقال الولاية للأب وإلا انتظرت الإفاقة ثم رأيته في حج (قوله وناكحة غير أبي الطفل) أى بمجرد العقد،

الشارح (قوله أو الأب أو هما لإدلانهما بالأم) هو لايتأتى فىالأحت للأب ، فالصواب إسقاطها من الشارح إذ هذا القبل لايجرى فيها ، وعبارة الشارح الجلال عقب المتن نصها : لإدلانهما بالأم بخلاف الأخت للأب لإدلائها به انهت (قوله بأن لم يكن من المستوين قربا أننى) أى منفردة بقرينة عابعله (قوله وهى على القن لسيده) كلام مستأنف (قوله لأم قنة) فى حواشى التحقة نقلا عن صاحبها أنه بالإضافة ، وانظر ما وجهه مع أن قوله فها لو أسلمت الله قد يعين أن لأم بالتنوين فتأمل (قوله ومع تروتجها لاحق للأب) ويوشخذ بما مر ويأتى أنها تنقل لمن بعد الأبوين تم القاضى الأمين فليراجع (قوله ولو قبل بمجىء مامر الغ) عبارة التحقة : ويظهر أن القاضى ينيب عنه من يجفينه لقرب زواله غالبا ، ويحتمل أتحذا مما يكر ولاية النكاح أن يفضل بين أن يعتاد قرب زواله فالحكم

بها للخبر المـار و أنت أحق به مالم تنكحي ، وإذا سقط حق الأم بذلك انتقل لأمها مالم يرض الزوج والأب ببقائه مع الأم وإن نازع الأذرعي في ذلك ، أما ناكحة أبي الطفل وإن علا فحضًّا نها باقية ، أما الأب فظاهر ، وأما الحد فلأنه ولى تام الشفقة ، وقضيته أن تزوَّجها بأبي الأم يبطل حقها وهو كذلك، وتناقض فيه كلام الأذرعي ، وقد لاتسقط بالنزوج لكون الاستحقاق بالإجارة بأن خالع زوجته بألفوحضانة الصغير سنة فلا يؤثر تزوجها فى أثناء السنة لأن الإجارة عقد لازم (إلا ً) إن تروّجت من له حق فى الحضانة أى فى الجملة ورضى به كأن تروَّجت (عمد وابن عمدوابن أخيه) أو أخته لأمه أخاه لأبيه (في الأصح) لأن هؤلاء أصحاب حتى في الحضانة والشفعة تحملهم على رعاية الطفل كيتماونان على كفالته بخلاف الأجنبي ، ومن ثم اشترط أن ينضم رضاه رضا الأب بخلاف من له حق يكني رضاه وحده . والثاني يبطل حقها لاشتغالها بالزوج ولا حتى له في الحضانة الآن فأشبه الأجنبي ، ويتصور نكاح ابن الأخ فيا إذا كان المستحق غير الأم وأمهامًا كأن تَنزوج أخت الطفل لأمه بابن أخيه لأبيه فإنها تقدم على ابن أخيه لآبيه في الأصح (وإن كان) المحضون (رضيعا اشترط) في استحقاق نحو أمه للحضانة إذا كانت ذات لبن كما في المحرر وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى (أن ترضعه على الصحيح) لعسر استنجار مرضعة تبرك منزلها وتنتقل إلى منزل الحاضنة مع الاغتناء عن ذلك بلبن الحاضنة الذي هو أمراً من غيره لمزيد شفقها ، فإن امتنعت سقط حقها ولها إن أرضعته أجرة الرضاع والحضانة ، وحينتذ يأتى هنا مامر فيمن رضيت بدون مارضيت به ، أما إذا لم يكن لها لبن فتستحق جزماً ، ومقابل الصحيح لا وعلى الأب استئجار من ترضعه ، عندها ورد بما مر ويشرط أيضا سلامة الحاضنة من ألم مشغل كفالج أو موثر في عسر الحركة في حقّ من يباشرها بنفسه دون من يدبر الأمر ويباشره غيره . قاله الرافعي ، ومن عمي عند جمع وخالفهم آخرون ، والأوجه الموافق لكلام الرافعي المذكور ما أشار إليه آخرون أنها إن احتاجت للمباشرة ولم

وإن كان الزوج غائبا صرح به في الآم وقوله غير أبي الطفل : أي وإن علا كما في زوجة الجلد أبي الأس . وصورته أن يزوج البحل أبي بنت زوجته من غيره فنلد منه ويموت أبير الطفل وأمه فتحضنه زوجة جده بر اهم سم على منهج (قوله وأما الجد فأنه الأخيري أو يتروج الجد إحدى أخيري وابنه الأخيري أو يتروج الجد إحدى أخيري وابنه الأخيري أو يتروج الجد إحدى أخيري أو يتروج الجد الحدى أخيري أو يتروج الجد الحافل ، وقد تقدم تصويره أن الابن وهي الحالة في الأولى وأم الأم في الثانية فن لما الحضانة حينت نا كحة لجد الطفل ، وقد تقدم تصويره أيضا فها نقله سم على منهج عن بر (قوله وقضيته أن تروجها) أي الحاضنة وقوله بأبي الأم أي كأن تكون عمة المحضون وتروجت بأبي أم الم خير سنة كان الحكم كذلك (قوله وابن أخيه لابيه فإن الأخت للأم كان الحكم كذلك (قوله وابن أخيه كابيه فإن الأخت للأم

كذلك وإلا فتنقل لمن يعده انهت وقوله أما ناكحة أنى الطفل) أى كخالة الطفل إذا نكحت أباه أو جدّه (قوله بألف) وكما لو خالمها على الحضانة فقط كما فى حاشية الشيخ (قوله كأن تروجت) لايمني ما فى الدخول بهلما على المنن مع العطف فيه بالواو (قوله أو أعته لأمه أخاه لأبيه) أى بناء على أحد الوجهين من أنها تقدم عليه ولعل الشارح بمن يحتاره (قوله وحينتك يأتى هنا) أى بالنسبة للحضانة إذ مسئلة الرضاع تقدمت فى كلام المصنف فلا تحتاج للتنبيه عليها هنا ، وجينتك فهلما صريح فى أنها إذا لم ترض إلا بأجزة وهناك متيرعة أو إلا بأجرة المثل وهناك من يرضى بأقل تسقط حضانها وهو مخالف لما قدمه قبيل الفصل وقد قدمنا مافيه ، وظاهر أن المحول عليه تجد من يتولى ذلك عنها أثر وإلا فلا سواء في ذلك الكبير والصغير ، ومن تغفل كما في الشافي للجرجائي . قال الأذرعى : وهو حسن متعين فى حق غير المميز ، ومن سفه إن صحبه حجَّر كما مَّو ظاهر ، ومن جُدَّام وبرص إن خالطه لمـا يخشى عليه من العدوى لحبر و لا يورد ذو عاهة على مصحٌّ ، ومعنى لاعدوى غير مؤثرة بذاتها وإنما يخلق الله تعالى ذلك عند المخالطة كثيرا (فإن كملت ناقصة)كأن عتقت أو أفاقت أو أسلمت أو رشدت (أو طلقت منكوحة) ولو رجعيا (حضنت) حالا وإن لم تنقض عدُّ بها إن رضي المطلق ذو المنزل بدخول الولد له وذلك لزوال المانع ومن ثم لو أسقطت الحاضنة حقها انتقلت لمن يليها فإذا رجعت عاد حقها (وإن غابت الأم أو امتنعت فهالحضانة (اللجدة) أم الأم (على الصحيح) كما أو مانت أو جنت ،وقضيته عدم إجبار الأم ومحله حيث لم يلزمها نفقته وإلا أجبرت كما قاله ابن الرفعة ، ومثلها كل أصل يلزمه الإنفاق . والثانى تكون الولاية للسلطان كما لو غاب الولى فى النكاح أو عضل ، ورد بأن القريب أشْفق وأكثر فراغا من السلطان مع طول أمدها ولو قام بكل من الأقارب مانع من الحضانة رجع في أمرها للقاضي الأمين فيضعه عند الأصلح منهن أو من غير هن كما بحثه الأذرعي وغيره خلافًا للماور دى في قوله لايختلف المذهب في أن أزواجهن إذا لم يمنعوهن يكن باقيات على حقهن ، فإن أذن زوج واحدة فقط فهمي الأحق وإن بعدت أو زوج ثنتين قدمت قرباهما (هذا كله في غير بميز والمميز) الذكر والأنثى ومر ضابطه (إن افترق أبواه) من النكاح وهما أهل للحضانة مقيان في بلدة واحدة وإن فضل أحدهما صاحبه بدين أو مال أو محبة(كان عند من اختاره منهما) إن ظهرالمحاكم أنه عارف بأسباب الاختيار للخبر الحسن أنه صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين أبيه وأمه ، وإنما يدعى بالغلام المميز ومثله الغلامة وظاهر كلامه تخيير الولد وإن أسقط أحدهما حقه قل التخيير وهو كذلك خلافا للماوردي والروياني ، فلو امتنع المختار من كفالته كفله الآخر ، فإن رجع الممتنع منها أعيد التخيير وإن امتنعا وبعدهما مستحقان لها كجد وجدة خير بينهما وإلا أجبر عليها من تلزمه نفقته لأنها من جملة الكفالة (فإن كان في أحدهما) مانع ومنه (جنون أو كفر أو رق أو فسق أو نكحت) من لاحق له في الحضانة (فالحق الآخر) لانحصار الأمر فيه (ويخير)

وقوله فيستحق جزما أى فى مقابلة الحفيانة (قوله أثر) أى العمى ، وقوله لحبر لايورد أن يكره ذلك فهو نهى تنزيه (قوله عاد حقها) أى وإن تكرر ذلك منها (قوله وإلا أجبرت) أى الأم (قوله ومر ضابطه) وهو من يأكل وحده ويشرب وحده إلى آخر ماهناك ، وظاهم إناطة الحكم بالتمييز أنه لايتوقف على بلوغه مسع سنين ، وأنه إذا جاوزها بلا تمييز بقى عند أمه ، والثانى ظاهر ، وأما الأول فقياس مامر فى كونه لايومر بالصلاة قبل السبع وإن ميز أنه لايخير حيث لم يبلغها ، قد يفرق بأن عدم الأمر بالصلاة لما فيها من المشقة فخفف عنه حيث لم يبلغ السبع ، مخلاف ماهنا فإن المدار فيه على معوفة مافيه صلاح نفسه وعدمه فيقيد بالنيز ول لم يجاوز السبح (قوله وإنما يدعى بالغلام المميز) قال فى المصباح : الغلام الابن الصغير ، ثم قال : قال الأزهرى : وسمعت العرب تقول للمولود حين يولد ذكرا غلام ، وسمعتهم يقولون للكهل غلام ، وهو فاش فى كلامهم فلم يخصص

ماهنا لتأخره وللدكوه فى بابه (قوله ذو عاهة) لانجني أنه لابد من تقدير مضاف فى الحديث الكريم إذ المورد ليس صاحب العاهة وإنما هو صاحب ذات العاهة (قوله من النكاح) قال سم : وينبغى أن مثله ما إذا اختلف محلهما وكان كل منهما لا يأتى للآخر أو يأتى أحيانا لابنائى فيها القيام بمصالح المحضون (قوله فلو امنتع المختار) هو اسم

المميز الذي لاأب له (بين أم) وإن علت (وجد") وإن علا عندفقد من هو أقرب منه أو قيام مانع به لوجو د الولادة في الكل (وكذا) الحواشي فهم كالجد ومنهم (أخ أو عم) أو ابنه إلا أبن عم في مشتهاة ولا نحو ابنة ثقة له تسلم إليها فيخير بين أحدهم ، والأم في الأصح كالآب بجامع العصوبة ، ولأنه صلى الله عليه وسلم خير ابن سبع أو تُمان بين أمه وعمه رواه الشافعي (أو أب مع أخت) شقيقة أو لأم (أو خالة) حيث لا أم فيخير بينهما (في الأصح) لأن كلا منهما قائم مقام الأم ، والثانى يقدم فى الأوليين الأم وفى الأخريين الأب ، فإن فقد الأب أيضا خبر بين الأخت أو الحالة وبقية العصبة كما هو الأقرب ، وظاهر كلامهم أنه لافرق في الأخت بين التي للأب وغيرها ، لكن المـاوردى قيدها بالتي لغير الأب لإدلائها بالأم وهو ظاهر ٰ، ومثل الأخت للأب العمة ، وظاهر كلامهم عدم جريان التخير بين ذكرين أو أنثيين كأخوين أو أختين ، وهو مانقله الأذرعي في الأنثيين عن فنوى البغوى ، ونقل عن ابن القطان وعن مقتضى كلام غيره جريانه بينهما ، وهو الأوجه لأنه إذا خير بين غير المتساويين فبين المتساويين أولى (فإن اختار) المميز (أحدهما) أي الأبوين أو من ألحق بهما كما مر (ثم) اختار (الآخر حوَّل إليه) لأنه قد يظهر الأمر على خلاف ماظنه أو يتغير حال من اختاره أولا نعم إن ظن أن سببه قلة عقله فعند الأم وإن بلغ كما قبل التمييز (فإن احتار الأب ذكر لم بمنعه زيارة أمه) أى لم يجز له ذلك كما صرح به البندنيجي ودل عليه كلام المـاوردي ، وتكليفها الحروج لزيارته لأنه يؤدى للعقوق وقطع الرحم وهو أولى منها بالخروج (ويمنع أنثى) ومثلها هنا وفيا يأتى الحنثى من زيارة أمها لتألف الصيانة وعدم البروز والأم أولى منها بالحروج لزيارتها كسنها وخبرتها ، وظاهر كلامه عدم الفرق فى الأم بين المحدرة وغيرها وهو كذلك خلافا لمـا بحثه الأذرعي من الفرق ، وظاهر كلامها أنه لو مكنها من زيارتها لم يحرم عليه ، نعم لا يمنعها من عيادتها لمرض لشدة الحاجة إليها ، ويتجه أن محل تمكينها من الحروج عند انتفاء رببة قوية وإلا لم يلزمُه (ولا يمنعها) أى الأب الأم (دخولا عليهما) أى الابن والبنت إلى بيته (زائرة) حيث لاخلوة بها محرمة ولا ريبة كما هو ظاهر نظير ماياتى فى عكسه دفعًا للعقوق لكنُّ لاتطيل المكث (والزيارة مرة في أيام) على العادة لا في كل يوم إلا أن يكون منزلها قريبا فلا بأس بدخولها كل يوم . قاله المــاوردى ، ونصب مرة على المصدر وعند الفارسي على الظرف

(قوله ولا نحوابنه ثقة) أى والحال(قوله و يمنع أثنى)أى ندبا لما يأتى من قوله وظاهر كلامهم الخ (قوله خلافا لمما بحثه الأفروعى)جرى عليه حج حيث قال وأثنى ابن الصلاح بأن الأم إذا طلبتها أوسلت إليها محمول على معلورة فى عدم الحروج للبنت لنحو تخلو أو مرض أو منع نحو زوج اهدوليس فى كلام الشارح تعرض لما لو كان امتناعها لمرض أو منع نحو الزوج لها (قوله وإلا لم يلزمه) أى بل الظاهر حرمة تمكينه من ذلك (قوله فلابأس بدخولها)أى

مفعول (قوله ولا نحو ابنة لقة له) والمراد أنه لايجد ثقة يسلمها إليه كما قاله حج (قوله وهو ظاهر) أى كما قيد هو به للمن فها مر (قوله جريانه بينهما) يجوز رجوع الضمير لأقرب مذكور وهو الأنتيان : أى ويقاس بهما الذكران كما هو ظاهر ، ويجوز رجوعه لأصل المسئلة : أى الذكرين أو الأنتيين (قوله وتكليفها) هو بالرفع عطفا على ذلك (قوله ويتجه أن على تمكينها من الحروج) أى للمبادة بدليل قوله وإلا لم يلزمه تمكينها منه كما طروح المذكور هو الذى يلزمه تمكينها منه كما علم من السياق وبه تصرح عبارة التحقة ، ومعلوم أن هذا القيد بأنى فها إذا جاز له خروجها من غير لزوم بالأولى (قوله إلا أن يكون منزلها قريبا) حاصل هذا مع ماقبله أن منزلها إن كان قريبا فهجامت كل يوم لزمه تمكينها من الذخول ، وإن كان بعيدا فجامت كل يوم فله منعها ، ولا يخيى مافيه ، فإنمرضا فالأم أولى بتمريضها ﴾ لأنها أهدىإليه وأصبر عليه من غيرها (فإن رضى به فىبيته) بالشرطين المذكورين (فذاك وإلا فني بيتها) يكون التمريض ويعودهما ، ويجب الاحتراز من الحلوة بها في الحالين ، ولا يمنع الأم من حضور تجهيزها فى بيته إذا ماتا ، وله منعها من زيارة قبرهما إذا دفنا فى ملكه ، والحكم فى العكس كللك ، ولو تنازعًا في دَفَن من مات منهما في تربة أحدهما أجيب الأب كما بحثه بعض المتأخَّرين ، وإن مرضت الأم لزم الأب تمكين الأنثى من تمريضها إن أحسنت ذلك ، بخلاف الذكر لايلزمه تمكينه من ذلك وإن أحسبه (وإنْ اختارها) أي الأم (ذكر فعندها) يكون (ليلا وعند الأب) وإن علا ومثله وصيٌّ وقم يكون (نهارا) وهو كالليل للغالب ، في نحو الأبوين ينعكس الحكم كما مرّ نظيره فى القسم كما بحثه الأذرَّى (يودبه) وجوبا بتعليمه طهارة النفس من كل رديلة وتحليمها بكل محمود (ويسلمه) وجوبا (لمكتب) بفتح الميم والتاء ويجوز كسر التاء وهو اسم لمحل التعليم ، وسهاه الشافعي بالكتاب كما هو على الألسنة ولم يبال أنه جع كَاتُب (وحرفة) يتعلم من الأول الْكتابة ومن الثانى الحرفة على مايليق بحال الولد ، وظاهر كلام المـاوردى أنه ليس لأب شريف تُعليم ولده صنعة نزريه لأن عليه رعاية حظه ولا يكله إلى أمه لعجز النساء عن مثل ذلك ، وأجرة ذلك في مال الولد إن وجد وإلا فعلى من عليه نفقته : وأفتى ابن الصلاح في ساكن ببلًد ومطلقته بقرية وله منها ولد مقيم عندها في مكتب بأنه إن سقط حظ الولد بإقامته عندها فالحضانة للأب رعاية لمصلحته وإن أضرّ ذلك بأمه ، ويوخذ منه أن مثل ذلك بالأولى مالو كان في إقامته عندها ربية قوية (أو) اختارتها (أثني) أو خنثي كما بحثه الشيخ ومرت الإشارة إليه (فعندها ليلا ونهارا) لاستوائهما في حقها إذ الأليق تسترها ما أمكن (ويزورها الأب على العادة) كما مر ، ومقتضى ذلك منعه من زيارتها ليلا كما صرح به بعضهم لمـا فيه من الريبة والنهمة ، وهو معلوم من اشتراطهم في دخوله على الأم وجود مانع حلوة من نحو محرم أو أمرأة ، وظاهر أنها لوكانت بمسكن زوج لها امتنع دخوله إلا بإذن منه ، فإن لم يأذن أخرجها إليه ليراها ويتفقد حالها ويلاحظها بالقيام بمصالحها ، ولها بعد

فلا يمنمها من ذلك مالم تكن هنالشربية وقد يتوقف في الفرق بين قريبة المنزل أوبعيدته فإن المشقة في حق المبيدة إنما هي على الأم فإذا تصدأ و أوت كل يوم لم يحصل البنت بذلك مشقة فأى فرق بين القريبة والبعيدة (قوله المذكورين) أى في قولهو لا ربية (قوله في تربة أحدهما) أى التربة التي اعتاد أحدهما فيها الدفن ولو مسبلة (قوله أجيب الأب) أى حيث لم يترتب عليه نقل عرم كأن مات عند أمه والأب في غير بلدها ، وقوله لكتب: أى أو نحومها يليق بحال الطفل (قوله ويجوز كسر التاء) أى مع فتح المم أيضا (قوله وأفتى ابن الصلاح) معتمد (قوله فإن لم يأذن أخرجها) وينبغى أن لايجب عليها تمكينه من دخول المنزل إذا كانت مستحقة لمنفعته ولا زوج لها ، بل إن

وأىفرق بين القريب والبعيد والمشقة فيذلك إنما هي عليها لا عليه ولعلن كلام الماوردي مفروض في غير مايتعلق بالمنع وإلا فلا يظهر الدوجه ، ثم ظهر أن وجهه النظر إلى العرف ، فإن العرف أن قريب المنزل كالجار بعردد كثيرا بالمنطق المنطق المنطقة المنطقة والمنطقة المنطقة المن

بلوغها الانفراد عن أبوبها مالم يثبت فيه ربية فلولى " نكاحهامتمها من الانفراد بل يضمها إليه إن كان محرما ، وإلا ولم من بأتمنها بموضع لاتق ويلاحظها ، والأوجه كما قاله ابن الوردى في بهجته في أمرد ثبتت ربية في انفراده أن لوليه منه منه كما ذكر (وإن اختارها أقوع) بينهما الانفاء المرجع (وإن لم يمتر) واحدا منهما (قالام أولى) لأنها أشفق واستصحابا لما كان (وقبل بقرع) بينهما إذ لا أولوية حيفتاد وبرد تجمع خلك (ولو أراد أحدهما سفر حاجة) غير نقلة (كان الولد المميز وفيره مع المقم حتى بعود) المسافر خلطر السفر سواء أكان طويلا أم قصيرا فإن كان منهما أطول ومقصدها أبعد (أو أو أراد أحدهما سفر المرادة كان عند الأم وإن كان سفرها أطول ومقصدها أبعد (أو أراد أحدهما المسافرة أخول ومقصدها أبعد (أو أراد أحدهما المسافرة أخوا المسافرة أحدهما والحيابة وسهولة الإنفاق ، نم إن صحبته الأم وإن اختلف مقصدهما أو لم تصحبه وأعمد مقاطرها دام حقها كما والحداث عن المائد المنافرة والبلد كان المقدم عنوفا امنتم السفر به وأثر يجوز ضفره به زبيرط أمن طريقه والبلد أي الحال (المقصود) إليه ، فإن كان أحدهما غوفا المنافر به وأثم يتم والن وجنت شدة عر أو بود كما قاله ابن الوفعة وتفدر المبائد كما قيده الأذرعي ، ويجوز له سلوك البحر به كا مر في الحجر ، وليس خوف الطاعون مانها وان وجنت شدة عر أو بود كما قاله ابن الوفعة واون وجنت شدة عر أو بدرة المائة المنافرة وان وجنت شدة عرف المائة قسم) لأن الانتقال لما دونها كالإقامة والخروج منه لمنور حامة ماسة (عيام المسافرة مراعاة الولد ونسب للأكبرين ، ورد يمنع مهولة رعاية مصالحه حينذ ولو

شاءت أذنت له في الدخول حيث لاربية ولا خلوة ، وإن شاءت أخرجها له ، وعليه فيفرق بين وجموب المحكين على الأب من الملخول إلى منزله حيث اختارته الأثنى وبين هذا بينسر مفارقة الأب للمنزل عند دخول الأم بلا مشقة ، بخلاف الأم فإنه قد يشق عليها مفارقة المنزل عند دخوله فربما جر ذلك إلى نحو الحلوة (قوله لم بنبت فيه) أى الانفراد (قوله في أمره) أى بالغ (قوله أم قصيرا) أى بحيث بحتاج المحضون في مندته إلى من يتمهده (قوله ومقصدها أبعد) ومنه مالو سافر أحدهما إلى نحو مكة والآخر إلى قرية هي منشؤه، لكن جرت عادته بأنه يقيم فيها مدة لتنجيز مصالحه ثم يرجع إلى البلد التي كان بها المحضون فيكون مع الأم حيث وجلت فيها الشروط (قوله وليس خوف الطاعون مانها) أى من السفر به (قوله والخروج منه) أى إذا كان واقعا في أمثاله ، وعبارة الشارح في فصل إذا ظننا المرض محوفا بعد قول المصنف إلا الربع مانصه : ويلحق بالمخوف أشياء كالوباء والطاعون : أى زمنهما فتصرف الناس كلهم فيه عسوب من الثلث لكن قيده في الكافي بما إذا وقع في أمثاله ، وهو حسن كا قالة الإذرعي ، وهل يقيده به إطلاقهم حرمة دخول بلد الطاعون أو الوباء والحروج منها لغير حاجة أو يفرق ؟ فيه نظر ، وعدم الغرق أقرب وعموم النهي يشمل التحريم : أى فيقيد بما إذا وقع في أمثاله ، وكتب أيضا لطف الله به . قوله والحروج منه : أى لما فيه من الفرار من الموت (قوله لغير حاجة ماسة) أى قوية حمد الحلف الله به . وقوله والحروج منه المن أى قوية حمد المنات) أى قوية حمد المنات الله به . قوله والحروج منه : أى لما فيه من الفرار من الموت (قوله لغير حاجة ماسة) أى قوية حمد المنافرة على المنافرة على المنافرة عن المنافرة عن المواد عن الموت (قوله والمخروجة ماسة) أى قوية حمد المنافرة على المنافرة على المنافرة عن الفراد عن الموت رقوله والمحروجة الموت والمحدود المنافرة عن المنافرة عن الطف القديد على الموت والمحروبة المنافرة عن المنافرة عن المنافرة عن الموت والمواد المحروبة الموت والموت المنافرة عن الفراد عن الموت والموت والمحروبة عالم الموت والموت الموت والموتوبة الموتوبة الموتو

نظر لايخفي بل اشتراطهم المذكور يرد هذا الأخذ كما أفاده الشهاب حج وعبارته : وأعد من اعتبار العادة المنع ليلا لما فيه من الربية ويرده اشتراطهم النغ ، ولعل الشارح اغتر بما فى بعض نسخ حج من تحريف يرد ييويده نعم كتب الشهاب سم على عبارة الشهاب حج مانصه : قوله ويرده اشتراطهم النخ قد يقال هذا الاشتراط لاينافي أنه قد يحصل ربية اه (قوله ملم تثبت) يعني توجد وكذا يقال فيا يأتى وفي نسخة تثبين (قوله فلولي تكاحها منعها)

نازحته فى قصد النقلة صدّق بيمينه ، فإن نكل حلفت وأسكته (وعارمالمصبة)كانح أويم (فى هذا) أى سفر النقلة (كالأب) فيقلمون على الأم احتياطا للفسب ، بخلاف عرم لاعصوبة له كأنى أم وحال وأخ لأم وقال المتولى وأقره فى الروضة : إن الأقرب كالأخ لو أراد النقلة وهناك أبعد كالعم كان أولى (وكلما ابن عم للكر) فيأخذه عند إرادته النقلة لما مر (ولا يعطى أثنى) مشتهاة حذرا من الخلوة المحرمة لانضاء المحرمية بينهما (فإن رافقته بنته) أو نحوها المكلفة الثقة (سلم) المحضون الذى هو الأثنى (إليها) لانتفاء الهملور حيننا.

(فصل) في مؤنة المماليك وتوابعها

إذ للنققة ثلاثة أسباب : الروجية ، والمحضية ، وملك البمين ولما أنهى الكلام على الأولين شرع فى الثالث فقال (عليه كفاية رقيقه) ذكرا كان أو أثنى أو خشى (نفقة وكسوة) وسائر مؤتاته حتى مام طهارته ولو سفرا وتراب تيسمه إن احتاجه (وإن كان أعمى زمنا ومدبرا ومستولدة) وآبقا وصفيرا ومرهونا ومستأجر وموصى يمنفته أبدا ومعائرا وكسوبا لقوله تعالى ـ وهو كل على مولاه ـ ولحبر « للملوك طعامه وكسوته ولا يكانت من العمل مالا يطبق و نجر « كنى بالمرء إثما أن يجبس عن مملوكه قوته » رواهما مسلم وقيس بما فيهما معناهما ، ولأن السيد يملك كسبه وتصرفه فيه فتازمه كفايته ، وأفهم قوله كفاية رقيته أن المتبركفايته فى نفسه ،

﴿ قُولُمُوقَالَ المُتُولَىٰ الَّحُ ﴾ معتمد ﴿ قُولُهُ كَانَ أُولَىٰ ﴾ أى الأبعد وقولُه أو نحوها ومنه الزوجة .

(فصل) في مؤنة المماليك وتوابعها

(قوله وآبقاً) ومن صورة تمكن الآبق من النفقة حال إياقه أن يجد هناك وكيلا مطلقا للسيد تأمل أه مع على منهج ، ويمكن أن يصور أيضا بما لو رفع أمره لقاضى بلد الإياق وطلب منه أن يقرض على سيده ، لكن يبقى الكلام هل يجيبه إلى ذلك حيث علم إياقه أو لا ليحمله على العود إلى سيده ؟ فيه نظر ، والأقرب أنه يأمره بالعود إلى سيده ، فإن أجاب إلى ذلك وكل به من يصرف عليه مايوصله إلى سيده قرضا ، وقد يوشحذ ذلك نما يأتى أن قوله قال الأفرعي لو غاب الرشيد عن ماله غيبة طويلة ولا نائب له الخ .

[فرع] حصل له ماء الطبقارة فأتلفه لزمه تحصيله له ثانيا وهكذا ، غاية الأمر أنه يأثم بتعمد إثلاثه وله تأديبه على ذلك ، وإنما لزمه تعدد التحصيل لحق الله تعالى اه سم على منهج . وقياس مامر فى نفقة القريب من أثها تبدل وإن أتلفها أنه يجب على السيد إبدالها إن أتلفها القن وإن تكرر ذلك منه : وعبارة سم على منهج : فرع : لو أتلف الرقيق طعامه المدفوع له لزمه إبداله وإن تكرر ذلك منه عمدا ، غاية الأمر أن له تأديبه على ذلك م راه

أى وإن رضى أثرب منه بيقائها فى علمها كما بحثه الشهاب حجر قوله إن الأقرب) يعنى من الحواشى بدايل قوله كالآخ وبدليل مامر فى الأس (قوله كان أولى) عبارة الروض : فوع : للأب نقله عن الأم وإن أقام الجعد وإن أقام الأج والجعد وإن أقام الآخ لا للأخ مع إقامة العم وابن الآخ انهت ، ، وبها تعلم مافى قول الشارح كان : أى العم أولى إذ الأولى به حينتاد الأم لإقامة العم ، واعلم أن الماوردى خالف المتولى فى هذ وقال : إن الأقرب المنتقل أولى، قال فى شرح الروض : وما قاله المتولى من مفرداته التى هى غيرمعمول بها (قوله مشهاة) قضيته تسلم غير المشهاة له وهو مشكل فيا إذا كان مقصده بعيدًا وتبلغ معه حد الشهوة .

(فصل) فيموُّنة المماليك وتوابعها

وإن (ادت على كفاية مثله فتراعى رغبته وزهادته كما فى نفقة القريب حتى يجب علىالسيد أجرة الطبيب وتمن الأدوية وإن (ادت على كفاية مثله فتراعى رغبته وزهادته كافى نفقة القريب حتى يجب على السيد أجرة الطبيب وتمن الأحدى وان لم يجب عليه ذلك لنفسه اكتفاء فى حق نفسه بداعة المطبع بل الرقيق أولى بدلك لأن نقله بتجويعه تعليب يمنه عنجر مسلم و وإذا قتلم فاحسنو الفاقة ولان السيد متمكن من منع وجوبها عليه الها بالمزالة ملكه وإما بقشله لا يقد ويستنتى المائية قريبه إذا كان غير محترم، ويستثنى المكاتب ولم فاسلة المربق أن وستقلاله بالكسب ولها نائز مه كفاية أرقائه بنم إن احتاج لزمته كنايته مائية ولا كان غير محترم، ويستثنى المكاتب على المنافق من الكاتب تعليه في الكاتب على المنافق من الكاتب كناية مائية أو إلى الكسب ولها نائزي من المنافق من الكاتب تعليه في المنافق من وكنا المنتفى الأمة المزوجة حيث أوجبنا نفقها على رقيق البلد النفع أو كمن المنافق من من وكتان وقطن وصوف وغيرها، ولا بد من من المنافق والمسلولة في المنافق من المنافق والا بد من منافق وساره وإعساره فيجب مايلتي بحاله من رفيع الجنس الفالب وضعيسه غير الشافعى مراعاة حال السيد أيضا ويساره وإعساره فيجب مايلتي بحاله من رفيع الجنس الفالب وضعيسه غير الشافعى والمسلولة غلام أو رياضة لزمه لوقية رعاية الغالب، ولو تنع بما هو فوق اللاتن السيد يأكل ويلبس مثله ولا يلزمه (ولا يكن ستر المعاد المنافق المنافقة من المطلب ، ولما ينهمه قولم من الغالب ، فلوكانوا لايسترون أصلا

(توله وإن زادت على كتابة مثله) قال حجج : والواجب أوّل الشيع والرىّ نظير ما يأتى : أى في علمت الدواب وسقيها ، وقضية إحالة الشارح ماهنا على نفقة القريب أن الواجب الشيع المتناد ، اللهم إلا أن يقال : المراد بالشيع الذى قدمه في نفقة القريب أو الإيمامه فلا يخالف ماهنا (قوله وإن لم يجب عليه ذلك لنقسه) أى وإن أخيره مليب على خلل بحصول الشفاء لو تناوله ، وينبغى وجوبه إذا أخيره معصوم بهلاكه لو ترك الدواء (قوله لحرابة) أى قطع طريق (قوله بعضوم أيما كه لو ترك الدواء (قوله الكتابة صحيحة ويفيده قوله وكذا لو عجز نفسه الخ (قوله نفقها على زوجها) أى بأن سلمت له ليلاونها (او قوله الكتابة صحيحة ويفيده قوله وكذا لو عجز نفسه الخ (قوله نفقها على زوجها) أى بأن سلمت له ليلاونها (او قوله تفال قوت رقيق البلدى قال المحاودى : و المراد بذلك أنه من جنس طعام المتوسطين لا المترفهين و لا المقتر بن قال : وعلمه : أن يدفع إليه طعامه غيوزا وأدمه مصنوعا بخلاف الزوجة ، وكان المحتى فيه أنه لا يتضرغ لإصلاحه الهجج . أقول : ولو دفع إليه الحب ومؤته ومكنه من إصلاحه باستنجار ونحوه فالوجه الاكتفاء بلملك اله سم على منج (قوله ولا بد مراعاة حال السيد الخ) أى ولا بد أيضا من مراعاة حال السيد جالا وعدمه كما يدل لا يقوله قال والمعروف عندنا الغ ، ولا يخالف هذا ما يأتى عن الشارح من أنه يكره تفضيل النفيس من العبيد لأنه قيده ثم بأن تكون نفاسته لذاته وما هنا فها لوكانت النفاسة لسبب النوع أو الصنف كالروى مع الزنجي

⁽قوله بل الرقيق أولى بذلك) أى من القريب (قوله إذ لاتسقط كفايته بذلك) يشبه تعليل الشيء بنفسه (قوله بطريقه الشرعي) أى إذا استحق القتل أو المراد بالسيف لابنحو التجويع فتأمل (قوله والمعتبر فى كفايته الخ) إن كان المراد اعتبار الكفاية بأرقاء البلد كما هو صريح العبارة خالف مامر من قوله أن المعتبر كفايته فى نفسه النخ ، وإن كان المراد بالنسبة للجنس فى الطعام فلا حاجة له مع مافى المنن فليحرر (قوله استحب أن يدفع إليه مثله)

وجبستر العورة لحقّ اللةتعالى.ويوخذ من التعليل أن الواجب سترما بين السرّة والركبة (ويسن أن يناو له نما يتنعم به مَن طعام وأدم وكسوة) لحبر ٥ إنما هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم ، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه وليلبسه من لباسه ۽ . قال الرافعي : حمله الشافعي على الندب أو على الحطاب لقوم مطاعمهم وملابسهم متقاربة ، أو على أنه جو اب سائل علم حاله فأجابه بما اقتضاه الحال . نع ينجه فى أمرد بميل يحشى من تنعمه بنحو ملبوسه لحوق ريبة من سوء ظن به ووڤوع في عرضه عدم استحبابه حينتذ ، والأفضل أن يجلسه السيد معه للأكل : أى حيث لاربية تلحقه فيما يظهر ليتناول القدر الذي يشهيه ، فإن لم يُفعل أو امتنع هو من جلوسه معه توفيراً له فليروغ له فى الدسم لقمة كبيرة تسدّ مسدا لاصغيرة بهيج الشهوة ولا تقضى الهمة أو لقمتين ثم يناوله ذلك ، وهذا لمن ولم الطبخ آكد لحبر الصحيحين و إذا أتى أحدهم حادمه بطعامه، فإن لم يجلسهمعه فليناو له لقمة أو لقمتين أو أكلة أو أكلتين فإنه ولم حرَّه وعلاجه ؛ ، والمعنى فيه تشوَّف النفس لمـا تشاهده ، وهذا يقطع شهوتها ، والأمر فى الخبر محمول على الندب ندبا للتواضع ومكارم الأخلاق ، ونقل الأسنوى نصا حاصله الوجوب . ثم قال : فظهر أن الراجح عند الشافعي الوجوب على خلاف مارجحه الرافعي ، وردَّه الأذرعي بأن النص لايدل على ذلك بل على مارجحه الرافعي ، ولو أعطى السيد رقيقه طعامه لم يجز له تبديله بما يقتضي تأخير الأكل إلا لمصلحة الرقيق ، ولو فضل نفيس رقيقه لذاته على خسيسه كره فى العبيد وسن فى الإماء (وتسقط) كفاية القن (بمضىً الزمان) كنفقة القريب فلا تصير دينا إلا بفرض قاض أو نحوه ، وقد قال الرويانى : لو قال الحاكم لعبد رجل غائب استدن وأنفق على نفسك جاز وكان دينا على سيده (ويبيع القاضى فيها ماله) إن امتنع منها أو غاب كما فى نفقةالقريب وتحريره أن الحاكم يوجر جزءا منَّ ماله بقدر الحاجة أو جَميعه إن احتيج إليه أو تعذر إيجار الجزء

(قوله وجب ستر المورة الغ) معتمد (قوله ستر مايين السرّة والركبة) أى ولو أثنى ، وينبنى أن محله إذا لم يرد إخراجها بحيث تراها الأجانب وإلا وجب ستر جميع بنشها (قوله عدم استحبابه حينتك أى بل تنبنى الكراهة (قوله ولا تقضى النهمة) بفتح النون : أى الحاجة والشهوة كا في القاموس (قوله أو أكلة) اسم للمأكول ، وفي شرح مسلم للنووى . أما الأكلة فيضم الهمزة وهى اللقمة (قوله ونقله الأسنوى الغ) ضعيف ، وقوله لم يجز له أى السيد (قوله تأخير الأكل) أى من طعام آخر (قوله إلا لمصلحة للرقيق) قضيته أنه لاتراعى مصلحة السيد أى الشائع المنافقة عن المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة عنه المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة القريب أنها إنما تصور دينا على السيد إذا

أى كما يشمله المتن الآتى على الأثر (قوله أو على الخطاب لقوم النح) يلزم عليه وعلى مابعده أن لا دليل فيه للمدعى ، وعبارة شيخ الإسلام فى شرحى الروض والمنجج : ولو تنع بما هو فوق اللائق به استحب أن يدخع إليه مثله ولا يلزمه بل له الاقتصار على الغالب ، وقوله صلى الله عليه وسلم النح و فلم يسق ، الحديث مساق الدليل ، بل إنما ساقه ليبين عدم معارضته للمدعى بواسطة حمل الشافعى رضى الله عنه فأمل (قوله النهمة) هو بفتح النون : أى الشهوة والحاجة (قوله أحدكم) هو بالنصب مفعول مقدم (قوله أو أكلة) هى اللقمة كما فى شرح مسلم ، وحينكذ فلمل أوللشك من الراوى (قوله لم يجز له) أى السيد

فإن تعلر إيجاره باع جزءا منه بقدر الحاجة أو كله إن احتيج إليه أو تعلر بيع الجزء ، هلما فى غير محجور عليه .

أما هو فيتمين فعل الأحتظ له من بيم التن أو إجارته أو بيم مال انحر أو الاقراض على مغله (فإن نقد المال) بأن الما هو فيتمين فعل الوقو بيلد القاضى على منفه (فإن نقد المال) بأن المنكم عنه المنافق الأصح بل توجر أو تزوج ، نفقة المنفق المنافق المنافق الأصح بل توجر أو تزوج ، وهذا النافق المنافق ال

أذن له القاضى فى الاقتراض وافترض ، أو أمر القاضى من ينفق على الوقيق ويرجع بما أنفقه وفعل (قوله فى غير عجور) هله النفرة يخالفها مامر له أن القاضى ونحوه إنما يفعل الأصلح . وعبارة شيخنا الزيادى نقلا عن حج نصبا : وما اقتضاه كلامهما من أنه يتخير بين البيع والإجارة ينبغى حمله كما هو معلوم على ما إذا استوت نصبا : وما اقتضاه كلامهما من أنه يتخير بين البيع والإجارة ينبغى حمله كما هو معلوم على ما إذا استوت مصلحتها فى نظوه وإلا وجب فعل الأصلح منها، نقول جم يجب الإيجار أولا يحمل على ما إذا كان أصلح اه . وهي الأظهر الموافقة لنظائرها (قوله ألا المتعرف من بيت المال على مغل السيد (قوله ولو بيل القاضى) أى اقتراض القاضى من بيت المال على مغل السيد (قوله ولو ملك عن إحساره عن قرب لاينتظر ويؤمر بإزالة فى بيت الملد ، ولو قبل إن القاضى يقترض عليه إلى أن يحضر ماله إذا رأى ذلك مصلحة لم يبعد (قوله نفقته فى بيت المال) قرضا اه حج : أى مالم يكن السيد فقيرا عتاجا إلى خدمته الضرورية أخذا من كلام الشارح فى بيت المال كالموضف نفقته) أى كلها (قوله وهذا) أى كلام المصنف (قوله بل تؤجر) أى وجوبا ، وقوله أو تروج تقدم قبيل نفقة القريب أن السيد لابجبر على تنويجها ولا على بيمها من فصها وإنما يجر على تخليبًا للكسب أو إيجارها ، فإن تعلم ذلك فنفقها فى بيت المال) ، وهو صريح فى ألى ينقل : إن ماهنا بيت المال وإن أمكن ترويجها و الاما ، وها أن فيقل : إن ماهنا بيت المال وإن أمكن ترويجها ، وما هنا صريح فى أن الترويج يقدم على بيت المال وإن أمكن ترويجها ، وما هنا صريح فى أن الترويج يقدم على بيت المال وإن أمكن ترويجها ، وما هنا صريح فى أن الترويج يقدم على بيت المال وإن أمكن ترويجها ، وما هنا صريح فى أن الترويج يقدم على بيت المال ، إلا أن يقال : إن ماهنا بيت المال وإن أمكن ترويجها ولا على بيت المال ، إلا أن يقال : إن ماهنا بيت المال ، إلا أن يقال : إن ماهنا بيت المال وإن أمكن المراكلة المورد المؤلى المورد المورد المورد المؤلى المورد المورد المؤلى المورد المو

⁽قوله وتعلوت إجارته) لاوجه له هنا كما يعلم نما بعده فلعرالصواب حذفه(قوله ويستدين عليه الخ) وضع هذا ككلام الأمرجى وغيره الآتى هنا فى غير عمله، وإنما محلهعند قول المصنف وبييح القاضى فيها ماله كما صنع فى شرح الروض طلى أنه لاحاجة إليه ثم أيضًا لأنه قدم مايينى عنه راقوله إلمان تعلم بيمه) أى الرقيق (قوله قال القمولى من نصفحر ونصفه رقيق يجب نصف نفقته الخ)ظاهره سواء أكان بينهما مهاياة أم لا

فإن لم يمكن نفقها في بيت المال(ويمبر) السيد إن شاء(أمته)ولوأم ولد(على إرضاع ولدها) أي يجوز له ذلك سواء أكان منه أم مملوكا له مرزوج أو زنا أو حرًا لأن لبنها ومنافعها له ، مخلاف الزوجة فإن الزوج لايملك ذلك منها ، ولو طلبت إرضاعه لم يجز لهمنعها منه لأن فيه تفريقا بين الوالدة وولدها إلا عند الاستمتاع بها فله منعها منه ووضع الولدعندغيرهاإلى فراغ استمتاعه، وإلا إذا كان الولدحرًا من غيره أو مملوكا لغيره فله منعها من إرضاعه غير اللَّبأَ الذي لايعيش إلا به ويسترضعها غيره لأن إرضاعه على والده أو مالكه ، نقله ابن الرفعة وغيره عن المـاوردىوأقرُّوه ، وله طلب أجرة الرضاع من أنىولدها الحرُّ ومن سيد ولدها الرقيق ، ولايلزمه التبرع به كما لايلزم الحرَّة التبرع به ، فإن تبرع به كان له ذلك وإن لم ترض به (وكذا غيره) أى غير ولدها (إن فضَّل عنه) أي عن ريه إم لغزارة لبنها أولقلة شربه أو لاغتنائه بغيراللبن في أكثر الأوقات أو موته لما مر كما له تكليفها غيره من سائر الأعمال التي تطبقها . أما إذا لم يفعل عن ربه فلا يجبرها على إرضاع غيره ولو بأجرة لقوله تعالى ــ لاتضار والدة بولدها ــ ولأن طعامه اللبن فلا ينقص عنه كالقوت ، وقد علم ثما مَرَ أن هذا إذا كان ولدها حرا من السيد أو مملوكا له وإلا فله أن يمنعها من إرضاعه ويسترضعها غيره (و) على (فطمه قبل حولين إن لم يضره) بأن اجترأ بغير اللبن لأنه قد يريد التمتع بها ولا ضرر على الولد في ذلك (و) على (إرضاعه بعدهما إن لم يضرها) ولا ضره الإرضاع ، واقتصر فى كل من القسمين على الأغلب فلا يرد عليه ما زدناه سواءاً كفاه غير اللبن أم لأ لأن لبنها ومنافعها له كما مرّ وليس لها استقلال بإرضاع ولا فطام . إذ لاحق لها في التربية (والمحرّة حق فيالتربية فليس لأحدهما) أي الأبوين الحرّين ، ويتجه إلحاق غيرهما ممن له الحضانة عند فقدهما بهما في ذلك (فطمه قبل حولين) من غير رضا الآخر لأنهما تمام مدة الرضاع ، فإن تنازعا أجيب الداعي إلى إكمال الحولين ، إلا إذا كان الفطام قبلهما أصلح للولد فيجاب طالبه كفطمه عندحمل الأم أو مرضها ولم يوجد غيرها ، وكلامهم محمول على الغالب كما ذكره الأذرعي (ولهما) ذلك (إنالم يضرُّه) لقوله تعالى ـ فإن أرادا فصالا عن تراض منهما وتشاور _ أي لأهل الحبرة أن ذلك يضر الولد أولا _ فلا جناح عليهما _ (ولأحدهما) فطمه (بعد حولين) من غير رضا الآخر إنَّ لم يضره بأن اجترأ بالطعام وكان في فصل معتدل لمـا مر (ولهما الزيادة) على الحولين لمـا مر

عمول على ما إذا أراد السيد تزويجها ، وما تقدم محمول على خلافه ، ويوئيده أن الكلام ثم فيمن حضر مولاها . أما من غاب عنها مولاها ولم يعلم له مال ولا لها كسب فتروج ، وحيث فرض ذلك كان التزويج بغير رضا السيد ومعرفته (قوله فإن لم يمكن أى الإجادة والتزويج (قوله ويجبر) بضم الياء من أجبر (قوله ووضع الولد) ومعلوم أن ذلك حيث لاضرر على الولد (قوله أو مملوكا) أى كأن أوصى به (قوله فله منعها من إرضاعه غير اللها) أى أما هو فليس له منعها من إرضاعه لكن لايجب عليه ذلك عبانا خلافا المتركثي شرح روض اهسم على منهج (قوله ولا يلزمه النبرع به) أى الإرضاع (قوله ولا ضرر) من جملة التعليل (قوله واتتمعر فى كل) تما يتغالم الضرران إن كان فطمه قبل الحولين يضره وإرضاعه حيثة يضرها فحرد حكمه اه سم على منهج . أقول : ولعل حكمة أن الأب يجب عليه إرضاعه لغيرها إن أمكن ، وإلا فلا يجب على الأم بل يفطم وإن لحقه الضرر (قوله فلا يرد عليه ماز دناه) أى في إرضاعه بعدا الحولين من قوله ولا ضره الإرضاع النح (قوله وليس لها استقلال بارضاع)

⁽ قوله سواء أكان منه أم مملوكا له الخ)عبارة التحفة : ولو من غيره بز ناأو غيره (قوله إن لم يضره) أى أو يضرهما كما فى التحفة ، ولعل الكتبة أسقطته من الشارح بعد إتيانه بدليل قوله فيا يأتى واقتصر فى كمل من القسمين المخ

حيث لاضرر ، لكن أثنى الحناطى بأنه يسن عدمها إلا لحاجة (ولا يكلف رقيقه) عملا على الدوام (إلاعملا يطيقه) على الدوام فيجوز له تكليفه إيام ويتبع في تكليفه ما يطيقه العادة كاراحته في وقت القبلولة والاستمناع ، ولم العمل إما في الليل إن استعمله بهارا أو في النهار إن استعمله ليلا ، وإن اعتادوا خدمة الآرقاء نهارا مع طرفي الليل اتبعت عادتهم ، فعلم أنه لا يجوز له أن يكلفه محلا على الدوام لا يطبقه لحبر مسلم الممار ، فلا يجوز له أن يكلفه محلا على الدوام لا يطبقه خبر مسلم الممار ، فلا يجوز له أن يكلفه محلا على الدوام لا يعلقه على الدوام يقدر عليه يوما أو يومين ثم يعجز عنه ، فعلم أنه يجوز له أن يكلفه على المحاصة كما قبله الدوام يقدر عليه يوما أو يومين ثم يعجز عنه ، فعلم أنه يجوز له أن يكلفه عالا مي المحاصة كما قبله الأوقات ، ولو كلف رقيقه مالا يطيقه أوحل أمته على الفسل أبه (وتجوز عاد الكسل فيه (وتجوز عاد المحاس فيه الراضي عارضه) أي القن (بشرط أن المحاسفة من الجانيين وأن صريحها خارجتك وما اشتق منه وأن كنيه التراضي كنيها باذلتك على كسبك بكلها ونحوه (وهي خواج) معلوم (يوديه كل يوم أو أسبوع) أو شهر أو سنة نما كنيف علم أعطى أبا طبية صاعين أو صاعا من تم وأمر أمله كنيفها عاد خواجهم شيئا بل يتصدق يجمعه ، ومع ذلك بلغت تركته خمين ألف ألف وماثني ألف ، وواه اليبهتي . ويشرط أن يكون له كليب مباح دام بي بالخراج فاضلاع من نصح كسب مباح دام بي بالخراج فاضلاع من نصح تصرفه لنفسه لوكان حراكما هو ظاهر ، وأن يكون ثمن يصح تصرفه لنفسه لوكان حراكما هو ظاهر ، وأن يكون ثمن يصح تصرفه لنفسه لوكان حراكما هو ظاهر ، وأن يكون من ميده له ، وأن يكون ثمن يصح تصرفه لنفسه لوكان حراكما هو ظاهر ، وأن وخارجه على ما لايحتمله

أى بعد الحولين ، وقوله ولا فطام : أى قبل الحولين أو بعدهما (قوله حيث لاضرر) استدراك على مايوهمه الكلام السابق من أستواء الأمرين (قوله بأنه يسن علمها) أى الزيادة اقتصارا على ما ورد (قوله فى بعض الأكوات) أى حيث لايضر بأن يمشى منه معلور تيسم فها يظهر ويحتمل الضبط بما لايضتمل عادة وإن لم يخشى منه الأوقات) أى حيث لايفتمل عادة وإن لم يخشى منه ذلك المحلور اله حج . ولعل الاحتمال أقرب ، وبتي مالو رغب العبد فى الأعمال الشاقة من تلقاء نفسه فهل يجب على السيد منعه منها ؟ فيه نظر ، والأقرب عدم الماجوب لأنه الذى أدخل الضرر على نفسه ويحتمل المنع لأنه قد على السيد بتمكينه فينسب إليه فيزل منزلة مالو باشر إللافه أو مرضه الشديد ، وفى ذلك تفويت مالية على السيد بتمكينه فينسب إليه فيزل منزلة كاكتابة ، ومع ذلك لاتئزم من جهة السيد كما هو ظاهر اله حج (قوله حسبا يتفقان) وقع مثل هذا التركيب كالكتابة ، ومع ذلك لاتأترم من جهة السيد كما هو ظاهر اله حج (قوله حسبا يتفقان) وقع مثل هذا التركيب حسبا عن هم ، وكتب عليه خسرو مانصه : فى قوله حسبا : أى قلد و تسكن السين فى الفهرورة و معلى في المسرورة الله في العبد ، وهو يفيد أنه بفتح السين وأن السكون ضرورة (قوله وأعطى أبا طبية) أى لما حجمه اله حج ومثلى ألف أق ألف) أى من الدراهم الفضة (قوله وتوسيع من سيده) أى فلو أراد سيده أمخده منه هل يجوز (قوله وماتي ألف) أى من الدراهم الفضة (قوله وتوسيع من سيده) أى فلو أراد سيده أمخده منه هل يجوز (قوله وماتي ألف) أن من الدراهم الفضة (قوله وقوسيع من سيده) أى فلو أراد سيده أمخده منه هل يجوز

⁽قوله ويتبع فى تكليفه مايطيقه العادة الخ) عبارة الروض ويتبع العادة فى القيلولة والعمل طرقى النهار ويريحه من العمل إما الليل أوالنهارانهت (قوله وأن صريحها خارجتك الغ) انظر وجه أخذ هذا وما بعده (قول المتن وهى خراج الغ) فيه استخدام (قوله رواه البيبق) لاحاجة اليه مع مامرً فى صدر الحديث(قوله برّ وتوسيع)أى فيجوز الرقيق التصرف فيه وإن كان لايملكه ، ومعلوم أن للسيد منعه منه وهو مصرح به

لم يجز وياز مه الحاكم بعدم معارضته ، فقد روى الشافعي بسنده عن عان أنه قال في خطبته : لالكافوا الصغير الكسب فيسرق ، ولا الأمة غير ذات الصنعة فتكتسب بفرجها ، وكفا رواه البيهي ، ووقع في النهاية عزوه إلى عرب ويجبر النقص في بعض الأيام بالزيادة في بعضها ، وقد علم أن موقته نجب حيث شرطت من كسبه أو من مال سيده ، وما بحثه بعضهم من أن الولى عارجة فن محجوره مصلحة محل نظر لأن فيها بمرعا وإن كانت بأضعاف قيمته وهو ممنوع منه . نعم لمو انحصر صلاحه فيها وتعلو بيعه نظير مامر آخر الحجر من بيع ماله بدون ثمن مثله جاز للضرورة ، ويكره أن يقول المعلوك لمالكك وفي بل يقول سيدى ومولاى ، وأن يقول السيد عبدى وأمني بلي يقول غلام عالي وفتاى ، ولا كانت بأضماف ويكولاى ، وأن يقول السيد عبدى وأمني بلي يقول غلامي وجاريني أو فتاتي وفتاى ، ولا كراه في إضافة رب إلى غير المكلف كوب الدار ورب الغنم ، بليكون أن يقول السيد عبدى وأمني المسكون كا يخطه وهو الفعل ويفتحها وهو المعلوف إن لم تألف السوم (دوابه) المختمة وإن وصلت إلى حد الراء المانمة من الانتفاع برجه (وسقيها) ويقوم مقامهما تخليها لرعى وترد لماء إن ألفت ذلك واكتفت به على منا المانمة من الانتفاع برجه (وسقيها) ويقوم مقامهما تخليها لرعى وترد لماء إن ألفت ذلك واكتفت به على منا المناه المناهم المناهم المناهمة الموامها ، والواجب علفها وسقيها حتى المراء النار في هرة حبسها ، لا هي أطمعها ولا يقبع مالم المار المناهم الموامها ، والواجب علفها وسقيها حتى تصل لأول الشيم والرى ذون غايهما ، ويوز غضب العلف لما وغصب الحيط لحراحها

لكونه لاملك له أولا لا لترامه جعله للعبد بعقد معاوضة الذي يظهر الأول أعما من قوله فالزيادة بر "دتوسيع ثم رأيت العراق صرح بلملك ، وقال حج : ويتصرف فيها كالحرّ (قوله مصلحة) أي إن رآه مصلحة (قوله نظير مامر) لايخني أنه قد يكون بحيث لو خارجه اكتسب ذلك القدر وإلا لم يمكن اكتسابه إياه ، وهذه مصلحة بجوز اعتبارها وإن لم يتعذر بيعه بل قد تكون أصلح من بيعه اه سم على حج (قوله علف) لولم يمكنه علفها فخلاها النوع مع علمه أنها لاتعود إليه فينبغي أن لايحرم ذلك وأن لايكون ذلك من باب تسييب السوائب المحرم لأن هلما لشهرورة ، ومن ذلك أيضا مالو ملك حيوانا باصطياد وعلم أن له أولادا يتضررون بفقده ، فالوجه جواز تخليته ليلمب لأولاده ولا يكون من باب التسييب ، وفي الحليث مايدل له . نع يبني الكلام فيا لو خلاها للرعي وعلم أنه لا تعدد بتفسها ، لكن يمكنه أن يتبعها في المراعى ويرجع بها هل يجب عليه ذلك ، وقد يتجه الوجوب حيث لامشقة دون ما إذا كان مشقة فليحرر اه منم على منهج (قوله بفتح الحاء وكسرها) والكسر أكثر : قال في المخار : الحشاش بالكسر : الحشرات وقد تفتح (قوله حتى تصل لأول الشيع) قد تقدم في نفقة القريب الشارب مافعه :

⁽قوله لاتكلفوا الصغير) أى الذى لايحتمل ليم الدليل (قوله وأن يقول السيد عبدى وأسى) لمل وجهه أن العبدية المتقيقية لاتكون إلا له تعالى والأممة فى الأثنى بمنزلة العبد فى الذكور قوله إلى غير مكلف) أما المكلف : يعنى من شأنه التكليف وإن كان صبيا فيكره إضافة رب إليه (قوله لم يود بيمها اللغ) يعنى أما إذا أريد ذلك حالا بأن كان شارعا فى اليم فى الأولى ومتعاطيا لأسباب الذبح فى الثانية فلا يجب عليه العلف بمغى أنه يحرم عليه البيم واللدبح حتى يعلف (قوله و لجبر الصحيحين) ملما لايم به الدليل إلا إن كانت الهرة بملوكة المراة أن عنصب الملف وغيم باب التحبير بالماضى عن المستقبل للموقوعه(قوله بل يجب كل منهما) أى غصب العلف وغصب الحيط ، وأما قوله كما يجوز سقيا الماء النح لتحقق وقوعه(قوله بل يجب كل منهما) أى غصب العلف وغصب الحيط ، وأما قوله كما يجوز سقيا الماء النح

ببللهما إن تعينا ، ولم يباعا كما يجوز سقيها المـاء والعدول إلى التيم ، بل يجب كل منهما حيث لم يخف مبيح تيمم كما هو ظاهر ،وعلى مقتنى الكلب المباح إفتاؤه أن يطعمهأو يوسله : أي ليأكل لاكسوائب الجاهلية ، أو يدفعه لمن له الانتفاع به ، ولا يحل له حبسه ليهلك جوعا ، ولا يجوز حبس الكلب العقور ليهلك جوعا بل يحسن قتله بحسب مايمكنه ، وبحرم تكليفها على الدواممالا تطيق الدوام عليه ولا يحل له ضربها إلا بقدر الحاجة، وخرج بالمحترمة غيرها كالفواسق الحمس قال الأذرعي: هل يجوز الحرث على الحمر؟ الظاهر أنه إن لم يضرها جاز و إلا فلا، والظاهر أنه يجب أن يلبس الحيل والبغال والحمير مايقيها من الحر والبرد الشديدين إذا كان ذلك يضرها ضررا بينا اعتبارا بكسوة الرقيق ولم أرَّ فيه نصا اه. وهو ظاهر . وفي كتب الحنابلة وهو جار على القواعد أنه يجوز الانتفاع بالحيوان في غير ماحلتي له كالبقر للركوب أو الحمل والإبل والحمير للحرث، وقوله صلى الله عليه وسلم. • بينما رجل يسوق بقرة إذ أراد أن يركبها فقالت إنا لم نخلق لللك ، متفق عليه . المراد أنه معظم منافعها ، ولا يلزم منه منع غير ذلك ، فإن امتنع) من القيام بكفاية دابته الهترمة (أجبر في المـأكول على بيع) أو إجارة (أو علف أو ذبح . وفي غيره على بيع ﴾ أو إجارة ﴿ أَو علف ﴾ صونا لها عن التلف ، فإن امتنع من ذلك فعل الحاكم مايراه منه ، وظاهر أن ما مر في الرقيق بأتى هنا ، فإن لم يكن له مال باعيما الحاكم أو جزء منها أو أجرها عليه ، فإن تعذر ذلك فعلى بيت المـال كفايها ، فإن تعذر فعلى المسلمين كنظيره فىالرقيق ويأتى مامر سمناك ، ولو كان عنده حيوان يوكل وآخر لايوكل ولم يجد إلا نفقة أحدهما وتعذر بيعهما فهل يقدم نفقة مالايو كل ويذبح المـأكول أم يسوّى بينهما ؟ فيه احتمالان لاً بن عبد السلام ، قال : فإن كان المـأكول يساوى ألفا وغيره يساوى درهما ففيه نظر واحبال اه . والراجح تقديم غير المـأكول في الحالين (ولا يحلب) من لبنها (مايضر ولدها) أي يحرم عليه ذلك لأنه غذاؤه كما فيولد الأمة ، بل قال الأصحاب لوكان لبنها دون غذاء ولدها وجب عليه تكميل غذائه من غيرها ، وإنما يحلب الفاضل عن ريه . قال الروياني : والمراد أن يترك له مايقيمه حتى لايموت . قال الرافعي :وقد يتوقف في الاكتفاء بهذا ،

ويعتبر رغبته ورهادته عجت بتمكن معه من الردد على العادة ويدفع عنه ألم الجوع الإنمام الشبع كما قاله الغزالى :
أي المبالغة فيه ، وأما إشباعه فواجب كما صرح به ابن يونس وغيره ، ومثله ثم في حج ، وأحال حج ما هنا
ونفقة الرقيق بعد التعبير فيهما بأول الشبع على مامر في نفقة القريب ، فيكون المراد بأول الشبع هنا الشبع عرفا
لا المبالغة فيه (قوله ببغلها) أي وقت الأخذ لا بأقصى القيم ولا بقيمة وقت التلف (قوله بل يجب كل منها)
أي من سقيها والتيمم أو هو والقصب ، والثانى هو الظاهر (قوله ولا يحل له ضربها إلا بقدر الحاجة) ومثله
النخس حيث اعتبد لمثله فيجوز بقدر الحاجة ، وقوله والبغال : أي ونحوها حيث لم يندفع الفهرر إلا به (قوله
وتقدم حجج في نفقة الرقيق أن الحاكم يراعي ماهو الأصلح من بيع الرقيق أو غيره من أموال السيد (قوله وبأتي
مامر هناك أي من كونه قرضا أو غيره (قوله والراجح تقديم غير المأكول) أي بأن يذبح له المأكول (قوله وبائي

غهو حكم مفروغ منه فى باب التيمم ، وإنما أتى به هنا ليقيس عليه المسئلين كما أشار إليه بالكاف ، وليس الفرض إلبات حكمه هنا وهذا ظاهر خلافا لما فى حاشية الشيخ (قوله ويحرم تكليفها) يعنى الدواب (قوله وإن لم يكن له مال باعها الحاكم الغ) عبارة التحفة : فإن امتنم من علفها وإرسالها ولا مال له آخر أجبر على إزالة ملكه أو ذبح المأكولة أو الإيمار صونا لها عن التلف ، فإن أبي فعلى الحاكم الأصح من ذلك انتهت . وبها يعلم ما فى كلام الشارح رحمه الله تعالى حيث لم يذكر إجباره المقدم على فعل الحاكم ولم يقيد فعل الحاكم بالأصلح

قال الأذرعي : وهذا التوقف هو الصواب الموافق لكلام الشافعي والأصحاب ، وقال الزركشي بعد كلام الرافعي : وهو كما قال ، وقد صرح المـاهِ. دى وغيره بإلحاقه بولد الأمة في ذلك ، واستثنى ما إذا عدل به إلى غَيْر لبن أمه واستمرأه فإنه يجوز لأن القصد سقيه ما يميا به ، فإن أباه ولم يقبله كان أحق بلبن أمه ، ويحرم عليه أن يحلب مايضرها لقلة العلف ، ويحرم عليه ترك الحلب إن ضرها وإلاكره للإضاعة ، ويستحب أن لايستقصى الحالب في الحلب بل يترك في الضرع شيئا ، وأن يقص أظفاره لئلا يؤذيها ، ويحوم جز الصوف من أصل الظهر ونموه ، وكذا حلقه لما فيهما من تعليب الحيوان. قال الجويني : ونص الشافعي في حرملة على الكواهة ،ويمكن حملها على كراهة التحريم للتعليل المسارّ ، ويجب على مالك النحل أن يبقى له من العسل في الكوارة قدر حاجبها إن لم يكفها غيره وإلا فلا يلزمه ذلك ، وإن كان في الشتاء وتعذر خروجها كان المبقى أكثر ؛ فإن قام شيء مقام العسل في غذائها لم يتعين العسل . قال الرافعي : وقد قيل يشوى دجاجة ويعلقها بباب الكوّارة فتأكل منها ،ويجب على مَالك دود القرِّ : إما تحصيل ورق التوت ولو بشرائه ، وإما تخليته لأكله إن وجد لئلا يهلك بغير فائدة ، ويجوز تشميسه عند حصول نوله وإن هلك به كما يجوز ذبح الحيوان (وما لا روح له كفناة ودار لاتجب عارتها) على مالكها ، وعلله المتولى بأن ذلك تنمية للمال ، ولا يَجِب تنميته بخلاف البَّهَاثم يجبر على علفها لأن فى تركه إضرارا بها ، وفرق غيره بحرمة الروح وإليه يشير قولم المذكور . قال في الاستقصاء : ولهذا يأثم بمنعه فضل المساء عن الحيوان ولا يأثم بمنعه عن الزرع ، ونقل الشيخان عن المتولى كراهة تركها حتى تحرب ، وكذلك يكره ترك ستى الزرع والأشجار عند الإمكان لما فيه من إضاعة المـال . قال الأسنوى : وقضيته عدم تحريم إضاعته لكنهما صرّحاً في مواضع بتحريمها كإلقاء المتاع فيالبحر بلا خلاف ، فالصواب أن يقال بتحريمها إن كان سببها أعمالا كإلقاء المتاع في البحر وبعدم تحريمها [نكان سببها ترك أعمال لأنها قد تشق ، ومنه ترك ستى الأشجار المرهونة بتوافق العاقدَّين فإنه جائز خلافا للرويانى اه ، وعلم من تعليل الأسنوى أن الاعتراض عليه بأن مجرد تلك الأعمال

أى ويقال يجب أن يترك له ماينميه نمو آمناله (قوله ويحرم عليه أن يحلب) قال فى المختار : حلب يحلب بالضم حليا بفتح اللام وسكونها (قوله لئلا يوثيها) أى فلو علم لحوق ضرر لها وجب قصها (قوله من أصل الظهر) أى من المجلد الذى يلاق الظهر بجيث لايترك عليه شيئا (قوله ويمكن حملها على كراهة التحريم) قال شيخنا الزيادى زيادة على ماذكر : وقد يحمل على مالا تعدليب فيه اهرج اهر قوله ودار لاتجب عمارها) راعى في تأنيث الفسير معنى ما (قوله سي يحرب) بفتح الراء ، قال فى الهتار : خرب الموضع بالكسر عرابا فهو خرب اهر قوله كإلقاء المتاح فى البحر) أى بلا غرض لما مر من أنه يحب على راكب السفينة إذا أشرفت على الغرق إلقاء مالا روح فيه لما فيه روح إلى اتخر ما يأتى (قوله إن كان سببها أعمالا كإلقاء الذي) هل من ذلك مالو الفترف من البحر بإناله ثم أتى ما اغترفه فى البحر فإنه ملكه تنازع فيه الفضلاء ، ويتجه وفاقا لشيخنا طب عدم التحريم هنا لأن ما يتقرف من البحر بإناله من نحو البحر من شأنه أن يكون حقيرا ومن جنس الحقير غالبا . وعا وضع على الإباحة والاشتراك وما لايحصل بإلقائه ضرر بوجه ، وينبغى أن يكون مثل ذلك إلقاء الحطب من الهتطب ، وكذلك الحشيش . وأقول : بل

وسكت عن الذبح (قوله لقلة العلف) انظر مابوقعه (قوله وأن يقص أظفاره الخ) نقل فى شرح الروض عن الأخرعيأنه إذا تفاحش طول الأطفار وكان يوفنها لايجوز حلبها مالميقص مايوفنها (قولهواليه يشبر قولهما لمذكور)

لاتكنى بل لابد من تقييدها بالشاقة ليحترز من نحو ربط الدراهم في الكمّ ووضع المباك في الحرز ساقط. قال ابن العماد في مسئلة توك سقى الأشجار لاجراحيا : أن يكون لها تمرة تنى بمؤته سقيها وإلا فلا كراهة قطعا . قال : ولو آراد برك الستى تجفيف الأشجار لاجل قطعها للبناء والوقود فلا كراهة أيضا اه . وهذا في مطلق التصرف ، أما الحجور عليه فعل وليه عمارة عقاره وحفظ شخره وزرعه بالستى وغيزه وفي الطلق . أما الوقف فيجب على ناظره عمارته حفظا له على مستحقه عند تمكنه منها : إما من ربعه أو من جهة شروطها الواقف وفها إذا لم يتعلق به ناظره عمارته عقاره أو من جهة شروطها الواقف وفها إذا لم يتعلق به الأخرى : لوغاب الرشيد عن ماله غيبة طويلة ولا نائب له هل يلزم الحاكم أن ينصب من يعمر عقاره ويستى زرعه وتموه من ماله المظلم في من منافقه بالستى وغيره لي وعبره الحاكم أن ينصب من يعمر عقاره ويستى زرعه وتموه من ماله المظلم في منافقه بالستى وغيره لل أن يابع في ديونه حيث لا وارث عاص يقوم بذلك ولم يحضرنى في هملا نقل خاص اه . وهو ظاهر ، وأالزيادة في المسارة على الحاجة خلاف الأولى ، وربما قبل بمكزاهها . وفي صعيح ابن حبان أن النبي صلى الله على وما أن الرجل ليؤجر و في قفية خلاف الأولى ، وربما قبل بمكزاهها . وفي صعيح ابن حبان أن النبي صلى المقام يو مبالم المنافقة بالستى وفي عليه وسلم قال يوم المنافقة في البناء به مقصدا صالحا كما هم معمره ، ولا تكره عمارة لحاجة وإن طالت ، والأحمار الهالي يعم المقامة أن البناء به مقصدا صالحا كما معمره ، ولا تكره عمارة لحاجة وإن طالت ، والأحمار الدياة على منع مازاد على سمة أذرع ، وأن غيه الوحدة المعدد عمول على من فعل للخيلاء والطائت ، والأحمار الدياة على انتمه أذرع ، وأن غياد الديادة على الناس ان يدعول على من فعل للخيلاء والطائح ما الناس . ويكوه لاإنسان أن يدعو على نفسة أذرع ، وأن طوله المناس المناس المعام المعام المعمد المعمد المعام المعام المعامد ال

يتجه جواز إلقاء ما اغترفه من البحر على التراب أيضا اه سم على منهج (قوله ووضع المـــال فى الحرز ساقط) أى لأن قوله قد يشق يفيد حرمة الترك إذا لم تكن فيه مشقة كضم الكم " ، وعبارة سم على منهج يـ قد يفهم النحريم فيا لاسفة فيه بوجه كما فى ترك تناول دينار على طرف ثوبه أو بالقرب منه أو ضم كمه عليه ونحو ذلك ، وهو ظاهر جدا فليتأمل ، ثم رأيت مر أفاده اه (قوله فالظاهر أن على الحاكم أن يسعى فيه حفظه) ويجوز له أن يأخذ من مال الصبى قدر أجرة مثل عمله فيه وإن كان واجبا ولم يكن له فى بيت المــال فى مقابلة عمله شى « لنحو ذلك ، وقد يشمله قولم الولى "أن يأخذ من مال المولى عليه أجرة مثله إن لم يكن أبا ولا جدا ولهما أخذ الأقل من أجرة المثل وتكابيما (قوله إلا ما ، تأكيد للأول (قوله مقصدا صالحا) أى ومنه أن ينتفع بغلته بصرفها فى وجوه القرب أو على عياله (قوله ولا تكره عارة لحاجة وإن طالت) أى بل قد تجب العمارة إن ترتب على تركها مفسدة

أى في المن (قوله ساقط كانه لأن الأسنوى أشار بتعليه بأنها قد تشق إلى أن على عدم الحرمة بترك الأعمال عند المشقد فيها ، فإيراد ذلك مع تعييره بقد المقيدة لعدم الحرمة بالمشاقدة فيها ، فإيراد ذلك مع تعييره بقد المقيدة لعدم الحرمة مطاقا مع أن المشقة قد توجد وقد لاتوجد (قوله في مسئلة ترك سبي الأشجار) انظر هل مثالها ترك الدار والزرع وإلا فا الفرق (قوله مستغرقة) انظر مفهومه وكذا مفهوم قوله حيث لا وارث له خاص (قوله قال إن الرجل ليوجر في نفقته كلها) لايختي أن هذا الخير لايتم به الدليل إلا بحمله على مابعده (قوله إلا مالا بد منه) بيان للمراد من مافي الخبر وقوله أي مالم يقصد الخ تخصيص لعموم ما (خوله ويكره للإنسان أن يدعو على ولده الذع) الظاهر أن المراد بالدعاء الدعاء بنحو الموت وأن على الكراهة عند الحاجة كالتأديب وتحره ، وإلا المثالم إذا المسألة برحاجة لايجوز على الولد والحادم ، فا في حاشية الشيخ من أن قضية هذا السياق أن الظالم إذا

أو خدمه خير مسلم في آخر كتابه وأبي داود عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم و لاتدعوا على أنفسكم ولا تدعوا على أولادكم ولا تدعوا على خدمكم ولا تدعوا على أموالكم لاتوافقوا من الله ساعة يسئل فيها عطاء فيستجيب له 4 وأما خير وإن الله لايقبل دعاء حبيب على حبيه 4 فضعيف .

كتاب الجراح

هو بكسر الجيم جمع جراحة غلبت لأنها أكثر طرق الزهوق ، والجناية أيم منها ولذا آثرها غيره لشمولها القتل بسم أو مثقل أو سمو ، وجمعها لاختلاف أنواعها الآتية . والقتل ظلما أكبر الكبائر بعد الكفر

بنحو اطلاع الفسقة على حريمه مثلا ، وقوله محمول : أى ما فيها (قوله ولاتدعوا على أو لادكم)كرر لفظ لإ الشارة إلى أن كل واحد من المتعاطفات مستقل بالنهى ، وأنه ليس المراد النهى عن المجموع (قوله لاتوافقوا الخ) قضية مذا السياق أن الظالم إذا دعا على المظلوم ووافق ساعة الإجابة استجيب له فيصاب المظلوم بما «عا به عليه الظالم وإن كان الظالم آثما بالدعاء ولا مانع منه .

كتاب الجراح

(قوله جمع جراجة) بالكسر أيضا (قوله غلبت) أى على الجناية بغيرها . وقال قع : لايخي أنه يجوز أيضا أن يكون الجواح مجازا عن الجناية التى هى وصف الجواح الأهم ، والقرينة عليه ماقى كلامه نما بيناه فى الحاشية الاخرى ، وهما غير التغليب وإن كان هو أيضا مجازا فتأمله ، والقرق أنه على التغليب يكون المراد الجواح وغيره ، لكن غلب الجواح فعر بلفظه عن الجميع ، وعلى غيره يكون المراد بالحواح مطلق الجناية ، ومما يدل على التغليب وأن المراد بالحواح مطلق الجناية ، ومما يدل على التغليب وأن قبل وأن المراد أعم سياقه لقوله الآتى جارح أو منقل ، وقوله ومنه الغبرب بسوط أو عصاً ، والتغليب من قبيل الحجاز أي من حيث القتل فللما) أى باختلاف أفوادها ع (قوله والقتل ظلما) أى من حيث القتل ، وظلم المحافظة فقتل أي من حيث القتل من كن ينبغى أن أفواده مقاوته فقتل المسلم أعظم إنما من قتل المكافر ، وقد يشهد لأصل التفاوت قوله لقتل مؤمن أعظم التا من وقد يشهد لأصل التفاوت قوله لقتل مؤمن أعظم التو . أما الظلم من حيث الاقتيات على الإمام كقتل الزانى المحصن وتارك الصلاة بعد أمر الإمام له بها فبغى أن لايكون كبيرة فضلا عن كونه أكبر الكبائر .

[فائدة] القتل على خسة أقسام : واجب ، وحوام ، ومكروه ، ومندوب ، ومباح . فالأوّل قتل المؤتد إذاً لم يتب والحربي إذا لم يسلم أو يعطى الجزية . والثانى قتل المصوم بغير حتى . والثالث قتل الفازى قريبه الكافر إذا لم يسب الله ورسوله أى فإن سبهما لم يكوه ويكون قتله كقتل غيره من الحربيين . والرابع قتله إذا سب أحدهما . والمنامس قتل الإمام الأسير فإنه غير فيه كما سيأتى . وأما قتل الخطأ فلا يوصف بحرام ولا حلال لأنه غير مكلف فيا أخطأ فيه فهو كفعل المجنون والبيمة انهى شرح الخطيب . قلت : لكن ينبغى أن يراجع ماذكره في قتل الإما،

كتاب الجراح

(قوله لشمولها) لكنها تشمل غير المراد هنا كلطمة خفيفة وكالجناية على نحو المــال ، فما آثره المصنف أولم

وموجب لاستحقاق المقوبة فى الدنيا و الآخرق و لا يتحم دخوله فى النارو لا يخلد وأمره الحافة إن شاء علبه و إن شاء ففر له و تقبل توبعد . و الأصل فى الباب قبل الإجماع آيات كقوله تعالى ـ يا أيها اللدين آمنوا كتب عليكم القصاص ـ وأخيار كخبر الصحيدين و اجتنبوا السيم الموبقات ، قبل وماهن يارسول الله ؟ قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التى حرّم الله إلا بالمنق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتم ، والثولى يوم الزحف ، وقلف المصنات الفافلات ، وخبر و مثل صلى الله عليه وسلم أى الذنب أعظم عند الله ، قال : أن تجمل لله ندا وهو خلقك ، قبل ثم أى قال : أن تجمل لله ندا وهو خلقك ، قبل وما في قال : أن تجمل لله ندا وهو خلقك ، قبل وما في قال : أن تجمل لله ندا وهو خلقك ، قبل وما في قال : أن تجمل الله أخروية ، وما أفهمه كلام وما فيا ، وواه أبرداود بإسناد صحيح ، وبالقود أو العفو أو أخذ الدية لاتيق مطالبة أخروية ، وما أفهمه كلام

الأسير فإنه إنما يقتل بالمصلحة ، وحيث اقتضت المصلحة قتله احتمل أن يكون قتله واجبا إن ترتب على عدمه مفسدة ، ومندوبا إن كان فيه مصلحة يترجح على الترك بل يحتمل الوجوب مطلقا حيث ظهرت المصلحة فى قتله (قوله وموجب) أي محقق ومثبت لاستحقاق العقوبة ، إذ لا يجب عليه تعالى شيء ولا يلزم من استحقاق العقوبة حصولها ومن ثم قال ولا يتحمّ الخ (قوله دخوله) أى القاتل (قوله ولا يخلد) ولا ينافيه قوله تعالى ـ ومن يقتل مؤمنا متعمداً ـ الآية لحمل الحُلوَّد فيها على طول المدة وعبر به زجرا وتنفيرا أو محمول على من استحله (قولُهُ وتقبل توبته ﴾ أشار به الرد" على من يقول إنه لاتقبل توبته ويسقط بها حق الله تعالى . أما حق الآدمى فلا على ما يأتى (قوله والأصل) منه يعلم أن الآية سيقت للاستدلال على أصل الجناية . وأما تفاصيلها وأحكامها فلها أَدلَّة خاصَّة تأتى (قولُه الموبقات) أى المهلكات (قوله إلا بالحق) راجع لقتل النفس دون ماقبله (قوله والتولى يوم الزحف) أى من غير مقتض له كزيادة العدو" على ضعفه (قوله و هو خلقك) أى والحال أنه خلقك (قوله أن تقتل ولدك) ليس بقيد ، أو يقال قيد به إشارة إلى أن قتله لمـا ذكر أعظم إثما من قتل غيره، ثم قضية عطفه بثم يقتضى أن قتل الولد لما ذكر أعظم إتما من غير الشرك من بقية أنواع الكفر ولعله غير مرَّاد ، وقد يقلل : أراد بَالْشَرِكَ هَنَا مطلقَ الكَفر، وعبربه لكونه الأغلب فى زمنه صلى الله عليه وسلم فى مكة وما حولها (قوله من زوال الدنيا وما فيها) المقصود منه المبالغة في التنفير (قوله أو العفو) شامل للعفو على الدية قح ، وبه صرح الشارح (قوله أو أخذ الدية) أى فى قتل لايوجب القود ، وعليه فلو عنى عن القصاص مجانا أو على الدية سقط الطلب عن القاتل فى الآخرة ، وظاهره وإن لم يأخذ الوارث منه الدية فليراجع (قوله لاتبق مطالبة أخروية) ظاهره لالاوارث ولا للمقتول. قال ابن القيم: والتحقيق أن القاتل يتعلق به ثلاثة حَقوق : حق لله تعالى ، وحق للمقتول ، وحق للولى ، فإذا أسلم القاتل نفسه طوعا واختيارا إلى الولى ندما على مافعل خوفا من الله تعالى وتوبة تصوحا سقط حق الله بالنوبة ، وحق الأولياء بالاستيفاء أو الصلح والعفو ، وبتى حق المقتول يعوّضه الله عنه يوم القيامة عن عبده التائب ويصلح بينه وبينه اه . وهو لاينافي قولُه لاتبي مطالبة أخروية لجواز حمله على أن عدم المطالبة

لأن الترجمة لشىء ثم الزيادة عليه غير معيب(قوله كخبر الصحيحين إلى آخر الأعبار التى ساقها) فيه أن غاية ما فى هذه الأخبار أنها تدل على أن القتل من الكبائر ومن ثم ساقها فى شرح الروض عقب قول المتن القتل ظلما أكبر الكبائر بعد الكفر فليست أصلا لما عقد له الباب من أحكام الجراح وغيره ، إنما جعل الأصل فى الباب نحو قوله صلى الله عليه وسلم ولايحل مم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث ، الخ (قوله لاتينى مطالبة أخروية) أى من جهة الشرح والروضة من بقائها عمول على حقه تعالى إذ لايسقطه إلا توية صيحة ، وغيرد التمكين من القود لايفيد إلا إن انضم إليه ندم من حيث المصية وعزم على عدم العود والقتل لايقطع لأجل خلافا الممتزلة (القمل) كالجنس ، ولذا أخير عنه بثلاثة (المزهق) كالفصل لكنه لامفهوم له لأنه يأتى له تقسيم غيره كذلك أيضا (ثلاثة) المهوم الحير الصحيح وألا إن في قتيل عمد الحطأ قتيل السوط والعصا مائة من الإبل منها أربعون خلفة في بطوتها أولادها » وصح أيضا و ألا إن دية الحطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا فيه مائة من الإبل ه (عمد وخطأ وشبه عمد) أخره عنهما لأخله من كل منهما شبها وسيأتى حدكل (ولا قصاص إلا في العمد) الآتى إجماعا بمنات الحصال المنقل أو عن (الشخص) يعنى الإنسان ، _ومن قتل مؤمنا خطأ _ وشبه العمد للخبرين المذكورين (وهو قصد الفعل و) عين (الشخص) يعنى الإنسان ، إذ لو قصيد شخصا يظنه شجرة فبان إنسانا كان خطأ محل إن (بما يقتل بحق أو شهة كن أمره حاكم بقتل فإن أويد تقييد إيمائه القود زيد فيه ظلما من حيث الإتلاف لإخراج القتل بحق أو شهة كن أمره حاكم بقتل بان خطؤه في سبه من غير تقصير كتبين رق "ماهد به ، وكن رمى لمهدو

لتمويض الله اياه (قوله من بقائها) أى المطالبة الأخروية (قوله لايفيد) أى في التوبة (قوله على عدم العود) أى للمطالبة الأخروية (قوله الفعل للجنس ، ثم المراد أقسام الفعل ثلاثة ، وإلا فالحنس حقيقة واحدة لاتعدد فيها ولا تكثر (قوله لأنه يأتى له) أى المصنف (قوله تقسم) وحيثاد فالاعتراض فالجنس حقيقة واحدة لاتعدد فيها ولا تكثر (قوله لأنه يأتى له) أى المصنف (قوله تقسم) وحيثاد فالاعتراض عليه في التخييد بالمزعق قد ، ولعل وجهه أنه الذى ثبت فيه القصاص والدية الآتية ، أما غيره فقد لا يجب فيه ذلك في المختار الحلال بوزن الكتف المخاص وهي الحوامل من النوق الواحدة خلفة بوزن نكره (قوله إلا أن دية المطأ) عطف على قوله والمدا إلى الأولادها) صفة كاشفة والشخص ومن الحطأ كن في الحال المحال من التوق الواحدة خلفة بوزن نكره (قوله إلا أن دية المطأ) عطف على قوله يخلاف الحطأ كن لا يمتنا علم المحال المحال من التوق الواحدة خلفة بوزن نكره (قوله إلا أن دية المطأ الغ رقوله فيه مائة) خبر إن المحد والشخص ومن الحطأ كن لا يقتل عمد الحطأ الغ رقوله وهو : أى العمد والشخص ومن الحطأ الغ رقوله إلى المحد على عطف على قوله يخلاف الحطأ الغ رقوله المخبرين المحد والشخص منا المحد المحد الفيال المحد المحد

الآدى كما يعلم بما بعده ونبه عليه سم (قوله لايفيد) أى فى حق الله بدليل ما بعده ، لكن هذا لا يحتاج للنص عليه لأن القود بنفسه لايفيد كما قدمه (قوله لكنه لامفهوم له » أى بالنظر هجرة قول المصنف عمد وخطأ وشبه عمد . أما بالنظر لما عرف به العمد من تقييده بما يقتل غالبا فله مفهوم » إذ القطع مثلا لايعتبر منه كونه بما يقتل غالبا إذ لاقتل فيه (قوله لمفهوم الحير) انظره مع أن أحد الثلاثة هو متطوق الخير ، على أن مفهومه لايدل على خصوص في مواتما يدلى على أن هناك شيئا آخر بخالف متطوقه فليتأمل (قوله فيه مائة من الإبل) انظر ماموقع لفظ فيه في الخير (قوله يغى الإنسان) أى من حيث كونه إنسانا (قوله من حيث الإتلاف) أى من حيث أصل الإتلاف أو غير مكافئ فسعم أوكافأ قبل الإصابة ، وكوكيل تتل فبان انعزاله أو عفو موكله ، وإيراد هله الصور غفلة عما قررناه والظلم لامن حيثالإبلاف كأناستحق حزر قيته فقده نصفين ، وأورد على قوله غالبا مالوقطم أنملة شخصى فامتطونه يجب انقصاص مع أنه لايقتل غالبا وأجيب بأنالمراد بها لآلة لا الفعل فلا إيراد، وقوله غالبا إن رجع الكاتة لم يرد غرز الإبرة الموجب للقود لأنه سيد كره على أنه بقيد كونه في مقتل أومع دوام الألم يقتل غالبا أو الفعل لم يرد قطع أنما الإنسان بسكين تخويفا له فسقطت عليه بن عبر قصد انجه كونه غير عمد لأنه لم يقصد عينه بالآلة قطعا ، وإن مال ابن العماد إلى أنه عمد يوجب القود (جارح) بدل من ما الواقعة على أعم منه ، ومن المنتل الآتي كتجويع و صور وخصاء لأنهما الأغلب مع الرد" على المنافذة وغير الفصويح و أنه صلى الله على أب حنيفة رضى الله عبد المائلة وعدم إيجابه شيئا على المرافرة رغى ألم عبودين رض رأس جارية كلك ، ورعاية المائلة وعدم إيجابه شيئا

(قولهأوغير مكافئ) فخروجه نظر ، فإن قتله ظلم منحيث الإتلاف،وكذا مسئلة الوكيل إن أريد ولو فىالواقع انهي قع . وقد يمنع إيراد الوكيل لأن له شبهة في القتل أيّ شبهة (قو له و إيراد هذه) فإن قلت : لا يصح ذلك لأن المفهوم من قوله وهو قصد الفعل الخ عقب قوله ولا قصاص إلا في العمد هو تفسير العمد الموجب للقصاص فالإيراد صميح . قلت : قوله ولا قصاص إلا في عمد لايقتضي وجوب القصاص في كل عمد فلا ينافي اعتبار أمورً أخرى باعتبار القصاص ، نعم المتبادر منه ذلك ، فإن كان الإيراد باعتبار المتبادر فلا غفلة انهى قح (قوله عما قررناه) أى من قوله هذا حدُّ للعمد من حيث هو (قوله والظلم) عطف على قوله لإخراج (قوله بأن المراد به) أى بما يقتل غالباً (قوله فلا إيراد) أورد على هذا الجواب مالو غرز إبرة بمقتل أو غيره فتألّم حتى مات . وأجيب بأن المراد الآلة من حيث المحل ، لكن فيه نظر بالنسبة لقطع الأعملة فإنه لايقتل غالبا وإن روعي المحل ، إلا أن يقال إن قطع الأنملة مع السراية يقتل غالبا (قوله وقوله غالبا إن رجيج للآلة لم يرد غرز الإبرة الموجب للقيد لأنه سيذكره على أنه بقيد كونه في مقتل أو مع دوام الألم يقتل غالبًا ﴾ أو للفعل لم يرد قطع أنملة سرت للنفس لأنه مع السراية · يقتل غالبا فاندفع مالبعضهم هنا ولو أشار الخ ، هكذا في نسخة وهي أظهر تما في الأصل (قوله من غير قصد) يس أى ويصدق في ذلك فيه نظر ، فإنه حيث أشار كان قاصداً عينه بالإشارة ، نعم خصوص الإشارة التي وجدت منه لاتبطل غالبا وسقوط السكين من يده لم يقصده ويمكن حل كلام الشارح على هذا بأن يقال لم يقصد عينه بسقوطُ الآلة (قوله كونه غير عمد) أي ويكون شبه عمد لأنه قصد الفعل وهو التخويف الذي لايقتل خالبا لأنه لم يقصد عينه (قوله بدل من ما) أي بدل بعض من كل (قوله لأنهما) أي الجارج والمثقل (قوله بالثاني) هو قوله أو مثقل (قوله كذلك) أى أثنى وإن لم تكن رقيقة (قوله وعدم إيجابه) أى النبي صلى الله عليه وسلم

بأنكان لايستحق عليه إتلافا أصلا ، فخرج ما إذا كان الظلم من حيث كيفية الإتلاف (قوله غفلة عما قرو ناه) يعنى بقوله فقتله هذا حدّ العمد من حيث هو النح ، لكن فى هذا وقفة إذ صريح الاستثناء فى المتن أن المراد العمد الموجب القصاص كما لايخنى . وقد يجاب بأن معنى قول المصنف لاقصاص إلا فى العمد أنه لايتصور إلا فى العمد ولا يلزم منه إيجاب كل عمد للقصاص فتأمل (قوله أو غير مكافئ) قال الشهاب سم : فى خروجه نظر ، فإنّ قتله ظلم من حيث الإنلاف ، قال : وكذا مسئلة الوكيل إن أريد ولو فى الواقع (قوله وقوله غالبا إن رجع لذاتة الخ) هنا اختلاف فى النسخ فليتنبه له (قوله لأنه مع السراية يقتل غالبا) نازع فيه سم بأن السراية خارجة عن في إرد إن زعم أنه قتله لتقض العهد ودخل فى قولنا عين الشخص رميه لجمع بقصد إصابة أى واحد مهم ، مجلافه بقصد إصابة واحد واحد فرقا بين العام والمطلق ، إذ الحكم فى الأول على كل فرد فرد مطابقة فكل منهم مقصود جملة أو تفصيلا ، وفى الثانى على الماهية مع قبط النظر عن ذلك (فإن فقد) قصدهما أو (قصد أحدهما) أى القسل وعين الإنسان (بأن) تستعمل غالب لحصر ماقبلها في ابعدها وكيرا ماتستعمل بمنى كأن كما هنا (وقع عليه) المن الشخص والمراد به الإنسان كما مر (فات) وهذا مثال للمحلوف أو المذكور على ما بأنى (أو رى شجرة) مثلاً أو آدميا آخر (فأصابه) أى غير من قصده فات أو رى شخصا ظنه شجرة فيان إنسانا ومات (فخطأ) هو مثل لفقد قصد الشخص دون الفعل ، ويصح جعل الأول من هلما أيضا على بعد نظرا إلى أن الوقوع لماكان منسوبا الواقع صدق عليه الفعل المقسم لثلاثة وأنه قصده وعكسه محال ، وإلى ذلك أشار الشارح بقوله وظاهر أن فقد قصد الفعل يلزمه فقد قصد الشخص وأن الوقوع منسوب للواقع فيصدق عليه الفعل المقس ، وتصويره بضرية بظهر سيف فأحطأ لحد"ه فهو لم يقصد الفعل بالحد رد بأن المراد بالفعل الحمل الحس وموجودها ،

(قو له فيها) أي الجارية (قوله بقصد إصابة أيواحد) أي فيكون شبه عمد ، وقوله فرقا الخراف محل تأمل قوي فليتأمل المتأمل قح لعل وجه التأمل أن قصد واحدلا بعينه هو عبارة عن القدر المشترك وهو يتحقق في ضمن كل واحد منها وكان عاماً بهذا المعنى فلا يتم قوله فرقا الخ. وقد يجاب بأنه لما قصد واحدًا من غير ملاحظة التعمم فيه كان عبارة عن المماهية فقط فلم يقصد شيئًا من الأفراد وإن كان وجود المماهية إذا تحقق لابدأن يكون في وأحد إلا أن القصد لم يتعلق به ، وفرقً بين كون الشيء حاصلا وكونه مقصودا ، وانظر هل مثل ذلك إذا لقيت أيّ عبد من عبيدى فهو حرّ أو إذا لقيت عبدا من عبيدى فعبدى حر ولتى الكل فهل يعتق الجعبّع ڧالأولى وواحد منهم في الثانية أولاً خوره ، والأقرب أنه يعنق الجميع فيالأولى وعبد لابعينه في الثانية والتعيين فيه له ، والفرق بينهما أن العموم ف\الأولى صريح وفوالثانية المعلق عليه عنتي عبد ، والإضافة فها لايتعين أن تكون للعموم بل قد تكون لغيره من الجنس ونحوه(قوله إذ الحكم في الأول) أي العام ، وقوله وفي الثاني : أي المطلق (قوله وهذا) الإشارة لقوله بأن وقع (قوله للمحذوف) أي وهو قصدهما (قوله أو المذكور) وهو قصد أحدهما (قوله أو رمى شخصاً ﴾ ظاهره أن هذا المثال لما فقد فيه قصد أحدهما ، ويرد عليه أنه قصد كلا من الفعل والشخص غايته أنه ظنه بصفة فيان خلافها ، اللهم إلا أن يقال : أراد بالهين الشخص مع الوصف وبتبدل الصفة تبدل العين حيث جعلت الصفة جزءا من مسهاها قح بالمعنى (قوله هو مثال) أي قوله أو رمي شجرة البح (قوله ويصح جعل الأول) أى بأن وقع عليه وقوله لماكان إلى وأنه قصده فيه تأمل فتأمله قع ، وذلك لأن الوقوع وإن فرض نسبته إليه لايستاز مكون الوقوع فعلا مقصودا للواقع (قوله وعكسه) أى وهو قصد الشخص دون الفعل (قوله وتصويره) أى تصوير قوله وعكسه(قوله بأن المراد بالفعل الجنس) أى لاخصوص الفعل الواقع منه حتى يتقيد بأن الضرب

الفعل والمرصوف بغلبة القتل إنما هو الفعل ويأن الفعل مع السراية لايقال فيه يقتل غالبا ، إذ مع وجود السراية يستحيل تخلف القتل بل هو معها قاتل ، ولايد إلى آخر ماذكره ، ولايخني أن هذه المنازعة تتأتى في الحواب عن الإشكال الأول بالنسبة لأحد شقيه (قوله بخلافه بقصد إصابة واحد) أى فهو شبه عمد كما يعلم بما يأتى فى شرح قول المصنف وإن قصدهما الخر (قوله وهذا مثال للمحذوف) أى الذى قدره بقوله قصدهما ولك أن تقول إن المتن يشمله لأن قوله فإن ققد قصد أحدهما يصلف مع فقد قصد الأخو (قوله وأنه قصده) فيه تأمل كما قاله مم (قوله والله والله وانه قصده أعلى معينا ليطابق ما مر (قوله وكثرة الثياب) لعل المراد وبخلافها أى مطلق الفعرية مع كثرة الثياب والله ففهومهما مشكل مع (قوله وتصويره) أى العكس

وبما لو هدده ظالم ومات به فالذى قصد به الكلام وهو غير الفعل الواقع به رد أيضا بأن مثل هذا الكلام قد يهلك هادة ونساتى مايعلم منه أن من الحطأ أن يتحمد رمى مهمد فيصم قبل الإصابة تنزيلا لطرو العصمة منز لة طرو إصابة من لم يقصده (وإن قصدهما) أى الفعل والشخص وإن لم يقصد عينه بل وإن ظن كونه غير إنسان (بما لايقتل غالبا غشبه عمد) ويسمى خطأ عمد وعمد خطأ وخطأ شومه عمد سواء أقتل كثيرا أم نادرا كضربة يمكن عادة إحالة الهلاك عليا بخلافها بنحو قلم أو مع خطأ جدا فهدر (ومنه الضرب بسوط أو عصا) خفيفين بلا توال ولم يكن بمقتل ولم يكن بدن المضروب نضوا ولم يقتر ن بنحو حر أو برد أو صغر والا فعمد كما لو ختقه فضعف وناكم حى مات لصدق حقه عليه ، وكالتوالى مالو فرق وبي ألم كل لما بعده . نعم لو كان أوله مباحا فلا قود لاختلاط شبه العمد به ، ولا يرد على طوده التعزير ونحوه فإنه إنما جعل خطأ مع صدق الحد عليه لأن نجويز الإقدام له ألغي، قصده ، ولا على عكسه قول شاهدين رجعا وقالا لم نعلم أنه يقتل بقولنا فإنه إنما جمل شبه عمد مع قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا لأن خفاء ذلك عليها مع عدم هما بصيره غير قائل غالبا، وإذا تقررت الحدود الثلاثة

بخصوص الحدلم يقصده(قوله و بما لو هدده) أى فهو الفعل هنا وهو مقصود قنع (قوله فالذي قصد) أى الظالم (قوله به الكلام) أى هو الكلام (قوله غير الفعل) لايخيى أنه ليس هنا إلا الكلَّام المهدد به والتأثر به ليس فعلاً هَا هو الفعل الذي الكلام غيره قع . . أقول : ويمكن الجوآب بأن المراد بقوله وهو غير الفعل الواقع به أن الكلام الذي صدر من المهدد غير الفعل المهلك الذي يقع من الجاني كالضرب بالسيف ، وليس المراد أن المهدد صدر منه فعل تعلق بالمجنى عليه غير الكلام ، بل المراد أن هذه صورة قصد فيها الشخص ولم يقصد فيها فعلا أصلا ، ومن ثمّ رد بأن مثل هذا الكلام قد يُقتل فالفعل والشخص فيها مقصودان (قوله قد يهلك عادة) عبارة الروض صريحة فيأن الهديد إذا نشأ منه الموت لايضمن صرح بذلك في باب موجبات الدية ، قال شارحه : لأنه لايفضى إلى الموت ، ولاينافيه ماذكره الشارحهنا لأنه إنما ذكره ردا على من جعله تصويرا لمــا انتبى فيه قصد الفعل دون الشخص ، ولا يلزم اعباد مايقتضيه من الحكم المجالف لمـا في شرح الروض (قوله منزلة طرو الخ) يغنَّى عن ذلك أن يراد بالشخصُ في تعريف العمد الإنسانُ المعصوم بقرينة ماسيعلم ، والتقدير حينتا. قصد الإنسان المعصوم باعتبار أنه إنسان معصوم قمح (قوله بما لايقتل) وكذا أو قتل غالبا حيث لم يقصد عينه على مامر في قوله بخلافه بقصد إصابة واحد فرقا بين العام والمطلق (قوله أو مع خفتها) أى أو ثقلها مع كثرة الثياب (قوله ومنه) أى . من شبه العمد (قوله نضواً) أي نحيفا (قوله وكالتوالى) أي في كونه عمدا (قوله نعم لوكان أوَّله) أي الضرب (قرله لاختلاطُ شبه العمد به) هل يوجب هذا نصيف دية شبه العمد أخذا نما يأتى في شرح وإلا فلا في الأظهر ، وقوله فلا قود قد يشكل عليه قوله الآتى وعلم الحابس الحال فعمد لأن أوَّل الضرب الذي أبيح له نظير ماسبتى من الحوع والعطش وهو هنا عالم لأنه ضارب انهي قح ، وقوله هل يوجب ، أقول : القياس الوجوب (قوله ولا يرد) وجه الورود أنه يصدق عليه قصد الشخص والفعل بما لايقتل غالبا مع أنه خطأ (قوله صيره) هذا ممنوع منعا واضحا ، ولو قال صيره فى حكم غير القاتل غالبا كان له نوع قرب قح ، والضمير فى صيره راجع للفعل

⁽قوله ردّ أيضا بأن مثل هذا الكلام الخ)كان المناسب فى الرد أن يقول رد بأن المراد بالفعل مايشمل الكلام ومثل هذا الكلام قد يقتل غالبا (قوله به) أى بالعمد

(فلو خوز ابرة) بيدن نحو هرم أو نضو أو صغير أو كبير وهي مسمومة : أى بما يقتل غالبا أخلا من اشتراطهم ذلك في سقيه له ، ويحتمل الفرق الآن غوصها مع السم يؤثر مالا يؤثره الشرب ولو بغير مقتل أو (بمقتل) بفتح الثاء كلماغ وعين وحلق وخاصرة وإحليل ومثانة وعجان وهو مايين الحصية والدبر (فعمل) وإن اتنى عن ذلك الثاء كلماغ وعين وحده على بنظر الحمل إطلا ومثانة وعجان وهو مايين الحصية والدبر (فعمل) وإن اتنى عن ذلك للم وورم لصدق حداء عليه نظر الحمل الحمل الحدة تأثره (وكذا) يكون عمدا غرزها (بغيره) كالية وورك (إن تقرم) ليس بقيد كما صرح هو به (وتألم) تألم شديدا دام به (حتى مات) لذلك (فإن لم يظهر أثر) بأن لم يشتد كار ومدات في الحمال) أو بعد زمن يسير عرفا فيا يظهر (فشبه عمد) كالضرب بسوط خفيف آخر ، ورد بأنه تمكم إذ ليس مالا وجود له أول ممالة وجود وإن خف (ولو غرزها فيا لايوثم كجلدة عقب) منت فات (فلا شيء مجال) لأن الموت على سبب لم يخفيفة وستى سم" يقتل كثيرا لاغالبا كغرزها بغير مقتل ، وقياس مامر" أن مايقتل نادرا كذلك (ولو) منعه مدعل أقصد أو دخن عليه فات أو رحيسه) كان أغلن عليه بابا (ومنعه الطمام والشراب) أو أحدهما (والطلب) مدعل ألم عالم أر عراه (رغوت ملك فيها غالبا جوعا أو عطشا أو بردا أو منعه الاستظلال في الحر (فإن مضت مدة) من ابتداء منعه أو إعرائه (بموت مثله فيها غالبا جوعا أو عطشا) أو بردا ، ويختلف باغتلاف حال المحبوس والزمن قوة وحوا وضدها ، وحد" الأطباء الحوع المهلك غالبا بالثنين وسبعين ساعة متصلة ، واعراض الروباني لم بمواصلة

الصادر منهما وهو الشهادة (قوله نحو هرم) أى كريض (قوله أو كبير وهي مسمومة) قيد في الكبير فقط (قوله أي كبير وهي مسمومة) قيد في الكبير فقط (قوله بما يقتل غالبا) هذا هو المعتمد (قوله الشراطهم ذلك) الإشارة راجعة لقوله بما يقتل غالبا (قوله لأن غوصها) علة للقرق (قوله بيان نحو هرم و ما عطف عليه ، وهو شامل لما لو غرزها في جلدة عقب من الحرم و نحوه (قوله لللك) أى لصدق حلده عليه الخ (قوله يسير عرفا) في بخلاف الكبير انهي قصح : أى فإنه لاثين ء فيه (قوله كللك) أى لصدق حلده عليه الغ السراية وبهاما اتضح قوله ورد " الخ لأن موته بالجراحة للمذكورة قرية ظاهرة على أنه منها (قوله ولا دية) أى ولا كنارة أيضا (أوله مالا وجود له أوله) قد يقال ذلك السبب يمتمل الوجود و الإحالة عليه موافقة لأصل برامة وسمها مع إسكان اللام فيهما تعر أقوله بغير مقتل أى فإن تأثر وتألم حتى مات فعمد وإلا فشبهه (قوله وقياس مامر () فى من غرز الإبرة بغير مقتل فإنه فى حد ذاته لايقتل غالبا ، لكن إن تألم حتى مات فعمد وإلا فشبهه على مامر (وقوله أن مايقتل اقدا له أن يقول : أو تعريته لكنه قصد التأنيه على جواز اللغنين ، وعبارة الختار: وعرى من إعراك بالمنام فيوت بالمنام فيوت بالمنام فيوت بالمنام وغير عار وعريان والمرأة عريانة ، وما كان على فعلان فوت بالمناه وأعراه وعراه تعرية . في اله به بالكسر عريا بالفيم فهتر عا دو عريان والمرأة عريانة ، وما كان على فعلان فوت بالمنه وأعراه وعراه تعرية . فوله أوبردا) أى وضيق نفس مثلا من الدخان أو نزف الله من منع السد" (قوله الانتين وسيمين ساعة) قح

^{. (}قوله وهي مسمومة) قيد فى الكبير فقط (قوله بسبب آخر) عبارة التنخة على سبب آخر (قوله أو بردا) ينبغى أو حرا (قوله بافلتين وسبعين ساعة) أى فلكية فهي ثلاثة أيام بلياليها

ابن الزبير رضى الله عنهما منذ خسة عشر يوما مردود بأنه أمر نادر ومن حيز الكرامة ، على أن التدريج فى التقليل يودى لصبر نحو ذلك كثيرا ، ويتجه عدم اعتبار ذلك ولو بالنسبة لمن اعتاد ذلك التقليل لأن العبرة فى ذلك بما من شأنه القتل غالبا ، ولا ينافيه اعتبار نحو نضو كما مر لأن كل نضو كذلك ، وليس كل معتاد التقليل يعمبر على جوع ما يقتل غالبا كا هوظاهر (فعمد) إحالة الهلاك على هذا السبب الظاهر ، وخرج بجيسه مالو أحمد بقازة قوته أو لبسه أو ماه وإن علم هلاكه به وبمنعه مالو أحمد بمفازة قوته وليسه أو ماه حوف أو من طعام خوف عطف أو من طعام خوف عطف أو من طعام خوف عطف أو من طعام خوف على المنافق في منافق بين المنافق على المنافق المنافق وعلم به خوفا أو حز نا أو من طعام خوف أما الرقيق في منعا في الأود بل ولا ضيان خيث كان حرا لأنه أم أما لوقية في منافق المكتبة أنه لو أغلن على بينا هو أما الرقيق في منافق بينافق في أخل العلمام منه متمكن من أخلد شي بحلافه بالمنافق في الحلاس فيه حتى مات جوعا لم يضمنه ، وقوله هذا في مفازة بمكته الحروج منها ، أما إذا لم يمكنه لطولها أو لزمانته ولا طارق فى ذلك الوقت فالمتجه وجوب القود كالمجوس مردود غالف لكلامهم (وإلا) بأن لم بمض تلك الملدة وما وما ومن كلامه السابق أنه لابد من مضى مدة بمكن به جوع وعطش) أى أو عطش (سابق) على حبسه (فشبه على) بدر بعض جوع وعطش) الدول علم من كلامه السابق أنه لابد من مضى مدة بمكن عادة إحالة الهلاك عليها ظيهام عموم وإلا هنا غير مراد (وإن كان) به (بعض جوع وعطش) الموا وعمل من كلامه السابق أنه لابد من مضى مدة بمكن عادة إحالة الهلاك عليها ظيهام عموم وإلا هنا غير مراد (وان كان) به (بعض جوع وعطش) الموا بعنى أو كما مر سابقا (وعلم الحابس الحال فعمد) لشمول حدم

ما المراد بالساعة هذا انهي . أقول : المراد بها الفلكية ، وجملة ذلك ثلاثة أيام بلياليها (قوله ابن الزبير) واسمه عبد الله لأنه المراد عند الإطلاق (قوله خسة عشر يوما) وعلى المنه المراد المنه المراد عند الإطلاق (قوله تحدد) وقع أسوال عما لو منعه البول فات هل يكون عمدا موجبا للقود كما لو حبسه ومنعه يتأثر بغرز الإبرة (قوله تعمد) وقع أسوال عما لو منعه البول فات هل يكون عمدا موجبا للقود كما لو حبسه ومنعه العلمام والشراب والطلب أولا كما لو أحمد لا يكون عمدا يموت مثله فيها غالبا فهو كما لو في همده التضميل كأن يقال إن ربط ذكره بحيث لا يمكنه البول ومضت عليه مدة يموت مثله فيها غالبا فهو كما لو حبيب ومنعه العلمام أو الشراب والطلب وإن لم يربطه بل منعه بالهديد مثلا كأن راقبه وقال إن بلت قتلنك فهو حباه عما الموام جوابه كما يحتمد عليه في العرب والطلب وإن لم يربطه بأن يعرف العرب أم لا قوله وأن علم) يفيد أنه لو طالت المماذة على وكان الإعرب عمنها لا يقيد أنه لو طالت المماذة وكان الإعرب عمنها في يفيد أنه لو طالت المماذة وكان الإعرب عمنها في يفيد أنه لو طالت المماذة وقوله هدا في مناد عنده وقوله وكنه الموام بحرابه الموام بحرابه الماد وقوله الم المنت أنه إلله المنه أنها لا أمينه الموام الموام أنه لا تقوله من المحلمة الموام أنه لا المائة الأفروعي أن علم إلى تعده الموام أن يكلام الأن وقوله الما أن ولام الموام أنه إلى الماد وقوله بالماد وقوله بالى الماد ودن غيره فاتوا عطشا أنه لاقصاص لانهم عليد رقوله بل هي ها أهل قلمة ماء جوت عاصم بالشرب منه دون غيره فاتوا عطشا أنه لاقصاص لانهم باشيرس من الشرب من غيره فاتوا عشمة غل المن قلمة ماد بحرت عاصم بالشرب منه دون غيره فاتوا عطشا أنه لاقصاص لانهم باشيل من الشرب من غيره فولو أي المورد أي المه الماد وقوله أي أي المائول الماد المورو أي أي المؤرد الماله الماد وقوله أي أي المؤرد الماله الماد وهو أي المار المورد أي أي المؤرد الماله الماد المورو أي أي المؤرد المؤرد أي أله المؤرد المورو أي أي المؤرد ال

⁽قوله وليس كل معتاد للتقليل الخ) قال الشهاب سم : الجعوع المعتاد لايقتل غالبا (قوله وأنحذ الأفرعي من قولم الخ) لايخنى ما فى هذه العبارة (قوله وعلم من كلامه السابق الخ) انظر ماوجهه

السابق له ، إذ الفرض أن مجموع المدتين بلغ المدة القاتلة وأنه مات بذلك كما علم من كلامه (وإلا) بأن لم يعلم الحال (فلا) يكون عمدًا (في الآظهر) لانتفاء قصد إهلاكه ولم يأت بمهلك بل شبهه فيجب نصف ديته لحصولً الملاك بالأمرين . والثاني هو عمد فيجب القود لحصول الملاك به كما لو ضرب إلّريض ضربا يهلكه دون الصحيح وهو جاهل مرضه ، ورد بأن الضرب ليس من جنس المرض فيمكن إحالة الهلاك عليه والجوع من جنس الجنوع ، والقدر الذي يتعلق منه نصفه لايمكن إحالة الهلاك عليه حتى لو ضعف من الجوع فضربه ضربا يقتل مثله وجب القصاص رويجب القصاص بالسبب) كالمباشرة ؛ وهي ما أتر في التلف وحصلُه والأوَّل ما أثرفيه فقط ، ومنه منع نحو الطعام السابق والشرط مالا يوثر فيه ولا يحصله بل يحصل التلف عنده بغيره ويتوقف تأثير ذلك الغير عليه كَالْحَفَر مَعَ الدَّدَّى فإن المفوَّت هو التخطى جهة الحفرة ، والمختصل هو الدَّدَّى فيها المتوقِّف على الحفر ، ومن ثم لم يجب به قود مطلقا ، وسيعلم من كلامه أن السبب قد يغلبها وعُكسه وأنهما قد يعتدلان ، ثم المبب إما حسى كالإكراه وإما عرفى كتقديم الطعام المسموم إلى الضيف وإما شرعى كشهادة الزور (فلو شهدا) على آخر (بقصاص) أي موجبه في نفس أو طرف أو برد"ة أو سرقة (فقتل) أو قطع بأمر الحاكم بشهادتهما (ثم رجعاً) عنها ومثلهما المزكيان والقاضي (وقالا تعمدنا) الكذب فيها وعلمنا أنه يقتل بها أو قال كل تعمدت الكذب أو زاد ولا أعلم حال صاحبي (لزمهما القصاص) فإن عنى عنه فدية مغلظة لتسبيهما إلى إهلاكه بما يقتل غالبا ، وموجبه مركب من الرجوع والتعمد مع العلم لا الكلب ، ومن ثم لو تيقنا كلبهما بأن شاهدنا المشهود بقتله حيا فلا قصاص لجواز عدم تعمدهما ، ولوقال أحدهما تعمدت أنا وصاحبي وقال الآخر أخطأت أو أخطأنا أو تعمدت وأخطأ صاحبي قتل الأوّل فقط لأنه المقرّ بموجب القود وحده ، فإن قالا لم نعلم أنه يقتل بقولنا قبلا إن أمكن صدقهما لقرب عهدهما بالإسلام أو نشئهما ببادية بعيدة عن العلماء. قال البلقيبي : أو قالا لم نعلم قبول

(قوله فيجب نصف ديته) أى دية شبه العمد(قوله وهو جاهل مرضه)أى فيضمنه ضيان مجد(قوله وهى) أى المباشرة و(قوله والأول) أى السبب (قوله ما أثر فيه فقط)أى بأن ترتب عليه الهلاك بواسطة ولم يحصله بذاته، وعبارة قح: وإن أثر في حصول مايوشر في الزهوق فالسبب اه: أى كالحبس فإنه يوشر حصول الألم الذى يوجب زهوق الروح (قوله أن السبب غد يغذيها) أى المباشرة (قوله وموجبه) أى القود (قوله لا الكذب) أى ليس موجبه الكذب (قوله ومن ثم لو تيقنا كذبهما الغ) يتأمل موقع هذا الكلام فإنه تحصل من كلامه أن شرط وجوب القصاص الرجوع مع الاعتراف بتعمد الكذب وبالعلم بأنه يقتل بشهادتهما ، فإن تحقق هذا الشرط وجوب القصاص الرجوع مع الاعتراف بتعمد الكذب وبالعلم بأنه يقتل بشهادتهما ، فإن تحقق هذا الشرط وجب القصاص لا للهدة المذكورة ، وإن لم يتحقق لم يجب ، وإن انتقت المشاهدة المذكورة فليتأمل ، وقد يجاب بأن المراد أنهما إذا لم يعترفا بالتعمد وشاهدنا المشهود بقتله حيا لم يجب القصاص لاحيال الفلط وعلم التعمد ، ولا يخيل عدم مساعدة العبارة عليه قع (قوله فلا قصاص) وعلى القاتل دية عمد في ماله كما يأتي في شرح قول المستف ولو ألقاه في ما مغرق فالتقمه حوت الخ (قوله قتل الأوكر) أى من قال تعمدت أنا وصاحي

⁽قوله بل شببه) معطوف على عمدا في قوله فلا يكون عمدا (قولهورد بأن الفغرب ليس من جنس المرض الغ) فيه مافيه كما قال الشهاب سم، إذ الملحظ كون الهلاك حصل بالحجوع ولا شك أنه حصل به في المسئلين، ألا ترى أنه لوكان صحيحا في مسئلة المرض لم يقتله ذلك الفسرب، وأما كونه من الجنس أو من غيره فهوأمر طردى لا دخل له في ذلك فتأمل (قوله والقدر الذي يتعلق منه نصفه) يتأمل (قوله يظبها) أى المباشرة (قوله لا الكلنب) أي وحده

شهادتنا لوجود أمر فينا يقتضى رد ما والحاكم قصر فى اخبارنا فنجب دية شبه العمد فى مالهم إن تم تصدقهم العاقلة (إلا أن يعترف الولى بعلمه) عند القتل كما فى المحرر (بكذبهما) فى شهادتهما فلا قود عليهما، بل هو أو اللدية المغلقة عليه وحده لا تقطاع تسبيهما وإلحائهما بعلمه فصارا شرطا كالمسلك مع القاتل واعراف بعلمه بعد القتل لا أثمر لله فيقتلان ، واعراف القاضى بعلمه بعد القتل لا أثمر له فيقتل موجب لقتله أيضا رجعا أم لا ، وعمل ذلك كله مالم يعترف وارث القاتل بأن قتله حق ، ولو رجع الولى والشهود فسياتى فى الشهادات وخرج بالمشاهد الراوى كما لو أشكلت قضية على حاكم فروى له فيها بحيرا فقتل به الحاكم آخرتم رجع الراوى وقال تعمدت الكلب كنا له قصاص عليه كما نقله فى الروضة كأصلها قبيل الديات عن الإمام وغيره خلاقا البغرى فى فتاويه ، وقياسه كما أقلى به بعض المتأخرين مالو استفى القاضى شخصا الفاتاه بالقتل ثم رجع (ولو ضيف بحسوم) بعلم كونه يقتل غالبا (صبيا) غيرتمين كما قيد به الإمام وغيره فالله بنائل المنافق المنافقة أبو حامد عن النص (أو مجنونا) أو أعجميا يرى طاعة أمره فأكله (فات)منه (وجب القصاص كانه أبلأه إلى ذلك سواء قال له هو مسموم أم لا . وقول الشارح وإن لم يقل هو مسموم أم لا . وقول عند قوله هو مسموم بالأولى ، على أن جعا من أنمة المربية قرووا أن الغاية تكون معطوقة على نقيض مابعدها . المنوى (و أو الغا عاقلا ولم يعلم حال العامم ، فأكله فات (فدية) شبه العمد لتناوله له باختياره ثم يوثر ترتمز يره و قول قصاص كا لتغريره كالإكراه . ورد بأن فى الإكراه إلحاء دون هذا ، ولا دليل فى قنه صل الله عليه وسلم الله عليه وسلم الله وسلم والم وسلم ما الله على وسلم الله على وسلم الله على وسلم الله وسلم الله وسلم الله على وسلم الله واسلم الله وسلم الله على وسلم الله وسلم الله وسلم الله وسلم الله والله وسلم الكه والم الله الهاد والله والله والله والله والله والله والله والمهم الله والله والمناه والله والله والله والله والله والم والله والمه والله وال

(قولى مالمم) أى الشهود (قوله لم إن تصدقهم) أى فإن صدقهم فالمدية على العاقلة وليموا عنراف) أى الولى (قوله بعد القتل) صداقاتل الأول وهو الذى قتلناه بعد القتل) صداقاتل الأول وهو الذى قتلناه بشهادة المينة (قوله فلا تصاص) أى ولا دية وإن لم يكن أهلا للرواية ، وكذا القاضى لاقصاص عليه حيث كان أهلا للأخد من الحديث بأن كان عبهدا وإلا اقتص منه (قوله وقياسه كما أنى به الغ) أى ف عدم وجوب شى هعليه (قوله المؤتفاة بالقتل) أى ولو قال تصدت الكذب وعلمت أنه يقتل بإفتاق (قوله ثم رجع) أى المنى (قوله أو مجوب شيء عميد المناقل) أى ولو قال تصدت الكذب وعلمت أنه يقتل بإفتاق (قوله ثم رجع) أى المنى (قوله أو مجوب عن عالمادة بالكن على المناقل على المناقلة على المناقلة على المناقلة على المناقلة على المناقلة على المناقلة المناقلة على المناقلة على المناقلة وقول المناقلة على المناقلة و قوله أن يوان لم يقل كأن مراده من هذا أنه ليس المقصود من الفاية جعلها أولى بالحكم مما قبلها بل المراد بها مجرد التعمم وإلا فجرد هذا لفقر بالحكم عما المناقلة الى بالحكم عما المناقلة المناقلة (قوله فلم يوشر تغريره) أى لم يوشر بالهلاك حدى يجب القصاص فاكنى المناقلة المناقلة المناقلة المناقلة المناقلة المناقلة المناقلة المناقلة المناس تغريره) أى لم يوشر بالهلاك حدى يجب القصاص فاكنى

⁽قوله بعلمه) متعلق بانقطاع (قوله بعد القتل) متعلق بعلمه (قوله معطوفة على نقيض مابعدها) أى والذى بعدها لم يقل هو مسموم فنقيضه قال هومسموم فصارالتقدير قال هو مسموم وإن لم يقل هو مسموم وهو مرادف لقوله سواه أقال الخ، وغرض الشارح من هما التقدير أن المناسب فىالغاية أن يقول وإن قال هومسموم لأن الحطاب مع غير المميز : أى فهذا القول لايفيد فى دفع القصاص فى غير المميز إفادته فى البائغ العاقل الآتى

لليهودية التى سمته عبير لما مات بشر وضى الله عنه لأبها لم تضيفهم بل أرسلت به إليهم ، ويفرض التضييف الموارس فعل قطه فعلها خلها ما بالتودى المسلك مع القائل ، ويغرض أنه لم يقطعه فعلم رعابة الممائلة منا بحلافها مع اليهودى السابق قرينة على أنه قتلها ليقضها العهد بلماك على ما يأتى آخر الجزية لا للقود ، وتأخيره لموت بشر بعد العفو لتحقق عظم الحناية التي لابنيق بها العفو حيثلا لا ايقتلها إذا مات . والحاصل أنها واقعة حال فعلة محتملة فلا دليل فيها علم المنافق المنافق على المنافق المنافق على المنافق ورد بأن محل تغليب حيث اضمحل السبب معها كالمسك مع القائل ولا كثلك عنا أما إذا والحاصل على المنافق ولا يقلل المنافق ولا يتعرف على الأقوال) فعليه دية شبه عمد على الأظهر لما مر ، وخرج بقوله كثلك منا المنافق على المنافق المنافق على المنافق كل منافق المنافق المنافق المنافق كل هذا الطعام وفيه مع فأكله ومات لم يجب قصاص والا لو كان أكله منه نادا فيكون هلوا ، ولو قال لعاقل كل هذا الطعام وفيه مع فأكله ومات لم يجب قصاص ولا لو كان أكله من المنافق كل هذا الطعام وفيه مع فأكله ومات لم يجب قصاص ولا وقال منافق على شربه وهو جاهل كونه مها فشربه ومات والا خلالة على المنافق المنافق على شربه وهو جاهل كونه مها فشربه ومات وجب القصاص ولا القصاص والم المنافق المنافق على شربه وهو جاهل كونه مها فشربه ومات وجب القصاص والا القصاص ، يخلاف العالم بذلك فإن ادعى القائل جهاء بكونه مها وكان من يخى عليه ذلك صدق والا فلا كا قاله القصاص ، يخلاف العالم بلك فإن العاقل كل هذا قاله المنافق المنافقة ال

في التأثير بضعت تأثيره بالدية (قوله لليهودية) أى لادليل في قتله الملدكور على وجوب القصاص (قوله الني سمنه) أي الذي أرسلته بالشاة معيده أي الله وقوله قالوسول) أى الذي أرسلته بالشاة (قوله قرينة) أى حيث لم يقتله بعل السم الذي قتل به فسيأتي له أن له قتله بمثل السم الذي قتل به مالم يكن مهريا بعن ثم يتافي له أن له قتله بمثل السم الذي قتل به مالم يكن مهريا ومن ثم تأخير قتلها (قوله فلا دليل فيها) لأن من قواعد إمامنا رضى كم لا لا كن وقائع الماسموم (قوله له تأخير قتلها (قوله فلا دليل فيها) لأن من قواعد إمامنا رضى الله عنه أن لا تكويل إذا تطرق إليها الاحيال كساها ثوب الإجمال وسقط بها الاستدلال (قوله سما بتثليث أوله) لكن الأقصح الفتح ويله الفحم وأردوها الكبر به عليه البرهان الحليمي في حواشي الشفاء (قوله مجيز) أن أن كن الأقصح الفتح ويله الفحم وأردوها الكبر به عليه البرهان الحليمي في حواشي الشفاء (قوله مجيز) أن من غير تقديم له من صاحب الطعام ، ومن التقديم وضعه الشهر وجوب القصاص لا أو ضعها غيره كخادمه وضعها أيم كخادمه فالماس المناس كل الوضعها غيره كخادمه أن على الواضع حون المالك ولو بأمره أخله عام نقلم من أن تقديم الرسول قطع فعل اليودية (قوله مطلقا) أي سواء ندر أكله أو استوى الأمران (قوله وفيه مم) من تتمة كلام الفائل (قوله ولا دية) أى ولا كفارة أي المام (أي المام الشائل (قوله وجب القصاص) أي على المكره (قوله بخلاف المالم) أى المنارب العالم (قوله وعله) أن عليه دية عدلاً انه قصد الفعل والشخص بما يقتل عالما ، ان عصد أن عالم دية خطأ ، ثم

⁽قوله مامر) أى فىقوله سواء الخ (قوله لأجل جريانالحلاف) علة لقوله وزاد الخ (قوله ولو قال لعاقل كل هذا الطعام وفيه سم)عبارة الروض: ولو قال لعاقل كل هذا الطعام ففيه سم لايقتل فأكله الخفقوله لايقتل ساقط من نسخ الشارح، ولا بد منه، وعلم من الفاء فى عبارة الروض أن قوله وفيه سم من مقول القول (قوله فإن ادعى القاتل) يعنى المكره بكسرالراء

المتولى ، أو بكونه قاتلا وجب القصاص حيث كان الآكل غير نميز ، ولو قامت بينة بأن ما أوجره من السم يقتل غالبا وادعى عدمه وجب القود ، فإن لم تكن صدق بيمينه ، ولو أوجر شخصا سها لايقتل غالبا فشبه عمد أو يقتل مثله غالبا فالقود ، وكذا إكراه جاهل عليه لا عالم ، وكلام أصل الروضة هنا محمول على هذا (ولو ترك المجروح علاج جرح مهلك فمات وجب القصاص) لأن البرء غير موثوق به وإن عالج . ومن ثم لو ترك عصب الفصد المجنى عليه به فلا ضمان عليه في النفس لأنه القاتل لنفسه ، وسيأتى قبيل الحتان حكم تولد الهلاك من فعل الطبيب (ولَّو أَلقاه) أي الميزالقادر على الحركة كما هو ظاهر (في ماء) جار أو راكد ومن اقتصر على الثاني أراد به التميل (الابعد" مغرقا) بسكون غينه (كنبسط) يمكنه الحلاص منه عادة (فمكث فيه مضطجعا) مثلا مختار ا لللك (حيى مملك فهدر) لاضهان فيه ولا كفارة لأنه المهلك لنفسه ومن ثم وجبت الكفارة في تركته ، أما إذا لم يقصر بذلك لكونه ألقاه مكتوفا مثلا فعمد (أو) في ماء (مغرق) لمثله (لايخلص منه) عادة كلجة وقت هيجانها فعمد مطلقا أو (إلا بسباحة) بكسر أوله أى عوم (فإن لم بحسنها أو كان) مع إحسانها (مكتوفا أو زمنا) أو ضعيفا فهلك (فعمد) لصدق حدَّه حيثنا عليه (وإن منع مها) وهو يحسنها (عارض) بعد الإلقاء (كريح وموج) قمات (فشبه عمد) أو قبله فعمد لأن إلقاءه فيه مع عدم تمكنه منه مهلك غالبًا (وإن أمكنه فتركها) خوفًا أو عنادا (فلا دية) ولا كفارة (في الأظهر) لأنه المهلك لنفسه ، إذ الأصل عدم الدهشة ، ومن ثم لزمته الكفارة والثاني يجب لأنه قد تمنعه من السباحة دهشة وعارض باطن (أو) ألقاه (في نار يمكن الحلاص) منها (فكث فني) وجوب (الدية القولان) أظهرهما لا (ولا قصاص في الصورتين) المـاء والنار (وفي النار) وكذا المـاه ، ومَن ثم استويا في جميع التفاصيل المذكورة (وجه) بوجوبه كما لو أمكنه دواء جرحه ، ويردّ بظهور الفرق بالوثوق

رأيت ابن عبد الحق اقتصر على الاحتمال الثانى (قوله وادعى) أى المؤجر (قوله وجب القود) عملا بالبينة (قوله صدق بيمينه) أى في أنه لايقتل غانبا فعليه دية شبه عمد (قوله غنه عمد) أى وإن كان المؤجمر صبيا (قوله غالقود) أى وإن كان المؤجمر سبيا (قوله غالقود) أى وإن كان المؤجمر بالغا عاقلا (قوله عليه) أى يوجب القود على المكور (قوله بسكون غينه) لعلم الإشارة راجع إلى قوله لا عالم قوله فلا ضمان عليه في النفس) أى وعليه ضمان الجرح (قوله بسكون غينه) لعلم في ضبط المصنف كذلك ، وإلا فلا يتعمن السكون بل يجوز الفتح مع التشديد ، في المحتار أغرقه غيره فهو مغرق (قوله فإن لم يحسنها) ظاهره وإن ظل الملتى منه أنه يحسنها ، ويوجه بأن الضمان من خطاب الوضع ولا يعتبر فيه علم بصفة الفعل ، وقياس مامر من اشتراط علم المصنف بكون السم يقتل غالبا أنه لو ظن ذلك لم يجب قصاص بل

[فرع] لو أمر صغيرا يستني له ماء فوقع في المماء ومات ، فإن كان مميزا يستعمل في مثل ذلك همدر وإلا ضمنه عاقلة الآمر ، ولو قوص من يحمل : أى من إنسان أو دابة رجلا فتحرّك وسقط المحمول فكإكراهه على الرمى انهى والد الشارح على شرح الروض (قوله أو قبله) أى قبل الإلقاء (قوله ومن ثم لزمته) أى لزمت من أمكنه التخلص فتركه الكفارة لقتله نفسه (قوله وعارض باطن) أى خني (قوله أو ألقاء في نار) .

[فرع] أوقدت امرأة نارا وتركت ولدها عندها الصغير وذهبت فقرب من النار واحترق بها ، فإن تركته يموضع تند مقصرة بتركه فيه ضمنته وإلا فلا ، هكذا قاله بعض أهل إلين ، وهو حسن مر انتهى قع ، والشهان

⁽قوله حيث كان الآكل غير مميز) يحرر ويراجع فى كلام غيره ، وقوله الأكل المناسب الشارب أو المتناول

هنا لا ثم ، أما إذا لم يمكنه الحلاص لعظمها أو نحو زمانة فيجب القود ولو قال الملقى كان يمكنه التخلص فأنكر الوارث صدَّق لأنالظاهر معه والمـاء والنار مثال ، ولو ألقاه مكتوفا أو به مانع من الحركة بالساحل فزاد المـاء وأغرقه ، فإن كان بمحل تعلم زيادته فيه غالبا فعمد أو نادرا فشبهه أولا يتوقع زيادة فيه فاتفق سيل نادر فخطأ (ولو أمسكه) شخص (فقتله آخر أو حفر بثرا) ولو عدوانا (فرداه فيها آخر) والردية تقتل غالبا (أو ألقاه من شاهق) أى مكان عال(فتلقاه آخر) بسيف (فقد"ه) به نصفين مثلا (فالقصاص على القاتل والمردى والقاد") الأهل (فقط) أى دون الممسك والحافر والملتى لخبر فىالممسك صوّب البيهي إرساله وصحح ابن القطان إسناده ولقطع فعله أثر فعل الأوّل وإن لم يتصور قود على الحافر لكن عليهم الإثم والتعزير بل والضمان فى القن على الممسك وقراره على القاتل . أما غير الأهل كمجنون أو سبع ضار فلا أثر له لأنه كالآلة ، والقود على الأوَّل كما قاله ابن الرفعة ، كما لو ألقاه ببئر أسفلها ضار من سبع أو حية أو مجنون ، وإنما رفع عنه الضان الحربي لأنه لايصلح أن أن يكون آلة لغيره مطلقا ، بخلاف أولئك فلَّهم مع الضراوة يكونون آلة لًا مع عدمها ، ولا يرد على المصنف تقديم صي ملدف فأصابه مهم رام حيث يجب القود على المقدم دون الرامى لأنا نمنع ذلك ، بل إن كان التقديم قبل الرمى وعلمه الرامى فهو مما نحن فيه لأن الضمان على الرامى فقط أو بعده فهو نما نحنُّ فيه أيضًا لأن المقدم حينتذ هو المباشر للقتل (ولو ألقاه في ماء مغرق) لايمكنه التخلص منه نقده ملىزم قتل فقط لقطعه أثر الإلقاء أو حربي فلا قود على الملتى لما مر آ نفا أو (فالتقمه حوت) قبل وصوله للماء أو بعده ، سواء أعلم ضراوته أم لا لأنه إذا التقم فإنما يلتقم بطبعه فلا يكون إلا ضاريا كما شمله إطلاقهم (وجب القصاص فى الأظهر) وإن جهله لأن الإلقاءُ حينظ يغلُّب فيه الهلاك فلا نظر للمهلك كما لو ألقاه ببئر فيها نصل منصوب لايعلم به ، بخلاف مالو دفعه دفعا خفيفا فوقع على سكين لايعلمها فعليه دية شبه عمد . والثاني وهو من تخريج الربيع من صورة الإلقاء من شاهق

بدية العمد (قوله هنا) أى في مسئلة النار ، وقوله لا ثم : أى في مداواة الجرح (قوله صدق) أى الوارث بيمينه على القادة أنهم حيث أطلقوا التصديق ولم يقولوا معه بلا يمين كان محمولا على التصديق باليمين ويكفيه يمين واحدة لأنه إنما حلف على على مداوا على التصديق باليمين ويكفيه يمين واحدة لأنه إنحا حلف على التخلص لا على أن الملتي قتله وإن لزم من دعواه عدم المقدرة (قوله والتورية) أى والحال (قوله كم مكن عال) تفسير مراد وإلا فالشاهق كما في الحيل الجليل المرتفع : أى والإلقاء منه يقتل خالبا (قوله كم محبون) حال من غير الأهل فيخرج به الحرق الآتى (قوله والقود على الأول) لعله فى غير الحافر لما مرّ من أله لم يتصور قود على الحافر ، وقوله ضار أى كل من المجنون والسبع أخلا من قوله والتي ضاريا ويهدر المقنول عند قال امليك وما عطف عليه (قوله يوكنون القو الله على الحدوث عند قال الحية أو وما هما على الممسك ولا دية ولاكفارة (قوله فقده) أى مثلا (قوله ملزم) أى للأحكام (قوله فلا المنون أى الما أقاهه) أى الملني (قوله كا لو ألقاه) أى فطبه القود

⁽قوله وصمح ابن/القطان/إسناده) أى صمح أنه مسند لامرسل (قوله لكن عليهم الإنم والتعزير) لايختى أن هذا لايتأتى في الحافر على الإطلاق (قوله والقود على الأول) أى في غير الحافر كما لايختى

ثمب الدية لأن الملاك من غير الوجه الذي قصد فانهض شبهة في ثني القصاص ، ولو اقتص " من الملثي فقلف الحوت من ابتامه سللما وجبت دية المقتول على المقتص دية عمد في ماله ، ولا قصاص للشبهة كما أفي به الوالد رحمه الله تمالى ، كالو شهلت بينة بموجب قود فقتل ثم بان المشهود بقتله حيا بجامع أنه في كل قتل بحجة شرعية ثم بان خلاقها (أو غير مغرق) فإن أمكته الحلاص منه ولو بسباحة فالقضه (فلا) قود بل وية شبه عمد مالم يعلم أن به حونا يلتم وإلا فالقود كا أو ألقمه إياه كما صرح به ولو بسباحة فالقضه (فلا) قود بل وية شبه عمد مالم يعلم أن به حق كاقتل هلا اوالا قتلت فقتله (فعليه) تمال عمر على المسلم أن به لاحتفى بغير حتى كاقتل هلا اوالا قتلت فقتله (فعليه) أى المكره بالكرم والكرم على إن مان المكره بغير من مسطوته لاحتياده فعل مايميك المحال المكره بالكره معمه كالآلة ، إذ الإكراه يولد لاحتياده فعل المكره عبله عن نفسه ويقصد به الإملاك غالبا ، ولا يحصل الإكراه منا لا بشعرب شديد فا فوقه له إلا لنحو ولده ، وكما على المكره بالفتح حيث لم يكن أضجميا يعتقد وجوب طاعة آمره أو مأمور الإمام أو زعم بغاة لم يعلم ظامه بأمره بالقتل (في الأظهر) لإيثاره نفسه بالبقاء وإن كان كالآلة فهو كشمط قتل غيره أو زعم بغاة لم يعلم ظامه بأمره بالقتل (في الأظهر) لإيثاره نفسه بالبقاء وإن كان كالآلة فهو كشمط قتل غيره لم كلكره فصار كما لو ضربه به ، وقيل لا قصاص على المكره بكسر الراه لأنه متسبب ، بل على المكره ولاته المكره فصار كما لو ضربه به ، وقيل لا قصاص على المكره بكسر الراه لانه متسبب ، بل على المكره

(قولهمن غير الوجه الذي قصد) وهو الإغراق (قوله ثم بان المشهود بقتله حيا) أي فإنه الاقتصاص على الشاهد وعلى المقتص دية عمد في ماله (قوله مالم يعلم أن به حوتا) أي فلو ادعى الولى علم الملقي بالحوت وأنكره صدق الملق يسينه لأن الأصل عدم العلم وعلم الشهار وقوله فامره كالإكراه) نم لا أثر لأمر إمام وزعم بغاة حيث لم يعلم المأمور ظلمه به فلا ضابات عليه ولا تخارة وإن بان ظلمه انهي ، كذا في نسخة ، ولعل صورتها أن القاتل لم يغيث يظاف منه الملاك كا يوختل من معلى المأمور ظلمه به فلا ضابات عليه ولا تخارة وإن بان ظلمه انهيد عيثاف منه الملاك كا يوختل من مع على منهج ثم الإكراء هنا إنما يصم بالمهديد بالتقل أو غيره مما يشخف منه الملاك ، ويوافق ذلك ما نقله اللهميرى عن الوقط من من المحترين أن الإكراء الإعجاب المتنفوية من المناقل الدميرى عن الشهر بد ينه المناف فوقه) أي كانقتل والقطم (قوله الشهرب المناف أي مأمور (قوله والموتم والشهرب الوقع أي مأمور (قوله ولا علاف فوقه) أي كانقتل والقطاح (قوله المؤمن أي مأمور (قوله ولا علاف في الوقع من المناف والمناف المناف وكتب عليه مم قوله ولا ملاف المناف المناف المناف المناف المناف المناف المناف المناف المناف والمناف الكفار ونسام فيهاح بالإكراء كما قاله ابن الوفعة انهي شرح الروض وشرحه ويباح به بقية الماضي دخل فيها القادل في وسيطه والإباحة لاتناف الوجوب في بعض الصور ، في الروض وشرحه ويباح بل يهب كما قاله الفزل في وسيطه ونقل ابن المومة الاتفاق الحيد إن بعض الماسور ومناه المنافر ونشاه بالنافة الغال ابن المنفة المناف المنافي وصيطه ونقل ابن المؤمة الاتفاق عليه إتلاف الما الغير وصيد الحرم ويضعنهما : أي كل من المكره والمكراه المال الفير وصيد الحرم ويضعنهما : أي كل من المكره والمكراه المال الفير وصيد الحرم ويضعنهما : أي كل من المكره والمكراه المال الفير وصيد الحرم ويضعنهما : أي كل من المكره والمكراه المال المال الفير وصيد المن المنافرة المنافق على المنافرة المنافق المنافرة المنافق على المنافرة المنافق المنافرة المنافق المنافرة المنافرة المنافرة المنافق المنافرة الم

⁽هوله إلا يضرب شديد) أى يودى إلى الفتل كابير عل من حواشى سع على المديح فلمراجع (قوله أو مأمور الإمام) قال فى الأنوار : وليس المراد بالإمام هناالمنولين على الرقاب والأموال المعرقين لهم كالسباع والمنتهبين لأموالهم كأهل الحرب إذا ظفروا بالمسلمين ، بل المراد به العادل الذى لايعرف منه الظلم والقتل بغير حق (قوله ولعدم تقمير الحجى عليه) أى فيخرج العمائل

يفتحها فقط لأنه مباشر ، وهي مقدمة ، وعل الخلاف فيا إذا كان المكره عليه غير نبي ، فإن كان نهيا وجب على المكره بفتح الراء القصاص قطعا تما دلا على المكره بفتح الراء القصاص قطعا تما دلا على المكره بفتح الله المكره بفتح الله المكره بفتح الله وعليه عندند (فإن وجبت الله إن المتوخطا أو عدم مكافأة أو عفو ، وهي على غير انحطي " مناطقة في ماله وعليه شخفة بجل عاقلته (وزعت عليهما) بالسوية كالشريكين في القتل ، تم إن كان المأمور غير مميز أو أعجبيا اختصت بالآمر ، وإن كان المأمور قنه فلا يتعلن بوقيته شيء بل له التصرف فيه ولوكان معسرا لأنه آله عضه (فإن كافأه أحدها فقط) كان أكره حوقنا أو عكمه على قتل للمكافئين بالقتل وأخد حصته من الدية من الآخر (ولو أكره الألغ) عاقل مكافئ (مرامقا) أو صبيا أو مجنونا أو عكمه على قتل عكمه على قتل المكافئين بالقتل وأخذ حصته من الدية من الآخر (ولو أكره الله عالم عاق إمكافئ (مرامقا) أو صبيا أو مجنونا أو عكمه على قتل عكمه على قتل المكرة والمنافئة على المائية المكرة إن المنافقة وكراه فهم عن على المنافقة وكره المنافقة على المكرة إلى المكرة إلى الكرم وجوب أكره على من غلل المكرة) بالكسر لأن خطأه تلبية إكراهه فجمل معه كالآلة إذ لم يوجد منه أرتكاب حرمة ولا قصاص على المكره) بالكسر لأن خطأه تلم ورقع المنافقة على عاقلته فى أوجه الوجهين كا يوخل من كالآلة إذ م يوجد من كرنه كالآلة أد . والتافى لاقصاص على المكرة إيضا لارجه على عن كل السلام عن عن كرنه كالآلة اله . والتافى لاقصاص على المكرة إيضا من غل السلام من ظل السلام عن المنافئة على عاقلته فى أوجه الوجهين كا يوخل من طن السلد مثلا تصف دية مخففة على عاقلته فى أوجه الوجهين كا يوخل من طن السلام على المكرة المنافقة على عاقلته فى أوجه الوجهين كا يوخله من طن السلام المن على المكرة المنافقة على عاقلته فى أوجه الوجهين كا يوشك من كالاته المكرة المحرود المحدودة على عاقلته فى أوجه الوجهية كم كالمن المكرة المحدودة عند عن كالمنافقة على عاقلته فى أوجه الوجه كالمن المنافقة على عاقلته فى أوجه الوجهة كالمكرة المحدودة على عاقلته فى أوجه الوجهة كالمكرة المحدودة على عاقلته فى أوجه الوجهة كالمكرة المكرة المكرة المكرة المحدودة على عائلة كالمكرة المكرة المكرة المحدودة على عائلة كالمكرة المكرة ا

والقرار على المكره الآمر ، ويفرق بتغليظ أمر القتل والزجر عنه بتضمين كل منهما قرارا انهي . وانظر ما المؤاد بالإباحة التي لاتناق الوجوب فإنه إن أريد بها التخيير أشكل فإنه يناق الوجوب بداهة فتأمل ، ولعل المراد بها أن القعل ليس عرما فلا يناق كو نه واجبا (قوله فإن كان نبيا) ولا يلحق به العالم والولى والإمام العادل (قوله قطما) أى لحرمة النبي بالنسبة لغيره و لأنه يجب على غيره فداره ، بنضه (قوله كما دل عليه كلامهم) أى في المضطر" (قوله محلاقا لما نقل علىه (قوله وإن كان المأمور قنه) لما نقل عن البغوى) ويتعين حمله بعد تسليمه على ما إذا أمكن خفاء ذلك عليه (قوله وإن كان المأمور قنه) والحال أنه غير مميز الخ رقوله أو عكسه) أى كان أكره قن "حرا ، وقوله على قتل قن "عجلا وقوله لأن خطأه) أى الفن فيها آمرا كان أو مأمور ا رقوله أما الصبى قلا قصاص) أى وعليه نضف دية عمد (قوله لأن خطأه) أى المكور (قوله نتيجة) جواب عن تمسك به مقابل الأصح من أنه شريك محلئ وهو لايقتل ، وحاصل الحواب أن خطأه لما نشأ من إكراه المتعمد ألغى بالنظر للمكوره واعتبر كونه آلة له .

(تنبيه) لاييبح الإكراه القتل المحرم لمانته ، بمنالاف المخرم لفوات المالية كنساء الحريين وذراريهم فإنه يباح بالإكراه ، وكذا لايبيح الزنا واللواط ، ويجوز لكل مهما دفع لمكره بما أمكنه ، ويباح به شرب الحمر والإفطار فى رمضان والحروج من صلاة الفرض ، ويباح به الإثيان بما هو كفر قولاً أو فعلا مع طمأنينة القلب بالإيمان ، وعلى هذا فأوجه أصحها الأفضل أن ينبت ولا ينطق بها . والثانى الأفضل مقابله صيانة لنفسه . والثالث إن كان من العلماء المقتدى بهم فالأفضل الثبوت والرابع إن كان يتوقع منه الإنكاء والقيام بأحكام الشرع ،

⁽قوله وهى على غير المحطئ) عبارة التحفة وهى على المتعمد مغلظة فى ماله وعلى غيره عمفة على عاقلته (قوله كم يتعلق برقبته شىء) أى والصورة أنه غير تميز والقصاص على السيد (قوله أو صديا) كأنه من عطف العام على الحاص (قوله إن كان لهما فهم) مثله فى التحفة ، وهو ساقط فى أكثر نسخ الشارح وكأنه قيد لكون عمده عمدا

الأنوار توجيهه واستوجهه الشيخ وإن جزم ابن المقرى بخلافه (أو) أكره (على رمى صيد) فى ظنهما (فأصاب رجلا فمات فلا قصاص على أحدً) منهما لحطئهما فعلى عاقلتهما الدية بالسوية(أو) أكره (على صعود شجرة) أو نزول بثر (فزلق ومات فشبه عمد) لأنه لايقصد به القتل غالبا ، وقضيته وجوب الدية على عاقلة المكره بكسر الراء وهو ماجزم به في الهذيب وهو الظاهر وإن حكى ابن القطان في فروعه عن نص الشافعي أنها في ماله (وقبل) هو (عمد) وأصله رأى للغزالي ، وعليه فيجب القصاص لتسبيه في قتله فأشبه مالو رماه بسهم ، ومحل هذا القول إذا كانت الشجرة عما يزلق على مثلها غالباكما ذكره المصنف في نكت الوسيط، فإن لم تكن مما يزلق على مثلها غالبا لم يأت القول المذكور، وحينئذ فالتقييد ذلك لمحل الحلاف خلافًا لما فهمه أكثر الشراح أنه قيد لشبه العمد فيكون في هذه الحالة خطأ فافهم هذا المقام (أو) أكره مميزا ولو أصجميا (على قتل نفسه) كاقتل نفسك وإلا قتلتك فقتلها (فلا قصاص فىالأظهر) لانتفاء كونه إكراها حقيقة لاتحاد المـأمور به والمحوف به ۖ فكأنه احتار القتل. والثاني يجب كما لو أكرهه على قتل غيره ، ويجب على الأوَّل على الأمر نصف الدية كما جزم به ابن المقرى تبعا لأصله وهو المعتمد بناء على أن المكره شريك وإن سقط عنه القصاص للشبهة بسبب مباشرة المكره قتل نفسه . نعم لو أكرهه على قتل نفسه بما يتضمن تعذيبا شديداكإحراق أو تمثيل إن لم يقتل نفسه كان إكراها كما جرى عليه الزاز ومال إليه الرافعي وإن نازع فيه البلقيني ، أما غير المميز فعلى مكرهه القود لانتفاء اختياره ، وبه فارق الأعجمي لأنه لايجوز وجوب الامتثال في حق نفسه ، وأما غير النفس كاقطع يدك وإلا قتلتك فهو إكراه لأن قطعها ترجى،معه الحياة (ولو قال) حر لحر أو قنَّ اقتلني أو (اقتلني وإلا قتلتك فقتله) المقول له (فالمذهب) أنه (لاقصاص) عليه للإذن له في القتل وإن فسق بامتثاله والقود يثبت للمورث ابتداء كالمدية ولهذا أخرجت منها ديونه ووصًّاياه . والطّريق الثانى ذات قولين : ثانيهما يجب القصاص لأن القتل لايباح بالإذن فأشبه مالوأذن

نالافضل أن ينطق بها لمصلحة بقائه وإلا فالأفضل الثبات وبياح به إتلاف مال الغير . وقال في الوسيط : بل يجب وتبعه الحارى الصغير فجزم بالوجوب والمكوه على شهادة الزور . قال الشيخ عز الدين : ينبغي أن ينتظر غيا تتفسد والم تتفسد والم التخوض والم من حال المكره أنه لا محقق ما مدد به لايكون ذلك إكراها ، وعليه فلو قيد المكوه بالفتح وعلم من حال المكره بالكسر أنه لايريد قتل نفسه ، ما مدد به لايكون ذلك إكراها ، وعليه فلو قيد المكره بالفتح وعلم من حال المكره بالكسر أنه لايريد قتل نفسه ، عوالم أراد عبرد المبكر والاستهزاء بالمكره لم يكن إذنا كما أنه لايس بإكراه فيقتل المكره والمستهزاء الممكره في مالوقال اقتل نفسك عمد أحفا من قوله بناء على أن المكره شريك الغ (قوله لان قطه با ترجى معه الحياة) بني مالوقال اقتل نفسك وإلا قطمت بدك ، والقياس أنه ليس بإكراه أخذا مما مر في ضابط الإكراه من أنه لابد في المكره به أن يتولد منه الملاك عادة على أن المخوف به هنا دون المأمور به ، وقضية تعليل الشارح أن ذلك ليس بإكراه (قوله فالملاهب أنه لاتفساص) أى وعليه الكفارة ، وبي مايقم كثيرا أن الحاكم يكسر شخصا أو يكلبه مثلا ثم إنه يطلب من المخوجين عليه قبل المواجعة به المؤمن على الموته بعد مقطوع به عادة (قوله علم المؤدن في ذلك تحقيل عليه بإراهاق وعدم تطويل الأم على أن موته بعد مقطوع به عادة (قوله بالإذن) هذا من تمام التعليل ، والمراد به دفع ماقد يتمسك به الثانى من أنه يجب عليه القصاص لأن الحق فيه بالإذن) هذا من تمام التعليل ، والمراد به دفع ماقد يتمسك به الثانى من أنه يجب عليه القصاص لأن الحق فيه

⁽قوله وأصله رأى للغزالى) عبارة البدميرى : وهو قول الغزالى (قوله فى هذه الحالة) يعنى إذا لم يزلق على مثلها غالبا (قوله وإلا قتلتك) ليس بقيد

له في الرّ نا بأسته (والأطهر) أنه (لا دية) عليه لأن المورث أسقطها أيضا بإذنه ، نهم تلزمه الكفارة والإذن في القطع يبده ومرايته كما يأتى . والثانى تجب ولا يوثر إذنه وعل تاتقرر في النفس ، فلو قال له اقطع يدى فقطها ولم يمث فلا دية ولا قود جزما وعله أيضا عند تمكنه من دفعه بغير القتل فإن قتله دفعا النبي الفيان جزما ، وهل وقال اقالمتني وإلا تتلتك فقلمه فلا حد كما موبه في الروضة ، فإن كان الآذن عبدا لم يسقط الفيان ، وهل يجب القصاص إذا كان المأذن عبدا لم يسقط الفيان ، وهل يجب القصاص إذا كان المأذون له عبدا وجهان أظهرهما علمه ، ولو أكرهه على إكراه غيره على أن يقتل وابعا فلهملا التحسى من الثلاثة , وفو قال اقتل زيدا أوعمل و ولا تتلك (فليس بإكراه) فيقتل المأمور بمن يقتل منها الم المور بمن تقلم منها لالمختبره له ، وهل أأشهه به عبد ويقتل غالبا ، أو حث غير بمن كأعجمى عكسه في مضيق لا يمكنه للمضيق ، عادتك المعام منه أو أغراه به فيه قبل به للمدى حد " المعد عليه أو حية فلا مطلقا لأبها تشرى بطبهما من الآدى حتى في المضيق ، عادت المهمد عليه أو حية فلا مطلقا لأبها تشرى بطبهما من الآدى حتى في المنسيق ، عادت المهم المناس المناس علم المناس علم المناس فالموابق المؤلف مالو غطيل المؤلف أنه في في في المؤلف مالو غطيل المؤلف مالو غطيل المؤلف مالو غطيل المؤلف مالو غطيل المؤلف مالو غطيا المؤلف مالو غطيا مالو غطاها ليقع بها من يمر من غير تعيين فإنه لايقتل لانتفاء تحقق اللمعد .
المنتف كما من أمال المؤلف مالو غطاها ليقع بها من يمر من غير تعيين فإنه لايقتل لانتفاء تحقق اللمعد .

الله إلى القنول أذن في إسقاط مثلاً يستحقه (قوله لا دية عليه) أى القاتل (قولهولو قال) حرَّ أو غيره (قوله والا تتلفك) وكلما إن لم يقل وإلا تتلفك (قوله الله والموادل والا تتلفك) وكلما إلى الم يقل والموادل والموادل أن ونجب على نفسه قيمته وفيا دونها أوره و قوله فلا مطلقا) ظاهره ولو كانث شديدة الضراوة ، لكن قد يشكل بما تقدم فيا لو القاء فيهتر بها ضار من سبع أو حية أو عبون حيث اعتبر في الحية وصف الضراوة (قوله ولو ربط ببابه أو دهليزه عمو كله عقور) وحلل بل أولى ما اعتيد من تربية الكلب المقور (قوله فلا ضيان أى لا بقصاص ولادية ولا كفارة أن التعبير بغير الضيان أى لا بقصاص ولادية ولا كفارة أن التعبير بغير الضيان قد يشعر بوجوب الكفارة فراجعه (قوله بمعر غير مميز) أى بخصوص ذلك الميز، والمراد أن لا يكون لغير المميز المديز أوله أما المديز فليه دينه المهدد) أى والفرض أنه ذهاه والغالب مروره عليها وقد غياها ما وكتخطيها علم بالغالب في كلامه ليس بقيد لأن فلهمد لايشرط فيه ذلك بل النادر فيه كالغالب .

(قوله فإن كان الآذن عبدا) أى فىالقتل والقطع (قوله إذا كان المأذون) أى فىمسئلة العبد (قوله أو نفسه) أى نفس غير المميز ، وقوله فىغير الأعجمى : أى أما هو فلا يقتل به إذ هو لايجوز وجوب الطاعة فى حق نفسه كما مر (قوله أو حية) أى أو ألمى عليه حية (قوله فإنه لايقتل) وظاهر أنهتجب دية وانظر أى دية هى (قوله أما المميز) أى بدل غير المميز فى المسئلة المتقدمة .

⁽۱) تول الهبني (قوله بل القود) وقوله (قوله فقط) حاقان البكلمتان لم قوجها فى نسخ الشرح التى بأيادينا ، ولعل عملهما بعد قول الشارح ولم يستمط الفنهان انتهى مصمحه .

(فصل) فی اجتماع مباشرتین

إذا (وجد من شخصين معا) أي حال كونهما مقترين في زمن الجناية بأن تقارنا في الإصابة كما هوظاهر. وعلى قول ابن مالك غالفا لثملب وغيره أنها لاتكان على الاتحاد في الوقت كجميها عند انتفاء إلقرينة (فعلان مز هقان) للروح (ملففان) بالمهملة والمعجمة أي مسرعان للقتل (كحر ً) للرقية (وقلا ً) للجنة (أولا) أي غير ملففين (كقطع عضوين) أو جرحين أو جرح من واحد ومائة مثلا من تختر فات منهما (فقاتلان) يجب عليهما القصلص إذ رب جرح له نكاية في الباطن أكثر من جروح ، فإن ذلف أحدهما فقط فهر القاتل فلا يقتل الآخير ، وإن شككنا في تعليف بالشية ، وبه فارق نظير ذلك الآتي شككنا في تعليف عرجه لأن الأصل عممه والقود الإيجب بالشك مع سقوطه بالشية ، وبه فارق نظير ذلك الآتي في المصيد فإن النصف يوقف ، فإن بان أو اصطلحا وإلا قسم عليهما ، والأوجه وجوب أرش الجرح علي مقارن في الاسلام وحركة اختيار)

(فصل) فى اجتماع مباشرتين

(قوله فى اجبّاع مباشرتين) أى وما يتبع ذلك كما لو قتل مريضا فى النزع الخ (قوله عند انتفاء القرينة) والقرينة هنا قوله بعد وإن أنهاه الخ المفيد للترتيب الدال على أنَّ ماقبله عند الاتحاد في الزمان (قوله مز هقان) صفة فعلان ، وقوله ملغفان صفة أخرَى ، وقوله أولا عطفُ عليه : أي أو غير مذفقين فهو من عطف الصفة . وبلغني أن بعضهم زعم أنه لايصح كون مذففان صفة فعلان لأنه قسيمالفعلين إلى المذففينوغير المدففينوأنهيتمين كونه خبر محلوف : أي وهما مذففان أولا اهـ,وظاهرأن هذا خطأ لا سند له نقلاولاعقلاإذ لا مانع من وصف الشيء بصفتين متباينتين فتأمل اه سم على حج (بقوله وقد للجئة أولا) قال الشيخ عميرة : يشترط في هذا الشق الثانى أن يكون كل واحد لو انفرد لقتل انتهى ُّ سم على منهج ، ولعل المراد أنه إذا انفرد أمكن أن يقتل ولو بالسراية ويدل له التمثيل بقطع العضوين فإن كلا على انفراده لايعد قاتلا إلا أنه قد يوْدي إلى القتل ، وقد تقدم في كلام الشارح أن قطع الأنملة مع السراية من العند الموجب للقصاص (قوله أو جرح من واحد) أى أو عضو من واحدُ وأعضاء كثيرةً من آخر سم على منهج (قوله يجب عليهما القصاص) أي فإن آل الأمر إلى الدية وزعت على عدد الرووس لا الجراحات (قوله وإن شككنا في تلفيف جرحه) أي الآخر اله سم على حج (قوله لأن الأصل) قضيته ضمانه بالمال أو قصاص الحرح إن أوجب الحرح قصاصا كالموضعة إنكانا مرتبين ، فإن تفار نا لم يجب قصاص الحرح كما يأتى عن حج (قوله عدمه) أي التذفيف (قوله وبه فارق) أي بقوله لأن الأصل عدمه الخ (قوله فإن بان أو اصطلحا) أي فذاك (قوله وجوب أرش الجرح) أي لا قصاصه حج (قوله إلى حركة مذبوح) عبارة الشيخ عميرة : لو شرب مها انهي به إلى حركة مذبوح فالظاهر أنه كالجويع آنهي سم على منهج . ثم ظاهر إطلاقهم عدم الفيان على الثاني أنه لافرق في فعل الأوَّل بين كونه عمدا أو خطأ أو شبه عمد ، بل عدم الغرق بين كونه مضمونا أو غير مضمون كما لو أنهاه سبع إلى تلك الحركة فقتله آخر ويشعر به ماذكره عميرة فيمن

(فصل) في اجتماع مباشرتين

(قوله عند انتفاء القرينة) أى والقرينة هنا قوله فإن أنهاه رجل الخ (قوله جان) أشار به إلى أن الرجل ليس

وهي المستفرة التي يبقى معها الإدراك ويقطع بموته بعد يوم أو أيام ، وذلك كان في إيجاب القصاص لا المستمرة التي لو تزاء معها عاش ، وما قبل من أن الأولى في التعبير اختياريات إنما يتجه إن علم تنوين الأولين في كلام المستنف وإلا حلناه على عدم تنوينها تقديرا للإضافة فيهما (ثم جنى آخر فالأول قاتل) لأنه صيره إلى حالة المبت ومن ثم أعطى حكم الأموات مطلقا (ويعزر الثانى) لهتكه حرمة ميت وخرج يقيد الاختيار مالو قطع نصفين ويقيت أحشاؤه بأعلاه فإنه وإن تكلم بمتنظم كطلب ماه ليس عن روية ، فإن لم تبن حشوته عن محلها الأصلى من الجموف فحياته مستقرة ويرجع فيمن شك في وصوله إليها إلى عدلين خبيرين (وإن جنى الثانى قبل الإنهاء إليها ، فإن ذفف كحز بعد جرح فالثانى قاتل) لقطعه أثر الأولى وإن علم أنه قاتل بعد نحو يوم (وعلى الأولى قصاص العضو أو مال بحسب الحال) من عمد وضد"ه ، ولا نظر لسريان الجرح لاستقرار الحياة عنده (وإلا) أى وإن لم يلدفف الثانى أيضا ومات بهما كأن قطع واحد من الكرع وآخر من المرفق أو أجافاه (فقاتلان) لوجود السراية منها وهذا غير قوله السابق أولا الغ لأن ذاك في الهية وهذا في الترتيب (ولو قتل مريضا في النزع)

شرب سيا انهى به إلى حركة مدبوح وقوله التى يبق معها الإدراك) ومنه يعلم أن مثله من شك فى موته بالطريق الأولي وقوله إنما مثل من أعلم المصارونياتي وقوله تنوين الأولين) هما إمصارونياتي (قوله الأولين) هما إمصارونياتي (قوله الأولي وقوله إلى والله يكوز تزوج ووجته إلى القلم ومن ثم أصطي حكم الأموان أن قضيته جولة إلى انقضت عديها كأن ولدت عقب صير ووته إلى هذه الحالة وأنه لايرث من مات عقب هذه الحالة ولا يملك ميلنا وعلى من الزام فلك الامرث من مات عقب هذه الحالة ولا يملك ميلنا وعلى من الله المنافق ولا يملك ميلنا على المنافق من الأولي ويكون المنافق أن الأيرث ، أقول : ولا بعد أيضا التخفيف بخلاف الحي فإن الألفضح فيه التشايد ، ومنه قوله تعالى - إنك ميت وانهم ميتون - الآية (قوله فإن لم التخفيف بحارة المختار : وحشوة البطن بكسر الحاء وضمها أماء البطن (قوله إلى عدلين خبيرين) فلو لم يوجدا أو وجدا وتحيرا فهل تقول بالفيان لأنه الأصل أو لا ؟ فيه نظر ، ويحتمل أن يقال : تجب دية عمد دون القصاص لأنه لا يسقط بالشبة (قوله كوله تحربه و جرح) هو بفتح الجم لأنه مثال الفعل وهو مصدر . أما الأثر

قبلاً (قوله وهي المستقرة) الفسير يرجع إلى المنني والمعنى والحياة التي يبيق معها ماذكر هي الحياة المستقرة ، وسياتى في الصيد واللابات ، الفرق بين الحياة المستقرة والحياة المستمرة وحركة الملبور بما هو أوضح بما هنا (قوله نواك بكاف) بمتعل أن الإشارة لحركة الملبور وهو المنيادر من السياق ، وبحدل أنها للحياة المستقرة وهو المنيادر من السياق ، وبحدل أنها للحياة المستقرة وهو المناود من العبارة (قوله نوان لم بن حشونة عن علها) الايمني أن المناسب ودخل (قوله نوان لم بن حشونة عن علها) الايمني أن أخرى . وحاصل ذلك أنه في شرح الروض مثل لمن نقد الإحراك الاختيارى بمن قد تصفين وتركت أحشاؤه في النصف الأعلى فإنه وإن صدر بنه كلام أو حركة فهينا اضطراريان ، وهو الذي عبر عنه الشارح بقوله وخرج بعض بقيد الاختيار إلى قوله ليس عن روية . وأما الشهاب حج فإنه مثل له بمن قد يطنه : أى شق وخرج بعض أحشائه ، ثم قال بخلاف ما لو بقيت أحشاؤه كله عملها فإنه في حكم الأحياء لأنه قد يعيش مع ذلك كما هو مشاهد ، وهو الذي عبر عنه الشارح بقوله فإن موله فعياته مستقرة الذي علم عنه المشار به حج لاعمرز ماضور به حج لاعمرز ماضور به حج لاعمرة شرح ما وقوله وإن علم أن هدا عمر زماضور به حج لاعمرز عسيد من حيث الحكم كما علم (قوله وإن علم أنه أن قوله فعياته مستقرة الذي علم الم إليه علم كلام حج غير عن ميث الحكم كما علم (قوله وإن علم أنه أن أن قوله فعياته مستقرة الذي عمل إلى المناه علم كلام حج غير عسيد من حيث الحكم كما علم (قوله وإن علم أنه) أى الأول .

وهو الوصول لآخو رمق (وعيشه عيش مذبوح وجب) بقتله (القصاص) ويورث من قريبه الذي مات وهو يتلك الحالة لاحيال استمرار حياته مع انتفاء سبب بممال عليه الهلاك ، بخلاف مامر في الجناية لوجود السبب ، ويه يجمع بين كلاميهما . أما الأقوال كإسلام وردة وتصرف فهما فيها سواء في عكم صحبها منهما ، ولو انفعلت جراحته واستمر محموما حتى هلك فإن قال طبيبان عدلان إنها من الجرح وجب القود وإلا فلا ضيان .

(فصل) في شروط القود

ووطأ لها بمسائل يستفاد مها بعض شروط أخرى كما لايمفي على المتأمل ، إذا (قتل) مسلم (مسلما ظنّ كفره) يعنى حوابته أو شاك فيها : أى هل هو حرى أو ذى فذكره الظن تصوير ، أوأراد به مطلق المردّ د أو الإمارة لحلاف كأن كان عليه زى الكفار أو رآه يعظم آلمهم (بدار الحرب) وإثبات إسلامه مع هنين ، لأن الأصح أن النزي بزيهم غير ردّة مطلقا ، وكنا تعظيم آلهم في دار الحرب لاحيال إكراه أو نحوه . وأما جعل الرافعي الأول ردّة مع ذكره له هنا كذلك فلعله جرى على مقالة غيره أو على قصد مجرد التصوير أو محل كلامه في غير دار الحرب لما تقر في الثاني بل أولى (فلا قصاص) لوضوح العذر (وكذا لادية في الأظهر) وإن كم يعهد حرابته لأن أسقط حرمة نفسه وثبرتها مع الشبة عله في غير ذلك ، نعم بحب الكفارة جزما لأنه مسلم في الباطن ولم تصدر منه جناية تقتضي إهداره مطلقا ، والثاني تجب الذية للبومها مع الشبة وخرج بظن حوابته الصادق

الحاصل بالجرح فهو جرح بالضم ، وفى المصباح جرحه جرحا من باب نفع والجرح بالضم الاسم (قوله وهو) أى النزع (قوله وتصرّف فهما) أى المريض ومن عيشه عيش مذبوح بجناية .

(فصل) فى شروط القود

(قوله أو أراد به) أى الظن (قوله أو الإشارة) أى وإن لم يطلع عليه ، وعبارة اللميرى فى هذا المقام :
وهذا أى عدم القصاص على من ظن حوابته بما لاخلاف فيه ، إلى أن قال : واحرز عما إذا لم يظنه فإن عرف
مكانه إلى آخر ماذكر ، فلم يتعرض لحلاف لا فى الظن ولا فى عدمه (قوله كأن كان عليه زى الكفار) أى
الحربيين (قوله بدار الحرب) خرج به دارنا فتكون ردة و لوله وإثبات إسلامه مع هذيين) أى الترفي والتعظيم
(قوله غير ردة مطلقا) بدار الحرب أو غيرها (قوله منا كذلك) أى سبيا لظن حوابته مع بقائه على الإسلام
(قوله أو على كلامه) أى ثم في غير دار الحرب الخ وما هنا مصور بدار الحرب فلا تناقض وإن كان ضعيفا
فى نفسه ، وقضية قوله وعلى كلامه فى غير دار الحرب أن الترفى بزيهم فى دار الإسلام ردة والمتمدخلافه .
والحواب به لعله على التزل ، وتفدير أنه رد فهو مخصوص بدار الإسلام (قوله وثهوتها) أى الدية

(فصل) فى شروط القود

(قوله أو ذير) انظر لم صور به مع أن مثله مالو شك فى أنه حربى أو مسلم كما يأتى رقوله أو أراد به مطلق البردد) شمل الوهم وظاهر أنه غير مراد (قوله أو محل كلامه) يوجد فى نسخ الشارح إذ بدل لفظ أو وليس بصواب (قوله لما تقرر فى الثانى) أى من احيال الإكراه بههدها وعدمه كما تقر ر مالو انتنى ظنها وعهدها ، فإن عهد أو ظن إسلامه ولو بدارهم أو شك فيه وكان بعارثا لزمه القود لتقصيره أو بدارهم أو بسفهم فهدر لما مر ، وشرط القود بل الضهان علم عمل المسلم ومعوفة سينه ، فإن لم يعرفه أو قصد كافرا فأصابه أو شخصا فكان هو فهدر وإن علم أن فى دارهم مسلما كما أو قتله فى بيات أو إظارة ولم يظن إسلامه لعلمره فى الكل ، ويقولنا مسلم ذى لم يستمن به المسلمون فيقتل به كما قاله البلقينى ، وذكر أن فى نصل الشافعى مايشهد له (أو) قتل من ظن حرابته ولم يصدها (بدار الإسلام) ولم يكن فى صف الحربيين به لم يره يعظم ما مر (وجبا) أى القود والدية على البدل كما يأتى لأن المظاهر من حال من بدار نا العصمة وإن كان على زيهم (وفى القصاص قول) أنه لا يجب بل الدية وعله حيث عهده حربيا فإن ظنه حربيا قتل قطما يخلاف من بدار الحرب فإنه يكنى ظن كو نصوبيا وإن لم يعهده نظراً للدار ، أما مجرد ظن الكفر فبجب معه القود مطلقاً (أو) قتل (من عهده) أو ظنه (مرتدا أو ذميا) يعى كافراً غير حربي ولو بدارهم وعده أو طنه و مرتدا أو ذعباً) يعى كافراً غير حربي ولو بداره و وحده أو طنه قتل إليه فبان خلاف بأو ولى فى المزئد لأن قتله الإمام ، وفارق مامر فى الحربي بأنه يخلى بالهادات و طده أو الدي بأنه يخلى بالهادة د

(قولهأوشك فيه وكان بدارنا)أى وليس بصغهم لما يأتى (قيله لما مر)أى من قوله لوضوح العلو (قوله وشرط القود). المتبادر أن هذا الشرط راجع لما لوعهد إسلامه أو ظنه مطلقاً أو شك فيه بدارنا لأن هذه المذكورات هي التي اعتبر فيها وجوب القصاص ، وأنه لو شك فيه وهو بدارهم فهدر مطلقا عرف مكانه أولا ، وكلام المنهج قد يقتضى خلافه فليراجع وليتأمل . وفى الدميرى مايوافق المهج وعبارته : واحترز عما إذا لم يظنه فإن عرف مكانه فكما لو قتله في دار الإسلام الخ فلعل ما اقتضاه كلام الشارح غير مراد (قوله وإن علم أن في دارهم مسلماً) قضيته وإن عرف أنه في هذا الموضع وقد ينافيه قوله قبل علم عل المسلم ومعرفة عينه فلعل ماهنا محمول على غير ذلك (قوله وبقولنا مسلم) أى في قوله إذا قتل مسلم مسلما اللح انتهى سم على حج (قوله لم يستمن به المسلمون) أقول: إنه لو استمان به المسلمون لم يقتل ، وظاهره وإن كان المستمين به غير آلإمام وهو ظاهر لأن استمانة المسلم به تحمله على قتل الحربي خصوصا إذا ظن أن جواز الاستعانة به لاتتوقف على إذن الإمام (قوله أو قتل من ظن) أي مسلما ظن الخ (قوله على البدل) وقد يقال وجب القصاص إن وجلت المكافأة أو الدية إن لم توجد المكافأة (قوله وعمله) أي عمل قوله وفي القصاص الخ (قوله حيث عهده) التقييد بما ذكر لايناسب قوله أولا ولم يعهدها (قوله أما عبرد) عمرز قوله ظن حوابته كأن كان عليه زى الخ انهى سم على حج (قوله ظن الكفر) أى لانجصوص الحرابة (قوله مطلقاً) أي بدارهم أو بدارنا (قوله لوجود مقتضيه) أي وهو الكافأة (قوله لأن قتله للإمام) قضيته أنه لو عهده الإمام مرتدا فقتله لم يجب عليه قصاص وصرح به الزركشي . واستشكل بوجوب القصاص على من ظنه قاتل أبيه فأخلف بأن الظن مجوز للقتل كما أن الردَّة بجوزة للقتل من الإمام . وأجب بأن الإمام يجوز له الإقدام على القتل من غير إذن من أحد ، والمستحق لا يجوز له الإقدام إلا بإذن الإمام . قال سم على سُهج بعد ماتقدم : والأوجه المنع فليحرر اهم. أقول : وكأن مراده منع ماقاله الزركشي من عدم وجوب القصاص على الإمام فيكون الأوجه وجوب القصاص (قوله وفارق مامر في الحربي) قال الثبيغ عميرة : كمل مراده بالنسبة لمعارهم لأن عدم وجوب القصاص في عهده حربيا إنما هو بالنسبة لدارهم أما بدارنا فسنذكره آنفا ، لكن قد

⁽ قوله وخارق مامر فىالحربى) أى إذا كان فى دارهم

والمرتد لايخلى فتخليته دليل على عدم ردته ، أما لو عهده حربيا فقتله بدارنا فلا قود لاستصحاب كفره المتيقن فهو كما قتله بدارنا في صفهم ، وفيا عدا الأولى قول بعدم الوجوب طرد في الأولى ، وفيا عدا الأخيرة طريق قاطع بالوجوب بحث الرافعي عبيته في الأخيرة ، ولو قتل مسلما تترس به المشركون بدارهم لزمته ديته إن علم إسلَّامه وإلا فلا (ولو ضرب) من لم يبح له الضرب (مريضا جهل مرضه ضربا يقتل المريض) دون الصحيح غالبًا (وجب القصاص) لتقصيره إذ جهله لايبيح ضربه ، فإن عفا عن الدية وجب جميعها على الضارب ، وإن فرض أن للمرض دخلاً في القتل (وقيل لا) يجب لأن ما أتى به ليس بمهلك عنده ، ورَّد بأنه لا اعتبار بظنه مع تحريم الضرب عليه ومن ثم لم يلزم نحو مو"دب ظن أنه صحيح وطبيب سقاه دواء على ما يأتى لظنه أنه محتاج إليه إلا ديته : أى دية شبه عمد كما لايخنى ، ولو علم مرضه أو كان ضربه يقتل الصحيح أيضًا وجب القود قطعاً . وأَمَا ذكر شروط القتل ذكر شروط القتيل فقال (ويشرط لوجوب القصاص) بل والضمان من أصله على تفصيل فيه (فى القتيل إسلام) لحبر ﴿ فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها ﴾ (أو أمان) بحقن دمه بعقد ذمة أو عهد أو أمان عُبَرد ولو من الآحاد أو ضرب رق لأنه يصير به مالا أننا ، نعم لا ضمان على مقتول لصيال أو قطع طريق ويعتبر للقود عصمة المقتول : أى حقن دمه من أوَّل أجزاء الجناية كألرمى إلى الزَّهُوق كما يأتى (فيهدر) بالنسبة لكل أحد الصائل إذا تعين قتله طريقا لدفعه و (الحربي) ولو نحو امرأة وصبى لقوله تعالى ـ فاقتلوا المشريكين حيث وجدتموهم ـ (والمرتد) في حق معصوم لحبر و من بدَّل دينه فاقتلوه ، ويفارق الحربي بأنه ملنزم فعصم على مثله ولاكذلك الحربي (ومن عليه قصاص كغيره) في العصمة في حتى غير المستحق فيقتل قاتله وقاطع الطريق المتحم قتله وتارك الصلاة ومحوهما مهدرون إلا على مثلهم كما أشار إليه بقوله (والزانى المحصن إن

يشكل الفرق حنك ، ولكن جرى شيخنا فى شرح المنج كغيره جلى أنه لاقود وعلم القود صريح الروض انهى معلى حج (قوله لا قد المنافق من المنافق المنافع المنافق المنافقة في الإعلال كنافقة في المنافق المنافقة في الإعلال كنافقة في المنافقة في الإعلال كنافقة في المنافقة في المنافق المنافقة في الإعلال كنافقة في المنافقة في الإعلال كنافقة في المنافقة المنافقة في المنافقة في المنافقة المنافقة في المنافقة في ال

⁽قوله إلا بحقها) لادخل له فى الدليل كما لايمنى (قوله يحقق دمه) أشار به إلى أن المراد الأمان بالمعنى اللغوى الشامل لنحو الجزية كما أشار إليه أيضا بقوله بعقد ذمة الخ (قوله أو أمان مجرد) أى بالمعنى الأمحص المقابل للاقسام الثلاثة (قوله نم لاضيان الخ) انظر هذا الاستدراك على ماذا (قوله فى حق معصوم) عبارة التحقة : إلا على مثله (قوله كما أشار إليه بقوله) انظر وجه الإشارة

قتله ذي والمراد به غير الحربي أو مرتد (قتل) به لأنه الاسلط له على المسلم ، وأخد منه البلقيني أن الزاق اللمى المسمن إذا قتله ذى ولو مجوسيا ليس زانيا عصنا ولا وجب قتله بنحو قطع طريق لايقتل به ، ويؤخذ منه أيضا أن على علم قتل المسلم المصوم به حيث قصد استيفاء ماوجب عليه بقتله أو لم يقصد شيئا ، بخلاف مالو قصد علم ذلك لصرفه فعله عن الواجب ، ويحتمل أن يؤخط بإطلاقهم ، ويوجه بأن دمه الماكان هدرا لم يوثر فيه الصاف و أن المسمى المين وانيا عصنا (فلا) يقتل به رفى الأصح) لإهداره لكن يعدر الافتياته على الإمام وسواء في ذلك أثبت زناه بالمينة أم بالإقرار ، خلافا مالو قت مصحيح التنبية المسمنية ، وسواء أقتله قبل رجوع عن إقراره بعد الجرح ثم مات بالسراية ولو أورج عن إقراره بعد الجرح ثم مات بالسراية ولو تتجوع الشبق الماكم ودن الآحاد ، وعلى المسلاف ولي تقبل أمر الإمام بقتله و والأ فلا قصاص قطعا ، وخرج بقولى ليس زائب المحمن ، وعلى المماكن المهدف إلا أن المجدف إذا المحمن من الأمام بقتله ، والأوجه إلحاق كل مهدر كتاف على المساكنة والمحمن على مثله وأمروق منه وغيره ، ثم معصوم على مثله والاهدار وإن اختلفا في سبه ويد السارق مهدرة إلا على مئله مؤهد الماكنات مي وغيره ، ثم معصوم على مثله فقال فلا يقتل من المنار وط القاتل فقال وفي القاتل في تلاث و وعلى المكليف وعصله بالمرق عنه وغيره ، ثم مؤمد القتل الفقل منه وغيره ، ثم عدى يؤله لم نظم المسمن على مثله الإنقل مينا مودة المناح مثله المناح وعلى المناح المناكزان) وكل من تعدى يؤله لمناذ لا نظر المتعدى عالم أن المجرب عليه تعدى يؤلولة عقله فلا نظر الاستعار عقله فاد نظر الاستعار عقله الا منظر الاستعار عالم المؤاذا هو مسكر فلا قود عليه لعلم ه ، وفود كالا بود عليه لعلم ه ، وفود كالا تود عليه لعلم ه ، وفود كالا تود عليه لعلم ه ، وفود كالا تود عليه لعلم ه ، وقول كالالور على المناح المناح المورد عليه المورد ، وفي قول لا وجوب عليه شهرب عليه المرد ، وفي قول لا وجوب عليه شهرب عليه المرد ، وفي قول لا وجوب عليه شهرب عليه المناح المناح المورد المناح المؤلف المورد عليه المناح المورد المؤلف المناح المؤلف المناح المؤلف المؤل

سيأتى : أى فى قول الشارح . والحاصل أن المهدر اليم (قوله لأنه) أى الذي (قوله وأخط منه البلقيني) قد يشكل الاعقد بأن الذى وإن لم يكن له حق لكن الزائى وران لم يكن له حق لكن الزائى وران لم يكن له حق لكن الزائى وران لم يكن له حق لكن الزائى وورة الم يقتل المسلم الزائى المحصن وقائماً في المسلم الزائى المحصن وقوله ويشتط (قوله ويشتط النوية على المسلم الزائى المحصن والمدينة المن والمدينة والمدين

⁽قوله ويوشخذ منه أيضا) انظرماوجه الأخذ، وحبارةالتحفة عقب التعليل الممار: ولا حقّ لهما في الواجب عليه انتب ، وهذا الذي حلفه الشارح هم محل الأخذ كما لايختي (قوله أم بعده) أي لاختلاف العلماء في صحة لإجرع كن هذا إنما هو في رجوع عن الإقرار كما نقله الشهاب سم في حواشيه على شرح المنبج عن الشارح فليراجع الحكم في رجوع الشهود (قوله وهمل مالورجع عن إقراره النح) انظر ما الحاجة إلى هذا فوله أيقتل به قطعا) يعنى لم يستحق القتل باطنا كما يعلم من كلام غيره (قوله فالحاصل النح) يرد عليه ما إذا كان القتيل مرتنا والقاتل مسلما زائيا عنصنا أو نحوه وقد مر أن المسلم لايقتل بالكافر إلا أن يقال مراده مالم يمنع مانع لكن يبعد ذلك أو أن المراد حاصل ماتقده قبله وهو بعيد أيضا مع جدا ضابطا

كالمجنون أخذا بما مرّ فى الطلاق فى تصرفه (ولو قال كنت يوم القتل) أى وقته (صبيا أو مجنونا صدّ ق بيمينه إن أمكن الصبا) فيه (وعهد الجنون) قبله ولو متقطعا لأصل بقائهما حينئذ ، بخلاف ما إذا انتني الإمكان والعهد ولو أتفقا على زوال عقله وادعى الجنون والولى السكر صدق القاتل بيمينه (ولو قال أنا صبي) الآن وأمكن (فلا تصاص ولا يحلف) على صباه كما سيأتي أيضا في دعوى الدم والقسامة لأن تحليفه يثبت صبّاه ، ولو ثبت لبطلت يمينه فني تحليفه إبطال لحلفه ، ولا ينافى ذلك تحليف كافر أنبت وأريد قتله وادعى استعجال ذلك بدواء زإن تضمن حلفه إثبات صباه لوجود أمارة البلوغ فلم يترك بمجرد دعواه ، وقضية ذلك وجوب تحليفه لو أنبت هنا ، ويرد بأن الإنبات مقتض للقتل ثم لاهنا كما مرّ في الحجر (و) منها عدم الحرابة فحينئذ (لاقصاص على حربى) إذا قتل حال حرابته وإن أسلم بعده أو عقدت له ذمة ، لقوله تعالىـــ قل للذين كفروا إن ينهوا يغفر لهم ماقد سلفــــ ولما تواتر من فعل النبيّ صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده من عدم الإقادة ممن أسلم كوحشى قاتل حمزة رضى الله عنهما (ويجب) القود (على المعصوم) بجزية أو أمان أو هدنة لالغز أمه أحكامناً ولو من بعض الوجوه(والمرتد) وإن كان مهدرا لذلك ، وسيأتى حكم مالو ارتدت طائفة لهم قوّة وأتلفوا نفسا أو مالاً فى كتاب الردّة (و) منها (مكافأة) بالهمزة : أي مساواة من المقتول لقاتله حال الجناية بأن لايفضل قتيله حينتذ بإسلام أو أمان أو حرية كاملة أو أصالة أو سيادة ، وزاد البلقيني على ذلك خصلتين : إحداهما الذمة مع الردة فلا يقتل دمى بمرتد . والثانية السلامة مع الإسلام من إباحة الدم لحقه تعالى (فلا يقتل مسلم) و لو مهدر ا بنحو زنا (بذى) يعني بغيره ليشمل من لم تبلغه الدَّعوة فإنه وإن كان كالمسلم في الآخرة ليس كهو في الدنيا ، لحبر ﴿ أَلَا لَا يَقْتُلُ مُسلم بكافر ﴾ وتخصيصه بغير الذى لادليل له ، وقوله عقبه (ولا ذو عهد في عهد، : أىلايقتل بحربي استثناء من المفهوم ، ولأنه لايقطع منه به فى الطرف فالنفس أولى ، ولأنه لايقتل بالمستأمن إجماعا ، والمعتبر فى رقيقين تساويهما إسلاما وضد"ه

في ذلك وإن قامت قرينة على كذبه الشبهة فيسقط القصاص عنه وتجب الدية (قوله ولو قال كنت يوم القتل) قال في الروض : وإن قامت بينتان بجنونه ومقله تعارضنا اهرونبني أن بجرى ذلك إذا قامنا بصباه وبلوغه اه سم على حج : أي ثم إن عهد الجنون وأمكن الصبا صد ق الجناني وإلا قالولى كما لو لم تكن بينة (قوله وعهد الجنون) ولو مرة (قوله ولو اتفقا) أى الجانى ومستحق الدم (قوله وادعى) أى القائل (قوله صد ق القائل بيمينه) أى مقتل شعه إن عهد جنونه وبجب الدية (قوله وقضية ذلك) أى قوله لوجود (قوله ويرد" بأن الإنبات مقتض القتل ثم) أى لأنه أمارة البلوغ في الكافر دون المسلم اه سم على حج ، والمراد أن المسلم إذا نبتت عائمه وشك في بلوغه لا يحكم ببلوغه لا يقتل ولا يثبت له شيء من أحكام البالغين ، بخلاف الكافر فإنه إذا نبتت عائمه وشك في بلوغه تتل اكتفاء بنبات العائة (قوله من عدم الإقادة) يقال أقاد القائل بالقتيل تقله به اه مختار (قوله وأنفوا نفسا) أى والمعتمد أنه لاضهان عليهم اه زيادى (قوله من إباحة الدم) متعلق بالمسلامة (قوله بغيره) أى في المسلم (قوله لخير) زاد حج الهخارى (قوله وتخصيصه) أى الكافر في الحبر (قوله استثناء من الملهوم) أى مفهوم قوله لايقتل مسلم بكافر فإن مفهومه أن غير المسلم لايقتل بالمائفر اهدم على حج (قوله يقتل) أى ملسلم لايقتل بالمائفر اهدم على حج (قوله يقتل به على مالكافر يقتل بالكافر أى مدورالهمد يقتل به كن مفهوم قوله لا يقتل مالمسلم بكافر أى ملسلم لايقتل بالمسلم : كان وذوالعهد يقتل به على حج (قوله ويقطم) أى مسلم ، وقوله به أى الذى (قوله ولأنه يقتل) أى المسلم لايقتل بالمسلم : كان وذوالعهد يقتل به ما

⁽ قوله لقوله تعالى الخ) دليل للإسلام فقط(قوله أو أمان) أى فلا يقتل نحو ذمى بمرتدكما يأتى (قولهإحداهما اللمة معاالردة) قد يقال هذه داخلة فى قوله أو أمان

دون السيد (ويقتل ذى) و دو أمان (به) أى المسلم (ويدى) وذى أمان (وان اختلف ملهما) كيهو دى و نصرا في ومعاهد وموسمن لأن الكفر كله ملة واحدة (فلو أسلم القاتل لم يسقط القصاص) لتساويهما حالة الجناية إذ العيمة في الضويات بحالها ، ألا ترى أن الرقيق لو زفي أو قلف ثم عتق لم يحد الاحد الفن (ولو جرح ذى) أو دو أمان (دنيا) أو ذا أمان (وأسلم الجان على المنور (فكلاً) لا يسقط القصاص في الطوت قطعا ولا رفيا أن من الخرج المنفق للهلاك والثاني ينظر لما المكافأة وقت الزهوق (وفي المسور تين أي المتصر الإمام بطلب الوارث) ولا يفوضه له إلى حلوا أن تسليط الكافر على المسلم ومن ثم لو أسلم فوضه له إنما يتمتص الإمام بطلب الوارث) ولا يفوضه المهاد والمان تسليط الكافر على المسلم ومن ثم لو أسلم فوضه له ولان المرتد أموا حالة المناية فكانا كاللميين ، والأن المرتد أسوأ حالاً من اللهي لإهدار دمه وعدم حل ذيبحته وعدم تقريره بالجزية ، فأول أن يقتل باللهي الثابت له ذلك ، والثانى لا إهدار مصحناه للكافر فوت عليا مطالبته بالإسلام بإرساله لدار الحزب أو بإغرائه على بعام المرتب أو بإغرائه على ماما على ماما تقل على ماما على ماما تقل على ماما على مال قتل على المام على مال قتل بها وأخد من تركته ، نع عصمة المرتد على مثله إنما هي بالنسبة المقود عاصة فلو عنى عنه فلا ديم والثانى لا إذ بعلى الما المتول مباح الله من (ولا ذعى) فلا يقتل (بمرتد) لأنه أشرف منه بضريره بالجزية (ولا يقتل حرّ بمن فيه رقى) المتحول مباح الله (ولا يقتل (بمرتد) لأنه أشرف منه بضريره بالجزية (ولا يقتل حرّ بمن فيه رقى)

فلو كان عطفه عليه يقتضى المشاركة بينهما لوجب قتل المسلم بالمستأمن كما قتل المعاهد به مع أن المخالف لايقول به (قوله بحالها) أي الجناية (قوله والثانى ينظر) وعلى الأول تستننى من قولم يشرط لوجوب القود المكافأة من أول المحمل الآتى (قوله جالها) فيه ما تقدم (قوله وامتناع أول الفعل إلى الزهوي وان أسلم النع فيه ما تقدم (قوله وامتناع بيمها) أى الأمة المرتدة أو العبد المرتدز قوله لما مر) أى من مكافأته له حال الجناية ، قياس مامر من أن المرتديقتل بالمدى وإن أسلم أنه يقتل المالمة مكافئاته له حال الجناية ، أما على المحلم وان قوله أحد و في المحلم من قوله العلم أو المحلم المح

[فرع] وقع السؤال في الدرس عما لو تصور ولي في غير صورة آدمي وقتله شخص وعما لو قتل الجغي شخص هل يقتل به أولا ؟ والجواب بأن الظاهر في الأول أن يقال إن علم القائل حين القتل أن المقتول ولي." تصور فيغير صورة الآدمي قتل به وإلا غلا قود، لكن تجب الدية كما لو قتل إنسانا يظنه صيفا . وأما الثاني فقضية اعتبار المكافأة بما ذكر من أن الشرط أن لايفضل الفائل قتيله بإيمان أو أمان النح أن الفائل إن علم حين القتل أن

⁽قوله ومعاهد ومؤمن) الأولى إسقاطهما إذ لادخل للعهد والأمان في احتلاف الملة (قوله لأن الكفر كله ملة واحلمة) أى شرعا فلا ينافى قول المنن وإن اختلفت ملهما لأنه بحسب ماعندهم ،أوأن المراد باختلاف ملهما بحسب الأصل ويكون الكفر كله ملة واحدة : أى من حيثأن النسخ يشمل الجميع (قوله ويقدم قتله قودا الخ)أى فيها إذا ترتب جلية قود أى لغير مثله

وإن قل على أي وجه كان لانتفاء المكافأة ولخبر ﴿ لايقتل حرَّ بعبد ﴾ وللإجماع على علم قطع طرفه بطرفه ، وأما خبر \$ من قتل عبده قتلناه ، ومن جدع أنفه جدعناه ، ومن خصاه خصيناه ، فغير ثابت أو منسوخ لخبر أنه صلَّى الله عليه وسلم عزَّر من قتل عبدُه ولم يقتله ﴾ أو محمول على ما إذا قتله بعدعتقه لئلا يتوهم منع سبق الرَّق له فيه، ولا قصاص فى قتل من جهل إسلامه أو حريته والقاتل مسلم أو حرّ للشبة ، ويفارق وجوب القصاص فيا لو قتل مسلم حرّ لقيطا في صغره بأن ماهنا في قتله بدار الحرب وما هناك فيقتله بدارنا بقرينة تعليلهم وجوب القصاص فيه بأن الدار دار حرية وإسلام ، وفرق القمولى والأذرعي بأن ماهنا محله إذا لم يكن له ولى يدعي الكفاءة وإلا فهى مسئلة اللقيط (ويقتل قن " ومدبر ومكاتب وأم ولد بعضهم ببعض) لتكافئهم بتساويهم فى المعلوكية وقرب بعضهم للحرية غير مفيد لموته قنا ، نعم لايقتل مكاتب بقنه وإن ساواه رقا أو كان أصله على المعتمد لتميزه عليه بسيادته والفضائل لايقابل بعضها ببعض (ولو قتل عبد عبدا ثم عتق القاتل أو) جرح عبد عبدا ثم (عتق) الحاوح (بين الحرح والمزت فكحدوث الإسلام) للقاتل والحارح فلا يسقط القود فى الأصح لمــا مر (ومن بعضه حرًّ لوقتل مثله لاقصاص) عليه زادت حرية القاتل أولا لأنه لايقتل بجزء الحرية جزء الحرية وبجزء الرق جزء الرق إذ الحرية شائعة فيهما بل يقتل جميعه بجميعه ، وليس ذلك حقيقة القصاص فعدل عنه عند تعذره لبدله كما في نظيره من المـال حيث يجب عند النساوى ربع الدية وربع القيمة فى ماله ويتعلق الربعان الباقيان برقبته ، ولا نقول نصف الدية فى ماله ونصف القيمة فى رقبته ، ويعلم مما تقزر صحة ما ألمّى به العراق وغيره أن من نصفه قن لو قطع يد نفسه لزمه لسيده ثمن قيمته لأن يده مضمونة ٰبربع الدية وربع القيمة يسقط ربع الدية المقابل للحرية ، إذ لإيجب للشخص على نفسه شيء وربع القيمة المقابل للرق كأنه جنى عليه حرّ وعبد للسيد يسقط ما يقابل عبد السُّيد لأن الإنسان لاَيجب له على عبده غير المكاتب مال ويبقى ما يقابل فعل الحرَّ وهو ثمن القيمة فيأخذه من ماله الآن أو حَي يوسر (وقيل إن لم تزد حرية القاتل) بأن ساوت أو نقصت (وجب) القوذ بناء على قول الحصر

ماقتله جنى قتل به وإلا وجبت الدية كما مر فيها لو قتل وليا تصور فى غير صورة الآدى ، لكن نقل عن شيختا الشويرى أن الآدى لإيقتل بالجنى مطلقا . أقول : وهو الآثر ب لأنالم نعرف أحكام الجن ولا يحوطبنا بها ، قال : وهده الشروط إنما هى للمكافأة بين الآدميين لامطلقا (قوله ومن جدع) هو بالدال المهملة (قوله لحبر أنه) أى لاجل خبر أنه وفى نسخة بخبر وهى أظهر (قوله عزر من قتل عبده) وفى نسخة عزر أى لم يلمه (قوله ولاقصاص فى قتل) أى بدار الحرب (قوله لما مر) فيه ماتقدم (قوله عند التساوى) أى فى الحربة والرق (قوله يسقط ربع الدية) أقول : في نظر لأن ربع الدية المقابل الحرية جنى عليه الجزء الحر والجزء الرقيق لأن الحربة شاتات فينبغى أن يسقط نمن الدية المقابل لفعل الجزء الحربة الرقيق برقية الجزء الحربة فينبغى مع على حج . أقول : ويمكن الجواب بأنه لما كان ربع الدية فى مقابلة جزء الحربة وكان لو وجب له شيء لوجب له جزء الحربة الحرة الحرة وقوله وربع القيمة)

⁽قو لموماهناك فى قتله بدارنا) أى وهوسينتل محكوم بإسلامه وسرّ يتعشرعا وليس يجهولا (قو لدو إلا فهى مسئلة القبط) عبارة الزيادى كمسئله القبط (قوله سيت يجب عندالتساوى الفح) هذا بيان الكيفية عندالرجوع إلى البلد فى مسئلتنا لابيان للنظير ، فلو قال فيجب عندالتساوى النح لكان ظاهرا ومراده بالنظير كما لو باع شقصا وسيفا بقن وثوب مثلا واستووا قيمة لانجمل الشقص أوالسيف مقابلا للقن آوالتوب بل المقابل لكل النصف من كل (قوله على قول الحصم)

لَا الإشاعة وهو ضعيف أيضا وذلك للمساواة في الأولى ولزيادة فضل المقتول في الثانية ، وهو لايوثر الأن المفضول يقتل بالفاضل : أى مطلقا ، ولا عكس إن انحصر الفضل فيا مر لأن هذه أوصاف طردية لم يعوُّل الشارع عليها . لايقال : الحلاف هنا قوى فلا يحسن التعبير بقيل لما مُرَّ في الحطبة من أنه لم يلتزم بيان مرتبة الحلاف في قيل ، وقوله ثم فهو وجه ضميف : أي في الحكم لا المدرك الذي الكلام فيه (ولا قصاص بين عبد) أى قن (مسلم وحرّ ذى) أى كافر بأن قتل أحدهما الآخر لما مر أن المسلم لايقتل بالكافر ولا الحرّ بالقن ، وفضيلة كل لأتجبر نقيصته لئلا يلزم مقابلة الفضيلة بالنقيصة نظير ماتقرّر آ نفا (ولا) قصاص (بقتل ولد) ذكر أو أنثى للقاتل الذكر أو الأنثى ﴿ وَإِنْ سَفَلَ لَخَبَّر ﴿ لايَقَادَ لَلابَنِ مِنْ أَبِيهِ ﴾ وفي رواية و لايقاد الوالد بالولد ﴾ ولأنه كان سببا في وجوده فلا يكون هو سببا في عدمه ، فلو حكم بقتله به حاكم نقض إلا إن أضجع الأصل فرعه و ذبحه وحكم بالقود حاكم فلا نقض ، ولو قتل ولده المنني لم يقتل به في أوجه الوجهين وإن عزى ذلك إلى مقتضى ما وقع فى نسخ الروضة السقيمة ، وبحث الأذرعي أنه يقتل به مادام مصرا على النبي ، ويجرى الوجهان فى القطع بسرقته ماله وفى حدَّه بقلـفه وفى قبول شهادته له (ولا قصاص) يثبت (له) أى الفرع على أصله كأن قتل عتيقه أُو زُوجة نفسه وله منها ولد، لأنه إذا لم يقتل بقتله فأولى أن لايقتل بمن له فيه حق . وعلم نما تقرر أن الجانى أو فرعه متى ملك جزءا من القود سقط ، وما أقتضاه سياقه من عدم مكافأة الولد والده ظاهر لتمييزه عليه بفضيلة الأصالة وإن زعم الغزالي مكافأته له كعمه وأيده ابن الرفعة بخبر و المسلمون يتكافأ دماؤهم ، إذ يرد بانتفاء الأصالة بينه وبين عمه ولأن المكافأة في الحبر غيرها هنا وإلا لزم أن الإسلام لايعتبر معه مكافأة بوصف مما مر (ويقتل بوالديه) بكسر الدال مع المكافأة بالإجماع ، فبقية المحارم بالأولى إذ لاتميز كما فى المحرر ، نعم لو اشترى مكاتب أباه ثم قتله لم يقتل به كما مرّ لشبهة السيدية (ولو تداعيا مجهولا) نسبه (فقتله أحدهما فإن ألحقه القائف) بالقاتل فلا قوْد عليه لما مَر أو ألحقه (بالآخر) الذي لم يقتل (اقتص) هو لثبوت أبوَّته (وإلا) بأن لم يلحقه به (فلا) يقتص هو بل غيره إن ألحق به وادعاه وإلا وقف ، وعلم مما تقرر أن بناءه للفاعل المفهم ما ذكر أولى منه

هلا قبل وربع الدية كان جنى عليه حرّ وعبد لأن الجناية شائعة فيسقط مايقابل الحريّية لأن الحركابيب لدعل نقسه شيء ويبقى مايقابل الحرق متعلقا برقبة الجزء الحراه سم على حج . أقول : وهذه الحاشية عين الحاشية المتحدة (قوله فيا من أي في قوله بأن لايفضل تنيله الخ (قوله فلا يكون هو سبيا في علمه) قد يقال لو اقتصم بقل الولد لم يكن سبيا في علمه بأن السبب جنايته : أهنى الوالد . ويجاب بأنه لولا تعلق الجناية لما قتل به على ذلك التقدير فلم يخرج عن كونه سبيا في الجملة اه سم على حج (قوله ويمث الأفرعي) عبارة الرويافي : المتمد أنه لايقتل به وإن أصر آه . وقد يفيده عدم تعقب الشارح للأول بتنبيه على رجحًان الثافي (قوله وما اقتضاه سياقه) أي وحب ذكر هذه المسئلة في المسائل التي فرع عدم القصاص فيها على المكافأة اه سم على حج (قوله غيرها ما أي من قوله خير و لايقاد للابن من أبيه ، (قوله والديب والديب والديب على المدون على الدوضيع والنسيب بالمدفي إلى غير ذلك (قوله لما مر) أي من قوله خير و لايقاد للابن من أبيه ، (قوله والا وقف) أي إن رجي

أى فى الرق والحرية ﴿ قُولُه أَى قَنَّ ﴾ عبارة التحفة عقب المتن نصها : والمراد مطلق القنَّ والكافر

للمفعول لإيهامه أنه لاقصاص أصلاحيت لم يلحقه وليس كذلك ، ورجوع المستلحق عن الاستلحاق غير مقبول ، ولو استلحقاه غلا قود و الستلحقاه غلا قود و وقد اشتبه الأمر ، ولو قتلاه ثم رجع أحدها وقد استلحقاه فلا قود و لله أنه بأحدها وقد الأنه شريك الأب ، ولو لحق القاتل أحدها وقد تعذر الإلحاق والانتساب عنه بدلوغه فأقام الآخر بينة بأنه ابنه قتل الآول به إذ البينة أقوى منهما ، ولو كان القراش لكل منهما لم يكف رجوع أحدهما في لحوقه بالآخر لأن الفراش لايرتن بالرجوع (ولو قتل أحد أخوين) لكل منهما لم يكف رجوع أحدهما في لحوقه بالآخر لأن الفراش لايرتن بالرجوع (ولو قتل أحد أخوين) شقيقن حائزين (الآب و) قتل (الآخر الأم مما) ولو احيالا بأن لم يتيقن سبق والمعية والترتيب بزهوق الروح ، وعمد الأذرعي أنه لو صاحبه في ذلك الحيز كان كانزموق في سائر الأحكام (فلكل قصاص) غلى الآخر لأنه قتل مورثه مع امتناع التوارث بينهما ومن ثم

إلحاقه بأحدها وإلا فينبني أن يجب فيه الدية وتكون لورثه إن كان له وارث خاص أو لبيت المال إن لم يكن (قوله لإيبامه) عبر به لإمكان تصحيحه بأن يقال إن الفاعل المحذوف هو الآخر (قوله ورجوع المستلحق) أى حيث كان واحدا ، فإن كان المستلحق اثنين ، فإن كان رجوع منهما لم يقبل أو من أحدهما قبل كما ذكره بقوله ولو استلحقاه النج (قوله في بلوت المنافقة على كما ذكره بقوله ولو استلحقاه النج (كوله المنافقة بلات المنافقة بالثالث لاقود حالا العلم بالمستحق (قوله ثم رجع أحدهما) أى عن الاستلحاق (قوله تقل به) ولعل وجهه أنه برجوعه انتنى نسبه عنه وثبت من الآخر وبللك يتبين أن القاتل ليس أباه (قوله أو لمئل بأحدهما) عطف على رجع في قوله ولو قتلا ثم رجع اهم على حج (قوله أقوى منهما) لي المائق والإنتساب (قوله لم يكف رجوع أحدهما) غلاصة على المنافقة بالمنافقة بوله فأنكر كونه ابنه أي القاتل المنافقة بوله فأنكر كونه ابنه (وله أحد أخوين شقيقين) شرط لصحة وقوله قواء المنافقة والمنافقة بوله فأنكر كونه ابنه (هوله أحد أخوين شقيقين) شرط لصحة قوله فلكل قصاص النج الظاهر في أن كلا منهما له الاستقلال بالقصاص (هو إنما يظهر في . لمل وجهه أن قوله فلكل همنها على المنابع النافقاص وهو إنما يكون حيث كانا حائزين (قوله فلكل منها بالقصاص وهو إنما يكون حيث كانا حائزين (قوله فلكل منها قصاص على الآخر ظاهر في جواز انفراد كل منهما بالقصاص وهو إنما يكون حيث كانا حائزين (قوله فلكل منها قصاص على الآخر ظاهر في جواز انفراد كل منهما بالقصاص وهو إنما يكون حيث كانا حائزين (قوله فلكل

(قوله ورجوع المستلحق) عبارة التحقة : ولا يقبل رجوع مستلحقيه لئلا يبطل حقه لأنه صار ابنا لأحدهما بدعواهما انتهت ، فالظاهر أن الشارح قرأ قول حج بدعواهما انتهت ، فالظاهر أن الشارح قرأ قول حج مستلحقيه بلا ياء فعبر عنه بما ذكر ، ويصح أن يكون معنى قول الشارح ورجوع المستلحق : أى من كل منها ، وما فى حاشية الشيخ من إيقائه على ظاهره غير صحيح (قوله ولو استلحقاه) أى ألحقه بهما القائف بلاليل قوله أو لم يلحقه بأحداللخ ، ولا يصح حمله على ظاهره إذ هو عين قول المن ولو تداعيا مجهولا ، وحينئل فقوله فلا قود لاحاجة إليه لإغناء قوله بعده فلا قود حالا بل لا يصح ياطلاقه (قوله وقد تعذر الإلحاق والانتساب) انظر ماوجه هذا التقييد مع أنه برجوع أحدهما يلحق الآخر (قوله شقيقين) إنما قيد به لأنه هو الذي يتأتى فيه إطلاق أن لكل منهما القصاص على الآخر ، ولأجل قول المصنف الآتى وكذا إن تتلا مرتباكما لايخنى ، وهذا أولى حاشية الشيخ (قوله ومن ثم الخ : أى يخلاف

يفرق هنا بين بقاء الزوجية وعلمها ، فإن عفا أحدهما فللمعفوّ عنه قتل العافى (ويقدم) أحدهما للقصاص عند التنازع (بقرعة) لاستوائهما في وقت الاستلحاق ، فلو طلب أحدهما دون الآخر أُجيب الطالب ولا قرعة ، ويستغنى عن القرعة أيضا فيها لو قطع كل منهما من مقنوله عصوا وماتا معا بالسراية فلكل منهما طلب قطع عضو الآخر جالة قطع عضوه ، ثم إذا مات الأخوان بالسراية معا أو مرتبا وقع قصاصاً،وفيا إذا قتلاهما معاً في قطع الطريق فللإمام أن يقتلهما معا لأنه حد" وإن غلب فيه معنى القصاص لكنه لايتوقف على الطلب ذكره البلقيني . ويجوز لهما التوكيل قبل القرعة فيقرع بين الوكيلين ، وبقتل أحدهما ينعزل وكيله لانعزال الوكيل بموت موكله ، ومن ثم كان الأوجه أنهما لو قتلاهماً معالم يقع الموقع لتبين انعز ال كل بموت موكله ، فعل كل من الوكيلين دية مغلظة نظير ما يأتى فيما لو اقتص بعد عفو موكله أو عزله له (فإن اقتص بها) أى القرعة (أو مبادرا) قبلها (فلوارث المقتص منه قتل المقتص إن لم نورَّث قاتلا بحق) وهو الأصح لبقاء القصاص عليه ولم ينتقل له منه شيء (وكذا إن قتلا مرتبا) وعلم عين السابق (ولا زوجية) بين الأبوين فلكل منهما القود على الآخر ويبدأ بالقاتل الأوَّل ، وما أوهمه كلام المُصنف من الإقراع هنا أيضا غير مراد إلا في قطع الطريق فللإمام قتلهما معا نظير مامر ، ولا يصح توكيل الأوَّل لأن الآخر إنما يقتل بعده وبقتله تبطل الوكالة ، وَلا ينافيه أنه لو بادر وكيله وقتله لم يلزمه شيء لأنه لمطلق الإذن ولا يلزمه منه صحة الوكالة فاندفع ما للروياني هنا (وإلا) بأن كان بينهما زوجية (فعلي الثانى فقط) القصاص دون الأوَّل لأنه ورث بعض من ماله عليه قود؛ ففيها إذا قتلواحد أباه ثم الآخر الأم لاقود على قاتل الأب لأن قوده ثبت لأمه وأخيه فإذا قتلهما الآخر انتقل ماكان لها لقاتل الأب لأنه الذي يرثها وهو ثمن دية فسقط عنه الكل لأنه لايتبعض ، وعليه في ماله لورثة أخيه سبعة أثمان الدية ، أو واحد أمه ثم الآخر أباه

(قوله هنا) أى فى قول المصنف وقتل الآخر الأم معا (قوله فلو طلب أحدهما) أى الفتل (قوله أجيب الطالب) أى فلا يحتاج إلى قرعة (قوله فلكل منهما) أى من الولدين (قوله حالة قطع عضوه) أى المقطوع الثانى من الأخوين (قوله يحتاج إلى قرعة (قوله فلكل منهما) أى من الولدين (قوله يعتران أو يقال الولدان الأب والأم من الأخوين (قوله يعتران وكيله) أى المقتول (قوله في قطع الطريق) أى من الوالدين (قوله ويجوز لهما) أى المولدين (قوله يعتران وكيله) أى المقتول (قوله أى المتحقاق الموكل قتل ماوكل لولدين وقوله يعتران وكيله) أى المقتول (قوله أي بعد الموكل الأن شرط دوام استحقاق الموكل قتل ماوكل فيه أن يبقى عند قتله حيا وهو مفقود فى ذلك شرح الروض. وبه يندفع مايقال كل منهما حال الإقدام كان له الفتل لأن قطع كل منهما انهى في حياة الموكل وقوله ولا زوجية) أى موكله له أى ولم يعلم (قوله ولا زوجية) أى نوجية منها إرث بأن لم تكن زوجية مطلقا أو لم يكن منهما إرث م راهم على منهج (قوله ولا زوجية منها التي في الموكل عنه الإقراع هنا) أى فيا لم وقتله منها القود من الآخر فهو مستنبى من أى فيا لو قتلا منها القود من الآخر فهو مستنبى من قوله وكذا إن قتلا مرتبا (قوله ولا يصع توكيل الأول) أى القاتل الأول (قوله وله أي يقتل بعده) أى الأول، وقوله وقتله : أى الآخر ، وقوله وقتله : أى الآخر (قوله لم يالمورد) وقوله أي المؤل ، أوقوله ويقتله : أى الآخرل ، أوقوله وقتله : أى الآخرل ، أوقوله وله لم يالأول أى الخول الأول (قوله لا يلا أى عله الم يالمهان قوله ولا بائنكان ينهما زوجية أى وارث أعذامن كلام الملقيني الآئي

ما سيأتى فى مسئلة الترتيب وهذا ظاهر ، وصرح به فى شرح الروض خلافا لمـا فى حاشية الشيخ (قوله وعدمها) عبارة التحفة : وعدمه (قوله وفيا إذا قتلاهما معا) معطوف على قوله فيا لو قطع } قوله إلا فى قطع الطريق } ٣٠ – نهاية الهتاج – ٧

يقتل قاتل الأب فقط لما ذكر . قال البلقيني : ومحله حيث لامانع كالدور ،حتى لو تزوّج رجل بأمهما في مرض موته ثم وجد القتل المذكور من الولدين فلكل منهما قصاص على الآخر مع وجود الزوجية ، وعلى هذا في صورة الدور لو مانت الزوجة أولا لم يمتنع الزوج من إرثها ، فإن كان هو المقتول أولا فلكل قصاص على الآخر ، وإن كانت هي المقتولة أولا فالقصاص على الثاني ، قال : فليتنبه لذلك فإنه من النفائس اه . وما اعترض به من عدم الدور في تصويره رد" بأنه وكل الأمر في تمام التصوير على الشهرة ، فقد مر" في أوَّل الفرائض أن مما يمنع الإرث بالزوجية من جانب الزوجة مالو أعنق أمته في مرض موته وتزوّج بها للدور فليحمل كلامه هذا على أن الى تزوجها فى مرض موته هى أمته التي أعتقها فى المرض ثم طال به حتى أولدها ولدين فعاشا إلى بلوغهما ثم قتلاهما ، وحينتذ فالحكم الذي ذكره ظاهر ، أما مع علم السبق وجهل عين السابق فالأقرب الوقف إلى تبين الحال إذ الحكم على أحدهما حينتذ بقود أو عدمه تحكم هذا إن رجى وإلا فظاهر أنه لاطريق سوى الصلح ، ولو قتل ثانى أربعةً إيخوة أكبرهم ثم الثالث أصغوهم ولم يخلف القتيلان غيز القاتلين فللثانى أن يقتصمن الثالث ويسقط القود عنه لما ورثه من قصاص نفسه (ويقتل ألحمع بواحد) وإن تفاضلت الحراحات فىالعدد والفحش والأرش حيث كان لها دخل فىالزهوق سواء أقتلوه بمحدد أم بمثقل كأن ألقوه من شاهق أو فى بحر لأن القصاص عقوبة يجب للواحد على الواحد فيجب له على الحماعة كحد القذف ولأنه شرع لحقن الدماء، فلو لم يجب عند الاشتراك لاتخذ ذريعة إلى سفكها . وروى مالك أن عمر قتل نفرا خسة أو سبعة برَجِّل قتلوه غيلة : أي حيلة ، وقال : لو ثمالًا : أي اجتمع عليه أهل صنعاء لقتلتهم به جميعا، ولم ينكر عليه ذلك مع شهرته فصار إجماعا ، أما من ليس لجرحه أو ضربه دخل في الزهوق بقول أهل الحبرة فلا يعتبر (وللولى العفو عن بعضهم على حصته من الدية باعتبار)

(قوله يقتل قاتل الآب) ويلزم هذا المستحق لأحيه المذكور تلائة أرباع الدية (قوله لما ذكر) هو قوله لأنه لايتبض (قوله وعله) أى على قتل الثانى فقط حيث كانت زوجية (قوله من الولدين) أى بعد أن حبلت بهما وكبرا فى جياة أبويهما كما يأتى تصويره (قوله لهى أعتقها فى المرض) ولعل تصوير الشيخ لتخرج المستولدة فى الصحة بأمهما (قوله بأنه)أى الملقيني (قوله التي أعتقها فى المرض) ولعل تصوير الشيخ لتخرج المستولدة فى الصحة فإنه لايتأتى قتل قاتلها من الولدين لمقاء رقها حال القتل (قوله فالحكم الذي ذكره ظاهر) أى من الدور وجهه أنه إذا عنها م أعتقها فى المرض أو ادث وهو يتوقف على إجنازة إن اعتقها ثم تزوجها ومات لو قلنا بتوريثها لكان الإعتاق تبرعاً فى المرض لوارث وهو يتوقف على إجنازة الورثة وهى متعذرة منها ، إذ لايتمكن من الإجنازة فها يتعلق بها ، فلو قلنا بتوريثها لامتنع عتقها وامتناعه يودى المورة وهى متعذرة منها ، إذ لايتمكن من الإجنازة فها يتعلق بها ، فلو قلنا بتوريثها لامتناء من توريثها عدم توريثها (قوله أنه لاطريق سوى الصلح) أى بمال من الجانبين أو أحدهما أو مجانا وعليه فهو مستثنى من عدم صحة الصلح على إنكار (قوله يسقط القود عنه) أى بمال من الجانبين أو أحدهما أى عن الثانى (قوله أمل صنعاه أي عنا التانى (قوله أمل صنعاء لأن التانيد الإصاد على منجز قوله أمل من ليس الغ) محرز فوله حيث كان لها دخل فى الإحدى في المورة وله أها لها الحرف فى الزهوق وعليه الرقولة الما الحبرة) أو لامدا الحرفة منها الورق وعليه الزهوق (قوله ألها الما الحبرة) أي فلا يقتل من لا دخل الحرفة وعليه الزهوق وعليه الزهوق (قوله ألمل الحبورة)

استثناء من قوله وبيدًا بالقائل الأول (قوله وعله) يعني فيصورة ما إذا قتل أحدهما أباه ثم الآخر الأم (قوله وعلى هذا فمي صورة الدور) أى من أصلها من غير نظر إلى قتل ، لكن قوله وعلى هذا لامعني له هنا ، على أن الأولى حذف قوله وعلى هذا إلى قوله من إرثه لعدم موقعه هنا وليس هو في عبارة التحقة (قوله ثم طال به الغ)

عدد (الرفوس) دون الجواحات في صورتها لعدم انضباط نكاياتها وباعتبار عدد الضريات في صورتها كا صرح به في الروضة وهو المعتمد وإن ادعى بأن الله واب فيها القطع باعتبار الرهوس كالجواحات ، ويفار ق الضربات الجواحات بأن تلك تلاقى ظاهر البدن فلا يعظم التفاوت فيها بخلاف هده ، ولو ضربه أحدهما ضربا يقتل ثم ضربه الآخر صوطين أو ثلائة حالة ألمه من ضرب الأول علما بضربه اقتص منهما أو جاهلا به فلا ، فعلى الأول عصة ضربه من دية العمد ، وعلى الثانى كذلك من دية شبه باعتبار الفربات كما مر ، وإن ضربه بالعكس كأن ضربه أحدهما ثلاثة مثلاثم الآخر ضربا يقتل كخصين سوطا حال الألم ولا تواطأ فلا قود على واحد منهما ، بل يجب على الأول حصة ضربه من دية العمد باعتبار الفربات كما مر ، على الأول حصة ضربه من دية العمد وهو (شريك وإنما قتل عليه (ولا يقتل) متعمد وهو (شريك وإنما قتل من ضرب مريضا جهل مرضه لانتفاء سبب آخر ثم يحال القتل عليه (ولا يقتل) متعمد وهو (شريك يوجبه والآخري نضب دية العمد وعاقلة الثانى نصف دية يوجبه والآخري نضب دية العمد وعاقلة الثانى نصف دية بوجبه والآخري نضب دية العمد وعاقلة الثانى نصف دية بوجبه والآخري في على المثل المتعمل وعلى الأول نصف دية العمد وعاقلة الثانى نصف دية العمد وعائلة الثانى بصف دية العمد وعائلة الثانى بريك الخرب في فقط من المعمد وعملة لأمو فهو (شريك النفس) في قتلها (و) جارح (دافع الصائل) على عمر م (ق الأظهر) لحصول و

ضيان الجرح إن اقتضى الحال الضيان والتعزير إن اقتضاه الحال (قوله في صورتها) الأولى (قوله أو جاهلا به فلا) أى فلا قصاص على واحد منهما ، أما الثانى فظاهر ، وأما الأول فلأنه شريك شبه الممد (قوله باعتبار الشعبات) بأن يضبط ضرب كل على انفراده ثم ينسب إلى مجموع ضربهما ، ويجب عليه بقسطه من الدية بصفة فعلم عمدا كان أو غيره مراحى فيه عدد الضربات (قوله الانتفاء سبب آخر) أى وهنا ضرب كل سبب يحال عليه الموت (قوله ولا يقتل متعمد وهو) أى والحال أنه شريك الغ ، وقوله يخطئ : أى مالم يكن الخطئ آلة المتعمد الموت (قوله ولا يقتل متعمد وهو) أى والحال أنه شريك الغ ، وقوله يخطئ : أى مالم يكن الخطئ آلة المتعمد كما تقدم فيا لو أكره مع المكرة مع المكرة بالكسر آدميا وظنه المكرة صيدا فإن القصاص على المكرة مع كمن تقدم شورك محلى المؤلم أن المؤلم (قوله تقدم بحرت نفسه سواء كان جرحه لنفسه قبل قتل المحدر) أى ويقتل شريك جارح دافع الغ بجرد دافع على أنه صفة جارح ومنه يعلم أن

يراجع مفهومه (قوله فى صورتها) فى الموضعين تبع فيه الشهاب حج ، وكذا قوله السابق أو ضربه ، وكل ذلك مرتب فى كلام الشهاب المذكور على شىء مهده لم يذكره الشارح ، وعبارته عقب قول المن ويقتل الجمع بواحد نصها : كأن جرحوه جراحات لها دخل فى الزهوق وإن فحش بعضها أو تفاوتوا فى عددها وإن لم يتواطئوا أو ضربوه ضربات وكل قاتلة لو انفردت أو غير قاتلة وتواطئوا كما سيذكره انهت (قوله بأن الصواب) لاحاجة للباء (قوله وإنما قتل من ضرب مريضا للخ) هذا إنما يزد على صورة الجهل فى الصورة الأولى وهى قوله أو جاملاً به فعلى الأول الغ ، ومن ثم أشرها فى التحديث لينضح الإيراد عليها (قوله وفى قتل مسلم أو ذى) أى والمشارك مسلم أو ذى فى صورة الذى (قوله فهو) أى والمشارك مسلم أو ذى فى صورة المناق عمسلم أو ذى فى صورة المائل عمسلم أو ذى فى صورة المائل مسائل مسائل عربية المسائل عربية المسائل عربية المسائل عربية المسائل عربية المسائل المسائل عربية المسائل عربية المسائل المسائل عربية المسائل عربية المسائل المسا

الرهوق بفعلين عمدا وامتناع القصاص عن أحدهما لمعنى آخر خارج عن الفعل لايقتضي سقوطه عن الآخر تقدم أو تأخر . والثانى تجب نصف الدية فقط لأن من لايضمن أخف حالًا من المحطئ فأولى بعدم القود على شريكه . ورد بأن فعل الشريك فها بعد كذا مهدر بالكلية لايقتضى شبهة فى فعل الآخر أصلا فلا يكون مساويا لشريك المخطئ فضلا عن كونه أُولى منه ، ويقتل شريك صبى مميز ومجنون له نوع تمييز وشريك السبع والحية القاتلين غالبا مع وجود المكافأة . والحاصل أنه منى سقط القود عن أحدهما لشبة فى فعله سقط عن شريكه أو لصفة قائمة بذاته وجب على شريكه (ولو جرحه جرحين عمدا وخطأ) أو وشبه عمد (ومات بهما أو جرح) جرحا مضمونا وآخر غير مضمون كأن جرح (حربيا أو مرتدا ثم أسلم) المجروح (وجرحه ثانيا فمات) بهما (لم يقتل) تغليبا لمسقط القود فنى الأولى عليه مع قود الجرح الأول إن أوجبه نصف دية مغلظة ونصف دية مخففة ، وفيا بعدها عليه موجب الجرح الواقع فيحال العصمة من قود أو دية مغلظة وتعدد الجارح فيما ذكر كذلك إلا إنّ قطع المتعمد طرفه فقط (ولو داوى جرحه بسم " مذفف) أى قائل سريعا (فلا قصاص) ولا دية (على جارحه) في النفس إذ هو قاتل نفسه وإن لم يعلم حال السمّ بل في الجرح إن أوجبه وإلا فالمال (وإن لم يقتل) السم الذي داواه به (غالبا)أو لم يعلم حاله وإن قتل غالبا (فشبه عمد) فعله فلا قود على جارجه فىالنفس أيضا بل عليه نصف دية مفلظة مع ما أوجبه الجرح (و إن قتل) السم (غالبا برعلم حاله فشريك جارح نفسه) فيلزمه القود في الأظهر (وقبل) هُو (شريك محطئ) فلا قود عليه لأنَّ الإنسان لايقصد قتل نفسه ، وآحرز بقوله داوىجرحه عما لو داواه غير الجارح ، فإن كان بموح وعلمه قتل الثانى أو بما يقتل غالبا وعلم حاله ومات بهما قتلا وإلا فدية شبه العمد ، وما أفتى به ابن الصلاح من أنه لو كحل إنسان عين مريض فذهبت بمداواته فالضان على عاقلته فبيت

دافع صفة لمحلوف (قوله ورد "بأن فعل الشريك) أى الذى لم يضمن (قوله القاتلين غالبا) أى حيث لم يقعا على المتتول بلا قصد فلا قصاص على شريككهما (قوله لشبهة فى فعله) بأن كان فعله خطأ ولو حكماً أو شبه عمد رقوله أو لصفة قائمة كالصبا ودفع الصائل (قوله ولو جرحه جرحين علماً) تقادم المعدأ و تأخر (قوله نصف تية مبتلفة) فى شبه الممد (قوله ونصف دية) أى فى المحلأ (قوله وفيا بعدها) هو قوله مضمونا النخ (قوله فيقطع طرفه فقط) أى وعلى الثانى ضيان فعله من خطأ أو شبه عمد (قوله والمنافق منها نعله من خطأ أو شبه عمد (قوله والمنافق علم المحدد على المائلة) في الحملاً وقبه عمد (قوله مضمونا النخ (قوله أو المبتلغة) أوجب جرخه القصاص (قوله أو لم يعلم حاله) وخالفت هذه ما قبلها بأن تلك فى المدفف الذى يقتل سريعا وهذه فى غيره وإن قتل غالباً (قوله غير الجلاح) أى ولو يإذنه حيث لم يعين له المدواء أخذا نما بعدها (قوله فإن كان بموح) بموحدة وآخره حامهملة أى قاتل سريعا (قوله فإن كحل) هو بالتخفيف

هو بتنوين جارح المجرور بإضافة شريك إليه ، وإنما قدره لدفع توهم وجوب القصاص على شريك دافع الصائل في الدفع ، فالصورة أن دافع الصائل جرحه النفع شريحة الخير فالمال) في الدفع ، فالصورة أن دافع الصائل جرحه الدفع ثم بعد الدفع جرحه آخر فات بهما (قو له إن أوجبه وإلا فالمال) هلما بالنظر لما في المتن خاصة مع قطع النظر عما زاده بقوله ولا دية، أما مع النظر إليه فكان المناسب أن يقتصر على قوله إن أوجب ذلك (قوله عما لو داواه آخر مغير الجلارح) لفظ آخر ساقط في أكثر نسخ الشارح مع أنه هو المفترة في الحقيقة ، وأما قوله غير الجلارح فهو زيادة عن المحترز في الحقيد له فكان ينبغي أن يقول : أي غير الجلارح وانظر حكم مالو كان المداوى هو الجلارح (قوله بموح) هو بضم المع وفتح الواو وتشديد المهملة : أي مسرع المحدود (وقوله بموح) هو بشع المجاهدة المهملة : أي مسرع المحدود (وقوله وما أفي به ابن الصلاح الغ) ظاهر هلما السياق أن إفتاء ابن الصلاح قيه عالفة لما قبله وليس

المـال فعليه محمول على عدم إذنه له فى مداواته بهذا الدواء وإلا فلا ضمان كما لو قطع سلعة مكلف بإذنه وقد علم أنه متى لم ينص المريض على دواء معين فغلى عاقلة الطبيب الضمان ثم بيت المــال ثم هو وإن نص على ذلك كان هدرًا ومن الدواء خياطة جرحه غير أنه إن خاط ف لحم حيّ وهو يقتل غالبًا فالقود ، وإن آل الحال للمال فنصف دِية ، وإن خاطه ولى للمصلحة فلا قود عليه كما رجِّجه المصنف ولا على الجارح كما اقتضاه كلامهما والكيّ كالخياطة (ولو ضربوه بسياط فقتلوه وضرب كل واحد غير قاتل) لو انفرد (فني القصاص عليهم أوجه أصحها يجب إن تواطئوا) أى توافقوا علىضربه وكان ضرب كلمنهمله دخل فىالزهوق وإنما لم يعتبر ذلك فىالجراحات والضربات المهلك كل منها لو انفرد لأنها قاتلة في نفسها ويقصد بها الإهلاك مطلقا والضرب الخفيف لايظهر فيه قصد الإهلاك إلا بالموالاة من واحد ، والتواطؤ من جمع ،ولو آلى الأمر إلى الدية وزعت على عدد الضربات وبحسب الرءوس في الجراحات . والثاني لاقصاص. والثالث على الجميع لئلا يتخذ ذلك ذريعة إلى القتل، أما لو كان ضرب كل قاتلا لو انفرد وجب عليهم القود جزما (ومن قتل جمعا مرتبا) والعبرة فىالترتيب والمعية بالزهوق كما مر (قتل بأولم) لسبق حقه (أو معا) بأن ماتو إ في وقت واحد أو جهلت المعية والترتيب فالمراد المعية ولو احمالا كأن هدم عليهم جدارا وتنازعوا فيمن يقدم بقتله ولو بعد تراضيهم بتقديم أحدهم (فبالقرعة) يقدم حما قطعا للنزاع (وللباقين) في الصور كلها (الديات) لأنها جنايات لوكانت خطأ لم تنداخل في التعمد أولى (قلت فلو قتله) منهم (غير الأوَّل) في الأولى وغير من خرجت له القرعة في الثانية (عصي) وعزر لتفويته حتى غيره (وقع قصاصا) لأن حقه متعلق به (وللأول) ومن بعده (دية ، والله أعلم) ليأسه من القود والمراد فيما إذا اختلفت دية القاتل والمقتول دية المقتول لا القاتل كما دل عليه كلامهم في باب العفو عن القود وهو الأقرب، ولو قتله أولياء القتلي جميعا وقع القتل عنهم موزعا عليهم فيرجع كل منهم إلى مايقتضيه التوزيع من اللدية ، فإن كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث حقه و له ثلثا الدية .

(قوله خياطة جرحه) أى فإن أذن له فى خياطته على وجه مخصوص فهدر وإلا فعلى عاقلته (قوله فالقود) أى على من خاط حيث علم بحال الجدرح وتعمد(قوله فنصف دبة) أى علىمن خاط (قوله وإن خاطه) أى بنفسه أو مأذونه (قولة وإنما لم يعتبر ذلك) أى التراطؤ (قوله وزعت على عدد الضريات) أى حيث انفقوا على ذلك أى فإن انفقوا على أصل الضرب واختلفوا فى عدده أخذ من كل المنيقن ووقف الأمر فها بتى إلى الصلح (قوله لو انفردت وجب) أى فإن آل الأمر إلى الدية وزعت دية عمد على عدد الضريات كما مر (قوله عليهم القود جزما) أى تواطئوا أولا لأن فعل كل واحدقائل (قوله فى الثانية) هى قوله أو معا .

كذلك ، وإنما هو فائدة عبردة يوخد منها تقبيد لما مر كما لايخى ، وعبارة التحفة : وأفى ابن الصلاح الخ (قوله ومن الدواء خياطة جرحه) أى بأن خاط جرح نفسه الذى جرحه له الفير (قوله فالقود) أى على جارحه (قوله المهلك كل منهما) وصف للضربات خاصة (قوله ومن بعده) كان ينبغى بالنظر لمما قلمه أن يقول عقب قول المن وللأول ولن خوجت له القرعة وغيرهما.

(فصل)

فى تغير حا ل\المجروح بحرية أو عصمة أو إهدار أو بمقدار للمضمون به

وقاعدة ذلك المنى عليها أكثر المسائل الآتية أن كل جرح وقع أوّله غير مضمون لاينقلب مضمونا بعثير الحالمان فيه الانتهاء ، وأما القود فيشترط فيه العصمة والمكافأة من أوّل النائم وما ضمن فيهما يعتبر قدر الضان فيه بالانتهاء ، وأما القود فيشترط فيه العصمة والمكافأة من أوّل الفسل إلى الزّموية أو مبتلاً أو عبد نفسه مأسلم) الكافر أو أمن الحرف (وعتق) العبد بعد الجمرح (مهمات) أحدهم (بالجرح فلا ضمان) فيه يقود ولادية اعتبارا بحالة الجنائة ، وعلم عام وأن قاتل المرتد قد يقتل به ، ومما يأتى أن على العالمة والمنافذة التوليق المحدارة على المتافذة المتافزة المتافزة على الماقلة اعتبارا بالانتهاء (وقيل تجب دية) لحر مسلم عفقة على العاقلة اعتبارا بالانتهاء (ولو رماهما) أكى الحربي والمرتد وجعلا قسا واحدا لأن المباد أحدهما والعبد (فأسلم) أحد الأولين (وعتق) الثالث قبل إصابة السهم له ثم ماتا بها وجعل قاصل) لاتتفاء العصمة والمكافأة أوّل أجزاء الجناية ولكون الأولين مهدرين والثالث معصوما حسنت

(فصل) فى تغير حال المجروح

(قوله في تغير حال المجروح) أى أو الجارح كما يأتى فى قوله ولو جرح حربى معصوما والأولى فى تغير حال المجنى عليه فإن المجروح لايشمل مالو رمى إلى حربى مثلا فأسلم قبل وصول السهم عيث ضمن بالمال كما يأتى مع (قوله أو له غير مضمون) لايرد عليه مالورى إلى حربى فأسلم قبل وصول السهم حيث ضمن بالمال كما يأتى مع أن أن ألله الشمل في فيليس المورى إلى حربى فأسلم قبل وصول السهم حيث ضمن بالمال كما يأتى مع بحرح وهو إنما عبر بالحرح ، وسواء كان عدم الضيان لنقص فى المخبى عليه كما لو جرح حربيا النخ أوفى الجنائ كما وجنى حربى على مسلم على ماياتى (قوله إلى الزهوق) يرد عليه ماتقدم من أنه لو جرح فى ذعيا أو عبد عبدا لو جنى حربى على مسلم على ماياتى (قوله إلى الزهوق) يرد عليه ماتقدم من أنه لو جرح فى ذعيا أو عبد عبدا ثم أسلم الجارح أو عتن ومات المجروح على رقه أو كفره وجب القصاص لوجود المكافأة حال الجناية كما تقدم التعليل به فى كلامه ، فلو عبر هنا بقوله من أول الفعل إلى انهائه لو افقى مامر . ويمكن رد ماهنا إلى ماسيق بأن ميقل مهاده أن الموحدة المنافقة متعلق بالمجموع لا بكل منهما (قوله وعلم نما مر) أى فى قوله والمرتد فى حق معصوم النخ (قوله إلى الزهوق متعلق بالمجموع واحدة من الصورتين على المصنف لأنه إنما عبر بنى الضمان والمتبادر منه الفيان أو له يقل به ، أى إذا كان مرتدا عنه على مال وجب ، والمرتد لا يكوذ المفو عن القصاص الواجب عليه بمال (قوله قد يقتل به) أى إذا كان مرتدا عنه طى مال وجب ، والمرتد لا يكون أى الحربى والمرتد (قوله الحربي) أى الحربى والمرتد (قوله الحرب) أى المحرب والمرتد (قوله الحرب) المرتد عن والمرتد عن الضور ورد المكافأة (قوله الأولين) أى الحرب والمرتد (قوله الحرب) أى الأحد (قوله الحرب) المرتد (قوله الحرب) المرتد (غوله الحرب) المرتد (غوله الحرب) عدم على ملك وجب ، والمرتد وربين المفرد والمرتد (قوله الحرب) أى الأحد (قوله الحرب) والمرتد) عنه على ملك وجب ، والمرتد والمرتد) أى الحرب والمرتد (قوله الحرب) عنه على مالوجب ، والمرتد والمرتد عن المعرب عن المرتد عن المعرب على المورب المكاناة (قوله الحرب والمرتد) عنه على مالوجب ، والمرتد والمرتد عن المعرب عن المرتد عن المعرب عن المرتد عن المعرب عن المرتد عن المحرب عن المرتد عن المرتد عن المورب عن المورب عن المورب عن المرتد عن المورب عن المرتد عن المرتد عن المورب عن المورب عن المورب

(فصل) فى تغير حال المجروح

(قوله أو بمقدار للمضمون به) دخل فيه التغيير بالحرية ومن ثم لم يذكره فى شرح الروض (قوله لاينقلب مضموناً) وكلما عكسه كما يعلم من قول المصنف الآتى ولو ارتد المجروح ومكات بالسراية الخ فيزاد فى القاعدة ، وكل جرح وقع مضموناً لاينقلب غير مضمون (قوله فيشترط فيه العصمة والمكافأة من أوك الفعل إلى الزهوق) يور عليه مامر فى قول المصنف ولو جرح ذى ذميا فأسلم الجارح ثم مات المجروح فكذا : أى لايسقط القود تثنية الشمير وإن كان العطف بأو لاتهما ضدان كما في ـ فالله أولى بهما ـ (والمذهب وجوب دية مسلم علمفة طل المتاقلة) اعتبارا بحالة الإصابة لأتها حالة اتصال الجناية والرى كالمقدمة التي يتوصل بها إلى الجناية فعلم أنه لاقود لم بلك لا تتفاء المكافأة أول أجزاء الجناية ، وقيل يجب في المرتد دون الحرفي ولو جرح حرفي معصوما ثم عصم لم يضمنه ، وإن عجم بعد الرى وقبل الإصابة ضمنه بالمال لا القود (ولو ارتد المجروح ومات بالسراية) مرتفا لا فالنفس) بالنسبة لغير الجلحر المرتب المترد (هدر) لاثنيء فيها في مؤتمه عنه فالسراية أولى (ويجب قصاص الجفر) الذي فيه قصاص كالموضحة (في الأخلام المتقراره فلم يتغير عا حدث بعد، والثاني لا إذ الطرف تبع النفس حيث صارت الجناية قتلا فإذا لم يجب قصاص النفس لم يجب في الطرف، ثم هذا القصاص (يستوفيه قريبه) أى وارثه لولا المردة و لومعتما (المسلم) الكامل والا فبعد كالدلاته شرع المتفنى وهو له ومعلوم مالا) لاتو دا كان المرتد (فإن اقتضى الجرح مالا) لاتو دا كان الجرح قطع يد وجب نصف دية أو يديه فدية ويكون الواجب فينا لاشيء منه للوارث المذكور (وقبل) الراجب (أرشه) أي الجمرح منى سرى المتف دية أو يديه فدية ويكون الواجب فينا لاشيء منه للوارث المذكور (وقبل) المقرء فيه إذ الجمرح منى سرى النفس لا النفس (ولو ار تذ) الخبر و (تم المسلم المسلم) وقبل المعد فيه إذ المرح منى سرى النفس (ولو ار تذ) الخبر و (تم الم المورد المهرد فعار ثدية فارة المقرد (وقبل المعد فعار ثد الم المردة المقرد (وقبل النفس (ولو ار تذ) الخبروح (ثم المسلم فات بالسراية فلا قصاص) انخلل المهدر فعار شبة دارته القدر (وقبل

لو كان الراى الإمام لقتل الردة فالمتجه عدم الفهان ، كذا حاوله الزركتهى ، وفيه نظر لأن غاية أمره أن يكون كاخرى اله بم على منهج (قوله فاقد أولى بهما) أى الغنى والفقير . وأجيب عن الآية بأنها ليست من هذا الباب لأن التفدير قبها إن يكن غنيا أو يكن فقيرا فالضمير في بهما راجع لمعمول المتعاطفين لالهما (قوله وقيل يجب) لأن التفدير قبل إدار تحقيل المناس المتعافض (قوله ولو جرح حرب) هذه لاتدخل في تغير حال المجروح إذ المتغير هنا حال الجارح لكنها داخلة في فوله كل جرح أوله غير مضمون الغ (قوله ثم عصم) أى الحربي (قوله وإن عصم) هذه لم تشملها القاعدة ، وكذا قول المصنف ولو ارتد المجروح الغم تم تشمله القاعدة ، وكذا قول المصنف ولو ارتد المجروح الغم تم تشمله القاعدة ، وكذا قول المصنف ولو ارتد المجروح الغم تم تشمله القاعدة ، وكذا قوله تقيلها كل فعل غير مضمون وتجوه غير مضمون فائنس مطر ويجب عليا أكثر المسائل الغراد بالقريب الوارث ولو تقسل بالحرح إلى الزهوق مضمون تجب فيه دية مسلم عضفة على العاقد (قوله ولم متعقل ابنه به على أن المراد بالقريب الوارث ولو ورجه الشغيى أى ولا ماتم من أن يبت له المسائل المناس المبتوا له المبت له المسائل المناس المبتوا له المبتب له المسائل المناس المبتوا له المبتب له المسائل المناس المنان أقل فلأنه وجب بالحناية أرش والودة منحت من وجوب شيء بعدها ولا تسقط ما وجب بالحناية أرش والردة المناس من وجوب شيء بعدها ولا تسقط ما وجوب شيء بعدها ولا تسقط ما وجوب شيء بعدها ولا تسقط ما وجوب شياه الكتاب

فى الأصبح فهذا لايكافته إلى الزهوق (قوله فعلم الخ) هذا لاحاجة إليه بعد تصريح المتن به ومن ثم لم يذكره فى التحفة (قوله فإن اقتضى الحرح مالاً) أى ولو بالفهو أو كان خطأ مثلا حتى يتأتى قول الشارح الآتى فلوكان إن قصرت الردَّة) أي زمنها بحيث لايظهر للسراية أثر فيه (وجب) القود لانتفاء تأثير السراية فيه (وتجب) على الأوَّل (الدية)كاملة مغلظة حالة في ماله لوقوع الجرح والموت حال العصمة (وفى قول نصفها) توزيعا على العصمة والإهدار ، وقد أفتيت فيا لو جرح مسلم مسلماً ثم ارتدا معا وأسلما معا ثم مات المجروح بالسراية بلزوم القود أخذا من قولهم يعتبر فيه المكافأة من آبتداء الفعل إلى الفوات وهما متكافئان كذلك (ولو جرح مسلم ذمياً فأسلم) بعد الإصابة ﴿ أو حر عبدا فعنق ﴾ بعدها ﴿ ومات بالسراية فلا قصاص ﴾ لانتفاء المكافأة حال الجناية (وتَجْب دية مسلم) أو حرّ حالة مغلظة في ماله لأنه مضمون أولا وانتهاء ، فاعتبر الانتهاء لمـا مر أنه المعتبر في قدر المضمون لأن الضان بدل التالف فينظر فيه لحالةالتلف. ويفارق التغليظ هنا نفيه فها مر لأنه هنا تعمد رمي معصوم وثم تعمد رمى مهدر فطرأت عصمته فنز لوا طروها منزلة طرو إصابة من لم يقصده (وهيي) في الأخيرة (لسيد العبد) ساوت قيمته أم نقصت عنها لاستحقاقه لها بالجناية الواقعة في ملكه ولا يتعين حقه فيها بل للجاني العدول لقيمتها وإن كانت الدية موجودة فإذا سلم الدر اهم أجبر السيد على قبولها وإن لم يكن له أن يطالبه إلا بالدية (فإن زادت) أى الدية ﴿ على قيمته فالزيادة لورثتة ﴾ لوجوبها بسبب الحرية وتعين حقهم في الإبل (و) محل ذلك إذا لم يكن للجرح أرش مقدر وإلا اعتبرهو، فحينتذ (لوقطع) الحر(يدعبد) أو فقأً عينه (فعتق ثم مات بسراية) وأوجبنا كمال الدية كما هو الأصح (فللسيد الأقل من الديَّة الواجبة) في نفته (ونصف قيمته) الذي هو أرش الجرح الواقع فى ملكه لو اندمل والسراية لم تحصل فى الرق فلم يتعين بها حق له ، فإن كان الأقل الدية فلا واجب غيرها أو أُرش الجرح فلا حق للسيد في غيره والز آئد للورثة وذكره النصف لفرضه أن المقطوع يدو إلا فكل مثال (وفي قول) الواجب للسيد (الأقل من الدية وقيمته) كلها لأنا نظرنا للسراية في دية النفس فلتنظر إليها في حقّ السيد حمّني يقلىر موته قنا (ولو قطع) الحر (يلـه فعتق فجرحه آخران) كأن قطع أحدهما يلـه الأخرى والآخر رجله (ومات بسرايتهم فلا قصاص على الأول) و (إن كان حرا) لعدم المكافأة حال الجناية (ويجب على الآخرين) قصاص النفس والطرف لأنهما كفوان ، ومتى وجبت الدية كانت أثلاتا لأن جناياتهم صارت بالسراية الناشئة عنهم نفساً ، ولا حق للسيد فيما على الآخرين بل فيما على الأول إذ هو الجانى على ملكه فله أقل الأمرين من ثلث اللدية

كما لو قتل المجنى عليه نفسه ، وقوله ويكون الواجب فيناع : ولا يجوز الضوعته لأنه لكافة المسلمين اله سم على منج (قوله وتجب على الأول) هو قول المصنف فلا قصاص (قوله وهما متكافئان) أى ولا يضر تمثلل الودة وهى مزيلة للعصمة المعتبرة من أول الفعل إلى الزهوق لأن المرتد معصوم على مئله (قوله فيا سر) أى فى قول الممتن ولو رماهما فأسلم وعتق فلا قصاص البخ (قوله لها) أى الدية (قوله وتعين حقهم فى الإبل في هو بصيغة المماضى عطف على قول المصنف فالزيادة لورثته . والحاصل أن حق السيد لايتعين فى الإبل وحق الورثة يتعين فيها حتى لودفع إليهم الدراهم لم يجب قبوله (فوله وعمل ذلك) أى عمل كون الدية للسيد إن ساوت قيمته أو نقصت(قوله نفسا)

الجرح قطع بد (قوله وهما متكافئان } أى والمقنول معصوم عليه من ابتداء الفعل إلى الانبهاء ، وبهذا يندفع ما اعترض به عليه من أن شرط القود أن لايتخال مهدر ، وقد علم أن المراد باشتراط العصمة عصمته على القائل لا عصمته فى نفسه (قوله وتعين) عبارة التحفة : ويتعين (قوكه الحر) المناسب إنسان كما صنع في التحفة لينسجم مع قول المصنف الآتى إن كان حوا .

وأرش الجناية فىملكه وهو نصف القيمة ، ولو عاد الأول وجرحه بعد العتق فللسيد الأقل من سدس الدية ونصف القيمة .

(فصل)

فيا يعتير فى قود الأطراف والجراحات والمعانى مع ما يأتى

(يشرط لقصاص الطرف) بفتح الراء (والجرح) والمعانى (ماشرط للنفس)مما مرَّ مفصلا، ولا يرد الفسرب بعصا خفيفة لأنه يجصله خالبا لا فى النفس إذ عمد كل بحسبه فهما مستويان فى حدّه وإن اختلفا فى محصله ، على أن الكلام كما قاله المماوردى عند عدم سراية الإيضاح وإلا وجب القود فى النفس لكونه حينئذ يقتل غالبا ، واستثناء البلقينى من كلامه مالو جنى مكاتب على عبدهً فى الطرف فله القود منه مع أنه لايقتل به مخالف لصريح كلامهم وإن أمكن توجيه بأنه فى حياته يتشى بالقود من سيده ، غلافه بعد ،وته لانضاء تشفيه إذ لاوارث له

أى جناية نفس (قوله ولو عاد الأوّل) متصل بقوله ومنى وجبت الدية الخ (قوله فللسيد الأقل) وذلك لأنه جرح جراحتين إحداهما فىالرق والأخرى فى الحرية ، والدية توزع على عددالرءوس فيجب عليه ثلث اللدية نصفه فى مقابلة جراحة الرق والآخر فى مقابلة جراحة الحرية ، والسيد إنما يجب له بدل ماوقع فى الرق وهو نصف الثلث .

(فصل) فيا يعتبر فى قود الأطراف

(قوله في قود الأطراف) أى وجودا وعدما ليشمل نحو قوله ولا قصاص في كسر العظام (قوله بعصا خفية) خلاقا لمن رعمه عنجا بأنه عمد في نحو الإيضاح اله حج ، وهي أوضح من عبارة الشارح (قوله لأنه يحصله) أى الإيضاح (قوله لا في النفس) عطف على قوله نحو الإيضاح (قوله إذ عمد كل بحسبه) أى من نحو الإيضاح والنفس (قوله على أن الكلام) قد يقال هذا لاينغم في دفع الإيراد لأن حاصله أنه لو ضربه بعصا خفية وأوضحه كان هذا الإيضاح عمدا موجيا القود ، ولو ضربه بعصا خفية فات من ذلك الضرب كان شبه عمد ، وهذا لاينفع بأن السراية من الإيضاح بلك الشرب يوجب القود في النفس قتأمله اله سم على حج (قوله عند عدم سراية الإيضاح ومات المجنى عليه منه يكون شبه عمد . وحاصل الجواب أن حد العمد المرجب القود في النفس قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا وهو متنف في الفرب ، وحد العمد الموجب القود في النفس لأن الجراحة الخفيفة مع السراية تقتل غالبا (قوله وإلا وجب القود أي ولا إيراد (قوله على عبده) أى المكاتب أيضا (قله لعربع ما السراية تقتل غالبا (قوله وإلا وجب القود أي ولا إيراد (قوله على عبده) أى المكاتب أيضا (قله لعربع ما كلامهم) أى فلا يقطع كما لا يقتل تشام أنه بقلير تسلم أنه

(فصل) فيما يعتبر في قود الأطراف

(قوله مع ما يأتى) يغى وفيا يأتى ، وعبارة التحفة مع مايتملق بلذلك (قوله ولا يرد الضرب بعصا خفيفة الغ) عبارة التحفة : ولا يرد الفعرب بعصا خفيفة خلافا لمن زعمه عنجا بأنه عمد فى نحو الإيضاح لأنه يمصله غالبا لا فى النفس ، وذلك لأن العمد فى كل شىء بحسبه انهت. ولعل بعضها سقط من نسخ الشارح (قوله على أن الكلام الخ) ٢٦ - باية الهتاج – ٢ فيرد" بأن السيدية مانعة من ذلك التنفى (و لو وضعوا) أو بعضهم فإسناده الى جيمهم مجرد تصوير (سيفا) مثلا رعلي يده وتحاملوا) كلهم (عليه دفعة) بالضم وفي القاموس هي بالفنج المرة و بالفيم الدفعة من المطر وما انصب من سقاء أو إناء مرة ، وبه علم صحة كل من القنح والفيم هنا (فابانوها) ولو بالقرة كما ياتي (قطعوا) كما لو المجتمعوا على قتل نفس ، وإنما اشرط في قطع السرقة أن يخص كلا من المشتركين نصاب لأن التوزيع ممكن ثم لاهنا على أن حق الله يتساملوا بأن تميز فعل بعضهم عن بعض كأن قطع واحد من جانب وتحر من جانب عني التقت الحديدات أو جنب أحدهما المنشار ثم الآخر فلا قود على واحد منهما بل على كل منهما حكومة تليق بمحنايته وبحنا بلوغ مجموع الحكومتين دية اليد (وشجاج) بكسر أوله جمع شجة بالفتح كل منهما حكومة تليق بمحنايته وعلى العرب وجرح غيرهما لايسمى شجة ، فدعوى أن الإضافة إليهما من (الرأس والوجه ليسا عين الشجة بل هما شرطان في تسميها شجة فالأقرب أن يكون المراد بها هنا مطلق الجرح وأن الإضافة التخصيص ، وعلى ماذكر في الشجة حيث أطلقت بخلاف مالو أشيفت كما هنا على أن جماعة أطلقوها على سائر جروج البدن أوكما طبعا ووضعا

يقطم فيه ولايقتل به غير أن ماوجه به لايمنع من وجوب الاستثناء لو قبل به (قوله وبه علم صحة كل من الفتح والفم) يتامل وجه الفم فإنه ليس هنا مايصدق عليه ذلك إذ ليس ثم شيء مصبوب يسمى بالدفعة إلا أن يقال شبه السيف الواقع في على الققط بالشيء المصبوب من سقاء أو نحوه (قوله ولو بالقوق) أى كأن صارت معلقة علمه (قوله يليق بجنايته) أى إن عرفت وإلا فيحتاط القاضى فى فرضه بحيث لأيحصل ظلم لأحدهما ولا نقص معبد (قوله يليق بجنايته) أى إن عرفت وإلا فيحتاط القاضى فى فرضه بحيث لأيحصل ظلم لأحدهما ولا نقص معتمد (قوله غير صحيحة) كذا فى حج ، و يمكن أن يقال بفسحها مع تسامح لأن الشجة هى جراح الرأس والوجه كان من إضافة الشيء إلى الشهما ، فلما اشتمل المضاف وهو الشجاج باعتبار معناه إلى الرأس والوجه كان من إضافة الشيء إلى نفسه حكما (قوله قلاقوب) أى فى توجيه المن لما يلايكون إلا فيه (قوله وعلى ماذكر : أى فى الشجة) أى من أنها لاتطاق إلا على جرح الرأس والوجه للرأس إذله على أن جاعة أطلقوها) أى على سائر جروح البدن : أى وعليه فالإضافة للتخصيص بلا تأويل (قوله على أن جاعة أطلقوها) أى على سائر جروح البدن : أى وعليه فالإضافة للتخصيص بلا تأويل (قوله على أن جاعة أطلقوها) أى على سائر جروح البدن : أى وعليه فالإضافة للتخصيص بلا تأويل وقوله على أن جاعة أطلقوها) أى على سائر جروح البدن : أى وعليه فالإضافة للتخصيص بلا تأويل وقوله على أن جاعة أطلقوها)

قال الشهاب سم : هذا لاينفع فى الإيراد ، ثم يين وجه عدم نفعه وقد يقال وكذا الجواب الأوّل (قوله بالفم) قال فى التحقة عقبه كذا قاله شارح اه . فقوله وفى القاموس الخ المراد به الردّة على الشارح المذكور فكان ينبغى الشارح هنا ذكره أيضا (قوله بأن تميز) أى فى نفسه بأن انفصل عن فعل الآخر وإن ثم يتميز أننا الأثر فى الخارج (قوله تليق بجنايته) أى إن علمت رقوله فدعوى أن الإضافة الغ) هذا مفرع على ما أفهمه قوله وجرح غيرهما لايسمى شجة : أى فلا يسمى شجة إلا جرحهما فالإضافة الغي) هذا مفرع على ما أفهمه قوله إضافة الشيء إلى نفسه كذا قبل النح ، في المنافقة الشيء إلى نفسه كذا قبل النح ، فيها هو المردود فى تفريع الشارح والتفريع فيها ظاهر (قوله وعمل ماذكر فى الشجة الخ) جواب عن المائم موال مقدر ، فكان موردا أورد عليه ماسيق ذكره فى الشجة فقال : وعمل ماذكر فى الشجة حيث أطلقت فلا ورود (قوله طولها ووضعا) يرد عليه ما سيأتى من أن كلا من المشم والتنتيل يحصل بغير شيء يسقة فلا ورود (قوله طولها ووضعا) يرد عليه ما سيأتى من أن كلا من المشم والتنتيل يحصل بغير شيء يسقة

(حارصة) بمهملات (وهيماتشق الجلد قليلا) نحوالخدش ويسمى الحرصة والحريصة والقاشرة (و دامية) بتخفيف الياء (تلميه) بضم أوَّله أىالشق بغير سيلان دم و إلا فدامعة بمهملةو بهذا الاعتبار تبلغ الشجاج إحدى عشرة(وباضعة) من البضع وهو القطع (تقطع اللحم) بعد الجلَّاد: أىتشقه شقاخفيفا من بضع قطع (ومتلاحة تُغوص فيه) أىاللحم ولا تبلغ الجلدة بعده سميت بما يثول إليه من|اتلاحمتفاوًلا(وسمحاق)بكسرسينه (تبلغ الجلدة التي بين اللحم والعُظم)وهميّ المسهاة بالسمحاق حقيقة من سهاحق البطن وهي الشحم الرقيق (وموضحة) ولو بغرز إبرة (توضّح العظم) بعد خرق تلك الجلمة : أى تكشّفه (وهاشمة بهشمه) أى تكسره وإن لم توضحه (ومنقلة) بتشديد القاف مع كسرها أفصح من فتحها (تنقله) من محله لغيره وإن لم توضحه وتهشمه (ومأمومة تبلغ خريطة الدماغ) المحيطة به وهى أم الرأس (ودامغة) بغين معجمة (تخرقها) أى خريطة الدماغ وتصله وهي مذففة على رأى وتنصور كلها في في الجبهة وما سوى الأخيرين في الخدوقصبة الأنف واللحي الأسفل بل وسائر البدن على ما يأتي (ويجب القصاص فى الموضحة فقط) لضبطها وتيسر استيفاء مثلها بخلاف غيرها (وقيل) يجب فيها (وفيا قبلها) لإمكان معرفة نسبتها من الموضحة . وردّ بأن هذا الإمكانلايكني مثله للقصاص بلُّ لتوجيه القول بوجُّوب القسط من أرش الموضحة بنسبته إليها (سوى الحارصة) كما زاده على أصله فلا قود فيها جزما إذلم يفت بها شيء له وتع (ولو أوضح فى باقى البدن) كساعد وصدر (أو قطع بعض مارن) وهو مالان من الأنف (أو) بعض (آذن) أو شفة أَو إطارها وهو المحيط بها ، وما فيالروضة من عدم القود فيه خريف وإنما هو إطار السه : أي الدبر لأنه الذىلا نهاية له . قال ابن العماد : وكل صحيح إذ لافرق بينهما أو لسان أو حشفة (ولم يبنه) بأن صار معلقا بجللة والتقييد بذلك لجريان الحلاف (وجب القصاص في الأصح) لتيسر ضبط كل مع بطلان فائدة العضو ولمان لم

الحارصة ولا مابعدها ، والتر بس الطبيعي ضابطه أن يتوقف الثانى على الأول ولا يكون الأول علة له إلا أن يقال إنه باعتبار الغالب (قوله حارصة) ع : سميت حارصة من حرص القصار الثوب إذا غقه قاله الجوهرى اه مم على منهج (قوله تنسيه) بضم أوله أى مع سكون الدال وكسر المم عفقة وبفتح الدال وكسر المم مشددة . قال على منهج (قوله تنسيه) بضم أوله أى مع سكون الدال وكسر المم عفقة وبفتح الدال وكسر المم مشددة . قال القاموس : دى كرضى دى وأدميته ودميته (قوله تقطع اللحم بعد الجلد) انظر هل هو قبد الباضعة خي يخرج قعلم اللحم بعد قطع النبي المجلدة اه مم على منهج . و يمكن جعله حالا من اللحم وليس متعلقا بقطع فيكون فعل الثانى أرش باضعة بل مايلين بجناية وتكون الباضعة مشركة بينهما (قوله ومتلاحة) قال الشيخ عبيرة : قال الأرهرى : الوجه أن يقال الملاحة : أى القاطعة للحم اهم على منهج . أقول : والجواب ما ذكره مع على منهج . أقول : والجواب ما ذكره مع على منهج . أقول : والجواب الماطعة والمال المنسيد (قوله الخواد واتعلم الفسميد مع على منهج . أقول المناسفة ، في القاموس الإطار بككتاب الحليقة من الناس وقضبان الكرم تلتوى للتمويش وما يفصل بين الشفة وبين شعيرات الشامة وبين شعيرات الشارة وبي يقال ماذكر من صحة كل وماهم عن أن الذى في الروضة في لوجوب القصاص وما هنا يثبته ، نهم كل صحيح إذا فسر الإطار بإطار السام منهما مع أن الذى في الروضة في لوجوب القصاص وما هنا يثبته ، نهم كل صحيح إذا فسر الإطار بإطار السه منهما مع أن الذى في الروضة في لوجوب القصاص وما هنا يثبته ، نم كل صحيح إذا فسر الإطار بإطار السه

⁽قوله بلوسائر البدن الخ) أي في الصورة و إلا فقدمر أن هذه الأسهاء تختص بالرأس والوجه (قوله قال ابن العماد وكل صحيح)

يه ، وفيا إذا اقتص في الملق بجلدة يقطع من الجاني إليها ثم يسئل أهل الخبرة في الأصلح من إيقاء أو غيره ويقد ر ماسوى الموضحة بالمؤتبة كلث وربع لأن القود وجب فيا بالمعاثلة بالجملة فامتنعت المساحة فيها لثلا يؤدي إلى أخط عضو ببعض آخر وهو علمور ولا كذلك في المؤضحة فقدرت بالمساحة أما إذا أيانه فيجب القود جزما . والثاني لا يجب كما لا يجب فيه أرش مقدر (ويجب) القصاص (في القطع من مفصل) بفتح الميم وكسر الصاد هو موضع اتصال عضو بعضو على منقطع عظمين برباطات واصلة بينهما مع تساخل كرفق وركبة أو تواصل كأتملة وكوع (جمى في أصل فخذ) وهو مافوق الورك (ومنكب) وهو مجمع مابين العضد والكتف (إن أمكن) القطع (بلا) حصول (إجافة وإلا) بأن لم يمكن إلا بها (فلا) قود(على الصحيح) لأن الجوائف لاتنضبط ، نعم إن مات بالقطع قطع الجاني وإن حصلت الإجافة . والثاني نعم حيث أجاف الجاني وقال أهل النظر يمكن أن يجاف مثل ذلك (ويجب في فق عين) أى تعويرها بعين مهملة (وقطع أذن وجفن) بفتح الجم (ومارن وشفة يجاف مثل وزيجلدتهما بأن سلهما منه مع بقائه فلا قود فيهما لتعفر الانضباط حينئذ . ويجب أيضا في إشلال ذكر وأشين أو إحداثها إن أخبر عدلان بسلامة الأحرى مع ذلك وكذا وقهما إن أمكنت المماثلة كما نقلا عن الهذيب ثم بحنا أنه ككسر العظام ، وتفسير الشارح البيضتين في موضعين بجلدتهما تجابليضتين باعتبار اللغة كما هو مأخوذ من كلام أتمها كصاحي الصحاح والقاموس ، فقد قال الأول فيها الأنثيان الحصيتان ، وقال فيها أيضا قال

وأريد أنه لاتباية له وفسر الإطار بإطارالشفة وأنه له نباية (قوله إليها) أى إلى مثلها (قوله أهل الخيرة) لو قبل بأن المخبى عليه يقطع إلى الجلدة فقط ويصير الأمر منوطا بالجانى فيفعل ما ظهرت له فيه المسلحة بسوال أو غيره لم يبعد ، إلا أن يقال :قد يعتار مالا مصلحة له فيه بل مافيه ضرر عليه فيمنعه الحاكم من ذلك لما فيه من الإضرار ويفعل به مايراه مصلحة له (قوله لئلا يودى الخي وذلكائه قد يكون مارن الجانى بثلا قدر يعض مارن المخبى عليه لم واعتبر بالمساحة (قوله أما إذا أبانه)هذا إيضاح والافهومعلوم من قوله والتمتيد بلملك لجريان الخ (قوله بفتح المم وكسر الصاد) أما يعكس ذلك فاللسان وعبارة المصباح وزان مقود اللسان وعبارة المصباط وزان مقود اللسان وإنما كسرت المم على التقيين الم مع على موضع الارتئاق بما يل المدقق ، أى سواء العلميا والسفلي وحد العلميا طولا موضع الارتئاق بما يل المدقق ، وفي العرض الشدقين اه سم على موضع الارتئاق بما يل المدقق ، وفي العرض الشدقين اه سم على منح : وقوله الارتئاق : أى الالتئام . قال في المختار : الرتق ضد الفتق ، وقد رتق انفتق من باب نصر فارتئق أى من أن سل الميشين وحدهما لاقصاص فيه ، وأن المقصود في الحكن المنطق المهدين اقتصر عليهما وإن كان المقصود في الحكم الشرعي البيضتين ، وعليه فلو قطع الجلدتين يستلزم بطلان منفعة الأثنين اقتصر عليهما وإن كان المقصود في الحكم الشرعي البيضتين ، وعليه فلو قطع الجلدتين فقط واستمرت البيضتان لم تجب الدية وإن كان المقصود في الحكم الشرعي البيضتين ، وعليه فلو قطع الجلدتين فقط واستمرت البيضتان لم تجب الدية فيا أي الصحاح

أى فلا قود فى واحد منهما فهو مقابل لما ارتضاه الشارح (قوله ماسوى الموضحة) أى من المذكورات بعدها (قوله وهو ما فوق الركبة) هو تفسير المضاف إليه وهو الفخذ وفى نسخ ما فوق الورك فهوتفسير للمضاف وهو أصل كما لايخينى فليراجع (قوله وتفسير الشارح البيضتين) كذا فى النسخ وهو غير صحيح . فإن أبوعمرو الخصيتان البيضتان والحصيتان الجلدتان اللتان فيهما البيضتان انتهى . وقال الثانى فيه والأنثيان البيضتان ، وقال فيه أيضا سلّ خصيته فهو خصى وعمصى انتهى . ومعلوم أن الحلَّدة لاتسل وإنما تسل البيضة ، لكن نقل بعضهم عن ابن السكيت أن الأنثيين البيضتان ، ولمـا أن كان قطع جلدتيهما بستازم غالبا بطلان منفعة البيضتين اقتصر الشارح على التفسير المذكور وإنكان المقصود في الحكم الشرعي البيضتين ، فالقولبأن فيجلدتيهما دية وفهمادية أخوى أو أن المضمونها إنماهوالجلدتان غيرصيح(وكذا أليان)بفتح الهمزةوهما اللحمان النانئان بين الظهر والفخذ (وشفران) بضم أوله وهما جرفا الفرج المحيطان به إحاطة الشفتين بالفم (في الأصح) لأن لها نهايات مضبوطة . والثانى لا لعدم إمكان الاستيفاء إلاّ بقطع غيره (ولا قصاص فى كسر العظام) لعدم الوثوق بالمماثلة فيه إلا سنا أمكن فيها بأن تنشر بمنشار بقول أهل الحبرة في كسرها القودكما نص عليه وجزم به المـــاوردى وغيره (وله) أي المجنى عليه بقطع بعض ساعده أو فخذه سواء أسبق القطع كسر أم لا ، كما أفاده كلامه هنا مع ما يأتى فى قوله ولوكسر عضده وأبانه إلى آخره المشتمل على ماهنا بزيادةً فكرره المصنف رحمه الله تعالى لها والتفريع الآتى عليه الدافع لما اعترض عليه به هنا أن قضيته هنا لو قطع من عضده لم يكن له الأخذ من الكوع (قطع أقر ب مفصل إلى موضّع الكسر) وإن تعدد ذلك المفصل ليستوفى بعض حقه (وحكومة الباقى) لعدم أخذ عوض عنه (ولو أوضحه وهشم أوضح) المجنى عليه لإمكان القود فى الموضحة (وأخذ خسة أبعرة) أرش الهشم (ولو أوضح ونقل أوضح ٰ لما مر (وله عشرة أبعرة) أرش التنقيل المشتمل على الحشم غالبا ولو أوضح وأم أوضح وأخذ مابين الموضحة والمـأمومة وهو ثمانية وعشرون بعيرا وثلث لأن فى المـأمومة ثلث الدية كما سيأتى (ولو قطعه من الكوع) بضم أوله ويسمى كاعا وهو مايلي الإبهام من المفصل وما بين الحنصر كرسوع وما يلي إبهام

(توله بضم أوله) أى أمابالفتح فهلدب العين نعم حكى الفتح هنا أيضا شيخنا اهسم على منهج (قوله إلا سنا) هذا الاستئناء صريح في أن السن من المفاه وهوأحد قولين فيه نانهها أنه من العصب لأنه يلبر بوضعه في الخل (قوله بقطع بعض ساعده) هومن الإنسان مايين المرفق إلمالكف وهومذكر سمى ساعدا لأنه يساعد الكف في بطشهاو عملها اه مصباخ (قوله لها) أعمالزيادة (قوله المشتمل على الهشم غالبا) أشاريه للى دفع مايرد على قوله وله عشرة أبعرة أقبرة أرش التقلل من أن أرش المنقلة إنماكان عشرة لاشتهالها على الهشم ولم يذكره المصنف الذوب وله من المفصل) بيان لما وقضيته أن المسمى بالكوع هوجزء المفصل الذي يقرب من الإبهام .وعبارة الزيادى : وهو العظم الذى يلى الإبهام اه . وبينهما فرق .وسيأة عن تقيف اللسان أنه

الذى فى كلام الشارح الجلال إنما هو تفسير الأنثيين الواقع هنا فى المن بجلدتى البيضتين . وفسر الحصيين فى الباب الآلى أيضا بلناك (قوله والحصيان الجلدتان) كنا فى النسخ بتاء فوقية ، ولعل صوابه والحصيان بغير تاء لأنه الموافق لما فى كلام الشارح الجلال ، فالحصيتان بالناء هما البيضتان كما ذكره قبل فليراجع الصحاح (قوله لكن نقل بعضهم عن ابن السكيت الغ) هو موافق لما فى القاموس ومن ثم سواه به فى التحفة فكان بنبغى عدم الاستدراك (قوله بقول أمهل : أى من الجانى وقوله أم لا : أى من الجانى وقوله أم لا : أى بأن ثم يسبق منه كسر بأن سبق من غيره ، والغرض من هذا أن ما فى المن بهذا الاعتبار أمم مما سيأتى فيه الحاس بما إذا وقع منه كسر فانتنى التكرار المحض (قوله وإن تعدد ذلك المفصل) يتأمل معنى هذه الغاية (قوله غاله) أى والطرزة هنا من جهة مفصله ،

الرجل من العظم هو البوع وأما الباع فهو مد الديمينا وشمالا (فليس له القناط أصابعه) ولا أنملة منها المتحته من القطم من على البخاية (فإن فعله عزر) لعدوله عن حقه مع تمكنه منه (ولا غرم) عليه لاستحقاقه إتلاف الجملة (والأصح أن له قطع الكف بعده) لأنه من جملة حقة وإنما لم يمكن من قطعه من قطع من نصف ساعده فلقط أصابعه لأنه لايصل بالتمكين لتمام حقه لبقاء فضلة من الساعد لم يأخذ في مقابلم شيم له الشفى المقصود بملافه منا ، ولو كسر عضاه منا ، ولو كسر عضاه من وقطع من المتحكى المتحكى مقابلها ، والثانى لا أنه أخدا ما يقابل الدية وزاد ألما (ولو كسر عضامه مفصل للمكسور (وله حكومة الباقى) نظير مامر (فلو طلب الكرع مكن) منه (في الأصح) لمساعده مع عجزه مفصل للمكسور (وله حكومة الباقى) نظير مامر (فلو طلب الكرع مكن) منه (في الأصح) لمساعده مع عجزه مفصل للمكسور (وله حكومة الباقى) نظير مامر (فلو طلب الكرع مكن) منه (في الأصح) لمساعده مع عجزه أرضحه فلم بضورة) مع بقاء حدقته (أوضحه فلز نحب الشوء) فذاك (وإلا أذهبه بأ خف بمكن كتقريب حديدة عماة من دقته) أو وضع كافور فيها : وعمل ذاك حيث قال أهل الحبرة بمكن إذهاب الفصوء مع بطعة منطقة ولا وجب الأرش (ولو للعمه لطعة تلمه فيوقه غالبا فلمب لطعه مثلها) لإمكان المنائلة و فإن تمل با من المجنى عليه ضوء الحدى العبين أن للمين صوء عليه ضوء العبدين عليه أو مبهمة وإلا تعيث المالجة فإن تمدر العبين أن المناس عبا من الجنان صوء عينيه أو إحدى العبين أن الأرش (والسع كالبصر يجب القصاص فيه بالسراية) لأن له عملا مضبوطا (وكذا البطش) ولم يذكروا معه فالأرش (والسع كالبصر يجب القصاص فيه بالسراية) لأن له عملا مضبوطا (وكذا البطش) ولم يذكروا معه

طرف الزند فيحمل ماهنا عليه (قوله هو البوع) وقال صاحب تثقيف اللسانالكوع رأس الزند بما يلي الإبهام والبوع مابين طرفي بدى الإنسان إذا مدهما يمينا وثمالا اهسم على منهج (قوله من قطمه) أى الكف والتذكير لفة علية والثانيث هو الكثير فكان الأولى أن يقول من قطمها (قوله لم يجب) أى وعليه فلو فعل ذلك هل يصح العفو عانا ويلغو وله المن الحكومة أو يلغو العفو ويمكن من القود لقطع الكك ؟ فيه نظر ، والأقرب الثانى (قوله إلى حيد نفسه) أى الجانى وقوله مقال على المنون أو المنافية والتألي وقوله منال المرقق إلى المكتب وفيها خس نفات وزان رجل وبضمتين في لفة الحجاز وقرأ بها الحسن فى قوله تعالى ـ وما كنت متخل الكتب وضيا خسل لخات وزان رجل وبضمتين في لفة الحجاز وقرأ بها الحسن فى قوله تعالى ـ وما كنت متخل أمل بهامة بين عضدا ـ ومثال كبد في لفة بنى أسم وبكر والحامسة مثال قفل . قال أبو زيد أمل بالمنافية والمنافقة عنها أعلى أمانية الله والمنافقة من حدقته) هى السواد الأعظم الذى فى العين والأصغر الناظر والمقلة شحم العين الذى يحمع السواد والبياض ذكره ابن قتيبة السواد الأعظم الذى فى العين والأصغر الناظر والمقلة شحم العين المدى يجمع السواد والبياض ذكره ابن قتيبة كنا بخط شيخنا اله سم على منج ، وقوله الأصغر هو بالغين المدجمة . وفى القاموس الناظر العين أو المقطة السوداء فى العين أو المحمد على منج ، وقوله الأصغر هو بالغين المدى يحمع السواد والبياض ذكره ابن قتيبة السوداء فى العين أو المعمد وكما المطش) ألى الثان منهم لأنها شهادة فلا يكنى فيها بأقل من ذلك ، وعبلو مع عله فى الإيضاح واللعم الآتى والمعابلة فيها إن أمن بقول خبيرين إذهاب حدقته (قوله أن لا للمعنف وكذا البطش) قال الشيخ عميرة : هو يزول بالجناية على البد أو الرجل أو

واحرز بهذا عما يليه من جانبه الذى هو أصل السبابة ، ، وعبارة الزيادى : وهو العظم الذى فى مفصل الكف بما يلى الإبهام انهت ، وفيه قول آخر (قوله وإلا وجب الأرش) أى نصب الدية

اللمس لأن الغالب زواله بزواله ، فإن فرض زواله مع بقاء البطش لم يجب قيه سوى حكومة ولا قود (والذوق والثم " والكلام يجب القصاص فيها بالسراية (فى الأصح) لأن لما محال "مضبوطة ولأهل الخيرة طرق فى إبطالها، والثانى يقول لا يمكن القصاص فيها (ولو قطع أصبعا فتأكل غيرها) من بقية الأصابع (فلا قصاص فى المتأكل) بالسراية وفارق إذهاب المعانى من بصر ونحوه بأن ذاك لايباشر بالحتاية ، بخلاف الأصبع ونحوه من الأجسام فيقصد بمحل البصر مثلا نفسه ولا يقصد بالأصبع مثلا غيرها ، فلو اقتص بالأصبع فسرى لغيرها لم تقع السراية قصاصا بل تجب على الجانى للأصابع الأربعة أربعة أخماس الدية ، وفارق ماهنا وجوب القود فيا لوضرب يامه فتورمت ثم سقطت بعد أيام بأن الجناية على جمع اليد قصدا فاضت السراية .

باب كيفية القصاص

من قص قطع أو اقتص تبع لاتباع المستحق الجانى إلى الاستيفاء منه (ومستوفيه والاختلاف فبه) والعفو عنه ، ولا عملور فى الزيادة عما فى الترجمة كما وقع للبخارى كثيرا ، بمخلاف عكسه وتقديمه المستوفى فى الترجمة على مابعده لأنه الانسب بالكيفية وتأخيره عنه فى الكلام عليه لطوله ، وقد جرت عادتهم بتقديم ما يقل عليه الكلام ليحفظ (لا تقطع) أى لاتوتبخد ليشمل المعانى أيضاً فكلامه على الغالب (يسار بيمين) سواء الأعضاء والمانى لاختلافهما عملا ومنفعة ظم توجد المساواة المقصودة من القصاص (ولا شفة مفل بعليا) ولا جفن أسفل

والنوق بها على الفم والشم بها على الرأس (قوله لأن الغالب زواله) أى اللمس بزواله أى البطش (قوله فى إبطالها) أن فإن لم يوجدوا فالحيرة للمجنى عليه بين الانتظار والمفو على الدية رقوله فلا قصاص فى المتأكل) ع : ولكن تجب ديته على الجانى حالة فى ماله لأمها سراية جناية عمد وإن جعلت خطأ فى سقوط القصاص ، وقبل على العاقلة لأنا قدر ناما فى حكم الحطأ اه سم على منهج

(باب كيفية القصاص)

(قوله من قص ّ) والأخذ من الأول أنسب لكونه مع اشهاله على جميع الحمروف بجردا ، والثانى مزيد فيه وهو مشتق من المجرد (قوله ولا محلور فى الزيادة) أى بل قال السيد عيسى الصفوى فيا كتبه على حاشية السيد الجرجانى : ماكان من التوابع لايعد زيادة ، وعبارته وليس مرادهم بكون الباب فى كذا الحصر بل إنه المقصود بالمنات أو المعظم ، فلوذكر غيره نادرا واستطرادا لايضر لأنه إنما ترك ذكره فى الرجمة اعبادا على توجه اللمن إليه إما بطريق المقايسة أو النازهم (قوله لاتوشخذ) أى لايجوز ولو بالرضا كما يأتى (قوله على الغالب) الأولى أو على الغالب ، إلا أن يقال : المراد أنه عبر بالقطع لكونه الغالب فلا مفهوم له لأن القبود إذا كانت للغالب لامفهوم

(باب كيفية القصاص)

(قوله فكلامه على الغالب هذا التفريع فيه حزازة بعد تفسيره المن بما ذكرنا ، وعبارة التحفة عقب المتن

⁽ قوله فلو اقتص فى الأصبع فسرى الخ) عبارة التحفة : فلو قطع أصبعا فسرت البقية فقطعت أصبعه فسرت ٪. كذلك لزمه أربعة أخاس دية العمد لأتها سراية جناية عمد (قوله لم تقع السراية قصاصاً) الأولى حذفه .

بأمل (وعكسه لللك ولو بالرضا في المأخوذ بدلا ديته ويسقط القرد في الأوّل لتضمن الرضا المفوغه (ولا أعلى بر النه مطلقا (ولا أعلى بو الذه بيته ويسقط القرد في المؤوّل ولا أصلى بر النه مطلقا (ولا أعلى إلى النه بيته المفرة وضم المم في الأقصح (بأخرى) ولا أصبع بأخرى كما في المحرر ولا أصلى بر النه مطلقا (ولا إنشل) في الخر والمول إلى المؤوّل الله لذلك أيضا ، فيلاف مالو ساوى الو الله الدلال النه أنه المؤوّل المؤوّل الله الله المؤوّل المؤ

لها فساوى الأخذ (قوله ديته) أطلق فيه فضمل ما لو أخذ بلا إذن من الجانى وما لو كان بإذنه ولم يقل قصاصا أو قال وهو يخالف ما يأتى من التفصيل فيا لو قطع صحيحة بشلاء ، وعليه فلينظر الفرق بين هذه وتلك ، ولعله أطلق هنا بما لو قال خذه قودا فتجب الدية فى المقطوع أطلق هنا بما لو قال خذه قودا فتجب الدية فى المقطوع ويسقط حقه من القود لتضمنه العفو عنه ويستحق دية عضوه لفساد العوض وذلك لأنه لم يعف مجانا بل على عوض فاسد فيسقط القصاص بالعفو ونجب بدله لفساد العوض كما لو عفا عن القود على نحو خر (قوله أتملة) فيها استعراب المشرة على منهج ، وقد نظمها بعضهم مع لغات الأصبع العشرة فيها بست نقلك :

وهمز أنملة ثلث وثالثه والنسع فى أصبع واختم بأصبوع اه مناوى على آداب الأكل لابن العماد .

(قوله أو برالند دونه مطلقا) قد يخالف ما ياتى من أن الزائند يقطع بالزائد وإن تفاوتاكبرا وطولا رقوة بعلش ، ويمكن الجواب بأن المراد بالزيادة هنا المتميزة كاشيال زائدة الجانى على ثلاث أنامل وزائدة المجنى عليه على ثنتين (قوّله وعمل ذلك) أى ما ذكره المصنف ، وعبارة حج : ومحل عدم ضرر ذلك (قوله ويخط)

نصها : عبر به للغالب ، والمراد لاتوشخذ ليشمل المعانى أيضا (قوله فنى المـأخوذ بدلا ديته) لعله إذا قال له خشعا قصاصا أخذا بما يأتى فليراجع (قوله فى الأوّل) أى عضو المجنى عليه (قوله دونه) قيد فى الأصلى والزائد بقرينة مابعده (قوله وعل ذلك) يعنى مافى المتن ، وعبارة التحفة : وعمل عدم ضرر ذلك

منه وإثمالم يعتبر ذلك بالجزئية لأن الرأسين مثلا قد بختلفان صغرا وكبرا فيكون جزء أحدهما قدر جميع الآخوفيقع الحيف ، بحَلَاف الأطراف لأن القود وجب فيها بالمماثلة بالجملة ، فلو اعتبرناها بالمساخة أدى إلى أخذ عضو ببعض آخر وهو ممتنع (ولا يضرّ) هنا (تفاوت) نحو شعر و (غلظ لحم وجلد) نظير مامر فى تفاوت تحوالطول وقوَّة البطش ، ولو كان برأس الشاجَّ شعر دون المشجوج ، فنى الروضة وأصلها عن نص الأم عدم القود لمـا فيه من إتلاف شعر لم يتلفه الجانى ، وظاهر نص المحتصر وجوبه وعزى للماوردى ، وحمل ابن الرفعة الأول على فساد منبت المشجوج ، والثانى على مالو حلق . قال الأذرعي : وقضية نص الأم أنَّ الشعر الكثيف تجبُّ إزالته ليسهل الاستيفاء ويبعد عن الغلط ، قال : والتوجيه يشعر بأنها لاتجب إذا كان الواجب استيعاب الرأس (ولو أوضَّح كل رأسه ورأس الشاج أصغر استوعبناه) إيضاحا ولا نكتني به وإنما كفت نحو يد قصيرة عن طويلة لمـا مرَّ أن المرعى ثم الاسم وهنا المساحة ولذا قطعت الكبيرة بالصغيرة ولم توُّخذ رأس أكبر بأصغر جرما (ولا نتممه من) خارج الرأس نحو (الوجه والقفا) لحروجه عن خل الحناية (بل نأخذ قسط الباقى من أرش الموضحة لو وزع على جميعها) فإن بقي نصف مثلا أخذ نصف أرشها (وإن كان رأس الشاج أكبر أخذ) منه (قدر رأس المشجوج فقط) لحصول المماثلة (والصحيح أن الاختيار فى موضعه) أى المأخوذ (إلى الجانى) لأن جميع رأسه محل الحناية وهو حتى عليه فله أداؤه من أيُّ محل شاء كالدين ، وأشار المصنف بالصحيح إلى فساد مقابله أن الحيرة للمجنى عليه وإن انتصر له جمع متأخرون وادعوا أنه الصواب نقلا ومعنى ، وعليه يمنع من أخذ بعض المقدم وبعض المؤخر لئلا يأخذ موضحتين بواحدة (ولو أوضح ناصية وناصيته) أى الجانى (أصغر) تعينت الناصية للإيضاح و (تمم) عليها (من باقىالرأس) من أى محل شاء لأن الرأس كله محل للإيضاح فهوعضو واحد (ولو زاد المقتص) مع رضا الجانى بتمكينه أو وكل المستحق فزاد وكيله أو بادر وفعل فلا يناقى مايأتى أن المستحق لايمكن من استيفاء الطرف ونحوه بنفسه (في موضحة على حقه) عمدا (لزمه) بعد اندمال موضحته (قصاص الزيادة) لتعديه (فإن كان) الزائد باضطراب المقتصمنه فهدر أو باضطرابهما فالأوجه أنه عليهما

وجوبا إن خيف اللبس وإلاكان مندوبا (قوله سنه) أى من أجله (قوله وحل ابنالرفة) معتمد انهى مم على سنج نقلا عزائلسار و قوله يقب إزائته اعتمد (قوله استيماب الرأس) قضيته أنه إذا لم يجب استيماب الرأس قضيته أنه إذا لم يجب استيماب الرأس وجبت إزائته اتفاقا (قوله المأخوذ إلى الجانى) هل له تفريقها فى موضعين بغير رضا المخبى عليه انهى مع على حج . أقول : الذي يظهر لا لأن المأخوذ حيئتا موضحتان لا واحدة والقصاص مبنى على المائلة ، ويحتمل خلافه وهو الاقرب لأن الجانى رضى بالفسرو لنفسه ، وقد يدل لذلك فرض الشارح المنع على مقابل الصحيح حيث قال وعليه : أى الثانى يمنع من أخذ بعض الخ (قوله وعليه) أى الجانى فأهمو وإن انفصل عن الناصية لكن يلزم حيئتاد أخذ موضحتين فى واحدة ولكن لامانع برضا الجانى انهى مم على حج وإن انفصل عن الناصية لكن يلزم حيئتاد أخذ موضحتين فى واحدة ولكن لامانع برضا الجانى انهى مم على حج (قوله فزاد وكيله) هذه لاتتأتى مع قول المصنف الآتى لزمه بعد انلمال موضحته قصاص الزيادة إنه صريح

⁽ قول المتن والصحيح أن الاختيار في موضعه الغ) أى والعتورة أنه أستوعب رأس المجنى عليه ورأسه هو أكبر كما هو صريح لمتن (قوله من أى محل شاء) يعنى الجانى على قياس مامرّ وإليه يشير كلام العباب (قوله فزاد وكيله) انظر قصاص الزيادة حينتذ يكون على من

فيهلو النصف المقابل لفعل المقتص منه ، فلو قال المقتص توللت باضطرابك فأنكر صدَّق المقتص منه كما رجعه البلقيني أو (خطأ) كأن أضطربت يده أو شبه عمد (أو) عمدا ولكنه (عني على مال وجب) له (أرش كَامَل ﴾ لمخالفة حكمه حكم الأصل (وقبل قسط) منه بعد توزيع الأرش عليهما لأنحاد الجارح والجراحة ، ورد بمِنْع آتحاد الجراحة مع أن بعضها حق (ولو أوضحه جمع) بأنّ تحاملوا على آلة وجرّوها معا (أوضح من كل واحد) منهم (مثلهاً) أي مثل موضحته لاقسطه منها فقط ، إذ مامن جزء إلا وكل منهم جان عليه فأشبه مالو اشتركوا في قطع عضو، فلو آل الأمر للدية وجب على كل أرش كامل ، كما رجحه الإمام وجزم به فىالأنوار وصرحاً به في بآب الديات ، وقال الأذرعي إنه المذهب ، وأفتى به الوالدرحه الله تعالى خلافا للبغوي والمساوردي ومن تبعهما (وقيل) يوضح (قسطه) من الموضحة لإمكان النجرى بخلاف القتل ورد " بأنه لانظر لإمكانه مع وجود نموضعة كاملة منكّل (ولا تقطع صحيحة) من نحو يد (بشلاء) بالمد لأنها أعلى منها كما لاتوْخذ عين بصيرة بعمياء (وإن رضى الجانى) لمخالفته للشرع ومحله فى غير أنف وأذن ، أما هما فيوشخذ صحيحهما بأشلهما ومجدوعهما إن لم يسقطمنه شيء لبقاء منفعهما من جمع الصوتوالربح ومنازعة البلقيني غير ملاقبة لذلك ، وفيما إِذَا لم تضرُّ الجنايةُ نفسا وإلا أخذت صحيحة من أى نوع كانت بالشلاء والناقصة وشلاء بشلاء وإن لم يؤمن نزف اللم لدهاب النفس بكل حال ، وأفهم كلام المصنف قطع شلاء بشلاء ، وهوكذلك إن استوى شالهما أو زاد شلل الجانى وأمن فيهما نزف الدم، ومرّ أنه لاعبرة بحادث بعد آلحناية ، فلو جنى سليم على يد شلاء ثم شل لم يقطع (فلو فعل } أىأخذ صيحةبشلاء بلا إذن من الحانى(لم يقع قصاصا)لأنه غير مستحق له(بل عليه ديها) ولمحكومة الأشل (فلوسرى)قطعها لنفسه (فعليه) حيث لم يأذن له في القطع (قصاص النفس) لتفويها ظلما أما إذا أذنه فلا قود في النفس ولادية فيالطرف إن أطلق الإذن ويجعل مستوفيا لحقه، فإن قال خله قودا ففعل فقيل لاشيء عليه وهو مستوف بِلْبَلِكَ حَقَّه ، وقيل عليه ديته وله حكومة وقطع به البغوى وهو قضية ما يأتى فى بَدْل اليسار عن البمين وهو المعتمد (وتقطير الشلاء بالصحيحة) لأنها دون حقه (إلا أن يقول أهل الخبرة) أي اثنان منهم (لاينقطم الدم) لو قطعت

(لولك فيهدر النصف) أقول : هذا إنما يظهر على ما يأتى له فيا لو أوضحه جم أنه يوزع الأرش عليهم ، أما على أنه يلزم كامل وهو الذى اعتمده شيخنا الشهاب الرمل كما سيأتى قريبا فقياسه أنه يلزم المقتص أوش كامل فليتأمل انهى مع على حج ، وقد يجاب بأن ما يأتى عن الشهاب الرمل مفروض فيا لو تحاملوا على الآلة فجروها وذلك يوجب اشتراك الأمر بين الجسيم على السواء ، بخلاف ما إذا كان باضطرابهما فقد يكون الأثر من أحدهما غيره من الآخر (قوله أرش كامل) وذلك إلان فعل كل واحد جعل موضحة مستقلة فيجب أرشها كاملا (قوله وفيا إذا لم تفر) أى تتلف إن كانت النسخة بالفماد المعجمة فإن كانت بالصاد المهملة وهو الأسب يقول المنجع وسراية فلا حاجة إلى ما ذكر من التفسير لإن معناه حينط إذا لم يتحول الواجب من كونه عضوا إلى كونه نفسا (قوله ومر) أى في كلامه (قوله حيث لم يأذن له) لاحاجة له بعد ماتقدم من قوله بلا إذنه أنبي من على حج . أقول : وقد يقال ما تقدم من قوله بلا إذن قيد لعدم وقوعه قصاصا ، وقوله حيث لا إذن تشيد لوجوب الدية (توله قصاص النفس) وله حكره الأشل (قوله أن بذل اليسار عن اليمن) ووجه ذلك أن

[﴿] قُولُهُ وَفِيهَا إِذَا لَمْ تَسْتَحَقُّ نَفْسُ الْجَانَى ﴾ في نسخ بدل هذا : وفيها إذا لم تضرُّ الجناية نفسا

بأن لم تنسد أفواه المروق بحسم نار ولا غيرها أو شك في انقطاعه لترددهم أو نقدهم كما هو ظاهر فلا قطع بها وإن رضى الجاني حلوا من استيفاء نفس بطرف وتجب دية الصحيحة (ويقتم) بالرفع (بها) لو قطعت بأشل أو بصحيح (مستوفيهما) ولا يطلب أرش الشلل لاستوائهما جرما واختلافهما صفة لايوثر لأتها بمجردها غير مقابلة بصحيح (مستوفيهما) ولا يطلب أرش الشلل لاستوائهما جرما واختلافهما صفة لايوثر لأتها بمجردها غير مقابلة أو غير عالم أو والعرجاح في الرسخ و والعسم بمهملتين مفتوحتين تشنع في الموفق أو قصر في الساعد أو الصفد : وقيل ميل واعتوجاح في الرسخ ، وقيل الأعسم الأعسروه ومن بطفه بيساره أكثر وكلها صحيحة هنا الصفد : وقيل ميل واعترجاح في الرسخ ، وقيل الأعسم الأعسروه ومن بطفه بيساره أكثر وكلها صحيحة هنا ورجوب القدد (والصحيح قطع ذاهبة الأظفار المناقبة أولا (بسلمتها) وله حكومة الأظفار (دون عكسه) لاتبا أعلى منها وهبله في موبر خلك في المفحو فلا يوثر في المفحو فلا يوثر في المناقب في الفن غير المناقب في المناقب في المناقب في المناقبة أولا إسلم المناقب في المناقب في المناقبة المناقب في المناقبة المناقب في المناقبة مناقب في المناقبة المناقب في المناقبة المناقب في المناقبة مناقبة المناقب في مناقبط في المناقبة مناقبة المناقبة على جلدتيهما أيضان في المناقبة على جلدتيهما أيضا في المناقبة وكر (وغين) أى بذكره ومو من قطع أو سلاح خصيتاه . ومو أنهما يطلقان لغة على جلدتيهما أيضا في المناقبة (وغين المناقبة وكر كانين)

بل اقتصر على قوله اقطعها فإن القطع حينئذ بإذن منه فيقع هدر اولا شيء للمجنى عليه لاستيفاء حقه برضاه (قوله أو شك) عطف على قوله إلا أن يقول أهل الخ (قوله أو فقدهم) انظر هل يكفى فقدهم ببلد البجانى أو المجنى عليه أو شك) فيه إشارة إلى أنه ليس أو غير ذلك فيه نظر والذى ينظهر الأن أن لا يوجد بمسافة القصر (قوله ويقنع بالرفع) فيه إشارة إلى أنه ليس في حيز الاستثناء انتهى سم على حج (قوله أو نحوها) كأنه إشارة إلى ما كان بأفة احترازا عمائيها صبحيحة مرادة هنا (قوله دون عكسه) عمائيا صبحيحة مرادة هنا (قوله دون عكسه) أي لا تقطع سليمة الأظفار بذاهبتها . قال في الروض وشرحه: ولكن تكمل ديتها: أي ذاهبة الأظفار، وفرق بأن القصاص يعتبر فيه المماثلة بخلاف الدية انتهى سم على حج (قوله ويقابل الصحيح القطع) أي نقطع سليمة الأطفار بذاهبة الأطفار، وفرق مجىء الحال الأضعار في مجىء الحال من الضمير في الخبر خلافا والأصح منه الجواز، وبه صرح بعضهم (قوله فهو منقبض) ليس المراد به علم من الضمير في الخبر خلافا والأصح منه الجواز، وبه صرح بعضهم (قوله فهو منقبض) ليس المراد به علم

⁽توله يدا أورجلا) تمييزان فالسلم واقع على الشخص لا على العضوبدليل قوله بأعسم وأعرج (قوله او قصر في الساعد) أى والصورة أنها ليستأقصر من الأعرى والافقد مر أنها إذا كانت أقصر من أشجا لاتقطع بها (قوله وكلها صحيحة هذا) وظاهر أن الصورة في الأعنورة أن الجانى قطع يمينه التي هي قليلة البطش (قوله السلم) نائب فاعل يوشخد والقصمير في طرفها للأظفار الذي فيه الخضرة أو السواد: أي الطوف الذي هي فيه بنأويل ذلك وهو متعلق بالسلم وأظفاره فاعل المسلم إلى كذلك أي ليس في التحفة وهو محتاج إليه على إعراب الحال إذ التقدير عليه والذكر حال كونه صحيحا أو أشل" ، كاليد إذا كانت كذلك: أي صحيحة أو شلاء لا على إعراب التمييز ، ومن ثم كان أولى كما يشهر إليه تقديمه قوله ومر أنهما يطلقان لفة على جلدتهما أيضا) قد مر الكلام على مامر فواجعه

خلافا للأئمة إذ لاخلل فىنفس العضو وإنما هو فى العنين لضعف فى القلب أو الدماغ أو الصلب ، والخصيُّ أولى منه لقدرته على الجماع (و) يقطع (أنف صحيح) شمه (بأخشم) لايشم كعكسه المفهوم بالأولى ولأن الشم ليس فى جرم الأنف (وأذن سميع بأصم) كعكسه المفهوم بالأولى ، ولأن السمع لايحل جرم الأذن وتقطم صميحة بمثقوبة لامخرومة ذهب بعضها ، وكالخرق ثقب أو شق أورث نقصا (لاعين صميحة بحدقة عمياء) ولو مع قيام صورتها لأنها أعلى منها والضوء في نفس جرمها ، وتؤخذ عمياء بصحيحة رضي بها المجني عليه (ولا لسان ناطق بأخرس) لأنه أعلى من حقه والنطق في جرم اللسان ، والأخرس هنا من بلغ أوان النطق ولم يتطلق فإن لم يبلغه قطع به لسان الناطق إن ظهر فيه أثر النطق بتحريكه عند نحو بكاء ، وكذا إن لم يظهر هو ولا ضد"ه قيا يظهر إذ الأصل السلامة (وفي قلع السن) التي لم يبطل نفعها ولا نقص (قصاص) للآية فتقطع كل من العليا والسفلى بمثلها (لا فى كسرها) لما مر أنه لاتور فى كسر العظام ، وتقدم أنه متى أمكن استيفاء مثله بلا زيادة ولا صدع في الباقي فعل ومن ثم صح فيمن كسرت سن "غيرها وكتاب الله القصاص ، والفرق بينها وبين بقية العظام بروزها ولأهل الحبرة آلات فاطعة مضبوطة يعتمد عليها، أما صغيرة لاتصلح للمضغ وناقصة بما ينقص أرشها كثنية قصيرة عن أخها وشديدة الاضطراب لنحو هرم فلا يقلع بها إلا مثلها ﴿ وَلُو قَلْعَ ﴾ شخص و لو غير مثغور (سنَّ صغير) أو كبير فكلامه على الغالب (لم يثغر) بضم فسكون لمثلثة ففتح لمعجمة : أي لم تسقط أسنانه الرواضع الني من شأنها أن تسقط ومنها المقلوعة ، ومعلوم أن الرواضع في الحقيقة أربع فإنها هي التي توجد عند الرضاع فتسمية غيرها بذلك من مجاز المجاورة (فلا ضمان) بقود ولا دية (في الحال) لأنها تعود غالبا لكن يعزر (فإن جاء وقت نباتها بأن سقط البواقي وعدن دونها وقال أهل البصر) أي اثنان من أهل البصيرة والمعرفة لأن

القدرة على الجماع به بل المراد بانقباضه نحو بيس فيه بحيث لايسترسل وبانبساطه عدم إمكان ضم " بعضه إلى بعض بدليل ما سيذكره من أنه يقطع الفنحل بالعنين (قوله ويقطع أنف صحيح) عبارة التنبيه : ويوضداً الأنف الصحيح والأذن الصحيحة بالآنف المستحيضة بالآنف المستحيث بالأنف المستحيث بالأنف المستحيث بالأنف المستحيث بالأنف المستحيث بالمستحيث بالمستحيث بالمستحيث بالمستحيث بالمستحيث بالمستحيث بالمستحيث بالمستحيث وعباد إلا في المستحيث بالمستحيث بعد المستحيث بالمستحيث ب

⁽قوله كتاب الله القصاص) خبر صح (قوله فلا يقلع بها إلا مثلها). قد يقال هذا يصدق به المن فهلا أبقاه على إطلاقه ، وما معنى هذا الاحتراز مع موافقته المحترز عنه فى الحكم فليتأمل (قوله التى من شأتها أن تسقط) هو صفة كاشفة إن أريد بالرواضع حقيقتها الآتية وإلا فهى مقيدة (قوله ومعلوم الغ) عبارة الأنوار : والرواضع

القود يمتاط له (فسد المنبت وجب القصاص) ولو عادت بعد القود بان أنه لم يقع الموقع ضجب دية المقلوعة قصاصا كما هو الأقرب (ولا يستوفي له في صغره) بل يوشخر له لبلوغه لاحيال عفوه ، فإن مات قبله وأيس من عودها اقتصروارثه في الحال أو أخذ الأرش ، وليس هذا مكررا مه ما يأتي في قوله وينتظر غاتبهم وكال صبيهم لأن ذلك في كمال الوارث وهذا في كمال المستحق ، فإن عادت ناقصة اقتص في الزيادة إن أمكن ، أما لو مات قبل اليأس فلا قود ، وكذا لو نبتت وهي سوداء أو نحوها لكن فيها حكومة ولو قلم سن مثغور) ويقال مثغر من الغر بتشديد الفوقية أو المثلثة (فنبتت لم يسقط القصاص في الأطهر) لأن عودها نعمة جديدة لندرته فلا يسقط ماوجب للمجنى عليه من القود أو الذية حالا من غير انتظار . والثاني قال المائدة قائمة مقام الأولى ، ولو قلم عليه من القود أو الدية حالا من غير انتظار . والثاني قال المائدة قائمة مقام الأولى ، ولو قلمها غنبت فلا يقد خل وقته فللمجنى عليه قود أو دية ، فإن اقتص ولم تعد سن " المخافي فذاك وإلا قلعت مرة أعرى إذ القلم وقع بالقلم . والثانى في نظير الإفساد المنبت، وبه فارق مالو قلم غير مثغور سن بالغ مثغور فرضى بأخذ سنه وقلمها غنبت فلايقلمها في نظير الإفساد المنبت، وبه فارق مالو قلم غير مثغور سن بالغ مثغور فرضى بأخذ سنه وقلمها غنبت فلايقلم الم أصله بدن حقه فلم يكن قصده إفساد المنبت، وبه فارق مالو قلم غير مثغور من بالغ مثغور فرضى بأخذ سنه وقلمها فنبت فلايقلم المنام أمنيفاء قودها و المقطع حائم أن يأخذ دية اليد ولا يقطع (ولو قطع كامل ناقصة) أصبها (قلف أرسم) لعدم استيفاء قودها و المقطع عان يأخذ دية اليد ولا يقطع (ولو قطع كامل ناقسة) أصبها (فان

ذو بصر وبصيرة : أى علم وخبرة ويتعدى بالتضعيف إلى ثان فيقال بصرته به تبصيرا انهى (قوله فتجب دية المقلومة) لم يبين نوع الدية أهى عمد أو غيره ، وظاهر ماسياتى فى كلام سم على منج فى فصل مستحق القود النخ أنها شبه عمد ، وعبارته تقلا عن شرح الروض نصها : قوله قسط ما زاد على حقه عبارة العباب بعد فرضه الوارث اثني دعليه لورثة الجانى نصف ديته إن علم تحرج الاستقلال وإلا فهل تحمله عاقلته ؟ قولان انهى . قال فى شرح الروض : أوجهها ، الأول انهى اه . وقياسه أنه هنا على العاقلة بحواز الإتلام منه (قوله وأيس من عودها) أى قبل الحرت بدليل أما لو مات قبل النخ (قوله أيس الغ) إن أريد باليأس ماذكر من المجىء وقول أهل المصر فلا حاجة للتقبيد به لأنه فرض المسئلة وإن أريد زيادة على ذلك أشكل مع الاكتفاء به فى ثبوت القصاص أي عباته المعمد على حج : أى وعليه فالتعبير بقوله وأيس الغ نجود التوكيد (قوله اقتص فى الزيادة) أى يقدر في حياته المعمد على حج : أى وعليه فالتعبير بقوله وأيس الغ نجود التوكيد (قوله اقتص فى الزيادة) أى يقدر النقصان من الأرش الم ي معلى مع على حج . لكن عبارة شيخنا الزيادى : ولو عادت المقلوعة أقصر بما كانت وجب قدر النقصان من الأرش على ما إذا لم النقصان من الأرش الم . وقضيته أنه لا قصاص الأن هذه حياة جديدة وعليه فالقصاص أي قباس ذلك أنه أنه لو أحيى بعد موته كرامة لولى لا يسقط القصاص لأن هذه حياة جديدة وعليه فالقصاص أورثته لا له لأن الحق أنه لو أخيى بعدد وعليه فالقصاص لورثته لا له لأن على الخالف فذكره إيضاح (قوله ولو قلم بالغ) هذه مستفادة من قوله أو كبير وكلامه على حج (قوله فرضى) أى البالغ المنفور (قوله ولو نقصت بده) أى أصالة أو بجناية

أربع أسنان تنبت وقت الرضاع يعتبر سقوطها لاسقوط الكل فاعلمه انتهت (قوله وهذا في كمال المستحق) أى المستحق أصالة وابتداء وإلا فالوارث مستحق أيضا (قوله بتشديد الفوقية) أى المثناة وهو راجع إلى كل من مثغر واثغر وأصل اثغر الثغر بمثلثة فثناة على وزن افتعل فأدعمت الأولى فى الثانية فى الأول وعكسه فى الثانى (قوله إذ الفلم:) أى الأول وقع بالفلع ، وظاهر كلامه أنها لو نبتت ثالثا لا تقلع ، وفى حاشية الزيادى

شاء القطوع أخذ دية أصابعه الأربع وإن شاء لقطها) وليس له قطع يه الكامل كلها لزيادتها (والأصح أن حكومة منابتين) أى الأربع (تجب إن القط) لأنها ليستمن جنس القود فلا يستنبها (إلا إن أخذ ديتهن) لأنها من جنسها فاستنبتها ، ومقابل الأصح في اللقط قاس على الدية ، وفي الدية قال تخصر قوة الاستنباع بالكل (و) الأصابح (أنه يجب في الحالين حكومة خس الكف) الباقي . والثاني قال كل أصبع يستنبع الكف كل يستنبها كل الأصابع فالا حكومة في المسئلة أصلا (ولو قطع كفا بالم أصباع فلا تفاه المساواة (إلا أن تكون كفه مثلها) حالة الجناية فعليه القود فيها للممائلة ، نعم إن سقطت أصابع الجائي بعد الجناية قطعت كفه أيضا (ولو قطع كفا) قصاصا (وأحد دية الأصابع) ناقصة حكومة الكف كما محته أيضا (ولو قطع من الأصابع را ولو شلت) بفتح المنابق إلى المنابع الكف وقد أحد مثلها فلزم إسقاط مقابلها من دية الأصابع (ولو شلت) بفتح شيته (أصبعان وإن شاء) المبنى عليه (قطع يده وقنع بها) لأنه لو عم الشلل جميع اليد وقطع فنع بها كنا المبضأ ولى .

(فصل) في اختلاف مستحق الدم والجاني

ومثله وارثه إذا (قد") مثلا (ملفوفا) فى ثوب ولو على هيئة الأموات نصفين مثلا (وزعم موته) حين القد" وادعى الولى" حياته (صدق الولى" بيمينه) أنه كان حيا مضمونا (فى الأظهر) وإن قال ألهل الحبرة إن

(قوله نعمان سقطت) استدراك على قوله حالة الجناية(قوله قطعت كفه أيضا) استشكل هذا بما مر من أنه لو يخى سلم على يد شلاه من بدل المخالف الذى أريد قطعه والمعنى عليه ثم فلا مماثلة ، وأما فى مستلتنا فكن الجانى مماثلة لكف المجنى عليه عليه حال جنايته ، لكن من استيفائها مجاورتها للأصابع السليمة وعدم إمكان قطعها بدون الأصابع وبعد سقوط الأصابع زال المسانع وصدق أنه مي يستوف إلا كفا بلا أصابع وهى مماثلة الكف المخبى عليه حال المختاج شيئه) أى وبضمها كما أن القاموس ، وعبارته : شلك أصابع قطع مما م) أى كن القاموس ، وعبارته : شلت تشل بالفتح شلا وشللا وأشلت وشلت عجهولتين (قوله كما علم مما مر) أى فى قوله ولو نقصت يده أشبعا فقطع كاملة الخ (قوله قطع) أى المخبى عليه .

(فصل) فى اختلاف مستحق الدم و الجانى

(قوله ومثله وارثه) أى وارث ألجانى ، وأما وارث المجنى عليه فداخل فى مستحق الدم فلذا لم يذكره (قوله أنه كان حيا مفسونا) أفهم أنه لايكنى قوله أنه كان حيا لاحيال أن يكون انتهى إلى حركة مذبوح بجناية أو أنه

أنه المعتمد أى خلافا لحيج (قوله بفتح شينه) أى وبفتحها أيضا فى المضارع ويقال شلت بضم شينه بناء للمفعول . (فصل) فى اختلاف مستحق الدم والجانى

(قوله وادعى الولى حياته) أى حياة مضمونة "بدليل ما سيأتى فى الحلف إذ هو على طبق الدعوى (قوله مضمونا) أى من جهة الحياة، فيخرج ما إذاكانت حياته غير مضمونة بأن وصل إلى حركة مذبوح بجناية . ولا ينبغى حمل الفجان هنا على الضان مطلقا حتى يجب على الولى التعرض لذلك فى الحلف لأن الذراع بينه وبين الحانى ماسال من دمه دم ميت وهي يمين واحدة لاخسون خلافا البلقيق الآبيا على الحياة كما نقرو ، وإذا حلف وجبت الدية لا القود لسقوطه بالشبية وإنما صلق الولى استصحابا لأصل يقراء الحقولية القلمية ادعاء ردة مسلم قبل قتله ويه يضحف انتصار جع لمقابله القائل بأن الأصل براءة اللمة ، وقيل يفرق بين أن يكون ملفوفا على هيئة التكفين أو في ثباب الأحياء ، قال الإمام : ومقال لا أصل براءة اللمة ، وقيل يفرق بين أن يكون ملفوفا على هيئة التكفين أو في ثباب الأحياء ، قال الإمام : ومقال الأمام ؛ ومقال اللينة بحياته ولم الجزام بها حالة القد ماذكر حيث عهدت له حياة والإكسقط لم تعهد له صلى الحاق الينة بحالة ولم الجزام بها حالة القد طوفا) هو جرى على الغالب ومراده أزال جرما أو منى (وزع نقصه) كشلل والمقطوع عامه (فالمذهب تصديقه) أى الجانى (إن أنكر أصل السلامة في عضو ظاهر) كيد ولسان لمبهولة إقامة البينة بسلامته ، ويكنى أس المها وإن أنكر أصل السلامة أس المها كن تقولهما كان سلها بمطل لإتكاره أصل الملامة أس إلا أن قالوا لا تعلم مزيلا له لان الفرض هنا أنه أنكر السلامة من أصلها ، فقولهما كان سلها بمطل لإتكاره صريا ولا كذلك ثم (وإلا) بأن انفقا على سلامته وادعي الجانى حلوث نقصه أو كان إنكارا أصل السلامة في عضو باطن وهو مايتاد سرة مروءة ، وقيل مايجب سره (فلا) يصدق الجانى بل الحنى عليه لأن الأصل عدم حدوث القص وقصر إقامة البينة في المباطن ويجب القود هنا » إذ الانتخلام في يصدر في المهدر فلا شبية ، وما متدر حبوب القود هو ماصرح به الماوردي ، ونقله ابن الوفعة عن قضية كلام المبنادية والاميام اله . قال الأذورى ي المين وأن لاقصاص اه . قال الأذورى .

كان مهدوا (قوله وجبت الدينة) أى دية عمد (قوله فأشبه ادعاء النح) أى فى أنه لايقبل منه لأن الأصل عدمه ، وقضية التشبيه أنه لاقور عليه الشبية كما لو سرق مالا وادعى أنه ملكه حيث لايقطع لاحيال ماقاله (قوله وبه يضعف) أى يقوله استصحابا لأصل بقاء الحياة (قوله قال الإمام وهذا) أى القول بالنفرقة (قوله وأفهمه التعليل المذكور) أى فى قوله استضحابا لأصل الغ (قوله من أن) بيان لبحث البلقيني ، وقوله ماذكر : أى من تصديق الولى (قوله صدق الجانى) فى يسينه ولا شمىء عليه (قوله وتقبل البينة بحياته) وهل يلزمه القود محملا بقول البينة أو الدينة وبمحمل إنكاره الحياة شبه مسقطة له كما لو حلف الولى فيه نظر ، ولعل لزوم القود أقرب لصعف الشبهة ، ونقل بعضهم ذلك بالمدرس عن الأنوار (قوله ولا يقبل قولم) قال فى العباب وإن أقاما بينتين تعارضنا اهرم على حج : أى يتساقطان ويبنى الحال كما لولم تويني يقولها) أى البينة (قوله لأنه لازم بعيد) أى روية التافف تستلزم الحياة بلا واسطة اه سم على حج (قوله ويكنى قولها) أى البينة (قوله أنه أى المحافى المحدول (قوله ويكنى الحالى ديب الحالى ديب الحالى ديب الحالى ديب الحالى ديب الحال ويبي الحالى ديب على الحالى دين عمد للعضور المتنازع فيه الحالى دينة عمد للعضور المتنازع فيه

إنما هو فى الحياة وعدمها لا فى الضمان وعدمه - ومعلوم أنه لايجب على الولى التعرض فى حلف لما لم ينازع فيه (قوله فاشبه) يعنى هذا الحكم (قوله وتقبل البينة بحياته) أى وتكون مغنية عن حلف الولى وذكر هذا توطئة لما بعده وإن كان معلوما (قوله وتعتبر فى الشهادة الخ) الواو فيه للحال (قوله هو جرى على الغالب) انظر مامعنى الغالب هنا . ولاتسلم أن الغالب قطع الأطواف لا إزالة المعنى وكان الظاهر أن يبدل هذا بقوله مثلا (قوله لإنكارها) أى السلامة فالمصدر مضاف لمفعوله ، وفى تسخ لإنكاره

أحسب من قال بوجوب القصاص هنا هو من يقول بوجوبه هناك إلا أن يصرّح النافى هناك بالإثبات هنا ويذكر فرقا بين الصورتين اه . وقال في الغنية : فأيّ فرق بينهما ، والقول الثاني يصدّق الجاني مطلقا لأن الأصل براءة ذمته ، والثالث يصدق المجنى عليه مطلقا لأن الغالب السلامة ، وهذه الأقوال مختصرة من طرق (أو) قطع (يديه ورجليه فمات وزعم) الجانى (سراية) للنفس أو أنه قتله قبل الاندمال حتى تجب دية واحدة (والولى اندمالا ممكنا) قبل موته (أو سببا) آخر للموت وقد عينه وإن لم يمكن اندمال أو أبهمه وأمكن اندمال حتى تجب دينان (فالأصح تصديق الولى) بيمينه لوجوبهما بالقطع ، والأصل عدم سقوطهما ، والثانى تصديق الحانى بيمينه لاحمال السراية فتجب دية . أما إذا لم يمكن لقصر زمنه كيوم أو يومين فيصدق الجانى بلا يمين ، نعم لو أبهم السبب ولم يمكن اندمال وادعى الحانى أنه قتله اعتبر بمينه فيا يظهر لأن الأصل عدم حدوث فعل منه يُقطع فعله بخلاف دعوى السراية لأنها الأصل فلم تحتج ليمين كما تقرر (وكذا لو قطع يده) ومات (وزعم) الجانى (سببا) آخر لموته غير السراية ولم يمكن اندمال سواء أعين السبب أم أبهمه حتى يلزمه نصف دية (و) زعم (الولى سراية) حَى تَجِبُ كُلُ الدَّبَةَ فَالْأَصْحَ تَصَدَّيقَ الوَلَّى لَأَنَ الْأَصَلُ اسْتَمَرَارَ السَّرَايَة ، ولا يعارض هذا ماقبلُه مع أن الأَصل فى كل عدم وجود سبب آخر لأن السراية التي هي الأصل تارة يعارضها ماهو أقوى منها فيقدم عليها وهو مامر ، لأن إيجاب قطع الأربع للديتين محقق وشك في مسقطه فلم يسقط وتارة لايعارضها ذلك فتقدم هي وهو ماهنا ، وكلماً لو قال الجانى مات بعد الاندمال وأمكن صدق لدفع السراية مع إمكان الاندمال ، بخلاف ما إذا لم يمكن فيصدق الولى أىبلا يمين فيا يظهر ، ووجه الثاني احتمال وجوده فيجب عليه نصف دية وعلى الأوّل دية (ولو أوضح موضحتين ورفع الحاجز) بينهما (وزعمه) أى الرفع (قبل اندماله) أى الإيضاح ليقتصر على أرش واحدوقال المجنى عليه بل بعده فعليك ثلاثة أروش (صدق) الجانى بيمينه أنه قبل الانلمال ولزمه أرش واحد (إن أمكن) عدَّم الاندمال بأن بعد الاندمال عادة لقصر الزمن بين الإيضاح والرفع لأن الظاهر معه (وإلا) بأن أمكن الاندمال : أي قرب احماله لطول الزمن (حلف الجريح) أنه بعد الاندمال ولا يخالف هذا مامر في قطع

(قولههومن يقول بوجوبه هناك أى فها لوقد ملفوفا وادعى الولى حياته الغز قوله وإن لم يمكن اندمال) أى وإن لم تقريبة على السبد (قوله نوله نم لوأبهم) أى الولماه سم على حج وهو استدراك ظاهرى على قوله بلا يمين لأن موضوع المشئلة دعوى الجانى السراية (قوله ولم يمكن اندمال) قضيته أنه لو أمكن اندمال اختلف الممكم هنا ، وعبارة شرح الروض قد تقتفى خلاف ذلك فليحرر سم على حج . وكتب عليه أيضا : فإن أمكن فسيأتى انهى : أى فيقوله بعد الاندمال وأمكن صدق (قوله ولا يعارض هذا) أى تصديق الولى أنه بالسراية اه سم على حج . وقوله ماقبله وهو مالو قطع يديه ورجليه فات وادعى أنه مات بالسراية وادعى الولى أنه مات بسبب اخر شرطه السابق مع أن الأصل عدم وجود سبب آخر شرح روض اله سم على حج (قوله وهو مامر) من قوله لوجوبهما المابق مع أن الأصل للغ (قوله وأمكن صليق) أى الجانى فتجب عليه نصف دية فقط (قوله أي قرب احماله لطول الزمن) أى فحاصل المراد بعدم إمكان الاندمال بعده انهى سم على حج : أى فلا تناقض بين تصديق الجانى الذراب أى فتحاصل المراد بعدم إمكان الاندمال بعده انهى سم على حج : أى فلا تناقض بين تصديق الجانى عند الإمكان و قوله ولا يخالف المخا) منذكره من قوله ولا يخالف الخ

⁽هوله هناك) أى فىمسئلةالقد فإن هناك من يقول فيها بوجوب القصاص وإن لم يذكره (قوله أما إذا لم يمكن لقصر زمنه) أى ولم يدع الولىسببا آخركما علم مما قبله(قوله ولا يخالف هذا) أىماذكرمن قصديق الجريع . واعلم أن

اليدين والرجلين من تصديق الولى لأنهما اتفقا هنا على وقوع رفع الحاجز الصالح لرفع الأرشين ، وإنّما اختلفا في وقته فنظروا للظاهر فيه وصدَّقوا الجاني عند قصر زمنه لقوة جانبه بالاتفاق والظاهر المذكورين ، وأما ثم فلم يتفقا على وقوع شيء بل تنازعا في وقوع السراية وفي وقوع الاندمال فنظروا لقوّة جانب الولى" باتفاقهما على وقوع موجب الدينين وعدم اتفاقهما على وقوع صلاحية الموت لرفعه . لايقال : قد اتفقا ثم على وقوع الموت وَهُو صالح للوفع . لأنا نقول : زعم صلاحيَّة الموت لرفعه ممنوع وإنما الصالح للسراية من الجرح المتولَّد عنها الموت وهنا لم يتفقا على وقوعه فاتضم الفرق بين المسئلتين . والحاصل أن الجانى هنا هو الذي قوى جانبه والولى ثم هو الذي قوي جانبه فأعطوا كلاً حكمه ، واستشكال لزوم اليمين هنا بأنه لامعني له فالمناسب تصديقه بلا يمين ووجوب أرش ثالث قطعا يرد بأن المراد بالإمكانوعدمه كما أشرنا إليه الإمكان القريب عادة بدليل قوله المــار لقصر الزمن وطوله ، ومعلوم أن الموضحة قد يتفق ختمها ظاهرا وتبقى نكايبًا باطنا لكنه قريب مع قصر الزمن وبعيد مع طوله فوجبت اليمين لذلك ، وحيثلًا فلا ينافى مامر من أنه عند عدم إمكان الأندمال يصدق بلا يمين لمـا قرزناه مِن أن ذلك مفروض في اندمال إحالته العادة بدليل تمثيلهم بادعاء وقوعه في قطع يدين أو رجلين بعد يوم أو يومين وهذا محال عادة فلم يجب يمين. وأما فرض ما نحن فيه فهو فيموضحتين صلىرتا منه ثم بعد نحو عشر سنين مثلا وقع منه رفع الحاجز فبقاؤهما بلا اندمال ذلك الزمن بعيد عادة وليس بمستحيل فاحتيج ليمين الحريح حينتذ لإمكان عدم الانتمال وإن بعد (وثبت) له (أرشان) لا ثلاثة . باعتبار الموضحتين ورفع الحاجز بعد الاندمال الثابت بحلفه ، لأن حلفه دافع للنقص عن أرشين فلا يوجب زيادة كما لو تنازعا في قدم عيب وحلف البائع على حدوثه ثم وقع الفسخ فأراد أرش مائبت بيمينه حدوثه لايجاب لأن حلفه صالح للدفع عنه فلا يصلح لشَّفل ذمة المشترى (قبل وثالث)عملا بقضية بمينه ، وما اقتضاه كلامه من عدم احتياج الجانى في هذه الحالة إلى يمين غير مراد فلا بد من يمينه أنه قبل الاندمال ، وحينتك فحلفه أفاد سقوط التالث وحلف

نقله مم على منج عن الشيخ عبرة ، ثم قال : وأقول لاتشكل مسئلة الكتاب بما ذكره لأنها مصوّرة بقصر الزمن ونظيرها فى مسئلة قطع البدين والرجاين بأن قصر الزمن تصديق الجانى أيضا كما تقدم اه. أقول : ووجه الإشكال أنهم فرقوا هنا فى الإمكان بين القريب فصدقوا معه الجائى وبين البديد فصدقوا معه المجنى عليه وهو نظير الولى ثم ولم يفرقوا هناك فى الإمكان بين القريب والبعيد بل قالوا حيث أمكن يصدق الولى . وحاصل الجواب ما ذكره الشارح بقوله لأنهما اتفقا هنا على وقوع رفع الخ (قوله على وقوع موجب) وهو قطع البدين والرجلين (قوله باعتبار) توجيه لقوله ثلاثة المنلى (قوله وما اقتضاه كلامه) حيث قال فى جانب الجانى صدق

حاصل هذا الإيراد والجواب أن الذى صدقنا فيه الجريح هنا الذى هو بمنزلة الولى فيا مرهوالذى صدقنا فيه الجانى فيا مر ، وظاهر أنه ليس كذلك بل الذى صدقنا فيه الجريح هنا وهو ما إذا أمكن الاندمال هو الذى صدقنا فيه الولى هناكوالذى صدقنا فيه الجانى هناوهو ما إذا أمكن عدم الاندمال هو الذى صدقنا فيه هنا فالمسئنان على حد قسو ادفاة إشكال أصلاغاية الأمر أن المصنف قدم هناك مايصدق فيه الولى وقدم هنا مايصدق فيه الجانى من الذكر قسط فتأمل (قوله باتفاقهما) متعلق بقوة (قوله واستشكال لزوم اليين هنا) يعنى فى قول المصنف والاحلت الجريح (قوله فالمناسب تصديقه) يعنى الجريح (قوله من أنه عند عدم إمكان الاندمال يصدق) يعنى الجانى المسلمى الملكان الاندمال يصدق) يعنى الجانى المسلمى المكان الاندمال في مسئلة مالو قطع يديه ورجليه

الجريح أثاد وفع النقص عن أرشين كما تقرر ، ولو رفعه خطأ وكان الإيضاح عمدا أو بالمكس فثلاثة أروش كما اقتضى كلام الرافعى ترجيحه وإن وقع فى الروضة خلافه، وقول الشارح بعد قول المصنف قبل وثالث لرفع الحاجز بعد الاندمال قبل الرفع بيمينه منحلً إلى قوله لرفعه الحاجز بعد الاندمال الكائن قبل الرفع أو الحاصلي قبله يمينه فقبل صفة لقوله يعد الاندمال.

(فصل) في مستحق القود ومستوفيه ومايتعلق بهما

ينئب فى قود ما سوى النفس التأخير للاندمال ، ويمتنع العفو على مال قبله لاحمّال السراية ، واتفقوا فى قود ماسواها على ثبوته لكل الورثة ، واختلفوا فى قودها هل يثبت لكل وارث أولا كما أشار إليه بقوله (الصحيح ثبوته لكل وارث) بفرض أو تعصيب بحسب إرشم المـال ، سواء أورث بنسب وإن بعد كنى رحمٍ إن ورثناه أم بسبب كالزوجين والمعتق والإمام فيمن لاوارث له مستغرق ، ومرّ أن وارث المرتد لولا الردّة يستوفى قود طرقه ، وبأتى فى قاطع الطريق أن قتله يتعلق بالإمام دون الورثة حيث تحمّ قتله فلا يرد ذلك على المصنف

ولم يتعرض لليمين وقال فى جانب الجريح حلف (قوله ولو رفعه.) أى الحاجز (قوله منحل ً) خبر لقوله وقول الخ (قوله فقيل صفة لقوله بعد) المناسب أن يقال صفة للاندمال فى قوله بعد الاندمال انتهى سم على حج .

(فصل) في مستحق القود

(قوله وما يتعلق بهما) أى كعفو الولى عن القصاص الثابت للمجنون وحبس الحامل (قوله التأخير للإندال) أى اندمال جرح المجنى عليه (قوله وبمتنع العفو) أى لأنه قبل السراية لايدرى هل مستحقه القود أنه الطرف فيلغو العفول لمدم العلم بما يستحقه القود أنه لو عفا ولم يسر بل اندمل الجرح لاينيين صحة العفو فليراجع (قوله على مال) أما لو عفا عجانا فلا يمتنع كما يأتى بعد قول المصنف فى فصل موجب العمد أو المفظ إبراء أو إسقاط أو عفو سقط : أى الأرش مع الفرق بينهما (قوله كما أشار إليه) ليس فى كلام المصنف مايدل على تخصيص الحلات بالنفس فلعل مراد الشارح بما ذكره تخصيص كلام المصنف بالنفس وإن كانت عبارته شاملة لغيره (قوله الصحيح ثبوته) أى ابتداء لاتفيا زيادى ، وقال مر فيا تقدم بعد قول المصنف ولو قال اقتلنى وإلا تتلك الخ مانصد : والقود يثبت المهورث ابتداء كالدية ، وطفا أخرجت منها ديونه ووصاياه اه . وهو عماك لكلام الزيادى، وقائلة الحلاف تظهر فيا لو وجب مال فعل أنه ثبت للوارث ابتداء لايقضى منه دين علي عليه ني الورث ابتداء لايقضى منه دين المخيئ عليه ، وعلى أنه يثبت تلقيا يقضى منه لأن الإرث إنما يكون بعد توفية الديون (قوله يستوفى قود طونه) أى

(قوله فقيل صفة) ويجوز أن يكون ظرفا لغو متعلقا بنفش الاندمال كما لايمني (قوله لقوله بعد الاندمال) المناسب كما قاله سم لقوله الاندمال .

(فصل) في مستحق القود

(توله بغرض أو تعصيب) أى أو غيرهما ليشمل عموم الفراية الآلى فى قوله كذى رحم (قوله أم بسبب) فى جعله مقابلا لنسب مساهلة لأن النسب أيضا سبب كما عدوه من أسباب الإرث فالمراد السبب غير النسب(قوله يستوفى قود طرفه) أى الذى جنى عليه قبل الردة كما لأيود عليه ماقيل إنه يقيم ليوت كله لكل وارث كنا منيصرح به أنه يسقط بعقو بعضهم ، وقيل للعصبة خاصة لأنه للغيخ العار فاختص بهم ، وقيل الوارث بالنسب دون السبب لأنه النشئي والسبب يتقطع بالموت (وينتظر) حيا (غائبهم) إلى حضوره أو إفنه (وكمال صبيهم ببلوغه (ويجنوبهم) بإلفاقته لأن القود النشق ولا يحصل باستيفا مفيره من ولى أو حاكم أو بقيهم ، فإن كان الصي والمجنون فقيرين عناجين النفقة جاز لولى المجنون غير الوصى ، والقيم مثله فيا يظهر المفر على الدية دون الصي لأن له غابة تنظر ، بخلاف المجنون إذ ليس الإفاقته أمد ينتظر وعبس) وجوبا (القاتل) أى الجانى على نفس أو غيرها إلى حضور المستحق أوكماله من غير توقف على طلب ولى ولا حضور غائب ضبطة للحق مع عفر مستحقه ، وإنما توقف حبس الحامل على طلبه لمتصاعة فيها رعاية للجمل مالم يسامح في غيرها (ولا يخل بكفيل) لأنه قد يهرب فيفوت الحق وعله في غير قاطع الطريق ، أما هو فيقتله الإمام مطلقا (وليتقوا) أي مستحقو القود المكافون الحاضرون (على مستوف)

یخصص ما هنا انتہی سم علی حج (قوله سیصرح به) أی إذ لوثبت كله لكل وارث لم يسقط بعفو يعضهم انتہی سم على حج . ونظيره في عدم السَّقوط بعفو البعض مالو عفا بعض الورثة عن حدُّ القدُّف فإن لغير العافي استيفاء الجميع (قُولُه وكنال صبيهم) لو استوفاه الصبي حال صباه فينبغي الاعتداد به . قال الشيخ عميرة : لايشكل بقتل الحسين لعبد الرحمن بن ملجم وكانالعلى رضي الله عنه أولاد صغار. لأنا نقول هو مذهب له لاينهض صحء على غيره وأيضًا فقتل الإمام من المفاسد في الأرض وليس كقتل غيره انهى سم على منج (قوله ومجنونهم) قال الشيخ عميرة : لو قال أهل الحبرة إن إفاقته مأيوس منها فيحتمل تعدر القصاص ، ويحتمل أن الولى يقوم مقامه و مو الظاهر ولم أر فى ذلك شيئا اه سم على منهج (قوله ولا يحصل من ولى أو حاكم) وعليه فلو تعدَّى أحدهما وقتل فهل يجب القصاص عليه أو الدية ويكون قصد الاستيفاء شبهة ؟ فيه نظر ، والْأقرب الأول أخذا من قولم لأن القود للتشنى ولا يحصل الخ (قوله جاز لولى" المجنون) قضية التعبير به عدم وجوبه عليه وإن تعين طريقا للنُّفقة ، ولو قيل بوجوبه فيا ذكر لم يبعد . وقد يقال هو جواز بعد منع فيصدق بالوجوب (قوله دون الصبي) أى دون ولى ّ الصبي فلا يجوز له العفو عن قصاص الصبي ، فلو كان الولى حق في القصاص كأن كان أبا القتيل جاز له العفو عن حصته ، ثم إن أطلق العفو فلا شيء له ، وإن عنى على الدية وجبت وسقط القود بعفوه وتجب ابقية الورثة حصمهم من الدية لأنه لما سقط بعض القصاص بعفوه سقط باقيه قهرا لأنه لا يتبعض كما يعلم كل ذلك مما بأتى (قوله أى معينا) حال (قوله وإن قرب) أي لاحتمال عدم الإفاقة فيه (قوله ويحبس وجوبا القاتل) أي والحابس له الحاكم وموَّنة حبسه عليه إن كان موسرا وإلا في بيت المـال وإلا فعلى مياسير المسلمين (قوله على طلبه) أي مستحقه (قواه لأنه قد يهرب) مثل طلب يطلب انهمي محتار (قوله أما هو فيقتله الإمام مطلقاً) وفي شرح الروض : قاطع الطريق أمره إلى الإمام لتجمّ قتله ، لكن يظهر أن الإمام إذا قتله يكون لنحوالصبيّ الدية في ماله : أى قاطع الطريق لأن قتله لم يقع عن حقه اله اله سم على منهج(قوله وليتفقوا)وجوبا فليس لواحد الاستقلال ،

(قوله من غير توقف على طلب ولى 7 أى والصورة أنه ثبت عليه القتل ، ومعلوم أنه فرع دعوى الولى ومثله يقال فىقوله ولا حضور خالب : أى بأن ادعى الحاضر وأثبت كما هو ظاهر لاقوله وإنما توقف حبس الحامل، أى الى أخر قتلها لأجل الحمل والصورة أن الولى كامل حاضر له مسلم فى المسلم ويمتنع استاعهم على قتله أو نحو قطعه ولا يمكنهم من ذلك لأن فيه تعذيبا ، ومن ثم لو كان القود بنحو إغراق جاز اجماعهم كا صرح به البلهينى ، وفى قود نحو طرف يتمين كا يأتى توكيل واحد من غيرهم لأن ببضهم ربما بالغ فى ترديد الآلة فشد دعليه (وإلا) بأن لم يتفقوا على مستوف وقال كل أنا أستوفيه (فقرعة) يبضهم ربما بالغ في ترديد الآلة فشد دعليه (وإلا) بأن لم يتفقوا على مستوف وقال كل أنا أستوفيه (فقرعة) وأنا أستوفي ونحو بإذن الباقي إذ له منعه وطلب الاستيفاء بنفسه بأن يقول لاتستوف وأنا أستوفي ووقع في اذن لمبنى ما هذا على المدره ما أمكن ومبنى ذلك على من الباقين أنا أستوفي وقول الغر ويمني ذلك على من الباقين أنا أستوفي وقول الغر ويمني قلم المحتول بعضهم القارع لاتستوف أنت بل أنا كما أفهمه قولنا بأن يقول الغر ويدخلها العاجز) لا يستغلها لأنها إنما لم بنا لمألة قوية جلدة (وقيل لا يستخلها لا لا يمنه المنافق وقول بعضهم القارع وهذا ماصحمه الأكثرون كما فى أصل الروضة وقص عليه فى الأم وهو المحتمد ، فلو خرجت لقادر فعجز أعيدت بين الباقين (ولو بعر أحدم) أى المستحقين (فقتله) علما بتحريم المبادرة (فالأظهر أنه لا قصاص) عليه لأن له حقا فى قتله ، نعم لو حكم حاكم بمنعه من المبادرة قتل جزما أو باستحق قتله باستغلاله لم يقتل جزما كما لو جهل تحريم المبادرة ، وكما فياؤن الرادرة الا لم المبادر القود وقتل (قسط الدية) لغوات القود بغيراختيارهم (من تركته) أي المنافذ لا ثن المبادر فيا وراء حقه كالأجنبي ، ولو قتله أجنبي أخذا الورثة الدية من تركة الجانى لامن

وظاهر الإطلاق جواز كون المستوفى منهم أو من غيرهم ذكرا أجنبيا إذا كان الجافى أثنى اه سم على حج . أقول :
ولعل وجهه أنه طريق للاستيفاء فاغضر النظر لأجله ولو بشهوة ، كما أن الشاهد بجوز له بل قد يجب عليه إذا
تعين طريقا لثبوت متى على المرأة أو لها (قوله ولا يمكنهم) أى الإمام (قوله بنحو إغراق) أى أو تحريق شرح
روض اه سم على حج (قوله يجب على الإمام فعله بينهم) أى حيث استمر الذراع بين الورثة ، فإن تراضوا على
القرعة بأنفسهم وخرجت لواحد فرضوا به وأذنوا له سقط الطلب عن القاضى (قوله فن خرجت له استوفى)
ولو طرأ عليه العجز أعيدت القرعة بين الباقين كما سيأتى (قوله بإذن الباقى) ينبنى جى من العلجز نقامله اه سم
على منبح ، وهو ظاهر لاحيال عفوه (قوله مع اعتبار الإذن) قضيته أن القرعة إنما تحصل بعد إذن منهم وهو
على منبح ، وهو ظاهر لاحيال عفوه (قوله نواة ظاهر فى عدم توقف القرعة وقوله قوله قوية جلدة) بسكون اللام .
إسقاط قوله مع اعتبار الإذن وهى ظاهرة (قوله فوائد بين الجلدة والجلادة الله المنافئة المنافئة أحد ورثة المقتول المنافئة الوائد والمعلادة والجلادة ، قوله لا أن المنافئة المالم أو ول المنافئة المالم أن خرجت قرعته (قوله فقته القود لورثته)
عابلان (قوله ولو بادر أجنى) ظاهره ولو كان الإمام أو ولى أحد الورثة وهو ظاهر (قوله فحق القود لورثته) أى بالحافى (قوله وللبادرة بلالم والجلادة المعالة بنافي عليه بدليل مالو اجتمعوا على قتل المرأة فإنه لاشىء لم غيره ، وقوله وقتل : أى وكذا ، من حصته من دية أغينى عليه بدليل مالو اجتمعوا على قتل المرأة فإنه لاشىء لم غيره ، وقوله وقتل : أى وكذا .

⁽ قوله أو نحو قطعه) ما أوهمه هذا من جواز قطع المستحق عند عدم الاجياع مدفوع بما يأتى بعده قريبا (قوله وقال كل أنا أستوفيه) هو قيد في كونه يقرع بين جميعهم كما يخي

المجنبي فكذا هنا ، ولوارث الجانى على المبادر مازاد من ديته على نصيبه من د ية مورثه لاستيفائه ماسواه بقتله الجائى ، كنا قاله جماعات . وقال ابن الرفعة : إنه هو الأصح وهو المعتمد ؛ وما فى الروضة من سقوطه عنه تقاصا بماله على تركة الجانى مبنى على مرجوح وهو جريان التقاص فى غير النقلين ، أو محمول على مه إذا عدمت الإبل ووجبت قيمها (وفى قول من المبادر) لأنه صاحب حق فكأنه استوفى للكل ، كما لو أتلف وديعة أحد الكيا برجع الآخر عليه لا على الوديع ، ورد بأنها غير مضمونة ، بخلاف النفس فإنها مضمونة ، إذ لو تلفت با فنه وجبت الدية ، ومقابل الأطهور عليه القصاص لأنه استوفى أكثر من حقه (وإن بادر بعد) عفو نفسه أو بعد منطوقهم والمواجبة المنافق والمنافق المنافق المنافق والمنافق المنافق المنافق والمنافق المنافق من حقولة تعالى ، بخلاف حق الآدى فإن إقامة الحلود ؛ ولا يتوقف فى حقولة تعالى ، بخلاف حق الآدا والمنافق العاملة فى شروطه ، ويلزمه تفقد آلة الاستيفاء والأل النظو لاختلاف العلماء فى شروطه ، ويلزمه تفقد آلة الاستيفاء والأل النظو لاختلاف العلماء فى شروطه ، ويلزمه تفقد آلة الاستيفاء والأل النظو لاختلاف العلماء فى شروطه ، ويلزمه تفقد آلة الاستيفاء والأم النظو لاختلاف العلماء فى شروطه ، ويلزمه تفقد آلة الاستيفاء والأمر بضبطه فى قود

إنه يقتل فتأمل (قوله مازاد من ديته أى الجانى وقوله على نصيبه أى المبادر (قوله لاستيبائه ماسواه) أى سوى مازاد و فؤلك السوى هو نصيب المبادر (قوله وما فى الروضة من سقوطه) أى مازاد وقوله بماله : أى المبادر بازاد فؤلك السوى هو نصيب المبادر (قوله وما فى الروضة من سقوطه) أى مازاد وقوله بماله : أى المبادر بازالاف الجان أتلف على تعلق حق بقية الورثة في فجب على المبادر ما يخصمهم من الدية و يجب له فى تركة الجانى بقد ذلك فأسقطنا ما يجب له فى تركة الجانى بقد ذلك فأسقطنا ما يجب له فى تركة الجانى بما لم وجب عليه البقية متقاصا ، وقوله عنه : أى المبادر (قوله لم يقتل الأنه) أى هنا (قوله كما أفاده) أى فقصود المران فتقدير لم فى الثانى وهو قوله و يحكم الخ لبيان عطفه على الأول لا لبيان أن المتصود فى كل مجمعا طي الأول لا لبيان أن المتيفاء (قوله ويسن حضور الحاكم به) أى الاستيفاء (قوله ويسن حضور الحاكم به) أى الفصاص ، وقوله له : أى المتصاص (قوله له والأمر بضبطه) أى الاستيفاء (قوله والأمر بضبطه) أى المناف (گوله والأمر بضبطه) أى بان

⁽قوله كذا قاله جماعات الذم) حاصل الاختلاف بين العبارتين أن الأولى مفادها أن المبادر يمعل بنفس مبادرته مستوفيا لحصته وبين عابه مازاد لورثة الجانى ومفاد الثانية أنه بمبادرته يرتب عليه لورثة الجانى جميع ديته فيسقط منها بقد حصته فى نظير الحصة التى استحقها فى تكالمبافئ تقاصا وفائدة الاختلاف تظهر نها إذا تفاوت الدينان والفسمير فى قول الشارح مازاد على يعلم من شرح الروض قول الشارح مازاد على يعلم من شرح الروض وما فى حاضة الشيخ هنا غير مناسب (قوله أو عمول على ما إذا علمت الإبلى قد يقال هما لايتأفى إلا على المرجوح والحيال والله المنافق على المرجوح والمؤلف المنافق على المرجوح والمؤلف المنافق على المرجوح والمؤلف المنافق على المرجوح المؤلف المنافق الم

فير الفس جنوا من الزيادة باضطرابه ، وقد لا يعتبر الإذن كما في السيد والقاتل في الحرابة والمستحق المفسطر الوالمقبر عيث لا يوكا بحثه ابن عبد السلام لا سيا إن عجز عن إثباته (فإن استقل) مستحقه باستيفائه من غير المؤكر (عور) لاقتائه على الإبام واعتد به (ووائدن) الإمام رلاهل) من المستحقين (في نفس) طلب فعلم يغضه ، وقد أحسنه ورضي به البقية كما علم يما مر لامن الحيف (لا) في استيفاء (طرف) أو إيضاح أو معنى كمين (في الأصح) لأنهية كما علم عام لامن الحيف (لا) في استيفاء (طرف) أو إيضاح أو معنى تعزير أو حد قلف ، ومقابل الأصح لا ينظر إلى ذلك . أما غير الأهل كشيخ وامرأة وضمي له قود على مسلم لمكوله قد أسلم بعد استقرار المحتاية كما مر ، وفي نحو الطرف فيأمره بالتوكيل لأهل كسلم في الأخيرة إن كان الحلق مسلم الما . قال ابن عبد السلام : ولا بد أن لا يكون عدوا المجاف لثلا يعذبه ، ولو قال جان أنا أنتص من نفسي يجب لأن التشتى لايتم بفعله على أنه قد يتواني فيعلب نفسه ، فإن أجبب أجزأ في القطع لا الحلد لأته قد يوم الإيلام ولم يوثم الميلام ولم يوثم الإيلام ولم يوثم الإيلام ولم يوثم المنا و المنا أن أصل ب رأسه أو كتفه مما يلى عنه (عز له) لأن حاله يشعر بعزله ولها الول كن تت را أعطأت أن أدعل أن أحرب رأسه أو كتفه مما يلى عنه (عز له) لأن صله يشعر بعزله ولها الول كن تت را أعطأت أن الواحل العم من نصب لاستيفاء قود أو حداً وتعزير وصفه فكالمتعدد (وأجرة الجلاد) عيث لم يرزق من سهم المصالح وهومن نصب لاستيفاء قود أو حداً وتعزير وصف بأغلب (وأخبوة الجلاد) عيث لم يرزق من سهم المصالح وهومن نصب لاستيفاء قود أو حداً وتعزير وصف بأغلب (وأواجوة المحلاد) عيد المسلم المصالح وهومن نصب لاستيفاء قود أو حداً وتعزير وصف بأغلب

يقول المفخص اسلك بده حتى لايزل الجيلاد باضطراب الجائى (قوله وقد لا يعتبر) انظر استثناء هذه المسائل مع وجود العلة الما مع على منهج . أقول : قد يجاب بأنهم لم يلتنتوا العلة لما أشاروا إليه من الضرورة فى غير السيد . وأما فيه فلأن الجن له لالإمام فلا افتيات عليه أصلار قوله فإن استقل مستحقه) أى أما غيره ولو إماما فيقتل به (قوله ويأذن الإمام لأهل) من شروط الأهلية أن يكون ثابت النفس قوى الضرب عارفا بالقود اله سم على منبع (قوله أو لا أول لم يكن ثم غيره الما في المناز بقوله وقد أحسنه ووضى به البقية إلى دفع ما يتفال تقدم أنهم لكتهم لا يتفقوا فقرعة وهو مناث لقولم هنا : والحاصل أن الحق لم لكتهم لا يستقون في منتوف منهم أو من غيرهم ، فإن لم يتفقوا فقرعة وهو مناث لقولم هنا : أو الحاصل أن الحق لم لكتهم لا يستوف منهم أو من غيرهم ، فإن لم يتفقون أولا على مستوف منهم أو من غيرهم تم يستقون أولا على مستوف منهم أنهم يتفقون أولا على مستوف منهم أنهم يتفقون أولا على مستوف منهم أنهم يتفقون أولا على مستوف منهم أنهم يتناز الموس : والأنه إذا مستال الموس الم يتمان المناز موق الله بالمناز المناز المناز المناز المناز المناز المناز المناطهم فى الوكيل تمام الحياة الى تجمل المناز المناطهم فى الوكيل تمام الحياز المراطم على حج وقول أم لم يصح و القول فكالمتعمد) وينبني أن لايملر إلا إذا اعترف بالمناز المناز ال

﴿ قُولُهُ وَالْقَاتُلُ فَى الْحُولِةِ ﴾ أى فلكل من الولى والإمام الانفراد يقتله كما فى التحفة ﴿ قُولُهُ كَسَلم الجَمَانِينِ حَسَلُما ﴾ لاحاجة إليه ﴿ قُولُهُ أَنْ لايكونَ ﴾ أى الوكيل المفهوم من التوكيل أوصافه (على الجانى) الموسر على نفس أو غيرها سواء حق القدوحق الآدى ، وإن قال أنا أقتص من نفسى (على الصحيح) لأنها موتة حتى لزمه أداوه ، فلو كان معسرا وتعلو الأخد من بيت المال أيجه كون الموتة على أغنياء المسلمين ، والثانى على المقتص والواجب على الجانى التمكين (ويقتص) فى نفس وطرف ومثلهما جلد القدف (على الفور) إن أمكن لأن موجب القود الإتلاف فعجل كتيم المتلفات وتازم الإجابة له (و) يقتص فيهما (فى الحرم) وإن التحبأ إليه أو إلى مسجده أو الكمبة فيخرج من المسجد ويقتل مثلا لخبر الصحيحين وإن الحرم لا يعيد كور (و) يقتص فيهما فى (الحرم لا يعيد كور و) يقتص فيهما فى (الحرم لا يعيد على المساهن حيث خشى تنجس بعضها ، فإنه اقتص فى نحو المسجد وأمن التلويث كور وو با يقتص فيهما فى (الحرم الا يعيد الله تعمل المناهن أو المراهن وإن لم تقع الجنابة فيها بخلاف قطع السرقة مما هو من حقوق في المسجد وأمن التلويث القد على المشاعة (وعيس) وجوبا بطلب المجنى عليه إن تأهل وإلا في المناهن أو الطرف) وجلد القدف (حتى ترضمه الله) بالهمز والقصر وهو ماينزل عقب الولادة لأن الولد لا يعيش بدونه غالبا (ويستغنى بعيرها) كبيمة عمل لبها صيانة له ، فإن امتنع المراضع من إرضاعه ولم يوجد مايستنتى به عن اللبن أجبر الحاكم بالأجرة ولا يوعم والاستيفاء (أو) بوقوع (فطام) له (طولين) إذا ضره التقص عنها وإلا تقص ، ولو إحدامن بالأجرة ولا يوعم والاستيفاء (أو) بوقوع (فطام) له (طولين) إذا ضره التقص عنما وإلا تقص ، ولو

ويختلف ذلك باختلاف الفعل، فقد يعتبر في قتل الآدمي مايز يدعلي ذبح البهيمة مثلاً لأن مباشرة القتل ونحوه لانحصل من خالب الناس بخلاف الذبح (قوله على الحانى الموسر) يخرج الحاتى الرقيق فينبغى أن الأجرة على بيت المـال . وينبغي أن يكون في مال المرتدُّ وإن كان بموته على الكفر تبيَّن زوال الملك اه سم على حج (قوله على أغنياء المسلمين ﴾ أى فلو لم يكن ثم غنى في محل الحناية بحيث يتيسر الأخذ منه فينبغي أن يقال المستحق إما أن تغرم الأجرة لتصل إلى حقك أو توخر الاستيفاء إلى أن تتيسر الأجرة إما من بيت المال أو من غيره (قوله جلد القذف ينبغي والتعزير اه سم على حجر(قوله أو إلى مسجده) أى الحرم (قوله حيث خشى تنجس بعضها) أى ولو كان نجساً لأن النجس يقبل التنجيس (قوله في الحر والبرد) عبارة الروض : ولا يؤخر : أىالقصاص لحر وبرد ومرض ولو فى الأطراف ويقطعها متوالية ولو فرقت اه سم على حج . وتقدم للشارح أول الفصل أنه يندب فىقود ماسوى النفس التأخر للاندمال ، فقياسه أنه يستحب التأخير لغير النفس حيى يزول الحر والبرد والمرض الخ (قوله إن تأهل ﴾ أى فلو لم يطلب الولى لم تحبس وإن خيف هربا لأنه المقوت عَلى نفسه (قوله فيطلب وليه) أى فإن لم يطلب الولى وجب على الإمام حبسها لمصلحة المولى عليه(قوله وجلد القذف) هل التعزير كذلك اهسم على حج . وينبغي أنه مثله إن كان التعزير اللالق بها شديدا يقتضي الحال تأخيره للحمل وخرج به جلدها للخمر فلا تحبس له ولا لغيره من حقوق الله تعالى لأنها مبنية على المسامحة ، بخلاف حتى الآدمى . وبهي أيضا مالو زنت بكرا وأريد تغريبها فهل تغرب كما شمله قول الشارح الآتى : أما حقه تعالى فلا تحبس فيه بل توخر مطلقاً أولا؛ فيه نظر ، والأقرب الأول فتغرب ويوخر الجلد خاصة لأنه لا معنى لتأخير التغريب (قوله حي ترضعه اللَّما) بالهمز والقصرع : أي لأنه إذا وجبحفظه عبتنا فمولود أولى اهـمم علىمنجج (قوله عقب الولادة) لم يبين ماينهمي به ، وقال حج : والمرجع في مدته العرف اه (قوله أجبر الحاكم إحداًهن) وقد يوسخد من مسئلة الحامل أنه لو صالت هرة حامل وآدي دفعها لقتل جنينها لاتدفع ، وفي ذلك كلام في بابه فراجعه اه سم على منهج ، وقوله

⁽قوله المحنى عليه) يعني المستحق

احتاج أو يادة عليها زيد ، ومعان أنه لا أثر لتوافق الأبرين أو المالك على فطر يضر" ، و أو قتلها المستحق قبل أمر و استفائك منها فات قتل به كما مر" نظيره في الحيس أول الباب . وعمل ذلك في حق الآدى لبنائه على المضايفة أما حقة تمالي فلا تحيية المنابقة بها أو حيث المنابقة على المضايفة أما من المنابقة المنا

بالاجرة: أى من مال الصبى إن كان ، وإلا فعلى من عليه نفقته من أب أو جد . وإلا فن بيت المال ثم من أغنياء المسلمين (قوله كا مر نظيره في الحيس) أى في حيس الشاة أو ذيمها حيى مات ولدها . وفرق بين ذلك وبين ما أخذ طعامه في مغازة فهاك حيث لم يضمت بأنه هنا أتلف ماهو متمين لفنائه بخلافه ثم الإمكان تحصيل الطعام من غيره ، وزاد سم على منهج : وكا لو جوع شخصا حي مات اه (قوله ووجود كافل) أى للولد (قوله الفصاء أربع سنين) منله في حج . وقال الشيخ عيرة : تمهل إلى انقضاء مدة الحمل وهي أربع سنين اه (قوله وال كان يوقدي إلى منع القصاص) أي بأن تكور منه الوطء وطال الزمن حي ولدت بتقابير الحمل فإنه الإيمنع من وطئها مدة الرضاع ، ويجوز أن تحبل من ذلك الوطء وطال الزمن حي ولدت بتقابير الحمل فإنه الإيمنع من وطئها مدة الرضاع ، ويجوز أن تحبل من ذلك الوطء الثاني فيوضر المتمنع من الاستيفاء نول مرئة المباشر إذ لا يجوز لغيره الاستيفاء بدون إذنه (قوله لا إن علم الولى) زاد حج أو الجلاد أي فإنه على عاقلته (قوله ولا كذلك الضان) أي فإنه الايتقيد بالعلم بل قلد يوجد فيا في جمله عمرز قوله لا يتكل لا إن قطع لكان أوضح ، هذا

[فرع] لو تعذر معرفة قدر الآلة فهل يأخذ باليقين أو يعدل إلى السيف ؟ الأصح الأوّل اهـ سم على متهج

⁽توله أوّل الباب) يعنى أوّل باب الجواح ف قوله ولوحيسه ومنعه الطعام والشراب النخ (قوله كافل) أى الوله (قوله علما بالحمل أوجهلا) كما المباشر القتل من مستحق أو جلاد والإمام(قوله لا إن علم الولى) أى أو الجلاد والضيان جمينظ على عاقلهما لاعلى الإمام (قوله لم تومّن فيه الزيادة)ظاهرة أنها إذا أمنت جاز وهو قد يتمالف مامر (قوله بكسر النون مصدوا)أى ككذب ومضارعه يحتق بضم النون كما قاله الجموهري وجوزّ فيه الفاراني إسكان النون وتبعه المصنف في تخريره فقال ويجوز إسكان النون مع فتح الحاء وكسرها .قال: وحكى صاحب المطالع فتح النون وهو

فإن قصد العُفو حيثط قلا ، وذلك المماثلة المنيدة للشفى الدال عليها الكتاب والسنة ، والنهى الوارد فى المثلة مخصوص بما سوى ذلك ، ولو كانت الفربات التى قتل بها غير موثرة فيه ظنا لفمعف المقتول وقورة القاتل عدل في موسوس بما سوى ذلك ، ونو ألقات عدل المسيف ، وله العدول فى المماء عن الملح العدب الأنه أخمف لا عكسه ، فإن ألقاء بماء فيه حينان تقتله ولم يمت بها بل بالمماء لم يجب إلقارة فيه ، وإن مات بهما أو كانت تأكله ألنى فيه لتفعل به الحيتان كالأول على أرجح الوجهين رعاية للمماثلة ولا تلقى النار عليه إلا إن فعل بالأول ذلك ويخرج منها قبل أن يشوى جلده ليتمكن من بحيرة و إن أكلت جسد الأول ، وقد تمتنع المماثلة كما لو كان المثل محرما كما قال (أو بسحر فيسيف) غير مسموم يتعين ضرب عنقه به ما لم يقتل به : أى وليس سمه مهريا أخذا نم يأتى لحرمة عمل السحر وعدم انضباطه فإن قتل بالنهش فى أرجح الوجهين ، وعليه تنمين تلك الأفعى ، فإن فقدت فنلها (ركفا خر) أو بول أوجره حتى مات (ولواط) بصغير يقتل مثله غالبا ونحوها من كل عرم يتعين فيه السيف (فى الأصح) لتعذر المماثلة ، والثانى فى الحمر يوجر مائها كنا أكل ماء ، وفى اللواط يدس في ديره خشبة قرية من آلته ويقتل لمناه المعالم المسائلة ، والثانى فى الحمر يوجر مائعا كنظ أو ماء ، وفى اللواط يدس في ديره خشبة قرية من آلته ويقتل المناه المناه المناه القاد المعلى قرية خشبة قرية من آلته ويقتل لمناه المناه المناه المناه المناه عربة عن ديره خشبة قرية من آلته ويقتل المناه المنا

(قوله وذلك للمماثلة) ع: دليل ذلك حديث الجارية التي رض "اليهودى رأسها ، وقوله صلى الله عليه وسلم ه من حرق حرقناه ومن غرق مؤقناه ع اه سم على مهج (قوله غير موثرة فيه ظنا) أى بحسب الظن (قوله عدل إلى السيف) وفي سم على مهج و وكل المستحق وكيلا وأطلق فينبغي أن يغير الوكيل كالموكل ، بملاف ما إذا عين له السيف) وفي سم على مهج لو وكل المستحق وكيلا وأطلق فينبغي أن يغير الوكيل كالموكل ، بملاف ما إذا عين له جوفه عادة ووصول المقب. ليس فيه ضرورة كوصول الملح (قوله ويخرج مها) أى وجوبا (قوله قتل بالنهش) أى مالم يكن مهريا أخذا من مسئلة السيف المتقدمة (قوله في أرجح الوجهين) خلافا لحج حيث سوى بين السحر والإنهاش (قوله في الموجد على مثل فينهي تعين السيف أي التضميخ بالنهش فيخم لم يفعل به مثله ، ويوجه بأن التضميخ بالنجاسة حرام لايباح بحال إلا لضرورة فكان كشرب البول ، ولا نظر لحواز التداوى به كا لم ينظروا لحواز التداوى بصرف البول ، فاندفع بذلك ماقاله : أى من الحواز الشارح : يعني الحوجرى اه . وعلى ماقاله فيفارق التغيري في الحمر نحو شربها واللواط بأن إتلاف النفس مستحق والتنجيس جائز للحاجة كالتوصل ماقاله فيفارق التغير عن الحواز المخاذ فلا يجرب القصاص ماقاله غير عن لاط به ، ويمكن توجيه بأن تمكينه من نفسه إذن في الفمل فلا يضمن ماقولد منه ، ويمكن توجيه بأن تمكينه من نفسه إذن في الفمل فلا يضمن ماقولد منه ، ويمكن توجيه بأن تمكينه من نفسه إذن في الفمل فلا يضمن ماقولد منه ، ويمكن توجيه بأن تمكينه من نفسه إذن في الفمل فلا يضمن ماقولد منه ، ويمكن توجيه بأن تمكينه من نفسه إذن في الفمل فلا يضمن ماقولد منه ، ويمكن توجيه بأن تمكينه من نفسه إذن في الفمل فلا يضمن ماقولد منه ، ويمكن توجيه بأن تمكينه من نفسه إذن في الفمل فلا يضمن الموالد المائلة) لإيقال : يشكل بجواز التصوير فلا فرق بين الصغير وغيره وهو الظاهر من إطلاق المضاف (قوله لتعذر المائلة) لإيقال : يشكل بجواز

شاذ وغلط (قوله فإن قصد العفوحينئذ فلا) أى لأن فيه تعذيبا مع الإفضاء إلى القتل الذى هو نقيض العفوقاله فى التحقة (قوله وهذا فيا لايقتص به ١) كإجافة وكسر عضد كما يعلم بما يأتى (قوله فإن ألقاه بماء فيه حيتان الغى) عبارة العباب : أو بماء فيه حيتان تقتله ولا تأكله ، فإن لم بمت بها بل بالمـاء لم يجز إلقاره فيه ، وإن مات بها أو كانت تأكله الغ (قوله لتعذر المماثلة) قال الشهاب سم : لايقال يشكل بجواز الاقتصاص بنحو التجويع والتغريق مع تحريم ذلك . لأنا نقول : نحو التجويع والتغريق إنما حرم لأنه يودى إلى إتلاف النفس ، والإتلاف

⁽١) هذه القولة ليست بنسخ الشرح التي بأيدينا أ ه مصححه .

بها ، ورد" بعدم حصول المماثلة بذلك فلا فائدة له ، ويتعين السيف جزما فيها لامثل له ، كما لو جامع صغيرة فى قبلها فقتلها ، ولو ذبحه كالبهيمة جاز قتله بمثله فيما يظهر خلا فا لابن الرفعة من تعين السيف ، وله قتله بمثل السمّ الذي قتل به مالم يكن مهريا يمنع الغسل ، ولو أوجره ماء متنجسا أو جر ماء طاهرا ، ولو رجع شهود زنا بعد رجمه رجموا (ولو جوع كتجويعه) أو ألتى فى نار مثل مدته أو ضرب عدد ضربه (فلم يمت زيد) من ذلك الجنس (حتى يموت) ليقتل بما قتل به (وفي قول السيف) وصوبه البلقيني وغيره ، وهو المعتمد لأن المماثلة قد حصلت ولم يبق إلا تفويت الروحفوجب بالأسهل ، وقيل يفعل به الأهرُّ في من الزيادة والسيف . قالا وهو أقرب، ونقله الإمام عن المعظم (ومن عدل) عن مثل (إلى سيف) بأن يضرب به العنق (فله)ذلك وإن لم يرض الجانى لأنه أسرع وأوجى (ولو قطع فسرى) القطع للنفس (فللولى حزّ رقبته) تسهيلا عليه (وله القطع) طلبا للمماثلة مالم يقل قصدى العفو عنه بعده (ثم الحز) للرقبة (وإن شاء انتظر) بعد القطع (السراية) لتكمل المماثلة وليس للجانى فى الأولى طلب الإمهال بقدر حياة المجنى عليه ، ومن ثم جاز أن يوالى عليه قطع أطراف فرقها ولا فى الثانية طلب القتل أو العفو (ولو مات بجائفة أو كسر عضد فالحزّ) متعين لتعذر المماثلة (وَفَى قول) يفعل به (كفعله) ورجحه فىالروضة وأصلها وهو المعتمد ، ونسب ترجيح الأوَّل لسبق القلم ، ويوَّخذمنه أنه لو قطع أوكسر ساعده فسرى لنفسه جاز قطع أوكسر ساعده ، فالقول بتعين القطع من الكوع يظهر تفريعه على مرجوح ولو أجافه مثلاثم عفا ، فإن ظهر له العفو بعد الإجافة لم يعزر وإلا عزر ، وعلى الراجح (.فإنّ) فعل به كفعله و(لم يمت لم تزد الحوائف) فلا توسع ولا تفعل في محل آخر بل تحزّ رقبته (في الأظهر) لاختلاف تأتيرها باختلاف محالها . والثانى تزاد حتى يموت . واعلم أنه ممنوع من إجافة مع إرادة عفو بعدها (ولو اقتص مقطوع) عضوه الذي فيه نصف دية من قاطعه (ثم مات) المقتص (بسراية فللولُّ عز) لرقبة الحاني في مقابلة نفس مورثه (وله عفو بنصف دية) فقط لأخذه ماقابل نصفها الآخر وهو العضو الذي قطعه ، ومحل ذلك عند استواء الديتين وإلا فبالنسبة، فلو قطعت امرأة يد رجل فقطع يدها ثم مات فالعفو على ثلاثة أرباع الدية لأنه استحق دية

الاقتصاص بنحو التجويع والتغريق مع تحريم ذلك ، لأنا نقول : نحوالتجويع والتغريق إنما حرم لأنه يودى إلى إللاف الخفس ، والإنالاف هنا مستحق فلايمنع ، بخلاف نحو الحمر واللواط فإله يحرم وإن أمن الإنلاف فهلما امتع هنا فليناً مل اهر على حج (قوله كما لو جامع صغيرة فى قبلها فقتلها) ومعلوم مماسيق فى شروط القصاص أن على ذلك حيث كان جاعه يقتل مثلها غالبا وعلم به (قوله وله قتل) قال فى الروض وشرحه: فلو أشكل معرفة فلا ماتحصل به المماتلة أخذ باليقين اهرم على حج وهوأقل ماتيقن منه (قوله فلم يمت زيد اللغ) عبارة مهم على معج على منهج : قوله وقبل يزاد الغ ، اعتمده م ر و قبل يفعل به أهون الأمرين ، ومشى عليه فى الروض وشيخنا طب وفى الروض أنه أقرب (قوله فإن ظهر له العفو بعد الإجافة الخ ؟ أغرو بصدق فيذلك بيمينه لأنه لايعوف الإمادة الخ ؟ أغرو بصدق فيذلك بيمينه لأنه لايعوف إلا منه (قوله وعلى الراجح وعلى الراجح وعلى الراجح وعلى الراجح وعلى الراجح) أى عنده وهو المعبر عنه فى المتن بقوله وفى قول كفعله (قوله واعلم أنه ممنوع من إجافة الخ) أى بأن يقول أجفه ثم أعفو عنه وهذا علم نما تقدم فى قوله ولو أجافه مثلا ثم عفا فإن ظهر له الغو

هنا مستحق فلا يمنع . بخلاف نحو الحمرو اللواط فإنه يحرم وإن أمن الإتلاف فلهذا امتنع هنا فليتأمل .اه (قوله من نعينه) يعنى ماذبحه به (قوله ولا فى الثانية) يعنى مسئلة القطع بقسميها (قوله وهو المعتمد) أى إن لم يكن غرضه العفو كما علم مما مر ، وسيصرح به قريبا (قوله واعلم أنه ممنوع الغ) تقدم توجيهه

وجل سقط منها ما يقابل ربع دية رجل ، وقياسه كما قاله جمع أنه لاشيء لها في عكس ذلك ، وهو مالو قطع يدها فقطعت يده ثم ماتت سراية ، فإن أراد وليها " فمرولم يكن له شيء (ولو قطعت يداه فاقتص ّ ثم مات) المقتص بالسراية (فلوليه الحزّ) بنفس مورثه(فإن عفا فلا شيء له) لاستيفائه مايقابل الدية الكاملة ، هذا إن استوت الديتان أيضنا فني صورة المرأة السابقة يبني له نصف الدية (ولو مات جان) بالسراية (من قطع قصاص فهدر) لأنه قطع بحق (وإن ماتا سراية) بعد الاقتصاص فىاليد (معا أو سبق المجنى عليه فقد اقتص) بالقطع والسراية ولا شيء على الجانى لأن السراية لما كانت كالمباشرة في الجناية وجب أن تكون كذلك في الاستيفاء (وإن تأخر) موت المجنى عليه عن موت الحانى بالسراية (فله) أى لولى المجنى عليه فى تركة الحانى (نصف الدية) إن استوت الديتان نظير مامر (فى الأصح) لأن القود لايسبق الجناية وإلاكان فى معنى السلم فىالقود وهو ممتنع . والثانى لاشيء له لأن الجاني مات عن سراية بفعله وحصلت المقابلة ، ولو كانتالصورة في قطع يدين فلا شيء له قيل جزما (ولو قال مستحق يمين) وهو مكلف لحرّجان مكلف (أخرجها) أي يمينك لأقطعها قودا (فأخرج يسارا وقصد إباحتها) فقطعها المستحق (فمهدرة) لاضمان فيها : أي بقصاص ولا دية حتى لو مات بسراية فهدر سواء أتلفظ بالإذن أم لا وسواء أعلم القاطع أنها اليسار أم لا لأنه بذلها مجانا وقد وجد منه فعل الإخراج مقرونا بالنية فكان كالنطق ويبقى قصاص اليمين، نعم لوقال القاطع ظننت إجزاءها أو أخذتها عوضا سقط قصاصها ووجبت ديتها . أما المستحق المجنون أو الصبي فألإخراج له يهدرها لأنه تسليط له عليها . وأما القن فقصده الإباحة لايهدر يساره لأن الحق لمـالكه ، نعم يتجه سقوط قودها إن كان القاطع قنا , وأما المخرج المجنون أو الصبى فلا عبرة بإخراجه ، ثم إن علم المقتص قُطع و إلا لزمته الدية (وإن قال) الحَرج بعد قطعها (جعلتها) حالة الإخراج عوضا

(قوله لاستيفائه ما يقابل الدية الذي ع: فهذه صورة يقال بجببالقصاص فيها، وإذا عفاعلى الدية لايجب شيء اه سم على منبج (قوله لأنه قطع بحق) روى البيبق عن عمر وعلى رضى الله تعالى عنهما و من نمات فى حد أو قصاص فلا دية و لأن الحق قتله اه . وأوجب أبو حنيفة فيه كال الدية كذا بخط شيخنا اه سم على منبج (قوله وإن ماتا سراية معا) لو شك في المعية ينبغي سقوط القصاص لأناالأصل براءة الذمة، ولوعلم السابق ثم نسى أوعلم السبق دون السابق فهل هو كذلك لما ذكر أو يوقف الأمر البيان طب؟ أقول : انظر قوله فى أول هذه الحاشية مشوط القصاص ، فإن القصاص ساقط بكل حال لعدم تصوّره فلعل الصواب سقوط الدية اه سم على منبج (قوله لأن القود لايسيق الجناية) أى وهو أن موت الجناني مل سبق موت المجنى عليه لو قلنا بوقوعه عنه كان يمزلة أن المجنى عليه أخذ القود من الجناية قبل موت المجنى عليه قود المجنى عليه من الجناني على الجناية (قوله فهلادة) .

[فرع] على المبيح الكفارة إن مات سراية كفاتل نفسه . وإنما لم تجب على المباشر لأن السراية حصلت بقطع يستحق مثله اه من الروض وشرجه اه سم على منهج(قوله سقط قصاصها) أى يمينه (قوله ثم إن علم المقتص) أى

⁽ قوله فالاخواج) أى بمجرده وإن لم يقترن به قصد الإباحة (قوله إن كان القاطع قنا) أى أما إن كان حوا فعلوم أنه لاقود عليه مطلقا ، فالتقنيد بالقن لتصوركون الإخراج هو المسقط بمجرده (قوله أو الصبي)أى إخراجه من حيث هو لا فى خصوص مانحن فيه من كونه جانيا . وإلا فالصبى لا قصاص عليه

(عن اليمين وظننت إجراءها) عنها (فكذبه) المستحق في الظن المترب عليه الجلمل المذكور (فالأصح) أنه (لاتصاص في اليسار) لتسليط غرجها عليها بجعلها عوضا (وتجب دية) فيها وكذا لو قال القاطع عرفت أنها اليسار وأنها لاتجزئ أو ظننتها اليمين أو ظننت أنه أباحها (وبيتي قصاص اليمين) إلا إذا ظن القاطع إجز اءها أو أخلها عوضا كامر ، نم يلزمه الصبر به للم النماليساره لثلاً لمبلكه الموالاة ، ومقابل الأصح فيها القصاص لأن قطامها بلا استحقاق ، وأشرت تبعا المشارح بقولي وكذبه في الظن المترب عليه الجعل إلى دفع الاعتراض على المصنف بأنه لإبطابق قول المفرر عرفت أنها اليسار وأنها الاتجزئ انها مافهمه من أن الثاء مفتوحة للمخاطب ، ووجه الدفع أن تكذيبه في الظن المرتب عليه الجعل هو مدلول قول أصله وعرفت أنها لاتجزئ ، وكذا لو قال الما المخرج (دهشت) بفتح أوله أو ضمه وكسر ثانه (فظنتها اليمين ، فم إن أنك الما القاطع) أيضا (ظنتها اليمين) أى فلا قصاص فيها في الأصح وتجب ديبا وبيق قصاص اليمين ، فم إن كال القاطع ظننت أنه أباحها أوعلمت أنها اليسار وأنها لاتجزئ أو دهشت ظم أمه مع من المقتص إلا قوله أخرج يسارك أو كان مجنونا فكقوله دهشت وحيث الجبر دير الوقال المفرج لم أمهع من المقتص إلا قوله أخرج يسارك أو كان مجنونا فكقوله دهشت وحيث وجبت دية اليسار في ماله .

أى علم الصبى والمجنون (قوله فكلبه) أى أو صدقه الا عميرة (قوله إلا إذا ظن القاطم) ع : مثله لوقال علمت أنها لا تجزى شرعا ولكن قصلات جعلها عوضا صرح بذلك فى الروضة اله سم على منهج . وكتب عليه أيضا مانصه : لا تجزى شرعا ولكن قصلات جعلها عرضا صرح بذلك فى الروضة اله سم على منهج . وكتب عليه أيضا مانصه : كان الظان هو الوكيل فقط ولم يصدر من المستحق إلا مجرد التوكيل فالوجه بقاء القود أيضا كما أقره طب تأمل : أى وعلى الوكيل دية اليسار ولا قصاص عليه فيها لظنه الإجزاء الا (قوله من أن التاء) أى في ظننت مفتوحة (قوله أو ضمه) أى فهو كحم وزكم نما هو مينى للمفعول صورة والفاعل معنى بل قبل إن هذا مبنى للفاعل حقيقة والمم بن المنافق والتجوز فى الصيغة حيث عبر بالمبنى للمفعول وأريد المبنى للقاعل (قوله فكقوله دهشت) قال سم على منهج : هذا ما فى كتب الأصحاب ، لكن قضية قولم إن الفعل المطابق للسؤال كالإذن أن يلتحق بصورة الاباحة اله كذا

⁽ قوله وكذا لوقال الغ) حق العبارة سواء أقال القاطع الغ كما هو كذلك في شرح الروض (قوله بقولى وكذبه) ينبغي حلفه لأنه من قول المتن لا من قوله هو (قوله بناء على مافهمه) هوعلة للعتم الاعتراض . وحاصل ذلك أنه كالشارح الجلال ، إنما أشار بما ذكر لدفع الاعتراض الوارد على المصنف بناء على مافهمه من فتح الناء حتى عبر عنه بالتكذيب ، أما على مافهمه غير المصنف وهو ضم الناء فإنه وإن كان معرضا أيضا إلا أن الشارح لم يشر إلى دفع الاعتراض عنه كأنه لأنه خلاف الواقع (قوله نعم إن قال القاطع الغ) عبارة التحفة : وخرج بقول القاطع ذلك مالو قال علمت أنها اليسار وأنها لاتجزئ أو دهشت الغ .

(فصل) في موجب العمد و في العفو

(موجب) بفتح الجنم (العمد) المفسون في نفس أوغيرها (القود) بعينه وهو بفتح الواو القصاص سمى به لأنهم يقودون الجانى عبل أو نحوه (والدية) في النفس وأرش غيرها (بدل) عنه وما اعترض به من أن قضية كلام الإمام الشافعي والأصحاب وصرح به الماوردي في قود النفس أنها بدل ما جنى عليه وإلا لزم المرأة بقتلها الرجل دية امرأة وليس كذلك رد أبان الحلاف في ذلك لفظى لاتفاقهم على أن الواجب هو دية المتتول فلم يبق لذلك الحارف كبير فائدة ويمكن توجيه الأول بأن القود لما وجب عينا كان كحياة نفس القتيل فكان أخذ الدية في الحقيقة بدلا عنه لاعتها ولا يلزم عليه ما ذكر لما تقرر أنه كحياة القتيل (عند سقوطه) بنحو موت أو عفو عنه عليها (وفي قول) موجبه (أحدهما مبهما) هو مراده بقول أصله لابعيته الظاهر في أن الواجب هو القدو يودي وإما أن يقاد» وقد يتعين القود ولا دية كما مر في قتل مرتد مرتدا آخر ، وفيا لو استوفى مايقابل الدية ولم يبير المسافية ولم يبير القطرين والكفارة كما في يودي وإما أن يقاد» وقد تتعين الدية كما و قتل الوالد ولده أو المسلم ذميا وقد لاجب إلا التعزير والكفارة كما في تقل لله يقد وعلى القولين الولى) يعنى المستحق (عفو) عن القود في نفس أو طرف (على الدية) أو نصفها منالا بهنيور رضا الجافين كأنه مستوفى منه كالحال عليه والمضمون عنه ، ولأحد المستحقين العفو بغير رضا الجافين مؤلاء ومنال العفون منه ، ولأحد المستحقين العفو بغير رضا الجافين على المنوف منه كالحال عليه والمضمون عنه ، ولأحد المستحقين العفو بغير رضا الجافين على المونون منه كالحال عليه والمضمون عنه ، ولأحد المستحقين العفو بغير رضا الجافين عنه . ولأحد المستحقين العفو بغير رضا الجافين

(فصل) فى موجب العمد

(قوله وفي العفو) وفيا يتبع ذلك ككون القطع هدرا فيا لو قال رشيد اقطعني (قوله العمد المضمون) أخرج الصائل والمراد بالمضمون المستوفي المشروق الأمروب وأرش غيرها) قضيته أن واجب ماهون النفس لايسمى دية و يووافقه قول القاموس الدية بالكسرحق القنيل ، وسيأتى في أول الكتاب الآئي مانصه وهم أى الدية الممال الدية بالكسرحق القنيل ، وسيأتى في أول الكتاب الآئي مانصه وهم أى الدية الممال الواجب بالحناية على الحرف نفس أو فيا دونها اله . وقد يقال هذا إطلاق لغوى وما سيأتى إطلاق شرعى (قوله المراجب) قد يتوقف في الرد لأن عبرد اتفاقهم على ذلك لايدفع الاعتراض لأن غرض المعترض أن التمبير بالقود المواجب في أن غرض المعترض بالنظر للتمبير مع كونه قائلا بأن الواجب دية الرجل (قوله ويمكن توجيه الأول) أى يقتضى ماذكوه المعترض بالنظر للتمبير مع كونه قائلا بأن الواجب دية الرجل (قوله ويمكن توجيه الأول) أى الرجل دية الراقب في المنافقة بقتلها الرجل دية الراقب في القنيل فلم يلزم ماذكر رقوله بدلا عنه) أى الرجل لاعنها : أى المرأة (قوله بنحو موت) أى أو وجود مانه من القتل فلم يلزم ماذكر رقوله بدلا عنه) أى الرجل لاعنها : أى المرأة (قوله إما أن يودى) أى له بأن تدفع له الدية أو يقاد : أى له أن تدفع له الدية أو يقاد : أى له أن تدفع له الدية أو يقاد : أى له أن تدفع له الدية أو يقاد : أى له أن تدفع له الدية أو يقاد : أى لم

(فصل) في موجب القود وفي العفو

(قوله بدلا عنه) أى عن القود الذى قاله المصنف ، وقوله لاعنها : أى نفس القتيل الذى اقتضاه كلام الشافسي والأصحاب ، وهذا أول بما في حاشية الشيخ (قوله هو مراده بقول أصله) صوابه ما في التبحقة مراده به قول أصله (قوله الظاهر فى أنه القدر المشترك) أى بخلاف المبهم فإنه صادق بكونه معينا فى الواقع لكن لم يثمين فى الظاهر ، قاله ابن قامم (قوله والمكفارة) قد يعميم أن مامر لاكفارة فيه وليس مرادا (قوله بغير رضا الباقين)

لعدم تجزى القود ، ولذا لو عمد عن بعص أعضاء الجانى سقط عن كله ، كما أن تطليق بعض المرأة تطليق لكلها ، ومنه يؤخُّد أن كل ما وقع الطلاق بربطه به من غير الأعضاء يقع العفو بربطه به ومالا فلا ، وقياس قولهم لو قال له الجانى خذ الدية عوضاً عن اليمين فأخذها ولو ساكنا سقط القود وجعل الأخذ عفوا كما مر يأتى نظيره هنا (وعلى الأول) الأظهر (لو أطلق العفو) عن القود ولم يتعرض للدية ولا اختارها بعده فورا (فالمذهب لادية) لأن القتل لم يوجبها والعفو إسقاط ثابت لا إثبات معدوم ، وأما قوله تعالى ـ فاتباع ـ أى للمال فمحمول على العفو عليها ، فإن اختارها معده على الفور وجبت تنزيلا لاختيارها عقبه منزلته عليها بقرينة المبادرة إليها ، والأوجه ضبط الفورية هنا بما مر في البيع ، ولو عفا بعض المستحقين وأطلق سقطت حصته ووجب حصة الباقين من الدية وإن لم يختاروها لأن السقوط حَصل قهراكقتل الأصل فرعه ، ولو تعذَّر ثبوت المـال كقتل أحد قنيه الآخر فعفا عن القود أو عن حقه أو موجب جنايته ولو بعد العتني لم يثبت له عليه مال جزما ، وفي قول أو وجه من طريق تجب لأنها بدله ، والأول يمنع البدلية في هذه الصورة (و) على الأوَّل أيضًا (لو عفا عن الدية لغا) لأنه عفوعما ليس مستحقا فهو فيها لغو كالمعدوم (وله العفو) عن القود (بعده) وإن تراخى (عليها) لأن حقه لم يتغير بالعفو إذ اللاغي عدم ، ولو اختار القود ثم الدية وجبت مطلقا (ولو عفا على غير جنس الدية ثبت) ذلك الغير على القولين ولو أكثر من الدية (إن قبل الحاني) ذلك وسقط القود (وإلا فلا) يثبت لأنه اعتياض واعتبر رضاهما (ولا يسقط القود في الأصح) لما تقرّر وليس كالصلح على عوض فاسد لأن الجاني فيه قبل والنزم . والثاني يسقط لرضاه بالصلح عنه (وليس لمحجور فلس) ومثله المريض في الزائد على الثلث ووارث المديون (عفو عن مال إن أوجبنا أحدهماً) لأنه ممنوع من تفويت المـال لحق الغرماء (وإلا) بأن أوجبنا القود عينا وهو الأظهر (فإنعفا) عنه (على الدية ثبتت)كغيره (وإن أطلق) العفو (فكما سبق) من أنه لادية

(قوله لعدم تجزى القود) متعلق بمحلوف: أى ويسقط بالعفو القصاص لعدم الخ (قوله من غير الأعضاء) أى قياساً على الأعضاء كالقلب (قوله وجعل الأخد عفوا) عبارة ابن حجر بعد قوله عفوا مانصه: أنه يأتى نظير فلا على الأعضاء الله القود فأخدها ولله عناه، ولم يذكر قوله كامر (قوله يأتى نظيره هنا) أى فلو قال الجانى للمستحق خدا الدية بدل القود فأخداها ولو ساكتا سقط حقه منه لرضاه ببدله (قوله والعفو إسقاطاتابت) أى وإن لم يرضوا بعفوه (قوله بما مر فى البيع) أى وهو أن لايتخال كلام أجني ولا سكوت طويل اله حج (قوله ولو عفا بعض المستحقين وأطلق) أى بأنام أي موالا ولا اختاره عقبه بقرية ما يأتى (قوله ولو بعد العتق) أى للجانى ، وظاهره أن العفو بعد العتق (قوله إذ اللاغى عدم) أى الشيء اللاغى عدم : أى كالعدم وله العفو عن القيم العولي عن الدية (قوله إذ اللاغى عدم) أى الشيء اللاغى عدم : أى كالعدم لأن الماني فيه) أى فالصلح على عوض فاسد (قوله وإن أطلق العفو) أى بأن قال عفوت ولم يزد على ذلك

أى ويسقط القود ، وقول الشارح لعدم الخ إنما هو علة لهذا (قوله من غير الأعضاء) أى كالأعضاء المذكورة فيا قبله (قوله كما مر) انظر أين مر وانظر أيضا مامراده بقوله هنا (قوله يأتى نظيره هنا) فى جعل هذا خبرا عن قياس مساحة لاتحفى (قوله والأوجه ضبط الفورية هنا بمسا مر فى البيع) أى بمساً لايقطع القبول عن الإيجاب لامالايمتم الزيادة والتقصوفيا يستقر عليه النمن وإن كان نظير ماهنا (قوله ولو بعد العتن)أى والصورة أنه عفا مطلقاء بخلاف ما إذا عنى عنه بعد العنق على مال فإنه يثبت كما نقله الدميرى عن الشيخين (قوله المن بعده) أى بعد العفوض اللية (قوله ولو أكثرمن الدية) أى ويجب عليه قبول ذلك إنقاذا لروحه كما نقله بعض مشابخنا عن المتولى (وإن عفا على أن لامال فالمذهب أنه لايجب شيء) إذ القتل لم يوجب مالا والمفلس لايكلف الاكتساب وقضيته أنه لو عصا بالاستدانة لزمه العفو على الدية لتكليفه حينتذ الاكتساب وهو ظاهرومع ذلك يصح عفوه على أن لامال إذ غاية الأمرأنه ارتكب محرّما وهولايوثر في صحة العفولتفويته ماليس حاصلا وقبل تجب الدية بناء على أن إطلاق العفو يوجبها فليس له تفويتها ودفع بما مر (والمبذر) بالمعجمة المحجّور عليه بسفه (في) العفو مطلقا أو عن (الدية) أو عليها (كمفلس) فى تفصيله المذكور (وقيل كصبى) فلا يصح عفوه عن المـال بحال ، وخرج بقوله فى الدية القود فهو فيه كالرشيد فلا يجرى فيه هذا الوجه (ولو تصالحا عن القود على) أكثر من الدية لكنه من جنسها نحو (ماثني بعير) من جنس الواجب وصفته (لغا) الصلح (إنْ أوجبنا أحدهماً) لأنه زيادة على الواجب فهو كالصلح من مائة على ماثتين (وإلا) بأن أوجبنا القود عينا (فالأصح الصحة) ويثبت المــال ، وكـذا لو عفا من غير تصالح على ذلك إن قبل الحاني وإلا فلا ، ويبقى القود لمـا مر أنَّه اعتياض فتوقف على رضاهما ، أما غير الجنس الواجُّب فقد مر . والثانى يقول الدية خلفه فلا يزاد عليها (ولو قال) حرَّ مكلف مختار (رشيد) أو سفيه لآخو وإنما قيد بالرشيد لقوله بعد ذلك ولو قطع فعفا إذ عفو غير الرشيد لاغ (اقطعني ففعل فهدز) لاقود فيه ولا دية كما لوقال اقتلني أو أتلف مالى، نعم تجبُّ الكفارة وإذن القن يسقط القود دون المـال وإذن غير المكلف والمكره لايسقط شيئًا (فإن سرى) القطع إلى النفس (أو قال) ابتداء(اقتلني) فقتله (فهدر) كما ذكر للإذن ، ولأن الأصح ثبوت الدية للمورث ابتداء : أي لأنها بدل عن القود المبدل عن نفسه ، نيم تجب الكفارة ويعزر (وفي قول تجب دية) بناء على المرجوح أنها تجب للورثة ابتداء (ولو قطع) بضم أوَّله أي عضوه وضبطه بفتحه أيضا (فعفًا) أى أتى بلفظ يقتضي الترك بدليل قوله بعد أو جرى لفظ عفو (عن أوده وأرشه فإن لم يسر) القطع (فلا شيء) من قود ودية لإسقاط المستحق حقه بعد ثبوته (وإن سرى) إلى النفس (فلا قصاص) في نفس وطرف لتولد السراية من معفو عنه ، وخرج بقوله قطع مالا يوجب قودا كجائفة ، وقد عفا المجنى عليه عن القود فيها

(قوله وإن عنما على أن لامال) بأن تلفظ بذلك (قوله وقضيته) أى قوله والمفلس (قوله ودفع بما مر) أى من قوله والمفلس (قوله ودفع بما مر) أى من قوله لا النات إلى المن المنات و قوله فلا يصبح عفوه عن المسال بهال) وعليه فلو قال عفوت عن القصاص على أن لامال صبح السفر ويامة المفلسية وقوله القصاص على أن لامال ووجبت اللدية . وعبارة الحلي فتجب إقوله أما غير الجنس) عمرز قوله نقتله فهدر الى مام تدل قوينة على الاستهزاء ، فإن دلت على ذلك وقتله تعل به (قوله علفه) أى خلف الفود (قوله نقتله فهدر) أى مام تدل وقال على الاستهزاء ، فإن دلت على ذلك وقتله تعل به (قوله نتم تجب الكفارة) أى في الصورة الثانية وهي قوله وقال اقتلى (قوله ويعزر) أى في كل منهما (قول وأرشه) لايخي صواحة السياق كقوله الآتى وأما أرش العفو المخق مسهد عن الأرش ، وغيد شيء لأن الواجب القود عين الالمقون المتود عن المال مع العفو عن المال مع العفو عن المتود على الأرش بما العفو عن المتود على الأرش محفاعن الأرش ، وعندل أن يقدح العفو عن المال مع العفو عن القود

(قوله وإنما تيد بالرشيد لقوله بعد ذلك ولو قطع الخ) فيه أن قوله ولو قطع الخ مسئلة مستقلة لاتعلق لهـا بمسئلة الأمر بالقطع أوالقتل أصلا كما لايختي ، على أن قوله وإنما قيد الخ لايناسب التسوية بين الرشيد والسفيهالتي اقتضاها عطفه له عليه (قوله نع تجب الكفارة)أى فيها لوسرى أو قال اقتلني إذ القطع لاكفارة فيه (قولهوبعزر) أى فى كل من المسائل الثلاثة بانفها م القطع المجرد عن السراية إليهما (قوله أو جرى لفظ عفو) المناسب : فإن جرى لفظ عفو ليس هو لفظ المصنف وهرضه من هذا دفع ما اعترض فول بمعنى الممنف مؤادة من اعترض به على المصنف وغرضه من هذا دفع ما اعترض به على المصنف مزائدتهم المنفوع يأتى إلى نفسه وغيره . وحاصل الجلواب أنه لم يردبالعفو المتسم خصوصه حتى به على المصنف مزأنة تسمالعفوف يأتى إلى نفسه وغيره . وحاصل الجلواب أنه لم يردبالعفو المتسم خصوصه حتى ثم سرت المناية لئسه فلوليه القصاص فى النفس لصدور عفوه عن قود غير ثابت فلم يوثر عفوه وبقوله عن قوده وأرشه مالو قال عفوت عن هذه الجناية ولم يزد فإنه عفو عن القود لا الأرش كما فى الأم : أى فله أن يعفو عقبه عليه لا أنه يجب بلا اختياره القورى كما هو ظاهر أخدا بما مر فيا لو أطلق العفو (وأما أرش العضو فإن جرى) فى صيفة العفو وعنه (لفظ وصية كأوضيت له بأرش هذه الجناية فوصية لقاتل) وهى صحيحة على الأصح ، ثم إن خرج الأرش من الثلث أو أجاز الوارث سقط وإلا نفلت منه فى قدر الثلث (أو) جرى (لفظ إبراء أو إسقاط أو أجاز الوارث وإلا فيقدره لأنه إسقاط ناجز والوصية متعلقة بمالة الموت، ولعلهم إنما سامحوا فى صحة الإبراء هنا عن العضو ومع الجهل بواجبه حال الإبراء لأن واجب الجناية المستقر إنما يتبين بالموت الواقع بعد وحينتذ فهو فى مقابلة النفس دونالعضو ولأن جنس الدية سومح فيه بصحة الإبراء منها مع أنواع من الجهل فيها كما علم فى الصلح وغيره وبما يأتى فيها (وقيل) هو (وصية) لاعتباره من الثلث اتفاقا فيجرى فيها خلاف الوصية للقاتل ، ويرد بأن الوصية له إنما تتحقق فيا لو علق بالموت دون التبرع من الثلث اتفاقا فيجرى فيها خلاف الوصية للقاتل ، ويرد بأن الوصية له إنما تتحقق فيا لو علق بالموت دون التبرع

كما هو ظاهر هذا الكلام اه سم على حج (قوله فلوليه) أى العانى القصاص أى من الجانى المفتر عن القود منه (قوله فلم يوثر عفوه) أى المختى عليه وقوله وبقوله عن قوده وأرشه) كالصريح فى أن عفوه عن القود والأرش مسيح بالنسبة للأرش أيضا وإن كان الواجب القود عينا ، ولهذا لو اقتصر على العفو عن الأرش لغا لعدم وجوبه كما من المتم فكأ بم يفرقون بين الاقتصار على العفو عن الأرش فلايصح وبين العفو عنه مع العفو عن القود فيصح في المعرو المن كما على حج . وبوجه الفرق بأنه لو أطلق العفو لم يجب الأرش إلا إذا عفا عليه عقب مطلق العفو فلد كره فى العفو الذي كالمتصريح بالازم مطلق العفو في وجوب الأرش وهو مشكل إذ لم يظهر من تصوير المسئلة غير أنه عفا عن قوده وأرشه ، والصحيح أن الواجب القود عين العفو عن المقو عنه القود وجوب حق يفصل فى العفو عنه ، وقوله أيضا فإن جرى لفظ وصية الخ اعترض لأن المقسم العفو عن الأرش وجب حتى يفصل فى العفو عنه ، وقوله أيضا فان جرى لفظ العفو أو باين المقسم العفو عن الأرش فتقسيمه إلى ماذكر الذى منه الإسقاط بلفظ العفو اله سم على حج . ويمكن الجواب عن قوله فن أين وجب حتى يفصل إلى المذكر الذى منه الإسقاط بلفظ العفو اله سم على حج . ويمكن الجواب عن قوله فن أين وجب حتى يفصل اللغ بأن صورة المسئلة أنه عفا عن القصاص على الأرش ثم عفا عنه (قوله لأن واجب الجناية) علة قوله مع الجبه بواجه برقوله ولأن واجب الجناية) علة قوله مع الجبه برقوله ولأن واجب الجناية) علة قوله مع الجمل بواجه برقوله ولأن جنس الدية) علة قوله لعله براحه

يلزم ماذكر وإنما أراد نعناه وهو الترك ، وما سيأتى من التقسم دليل على هذه الإرادة(قوله إنجا يتبين بالموت) صريح فى أن المراد بواجب العفو واجبه فى نفسه ، وأصرح منه فى هذا قوله الآفيولو ساوى الأرش الدية الخ ، وحيفتك يتنوجه عليه ما قاله سم مما معناه أن كون واجب الجناية المستقر إنما يتبين بالموت لايمنم كون المبرأ منه معلوما، لكن فى حواشيه على شرح المنهج نقل الإشكال الذي أشار إليه الشارح عن ابن الوفعة بما هوصريح فى أن المراد أرش العضومنسوبا للنفس، قائل مامعناه : لأنه بعدالسراية لاينظر إلى دية النفسروهو شىء واحدفليراجم

الناجز وإن كان في مرض الموت، هذا كله في أرش العضو لا مازاد عليه كما قال (وثجب الزيادة عليه) أي على أرش العضو (إلى تمام الدية) للسراية وإن تعرض في عفوه لمـا يحدث لأنه إسقاط للشيء قبل ثبوته وهو باطل (وفي قول إن تعرض في عُفوه عن الجناية (لما بحدث منها سقطت الزيادة) بناء على المرجوح وهو صحة الإبراء عما لم يجب إذا جرى سبب وجوبه وهذا في غير لفظ الوصية ، فإن عفا عما بحدث منها بلفظها كأوصيت له بأرش هذه الجناية وما يحدث منها فهي وصية بجميع الدية للقاتل وفيها مامر ، ولو ساوى الأرش الدية صح العفو عنه ولم يجب السراية شيء ، فني قطع اليدين لوعفاً عن أرش الجناية وما يحدث منها سقطت الدية بكمالها إن وفي الثلث بها وإن لم نصحح الإبراء عما يحدث لأن أرش اليدين دية كاملة فلا يزاد بالسراية شيء ، وبذلك علم أنه لو عفا عن القاتل على الدية بعد قطع يده لم يأخذ إلا نصفها أو بعد قطع يده لم يأخذ شيئا إن ساواه فيها وإلا وجب التفاوت كما مر (فلو سرى) قطع ماعفا عن قوده وأرشه (إلى عضو آخر واندمل) كأن قطع أصبعا فتأكل كفه واندمل الحرح الساري إليه (ضَمَن دية السراية في الأصح) وإن تعرض في عفوه بغير لفظ وصية لما يحدث لأنه إنما عفا عن موجب جناية موجودة فلم تتناول غيرها ، وتعرضه لمـا يحدث باطل لأنه إبراء عما لم يجب . والثانى ينظر إلى أنها من معفو عنه (ومن له قصاص نفس بسراية) قطع (طرف) كأن قطعت يدد فمات بسراية (لو عفا) الول (عن النفس فلا قطع له) لأن مستحقه القتل والقطع طريَّقه وقد عفا عن مستحقه (أو) عفا (عن الطرف فله حزّ الرقبة في الأصح ﴾ لآن كلا منهما مقصو د في نفسه كما لو تعدد المستحق ، والثاني يقول استحقه بالقطع السارى وقد عنى عنه، وخرج بقوله بسراية طرف مالو استحقها بالمباشرة،فإن اختلف المستحق كأن قطع يد عبدتم عنق ثمقتله فللسيد قود اليدّ وللورثة قود النفس ولا يسقط حق أحدهما بعفو الآخر ،وكذا إن أتحد المستحق فلا يُسقط الطرف بالعفو عن النفس وعكسه ، ولمـا كان من له قصاص نفس بسراية طرث تارة يعفو وتارة يقطع ، وذكر حكم الأوَّل تمم بذكر الثاني فقال (ولو قطعه) المستحق (ثم عفا عن النفس مجانا) مثلاً إذ العفو بعوض كذلك (فإن سرى القطع) إلى النفس (بان بطلان العفو) ووقعت السراية قصاصا كرتب مقتضى انسبب الموجود قبل العفو عليه فبان أن لاعفو حيى لو كان وقع بمال بان أن لامال (وإلا) بأن لم يسر بأن اندمل (فيصح) العفو فلايلزمه لقطع العضو شيء لأنه حال قطعه كان مستحقا لجملته فانصب عفوه لغيره (ولو وكل) في استيفاء قوده

(هوله وفيها مرّ) أى من أنا إن صححنا الوصيةالقاتل نفذ فيالدية كلها إن خرجت من الثلث وإلا في قدر ما يخرج منه (هوله في قطع البدين)غاية (قوله وإنها نصحح الإبراء) معتمد(قوله فلا يزاد بالسراية) تفريع على قوله وإنها نصحح الخ (قوله كما مرّ) أى كما لو كان الجاني امرأة والمجنى عليه رجلا (قوله من معفو عنه) أى تولدت من معفوعته الخ (قوله ثم عتق) أى المقطوع ، وقوله ثم قتله أى الجاني(قوله والورثة الخ) أى ولو كان عاما كبيت المال (قوله ولو قطعه المستحق) وهو وارث المجبى عليه (قوله بان أن لامال) أى فيسترد إن كان قبض

⁽قوله مالو استحقها) أى النفس بالمباشرة : أى فإنه إذا عنى عن أحدهما سقط الآخركما مر (قوله ثم عنق) أى المقطوع (قوله وكذا إن اتحد المستحق) لعله فى هذه الصورة أى بأن كان السيد هو الوارث فابراجع (قوله الموجود) وصف للسبب وهو القطع (قوله فلا يازمه لقطع الغ) المناسب ولا يازمه بالواو بدل الفاء دفعا لما يتوهم أنه حيث عفا يلزمه أرش عضو الجائى ، ويدل على هذا ماذكره من التعليل بعد ، وأما التفريع بالفاء غلا يظهر له وجه (قوله فانصب عفوه لغيره) كذا فى نسخ ، ولعله محرف عن فانصرف

[.] بي المجتاج - ٧

(ثم ها فاقتص الوكيل جاملا) بعفوه (فلا قصاص عليه) إذ لا تقصير منه بوجه ، وبه فارق مامر فى قتل من عهد مرتدا فإن مسلما ، أما إذا علم بالعفو فيقتل قطعا ، ويظهر أن المراد بالعلم هنا الظن كان أخيره ثقة أو غيره ووقع فى قلبه صدقه ، ويحتسل اعتبار اثنين درءا للقود بالشبهة ما أمكن ، ويقتل أيضا فيا لو صرف القتل عن ووقع فى قلبه صدقه ، ويحتسل اعتبار اثنين درءا للقود بالشبهة ما أمكن ، ويقتل أيضا فيا لو صرف القتل عن بما أن قال قتلته بشبوة نفسى لاعن الموكل ، ويفرق بين هذا ووكيل الطلاق إذا أوقعه عن نفسه ، وقالنا بما الووياني إنه يقع بأن ذاك لا يتصور فيه الصرف فلم يوثر ، وهذا يتصور فيه لنحو عداوة بينهما مركل احتسل انتفاء القدد تغليا للدان ع : أعنى بشهوتى ولا عن موكلى ، وعليه فلو شرك بأن قال بشهوتى وعن بعدم تمثيل انتفاء القدد تغليا للدان ع : أعنى بشهوتى ولا عن موكلى ، وعليه فلو شرك بأن قال بشهوتى وعن بعدم تنبع فلم أنه لاقود عليه لعلموه و) من ثم كان الأظهر أيضا (والأظهر وجوب دية) مفلظة عليه عسن بالعفو م كون الوكيل الغارم بالمنافق على المائل عن إعلامه خلافا للبلقيني لأنه عسن بالعفو م كون الوكيل يقابل القبلي يقول نشأ عنه الغرم ، على الموافق عليه على المائل على الموافق على المنافق على المؤلى ، والكافي والصداني لأنه عوض مقصود إذ كل ما جاز الصلح عليه صحع جعله صداقا (ونكحها عليه جاز) كل من الكاح والصداني لأنه عوض مقصود إذ كل ما جاز الصلح عليه صحع جعله صداقا (وسقط) القود لملكها قود نفسها (فإن فار فارة بها (قبل وطء رجع بنصف الأرش) لتلك الجذاية لأنه بدل مالوقع .

(توله ووقع فى قلبه صدقه) معتمد(قوله ويفرق بين هذا الذي فى الفرق تحكيم اه سم على حج ، لعل وجهه أنه كما يمكن صرف القتل عن كونه عن الموكل لعداوة مثلا يمكن صرف الطلاق عن الموكل لسبب يقتضى عدم إرادة وقوع طلاق الموكل فيصرفه لنفسه حى يلغو ، وقد يدفع بأن القتل حصل من الوكيل ولا بد وبالصرف فاتت نسبته للموكل وقامت بالوكيل ، وأما الصرف فى وقوع الطلاق لو اعتبركان الطلاق لغوا مع صراحة صيغته وكونه لغوا بمنوع مع الصراحة فتعدر الصرف (قوله وقلنا بما اقتضاه كلام الرويانى) معتمد (قوله اخمر انتفاء القود) معتمد (قوله ودرما بالشبهة) أى وتجب الدية مغلظة (قوله لتقصيره بعدم تثبته) قد يقال : لاحاجة لاعتبار التقصير لأن الفهان يثبت مع التقصير وعدمه اه سم على حج . وقد يقال : التقصير للتغليظ لا لأصل الفهان ، وأيضا فالوكيل مأذون له فى الفعل والحكل هو الحامل له عليه .

⁽قوله انتحو عداوة) الظاهر أن هذا لادخل له في ملحظ الفرق بل ذكره يوهم خلاف المراد فتأمل (قوله فعلم أنه لاقود عليه) لا حاجة إليه لأنه سبق في المنن

كتاب الديات

جمع دية ، وهي المسال الواجب بالجناية على الحرقى نفس أو فيا درنها ، وهاوها عوض من فاه الكلمة وهي مأخوذة من الودى وهو دفع الدية ، يقال وديت القتيل أديه وديا . والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى ـ ومن قتل موسمنا خطأ فتحرير رقبة موسمنة ودية ـ وخير التربذى وغيره الآتى (في قتل الحر المسلم) الذكر المصوم غير المبنين إذا صدر من حر (ماثة بعير) إجماعا سواء أوجبت بالعفو أم ابتداء كفتل نحو الوالمد ، أما الرقيق واللمى والمأرة والجنين فسيأتى مافهم ، نهم الدية لاتحتلف بالفضائل بخلاف قيمة القن، لأن تلك حددها الشارع اعتناء بها لشرف الحرية ولم ينظر لأعيان من تجب فيه وإلا لساوت الرق ، وهذه لم يحددها فنبطت بالأعيان وما يناسب كلا لغير المقال ألم كانها ولم والمالية كما المؤلفة والمواجب أقل الأمرين من قيمة القن والدية كما يأتى ، أو مبعضا وبعضه الفن مملوك لغير القتيل فالواجب أقل الأمرين من قيمة القن والدية كما يأتى ، أو مبعضا وبعضه الفن مملوك لغير القتيل فالواجب مقابل الحرية من الدية والرق من أقل الأمرين . أما القن للقتيل فلا يتعلق به شيء ، إذ السيد لايجب له على قنه عن ع (ما ملته في العرف المواجب أقل المدذ) أى ثلاثة أنسام (ثلاثون حقة وثلاثون جذعة) ومر تفسيرهما فى الوكاة (وأربعون خلفة) يفتح فكسر وبالفاء (أى حاملا)

كتاب الديات

(قوله وهى) أى شرعا لما مر عن القاموس من أن الدية حق القتيل (قوله مأخوذة من الودى) قال الشيخ عميرة ونظيره زنة من الوزن اه سم على منهج (قوله إذا صدر من حر) أما العبد فإن لم تفقيمته بالدية ملا شيء للوارث غيرها ، فإن وفت بها وجبت عليه كالحر كما سيأتى (قوله كقتل نحو الوالد) واليهودى والتصرانى (قوله وصائل فلا دية) ظاهره وإن قتلهم مثلهم ، لكن مر فى شروط القود بعد قول المصنف وبمرتد الخ مايقتضى خلافه فليراجع (قوله لا يجب له على قنه شيء) أى وقت الجناية وإن عتن بعدها حتى لو قتل عبد عبدا لسيد، ثم عتق القاتل لا يصح عفو السيد عن القتيل على مال كما تقدم له بعد قول المصنف الذى قبل هذا الكتاب وعلى الأول لو أطلق العفو الخ (قوله وأرجعون خلفة) بفتح الحاء قبل جمها خلف بكسر الحاء وفتح اللام ، وقبل عاض على غير لفظه كالمرأة تجمع على نساء اه سم على منهج . لكن الذى في المختاث والخلف بوزن الكتف المخاذ وهي

كتاب الديات

(قوله أو نها دونها) شمل مالا مقدر له والظاهر أنه غير مراد (قوله وهى) أى الدية بهذا اللفظ بعد ليحويض فلا يقال يلزم أخدا الشيء من نفسه لكن قد يقال بعد ذلك إنه يلزمه الدور لتوقف معرفة الدية على معرمها حيث جعلها جزء تعريف الودى المأخوذة هي منه ، إذ لاشك أن المأخوذ متوقف على معرفة المأخوذ منه ، وقد جعل معرفته متوقفة على معرفة المأخوذ حيث جعله جزءا من تعريفه فتأمل (قوله نحو الوالد) انظر ماالمراد بنحو ، ولعله أراد بالوالد الأب فنحوه الأم والأجداد والجدات ، وما في حاشية الشيخ هنا غير مناسب (قوله نعم الدية لاتخطف الخ) انظر وجه الاستدراك (قوله وما يناسب كلامنها) أى الأعيان (قوله كزان محصن وتارك صلاة واقطع طريق) أى إذا لم يكن القاتل لكل من الثلاثة مثله لمبر الترمذى بلك فهى منلظة من هذا الوجه ومن حيث كونها على الجانى دون عاقلته وحالة لامؤجلة ولا يضر كون أحد الاقسام أكثر (وغسة قالخطأ عشرون بعن أصوركلا بنات لبون) عشرون رونبولبون) كذلك ومر تفسيرها ثم أيضار وحقاق كلك (وجذاع) كذلك والمرادم الحقاق والجذاع الإناث كما أفاده قول الروضة وعشرون عقد وجذعة لأن المجازع إلى المنكور والإناث فإن الجذاع المناد وحراد على المنكور والإناث فإن الجذاع على اللاكور والإناث فإن الجذاع على اللاكور وجمع الجلعة جداعات وهذه من أصحابنا والجقاق وإن أطلقت على اللاكور والإناث فإن تتل عطال المنكور والإناث فإن تتل عطال المنكور والإناث فإن تتل عطال المنكور والإناث فإن تتل عطال كون القاتل أو المتنول في حرم مكة) وإن خرج منه المجروح فيه ومات خارجه بملاف عمد في المنكورة من من التلقيل وغيره وجزم به في الأنوار لأن سبب التغليظ ثبوت زيادة الأمن ، والذي غير ممكن من دخول الحرم ، فالمنتل فإن الجرم في المنافق وإن لم يمت منها أو مات منها خارجه بخلاف عكمه فيا يظهر (أو) قتل في (الأشهر الحرم ذي القددة وذي الحجة) بفتح القاف وكسر الحاء على الأقصح فيهما (والمحرم) خصوه بألك ريف إلى المنورة إلى السنة كذا قبل ، والظاهر أن أل فيه للمح الصفة لا للتعريف وحصوه بأل

الحوامل من النوق الواحدة خلفة بوزن نكرة اه . وفي المصباح الخلفة بكسر اللام هي الحامل من الإبل وجمعها عاض وهي اسم فاعل ، يقال خلفت خلفا من باب تعب إذا حلت فهي خلفة مثل تعبة ، وربما جمعت على لفظها فقيل خلفات ، وتحلف الهاء أيضا فيقال خلف ، فلمل قول الشيخ عميرة بكسر الحاء سبق قلم فإن الموافق للغة فتح إلمناء (تولد خبر الترمية على الموافق للغة انتجا الموافق المنتفق و المناء المنتفق و المناء المناء المناء والمناء والمناء والمناء والمناء والمناء و المناء والمناء والمناء والمناء والمناء وكونها حالة المناء والمناء والمناء والمناء والمناء والمناء والمناء والمناء والمناء وحداله ألى وكونها حالة المناء والمناء والمناء

⁽تولد والحقاق وإن أطلقت) كأن مراده الاعتراض على المتن بأنه كان ينبغى أن يعبر بلفظ يختص بالإناث وماعبر به وإن كان محيحا في الحقاق لإطلاقها على الإناث كالذكور وإن كان خلاف الأولى إلا أنه لايصح في الجلماع لأتها ليست إلا اللذكور لكن نقل شيخناق حاشيته عن المختار إطلاق الجنماع على الإناث أيضا. نعم كان الأولى التعبير فيهما بلفظ خاص بالخل المراد عن بلفظ أما في المبتدأ إلى المجتملة المراد عن المحتملة المراد على المبتدأ إلى المجتملة المراد على المبتدأ إلى المتحدد عنوا الفاء في الحجم المحتملة المراد عن المحتملة المحتملة المحتملة المحتملة المحتملة المحتملة المحتملة على الذكور والإناث وإن أما في المحتملة المحتملة على المحتملة المحتملة المحتملة المحتملة على الذكور والإناث وإن المحتملة المحتم

ويالمحرم مع تجريم القتال فى جيمها لأنه أفضلها فالتحريم فيه أغلظ ، وقيل لأن الله تعالى حرم الجنة فيه على إبليس (ورجب ً) لعظم حرمتها ولا يتحقق بها شهر رمضان ، وإن كان سيد الشهور لأن المتبع فيذلك التوقيف ، قال تعالى ـ فلا تظلموا فيهن أنفسكم ـ والظلم في غيرهن محرم أيضًا ، وقال ـ ويستلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير _ ولا يشكل ذلك بنسخ حرمة القتال فيها ، لأن أثر الحرمة باق كما أن دين اليهود نسخ وبقيت حرمته ولا بالحرم الإحرام لأن حرمته عارضة غير دائمة سواء أكانا عرمين أم أحدهما ، ولا بحرم مكة حرم المدينة بناء على منع الحزاء بقتل صيده ، وما ذكره المصنف في عدها هو الصواب في شرح مسلم وغيره ، وقال إن الأخبار تظافرت بعدها كذلك فلو نذر صومها بدأ بالقعدة (أو) قتل (محرما ذا رحم) كأم وأخت (فثلثة) لعظم حرمة الرحم لمـا ورد فيه ، وخرج بذى الرحم المحرم برضاع أو مصاهرة ، وبالمحرم ذو الرحم غير المحرم كبنت العم وابن العم . والحاصل أنه إنما يغلظ بالحطأ فىالثلاثة المذكورة فقط ولا بدأن تكون المحرمية من الرحم ليخرج نحو أبن عم هو أخ من الرضاع وبنت عم هي أم زوجته فإنه مع كونه ذا رحم محرم لاتغليظ فيه إذ المحرمية ليست من الرحم كما فهم ذلك من سياقه ، والتغليظ والتخفيف يأتى في الذكر والأنثى والذي والمجوسي ، والجراحات بحسابها والأطراف والمعانى بخلاف نفس القن (والحطأ وإن تثلث) لأحد هذه الأسباب أي ديته (فعلى العاقلة) أتى بالفاء رعاية لمـا في المبتدا من العموم المشابه للشرط (موَّجلة) لمـا يأتي فغلظت من وجه واحد وخففت من وجهين كدية شبه العمد (والعمد) أي ديته (على الحاني معجلة) لأنها قياس بدل المتلفات (وشبه العمد) أي ديته (مثلثة على العاقلة موَّجلة) لما يأتي فهو لأخذُّه شبها من العمد والخطأ ملحق بكل منهما من وجه ، ويجوز في معجلة وموُّجلة الرفع خبرا أو النصب حالا (ولا يقبل) في إبل الدية (معيب) بما يثبت الرد في البيع وإن كانت إبل الجاني معيبة(و) منه (مريض) فهو من عطف الخاص على العـام وإن كانت إبل الجانى كلها كذلك لأن الشارع أطلقها فاقتضت السلامة ، ولتعلقها باللمة ولكونها محض حق آدى مبناه على المضايقة فارقت مامر في الزكاة (إلا برضاه) أى المستحق الأهل للنبرع إذ الحق له (ويثبت حمل الحلفة) عند إنكار المستحق له (بأهل خبرة) أى عدلين منهم

الجزم به فى قوله بخلاف عكسه نظير مامر فى صيد الحرم (قوله لأنه أفضلها) لعله أفضل من حيث المجموع فلا ينافى أن عوقة أفضل من غيره (قوله وبقيت حرمته) أى حيث أقر أهله بالجزية لكونهم أهل كتاب وحلت منا كحتهم ونبيحتهم بالشروط (قوله بناء على منع الجزاء) أى على الراجع ثم (قوله وماذكره المصنف فى عدّها) أى من أنها من سنتين وأن أولها القعدة (قوله تظافرت) أى تتابعت (قوله فلو نلو سومها بدأ بالقعدة) ظاهره ولولم يقل أبتدئ بأولها ، لكن فى حاشية الزيادى مانصه : فلو نلو صومها بأن قال لله على صوم الأشهر الحرم أبتدئ بالأول منها بدأ بالقعدة ، أما لو أطلق فقال لله على صوم الأشهر الحرم ببدأ بما يلى نفره هكذا حرر فى اللاس ، و يمكن حمل كلام الشارح على مالو وقع نفره قبلها فيوافق ماقاله الزيادى (قوله لما ورد فيه.) ع فى الحديث « أنا الرحن وهذه الرحم شققت لها امها من اسمى ، فن وصلها وصلته ومن قطمها قطعته ؛ اه سم على منهج (قوله

⁽قوله وبقيت جويته) فأقرَّ أهله بالجزية وحلت مناكحتهم وذبيحتهم (قوله ولا بالحرم الإحوام) أى لايلمتق (قوله بدأ بالأوّل) أى فيا إذا فلر البدامة بالأول كما فى حاشية الزيادى بحثا (قوله كأم وأخت) كان ينبغى كأب وأخ ، إذ الكلام هنا فى دية الكامل ، وأما غيره كالمرأة فسيأتى (قوله والجراحات بحسابها) أى التى لها مقدر كما علم مما

إلحاقا له بالتقويم ، فإن أخذها المستحق بقولهما أو تصديقه وماتت عنده وتنازعا شق جوفها ، فإن بان أن لاحمل غرمها وأخذ بدلها خلفة ، فإن ادعى الدافع إسقاط الحمل وأمكن صدَّق إن أخذت بعدلين ، فإن لم يمكن أو أمكن وأخذها المستحق بقول الدافع مع تصديقه له صدق المستحق بلا يمين فى الأولى وبه فى الثانية لأن الظّاهر معه (والأصح إجزاوهما قبل خس سنين) لصدق الاسم عليها وإن ندر فيجبر المستحق على قبولها ، والثانى اعتبر الغالب ، وفي الروضة حكاية الحلاف قولين (ومن لزمته) الدية من العاقلة أو الجاني (وله إبل فمنها) توخذ : أي من نوعها إن اتحد وإلا فالأغلب فلا يجب عينها لامن غالب إبل محله (وقيل) يتعين (من غالب إبل بلده) أو قبيلته إذا كانت إبله من غير ذلك لأنها بدل متلف ، لكن الذي في الروضة كأصلها تخييره بين إبله : أي إن كانت سليمة وغالب إبل محله فله الإخراج منه وإن خالف نوع لجله وكانت إبله أعلى من غالب إبل البلد وهذا هو المعتمد وبجبر المستحقُّ علىقبوله ، فإنَّ كانت إبله معيبة تعينَ الغالب ، قال الزركشي وغيره : وليس كذلك بل يتعين نوع إباه سليما كما قطع به المــاوردى ونص عليه فى الأم (وإلا) بأن لم يكن له إبل (فغالب) بالحرّ إبل (بَلدة) بلدى (أو قبيلة بدوى) لأنها بدل متلف ، وظاهر كلامهم وجوبها من الغالب وإن لزمت بيت المـال السى لا إبل فيه فيمن لاعاقلة له سواه ، وعليه فيلزم الإمام دفعها من غالب إبل الناس من غير اعتبار محل مخصوص لأن الذي لزمه ذلك هو جهة الإسلام التي لاتختص بمحل ، وبذلك علم رد بحث البلقيني في تعين القيمة حينتذ قال لتعذر الأغلب حينتذ إذ اعتبار بلد بعينه تحكم ، ووجه الردة عدم التعذُّر ولا تحكم في ذلك ولو لم يغلب فى محله نوع تخبر فى دفع ماشاء منها (وإلا) بأن لم يكن فى البلد أو القبيلة إبل بصفة الإجراء (فأقرب) بالجرّ (بلاد) أوَّ قبائل إلى محلَّ المؤدى ، ويلزمه النقل إنَّ قربت المسافة وسهل نقلها ، فإن بعدت وعظمت المؤنة في نقلها فالقيمة ، فإن استوى بلدان في القرب واختلف الغالب منهما تخير ، وضبطه الإمام بأن تزيد موانة إحضارها

أى إن وجدوا بأن اتفق الاجماع بهم وسألم والجواب منهم وإلا وقف الأمر حتى يوجدوا أو يتراضى الخصيان على شى (قوله غرمها) أى قيمتها (قوله قال الزركشى وغيره) ضعيف (قوله وظاهر كلامهم) أى حيث قالوا ، ومن لزمته وله إيل فنها الخ ، ووجهه ما أشار إليه بقوله لأن الذى لزمه ذلك هو جهة الإسلام الخ (قوله واختلف الغالب منهما تخير) قال مع على منهج بعد ماذكر : تنبيه : لافرق فها ذكر بين الجانى والعاقلة ، ولا يشكل بما

قلمناه عن سم (فولله وأمكن) أى الإسقاط بأن مضت مدة يمكن إسقاطها فيها كما في التحفة ، وظاهر أن الإسقاط بمكن في أقل زمن ، فلعل المراد أن المستحق غاب بها عن الجانى والشهود ، بمحلاف ما إذ ا استعمو وا الإسقاط بمكن في أقل زمن ، فلعل المراد فإن كانت إبله معيبة ، هذا راجع لقول المتن ومن لو مته وله إبل فنها خلافا لما يوهمه سياقه، فإن كانكلام الزركت في أعاه و في المتن كما يعلم من كلام غير الشارح ، فكان على الشارح أن يقيد المن بالسيمة كما غيد كلام الزركت في . والحاصل أن الزركت في يقول : إنه مني كانت له إبل تعين عليه نوعها وإن كانت في نفسها معيبة ، ولا خفاء في ظهور وجهه لأنه حيث كان المنظر والمنافئة ومن يمن كونه إبله سليمة أو معيبة ، إذ ليس الواجب من عينها حتى يفترق الحال ، وظاهر أنه ينبغي القول بنظيره فيا إذا قلنا بما في الروضة من التخيير ، فتى كان له إبل غير بين نوعها وبين الغالب سواء أكانت إبله سليمة أو معيبة فتأمل (قوله فإن بعدت وعظمت المزنة) لا يخيق أن هذين عمر زان لقوله إن قربت المسابة وسابل التقل فالأول عمر ز الأول والثانى عمرز الثانى ، فالمناسب عطف عظمت بأو لا بالواو فلعل الواو بعني أو ، أو أن الألف سقطت من الكتبة (قوله وضبطه الإمام الذ) إن كان الفسمير القرب لأقرب مذكور ،

على قيمتها في موضع العزة ، ونقلاه في الروضة كأصلها بعد نقلهما عن إشارة بعضهم الضبط بدون مسافة القصر. قال البلقيني : وإجراؤه على ظاهره متعذر فتعين إدخال الباء على مؤنة ليستقيم المعنى ، ولو اختلف محال العاقلة أخذ واجب كل من غالب محله وإن كان فيه تنقيص لأنها هكذاً وجبت ، وعلم مما مر قبيل فصل الشجاج فيمن لزمه أقل الأمرين مايعلم منه عدم تعين الإبل ، بل إن كان الأقل الأرش أو الْقيمة بالنقد تخير الدافع بينالنقد والإبل (ولا يعدل) عما وجب من الإبل (إلى نوع) ولو أعلى (و) لا إلى (قيمة إلا بتراض) من الدافع والمستحق كسائر أبدال المتلفات وقولهم لايصح الصلح عن إبل الدية محله ، إن جهل واحد مما ذكر كما أفاده تعليلهم له لجهالة وصفها ، وكلامهم في غيره محمول على هذا التفصيل (ولو عدمت) الإبل من المحل الذي يجب محصيلها منه حسا أو شرعا بأن وجدت فيه بأكثر من ثمن مثلها (فالقديم) الواجب في النفس الكاملة (ألف دينار) أي مثقال ذهبا ﴿ أَو اثنا عشر ألف درهم ﴾ فضة لحبر فيه صحيح ، وفيه دلالة على تعين الذهب على أهله والفضة على أهلها ، وهو ماعليه الجمهور ولا تغليظ هنا على الأصح ، وقضية كلام المصنف رحمه الله أن القديم إنما يقول ذلك عند الفقد وهو كذلك (والجديد قيمتها) أي الإبلّ بالغة مابلغت يوم وجوب التسليم لحبر فيه أيضا رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، ولأنها بدل متلف فتعينت قيمتها عند إعوازها (بنقد بلده) أي بغالب نقد محل الفقد الواجب تحصيلها منه لوكان به إبل بصفات الواجب من التغليظ وغيره يوم وجوب التسليم ، فإن غلب نقدان تمير الدافع ، فلو أراد المستحق الصبر إلى وجودها أجيب (وإن وجد بعض) من الواجب (أخذ) الموجود (وقيمة البَّاقي) من الغالب كما تقرر (والمرأة) الحرة (والحنثي) المشكل (كنصف رجل نفسا وجرحا) وأطرافا إجماعاً في نفس المرأة وقياسا في غيرها ولأن أحكام الحنثي مبنية على اليقين ، ويستثني من أطرافه الحلمة فإن فيها

يأتى في بابها حيث قال على غنى نصف دينار الغ لأن المدار هناك المقدار الواجب من قيمة الإبل لا الذهب عينا كما أوضحه الرافعي هناك اه (قوله فتعين إدخال الباء على مؤنة) بأن يقول بأن تزيد بموشها، وإنما كان إجراؤه على ظاهره متعلم الاقتصائه أنه إذا لم تزد موشها كلف إحضارها ، وإن ز اد مجموع المؤنة وما يدفعه في تمنها في محل الإحضار على قيمها بموضع المؤنة وما يدفعه في تمنها في محل الوحضار على قيمها بموضع المؤنة وما لدفع كم من النوع والقيمة باعتبار الفالب بأن يقال الذى يدفع من هذه : أي يجب دفعه قيمته كنا (قوله ولو عدمت) بالبناء المسجهول ، وفي المصباح أعدمته فعدم مثل أفقدته فقده بيناء الرباعي الفاعل والثلاثي للمفعول (قوله عندا يحوازها) أي نقدها (قوله والمؤلق للمفعول (قوله عندا يحوازها) أي نقدها (قوله والمراق المؤنة على المباراة على المراق في الغرم إلا في ضيان الأمة والهبلاء مع على منهج (قوله وقياسا في غيرها) أي النفس (قوله ويستثني من أطرافه) أي المنشى (قوله فإن فيا)

فالصواب إثبات لفظ لا قبل تزيد ، وإن كان الفسير للبعد كما هو الواقع فى كلام غيره فالصواب حنف لفظ دون فى قوله الآتى بدون مسافة القصر كما لايخفى (قوله من غالب عمله) أى إن لم يكن له إيل كما علم بما مر (قوله وعلم بما مر قبيل فصل الشجاج الخ) غرضه بهلما تقييد المتن ، وأن عمل تعين الإبل فيمن لم يلزمه أقل الأمرين ، لكن قوله بل إن كان الأقل الأرش الخ فيه خال فى النسخ ، وعبارة التحقة : بل إن كان الأقل القيمة فالمتمد أو الأرش تخير الدافع بين النقد والإبل (قوله كسائر أبدال المتلفات) فى التحفة عقب هذا ما لفظه : ومحله إن علما قدر الواجب وصفته وسنه وقولم لا يصح الصلح الخ ، فلمل قوله وعمله إلى سنه سقط من النساخ فى الشارح . بذليل ما بعده (قوله ويستننى من أطرافه) هذا الاستثناء إنما هو بما علم من قوله والمرأة والحشى من النساخ فى الشارح

أمل الأمريز، من دية المرأة والحكرمة ، وكذا ملما كبره وشفراه (ويهودى ونصرانى) له أمان وتحمل مناكحته (ثلث) دية (مسلم نفسا وغيرها لقضاء عمر وعمان رضى الله عنهما به ولم ينكر مع انتشاره فكان إجماعا ، أما من لا أمان لا أمان له فهدر ، وأما من لاتحمل مناكحته فديته كدية بجيرسى (وبجيوسى) له أمان (ثلثا عشر) أو ثلث خمس وهو انسب فى اصطلاح أهل الحساب لإيثارهم الأخصر لا الفقهاء فلا اعراض دية (مسلم) وهى ستة أبعرة و ثلثان لقضاء أسب فى اصطلاح أهل الحساب لإيثارهم الأخصر لا الفقهاء فلا اعراض دية (مسلم) وهى ستة أبعرة وثلثان لقضاء بالجزية وليس للمجوسي منها سوى الأخير فكان فيه خمس ديته وهو أخس الديات (وكذا وثنى) أى عابد وثن بالجزية وليس للمجوسي منها سوى الأخير فكان فيه خمس ديته وهو أخس الديات (وكذا وثنى) أى عابد وثن ينافر من حجر وغيره وقيل من غيره نقط، وكذا عابد نحو شمس وزنديق وغيرهم ممن (له أمان) منا لنحو ومن تولد بين كتابي وغيره ملحق بالكتابي أما كان أم أبا ، ولا ينافيه مامر فى الحني من إلحاقه بالأشرف ، ولا نظر لما المنجة بالأخس لأن الأول أقوى بكون الولد يلحق أشرف أبويه غالبا (والملبهب أن من لم تبلغ دعوة فيه عليه المباحة بالأخس لأن الأول أقوى بكون الولد يلحق أشرف أبويه غالبا (والملبهب أن من لم تبلغ دعوة الإسلام) أى دعوة نبيناصلى الله عليه وسلم وقتل (إن تمسك بدين لم يبدل) يعنى تحسك بما لم يبدل من ذلك الدين

أى فى الواحدة نصف دية المرأة وفيهما دية كاملة (قوله من دية المرأة والحكومة) أى فإن كانت دية المرأة أقل من الحكومة وحبت ، وإن كانت الحكومة (قوله وجودى) أى ودية وحبت ، وإن كانت الحكومة (قوله وجودى) أى ودية بهدى الخيافة : أى وفي قتل بهودى ، لكن على الأول يجوز الرفع وهو أكثر الإقامة المضاف إليه مقام المضاف والجر بينة المح وعلى الثانى فيه الجو نقط (قوله وتحل منا كحته) ع : هذا يفيدك أن غالب أهل اللهة الآن إنما يضمنون بدية المجومي لأن شرط المناكحة فى غير الإسرائيلي لا يكاديوجد والله أعلم اه سم على منج . وقول سم : لأن شرط المناكحة أن غير الإسرائيلي لا يكاديوجد والله أعلم اه سم على منج . وقول سم : لأن شرط المناكحة ألى تأى وهو أن يعلم دخول أول آبائه فى ذلك الدين قبل النسخ والتحريف (وقلم ومن تولد بين كاني وغيره) أى تمن تجب فيه الدية كما يدل عليه السياق، وبني ما لوتولد بين آدى وغيره هل تجب فيه الدية تما يدل المناكزي ، ويني ما لوتولد بين آدى وغيره هل تحدى بيه في الدية وجوبها لكن فيه أنه لو وطئ " يعبد فيه الدية بينا) وهو ولادة الأشرف قاله مم (قوله موسك بالم يبدل النخ) ويحتمل أيضا أن المراد تمسك به يقيب إليه قبل تبليله كما قبل المناكحة والذيبحة .

في الأحكام ، وإلا فالذي في المترائما هو أنهما على النصف من الرجل ، ولو كان غرضه الاستثناء منه لاستثنى كلا من حلمة الرجل ليس فيها إلا الحكومة ، وكل من حلمي المرأة والحشي يخالفه (تولد وكلما مذاكريه و ضاهر أنه ليس كذا مناتريه المناقر أنه ليس كذلك ، فالتنديه إنما هو في مطلق الاستثناء لا في الحكم أيضا كما لا يخفي (قوله من دية المرأة والحكومة) أى دية حلمية ، وتوقف فيه ، إذ عمل اشتراط كون المناقرة أقل من الحكومة ولا توقف فيه ، إذ عمل اشتراط كون المناقرة أقل من الحكومة لا يقف فيه ، إذ عمل اشتراط كون كوبة رجلا ، في يشترط فيها حيئذ أن الاتبلغ دية الرجل: أى دية فيسه كما لا يخفي (قوله ولأن للذي)

المبدل (فدية دينه) دينه ، فإن كان كتابيا فدية كتابى ، أو بجوسيا فدية مجوسي لأنه ثبت له بلملك ثوع محصمة فألحق بالمؤمن من أهل دينه ، فإن جهل قدر دية أهل دينه بأن علمنا عصبته وتمسكه بكتاب وجهلنا بمين ماتمسك به وجب فيه أحس الدبات كما قاله ابن الرفعة لأنه المنتيقن ، وقيل تجب دية مسلم لعلمره (وإلا) بأن تمسك بما بدل مدن أو لم يتمسك بشيء بأن لم تبلغه دعوة نبي أصلا (فكمجوسي) ديته ومن لم يعلم هل بلغته الدعوة أولا في ضانه وجهان مبنيان على أن الناس قبل ورود الشرع على أصل الإيمان حتى آمنوا بالرسل أو الكفر وجهان أمنيان على أن الناس قبل ورود الشرع على أصل الإيمان حتى آمنوا بالرسل أو الكفر وجهان أن منها ، وحيفذ فأصح الوجهين كما قال الأذرعي إنه الأشبه بالملهب عدم الضان إذ لاوجوب بالاحتمال ، ولأن من لم يتمسك بدين مهدروعدم بلوغ الدعوة أمر نأدر واحتمال صدق من ادعاه احتمال ضعيف

(فصل) في موجب مادون النفس من جرح أو نحوه

يجب (فى موضحة الرأس) ومنه هنا دون الوضوء العظم الذي خلف أواخر الأذن متصلا به ، وما انحلو عن أجزاء الرأس إلىالرقية أو الوجه ومنه هنا لاثم أيضا ماتحت المقبل من اللحيين ، ولعل الفرق بين ماهنا والوضوء أن المدارهنا على الحطر أو الشرف ، إذ الرأس والوجه أشرف ما فى البدن ، وما جاور الخطر أو الشريف مثله ، وثم على ما رأس وعلا وعلىما تقع به المواجهة وليس مجاورهما كذلك (لحرّ) أى من حرّ (مسلم) ذكر معصوم

(فصل) في موجب مادون النفس

(قوله أو نحوه) كأن وسع موضحة غيره (قوله ومنه) أى الرأس (قوله أى الرقبة) قال في المختار : والرقبة مؤخر أصل المنتي وجمعها رقب ورقابات ورقاب(قوئيه على الخطر أوالشرف) الأولى إسقاط الألف لأن مابعده تفسير وهو لايكون بأو وإنما يكون بالواو (قوله على مارأس) يقال رأس فلان القوم يرأسهم بالفتح (قوله لحر) أى من حرّ الخ : أى حاجة إليه اه سم على حجج : أى مع كون اللام مفيدة للمعنى المراد بلون التفسير بمن ، قإن التقدير فى موضحة الرأس والوجه حالة كونهما لحر : أى منسوبين له ، ولعل وجه التفسير بما ذكر أن من أظهر

ولأن للبهودى والتصرانى (قوله لأنه ثبت له بذلك نوع عصمة) أى ويكننى بذلك ولا يشترط فيه أمان منا (قوله وتمسكه بكتاب) لعل المراد مطان كتاب الشامل لمثل صحف إبراهيم وزبور داود : أى الهم نعلم همل تمسك بالكتاب اللدى يمسل ديته ثلث دية المسلم وهو خصوص التوراة والإنجيل كما علم مما مر ، أو بكتاب غيرهما فتكون ديته دية المجرسى ، وإلا فتى علم تمسكه بأحد الكتابين فهو يهودى أو نصرانى وإن جهلنا عين الكتاب كما هو واضح (قوله بأن لم تبلغه دعوة نبى أصلا) انظر وجه هذا الخصر وهلاكان مثله ما إذا بلغته دعوة نبى إلا أنه لم يتمسك بدينه .

(فصل) في موجب مادون النفس

(قوله من جرح أو نحوه) عبارة التحفة : من الجموح والأعضاء والمعانى (قوله على الخطؤ) أنى الخوف كما يدل عليه عطف الشرف عليه بأو دون الواو وكلام التحفة صريح فيه شلاظ لمـا فى حاشية الشيخ (قوله أى من حرّ) يحتمل أن غرضه من هذا تفسير قول المصنف لحرّ : أى فاللام بمغى من ، وهو اللبى فهمه ابن قاسم 11 – نهاية الهناج – ٧ غير جنين (خمسة أبعرة) وإن صغرت والتحمت إن لم توجب قودا أو عني عنه على الأرش وفي غيره بحسابه . وضابطه أن في موضحة كل وهاضمته بلا إيضاح ومتقلته بدونهما نصف عشر دينه لخير و في الموضحة خمس من والإما و اواه الترمذي وحسة خمس من الإيا و واله الم تصفط بالالتحام الأنها في مقابلة الجزء الذاهب والألم الحاصل . أما موضحة غير الرأس والوجه ففيها حكومة فقط (و) في (هاشمة مع ليضاح) وأو بسراية أو والا المجلى والمائم بلا إيضاح فاصحيح الإخراج العظم أو تقويمه (عشرة) و واده المبيقي والداؤطلي عن زيد بن ثابت المائه عن وقيف (و) في هامة الوجبة اللم أوروضحة قصبة الأنف الأنف الأنف الأونم حكومة أيضا (وقبل حكومة المنافئة على الإيضاح وفي في مأملومة للث الليني لخير صحيح به ومثلها اللمائمة فلا يز أد هلمتكرمة وهو متجه خلافا للماؤردي ، ويفرق بينها وبين مافي خوق الأمماة أو الجنامة والمنافئة في جب ها مايقابلها ، وهنا لا زيادة على مسمى المدامنة وخيب ها مايقابلها ، وهنا لا زيادة على مسمى المدامنة وخيب المؤسخة والمنافز المائم المنافز المهائمة بالإيضاح وأو متر اشيا أو عكسه واصد رفعل على المنافز أو أوضح) كل من الثلاث خسة) إن لم تونيب الموضحة قودا أو عفا عنه على الأرش (و) على (الرابع مجمعيه كامل (فعلى كمن الثلاث خسة) إن لم تونيب المؤسخة قودا أو عفا عنه على الأرش (و) على (الرابع مجمعية كامل (فعلى عشر و نصفه وثلثه ولو دمنع خامس فإن ذفف نومه دية النفس ، إن قلنا بأنها مذفقة وهو رأى ضعيف وإلا فقيها حكومة كا جزم به في العباب (والشجاح قبل المؤسخة) السابق تفصيلها (إن عرفت نسبتها منها) بأن تكون ثم

في التبعيض المراد المصنف وإن كان مستفادا من اللام (قوله غير جنين) أى أما الجنين فإن أوضحه الجانى تم انفصحه الجانى تم انفصل مينا بغير الإيضاح ففيه نصف عشر دية انفصل مينا بغير الإيضاح ففيه نصف عشر دية انفصل حيا ومات بسبب غير الجناية ففيه نصف عشر دية وإن انفصل حيا ومات بسبب غير الجناية ففيه نصف عشر دية وأن غيره أى أي غير الحرّ الملاكور (قوله نصف عشر ديته) أى الحيى عليه (قوله وإنما لم يستمط بالالتحام) أى الذى غيابه أخذا من إطلاق المصنف (قوله كان هشم) مثال لنحو السراية (قوله ومثلها الدامفة) عبارة الحلى وقيس بها الدامفة : أى فقيها الثاث فقط ولا يزاد لها الخ (قوله ويفرق بينها) أى الدامفة (قوله حي لا يجب له غيره) الأولى إسقاط لا كا في حج (قوله وهو عشر) أى عشر دية كاملة (قوله فإن ذفف لزمه دية النفس) غيارة حجج : ولا وجبت ديها أقماما عليهم بالسوية وزال النظر لتلك الجراحات والشجاج الخ ، ولعل المراد منها الدامفة بأن النمل ما قبلها من جراحات غيره فعليه دية بأن لم يذفف الخامس ومات من جلة الجنايات قاتلة ، ولعل المراد مماذ كره الشارح أنه

ورتب عليه ما فى حواشيه ، ويحتمل وهو الظاهر أن غرضه منه إثبات قيد آخر وهو أن الموضحة إنما توجب الحسمة الآبادة وقد الموضحة إنما توجب الحسمة الآبادة الأغير حتى لو لو تنفي الحسمة الأباد و المحتى عليه غير ماوفت به ، وهلما نظير ماقلمه الشارح كالشهاب حج فى موجب النفس أول الباب (قوله وفى غيره) انظر مرجع الضمير ، فإن كان هو مافى المن من الحرّ المسلم لم يصح بالنسبة للحرّ كما هو المتبادر لم يصح فى الحر ولا الممصوم بالنسبة للحرّ كما هو المتبادر لم يصح فى الحر ولا الممصوم ولا الجنين فليحرر (قوله اللم) أى داخله (قوله حتى لايجب) كذا فى النسخ ، والأصوب حلف لا كما فى النحة (قوله باسم خاص) متعلق بانفرادها(قوله إن قلنا بأنها ملفقة) لعل هذا سقطا فى النسخ ، وإلا نقوله

موضحة فقياس عمن الباضعة مثلا فيوشحل ثلث عمن الموضحة (وجب قسط من أرشها) بالنسبة كتلثه في هذا المثال وما شك فيه يعمل فيه باليقين ، والأصح في الروضة أنه يعتبر مع ذلك الحكومة ويجب أكثرهما ، فإن استويا تخير ، واعتبار الحكومة أولى لأتها الأصل فيا لامقدر له (وإلا) بأن لم تعرف نسبها منها (فسكومة لاتبلغ أرش موضحة كجرح سائر البندن) ولو بنحو إيضاح وهشم وغيرهما ففيه حكومة فقط لعدم ورود توقيف فيه ، ولأن ما في الرأس والوجه أشد خوفا وشينا فميز ، نعم يستنفي من ذلك الجائفة كما قال (وفي جائفة ثلث دية) لصاحبها لخبر صحيح فيه (وهي جرح) ولو بغير حديد ((ينفذ إلى جوف) باطن عميل للغذاء والدواء أو طريق للمحيل (كبطن وصدو وثفرة نحر) بفعم لمثلثة ووجيين) عدل إليه عن قول أصله جنين أى تثنية جنب للعلم بهما مما خلافة منا من عالم بكوف الدماغ من عما ذكر معهما عبائلة ، فإن كون نفوذ جرحه بباطن الدماغ جائفة بما يختى ، وزعم أن هذه في حكم الجائفة ولا تسمى جائفة بمن عن عن الرأس لميد فيا جائفة محموص بتصريحهم هنا أن الواصل لجوف الدماغ من الجين جائفة ولا دخورة ميثا فخرق به حاجزا في الباطن كما يأتى ، ولو نفذت في بطن وخرجت من على كنو فيجائفانا ، وكذا لو

معتد (قوله عمق الموضحة) أى إن كان ثلثا (قوله أنه يعتبر مع ذلك أى العمل باليقين(قوله وبجب أكثرهما) أى الأرش والحكومة (قوله لأنها الأصل) انظر هل يظهر لكون الواجب حكومة لا أرشا تمرة تترب عليه أم لا ؟ فيه الأرش والحكومة (قوله لأنها الأصل) انظر هل يظهر لكون الواجب حكومة لا أرشا لموضحة وهو قد يساوى الحكومة أو يزيد عليها أو لينقص عنها باختلاف نظر المقومين المعجى عليه فيهما ، وإن استويا بحسب الظاهر قد تزيد الحكومة بارتفاع سعر الحجني عليه بتقدير كونه رقيقا ، فالحكومة فى نفسها قابلة للزيادة والنقص بخلاف الأرش (قوله فقيه حكومة) منه يعلم أن التشبيه فى قوله كجرح سائر البدن فى مجرد الحكومة لافى كونها لائبلغ أرش موضحة (قوله عصوص بتصريحهم هنا) انظر بما يشيز هذا الواصل عند المأمومة والدامقة إلا أن يصور بما إذا لم يعمول المناقبة إلا أن يصور على المائح المائحة المائلة إلى المائح المعرد مرجمة فى هذا فإنه قال فى الحائفة على المراحة النافلة إلى جوف كالمأمومة الواصلة إلى اللماغ اهرم على حج (قوله ومئانة) وهى مجمع اليول (قوله وكذا لو أدخل) أى فقيه ثلث الدية (قوله فخرق به حاجزا) سياتى بهامش الصفحة الآية ع

إن قلنا الخرلايصح تقييدا لما إذا ذفف بالفعل الذي هو صدر المسئلة في الشرح وإنما هو تقييد لما إذا دمغ ومات بالسراية من فعل الجمع . والحاصل أنه إذا ذفف بالفعل فعليه دية النفس قطعا وهو الذي اقتصر عليه في التحقة . وإن مات بالسراية فقيل عليه دية النفس أيضا ، والصحيح أنها تجب عليهم بالسوية أخاسا ، وإن لم يمت فعلى المدامغ حكومة وهو محملة وهو محملة والله المتاب فيا إذا لم يمت ونبه عليه سم أيضا (قوله فتوصل) هو مكذا أيضا ، وفي الحالة الأولى يلزم كلامن قبل الدامغ أرش جراحته كما نبه عليه سم أيضا (قوله فتوصل) هو مكذا بالمواقع قبل الحاء ، فالمستمير لعمق الباضعة أيضا في المناف قبل الحاء ، فالضمير لعمق الباضعة أيضا في أي بأن علمت النسبة ثم نسبت فهو غير ما يأتى في المن كما لايحني وإن في حواشي شرح المنبح (قوله وما لمثل كما نبه عليه سم في حواشي شرح المنبح (قوله وما شك فيه) أي بأن علمت النسبة ثم نسبت فهو غير ما يأتى في المن كما لايحني وإن في حواشي شرح را لمنبح (قوله أن كما لايحني وإن العشاء الساق رقوله أي المنز وما يعدها المساق رقوله أي المنز وما يعدها

ولا يرد على المسنف لأنه لم يعبر بواصلة بل بنافلة على أنه سيصرح به قريبا ، فإن خوقت جافقة نحو البطن الأمعاء أو للمحت كبداً أو طحالا أو كسرت جافقة الجنب الفعلم بفنيها مع ذلك حكومة ، بخلاف مالوكان كسرها لنفوذها منه فيا يظهر لاتحاد المحل ، وخرج بالباطن الملكوو داخل أنف وعين وفم وفخل وذكر ، ولعل الفرق يين داخل الورك وهو المحل الورك أن الأوكل بجوف له اتصال يين داخل الورك وهو المحل الورك أن الأوكل بجوف له اتصال بالجوف الاعظم كما صرّحت به عبلرة الهرّر كالروضة ولاكلمك الثانى (ولا يختلف أرش موضحة بكبرها) بالمجوف الإعظم كما مرّحت به عبلرة الهرّر كالروضة ولاكلمك الثانى (ولا يختلف أرش موضحة بكبرها) أو بينهما (أول أوضح موضعين بينهما لمم وجلد قبل يظهر قبل الاندمال وإن كانتا عملا والإزالة خطأ فعليه أرش ثالث كما صرح بترجيحه كلام الرافعى واعتمده الزركشي وهو المحتمد ، وإن وقع في الروضة الاتحاد ، وتتمدّد الموضحات بتعدد ماذكر وإن زادت على دية نفس (ولو انقسمت موضحته كما ولخط) بخلاف شولها وجبها وجبها أو رأسا وقفا فواحدة لكن مع حكومة فوضحتان) لاتحاد المصورة ، ولأن الرأس والوجه على للإيضاح فهما كمحل واحد (ولو وسع في الأخيرة (وقبل موضحة) لاياف دفاحة على الصحيح) كما لو أنى بها ابتداء كذلك ، والثان (أو) وسعها وغيرة فتتان) مطاتما إذ فعل الشخص لاينف عن المضور الما المضمور المنف فيها على الضميع المحاف على الشميم المحاف واحد (ولو وسع موضحته) مع انحاد حكم ذلك (فواحدة على الصحيح) كما لو أنى بها ابتداء كذلك ، والثان (أو) وسعها (غيره ، ونقل عن خطه جرّ غير عطفا على الضمير المفاف

مختصر الكفاية تفسير الحاجر بغشاوة المدة أو الحشوة ، وهو يفيد أن خرق الحشوة جائفة على أحد الوجهين ، وقلم يخالف فل الوجهين ، الوقم المنافقة على أحد الوجهين ، الوصول من منفذ موجود كالدبر ، يخلاف ما إذا كان تابعا لإيجاف ، ويناسب ذلك قولم الآتي أو كسرت الوصول من منفذ موجود كالدبر ، يخلاف ما إذا كان تابعا لإيجاف ، ويناسب ذلك قولم الآتي أو كسرت جائفة نحو الحنب الفسلم إلى المنافقة المنافقة الحقوم المنافقة المناف

(قوله ولا يرد على المصنف الخ) عبارة التحفة قيل وترد على المنن لأن الثانية خارجة لا واصلة للمجوف وليس في محله لأن المنن لم يعبر بواصلة بل بنافلة وهى تسمى نافلة لاواصلة كما لايخنى انتهت. ولك أن تقول هى واردة على المنن مع قطع النظر عما يأتى ، وإن كان ماذكر من الإيراد غير موف بذلك ، ووجه الإيراد أن المصنف قال ينفذ إلى جوف رمله نافلة من جوف لا إليه إلا بالنظر لصورتها بعد فئامل (قوله داخل أنف وعين وفم) ملم خارجة بوصف الجوف الباطن ، وقوله وفخذ وذكر خارج بقوله عميل أو طريق للمحيل ، فقول الشارح كابن حجر وخرج بالباطن المذكور : أى على التوزيع ، وقد علم أن قولهما باطن عقب المتن له فائلة وإن توقف فيه الشهاب مم (قوله وهوأعلى الورك) أى من جهة الساق ظالمنخذ ما بين الساق والورك كما في حاشية الزيادى (قوله في الباطن دون الظاهر) أى أو عكمه كما علم مما في المثن إليه موضحة ، ونصبه على حلف مضاف هر موضحة وفيهما تكلف (والجائفة هوضحة في التعدد) المذكور وعكما ومحلا وغلا وغير ذلك ، فلو أجافه بمحلين بينهما لحم وجلد ، أو انقسمت عمما وخطأ فلحامه صورة وحكما ومحلا وفاعلا وغير ذلك ، فلو أجافه بمحلين بينهما لحم وجلد ، أو انقسمت عمما وخطأ المنافئان مالم يرفع الحاجز أو يتأكل قبل الاندسال، نع لايجب دية جائفة على من وسع جائفة غيره إلا إن كان من الظاهر والباطن وإلا فحكومة ، ولو أدخل في ديره ماخرق به حاجزا في الباطن كان جائفة كما اقتضاه مامر وخرجت من ظهر فجائفتان في الأصح)كما قضي به أبو يمكز رضى الله عنه اعتبار الدفارجة بالملاحلة والثاني في المخارجة حكومة (ولوأوصل جوفه سنانا له طرفان) يعني طعته به فوصلا جوفه والحاجز بينهما سلم (فثلثان المخارجة حكومة (ولوأوصل جوفه والخاتجة بينهما سلم أن في المخارجة حكومة (ولوأوصل جوفه وجائفة) لأنه في مقابلة الجزء الذاهب والآم الحاصل (والملمب أن في الآذنين) قطعاً في قطعاً للسميع والأحم (دية) كدية المجنى عليه وكذا في كل ما يأتي (لاحكومة) لحبر عرو بن حزو وفي الأذنين الدية ، ولأن فيما مع الجمال منفعين : جمع الموسوت ليناد تي إلم على المساع ، ومن عرو على و وفي الأذنين الدية ، ولأن فيما مع الجمال منفعين : جمع السموت ليناد تي إلم على المساع ، ومند حذول الماء ، بل ودفع الهوام ، لأن صاحبهما بحس "سبب معاطفهما السموع والمعام والمعا منفعة ظاهرة (و) في (بعض) ويصح رفعه منهما أو من أحدهما (بقسطه) منها لأن

ظهرره اله سم على حج (قوله على حنف مضاف هو) أى ذلك المضاف (قوله أو يتأكل قبل الانلمال) أى فيكون حينئد واحدة (قوله ولو أدخل فى دبره) عبارة غتصر الكفاية لابن القيب مانصه : ولو أدخل غشبة أو حديدة فى حلقه إلى جوفه لم يجب شىء موى التعزير ، إلا أن تحديث شيئا فى الجوف فتجب حكومة ، ولو خرق بوصول الخشرة فى كونها جائفة وجهان ، أما لو لدعت كبده أو طحاله زمه ثلث الدية وحكومة اه . وبه يتضح صورة مسئلة الوجهين ، فإن بعض الضعفة غلط فى فهمها فليعوف اله مع على حج . وقول سم : وبه يتضح صورة مسئلة الوجهين ، فإن بعض الضعفة غلط فى فهمها فليعوف اله سم على حج . وقول سم : وبه يتضح صورة مسئلة الوجهين : أى لظهررها فى أى صورتها أنه أدخل الله والمحتودة في اللبرة فى المديدة الى أدخلها فى الحائز جائفة فقيه الثلث وفى أن الصورة فى الحديدة الى أدخلها فى الحائز جائفة فقيه الثلث وفى لذع الكبد ممه حكومة ، فأفاد أن مجرد لمع الكبد لايكون جائفة لعدم الخرق (قوله فجائفتان) ظاهره عدم الزيادة عليهما بحرق المحمودة من فأفاد أن مجرد لمع الكبد لايكون جائفة لعدم الخرق (قوله فجائفتان) ظاهره عدم الأرماء ينبغى الوجوب اه سم على حج (قوله لأنه فى مقابلة الجزء الذاهب) فوات جزء ليس بلازم : أى لأنه لايئزم من وصول طوف اللسان إلى الجوف إزالة جزء بل قد يحصل بمجرد خرق الجوف ، كما في ثقب الأذن عيث جملوه غير مضر فى الأضوعية لعدم زوال شىء منها ، ويمكن الجواب بأن المراد إزالة الجزء من محله أمم من أن يكون بفقده رأسا أو بانخفاضه إلى داخل البدن (قوله كدية المجرد غرق الحوف ، كما فحدة من عله أمم من أن

(قوله مالم يوفع الحاجز أو يتأكل) قيد فيقوله بينهما لحم وجلد خاصة كما يعلم مما مر آنفا (قوله يعنى طعنه به) أي وإلا فالمتن صادق بما إذا أدخله من منفذ أو جائفة مفتوحة قبل (قوله وجه أو قول مخرّج بأن السمع الخ) كذا في النسخ ، ولعله سقط من النسخ لفظ وجه : أي يصيغة الفعل المبنى للمجهول من التوجيه قبل قوله بأن ماوجبت فيه الدية يجب في بعضه قسطه منها والبعض صادق بواحد فقيها النصف وببعضها ويقد ر بالمساحة (ولو اليسمها) بالجناية (فدية) فيهما لإيطال منفعهما المقصودة من دفع الهوام لزوال الإحساس (وفي قول حكومة) لبقاء جمع الصوت ومنع دخول المماء وهما مقصودان أيضا ويرد بأن الأولى أقوى وآكد فكانا بالنسبة إليها كانابعين (ولوقطع باستين) وإن كان يبسهما أضليا (فحكومة) كقطع يد شلاء أو جفن أر أنف استحشف، ولا ينافيه مامر من قطع محيحة بياسة لأن ملحظ القود العائل ، وهما مباللان كامر (وفي قول دية) لإزالة تلك المنفعتين الهظيمتين ، ولو أرضح مع قطع الأدن وجب دية موضحة أيضا إذ لابتيع مقلد مقدر عضو آخر (وفي). إذا الة جرم (كل مين) صحيحة (نصف دية) إجاعا لمبر صحيح فيه (ولو) هي (عين) أخض أو أعشى أو (أحول) وهو من يسيل دمعه غالبا مع ضعف بعمو (و أعور) وهو فاقد بصر من عيد خطل دون بصره (وأعر) وهو من يسيل دمعه غالبا مع ضعف بعمو (وأعور) وهو فاقد بصر

(هوله ويقدر بالمساحة) فيه تأمل بل الظاهر التقدير بالجزئية فإذا كان المقطوع ربع الأذن وجب تمن الدية فلعل هذا
هو عيد المبلدة إذ لا يظهر بين الجزئية والمساحة منا فرق، فإن معنى المساحة أنه يعتبر قدر المقطوع وينسب إلى
الأذن بكالها ، ويؤخذ من الأرش بمثل تلك النسبة ومتى قدرذلك لزم أن يكون ربعا أو نصفا أو غيرها وهذا
هو عين الجؤئية ، وإنما فرقوا بينهما في القصاص لأن المقابلة ثم تعتبر بين أذن الجاني والمجنى عليه فقد تكون أذن
الحين عليه كتبيرة ، فإذا ألت الجناية على نصفها وأحد بمقداره من أذن الجاني ربما كان النصف من الحبني عليه يقدر
أذن الجاني بهامها في تحد عصوبيمض عضووهو بمنوع (قوله ويرد بأن الأولى) هي دفع الهوام (قوله وهما مأثلات)
مقدر اللخ) يعنى أنه إذا جنى على عضوواتصلت جنايت بغير علمه ، فإن كان لما اتصلت به الجناية أرش مقدر
على المؤلف عليه من الماحد فإنة بحل الجناية ، وإن لم يكن له مقدر لا يجب له شيء بم المناية أرض مقدر
في دية الصفو الميني عليه كالأهداب مع الأجناية ، وإن لم يكن له مقدر لا يجب له شيء بم تندوج حكومته
في دية الصفو الميني عليه كالأهداب مع الأجنان وتحقصية الأنف مع الممارن والكف مع الأصابع ، اكن مقد
لامقدر له بم الساعد فإنه تجب عضوض على المقدر إذا لم يباشر عله بالجناية كما لو قطع الكف فتأكل
لامقدر له بم الهم إلا أن يقال : إن على صقوط غير المقدر إذا لم يباشر عله بالجناية كما لو قطع الكف فتأكل
المساعد فإنه لا يجب فيه شيء ، بخلاف ما لو قطع من المساعد فإن الجناية لما باشرة أوجب الفيان أيضا على ضيق
بالجناية في نفس علم (قوله ولو عين الحنش) وهو من يبصر ليلا فقط العمر فيا يأتى ، ويطاق أيضا على ضيق
بالمهار إلا أن قائر ولو الوزي ناخشار وهو الذى لا يبصر بالليل ويبصر بالليل ويبصر بالليل ويصر بالليل ويصر باللها ويشور أنها أن أنهان أن المناور وهو الذى لا يبصر بالليل ويبصر بالليل ويبصر باللها ويشور أنه أن أصفى ، قال في المناحد وهو الذى لا يبصر ويونان أنشار وهو الذى لا يبصر والمنالور وسور المناحد والله المؤلف المنار فيا يأتى ، وبطاق أيضاء ومو الناحد والمنار ومن يبصر ويونان المناحد والمنار والمنار ومو الذى لا يبصر باللها ويبصر المناحد المناحد المناحد المناد المناد المناد المناد والمناد المناد الم

السمع كما هو كذلك فيشرح الجلال (قوله ويقدر بالمساحة) الضمير فى يقدر للبعض : أى ويقدر البعض ابلساحة بأن تعرف نسبة القطوع من الباقى بالمساحة إذ لا طريق لمعرفته سواها ، فإن كان نصفا مثلا قطع من أذن الجائزة بفا من أفن الموضحة فإنها توصل إلى مقدار الجرح من كونه قبراطا مثلاً أو قبراطين ليوضح من الجافى بهذا المقدار وهذا ظاهر وإن توقف الشيخ فى حاشيته فيه وأطال فيه القول (قول المنن لو و عين أحول و أعمش) أى والمقلوع الحولاء أو العمشاء بدليل التعليل الآتى ، هم المينات قوله وهذا بخلاف قوله والمعربة به فى جواب الإيراد الآتى المضاف إلا الله عو بلال قوله هى كا سيصرح به فى جواب الإيراد الآتى

إحدى العينين لبقاء أصل المنفعة فى الكل ، وقيل فى عين الأعور جميع الدية لأن السليمة التي عطلها بمنزلة عيني غيره لايقال: مقتضى كلامه وجوب دية فىالعوراء لأنه يصح أن يقال فىالأعور فى كل عين له نصف دية مع أنه ليس له إلا عين واحدة . لأنا تمنع ذلك لأنه لم يقل ولو لأعور وإنما قال ولو عين أعور والمتبادر من ذلك السليمة لا غير ، وبأن الغاية ليستغاية لكل عين بل لعين فقط (وكذا من بعينه بياض) على ناظرها أو غيره (لاينقص) هوبفتح ثم ضم مخففا على الأفصح (الضوء) ففيها نصف الدية (فإن نقص) وانضبط النقص بالنسبة للصحيحة (فقسط) منه يجب فيها(فإن لم ينصبط) النقص (فحكومة) وفارقت عين الأعمش بأن بياض هذه نقص الضوء الحلمي ولاكذلك تلك ، ومن ثم لو تولد العمش من آفة أو جناية لم تكمل فيها الدية كما قاله الأذرعي وغيره ، ولا يُنافيه مايأتى فى الكلام من أن الفائت بالآفة لا اعتبار به ويجب ثم كمال الدية لأنه لمـا كان الكلام لايتصور الحناية عليه ابتداءقويت تبعيته للجرم ، بخلاف البصر فإنه يمكن قصده بها ابتداء فضعفت فيه التبعية فصار مستقلا بنفسه فتأمله(وفي) قطع أو إيباس (كل جفن) استؤصل قطعه (ربع دية) لما فيها من الحمال والمنفعة التامة وانقسمت على الأربعة ، لأن ماوجب فى المتعدد من جنس ينقسم على أفواده (ولو)كان (الأعمى)وتندرج حكومة الأهداب فيها لتبعينها لها (وفى) قطع أو إشلال (مارن) وهو مالان من الأنف ويشتمل على طرفين وحاجز (دية) لحبر صحيح فيه ولو قطع القصبة معه دخلت حكومها فى ديته لأنها تابعة بخلاف الموضحة الحاصلة من قطع الأذنين وفي تعويجه حكومة كتعويج الرقبة أو نحو تسويد الوجه (وفى كل من طرفيه والحاجز ثلث) من الدية لمـا مر فىالأجفان (وقيل فىالحاجز حكومة وفيهما دية) لأن الجمال والمنفعة فيهما دونه ويرد بَالمنع كما هو واضع (و) في قطع أو إشلال(كلشفة)وهي كما في بعض النسخ في عرض الوجه إلى الشدقين وفي طوله إلى مايستر اللثة (نصف) من الدَّيَّة لحبر فيه ففيهما الدية فإن كانت مشقوقة ففيها نصف ناقص قلىر حكومة وفي بعضها بقسطه

(قوله على الأفصح) وغير الأفصح ضم إلياء مع شدة القاف (قوله وفارقت عين الأعمش) أى حيث لم تنقص النبعة بضمض بصم ا (قوله ولا اعتبار به) أى عين الأعمش (قوله كما قاله الأدرعي وغيره) أى فيقال إن النبعة بضمف بصم ا (قوله ولا اعتبار به) أى فتحت الأعمش (قوله كما قاله الأدرعي وغيره) أى فيقال إن انضبط النقص فيقسطه وإلا فحكومة (قوله لا اعتبار به) أى فتجب فيه دية كاملة (قوله كل جفن) في قطع الجفن المستحدف حكومة (وضاء هم على منهج (قوله لما فيا) أى الأجفان (قوله وتندرج حكومة الأهداب) أى بخلاف قطع الساعد مع الكف يفرد بحكومة كما يأتى اهم على منهج (قوله وحاجز دية) قال في العباب: فإن ذهب بعضه ولو يا قة في الماقى قسطه منها اله و انظم و خلقة العمم على منهج . أقول : القياس أنه لاتكمل فيه اللهية أعدال عام في الأعمش أنه لو تولد العمش من آدة أو جناية لاتكمل فيه الدية (قوله وفي تعويمه) أى الأنف وقيله لما من في الأخواد المنافعة (قوله في عرض الوجه إلى الشدقين) قال الشيخ عميرة : وقيل مائية أ : أى يرتفع انطباق اللم بالمقتب على منهج . وفي المصباح : الشدق جانب النم بالفتح والكسروالدال المهملة، قال الأزهرى وجمع المنتوح شدوق بعد منافع ولم وقيل مليقة المنافقة وقال ظاهره ولمو خلقيا (قوله وفي بعضها بقسطه) ومجع المكسور أشداق مثل حل وأحال (قوله فإن كانت مشقوقة) ظاهره ولو خلقيا (قوله وفي بعضها بقسطه) ومجع المكسور أشداق مثل حل وأحال (قوله فإن كانت مشقوقة) ظاهره ولو خلقيا (قوله وفي بعضها بقسطه)

⁽قوله لبقاء أصل المنفعة) هذا التعليل لايناسب حكم الأعوركما لايخنى (قوله وجوب دية) أى دية عين (قوله لأثا أ تمنع ذلك) أى كون مقتضى كلام المصنف ماذكرر قوله لأنه لمــاكان الكلام لايتصورالخ) قال الشهاب سم : قلد يفرق بأن المقصود من الحروف حصول كلام مفهوم وهو حاصل مع النقص بالآفة ومن النظر إيصار الأشياء

كسائر الاجرام ، ويسقط مع قطعهما حكومة الشارب فى أوجه الوجهين وفى الشفة الشلاء حكومة (و) َف (لسان) ناطق (ولو لألكن وأرت وألثغ وطفل) وإن لم يظهر أثر نطقه وشمل مالو كان ناطقا فاقد الدُّوق ، وإن قال المـاوردي إن فيه الحكومة كالأخرس ، ولو قطع لسانه فذهب كلامه وذوقه لزمه دينان إن قلنا بأن الذوق ليس فى اللسان (دية) لخير صحيح فيه (وقيل شرط) الوجوب فى لسان (الطفل ظهور أثر نطق بتحريكه لبكاء ومص) وإلا فحكومة ، والأصح لا فرق أخذا بظاهر السلامة كما تجب في يده أو رجله وإن فقد البطش حالاً . ومن ثم لو بلغ أوان النطق والتحريك ولم يظهر أثره تعينت الحكومة ، فلو ولد أصم فلم يحسن الكلام لعدم سماعه فهل يجب في لسانه دية أو حكومة وجهان ، جزم في الأنوار بأوَّلهٰما وصحح الزركشي ثانيهما لأن المنفعة المعتبرة في اللسان النطق وهو مأبوس من الأصم والصبي إنما ينطق بما يسمعه ، فإذا لم يسمع لم ينطق (و) فى لسان (الأخرس) أصالة أو لعارض (حكومة) لذهاب أعظم منافعه ، نعم إن ذهب بقطّعه الذوق فدية لاحكومة (و) في (كل سنّ) أصلية تامة مثغورة غير متقلقلة صغيرةً أو كبيرة نصف عشر دية صاحبها أو قيمته على مامرٌ فنى كل سن "كذلك (لذكر حرّ مسلم خسة أبعرة) ولأنثى وخنثى نصفها ولذى ثلثها ولقن " نصف عشر قيمته ، وشمل مالو ذهبت حديها حتى كلت بمرور الزمان كما جاء في خبر عمرو بن حزم ، ولا فرق بين الضرس والثنية للخولهما في لفظ السن وإن انفرد كل منهما باسم كالحنصر والسبابة والوسطى في الأصابع ، نعم لو كانت إحدى ثنيّيه أقصر من الأخرى أو ثنيته مثل رباعيته أو أقصر نقص من الحمس مايليق بنقصها لأن الغالب طول الثنية على الرباعية ولو طالت سنه فلم تصلح للمضغ ففيها حكومة ، كما لو غير لون سن أو قلقُلها وبقيت منفعها ، والأسنان العليا متصلة بعظم الرأس فإن قلع مع بعضها شيئا منه فحكومة أيضا إذ لاتبعية (سواء كسر الظاهر منها دون السنخ) بكسر المهملة وسكون النون و إعجام الحاء وهوأصلها المستتر باللحم ، والمراد بالظاهر البادي خلقة،

وإن قطع بعضها فتقلصا أى البعضان الباقيان وبقيا كفقلوع الجميع فهل تكمل الدية أو تتوزع على المقطوع والباق وجهان أوجههما ثانهما ، ونص الأم يقتضيه شرح الروض (قوله حكومة الشارب) أى الشعر المندي فل الشفة العليا (قوله وفي لسان ناطق) قال في العباب : بلا جناية أو بها من غير قطع اه سم على منهج ، وقول علم من غير قطع اه سم على منهج ، وقول سم من غير قطع اه سم على منهج ، وقول المستف وفي إبطال الفوق دية ، أما إذا قلنا إنه في اللسان وهو الراجع فدية واحدة على ما أفهمه كلامه هنا وفيا المستف وفي إبطال الفوق دية ، أما إذا قلنا إنه في اللسان وهو الراجع فدية واحدة على ما أفهمه كلامه هنا وفيا يأتى ، وعبارة حج مل المنفود على وغيره لو قطع لما أنهم من غير المنافقة في الافوق له الظاهر أنه ضعيف المنافق من الأنوار بأولهما) معتمد (قوله مثل رباعيته بوزن التأنية السن التي بين الثانية والناب اله غنار (قوله وبقيت منفعها) أى فإن الواجب على الجانى في تغييرها وقلقلها حكومة (قوله إذ لاتبعية) قد يشكل على هذا مامر من أن عدم التبعية إنما يكون فيا له مقدر إلا أن يقال إلى لما كان مضمونا إذا جنى علم بهيناية على له مقدر (قوله وهو أصلهاالمستر) مستغلة كالرضحة والهاشخة لم يحكم بتعيت بل التحق النقص فيه بالنقص فيا له مقدر (قوله وهو أصلهاالمستر)

وقد نقص (فوله إن قلنا الغ) أى وهو رأى ضعيف (قوله نعم لو كانت إحدى ثنيتيه أقصر الخ) هل هذا الحكم خاص بالثنيتين والرباعيتين كما هو ظاهر كلامه يراجع (قوله العليا) أما السفلي فنبتها اللحيان وفيهما الدية كما

فلو ظهر بعض السنخ لعارض ممكلت الدية في الأوَّل (أو قلعها به) معا من أصلها لأنه تابع فأشبه الكف مع الأصابع أما لوكسر الظاهر ثم قلع السنخ ولو قبل الاندمال فتجب فيه حكومة كما لو اختلف قالعهما ، والأوجه مجيء هذا في قصبة الأنف وغيرهما من التوابع السابقة والآتية ولو قلعها إلا عرقا فعادت فنبتت لم يلزمه إلا حكومة قال المـاور دى : وكقلعها مالو أذهبت الجناية جميع منافعها ويصدق فيه المجنى عليه إذ لايعرف إلا منه انتهى .كما لو جني اثنان على سن فاختلف هو والثاني في الباقي منها حال جنايته فيصدق المجنى عليه بيمينه (وفي سن ّ زائدة حكومة ﴾ والمراد بها الشاغية التي بأصله وهي التي تخالف نبتها نبتة الأسنان لا التي من نحو ذهب فإن فيها التعزير فقط ، أما الزائدة على الغالب وهو اثنان وثلاثون في غالب الفطرة ففيها أرش كامل كما صححه القمولي والبلقيني والزركشي ، وهو ظاهر إطلاق الحبر والحمهور ، وترجيح الأنوار الحكومة بعيد لأنها إذا انقسمت على خسة وثلاثين مثلاً فأى ثلاثة يحكم عليها بالزيادة حتى تفرد بحكومات ، فلو كانت قطعة من أسفل وواحدة من أعلى وأزيلت بجناية اتجه أن لايزاد فيهما على دية النفس (وحركة السن") المتولدة من نحو مرض أوكبر (إن قلت) ولم تنقص منفعتها (فكصحيحة) في وجوب القود أو الدية لبقاء الجمال والمنفعة (وإن بطلت المنفعة) يعني منفعة المضغ لشدة الحركة مثلا كما دل عليه السياق (فحكومة) فقط للشين الحاصل بزوال المنفعة (أو نقصت) بأن بقى فيها أصل منفعة المضغ (فالأصع كصحيحه) فيجب القود أو الدية كما يجب مع ضعف البطش والمشي ، أما المتولدة من جناية ثم سقطت ففيها الأرش لكن لايكمل إن ضمنت تلك الجناية لئلا يتضاعف الغرم في الشيء الواحد ، أوعادت كما كانت ففيها الحكومة،أو نقصت فقضية كلامهما لزوم الأرش . والثانى فيها الحكومة للنقص (ولو قلع سن صغير) أوكبير فذكره الصغير الغالب (لم يثغر فلم تعد) وقت العود (وبان فساد المنبت) بقول خبيرين (وجب الأرش) كما يجب القود فإن عادت لم يجب شيء مالم يبق شين (والأظهر أنه لو مات قبل البيان) للحال (فلا شيء) أي لاأرش لأصل براءة النَّمة مع أن الظاهر العود لو بني ، نعم تجب حكومة (و) الأظهر (أنه لو وقع سن" مثغور فعادت لا يسقط الأش) لأن العود نعمة جديدة . والثأنى قال العائدة

يقال أيضا لأصل كل شيء ويقال بالجيم أيضا اهسم على منهج (قوله فلوكانت قطعة) أى الأسنان المقلمة النح (قوله فقيها الحكومة) قال في شرح الروض كما لو لم يبق من الجواحة نقص ولا شين اهسم على حج (قوله لزوم الأرش) قال سم : أى لمن تموكت لجنايته اهسم على حج (قوله بقول خيبرين) أى إن أحضرهما المجنى عليه وإن بعدت مسافتهما وإلا وقف الأمر إلى تبين فساده (قوله مالم يبق شين) أى فإن بتي ففيه حكومة (قوله لو مات قبل البيان) أى بأن مات قبل العلم بالفساد أو قبل تمام تبانها كما عبر بلنلك فى الروض اهسم على منهج (قوله نيم تجب حكومة) ولعل وجهه أنا تحققنا ذهاب العن وشككنا فى وجوب الأرش فأسقطنا الأرش

سيأتى كلما قاله سم (قوله فى الأول) أى البادى خلقة (قوله نظير مامر فى التصاق الأذن) كلما فى بعض النسخ استقا ، والأصوب حلفه إذ لم يمر له فى التصاق الأذن شىء (قوله إذا انقسمت) أى الأسنان(قوله ثم سقطت) أى أسقطها جان آخر وكان الأولى حلفه لأن الكلام فيا إذا أسقطها جان آخر يدليل ماقدمه فى المتطوق مع مافى التعبير بسقطت من إيهام أنها سقطت بنفسها وليس مرادا بدليل مابعده ، وأما قوله ثم عادت فظاهره أنه معطوف على سقطت وهو غير صحيح بالنظر لما قررناه ، وإنما هو فيا إذا جنى إنسان على سن فتحركت ثم نبقت وعادت لما كانت ، فنى كلامه تشتيت كما أشار إليه مم فى كلامه على التحفة الى عبارتها كالشارح

قائمة متام الأولى (ولو تلعت الأسنان) كلها (فبحسابه) أى الملقوع وإن زادت على دية ففيها مائة وستون بعبرا وإن أتحاد الجانى لظاهر خبر عمرو (وفى قول لاتريد على دية إن اتحدجان وجناية) ويود بأن الليدتم نم يطت بالجملة ، وهنالم تنط إلا بكل سن على حيالها فتعين الحساب (و) في (كل لحى) بفتح اللام (نصف دية) كالأذبين (ولا يدخل أرش الأسنان) التى عليها وهي السفل سواء ألفرت أم لا (في دية اللحيين في الأصحح) لاستقلال كل بنغم وبدل واسم خاص ، وبه فارق الكف مع الأصابع ولزوال منبت غير المثغرة بالكلية . والثانى يدخل اتباعا للأقل بالأكثر (و) في (كل يد نصف دية) لخبر فيه في أبي داود (إن قطع من كف) يعنى من كنوب كان بعلى من لشمول اسجال المواجعة فوقه فحكومة أيضا) لأنه ليس بتابع إذ لايتسله اسم اليد هنا ، بخلاف مابعد الكوع لشمول اسجال هذا إن اتحد القاطع . وإلا فعلى الثانى وهو القاطع ماعدا الأصابع حكومة (و) في قطع أو يشلال (كل أصبع) عشر دية صاحبها في أصبع الذكر الحر المسلم (عشرة أبعرة وفي) كل (أتملة) له (ثلث العشرة و) في (أتملة إيمام) له (نصفها) عملا بالتقسيط الآلى (والرجلان كاليدين) في كل رأتملة) له رئلث

وأوجينا الحكومة لئلا تكون الجناية عليها هدرامع احتمال عدم القود لو عاش (قوله إن اتحذجان وجناية) أي كالأصابع اهر حج (قوله على حيالها) أى انفرادها (قوله أُلغرت) هو بضم الهمزة وسكون المثلثة . قال في المصباح : وإذا نبتت بعد السقوط قيل أثغر إثغارا مثل أكرم وإكراما ، وإذا ألني أسنانه قيل اثغر على افتعل قاله ابن فارس ، وبعضهم يقول إذا نبتت أسنانه قيل اثغرَ بالتشديد(قوله اتباعا للأقِل) أي وهو أرش الأسنان السفلي لأنه أقل من أرش اللحيين فإن فيهما دية كاملة وهي : أكثر من أرش الأسنان السفلي (قوله وفي كل يد نصف دية) قال الشيخ عميرة: قد تجب فيها ثلث دية كأن دفع الصائل فأتى الدفع على قطع يده فولى فنبعه الصول عليه قطع الأخرى ُلزمه قصاصها فعاد الصائل فأتىالدفع على رجله ثم مات لزَّمه ثلث الدية في نظير اليد اه سم على مبَّج . ووجه ذلك أن الصائل مات بالسراية من ثلاث جنايات.مها ثنتان مهدرتان وهما قطع يده الأولى ورجله لأنهما قطعا منه دفعا لصياله ، وحيث آل الأمر إلى الدية سقط مايقابلهما ووجب من الدية ما يقايل اليد التي قطعها المصول عليه تعديا وهو ثلث الدية (قوله إذ لايشمله اسم البد) وبهذا فارق قصبة الأنف والثدى حيث لايجب في قصبة الأنف شيءمع دية المسارن ولا في الثلدي شيءمع دية الحلمة (قوله هذا إن اتحد القاطع) قضيته عدم وجوب الحكومة إذا أنحد القاطع وقطعالكف بعد قطعه للأصابع ، وهو غالف لما مر في قوله عند قول المصنف سواء كسرالظاهر منها الخ ، والأوجه مجيء هذا في قصبة آلأنف وغيرها من التوابع السابقة والآتية ، فلمل المراد بأنحاد القاطع أنه قطع الكف من الأصابع في مرة واحدة ، ثم ماذكر لايظهر كونَه مفهوما بقوله هذا إِن اتحد القاطع . فإن قوله هذا إن اتحد النح قيد فيا لو قطع مافوق الكف ، أما لو قطع الأصابع ثم قطع الكف فليس داخلاً في عبارته ، إلا أن يقال : إنه قيد لقوله بخلاف مابعد الكوع من الكف (قوله عشر دية صاحبها) قال الشيخ عمرة : لوكانت بلا مفاصل فنقلا عن الإمام أن فيها دية : أي دية أصبح تنقص شيئا اله وقوله وأنملة :

(توله وبردبان الدية ثم) لم يتقدم فى كلامه مرجم لهذه الإشارة وهو فى التجفة عقب المتن حيث قال كالأصابح ولعله سقط من الكتبة من الشارح (قوله ولزوال منبت الخ) فهو كفساد المنبت أو أبلغ قاله سم : أى فلا يقال كيث تجب دية غير المتغرة وقد نمر أنه لا دية فيها . وحاصل الجلواب أن عمل عدم وجوب دينها عند عدم فساد المنبت كما مر (قوله يغى من كوع) إنما احتاج لهذا التفسير ليصح قول المصنف بعده فإن قطع فوقه الخ ، وإلا الأنامل إلا فى الإبهام فعل أتملتيه للخبر الصحيح به ، ولو زادت الأصابع أو الأنامل على العدد الغالب مع السادى أو نقصت قسط واجب الأصبع المسارى أو نقصت قسط واجب الأصبع المسارى أو نقصت قسط واجب الأصبع المسارى أو تعددت اليد وعلمت الزائدة لنحو قصر فاحش ففيها حكومة ، وإن لم تعرف الروضة لاستوائهما فى سائر ما يأتى أو للتعارض الآتى فهما كيد واحدة ففيهما القود أو الدية لأنهما أصليتان فى الأولى ومشتبهان فى الثانية ولا مرجع فأعطيا حكم الأصليتين ، وتجب حكومة مع كل زيادة الصورة ، وتعرف الأصلية ببطش أو قوته وإن انحوف عن سمت الكف أو نقصت أصبعا وباعتدال فالمنحوفة الزائدة مالم يزد بطشها فهى الأصلية ، فإن تميزت إحداهما باعتدال والأخرى بزيادة أصبع فلا تميز ، فإن استويا بطشا ونقصت إحداهما وانحوف الأحمية فإن المنحوفة الأصلية تكا رجحه الزركشي وهو المحتد أو زاحدة وتعرف بنحوانحواف عن سمت الأصلية زادجرم أحدهما فهى الأصلية كا رجحه الزركشي وهو المحتد أو راحر جرم أحدهما فهى الأصلية كا رجحه الزركشي وهو المحتد أو راحره المؤملية بالأصلية والمحد أو دعره أحدهما فهى الأصلية كا رجحه الزركشي وهو المحتد أو دعره أحدهما فهى الأصلية كما رجحه الزركشي وهو المحتد أو دعره أحدهما فهى الأصلية كا رجحه الزركشي وهو المحتد أو دعره أحدهما فهى الأصابة كا درجم المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد الأصري المحدد الأصرية أو أنماة زائدة وتعرف بنحوانحواف عن سمت الأصلية والمحدد أحدم أحدهما فهى الأصلية كا رجحه المحدد المحدد المحدد المحدد الأخرى فياند عن سمت الأصلية والمحدد المحدد المحدد

أى حتى أنملة خنصر الرجل مر اه سم على منج (قوله إلا فى الإبهام) لم يذكر حج هذا الاستثناء موالأولى لما مر من أن فى أنملة إمهام اليد نصف العشر لأن فيه أنمنين لا ثلاثة، وكان الأولى أن يقول بعد قوله الأنامل فى كل أنملة ثلث عشر الدية إلا فى الإبهام فإن الواجب فى أنملته نصف العشر قوله المار عليها) أى على الأنامل (قوله وعلى ذلك يحمل كلام شرح المنجع) يتأمل هذا فإن فرض الكلام فى تعدد الأصابع أو الأنامل ومامعنى توزيع الأصبع على جملة الأصابع فلعل الماراد أن واجب الأصبع للواحدة يوزع على عدد أناملها إلا ن واجب الأصبع للواحدة يوزع على عدد أناملها إلا ن واجب الأصبع بالوصل وعبارته فلو انقست أسمع بأربع أناملها وقوله فلا يخالف هذا ما فى شرح الروض) وعبارته فلو انقست أسمع بأربع المالاث وبه صرح المماوردي ، ثم قال : فإن قبل لم لم يقسموا دية الأصابع عليها إذا زادت أو نقصت كما فى الأنامل بل أوجبوا فى الأصبع متعيزة ومن الأنامل غير متعيزة اله يماونه في الصورة ، وقوله فلا تميز : أى يقتضى أصالة إحداها دون الأخرى (قوله وانحرف الأعمل غير متعيزة الم الصورة ، وقوله فلا تميز : أى يقتضى أصالة إحداها دون الأخرى (قوله وانحرف الأهمية) فيه أن الذى متعيز المالة تعرف بقرة البطش وإن انحرف ، وقد يقال إن المراد بما قرده قوله فى البدين فإن اسويا بطشا قرده أن الأسالة تعرف بقرة البطش وإن انحرف ، وقد يقال إن المراد بما قرده قوله فى البدين فإن استويا بطشا قرده أن الأعملة تعرف بقرة في البدين فإن استويا بطشا

فهو صحيح فى نفسه كما لايخنى (قوله هذا إن اتحد القاطع) هو تقييد لقوله بخلاف مابعد الكوع : أى من أسفل خلافا لما وقع فى بعص العبارات من إيهام أنه تقييد للمن لكن كان ينبغى أن يقول القطع بدل القاطع ، ولعله أراد بالقاطع الأول وكأنه تعدد تبعدد فعله فنامل (قوله إلا فى الإيهام) الصواب حلفه (قوله قسط واجب الأصبع المار عليها) يعنى على الأنامل أو على الأصبع : أى أناملها ، وقول لا واجب الأصابع : أى فلا يسقط على الأصابع ، وحاصل المقصود أنه إذا زادت أنامل أصبع أو نقصت قسط العشر عليها ، وفو زادت الأصابع أو نقصت لا يقسط العشر عليها ، وفو زادت الأصابع أو نقصت لا يقسط بل يجب فى الزائد حكومة ، وفرق بأن الأصبع الزائدة متميزة بخلاف الأنملة الزائدة ، لكن قوله وعلى ذلك يحمل كلام شرح المنبح فيه نظر ، فإن عبارته لاتقبله كما يعلم يجراجعها (قوله أعطيا) أى المشتبتان ، وقوله حكم الأصليتين : أى المذكورتين فيه اللتين هما كواحدة (قوله مكل أي من القود والدية

كما تقررحكومة (و) في قطع أو إشلال (حلمتيها) أى المرأة (ديبًها) فني كل منهما ، وهي رأس الثلدي نصف دية لأن منفعة الرضاع متوقفة عليها وتدخل حكومة بقيته فيها (و) في (حلمتيه) أىالرجل ومثله الخنثي على مامر فيه (حكومة) إذ ليس فيها سوى الجمال ، ولا تدخل فيها الثندوة من غير المهزول وهي ماحواليها من اللحم لأنهما عضوان ، بخلاف بقية ثدى المرأة مع حلمتيها (وفى قول دية)كالمرأة (وفى أنثيين) بقطع جلدتيهما (دية وكذا ذكر) غير أشل ففيه قطعا وإشلالًا الدية لخبر عمرو بن حزم ۽ في الذكر وفي الأنشيين الَّدية ۽ رواه أبو داود والنسائى وابن حبان والحاكم (ولو) كان الذكر (لصغير وشيخ وعنين) ففيه دية (وحشفة كذكر) ففيها وحدها دية لأن معظم منافعه وهو للـة المباشرة بتعلق بها (وبعضها) فيه (بقسطه منها) لكمال الدية فيها فقسطت على أبعاضها (وقيل من الذكر) لأنه الأصل فإن اختل بقطع بعضها مجرى البول وجب الأكثر من قسط الدية وحكومة فساد المجرى (وكذا حكم بعض مارن وحلمة) فنى بعض كل قسطه منهما لامن القصبة والثلدى (وفى الأليين) من رجل وغيره وهما موٰضع القعود (الدية) لعظم منافعهما وفى بعض أحدهما قسطه من النصف بل عرف وإلا فحكومة (وكذا شفراها) أي حرفا فرجها المنطبقان عليه فيهما قطعا وإشلالا الدية ، وفي كل نصفها (وكذا سلخ جلد) لم يثبت بدله فيه دية المسلوخ منه ، فإن نبت استردت لأنه ليس محض نعمة جديدة كالأسنان لجريان العادة في نحو الجلد واللحم بذلك (إن بتي) فيه (حياة مستقرة) وهو نادر وليس منه تمزع الجلد بحرارة (و) مات بسبب آخر غير السلخ بأن (حزّ غير السالخ رقبته) بعد السلخ أو مات بنحو هدم أو حزه السالخ واختلفت الجناينان عمدا وغيره وإلا فالواجب دية نفس ، وتجب الدية أيضًا بقطع اللحمين الناتئين بجنب سلسلة الظهر كالألبين ، قاله فى التنبيه قال ابن الرفعة وهذه المسئلة غير مذكورة فى الكتب المشهورة . قال الأذرعى

ونقصت إحداهما وانحوفت الأخرى فالمنحونة الأصلية (قوله وهى رأس الثدى) هذا التعريف يشمل حلمة الرجل فهو أحسن من قول غيره بعد هذا الذى يلتقمه المرضع اه سم على منج (قوله ولا تدخل فيها الثندوة) اسم لنقرة الحلمة : أى ففيها حكومة (قوله وهى ماحواليها من اللحم) قال فى الصحاح فى فصل الثاء المثلثة . قال ثملب : الشدة بغضم أخما في منح (الثاء ألما في منح (الثاء ألما في منح الثاء المثلثة . قال ثملب : فعلمة : قال أبو عيدة : وكان روبة بهما الثنوة والعرقوة على فعلوة وهى مغرز الثدى ، فإذا ضممت همزت وهى فعلمة : قال أبوحيدة : وكان روبة بهما الشوق وسية القوس ، قال : والعرب لابهمز واحدا منهما (قوله وفى أثنين الغ) يشترط في وجوب الدية ، وإنما فسم على منهج البيشتين لأنه أراد بيان المغى النموى ولأن الغالب سقوط البيضتين بقطع جلدتهما مر اه سم على منهج (قوله وحشفة كذكر) فى الروض وشرحه : وفى قطع بالى الذكر المناقب منهم المؤلمة أو تقلع بالى الذكر المؤلمة ، فإن أشله أو شقه طولا وأبطل منفعته فدية تجب أو قلفة منه حكومة ، وكنا في قطع الإنساط فحكومة تجب لأنه ومنفعته باقيان والحلل فى غيرهما اهم . ثم ذكر فى شرحه فيا لو قطعه قاطع هل بجب القصاص كلاما طويلا اه سم على منهج . والراجح وجوب القصاص ذكر فى شرحه فيا لو قطعه قاطع هل بجب القصاص كلاما طويلا اه سم على منهج . والراجح وجوب القصاص ذكر فى شرحه فيا لو قطعه ناط هم على منهج ، والراجح وجوب القصاص فهامها به بعدد مناها اه سم على منهج ، والراجح وجوب القصاص ضائها اهم على منهج ، والراجح وجوب القصاص ضائها بود مثلها اه سم على منهج ، ومثله من غير المثغرة منقلم (قوله والا) أى بأن لم تبق فيه حياة مستقرة ضيا به بعراء المعمل منهج ، ومثله من غير المثغرة منقلة مناه الإفضاء من غير المثغرة كانقدم (قوله والا) أى بأن لم تبق فيه عدولة المعم على منهج ، ومثله من غير المثغرة كانقدم (قوله والا) أى بأن لم تبق فيه عدولة منه المعم على منهج ، ومثله من غير المثغرة كانقد من قوله والا) أى بأن لم تبق فيه عدولة المعم على منهج ، والماء على تنهج ، ومثله من غير المثغرة كانف المناء عن المناء على منهج ، والمؤلمة على منهم المعرفة المناء عبد المناء على منهم على منهج ، والمؤلمة على المناء عبدا المتقولة المناء عبد المناء على المناء عبد الماء عدا المتلاء المناء عبد المناء على المناء المناء المناء المناء على المناء المناء المناء ع

⁽ فوله على مامر فيه) الذي مر فيه إنما هو أقل الأمرين من الحكومة ودية حلمة المرأة

وهي غريبة ، وقد ذكرها الجرجاني في الشافي والتحرير أيضا ، وفي كسر عضوه أو ترقوته حكومة ، ويحط من دية للعضو ونحوه بعض جرم له مقدر وواجب جناية وغيره .

(فرع) فىموجب إزالة المنافع

وهي ثلاثة عشر (في) إزالة (العقل) الغريزي والمرادبه هنا العلم بالمدكات الضرورية الذي به التكليف بنحو لطمة (دية) واجمة كالتي في نفس المجنى عليه وكذا في سائر مامر ، ويأتى إجماعا لاقود لاختلاف العلماء في محله وإن كان الأصح عندنا كأكثر أهل العلم أنه في القلب للآية به وإنما زال بفساد الدماغ لانقطاع مدده الصالح الواصل إليه من القلب فلم ينشأ زواله حقيقة إلا من فساد القلب ، أما المكتسب وهو مابه حسن التصرف والحلق فراجبه حكومة لا تبلغ دية الغريزى ، وكذا بعض الأورا إن لم ينضبط فإن انضبط بالزمن أو بمقابلة المنتظم بغيره فالقسط ، ولو توقع عوده وقدر له خبيران مدة يعيش إليها غالبا انتظر فان مات قبل العود وجبت الدية

فالواجب دية نفس الخ (قوله أو ترقوة) وزنها فعلوة يفتح الفاء وضم اللام وهى العظم الذى بين نقرة النحر والعاتق من الجانبين اله مصباح (قوله وواجب جناية غيره) يعنى إذا ذهب من العضو الحينى عليه أو نحوه بعض جزء ولو بآ فة كأصبع ذهبت من اليد حط واجب ذلك الجزء من الدية التي يضمن العضو بها ، وكذا إذا جنى على العضو جناية مضمونة أوّلا ثم جنى عليه ثانيا فيحط عن الجانى الثانى قدر ماوجب على الجانى الأول .

(فرع) في إزالة العقل

قال الشيخ عميرة : قدم لأنه أشرف المعانى اه سم على منهج (قوله والمراد به هنا العلم) وفسر فى نواقض الوضوه بأنه غريزة يتبعها العلم بالفسروريات عند سلامة الآلات، وعليه فانظر السبب الداعى إلى تفسيره هنا بالعلم دون الغريزة ، مع أن الظاهر أن الذى يزول إنما هو الغريزة التي يتبعها العلم لا نفسه (قوله إجماعا) أى من الأمة لا الأثمة الأربعة فقط وهكذا كل موضع عبر فيه بالإجماع ، وأما الاتفاق فقد يستعمل فى اتفاق أهل المذهب (قوله للآية) هى قوله تعالى ـ لهم قلوب لايفقهون بها ـ (قوله من القلب) صلة لانقطاع (قوله وكذا بعض الأول) أى الغريزى (قوله فإن انضبط) أى الأول ، وقوله بالزمن كما لوكان يجن يوما ويفيق يوما أو غيرة بأن يقاس صواب قوله وفعله بالمختل منهما ويعرف النسبة بينهما وإلا : أى وإن لم ينضبط بأن كان يفزع أحيانا مما لإنفزع

(قوله ويحط من دية العضوونحوه) مراده بهذا تقييد وجوب الدية الكاملة فها مر من الأجرام بأن محله إذا لم ينقص منها بعض له أرش مقدو ولم تسبق فيها جناية وإلا حط من الدية مقدارمانقص وواجب الجناية السابقة ، لكن فى النسخ بعض جرم بباء موحدة وعين وضاد معجمة ، ولعله محرف عن نقص بنون ثم قاف ثم مهملة كما فى عبارة غيره ، وعبارة البهجة وحط نقص كل جرم ذى دية وواجب الجناية المبتدأة .

(فرع) فىموجب إزالة المنافع

(قوله لانقطاع مدده) أى اللماغ ، والمراد من هذا الكلام بدليل آخره أن الدماغ حبيًا فسد فإنما ينشأ فساده من فساد القلب ، إذ بفساد القلب ينقطع المدد الذي كان يصل إلى الدماغ منه فيفسد الدماغ بفساده . كما في البصر والسمع (فإن زال بجرح له أرش) مقدر كالموضحة (أوحكومة وجبا) أي كل من الأرش والحكومة مع دية العقل وإن كان أكثر لأنها جناية أبطلت منفعة ليست في محل الجناية فكانت كما لو أوضحه فذهب سمعه أو بصره ، فلو قطع يديه ورجليه فز ال عقله وجب ثلاث ديات ، أو أوضحه في صدره فز ال عقله فدية وحكومة (وفى قول يدخل الأوّل فى الأكثر) كأرش الموضحة وكذا إن تساويا كأرش اليدين كما لايجمع بين واجب الجناية على الحدقة وواجب الضوء ، ويجاب باتحاد المحل هنا يقينا بخلاف مانحن فيه (ولو ادعى) ببنائه للمفعول إذ لاتصح الدعوى من مجنون وإنما تسمع من وليه أو للفاعل وحذف للعلم به إذ من المعلوم أن المجنون لايصح منه ذلك بل مَن وليه فسقط القول بتعين الأوَّل (زواله) وكذبه الحس لم تسمع دعواه كأن كانت تلك الجناية لآتزيله عادة فيحمل على موافقة قدر كموته بقلم خفيف وإلا سمعت ، فإن أنكر الجانى زواله اختبر المجنى عليه فى غفلاته إلى أن يغلب على الظن صدقه أو كذبه (فإن لم ينتظم) بالبينة أو بعلم الحاكم (قوله وفعله في خلواته فله دية) لقيام القرينة الظاهرة على صدقه (بلا يمين) لأنها تثبت جنونه والمجنون لايحلف ، فإن اختلفا في جنون متقطع حلف زمن إفاقته ، وإن انتظما فلا دية لظن كذبه وحلف الجانى لاحيال أنهما صدرا اتفاقا أو عادة وخرج بزواله نقه.. فيحلف مدعيه إذ لايعلم إلا منه ، ولو أخذت دية العقل أو غيره من بقية المعانى ثم عاد استردت (وفى) إبطال (السمع دية) إجماعاً ولأنه أشرف الحواس حيى من البصر كما عليه أكثر الفقهاء إذ هو المدرك للشرع الذي به التكليف ولأنه يدرك به من سائر الجهات وفى كل الأحوال والبصر يتوقف على جهة المقابلة وتوسط شعاع أو ضياء ، وما زعمه المتكلمون من أشرفيته على السمع لقصر إدراكه على الأصوات وذاك يدرك الأجسام والألوان والهيآت مردود بأن كرة هذه المتعلقات فوائدها دنيوية لايعوّل عليها ، ألا نرى من جالس أصم فكأنما صاحب حجراً ملتى وإن تمتع في نفسه بمتعلقات بصره ، وأما الأعمى فني غاية الكمال الفهمي والعلم الذوقي وإن نقص تمتعه

ويستوحش إذا خلا فالحكومة اهروض وشرحه اه سم على منهج (قوله وإنما تسمع من وليه) هذا مع قوله الآتي لأنها تثبت جنونه النج يعلم منه أن الدعوى تتعلق بالولى واليمين بالحني عليه وتارة تنتي عنه بأن دام جنونه وتارة تثبت عنه بأن دام جنونه وتارة تثبت في حقه بأن تقلم اه سم على منهج . وقول سم : واليمين بالحني عليه ظاهره أنه لافرق في ذلك بين الجنون المتقطع والمطيق في أن الدعوى إنما تكون من الولى ، وينبني أن المجنى عليه لو ادعى زمن إفاقته محمت دعواه ثم رأيته على حج صرح بذلك في قولة أخرى ، فالمراد بدعوى الولى في الجنون المتقطع شمت ولا يكلف التأخير إلى زمن الإفاقة ليدعى المجنون بنفسه (قوله وإلا سممت) أي بأن لم الجنس (قوله حلف زمن إفاقته) أى الجنى عليه (قوله ثم عاد استردت) علل ذلك بأن ذهاجا كان مظنونا : أي بمبودها بان خلاف الظن ، وقضيته أنه لو أخبر بذهاجا معصوم لم تسترد لأن عودها حينئذ نعمة جديدة فليراج (قوله لا يعول عليا) هذا محبورة المبديدة فليراج (قوله لا يعول عليا) هذا محبورة المبديدة فليراج (قوله لا يعول عليا) هذا محبورة المبديدة فليراج (قوله لا يعول عليا)

فنساده لايكون إلامن فساد القلب ، فالعقل إنما زاد فى الحقيقة بفساد القلب (قوله أى كل من الأرش والحكومة) أى أحدهما ، وإنما عبر بالواو لقول المصنف وجبا (قوله وكذا إن تساويا) وحيثلذ فهذا القيل قائل بالدخول مطلقا كما لايمنى (قوله فوائدها دنيوية)كذا فى التحقة ، قال سم : هذا ممنوع فإنه يرتب على إدراكها التفكر فى مصنوعات الله تعالى البديعة وقد يكون نفسه طاعة كشاهدة نحو الكعبة والمصحف إلى آخر ماذكره من الأمثلة ، ولا يمنى أن ماذكره لايتوجه منعا على الشارح كابن حجر لأتهما إنما ادعيا أن أكثر متعلقات البصر دنيوية الدنيوى (و) في إذائته (من أذن نصف) من الدية لا لتعدده بل لأن ضبط النقص بالمفد أولى وأقرب منه يغيره (وقبل قسط النقص) من الدية ، ورد " بأن السمع واحد كما تقرر ، بخلاف البصر فإنه متعدد بتعدد الحدقة جزما وعلى وجوب الدية هنا حيث لم يشهد خبيران ببقائه فى مقره ولكن ارتتن داخل الأذن ، وإلا فحكومة لادية إن لم يرج زوال ، وإلا أن رجى فى مدة يعيش إليا غالبا كما فى نظائره وإن أمكن الفرق بأنه زال فى تملك لاهلمه فلا شيء (ولو أزال أذنيه وسممه فدينان) لأنه ليس فى جرم الأذنيين بل فى مقرهما من الرأس كما مر (ولو ادعى) المني عليه (زواله) وأنكر الجافى اختير بنحو صوت مهول مزجح متضمن المهديد فى غفلاته حتى يعلم صدقه أو كنابه فإنه فعلنا ذلك (وانزع جللسباح) أو نحو رحد (فى نوم وغفلة لكاذب) ظنا بمقتضى ملد القريئة ولكن يحمل الموافقة ، ولذا يحلف الجافى أنه باق ولا يكنى منه بأن لم يزل من جنايى إذ التنازع فى ذمابه وبقائه كلا في ذما به بخنايته أو جناية غيره والأيمان لايكتنى فيها باللوازم (والا) بأن لم ينزعج (حلف) لاحتال تجلمه ولا لا يدمن بد من تعرضه فى حافمة للماب سمه من جناية ملأ (وأخد دية) وينظر عرده إن قدر خبيران لذلك مدة يظب بد من تعرضه فى حافمة لذماب سمه من جناية ملا والأوروب ، وكما السم ونحوه كما مر (وإن نقص) السمع من كالم الأذين (فقطسه) أى النقص من الدية (إن عرف) قدر مة أد من غيره بأن عرف أد قال إنه كان يسمع من كالما الأذين (فقطسه) أى النقص من الدية (إن عرف) قدره منه أد من غيره بأن عرف أد قال إنه كان يسمع من كالما

المتفاوتة ، وقد يكون نفس إدر اكها طاعة كشاهدة نحو الكعبة والمصحف ، وقد يترتب على الإدراك إنقاذ عمر من مهلك إلى غير ذلك بما لايحصى ، وأيضا فن فوائد الإيصار مشاهدة ذاته تعالى في الآخرة أو في الدنيا أيضاً كا وقع له صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج ولا أجل من ذلك فليتأمل اهسم على حج . أقول : وبرد بأن ذلك كله إنما يعتد به ويكون نافعا بعد معرفة الرسولية المتلاأة منه وذلك إنما كله إنما يعتد به ويكون نافعا بعد معرفة الرسول صلى الله عليه وسلم ومعرفة الأمور الشرعية المتلفاة منه وذلك إنما يعرف بالسمع (قوله ولكن ارتنق) أى انسد (قوله وإلا) أي بأن شهد خيران بيقائه (قوله فحكومة) أخد من نفرة أنه أنه لوجني على عينيه فصار لا يبصر لكن شهد أهل الحبرة بيقاء لطينة بالبحر لكن نزل بالحابة ماعنم من نفرة أمم المجب الدين حياتلا لأن فيه إزالة تلك الطيفة فلم يجب الدينة بل الحكومة ، وقياس ذلك وجبوب الدينة في قطع العينين حياتلا في فهر وجوب حكومة فلم نفرة لله أم توثر شيئا (قوله اختبر بنحو صوت) قال في شرح الروض : ولابد في امتحانه من تكرره مرة بعد بأسم لم توثر شيئا (قوله اختبر بنحو صوت) قال في شرح الروض : ولابد في امتحانه من تكرره مرة بعد أشيري بل أن يغلب على الطن صدقة أو كلبه اه . وقد يفيد ذلك قول الشارح حتى يعلم الغ بجمل حتى بمضى الم وضود ودن التمليل اه سم على حج وقوله بأنه لم يزل مبايق، قد يقال التناز على مطلم المخ بجمل على عملي منه بجمايتك والجانى ودن المعلم المورة والا فلقاء ونقط ذائلة بالمتحق أنه كان المدعى يقول زال سمع الجيائي عليه بجمايتك والجانى يريد مجلفه دفع ذلك عند لكن ينهى الكورة مأي تقدر نقله ورائه والا وجبت) أى وإن لم يقدر خوران بأن قالا لايمود أو ترددا في العود وعدمه أو قالا يحتمل عوده من غير تقدير مدة ، لكن يبى الكارى

وهذا مما لاخفاء فيه ، ولم يدعيا أن جميعها دنيوى حتى يتوجه عليهما النقض بهذه الجزئيات (قوله ورد" بأن السمع الخ النح) قال الشهاب سم فيه مالا يخفي فتأمله اه : أى لأن الظاهر أن هذا القيل إنما هو مبنى على أن السمع واحد فلا يتوجه عليه الرد" بأن السمع واحد (قوله وإن أمكن الفرق) أى وينبنى على الفرق لو قيل به أنه لا يجب هنا شيء مطلقا من غير تقييد بالرجاء فى مدة يعيش إليها غالبا (قوله أو نحو رعد) فى جعل هذا من المعطوف على فعلنا ذلك مالا يخفي لأنه ينحل المنى إلى أنه إذا اختبر بنحو الصوت فانزعج بنحو رعد يكون كاذبا وهو غير مرادكما لا يخفي (قوله أن عرف بان عرف على المراد بأن كان عارفا أى خبيرا بمرات النقص فصار يسمع من نصفه ويحلف فى قوله ذلك لأنه لايموف إلا منه (وإلا) بأن لم يعرف قدر النسبة (فحكومة) تجب فيه (باجتهاد قاض) لتعلر الأرش، ولا تسمع دعوى النقص هنا وفى جميع ما يأتى إلا إن عين المدتمى والنقص وطريقه أن يعين المدتمى النقص وطريقه أن يعين المدتمى والمنتمى والمنتمى والمنتمى والمنتمى والمنتمى ويطلبه (وقبل يعتبر سمع قرنه) بفتح فسكون وهو من سنه كسنه لأنه أقرب (فى صحته مالم يحدد دعوى فى الثانى ويطلبه (وقبل يعتبر سمع قرنه) بفتح فسكون وهو من سنه كسنه لأنه أقرب (فى صحته نقص) السمع (من أذن سدت وضبط منهى ساع الأخرى ثم عكس ووجب قسط التفاوت) من اللية فإن كان بين مسانتى السامعة والأخرى النصف فله ربع اللية لأنه أذهب ربع سمعه فإن لم ينضبط فحكومة كما علم مما مر أن من بعينه بياض لا ينقص الضوء تكل فيها اللية (نصف دية) كالسمع (فلو فقاها) بالجناية أولا (أهل الحبرة) منا ولا يمين لا في السمع إذ لا طريق لهم فيه بخلاف ما هنا فإن لم طريقا فيه ، فإنهم إذا أوقفوا الشمع لا يراجعون فيه الشخص فى مقابلة عين الشمس ونظروا فى عينه عرفوا أن الضوء ذاهب أو قام ، بخلاف السمع لا يراجعون فيه المود لأنه لا يلت من ولم طريقا فيه ، فإنهم إذا أوقفوا الشمع فى مقرة وفى تقديرهم ملمة أذ لا لاطريق لم إلى معرفته ، ولا ينافي ذلك ما مر من التعويل على إخبارهم بيقاء السمع فى مقرة وفى تقديرهم ملمة أن لم طريقا إلى إلى المالي عليه نوع من الإدراك أو عوده بعد زواله الدال عليه الامتحان أن لم طريقا إلى زواله بالكاية ، إذ لاعلامة عليه غير الامتحان فعمل به دون سوالم ، بخلاف البصر يعرف زواله أن المن الم طريقا إلى زواله الدالى المناه على الامتحان فعمل به دون سوالم ، بخلاف البصر يعرف زواله أن لم طريقا إلى زواله الكالمة على عقير الامتحان فعمل به دون سوالم ، بغلاف البصر يعرف زواله المناه والمحرفة المناه على المناه على المناه ولاحدة المنه عن بخلاف المحرف المولود والانه المناه المناء على المناه المناه المناه على ال

فى على الخييرين ماهو حتى لو فقدا من عمل الجناية ووجدا فى غيره هل يجب قصدهما أولا أو يفرق بين بعد المساقة وقربه ؟ فيه نظر ، والأثرب أنهما إن كانا بمسافة القصر وجب على مريد إسقاط الأرش قصدهما وإلا فلا ، أو يقال لايتقيد ذلك بمسافة لأنه بزواله وجب الأرش على الجانى ، فإن أحضرهما سقط الطلب عنه وإلا طولب لاشتفال ذمته بالأرش ظاهرا حتى يوجد مايسقطه ، ولعل هذا أوجه (قوله ولو عين أخفش) أى خلقة . أما لو كان بجناية فيذبنى أن يقص واجبها من الدية لئلا يتضاعف الغرم .

أو فرع إوإن أعشاه ازمه نصف دية ، وفي الإعشاء با فة سهاوية الدية ، ومقتضى كلام البديب نصفها ، وإن أعشه أو أخفشه أو أخوله فحكومة ، كذا في الروض . وفي العباب : فرع : لو جني على شخص فصار أعشى أو أخفشه أو أحوله فحكومة ، كذا في الروض . وفي العباب : فرع : لو جني على شخص فصار أعمنى أعلاقا للبغوى إذ الأعشى كغيره ، ولو صار شاخص الحدقة فإن نقص ضووها لزمه الأكثر من قسط الذاهب إن انضبط وحكومة إشخاصها وإلا فحكومة النهى المعتمد، وقوله وكذا لو صار أعشى ضعيف، انهى المعتمد، وقوله وكذا لو صار أعشى ضعيف، وقوله خلافا للبغوى معتمد . وفي حج : تنسه : لو أعشاه بأن جني عليه فصار يبصر بهارا لزمه نصف دية توزيعا على إيصاره بهارا وليلا ، وإن أخشه بأن صار يبصر إيلا فقط لزمته حكومة على مافي الأرض وأقره شارحه ، على إيصاره بهارا وليلا ، وإن أخشه بأن صار يبصر إيلا فقط لزمته حكومة على مافي الأرض وأقره شارحه ، وهو مشكل بما تبله لإ أن يفرق بأن عدم الإيصار ليلا يدل على نقص حقيق في الضوء إذ لا معارض له حينت ، بخلاف عدمه نهارا فإنه لايدل على ذلك بل على ضعف قوة ضوئه على أن تعارض ضوء النهار فلم تجب فيه إلا حكومة إلى المناف أنه قلع اللحوم عبداً المسم على منهج . ولعل المرح مع بقاء صورته (قوله لم يتعبق عليا الأجفان ، والمراد بالقن في كلام الصنف أنه أز ال الضوء بجراحة المارح مع بقاء صورته (قوله من أوكله المسنف أنه أز ال الضوء بجراحة بي بين المنح مع بقاء صورته (قوله الم يتعلق الأولا أهل الخبرة) أى اثنان منهم كما يفيده قوله الآلى يعد فقد خبير بن الخ بي المناف المسنف أنه بالفرة الموردة وله مثل أولا أهل الخبرة) أى اثنان منهم كما يفيده قوله الآلى يعد فقد خبير بن الخ

بسؤالهم وبالامتحان ، بل الأوَّل أقوى ومن ثم قال (أو يمتحن) بعد فقد خبيرين منهم أو توفقهم عن الحُكم بشيء (بتقريْب) نحو (عقرب أو حديدة من عينه بغتة و نظر هل ينزعج) فيحلف الجانى لظهور كذب خصمه أولا فيحلف المجنى عليه لظهور صدقه ، وما تقرر من حمل أو قى كلامه على التنويع لا التخيير هو المعتمد كما ذكره البلقيني وغيره ، وقال الأذرعي : إن المذهب تعين سؤالهم لضعف الامتحان إذ يعلو البصر أغشية تمنع انتشار الضوء مع وجوده فتعين أنه لايرجع إليه إلا بعد تعذر أهل الخبرة ، ولذا ضعف فى الشرح الصغير ماذكره المتولى من أن الخيرة للحاكم (وإن نقص فَكالسمع) فني نقص البصر من العينين معا إن عرف بأن كان يرى لحد" فصار يرى لنصفه قسطه وإلا فحكومة ، ومن عين تعصبهي ويوقف شخص في عل يراه ويومر بالتباعد حتى يقول لاأراه فتعرف المسافة ثم تعصب الصحيحة وتطلق العليلة ويومر بأن يقرب راجعا إلى أن يراه فيضبط مابين المسافتين ويجب قسطه من الدية ، ولواتهم بزيادة الصحيحة ونقص العليلة امتحن فى الصحيحة بتغيير ثياب ذلك الشخص وبالانتقال لبقية الجهات، فإن تساوت الغايات فصادق وإلا فلا ، ويأتى نحو ذلك في السمع وغيره ، لكنهم فىالسمع صوَّروه 'بأن يجلس بمحل ويوْمر برفع صوته من مسافة بعيدة عنه بحيث¥لايسمعه ثم يقرب منه شيئًا فشيئا إلى أن يقول سمعته فيعلم ، وهذا بخالف مآمر في تصوير البصر بأمره بالتباعد أولا في محل يراه فيحتمل أنه تصوير فقط ، ويحتمل أنه تقييد وهو أوجه ، ويفرق بأن البصر يحصل له تفرق وانتشار عند البعد فلا يتيقن أوّل رؤيته حينتذ فأمر فيه بالقرب أوَّلا لتيقن الرؤية وليزول احمَّال التفرق ، بخلاف السمع فإنه إذا حصل فيه طنين ثم أمر بالتباعد فيستصحب ذلك الطنين القارّ فيه فلا ينضبط منهاه يقينا ، بخلاف ما إذاً فرّع السمع أوّلا وضبط فإنه يتيقن منهاه فعملوا فى كل منهما بالأحوط (وفى الشم دية على الصحيح) كالسمع فني إذهابه من إحدى المنخرين نصف دية ، ولو نقص وانضبط فقسطه وإلا فحكومة.ويأتى في الارتناق هنا مآمر في السمع ، ولو ادعى زواله امتحن ، فإن هش ٌ لريح طيب وعبس لحبيث حلف الجانى وإلا حلف هو ، ولا تسئل أهل الحبرة هنا

(قوله بل الأوك) هو قوله بسوالهم (قوله أو يمتحن بعد فقد خبيرين) انظر ما ضابط الفقد هل من البلد فقط أو من مسافة القصر أو العدوى أو كيف الحال ؟ فيه نظر ، والأقرب الثانى فليراجع (قوله وما تقرر) أى من قوله بعد فقد خبيرين الخ (قوله ويحتمل أنه تقييد) بتى أنه اعتبر فى تصوير معرفة النقص أنه تربط العليلة أولا وتطلق الصحيحة على مامر فهل ذلك تصوير فقط أو تقييد كما هنا ؟ فيه نظر ، والظاهر أنه مجرد تصوير ، إذ لايظهر فرق بين ربط العليلة أولا وبين عكسه فى حصول المقصود (قوله من إحدى المنخرين) تثلية منخر بوزن مجلس ثقب الأنف ، وقد تكسر المج إتباعا لكسرة الحاء كما قالوا منتن وهما نادران لأن مفعلا ليس من المشهور اهما عنادران لأن مفعلا ليس من المشهور اهما عنادران لأن مفعلا ليس من المشهور اهما عنادران الأن مفعلا ليس من المشهور اهم نادران الأن بقعل بالتخفيف والتشديد

⁽قوله منهم) لاحاجة إليه (قوله وما تقرر من حمل أو في كلامه على التنويع) أى الصادق بالترتيب الذى هو المرازي الذى هو المرازيب الملك و المرازيب المرا

لما مر فى السع والتائى فيمحكومة لأنه ضعيف النفع . ودفع بأنه من الحواس التي هي طلائع البدن فكان كغيره منا لم ووق إلى المعلم والتائى في طلائع البدن فكان كغيره أمل المعلم ، ويأتى هنا فى الامتحان وانتظار العود مامر ، وفى إحداث عجلة أو نحو تمتمة حكومة ، وهو من اللسان كالبطش من اليد فلا يجب زيادة لقطع اللسان وكون مقطوعه قد يتكلم نادر جدا فلا يعول عليه ، نع يرد على التشييه أن في قطع اليد التى ذهب بطشها اللدية ، بخلاف اللسان الذى ذهب تحلق على التقويم والمحالة والمحالة بخلاف تلك فوجب لجمالها كأذن مشلولة خلقة (وفى) إيطال (بعض الحروف فحسطه) إن بتى له كلام مفهوم وإلا وجب كمال الدية لفوات منفعة الكلام (و) الحروف (الموزع عليها ثمانية وعشرون حوفا فى لغة العرب) فلكل حرف ربع سبع دية وأسقطوا لا لتركيبها من الألف واللام ، واعتبار المحاودى لها والنحاة للألف والهمزة مردود . أما الأول فلما ذكر .

اه غنار (قوله لما مر فى السمع) أى من أبهم لاطريق لمم إلى معرفة زواله (قوله هي طلائع البدن) أى مقدماته التي توصل إليه المدركات ، وعبارة المصباح : الطليمة القوم بيمثون أمام الجيش يتعرفون طلع العدو بالكسر : أى غيره والجمع طلائع اه . فكأن هذه الحواس " نرلت منزلة القوم الذين ينقلون الأخبار بجامع أنها توصل إليها الصور التي تدركها وأطلق عليه السمه فيكون استمارة تصريحية (قوله فلا يعول عليه) ظاهره وإن تكلم على نفور ، لكن قضية ما يأتى في قوله ولو قطع بعض السانه وبني نطقه أنه يجب حكومة ، إلا أن أن يفرق بأن في قله بو الجملة بخلاف هذا رقوله لتركيبها من الألف واللام) هو كذلك إلا أن المست عبارة عما تركب من الألف واللام بل سهاها الألف اللينة كالألف في قال ومواقع الألف اللينة غير مواقع المستوف الذى هو أبين وأظهر في بيان المرأد ، ولا وجه التوزيع على ثمانية وعشرين مع كون المدرة والألف اللينة حقيقتين متباينتين الزوم إهدار أحدهما فالوجه التوزيع على تماة وعشرين فتدبر ، اللهم المرة والألف اللينة لايمكن التعلق بها وحدها ، ولا تكون إلا تبعا وتنولد من إشباع غيرها ، ولا تتميز اظاهرا عن الهواء المجرد فل تعتبر ولم يوزع عليها فليتأمل (قوله تطاق على أهم من الهمزة) فيه نظر ، عشيزا ظاهرا عن الهواء المجرد فل تعتبر ولم يوزع عليها فليتأمل (قوله تطاق على أهم من الهمزة) فيه نظر ،

(قوله وأسقطوا لا لتركيبها للغ) الظاهرات الواضع لم يرد جعل لا من حيث هي حرفا لأنها مركبة وما قبلها وما بعدها من الحروف بسائط. وإنما أراد الألف الدا الحروف وبدل على إدادته في المادة الله الله الله المعرفة في المرادة المادة المحروف وبدل على إدادته في الأألف الله المعرفة بهن أحديثها الإشارة إلى أنه يمكن النطق عهدا مستقلا لتوقف التحريك دونها ، وحينتك فلا بد من اعتبارها لأنها حرف مستقل يتوقف تمام النطق عليه ، بل هي أكثر دورانا في الكلام من غيرها كما لإيخنى ، وقوله واعتبار المادورى لها لايخنى مما تقرر أن المادورى لم يعتبرها متعين ، وحينتك فاعتبار من حيث تركبها وإنما اعتبر ما أربد منها وهو الألف اللهة ، وقد علمت أن اعتبارها متعين ، وحينتك فاعتبار المادورى هو عين اعتبار النحاة لاغيره لاكما اقتضاه صغيع الشارح ، وقوله أما الأولى فلما ذكر قد علمت أن المادورى لم يعتبر لا من حيث تركبها حتى يتو جه عليه هذا الدة '، وقوله وأما الثانى فلأن الألف تطلق على أعم المعزة والألف المغ فيه أن المدار في الحروف التى تقسط عليها الدية إنما هم المسيات التي همي أجزاء الكلام من الهمزة ان نطق اللسان بالهمزة غيره بالألف ولكل منهما غرج غصوص يباين الآخر وليس المدار على الأمراء

الألف لاندراجها فيها ، فإن كان المجنى عليه من غير العرب وزّعت على حروف لغنه قلت أوكبرت كأحد وعشرين فى لغة وأحد وثلاثين فى أخرى ، ولو تكلم بلغتين وزع على أكرهما ، وإن قطع شفتيه فلـهبت المم وَالْبَاءَ وَجَبَ أَرْشَهِما مع ديهما في أوجِّه الوجهين ﴿ وَقِيلَ لَاتُوزَعَ عَلَى الشَّفَهَيَّةِ ﴾ وهي الباء والفاء والميم والواو (والحلقية) وهي الهمزة والهاء والعين والغين والحاء والحاء بل على اللسانية لأن النطق بها ، ورد ٌ بمنع ذلك بل كمال النطق مركب من جميعها ، فني بعض من تينك قسطه من الدية ، ولو أذهب له حرفا فعاد له حرف لم يكن يحسنه وجب للذاهب قسطه من الحروف التي يحسنها قبل الجناية (ولو عجز عن بغضها خلقة أو بآ فة سهاوية) وله كلام مفهم فجني عليه فلـهب كلامه (فدية) لوجود نطقه وضعفه لايمنع كمال الدية فيه كضعف البصر والبطش (وقيل) فيه (قسط) من الدية وفارق ضعف نحوالبطش بأنه لايتقدر غالبا والنطق يتقدر بالحروف ، وردّ بأنه يبتى مقصود الكلام ما بتى له كلام مفهم فلاحاجة لذلك التقدير (أو) عجز عن بعضها (بجناية فالمذهب لاتكمل) فيها (دية) لئلا يتضاعف الغرم فيا أبطله الجانى الأول . وقضيته أنه لا أثر لجناية الحربي لأنها كالآفة السماوية ، وَالْأُوجِهُ عَدْمُ الْفَرْقُ ، وقيلَ تَكُمُّلُ وَالْحَلَافُ مُرتبُ عَلَى الْخَلَافُ فَيَا قَبْلُهُ (ولو قطع نصف لسانه فذهب ربع) حروف (كلامه أو عكس فنصف دية) اعتبارًا بأكثر الأمرين المضمون كل منهما بالدية ، إذ لو انفرد لكَّان ذلكُ واجبه فدخل فيه الأقل ومن ثم اتجه دخول المساوى فيا لو قطع النصف فذهب النصف ، ولو قطع بعض لسانه فذهب كلامه وجبت الدية لأنها إذا وجبت بذهابه بلا قطع فع القطع بالأولى ، ولو قطع بعض لسان وبي نطقه وجبت حكومة لاقسط إذ لو وجب للزم إيجاب الدية الكاملة في لسان الأخرس خلافا لجمع (وفي) إنطال (الصُّوت دية) إن بقيت قوة اللسان بحالها لخبر زيَّد بن أسلم بذلك رواه البيهقي وقول الشارح وهذا من الصحاب

أما أولا فقوله على أعم ليس على ما ينبقى لأنه من المشترك لا العام فإن العام أن يكون اللفظ دالا على منى يشترك فيه كل الأفراد فيتناولها جيما وليس الألف كذلك بل تطلق على مذا وعلى هذا ، وأما ثانيا فلأن هذا قول بعضهم وانتحاة يعتمدون القول الآخر وهو مغايرة الألف اللهمزة فتأمل (قوله وزع على أكثر هما ، ظامره وإن كانت الأقل العربية ، وعبارة الشيخ عميرة : ولوكان بحس العربية وغيرها وزع على العربية وقيرها على أكثر هما حروفا وقيل على أقلهما الم. وعليه فيحمل قول الأسارح هنا على مالوكانت فير هوريييين (قوله والميم) أي والمباء أنه الإيهب لهما أرش الخ (قوله وألم به في قوله ومن ثم قبل كان الأوجه فيمن قطع الشفين فوالت الميم والمباء أنه لايجب لهما أرش الخ (قوله أو باقة مباوية) وكالأقة جناية الفرق أي ين الحرق وغيره ، ويوشخذ منه بالأولى أن جناية السيد على عبله كالحرق . وكتب أيضا قوله والأوجه علم لم يين الحرق وغيره ، ويوشخذ منه بالأولى أن جناية السيد على عبله كالحرق . وكتب أيضا قوله والأوجه علم لم يين علم الله المنازة من المنازة المنا

التي هي لفظ ألف ولفظ ياء الخ حتى يتوجه ماذكر هكدا ظهر فليتدبر ، ثم رأيت الشهاب سم قرّر نمو ماذكرته آخرا ثم قال : إن الوجه تقسيط الدية على تسعة وعشرين (قوله لخبر زيد بن أسلم) لفظ زيد بن أسلم : مفعت السنة في حكم المرفوع تهم فيه الزركشي ، وهو يومم أن زيدا صحابي وليس كذلك وإنما هو تابعي ، ومن أوّل الصوت بالكلام بحتاج إلى دليل ، وزعم البلقيني أن ذلك يكاد أن يكون خرقا ، للإجماع غير معول عليه (فإن بطل معه حركة لسان فعجز عن التقطيع والترديد فديتان) لاستقلال كل منهما بدية لو انفرد (وقيل دية) لأن مقصود الكلام يفوت بانقطاع الصوت وعجز اللسان عن الحركة وقد يجتمعان ، وفارق إذماب النطق بالجناية على صعى فعملل بذلك نطقه لأنه بواسطة سماعه وتدرّجه فيه بأن اللسان هنا سليم ولم يقيم عليه جنابات أصلا ، عملات إيطال جركته المذكورة (وفي) إبطال (اللوق دية) كالسمع بأن لا يفرق بين حلو وحامض ومرّ ومالح وعلم ، وعند اختلاف الجاني والمخبى عليه في ذهابه يمتحن بالأشياء الحادة كرّ وحامض بأن يلقمها له غيره عنافهمة ، فإن لم يعبس صدق بيعينه وإلا فالجاني بيمينه ، ولو أبطل معه نطقه أو حركة لسانه السابقة فديتان كما قالم جم متقدمون ، ونقله الرافعي في موضع عن المتولى وأقره لكنه إنما يتأتى على الضعيف أن الذوق في طرف الممان لأن تقديق مع قطعه حيث لم يستأصل قطع عصبه ، أما على المشهور وبه جزم الرافعي في موضع المنا للذي واحدة للسان كما لو قطع فذهب نطقه لأنه منه كالبطش من البد كما مرّ ، ومن الكان الأوجة فيمن قطع الشفتين فرالت الميم والباء أنه لايجب لهما أرش لأنهما منهما كالبطش من البد أيضا،

ذلك اله سم على منهج (قوله ومن أوّل الصوت) أى فيا رواه زيد بن أسلم (قوله أن ذلك) أى وجوب الدية في المصوت (قوله أن ذلك) أى وجوب الدية في المصوت (قوله فعجز عن التقطيع) لعل المراد بالتقطيع تمييز بعض الحروف المختلفة عن بعض ، والمرديد الرجوع للحرف الأوّل بأن بنطق به ثانيا كما نطق به أولاً (قوله وفارق) أى ماذكر من وجوب الدينين (قوله المختطل بلنك نبقته) حيث قبل بوجوب دية واحدة في السمع (قوله بأن اللسان) متصل بقوله فدينان لابقوله وقبط دية (قوله مغافصة أخذه على غرة (قوله فدينان) معتمد (قوله كما قاله جع متقلمون) قديقال إن كان فرض هذه المسئلة أنه قطع اللسان فلا وجه إلا وجوب دية واحدة ، أو أنه جنى عليه بدون قطعه فوجوب الدينين في غاية الظهور سواء قلنا إن اللوق في طرفه أم في الحلق انهى سم على حج (قوله لا في اللسان) وهذا أى كونه في اللسان هو الراجع

فى الصوت إذا انقطع بالدية على ماذكره بعضهم وكان على الشارح أن يذكره إذ هو مرجم الإشارة فى قول السحر بلخلال وهذا من الصحابي الغ ، لأنه وقع خلاف بين الأصوليين فيا إذا قال الصحابي من السنة كذا أو نحوه هل هو فى حكم المؤوع إليه صلى الله عليه وسلم فيحتج به أولا ، والصحيح أنه فى حكم (قوله وليس كتلك) يقال عليه وحبند فا دليل وجوب الدية فى الصحت على أنه قد يقال من أثبت صحيته معه زيادة علم ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله ومن أول الصوت بالكلام النج الايختاج إليه الشارح فى الخبر بعد نفيه الحجيجة به من أصله ، وإنما يحتاج إليه من جعله فى حكم الملوع واحتج به كابن حجر فإنه سينذا يحتاج إلى المواب عما أورد عليه (قوله أن ذلك) أى وجوب الدية فى الصوت (قوله وفارق النح) أى على الصحيح (قوله لأنه بواسطة سياء الذ) علم الصحيح (قوله فاصة) هو بالغين المحجمة ، يقال غافصت الرجل: أن أخذته على غرة ، قاله فى الصحاح (قوله هنافصة) هو بالغين المحجمة ، يقال غافصت الرجل: أخذته على غرة ، قاله فى الصحاح (قوله فايتان على ماقاله جمع النح) صريح هذا السياق أن وجوب

لكن المعتمد وجوب أرش الحرفين أيضاكما مر(وتدرك بمحلاوة وحموضة ومرارة وملوحة وعذوبة) ولم ينظروا لزيادة بعض الأطباء عليها ثلاثةلدخولها فيهاكالحرافة معالمرارةوالعفوصة معالحموضة لأنالطب يشهد بأنهاتوابع وإذا أخذت دية المتبوع دخل التابع تحته (وتوزع) الدية (عليهن) فني كلّ خسها (فإن نقص) إدراكه الطعوم على كمالها (فحكومة) إن لم تتقدر وإلا فقسطه (وتجب الدية في) إبطال (المضغ) بأن يجني على أسنانه فتتخدّر وتبطل صلاحيتها للمضغ ، أو بأن يتصلب مغرس اللحيين فتمتنع حركهما تحبيئا وذهابا لأنه المنفعة العظمي للأسنان وفيها الدية فكذا منفعتها كالبصر مع العين والبطش مع اليد فإن نقص فحكومة (و) في إبطال (قوّة إمناء بكسر صلب) لفوات المقصود الأعظم وهو النسل ، واعتراض البلقيني بأنه لايلزم من إذهاب قوّة إنزاله إذهاب نفسه لأن طريقه قد تنسد مع بقائه فهو كارتتاق محل السمع مدفوع بمنع ما ذكره من التلازم ، وبفرضه يفرق بين ماهنا والسمع بأنه للطفه يمكن انسداد طريقه ثم عوده ، بخلاف المنَّ فإنه لكنافته منى سدَّت طريقه انسدً" واستحال إلى الْأخلاط الرديئة فلا يتوقع عوده ولا صلاحه أصلا ، فلو قطع أنثييه فلَـهب منيه لزمه ديتان ﴿ وَ﴾ في إبطال (قوَّة حبل) من امرأة ورجَّل بفوات النسل أيضا ، وقيده الأذرعي بما إذا لم يظهر للأطباء أنه عقم (و) فى (ذهاب) لذة (جماع) بكسرصلب ولو مع بقاء المنى وسلامة الصلب وَالذكر لأنه من المنافع المقصودةُ ومثله إذهاب لذة الطعام أوسد مسلكه فني كل دية ويصدق المجنى عليه في ذهابكل منهما ماسوى الأخيرة بيمينه لأنه لايعرف إلا منه مالم يقل أهل الحبرة إن مثل جنايته لاتذهب ذلك (وفى إفضائها) أى المرأة (من الزوج) بنكاح صيحًا أو فاسد (و) كذا من (غيره) بوطَّء شبهة أو زنا أو أصبع أو خشبة (دية) لها ، وخرج بإفضائها إفضاء الحنثى ففيه حكومة (وهو) أى الإفضاء (رفع مابين ملخل ذكّر ودبر) فيصير سبيل الغائط والجماع واحدا لقطعه النسل، إذ النطفة لاتستقر في محل العلوق لامنز اجها بالبول فأشبه قطع الذكر، فإن لم يستمسك الغائط فحكومة أيضا (وقيل) رفع مابين مدخل (ذكر و) محرج (بول) وهو ضعيف وإن جزما به في موضع آخر . وقال الماوردى: بل عليه الدية في الأول بالأولى، فإن لم يستمسك البول فحكومة أيضا ، فإن أزالهما فدية وحكومة

⁽توله والمفوصة مع الحموضة) أى والتفاهقم العلوية (قوله لأن الطب)أى علم الطب بشهد: أى يدل بأنها النخ (قوله فتتخدّ ر) بالحاء المعجمة كمانى المختار ويمكن قراءتها بالحاء المهملة ويراد بالتحدير ميلها عن جهة الاستقامة (قوله وتبطل)عطف تفسير (قوله مدفوع)هذا عجيب لأن البلقينى مانع والمنع لايمنع اهم مل حج. أقول: إلا أن يقال لما انتهض بإقامة سند المنع كان مدعيافهومنع للمدعى لا للمنع (قوله لأنه)أى اللذة بحنى الالتلاذ (قوله ماموى الأخيرة) أى قوله لذة جماع الخ (قوله وفى إفضائها) وإن تقدم له وطوها مرارا.قال فى العباب: إن حصل الإنضاء بوطء نحيفة يغلب إفضاره فدية عمد أويندر فشبه عمد أو ظنها زوجة فخطأ انهى (قوله فإن أزالهما فدية وحكومة)

البديين ضعيف كا يعلم بتأمله لكن فى حاشية الشيخ أنه معتمد فليراجع (قوله وفيها الدية) أى مطلق دية وإلا فلديها غير دية المضغ (قوله إذهاب نفسه) يعنى المنى (قوله وفيه وقفة) وجه الوقفة أن صورة المسئلة أنه كانت قوة المخيل موجودة قبل (قوله وذهاب جماع) ظاهر كلام الشارح أن هذا خاص بالرجل فانظر هل هو كالمك (قوله وسلامة الصلب) لايتأتى مع تقييده اللهاب بكسر الصاب إلا أن يقالمراده به التخيل عاهوالغالب (قوله لامتزاجها بالبول) صوابه بالغائط (قوله وقال الماوردى بل علمه الله أن يقالم أن كلام متمدلاً المناردة مايسوغ هذا الإضراب ، وفي التحفة قبل هذا مانصه فعلى الأول في هذا حكومة معتمد

وصح المتولى أن فى كل دية لإخلاله بالفتع ،ولو التحم وعاد كما كان فلا دية بل حكومة، وفارق التحام الجائفة بأن الملنار هناك على الاسم وهنا على فوات المقصود وبالعود لم يفت (فإن لم يمكن الوطء) من الزوج للزوجة (إلا بإفضاء) لكبر آلته أو ضيق فرجها (فليس للزوج) الوطء ولا لها تمكينه لإفضائه إلى محرم (ومن لايستحق افتضاضها) أى البكر بالقاء والقاف (فإن أزال البكارة بغير ذكر) كأصبع أو حشبة (فأرشها) يلزمه وهو الحكومة المـأخوذة من تقدير الرق كما يأتى ، نعم إن أزالها بكر وجب القود (أو بذكر لشبهة) منها كظنها أنه حليلها (أو مكرهة) أو نحو مجنونة (قهر مثل) يجب لها حال كونها (ثيبا وأرش بكارة) يلزمه لها وهو الحكومة ولم تدخل فى المهر لأنه لاستيفاء منفعة البضع وهي لإزالة تلك الحلدة فهما جهتان مختلفتان ، أما لوكان بزنا وهي حرة مطاوعة فلا شيء أو أمة فلا مهر لآنها بغيّ ، بل حكومة لفوات جزء من بدنها مملوك لسيدها (وقيل مهر بكر) إذ الغرض التمتع وتلك الحلدة تذهب ضمنا ورد" بما مر" من أنهما جهتان مختلفتان (ومستحقه) أي الافتضاض وهو الزوج (لاشيء عليه) لاستحقاقه إزالها وإن أخطأ في طريق الاستيفاء بخشبة ونحوها (وقيل إن زال بغير ذكر فأرش) لعدوله عما أذن له فيه فصار كالأجنبي ،ورد" بمنع ذلك (وفي) إبطال البطش) بأنّ ضرب يديه فزالت قوّة بطشهما (دية) إذ هو من المنافع المقصودة (وكذا المشي) في إبطاله بنحو كسر الصلب مع سلامة الرجلين دية لذلك وإنما يوخذ ذلك بعد الاندمال لأنه منى عاد لم يجب إلا حكومة إن بني سنين (و)في (نقصهما) يعني في نقص كل منهما على حدته (حكومة) بحسب النقص قلة وكثرة، نعم إن عرفت نسبته وجب قسطه من الدية (ولو كسرصلبه فذهب مشيه وجماعه) أى لذته (أو) فذهب مشيه (ومنيه فديتان) لاستقلال كل بدية لو انفرد مع اختلاف محليهما ، وفى قطع رجليه وذكره حينئذ ديتان أيضا لأنهما صحيحان . ومع سلامتهما حكوَّمة لكسر الصلب لأن له دخلا في إيجاب الدية ، ومع إشلالهما تجب لأن الدية لحلل غير

(قوله وصعح المتولى أن فى كل دية) ضعيف (قوله فإن لم يمكن الوطء) أى ابتداء ولو بعد تقدم الوطء مرارا (قوله فارشها يلزمه) وإن أذن الزوج ، وظاهره وإن عجز عن افتضاضها وأذنت وهى غير رشيدة وهو ظاهر فتابه له فإنه يقع كثيرا ، ومنه مايقع من أن الشخص يعجز عن إذاله بكارة زوجته فيأذن لامرأة مثلا في إذالة بكارتها فتبه له فإنه يقال الأوش لأن إذن الزوج لا يسقط عنها الشهان . لإيقال : هو مستحق للإزالة فينزل فعل المرأة المأزة نفل أن تقول : هو مستحق للإزالة فينزل فعل المؤقف المنافق في المنافق عنه المؤلم من الشبهة المنافق في الأمنال إلحرب ولم يبين نقص وما هنا ليس كان في شين في المنافق في الأصال وقوله ومم إشلالها أي مستحق وله المنافق في الأمنافق في الأصال وقوله ومم إشلالها تجب المنافقة ولن بق سنين) وفي نسخة : وإن بق شين وهي أوضح عالى الأصال وقوله ومم إشلالها تجب المنافقة ولي المنافقة ولي المنافقة ولي المنافقة ولي الأصال والمنافقة ولما المنافقة ولما المنافقة ولي المنافقة ولي الأصال وقوله ومم إشلالها ألمب كان المنافقة ولي ال

وعلى الثانى بالعكس ، ثم قال : وقال المـاوردى الخ فالإضراب له موقع ثم لا هنا (قوله وصحح المتولى الخ)

الصلب فأفرد حيئتا. بمكومة (وقيل دية) بناء على أن الصلب عل المشى لابتدائه منه ورد° بمنع مُثلك 11 هو مشاهد. [فرع] فى اجبّاع جنايات مما مر على شخص واحد ويجتمع فى الإنسان سبع وعشرون دية بل أكثر كما يعلم مما مر ، إذا (أزال) جان (أطرافا)كأذنين ويدين ورجلين(ولطائف)كعقل وسمع وشم " (تقتضى ديات فماتُ سراية) من جميعها كما بأصله وأوماً إليه بالفاء فلا اعتراض عليه (فدية) واحدة تلزمه لكون الجناية صارت نفسا ،وخرج بجميعها اندمال بعضها فلا يدخل واجبه في دية النفس (وكذا لوحزه الحاني قبل اندماله) لايجب سوى دية وأحدة إن اتحد الحز والفعل الأوّل عمدا أو غيره (في الأصّح) لوجوب دية النفس قبل استقرار ديات غيرها فتدخل فيها كالسراية إذ لاتستقر إلا باندمالها ، ومن ثم لوحز ً بعد الاندمال وجبت ديلت غيرها قطعا (فإن حزه) الجانى قبل الاندمال (عمدا والجنايات) بإزالة ماذكر (خطأ) أو شبه عمد (أو عكسه) بأن حزه خطأ أو شبه عمد والجناية عمد ، أو حزه خطأ والجناية شبه عمد أو عكسه (فلا تداخل في الأصح) المبنى مع مقابله على الأصح السابق من الدخول عند اتفاق الحرُّ بل يجب كل من واجب النفس والأطراف لاختلافهما حينتذ باختلاف حكمهما (ولو حز) رقبته قبل الاندمال (غيره) أى غير الجانى تلك الجنايات أو مات بسقوطه من نحو سطح كما أفتى به البلقيني ،وفرق بينه وبين مامر من اعتبار التبرع في المرض المحوف من الثلث لومات بها بأن التبرع صَدر عند الخوف من الموت فاستمر حكمه (تُعددت) الجنايات فلا تداخل إذ فعل شخص لايبني على فعل غيره ، وفارق هذا قطع أعضاء حيوان مات بسرايتها أو بقتله حيث تجب قيمته يوم موتَّه ، ولا يندرج فيها ماوجب في أعضائه بأنه مضمون بما نقص وهو يختلف بالكمال وضده ، والآدى مضمون بمقدّر وهو لايختلف بذلك مع كون الغالب على ضهانه التعبد .

قال سم على حج : ظاهرهذا الصنيع تصوير المسئلة بإشلال ماذكر مع ذهاب المشى والجماع أو والمنى ، إلا أن الاقتصار على قوله لأن الدية للإشلال ظاهره تصويرها بمجرد إشلال ماذكر ، وهو المفهوم من تصوير الروض وشرحه والمناسب للإفراد بمكومة ، ويجاب بأن الشارح إنما أطلق ذلك لأن إشلال الرجاين داخل في تعطل المشى وإن كان التمطيل يمكن انفراده غلا إشكال في الإفراد بمكومة ، إلا أن هذا لايدل على عدم التصوير بذهاب الجماع أو المنى ، والإفراد مع ذلك يشكل لأن للكسر دخلا في إيجاب ديته ، وبالجملة فالمفهوم من الروض وغيره تصوير هذه السئلة بما إذا أشل الرجلين أو الذكر بكسر الصلب من غير ذهاب شيء بما ذكر ولا إشكال حيظة فليتأمل رقوله لأن الدية لحلل غير الصلب فأفرد) وفي نسخة للإشلال فأفرد (قوله وفارق هذا الذي أي ماتقدم من دخول الأطراف واللطائف في دية النفس إذا مات سراية أو بفعل الحانى ، وكان الأولى ذكر هذا الذق بعد قول المصنف وكذا لوحزه الجانى الخ (قوله بأنه مضمون) أى الحيوان .

هذا هوعين التيل المذكور فى المتن لكن بالنظر لما قاله فيه المساور دى كما لايني (توله من جيعها) يعنى مات قبل اندمال شىء منها وإن كان الموت إنمها ينسب لبعضها بدليل المفهوم الآتى ، وصرح بهذا والده فى حواشى شرح الروض (قوله قبل اندماله) اتظر مامعنى الإندمال فى اللطائف وكذا السراية منها (قوله عند اتفاق الحز) فى شرح الجلال عقب هذا ما نصه وما بمقلمه فى العمد أو الحطأ اه ، ولعله ساقط من نسخ الشارح من الكتبة (قوله وفارق هذا قطع أعضاء حيوان الغ) الإشارة راجعة إلى مامر من اتحاد الدية إذا مات بسراية أو بفعل الجانى كما يعلم من شرح الروض ، ولعل الشارح كالشهاب حج إنما أورداه هنا بالنظر لمجموع حكم الآدمى فإنه يخالف بجموع حكم غيره .

فصل

في الجناية التي لاتقدير لأرشها والجناية على الرقيق

وتأخيره إلى هذا أولى من تقديم الغزالى له أول الباب (تبب الحكومة فها) أي جرح أو نحوه أوجب مالا من كل ما (لا مقدر فيه) من الدية ولم تعرف نسبته من مقدر، وإلا بأن كان بقربه موضحة أو جائفة وجبالأكثر من قسطه وحكومة كما مر ، وسميت حكومة لتوقف استقرار أمرها على حكم حاكم أى أو محكم بشرطه ومن ثم لو اجهد فيه غيره لم يستقر (وهي جزء) من عين الدية (نسبته إلى دية النفس) لكونها الأصل (وقبل إلى عضو الجناية) لأنه أقرب ، ويرد بعدم اعتبار القرب مع وجود ماهو الأصل المعول عليه في ذلك وغيره ، ومحلّ الحلاف في عضو له أرش مقدر ، فإن لم يكن كصدر و فخذ اعتبرت من دية النفس جزما (نسبة) أي مثل نسبة (نقصها) أي مانقص بالحناية (من قيمته) إليها (لو كان رقيقا بصفاته) التي هو علمها ، إذ الحرّ الاقيمة له فتعين فرضه رقيقا مع رعاية صفاته ليعلم مقدار الواجب في تلك الحناية ، فإن كانت قيمته بدونها عشرة وبها تسعة وجب عشر الدية ، والتقويم فيالحرّ يكُون بالإبل والنقد ، فكلُّ منهما جائز لأنه يوصل إلى الغرض ، أما القنّ فالواجب في حكومته النقد قطعا ، وكذا التقويم لأن القيمة فيه كالدية ، وتجب في الشعور حكومة إن فسد منبتها ، ومحله إن كان بها حمال ولحية وشعر رأس، أما ما الحمال في إزالته كشعر إبط وعانة فلا حكومة فيه في الأصح وإن كان التعزير واجبا للتعدَّى كما قاله المـاوردى والرويانى ، وإن اقتضى كلام ابن المقرى كالروضة هنا وجوبها ، ولا يجب فيها قود لعدم انضباطها ، وقد لاتعتبر النسبة كأن قطع أنملة لها طرف زائد فتجب دية أنملة وحكومة للزائد باجهاد الحاكم ، وإنما لم تعتبر النسبة لعدم إمكانها ، واستشكال الرافعي له بأنه يجوز أن تقوّم وله الزائدة بلا أصلية ثم يقوم دونها كما فعل فى السن الزائدة أو تعتبر بأصلية كما اعتبرت لحية المرأة بلحية الرجل ولحيتها كالأعضاء الزائدة ، ولحيته كالأعضاء الأصلية مردود لظهور الفرق وهو أن تقديره بلا أنملة أصلية يقتضي

(َ فصل) فى الحناية التى لاتقدير لأرشها

(قوله وتأخيره) أى هذا القصل (قوله إلى هنا أولى) وجه الأولوية أن المكومة يعتبر فيها نسبها إلى دية الفسل أو أرش الجناية على عضو فيا له مقدر ، وذلك فرع معرفة ماله مقدر ومالا مقدر له ومعرفة مايجب في ذلك (قوله على حكم حاكم) أى وذلك لأنها تفتقر إلى فرض الحر رقبقا بصفاته وتعتبر قبسته ثم ينظر المقدار النقص ويوشعد بعدم وقد المقويين (قوله أو يحكم بشرطه) أى وهو كونه عبدا أو فقد القاضى ولو قاضى ضرورة (قوله وعمل الحلاف فى عضو) هذا معلوم من قوله وقيل إلى عضو ، إذ من المعلوم أنها أنه إنما يشعب إلى عضو الجنائة إلا إذاكان له مقدر (قوله اعتبرت) أى الحكومة (قوله وجب عشر الدية) هو مع قوله والتقويم في الحر الخول لا كنول إلا من الإبل وإن اتفق التقويم بالنقد، ثم رأيت مع قوله والتقد) أى بكل من الإبل والنقد : أى لكن النقد مو الأصل ، وعبارة حج : والتقويم بالنقد ويجوز بالإبل

(فصل) فى الجناية التى لاتقدير لأرشها

(قوله فى الجناية) هو على حلف مضاف : أى فى واجب الجناية الخ (قوله أو جب مالا) انظر مامفهوم مذا القيد ولعله لبيان الواقع (قوله من كل الخ) هو بيان لجرح أو نحوه (قوله أما القن) كانه محرز قوله فيهامر أن تقرب الحكومة من أرش الأصلية لضعف اليد حينتا. بفقد أتملة منها ، وأن اعتبارها بأصلية بزيد على ذلك فق من الرمن الأصلية الضعف اليد حينتا. بمخلاف السن ولحية المرأة ، وأيضا فو الله الأتملة الاحمل لها غالب ولاجال فيها وإن فرض فقد الأصلية ، بمخلاف السن الوائدة فإنه كثيرا ما يكون فيها جمال بل وصفحة كما يأتى وجذ من اللحجية فيها جمال فاعتبر في لحية المرأة ، ولا كذلك ذائد الأنملة وقيام الأصبح عليها ممنوع (فإن كانت) الحكومة (ملقرف) مثلا وخصه بالذكر لأنه الغالب (له مقد "ر) أو تابع لمقدر : أى لأجل الجناية عليه من كانه مضمونة بما يضمن به المضوفسه فتنقص حكومة جرح الأنملة عن ديها وجرح الأصبع بعلوله عن ديته وقطع كف بلا أصابع عن ذية الخمس لابعضها وجرح ظهر نحو الكف عن حكومتها لأن تابع المقدر ركائقد وجرح البطن عن جائفة وجرح الرأس عن أرش موضحة ، فإن بلغه نقص سمحاق ونقص متلاحة نقص كل منها عنه ونقص السمحاق عن المتلاحة لثلا يستويا

(قوله بخلاف السن الغ) ينامل وجه انتفاء ذلك في مسئلة السن اه سم على حجد . أقول : ولعل ، وجهه أن صور مسئلة الاثماة بأن تعتبر الزائدة بلا أصلية وليس المحتبر ذلك في السن الزائدة بل التقويم فيها صورته أن تقوم الزائدة بم الأصلية ثم بالأصلية بدون الزائدة ولا يلزم على ذلك إجحاف بالحافى . ثم ماذكوه الشارح من الرد ظاهر على المعالم ال

من عين اللبة ، وذكره توطئة لوجوب التقويم فيه بالنقد (قوله بخلاف السن ولحية المرأة) يتأمل فإنه قد لانظهر عالفة إلا أن يقال : الفرق أن الجانى في السن و اللجية قد باشرهما بالجناية عليهما استقلالا ، بخلاف الأنجلة فإنه إنما باشر الجناية على الأصلية والزائدة قد وقعت تبعا ، ولعل هذا هو المراد بقول الشارح بإيجاب شيء عليه لم تقتضه جنايته ، وهذا الجواب لوالد الشارح في حواشى شرح الروض ، وقوله وأيضا الذه هو جواب الشهاب حج ، وقد نازع فيه الشهاب مم كما أنه أشار إلى المنازعة في الأول بما قد يدفعه ماذكرته فيه إن كان هو مراد الشارح كوالده فليراجع (قوله وقياس الأصبع عليها مردود) هذا القياس نقله حج عقب إشكال الرافعي مقرا له ، وعبارته وقيس بالأنملة فيا ذكر نحوها كالأصبع والشارح يمنع هذا القياس (قوله وجرح ظهر نحو الكف) أى أو بطنها (قوله و نقص السمحاق عن المتلاحة) كان الظاهر : ونقص المتلاحة عن السمحاق ، إذ السمحاق ألمغ من المتلاحة المناج – ٧

أكثرمن أقلمتمول فلا يكني أقل متمولخلافا للماوردي وابن الرفعة، إذ أقله غيرمنظورله لوقوع المسامحة والتغابن به عادة وذلك لئلا يلزم المحلمور المــار (أو) كانت الجناية بمحل (لاتقدير فيه) ولا تابع لمقدر كما مر (كفخذ) وكتف وظهر وعضد وساعد (ف)الشرط (أن لاتبلغ) الحكومة (دية نفس) فىالأولى أو متبوعه فى الثانية وإن بلغت في الأولى دية عضو مقدر أو زادت ، فإن بلغت ذلك نقص الحاكم منه كما مر ، وقد علم من ذلك أن قولهم المذكور لدفع توهم أنه يشترط فيها أيضا أن لانبلغ أرش عضو مقدر أياسا على الجناية عليه مع بقائه وإلا فلا يُتصوّر بلوغها دية نفس والمجنى عليه حيّ له منفعة قائمة مقابلة بشيء ما (و) إنما (يقوم) المجنى عليه لمعرفة الحكومة (بعد اندماله) أي اندمال جرحه ، إذ الجناية قبله قد تسرى إلى النفس أو إلى مافيه مقدر فيكون هو واجب الجناية (فإن لم يبق) بعد الاندمال (نقص) في الجمال ولا في المنفعة ولا تأثرت به القيمة (اعتبر أقرب نقص) فيه من حالات نقص قيمته (إلى) وقت (الاندمال) لئلا تحبط به الجناية (وقيل يقدره قاض باجبهاده) ويوجب شيئا حذرا من إهدار الجنابة (وقيل لاغرم)كما لو تألم بضربة ثم زال الألم ولو لم يظهر نقص إلا حال سيلان الدم اعتبرت القيمة حينئذ ، فإن لم توثر الجناية نقصا حينئذ أوجب القاضى فيه شيئا باجتهاده كما هو أوجه الوجهين ورجحه البلقيني ، وإن جرم فالعباب بعدم وجوب شيء سوى التعزير ، ولو لم يكن هناك نقص أصلا كلحية امرأة أزيلت ومسدمنبتها وسن زائدة قدرت لحيتها بلحية عبد كبير يتزين بها ، ويقدر في السن وله سن " زائدة نابتة فوق الأسنان ولا أصلية خلفها ، ثم يقوم مقلوعها ليظهر التفاوت لأن الزائدة تسدّ الفرجة ويحصل بها نوع جمال ، فدعوى اقتضاء كلامه عدم وجوب شيء ممنوع نظرا للجنس الذي قدمناه في جواب إشكال الوافعي (والجرح المقدر) أرشه (كموضحة يتبعه الشين) ومرّ بيانه فى التيمم (حواليه) حيثكان بمحل الإيضاح فلا يفرد بحكومة لأنه لو استوعب جميع محله بالإيضاح لم يلزمه سوى أرش موضحة ، فإن تعدى الشين للقفا أفرد

السمحاق أكر من واجب المتلاحة (قوله أكبر من أقل متمول) أى مما له وقع كربع بعير مثلا (قوله المحلور الممار) أى فوله لئلا تكون الجناية عليه مع بقائه مضمونة النخ (قوله فلا تابع لقلس) أى ولا هو تابع النخ (قوله وكتف وظهر) قد يقال الظهر يتصور فيه الجائفة كالبطن اه سم على حج (قوله دية نفس فىالأولى) يتأمل ، فإن الفرض أن الجناية على مالامقد له ولا هو تابع لقدر ومع ذلك فكيف يمكن بلوغه أرش عضوله مقدر ، وفى قوله قد علم من ذلك النخ إشارة إلى هذا الاعراض وإلى جوابه ، والأولى هى قوله أو لاتقدير فيه والثانية هى قوله إلا تابع لمقدر قوله والمجنى عليه) أى والحال (قوله لئلا تحبط به) أى بسبب عدم النقص (قوله ويقدر فى السن) أى تقويمه فىالسن الغ ، ولو عبر يقوم كان أوضح كما عبر به حج (قوله وجوب شىء) أى فى اللحية للمرأة والسن (قوله نظرا المجنس الذى قدمناه) أى يقوله وجنس اللحية فيها جمال الخرقوله فى جواب إشكال) يتأمل

⁽قوله في الأولى أو متبوعه في الثانية) انظر أى أولى أو ثانية مع أن الذي انتنى عنه التقدير والتبعية للمقدر شيء أ وإيجد (قوله وقد علم من ذلك) يعنى من قوله وإن بلغت الخ وقوله أن قولهم المذكور يعنى قول المتن وأن لاتبلغ دية نفس (قوله وإلا فلا يتصور الخ) أى لأن حقيقة الحكومة جزء من الدية منسوب إليها كما مرّ ، ولا ينصور أن يكون الجزء أعظم من الكل (قوله فدعوى اقتضاء كلامه الخ) اعلم أنه لم يقدم شيئا يتعلق بالجواب حى يسوغ له هذا التفريع ، وإنما غاية ماقدمه كيفية التقدير ، وهذا لاينكره المذعى المذكور بل هو على إشكاله

في أوجه الوجهين كما صححه البارزي والبلقيني وغيرهما لانتفاء علة الاستتباع ، وكذا لو أوضح جبينه فأزال حاجبه فعليه الأكثر من أرش موضحة وحكومة الشين وإزالة الحاجب ، وكالموضحة المتلاحمة نظر إلى أن أرشها مقدر بالنسبة للموضحة كذا قيل ، ولعله مبنى على أنه يجب فيها بقسط هذه النسبة ، أما على الأصح المـارّ أنَّ الواجب فيها الأكثر فيظهر أن يقال : إن كان الأكثِّر النُّسبة فهي كالموضحة أو الحكومة فلا . وعَلى هذا التفصيل يحمل قوله (وما لا يتقدر) أرشه (يفرد) الشين حوله (بحكومة في الأصح) لضعف الحكومة عن الاستتباع بخلاف الدّية،والثانى المذكور فىالوجيز أنه يتبع الجرح،وقضيته إفراد الشين بحكومة غيرحكومة الجُرح ، بلَّى من ضرورياته ، إذ لايتأنى بغيرمايذكره أنه يقدّر سلياً بالكلية ثم جريحا بلا شين . ويجب مابينهما من التفاوت وهذه حكومة الجرح ثم يقدر جريحا بلا شين ثم جريحا بشين ويجب مابينهما من التفاوت وهذه حكومة الشين . وفائدة إيجاب حكومتين لذلك أنه لو عفا عن إحداهما لم تسقط الأخرى وأنه يجوز بلوغ مجموعها دية ، إذ الواجب نقصه عنها كل منهما على انفراده لامجموعهما فلا إشكال في ذلك حكما ولا تصويراً (و) يجب (فى نفس الرقيق) المعصوم لو أتلف وإن كان مكاتبا أو أم ولد و جعله أثر بحث الحكومة لاشتراكهما في التقدير ، وللنا قال الأئمة : القنَّ أصل الحرَّ في الحكومة والحر أصل القن فيا يتقدرمنه (قيمته) بالغة مابلغت كبةية الأموال المتلفة (وفى غيرها) أى النفس من الأطراف واللطائف (مانقص من قيمته) سلما (إن لم يتقدر) ذلك الغير (فى الحر) وما نقله البلقيني عن المتولى من أنه لوكان أكثر من متبوعه أو مثله لم يجب كله بل يوجب الحاكم شيئا باجتهاده لئلا يلزم المحذورالمـــار ، وقال: إنه تفصيل لابدّ منه وأن إطلاق من أطلق محمول عليه غير متجه إذْ النظر فى القنَّ أصالة إلى نقص القيمة حتى فى المقدر على قول فلم ينظروا فى غيره لتبعيته ولم يلزم عليه الفساد الذي فى الحرّ (وإلا) بأن تقدّ رفى الحركموضحة وقطع طرف (فنسبته) أى مثلها من الدية (من قيمته) فني يده نعسمها وموضحته نصف عشرها (وفي قول لايجب) هنا (إلا مانقص) أيضا لأنه مال فأشبه البيمة (ولو قطع ذكره

في هذا الجواب اه سم على حج (قوله فهى كالموضحة) أى فيتبمها الشين حواليها ، وقوله أو الحكومة فلا : أى فلا يتبمها الشين حواليها ، وقوله أو الحكومة المن فلا يتبمها الشين حواليها ، وقوله أى النفس النخ) أى كان جرحه فى أصبحه طولا فنقص قيمته عشرها أو أكثر فقد ساوى بدل جرح الأصبح أو زاد عليه ، ومنا فساد ينبنى النظر إليه والاحتراز عنه فا وجه قوله فلم ينظروا النخ ، وقوله : ولم يلزم النح اه سم على حج (قوله الناشئة عنهم نفسا ١) أى جناية نفس (قوله ولو عاد الأول) متصل بقوله وجبت الدية النخ (قوله فللسيد الأقل ؟ وذلك الأنه جرح جراحين : إحداهما فى الرق ، والأخرى فى الحرية ، والدية توزع على عدد الروس ، فيجب عليه ثلث الدية نصفه فى مقابلة جراحة الرق والنصف الآخر فى مقابلة جراحة الحرية ، والسيد الإعب لم باد بدل ماوقع فى الرق وهو نصف الثلث .

كما يعلم من التحفة ، والجواب إنما هو المذكور بعد فىقوله نظرا المجنس الخ (قوله وكذا لو أوضح جبينه الغ) هلما مستثنى بما فى المتن وليس من جملة صوره وإن أوعمه سياق الشارح (قوله وقضيته) يعنى مافى المتن (قوله نقصه) هو فاعل الواجب وخيره قوله كل منها (قوله ولم يلزم الغ) أشار الشهاب سم إلى التوقف فيه

⁽١) (قول الحشي : قوله الناشئة ، إلى آخر الباب القول الثلاثة) ليست في النسخ التي بأيدينا اه .

وأنشاء في الأظهر) تجب (قيمنان) كما يجب فيهما من الحرّ دينان ، نعم لو جنى عليه اثنان فقطع كل منهما يلما بلا و جناية الثاني قبل اندمال الأولى ، ولم يمت منهما لزمه نصف ما ورجب على الأول ، فلو كانت قيمته ألفا فصارت بالأولى اعتمالت لزم الثاني مائتان وخمسون لا أربعمائة لأن الجناية الأولى لم تستقر وقد أوجبنا نصف القيمة فكان الأول انتقص نصفها (والثاني يجب (مانقص) من قيمته لما مر (فإن لم ينقص) على الضعيف (فلا شيء) وخرج بالرقيق المبضى ، فني طرف من نصفه حرّ نصف مافي طرف الحرّ ونصف مافي طرف الفن في
يده ربع الدية وربع القيمة وفي أصبعه نصف عشر الدية ونصف عشر القيمة ، وعلى هذا القياس فها زاد من
الجراحة أو نقص ذكرو المماوردى . وصكت عن حكم غير المقدر ، ويتجه أن يقدر كله حرا ثم قبا وينظر واجب
ذلك الجرح ثم يقد رضفه الحر قنا وينظر مانقصه اجرح من قيمته ثم يوزع كل منهما على مافيه من الرق والحرية ،
القديمة .

باب موجبات الدية

غير مامرٌ ، وقول الشارح فىالبايين فيه تغليب بأن كيفية القصاص على الكتاب الذى بعده فأطلق عليهما بابين ،وهو صميح (والعاقلة) عطف على موجبات (والكفارة) القتل وجناية القن والغرة، وتقدم أن الزيادة على ما فى الترجمة غيرميب ، إذا (صاح) بنفسه أو بآلة معه (على صبى لا يميز) وإن تعدى بدخوله ذلك المحل أو معتوه

باب موجبات الدية

(قوله غير مامر) أى مما يوجب الدية ابتداء كمتل الوالد ولده ، وكصور الحطأ وشبه العمد اه زيادى (قوله وهوج) أى لأن التغليب كثير الوقوع فى القرآن وغيره ، لكن فيه أنه كما قاله السيوطى مقصور على السياع ، فالأولى أن يوجه بأن إطلاق الباب بدل الكتاب حقيقة عرفية فيجوز أنه سهاه بابا بناء على هذا الاستعمال (قوله والكثارة) يصبح عطفه على كل انهى حج ، وكتب عليه سم : لعل المراد من موجبات الدية ، فإن أراد ومن العاقلة فالمراد صحته فى نفسه من جهة المنى وإن لم يوافق الصحيح فى القرينة ، وذلك لأن الصحيح أن المعاطيف إذا تكورت تكون كلها على الأول مالم تكن بحرف مرتب على مانى المفنى (قوله وتقدم أن الزيادة الذي وهنم به المؤرد على المقالد رمن أنه لم يذكر فى الرجمة جناية الرقيق والفرة مع أنه ذكرهما فى الباب (قوله إذا صاح بنفسه المخ)

[تنبيه] في نتارى البغوى : لو صاح بداية الغير أو هيجها بوثية ونحوها فسقطت فى ماء أو وهدة فهلكت وجب الفيمان كالصبى ، كلما بخط شيخنا بهامش المحلى ، ونقله شيخنا حج. فى شرحه عن نقلهما له عن فتاوى البغوى، وقيد الفيمان بقوله أى إن ارتعدت قبل سقوطها نظير مامر اهسم على منهج(قوله أوباً لله) ومنها نائبه الذى يعتقد وجوب طاعته مثلا / قوله وإن تعدى) أى الصبى (قوله أو معتوه) نوع من الجنون ، وقوله أومبر سم

(قوله نعم لوجئى عليه المثنان التح) هذا مستثنى من أصل المسئلة لامن خصوص قطع الذكر والأنشين فكان الأولى تقديمه عليه (قوله:ربع القيمة) يعنى ربع قيمة الجميع بدليل مابعده . أو عبنون أو مبرسم أو نائم أو موسوس أو مصعوق أو مذعور أو امرأة ضعيفة ولم يحتج لذكرهم لكونهم في معنى غير المميز ، بل المميز الدى لم يصر مراهقا متيقظا مثلهم كما أفهمه قوله الآتي ومراهق متيقظا كمالهم كما أفهمه قوله الآتي ومراهق متيقظا كمالهم أو الفير أو بهر أو جبل صبحة منكرة وسواء أكان واقفا أم جالسا أم مضطجعاً أم مستلقيا (على طوف سطح) أو شفير بثر أو بهر أو جبل صبحة منكرة صبى لأنه شرط لابد منه لكونه دالا على الإحالة على السب ، إذ لولا ذلك لاحتمل كونه موافقة قدر (فات) منها وحدفها لدلالة فاء السبية عليها ، لكن الفورية التي أشعرت بها غير شرط حيث بني أنزها لمل الموت (فلية منها لما المائلة على المائلة على المائلة على المائلة على المائلة بل المائلة) لأنه شبه عمد ، ولو ادعى الولى الارتماد والصائح عدمه صدق الصائح بيمينه لأن الأصل عدم الارتماد ، ولو لم يمت لكن ذهب عقله أو بعمرف أو مشيه مثلا ضمنته العاقلة كلمك أيضا بأرشه المتملام ، وخرج الارتماد ، ولو لم يمت لحن ذهب عقله أو بعمرف سطح نحو وسطه مالم يكن الطوف أخفض منه بحيث يتدحرج بقوله على صبى صياحه على غيره الآتي وبطرف سطح نحو وسطه مالم يكن الطوف أخفض منه بحيث يتدحرج الواقع به إليه فيا يظهر (وفي قول قصاص) فإن عنى عنه فدية على الجانى مغلظة لغلبة تأثيره ، ورد بمنع ذلك (ولو كان) غيز المديز ونحوه (بأرض) فصاح عليه فات (أو صاح على بالغ بطرف سطح) أو نحوه فسقط ومات (فلا دية في الأمدى المعرب) أو نحوه فسقط ومات (فلا دية في الأمح) المناذرة الموت بذلك مجول به في الصبى

نوع من الجنون أيضا (قوله أو موسوس) أصله وسوست إليه نفسه فهو موسوس إليه لكنه حذف الجار فاتصل . الضمير (قوله أو امرأة ضعيفة) أي ضعيفة العقل (قولهُ اكتفاء بقوله) إنما لم يجعل الشارح نكتة حذف قيد الارتعاد ما أشار إليه المحلى من أن قوله بذلك يدل عليه إذ المعنى بسبب الصياح وإنما يعلم كونه سببه إذا وجد ما يدل على السببية كالارتعاد ، لأن دلالة ماذكره المحلى على الارتعاد بطريق الإشارة ودلالة ماذكره الشارح من قوله اكتفاء الخ بطريق التصريح فقد حذف من الأوَّل للذَّكُّر في الثاني فيقدر في الأوَّل نظيره (قوله إذ لولاً ذلك لاحتمل كونه موافقة قلس أكى وعليه لواختلفا فىالارتعاد وعدمه صدق الحانى لأن الأصل عدم الارتعاد و براءة الذمة كما سيأتى (قوله فمات منها) أىأو زال عقله سم على منهج وسيأتى (قوله وحذفها) أى حدف منها (قوله لدلالة فاء السببية) فيه أنه لادليل هنا على أن هذه الفاء للسببية حيى يدل عليها إلا أن يقال: تتبادر السببية فى أمثال هذا المقام لاسيا مع قوله فوقع بذلك ، أويقال وقوعه جوابَ الشرط المحتاج إلى تقديره دليل كونه للسببية اه سم على حج (قوله حيث بني آثرها) قال م ر : الموت ليس شرطا ، فلو وقع فتلف عضوه أو منفعته ضمن اه سم على منهج (قوله فدية مغلظة) أي من جهة التثليث (قوله صدق الصائح بيمينه) أي فلا شيء عليه (قوله ضمته العاقلة) ذكر هذه فيها لو صاح عليه بطرف سطح يقتضى أنه لو صاح عليه بالأرض أو على بالغ متيقظ فزال عقله لم يضمن . وقد يقال : الصياح وإن لم يوثر الموت لكنه قد يوثر زوال العقل فإنه كتيرا مابحصل منه الإزعاج المفضى إلى زوال العقل (قوله ورد عنع ذلك) أى والمـانع لايطالب بدليل لأن مقصود المـانع مطالبة المستدل بصحة دليله ، فلا يقال لم لم يذكر سند المنع (قوله أو صاح على بالغ الخ) أى متيقظ (قوله فلا دية في الأصح) أي ثم إن فعل ذلك بقصد أذية غيره عزّر وإلا فلا (قوله في كل منهما اللَّمية) يوخذ من الاقتصار

⁽قوله وسواء أكان واقفا الغ) لايمنى ما فى هذا التعبير هنا ، وعبارة التحفة : وهو واقف أو جالس الخ (قوله وحذف من أصله) قرر سم أنه لم يحذف من أصله شيئا ،إذ لايفهم من قوله فومع بذلك إلامنى تسبب الصياح ، بل ادعى أن عبارة المصنف أصرح (قوله اكتفاء الغ) فيه توقف وأشار إليه سم (قوله منه)

للوت وفى البالغ عدم الخاسك المفضى إليه ، ودفع بأن موت السبى بمجرد الصياح فى غاية البعد وعدم تماسك البالم به خلاف المثالب من حاله فيكون موتها موافقة قدر (وشهر سلاح) على بصير رآه (كصياح) فى تفصيله المذكور (ومراهق متبقظ كبالغ) في ذكر فيه ، وعلم من قوله متبقظ أن المدار على قوة النمييز لا المراهقة كما المنكور (ومراهق متبقظ كبالغ) في ذكر فيه ، وعلم من قوله متبقظ أن المدار على المميز (ولو صلح) يستفاد ذلك من كلام الشارح ردا على من زعم لدافع مفهوم عبارة المصنف رحمه الله تعالى فى المميز (ولو صلح طرف سعلم لا أرض (وسقط) ومات منه (فدية تحفقة على العاقلة) لأن فعله حيثنا خطأ (مولو طلب سلطان) أو نحوه ممن تخشى سطوته و فواقع المباطان) أو نحوه المناطب بنين وهى كما قاله المبلقيني غدرة مطلقا أو برزة وهو ممن تخشى سطوته ، فإن لم تخش منه فلا أو لإحضار نحو ولدها أو طلب من هو عندها ، ولعل تقييده بذكر السوء التنبيه على التضمين جورا بالأولى (فا وتحبي بأجهفت مالومات فوعا فلا (فاتين عامد ولا يعرض باختصاص الإجهفس بالإبل لفة لأن عوف الفقهاء بخلافه فلم فيالا ولا ولدها الشارب لبنها بعد الغذي علمهم إفضائه لذلك عادة ، نعم إن ماتت بالإجهفس مالومات فوعا فلا فياله ويباله ولا ولدها الشارب لبنها بعد الغدم إله المناقلة ويما الخدة ان من مات بأجره المؤمن فوها علمها إفضائه لذلك عادة ، نعم إن ماتت بالإجهاض فعل عاقلته ديها والما المنارب بنه بالم المناقلة وينها

على الدية أنه الاقصاص قطعا اله عميرة (قوله فيكون موسها موافقة قدر) يوضط منه أنه لاكفارة على الفسائح (قوله وينا وشهر سلاح على بصبر) قديقال : أو على أعمى إذا مسه على وجه يوشر ويرعب اله سم على حج (قوله فيا ذكر) أى من أنه لاشى ه فيه وقوله ولو طلب سلطان أو نحوه) من النحو مشايخ البلدان والعربان والمشد" (قوله أو برسوله) اعتمد م رفيا لو طلبها الرسل كذبا أن الفيمان على الوسل ، وقال : أوطلبها رسل السلطان بأسره مع علمهم ينظمه ضمنوا إلا أن يكرههم كما في الجلاد كما هو ظاهر اله سم على منج . ولو زاد الرسول في طلبه على ماقاله السلطان كذبا في المسلمان يأسره مع فلم منج . ولو زاد الرسول في طلبه على ماقله السلطان كذبا مهددا وحصل الإجهاض أو كلام السلطان فقيه نظر ، والأقرب أن الفيهان على عاقلة الرسام دون الرسول لأن الأصل الرسول لتحديد بالمنافقة ، ولو جهل هل زاد أولا فالظاهر أن الفيان على عاقلة الإمام دون الرسول لأن الأصل علم عاقلة الإمام دون الرسول لأن الأصل فلا يو يعلم المنافقة ، ولو جهل هل زاد أولا فالظاهر أن الفيان على عاقلة الإمام دون الرسول لأن الأصل فلا يو يدهد على المنافقة ، كن على المنافقة من المنافقة من المنافقة من المنافقة على الفيان في هذه على عاقلة الإمام عدن الرسول لأن الأصل فلا يو يعلم المنافقة أن كون الألبا معددا لمنافقة المنافقة على عاقلة المنافقة على عاقلة الإمام على منافقة المنافقة أن المنافقة أن الأصل المنافقة أن كون لا لغرض العقوبة بل ليسألها عن حال من شهد عنده المناهدة أو نحو ذلك (قوله أن المنافقة أن أن فلا نظر إليا بخصوصها إن اطردت عادتها بلك (قوله ولا ولدها) أى ولا يضمن ولدها الخ (قوله المنافقة أن أن فلا نظر إليا بخصوصها إن اطردت عادتها بلك (قوله بالإجهاض) أى بسيه

أى الوقوع ،وفى نسخ تأثيث الفيائر في هذا وما بعده (قوله وعلم من قوله متيقظ) في هذا العلم منع ظاهر ، وإنما الذي يعلم منه أنه لابد من التيقظ زيادة على التكليف إذ هو قيد فيه كما لايخبى (قوله لكن ذهب عقله الخ) الظاهر أن هذا غير مقيد بالصبى ولا بطرف السطح. فليراجع (قوله بحيث يتدحرج الواقع) أى وتد حرج بالفعل كما هو ظاهر (قوله كما يستفاد ذلك من كلام الشارح) فيه منع أيضا ، وإنما الذى قاله الشارح إنما هو أن المراد بغير للميز فيا مرماقابل المبيز المتيقظ كما يعلم بمراجعته (قوله فطلها بدين) ليس فىكلامه خبر لهذا فيا رأيت من النسخ

كالغرَّة ، ولو تلفت فأجهضت ضمنت عاقلة القاذف ، بخلاف مالو مانت فلا ، كما لو أنسد ثبابها حدث خرج منها فزعا ، ولو آتاها برسول الحاكم لتدلحما على أخيها مثلا فأخذها فأجهضت اتجه عدم الضهان حيث لم يوجد من واحد منهماً نخو الغزاع، تعم يظهر حله على من لم تتأثر بمجرّد رؤية الرسول . أما من هي كذلك لا سيا والفرض أنه أمحلها فتضمن الغرة عاظمُهما ، ويغبغي للحاكم إذا أراد طلب امرأة أن يسأل عن حلها ثم يتلطف في طلبها (ولو وضع) جان (صبيها) حرًّا (في سبعة) بفتح فسكون : أي عمل السباع ولو زبية سبع غاب عنها (فأكله سبع فلاضمان) عليه ، إذ الوضيع ليس بإهلاك ولم يلجى السبع إليه ، ومن ثم لو ألق أحدهما على الآخر وهو فى زبيته مثلا صْمَنَه لأنه يَسْبِ في الْمُضْيِقُ وينفر بطبعه من الآدى في المتسع وأفهم كلامه بالأولى أنه لاضمان في البائع وإنما خص الصبي بالذكر للخلاف فيه (وقيل إن لم يمكنه انتقال) عن المهلك في محله (ضمن) لأنه إهلاك له عرفا ، فإنْ أمكنه فَتركه أو وضعه بغير مسبعة فاتفق أن سبعا أكله أوكان بالفا هدر قطعا كما لو قصده فترك عصب جرحه حَى مات . أما القن " فيضمنه باليد مطلقا . وقول بعضهم إن استمرت إلى الافتراس تصوير لاقيد ، نعم لوكتفه وقيده ووضعه في المسبعة ضمنه كما قالهالمـاورديّ لأنه أحدُّث فيه فعلا ، ولا ينافيه قول المصنف رحمه الله تعالى . وقيل إنهُم يمكنه انتقال ضمن إذ هو مفروض فيمن عجز لضعفه لصغر أو نحوه بلا ربط أو نحوه ولا قول الشيخ في شرح منهجه ولومكتوفا : أي لتمكنه معه من الهرب وكلامنا في مكتوف مقيد (ولو تبع بسيف) ونحوه نميزاً (هارباً منه فرمى نفسه بماء أو نار أو من سطح) أوعليه فانكسر بثقله ومات (فلا ضمان) عليه فيه لمباشرته إهلاك نفسه عمدا ، وقول بعضهم هنا فأشبه مالو أكره إنسانا على أن يقتل نفسه فقتلها لا ضهان على المكره تبع فيه الرافعي هنا ، والمعتمدكما ذكره ابن المقرى تبعا لأصله فى أوائل كتاب الجنايات أنه عليه نصف الدّية (فلو وقع) بشىء A.ذكر (جاهلا) به (لعمَّى أو ظلمة) مثلاً أو تغطية بِّر أو ألجأه إلى السبع بمضيق (ضمنه) تابعه لأنه لم يقصد

(قوله ضمنت عاقلة الفاذف) أى ضهان شبه عمد (قوله و لا أثاها بر سول الحاكم النح) أى بلا إرسال من الحاكم القوله الآف فتضمن الغرة عاقلهما . أما إذا كان بإرساله فهو ماتقدم فى قوله بنفسه أو برسوله (قوله على من لم تأثر النح) يوشخد من هذا حكم حادثة وقع السوال عنها ، و هى شخص تصور بمبعورة سبع ودخل فى غفلة على نسوة ببيئة مغزعة عادة فأجهضت امرأة منهن ، و هو أن عاقلته تضمن الغرة بل و تضمن دية المرأة إلى ماتت بالإجهاض بخلاف مما إذا ماتت بالإجهاض بخلاف مما إذا ماتت بالإجهاض المراهق اله و فى ما إذا ماتت بالإجهاض المراهق اله و فى من المراهق اله و فى مناه المراهق اله و فى مناه المراهق اله و فى المحار المراهق الله و فى المحار المراهق اله و فى المحار المراهق المورة الأولى المراهق المورة الأولى المراهق المهاد فى المحار المحالة المحار المحالة المحار المحارة المحار المحارة المحار المحارة المحار المحار المحار المحارة المحارة المحار ا

⁽قوله فى عمله) انظر أى حَاجة إليه مع قوله عن المهلك (قوله ولا ينافيه قول المصنف: وقيل إن لم يمكنه النخ) صوابه: ولا ينافيه قول المصنف ولو وضع صبيا فى مسبعة فأكله سبع فلا ضمان، وقوله إذهو مغروض النخ: يعنى إذ بعض ما صدقاته الذى هو على الحلاف بينه وبين الضعيف (قوله لاضمان على المكره)كان ينبغى أن يثبت قبله لفظ حيث أو نموه فتأمل (قوله أو أجأه إلى السبع) أى وهو عالم به كما يقتضيه الصنيع، والفوق بينه

إهلاك نفسه وقد ألجأه التابع إلى الهرب المفضى الهلاك فناز م عاقلته دية شبه الهمد (وكلما لو انحسف به سقف) لم يرم نفسه عليه (في هربه) لضعف السقف وقد جهله فهلك ضمنه تابعه (في الأصبح) لما مر ، والثاني لالعدم شعوره بالمهلك (ولو سلم صبي) ولو مراهقا من وليه أو أجنبي وما بحثه الزركشي من كونه مشاركا للسباح غير صحيح إذ هو مباشر ومسلمه متسبب (لمل سباح ليعلمه) السباحة أى العوم فتسلمه بنفسه لابنائيه أو أخذه من بإهماله حتى غرق مع كون المماء من شأنه الإهملاك ، وبه فارق الوضع في مسبعة لأنها ليس من شأنها الإهملاك ، بإهماله حتى غرق مع كون المماء من شأنه الإهملاك ، وبه فارق الوضع في مسبعة لأنها ليس من شأنها الإهملاك ، السباح بدخول المماء فدخل عتدارا فغرق ضمنه بالقود كما قاله البلقيني لأنه الذي أغرقه ، وخرج بالعمبي كنا حفر في ملك غيره بلا إذن أو بشارع ضيق وإن أذنه الإمام وكان لمصلحة المسلمين إذ لا أثر لإذنه فيا يضر وإن نظر فيه الزركشي ، أو واسم لمصلحة نفسه ولم يأذنه الإمام ما تلف به من مال عليه وحر على عاقلته كل في المناز فيه المعبق أو ملكه لتلك المقمة المفضود من علمها أو ملكه لتلك المقمة الحفود في المنا الآية ليلاكان أو نهارا لتعديه ورضاه باستبقائها أو متمه من طمها أو ملكه لتلك البقمة المخفود في المكان وبينها و الإيفيده تصديق الممالك في الإذن بعد البرد كي بل لابد من بينية ، فلو تعدى في سائر يالمائل الآية ليد فيمنع الفيان و البينية المهارة على المناز وبنا عالمها أو ملكه لتلك البقمة المخفود في المائل الآية وبد فيمنية المهان ولا يغيده تصديق الممالك في الإذن بعد الدرد ي بل لابد من بينية ، فلو تعدى في سائر يالمائل الهربية المهارة ومنه من طبها أو ملكه لتلك البقمة المخورة المحدى المائل في الإذن بعد البرد ي بل لابد من بينية ، فلو تعدى المنها وسرع المعان و المينية ما فلو تعديق الممالة في الإذن بعد البرد ي بل لابد من بين من بينة ، فلو تعدى المناد الم

أى الكره نصف الدبة أى دية عمد (قوله وقد جهله) أى ضعف السقف (قوله من كونه) أى الأجنبي (قوله على عاقلته) أى عاقلته) أى عاملته) أى عاملته) أى عاملته) أى عاملته) أى عاملته) أى المبار أوله نظير مامو) أى من قوله إذ هو مباشر النح (قوله نظير مامو) أى من قوله إذ هو مباشر النح (قوله نظير مامو) أى بدية شبه العمد (قوله الأثر امه الحفظ) أى بتسلمه إياه (قوله مختار النح) أى المبارح ضبيق بنا أن المبارح ضبيق أن المبارح مأخوذ من قول المصنف الآقى أو بطريق ضبيق يغم المبارك (قوله الأن عليه) أى البالغ (قوله إذ الأثر الإذنه) أى الإمام (قوله لمصلحة النح، وكأن وجد ذكره هنا التنبيه على أنه من العدوان فى الجملة (قوله إذ لا أثر لإذنه) أى الإمام (قوله لمصلحة أى المبارك في الإمام (قوله لمصلحة أى المبالك (قوله ولا يقيله) أى الإمام (قوله ورضاه) أى المبالك (قوله ولا يقيله) من المبارك إلى المبارك في المبالك في المبارك بعد مقوط الفيان عن الحافر لتجدير أنه حضر بلا إذن ماتقرر من أنه لايفيده تصديق المبالك فى الإذن بعد التردى لعل وجهه أن الحفر فى ملك الغير الأصل فيه التعدى وهو يقتضى ضبان الحافر واحد غير الأصل فيه التعدى وهو يقتضى ضبان الحافر و فقول المبالك كنت أذنت يسقطه وإسقاط الحق بإخبار واحد غير الأصل فيه التعدى وهو يقتضى ضبان الحافر و قول المبالك كنت أذنت يسقطه وإسقاط الحق بإخبار واحد غير الأصل فيه التعدى وهو يقتضى ضبان الحافر و قول المبالك كنت أذنت يسقطه وإسقاط الحق بإخبار واحد غير الأصلة المعربة التعدى وهو يقتضى ضبان الحافر و مقول المبالك كنت أذنت يسقطه وإسقاط الحق بإخبار واحد غير

وبين مامر ظاهر (قوله من كونه) أى الأجنبي بقرينة ما يأتى بعد (قوله لابنائبه) أى بخلاف ما إذا تسلمه بنائبه : أى وعلمه النائب كالايمني (قوله على عاقلته) أى عاقلة المعلم من الولى أو غيره (قوله لالترامه الحفظ) قال الشهاب سم : هذا لايظهر فى تسليم الأجنبي ولا من غير تسليم أحد اه. وقد يقال : إنه بتسلمه له من الأجنبي أو بنفسه ملتزم للحفظ شرعا وإن لم يكن هناك تسليم معتبر (قوله ورضاه) يعفى المالك ، وكذا الضمير فى قوله أو منعه ، وأما ضمير قوله وملكه فهو للحافر ، وسيأتى فىكلامه تشييه الإمام بالنسبة للطريق بالمالك

يد غوله ملك غيره فوقع في برَّ حضرت عدوانا فلا ضهان على الحافر في أوجه الوجهين كما قاله البلقيني و غيره لتعدى الواقع المبالغ المبالغ المبالغ المبالغ في ال

صحيح ، ولا نظر إلى أن الأصل عدم الضهان و براءة الذمة (قوله بدخوله ملك غيره) إشارة إلى تقييد ضهان الحافر عدوانا بما إذا لم يتعد الواقع بدخوله (قوله وعليه يحمل قول الأنوار) أى حث قال يضمن المالك (قوله فلا ضهان) أى حيث تعمد الوقوع (قوله فمن حين عنةه) أى صهان الوقوع بعد العنق على عاقلته سم على حج وكتب فمن حين عتقه الخ هذا قد يشكّل بما يأتى له في الميزاب من أنه لوكانت عاقلته يوم التلف غيرها يوم الوضع أو البناء اختص الضمان به وذلك لأن تجدد لزوم الضهان لعاقلة القن كحدوث العاقلة وقت التلف ورقبة القن كالعاقلة الموجودة وقت البناء أو الوضع، ثم رأيت في فصل العاقلة من كلام الشارح مايصرح بأن الضمان لما تلف بعد عتقه فى ماله لا على عاقلته فليتأمّل الحمع بين كلاميه (قوله ولو عرض للواقع بها مزهق) كحية نهشته أو حجر وقع عليه مثلاً أو ضاق نفسه من أمر عرض له فيها ولو بواسطة ضيقها (قوله لامحفوزة) أى لابئر محفورة البخ (قوله وما استحق منفعته) مفهومه أن المستعير يضمن ماتلف بالحفر فيما استعاره (قوله وإن لم تكن) أي الوصية (قوله كما هو مقتضى كلامهم) علة لعدم الضهان (قوله لاستعماله) علَّة للتعدى (قوله لأن الانتفاع) علة لقوله لاستعماله (قوله لايشمل الجفر) أيوإن توقف تمام الانتفاع عليه (قوله وكذا يقال في الإجارة) أي من أنه لو حفر بثرا فها استأجره لايضمن ماتلف بها وإن تعدى بالحفر (قوله البئر جبار) وفي نسخة ، حرحها جبار، والجبار بالضم والتخفيف : 'الهدر الذي لا طلب فيه ولا قود ولا دية ، وأصله أن العرب تسمى السيل جبار الهذا المعني ، وفي الحديث و البئر جبار والمعدن جبار ۽ يعني أن نزول إنسان في بئر أو معدن يحفره بكراء فهلك فيه فيهدر اه ترتيب المطالع للفيومي . ولمعل الحديث ورد على سبب يفهم هذا المعنى وإلا فلا دلالة للحديث عليه ، نعم رواية ه البئر جرحها جبار ۽ قد يفهمه كأن يقال جرحها أي مايتولد من الضرر الحاصل بها (قوله بمحل التعدي) وهو ماحفره زيادة على قول المتناد (قوله نع لو حفر) استدراك على عموم قوله لا فى ملكه . فإن ننى الفهان فيه شــــامل للآدى وغيره (قوله فعمقها) أى تعميقا له دخل فى الإهلاك وإن قلّ بالنسبة للتعميق الأوّل

⁽قوله وإلا) أى وإن لم يعرفه (قوله إذ التحدّى هنا النخ) عبارة التحفة عقب كلام البلقيني في مسئلة المرهون ، ع - نباية المحتاج - ٧

أوكان به برً لم يتمد حافرها (و دعار جلا) أو صبيا بميزا أو امرأة إلى داره فلخل باختياره وكان الغالبأنه بمر عليها (فسقط) فيها جاهلا بها نتحت فلمة أو تنطية لها فهلك (فالأظهر ضيانه) إياه بدية شبه العمد لكو نه غره ولم يقصد هو إهلاك نفسه فلم يكن فعله قاطعا ، وقول البلقيني إنه يضمن غير المميز بالقود كالمكره محمول على ما إذا كان قفسه فلم يكن فعللة وعلم بنحو الظلمة وأنالمار حيثلا يقع فيها غالبا، فإن لم يدعه هدر مطلقا ، وكذا إن دعاه وأعلمه بها وإن كانت مخطاة ، وحرج بالبئر نحو كلب عقور بدهايزه فلا يضمن من دعاه فاتلفه الأن افتراسه عن أوعمله بها وإن كانت مخطاة ، وحرج بالبئر نحو كلب عقور بدهايزه فلا يضمن من دعاه فاتلفه الأن المعرف أو (مشرك) بينه وبين غيره (بلا إذن) من المالك في الحفر (فضمون) ذلك الحفر ، فسلم أو التضميل بين الإذن و عدمه ماتك من قيمة أو كان الفعل إذا كان ماتك من منه فاتلفه القول بأنه الاحاجة لذكر هذه أصلا ، وقوله مشترك أي فيه لأن الفعل إذا كان المنه إلا الا يمن هذه الا الموسولا بحرف جر أو ظرف أو مصد ، ثم يتوسع بحلف الجار فيصير الفسمير متصلا فيستر (أو) حفر (بطريق ضيق يضر لملاوة فكذا) هو مضمون وإن أذن فيه الإمام لتعديهما (أو) متحر بطريق (لايضم) لمالزة لسمها أو لاتحراف البئر عن الجادة (وأذن) له (الإمام) في الحفر (فلا ضيان) عليه ولا على عاقاته لتالف بها وإن كان الحفر لمصلحة نفسه (وإلا) بان لم يأذن له الإمام وهي غير ضارة (فإن حلم طافتات التالف بها وإن كان الحفر لمصلحة عامة) عطف عل لمصلحة فالقران) عليه أو على عاقلته لافتيات على المسلحة عامة) عطف على لمصلحة فالفران) عليه أو على عاقلته لافتيات على المسلحة عامة) عطف على لمصلحة فالقران

(قوله أو كانبه بثرلم يتعد النج) أي فإن تعدى فالضيان عليه دون الممالك كما تقدم (قوله وكفا إن دعاه وأعلمه) ولواختلف مالك الدار والمستحق فقال الممالك أعامته ، فالذي يظهر تصديق المستحق فقال الممالك الحاصل عالم المستحق فقال الممالك المالك أعلمته ، فالذي يظهر تصديق المستحق في الأصل عدم المستحق في التراق المهد والأصل عدم المستحق أو أما ثاليا فلأن الغالب أن أحدالا يقصد إهلاك نفسه فالظاهر أنه لو أعلمه لاحترز من الوقوع فيها (قوله فلا يضمن من دعاه) وكلما من لم يدعه بالطريق الأولى قوله وهذا وإن علم الذي المنافق الاتعديم المستحق أو المنافق على المنافق على المنافق المنافق على المنافق المنافق على المنافق المنافق المنافق على المنافق على المنافق على المنافق على المنافق المنافق على المنافق المنافق على المنافق على المنافق المنافق على المنافق المنافق على المنافق المنافق على المنافق المنافق ولو يؤن الإمام ، وإن كان يمحل واسع المنافق المنافقة المنافق المنافق المنافقة المنافق المنافقة المنافق المنافقة المنافق المنافقة المنافق المنافقة ا

والمستأجر نصها وشائفه غيره فىالاُوكل إذا تقص الحفر قيسته ويردّ بأن الثمدّي هنا الغ (قوله من المسالك) أى ولو للبعض ليشمل الشريك (قوله إلا موصوكا بحوف جو) بأن يكون مع عجروره مرفوعا به .وقوله أو ظوف أو مصلو بأن يكونا مرفوعين به ¢ وشرط المصلو أن يكون متصرفا غير موصحك ، وشرط الظوف أن يكون متصرفا شاصا (قوله على لمصلحته) صوابه على مصلحته بأنه معطوف على الضمير المجرور مردود كحفره لاستقاء أو جمع ماء مطر ولم ينهه الإمام كما نقل عن أبئ الفرج الزاز (فلا) ضمان فيه (في الأظهر) لجواز . والثاني قال الجواز مشروط بسلامة العاقبة ، وخص الماوردي ذلك بما إذا أحكم رأسها ، فإن لم يحكمها وتركها مفتوحة ضمن مطلقا ، قال الزركشي وغيره : وهو ظاهر; فلو أحكم رأمها محتسب ثم جاء ثالث وفتحه تعلق الضمان به كما لو طمها فجاء آخر وحفرها ، وتقرير الإمام بعد الحفرْ بغير إذنه يرفع الضمان كتقرير المـالك السابق ، وألحق العبادى والهروى القاضى بالإمام حيث قالا له الإذن فىبناء مسجد واتخاذ سقاية بالطريق حيث لاتضر بالمـارة ، وإنما يتجه إذا لم يخصَ الإمام بالنظر بالطريق غيره (ومسجد كطريق) فلو حفر به بثر ا أو بناه في شارع أو وضع سقاية على باب داره لم يضمن الهالك بها وإن لم يأذن الإمام ولم يضرُّ بالناس ، ويجب أن يكون فها لو حفر لمُصلحة المسجد أو لمصلحة المسلمين أو المصلين كما اقتضاه كلام البغوى والمتولى وغيرهما ، فإن فعله لمصلحة نفسه فعلوان إن أضر بالناس وإن أذن فيه الإمام بل الحفر فيه لمصلحة نفسه ممتنع مطلقا فالتشبيه من حيث الحملة ، نعم لو بنى مجسدًا فيموات فهلك به إنسان لم يضمنه وإن لم يأذن الإمام قاله المـاوردى ، ولا يضمن بتعليق قنديل وفرش حصير أو حشيش ونصب عمد وبناء. سقف وتطبين جدار في المسجد ولو بلا إذن من الإمام ، ولو استأجره لنحو جذاذ أو حفر بثر فسقط أو الهارت عليه لم يضمن ، سواء أعلم المستأجر أنها تنهار أم لا فيا يظهر ، إذ لاتقصير بل المقصر الأجير لعدم احتياطه لنفسه وإن جهل الانهيار (وما تولد) من فعله في ملكه على العادة لا يضمنه كجرة سقطت وقد وضعت بحق ، وحطب كسره فطار بعضه فأتلف شيئا ودابة ربطها فيه فرفست إنسانا خارجه . فإن خالف العادة كمتولد من نار أوقدها بملكةً وقت هبوب الرياح لا إن هبت بعد الإيقاد ، وإن أمكنه إطفاؤها فلم يفعل فيا يظهر وإن نظر فيه الأذرعى

لآنه مستأجر للأرض فله ولاية التصرف فيها (قوله ولم ينهه الإمام) أفهم أنه لو نهاه الإمام امتنع عليه الفعل وضمن وقوله كما نقله : أى المصنف (قوله وإن لم يأذن الإمام إمانت عليه الفعل وضمن وقوله كما نقله : أى المصافح النح (قوله وإن لم يأذن الإمام ولم يضر) أى الحافل فها ذكر (قوله ولا يضمن بتعليق قنديل) أى مالم ينهه الإمام أو من له ولاية المحل أعضا من قوله السابق أوجع ماء مطر ولم ينهه الإمام (قوله ولو يلا إذن من الإمام) أى لأن ذلك لمصلحة المسجد والمصلين (قوله ولو استأجره الغ) أى إجازة تحصيحة أو فاسدة أو دعاه لينجد أو بينى له تبرعا ، بل لو أكرهه على العمل فيه فانهارت عليه لم يضمن لأنه يؤكراهه له لم يدخل تحت يده ولا أحدث فيه فعلا (قوله وما تولد من فعله في ملك) أوخارجه (قوله وقت حميوب الرياح) ويقال بمثل هذا التضميل فيا لو أوقد نارا في غير ملكه لكن بمحل جرت العادة بها ، ويدل لذلك تما يقع لأرباب الزراعات من أنهم يوقدون نارا في غيطانهم لمصالح تتعلق بهم جرت العادة بها ، ويدل لذلك

(قوله فلو حفر به يترا أو بناه في شارع) اعلم أن الشهاب حج لما حل المتن حمله على الظاهر منه حيث قال عقبه ما نصه : عقبه ما نصه : أى الحفو فيه كما مرفيها : ثم قال بعد ذلك : ويصح حمل المتن بتكلف على أن وضع المسجد ومثله السقاية بطريق كالجفر فيها فيأتى هنا تفصيله اه . والشارح أشار في آل الأمر إلى حمل المتن على المشيين مما ، إلا أن قوله أو انخذا سقاية في باب داره ليس حق التمبير (قوله ولم يضر بالناس) الواو الحال (قوله وقد وضعت بحق) انظر ما صورة مفهومه مع أنه في ملكه ، ولعله أحبرز به عما إذا كانت تضر المارة (قوله وحطب كسره) أي في ملكه كما هو الصورة . أما تكسيره في الشوارع فسيأتى (قوله وقت هيوب الرياح) أو جاوز في إيقادها ذلك أو سقى أرضه وأسرف أو كان بها شقى وعلم به ولم يحتط لسد" ه أو من رشه الطريق لمصلحة نفسه مطلقا أو لمصلحة عامة مع مجاوزة العادة ولم يتعمد المشى عليه مع علمه به ضمنه ، بحلاف ماإذا لم يجاوز العادة وإن لم يأذذ الإمام فيه كما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما ، وإن نقل الزركشى عن الأصحاب أنه لابد من إذنه كالحفور بالطريق ، ويفرق على الأول بدوام الحفر وتولد المقاسد منه فتوقف على إذنه بخلاف ماهنا ، ويوضد من تفصيلهم فى الرش أن تتحيد أذى الطريق كحجر فيها إن قصد به مصلحة عامة لم يضمن ما تولد منه ، وهو ظاهر وإلا لمرك الناس هذه السنة المتأكدة أو (من جناح) أى خشب خارج عن ملكه (إلى شارع) وإن أذن الإمام فيقط وأتلف شيئا أو من تكسير حطب فى شارع ضيق أو من مشى أعمى بلا قائد أو من عجن طين فيه وقد جاوز العادة أو من وضع متاعه لاعلى باب حانوته على العادة (فضمون) لكنه فى الجناح على ما يأتى فى الميز اب من ضيان الجميع بالحارج والنصف بالكل وإن جاز إشراعه بأن لم يضر المارة لأن الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة الهاقية ، وبه يعلم رد قول الإمام لو تناهى فى الاحتياط فجرت حادثة لاتتوقع أو صاعقة فسقط

من يريد الفعل (قوله في إيقادها ذلك) أي العادة (قوله أو كان بها شق) يخرج منه الماء (قوله أو من رشه للطريق لمصلحة نفسه مطلقا) وإن لم يجاوز العادة والضامن المباشر للرش ، فإذا قالَ للسقاء رش هذه الأرض حمل على العادة فحيث جاوز العادة تعلق الضمان به ، فإن أمر صاحب الأرض السقاء بمجاوزة العادة فىالرش فعلق الضمان بالآمر ، وانظر لو جهل الحال هل الزيادة علىالعادة نشأت من السقاء أو من الآمر أو تنازعا ، والأقرب أن الفهان على السقاء لا الآمر ، إذ الأصل عدم أمره بالمجاوزة كما لو أنكر أصل الأمر (قوله كالحفر بالطريق) انظر قوله عن الزركشي كالحفر بالطريق ، وقوله ويفرق الخ المقتضي أنه لابد في الحفر لمصلحة المسلمين من إذن الإمام مع قول المنن السابق أو لمصلحة عامة فلا فىالأظهر فلعلُّ هذا بالنسبة للحفر والرش لمصلحة نفسه اه سم على حج . وفي الحمل المذكور نظر لما مرفى كلام الشارح من أنه إذا حفر لمصلحة نفسه ضمن مطلقا فلا يتأتى الفرق بينه وبين الحفر وإنما يتم الفرق على كلامه إذا كان لمصلحة عامة ، وعليه فهو مخالف لمـا تقدم (قوله إن قصد به مصلحة عامة) أي وذلك لايعلم إلا منه فيصد ق في دعواه ، ومفهومه أنه إذا قصد مصلحة نفسه أو أطلق ضمن . والظاهر خلافه فىالإطلاق ٰكان هذا الفعل مأمور به فيحصل فعله على امتثال أمر الشارع بفعل مافيه مصلحة عامة (قوله فى شارع ضيق) أفهم أنه لاضمان لما تلف بتكسيرَه بشارعٌ واسع لانتفاء تعديه بفعل ماجرت به العادة (قوله أو من مشي أعمى بلا قائد) مفهومه أنه إذا كان بقائد لاضان ، لكن نقل عن الشيخ حمدان في ملتنى البحرين أنه مع القائد يضمن بالأولى ، ويؤيده ما في سم على منهج في إتلاف الدوابُ أن الأعمى لو ركب دابة فأتلفت شيئا أنّ الضمان عليه دون مسيرها ، وعبارته : فرغ : سئلّ شيخنا طب رحمه الله عن أعمى ركب دابة وقاده سليم فأتلفت الدابة عينا فالضهان على أيهما ؟ فأجاب بما نصَّه : الضهان على الراكب أعمى أو غيره ، ثم قال وبتضمين المذُّكورجزم م راه(قوله لأن الارتفاق بالشارع الخ)يونخذ منه أن مايقع من ربط جَرة وإدلائها في هواء الشاوع أو في دارجاره حكم حكم ما سقط من الجناح فيضمنه واضع الجرة (قوله لوتناهي في الاحتياط)

أى فى مهب الريح (قوله كالحفر بالطريق) هو راجع لمـا قبل الفاية فكأنه قال بخلاف ما إذا لم يجاوز العادة وإن لم يأذن الإمام كالحفر بالطريق (قوله ويفرق على الأول) لاحاجة للفرق مع اتحاد المسئلتين

أى بالغ فيه رقوله فلست، أرى إطلاق القول بالفيان) أى بل أقول بعدم الفيان ، إذ لاتفصير منه (قوله في يضمن ما البدم به) أى تلف به (قوله وإن سبل) غاية ، وقوله كما بحثه الأفرعي فيهما : أى في قوله إلى ماسبله رقوله الى لانفر المارة) أى أما التي تضر فيمتنع على كل من المسلم والذي رقوله إلى شارع ، قال في الروض : وكلا يضمن المتولد من جناح خارج إلى درب منسد أى ليس فيه نحو مسجد وإلا إلى مال غيره بلا إذن وإن كان عالمي اله . قال في شرحه : تعدي بخلافه بالإذن أه مم على حج (قوله وإن لم يأذن) أى ولم ينه أخطا ما سبق في قول الشارح أو جمع ماه مطر ولم ينهه الإمام كما نقله عن أي الفرج الزاز وقوله وكلنا بما يقطر منها) مئله وأولى مايقطر من الكيز أن المعلقة أجنحة بالبيوت في هواء الشارع كما هو، ظاهر أه وعلى على حج (قوله وعلم المنافقة أجنحة بالبيوت في هواء الشارع كما وضعه المنافق والمنه أى الداخل وبعض الحار وقوله وما لوكان كله أى الميز أب ، وقوله فيه أى الجدار (قوله أو عكسه أى الداخل وبعض الحارج وكان الحارج ومن تلف متاحه نقال صاحب المناح : تلف بالحارج ، وقاله والعام يضح ولو ظفلا (قوله إلمنام) أى شخص ولو ظفلا (قوله إلى أصاحب المناع : تلف بالحارج ، فالظاهر تصديق صاحب المناع : تلف بالحارج ، فالظاهر تصديق صاحب المناع : تلف بالحارج ما فالظاهر تصديق صاحب المناع : تلف بالحارج ، فالظاهر تصديق صاحب المناع (قوله إلى أي شخص ولو طفلا أولى الأصل عدم الفيان (قوله ولو لانام) أي شخص ولو طفلا (قوله إلى أي شخص ولو طفلا (قوله إلى أي شخص ولو طفلا (قوله إلى أي شخص ولورو الولو الولو الإلى الأولى الأصل عدم الفيان (قوله إلى أي شخص ولو المولو الولو الولو الولو الولو الولو الولو الولو الولو الولو ا

⁽ قول المتن فإن كان بعضه فى الجندار) أى الجندار الداخل فى هواء الملك كما لايمنى بخلاف الجندار المركب على الروشن فى هواء الشارع كما هو الواقع فى غالب الميازيب فإنه ينبغى ضيان التالف بهذا الميزاب مطلقاً إذ هو تابع الجندار ، والجندار نفسه يضمن ماتلف به لكونه فى هواء الشارع كما مر فليتنبه له (قوله أى ما ذكر من الميزاب والجناح) ذكر الجناح هنا خلاف الظاهر من السياق مع أنه ينافيه قوله السابق لكنه فى الجناح على ماياتى فى الميزاب الصريح فى أن كلام المصنف هنا مفروض فى خصوص الميزاب (قوله ولو يسقوط بعضه) حق الغاية ولو يسقوط كله لأن

قى فومه ضمن لأنسقط بفعله ، ولو أتلف ماؤه شيئا ضمن نصفه إن كان بعضه فى الجدار والباقى خارجه ، ولو اتصل ماؤه بالأرض ثم تلف به إنسان . قال الغزى : فالقياس التضمين أيضا ، وقياس ذلك أن ماليس منه خارج لاضمان فيه لكن أطلق في المساح مورية بانه لاياز م من التفصيل فى محل المساء جريانه فى نفس المساء ثير داخله وخارجه ، علان المساع مروره بغير المضمون لا يقتضى سقوط ضهانه لاسيا مع مروره بعد على المفمون وهو الحارج ، وبهذا الأخير يفرق بينه وبين ماتطابر من حطب كسره فى ملكه ، على أنه يمكن حمل بعد على المفصون وهو الحارج ، وبهذا الأخير يفرق بينه وبين ماتطابر من حطب كسره فى ملكه ، على أنه يمكن حمل إطلاق الروضة على النفسيل ، ولا بيرأ واضع ميزاب وجناح وبافى جدار ماثلا لغير ملكه بزو ال ملكه . نعم إن بناه ماثلا لملائفيره علوانا وباعه منه وسلمه له برئ كاذكره الزركشي وغيره ، والمراد بالواضع والبافى المالك الآمر لا المسابع لأنه آلة ، نعم إن كانت عاقلته يوم التلف غيرها يوم الوضع أو البناء اختص الفيان به (وإن بني جداره ماثلا إلى شارع) أو مسجدا وملك غيره بغير إذنه ومنه السكة الى لاتنفد كما مر (فكجناح) فيضمن الكل إن حصل التلك إن حصل التلك على منافد و بناه مائلا من أصله ضمن كل التالف الكل و يوثخذ منه أنه لو بناه مائلا من أصله ضمن كل التالف مطاقا وهو واضح ، أو إلى ملكه أو مو ات فلا ضهان لثبوت التصرف له كيف شاء ، وما تفقهه الأذر عى من أنه لو كان ملكه مستحق المفيد بنحو إجارة ضمن لأنه استمسل هواء مستحقا لغيره مردود ، ولصاحب أنه لو كان ملكه مستحق المفعه العفر الملكة المطلب إذالها

أى لعلموه ، وقوله ضمن : أى بدية الحطأ (قوله ولو ألف ماؤه شيئا) أى ماء الميزاب (قوله ضمن نصفه إن كان بعضه في المحلوب و المحلوب عن السطح و يحر من الميزاب إلى أن يصل إلى الطويق كان بعضه في الجدار الغي أن يعمل إلى الطويق في المناوب عن المساوية في المحلوب عن المحلوب و المحلوب المجاوب و بعضه في تحارجه فتحميث الشمان ظاهر ، ثم رأيت قوله الآتى : لكن أطلق في الروضة الشمان بالميزاب الغز ، و هو صريح في التوقف المدون الفيان ظاهر ، ثم رأيت قوله الآتى : لكن أطلق في الروضة الشمان بالميزاب الغز ، و هو صريح و المحلوب المحتف المناوب المنافب المحتف المحتف المحتف المحتف المحتف عن المحتف على الداخل و الحارج و فيه ماقدمناه (قوله وقياس ذلك أن ماليس منه) أى الميزاب الذى ليس الغز و قوله لكن أطلق في الروضة الشمان بالميزاب معتمد : أى فيضمن التالف بمائه سواء خرج من الميزاب عن ملكمه في ملكه ، و قوله مسلمه الأخير) هو قوله لاسيا مع الغز (قوله وكمل في ملكه حيث لاشمان) مع أن كلا تصرف في ملكه م وقوله مسلمه المخيم من المائل المعين أن المراد بالمائل أعم من مالك المعين المنافب المين أن المراد بالمائل أعم من مالك العين المناف على بيت المائل أعم من مالك العين المناف على بيت المائل المعين أن المراد بالمائل على بيت المائل المعين المحتف في ملكه واستحقاق غيره عارض لا اعتبار به في هذه الحالة (قوله ضمن كل التالف مطلقا) أى سواء تلف بكله أو بعضه (قوله من أنه لو كان ملكه) أى الأن المحراح المياس له مطالبة من مال جداره إلى الشارع بتقضه اله مع طي حج . أقول : ومثله بالأولى عدم مطالبة الحاكم فايس له مطالبة من ملك جداره إلى المناء فيره رقوله من مال جداره إلى الماض على عقص المحاب الملك نقضه المحك ، أقول المحراد ألم المناف على المناف على المناف على المناف عن ملك من مال جداره إلى المصاحب الملك نقضه الملك عن يراد (قوله عله طلب إذاله) أى ظور أمره القاض على المناف عن ملك عاض الملك نقضه الملك كفضه الملك عقصه الملك كفضه الملك كفضه الملك كفضه الملك المناف عن الملك كفضه الملك كفض الملك كالملك كالمساحب الملك كالملك كالملك كالملك كالمساحب الملك كالملك كالمل

ضمان الكل بسقوط البعض هو الأصل (قوله ولو أثلث ماؤه) أى الميزاب (قوله برئ) أى لأنه إنما كان يضمن له فقط فحيث ملك الجدار برئ هو من عهدته (قوله نعم إن كانت عاقلته الغ) انظر ماموقع هذا الاستدراك (قوله اختص الضيان به) أى بالبانى مثلا

لكن لاضيان فيما تلف به (أو) بناه (مستويا فال) إلى بمر (وسقط) وأتلف شيئا حال سقوطه أو بعده (فلا ضيان) إذ المبل لم يحصل بفعله (وقيل إن أمكنه هدمه أو إصلاحه ضمين) لتقصيره برك ألهدم والإصلاح ، وعليه فيتجه عدم الفرق بين أن يطالب بهدمه ورفعه أم لا (ولو سقط) مابناه مستويا ومال (بالطريق فشر به نشخص أو تلف) به (مال فلا ضيان) وإن أمره الولل برفعه أم لا (ولو سقط) مابناه مستويا ومال (بالطريق فشر به نشخص أو تلف) به (مال فلا ضيان) وإن أمره الولل برفعه (في الأصح) لأن السقوط لم يحصل بفعله . والثاني نعم لتقصيره ولو بناه ماثلاً إلى الطريق أجبره الحاكم على نقضه ، فإن لم يفعل فللمارين نقضه كما قاله في الأنوار (ولو طرح قدمات) بضم القاف أي كتاسات (وقشور) نحو (بطيخ) ورمان (بطريق) أي شارع (فضمون بالنسبة قدمامات) بضم القاف أي كتاسات (وقشور) نحو (بطيخ) ورمان (بطريق) أي شارع (فضمون بالنسبة عن الشارع لايحتاج المار إليه أصلا فلا ضيان بها لأنه استيفاه منفعة مستحقة كما قال الأفرى إنه متعين والغزى عن المسار بعلام الأنجمة لايخالفه ، لأن هذا وإن فرض عداً من الشارع فالتقصير من المار بعدوله إليه فيسقط ما للبلقيني هنا . والثاني لاضهان لجريان العادة بالمساحة في طرح ما ذكر ، وخرج بالشارع ملكه والموات فلا ضيان فيهما مطلقا ، وبطرحها مالو وقعت بنفسها بريح أو نحوه فلا ضيان وإن قصر في رفعها بعد ذلك أعلما من أنه ومن المخماى في الثاني لاعتياد تنظيفه كل يوم ، وخالفه في فتاويه فقال : إن نهى الحماى عنه ضمن الواضع وعلى الحماى في الثاني لاعتياد تنظيفه كل يوم ، وخالفه في فتاويه فقال : إن نهى الحماى عنه ضمن الواضع

ولا رجوع له بما يغرم على النقض ثم رأيت الدميرى صرح بلـك (قو له وعليه فينجه) أى غلى قوله وقيل الخ .

[فرج] قال ع : لو اختل جداره فطلع السطح ودق الإصلاحه فسقط على إنسان ، قال البخرى : إن سقط حال الدق فلم عاقلته الدية اه سم على منهج . وقول سم : حال الدق : أى أما بعده ، فإن كان السقوط مرتبا على الدق السابق لحصول خال به ضمن والإفار (قوله ولو بناه ماثلا) أى بخلاف مالو بناه مستويا ثم مال عليه مطالبته كما تقدم بالهامش عن سم (قوله فإن لم يضمل) أى الحاكم (قوله ولو طرح قدامات) الظاهر أن الما القدامات ما يحصل فى أيام المطر إذا حصل الماء على بعض الأبواب ضمى إلى على آخر فيجرى فيه حكم القدامات فيضمن المنسى من تلف به حيث كان جاهلا ولم يكن فى منطف عن الشارع لاتحتاج إليه المارة ، وقوله وقفور محقو يعدل إلى المحروض زحمة ألجأته إليه ضمن ، وقضية إطلاق قوله أولا نعم إن كانت فى منطف الخياس به ، فاو قال أما لو يعدل إليه اختيارا بل للعروض زحمة ألجأته إليه ضمن ، وقضية إطلاق قوله أولا نعم إن كانت فى منطف الخياس باء مواقله المنافق الم

(قوله فمثر) هو بنظيث المثلثة في المماضي والمضارع (قوله وفىالإحياء النح) عبارة الإحياء حسيا نقله النميرى : إذًا اختسل إنسان في الحمام وترك الصابون أو السدر المزائلين بأرض الحمام فنزلق به إنسان وتلف به عضو، فإن كان في موضع لايظهر بحيث يتعلر الاحتراز منه فالضيان على تاركه في اليوم الأول ، وعلى الحماسي فيالثاني لأنالمادة النخ (قوله وخالفه في فتاويه) قد يقال : لاعالفة لإمكان أن يكون ما فيالفتاوى تقييدا لما في الإحياء

وكذا إن لم يأذن ولا نهى لكن جاوز في استكثاره العادة وهو أقرب (ولو تعاقب سببا هلاك فعلى الأوَّل) أي هو أوعاقلته الضمان لأنه المهلك بنفسه أو بواسطة الثاني (بأن حفر) واحد بثرا عدوانا كما في المحرر إذ عير العدوان يعلم بالأولى (وضع آخر) أهلا للضهان قبل الحفر أو بعده (حجرا) وضعا (عدوانا) نعت لمصدر محذوف كما قررُناه أوحال بتأويله بمتعديا (فعثر به) بضم أوله (ووقع) العائر (بها) فهلك (فعلى الواضيع) الذي هو السبب الأول إذ المراد به الملاق للتلف أولا لا المفعول أولا لأن التعثر هو الذي أوقعه فكأن واضعه أخذه ورداه فيها ، أما إذا لم يكن الواضع أهلا فسيأتى (فإن لم يتعد الواضع) الأهل بأن وضعه بملكه وحفر آخر عدوانا قبله أو بعده فعثر شخص ووقع بها (فالمنقول تضمين الحافر) لأنه المتعدى ، وفارق حصول الحجر على طرفها بنحو سبع أو حرى أو سيل بأن الواضع هنا أهل للضهان في الجملةُ فإذا سقط عنه لانتفاء تعديه تعين شريكه ، بخلاف السيل ونحوه فإنه غير أهل للضهان أصلا فسقط الضهان بالكلية ، ولا ينافى كلام المصنف مالو حفر بثرا بملكه ووضع آخر فيها سكينا فإنه لاضهان على أحد ، أما المـالك فظاهر ، وأما الواضَّع فلأن السموط ل البئر هو المفضى السقوط على السكين فكان الحافر كالمباشر والآخر كالمتسبب فلا حاجة إلى الجواب بحمل ماهنا على تعدى الواقع بمروره أوكان الناصب غير متعد . نعم قد تشكل مسئلة السيل ونحوه بقول المــاوردى لو برزت بقلة فىالأرضّ فتعثر بها مار وسقط على حديدة منصوبة بغير حق فالضهان على واضع الحديدة . وأجيب بأن هذا شاذ غير معمول به أو بأن البقلة لما كانت بعيدة التأثير في القتل فز ال أثرها بخلاف الحجر ، ولو كان بيده سكين فألق رجل رجلا عليها فهلك ضمنه الملتى لاصاحب السكين إلا إن تلقّاه بها ، ولو وقفا على بثر فدفع أحدهما صاحبه فلما هوى جلب معه الدافع فسقطا فماتا ، فإن جذبه طمعا في التخلص وكانت الجال توجب ذلك فهما ضامنان خلافا للصيمرى ، وإنَّ جذبه لالذلك بل لإتلاف المجذوَّب ولا طريق له إلا خلاص نفسه بمثل ذلك فكذلك كما لو

فى اليوم الثانى (قوله ولو تعاقب سببا هلاك) لعله أزاد بالسبب ماله مدخل لأن الحفر شرط لاسبب اصطلاحى اه سم على منهج (قوله هو) أى إن كان التالف مالا ، وقوله أو عاقلته : أى إن كان التالف نفسا (قوله فشر) هو بفتح الثاء وضمها وكسرها والأثهر الأول ومضارعه مثله اه سم على منهج . وهو ضبط له مبنيا للفاعل كما هو ظاهر (قوله ووضع آخو) أى ولو تعديا كما يأتى ، وقوله فيها سكينا : أى وتردى بها شخص ومات ، وقوله فإنه لاضهان على أحد : أى ويكون الواقع هدرا (قوله غير معمول به) أى فلا ضمان على واضع الحديدة وهذا هو المعتمد (قدله إلا إن تلقاه) أى فإن تلقاه فالضمان عليه فقط (قوله فهما ضامنان) أى على كل واحد منهما نصف دية الآخر كالمصطلمين (قوله بل لإتلاف المجذوب) أى ويعلم ذلك بالقرينة ، فإن لم تكن قرينة

في إطلاقه ضهان الواضع في اليوم الأول (قوله لكن جاوز في إكتاره العادة) أي بخلاف ما إذا لم يجاوز فلا ضهان عليه ، وانظر هل يضمن الحساس حيثتك ، والظاهر لا ، وسكت عما إذا أذنه الحساس فانظر حكمه (قوله عدوانا كا في المحرر) عبارة التحقة : عدوانا أو لا ، لكن قوله الآتي فإن لم يتعلر النح يدل على أن قوله عدوانا راجع لحلنا أيضا وهو ما في أصله ، ولا مجلور فيه لأن غير العدوان ينهم بالأولى انتهت (قوله طعما في التخلص وكانت الحال توجب ذلك) هذان قيامان لعدم الشهان الالشهان الذي يوهمه كلام الشارح. والحاصل أن الصيمري يقول بعدم الفهان بهذين التيدين والشارح يختار الفهان ولو مع التيدين ، فكان ينبغي النائح الما عابة بعد قوله فهما ضامنان

نجار حا وما تا ولا يقبل قول كل قصلت الدفع (ولو وضع حجرا) عدوانا بطريق مثلا (و) وضع (آخران حجوا) كلك بجنبه (فسر بيقه يقبل في المناحة بالحواحات (وقيل) كلك بجنبه (فسر بيقه فللهم نظرا لمل روسهم كما لو اختلفت الجواحات (وقيل) هو (نصفان) نصف على الراحد ونصف على الآخرين نظرا للحجرين لأنهما المهلكان (ولو وضع حجوا) عدوانا (فسر به رجل فدحرجه فعر به آخر) فهلك (ضمنته المدحرج) الذي هو العائر الأول لأن انتقاله إنما هو بفطه (ولو عثر) ماش (بقاعد أو نائم أو واقف بطريق) لغير غرض فاسد (وماتا أو أحدهما فلا ضبان) يعني على عاقلة المشور به وعلى عاقلة العائر ضهان المعثور به وعلى عاقلة العائر ضهان المعثور به وعلى عاقلة العائر ضهات لأنه غير متعد والعائر كان متمكنا من الاحتراز فهود القائل لنفسه (والا) بأن ضاق الطريق أو اتسع ووقف مثلا لغرض فله مد كاخته الأخرعي (فالمذهب إهدار قاعدونام) لأن الطريق للطروق فهجا المناحي المناحية المناحية بالمناحية بالمناحية والمهائل المناحية والمهائل المناحية والمهائل المناحية والمهائل المناحية والمناحية والمهائل المناحية والمهائل المناحية والمهائل المناحية والمهائل المناحية والمهائل المناحية والمائل المناحية والمهائل المناحية والمهائل والمناحية والمهائل بعد المناحية والمهائلة ومانا فكالمنين والمناحية والمهائلة ومانا فكالمنين المناحية والمهائلة ومانا فكالمنين المناحية والمهائل والمناحية والمناحية والمائل المناحية والمناحية والمائل والمناحية والمائل به والمناحية والمائل بن المناحية ونام معتكف كفائم بعلمية فيه بين واسع دخلة بغير إذنه ونائم به معتكفا كمائل منهم والثاني ضهان العائر والمائل المخور به والطريق الثاني ضهان كل منهم والثان المناد والمائل المخور به والطريق المنافي في فيان العائلة والمائلة والمائل المخور به والطريق والمناح كل منهم والثانات والمائلة والمائلة والمائلة والمعار المخور والمدار المخور والحراحة والمحاكل والمناحكية والمائكية والمعادة والمحاكل منهم والثان المنادة والمهائلة والمناحكية والمحال والمائكل منهم والثان المنادق والمائلة والمائلة والمعائلة والمعادة المحالة والمحالة المحالة والم

واختلف وار ثاهما فينبغي تصديق ورثة الجاذب لأن الظاهر من حالته أنه قصد خلاص نفسه ، وقوله بمثل ذلك :

أى الجذب (قوله ولا يقبل قول كال أى بأن قالاه قبل الموت (قوله فعثر به اتحرفهلك) قال البغوى ولو كان هو الواضع للحجر اه سم على منهج (قوله لأن انتقاله إنما هو بفعله) قد يخرج مالو تدحرج الحجر إلى على ثم ورجع إلى على موضعه الأول ، وينبغي أن يقال فيه : إن كان رجوعه للمحل الأول ناشئا من اللحوجة كأن دفعه إلى على مرتفع فربح منه فالضان على المحرج ، وإن لم يكن ناشئا منه كأن رجع بعد استقراره في المحل الثانى ينخو هم أو ربع فلا ضهان على أحد (قوله وماتا) أى الماثر والمشور به (قوله فالمذهب إهدار قاعد وناتم) أى وواقف لفرض فاسد وكان الأولى ذكره (قوله في من الطريق) أى وسط الطريق (قوله بحيث لاينسب إلى تعد ولا تقصير فلا) أى ويهدر الماشى (قوله على لايملون على الماثر سواء أكان أعي أو بصيرا (قوله مقامه ، .

⁽قوله ولا يقبل قول كل قصدت الدفع) أى فى المقيس عليه أعنى مالو تجارحا ومانا (قوله بل عليهما) أى فيا إذا كان العاثر نحو عبد أو بهيمة .

(فصل)

في الاصطدام ونحوه بما يوجب الاشتراك في الضمان وما يذكر مع ذلك

إذا (اصطلما) أى كاملان ماشيان أو راكبان مقبلان أو مديران أو عُتلفان (بلا قصد) لنحو ظلمة فاتا (فعل عاقلة كل نصف دية تحفقة) لوارث الآخر لأن كلا منها هلك بفعله وبفعل صاحبه فهدر ما قابل قعله وهو النصف كما لو جرح نفسه وجرحه آخر فات بهما ، وإنما كان الواجب غففا على العاقلة لأنه خطأ محض ، وهم النصف كما لو جرح نفسه وجرحه آخر فات بهما ، وإنما كان الواجب غففا على العاقلة لأنه خطأ محض ، وحلى كلامه ما لو لم يقدر الراكب على ضبطها وما لو قدر وغلبته وقطعت العنان الوثيق وما لو كان مضطرا إلى ركزيها (وإن قصله) الاصطلما (فنصفها معلقة) على عاقلة كل لأنه شبه عمد لاعمد لعد الأضاء الاصطلما المنطقات على المقالة القاصد عاقلته دية الفحيف نظير ما يأتى (أو) قصد (مداهم) فقط الاصطلما (فلكل حكم) فعلى عاقلة القاصد عاقلته دية الفحيف نظير ما يأتى (أو) قصد (مداهم) فقط الاصطلمام (فلكل حكم) فعلى عاقلة القاصد لأنها الاستجزأ وتجب على قائل نفسه . والثاني كفارة بناء على تجزئها (وإن ماتا مع مركوبهما فكذلك) الحكم في الدية والكثيرة وفي مال كلى إن عاشا وإلا في (تركة كل) منهما إن كانا ملكين المراكيين (نصف قيمة دابة الآخرى أي مركوبه وإن غلياهما والباقى هدر لاشراكهما في إتلاف الدابين فوزع البدل عليهما ، ثم على ذلك كله إذا لم تكن إحدى الدابين ضعيفة بحيث يقطع بأنه لا أثر لحركها مع قوة الأخرى ، فإن كانت كالمك ثم يعل ذلك كله بحركها حكم كفرز الإبرة في جلدة العقب مع الواحات العظيمة ، ولا ينافيه قول الشافعي رضى الله عنه : عركها الخين ملى ولم والآخر على كبش . لأنا لانقطع بأنه لا أثر لحركة الكبش مع حركة الفيل ،

(فصل) فى الاصطدام ونحوه

(قوله فى الاصطدام) لايقال: هذا ليس فى ترجمة الباب. لأنا نقول: هو من جملة موجبات اللدية وقوله ونحوه كحجر المنجنيق (قوله وما يذكر مع ذلك) كشرف السفينة على الغرق (قوله أي كاملان) بأن كانا بالفين عاقلين حرّين فسربه أخلا من كلام المصنف الآتى فى قوله وصييان الخر (قوله على ضبطها) أى الشابة (قوله وما لو كان مضطرا) أى وهو كذلك فى الكل (قوله فنصفها مغلظة) أى بالتثليث (قوله تهم لو ضعف) ينبغى رجوع هذا الاستدراك لكل من القصد وعدمه لكنه فى القصد شبه عمد وفى غيره خطأ (قوله وعلى عاقلته دية) أى دية شبه عمد (قوله أو قصد أحدهما) أى ويعلم ذلك بالقرائن (قوله والصحيح أن على كل كفارتين) أى سواء قصد الاصطدام أم لا ، وقوله وتجب على قائل نفسه من تتمة التعليل (قوله بناء على تجزئها) قال المحلى بعد ماذكر: ا

(فصل) في الأصطدام

(قوله أومديران) أى بأن كانا ماشيين القهقرى كما لايمنى رقوله لأنا نقطع) صوابه لانقطع بإليات لا قبل نقطع ثم إبدال الفاء فى قوله الآتى ، فالمراد بلفظ أو إذ هما بجوابان مستقلان أجاب بالأوّل منهما فى شرح الروض ، ونقل الثانى والد الشارح فى حواشيه . وحاصل الجواب الأوّل منع أنه لا أثر لحركة الكبش مع حركة الفيل إذ المدار على وجود حركة ولو ضعيفة حيث لها يعض تأثير . وحاصل الثانى تسليم أن لاحركة له معه لكن الشافعي ظالماد بللك المبالغة فى التصوير ، ومثل ذلك يأتى فى الماشيين كما قاله ابن الرفعة وغيره . أما المملوك لغيرهما كالمعارين والمستأجرين فلا يهدر مها شيء لأن المعار ونجوه مضمون ، وكذا المستأجر ونجوه إذا أتلفه ذو اليد أو مرّط فيه ، ويضمن أيضا كل منهما نصف ما على الدابة من مال الأجنبى ، ولو تجاذبا حيلا لهما أو لغيرهما فانقطع وسقط وماتا فعلى عاقلة كل منهما نصف دية الآخر وهدر الباقى ، فإن قطعه غيرهما فاتا فلديهما على عاقلته ، أومات أحدهما بإرخاء الآخر الحيل فنصف ديته على عاقلته ، وإن كان الحيل لأحدهما والآخر ظالم هدر الظالم وعلى عاقلته فينهما الرف أو ملك المالك ، ولو ذهب ليقوم فأخذ غيره بثوبه ليقدد فتعزق بفعلهما لزمه نصف قيمته ، وكذا لو مشى على نعل ماش فانقطع بفعلهما كما يأتى (وصينان أو عبدها عينك عمد أو في نعلهما المذكور ومنه وجوب الدية مغلظة إن كان أهما نوع تمييز لأن الأصح أن عدهما حينتك عمد (وقيل إن أركبهما الولى) لغير ضرورة (تعلق به) أو بعاقلته (الفيان) لما فيه من الحلو وجوازه مشروط بسلامة العاقبة ، والأصح المنح إن كركبها لمصلحهما وإلا لامتنم الأولياء من تعاطى مصالح المحجور عليهم ، نعم إن أركبه ما يعجز عن ضبطها عادي الحضائة الذكر لا ولى المال على عادة الكون قال ماركش في شرح المنها خيده من أب وغيره حاضن وغيره ، لكن قال الوركشي في شرح المنابح : يشبه أنه من له ولاية تأديه من أب وغيره حاضن وغيره ، مايضد علامهم أنه ولى المحاس وغيره عاضن وغيره ، لكن قال الوركشي في شرح المنابح أروم الركبها الجنبى) بغير إذن الولى ولو لمصلحهما وفي الحادم ظاهر كلامهم أنه ولى المال والثاني أوجه (ولو أركبها أجنبى) بغير إذن الولى ولو لمصلحهما وفيه الحدم ظاهر كلامهم أنه ولى المحاس وغيره ،

على نحو قبل (قوله ومثل ذلك) هذا يعنى عنه قوله السابق نعم لو ضعف أحد المماشيين الخ . اللهم إلا أن يقال إن كلام الأصحاب مفروض في اللمابيين فنه يقوله هنا ومثل ذلك على بيان مأخد حكم المماشيين ، وق . يشعر بهذا وقوله كا قاله ابن الرفعة (قوله أما المملوك) أى المركوب المملوك الخ ، وفي نسخ المملوكة ، وما في الأصل هو المناسب لقوله بعد المحارين الخ (قوله ويضمن أيضا كل منهما نصف ما على الدابة الخ) أى يستقر ضان النصف على كل منهما ، ولا يكون طريقا في ضهان الآخر على ما استقربه سم على منهج فيا لوكانتا مستأجرتين وقد يشكل عليه ما يأتى في الملاحين حيث كان في السفينة مال الآجني من تخيير الممالك بين مطالبة كل بجميع ماله أو بنصفه على ما يأتى فإن الملاحين حيث كالا من الملاحين طريق في الضهان ومن ثم قال سم على منهج بعد استقرابه مامر : إن احتال الحق على منها على عاقلته كل علم ما المناسب دينه كا المناسب على عاقلته كل بخم الماشي وحده فلا المناسب على عاقلته ويشع عدا المنقرابه مامر : إن شبه عمد (قوله وعلى عاقلته) أى الظالم ، وقوله نصف ديته بما على عاقلته ويشع على الماشي وحده ليكون عليه ضلى إولو اختلف في أن تعلم المناشي وحده ليكون عليه ضان الجديع فيحتمل تصديق الماشي لأن الأصل براءة فعنه عما زاد على النصف (قوله كاملين) أى وإن أركبهما الولى لغير ضرورة (قوله بكونها جوحا) أى تغلب عما زاد على النصف (قوله بكونها جوحا) أى تغلب عالم والفه ولي الفتان أو بهاران (وله ضمنه) أى ولماد والله والم والقفه من ولزمه كفارتان م (وقوله ومن أكلام م (، وقوله وال وركبها أجنى : أى ولوله والفهة الولى و لموالة إنه وحره ألى ولوله ولكية تأديبه المخ وهو من كلام م (، وقوله ولو وركبها أجنى : أى

لم يرد بلنك إلا المبالغة فى أنه منى وجد لأحدهما حركة ولو ضعيفة جدا ولم يرد حقيقة ذلك (قوله ومثل ذلك بأتى فى المباشيين) هذا مكرر مع قوله المبار" ، نعم لو ضعف أحد المباشيين الخ (قوله والثانى أوجه) يحتمل الثانى من كلامى الزركشى وهو الموافق لما فى التحفة ، ويحتمل الثانى من الأقوال الثلاثة الذى هو كلام الزركشى الأوّل وهو الموافق لما فى حاشية الزيادى (قوله فى المن ولو أركبهما أجنى) ومنه الولى إذا أركبها لغير مصلحة كما هو (ضمنهما ودابتيهما) لتعدّيه فيضمنهما عاقلته ويضمن هو دابتيهما في ماله وسواء أتعمد الصبي. في هذه الحالة أم لا ، وإن قلنا عمد عمد خلافا لمـا نقله في الروضة عن الوسيط ، وقضية كلام الجمهور أن ضمان المركب بلـاك ثابت وإن كان الصبيان نمن يضبطان المركوب وهوكذلك وإن اقتضى نص الأم أنهما حينتذكما لو ركبا بأنفسهما وجزم به البلقيني (أو) اصطدم (حاملان وأسقطتا) وماتنا (فالدية كما سبق) من أن على عاقلة كل نصف دية الأخرى (وعلى كل أربع كفارات على الصحيح) واحدة لنفسها وأخرى لجنينها وأخريان لنفس الأخرى وجنينها لاشتراكهما في إهلاك أربعة أنفس . والثاني كفارتان بناء على التجزئ وإن قلنا لاكفارة على قاتل نفسه فثلاث على الوجه الأوَّل وثلاثة أنصاف على الثاني (وعلى عاقلة كل نصف غرتى جنينهما) لأن الحامل إذا جنت على نفسها فأجهضت لزم عاقلتها الغرة كما لو جنت على أخرى وإنما لم يهدر منالغرة شيء لأن الجنين أجنبي عنهما ، ومن ثم لوكانتا مستولدتين والجنينان من سيديهما سقط عن كل مهما نصف غرة جنين مستولدته لأنه حقه ، إلا إذا كان المجنين جدَّة لأم وكانت قيمة كل تحتمل نصف غرة فأكثر ، إذ السيد لايلزمه الفداء إلا بالأقل كما يأتى فلها السدس وقد أهدر النصف لأجل عدم استحقاق سيدتيهما أرش جنايهما فيتمم لها السدس من ماله . لايقال عبارته توهم تعين وجوب قن نصفه لهذا ونصفه لهذاءفلو قال نصف غرة لهذا ونصفها لهذا لأفاد جواز تسليم نصف عن هذا ونصف عن هذا . لأنا نقول : إن تساوت الغرتان من كل وجه صدق نصفهما على كل منهما و إلا لم يصدق النصف حقيقة إلا على نصف من هذا ونصف من هذا فلا إيهام ولا اعتراض (أو) اصطدم (عبدان) اتفقت قيمتهما أم لا وماتا (فهدر) لأن جناية القن متعلقة برقبته وقد فاتت ، نعم إن امتنع بيعهما كابني مستولدتين أو موقوفتين أو منذور عتقهما لم يهدرا لأنهما حينتذ كالمستولدتين ولوكانا مغصوبين لزم الغاصب فداوهما ، واستني البلقيني أيضا ما إذا أوصى أو وقف لأرش مايجنيه العبدان . قال : فيصرف لسيدكل عبد نصف قيمة

ولوكان صبيا (قوله وهوكذلك) أى لتعدّ به بإركابهما (قوله وإن قلنا لاكفارة على قاتل نفسه) ضعيف (قوله سقط عن كل منهما) أى السيدين (قوله لأنه حقه) أى وهو لو وجب لوجب عليه والشخص لايجب له على نفسه شيء (قوله وكانت قيمة كل) أى من الجاربيين (قوله فيتم لها السدس) أى فتأخذ بضفه من سيد بنتها وضفه من سيد الآخر (قوله لإيقال عبارته توهم تعين وجوب قن سفله) صوابه أن يقاول بعد لفظ قن على كل واحد نصفه الغ ، وعبارة ع : قبل هذه العبارة تقتضى أنه يجب على كل واحد عبد نصفه لهذا ونصفه لهذا وليس كذلك فلو فرق النصفين أجز أ (قوله إن تساوت الغزان) أى بأن اتفق دين أمهما (قوله لم يهدرا) أى فعلى سيد كل الأقل من نصف قيمة كل وأرش جنايته على الآخر اهرج (قوله لزم الفاصب فداوهما) أى بأقل الأمرين (قوله ما إذا أوصى) أى شخص وقوله أو وقف وانظر مالوكان الواقف ميتا ولا تركة له اهرم على

ظاهر مما مرّ (قوله جدّة لأم) ولا يتصور إرث غيرها (قوله نحتمل نصف غرة) أى فإن لم نحتمل ذلك لم يلزمه إلا قدر قيمتها ، فيكون مايخص الجدّة أقل من سلس الغرّة وما على سيد بنتها منه أقل من نهيف السلس (قوله فيتم لها السلس) لأن جنايتها إنما تهدر بالنسبة له لأنه لايجب له عليها شيء لا بالنسبة لغيره كالجدة فلها نصف السلس من النصف الذى لزم سيد الأخرى ونصف السلس على سيد بنتها (قوله لأنا نقول الذي انزع فيه سم (قوله مغصوبين) أى مع غاصبين الثين كما لايخني (قوله لزم الغاصب فداوهما) وظاهر أنه يلزمه أيضا تمام قيمة

عبده . قال : وهذا وإن لم يتعرّضوا له فقهه واضع ، أما لو مات أحدهما فنصف قيمته فى رقبة الحى أو اصطلام عبد وحرّ فات العبد فنصف قيمته على عاقلة الحرّ ويهد الباقى ، أو مات الحرّ فنصف ديته يتعالى برقبة العبد، وإن ماتا فنصف قيمة العبد على عاقلة الحرّ ويتعلق به نصف دية الحر ولورثته مطالبة العاقلة بنصف القيمة للتوثن بها (أو) اصطلام (سفينتان) وغرقتا ((فكدابيين والملاحان) قيهما وهما المجريان لهما (كراكيين) فيا مر (إن كان السفينة ونصف مافيها وبيازم كل منهما للآخر نصف بدل كل سفينة ونصف مافيها وبلزم كل منهما للآخر نصف بدل كل سفينة ونصف مافيها وبلزم كل منهما للآخر ، وما استثناه البلقيني والزركشي من التشبيه المذكور من أنه لو كان الملاحان صيين وأقامهما الولى أو أجنبي فالظاهر أنه لو كان الملاحان صيان وأقامهما الولى أو أجنبي فالظاهر المتحرب عن غرق السفينة أشد من الفرر الحاصل من الركوب (فإن كان فيهما مال أجنبي لزم كلا) من الملاحين (نصف ضهانه) فإن حلا أنفسا وأموالا فيهما وتعمدا الاصطدام بمهاك غالبا اقتص منهما لواحد بالقرة وديات الباقين ، وضيان الأموال والكفارات بعدد من أهلكا من الأحرار والعبيد في مالهما ولا يهد مما فيهما شيئ عنهما على شريك جارح نفسه ، وأما مشفيناهما فيها وبعد مما المنافقة غيم ولو مات أحدهما وبلا فيهما تصف عبد بدل مالكتر ويقع التقاص فيا يشريك جارح نفسه ، وأما مسفيناهما فيها فيهما في أن أنه غير نصفهما وبلا مما عما أني أنه غير نصفهما وبلزم كلا منهما نصف عبد بدل مالكتر ويقع التقاص فيا يشركان فيه ، ويعلم عما يما أي أن أنه غير

منبج . أقول : والظاهر أنه هدر (قوله فتهه واضح) أى وذلك لأن مايخصه من الوَصية أو من ربع الوقف ينز ل منز لة زقبته فأشبه مايضمن به الفاصب وقوله ولورثته) أى الحر (قوله والملاحان) وقع السؤال في الدرس عما لو أمر رئيس السفينة آخر بتسييرها فسيرها ثم تلفت فهل الفهان على الرئيس أو على المسير وإن كان جاهلا بذلك لأنه المايشر فيه نظر ، والجواب عنه بأن الظاهر الثانى للعلة الملاكورة مالم يكن أعجميا يعتقد طاعة آمره ، فإن كان كذلك كان الفهان على الرئيس (قوله وهما المجريان) قال شيخنا في شرح الإرشاد : وظاهر تفسيرهم الملاح بمجرى السفينة أن المراد به من له دخل في سيرها سواء كان في مقدمها أو مؤخرها ، وأن ماذكر لايختص برئيس بمجرى السفينة أن المراد به من له دخل في سيرها سواء كان في مقدمها أو مؤخرها ، وأن ماذكر لايختص برئيس علم إذا لم يعلم الأسبق مو تا وإلا اقتص له ولا حاجة للترعة ، وعبارة شرح الروض : فلوكان في كل سفينة عشرة أنفس وماتو امما أو جهل الحال وجب في مال كل منهما بعد قتلهما الواحد من عشرين بالترعة تسع ديات ونصف

كل منهما لسيده (قوله ويتعلق به) أى بنصف قيمة العبد (قوله فى المن والملاحان) إنما سمى الملاح ملاحا لمعاجلته المساء الملح بإجراء السفينة فيه قاله الجوهرى (قوله وهما المجريان لها) قال فى التحفة : اتحدا أو تعدد ا ، والمواد بالمجرى لها من له دخل فى سيرها ولو بإمساك نحو حبل أختما مما مى صلاة المسافر اه (قوله ويلزم كل منهما للاتحو نصف بدل سفينته) أى موزعا على ملاحيا إن كانوا متعددين كما هو ظاهر (قوله وأقامهما الولى) أى لغير مصلحة لهما كما هو ظاهر (قوله وأقامهما الولى فيه أى لغير مصلحة لهما كما كما أنه للما بسبب ولا مباشرة (قوله إذ الضرر الخ) كذا أجاب والله فى حواشى شرح الروض ، وأجاب أيضا بأن الحطر فى إقامته ملاحا لسفينة أشدمته فى إركابه الدابة (قوله ويعلم بما يأتى الخ) شرح الروض ، وأجاب أيضا بأن الحطر فى إقامته ملاحا لسفينة أشدمته فى إركابه الدابة (قوله ويعلم بما يأتى الخ) الشباب سم : أقول : فى العلم بما يأتى نظر ظاهر لأن الآتى أخذ كل من ملاحه الجميع - وهذا لابدل على الأخذ من غير ملاحه الجميع على ملاحه فليأمل اه

أخذ بدل جميع ماله من أحد الملاحين ثم يرجع بنصفه علىالآخر وبين أخذ نصفه منه ونصفه من الآخر (وإن كانتا لأجنبي) وهما أجيران للمالك أو أمينان له (لزم كلاً نصف قيمتهما) لأن مال الأجنبي لايهدرشيء منه ، ولكل مطالبة أمينه بالكل لتقصيره فدخلت سفينته وما فيها في ضهانه وقد شاركه فىالإتلاف غيره فضمنتا نصفين ، وللغارم الرجوع علىصاحبه بحصته وإنكان الملاحان عبدين تعلق الضهان برقبتهما ، فإن وقع الاصطدام لا باختيارهما وقصراً بأن سيراهما في ريح شديدة لاتسير السفن في مثلها أو لم يعدلاهما عن صوب الاصطدام مع إمكانه أو لم يكملا عدتهما من الرجال والآلات فضان ماهاك عليهما لكن لاقصاص ، فإن لم يقصرا وغلب الريح فلا ضمان ، والقول قولهما بيمينهما في عدم تقصير هما ، وإن تعمد أحدهما أوقصر فلكل حكمه ، وإن كانت إحداهما مربوطة فالضان على مجرى الصادمة ، وينبغي تصوير المسئلة بما لوكانت السفينة واقفة في نهر واسع ، فإن أوقفها فى نهر ضيق فصدمها أخرى فهو كمن قعد فى شارع ضيق فصدمه إنسان لتفريطه ولو خرق سفينة عامدا خرقا يهلك غالبا فالقصاص أو الدية المغلظة على الحارق وخرقها للإصلاح شبه عمد ، فإن أصاب غير موضع الإصلاح فخرقه فخطأ محض ، ولو ثقلت سفينة بتسعة أعدال فألتي فيها آخر عاشرا عدوانا أغرقها لم يضمن الكلّ ويض ُ العشر على الأصح لا النصف (ولو أشرفت سفينة) بها متّاع وراكب (على غرق) وخيف غرقها بما فيها (جَازَ) عند توهم النجاة بأن اشتد الأمر وقرب اليأس ولم يفد الإلقاء إلا على ندور أو عند غلبة ظن النجاة بأن لم يخش من عدم الطرح إلا نوع خوف غير قوى (طرح متاعها) حفظا للروح : يعنى مايندفع به الضرر ف ظنه من الكل أو البعض كما أشارت إليه عبارة أصله (ويجب) طرح ذلك (لرجاء بجاة الراكب) أي لظنها مع قوّة الحوف لو لم يطرح ، وينبغي أىالمالك فيا إذا تولى الإلقاء بنفسه أو تولاه غيره كالملاح بإذنه العام له . قال البلقيني : بشرط إذن المالك في حالة الجواز دون الوجوب ، فلو كان لمحجور لم يجز إلقاؤه في عمل الجواز ويجب فى محل الوجوب ، ولو كان مرهونا أو لمحجور عليه بفلس أو لمكاتب أو لعبد مأذون له عليه ديون لم يجز إلقاؤه إلا باجياع الغرماء أو الراهن والمرتهن أوالسيد والمكاتب أو السيد والمـأذون ، قال : فلو رأى الولى إلقاء بعض أمتعه محبُّوره ليسلم به باقيها فقياس قول أبي عاصم العبادى فيها لو خاف الولى استيلاء غاصب على المـال أن له أن

(قوله لكن لاقصاص) أى على الملاحين حرين كانا أوعيدين ، وقوله فإن لم يقصرا وغلب الربح . قال ف شرح الروض : والقول قولمسا يتمام المسال المسال براءة ذمهما اه سم على مهيج . وهومساو لقول الروض : والقول قولمسا يسميل مهيج . وهومساو لقول الشاوح والقول قولمسا المسال الما يتمام كل المسال الم

⁽قوله بين أخذ بدل جميع ماله من أحد الملاحين) توقف فيه سم أيضا بالنسبة لغير ملاحه فإنه لم يستقل بالإتلاف وليس الممال تحت يده حتى يُقال فوط فيه ، قال : إلا أن يقال مراده بأحد الملاحين ملاحه (قوله لم يضمن الكل المخ) عبارة الروض لم يضمن الكل وهل يضمن النصف أو العشر وجهان (قوله وينبغى) هو من كلام الأفزعى

يودى شيئا لتخليصه جوازه هنا ، ويجب إلقاؤه وإن لم يأذن مالكه إذا خين الهلاك لسلامة حيوان عمر م لأحرلي وموتد وزان عصن وإلقاء حيوان ولو عمرها لسلامة آدى عمره إن لم يمكن في دفع الغرق غيره وإن أمكن لم يجز الإلقاء . قال الأفرعي : نعم لو كان هناك أسرى من الكفار وظهر للأمير أن المصلحة في قتلهم فيشبه أن يبدأ بإلقائهم قبل الأمير أن المصلحة في قتلهم فيشبه أن يبدأ من المتاخ والحيوان إن أمكن حضل المحبور وهو ظاهر ، وينبغي أن يراعي في الإلقاء تقديم الأخس قيمة المناخ والحيوان إن أمكن حضل المساف حسب الإمكان لاعبيد لأحوار ، فإن لم يلق من لزمه الإلقاء حتى حصل المارة وهلك به شيء أثم ولا ضيان ويحرم إبقاء المال ولو ماله بلا خوف (فإن طرح) ملاح أو غيره (ملك غيره) الوفي حالة الوجوب ، ولا ينافيه مامر لأن الإثم وعدمه يتسامح فيها بما لايتسامح في الفيان لأنه من خطاب الوضع (بلا إذن) له فيه (ضمنه) كأكل مضطر طعام غيره بغير إذنه (وإلا) بأن طرحه بإذن مالكه المعتبر الإند (فلا) يضمنه ، ولو تعلق به حتى للغير كند الإشراف على الغرف عند الإشراف على الفرق أو القرب منه (ألق متاعك) في البحر (وعلي ضائه أو على أنى ضامن) له أو على أن أضمنه ونحو ذلك وألقه و تلف (ضمن) له أو على أن أضمنه ونحو ذلك وألقه و تلف (ضمن) لماستدى وإن لم يحصل له النجاة لأنه التمام لفرض صحيح بعوض فلزمه كاعتى عبلك بكاما أو طاق ولابه الإسراء أو اعض عن فلان أو طعم " كذا ، فعلم أنه ليس المراد بالفيان أن عقيمة الله البلقيني المنافة في بابه ، ثم إن سمى الملتمس عوضا حالا أو مؤجلا لزمه وإلا ضمنه ، ولا بد كما قاله البلقيني

(قوله جوازه) أى ولا ضهان عليه : أى بل ينبغى وجوبه ولا ينافيه التعبير بالجواز لأنه جواز بعد منع فيصدق بالواجب (فوله ويجب إلقاؤه) أى مع الضهان (قوله لسلامة حيوان عترم) أى ولو كلبا (قوله وزان عصن) بالواجب (فوله ويجب إلقاؤه) أعدم الضهان (قوله لسلامة حيوان عترم) أى ولو كلبا (قوله وزان عصن) أن يبدأ بالقائهم قبل الأمتمة) قال م و : ويجب تناهم قبل إلقاء الأمتمة إن أمكن اه سم على منهج (قوله وينبغى أى للمالك الله إذا تولى الإلقاء بنفسه أو تولاه غيره كالملاح بإذنه العام له ، فالمالك الله غيرة كالملك فيا إذا تولى الإلقاء بنفسه أو تولاه غيره كالملاح بإذنه العام له ، فاندفع ما للبلقيني منا تقديم الأخص أى أى فاندفع ما للبلق غير المالك ، فإن كان هو الممالك فيا والمنتفى أن يراعى فى الإلقاء تقديم الأخص) أى يجب و وقيد م ر وجوب مراعاة ماذ كريم المؤاك أنها أنش غير المالك ، فإن كان هو الممالك في عبد عليه ذلك لأنه منهم بالأخص. كى ولاكافر لمسلم ولا تجافل المالم منبحر وإن انفرد ، ولا غير شريف لشريف ، ولا يخرض عاد مم على خير ملك لملك وإن كان عادلا لاشتراك الجديم فى المال المنافي المبحر الملك لم يحرم وإن كان عادلا لاشتراك الجديم في البحر لطير الماء والسمك لم يحرم وإن كان له قيمة لأنه قربة ، ومثل ذلك مالو رماه ليصيد به وإن لم يكن صيده قوبة لأنه غرض صحيح ، وإنلاف المال لتحصيل الفرض الصحيح ، وإنلاف المال لتحصيل الفرض الصحيح ، وإنلاف المال انحدوم المستحب جائز (قوله ولم ينافيه مامر) أى من وجوب الفعل (قوله ضمن المستدعى) أى الطالب (قوله ولما كفله علم على ظر أسقط قوله وعلى الخ مل والا عشعه عى ء وقوله حقيقته وهى ضمان مافي ذمة الغير (قوله ولملا كفله على المناف فعة الغير الموله والم المناف

أيضا فكان ينبغى أن يثبت قبله ففظ قال (قوله ولو تعلق به حق الغير كرّ بن اعتبر إذنه) أى وإلا فيضمن لو لم يأذنه ، وانظر لو ضمناه حينتذثم انفك "لرهن بأداء أو إبراء . والظاهر أنه ينفك الضان وليس للراهن أخذ شىء منه لإذنه حتى لو أعنذ منه شى ء ردّ ، إليه فليراجع (قوله وإلا ضمنه) أى بما يأتى ولعل فى العبارة سقطا وإن نظر فيه من أن يشير إلى ما يلقيه أو يكون معلوما له ، وإلا فلا يضمن إلا مايلقيه بحضرته ، ويشترط استمراو ، فلو رجع عنه قبل الإلقاء لم يلزمه شيء ، ويضمن المستدعى المثل صورة كالقرض في المثلى والقيمة في المتقرم كما جرى عليه جمع وإن رجح البلقيني تبعا لظاهر كلامهم لمزوم القيمة مطلقا ، والمحبر فيه مايقابل به قبل هيجان البحر إذ لا مقابل له بعده ولا تجعل قيمته في البحر كقيمته في البر ، ولو قال لزيد ألق متاع عمر و وعلى " ضانه فألقاه ضمته الملقى لمباشرته للإتلاف ، إلا أن يكون المأمور أعجميا يعتقد وجوب طاعة آمره فيضمن الآمر لأن ذاك آلة له ، ونقلا عن الإمام وأقراه عدم ملك الملتمس الملقى ، فلو لفظه البحر فهو لمالكه ويرد أما أخذه بعينه إن بتي وإلا فبدله ، وظاهر أن محله حيث لم ينقصه البحر وإلا ضمن الملتمس نقصه لتسبيه فيه كما صرح به الأسنوى وغيره ، ولو قال ألق متاعك وأنا ضامن له وركاب السفينة أو على أنى أضمنه أنا وركابها أو أنا ضامن له وهم ضامنون أو أنا وركابها ضامنون له كل منا على الكمال أو على أنى أضمنه م على مهم ضامن لزمه الجميع أو صدقوا وإن صدقه بعضهم فلكل حكمه ، وإن قال : أنشأت عنهم الضمان برضاهم لم يلزمهم ، وإن رضوا أو أنا المدور الم المناون وركابها أو أنا فرا أنا وركابها أو أنا ضامن المهاور والم المدقوا وإن صدقه بعضهم فلكل حكمه ، وإن قال : أنشأت عنهم الضمان برضاهم لم يلزمهم ، وإن رضوا أو أنا

أى بالمثل في المثل والقيمة في المتتوم على ما يأتي رقوله إلا ما يلقيه بحضرته أى بحضرة الملتمس (قوله فلو رجع عنه قبل الإلقام لم يؤدم أنى ما ألقاه بعد الرجوع بخلاف ما ألقاه قبله ، كأن أذن له في رمى أحمال عينها فألتى واحدا ثم رجع الضامن ضمن ذاك الواحد دون ما زاد عليه ، ولو اختلفا في الرجوع أو في وقته صدق الماتي لأن الأصل عدم رجوع الملتمس وقوله لوزه الفرق في ضيان ما يلتى وقوله ما يقابل به : أى في ذلك المحل الذي وقع فيه إشراف السفينة كا لو فرض أنه لو طيف به على ركاب السفينة بلغ من الثم والله على وكاب السفينة ما لو قال إن يد ألق متاع عمرو) هذه خارجة بقوله متاعك . وعليه فلو قال وخرح بمتاعك مالو قال أن متاع عمرو المحل الماتي كلا القائل (قوله لتسبيه فيه) أى في النقص (قوله ولا بد من النق متاع عمرو لكان أولى (قوله ضمنه الملتى) لا القائل (قوله لا نسبه فيه) أى في النقص (قوله ولا بد من أن يلتي المتاع 1) تقلمت الإشارة إلى هذا الشرط بقوله فألقاه (قوله فلا ضان على الملتمس) ويضمته الملتى (قوله لا من من منا الذره مه دون غيره ، وفيا بعض منا الذره مه دون غيره ، وفيا بعض نفسه ضامنا للجميع فعلق به وألنى مانسبه لغيره (قوله وإن قال أنشأت عنهم الشمان برضاهم)

(قوله فلو رجع عنه) ظاهره وإن لم يعلم الملقى فليراجع (قوله والقيمة في المتقرّم) لايظهر له معنى بعد قوله المثلى صورة كالفرض ، إذ معنى ذلك كما هو ظاهر مما مر في القرض أن ماله مثل حقيقة ووُخذ مثله ، وما ليس له مثل حقيقة وهم المتحرم بيئا في النسخ تحريفا ، وأصل ذلك أنهم اختلفوا فيا يضمن بله والقيمة في المتقوم بناقيمة مطلقا وهو ماذهب إليه البلقيني كما سيأتى ، وقيل يضمن بالشرية مطلقا وهو ماذهب إليه البلقيني كما سيأتى ، وقيل يضمن بالشرية مطلقا وهو ماذهب إليه البلقيني كما سيأتى ، وقيل يضمن المثلى بالمثل الصورى كما في يضمن المثلى بالمثل الصورة هذا من قول . وقوله والقيمة أن المتموم من قول الشارح المثل صورة هذا من قول . وقوله والقيمة في المتموم من قول آليون من اخذه أو جميع بدله : أى فلا يلزمه في صورة المقدم إلى الروضة : ثم هم يلزمه في صورة المقدم إلى الدحمة إلى أراد به الإخبار النح) عبارة الروضة : ثم هم ضامنون إما الدحمة إن أراد به الإخبار النح) عبارة الروضة : ثم هم ضامنون إما الدحمة إن أراد به الإخبار النح (قوله وإن قال أنشأت عنهم الضمان برضاهم)

^{(1) (}قول المحشى : قوله ولابد من أن يلتى المتاع) ليس فى نسخ الشرح التى بأيدينا وكذا القولة بعده اه

وهم ضمناء وضمنت عنهم بإذنهم لزمه الجميع ، ، فإن أنكروا الإذن صدقوا ولا يرجع عليهم ، أو أنا وهم وهم المانون وأخلصه من مالم أو من مالى لزمه الحسيع أو أنا وهم ضامنون ، ثم باشر الإلقاء بإذن المالك ضمن القسط لا الجميع في أوجه الوجهين (ولو اقتصر على) قوله (ألق) متاعك ولم يقل وعلى ضانه أو على أنى ضامن (فلا) يضمنه ۚ (على المذهب) لعدم الالترام ، وفى وجه من الطريق الثانى فيه الضَّهان كَتُولُهُ أَدَّ ديني فأدَّاه فإنَّه يرجع عليه فى الأصح ، وفرق الأول بأن أداء الدين ينفعه قطعا والإلقاء هنا قد لاينفعه (وإنما يضمن ملتمس ُلُوفَ غرق) فلو قال حالة الأمن ألقه وعلى ّضهانه لم يضمنه إذ لاغرض، ويتجه أن خوف قاصد نحو القتل إذا غلب كخوف الغرق (ولم يختص نفع الإلقاء بالملني) بأن اختص بالملتمس أو أجنبي أوهما أو أحدهما والمـالك أو يعم الجميع ، بخلاف ما إذاً اختص بآلمـالك فقط بأن أشرفت سفينة بها متاعه على الغرق فقال له من بالشط أو سفينة . أخرى ألق متاعك وعلى ضمانه فلا يضمنه لأنه وقع لحظ نفسه فكيف يستحق به عوضا (ولو عاد حجر منجنيق) بفتح المبم والجميم فى الأشهر يذكر ويؤنث، وهو فارسى معرّب لأن الجميم والقاف لأيجتمعان فى كلمة عربية (فقتل أحدرماته) وهم عشرة مثلا (هدر قسطه) وهو عشر الدية (وعلى عاقلة الباقى الباقى من دية الحطأ لأنه مات بفعله وفعلهم خطأً فسقط ما يقابل فعله ، ولو تعمدوا إصابته بأمر صنعوه وقصدوه بسقوطه عليه وغلبت إصابته كان عمداً في مالهم ولاقو د لأنهم شركاء محطئ قاله البلقيني (أو) قتل (غير هم ولم يقصدوه فخطأ) قتلهم لعدم قصدهم له ففيه دية مخففة على العاقلة (أو قصدوه) بعينه وتصور (فعمد فىالأصح إن غلبت الإصابة) منهم بحذفهم لقصادهم معينا بما يقتل غالبا ، فإن غلب عدمها أو استوىالأمران فشبه عمد . والثانى شبه عمدالأنه لايتحقق قصد معين بالمنجنيق ، ورد بمنعه ، ثم الضمان يختص بمن مدّ الحبال ورمى الحجر لمباشرتهم دون واضعه وممسك الحشب إذ لادخل لهم في الرمي أصلا ، ويؤخذ منه أنه لو كان لهم دخل فيه ضمنوا أيضا وهو ظاهر .

(فضل) في العاقلة وكيفية تأجيل ماتحمله

وسميوا عاقلة لعقلهم الإبل بفناء دار المستحق ، ويقال لتحملهم عن الجانى العقل : أى اللية ، ويقال لمنعهم عنه والمقل المنح ، ومنه سمى البقل عقلا انبه من الفواحش (دية الخطأ وشبه العمد تلزم) الجانى أولا على الأصح ثم تتحملها (العاقلة) لأنه صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على عاقلة الجانى ، ولمما روى وأن امرأتين اقتلتا ،

أى برضاهم الذى علمته منهم ، بخلاف مالو قال بإذنهم كما يأتى (قوله إذا غلب) أى القتل (قوله بفتح المبم والجم فى الأشهر) ومقابل الأشهر كسر المم خطيب .

(فصل) في العاقلة وكيفية تأجيل ما محمله

(قوله وكيفية تأجيل ماتحمله) أى وما يتبع ذلك كحكم من مات فى أثناء سنة (قوله ثم تتحملها العاقلة)

سقط قبل قبله برضاهم لفظ ثقةمن النساخ والعبارة الروض(قوله لزمه الجميع) عبارة الروض : طولب هوبالجميع بقوله وإذا أنكروا الإذن فهم المصدكون حتى لايرجع عليهم انتهت (قول المنن أو غيرهم) ليس من مسئلة العود بل هو فيا لو رموا غيرهم كما لايختى .

(فصل) في العاقلة

(قوله ثم تتحملها) يلزم عليه قراءة العاقلة فى المنن مرفوعا بعد أن كان منصوبا وهو غير جائز فكان يلبغى ٩٧ - نهاية المعاج – ٧ فعلفت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فقضى صلى الله عليه وسلم أن دية جنينها غرة عبد أو أمة ، وقضى بدية المرأة على حافظها و أي العالمية فيه أن القبائل وقضى بدية المرأة على حافظها و المحنى فيه أن القبائل في الجاهلية كانوا يقوم فن بنصرة الجانى منهم ويمنعون أولياء الدم أتحد حقهم ، فأبدل الشرع تلك النصرة ببلك المالم و تحتص محملهم بالخطأ وشبه العمد الأسما نما يكثر لاسيا في متعاطى الأسلحة فحسنت إعانته لئلا ينضرر بما هو معالم الأراق و حله والحدة فحسنت إعانته لئلا ينضر و وهله الدية عليهم ونقا بهم ، ولو أقر باحدهما فكذبته عاقلته وحلفوا على نبى العلم لزمته وحده وهله الايت فلا يعضر الحملة المنافقة في المالم لزمته وحده بشر أخلت منه ، وشرط تحمل كانوا ذكورا مكلفين بشروطهم الآية فلا منافقة أن تكون صالحة لولاية النكاح : أي ولو بالقرة فلدخل الفاسق لتمكنه من إلا القرات ، فلو تحقيل منافق على المنافقة أن تكون صالحة لولاية النكاح : أي ولو بالقرة فلدخل الفاسق لتمكنه من إلى الغوات ، فلو تخللت ردة أو إسلام بين الري و الإصابة وجبت الدية في ماله ، ولو حفر قن أو هو انجر خطأ فاعتقه سيده فهو اختيار للفداء فياز مه في اختيار للفداء فياراته المالم الرق و العتيق باق الدية ، وإن مات بجراحة خطأ وقد ارتد بعد جرحه فالأقل إن

حيث ثبت القتل بالبينة أو بإقرار الجانى وصد قته العاقلة لما يأتى (قوله فحد فت إحداهما) اسمها أم عطية وقيل أم عطيف وقيل أم عطيف والم المتحرى المضروبة مليكة اهم ر (قوله لثلا ينضر با هو معذور فيه) هو واضح بالنسبة المخطف أما في هبه العمد فلطه لأنه قد يحتاج بالضرب بما لا يقتل غالبا فهو معلور فيه أيضا فى الحملة (قوله وهم عصبته) أم وقت المخاية . وعليه فلو سرى الجرح إلى النفس ومات وكانت عاقلته يوم الجرح غيرها يوم السراية فاللدية أي وقت المجانية ويرا المجانية في المجانية ويرا المجانية في المجانية في المجرح إلى النفس ومات وكانت عاقلته يوم المجرح غيرها يوم السراية فاللدية أو ولاء اله سم على حج . أقول : ويجاب بأنه ذكر هنا بيان العاقلة بأنهم مطلق العصبة ثم يين ترتيبهم بعد بقوله ولو بالقرة والمها المناس على المجانية والمهافة ومنهم الغائب . فلو لم يعلم حال الغائب من أهل المناصرة المجانية والمهافة والمهافة وهو وجب الدينة أن المحم على حج . أقول : وقد يقال خلفه أمر آخو وهو وجب الدينة أن المحمى من معلى المحم على محم . أقول : وقد يقال خلفه أمر آخو وهو وجب الدينة في ماله) أى الجانى لاتفاء الأهلية قبل الإصابة (قوله أصابه السهم فات ضمن) أى المجانى من أهل المناس ملاحية عاقلهما لولاية النكاح وقت الفعل (قوله فيلزمه) أى السيد (قوله الأقل من أرش والدى لعدم صلاحية عاقلهما لولاية النكاح وقت الفعل (قوله فيلزمه) أى السيد (قوله وقدا وران مات) أى الشيد وقوله وقدا وران مات) أى المحمى حلى حج (قوله وقدا وران مات) أى وقدا وران مات) أى وقدا وران مات) أى وقدا وران مات) أى

حلف قوله ثم تتحملها ثم يأتى على وجه التمييز بعد المن بأن يقول محملاكما صنع فى النحفة (قوله فخذفت) هو بالحاء والذال المعجمتين : أى رمها بحجر صغير (قوله بنسب أو ولاء) ذكر قوله أو ولاء هنا غير مناسب لسياق المتن أولا وآخرا كما يعلم بتنبعه فيا يأتى ، ومن ثم اقتصر الحلال على قوله بنسب (قوله تمكنه من إذالة مانعه) أورد عليه سم المرتد (قوله أوغنق أبوه) قال الشهاب سم : هذا الصنيع قد يوهم تصوير المسئلة بما إذا استمر هو وقيقاً فإن ذلك هو المفهوم من أو فى قوله فعنق أو عنق أبوه . لكن يمنع من ذلك أن الرقيق لاولاء عليه وأنه من أرش الجرح والدية على عاقلته المسلمين والياقى فى ماله ، وإن تخللت الردة من الجارح بين إسلامه وقبل موت الجريع فعلى عاقلته أرش الجرح والرائد عليه فى ماله كما جرى عليه القونوي وغيره وهو المنتمد (إلا الأحمل) المجافى وإن علا (والفرع) له وإن سفل الآمم أبعاضه فأعطوا حكمه . وصح ه أنه صلى الله عليه وسلم برآ ذوج القاتلة وولدها وأنه برأ الوالده (وقبل بعقل ابن هو ابن ابن عها) أو معتفها كما يلى نكاحها ، ورد بأن البنوة مانعة هنا لما تقرر أنه بعضه والمماني لا المحتول كالإرث وولاية النكاح فينظر فى الأكوبين آخر الحول (فإن) وفوا به لقتله الكرت به لقلته أو لكر مهم غذاك ، وإن (بقى) منه (شىء فن يليه) أى الأقرب يوزع عليه ذلك الباق ويقدم الإخوة فنروعهم فاعمام ألجد فنه وعهم ها فاعام ألماني كالمحتول كالإرث و المديد كالمحتول كالإرث و المديد كان المحتول كالإرث و المديد كان المحتول ويقدم الإخوة كالإرث و القديل أنها مرجحة فى ولاية النكاح علم أنها لادخل لها فيه ولا يتحمل ذوو الأرحام إلا إذا ورقام غيجمل ذكرمهم لم يدل بأصلولا فرع عند علم ما أنها لادخل لها فيه ولا يتحمل ذوو الأرحام إلا إذا ورقام عليه إلى الذي رائه مجمع عايه (ثم) بعد عصبة النسب المقدم أوعدم تحملهم لكونهم إناقام الارا وعدم وفائهم (معتنى الديانى (ثم عصيته) من النسب ، فعلم أنه يضرب على عصبته في حياته ولا يختص بأقربهم بعد مو ته وإن نقل الإمام أن الأنمة قيدوا الضرب على عصبته محموقا المنصب على عصبته كل عصبته في حياته ولا يختص بأقربهم بعد مو ته وإن نقل الإمام أن الأنمة قيدوا الضرب على عصبته محموته والله

(قوله والبدية على عاقلته) أى الجارح (قوله وإن تخللت الدة من الجارح) يعنى بأن جنى وهو مسلم ثم ارتد ثم أسلم قبل موت الجريح فعلى عاقلته التح (قوله والزابلد عليه) أى لحصول بعض السراية في حالة الودة فيصير شبهة دارقة التحمل ، ومقابل المعتمد أن على عاقلته جميع الدية اعتبارا بالطمونين اه سم على حج . وكتب أيضا حفظه اقة: قوله والزائد عليه يفيد أن الأرش أقل من الدية وإلا لم يكن ثم زائد وحينئذ فهذه مساوية لما قبلها فى وجوب الأقل (قوله فأعطوا حكمه) فى أنه لادية عليه ، كما أن الجانى كذلك ، وإنما لم يتحملوا حيث تعذر بيت الممال ولا عاقلة الدجانى مع تزيلهم منزلهم وإعطائهم حكمه لما يأتى له بعد من قوله ولا يحمل أصله ولا فرعه لأنه الأصل فى الإيجاب (قوله فالأعمام) أى للجانى كما هو ظاهر (قوله فأعمام الجلد) الأولى فأعمام الأب ففروعهم فأعمام الجد النح لتقدم أعمام الأب على أعمام الحد (قوله ولا يتحمل ذوو الأرحام إلا إذا ورثناهم) أى بأن لم ينتظم أمر

لاعاقلة له ولا مال ، فالرجه جعل المسئلة منفصلة عن الأولى ، وتصويرها بما إذاكان الحافر متولدا بين عشقة ورقيق ثم عتن ثم حصل الملاك كما صنع في الروضة اه ملخصا (قوله والباقى في ماله) أى الباقى من أرش الجواحة فيا لو كان أكثر فإنه لايلزمه ، وعبارة الروضة ، والباقى إلى تمام اللدية فيا إذا كان آكثر فإنه لايلزمه ، وعبارة الروضة ، والباقى إلى تمام اللدية في مال الجلفى (قوله فعلى عاقلته أرش الجوح النع) لم يعتبر في هذه الأقل كالتي قبلها ، لكن يوشحك من قوله والزائد البح أن صورة المسئلة أن الأرش أقل من الدية ، وعبارة العباب صريحة في مساواة هذه لما قبلها (قوله ورد يمنع ذلك) المفهوم من العبارة أن المشار إليه أن الأنوثة لالمخل لها ، وينافيه قوله بدليل أنها مرجحة إذ صريحة أن ها مرجحة إذ نظر ذلك في معارة التحقة (قوله إلا إذا ورثناهم) وظاهر أن رتبتهم حيث يرثون وسيأتى مايدل عليه (قوله لم يدل بأصل ولا فرع) يخرج نحو الحال فإنه مدل بأصل ولا فرع) يخرج نحو الحال فإنه مدل بأصل ولا فرع) يخرج نحو الحال فإنه مدل بأصل ولا فرع انهت (قوله عند عدم العصبة) أي من النسب والولاء (قوله لكونهم إنائا) الوجه لكونهم بحانين

إنه لايتجه غيره إذ لاحق لهم في الولاء ولا بالولاء في حياته فهم كالأجانب ، ولا يتحمل فرع المعتق ولا أصله لأن تحمل المعتق عن عتيقه بسبب إعتاقه إياه فنزل بالنسبة إلى فروعه وأصوله منزلة جنايته ، أو أنه منزل منزلة أخيى الجانى وأصل الأخ وفرعه لايغرمان (ثم معتقه) أي المعنق (ثم عصبته) إلا من ذكر ثم معتق معتق معتق معتله و هكاما (والا) بأن لم يوجد من له ولاء على الحاني ولا عصبته(فعتق ألى الحاني ثم عصبته) الامن ذكر(ثم معتق معتق الأب وعصبته) إلا من ذكر والواو هنا يمنى ثم الذي عبر بها أصله (وكذا) المذكور يكون الحكم فيعن بعده (أبدا) فإن لم يوجد من له ولاء على أبي إلحاني فمعتى جده فعصبته وهكذا ، فإن لم يوجد معتق من جهة الآباء فمعتق الأم وعصبته إلا من ذكرتم معتق جدات الأم وجدات الأب ومعتق ذكر أدلى بالأثنى كأنى الأم ونحوه (وعتيقها) أى المرأة (يعقله عاقلها)كما يزوج عنيقها من يزوجها لاهى لأن المرأة لاتعقل بالإجماع (ومعتقون كمعتق) لاشراكهم فى الولاء فعليهم ربع دينار أو نصفه ، فإن اختلفوا فعلى كُلُّ غنى حصته من النَّصَف لوَّ كان الكل أغنياء وعلى المتوسط حصته من الربع لوكان الكل متوسطين والتوزيع على حسب الملك لا الرؤوس (وكل شخص من عصبة كل معتق يحمل ماكان يجمله ذلك المعتق) فإن اتحد ضرب على كل من عصبته ربع أو نصف وإنّ تعدد نظر لحصته من الربع أو النصف وضرب على كل واحد من عصبته قدرها ، والفرق أن الولاء يتوزع على الشركاء لا العصبة لأتهم لايرثونه بل يرثون به فكل مهم انتقل له الولاء كاملا فلزم كلا قدر أصله ، ومعلوم أن النظر في الربع والنصف إلى غني المضروب عليه ، فالمراد بقوله ماكان يحمله : أي من حيث الحملة لابالنظر لعين ربع أو نصف ، فلوكان المعتق متوسطا وعصبته أغنياء ضرب على كل النصف لأنه الذي يحمله لوكان مثلهم وعكسه كما هو ظاهر ﴿ وَلَا يَعْفَلُ عَنْيَقَ فَى الْأَظْهِرِ ﴾ كما لايرث ولا عصبته قطعا ولا عتيقه وقد أطال البلقيني فىالانتصار لمقابله (فإن فقد العاقل) ممن ذكر أو عدم أهلية تحملهم لفقر أوصغر أو جنون (أولم يف) بالواجب (عقل بيت المـال عن المسلم) الكل أو مابقي كما يرثه لحبر و أنا وارث من لاوارث له أعقل عنه وأرثه ، لاعالن ذمى ومرتدومهاهدومومن كمأ لايرثهم فتجب فىمال الكافر إن كان غير حربى لأن ماله ينتقل لبيت المـال فيئا لاإرثا والمرتد لاعاقلة له ، فما وجب بجنايته خطأ

فصيبته الغ، وبهذا ظهر معنى قوله فعلم (قوله إذ لاحق لمم فىالولاه) أى لايثبت لهم ولا يستحقون به ولاية على المرأة ولا إرنا ولا غيرهما (قوله فنزل) أى إعتاقه ، وقوله منزلة جنايته : أى وهم لايتحملون عنه إذا جنى (قوله أو أنه) أى المستق (قوله أو أمل أشكل (قوله أو أنه) أى المستق (قوله أو أمل أشكل يأمل فإن الضمير إن كان راجعا للأصل أشكل فإن فووع الأصل هم الإخوة المجانى ، وإن كان للأخ ففروعه يغرمون بعده كما ذكر (قوله إلا من ذكر) أى فى قوله ولا يتحمل فرع المعتق ولا أصله الغ (قوله الا من ذكر) أى فى قلك اهدم على حج (قوله وقد أطال البلقينى فى الانتصار لمقابلة) ولم يذكره لكن فى قوله وقد أطال الغ إشارة اليه المصالح منه اهدم على منج (قوله فما وجب بجنايته)

أو صبيان مثلا فإن الإناث لسن عصبة بألنفس الذى هو المراد هنا (قوله وأصل الأخ وفرعه لايغرمان) هو مسلم فى الأصل لا فى الفرع (قوله ثم معتق حدّات الأم) أى الجلدات من جهتها ليشمل أمها ، وعبارة التحقة : ثم معتق الجلد ات للأم انتهت . وكذا بقال فيا بعده ، ويوجد فى نسخ الشارح ، ثم معتق جد أى الأم بالباء الموحدة بدل المتاء وهوتحريف(قوله من الربع أو النصف) أى بناء على ظاهرالمثن وسيأتى ما فيه (قوله انتقل له الولاء كاملا)

أو شبه عمد في ماله ولوقتل لقيط خطأ أوشبه عمد أخذ بيت المال ديتهمن عاقلة قاتله فإن فقدوا لم يعقل عنهإذ لافائدة لأَخدَها منه ثم ردها إليه (فإن فقد) بيت المال بأن تعلم أُخذ الكل أو البعض منه لعدم وجود شيء أو منع متوليه ذلك ظلما كماصر به البلقيني أوكان تم مصرف أهر فكله) أى المال الواجب بالحناية وكذا بعضمان لم تف العاقلة ولا بيت المـال به(على آلجـانى)لا بعضه (ق.الأظهر) بناء على مامر أنها تلزمه ابتداء ، فإن كان تعلَّى ذلك لعدم انتظام بيت المال أعد من ذوى الأرحام قبل الجاني كما مر ، ولا يحمل أصله ولافرعه لأنه الأصل ف الإيجاب بخلافهما . والثاني المنع بناء على أن الواجب ابتداء على العاقلة ، وقد علم تما مر أنه لوجرح ابن عنيقة وأبوه قن آخرخطأ فعنقأبوه وانجرولاؤم لمواليه ثم مات الجريح بالسراية لزمموالى الأمارش الجرح لأن الولاءحين الجرح لم، فإن بق شي عضلي الحانى دون موالى أمه لانتقال الولاءعنهم قبل وجوبهوموالى أبيه لتقدّمسيه على الانجراروبيت المـال.لوجودجهة الولاء بكل حال (و توَّجل) يعني تثبت موَّجلة من غير تأجيل أحدرعلي العاقلة)وَكذا على بيت المـال أو الحاني (دية نفس كاملةً) بإسلام وذكورة بعد الحرية (ثلاث سنين في) آخر (كل سنة ثلث) من الدية لأنها مواساة تتعلق بالحول فتكررث بتكرره كالزكاة ولقضائه صلى الله عليه وسلم. والأصح أن المعنى فى ذلك قوله دية نفس كاملة لابدل نفس محترمة ، فدية المرأة والذمى لاتكون في ثلاث كما يأتَىٰ ، وإذا وجبت على الجاني موجلة فمات أثناءالحول سقط وأخذ من تركته لأنه واجب عليه أصالة ، وإنما لم تؤخذ من تركة من ماتٌ من العاقلة لأنها مواساة (و) توجل عليهم دية (ذبي) أو مجوسي أو معاهد أو مؤمن (سنة) لأنها ثلثًاو أقل منه (وقيل) توجل (ثلاثًا) لأنها بدل نفس (و) دية (امرأة) مسلمة وحنى مسلم (سنتين فى) السنة (الأولى ثلث) للدية الكاملة وآلباقي آخر السنة الثانية (وقيل) توجل (ثلاثا) لأنها بدل نفس (وتحمل العاقلة العبد) أى قيمته إذا أتلفه لابوضع يده عليه خطأ أو شبه عمد وأراد به مايشمل الأمة (في الأظهر) لأنها بنل النفس . والثاني هي في مال الجاني حالة كبلل البهمة وعلى الأول (فني كل سنة) يجب (قدر ثلث دية) زادت على الثلاث أم نقصت ، فإن وجب دون ثلث أخذ في سنة أيضًا (وقيل) تجب (في ثلاث) من السنين نقصت عن دية أم زادت (ولو قتل رجلين) مسلمين (فيي

أى زمن الردّة ٣ قوله أو شبه عمد فى ماله) أى وما زاد عليه هو النّ (قوله أخد من فوى الأرحام) أى لأهمم وارثون حينتذ (قوله ولا يحسل أصله) عملة لمدم الوجوب على بعض الجانى المذكور فى قوله لابعضه (قوله وقلا علم علم عمل ما مر) أى من قوله وشرط تحمل العاقلة أن تكون صالحة لولاية النكاح النخ (قوله لازم موالى الأم أرش الجرح) أى فقط (قوله فإن بق شى ه فعلى الجانى) عبارة شرح الروض : والباقى من اللية إن كان على الجانى ا هـ وقوله لوجود جهة الولام النخ يقيد أن وجود تلك الجلهة مانع من التعلق بيبت المال وإن لم يلزمها التحمل لا تتفاه سبب تحمل العاقلة مانعا من تحمل بيت سبب نزوم التحمل مع أن العاقل لوأسر تحمل بيت المال فيكون انتفاء سبب تحمل العاقلة مانعا من تحمل بيت المال ويصاره غير مانع من أنه قد يقال انتفاء سبب التحمل أولي من الإعسارلعام المنع فليحور ا هر مع على حج (قوله لاتفاف) الولاء عنهم) أى موالى الأم (قوله فالت أثناء الحمل سقط) أى الأجل (قوله والباتى أخوالسنة) أى وهو السلس (قوله لالبوضع يده عليه خطأ) معمول أتلفه ، وقوله لا بوضع يده عليه احترزيه عما لو وضع يده عليه فرة له لاتفهان عليه لاعلى عاقلته (قوله لاادت) أى القيمة (قوله ولوقتل رجاين) يده عليه غيرية من تلف فى يده أوأتلفه فالفيان عليه لاعلى عاقلته (قوله لازادت) أى القيمة (قوله ولوقتل رجاين) يده عليه غيرة منافعان عليه لاعلى عاقلته (قوله زادت) أى القيمة (قوله ولوقتل رجاين)

أى فيا إذا كان المعتق واحدا وإلا فجميع حصة مورثه (قوله ولا يحمل أصله) كان ينبغي أن يقول وإنما لم يحمل النغ حي لايكون مكروا ويكون توجيها لمبامر (قوله ولقضائه صلى الله عليه وسلم) أى بأنها في ثلاث سنين ، فقوله لأنها مواساة تعليل لأصل التكرروقضاوه صلى الله جليهوسلم للانحصارف الثلاث (قوله أوجوسي)

ثلاث) من السنين تجب د يتهما لاختلاف المستحق (وقبل) تجب في (ست) من السنين لكل نفس ثلاث وما يومخذ آخر كل سنة يقسم على مستحق الديتين ، وعكس ذلك لو قتل ثلاثة واحدا فعلى عاقلة كل ثلث دية تومجل عليه في ثلاث سنين نظراً لاتحاد المستحق وقبل فيسنة (والأطراف) والمعانى والأروش والحكومات (في كلُّ سنة قلىر ثلث دية) فإن كانت نصف دية فني الأولى ثلث وفى الثانية سدس أو ثلاثة أرباعها فني الأولى ثلث وفي الثانية ثلث وفي الثالثة نصف سدس أو ديتين فني ست سنين (وقيل) تجب (كلها في سنة) بالغة مابلغت لأنها ليست بدل نفس أو ربع دية فني سنة قطعا (وأجل) واجب (النفِس من) وقت (الزهوق) لها بمزهق أو بسراية جرح لأنه مال يحل بانقضاء الأَجل فكان ابتداء أَجله من وقت وجوبه كسائر الديون المؤجلة (و) أجل واجب (غيرها من) حين (الجناية) لأن الوجوب تعلق بها وإن كان لايطالب ببدلها إلا بعد الاندمال ، ومحل ذلك إن لم تسر لعضو آخر ، وإلا كأن قطع أصبعه فسرت لكفه مثلا فأجل أرش الأصبع من قطعها والكف من سقوطها كما اختاره الإمام والغزالى وغيرهما وجزم به فى الحاوى الصغير والأنوار ورجحه البلقيني (ومن مات) من العاقلة بعد سنة و هو موسر أو متوسط استقر عليه واجبها وأخذ من تركته مقد ما على الوصايا والإرث أو (ببعض سنة سقط) واجبها وواجب ما بعدها عنه لما مر أنها مواساة كالزكاة وبه فارقت الجزية لأنها أجرة . لايقال : حذف فاعل سقط رأسا لأن قرينة السياق دالة عليه على أنه يصبح كونه ضمير من ، ومعنى سقوطه عدم حسبانه فيمن وجبت عليهم (ولا يعقل فقير) ولو كسوبا لأنه مواساة وهو غير أهل لها (ورقيق) لأن غير المكاتب لاملك له والمكاتب ليس أهلا للمواساة والمبعض كالرقيق كما قاله البلقيني ، والأقرب أن معتق بعضه يعقل عنه وامرأة وخشى كما علم من قوله المـارّ وهم عصبته ، نعم إن تبين ذكورة الخشى غرم للمستحق حصته التي أداها غيره ولو قبل رجوع غيره على المستحق فيا يظهر (وصبي مجنون) ولو متقطع الجنون وإن قل لانتفاء النصرة بهما بحال بخلاف زمن لَبقاء رأيه وقوله . وأعلم أنه يعتبر الكمال بالتكليف والإسلام والحرية فى التحمل من الفعل إلى

أى مثلا (قوله لكل نفس ثلاث) أى من السين ثم مايوخذ الخ : أى فيوخذ في آخر كل سنة من الست ثلث دية (قوله توجل عليه) الأولى عليها (قوله بمزهق أو بسراية) كان ينبغى أن يقول مثلاً أو غيره إذ السراية لاتنحصر في الجرح بل تحصل من غيره كضرب ورم البدن وأدّى للموت اه سم على حج (قوله والكف من سقوطها كما اختاره الإمام) قضيته أنه لايعتبر أول السراية إلى الكف (قوله أو ببعض سنة) الباء بمعنى في (قوله لأن قرينة السياق دالة عليه) أى وما دل عليه دليل دلالة ظاهرة يكون كالملفوظ (قوله والأقرب أن معتق بعضه يعقل عنه) يعنى حيث لم تكن له عصبة من النسب وإلا فهى مقدمة على المعتق اه . وفي كلام سم على منهج بعد كلام ذكره : ورأيت في بعض الكتب من نصفه حر ونصفه رقيق إذا جنى خطأ فنصف الدية على عاقلته اه وهي صريحة فيا قلناه (قوله وامرأة وخشى) أى لايعقلان

ينبغى حلفه (قوله وغيره) كان ينبغى وغيرهما أى الإمام والغزالى (قوله واجبها) عبارة التحفة : وأجه : أى البعض (قوله لايقال حلف فاعل سقط) قال سم : الفاعل لايحلف وإن دل عليه دليل ، إلا فيا استثنى فالوجه أن يقال إن فاعله ضمير واجبه وقد دل عليه السياق ، ويكفى فى إضهار الفاعل دلالة السياق ، وفرق بين الإضهار والحذف (قوله على أنه يصح كونه ضمير من) قد يقال إن هذا هو الأولى مع أنه ظاهر المن فلم قلم ذاك وأتى بهذا (قوله والإسلام) عبارة التحفة والتوافق فى الدين

مضىُّ أجل كل سنة (ومسلم عن كافر وعكسه) إذ لامناصرة كالإرث (ويعقل) ذى (يهودى) أو معاهد أو مو"من زادت مدة عهده على أجل الدية ولم ينقطع قبل مضى الأجل نعم يكنى في محمل كل حول على انفراده زيادة مدة العهد عليه (عن) ذى (نصراني) أو معاهد أو مؤمن (وعكسه في الأظهر) كالإرث ، ومن ثم اختص ذلك كما قاله الأذرعي بما إذا كانوا في دارنا لأنهم حينتذ تحت حكمنا ، أما الحربي فلا يعقل عن نحو ذي وعكسه لانقطاع النصرة بينهما لاختلاف الدار ، ولأن التغريم تضمين والحربى لايضمن مايتلفه بنفسه ، فلأن لايضمن مايتلفه قريبه بالأولى . والثانى نظر إلى انقطاع الموالاة بينهما (وعلى الغني) من العاقلة (نصف دينار) أى مثقال ذهب خالص لأنه أقل ما وجب فى الزكاة ومرَّ أن التحمل مواساة مثلها (والمتوسط ربع) منه لأنه واسطة بين الفقير الذي لاشيء عليه ، والغني الذي عليه نصف فإلحاقه بأحدهما تفريط أو إفراط ، والناقص عن الربع تافه ولذا لم يقطع به سارق ، ولا يتعين الذهب ولاالدر اهم بل يكني مقدار أحدهما إذ الواجب الإبل حيث وجدت حالة الأداء الواجب كل نجم ، ولا يعتبر بعض النجوم ببعض وما يوجد يصرف إليها ، ولو زاد عددهم وقد استووا فى القرب على قدر واجب سنة قسط عليهم ونقص كل منهم من النصف أو الربع ، وضابط الغنى هنا كما فى الزكاة ماجزم به فى الحاوى الصغير وجرى عليه الشيخ فى منهجه وهو من ملك آخر السنة فاضلا عن حاجته عشرين دينارا والمتوسط من ملك آخرها فاضلا عن حاجته دون العشرين وفوق ربع دينار (كل سِنة من الثلاث) لأنها مواساة تتعلق بالحول فتكررت بتكرره ولم يتجاوز الثلاث للنص كما مر ، فجميع ما عِلَى كل غنى فى الثلاث دينار ونصف وما على المتوسط نصف وربع (وقيل هو) أى النصف والربع (واجب الثلاث) فيودى الغنى آخر كل سئة سدسا والمتوسط نصف سدس (ويعتبران) أي الغني والتوسط (آخر الحول) كالزكاة ، فالمعسرآخره

(قوله زادت مدة عهده) خرج به مالو ساوت فلا (قوله ولم يتقطع) أى أمانه (قوله وعكسه) في الأظهر) وصورته أنه يتروج نصرافي بهودية أو عكسه وبحصل بينهما أولاد فيختار بعضهم بعد بلوغه اليهودية والآخو والنحرانية (قوله اعتماض ذلك) أى نحمل الذي ونحوه سم على حج (قوله باختلاف الدار) كأنه لأن الذي في دارنا دون الحربي ، إذ لوكان الذي في دار الحرب أيضا لم يعقل أحدهما عن الآخو بالأكولى بما لوكان اللميان بدار الحرب فإنه لا يعقل أحدهما عن الآخر سم على حج . وكتب أيضا فيه أنه قد تتحد الدار بأن يعقد لقوم في دار الحرب مع أن الحكم كذلك كما يوخط بالأولى بما لو كان اللميان في دار الحرب فإنه لا يعقل أحدهما عن الآخر كما صرح به في قوله ومن ثم المختص الخ ، فكان قوله باختلاف الدار جرى على الغالب (قوله نصف دينار) والدينار يساوى الآن بالفضة المتعامل بها نحو سبين نصفا فضة أو أكثر ومي زاد سعره أو نقص اعتد حاله وقت الأخذ منه وإن صار يساوى ماتى نصف فأكثر (قوله فإلم الحدار قوله على قدر واجب سنة).

(قوله أو معاهد) معطوف على ذمى وكان ينبغى تأخير ذى عن يهودى ليظهر العطف (قوله الواجب كل نجم) متعلق بالأداء، ويوجد فى النسخ الواجب بزيادة ألمن قبل اللام وهو غير سديد (قوله ماجزم به فى الحاوى) كان الأولى كما جزم به فى الحاوى (قوله وهو من ملك آخر السنة فاضلا الغ) فاللشيه بالزكابة إنما هو فى مطلق الفضل وإلا فالزكاة لايعتبر فى غنيها فضل عشرين دينارا والمراد بالكفاية الكفاية للعمر الغالب كما يدل عليه التشيه لاثمىء عليه وإن كان أوّله أو بعده غنيا وعكسه عليه واجيه، وقضية كلامه أن غيرهما من الشروط لايعتبر بآخوه وهو كذلك ، فالكافم والقن والصبى والمجنون أوّل الأجل لاشىء عليهم مطلقا وإن كملوا قبل آخر السنة الأولى وفارقوا المصر بعدم أهليتهم النصرة ابتداء فلم نكلفهم بها فىالأثناء بخلافه (ومن أعسر فيه) أى آخر الحول (سقط) عنه واجب ذلك الحول وإن أيسر بعده ، ولو طرأ جنون أثناء حول سقط واجبه فقط وكذا الرق بأن حارب ذم ثم استرق .

(فصل) فى جناية الرقيق

(مال جنابة العبد) أى الرقيق خطأ كانت أو شبه عمد أوعمدا وعنى على مال وإن فدى من جنايات سابقة (تعلق برقته) إجاعا ولأنه العدل إذ لا يمكن إلزامه لسيده لأنه إضرار به مع براءته ، ولا أن يقال ببقائه في ذمته للى عتمة لأنه تفريت الفيان أو تأخير إلى مجهول وفيه ضرر ظاهر ، وفارق معاملة غيره له برضاه بلمته فالتعلق بالرقية طريق وسط في رعاية الجانيين ، فإن حصلت البراءة عن بعض الواجب انفك منه بقسطه ، ويفارق المهون بأن الراهن حجر على نفسه فيه ، ويخالف ماذكر هنا الواجب بجناية البهيمة لأن جناية العبد مضافة إليه فإنه يتصرف باختياد ولا المهيمة لأن جناية العبد مضافة إليه فإنه أعجبيا يعتقد وجوب طاعة آمره لزم على الأمر سيدا أو أجنيا كأمره له بالسرقة حيث يقطع الآمر أيضا ، على المحاف المعيز أو لا يكني أو المناس المنه المعيز أو لا يكني أو المناس المنه كما مر في الاختيار . نع إن أقرّ الرقيق بالجناية ولم يضد قه سيده تعلق واجبها بلمته كما مر في فقط لأنه سيده تعلق واجبها بلمته كما مر في الإطلار ، فواطله سيده على لقطة في بده وأقرها عنده أو أهمله وأعرض عنه فأتلفها أو تلفت عنده تعلق المال برقيته

عشرين دينارا ، وفى المتوسط مالكا زيادة على ذلك فوق الربع ودون العشرين ، وذلك ظاهر لأنه إذا لم يملك كفاية العمر الغالب يكون فقيرا والفقير لايجب عليه التحمل ، وقرره كذلك م ر لكن يشكل على قوله لئلا يصير فقيرا الخ فليحرر اهسم على منج (قوله ولو طرأ جنون أثناء حول) أى للمعسر ، وقوله فقط : أى دون ماقبله .

(فصل) في جناية الرقيق

(قوله أو عمدا وعنى على مال) أى أو عمدا لإقصاص فيه أو إتلافا لمــال غير سيده (قوله وإن فلدى من جنيات سابقة) مده الفاية تعلم من قول المصنف بعد ولو فلداه ثم جنى الخ (قوله فى رعاية الجانبين) أى السيد والمستحق (قوله الواجب بمناية البهمة) أى حيث لا يتعلق برقية البهمة بل يجب على مالكها بالفا ما بلغ ، وكالمالك كل من كانت فى يده (قوله إذا أوجبه المختاية) أي بأن وجدت المكافأة والجناية عمد عدوان (قوله لأنه المباشر) أى وله اختيار (قوله تعلق واجبها بلعته) ع قال الإمام : ويطالب بجميع الأرش ، وقيل أقل الأمرين أه سم على منجح. وقول مع ويطالب بجميع الأرش ، فيلم لقطة فى يده) على منجح. وقول مع ويطالب بجميع الأرش : أى بعد العنق واليسار (قوله أو اطلع سيده على لقطة فى يده)

ونبه عليه سم فىحواشى شرح المنهج (قوله وإن كملوا الخ) أى كما علم مما مر . (فصل) فى جناية الرقيق

وبسائر أموال السيد كما نبه عليه البلقيني ، ومعلوم مما مر أن جناية غير المميز بأمر سيده أو غيره على الأمر فيفديه بأرش الحناية بالغا ما بلغ ، والمبعض يجب عليه من واجب جنايته بنسبة حريته ، وما فيه من الرق يتعلق به باقى الجناية ، ويفديه السيد بأَقل الأمرين من حصى واجبها والقيمة كما يعلم مما يأتى(ولسيده) بنفسه أو نائبه (بيعه) أو بيع مايملكه منه (لها) أي لأجلها بإذن المستحق أو تسليمه ليباع فيها (وفداؤه) كالمرهون ويقتصر فى البيع على قدرالحاجة مالم يختر السيد بيع الجميع أو يتعذر وجود راغب فىالبعض،وإذا اختارفداءه لم يلزمه إلا (بالأقل من قيمته) يوم الجناية (وأرشها) لأن الأقل إن كان القيمة فليس عليه غير تسليم الرقبة وهي بدلها أو الأرش فهو الواجب وإنما اعتبرت قيمته يوم الجناية كما حكى عنالنص ، وجزم به ابن المقرى في روضه لتوجه طلب الفداء فيه لأنه يوم تعلقها ، واعتبر القفال يوم الفداء لأن النقص قبله لايلزم السيد بدليل مالو مات العبد قبل اختيار الفداء ، وحمل النص علىمنع بيعه حال الجناية ثم نقصت القيمة » وجرى على ذلك ابن المقرى في شرح إرشاده وقال الزركشي إنه متجه ، واعتمده الشيخ أيضا ، نعم إن منع من بيعه ثم نقصت قيمته عن وقت الحناية اعتبرت قيمته وقتها (وفي القديم بأرشها) بالغا مابلغ (ولا يتعلق) مال الجناية الثابنة ببينة أو إقرار السيدولا مانع (بلمته) ولا بكسبه وحدهما ولا (مع رقبته فىالأظهر) وإن أذن له سيده فى الجناية فما بنى عن الرقبة يضيع على المجنى علمه لأنه لو تعلق باللمة لما تعلق بالزقبة كديون المعاملات . أما لو أقرّ بها السيد وثم مانع كرهن فأنكر المرتهن وحلف بيع في الدين ولا شيء على السيد ، ولا يرد على المصنف مالو أقر السيد بأن الذي جني عليه قنه قيمته ألُّف وقال ا القن ألفان فإنه وإن تعلق ألف بالرقبة وألف بالذمة كما فى الأم لكن اختلفت جهة التعلق (ولو فداه ثم جنى سلمه للبيع ﴾ أى ليباع أو باعه كما مر (أو فداه) مرة أخرى وإن تكرر ذلك مرارٍ ا لأنه الآن لم يتعلق به غير هذه الجناية (ولو چنى ثانيا قبل الفداء باعه) أو سلمه ليباع (فيهما) ووزع الثمن على أرش الجنايتين (أو فداه بالأقل

الوديعة مقصر بوضعها عنده بخلاف صاحب اللقطة تأمل اهسم على منهج. (قوله وبسائر أموال السيد) انظر هل يتعلق بلمة السيد اه سم على منهج. أقول : الظاهر نع ، بل لعل المراد أن المال إنما يتعلق بلمة السيد ، وقولم وبسائر أموال السيد المراد منه ماذكرناه ، وكتب أيضا حفظه الله تعالى : أىأنه يلز م بالإعطاه منها مثلا لا أنه يتعلق بها كالتعلق بمال المفلس (قوله ولسيده بيعه) ع : فى تعلق أن الذى ذكره منصور الفقيه أنه يناع منه فى كل سنة بقدر ثلث الجناية فى الحطا و تكون الدية فيه مؤجلة فى ثلاث سنين فى رقبته اهسم على منهج . والظاهر فى كل سنة بقدر ثلث الجناية فى الحطا و تكون الدية فيه مؤجلة فى ثلاث صنين فى رقبته اهسم على منهج . والظاهر لمنه المبدئ وقوله وقال الزركشي إنه) أى المبائم إلى المبدئ وقوله وقال الزركشي إنه) أى الحال رقوله وقال الزركشي إنه) أى الحال من على تعلق المبدئ وقوله أما لو أقر المبدئ على قوله أولا يوم الفنداء فهو عين الحلم السابق (قوله ولا يتعلق مالو الجناية) مستأنف (قوله أما لو أقر المبدئ المبدئ على أنه المبدئ القداء فهو جنى ثانيا قبل الفداء) أى المبائلة ، بها رقوله والد ماله المبدئ المبدئ السابد لتصديقه على تعلقها بالرقبة وألف العبد لإنكار السيد لم واعتراف الذن " بها رقوله ولو بخى ثانيا قبل الفداء) .

ر قوله ومعلوم مما مر النح)حق العبارة : ومرّ أن جناية الوقيق النح (قوله فيفديه بأرش الجناية) صوابه : فيلز مه أرش الجناية النح، لأن الرقبة لايتعلق بها حينتك شيء حتى تفدى (قوله نع إن منع من يمه النح) أى إذا قلنا بكلام الققال ،على أن هذا الاستدراك لاحاجة إليه مع ماقدمه من حمل القفال للنصّ على ذلك (قوله وإن أذن له سهده ; ٨٤ – نهاة المحتاج – ٧ من قيمته والأرشين) على الجلديد (وفي القدم) يفديه (بالأرشين) وعلى الحلاف إن لم يمتنع من بيمه مخمارا المفداء والا زمه فداء كل منهما بالأقل من أرشها وقيمته (ولو أعتقه أو باعه وصحناهما) بأن أعتقه موسرا أو باعه بعد اعتيار الفداء (أو تتله فداه) وجوبا لأنه فوت على التعلق فإن تعدر الفداء لنحو إفلاسه أو غيبته أو صبره على الحيس فسخ البيع وبيع في الجنابة وفداؤه هنا (بالأقل) من قيمته والأرش جزما لتعدر البيع (وقيل) يجرى المبد القول) يجرى على عاشته لفوات الرقية (إلا إذا طلب) منه ليبياع (فنمه) لتعدر بالمنع ويسير بذلك مختارا الفداء ، بخلاف مالو تسليمه من قبل خدير بذلك مختارا الفداء ، بخلاف مالو تسليمه يرة عنى المنافرة وقوله لأنه يلزمه تسليمه يرة بنافر والمختار القداء) بالقول دون الفعل كوطء الأمة (فالأصح أن له الرجوع وتسليمه) لبياع إذ الحتياره عبر وعد لا يلزم ولم يحصل يأس من بيمه ، ومن ثم لو مات أو قتل لم يرجع جزما ، وكذا عنتم لو كان البيع بحره الحيارة مالم يتأخر المنفرة والم بالمنافرة المنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة المنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة المنافرة المنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة المنافرة ا

[[] فائدة] قال الوزير الغزى : يقال فدى إذا دفع مالا وأخذ رجلا وأفدى : إذا دفع رجلا وأخد مالا وفادى : إذا دفع رجلا وأخد مالا وفادى : إذا دفع رجلا وأخد رجلا المسم على منهج (قوله أو باعه بعد اختيار الفداء) أى على المرجوح (قوله أو تتك فداه وجوبا) ولو تتل إلجانى قتلا يوجب قودا فاقتص سيده أزمه الفداء قاله إلبغوى. قال صاحب السبب : وفيه نظر : يعنى أن العبد اللى تملق برجته مال إذا قتله عبد مئله عمدا عدوانا تملق القصاص بوقبته ، فإذا قتله السيد لزمه الفداء لأنه فوت على تعلق الحيى تعلى وقوله وهو عنه المناسب على منهج وجهه بقوله وهو عناس اقتعى الراهن وفات الرهن أه . وقد هو وجب قصاص اقتعى الراهن وفات الرهن أه . وقد يفر بأن حتى المرتبى متعلق باللغة أيضا فله مرد بعد فوات الرهن ، يخلاف حتى الحيى عليه ، وصاحب العباب نقل أزوم الفنداء المتقدم عن البغوى ، ونظر فيه فليتأمل اه (قوله لنحو إفلاسه) أى السيد (قوله وبيع في الجناية) مفهومه أنه لا يفسخ التيام فنعه) أى فلو ادعى المسبحق منعه وأنكر السيد صدق السيد بيمينه لأن الأصل عدم المنع وعدم طلب المستحق الييم (قوله وقوله) أى السيد من اختيار الفداء ، وقوله واحتار الفداء ، وقوله وامتام رجوعه : أى بأن يفسخ العقد ويسلمه ليباع .

[[] فرج] ولو مات الواقف قبل الفداء وله تركة فقيل يلزم الوارث فداؤه وتردد فيه صاحب العباب ، ثم قال : وعلى المنع هل الغرم فى كسبه أو بيت المسال كحرّ معسى لا عاقلة له ? وجهان اه (قول وكذا يمتنع) أى الرجوع (قوله لوكان البيع يتأخر) أى لعدم من برغب فى شرائه (قوله فإذا مات) أى العبد ، وقوله بل بذمته :

غاية فى فى التعلق بكسبه (قوله إن لم يمتع من بيعه) أى المجناية الأولى قبل وقوع الثانية كما هو ظاهر (قوله فسخ البيع) أى بخلاف العنق (قوله دون الفعل كوطء الأمنة) أى فإنه ليس اختيارا للفداء أصلا فلا يحصل

ولا فداء ، ومن ثم ثم تتعلق الجناية بلدتها خلافا الزركذي بل بلدته كما يحده الشيخ لأنه المسانع ا بيمها ، ومثلها في ذلك الموقوف والمنلور عقد ، ومر أن نحو الإيلاد بعد الجناية إنما يشذ من الموسر دون المسر (بالأقل) من قيمها يوم جنايها لايوم إحيالها اعتبارا بوقت الزوم فدائها ووقت الحاجة إلى بيمها الممنوع بالإحبال ، وشمل كيمها المنوع بالإحبال ، وشمل كلام الروضة كأصلها الأمة التي استولدها سيدها بعد الجناية ، وهو ظاهر (وقيل) فيها (القولان) السابقان في القن بلمواذ بيمها في صور ، ومن ثم لو جاز لكونه استولدها مرهونة وهو مصر لم يجب فدارها بل يقدم حق كلام الموافق على حق المرتبن كما قاله الملقيني (وجناياتها كواحدة في الأظهر) فيلزمه للجميع فداء واحد لأن إحياية إلى على عنه على بالأقل من قيمها وأرش تلك الجناية ، ولو استغرق الأرش القيمة شارك كل ذي جناية تحدث منها منجنت عليه بالأقل من قيمها وأرش تلك المخالفة ، ولو استغرق الأرش القيمة شارك كل ذي جناية تحدث منها منجنت عليه الألف المسرد منه الثانية المنو الأول قبض المناقبة على المناقبة على المتولدة السيد لايتعلق به الأرش ، سواء أكان موجودا يوم الجناية أم حدث بعدها فلا تباع حتى تضع ، فإن لم يفدها بيما معا لايتعلق به الأرش ، سواء أكان موجودا يوم الجناية أم حدث بعدها فلا تباع حتى تضع ، فإن لم يفدها بيما معا وأخذ السيد حصته والحني عليه حصته ، أما إذا لم ينفذ إيلادها لإعساره كرهونة فداها في كل جناية بالأقل .

(فصل) في الغرة

(فى الجنين) الحرّ المعصوم عند الجناية ولو لم تكن أمه معصومة عندها ذكرا كان أو نسيبا أو نام الحلق أو مسلماً أو ضدكل ولكون الحمل مسترا . والاجتبان الاستتار ، ومنه سمى الجن بذلك (١) (غرة) إجم عا وقى الحيار ، وأصلها بياض فى وجه الفرس ، وأخذ بعضهم منها اشتراط البياض فى الوقيق الآتى وهو شاذ ، وإنما تجب

أى السيد ، وقوله ومثلها : أى أم الولد (قوله والمنظور عتمه) اله حج (قوله ومر أن نحو الإيلاد) كالوقف (قوله لكونه استولدها) أى وهو موسر كما مر (قوله لايتعلق به) أى الحمل (قوله لؤانه لم يفدها) أى بعد الوضح (قوله وأخف السيد حصته) أى وهي ما يقابل الولد (قوله والمجنى عليه حصته) وهي مايقابل الأم .

(فصل) في الغرة

(قوله ولو لم تكن أمه معصومة) كأن ارتنت وهى حامل أو وطئ مسلم حوبية بشبة (قوله أو صد كل) أفاد أن فى الكافر غرة وهو كللك ، غايته أن الغزة في المسلم تساوى نصف غزة الدية ، وفى الكافر ثلث غزة المسلم على ما يأتى (قوله وأصلها بياض) أى فوق اللوهم (قوله وأشخا. بعضهم) هوعمرو بن العلاء اه عميرة

الاختيار إلا بالقول (قوله ومن السيد خمسياتة) أى تنام القيمة الذى يتى له بعد أخذ الأوّل أرش جنايته لذى هو خمسياتة (قوله فإن لم يفدها) أى بعد الوضع .

(فصل) فى الغرة

(قوله المعصوم) يعني غير المضمون عليه ليدخُّل جنين أمنه الآتي (قوله وهي الخيار) أي في الأصل ،

 ⁽أول الشارح: ومنه سمى الجن بلك) مكذا في النسخ التي بأيدينا ، وعبارة التحفة: ومنه الجن سمى جنينا ، وبها
 يستنم الكلام اه.

(إن انفسل مينا بجناية) على أمه إذا كانت حية بما يوثر فيه عادة ولو تهديدا وطلب ذى شوكة لها أو لمن عندها كامر أو تجويم أثر إجهاضها بقول خيير بن لا تحولطمة خفيفة (في حياتها أو) بعد (موتها) متعاتى بانفصل لا يجناية على ماقاله جمع من أنه لو ضرب مينة فأجهضت مينا لزمته غرة ، لكن المعتمد مارجحه البلقينى وغيره ، لا يجناية على ماقاله جمع من أنه لو ضرب مينة فأجهضت مينا لزمته غرة ولعدم انضباطه فهو كالبن في في الميزن بهزة ولعدم انضباطه فهو كالبن في المصراة قدر الشارع بصاع لذلك ، وخرج بتقييد الجنين بالعصمة مالو جني على حربية حامل من حربي أو مرتدة حملت شيء فيه الإمداره ، وجعل بعض الشروح ذلك قيلما للأم غير صحيح لإبهامه أنه لوجني على حربية أو مرتدة أوقمة بينا مسلم في الأولين أو لغيرة في المحتوزة لأو مرتدة أوقمة جنيا مالم والأولين أو لغيره في الأخيرة لائني ه فيه ، وليس كذلك لعصمته فلا نظر الإهدارها (وكذا إن ظهر) بالجناية على أمه في حياتها أو موجها على مامر (بلا انفصال) كأن ضرب بطنها فخرج رأسه ومانت ولم ينفصل (في الأصبح) لتحقن وجوده ، ولو خرج رأسه فصاح فحز آخر وقبته قبل انفصاله قتل به ليقن استقرار حياته . (في الأصبح) لتحقن وجوده ولا إيجاب بالشك (أو) انفصل (حيا) بالجناية على أمه (فلا) غوة وإن زالت حركة البلان وكبرها لعدم كفقق وجوده ولا إيجاب بالشك (أو) انفصل (حيا) بالجناية على أمه (وبق زمانا بلا ألم ثم والثانى بعترضها انفصاله ولا أهر وبينه بالجناية على أمه (وبق زمانا بلا ألم ثم والثانى بعترضها لعنون كرما لعدم كفق وجوده ولا إيجاب بالشك (أو) انفصل (حيا) بالجناية على أمه (وبق زمانا بلا ألم ثم

(قوله بما يوثر) أى بشيء يوثر الخ (قوله أو لتجويع أثر إجهاضها) أى ولو بنجويعها نفسها أو كانت في صوم واجب وقوله بقول خبيرين:أى رجلين عدلين فلولم يوجدا أووجدا أواختلفا فينبغى عدم الضهان لأن الأصل براءة الذمة فلا يكني إخبار النساء ولاغير العدل (قوله لا نحو لطمة) محمرز قوله بما يؤثر (قوله علىماقاله جمع) توجيه لجعله متعلقاً بالجناية وهو مردود ، وعليه فالمعتمد ما قدمه من أنه يشترط في الجتاية على أمه أن تكون حية سواء انفصل بعد ذلك فيحياتها أو بعد موتها وإن احتمل موته بموتها لا بالجناية (قوله فأجهضت ميتا) أي ألقته ، يقال أجهضت الناقة : ألقت ولدها اهـقاموس (قوله عدمه) بدل من قوله ما رجحه أو خبر عن قوله المعتمد ، وقوله مارجحه نعت للمعتمد (قوله وبفرضها) أى الحياة،وقوله قضى فىالحنين فىالاستدلال به نظر لمـا تقر و فى الأصول أن نحو فعل كذا لاعموم له، ولهذا دفعوا الاستدلال بحديث قضى بالشفعة للجار على ثبوتها للجارغير الشريك بأنه لاعموم له اه سم على حج . وقد يجاب بأن الاستدلال به بناء على مافهمه الصحابي منه صلى الله عليه وسلم كأن قالذلك جواب سوال فهم منه التعميم فليس الاستدلال بمجرد الحديث بل به على الوجه الذي فهمه الراوى للحديث عنه صلى الله عليه وسلم (قوله في سال ردسم) من مرتد (قوله فأسلمت ثم أجهضت) أي والحناية عليها حال الردة كما هو الفرض ، وكل جرح أوله غير مضمون لاينقلب مضمونا بتغير الحال في الانتهاء (قوله والحمل ملكه) أي السيد(قوله وجعل بعض الشروح ذلك) أي العصمة قيدا الخ (قوله في الأولين) هما قوله حربية أو مرثدًا ۚ (قوله أو لغيره في الأخير ة) هي قوله أو قنة جنينها مسلم (قوله قتل به) ظاهره ولو دون ستة أشهر لكن قد يناَّفيه قوَّ له لَتيقن استقرار حياته ، وكذاً قو له الآتى فمن قتله وقدْ انفصل بلًا جناية قتل به الخ فإن مفهومه أن من قتله وقد انفصل بلا جناية لايقتل به وانفصاله في هذه بجناية فليتأمل (قوله و بقي زمانا بلا أَلَم) أي تقضى العادة

وقوله بياض النح: أى قبل ملما الأصل (قوله أو تجويع) انظر على أى شىء يصنع عطفه وعبارة التحفة : ولو نحو تهديد النخ فالجديع فى عبارتها مجرور (قوله حملت بولد فى حال رد تها) أى من مرتد أو غيره لكن بزنا ولم

مات فلا هما) على الجانى صواء أذرال ألم الجناية عن أمه قبل إلقائه أم لا لأن الظاهر موته بسبب آخر (وإن مات حين خرج أيم تم خروجه (أو دام ألمه) وإن لم يكن به ورم (و مات فدية نفس) لتيقن حياته وموته بالجناية وإن لم يسبب لم يستهل لأن الفرض أنه وجد فيه أمارة الحياة كتنفس وامتصاص ثدى وقيض يد وبسطها ، وحينتك فلافرق بين أيستهل لأن الفرض أنه وجد فيه أمارة الحياة كتنفس وامتصاص ثدى وقيض يد وبسطها ، وحينتك فلافرق بين أشهاله للدون ستة أشهر وإن علم أنه لا يعيش فين قتله وقد انفصل بلا جناية قتل به كقتل مريض مشرف على الموت ، فإن انفصل أخيرة وان علم أنه لا يعيش فين قتله وقد الثانى فقط ، ولاعبرة بمجرد اختلاج ، ويصلق الجان يبينه في علم الحياة لاته المؤرق الم المنزل والمواقف المحالة المواقف الجان يبينه في علم الحياة المناقب المواقب المواقب المواقب المواقب المواقب المواقب المواقب المواقب وهم المواقب المواقب

بأن موته بعده ليس بسبب الجناية (قوله أي تم خروجه) أخرج مالو مات حين خرج رأسه فقط مثلا أو دام الم فات عين خرج رأسه فقط مثلا أو دام ألم فات اله مات على حج . وفيه أيضا ما نصه : وفي العباب ولو ضربها فخرج رأسه وصاح ومات قبل انفصاله فعلي الشارب الغزة أو بعده فاللمية اه . وقد يقال هلا وجبت اللدية حيث محققنا حياته وإن اينفصل خصوصا ولم يشمرطوا استقرار حياته أم مات وجبت اللدية مين انفصاله لدون سته أشهر وقطع بعدم حياته هذا . ولينظر الفرق بين مالو مات قبل عام خروجه حيث وجبت اللهرة وبين مالو أخرج رأسه ثم صاح فعز آخر رقبته حيث وجب عليه القصاص مع كون جنايته قبل وجبت اللهرة وبين أن الجناية على المفصل تغليظا على وجبت الله بالمناية على المفصل تغليظا على المفصل تغليظا على بالمفصل تغليظا على المفصل تغليظا على بالمفصل تغليظا على المفصل تغليظا على المفصل تغليظا على وجبوب الدية المنصل تغليظا على وخوب عليه بل على أمه فالحنين ليس مقصودابها أي الغزة (قوله بالمفلدية المفتل المفلدية المفتلدية أي الغره (قوله المفادية بعيدة وشهدن قضى له وإلا فلا أي الغزة (قوله بعده) أي البدن (قوله أما إذا عاشت) محرز قوله ومات (قوله أي المغرة وقبل بالحقي عليه ، فإن أحضرهن ولو من مسافة بعيدة وشهدن قضى له وإلا فلا والقول قول المالي بيمينه .

يكن فى أصوله مسلم من الجانبين فى الأولى ومن جانب الأم فى الثانية (قوله ولهذا لم يوثر انفصاله الغ) أى فى الوجوب فلم يسقط بلذك (قوله ولم يتحقق اتحاد الرأس) قد ينافيه فوله الآتى لأن الشخص الواحد لايكون له بدنان عمل ، إذ قضية الأول إمكان ذلك ، إلا أن يقال : أن كونه لايكون له بدنان هو بحسب الاستقراء وهو المصول به حتى يتحقق خلافه ، فإذا تحققنا خلافه بأن وجد رأس له بدنان بالفعل انخرم ذلك الاستقراء ؤه هو

أنه لا أثر لذلك كما لا أثر له في أمية الولد ، وإنما انقضت العدة به لدلالته على براءة الرحم (وهي) أي الغرّة فى الكامل وغيره (عبدأو أمة) كما نطق به الحبر بخيرة الغارم لا المستحق ، وعلم من ذلك امنناع الحنثي كما قاله الزركشي والدميري ، ويويده قولم يشترط كونه سالما من عيب المبيع والحنوثة عيب فيه (مميز) وإن لم يبلغ سبع سنين ، واعتبار البلقيني لها تبعا للنص جرى على الغالب فلا يلزم قبول غيره لانتفاء كونه من الحيار مع احتياجه لكافل والغرّة الحيار ومقصودها جبر الحلل، فاستنبط من النص معنى خصصه ، وبه فارق إجزاء الصّغير مطلقا في الكفارة لأن الوارد ثم لفظ الرقبة فاكتني فيها بما تترقب فيه القدرة على الكسب (سليم من عيب مبيع) فلا يجبر على قبول معيب كأمة حامل وخصى وكافر بمحل تقلُّ الرغبة فيه لأنه ليس من الحيار ، واعتبر عدم عيب المبيع هنا كإبل الدية لأنهما حق آدى لوحظ فيه مقابلة ما فات من حقه فغلب فيهما شائبة المـالية فأثر فيهما كل مايوئلر في المـالُ وبهذا فارق الكفارة والأضحية (والأصح قبول كبير لم يعجز) عن شيء من منافعه (بهرم) لأنه من الحيار ، بخلاف الكفارة لأن الوارد فيها لفظ الرقبة . والثانى لايقبل بعد عشرين سنة . والثالث لايقبل بعدها فى الأمة وبعد خسىعشرة سنة فى العبد (ويشترط بلوغها) أى قيمة الغرّة (نصف عشر الدية) أى دية ألى ۖ الجنين إن كان وإلا كولد الزنا فعشر دية الأم فالتعبير به أولى ، فهي الكامل بالحرية والإسلام ولوحال الإجهاض بأن أسلمت أمه النمية أو أبوه قبيله، وكذا متولد من كتابية ومسلم للقاعدة أن الأب إذا فضل الأم ف الدين فرضت مثله فيه رقيق تبلغ قيمته خسة أبعرة كما روى ذلك عن جمع من الصحابة من غير محالف لهم وتعتبر قيمة الإبل المغلظة إذا كانت الحناية شبه عمد (فإن فقدت) حسا أو شرعا بأن لم توجد إلا بأكثر من قيمتها ولو بما قل وجب نصف عشر دية الأب ، فإن كان كاملا (فخمسة أبعرة) تجب فيه لأن الإبل هي الأصل (وقبل لايشترط) بلوغها

[فرج] في الدميرى روى أن الشافعي أخبر بامرأة لها رأسان فنكحها بمائة دينار ونظر إليها ثم طلقها ، وأن امرأة و للدت ولدا له رأسان وكان إذا بكي بكي بهما وإذا سكت سكت بهما اه (قوله فلا يلزم قبول غيره) أى المبيز (قوله مغي خصصه) هو الخيار (قوله له بيعز بهرم) المبيز (قوله مغي خصصه) هو الخيار (قوله لم يعجز بهرم) يغرج المبيز اسبب آخر غير الهرم وفيه نظر اهرم على حج . وقد يدفع النظر بأنه إذا صجز بغير الهرم كان معييا بما أن المبين وقد على المبين أو قوله بالمنظر بأنه إذا للمبين المرم هنا وقد صغير وقد صغير ولو عقب ولادته لرجاء كبره كبره المرض بخلاف الهرم ، والكلام في هرم وعبارته ثم : فيجزئ صغير ولو عقب ولادته لرجاء كبره كبره المرض بخلاف الهرم ، والكلام في هرم يمن من منافعه (قوله أى دية أي الجنين إن كان) أى وجد آب (قوله فعشر دية الأم) وتفرض مسلمة إذا كان الأب مسلما وهي كافرة (قوله أو أبوه قبيله أى الإجهاض ظاهره ولو بعد الجناية ، وهو ظاهر لأنه معصوم في حالي الجنائج والإجهاض ، وما كان معموما في الحالين فالمبرة في قدر ضمانه بالانها « قوله فإن فقدت حسا) لم يين الشارح المحل الذي فقدت منه هل هو مسافة القصر أو غيرها ، وقياس مامر في فقد إيل الدية أنه هنا مسافة القصر (قوله بأن لم توجد إلا بأكبر هل هو مسافة القصر (قوله بأن لم توجد إلا بأكبر من وعبد) أى أو لم يوجدمها إلا ما يساوى دون نصف عشر الدية (قوله ولم علق) أى ولو غير متمول من أو لم يوجدمها إلا ما يساوى دون نصف عشر الدية (قوله ولم علق) أى أو لم يوجدمها إلا ما يساوى دون نصف عشر الدية (قوله ولم علق) أى أو لم يوجدمها إلا ميساوى دون نصف عشر الدية (قوله ولم عاقل) أى أو لم يوجدمها إلا ما يساوى دون نصف عشر الدية (قوله ولم عاقل)

ناقص كما لايخني فتأمل (قوله بخلاف الكفارة الخ) كذا فى التحفة كشرح المنهج لكن كتب الزيادى على شرح المنهج أنه سبق قلم ، إذ الغرة والكفارة فىذلك سواء ، فلا مخالفة ، وانظر إلى قوله لأن الوارد فيها الخ بعد إثبات الحالفة فإن قضيته الموافقة وهى القبول لا المخالفة فليحرر (قوله فالتعبير به) أى بعشر دية الأم لمشموله لولد الزنا

نصف عشرالدية لإطلاق الخبر وعليه (فللفقد قيمها) تجب بالغة ما بلغت وإذا وجبت الإبل والجناية شبه غمله غلظت ، فني الحمسيوخذ جنمة ونصف وجذعة ونصف وخلفتان ، فإن فقدت الإبل فكما مرَّ في الدية لأنها الأصل فىالدينات فوجب الرجوع إليها عند فقد المنصوص عليه ، وبه يفرق بين ماهنا وفقد بدل البدنة في كفارة جماع النسك لأنالبدل ثم لا أصالة له بخلافه هنا (وهبي) أي الغرّة (دلورثة الحنين) بتقدير انفصاله حيا ثم موته لأنها فداء نفسه، فلو تسبب الأم لإجهاض نفسها كأن صامت أو شربت دواء لم ترث مها شيئا لأنها قاتلة (و) الغرّة (على عاقلة الحانى) للخبر (وقيل إن تعمد) الحناية بأن قصدها بما يجهض غالبا (فعليه) الغرّة لاعلى عاقلته بناء على تصوّر العمند فيه، والأصح عَدم تصوره لتوقفه على علم وجوده وحياته (والجنين) المعصوم (اليهودى أو النصراني قيل كسلم) لعموم الحبر (وقيل هدر) لتعذر التسوية والتجزئة (والأصح) أنه تجب فيه (غرة كثلث غرة مسلم) قياسًا على الدية ، وفي المجوسي ونحوه ثلثًا عشر غرّة مسلم(و) الجنين(الرقبق) بالجر عطفًا على الجنين أوّل الفصلو الرفع على الابتداء ، والتقدير فيه (عشر قيمة أمه) قياساعلى الجنين الحرّ فإن غرّ تعشر دية أمه ، وسواء فيه الذكر والأبثى ،وفيها المكاتبة وأم الولد وغيرهما . نعم لو جنت على نفسها لم يجب فيه له شيء إذ لايجب السيد على قنه مال ابتداء وتعتبر قيمتها (يوم الجناية) عليه لأنه وقت الوجوب (وقيل) يوم (الإجهاض) لأنه وقت الاستقرار ، والأصح اعتبار أكثر القيم من وقت الجناية إلى الإجهاض تغليظا عليه كالغاصب مالم ينفصل حيا تمم يموت منأثر الحناية ، وإلا ففيه قيمة يوم الانفصال قطعا لم والقيمة في القن (لسيدها) هو جريماً على الغالب من أن من ملك حملا ملك أمه فالمرالج لمبالكه سواء كان مالكها أم لا (فإن كانت) الأم القنة (تُقطُّوعة) أطرافها يعني زائدتها ولو خلقة فهو مثال وإلا فالمدار على كونها ناقصة (والحنين سلم) أو لهي سليمة والحنين ناقص (قومت سليمة في الأصح) لسلامت.أوسلامها ، وكما لوكانت كافرة وهو مسلم تقوم مسلمة ولأن نقصان الحنين قد يُكُون ؛ من أثر الجناية واللائق الاجتياط والتغليظ . والثانى لاتقدر سليمة لأن نُقْصانُ الأعضاء أمر خلق وفي تقدير خلافه بعد (وتحمله) أي بدل الحدين القنِّ ^أ (العاقلة في الأظهر) لمـا مرّ أنها تحمل العبد . والثاني في مال الحاني ، ولو أقرّ بجناية وأنكر الإجهاض أو خروجه حيا صدق المنكر بيمينه وتقدم بينة الوارث، ويقبل هنا النساء وعلى أصل

⁽ قوله فكما مرقىالدية) أى فتجب ظهمها اهسم على حجر اقوله في كفارة جاع النسك أى حيث لم تجب قيمها بمل ما تقدم بيانه اه بنم على حجر (قوله كان والمناق على عاقلة الجانى) وكذا دية الجنين اذا انفصل حيا ثم مات (قوله والجنين الرقيق) تقدير الجنين هذا إنما يناسبه العطف على وصفه : أى وصف الجنين بالحرية : أى المر فتأمله اه سم على حج . وقوله على وصفه : أى وصف الجنين بالحرية (قوله فيه هشر قيمة أمه بم على المناق على وصفه : أى وصف الجنين بالحرية (قوله فيه هشر و أيت قوله على وصفه عند المناق المناقبة على في عام وصفه المناقبة على وصفه المناقبة على المناقبة المناقبة على وصفه المناقبة على وصفه المناقبة على وصفه المناقبة على وصفه المناقبة على المناقبة على المناقبة على وصفه المناقبة على المناقبة و الم

الجلمانة رجلى وامرأتان كما قاله المماوردي، وإن ادعى أن الإجهاض أو موت من خرج حيا بسبب آخر ، فإن كان الشلب بقاء الألم إليه صدق الوارث وإلا فلاء ويقبل رجل وامرأتان نقلير مامر وإن ألقت جنين عرضا اسهلال واحد وجهل وجب اليقين ، فإن كان ذكرا وأثى فغرة ودية أثى أو حيا ومينا أو حيين وماتا وماتت فادعى ووثة الجنينين سبق موهما ووارثها عكسه ، فإن حلقا أو نكلا فلا توارث وإلا قضى للحالف .

(فصل) في كفارة القتل

والأصل فيها قوله تعالى ـ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقية مؤمنة ـ وقوله ـ وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهلموتحرير رزقية مؤمنة ـ والقصد منها تدارك الخوط من التقصير وهو في الحطأ الذي لا إثم فيه ترك التثبت مع خطر الأنفس(تجب بالقتل كفارة) على الفاعل غير الحربي وتجب فورا في محد تداركا لإتمه بخلاف الخطأ ، وخرج بالقتل غيره فلا تجب فيدلعام وروده (وإن كان القاتل) المذكور (صبيا) وإن لم يكن جميزا ، وتقدم أن غير المميز لو قتل بأمر غيره ضمن آمره دونه ، وقضيته أن الكفارة كذلك كما نبه عليه الأذرعي روعينونا) إذ غاية فعلهما أنه خطأ وهي واجبة فيه وعدم لزومهما كفارة وقاعهما لارتباطها بالتكليف وليسا من أمله ، والمداق من عدم جواز إعتاقه عن الصبي حمله بعضهم على ما إذا

(قوله وجب اليقين) أى وهو غرة ودية ، وقوله وماتت : أى الأم (قوله ووارثها عكسه) هذه الصورة علمت من قوله السابق ويصدق الجانى بيمينه فى عدم الحياة اهسم على حج .

(فصل) في كفارة القتل

(قوله وهو) أى والذى فرط ، وقوله وتجب فورا في عمد وينبغى أن مثله شبهالعمد لعصيانه بالإقدام عليه (قوله فلانجب فيه) أى فى الغير (قوله وقضيته أن الكفارة كذلك) أى على الآمر (قوله كما نبه عليه الأذرعى) معتمد (قوله لارتباطها بالتكليف) قد يقال لاحاجة للجواب بالنسبة للمجنون لأنه ليس فى صوم فلا يتوهم

فى غير الأطراف أصلاء وهذا بخلاف مابفيده تفريع الشارح فتأمل(قوله بسبب آخر) تنازعه الإجهاض وموت(قوله) أى ومات الحى وهو معطوف على جنيين أى أو ألقت حيا وميتا (قوله وماتت) أى فىالصور تين (قوله فادعى ورثة الجنين سبق موتها) أى فيرثها الجنينان ثم ترشهما ورثتهما وبنظيره يقال فى عكسه (قوله فلا توارث) أى بين الجنينين وأمهما .

(فصل) فى كفارة القتل

(قوله غير الحربي) أى الذي لا أمان له قاله في التحفة ثم قال عقبه مانصه : والجلاد الذي لم يعلم خطأ الإمام اه. ولمل جميع ذلك سقط من الكتبة من الشارح لأنه ذكر هما هنا (قوله أنه ذكر هما هنا (قوله وتجب فورا في عمد) أى أو شبهه كما في التحفة ، ولعله سقط من الشارح أيضا بدليل أنه لم يخرج بعده إلا الحسار وقوله وعدم لزومهما كفارة وقاعهما) انظر ماصورته في المجنون وغير المميز (قوله فيعتن الولى عتهما) أن سواء كانت الكفارة على الفور لم على التراخى ، وهذا هو المعتمد كما يدل عليه سياقه وصرّح به والده

كانت على الراخي ، وما هنا على ما إذا كانت على الفور أو على ما إذا كان العتن ببرعا والجواز على الواجب ، والقياس أن السقيه يعتق عنه وليه ، فإن فقد وصام الصبى المميز أجزأه وللأب والجد الإعتاق والإطعام عنهما من مالهما لا نحو وصى وقيم ، بل يتملك الحاكم لهما ثم يعتن الوصى ونحوه عنهما (وعبدا) وأمة فيكفران بالصوم (وثميا) قتل معصوما مسلما أوغيره نقض العهد أولا ومعاهدا ومؤمنا ، ويتصور إعتاق الكافر للمسلم بأن يرثه أو يستدعى عتقه ببيع ضمنى (وعامله) كالمخطئ بل أولى لأن حاجته إلى الجبر أعظم (ومخطئا) إجماعا ، ولم يتميز وشاهد زوم وحافر عدوانا ، وإن حصل البردئ بعد موت الحافر فالمراد بالمتسبب مايشمل صاحب الغير على أما الحربي الذي لاأمان له والجلاد القاتل بأمر الإمام ظلما وهو جاهل بالحال فلاكفارة عليهما لعدم النزام الأول . ولأن الثاني سيف الإمام وآلة سياسته (يقتل) معصوم عليه نحو (مسلم ولو بدار حرب) وإن لم يجب فيه قود ولا دية في صوره السابقة أول الباب لقوله تعالى ؛ فإن كان من قوم عدو لكم ـ الآية : أى فيهم (وفرى) كماهد ومؤمن كما في آخر الأنبه لذي مقام علو بدا موزى بالنعبة لمثله لأنه معصوم عليه نمو (مناهم الإهام والمحاد أن فهم عصوم عليه ، ويقاس به نحو زان عصوم واردى بالمتبه في المنام الإهداد هم وذى إلى المتبه المهام والمنابقة لمنه لأنه معصوم عليه نمو (موذى) كماهد ومؤمن كما في آخر المائية المنابقة لمناه لأنه معصوم عليه ، ويقاس به نحو زان

وجوب الكفارة عايم حتى يختاج الجواب عنه (قوله وما هنا على ما إذا كانت على الفور) يتأمل في أى موضع بكون العنق على الفور بالمراب الله في المحتى بالسبب والصبى اليس غاطبا حتى يعصى . إلا أن يقال إلى المن إلى المن يعامل معاملة المبافئ في وجوب الدية عليه مغلظة (قوله فإن فقاء) أى ما يعتقه ولى السبي (قوله والإطعام عنهما) أى على المرجوح يتأمل ما يأتى من أن هذه الكفارة لا إطعام فيها . وقوله من مالهما : أى الأب والجد (قوله لانحو وصى) يتأمل هذا مع قوله بعد ثم يعتق الوصى ونحوه عنهما ، ثم قوله بل يتملك الحاكم إنما يظهر إن لم يكن في ماهما ما يعتقه الوصى . وإلا فلا مغنى لكون الحاكم يتماك ثم يعتق الوصى ونحوه عنهما ، تولى الطرفين خاص بالأب والجلد إذا أراد الإعتاق عنهما من ماله أن يقبل القاضي عن المولى عليه فيلخل في ملكه فيصير من جملة أمواله فيعتق الوصى به لأن مايعته صاد ملكا للصى أو المجنون فيعتق بولايته عليهما (قوله لا خاص وفي نسخة لأن يقبل الحرفين أي الحرف ، وقوله وآلة لأن حاجته) وفي نسخة لأن جنايته وما في الأصل أولى (قوله لعدم الزام الأول) أى الحرف ، وقوله وآلة السيسة عطف تفسير (قوله وقاطم طريق بالنسبة لمثله) أى في الإهمار وإن لم يكن بصفته كالزانى المحمل إذا أن العسة عطف تفسير (قوله وقاطم طريق بالنسبة لمثله) أى في الإهمار وإن لم يكن بصفته كالزانى المحمن إذا

في حواشى شرح الروض ، وعليه فا ذكره الشيخان فى باب الصداق ضعيف ، وأما قول الشارح فها يأنى حمله بعضهم النج فإنما غرضه منه حكاية حمل ذلك البعض لا غير (قوله أو على ما إذاكان العتق تبرعا) هذا لابلاق كلام الشيخين لأن كلامهما هناك فى خصوص العتق عن الكفارة ، وقد نقله هنا عنهما والد الشارح فى حواشى شرح الروض . وعبارته : ذكرا فى باب الصداق أنه لو لزم الصبى كفارة قتل فأعتق الول عنه عبدا لنفسه لم يجز لأنه يتضمن دخوله فى ملكه وإعتاقه عنه وإعتاق عبد الطفل لايجوز اه . ثم قال : والمعتمد المذكور هنا كما ذكره جماعة ونص عليه الشافمى (قوله فإن فقته) يعنى المال (قوله الإعتاق والإطعام عنهما) أى فى نحو كفارات الحج وإلا فالقتل لا إطعام فيه ولا يتصور مثهما ظهار ولا كفارة فى جاعهما فى رمضان (قوله من مالهما) أى مال الإب والجد . أما مال الصبى والمجبون فيتماطى العتق والإطعام عنهما الوصى والتيم كالاب والجد

ئم قاطع الطريق لابد فيه من إذن الإمام وإلا وجبتكالدية (وجنين) مضمون لأنه آدى معصوم (وعبد لفسه) . للذك ولأن الكفارة حق الله تعالى (ونفسه) فتخرج من تركته للنك أيضا ، ومن ثم لو هدر كالزانى المحصن لم تجب فيه كما استظهره بعض الشراح وإن أثم بقتل نفسه كما لو قتله غيزه افتياتا على الإمام (وفى) قتل (نفسه وجه) أنها لاتجب فيها كما لاضهان ، ويرد بوضوح الفرق وهو أن الكفارة حق له تعالى فلم يسقط يفعله بخلاف الضهان (لا) في قتل (امرأة وصبي حربيين) وإن حرم لأنه ليس لعصمهما بل لتفويت إرقافهما على المسلمين وكالصبي الحربي المجنون الحربي (وباغ) قتله عادل حال القتال وعكسه (وصائل) قتله من صال عليه لإهدارهما بالنسبة لقاتلهما حينتذ (ومقتص منه) قتله المستحق ولو لبعض القو دلأنه مهدر بالنسبة إليه ، ولا تجب على عائن وإن كانت العين حقا لأنها لاتعد مهلكا عادة ، على أن التأثير يقع عندها لا بها حتى بالنظر للظاهر ، وقيل ينبعث منها جواهرلطيفة غيرمرثية فتتخلل المسام فيخلق الله تعالى الهلاك عندها . ومن أدويتها المجربة التي أمر بها صلى الله عليه وسلم أن يتوضأ العائن : أي يغسل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه وداخل إزاره : أي مايلي جسده من الإراز ويصبه على رأس المعيون (وعلى كل من الشركاء كفارة فىالأصح) لأنها حق يتعلق بالقتل فلا يتبعض كالقصاص ، وبه فارقت الدية ولأنها وجبت لهتك الحرمة لابدلا ، وبه فارقت جزاء الصيد . والثاني على الجميع كفارة (وهي ك)كفارة (ظهار) في جميع مامر فيها فيعتق من يجزئ ثم ، ثم يصوم شهرين متتابعين كما مر ثم أيضًا للآية (لكن لا إطعام فيها) عند العجز عن الصوم (فى الأظهر) إذ لانص فيه ، والمتبع فى الكفارات النص لا القياس، والمطلق إنما يحمل على المقيد في الأوصاف كالإيمان في الرقبة لا الأشخاص كالإطعام هنا . والثانى نعم ككفارة الظهار ، وعلم مما مر فى الصوم أنه لو مات قبلها أطعم عنه .

قتله تارك الصلاة أو عكسه فعليه الكفارة (قوله ولا بدفيه من إذن الإمام) أى قبل القتل اله سم على حجج (قوله والا وجبت كاللية) قال في شرح الروض: بناء على ما يأتى من أن المغلب في قتله بلا إذن معنى القصاص فلا بين الحابين الديم على حج (قوله ومن ثم لو هلو كالرا في المفلب في قبله المبادية يتضى تبزيل قتله نفسه منزلة قتل غير مثله لد لا منزلة قتل منه و والا وجبت فليأ ألم وجه التأمل الذي تقت فضه المناسبة لله وإلا وجبت فليأ مل وجه التأمل على حجج ووجه التأمل الذي أنه معصوم على نفسه وذلك يقتضى وجهوب الكفارة عليه فعدمها عفالت لما قلمه في التيم من أن الزانى المحتمد معصوم على نفسه فيشرب الماء المعطشه ويتيم (قوله افتياتا على الإمام) أى فإنه لاكفارة على فائن أي الكفارة كا لايجب قتل على القائل (قوله الإمدارهما) أى الباغى والمعائل (قوله ولا تجب على عائن) أى الكفارة كا لايجب قتل قود ولا دية عليه ، ومثل العائن الولى إذا قتل بحاله فلا شيء عليه (قوله ومن أدويها الحبرية) و هل يجب على العائن فعل ذلك إذا وبد التأثير في المعيون وطلب منه أم لا ? فيه نظر، والأكرب الثانى لعدم تحقق نقع ذلك (قوله أي يغسل وجهه ويديه الخريه على ماشر به الحديث مع أن الألفاظ الواردة فى كلام الشارح تحصل على مدلولاتها الشرعة (قوله وداعل إذاره) أى مابين العرة والماكم عنه أى مابين العرة والماكم عنه أى مابين العرة والماكم عنه أى مديا به الحديث مع أن الألفاظ الواردة فى كلام الشارح عمل (قوله أطع عنه) أى بدلا عن الصوم الواجب عليه وليس هو كفارة اه سم على حج .

⁽ قوله من صال عُليه) كان ينبغي إبراز الضمير .

كتاب دعوى الدم

عبر به عن القتل الذومه له غالبا (والقسامة) بفتح القاف ، وهو لفة اسم لأو لياء الدم ولأيمانهم . واصطلاحا اسم لأو لياء الدم ولأيمانهم . واصطلاحا المرجمة وإن ذكرها فيا يأتى (يشترط) لصحة دعوى الدم وخوص الأول بقرينة ما يأتى إذ الكلام فيه سنة الدرجمة وإن ذكرها فيا يأتى (يشترط) لصحة دعوى الدم كغيره وخص الأول بقرينة ما يأتى إذ الكلام فيه سنة شروط : أخدها (أن) تعلم غالبا بأن (يفصل) المدعى مدعاه نما يختلف الفرض به فيفصل هنا مدعى القتل (مايدعيه من محمد وخطأ) وشبه محمد ، ويصف كلا منها بما يأتى أو انفراد وشركة) لأن الأحكام تختلف ما يأتى أو اخراك و الشهرة بما يأتى أو انفراد وشركة) لأن الأحكام تختلف باختلاف هده الأحوال ، ويذكر عدد الشركاء إن أوجب القتل الدية ، نه أو قال إنهم لايزيدون عن عشرة مثلا محمد دعواه وطالب بحصة المدعى عليه ، فإن كان واحدا فعليه عشر الدية ، واستنى ابن الوفعة كالمحاوردى السحو فلا يشترط تفصيله الخانى) استحبابا بما ذكر لتصح دعواه وله الإعراض عنه (وقيل يعرض عنه) حيا لأنه نوع من التلقين ، وود "بأن التلقين أن يقول له قل قتله عملاه والوقال له قل قتله عملاه والم المن قلم المناطقة عنه المناطقة عنها حيا لأنه نوع من التلقين ، وود "بأن التلقين أن يقول له قل قتله عملاه المناطقة عليه المناطقة عنه المناطقة عنها حيا له نواحدا فعله عشر الدية ، واستني الوقعة كالمحاوردى وعد المناطقة عنها وعمله القاضى) استحبابا بما ذكر لتصح دهواه وله الإعراض عنه (وقيل يعرض عنه) حيا لأنه نوع من التلقين ، وود "بأن التلقين أن يقول له قل قتله عمله المناطقة عنها وقيل يعرض عنه احيا لأنه نوع من التلقين ، وود "بأن التلقين أن يقول له قل قتله عمله المناطقة عنه المناطقة عنه حيا لأنه نوع من التلقين ، وود "بأن التلقين أن يقول له قل قتله عمله المناطقة عنه المناطقة عنه حيا لأنه نوع عن التلقين ، وود "بأن التلقين أن التلقين أن التلقين التمالية عنه المناطقة عنه حيا لأنه نوع عن التلقين ، وود "بأن التلقين عنه المناطقة عنه حيالة المناطقة عنه الم

كتاب دعوى الدم

(قوله دعوى الدم) عبر بالكتاب لأنه لاشتماله على شروط الدعوى وبيان الأيمان المعتبرة وما يتعلق بها شبيه بالدعوى والبينات فليس من الجناية (قوله والقسامة)ع : لما كان الغالب من أحوال القاتل استدعى ذلك بعد بيان موجباته بيان الحجة فيه وهي بعد الدعوى إما يمين وإما شهادة اه سم على منهج (قوله وهو) أي هذا اللفظ ، وذكر لمراعاة الحبر وهو الأولى في مثله مما وقع فيه الضمير: بين مذكر ومؤنث (قوله وقد تطلق) أي القسامة اصطلاحا ، وقوله مطلقا : أى دما أو غيره (قوله ولاستنباع الدعوي) أشار به إلى أن الزيادة على النرجمة وإن قلنا هي عيب فمحله إذا لم يوجد ثم مايستتبعها (قوله وخصَّ الأول َ) أي في النرجمة . وقوله ما يأتى : أي من قوله من عمد الخ (قوله أحدها أن تعلم غالبا) خرج مسائل في المطولات: منها إذا ادعى على وارث ميت صدور وصية بشيء من مورثه له فتسمع دعواه وإن لم يعين الموصى به أو على آخر صدور إقرار منه له بشيء اه سم على منهج : ومنها النفقة والحكومة والرضخ (قوله إن أوجب القتل) أى فإن أوجب القودلم يجب ذكر عدد الشركاء لأنه لايختلف اهحج بالمعنى . وقضيته أنه لابد من بيان أصل الشركة والانفراد وإنكان المدعى بهالقتل الموجب للقود وفيه نظر ، فإن ماعلل به وجوب ذكر عدد الشركاء يأتى فى أصل الشركة والانفراد حيث كان المدعى به القتل الموجب للقود ، ثم رأيت سم علي منهج نقل عن مر أنه لاحاجة إلى بيانَ أصلاالشركة والانفراد حيث كان القتل موجبا للقود اه وهو واضح فتأمله . لايقال : من فوائد ذكرالشركة أنه بتقديرها قد يكون الشريك مخبطئاً فيسقط به القود عن العامد . لأنا نقول : صحة الدعوى لاتتوقف على ذلك . نعم يمكن الدعوى عليه من ذكر ذلك وإثباته ليكون دافعا للقو د عنه (قوله فلا يشترط تفصيله) أى من المدعى (قوله وهو ظاهر) وإذا صحت الدعوى وجلف فعلى من تكون الدية وما مقدارها إن لم نوجب القصاص ؟ وفىالدميرى عن المطلب أنه حيث

كتاب دعوى الدم والقسامة

مثلا لاكيف قتله عمدا أم غيره . والحاصل أن الاستفصال عن وصف أطلقه جائز وعن شرط أغفله بمنتم ، ولوً كتب ورقة وقال أدعى بما فيها كنى فى أوجه الوجهين إذا قرأها القاضى أو قرنت عليه : أى بحضرة الخصم قبل السعوى ، وثانيها كو نها ملزمة ، فلو ادعى هبة اعتبر ذكر القيض المعتبر فيها أو بيبما أو إقرارا اعتبر ذكر أوم السليم له (و) ثالثها (أن يعين المدعى عليه فلو قال) فى دعواه على حاضرين (قتله أحدهم) أوقتله هلما أو هلما أو هلما المطلق المساهية والم يحلهم القانوي كان التحليف فرمها حيث أيكن ثم أوث ، فإن كان سمت وحلفهم وعلى هذه الحالة يحمل ماصرح به الرافعى فى أول مسقطات فرم عليم فى بين صادقة (ويجريان) أى الصحيح ومقابله (فى دعوى) نحو (غصب وسرقة وإتلاف) وغيرها ألم من كل مايتمبور فيه انفراد المدعى عليه بسبب الدعوى فلا تسمع فيه على مبهم ، وقيل تسمع لأنه يقصد كتمه من كل مايتمبور فيه انفراد المدعى عليه بسبب الدعوى فلا تسمع فيه على مبهم ، وقيل تسمع لأنه يقصد كتمه حيثنا ، فالتمين فيه عسر بخلاف نحو اليع لكونه ينشأ عن اختيار عاقديه فيضبط كل صاحبه (و) رابعها وخاصها أهلية كل من المتداعين للخطاب ورد الجواب فحينذ (إنما تسمع) الدعوى فى اللم وغيره (من مكلف) أو سكران (مانزم) ولو ليعض الأحكام كماهد وموشن (على مثله) ولو عجورا عليه بسفه أو فلس مكلف) أو سكران (الأول استحق تسلم المال بل يستحقه ولى فلا تصح دعوى حربى لا أمان له فلا ينافي ذلك أو رق لكن لايقول الأول استحق تسلم المال بل يستحقه ولى فلا تصح دعوى حربى لا أمان له فلا ينافي ذلك أو رق لكن لايقول الأول و عدورا كان فيه تفصيل لايرد وصبى وعبون ولا دعوى عليم :

محت الدعوى سئل الساحر ويعمل ببيانه اه. وهو ظاهر إن أقر "، فإن استمر علي إنكاره فاذا يفعل ، ولعله تجب دية الخطأ على الساحر لأن الدية في الحطأ وشبه العمد على الحاقى ثم تتحملها العاقلة ، وفي العمد على الحاقى نفسه والسحر فها ذكر يحتمل كونه محملا قالدية فيه على الحاقى الم تتحملها العاقلة ، ويحتمل كونه خطأ أدر شبه عمد فتتحملها عنه ، وقد علم من قسامة المستحق وجوب الدية على الحاقى وشككنا في تحمل العاقلة ، والأصل عدمه فأشبه مالمو علما كونه خطأ مثلا وتعملر كونه خطأ مثلا وتعملر كونه خطأ مثلا وتعملر عروقة وقال أدعى بما فيها) أي بعد القراءة الآتية (قوله كتى في أوجه الموجهين إذا قرأها القاضى الغ) وعبارة حج : نعم ينبغي أن القاضى والحصم لو اطلما عليها وعوة امفها لكنى ، وعلم العرف من المواقعة في المواقعة في المناقب على المحتمل و اطلما عليها وعوة امفها لكنى أن القاضى والحصم لو اطلما عليها وعوة امفها لكنى أن المهادة عن والم الحيد على المراقبة المواقعة المعاقبة المواقعة المستحق والمحتود على أن المحتف المدعى ويتقدير حلفة المحتودي على المحافة المواقعة والمحتودة المحتودة المواقعة المولى أو يوقف إلى كالهما أنواز اهدم على منهج

⁽قوله بحضرة الحسم) أى أو غيبته النبية المسوَّغة لمباع الدعوى على الغائب كما هو ظاهر (قوله من كل مايتصور فيه انفراد المدعى عليه) يعنى عن المدعى : يعنى يتصور استقلاله به بقرينة ما يأتى ، وقوله بسبب الدعوى متعلق بانفراد : أى بالسبب الذى ادعى لأجله كالفصب (قوله لأنه يقصدكتمه) عبارة الدميرى لأن المباشر لهذه الأمور يقصدكتمها (قوله لأن المفهوم إذا كان فيه تفصيل الغ) يتأمل

أى إن لم تكن ثم بينة فها يظهر أخلا الما ذكروه في الرقيق ، وعند غيبة الولى تكون الدعوى على غائب فيحتاج مع البينة ليمين الاستظهار ، ومر قبول إقرار سفيه بحرجب قود ، ومثله نكوله ، وحلف المدى لابمال تقسمه الدعوى عليه عالم المدى لابمال تقسمه الدعوى عليه الإقامة البينة فقط لالحلف مدع او نهر قبو حرج (و) سادسها أن لايناقضها دعوى غيرهم فحيئتلا (لوادعى) على شخص (انقراده بالقتل ثم ادعى على آخر) انقرادا أو شركة (لم تسمع الثانية) لتكفيب الأولى لها نعم إن صدقه الآخر فهو مؤاخذ يقراره وتسمع الدعوى عليه على الأصح في أصل الروضة ولا يمكن من العود إلى الأولى الأنافائية تكذبها (أو) ادعى (عمله) مثلا(ووصفه بغيره) من خطأ أو شبه عمد وبالمكس (لم يبطل أصل المحوى) عليه على الأصح دعوى العمد اعترافا بيرامة أو شبه عمد وبالمكس (لم يبطل أصل الدعوى) وإن لم يذكر للملك تأويلا (في الأظهر) بل يعتمد تفسيره ويلفى العاملة ، وشمل كلامه القبق الذي لا يتعمد المسامة في القرب الموسفق في الأصل (و) إنحا (تثبت القسامة في القتل) دون ما سواه كما يأتي وقوفا مع النص (بمحل لوث) الموسفق في الأصل (و) إنحا (تثبت القسامة في القتل) دون ما سواه كما يأتي وقوفا مع النص (بمحل لوث) أن لايعلم القاتل ببينة أو إقرار أو علم حاكم حيث ساغ له الحكم به ، والتعمير بالحل هنا ليس المراد به حقيقته لأن اللوث قد لايرتبط بالحل كالشهادة الآتية، فالتمير به إما الغالب أو مجازعا علما الموث من الأحوال التي توجد فيها القرائ المؤكدة (وهو) أى اللوث (قرينة) حالية أو مقالية مؤيدة (تصدق المدى) بأن توقع في القلب صدقه في دعواه ولابد من ثبرت هذه القرينة رأن أي كأن ، إذ القرائل لم تنحصر فياذكره (وجد قبل) أوبعضه

رقوله أىإن لمتكن ثم بينة أى على الصبى والمجنون رقوله وعند غيبة الولى) أى فيا إذا كان ثم بينة وأقامها الملحى وقولمفيحتاج : أى المدعى وقوله قنسمع الدعوىعليه) أى بالمال كأن ادعى أنه قتل عبده أو أتلف ماله (قوله ولا يمكن من العود إلى الأولى) أى لا مع تصديق الثانى ولا مع تكليبه (قوله وشمل كلامه النخ) معتمد (قوله وإن اقتضت العلة) وهى قوله لأنه قد يظن الغ (قوله وإنما تثبت القسامة) علما فرغ من شرط الدعوى شرع فيا يرتب عليها اه سم على منهج (قوله لأن الأيمان حجة ضعيفة) أى وهو سبب لها فكان ضعيفا (قوله وشرطه) أى شرط العمل بمقتضى اللوث (قوله حيث سلخ له) أى بأن رآه مثلا وكان بحبلنا (قوله ولا بد من ثبوت هله القرينة) أى لأن اليمن بسببها تنقل إلى جانب المدعى فيحتاطها اه سم على منهج (قوله وجد قتيل أو بعضه) ع:

⁽قوله أخذا بما ذكروه فى الرقيق)فيه أمور: منها أنه لاحاجة للأخذ مع أن الحكيم منصوص عليه فى كتبهم المشهورة فضلا عن غيرها ، ومنها أن الحكيم فى الوقيق ليس كذلك وقد مر قوله أو رق. وحاصل حكم الرقيق فى الدعوى عليه أنها تسمع عليه فيا يقبل إقراره به وأما فى غيره فعلى السيدومنها أن قضيته مع ما بعده أن الدعوى على الصبى أو المجنون إذا لم يكن هناك ولى لا يحتاج فيها إلى يمين الاستظهار وليس كذلك ومنها أنه يوهم أنه تسمع الدعوى عليهما مع وجود الولى وليس كذلك ومنها أنه يوهم أنه تسمع الدعوى عليهما مع هناك يبيتة . ومنها أنه يوهم أنه إذا كانشالدعوى على الولى وهو حاضر لا يحتاج ليمين الاستظهار وغير ذلك من الأمور الى يعنى والمدعون على الولى وهو حاضر لا يحتاج ليمين الاستظهار وغير ذلك من الأمور الى يتظهر بالتأمل ظليحر مذا المحل وقيل الأصح في أصل الروضة) يعنى فى المدعوى والمتحدة وأما مياح الدعوى التحقة ولما الأوصة والموكن وليس هو فى التحقة ولم تذكورا فى الموصف الموصف يعنى فى العدد

وتحقق موته (في علق) منفصلة عن بلد كبير (أو) في (قرية صغيرة الأعدائه) أو أعداء قبيلته دينا أو دتيا ميث كانت العداوة نمحل على الانتقام بالقتل ولم يساكنهم غيره كما صحح في الروضة وهو المعتمد، والمراد بغيرهم من لم تعلم صداقته لقتيل ولا كونه من أهله: أي ولا عداوة بينهما كما هو واضح وإلا فاللوث موجود فلا تحتير ، من المهاد : أي ولا عداوة بينهما كما هو واضح وإلا فاللوث موجود فلا تحتير ، عنهم المناه قاله بينهما لابن الوقعة : وبدل له قصة خبير ، في اينحو أنه المناه المناه في المناه في المناه المناه في المناه في المناه في المناه في المناه في وخرج بالصغيرة لم المناه في المناه أنه المناه في عصورين وعند انتفاء حصرهم لاتتحقق المناه وبين عنه وجود أثر قتل وإن قرل والا فلا قسامة ، وكذا في سائر الصور خلافا للأسنوى (ولو تقابل) بموحدة قبل اللام (صفان) لقتال ، ويصح بفوقية لكن بتكاف إذ مع التقاتل بفوقية لايناتي قوله وإلا إلى اتخوه و ملها اللاعز رضان في حق المناه أي مناه عنه مناه عنه مناه المناه أن فلا كناه والمناه المناه المناه عنه عنه المناه أن فلا تسامة ، وكذا في سائر الصور خلافا للأسنوى (ولو تقابل) بموحدة قبل اللام (صفان) لقتال ، ويصح بفوقية لكن بتكاف إذ مع التقاتل بفوقية لايناتي قوله وإلا إلى اتخوه ، ولهذا المناه على مناه المناه المناه أن فلانا قتله ، وقوله أمرضته بسحرى واستمر بألمه حبى ما الدين قتلوه ، أحدام اللام ومن المن المناهر حينا أنهم المناه من الدين قتلوه ، والموانا ومن سلاح (فهلوث (في حق صفه) لأن الظاهر حينظ أنهم المنه من الدون إلى المناه على السنة المناص والعام أن فلانا قتله ، وقوله أمرضته بسحرى واستمر بألمه حى مات ورورة ومن اللوث إلى المناه على السند والمه من الدون والموت المناه ومن الموت وسنه المناه وسائم المناه وسائم المناه وقوله المرضة وسعرى واستمر بألمه حى مات ورورة ومناه المناه وسائم المناه وسائم المناه وقوله المرضة وسعرى واستمر بألمه حى مات ورورة وسائسات المناه وسائم المناه وسائم الدين وسائم المناه وسائم المناه وسائم المناه وسائم المناه وسائم المناه والما وسائم المناه وسائم المناه وقوله المؤسلة المناه وسائم المناه وسائم الدين والمناه وسائم الدين وسائم المناه وسائم الدين وسائم الدين وسائم المناه و

قال الشافعي : لو وجد بعضه فى قرية وبعضه فى أخرى فللولى أن يعين ويقسم اهسم على منهج وقوله أن يعين : أى إحدى الفريتين (قوله وتحقق موته) قيد فى البعض (قوله والمراد بغيرهم) أى الغير الممانع من اللوث .

[[] فرع] وليس من اللوث مالو وجدمه ثياب القتيل و لوكانتملطخة بالدم (قوله وإلا فاللوث موجود) أى بالكسر . ولم ينهم من علمت صداقته للقتيل أو علم كونه من أهله ولا عداوة بينهم (قوله قال العمرانى) بالكسر والمنحون نسبة لما عرابية ناحية بالموصل ام أنساب (قوله غير أهله) أى أهل المكان (قوله أن لايكون هناك طريق) أى فلوكان هناك ذلك اننى اللوث فلا تسمع الدعوى به (قوله غير محصورين) والمراد بالمحصورين من يعسر عدهم كذلك (قوله يسهل عد هم والإحاطة بهم إذا وقفوا في صعيد واحد بمجرد النظر وبغير المحصورين من يعسر عدهم كذلك (قوله في سائر العمور أى التي يقسم فيها (قوله لكن بتكلف) أى كأن يقال : المراد بالتقاتل شروعهم فيه ولا يلزم منه الالتحام (قوله وما بعدها) أى وذكر الالتحام في الشمان في عكس عدم بعاة) قضيته الفيان في حكسه وفيه نظر لما يأتى في كلام المصنف من أن الباغى لايضمن ما أتلفه في القتال على العادل على المادل على المحدون المادل على الماد

⁽قوله ويشبه اشتراط أن لايكون هناك طريق جادة الغ) هذا إنما ذكوه في التحفة فها إذا وجد بقرب القرية مثلا لافيها ، وإلا فهو مشكل مع مامر ، وعبارتها : ووجوده بقربها اللدى ليس به عمارة ولا مقيم ولا جادة كثيرة الطروق كهو فيها (قوله لايتأتى قوله وإلا) أى ولا قوله لقتال (قوله ولا وصل سلاح) هذا لايناسب صنيمه فيا مر وأشخذه وصول السلاح غاية (قوله واستمر تألم الخ) الظاهر أن هذا ليس من مقول القول فليراجم

من يحرك يده عنده بنحوسيف أو من سلاحه أو نحو ثوبه ملطخ بدم مالم يكن ثم نحو سبع أو رجل آخر أو ترشيش
م أو أثر قدم من غير جهة ذى السلاح ، وفيا لو كان هناك رجل آخر يتنى كونه لو ثا في حقهما إلا أن يكون
الملطخ بالدم عدوه خاصة في حقه فقط ، والأقرب كما هو ظاهر كلامهم أنه لا أثر لوجلان رجل عنده بلا
سلاح ولا تلطيخ وإن كان به أثر قتل وذاك عدو ، ولاينافيه تفرق الجمع عنه لأن التفرق عنه يقضهي وجود تأثير
مبهم منهم فيه غالبا فكان قرينة ولهذا لم يفرقوا فيه بين أصدقائه وأعدائه ، وعجرد وجود هذا عنده لاتوينة فيه ،
مبهم منهم فيه غالبا فكان قرينة ولهذا لم يفرقوا فيه بين أصدقائه وأعدائه ، وعجرد وجود هذا عنده لاتوينة فيه ،
ووجود العمداوة من غير انضها قرينة إليها لانظر إليه (وشهادة العدل) الواحد : أي إخباره ولو قبل الدعوى بأن
فلانا قتله ، وفي المالي وشهر وكذا عيد أو نساه) يعني إخبار اثنين فاكثر أن فلانا قتله ، وفي الوجيز أن
الدي أحدهما أو كليهما ويقسم (وكذا عيد أو نساه) يعني إخبار اثنين فاكثر أن فلانا قتله ، وفي الوجيز أن
المتمد (وقيل يشرط تفرقهم) لاحبال التواطؤ ، ورد أن احباله كاحبال الكذب في إخبار العدل (وقول فقسقة
وصيان وكفار لوث في الأصح) لأن اجهاعهم على ذلك يؤكد ظنه . والثاني قال لا اعتبار بقولم في الشرع (ولو
مريما رافعن في قتيل (فقال أحد ابنيه عمثلا (قتله فلان وكذبه) الابن (الآخر) صريما (بطل اللوث) فلا
غلم أنه قتله أو قال الصدق بالتكذيب الدال على عدم قتله ، إذ جبلة الوارث على الثفي فنفيه أقوى من
إثبات الآخر ، بخلاف ما إذا لم يكذبه المخلك بأن صدته أو صكت ، أو قال لا أعلم أنه قتله أو قال إنه قتله ، والله المناه أنها لم يكذبه الخذلك بأن احباته التهد عنه أو قاله أو قاله أو قاله أو قاله أو الم يكذبه الخلك بأن صدقه أو سكت ، أو قال لا أعلم أنه قتله أو قال إنه الم الله أعله أو الهاله المؤلفة عنه المناه وقتله من المواقع المؤلفة الم الله أنه قتله أو قال إنه قتله أو قال إنه المؤلفة المؤل

ذلك ولم يطلع عليه (قوله وإن كان به أثر) غاية (قوله وشهادة العدل) ع : وأما قوله فلان قتلني فلا عبرة به عندا خلافا لمسالك ، قال : لأن مثل هذه الحالة لايكلب فيها . وأجاب الأصحاب بأنه قد يكلب بالعداوة ونحوها ، قال القاضى : وير د عليها مثل هذا فقبول الإقرار الوارث اه . أقول : قد يفرق بخطر الدماء فضيق فيها ، وأيضا فله هنا مدع فلا يقبل قوله اه سم على منهج . وقوله فلان قتلني ومثل ذلك مالو رأى الوارث في منامه أن فلانا قتل مورثه ولا بإخبار معصوم فلا يجوز له الإقدام على الحلف اعبادا على ذلك بمجرده ، ومعلوم بالأولى عدم جواز قتله له بل ولا غلنه لأنه بتقدير صمة روثية المعموم في المنام الوائي وأن ذلك لا يتحقق قتله له بل ولا غلنه لأنه بتقدير صمة روثية المعموم في المنام فائل لا يضافها فلا يقل من أن الحق ثبت بالشاهد واليمين وأن ذلك ليس بلوث (قوله لأنه) أي ايخباره (قوله كما علم عا مر أول الباب) الذي تقدم أنه لو قال قتله أحدهم وكان ثم لوث حفهم ، ومقتضاه أنه ليس له أن يحلف حيث وجد ألوث . اللهم إلا أن يفرق بين الدعوى بأن أحدهما قتله مع وجود اللوث وبين شهادة البينة بأن أحدهما قتله طيامًا (قوله وقول) للوث (قوله أو كالهمة المناه المنام (قوله وقول وكانه أي لوث (قوله وقول كانه) بأن يقول قتله هذان لكنه مشكل مع قول الشاهد قتله أحدهما فلياً مل (قوله وقول كانه من كارمهم أولا ؟ فيه فظر، أي لوث (قوله وقول كسدة وضيوان) هل التمبير بالجمع على حقيقته فيشترط ثلاثة من كل مهم أولا ؟ فيه فظر، أي قال بالاكتفاء باثنين لحصول الظن بإخبارهما ، وفي العباب عدم الاكتفاء باثنين لحصول الظن بإخبارهما ، وفي العباب عدم الاكتفاء باثنين لحصول الغلن بإخبارهما ، وفي العباب عدم الاكتفاء باثنين لحصول الغلن بإخبارهما ، وفي العباب عدم الاكتفاء باثنين لحصول الغلن بإخبارهما ، وفي العباب عدم الاكتفاء باثنين لحصول الغلن بإخبارهما وقوله كالمتعبر بالحمول الغلن بإخباره أن يقال بالاكتفاء باثنين لحصول الغلن بإخبارها من وفي العباب عدم الاكتفاء باثنين لحصول الغلن بإخباره أولا أله من كالمتعبر بالمعمول الغلن بإخباره أنه في المناه المحدولة الغلاء من كالمحدول العباب عدم الاكتفاء باثنين لحصول الغلن بإخباره أولا أولاء كولي العبول المحدولة المعالم المحدولة الفراء وقول العباب عدم الاكتفاء باثنين لحدولة الموالم المحدولة المناه المحدول العباب عدم الاكتفاء باثنين المحدول العباب عدم المح

(قوله مالم يكن ثم سبع الغ) راجع إلى قوله وروية الغ كما هو ظاهر . وقوله في غيرجهة ذى السلاح راجع العرشيش وما بعده (قوله وجود تأثير مبهم منهم فيهم) لعل قوله منهم الثانى بالنون متعلق بتأثير وقوله فيهم متعلق بمبهم الأول بالباء مع أنه لاحاجة إليه إذ لادخل للإبهام وضده هنا ، وعبارة التحفة : وجود تأثير منهم فيه ولمحتْ البلقيني أنه لو شهد عدل بعد دعوى أحدهما خطأ أو شبه عمد لم يبطل اللوث بتكذيب الآخر قطعا ، فلمن لم یکذبه أن مجلف معه خسین ویستحق (وفی قول لا) یبطل کسائر الدعاوی ، ورد بما مر من الجبلة هنا (وقیل لايبطل بتكذيب فاسق) ويرد بما مر أيضا إذ الجبلة لافرق فيها بين الفاسق وغيره ، ولو عين كل غير معين الآخر من غير تعرض لتكليب صاحبه أقسم كل الخمسين على ماعينه وأخذ حصته ﴿ وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُما ﴾ وقد ظهر اللَّوثُ (قتله زَيد وعجهول) عندى ﴿ وَقَالَ الآخر) قتله (عمرو وعجهول) عندى لم يبطل اللوث بذلك وحينتذ (حلف كل) خسين (على من عينه) إذ لاتكاذب منهما لاحتمال أن الذي أبهمه كلّ منهماً من عينه الآخر(وله أى كل منهما (ربع الدية) لاعترافه بأن الواجب نصفها وحصته منه نصفه (ولو أنكر المدعى عليه اللوث في حقه فقال لم أكن مع المتفرقين عنه) أي القتيل أو كنت غائبا عنا القتل أو لست الذي روّى معه سكين ملطخ على رأسه أو نحو ذلك مما مر" (صدق بيمينه) لأن الأصل عدم حضوره وبراءة ذمته وعلى المدعى عدلان بالأمارة الَّتي ادّ عاها وإلا حلف المدعى عليه على نفيها وسقط اللوث وبتي أصل الدعوى (ولو ظهر لوث بأصل قتل دون عمد وخطأ) كَأَنْ أخبر عدل بأصله بعد دعوى مفصلة (فلا قسامة في الأصح) لأنها حينتذ لإنفيد مطالبة قاتل ولا عاقلة . ويوُّخذ منه أنه ليس له الحلف مع شاهد لأنه لم يطابق دعُواه.، ودعوى أن المفهوم من إطلاق الأصحاب أنه إذا ظهر اللوث في أصل القتل كني في تمكن الولى" من القسامة عن القتل الموصوف وهو غير بعيد ، إذ لو ثبت اللوث فىحق جمع جازله الدَّعوى على بعضهم وأقسم، فكما لايعتبر ظهور اللوث فيا يرجع إلى الانفراد والاشتراك لايعتبر في صفى العمد والحطأ ، وأيده البلقيني فقال : من ظهر لوث وفصل الولى سمعت الدعوى وأقسم بلا خلاف، ومى لم يفصل لم تسمع على الأصبح ، ثم قال : ويعلم من هذا أن قول المصنف فلا قسامة فى الأصبح غير مستقيم اه غير مسلمة . والمعتمد كلام الأصحاب الموافق له ما فى الكتاب المحمول على وقوع دعوى مفصلة ، ويفرق بين الانفراد والشركة والعمد وضدًّ، بأن الأوَّل لايقتضى جهلا في المدعى به بخلاف هذا ، والثاني قال بظهوره خرج الدم عن كونه مهدرا (ولا يقسم فى طرف) وجرح (وإتلاف مال) وقوفا مع النص ولحرمة النفس فيصد ق

عبد الحق الاكتفاء بهما وهو موافق لما قاله (قوله أو شبه عمد) ينبغي أوعدا ويستحق المقسم نصف الدية فيه (قوله على ماعيد) أي من عمد أو خطأ أو شبه عمد (قوله على ماعيد) أي من عمد أو خطأ أو شبه عمد (قوله وإلا حلف المدعى عليه) أى خسين بمينا على ماقاله وإلا بطل اللوث (قوله وحصته منه) أى النصف (قوله وإلا حلف المدعى عليه) أى خسين بمينا على ماقاله بعضهم ويمينا واحدة على ما اعتمده الزيادى كنا بهامش ، والأقرب ما قاله الزيادى لأن يمينه ليست على قتل ولا جراحة بل على عدم الحضور مثلا وإن استلزم ذلك بسقوط الله ، ونقل في الدرس عن الزيادى أنها خسون بمينا فليراجع وليحر ، ونقل باللوس عن العباب الاكتفاء بيمين واحدة فليراجع (قوله ولا يقسم في طرف) وفي

⁽قوله خطأ أو شبه عمد) انظر لم قيد به (قوله كأن أخير عدل الغ) مراده بدلك دفع قول من قال إن لمسوير هذا الحلاف مشكل ، فإن الدعوى لاتسمع الإمضاة كما نبه عليه حج (قوله ويوتخذ منه أنه ليس له الحلاف مع شابحده)أى وإن لم يكن ذلك قسامة لأن القسامة عبرد الأيمان (قوله ودعوى أن المفهوم من إطلاق الأصحاب الغ) فيه أمور : منها أنه سيأتى له تسليم أن إطلاق الأصحاب يفهم ماذكر ، عاية الأمر أنه حمله على ما يأتى فكيف تكون دعوى أن إطلاقهم يفهم ماذكر غير مسلمة والمدعى هو الرافعى ، ومنها قوله وأيده الملتيني فقال الغ صريح في أن أيطاقهم أنه صريح .

المدّمى عليه بيمينه ولو مع اللوث لكنها فى الأولين تكون خسين (إلا فى عبد) ولو مدبرا أو مكاتبا أو أم ولد (فى الأظهر) فإذا قتل عبد ووجد لوث أقسم بناء على الأصح أن قيمته تحملها العاقلة، ومقابله مبنى على أنها لاتحملها (وهمى) أى القسامة (أن يحلف المدعى) غالبا ابتداء (على قتل ادّعاه) ولو لنحو امرأة وكافر وجنين لأن منعه تهيئة للخياة فى معنى قتله (خسين يمينا) لخبره تبرئكم يهود خبير بخمسين يميناً ، وهو تحصص المعوم خبر ه البينة على المدعى واليمين على من أنكر ، وولقوة جانب المدعى باللوث ، وأفهم قوله على قتل ادعاء عدمالقسامة

تعليق ابن أبي هريرة ثم قولهم لاقسامة فىالطرف صادق بأن يكون الواجب مقدار ديات : أى بأن قطع يديه ورجليه وأعمى عينيه وأصم أذنيه (قوله فإذا قتل عبد ووجد لوث أقسم) أى السيد وبعد الإقسام إن اتفقاً على قدرالقيمة أو ثبتَت بينة فذاك وإلا فينبغي تصديق الجانى بيمينه وإن كان الغرم على العاقلة لأن القيمة تجب عليه ثم تتحملها العاقلة فوجوبها عليهم فرع وجوبها عليه(قوله بناء على الأصح) يتأمل وجه البناء ، فإن مُقتضى ثبوتُ اللوث أَنْ يُعلف السيد ويطالُب بالقيمة العاقلة إن قلنا بتحملهم والقاتل نفسه إن قلنا بعدم التحمل (قوله أن يحلف المدعى غالبًا ﴾ سيأتى التنبيه على ماخرج بغالبًا في قوله بعد قول المصنف ولو مكاتبلةتل عبده وهذا ومسئلة المستولدة الخ ، وأما قوله ابتداء فلعله الجرز به عن اليمين المردودة من المدعى عليه على المدَّعي بلا لوث فإن يمينه لاتسمى قسامة مع كونه حلفا من المدعى لكنه بسبب الرد (قوله وكافر وجنين) أىأو عبد لما مر أنه يقسم في دعوى قتله (قوله آخبر تبرثكم يهود جيبر) لفظه كما في الدميرى ، والأصل فيها ما رواه الشيخان عن سهل بن أبي حثمة قال ه انطلق عبد الله بن سهم ومحيصة بن مسعود إلى خبير وهي يومئذ صلح فتفرقا ، فأتى محيصة إلى عبد الله بن سهل وهو يتشحط فى دمه تُنتيلا فدفنه ، ثم قدم المدينة فانطلق عبد الرحمّن بن بـهل وحويصة ومحيصة ابنا مسعود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلهب عبد الرحن يتكلم فقال له كبر كبرو هو أحدث القوم، ثم سكت فتكلما فقال: أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم ؟ قالوا : كيف محلف ولم نشهد ولم نر ؟ قال : فتبرئكم يهود خيبر بخمسين يمينا ؟ قالوا : كيف نأخذ بأيمان أقوم كفار ؟ فعقله رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده ؛ وقوله فتبرئكم : أى من دعواكم ، وإلا فالحق ليس في جهتهم حتى تبرئهم اليهود منه ، وقوله من عنده : أى درءا للفننة ، وقولهم كيف نأخذ استنطاق لبيان الحكمة فى قبول إيمامهم مع كفرهم المؤدى لكذبهم ، ولم يبينها صلى الله عليه وسلم اتكالأ على وضوح الأمر فيها اهـحج (قوله وهو غضيص) أى وذلك لأنه طلب اليمين من ورثة القتيل ابتداء وما اكتنى بها من المدعى عليه إلا بعد نكول المدعى فليسُ التخصيص بتبرئكم يهود خيبر بل بالحديث المشتمل عليه (قوله واليمين على من أنكر) عبارة المفهم : واليمين على المدعى عليه ، فلعلهما روايتان (قوله وأفهم قوله على قتل ادّعاه عدم القسامة) أي بل إنما يحلف الولى بمينا واحدة فقط . ووجه إيراده أنه وإن لم يدع القتل صريحا لكنه لازم

فى أن الضمير فى قوله ثم قال ويعلم إلخ يرجم إلى البلقينى ؛ ومنها أنه ربما أوهم أن التأييد من قول المدعى المذكور وكل ذلك فى غير محله كما يعلم من مراجعة التحقة التي تصرف هو فى عبارتها هذا التصرف (قوله ولو مدبرا الخ) هو غاية فى جريان الحلاف (قوله لخبر تبرئكم يهود خيير بخمسين يمينا) يعنى الخبر اللى ذكر فيه ذلك وإلا فما اقتصر عليه ليس فيه دليل ، ومراده خبر الصحيحين و أن بعض الأنصار قتل بحبير وهي صلح ليس بها غير اليهود وبضض أولياء الفتيل فقال صلى الله عليه وسلم لأوليائه : إتحلفون وتستحقون دم صاحبكم أو قاتلكم ، قالوا : كيف تحلف ولم نشهد ولم نر ، قال : فتبرقكم يهود بخمسين يمينا : قالوا : كيف نأخذ بأيمان قوم كفار ؟ فعقله

في قد الملفوف لأن الحلف على حياته كما مر فن أورده فقد سها ، وأنه يجب التعرض في كل يمين إلى عين المدعى عليه بالإشارة إن حضر ، وإلا فيذكر اسمه وتسبه وإلى مايجب بيانه فىالدعوى على الأصح لتوجه الحلف إلى الصفة الني أحلفه الحاكم عليها . أما الإجمال فيجب في كل يمين اتفاقا فلا يكنى تكرير والله خمسين مرة بل يقول لقد قتله ، أما حلف المدعى عليه ابتداء أو لنكول المدعى أو حلفالمدعى لنكول المدعى عليه أو الحلف على غير القتل فلا يسمى قسامة ، ومر ڧاللمان مايتعلق بتغليظ اليمين ويأتى ڧ الدعاوى بقيته ، ولعل حكمة الحمسين أن الدية تقوم بألف دينار غالبا ولذا أوجبها القديم كما مر ، والقصد من تعدد الأيمان التغليظ و هو إنما يكون في عشرين دينارا فاقتضى الاحتياط للنفس أن يقابل كل عشرين بيمين منفردة عما يقتضيه التغليظ (ولا يشترط موالاتها) أي الأيمان (على المذهب) لأنها ُحجة كالشهادة بيجوز تفريقها فيخسين يوما ، ويفارق اشتراطها في اللعان بأنه أولى بالاحتياط من حيث إنه يتعلق به العقوبة البدنية وأنه يختلُّ به النسب و تشيع به الفاحشة وهتك العرض ، وقيل وجهان : أحدهما يشترط لأن لها أثرا في الزجر والردع (ولو تخللها جنون أو إعماء) أو عزل قاض وإعادته بخلاف إعادة غيره (بني) إذا أفاق ولم يلزمه الاستثناف لمـا تقرر (ولو مات) الولى المقسم في أثناء الأيمان (لم يبن وارثه) بل يستأنف (على الصحيح) لأنها كحجة و احدة ، فإذا بطل بعضها بطل كلها ، بخلاف موته بعد إقامة شاهد لأنه مستقل فلوارثه ضم آخر إليه وموت المدعى عليه فيبنى وارثه لمـا مر ، والثانى نعم وصححه الرويانى (ولو كان للقتيل ورثة وزعتُ) الخمسون عليهم (بحسب الْإرث) غالبا قياسا لها على مايثبتُ بها ويحلفون ، وما فى قصة خيبر إنما وقع خطايا لأخيه وابن عمه نجملا فى الحطاب وإلا فالمراد أخوه خاصة وخرج بغالبا زوجة مثلا وبيت المال فإنها تحلف الخمسين مع أنها لاتأخذ سوى الربع ، كما لو نكل بعض الورثة أو غاب وزوجة وبنت فتحلُّف الزوجة عشرة والبنت الباق توزيعا على سهامهما فقط وهي خسة من ثمانية ، ولا يثبت حق بيت المـال هنا

لدعواه (قوله وأنه يجب التعرض في كل يمين إلى عين المدعى عليه) أى واحلنا كان أو أكثر ، فلو ادّ عي علي علم عشرة مثلا ذكر في كل يمين أنهم قتلوا مورثه (قوله وإلى مايجب بيانه) أى من عمد أو خطأ أو شبه محمد (قوله التي أحلفه الحالم عليه) يقال أحلفه الحالم عليه) يقال أحلفه الحالم عليه) يقال أحلفه الحالم عام و أو له أما الإجمال) عمر و مايجب بيانه مفسلا من عمد أو خطأ أو غيرهما (قوله بل يقول) أى فى كل مرة ، وقوله أما حلف المدعى عمر زقوله أي القسامة (قوله أما حلف المدعى عمر زقوله أي القسامة (قوله والحلف على غير القتل) اقتصاره على ما ذكر يقتضى أن البين مع الشاهد تسمى قسامة ويوجه بأبا حلف على قتل ادتاه وقوله ويأفى فالدعاوى بقيته) أى فياتي ميعه هنا (قوله أن يقابل كل عشرين) أى من الآلف دينا (قوله فيجوز تفريقها في خسين يوما) أى فطها ما زول قاط ما بينهما (قوله بخلاف إعادة غيره) أى فيعيد معه الأيمان فوله بخلاف أيمان المدعى عليه احمج . وقوله لما تقرر : أى من أنها حجة بمنوا المتعلم المنافقة على الإثبات فهى كالشهادة (قوله ولو مات الولى) أى ولم المدم وهو المستحق (قوله لا أي من تقل أي عبد في قام قال المنابقة من جهته كالشهادة (قوله ولو مات الولى) أى ولم المدم وهو المستحق (قوله لا أي من من قول حج : وإنما استوثنة من جهته حلى الإثبات النصف أربعة وهم لا لنهن وارثه لما مر أي من قول حج : وإنما استوثنة من جهته أي إذه له قباسا الما على مايثبت) وهو المسال (قوله وخرج بغالها) أى في قوله غالبا قياسا المخ (قوله ومع خسة من نمائية للووجة الماخسة من نمائية الووجة المناسة على المناسبة والمناسبة مناسبة المناسبة والبيانية المنوزة المناسبة على الإنسان المناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة على الوراسبة على المناسبة على الوراسبة على المناسبة على الم

صلى الله عليه وسلم من عنده:أى درءا للفتنة (قوله فى خسين يوما)صادق بها ولامتفرقة(قوله فيبنى وارثه كما مرّ)

يبيين من معه بل بنصب مدّعي عليه ويفعل ما يأتي قبل الفصل ، فإن قانا بالرد وعدم توريث بيت المال حافت الوجة سبعة والبقت أربعة وأربعين، ولو كان ثم عول اعتبر، في زوج وأم وأخنين لأب وأخنين لأب أصلها من ستة وتعول لعشرة فيحلف الزوج خسة عشر، وكل من الأخنين لأبعشش والم خسة (وجير الكسر) لأن اليمن الواحدة لاتنبعش ، فلر خلف تسعة وأربعين ابنا حلف كل يمينين ، وفي ابن وخني مثلا بوزع بحسب الأن اليمن الواحدة لالتبعض على المنافز وأبيات المنافز ويوقف السلم وأختيط للاحلف والأخذ (وفي قول يحلف كل) من الورثة (خسين) لأن المنده منافز ووقف والحدة ، وأجاب الحياط للدحلف والأخذ (وفي قول يحلف كل) من الورثة (خسين) لأن المنده منا كبين واحدة ، وأجاب الحياط التعلق والمنافز ، وأخل عاب) أو أخذ حصته (ولو غاب) أحدهما أو كان صغيرا أو عجزن (حلف الآخر خسين وأخذ حصته (ولو غاب) أو الأن صغيرا أو عجزن (حلف الآخر خسين وأخذ حصته) إذ لايثيت شيء من الدية بأقل من الخمسين المنافذ إن المحلف المنافذ المنافز المناف

رق له بيمين من معه) وهو الزوجة في المثال الأول وحدها ومع البنت في الثاني(قوله حلفت الزوجة سعة) أي بذلك الأن الثلاثة الباقية بعد سهام البنت والزوجة ترد على البنت فيصير بيدها سبعة وبيد الزوجة واحد الجملة تمانية ، فإذا تسمت الحمسون على المحالية عنس كل واحد سبعة أو البين فيضير بيدها سبعة أعمانيا بلغت ثلاثة وأدا بيمين وثلاثة أرباع نجر بربع فتصير أربعة وأربعين ، ويجبر ماخص الزوجة هو الثمن بلائة أرباع واحد فيصير وأربعين المحالية أربعات الإرضوجير الكسران وجد حلف البنت أربعا واحد فيصير وأربعين اه . ثم رأبت مع على منهج صرح بذلك نقلا عن شيخه طب (قوله فيحلف الزوج خمسة عشر) وذلك لأن حصته ثلاثة من عشرة وهي خمس و نصف خمس فيحلف ذلك من الحمسين وهو ماذكر . وحمه الأحتياط لأن حصته ثلاثة من عشرة وهي خمس و نصف خمس (قوله ويوقف السدس احتياطا) والشابط الاحتياط أي الطرفين الحلف بالأكثر والأخد بالأقل اهح (قوله ولا يبطل حقه) أى الخاص (قوله لصحة النيابة في اقامها) في الطافين الحلف بالأكثر والأخد بالأقل اهح (قوله ولا يبطل حقه) أى الخاص (قوله لصحة النيابة في اقامها) أى المسنف ولا يقسم في طرف وجرح الخ (قوله الهتل) أى أو الطرف أو الجرح كما تقدم في كلام أحد ملك عدد المدعى خليه من الدية إذا وزعت عليهم (فوله ولا ورد عله المدعى عليه من الدية إذا وزعت عليهم (فوله ولا أودع المدعى عليه من الدية إذا وغيل علد المدعى غيس المحده المارع عليه من على خسين واستحق ما يتعلم المحدى عليه ما عدد المدعى عليه من كل خسون بمينا إن تعدد المدعى عليه ووزعت الأيمان على عدد المدعن بحسب المرجم من على عدد المدعن بحسب الديم المعن على عدد المدعن بحسب المرجم من المحدودات المحدودات المتعن عليهم (نوله وفارق

تبع فى هذه الإحالة حج ، ولم يقدم ما أحال عليه وهو قوله وإنما استواضت لتولى قاض ثان لأنها على الإثبات فهمى يمنزلة حجة تامة وجد بعضها عند الأول ، بخلاف أيمان المدعى عليه (قوله بل بنصب مدّ عى عليه) أى من يدعى على المهم

كلامنهم هنا ينفي عن نفسه القتل كما ينفيه المنفرد ، وكل من المدعين لايثبت لنفسه مايثبته المنفرد فوزعت عليهم بحسب إرثهم (و) أن اليمين (المردودة) من المدعى عليه القتل (على المدعى) خسون لأنها اللازمة للراد" (أو) المردودة من المدعى (على المدعى عليه مع لوث) خسون لمـا مر ، ومن ثم لو تعدد المدعى عليهم حلف كل الحمسين كاملة (و) أنَّ اليمين مع شاهد بالقتل (خسون) احتياطا للدم ومقابله يمين واحدة في الأربع لأنها ليست مما ورد فيه النص بالحمسين ، وفي الأولى طريقة قاطعة بالأوّل أسقطها من الروضة ، وفي الثالثة طريقة قاطعة بالأوَّل هي الراجحة فقوله المذهب للمجموع ، والأوجه كما اقتضاه إطلاقهماً عدم الفرق بين العمد وغيره كما مر ، ولو نكلُ المدعى عن يمين القسامة أو اليمين مع الشاهد ثم نكل المدعى عليه ردت على المدعى وإن نكل لأن يمين الردغير يمين القسامة لأن سبب تلك النكول وهذه اللوث أو الشاهد (ويجب بالقسامة في قتل الحطأ أو شبه العمد دية على العاقلة) لقيام الحجة بذلك ولا يغني عن هذا مامر في بحث العاقلة لأن القسامة حجة ضعيفة وعلى خلاف القياس فاحتاج إلى النص على أحكامها (وفى العمد) دية (على المقسم عليه) لاقو د لحبر و إما أن يدوا صاحبكم أو يؤذنوا بحرب من الله ورسوله » (وفي القديم قصاص) لظاهر مامر « وتستحقون دم صاحبكم » . وأجاب الأول بأن المراد بدل دم صاحبكم جمعا بين الدليلين (ولو ادعى عمدا بلوث على ثلاثة حضر أحدهم أقسم عليه خمسين وأخذ ثلث الدية) لتعذر الأخذ قبل تمامها (فإن حضر آخر) أى الثانى ثم الثالث فادعى عليه فأنكر (أقسم عليه خمسين) لأن الأيمان السابقة لم تتناوله وأخذ ثلث الدية (وفى قول) يقسم عليه (خسا وعشرين) كما لو حضرًا معا ، ومحلّ احتياجه للإقسام (إَن لم يكن ذكره) أى الثانى (فى الأيمان) ألسابقة (وإلا) بأن ذكره فيها (فينبغى) وفاقا لمــا بحثه الرافعي (الاكتفاء بها بناء على صمة القسامة في غيبة المدعى عليه وهو الأصح) قياسًا على سهاع البينة في غيبته (ومن استحق بدل الدم أقسم) غالبًا ولو كافرا ومحجورا عليه وسيدا في قتل قنه بخلاف مجروح ارتد ومات لايقسم

⁽قوله وأن البين مع شاهد بالقتل خمسون) انظر جم ينفصل هذا عن قوله السابق كغيره إن إخبار المدل لوث. ويجاب بأنه إن وجد شرط الشهادة كان أتى بلفظ الشهادة بعد تقدم دعوى كان من باب الشهادة ، وإن أتى بغير فيخاب بأنه إن وجد شرط الشهادة كان أتى بلفظ الشهادة بعد تقدم دعوى كان من باب الشهادة ، وإن أتى بغير لفظ الشهادة قبل تقدم الدعوى كان من باب اللوث (قوله لأن سبب تلك) أى يمين الرد ، وقوله وهذه أى يمين المداهة فهى التسامة (قوله وجب بالقسامة) أى أما البين المردودة من المدعى عليهم فهى كإقرارهم ، فإن صدفت العاقلة فهى عليهم وإلا فهى على المدعى عليه (قوله إما أن يدوا) أى يعطوا (قوله أو يودنوا بحرب) أى يعلموا بأنهم الغز أقوله ولو دعى عمل الملائة بلوث أنهم قتلوه عمدا وهم حضور حلف لم خمسين بمينا اه سم على حج (قوله أقدم عليه) حضور حلف لم خمسين بمينا اه سم على حج (قوله أقدم عليه) والمتعدد في هذه المدعى عليه وفها مر في قول الشارح فلم أنهم لو كانوا تلاثة إخوة الغ المتعدد المدعى (قوله كلا كن لكل خمسة وعشرين اه سم على حج (قوله كلا وله كل وحضرا معا) يتأمل هذا فإن المتبادر أن الحمسين عند حضورهما لها لا أن لكل خمسة وعشرين اه سم على حج (قوله وحضر معا بها لا أن لكل خمسة وعشرين اه سم على حج (قوله وحضر معا بأ هياد كر مقابله . وقال المحلى : مقابله يوجه بضعف القسامة اه : أى فلابد من الحلف بعد حضور الثانى فيا ذكر فيه اه : أى فيحلف المدارح عن الثاث إذا حضر بعد . وقال المحلى فيه قالا من يكن ذكره في حلفه أولا على يقاد بالما بالمات على بقائل بالمات بالمن بالثانى فيا ذكر فيه اه : أى فيحلف المدارع عن الثاث إذا حضر بعد . وقال أعلى ذكره في حلفه أولا على يقان بالمات بالمات بالمات على بعد حضوره خمين بمينا إن لم يكن ذكره في حلفه أولا على بقائلة بالمات بالمات على بقائلة بالمات على بعد عضور مخسين بمينا إن لم يكن ذكره في حلفه أولا على المناس بالمات بالمات بالمات على بالمات على بعد حضور مخسين بمينا إن لم يكن ذكره في حلفه أولا على المات بالمات على بعد عضور المعالى بعد عضور المغرب على المات كورة في حلفه أولا على المات المات المات كان المات المات

⁽قوله وتستحقون دم الخ) بدل مما مر على أن الحبر بلفظه لم يتقدم في كلامه

قريبه لأن ماله فئ ، نهم لو أوسى لأم ولده بقيمة رقيقه بعد قتله ومات قبل أن يقسم أو ينكل أقسم ورثته بعد دعواها أو دعواهم إن شاهوا ، إذ هم خليفته والقيمة لما عملا بوصيته ، فإن نكلوا سممت دعواها لتحليف الخصم ، وليس لها أن تحلف ويقسم مستحق البدل (ولو) هو (مكاتب تقتل عبده) إذ هو المستحق، فإن عجز قبل نكوله أقسم السيد أو بعده فلا كالوارث ، وهذا ومسئلة المسئولدة الملكورة آ ففا عجر أقا المار غال إذ الحالف فيهما غير المستحق حالة الوجوب ، وظاه ومسئلة المسئولدة مثال ، وأنه لو أوسى بلدل لآخر أقسم الوارث أيضا وأحد الموارث عن المحتولة على المسئولدة على أرجع حلف الوارث كا في المسئولدة على أرجع الحيالين وإن فرق الثاني بأن القسامة ثبتت على خلاف القياس احتياطا للدماء . قال ابن الوقعة : وعلى ذلك إذا كانت العين بيد الوارث ، فإن كانت بيد الموصى له حلف جزما (ومن ارتد) بعد موت مورثه (فالأفضل تأخير إنسامه ليسلم) ثم يقسم لأنه لا يتورع عن اليمن الكاذبة (فإن أقسم في الردة وصع على المدمب) وأخذ الدية لأنه عليه الصلاح اعتد بأيمان اليهود في الخبر الممار ، وصح فيها لأن الحاصل علمة نوع اكتساب للمال فلم يمنع على المام) وعن المزفى وحكى قولا غرجا ومنصوصا أنه لايصع ، ولو أسلم اعتد بها قطما (ومن الا وارث له) خاصا (لاقسامة فيه) ولو مع لوث لتعذر حلف بيت المال فينصب الإمام مدعيا ، فإن حلف . المدعى عليه فذاك وإلا حبس إلى أن يقر أو يملف .

(فصل)

فيها يثنبت به موجب القود وموجب المـال بسبب الجناية من إقرار وشهادة

(إنما يثبت موجب) بكسر الجيم (القصاص) فى نفس أو غيرها من قتل أو جرح أو إزالة (بإقرار) مقبول من الجانى(أو) شهادة(عدلين) أوبعلم الحاكم أو بنكول الملابمى عليه مع حلف المدعىكما يعلمان نما سنذكره على

مامر" في كلام المصنف وإلا فلا بحتاج إلى حلف أصلا (قوله نم لو أوصى) أى شخص . وقوله ومات : أى السماد ، وقوله ومات : أى السبد ، وقوله أو دعواهم : أى الورثة (قوله وليس لها أن تحلف) أى لأنها ليست خليفة المورث فلو نكل الخصم حلف اليمين المردودة وقوله وقدة معتمرة قولنا المار) أى بعد قول المصنف وهى أى تحليف المدعى (قوله وعل ذلك) أى حلف المورد وأخذ الدية) يقتضى أن الأخذ لاينانى وقف نملك المرتد اه مم على حج (قوله وصل فيها) أى في المردة (قوله وحكى قولا عربجا) أى في أنه ، وقوله وإلاحس : أى وإن طال الحبس.

(فصل) فيما يثبت به موجب القود

ع: هذا الفصل ذكوه هنا تبعا للمزنى وغيره يوخوه إلى الشهادات اهسم على منهج . وسيأتى ذلك فيقوله
و هذه المسائل النخ (قوله وموجب المسائل) أى وما يتبع ذلك كما لو أقر بضض الورثة بعفو بعض (قوله من قتل
أو جرح) يفتح الجميم وهو المصلى ، أما بالضم فهوالأثر الحاصل به ، وقوله أوإز ألة : أى لمعنى مزالمهانى (قوله
بإقرار مقبول) احترز به عن الصبى والمجنون والعبد إذا أقر بمال (قوله أو بعلم الحاكم) أى حيث ساغ له القضاء

(قوله بعد قتله) متعلق بأوصى .

(فصل) فيما يثبت به موجب القود

(قوله بسبب الجناية) قيد في موجب المـال ليخِرج موجب المـال لابسبب الجناية كالبيع مثلا لكنه يلخل

أن الأخير كالإترار وما قبله كالبينة ، ويأتى أنالسحر لايئيت إلا بالإقرار فلا يرد عليه (و) يثبت موجب (المال) مما مر (بذلك) أى الإقرار أو شهادة عدلين وما فى معناهما (أو برجل وامرأتين أو) برجل (ويمين) مفردة أو متعددة كما مر آنفا أو بالقسامة كما علم مما قدمه، وهذه المسائل من جملة ما يأتى فى الشهادات ذكرت هنا تبعا لإمامنا الشافعى رضى الله تعالى عنه ، ويأتى ثم الكلام فى صفة الشهود والمشهود به مستوفى فى القضاء ، وشرط ثيرته بالحجة الناقصة أن يدعى به لابالقود وإلا لم يثبت المال بها ، وإنما وجب فى السرقة بها وإن ادعى القطع قبل الدعوى والشهادة على مال (ليقبل للمال رجل أو امرأتان) أو شاهد ويمين (لم يقبل فى الأصح) لأن العفو إنما يعتبر بعد ثبوت موجب القود ولا يثبت بمن ذكر ، والثانى نم لأن القصد المال (ولو شهد هو وهما) أى الرجل والمرأتان وفى معناهما رجل معه يمين (بهاشمة قبلها إيضاح لم يجب أرشها على المذهب) لأن الإيضاح قبلها الموجب للقود لايثبت بهما ، هذا كله إذا كانت من جان مرة واحدة ، فإن كان ذلك من جانيين أو من واحد فى مزين ثبت أرش المشم بذلك وهو واضح ، وفى قول من طريقه وهو غرج يجب أرشها لأنه مال (وليصرح) مرا را الشاهد بالمدعى) بفتح العين كالقتل (فلو قال) أشهد أنه (ضربه بسيف فجرحه فحات لم يثبت) المدعى به وهو الموت الناشي عن فعله (حتى يقول فات منه) أى من جرحه (أو فقتله) أو فات مكانه لأنه مل احتمل موته وهو الموت الناشي عن فعله (حتى يقول فات منه) أى من جرحه (أو فقتله) أو فات منكانه لأنه ملا المحتمل موته وهو الموت الناشي عن فعاد (حتى يقول فات منه) أى من جرحه (أو فقتله) أو فات منع المدعى به

بطمه بأن كان عبدا (قوله مما مر) أى من قتل (قوله وما فى معناهما) وهو غلم الحاكم واليين المردودة كما تقدم وقوله وبمين أميرهم خسون (قوله كامر آنفا) أى في اليمين المتعددة، وعليه فلايرد ماقاله أبن سم على ابن حج من قوله أبن سم على ابن حج من قوله ويمين أميره المنافية الناقصة : رجل وامرأتان أو رجل ويمن (ويمين (قوله وإلا لم يثبت المال بنا) أى بالحبخة الناقصة ولكما تثبت لوثا ، وقوله وإنحا وجب : أى المال منا بلك وقوله وإنجا وجبه المنافقة ولكما تثبت لوثا ، وقوله وإنحا وجب : أى المال منا بلك عن القود ، وأما المال والقطع فكل بهنما حتى متأصل لا بدل وهو مستفاد من قوله لأنها توجبهما الغ (قوله لمي يقبل في الأصح) قضيته أنه لو أقام وجبان بعد ذلك ليقتص لم يكن له القصاص لتضمن ماذكر أولا لعقو، ولكن فى الحطيب مانصه : وعلى الأول لو أقام بينة بعد عفوه بالجناية المذكورة هل يثبت القصاص لأن العفو منهم من أوله لأنه أن من تعرض له ، والظاهر الأول وقوله ثبلت أرش الهشم بلك) أي وذلك لأن المغفو عمر من أنها في المنافقة عن الأخرى قالشهادة بالهاشمة شهادة بالمال وحدد (قوله وهو خرج) قال الشيخ عيمة : ايضاح ذلك أن المنافي كان من عمان على منافقه في من وقى السهم من زيد يل محرو أنه بنبت الحلط في عمرو و برجل وامرأتين فقيل قولان بالنقل والتخريج والمذهب تقوير النصين ، والفرق أن الجناية هنا متحدة في علم المؤدلة أن المناف كان المغافقة من الاكتفاء بذلك أن المنبادر من قوله قات مكانه) لمع وو ته بسبب فاحتيط لها (قوله أو فات مكانه) لهل وجه الاكتفاء بذلك أن المنبادر من قوله فات مكانه) لما وجه الاكتفاء بذلك أن المنبادر من قوله فات مكانه أن موته بسبب

الحال الواجب بالجناية على الممال وهو غير مراد ، فكان ينبغى زيادة على البدن أو نحو ذلك (قوله فلا يود) وجه وروده أنه ذكر أن موجب القصاص يثبت ياقرار أو عدلين مع أن السحر لايثبت إلا بالإقرار خاصة . وحاصل الجواب أنه إنما لم يتعرض له هنا لأنه سيذكره (قوله كما مر) انظر أين مر ذلك بالنبسة للمفردة ، والذى مرّ يعلم منه أن جميع أيمان الله متعددة (قوله فى القضاء) لاوجه للجمع بينه وبين قوله قبله ثم (قوله أن يدّ عى به لابالقود) لايخى أن صورة المسئلة هنا أن العمد لا يوجب إلا الممال كعمد الأب ، فالقود لا يصح دعواه هنا أصلا كما هو الموجود فى كلامهم وكما يعلم من قول المصنف بعد ولو عنى عن القصاص الخ ، وكلام الشارح يو هم خلاف ذلك بسب آخر غير جراحته تعيثت إضافة الموت إليها دفعا للداك الاحتمال ، ولو شهد بأنه تناه ولم يذكر جرحا ولا مراح كن أيضا (ولو قال ضرب رأسه فادماه أو فاسال دمه ثبتت دامية) لتصريحه بها ، بخلاف فسال دمه لاحتمال حصول السيلان بسبب آخر (ويشرط لموضحة) أى الشهادة بها قول الشاهد (ضربه فأوضح عظم رأسه) إذ لا احتمال لا احتمال حينثل (وقبل يكني فأوضح رأسه) ونص عليه في الأم والمختصر ورجحه البلقيني وغيره وجزم به في الروضة كأصلها وهو المعتمد لفهم المقصود منه عرفا ، ويتبحه تقييده بما إذا لم يكن عاميا بحيث لا يعرف مدلول أنه الروضة كأصلها وهو المعتمد لفهم المقصود منه عرفا ، ويتبحه تقييده بما إذا لم يكن عاميا بحيث لا يعرف مدلول لفظ الشاهد الغير الفقيه على اصطلاح الفقهاء مردودكا قاله البلقيني بأن الشارع أناط بذلك الأحكمال فهو كصرائح بالإيضاح يقضي بها مع الاحتمال ، فإذا شهد بأنه سرجها يقضي بطلاقها وإن احتمل تسريح رأسها فكذا إذا شهد للهود (وقدرها) فيا إذا كان على رأسه مواضح أو تعينها بالإشارة إليها سواء كان على رأسه موضحة أو مواضح أويكن قصاص) إذ لو لم يثبت ذلك لم يجبقود وإن لم يكن برأسه إلا موضحة واحدة لاحمال توسيعها بل يتعين الأرش لعدم إختلافها باختلاف قدرها وعجها الرويته القبل الاسحر بإقراره) به حقيقة أو حكما كفتلته بسعرى حكومة بقية البدن ولو بالنسبة للمال وإلا لم يحمة الاحتمال بالختلافها باختلاف قدرها وعلها (ويتبت القبل بالسحر بإقراره) به حقيقة أو حكما كفتلته سعرى

الجناية ، وإلا فيحتمل مع ذلك القول أن مو ته بسبب آخر كسقوط جدار ، ومثل ذلك مالو قال فات حالا (قوله ولم يذكر جرحا ولا ضربا) أفاد الاقتصار على نبي ماذكر أنه ذكر شروط الدعوى كفوله قتله عملا أو خطأ إلى غير ذلك على مامر في دعوى المدم والقسامة (قوله بخلاف فساد دمه) وقياس مالو قال فات مكانه أو حلا أنه لو قال هنا فسال دمه مكانه أو حلا قبلت (قوله فأوضح عظم رأسه) أى فلو اقتصر على قوله أوضحه لم تسمع لصدقها بغير الرأس والوجه مع أن الواجب فيها الحكومة اه زيادى (قوله الغير الفقيه) لعلى المراد أنه مع كونه غير فقيه يعرف مدلول هذا اللفظ عند القهاء لما مر من قوله ويتجه تقبيده الخ (قوله بل يتعين الأرش) أى فقتكي شهادته بالنسبةللقصاص و تقبل لئبوت الأرش لأنه لايختلف باختلاف علها ولا باختلاف مقدارها (قوله ويوسطة منه أنه لابد من تعيين حكومة) أى تعيينهما لحكومة بقية البدن الخ وكان الأولى التعبير به ، ثم الها وراقته وقوله ويوسعة حكلك، وعلى ما فى الأصل يقدر مضاف أى تعيين موضحة حكومة ، وقوله أى تعيينهما أي الهار والقدر (قوله ويثبت القتل بالسحر) .

[فائلدة] السحر فى اللغة صرف الشيء عن وجهه ، يقال ماسحرك عن كذا : أى ماصرفك ، ومذهب أهل السنة أنه حق وله حقيقة . ويكون بالقول والفعل ويوثم ويحرض ويقتل ويفرق بين الزوجين ، وقال المعترلة وأبوجعفر الإستراباذى بكسر الهمزة : إن السحر لاحقيقة له إنما هو تخييل . وبه قال البغوى ، استدلوا بقوله تعالمك ـ يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى ـ وذهب قول أن الساحر قد يتلب بسحره الأعيان ويجمل الإنسان حمارا

خصوصا مع النظر لفترق بينه و بين السرقة ، بل قوله أن يدعى به صريح فى أنه لابد من تعرضه فىالدعوى للمال ولم أره فى كلامهم فليراجع (قوله وأن تنزيل لفظ الشاهد إلى قوله مردود) لايتأتى بعد التقبيد فيامر بقوله ويتجه تقييده الغ، والشهاب حج إنما ذكر هذا لأنه لم يقد فيا مر (قوله فيا إذاكان على رأسه مواضع)توقف مم في هذا التقبيد ، و نقل عبارة شرح المنجع صريحة فى عدم اعتباره (قوله أنه لابد من من تعين حكومة الخ) فيه تسمح وهو يقتل غالبا أو بنوع كذا وشهد عدلان تابا بأنه يقتل غالبا فعمد فيه القود ، أو نادرا فشبه عمد ، أو أخطأت من ساسم غيره له فضطوعها على العاقلة إن صدقوه و إلا فعلمه ، أو مرض بسحرى ولم يمت أقسم الولى لأنه لوث من سام غيره له فضوي المستوى ولم يمت أقسم الولى لأنه لوث كنكوله مع يمن المدعى (لا ببينة) لتعمد مشاهدة قصد الساحر و تأثير سحره (ولو شهد لمورثه) غير أصل وفرع (بحرح) يمكن إفضاؤه للهلاك (قبل الاندال لم يقبل) وإن كان عليه دين مستخرق لهمته ، إذ لو مات كان الأرش له فكانه شهد نفسه ، ولا نظر لوجود الدين لأنه لإيمنع الإرث ، وقد بيرئ الدائن أو يصالح ، وكونه لمن يحتصر إيراؤه ، نادر لا يلتفت إليه والعبرة بكونه مورثه حال الشهادة ، فإن كان عندها محجوبا ثم زال المسانع في مرض موته في الأصح) لأنه لم يشهد بالسبب الناقل الشاهد بتقدير الموت بخلاف الجرح ، ولأن المبال يجب هنا في مرض موته في الأصف كيف أراد وثم لا يجب إلا بالموت فيكون الوارث . والثانى لايقبل كالجرح الهمة (ولان تقبل شهادت المرح كالمنه ضرور (ولا تقبل شهادة العاقلة بفسق شهود قتل) أونحوه (يحملونه) أو بتركية شهود الفسق لأنهم يدفعون بذلك ضرو (ولا تقبل شهادة في الفقر ، يخلاف موت

بحَسب قوة السحر وهذا واضح البطلان لأنه لو قدر على هذا لقدر أن يردّ نفسه إلى الشباب بعد الهرم وأن يمنع به نفسه من المؤتِ ، ومن جملة أنواعه السيمياء والهيمياء ولم يبلغ أحد فى السحر إلى الغاية الى وصل إلها القبط أيام دلوكا ملكة مصر بعد فرعه ن ، فإنهم وضعوا السحر على البراني وصوروا فيها صور عساكر الدنيا فأي عسكر قصدهم أتوا إلى ذلك العسكر المصور فما فعاوه من قلع الأعين وقطع الأعضاء اتفق نظيره للعسكر القاصد لهم فتحامهم العساكر وأقاموا سيائة سنة والنساء هن" الملوك والأمراء بمصر بعد غرق فرعون وجنوده حكاه العراقىوغيره وقال الإمام فخر الدين : لايظهر أتر السحر إلا على فاسق ، ويحرم تحريم الكهانة والتنجيم والضرب بالرمل وبالشعير وبالحمص والشعبذة وتعليم هذه كلها وأخذ العوض عليها حرام بالنص الصحيح فيالنهى عن حلوان الكاهن والباقى في معناه . وأما الحديث الصحيح أنه كان نبيّ من الأنبياء يخط فمن وافق خطه فذاك ، فعناه : فمن علم موافقته له فلا بأس ونحن لانعلم الموافقة فلا يجوز ، ويحرم المشي إلى أهل هذه الأنواع وتصديقهم ، ٬ وكذلكُ تحرم القيافة والطير والطيرة وعلى فاعل ذلك التوبة منه اه دميرى ، وهل من السحر مآيقع من الأقسام وتلاوة آيات قرآ نية تولد منها الهلاك فيعطى حكمه المذكور أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأوَّل فليراجع ﴿ قولُهُ وشهد عدلان) أي يعرفان ذلك (قوله فخطُّؤهما) أيشبه العمد والخطأ ، والمراد ديتهما كما هو ظاهر (قوله أو أومرض بسحرى ولم يجت) أى به (قوله لأنه لوث كنكوله) عبارة حج بعد قوله لوث وكالإقرار نكوله الخ اه . وهي ظاهرة لإيهام عبارة الشارح أن النكول مع يمين المدعى لوث وهو غير مراد وكان الأوضح أن يقول بإقرار ونكول مع الخ (قوله مع بمين المدعى) أي يمير واحدة (قوله يمكن إفضاؤه للهلاك) عبارة سم على منهج ع : أى ولو كان ذلك الجرح ليس مِن شأنه أن يسرى لأنه قد يسرى اه، وقوله وإن كان عليه : أي ألميت زقوله وقد يبرئ الدائن) يورُخُد مندأن مثل ذلك مالو أوصى بأرش الجناية عليه لآخر فإن الموصى له قد لايقبل فيثبت الموصى به للوارث (رَقُولِه وكونه لن لايتصور إبراؤه) أى لكونه بحجور اعليه (قوله وكذا إن لم يحملوه لفقرهم)

⁽توله كتنكوله) هذا هو الإقرار الحكمى (قوله أو بعدها) صوابه بعده كما فى التحفة (قوله لأنه لم يشهد بالسبب) عبارة الجلال فى تعليل مقابل الأصح نصها : وفرق الأول بأن الجرح سبب الموت الناقل للحق إليه

القريب ، أما قتل لايحملونه كبينة بإقراره أو بأنه قتل عمدا فتقبل شهادتهم بنحو قسقهم لانتفاء النهمة (ولوشها اثنان على اثنين بقتله) أي المدعى به (فشهد على الأوّلين بقتله) مبادرين في المجلس أو بعده (فإن صدّق الولى) المدعى (الأوَّلين) يعنى استمرَّ على تصديقهما حتى لو سكت جاز للحاكم الحكم بها لأن طلبه منهما الشهادة كاف فى جواز الحكم بها ، كذا قبل ، ويرده ماصرحوا به فى القضاء من عدم جواز حكمه بما ثبت عنده قبل سوَّال المدعى (فالمراد سكت عن التصديق) حكم بهما لانتفاء الهمة عنهما وتحققها فىالأخيرين لصيرورتهما عدوين بها أو لأنهما يدفعان بها عن أنفسهما ، وهذا التعليل الأخير أوجه إذ الأول مشكل بكون الموثر العداوة الدنيوية وليست الشهادة منها (أو) صدق (الآخرين أو) صدق (الجميع أوكذب الجميع بطلتا) أى الشهادتان وهو ظاهر فى الثالث ، ووجهه فى الأوَّل أن فيه تكذيبُ الأوَّلين وعداوة الآخرين لهما ، وفى الثانى أن فى تصديق كل فريق تكذيب الآخر ، وظاهر قوله بطلتا بقاء حقه في الدعوى لكن عبارة الجمهور بطل حقه (ولو أقرَّ بعض الورثة بعفو بعض) عن القود ولو مبهما (سقط القصاص) لأنه لايتبعض وبالإقرار سقط حقه منه فسقط حق الباقي وللجميع الدية ، أما المـال فيجب له كالبقية ، ولا يقبل قوله على العافي إلا إن عينه وشهد وضم له مكمل الحجة (ولو اختلفَ شاهدان في زمان) فعل للقتل (أو مكان أو آلة أو هيئة) كقتله بكرة أو بمحل كذا أو بسيف أو حرّ رقبة وخالفه الآخر (لغت) للتناقض(وقيل) هي (لوث) لاتفاقهما على أصل القتل ، ورد بأن التناقض ظاهر فى الكذب فلا قرينة يثبت بها اللوث ، وخرج بالفعل الإقرار كأن شهد أحدهما بأنه أقرَّ بالقتل يوم السبت والآخر بأنه أقرَّ به يوم الأحدلم تلغ الشهادة لأنه لا اختلاف فى الفعل ولا فى صفته بل فى الإقرار وهو غير موثر لجواز أنه أقر" فيهما ، نعم إن عينا زمانا في مكانين متباعدين بحيث لايصل المسافر من أحدهما إلى الآخر في ذلك الزمن كأن شهد أحدهما بأنه أقر بالقتل بمكة يوم كذا والآخر بأنه أقر بقتله بمصر ذلك اليوم لغت شهادتهما .

أى لايقبل (قوله لأن طلبه) أى المدعى (قوله فالمراد سكت عن التصديق) أى لاعن طلب الحكم بل طلبه (قوله (قوله حكم بهما) ولا يختص هذا الحكم بما ذكره ، بل مى ادعى على أحدثم قال غيره مبادرة بل أنا الذي فعلت جاء فيه ما ذكر من التفصيل (قوله وليست الشهادة منها) أى من العدارة الدنيوية (قوله وعدارة الآخرين) ظاهر هذا الكلام أن مجرد الشهادة تكون عدارة و ظاهر كلامهم يأباه سم ، ولعل هذا حكة ترجيح الشارح الثانى على أنه كان الأولى توك هذه الحاشية لاستفادتها من الترجيه الثانى (قوله لكن عبارة الجمهور الغ) معتمد ، وقوله بطل حقه : أى فليس له أن يدعى مرة أخرى ويتم البينة (قوله عن العانى) أى أنه عفا على مال (قوله ذلك اليوم) مثل اليوم مالو عين أياما تحيل العادة عميته فيها ، وقوله لفتشهادتهما ظاهره وإن كان وليين يمكنهما قطع المساقة البعيدة فى زمن يسير ، ويوجه بأن الأمور الحارقة لايعول عليها فى الشرع .

بخلاف المال (قوله فالمراد سكت عن التصديق) أى مراد القيل بسكوت الولى سكوته عن التصديق لاسكوته عن طلب الحكم فلا ينافى ماصرحوا به في القضاء، وحينتذ فقوله لأن طلبه منهما الشهادة كاف: أى عن التصديق ثانيا

كتاب البغاة

جمع باغ سموا بذلك لمجاوزتهم الحد" . والأصل فيه آية ـ وإن طائفتان من المؤسنين اقتتاوا ـ وليس فيها ذكر الحرج على الإمام صريحا لكنها تشمله لعمومها أو تقتضيه لأنه إذا طلب القتال لبغى طائفة على طائفة فللبغى على الإمام أولى ، وقد أخذ قتال المشركين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقتال المرتدين من الصديق وقتال البغاة من على الله على جائز في اعتقادهم لكنهم عطئون فيه فلهم البغاة من أهلية الاجتهاد نوع عقر ، وما ورد من فيمه وما وقع في كلام الفقهاء في بعض المواضع من عصباتهم أو ضمقهم محمولان على من لا أهلية فيه للاجبهاد أو لا تأويل له أو له تأويل قطعى البطلان : أى وقد عزموا على قتالنا أعدا بما يأتى في الخوارح (هم) مسلمون (غالفو الإمام) ولو جائزا (بخروج عليه وتوك) عطف تفسير والانتهادي له سواه أسبق منهم اقتياد أم لا كما هو ظاهر إطلاقهم (أو معج حتى) طلبه منهم وقد (توجه عليهم) المروج منه كزكاة أو حد أو قود (بشرط شوكة لم) بكرة أو قوة بحيث يمكن معها مقاومة الإمام وبحتاج إلى المعاعد ورتاك عليه منهم وقد (توجه عليهم) بلي يعتقد ون به جواز الحروج كتأويل الحارجين على على رضى الله عنه بأنه يعرف قتلة غان رضى الله عنه بأنه يعرف قتلة غان رميه بالمواطأة الممنوعة عليهم ولا يقتص منهم لمواطأته إياهم على ماقيل ، والوجه أخذا من سيرهم في ذلك أن رميه بالمواطأة الممنوعة عليهم ولا يقتص منهم لمواطأته إياهم على ماقيل ، والوجه أخذا من سيرهم في ذلك أن رميه بالمواطأة الممنوعة

كتاب البغاة

لعل سكمة جعله عقب ماتقدم أنه كالاستثناء من كون القتال مضمنا (قوله خباو رتبهم الحد ً) أى بخروجهم عن طاعة الإمام الواجبة عليهم : أى وهو لغة كذلك ، في المختار : البغى التعدى ، وبغى عليه : استطال وبابه رى ، وكل مجاوزة وإفراط على المقدار الذى هو حد الشيء فهو بغى (قوله وإن طائفنان) ع : معنى فأصلحوا بينهما الأول إبابداء الوعظ والنصيحة ، والثانى الفصل بينهما بالقضاء العدل فياكان بينهما اه سم على منهج (قوله يتضيه) أى تستازه (قوله وقتال المرتدين من الصديق) سياتى فى أول الباب الآتين من المتعديق) سياتى فى أول الباب الآتي فن المن الصديق أم يكونوا مرتدين وإنما كانوا مانعين الإركاة وفى زمن الصديق أم يكونوا مرتدين وإنما كانوا مانعين الإركاة وفى زمن الصديق رضى القدعه ، المناهم المرتدين مجازا ، أنه قاتل المؤتدين كان العبد يتم اسم المرتدين عجازا ، أنه قاتل المؤتدين كا قاتل مانعي الإكارة وقد تطلق على المؤتدين وشى القدعه ، والمظاهر أنه خير (قوله لما لهم يكونوا المؤتدين كان المؤتدين كانهم الإطلاق وإلا تقديكون مدموما ملكون المدرق المؤتدين المؤتدين كانهم الإطلاق وإلا تقديد يكون مدموما مراد لما يكونوا المؤتدين كانهم الإطلاق وإلا تقديد يكون مدموما المؤتدين أنه قاتل المؤتدين كانهم المؤتم فولد المؤتدين كانهم المؤتدين كانهم المؤتدين المؤتدين كانهم والمؤتم المؤتدين المؤتولة ولمندين كانهم المؤتدين كالمهم المؤتدين المؤتدين كانهم من المؤتدين أن تمويل لمؤتري المؤتدين أن تمان ولمه المؤتد المؤتدين أن تم مؤافاة المضرت غير عليا المؤتولة والمؤتولة والمؤتدين أن المؤتدين أن تم مؤافاة صدرت غير مطاعا مؤتولة وتوجه عليا مؤتدين أن تم مؤتلة وصدرت غير

لم تصدر ممن يعتدَّ به لأنه برىء من ذلك ، و تأويل بعض مانعى الزكاة من أبي بكر رضي الله عنه بأنهم لايدفعون الركاة إلا لمن صلاته سكن لمم وهو النبي ص! الله عليه وسلم ، أما إذا خرجواً بلا تأويل كمانعي حق الشرع كالزكاة عنَّادا أو بتأويل يقطع ببطَّلانه كتأويل المرتدين أو لم يكن لهم شوكة فليس لهم حكم البغاة كنا سيَّاتى تفصيله (ومطاع فيهم) يصلدون عَنَ رأيه وإن لم يكن منصوبا إذ لا شوكة لمن لا مطاع لهم فهو شرط لحصولها إلى أنه شرط آخر غيرها (قيل وإمام منصوب) منهم عليهم ، ورد بأن عليا قاتل أهل الجمل ولا إمام لم وأهل صفين قبل نصب إمامهم ، ولا يشترط على الصحيح جعلهم لأنفسهم حكما غير حكم الإسلام ولا انفرادهم بنحو بلد ولو حصلت لم القوَّة بتحصيم بحصن فهل هو كالشوكة أولا المعتمدكما رواه الإمام أنه إن كان الحصن بحافة الطريق وكانوا يستولون بسببه على ناحية وراء الحصن ثبت لهم الشوكة وحكم التبغاة وإلا فليسوا بغاة ، ولا يبالى بتعطيل عدد قليلً ، وقد جزم بذلك في الأنوار (ولوأظهر قوم رأى الحوارج) وهم صنف من المبتدعة (كترك الحماعات) لأن الأثمة لما أقروا على المعاصى كفروا بزعمهم فلم يصلوا خلفهم (وتُكفير ذى كبيرة) أى فاعلها فيحبط عمله ويحلد فى النار عندهم (وَلم يقاتلوا) أهل العدل وهم فى قبضهم (تركوا) فلا يتعرض لهم إذ لايكفرون بذلك بل وَلَا يَفْسَقُونَ مَالِمَ يَقَاتُلُوا ۚ قَالَ الْأَذْرَعَى سُواءَ كَانُوا بَيْنَنا أَوْ امْتَازُوا بموضّع لكن لم يَخْرَجُوا عن طاعته ، لأن عليا رضى الله عنه سمع رجلا من الحوارج يقول : لاحكم إلا لله ورسوله ويعرض بتخطئة تحكيمه ، فقال : كلمة حق أريد بها باطَل . نعم إن تضررنا بهم تعرضنا لهم إلى زوال الضرركما نقله القاضي عن الأصحاب (وإلا) بأن قاتلوا أو لم يكونوا فى قبضتنا (فقطاع طريق) فىحكمهم الآتى فىبابهم لا بناة خلافا للبلقينى، نعم لوقتلوا لم يتحم قتل القاتل منهم لأنهم لم يقصدوا إخافة الطريق ، فإن قصدوها تحم ، وإن سبوا الأثمة أو غيرهم من أهل العدل عزَّروا إلا إن عرضوا بالسب فلا يعزرون ، ويوخذ من قولم ولا يفسقون عدم فسق سائر أنواع المبتدعة الذين

هذه لاترد (قوله سكن لهم) أى تسكن لها نفومهم وتطمئن قلوبهم قاله البيضاوى اه سم على منهج .

[فائدة] قال في العباب : يمرم الطمن في معاوية ولعن ولده يزيد وتكفيره ، ورواية قتل الحسين وماجرى بين الصحابة فإنه بيمث على ذمهم وهم أعلام الدين فالطاعن فيهم طاعن في نفسه وكلهم علول ولما جرى بينهم عامل اه سم على منهج (قوله كتأويل المرتدين) أيابان أظهروا شبهة لم في الردّة فإن ذلك باطل قطعا لوضوح ألملة الإسلام (قوله يصدون) أى تصدر أفعالم عن رأيه (قوله فهو) أى المطاع شرط لحصولها : أى الشوكة ، وقوله ولا يشترط : أى في كونهم بغاة (قوله بحافة الطريق) ينبغي أولا بحافها حيث استولوا بسبه على ناحيةومن ثم اقتصر الزيادى على قوله ولو بحصن استولوا بسبه على ناحية (قوله وقد جزم بذلك في الأنوار) معتمد ، وقوله لأن الأثمة : أى سبب لحروجهم (قوله تركوا) أى ولوكانوا منفردين بمحلة (قوله ملم يقاتلوا) أى فإن قاتلوا فسقوا ، ولعل وجهه أنهم لاشبة لمم في القنال ويتقديرها فهى باطلة قطعا (قوله ويعرض بتخطئة تمكيمه) أى .

⁽قوله المن قبل,و إمام) أى بدل المطاع كما نبه عليه فى التحفة (قوله منهم) متعلق بمنصوب (قوله لأن عليا المخ)كان ينبغى ولأن بالعطف ، ثم إن ماذكره من أثر على رضى الله عنه لم يم به الدليل ، بل لابد فيه من ذكر بقيته وهى أنه قال للخارجى المذكور بعد مافى الشارح مانصه : لكم علينا ثلاثة : لاتمنعكم مساجد الله أن تذكروه

لايكفرون ببدعهم بدليل قبول شهادتهم ، ولا يلزم من ورود ذمهم ووعيدهم الشديد ككونهم كلاب أهل النار الحكم بفسقهم لأنهم لم يفعلوا محرما فى اعتقادهم وإن أخطأوا وأثموا به من حيث إن الحق فى الاعتقاديات واحد قطعاً هو ماعليه أهل السنة وأن عالفه آثم غير معلمور ، ولا ينافى ذلك اقتضاء أكثر تعاريف الكبيرة فسقهم لوعيدهم الشديد وقلة اكتراثهم بالدين لأن ذلك بالنسبة لأحوال الآخوة لا الدنيا لما تقرر من كومهم لم يفعلوا عرماً عندهم ، كما أن الحني يحد بالنبيذ لضعف دليله وتقبل شهادته لأنه لم يفعل عرّماعنده . نعم هو لايعاقب لأن تقليده صيح بخلافهم كما علم ثما تقرر (وتقبل شهادة البغاة) لتأويلهم إلا أن يكونوا عمن يشهدون لموافقيهم بتصديقهم كالحطابية فلا تقبل حينتك لبعضهم ولا ينفذ قضاؤهم لمم حينتك ، ولا يختص هذا بالبغاة كما يعلم من الشهادات (و) يقبل أيضا (قضاءً قاضيهم) لللك لكن (فيا يقبلُ فيه قضاء قاضينا) لا في غيره كمخالف النص أو الإجماع أو القياس الجلي ، والمتجه وجوب قبول ذلك كما هو ظاهر كلامهم ، ولا ينافيه ما يأتى فى التنفيذ أشدة الضرر برك عدم قبول الحكم بخلاف التنفيذ (إلا) راجع للأمرين قبله (أنْ يستحل دماءنا) وأموالنا واحتمل ذلك فلا يقبل لانتفاء العدالة ، ومحل ذلك إذا استحلوه بالباطل عدوانا ليتوصلوا به إلى إراقة دماثنا وإتلاف أموالنا . ويؤخذ من العلة أن المراد الاستحلال خارج الحرب وَإِلا فكل البغاة يستحلونها حالة الحرب ، وما فى الروضة فى الشهادات من قبول شهادة مستحل الدم والمال من أهل الأهواء والقاضي كالشاهد محمول على المؤول لذلك تأويلا محتملا ومًا هنا على خلافه (وينفذ) بالتشديد (كتابه بالحكم) إلينا جوازا لأنه حكم والحاكم به من أهله بل لوكان الحكم الواحد منا علىواحد منهم فالمتجه وجوب تنفيذه قاله الأذرعي (ويحكم) جوازا أيضا (بكتابه) إلينا (بسماع البينة فى الأصح) لصحته أيضا ، ويستحب لنا عدم تنفيذه والحكم به استخفافا بهم ، وينبغى أن يكون محله حيث لاضرر على المحكوم له ، فإن تضرر كأن انحصر تخليص حقه فى ذلك نفذناه ، والثانى لا لمــا فيه

(قوله كالخطابية فلا تقبل) أى مالم يبين السبب اه دميرى بالمعنى ونقله سم على منهج عن شرح الروض (قوله ولا يختص هذا) أى قبول الشهادة بل يتم غير هم من المبتدعة (قوله ويقبل أيضا قضاء قاضيهم) أى وجوبا ، وقوله لذاك: أى لتأويلهم (قوله ولا ينافيه ماياتى فىالتنفيذ) أى من سن عدمه (قوله راجع للأمرين) أى الشهادة وقضاء قاضيهم(قوله وعملذلك إذا استحلوه بالباطل عدوانا) أى بخلاف مالو استحلوه بتأويل كما يأتى فى قوله ومافىالروضة فى الشهادات الغرقوله ويستحب لنا عدم تنفيذه) أى مالم يكن لواحد مناكما تقد"م قريبا ، وقوله

فيها ولا الني مهاداست أيديكم معنا ولا نبدأ بقتالكم (قوله لأسهم لم يفعلوا عرما في اعتقادهم) قال سم : قد يقال لا أثر لهلما مع قوله وأثموا به مع أنه آثم غير معلمور (قوله ولا ينافيه ما يأتى في التنفيذ لشدة الفمرر الغ) عبارة التحقيق المنتفيذ لشدة الفمر والمنتفيذ فلا يتفيذ المنتفيذ للا أن الحكم به من نحو أخذ ورد " وذاك فها إذا لم يتصل أثر ابت ، وهي صريحة في أن الملكم وذاك فها إذا لم يتصل أثره به مناك في الحلين الم يتصل أثره به مناك في الحكم الذي يتصل أثره به مناك في الحكم الذي لم يتصل أثره به ، وعاد المناوع والمناف المناف المنافر المناف المنافر المناف المنافر المنافر المنافر المناف المنافر المناف المنافر المناف المنافر المنافر المنافر المنافر المنافر المناف المنافر النظر ماموقع الإضراب

من إقامة منصبه وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف قولين (ولو أقاموا حدًا) أو تعزيرا (أو أخذوا زكاة وجزية وخراجا وفرّقوا سهم المرتزقة على جندهم صح) لاعتقادهم التأويل المحتمل فأشبه الحكم بالاجتهاد ولمـا فى عدم الاعتداد به من الإضرار بالرعية ولأن جندهم منّ جند الإسلام ورعبّ الكفار قائم بهم ، وسواء أكانت الزكاة معجلة أم لا استمرّت شوكتهم إلى وجوبها أم لا كما اقتضاه تعليل الأصحاب المسارّ ، وقياسهم على أهل العدل تمنوع خلافا للبلقيني (وفي الأخير) وهو تفرقهم ماذكر بل فيا عدا الحد (وجه) أنه لايعتد به لئلا يتقُوُّوا به علينا ﴿ وَمَا أَتَلْفُهُ بِاغَ عَلَى عَادَلُ وَعَكُسُهُ إِنَّ لَمْ يَكُنْ فَى قَتَالَ ﴾ ولم يكن من ضرورته (ضمن) متلفه نفسا ومالا ، وقيده المــاوردى بما إذا قصد أهل العدل التشنى والانتقام لا إضعافهم وهزيمهم ، وبه يعلم جواز عقر دوابهم إذا قاتلوا عليها لأنه إذا جوَّزنا إتلاف أموالهم حاّرج الحرب لإضعافهم فهذا أولى (وإلا) بأن كان في قتال لحاجته أو خارجه من ضرورته (فلا) ضمان لأمر العادل بقتالم ولأن الصحابة رضي الله عنهم لم يطالب بعضهم بعضا بشيء نظرا للتأويل (وفى قول يضمن الباقى) لتقصيره ، ولو وطئ أحدهما أمة الآخر بلا شبَّة يعتدُّ بها حدُّ ولزمه المهر إن أكرهها والولد رقيق (و) المسلم (المتأوّل بلا شوكة) لايثبت له شيء من أحكام البغاة فحيثنا (يضمن) ما أتلفه ولو فى القتال كقطاع الطريق ولئلا يحدث كل مفسد تأويلا وتبطل السياسات (وعكسه وهو مسلم له شوكة لا بتأويل (كباغ) في عدم الضان لما أتلفه في الحرب أو لضرور بها لوجود معناه فيه من الرغبة في الطاعة ليجتمع الشمل ويقل الفساد لا في تنفيذ قضايا واستيفاء حق أو حد "، أما مرتدون لهم شوكة فيها كالبغاة على الأصح كمّا أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لأن القصد التلافهم على العود إلى الإسلام وتضمينهم ينفرهم عن ذلك خلافا لجمع جعلوهم كالقطاع مطلقا لجنايتهم على الإسلام ، ويجب على الإمام قتال البغاة لإجماع الصحابة عليه (و) لكنُّ (لايقاتل البغاة) أي لايجوز له ذلك (حتى يبعث إليهم أمينا) أي عدلا عارفا بالعلوم : أي وبالحروب كما لايخي

نفذناه : أى وجوبا (قوله وقياسهم على أهل العدل) أى فى أنه يشترط بقاء شوكتهم إلى وقت الوجوب وإلا فلا يعتد بما قبضوه لعدم تأهلهم وقت الوجوب لقبضه (قوله وقيده المـاوردى) أى الفيمان فىصورة العكس وهمى إتلاف العادل على الباغى (قوله وإلا بأن كان) أىولو اختلف المتلف وغيره فى أن التلف وقع فىالقتال أو فى غيره صدق المتلف لأن الأصل عدم الضهان .

[فرع] ما أتلفه أهل البني. قال ابن عبد السلام : لايتصف بحل ولا حرمة لأنه وقع معفوا عنه للشبة ، بخلاف ما أتلفه الحربة لأنه وقع معفوا عنه للشبة ، بخلاف ما أتلفه الحرب فإنه حرام ولكن لايضمر (قوله لأمر العادل) أو أهل العدل (قوله ولزمه المهران أكرهها) أي أو ظنت جواز التمكين (قوله لو مو مسلم له شوكة) وليس من ذلك مايقع في زماننا من خروج بعض العرب واجياعهم لنهب ما يقدرون عليه من الأموال بل هم قطاع طريق (قوله لا في تنفيذ قضايا) أي فلا يعتد بللك منهم خلافا لجمع منهم منهم عنه الإمام قتال البغاة) أي فلا يعتد بللك إعادت بمن قرب منهم حتى تبطل شوكهم (قوله عتى بيمث الهيم أنه ينبهم على ما يحصل بينهم وبين المسلمين من أنواع الحرب وطرقه ليوقع الرعب في قلوبهم فيتقادط لحكم الإسلام

⁽قوله متلفه)يقتضى قراءة ضمن فى المن مبنيا للفاعل وفيه إخراج المتنعن ظاهره (قوله فهم كالبغاة على الأصح) أى فى عدم الفهان خاصة (قوله أى عدلا الخ) عبارة التحفة مع المتن أمينا أى عدلاً فطنا أى ظاهر المعرفة بالعلوم

(فطنا) فيها (ناصحا) لأهل العدل (يسألهم ماينقمون) على الإمام : أى يكرهون منه تأسيا بعلى ّمن بعثه العباس رضى الله تعالى عنهما إلى الحوارج بالنهروان فرجع بعضهم للطاعة ، وكون المبعوث عارفا فطناً واجب إن بعث المناظرة وإلا فسنحب كما قاله الأذرعي والزركشي ، وإنما يجب قتالمم بشرط أن يتعرضوا لحريم أهل العدل أو يتعطل جهاد المشركين بهم أو يأخلوا من حقوق بيت المـال ماليس لم أو يمنتعوا من دفع ماوجب علمهم أو يتظاهروا علي خلع الإمام الذي انعقدت بيعته ، كذا قاله المـاوردي ،والأوجه كما هو ظاهر كلامهم وجوب قتالم مطلقا لآن ببقائهم وإن لم يوجد ماذكر تتولد مفاسد قد لا تتدارك ، نعم لو منعوا الزكاة وقالوا نفرقها في أهل السهمان منا لم يجب قتالم وإنما يباح (فإن ذكروا مظلمة) بكسر اللام وفتحها (أو شبهة أزالها) عنهم بنفسه فى الشبهة ومراجعة الإمام في المظلمة ويصح عود الضمير على الإمام فإزالته للشبهة بتسببه فيه إن لم يكن عارفا وللمظلمة برفعها (فإن أصرّوا) على بغيهم بعد إزالة ذلك (نصحهم) ندبا بوعظ ترغيبا وترهيبا وحسن لهم اتحاد كلمة الدين وعدم شماتة الكافرين (ثم) إن أصروا دعاهم للمناظرة ، فإن امتنعوا وانقطعوا وكابروا (آذنهم) بالمد : أي أعلمهم (بالقتال) وجوبا لأنه تعالى أمر بالإصلاح ثم القتال فلا يجوز تقديم ما أخره الله هذا إن كان بعسكره قوّة وإلا انتظرها ، وينبغى أن لايظهر ذلك لهم بل يرهبهم ويورى (فإن استمهلوا) فى القتال (اجمد) فى الإمهال (وفعل مارآه صواباً) فإن ظهر له أن استمهالم للتأمل فى إزالة الشبهة أمهلهم مايراه ولا يتقيد بمدّة وإن ظهر أن ذلك لانتظار مدد أو تقوية لم يمهلهم ويكون فتالهم كدفع الصائل سبيله الدفع بالأسهل فالأسهل . قاله الإمام ، وظاهره وجوب هرب أمكن وليس مرادا لأن القصد إزالة شوكتَهم ما أمكن ﴿ وَلا يَقَاتُل ﴾ إذا وقع القتال (مدبرهم) إن كان غير متحرف لقتال أو متحيزا إلى فئة قريبة لا بعيدة لأمن غاثلته فيها ، ويوخد منه أن المراد به هنا هي التي يومن في العادة مجيئها إليهم قبل انقضاء القتال ، فإن لم يؤمن ذلك بأن غلب على الظن مجيئها إليهم والحرب قائمةًاتجه أن يقاتل حينتذ ، وإنما لم يشترط ذلك فيا يأتى فى الجهاد لأن المدار ثم على كونه يعد " من

(قوله من بعثه العباس) عبارة حج ابن عباس ، ثم رأيت فى نسخة صحيحة ابن عباس (قوله بالنهروان) قال فى معجم البكرى: فى لب اللباب : النهروانى بفتحات وسكون الهاء نسبة إلى نهروان بلد بقرب بغداد ، وقال فى معجم البكرى: فى المهروان أو يقال الله وقوله وإلا فستحب) لكن تشترط عدالته ، وينبغى الاكتفاء بفاسق ولو كافرا حيث غلب على ظن الإمام أنه ينقل خبره بلا زيادة ولا نقص وأنهم عدالته ، وينبغى الاكتفاء ولا نقص وأنهم يقون به فيقبلون كل مايقول (قوله مظلمة بكسر اللام وفتحها) أى فهما بمنى . قال المرادى : الفتح هو القياس يقون به في المناح على أنه مصدر ميمى والقياس فيها كلها الفتح وما جاء منها مكسورا فعل خلاف القياس ، وفي المختار ماحاصله أن المظلمة بكسر اللام هى الظالم وبفتحها ما تطلبه عند الظالم وهوما أخذ منك (قوله فإزائته) أى الإمام (قوله ثم القتال) أى فى قوله تعالى وإن طافتان - الآية ، وقوله وإلا انتظرها : أى جوبا (قوله ويوشعد منه أن المدار على ماعصل به المناصرة للبغاة فى ذلك

والحروب وسياسة الناس وأحوالهم انهت (قوله من يعنه العباس) صوابه ابن العباس ، ولعل لفظ ابن سقط من الكتبة (قوله نيم لو منعوا الزكوات الغ) لعل المراد أن هذا هو سبب بغيهم فليراجع (قوله بكسر اللام وفتحها) الفتح هو القياس لانه من باب يفعل بكسرالعين فالكسر شاذ ، لكن هذا في المصدر ، ولا يحتى أنه غير مواد هنا وإنما المراد مايظام به وهو بالكسر فقط ومن ثم اقتصر عليه الشارح الجلال ، وفي القاموس المظلمة بكسر اللام مايظلمه الرجل (قوله لانام يكن عارفا) قال مع ينبغي وإن كان عارفا . الجيش أولا (ولا مفخهم) بقتح الخام من أتخته الجراحة أضعفته ولا من ألى سلاحه أو أغلق بابه أو توك المقاتل منهم وإن لم ياتي سلاحه أو) لا رأسيرهم الحير الحاكم والبيبق بلك. فلو قتل واحد فلا قو دليبة أي حنية ، يمنه لو ولوا مجتمعين تحت راية زحيمهم البعوا ، وينلب تجنب قتل الرحم ما أمكن فيكره مالم يقصد قتله (ولا يطلق) أسيرهم إن كان فيه منعة (وإن كان صبيا أو امرأة) وقنا (حي تقضى الحرب ويتفرق جمهم) تقرقا لا يتوقع جمهم بعده وهلما في الرجل الحرّ ، وكما في الصبي والمرأة والقن إن كانوا مقاتلين وإلا أطلقوا بمجرد (ويرد) وجوبا مالم و(سلاحهم وخيلهم إليهم إذا انقضت الحرب أمنت غائلهم) أى شرهم بعودهم الطاعة أو رويد) وجوبا مالم و(سلاحهم وخيلهم إليهم إذا القشق المحرب أمنت غائلهم) أى شرهم بعودهم الطاعة أو نقرة وولا مالم ورسلاحهم وخيلهم المنابعة أن يقرقهم وعدم توقع عودهم (ولا يستعمل مأتحد منهم) من تحوسلاحهم وخيلهم (في تقال) أوغيره أي لا يجوز أكل طمام غيره يلز مة جوه مثل ذلك كما صرح به الأصحاب كمضطر أكل طمام غيره يلز مه قيمته (ولا يقتلون بعظم) بهم (كنار ومنجنيق) وهو آلة رمى الحجارة وتغريق وإلقاء حيات وإرسال سيول جارفة لأن القصد ردهم للطاعة وقد يرجعون فلا يجلون للنجاة سيلا (إلا لفرودة بأن لا واجب ، ويلزم الواحد منا كما قاله المنوى : بقصد الحلاص منهم لا يقمد قتلهم ، ويتجه أنه مندوب الأحكام الآتية في مصابرة الكفار يتدينون بقتلهم ، من يجوز الاستمانة بهم عند الضرورة كا نقله الأذرى وغيره على المسلم ولأن وقالوا إنه متجه ء والمالة الأذرى وغيره عالمتام والمالوا ولا بمن يرى تقلهم مديرين على عند الفرورة كا نقله الأذرى وغيم عند التحدورة ولا بمنابرين عقلهم مديرين والمتورة ولا برا برئيري تقلهم مديرين عليهم مالتوري والمتحرة ولا براجه ولا برئيري ولم برئير برى تقلهم مديرين على عدد المعرورة كا نقله الأخرى مؤمور والمعم الطعام والشراب ولا برئير برى قتلهم مديرين على منالتور وكرير برئيري تقلهم مديرين ولا عمر أنه لا يجوز لهم المعم ويتمهم الطعام والشراب ولا بمن يرى تقلهم مديرين ولا عمر الموردة كا نقله الأخرى وغيره المعروب والمحدود والمعروب ولا بمن يري تقلهم مديرين ولا يولى الاحتماد ولا يستمان عليه المعروب ولا بمن يولى ولا يولى ولا برئير برى قتلهم مديرين ولا يستمان عمر المحالة على المحروب ولا يولى ولا يولى المحروب ولا يولى ولا يربو بمن يولم ولا يولى المحروب ا

الحرب وما لا تحصل (قوله أو أغلق بابه) أى إعراضا عن القتال (قوله فلو قتل واحدمهم)ع ولذا أمر على" رضيّ الله عنه مناديه يوم البصرة وهو يوم الجمل أن ينادي بذلك ، وقد استثنى الإمام ما إذا أيس من صلاحهم لتمكن الضلال منهم وخشى عودهم عليه بشر فيجوز الاتباع والتذفيف كما فعل رضى الله عنه بالحوارج اه سم على منهج (قوله فلا قود) أى وتجب فيه دية عمد (قوله اتبعو ا) أى وجوبا (قوله مالم يقصد قتله) أى فيباح قتله (قوله منعة) بفتحتين وقد تسكن النون اه مختار وقوله وإنزكان غاية (قوله وخيلهم) أى ومونة حيالهم وحفظ سلاحهم وغيره مما أخذ منهم على بيت المـال مالم تستول عليها يد عادية بقصد اقتنائه لها تعديا فونها عليه مادامت تحت يده وأجرة استعمالها إن استعملها بل إن عد خاصبا لها فعليه أجرتها وإن لم يستعملها (قوله نعم يلزم أجرة مثل) و هل الأجرة لازمة للمستعمل أو تخرج من بيت المـال لأن ذلك الاستعمال لمصلحة المسلمين ؟ فيه نظر ، والأكر ب الأول أخذا من قول الشارح كمضطر أكل الخ (قوله بقصد الخلاص) ينبغي أو لابقصد ، وقوله ويتجه أنه : أى القصد (قوله لأنه يحرم تسليطه على المسلم) وكذا يحرم جعله جلادا يقيم الحدود على المسلمين اهزيادي. أقول: وكذا يحرم نصبه في شيء من أمور المسلمين ، نعم إن اقتضت المصلحة توليته شيئا لايقوم به غيره من المسلمين أو ظهر فيمن يقوم به من المسلمين جناية وأمنت فى ذمى ولو لحوفه من الحاكم مثلا فلا يبعد جواز توليته فيه الضرورة والقيام بمصلحة ما ولى فيه ، ومع ذلك يجب على من ينصبه مراقبته ومنعه من التعرض لأحد من المسلمين بما فيه استعلاء على المسلمين ويويد ذلك قوله نعم الخ (قوله وعلم أنه) أى من قوله ولا يقاتلون بعظم الخ وكذا من قول الشارح لأن القصدرد هم الطاعة الخ ، وقوله لايجوز له عبارة الزيادى : ويجوز كما في بعض الشروح حصارهم بمنع طعام وشراب إلا على رأى إمام الحرمين في أهل قلعة اه . أقول : ويمكن حمل كلام الإمام على ما إذا لم تلدع

لعداوة أو اعتقاد كالحنفي والإمام لابرى ذلك إبقاء عليهم ، فلو احتجنا للاستعانة به جاز إن كان فيه جرًاءة وحسن إقدام وتمكنا من منعه لو اتبع منهزما ، والأوجه أن ماذهب إليه الإمام زيادة على ذلك من أن نشترط ذلك عليهم ونثق بوفائهم به ليس بشرط إذ في قدرتنا على دفعهم غنية عن ذلك (ولو استعانوا علينا بأهل حرب وآمنوهم) بالمد : أى عقدوا لهم أمانا ليقاتلونا معهم (لم ينفذ أمانهم علينا) للضرر فنعاملهم معاملة أهل الحرب (وينفذ عليهم فى الأصح ﴾ لأنهم أمنوهم من أنفسهم . والثانى المنع لأنه أمان على قتال المسلمين ، فلو أعانوهم وقالوا ظننا جواز إعانة بعضكم على بعض ، أو أنهم محقُّون ولنا إعانة المحق ، أو أنهم استعانوا بنا على كفار وأمكن صدقهم بلغناهم المأمن وأجرينا عليهم فيما يصدر منهم أحكام البغاة ، وهذا مراد من عبر بقوله وقاتلناهم كالبغاة . أما لو أمنوهم تأمينا مطلقا فينفذ علينا أيضا ، فإن قاتلونا معهم انتقض الأمان فى حقنا وكذا فى حقهم كما هو القياس ، وقد علم أن الاستعانة بهم ليست بأمان لهم (ولو أعاانهم أهل اللمة) أو معاهدون أو مومنون مختارين (عالمين بتحريم قتالنا انتقض عهدهم) حتى بالنسبة للبغاة كما لو انفردوا بالقتال فيصيرون أهل حرب يقتلون ولو مع نحو الإدبار والإنحان (أو مكرهين) ولو بقولم بالنسبة لأهل اللمة وببينة بالنسبة لغيرهم (فلا) ينتقض عهدهم لشنبة (الإكراه (وكذا) لاينتقض عهدهم (إن) حاربوا البغاة لأنهم حاربوا من على الإمام محاربته أو (قالوا ظننا جوازه) أي مافعلوه من إعانة بعض المسلمين على بعض (أو) ظننا (أنهم) استعانوا بنا على كفار أو أنهم (محقون) وأن لنا إعانة المحق وأمكن جهلهم بذلك (على المذهب) لأنهم معلورون وفى قول من طريق ينتقض لفساد ظنهم وفى الإكراه الطريقان أيضا مع عدم انتقاض عهدهم (ويقاتلون كبغاة) لانضهامهم إليهم مع الأمان لاكحربيين لحقن دمائهم ، وخرج بقتالم الضمان فلو أتلفوا علينا نُفسا أو مالا ضمنوه .

ضرورة إلى ذلك وكلام غيره على خلافه أخذا ثما ذكر في تتالم بما يعر فليتأمل (قوله والإمام) أى والحال وقوله إيقاء عليهم أى إيقاء للحياة عليهم (قوله وآمنوهم بالمله) أى و فانقصر مع التشديد كما يوشخذ من قوله الآو تأمينا مطلقا، ولعل اقتصار الشارح على ماذكره لكونه الأكثر لكن فى الشيخ عميرة مانصه : فى كلام المتولى ضبط آمنهم بالملة كما في قوله ـ وآمنهم من خوف ـ وحكى ابن مكى من اللمنحن قصر الهمزة والتشديد (قوله والثانى المنع) أى منع نفوذه عليهم (قوله وألفه المأمن أو قوله بالنسبة لأهل الذمة) أى فيا لو أعان أهل الذمة بالمنافوان بيئة على ذلك (قوله بالنسبة لغيرهم) من المعاهدين والمؤممنين (قوله ضمنوه) أى بغير القصاص

⁽قوله ماذهب إليه الإمام) الذى فى التحقة كشرح الروض نسبة هذا المعاوردى(قوله وأجرينا عليهم فيا يصدو منهم) عبارة التحقة : فيا صدر منهم ، ومواده ماصدر منهم قبل تبليغ المـأمن كما يدل عليه باقى كلامه فلير اجع (قوله مع عدم انتقاض عهدهم) انظر ما موقعه ؟

(فصل)

فى شروط الإمام الأعظم وبيان طرق الإمامة

وهي فرض كفاية كالقضاء فيأتي فيها أقسامه الآتية من طلب وقبول . وعقب البغاة بهنا لأن البغي خروج على الإمام الأعظر القائم بخلافة النبرة في حراسة الدنيا ومن ثم اشرط فيه ماشرط في القاضي وزيادة كا قال (شرط الإمام كونه مسلما) ليراعي مصلحة الإسلام وأهلار مكلفا) لأن غيره مولى عليمفلا يلي أمر غيره . كا قال (شرط الإمامة المنسيان ه (حراً) لأن من فيه رق لايباب وخبر واسمعوا وأطيعوا وإن ولى عليكم عبد حيثي ، محمول على غير الإمامة العظمي أو المبالغة خاصة (ذكراً) لضعف عقل الأثني وعدم محالطنها للرجال وصبح خبره ان يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ، والخشي ملحق بها احتياطا فلا تصح ولايته وإن بان ذكرا كالقاضي بل أولى (قرشيا) خبره ما أن يقد دكناني ثم رجل من بني إسميل ثم عجمى على مائل النهب أو جرهمي على ماق التبديب أو خرهمي على ماق التبديب أو خره التبدين على عامل الملماء فيا يفتقر الاجباد ، ولا لأن الأول يمكنه التضويض للعلماء فيا يفتقر للاجباد ، لأن تلا عله عند فقد المجهدين وكون أكثر من ولى أمر الأمة بعد الحلفاء الراشدين غير عبدين إنما هو لتغليم فلا

(فصل) فى شروط الإمام الأعظم

(قوله وبيان طرق الإمامة) أى وما يقبع ذلك مما لو ادّعى دفع الزكاة الى البغاة الخ (قوله القائم بخلافة النبوة) يشعر التعبير بخلافة النبوة أنه إنما يقال للإمام خليفة رسول الله أو نبيه ، وهو موافق لما فى الدميرى عن أنى بكر من قوله قد قبل لأبى بكر ياخليفة الله فقال لست بخليفة الله بل خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجوز ذلك يعضهم لقوله تعالى ـ وهو الذى جعلكم خلائف الأرض ـ اه . والأصبح عدم الجواز كما فى مم على منهج ، ومثله فى العباب .

[فائدة] عن أبي حنيقة أنه ليس للسلطان أن يقضى بين خصمين وإنما ذلك لنائبه الحاص. قال الدميرى : وهو مذهبنا كما نقله في شرح مسلم . واعترض بأنه ليس فيه في مظانه . واعترض أيضا بأن ثبوت ذلك لنائبه دونه بعيد لايوافقه قياس إلا أن يرد به نقل صريح . لايقال : قد يشتغل عن وظيفته من النظر في المصالح الكلية . لأنا تمنع ذلك ويفرض عدم ندوره يلزمه تقديم تلك على هذه اهر حج في آخر الفصل (قوله نصوذ باقله) بدل من خبر (قوله أو للمبالغة) أي بل وكانا عليها بلا بمناة حيث كان بالتغلب (قوله فإن فقد) أي بأن لم يوجد من يصلح وإن بعلت مسافته جدا (قوله ثم رجل من بني اسمعيل) شمل ذلك جميع العرب بعد كتانة فهم في مرتبة واحدة (قوله أو جرهمي على ما في الشمة) لم يبين الرب في الجملة ، وعبارة حج : لأن جدّهما : أي ولا يعمل والمورجة المعربة والمعربة العرب علم الله الشارح لأن علم

(فصل) في شروط الإمام الأعظم

(قوله وإن بان ذكر ۱) أى فيحتاج إلى تولية بعد التبين كما هوظاهر '(قوله من بنى إسمعيل) وهم العرب كما فى المروض (قوله أو جرهمى على مافى التتمة) مقدم من تاخير لأن ما بعده من كلام التهذيب كما يعلم من التحفة ، ٥٣ – نهاية المتاب - ٧

يرد (شجاعا) لبغزو بنفسه ويعالج الجيوش ويقوى على فتح البلاد ويحسى البيضة ويعتبرسلامته من ثقص يمثع استيفاء الحركة وسرعة النيوض كما دخل في الشجاعة (ذا رأى) ليسوس به الرعية ويدبر مصالحهم الدينية والدنيوية قال الهروى : : وأدناه أن يعرف أقدار الناس (وسمع) وإن ثقل (وبصر) وإن ضعف بحيث لم يمنع التمييز بين الأشخاص أوكان أعور أو أعشى (ونطق) يفهم وإن فقد الذوق والشم وذلك ليتأتى منه فصل الأمور وعدلا كالقاضي وأولى . فلو اضطر لولاية فاسق جاز ولذا قال ابن عبد السلام : لو تعذرت العدالة فىالأئمة قدمنا أقلهم فسقا ، قال الأذرعي وهو متعين إذ لاسبيل لجعل الناس فوضى وألحق بهم الشهود ، فإذا تعذرت العدالة في أهل قطر قدم أقلهم فسقًا على ما يأتي ، وتعتبر هذه الشروط في الدوام أيضًا إلا العدالة كما مر في الإيصاء وإلا الحنون إذا كان زمن الإفاقة أكثر وتمكن فيه من الأمور ، وإلا قطع يد أو رجل فيغتضر دواما لا ابتداء ، بخلاف قطع اليدين أو الرجلين فلا يغتفر أصلا(وتنعقد الإمامة) بطرق: أحدها (بالبيعة) كما بايع الصحابة أبا بكررضي الله تعالى عنهم (والأصح) أن المعتبر هو (بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والروساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجماعهم) حالة البيعة بلاكلفة عرفا كما هوالمنجه لأن الأمرينتظم بهم ويتبعهم سائرالناس ، ويكفي بيعة واحد انحصر الحل والعقد فيه . والثانى يعتبر كونهم أربعين كالجمعة ' . والثالث يكنى أربعة أكثر نصب الشهادة . والرابع ثلاثة لأنها جماعة لاتجوز محالفهم . والحامس اثنان لأنهما أقل الجمع على قول . والسادس واحد وعلى هذا يعتبر فىالواحد كونه مجبَّدا ، أما بيعة غير أهل الحلُّ والعقد من العوام فلا عبرة بها ، والأقرب عدم اشتراط القبول بل الشرط عدم الرد ، فإن امتنع لم يجبر إلا إن لم يصلح غيزه (وشرطهم) أى المبايعين (صفة الشهود) من عدالة وغيرها ، وما في الروضة كأصلها من أنه يشترط أن يكون فيهم عجهد حيث اتحد مبني على ضعيف وهو

عند نقد المجبدين (قوله شجاعاً) الشجاعة توق في القلب عند البأس اه زيادى . وهو مثلث الشين كما في القاموس (قوله ويحمى البيضة) البيضة جماعة المسلمين والأصل والعز والملك ذكره النووى في شرح مسلم ، وفي المختار البيضة واحدة البيض من الحديد ، ثم قال وبيضة كل شيء حوزته ، فلعل ماذكره النووى ممنى عرفى (قوله يمنع المبتغاء الحركة) أي لضمت في البدن كفالج ، ويستفاد منه بالأولى مالو فقلت إحدى يديه أو رجليه ، وسيأتى أن المتغاه الحركة) أي لضمت في البدن كفالح ، ويستفاد منه بالأولى مالو فقلت إحدى يديه أو رجليه ، وسيأتى أن أي معرف أقدار الناس) أي كان يعرف أقدار الناس) أي كان يعرف من يستحق الرعاية ومن لايستحقها ويعاملهم بللك إذا وردوا عليه (قوله وأخق بهم الشهود) أي خلا ينعزل به (قوله ووجوه ضعيف (قوله ورجوه الناس من عطف العام على الخاص فإن وجوه الناس عظماؤهم بإمارة أو علم أوغيرهما . فني المختار وجه الرجل صار وجيها : أي ذا جاه وقدر وبابه ظرف (قوله انحصر الحل والعقد فيه) أي وإن لم يكن يحبداً كا يأتى في قوله المار وجيها : أي ذا جاه وقدر وبابه ظرف (قوله انحصر الحل والعقد فيه) أي وإن لم يكن يحبداً كا يأتى في قوله المار وجيها : أي ذا جاه وقدر وبابه ظرف (قوله انحصر الحل والعقد فيه) أي وإن لم يكن يحبداً كا يأتى في قوله المارة الإسمان على المارة الوري الم يكن يحبداً كا يأتى في قوله المارة الورياء طرف المناب على المناب على المناب على المورة المناب على المناب على المناب طرف المناب على ال

وجرهم هم اللين تروّج منهم إسمعيل أبوالعرب (قوله كما دخل فى الشجاعة) فى دغوله فيها وقفة ومن ثم جعله الفيخ حج زائدًا عليها (قوله فى الأثمة) يعنى بأن لم يوجد رجل عدل كما يدل عليه كلام الأفرومي الآتي وكذا كلام التحفة ، وليس المراد بالأثمة هنا خصوص من توفرت فيه الأوصاف فتأمل (قوله وما فى الروضة كأصلها) هنا خلل فى النمنغ ، وعبارة التحفة قالا وكونه عهدا إن أتحد وإلا فيجهد فيهم ، وردّ بأنه مفرّع على ضعيف، وإنما يتجه : أى الرد إن أريد حقيقة الإجهاد، أما إذا أريد به ذو ر أى وعلم ليعلم وجود الشروط والاستحقاق فيمن

اعتيار العدد ، ومراده بذلك حقيقة الاجهاد كا لايني ، ويشرط شاهدان إن اتحد الميابع : أى لأنه لايقبل قوله وحده فريما ادهى عقد سابق وطال الحصام لا إن تعددوا : أى لقبول شهادتهم بها حينتذ فلا محلور (و) ثانيها (رياستخلاف الإمام) واحدا بعده ولو أصله أو فرعه ، ويعبر عنه بعهده إليه كما عهد أبو بكر إلى عمر رضى الله تعالى عنهما وانعقد الإمام على الاعتداد بذلك . وصورته أن يعقد له الحلافة في حياته ليكون هو الخليفة بعده ، تعالى عنهما وانعقد في حياته ليكون هو الخليفة بعده ، وعلى كان خليفة في حياته ليكون هو الخليفة بعده ، وقفيته أنه لو أختره إلى مابعد الموسل التسبيه بالكوكالة بحرت وعلى تصرفها بشرط ، وقفيته أنه لو أختره إلى مابعد الموسل القبول ويجوز العهد لجمع مرتين . نعم للأول مثلا بعد موت العاهد العهد بها إلى غيرهم لأنه لما استقل صار أملك بها ، ولو أوصى بها لواحد جاز لكن قبول الموصى له واجهاع الشهود فيه إنما يعتبران بعد موت الموصى (قلو جعل) الإمام (الأمر شورى بين جم فكاستخلاف) فى الاعتداد بهم ورجوب العمل بقضيته (فيرقضون) بعد موته أو في حياته يؤذته (أحدهم) كما جعل غر رضى اقه تعالى عنه الأمر شورى بين سمة عنه على والزبير وعهان وعبد الرحن بن عوف وسعد بن أب وقاص وطاحة ، فاتمةرا معد موته على عثان رضى الله تعالى وكان لاعهد ولا عرض من الله تعالى وكان وعلى الامتما المهود إليه من القبول وكان لاعهد ولا

وما في الروضة الخ (قوله لأنه لايقبل قوله وحده)قضيته أنه لوانضم إلى المبايع واحد قبل قوله معه وليس مراداً، إذ لوكان كذلك لاكتنى بشاهد واحد (قولة وثانيها باستخلاف الإمام) خرج بالإمام غبره من بقية المُمراء فلا يصح استخلافهم في حياتهم من يكون أميرا بعدهم لأنهم لم يوفن لهم من السلطان. في ذلك (قوله كما عهد أبو بكر إلى عمر) الذي كتبه قبل موته : بسم الله الرحن الرحيم . هذا ماعهد أبو بكرخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم عند آخر عهده بالدنيا وأوّل عهده بالآخرة في الحالّ التي يؤمن فيها الكافر ويتنى فيها الفاجر أنى استعملت عليكمْ عمر بن الحطاب ، فإن برّ وعدل فلملك علمي ورأبي فيه ، وإن جار وبدل فلا علم لي بالغيب والحير أردت ولكلُ امرئ ما اكتسبه ، وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون(قوله وقضيته أنه لو أخره) أي عقد الحلافة (قوله ينبغي أن يجب الفور في القبول) فيه رد على ماذهب إليه حج حيث قال : تنبيه : ظاهر كلامهم هنا أنه لابلُّ من القبول لفظا'، وقضية تشبيههم بالوكالة أن الشرط عدم الرد إلا أن يفرق بالاحتياط للإماهة ، وعلى الأوَّل بفرق بينه وبين ماقدمته فىالبيعة بأنه لم يثبت عن أحد حتى ينقل عنه بخلافه هنا (قوله فيرتضون أحدهم) أى فليس لهم العُلُول إلى غيرهم ، وليس المُرادُ أنه يجبُّ عليهم الاختيار لما يأتى أنهم لوامتنعوا من الاختيار لم يجبروا ثم ماذكر من أنهم يختارون أحدهم ظاهر إن فوض لم ليختاروا واحدا مهم ، فلو فوض لحمع ليختاروا واحدا من غيرهم هل الحكم كذلك فيختاروا من شاموا أولا وكأن لاعهد؟ فيه نظر ، والأقرب الأول (قوله شورى ببن سنة) لعله لعلمه أنها لاتصلح لغيرهم اه بكرى (قوله وكان لاعهد ولا جمل شورى) قال حج : وظاهر كلامه أن الاستخلاف بقسميه يُمتص بالإمام الجامع للشروط وهو متجه ومن ثم اعتمده الأذرعي ، وقد يشكل عليه مافي التواريخ والطبقات من تنفيذ العلماء وغيرهم بعهود خلفاء بنى العباس مع عدم استجماعهم للشروط بل نفذ

يهايعه فهو ظاهركما يدل له قولهم لاعبرة ببيعة العوام انتهت (قوله أى لقبول شهادتهم) قال الشعاب حجع: وشهادة الإنسان بفعل نفسه مقبولة حيث لاتهمة كرأيت الهلال وأرضعت هذا (قوله فىحياته) متعلق بالخلافة (فوله لو أخوه) يعنى الحلافة (قوله رد قول البلقيني النخ) يوهم اشتراط أصل القبول وقد مرّ خلافه

جمل شورى (و) ثالثها (باستيلاء جامع الشروط) بالشوكة لانتظام الشمل ، هذا إن مات الإمام أو كان متغلا ، أى ولم تجمع فيه الشروط كاه و وأضح (وكذا فاسق وجاهل) وغيرهما وإن اختلت فيه الشروط كلها (فى الأمم) لما ذكر وإن كان عاصيا بفعله . والثانى ينظر إلى عصيانه (قلت : لو ادعى) من لزمته ذكاة ممن الموسع) المناق (دفع زكاة إلى البغانة) أي إمامهم أو منصوبه (صدق) بلا يمين وإن أسهم لبنائها على التخفيف . ويندب الاستظهار على صدقه إذا أنهم رابيها » خروجا من خلاف من أوجبها (أو) ادعى دفع (جزية فلا) يسدق (على الصحيح) لأنها كأجرة إذ عى عوض عن سكنى دارنا وبه فارقت الزكاة (وكذا خراج فى الأصح) لأنه أجرة أو ثمن ولا يقبل ذلك من الذى جزما (ويصدق فى) إقامة (حد) أو تعزير عليه . قال الماوردى : بلا يمين لمو عالمية بالإنها أن وقبد أرب بحيث لو كان لوجد أثره فيا يظهر فلا يصدق (واقة أعلم) وفارق المتر بأنه لايقبل رجوعه بخلاف المتر وإنكار بقاء الحد عليه فى معنى رجوعه وتأخيره هذه الأحكام إلى هنا لكونها متعلقة بالإمام ، فإن قبل : وقتال البغاة أو نحوه متعلق به أيضا فكان السب به من غيرها .

السلف عهود بني أمية مع أنهم كذلك ، إلا أن يقال : هذه وقائع عتملة أنهم إنما نفذوا ذلك للشوكة وخشية الفتنة لا للمهد بل هذا هو الظاهر اه (قوله أو كان متغلبا) أي الإمام الذي أخذ عنه ذ و الشوكة الحامع للشروط (قوله وغيرهما) ظاهره ولوكافوا ، وعبارة الحطيب نعم الكافو إذا تغلب لاتنعقد إمامته لقوله تعالى ـ ولن يجمل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ـ وقول الشيخ عز اللَّين : ولو استولى الكفار على إقليم فولوا القضاء رجلا مسلما فالذي يظهر انعقاده ليس بظاهر فإنه قال : لو ابتلى الناس بولاية صبى مميز يرجع للعقلاء أو امرأة هل ينفذ تصرفهما العام فها يوافق الحق كتولية القضاة والولاة فيه وقفة اه. فإذا كان عنده وقفة في ذلك فالكافر أولى اه. والأقرب ماقالة الخطيب (قوله أي إمامهم أو منصوبه) إنما اقتصر عليهما لأن الكلام فيا يتعلق بالإمام ، وذلا فلو ادعى الدفع إلى فقراء البغاة أو مساكيتهم صدّ ق (قوله لأنه أجرة أو ثمن) يتأمل كون الخراج ثمنا ، ولعل صورته أن يَصالحهم على أن الأرض لهم بعد استيلالنا عليها ويقدّر عليهم خراجا معينا فى كل سنة فكأنه باعها لهم بثمن مؤجل بمجهول واغتفر للحاجة ولا يسقط ذلك بإسلامهم ، والأقرب تصوير ذلك بما لو ضرب عليهم خواجا مقدرًا في كل سنة من نوع محصوص ثم دفعوا بدله لمتولى بيت المـال فإن مايقبضه منهم عوض لمـا قدر عليهم من الحراج (قوله قال المـاوردي بلا يمين) عبارة شرح المنهج : فعلم أنه يصدق فيما أثره ببدنه للفرينة وفي غيره إن ثبت موجبها بإقرار لأنه يقبل رجوعه فيجمل إنكاره بقاء العقوبة عليه كالرجوع اه . وكتب عليه سم قوله لأنه يقبل الخ قضية هذا التعليل التصديق من غير يمين وعموم ماسبق له يخالفه اه (قولًه وفارق المقرّ بأنه) أي من ثبت عليه الحق بالبينة ، وقوله لايقبل رجوعه الأولى أن يقول إنكاره لأنه لم يسبق منه إقرار حتى يرجع عنه ولعله عبر عنه بالرجوع للمشاكلة (قولَه بخلاف المقرّ) أى فإنه يقبل رجوعه

(قوله هذا إن مات الإمام أو كان متغلبا) عبارة الروض وشرحه : وكذا تنعقد لمن قهوه : أى قهر فا الشوكة عليها فينعز ل هذا ، بخلاف هالوقهر عليها من انعقدت إمائته ببيمة أوعهد فلا تنعقد له ولاينعز ل المقهو وانتهت وقوله أو تجرئ يظامل ولوله وفارق المقر بأنه) أى من ثبت عليه بالبينة .

كتاب الردة

أعاذنا الله منها (هي) لفة : الرجوع ، وقد تطلق على الامتناع من أداء الحق كانمى الزكاة فى زمن الصديق رضى الله لكفر رضى الله يقال عنه . وشرعا (قطع) من يصح طلاقه دوام (الإسلام) ومن ثم كانت أفحش أنواع الكفر وأغلظها حكما ، وإنما تحبط العمل عندنا إن اتصلت بالموت لآينى البقرة والمائدة إذ لايكون خاسرا فى الآخرة إلا إن مات كافرا فلا تجب إعادة عباداته قبل الردة خلافا لأبى حنية رضى الله عنه . أما إحباط ثواب الأعمال بمجرد الرقة فعقى عليه ، وقد علم أن إحباط الثواب غير إحباط الأقراب فيا عند المحددة في المفصوب لأثواب فيا عند المحدد المحددة المحددة في المفصوب لأثواب فيا عند المحمور مع صميا ، وخرج بقطع الكفر الأصلى كما قاله الغزالى . واعتراض ابن الرفعة بأن الإخراج إنما يكون بالمقصل والكفر الأصل خارج بنفس الردة مردود بأن الجنس قد يكون غرجا باعتبار ، ومن ثم أخرج بعض المناعة وجود إسلام الحد كفر المنافق لانضاء وجود إسلام

كتاب الردة

إنما ذكر هذا الباب بعد ماقبله لأنه جناية مثله ، لكن ماتقدم من أول الجنايات إلى هنا متعلق بالنفس وهذا متعلق بالنفس وهذا متعلق بالنفس وهذا منعين بالنفس وهذا منعي بالذين ، وأخره عما تقدم وإن كان هذا أهم لكثرة وقوع ذلك (قوله هي لغة الرجوع) عن الشيء المي غيره اله منهج (قوله وقد تعلق وأنما منعوا الزكاة بتأويل والن منهج (قوله وقد تعلق وأنما منعوا الزكاة بتأويل والن عالم رقد أقميح من أبي جهل وأبي لهب وأضرابهما مع أنه ليس كذلك . أقول : ويمكن الحواب بأن عجرد كون الردة أقميح أنواع الكفر يقتضى أن الردة أقميح أنواع الكفر يقتضى أن المواب بأن عجرد كون الردة أقميح أنواع الكفر يقتضى أن المعالم المن ألم الما المنهم إليه من زيادة السناد وأنواع الأذى للنبي صلى الله عليه وسلم ولأصحابه وصده عن الإسلام لمن أراد الدخول فيه والتعليب لمن أسلم إلى غير ذلك من القبائح الى لاتحصر ، فيجوز أن الردة أقميح من كفره مع كونه في نفسه أقميح من المؤسل ولا يقر بالجزية ، ولا يصح تأميته ولا مهادنته بل مني لم يقب حالا قتل (قوله لالأتجب) أي لأن من أحكام الردة بطلان التصرف في أمواله، أي فلوخالف وأعاد لم تنقد (قوله لالتجب) أي الواقعة قبل الردة (قوله لالؤباب فيا عند الجمهور) أي فلوخالف وأعاد أن العقاب بغير حومان الثواب (قوله وخرج الكفر الأصل) أي فليس ردة (قوله بأن على المناطقة الإنجراح عدم المنحول، أي وذلك إذا كان بينه وين فصله عوم وخصوص من وجه بلوكنا إذا لمهكن المنطق المنحول، وهذا إلفاق أول كا هو معلوم من عله (قوله ومن ثم أخرج بعض المناطقة بالإنسان)

كتاب الردة

(قوله من يصح طلاقه) أى بفرض الأنثى ذكرا (قوله دوام) دفع به ماقيل إن الإسلام معنى من المعانى فما معنى قطعة ، وأيضا أتى به لإيقاء إعراب المآن وإن قال سم إنه غير ضرورى (قوله باعتبار) لم يبين هذا الاعتبار منه حتى يقطعه والحاقة بالمؤتد في حكمة لا يقتضي ليراده على عبارة المصنف والمنتقل من ملة لأخرى مذكور في كلامه في بابه فلا يرد عله ، على أن المرجح إجابته لتبليغ مأمنه ولا يجبر على الإسلام عينا فليس حكمه حكم المؤتد فلا يرد على كلامنا هنا ثم قطع الإسلام (بنية) لكفر ويصح علم تنوينه بتقدير إضافته لمثل ما أضيف إليه ماعطف عليه كنسف وثلث درهم حالاً أو ما لا فيكفر باحالاً كما يأتى ، وتسمية المنزم نية غير بعيد وتردده في قطعه الآتى ملحق بقطعه تغليظا عليه (أو قول كفر) باحالاً كما يأتى ، وتسمية المنزم نية غير بعيد وتردده في قطعه الآتى ملحق بقطعه تغليظا عليه (أو قول كفر) الثلاثة وقدم منها القول لأنه أغلب من الفمل وظاهر فيشاهد بخلاف النية ولعله حكمة وسيفصل كلا من هله الثلاثة وقدم منها القول لأنه أغلب من الفمل وأن التقسيم فيه (سواه) في الحكم عليه عند قوله الكفر بخلاف استراء) كأن قبل له قدس أظفارك فإنه سنة ، فقال لا أفعله وإن كان سنة ، أو لو جامفى بالنبي ماقبلته مالم يرد أبس من التنقيص قول من سئل في شيء لو جامفى بالنبي ماقبلته مالم يرد أبس من التنقيص قول من سئل في شيء لو جامفى بالنبي ماقبلته مالم يرد أبس من التنقيص قول من سئل في شيء لو جامفى بالنبي ماقبلته ما المنافق المنافق المنافق المنافق النبة أيضا وحفف همزة التسوية والعطف بأو صحيح إذ هو وامناف أن في إلا يضم فيالا المؤد إلى المؤدم المنافق على عدد الكرام من الأصوليين أن إضار التورية : أى فيا لا يحتملها كما لهذه وإن كان الأفصح ذكرها والعطف بأم . ونقل الإمام عن الأصوليين أن إضارة التروية : أى فيا لا يجتملها كما

صوابه بالحيوان لأنه الجنس المأخوذ فى التعريف (قوله وإلحاقه) أى المنافق (قوله ولا يجبر على الإسلام) أى بل يطلب منه الإسلام وإن امتنع أمر باللحوق لمأمنه ، فإن امتنع منهما فعل به الإمام مايراه من قتل أو غيره ، وإذا قتله كان ماله فينا (قوله عن قصد وروية) تأمل فإن القصد كاف فى حصول الردة وإن لم يكن عن تأمل ونظر فى العواقب ، فلمله أراد بالروية عبره الاختيار فهو تأكيد (قوله أو إكراه واجتهاد) أى لامطلقا كما هو ظاهر لما سيأتى من نحو كفر القائلين بقدم العالم مع أنه بالاجتهاد والاستدلال اهد سم على حج (قوله وسيفصل كلا) أى فى قوله فمن في النخ (قوله أي الإعتمالها) أى كأن قال الله ثالث ثلاثة وقال أردت غيره همزة التسوية) أى من قاله (قوله أى فيا لايحتملها) أى كأن قال الله ثالث ثلاثة وقال أردت غيره

وبينه فى التحقة وإن نازعه فيه سم (قوله والمنتقل من ملة لأخرى مذكور الغ) حاصل الإيراد ادّعاء أنه مرتد" مع أنه خارج من التعريف . وحاصل الجواب أنه بتسلم أنهرتد قد مرّ ذكره فى كلامه فلا يرد هنا على أن لانسلم أنه مرتد لا يندفع الإيراد بالجواب الأول مرتد لا فى حكمه ، فلا يرد على التعريف أصلا . ولك أن تقول إذا سلم أنه مرتد لا يندفع الإيراد بالجواب الأول لا لأن ذكره فى على آخر لا ينفع فى عدم جامعية التعريف (قوله الآتى) وصف لتردده (قوله واحتهاد) أى فيالم يتم الدليل القاطع على خلافه بدليل كفر نحو القائل بالاجباد (قوله وقد م منه القول) أى فى التعميل (قوله وظاهم في المناهد على خلافه بلال أنه المناه على المناه ما أنه بالاجباد و هلا قال بمناهد التية والفعل : أى فإن القمل وإن كان يشاهد ينالا أنه ليس أغلب، مع أن قوله بخلاف الآخرين يقتضى ماذكرته فليتأمل (قوله كان قبل له قص " أنظارك الذي أن مدل بحيرتده استهزاء ولول لم يقصد به استهزاء فليراجع

هو واضح لايفيد فيكفر باطنا أيضا لحصول الهاون منه ، وبه فارق قبوله فينحو الطلاق باطنا (فمن نثي الصائع) أخده من قوله تعالى ـ صنع الله ـ على مذهب الباقلاني أو الهزالي واستدل له بخبر صحيح (إن الله صنع كل صانع وصنعته ۽ ولا دليل فيه لآن الشرط أن لايكون الوارد على وجه المقابلة نحو ـ أأنَّم تزرَّعونه أم نحن آلزارعون ، ــ ومكروا ومكر الله والله خيرالمــاكرين ــ وما فىالحيرمن.هذا القبيل ، وأيضاً فالكلام فىالصائم بأل من غير إضافة والذي في الحبر بالإضافة وهو لايدل على غيزه ، ألا ترى إلى قوله صلى الله عليه وسلم، ياصاحب كل نجوى أنت الصاحب في السفر » لم يأخلوا منه أن الصاحب من غير قيد من أسهاته نعالي ، فكذا هو لايوخمذ منه أن الصانع من غير قيد من أسائه تعالى وفي خبر مسلم و ليعزم في الدعاء فإن الله صانع ماشاء لامكره له ،، وهذا أيضا من قبيل المضاف أو المقيد نعم صح في حديث الطبراني والحاكم و اتقوا الله فإن الله تعالى فاتح لكم وصانع، وهو دليل واضح للفقهاء هنا إذ لافرق بين المنكر والمعرّف (أو الرسل) أو أحدهم أوأحد الأنبياء المجمع عليه أو جحد حرفًا من القرآن مجمعًا عليه كالمعوذتين أو زاد حرفًا فيه قد أجمع على نفيه معتقدًا كونه منه (أو كلب رسولا) أو نبيا أو نقصه بأى منقص كأن صغر اسمه قاصدا تحقيره أوجوز نبوة أحد بعد وجود نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعيسي نيّ قبل فلا يرد ، ومنه تمني النبوّة بعد وجود نبينا صلى الله عليه وسلم كتمني كفر مسلم بقصد الرضًا به لاالتشديد عليه ، ومنه أيضا لوكان فلان نبياما آمنت بهوخرج بكذبه كذبه عليه (أو حلل محرّما بالأجماع) قد علم تحريمه من الدين بالضرورة ولم يجزخفاوه عليه(كالزنا) واللواط وشرب الحبر والمكس إذ إنكارهماثبت ضرورة أنه من دين محمد صلى الله عليه وسلم فيه تكذيب له صلى الله عليه وسلم (وعكسه) أى حرَّم حلالا عجمعا عليه وإن كره كذلك كنكاح وبيع (أو نني وجُوب مجمع عليه) معلوما كذلك كسجدة من الحمس (وعكسه)أى أُوجِب مجمعًا على نغي وجوبه معلُّومًا كذلك كصلاة سادسة أو نني مشروعية مجمع على مشروعيته معلومًا كذلك ولو تفلا كالرواتب وكالعيدكما صرح به البغوى ، أما مالا يعرفه إلا الحواص كاستحقاق بنت الابن السلس مع

(قوله وبه فارق قبوله فى نحو الطلاق) ظاهره فيا يحتمله ومالا يحتمله (قوله على مذهب الباقلافي) أى أنه يجوز أن يطلق عليه مسجدانه وتعالى بالا يشعر بنقص وقوله أو الغزلل : أى أنه يجوز إطلاق الصفات عليه تعالى وإن لم ترد وهذا محكمة العطف بأو (قوله ولا دليل فيه) أى الحديث (قوله من هذا القبيل) أى وجه المقابلة (قوله وهو لايدل على عليه عبره أى غير المضاف (قوله العرف) أى يصمم الداعى غيره أى غير المضاف (قوله العرف) أى يصمم الداعى فيه وزمز إلى أن سقوطهما من مصحف ابن مسعود رضى الله عبدسانه وتعالى (قوله كالموذين) بكسر الوالو قبه وزمز إلى أن سقوطهما من مصحف ابن مسعود رضى الله عبدسانه وتعالى (قوله كالموذين) بكسر الوالو قاصيا أعقر المنافق على قرآ نيهما (قوله قاصيا أعقر المنافق على قرآ نيهما (قوله ورسل الله وخات المنافق على قرآ نيهما (قوله ورسل الله وخات المنافق على قرآ نيهما (قوله ورسل الله وخات المنافق على المنافق على المنافق على المنافق المنافق على ال

⁽ قوله وبه فارق قبوله في نحو الطلاق) انظر الصورة التي لانقبل التورية فىالطلاق ويقبل فها باطنا (قوله أو المقيد) أي إن نوتا (قوله كالمموذتين) بكسرالواوالمشدة بضبطه

بثت الصلب وكحرمة نكاح المعتدة للغير وما لمنكره أو لمئيته تأويل غير قطعي البطلان كما مر في النكاح أو بعد عن العلماء بحيث يمني عليه ذلك فلاكفر بجحده لأنه ليس فيه تكذيب وما نوزع به في نكاح المعتدة من شهرته يرد تمنح ضروريته ، إذ المراد بها مايشرط في معرفته العام والخاص ونكاح المعتدة ليس كذلك إلا في بعض أقسامه وكلما من أنكر صمية أبي بكر أو رمى بنته عائشة رضى الله تعالى عنهما بما برأها الله تعالى منه ، ولايكفر بسب الشيخين أو الحسن والحسين إلا في وجه حكاه القاضى (والقعل المكفر ماتعده استراء صريحا بالدين) أو عنادا له رأو جعودا له كالقاء مصحف) أو نحوه مما فيه شيء من القرآن بل أو اسم معظم أو من الحديث . قال الروياني أو من علم شرعى (بقاذورة) أو قلر طاهر كمخاط أو بزاق أو مني لأن فيه استخفافا بالدين ، وقضية إليانه

بالضرورة وظاهره وإن علمه ثم أنكره وهو المعتمد ، وفيشرح البهجة لشيخ الإسلام ما يمثألفه (قوله وكحومة نكا الممتدة) أى مع اعرافه بأصل العدة ، وإلا فإنكار العدة من أصلها كفر لئيوته بالنص وعلمه بالضرورة (توله ونكاح المعتدة ليس كفلك) أى فلا يكون إنكاره كفرا مطلقا (قوله ونكاح المعتدة ليس كفلك) أى فلا يكون إنكاره كفرا مطلقا (قوله وكلم كفلة) أن أنكر صحبة أى بكر) ظاهرة أن إنكار صحبة غير أى بكر كبقية الحلفاء لايكفر به وهو كلملك لأن صحبتهم لم تثبت بالنصر (قوله ولا يكفر بسبب الشيخين) هما أبو بكر وعمر (قوله إلا فى وتبى) أى ضعيف (قوله أو من الحديث) ظاهره وإن كان ضعيفا وهو ظاهر لأن فى إلقائه استخفافا بمن نسب إليه ، وخرج بالضعيف الموضوع .

[فرع] قول الشيخ فيشرح منهجه : أو إلقاء مصحف الخ هو معطوف على نفى الصافع لا على كفر ،) ذ لو

إ فرع ا فول الشيخ في تشرح مهجهه : اوإلعاء مصحف انتج متر معطوف على على الطبعات لا على فعيز ، إد فو عطف عليه لاقتضى أن التردد في الإلقاء كفر ، وفيه نظر صرح به الشهاب الرملي في حاشيته على الروض . أقول : وينبغى عدم الكفر به ، لكن قضية قول المنهج أو تردد في كفره أنه يكفربه لأن إلقاءالمصحف كفرلما فسربه الردة فالبردد فيه تردد في الكفر .

[فالدة] وقع السؤال عن شخص يكتب القرآن برجله لكونه لا يمكنه أن يكتب بيديه لما نع بهما ، والجواب عنه كما أجاب عنه شيخا الشوبرى بأنه لايمر م عليه ذلك والحالة ماذكر لأنه لايمد إزراء ، لأن الإزراء أن يقدر على الحالة الكاملة وينتقل عها إلى غيرها وهذا ليس كذلك ، وما استند إليه بعضهم فى الحرمة من حرمة مد الرجل إلى المصحف مردود بما تقر ، ويلزم القائل بالحرمة هنا أن يقول بالحرمة فيا لو كتب القرآن بيساره مع تعطل اليين ولا قائل به اه . وقول بعضهم إن كان لا يحتاج الكتابة للغنى أو بكتب غيره حرم و إلا فلا تحكم عقلى لايساعده قاعدة ولا نقل ، ويلزم القرآن بين غنى وفقير يكتب بقصد الإيقاء فيا على الم من عدم الحاجة فكان المناسب أن يذكر ذلك في تفصيله ، بل وكان يقال على طبق ما أجاب به إن كان يكتب القرآن للدراسة لا يحرم عليه وإلا فلا أوجود التعليل فى ذلك فليتبه له (قوله تعتبر قرينة أيضا من مضع ما عليه قرآن أو نحوه التبرك به ولك يكتب ، وينبغى عدم حرمته أيضا ، ومثله ما مجرت العادة به أيضا من مضع ما عليه قرآن أو نحوه التبرك به أو لصيانته عن النحاسة . وبني ماوقع السؤال عنه وهو أن القيه مثلا يضرب الأولاد الذين يتعلمون منه بألواحهم هل يكون ذلك كفرا أم لا وإن رماهم بالكراح من بعد فيه نظر ، والجواب عنه بأن الظاهر الثاني لأن الظاهر من حاله أنه لا يريد الاستخفاف بالقرآن ، فع ينبغى حرمته لإشعاره بعدم الإمامة بعن إلى الوادة على وجهه ، وقاله حج فى القاتاوى الحديثية نع ينبغى حرمته وشعاره معلم التعظم كا قالوه فيا لو روح بالكراسة على وجهه ، وقاله حج فى القاتاوى الحديثية نع ينبغى حرمته وشعاره عدم الما المناه على وجهه ، وقاله حج فى القاتاوى الحديثية

بالكاف ف الإلقاء أن الإلقاء ليس بشرط وأن مماسته بشيء من ذلك القذر كفر أيضا وفي هذا الإطلاق وثفة ، فلو قبل تعتبر قرينة دالة على الاستهزاء لم يبعد (وسجود لصَّمْ أوَّ شمس) أو مخلوقَ آخر لأنه أثبت لله شريكا ، نعم إن دلت قرينة قوية على عدم دلالة الفعل على الاستخفاف كسجود أسير فىدار الحرب بحضرة كافرخشية منه فلأ كفر ، وخرج بالسجود الركوع لوقوع صورته للمخلوق عادة ولاكذلك السجود ، نعم يتجه أن محل ذلك عند الإطلاق ، فإن قصد تعظيم محلوق بالركوع كما يعظم الله به فلا فرق بينهما فى الكفر حينتذ (ولا تصح) يعنى توجد إذ الردّة فعل معصية كالزنا لاتوصف بصحة ولا بعدمها (ردّة صبى وعجنون) لوفع القلم عنهما ﴿وَمَكُوهُ﴾ على مكفر وقلبه مُطمئن بالإيمان للآية ، وكذا إن تجرد قلبه عنهما فيا يتجه ترجيحه لإطلاقهم أن المكره لايلزمه التورية (ولو ارتد فجن) أمهل احتياطا لأنه قد يعقل ويعود إلى الإسلام و (لم يقتل في جنونه) وجوبا وقيل ندبا ، وعلى كل منهما لاشيء على قاتلهسوى التعزير لتفويته الاستنابة الواجبة ، وخرج بالفاء مالو تراخى الجنون عن الردة واستتيب فلم يتب ثم جنَّ فإنه يقتل حمَّا ﴿ والمذهب صحة ردَّة السكران ﴾ المتعدى بسكره كطلاقه وإنَّ لم يكن مكلفا تغليظا عليه ، وقد اتفق الصحابة على مؤاخذته بالقذف فدل على اعتبار أقواله ، وفي قول لاتصح ردته . وقطع بعضهم بصحبها ، وفىقول لايصح إسلامه وإن صحت ردَّته ، وقطع بعضهم بعدم صحة إسلامه . والأفضل تأخير استنابته لإفاقته ليأتى بإسلام مجمع على صحته ، وتأخير الاستنابة الواجبة لمثل هذا القدر مع قصر مدة السكر غالبا غير بعيد ، ومر آخر الوكالة اغتفار تأخير الردّة للغاصب لأجل الإشهاد مع وجوب الردّ فورا فهذا أولى ، أما غير المتعدى بسكره فلا تصح ردُّته كالمجنون (وإسلامه) سواء ارتد في سكره أم قبله لما تقرر من الاعتداد بأقواله كالصاحى فلا يحتاج لتجديده بعد إفاقته ، والنص على عرض الإسلام عليه بعدها محمول

(قوله لم يبعد) معتمد (قوله فإن قصد تعظيم علوق) أى فلو لم يقصد ذلك لم يكن كفرا ، بل لايكون حراما أيضا كما يشعر به قوله لو فوع صور ته للمخلوق عادة ، لكن عبارة حج على الشهائل في باب تواضعه صلى الله عليه وسلم عند قول المصنف : وكانوا إذا رأوه لم يقوموا له لما يعلمون من كراهته لللك نصها : ويفرق بينه : أى القيام للإكرام لا للرياء والإعظام حيث كان مكروها ، وبين حرمة عنى أن الإتيان بصورة الركوع للمخلوق حرام وبأنها لم تعهد الا لعبادة الله بخلاف صورة القيام اه . وهي صريحة في أن الإتيان بصورة الركوع للمخلوق حرام وبأنها لم تعهد فحلوق ، وهي منافية لقول الشارح لوقوع صورته للمخلوق عادة ، أما ماجرت به العادة من خفض الرأس والانحناء إلى حيث لايعمل به إلى أقل الركوع فلاكفر به ولا حرمة أيضا لكن ينبغي كراهته (قوله وكانا إن تجرد قلبه) أى بأن أطلق ، وقوله عنهما : أى الكفروالإيمان (قوله فدلت) أى موائعلته (قوله سواء ارتد في سكره أو قبله) ثم ما تقرر من صحة إسلام السكران المتعدى إذا وقع سكره في ردته هل يجرى مثله في الكافر الأصل إذا سكر ثم أسلم أو باع أو طلق فنحكم بنفوذ ذلك منه لتعديه بالسكر أولا لائا نقره على شربه المسكر بمنى أنا لانقم عليه الحد ولا نتعرض له إذا لم يظهر شربها ، علاص ويوجه بأنا إنما لم نصورته على مثلة بدلك بالتعزير ونحوه فيه نظر ، وإطلاقهم يقتضى ترجيح الأول ، ويوجه بأنا إنما لم نصورض لم لعدم اعتفاده حونته وعدم اعتفاده فيه نظر ، وإطلاقهم يقتضى ترجيح الأول ، ويوجه بأنا إنما لم نصوض لم لعدم اعتفاده حونته وعدم اعتفاده فيه نظر ، وإطلاقهم المتفادة على المحدونة وعدم اعتفاده

⁽قوله وأن مماسته بشىء) الصواب حلف التاء الفوقية من مماسته والباء الموحدة من شىء (قوله عنهما) لعله الإيمانوالكفركا قاله سم (قوله وفى قول لانصبح ردته الغ) هذا عله بعد قوله الآنىوإسلامه (قولموالأفضل تأخير استبابته) هلاكان الأقضل تعجيل استنابته ثم استنابته أيضا بعد ثم رأيت حيج بحث هذا ٥٣ - باية المخاج - ٧

على لديه ، فإن عرض عليه فوصف الكفر فكافر من الآن لصحة إسلامه (وتقبل الشهادة بالردَّة) مطلقاً كما صحاه فىالروضة كأصلها أيضا فلا يحتاج فىالشهادة بها لتفصيلها لأتها لخطرها لايقدم العدل على الشهادة بها إلا بعد تحققها وهذا هو المعتمد (وقبلَ يجب التفصيل) بأن يذكر موجبها وإن لم يقل عُلمًا مختارا خلافًا لمـا يوهمه كلام الرافعي لاختلاف المذاهب في الكفر وخطر أمر الردة . وقد أطال جمع في الانتصار له نقلا ومعني ، واقتضى كلام المصنف أنه لافرق بين قولهما ارتدّ عن الإيمان أوكفر بالله أو ارتدّ أوكفر فهو من محل الحلاف خلافا للبلقيني (فعلى الأول لو شهدوا بردَّة) إنشاء (فأنكر) بأن قال كذبا أو ما ارتدت (حكم بالشهادة) ولا يعتد بإنكاره فيستتاب ثم يقتل مالم يسلم ، وعلى الثانى لايحكم بها (فلو) لم ينكر و إنما (قال كنت مُكرها واقتضته قرينة كأسر كفار) له (صدقًى بيمينه) تمكما للقرينة ، وإنما حلفناه لاحبال كونه مختارا ، فإن قتل قبل اليمين لم يضمن لوجود المقتضى والأصل عدم المانع (وإلا) بأن لم تقتضه قرينة (فلا) يصد ّق ويصير مرتداً فيطالب بالإسلام فإن أبى قتل (ولو قالا لفظ ُ لفظ كفر) أو فعل فعله (فادعى إكراها صدق) بيمينه (مطلقا) أى مع القرينة وعلمها لأنه لم يكذبهما ، إذ الإكراه إنما ينافى الردّة لا التلفظ بكلمها لكن الحزم أن يجدّد إسلامه ، وإنما لم يصدق فى نظيره من الطلاق مع عدم القرينة لأنه حق آدى فيحتاط له (ولو مات معروف بالإسلام عن ابنين مُسلمين فقال أُحدهما ارتد فات كافرا فإن بين سبب كفره) كسجود لكوكب (لم يرثه ونصيبه في) لبيت المال لأنه مرتد بزعمه (وكذا إن أطلق فى الأظهر) موَّاخذة له بإقراره . والثلَّف يصرف إليه لاحتمال اعتقاده ماليس بكفركفرا . والثالث الأظهر في أصل الروضة كالوجيز ، ورجحه في الصغير استفصاله ، فإن ذكر ماهوكفر . كان فيثاً أو غير كفر كشرب الحدر أو أكل لح خنزير صرف إليه وهذا هو المعتمد ، فإن أصرّ ولم يبين شيثا فالأوجه عدم حرمانه من إرثه وإن اعتبرنا التفصيل في الشهادة بالردة على القول به لظهور الغرق بينهما

ذلك لاينانى أنهم مكلفون بعدم الشرب بناء على أنهم غاطبون بغروع الشريعة (قوله بعدها) أى الإفاقة (قوله وتقل النهادة بالردّ ة مطلقا) أى الإفاقة (قوله وتقل الشهادة بالردّ ة مطلقا) أى إشهادا مطلقا ، فلا يقال كان الصواب أن يقول مطلقة لأن لفظ الشهادة مو"نث فتجب المطابقة بينه وبين صفته لأن الحال صفة فى المنى (قوله إلا بعد تحققها) يو"عد منه أن الكلام فى عدل يعرف المكتفر من غيره (قوله وهذا هوالمعتمد) أى قبولها مطلقا (قوله وقد أطال جمع فى الانتصارله) ضمييت (قوله خلافا البلقيني) أى حيث فرق بين الصبغ فقال إذا قالا ارتد عن الإيمان أو كفر بالله لايشترط التفصيل أو تكلم بمكفر وادعى الإكراء وصدقناه وقتل قبل الحلف ، وهو أصح وجهين أطلقهما ابن المقرى فى روضه ، أو تكلم بمكفر وادعى الإيمان أو واعتمد ذلك المؤلم . وكتب أيضا حفظه الله قوله فإن قبل الجين لم يضمن ، أو تكلم بمكفر وادعى الآخاد المهملة وبالزاى وهو بالحاء المهملة وبالزاي على ومورق المع ولما لمعود للمعالد وبالزاى وهو بالحاء المهملة وبالزاى (قوله وطا معلى القول به) وهو (قوله المظهر و المدا لمعالد الكثيرة ، وهو وهو ما لمعاسد الكثيرة ، الموجوح (قوله لظهور الفرق بينها) وهو أن الشهاسد الكثيرة ،

⁽هواته فإن عرض)الأولى حلمف إن وليس هو فىالتحفة (قول المنّن مطلقا) أى على وجه الإطلاق وإن لم تفصل (قوله فهو) يعنى ارتد أوكفرخاصة إذ هما محمل كلام البلقينى(قوله إنشاء) أخرج به مالو شهدا على إقراره بأنه أتى مكفركان شهدا عليه أنه أقرّ بأنه سجد لصنم فإنه إذا رجع قال أقر رتكاذبا يقبل لأنه حقه تعالى(قوله أنظهور الفرق)

(وتجب استتابة المرتد والمرتدة) لاحترامهما بالإسلام (وفيقول تستحب) كالكافر الأصلي (وهم) على القولين رفي المدتنا في المسلم (وقبي المسلم) المسلم) المسلم نفر وهن الله تعالى عنه (فإن أصر) أي الرجل والمرأة على الرود و قتاح) للخبر المساره والنهى عن قتل النساء محمول على الحربيات والسيد قتل قته عن أو المسترك المستوى الإسام أو نائبه ، فإن افتتات عليه أحد عرّد ، ولو قال عند الفتل عرضت لى شهية فأزيلوها لأقوب ناظرناه بعد الإسلام أو نائبه ، فإن افتتات عليه أحد عرّد ، ولو قال عند ألم محمول على ماشيد مسلما و وقبل المناظرة تعالى و قل المسلم لا قبله ، فإن شكا جوعا قبل المناظرة ألهم أولا (وإن أسلم صح) إسلامه و وترفل كلامه كفر من سبه عليه الصلاة والسلام أو سبّ نبيا غيره وهو كلمك على الأصح ، ، ولم يحتج التنفية ما لقوات المحتى السابق الحامل عليها وهو الإشارة المخلاف على الأحسن أسلما ليوافق ماقبله (وقبل لايقبل إسلامه إن ارتد إلى كفر ختى كزنادقة وباطنية) لأن التوبة عند الحوف عين الزندقة ، والزينون من يظهو الإسلام ويحتى الكفر ، ويقرب منه من عبرعنه بأنه من لاينتحل دينا ، والماطنى من يعتبد أن القرآن باطنا غير ظاهره وأنه المراد منه وحدة أو مع الظاهر ، ولا بدق صحة الإسلام مطلقا من الشهادتين ولو بالمعجمية وإن أحسن العربية ، ويعتبر ترتبيها ومو الاهما كما جزم به الوالد رحمه الله في شروط الإمامة

وما هنا إنما يترتب عليه مجرد عدم إرث الفاتل وجاز أن له فيه شبهة (قوله وتجب استابة المرتدة) أى فلو

تتله أحد قبل الاستابة عزّر فقط ولا ثبىء عليه لإهداره (قوله والفتل هنا بفعرب استابة المرتد في الما غير هاما فقد
يكون فتله بغير رمى العنق كأن كان الفتل قصاصا وقد قتل هو بغير ضرب العنق فيقتل بمثل فعله للمناسبة (قوله
يكون فتله بغير أى الحقق كان كان الفتل قصاصا وقد قتل هو بغير ضرب العنق فيقتل بمثل فعله للمناسبة (قوله
المهم أولا) أى وجوبا (قوله وإن أسلم صح إسلامه) أى من قامت به الردّة ذكوا كان أو أثني (قوله وتوله
المهم أنه لافوق في قبول
الإسلام منه مع التكرر بين أن يطلب على الظافل أنه إنما يسلم الردة تقية أولا (قوله ولم محجج للتغية هنا) أى
في أسلم (قوله وهو الإشارة للخلاف) أى لأن في قوله قتلا إشارة المرد على من قال بالمراة الافتل وفي قوله
السابق والمهمي عن قتل النساء المح تعرب بالور على قائله (قوله وباطنية) قال ع : كان وجه دخول هذا في الحفي
من حيث إنه مخيى في قتل النساء المح تعرب بالدور والمائية) قال ع من عرفه بأنه الخر (وله من
المهم (قوله ولا بدفي صحة الاسلام مطنا) أى سواء كان من يعرفها فلا يجوز من المقال القائل المناق عليه مع المه علم للعرب ولغيرهم
أو يتكرها لغير مم خاصة (قوله ولا بالعجمية) أى عدد من يعرفها فلا يجوز له قتله ، أما إذا نطق بها عنده
لايتحل دينا) تلكن طبل الكفر فلا إثم عليه ويضعه ذلك عند ان يعرفها فلا يجوز له قتله من المناق لأنه قتل مسلما في نقس
لايعرفها فقتله لظان المن المتصاص الشبه في القائل لأنه قتل مسلما في نقس

وهو أن الإنسان ولو الوارث يتسامح فى الإخبارعن الميت بحسب ظنه مالا يتسامح فى الحى الذى يعلم أنه يقتل بشهادته ذكره فى التحفة (قوله لخير من بدل دينه فاقتلوه) لعل وجه الدلالة منه ما أفادته الفاء منالتحقيب(قوله فإن شكا جوعا قبل المناظرة أطعم) انظر ماوقع هذا مع أنه إنما يناظر بعد الإسلام وبعد الإسلام لاشبة فى أنه يطم وإنما يظهر هنا لوكان يناظر قبل الإسلام كما قبل به (قوله لفوات المنى السابق) أى السابقة الإشارة إليه بقوله والنهى عن قتل النساء النع المشار به إلى الردعلى المخالف فى قتل النساء (قوله لفوات المغنى السابق) أى وللإشارة

ثم الاعتراف برسالته صلى الله عليه وسلم إلى غير العرب من ينكرها ، أو البراءة من كل دين بحالف دين الإسلام ، ولا بد من رجوعه عن اعتقاد ارتدّ بسببه ولا يعزّر مرتد ثاب على أوّل مرة ومن نسب إليه ردّة وجاءنا يطلب الحكم بإسلامه يكتني منه بالشهادتين ولا يتوقف على تلفظه بما نسب له . ويوشخذ من كلام الشافعي أنه لابد من تكرو لفظ أأشهد في صمة الإسلام ، وهو مايدل عليه كلامهما في الكفارة وغيرها لكن خالف فيه جمع (وولد المرتد إن انعقد قبلها ﴾ أي الردة ﴿ أو بعدها وأحد أبويه ﴾ من جهة الأب أو الأم وإن علا أو مات (مسلم فسلم) تغليبا لَلإسلام (أَوْ) وَأَبُواهُ (مُرتدانُ) وليس في أُصُولُه مسلّم(فسلم) فلا يسترقُ ويرثه قريبه المسلم ويجزئ عن الكفارة وإن كان قنا لبقاء علقة الإسلام في أبويه (وفي قول مرتد) بالتبعية (وفي قول) هو (كافر أصلي) لنولده بين كافرين ولم بباشر إسلاما حتى يغلظ عليه فيعامل معاملة ولد الحربي إذ لاأمان له ، نعم لايقر بجزية لأن كفره لم يستند لشبهة دين كان حقا قبل الإسلام (قلت : الأظهر) هو (مرتد) وقطع به العراقيون (ونقل العراقيون) أي إمامهم القاضي أبو الطيب (الاتفاق) من أهل المذهب (على كفره ، والله أعلم) فلا يقتل حتى يبلغ ويمتنع عن الإسلام ولا يسترق بوجه ، أما لوكان في أحد أصوله مسلم وإن بعد ومات فهو مسلم ثبعا له اتفاقا كما علم تما مر فيُّ اللَّقيطُ أو أُحدُ أَبُويَهُ مرتد والآخر كافر أصلى فكافر أُصلى قاله البغوى ، وجزمٌ به ابن المقرى في روضه -ويوجه بأن من يقر أولى بالنظر إليه ممن لايقر هذا كله في أحكام الدنيا ، أما فيالآخرة فكلُّ من مات قبل البلوغ مَنْ أُولِادَ الْكَفَارَ الْأَصْلِينَ وَالْمُرْتَدِينَ فَى الْجَنَّةِ فَى الْأَصْحَ (وَفَى زُواْلُ مَلَكُهُ عَن مَالُهُ بِهَا) أَى بالردة (أقوال) أحدها نهم مطلقا حقيقة ، ولا ينافيه عوده بالاسلام لأنه مجمع عليه . ثانيها وثالثها وهو (أظهرها إن هلك مرتدا بان زوال ملكه بها وإن أسلم بان أنه لم يزل) لأن بطلان عمله يتوقف على موته مرتدا فكذا زوال ملكه ، ومحل الحلاف فى غير ماملكه في الردة بنحو اصطياد فهو إما في أو باق على إباحته ،

(وَلِهُ وَلابَدَ مَن رَجُوعَهُ أَيْ كَانَ يَقُولَ بِرِقَت مَن كَذَا فَيهُمْ مَنظاهُمْ ا أَمَا فَي نفس الأَمُو فالسِرة بما في نفسه (قوله أنه لابد من تكرر لفظ أشهد) أى وعليه فلا يصح إسلامه بعونها وإن أقّى بالوا و (قوله وقد موه مايدل عليه كلامهما) معتبد (قوله أن انفقه لقلها) أى أو من الما أنه في الرّم الما أنه في الرّم الما أنه في الرّم الما أن في أن يقل المحل به بسنين عديدة (قوله أو ليس في أصوله مسلم) أى وإن بعد لكن حيث عد "مدوبا إليه بحيث برث منه (قوله أو لي بقد لكن حيث عد "مدوبا إليه بوقع أو لا يقتل الغ ، لأن عدم القتل في المبارغ لا يشرع على الرّدة (قوله وإن بعد) أى حيث عد تمدوبا إليه و قوله في غير ماملكه) في التبير به مساعة لما يأتي من أنه أنه أما من على الرّدة كان باقيا على إياحة من الرّدة المن المنافقة على الأسلام استقر" ملكه ا) وعليه فلو انترع منه قبل إسلام استقر" ملكه ا) وعليه فلو الزرع منه قبل إسلام استقر" ملكه الإعتاد لما ستقرار ملكه عليه حين الأنتد فلا يؤمر برده له يعد الإسلام أو لا ، ويجب رده عليه إذا أسلم ؟ فيه نظر ، والأقوب الأول ، فإن عدم الملك غايته أنه يقتضى حرمة

بالمغايرة إلى الحلاف،إذ لوثنى هنا أيضا فاتت هذه الإشارة كما لايخى وحينط فما صنعهالمصنف أحسن بما أشار إليه المعترض وإن قال الشهاب سم إن ماذكر إنماهو مصحح للعبارة بتكلف لادافع لأحسنية ماأشار إليهالمعترض وقيله وقطع به العراقيون) الذى قطع به العراقيون إنما هوأنه كافر لايخصوص الردة كما يعلم من الروضة (قوله أى أمامهم الغ) مراده بهذا الجواب عن نقل المصنف حكاية الاتفاق عن جميع العراقيين مع أن الناقل له إنما هو واحد منهم وهوالقاضي أبوالطيب. وحاصل الجواب أنه لمانقله إمامهم وهم أتباعه فكأنهم تقلوه (قوله في غير ما ملكه في الردة)

⁽١) قوله وإن عاد الخ) هذه القولة ليست بنسخ الشرح التي بأيدينا اله مصححه .

وفىمال معرض للزوال لانحوأم ولدومكاتبوالأصح على القول،ببقاصلكه أنه لايصير محجورا بمجرد الردّة بل لابد من ضرب الحاكم عليه خلافالما اقتضاه ظاهركلامهوأنه يكون كحجرالفلس لأجل حق أهل الني وعلى الأقوال) كلها (يَقضَى منه دين لزمه قبلها) أى الردة بإتلاف أوغيره أوفيها بإتلاف كما يأتى، أما على بقاء ملكه فظاهر وأما على زوالهفهىلاتزيد على الموت،والدين مقدم على حق الورثة فعلى حق الني أولىومن ثم لو مات مرتدا وعليه دين وفى ثم مابنى فى '،وظاهركلامهم انتقال جميع المـال لبيت المـال متعلقاً به الدين ،كما أنه لايمنع انتقال جميع التركة للوارث وهو الأوجه وإن ادعى بعضهم أنه لاينتقل إليه إلا مابهي (وينفق عليه منه) مدة الاستتابة كما يجهز الميت من ماله وإن زال ملكه عنه بموته (والأصح) بناء على زوال ملكه (أنه يلزمه غرم إتلافه فيها) كمن حفر يثرا تعديا فإنه يضمن ماتلف بها بعد مو ته (ونفقةً) يعني موانة (زوجات وقف نكاحهن) نفقة الموسرين (وقريب) أصل أو فرع وإن تعدد وتجدد بعد الردة وأم ولد لتقدم سبب وجوبها . والثاني لايلزمه ذلك بناء على قول زوال ملكه (وإذا وقفنا ملكه فتصرفه) فيها (إن احتمل الوقف) بأن قبل التعليق (كعنق وتدبير ووصية موقوف إن أسلم نفذ) بالمعجمة: أي بان نفوذه (وإلا فلا) ولو أوصى قبل الردة ومات مرتدا بطلت وصيته أيضا (وبيعه) ونكاحه(وهبته ورهنه وكتابته)من كل ما لايقبل الوقف لعدم قبُّوله للتعليق (باطلة) فىالجديد لبطلان وقف العقود ووقت التبين إنما يكون حيث وجد الشرط حال العقد رلم يعلم وجوده ، وهنا ليس كذلك لما تقرر أن الشرط احيال العقد التعليق ، وهو منتف وإن احتمله مقصود العقد في الكتابة (وفي القديم موقوفة) بناء على صمة وقف العقود ، فإن أسلم حكم بصحبًا وإلا فلا (وعلى الأقوال) كلها خلافًا لمن خصه بغير الأوَّل (يجعل ماله مع عدل وأمتُه عند) نحو ﴿ امرأةُ ثقة ﴾ أو محرم (ويؤخر ماله) كعقاره وحيوانه صيانة له عن الضياع وبييعه الحاكم لهربه

التمرض لاعدم ملك الآخد ، ونظير هذا ماتحجره المسلم من الموات ولم يحيه (قوله لانحو أم ولد ومكاتب) أى أما هما فلا يزول ملكه عنهما اتفاقا الدوت حق العتق لقبل ردته (قوله على القول بيقاء ملكه) أى على القول التسميف (قوله وأنه يكون أ أي إذا حجر عليه يكون الخ (قوله فهى لاتزيد على الموت) انظر على هذا أي فائدة في بقاء ملكه حيث كان ماله يحمل تحت يد عدل وينفق منه على روجاته وتفضى منه ديون اثرمته بعد الردّة ، وأى فوق بينه وبين وقف ملكه . اللهم إلا أن يقال : إذا قلنا بزوال ملكه ومضى عليه حول في الردة ثم عاد إلى الإسلام لاتجب عليه زكاة لعدم ملكه . ومن فوائده أنا إذا قلنا بالرقف أنفق على زوجاته وأقاربه قطعا ، عاد إلى الإسلام لاتجب عليه زكاة لعدم ملاكم . ومن فوائده أنا إذا قلنا بالرقف أنفق على زوجاته وأقاربه قطعا ، وإذا لله ملكه . ومن فوائده الركمة على الأصل على التين انتقالما لم يتعلق بالزوائد وإن قلنا يمنع تعلق (قوله وفائدة الحلاف الخولة وأن قلنا لا يمنع الذين انتقالما لم يتعلق بالزوائد وإن قلنا يمنع تعلق (قوله التأخير لعلم على الراجع من وجوب الاستتابة حالا فكجواز التأخير لعلم على المارة على يد عدل ، وقوله ويؤجر ماك ، من جهة القاضى أو بالمرتد كجنون عرض عقب الردة (قوله مع عدل) أى في يد عدل ، وقوله ويؤجر مالماء الماكه .

يشى ما حازه فى الردة (قوله خلافا لما اقتضاه ظاهر كلانه) انظر ماوجه اقتضاء ظاهر كلامة لك (قوله يناء على زوال ملكه) يعنى أن الحلاف الأصح ومقابله مبنى على زوال ملكه لاخصوص الأصح وقد أعاد هذا فها يأتى فىحكاية المقابل والأولى عدم إعادته (قوله ونكاحه) انظر هل الحلاف مجرى فيه أيضا (قوله مقصود العقد) أى العتق(قوله وبييمه) يعنى الحيوان كما لايخنى

إن رآه مصلحة (ويودعى مكاتبه النجوم إلى القاضى) ويغتن إذ لايعتد بقبض المرتد كالمجنون وذلك احتياط له لاحيال إسلامه وللمسلمين لاحيال موته على ردته . اللهم توفنا مسلمين بمحمد .

كتاب الزنى

بالقصر أفسح من مده ، وهو من الكبائر . قال تعالى ــ ولا تقربوا الرقيانه كان فاحشة وساء سييلا ــ وأجم أهل الملل على تحريمه ، ولهذا كان حدّه أشد الحدود لأنه جناية على الأعراض والأنساب . وهو (إيلاج) أي إدخال (الذكر) الأصلى المتصل ولو أشل " : أي جميع حشفته المتصلة به ، والأوجه أن ماوجب الفسل به حد به ومالا فلا ، ودعوى الزركشي وجوب الحد في الرائد كما تجب العدة بإيلاجه مردودة ، فقد صرح البغوى بعدم حصول التحليل والإحصان به فهنا أولى ، ووجوب العدة الإحتياط لاحيال الإحيال منه كاستدخال الحتى ، حصول التحليل علم من من عدم وجوب الفسل به أو قدرها من فاقدها لاحقال المنتين حيث ذهب إلى أنه لو ثنى ذكره وأدخل قدرها منه ترتبت عليه الأحكام ولو مع حائل وإن بحث البلقيني خلافه وقد علم مما قرراء أنه لاحدًا بإرازج بعض الحشفة كالفسل ، نع يتجه أنه لو قطع من جانبها فلقة يسيرة بحيث

كتاب الزنى

(قوله وهو من أكبر الكبائر) لم يبين الشارح مرتبته بعد كونه من أكبر الكبائر ، وعبارة الزيادى : وهو أكبر الكبائر الشرك بالله تم قتل النفس ، وأن الكبائر بعد القتل اه . وفي كلام بعض شراح الجامع الصغير أن أكبر الكبائر الشرك بالله تم قتل النفس ، وأن ما وراء ذلك من السبع الموبقات وغيرها كالزنا لاترتيب فيه ، وإنما يقال في كل فرد منه من أكبر الكبائر (قوله وهو إيلاج الذكر) أي شرعا ، وأما لمنة الظاهر أنه مطلق الإيلاجه حيث لم يكن على سمت الأصلى فلا يجب الفسل بإيلاجه حيث لم يكن على سمت الأصلى فلا يجب الحد "به ، وقضية أنه لوكان على سمت الأصلى حد "به ، وقضية مارد" به على الزركشي خلافه ، وهو ظاهر لا تفاها الأحب الخواجه الله أنه إذا علت المرأة عليه حتى دخلت حشفته في فرجها مع تمكنه من دفعها وجب الحد الوجوب الفسل ع ، ويوجه بأن تمكينها من ذلك كفعله في يرتب عليه من اختلاط أنساب (قوله في الوالد) أي المرأك الأولى ولم يكن على سمته ، ويمكن على كلام الروكشي على بالم من علم وجوب الفسل) أي الذكر الوالد (قوله يعدم حصول التحليل والإحسان به) أي بان تميز عن الأصلى ولم يكن على سمته ، ويمكن على كلام الروكشي على بالدري بيا الفسل بإيلاجه (قوله ولو مع حائل) غاية في ورجب الحائر في فيجب على المرأة ذكورة أخذا من أدى واضح) أي أو أجني تحققت ذكورته أخذا ما ذكره في المولج فيه فيجب على المرأة وله من أدى واضح) أي أو أجني تحققت ذكورته أخذا ما ذكره في المولج فيه فيجب على المؤاة في المها المؤاة في المولج في المؤاه المؤاة في المؤاه المؤا

كتابالزنى

(قوله لأنه جناية الخ) لعله علة لإجماع أهل الملل فكان ينبغى تقديمه على قوله ولهذا الخ زقوله والأوجه أن مارجب الفسل به أى وهو الرائد العامل أو المسامت وإن لم يكن عاملاكما مر هناك زقوله مردودة) يعنى بالنسبة لإطلاق الزائد وإلا فيمض ألهاد الزائد يحد به كما مر (قوله أوقدرها) معطوف على جميع حشفته، وقوله ولو مع تسمى حشفة مع ذلك ويحس ويلتذ بها كالكاملة وجب الحد" بها (بفرج) أى قبل آدمية واضح أصلى ولو غوراء كما بحثه الزركشى ، وهو ظاهر قياسا على الجنابة ، أو جنية تحققت أنوثها كما يحثه العراق لأن الطبع لايشر منها حيثقذ (عرم لعينه خال عن الشبة) الى يعتد بها كوطء أمة بيت المال وإن كانت من سهم المسالح المدى له حق فيه ، إذ لايستحق فيه الإعفاف بحال ، وحربية لابقصد قهر أو استيلاء ، ومملوكة غير بإذنه على مامر مفصلا فى الرهن ، وما نقل عن عطاء فى ذلك غير معتد به مع أنه لم يتبت عنه (مشهى طبعا) راجع كالذى قبله لكل من الذكر والفرج وإن أو هم صنيمه خلافه . وحكم هذا الإيلاج الذى هو مسمى اسم الزنى، إذ الإيلاج المذكور بقيوده هو مسياه ، والاسم الزنى إذا وجدت هذه القيود يجيمها أنه (يوجب الحد) الجلد والتغريب أو الرجم بالإجماع ، وسيأتى عشر زات هذه كلها . والحثي حكمه هنا كالفسل إن وجب الفسل وجب الحد وإلا

الحدّ إذا مكتنه (قوله بفرج) أى ولو فرج نفسه كأن أدخل ذكره فى دبره ، ونقل عن بعض أهل العصر خلافه فاحلموه ، ونقل بالدرس عَن البلقيني مايصرح بما قلناه وهل من الفرج مالو أدخل ذكره في ذكر غيره أولا ؟ فيه نظر ، وإطلاق الفرج يشمله فليراجع (قوله أو جنية تحققتَ أنونَهَا) فيجب على وأطنها الحدّ ظاّهره ولو على غير صورة الآدمية لكن التعليل يقتضي خلافه ، وبه صرح حج فقيد بما إذا تشكلت بشكل الآمميات ، إلا أنَّ يِقال : لما تحقق أنوثها وأنها من الجنَّ علم أن هذه ليستَّ الصُّورة الأصلية فلم ينفر طبيعه منها النفرة الكلية (قوله محرم لعينه) قال الزركشي : يرد عليه من تزوّج خامسة انتهي سم على مُنهج : أي فإنه يحدّ بوطئها مع أنها ليست محرمة لعينها بل لزيادتها على العدد الشرعي ، وقد يجاب بأنها لما زادت عن العدد الشرعي كانت كجنبية لم يتفتن عقد عليها من الواطئ فجعلت محرمة لعينها لعدم مايزيل التحريم القائم بها ابتداء (قوله كوطء أمة بيت المال) مثال للخالى عن الشبهة ، وكتب أيضا حفظه الله كوطء أمة بيت المال : أي وإن خاف الزني فيما يظهر أخذا من قوله إذ لايستحق الخ (قوله لا بقصد قهر أو استيلاء) أى فإن كان بقصدهما لايحد للخولمًا في ملكه ، وظاهره ولوكان مقهورا كمقيد وهو ظاهر لأن الحد يندأ بالشبهّ (قوله وما نقل عن عطاء في ذلك) أى وطء مملوكة غيره (قوله وإن أوهم صنيعه) أى حيث أخره عن وصبف الفرج (قوله أنه يوجب الحد) أى وإن تكرر منه مائة مرة مثلا حيث كان من الجنس فيكني فيه حد واحد . أما إذا أقيم عليه الحد ثم زنى بعد ذلك فيقام عليه ثانيا وهكذا ، ثم رأيته كذلك عن فتاوى الشارح ، وعبارته : سئل الشمس الرملي فيمن زنى مائة مرة مثلاً فهل يلزمه في كل مرة حد ، وإذا مات الزاني ولم يتب هل يحد في الآخرة ، وإذا تاب عند الموت هل يسقط عنه الحد ، وهل للزوج على من زنى بغير علمه ، وإذا مات الزانى هل يسقط حتى زوجها عنه ؟ فأجاب يكتني بحد واحد عند أتحاد الجنس ، ولا حد في الآخرة ، ولا يسقط بالتوبة ، وللزوج حق على الزاني بزوجته ، ويسقط حقه بالتوبة التي توفّرت شروطها (قوله وجب الغسل) بأن أولج وأولج فيه (قوله وإلا فلا) أى بأن أولج فقط أو أو لج فيه فقط (قوله لايوصف بحل ولا حرمة) المراد من هذه العبارة أن مافية الشبهة لايوصف بحل

حائل غاية فيهما (قوله أو جنية) انظر هل مثلها الجنى أولا فما الفرق (قوله كوطء أمة بيت المـــال) مثال للخالى عن الشبهة (قوله لايوصف بحل ولاحرمة) سقط قبل هلماكلام من النسخ . وعبارة التحفة قبل خال عن الشبهة مستدرك لإغناء ماقبله عنه ، إذ الأصح أن وطء الشبهة لايوصف إلى آخر ما فى الشارح ، وقوله إذ الأصع الخ

رد ثبأن التحريم أصالة للمين والشبهة أمرطارئ عليه فلم يغن عنها وتعين ذكرها لإفادة الاعتداد بها مع طروها على الأصل وودير ذكروأنثي كقبل على المذهب فقيد رجم الفاعل المحصن وجلد وتغريب غيره وإن كان دبر عبده لأنه رؤى وارق وقد على الراجح بأن الملك يبيح إتيان القبل في الجملة ولا يبيح ملما الحل ، بحال وفي قول يقيل فاعله السيف عصناكان أولى، وفي طريق أن الإيلاج في دبرالمرأة زفي وقد علم أن إتيانه وليات في دبرها الاحد فيه لأن سائر جسدها مباح للوطء فانهض شبة في الدبر وأمته المزوجة تحريمها العارض فلم يعتد به هذا حكم الفاعل أن المؤلم في ويون على المارض فلم يعتد به هذا حكم الفاعل أن المؤلم في منافق عنه ويون كان مكلفا غناراً جلد بهد وغرب ولو عصنا ذكراكان أولى ، إذ الدبر لا يتصور فيه إحصان ، وفي وطء الحليلة التعزير إن عاد له بعد نهى الحاكم له عنه (وبلا عنه ويون كان أو التأه ؛ أولى الإيلاج فيه كسحاق ، ولو مكنت نحو قرد لم يجب عليها حد والوعاء بها الفسير وبالتاء : أى له وإضاد العبادة ، ومثله وطء حليلته بظن كونها أحبرام) لأن التحريم ليس لعينه بل لأمر عارض كالإيذاء وإنساد العبادة ، ومثله وطء حليلته بظن كونها أحبنية فهو التحريم ليس لعينه بل لأمر عارض كالإيذاء وإنسادة ، ومثله وطء حليلته بظن كونها أحبنية فهو

ولا حرمة فلا حاجة للاحتراز عنه بقوله خال عن الشبهة (قوله ذكر وأثثى) أى غير حليلة كما يأتى حرة أو أمة (قوله وفارق ديره) أى دير المبد المملوك (قوله حيث لايحد به) أى وإن تكرر (قوله يبيح إتيان القبل فى الجملة) هما التعليل جعله فى المنج علة لوجوب الحد بوطء أمته المحرم فى ديرها ، أما عدم الحد فعلله بما يأتى من أن الملك يبيح له سائر جسدها : أى ومنه التمت بحلقة اللدير فدير الأمة من حيث هو مباح فى الجملة (قوله ولا يبيح هذا المحل) أى المبد فإنه لايباح منه . فالحاصل أن الأمة تباح فى الجملة ولا كذلك العبد (قوله وفى قول يقتل فاعله) أى قاعل العرب في الدير فقط إن تكون على المحت ديرها) أى زوجة أو أمة (قوله لاحد فيه) أى وإن تكرر موادا وإنما يجب فيه التعزير فقط إن تكرر على ما يأتى من أنه يعزر إن عاد بعد نهى الحاكم عنه (قوله فلا شيء له في المالم عنه (قوله فلا شيء عنه وقوله فلا شيء به الحاكم عنه (قوله فلا أى مسائل ليست هذه منها فيجب له المهر ، على ذلك لامهر لها ، ومن ثم كتب سم على حج قوله فلا شيء به المهر ، على ذلك الامهر فلا ، ومن ثم كتب سم على حج قوله فلا شيء به المهر ، على ذلك الامهر فلا ، ومن ثم كتب سم على حج قوله فلا شيء به المهر ، وأشار إلى ذلك في البهر ، في المهر إلى ذلك في المهر في المهرة يقوله فلا فيجة يقوله ذلك في المهجة يقوله فلا

والدبر مثل القبل في الإتيان لا الحل والتحليل والإحصان وفيثة الإيلا ونني العــنه والإذن نطقا وافتراش القنـــه

(قوله وفى وطء الحليلة) أى فى دبرها (قوله إن عاد له بعد نهى الحاكم) أفهم أنه لاتعزير قبل نهى الحاكم وإن تكرر وطؤه (قوله لم يجب عليها حد) أى وتعزر وإن لم يتكرر ، وعمله حيث لم يقهرها على ذلك ويقبل قولما فيه (قوله وصوم وإحرام) أى وقبل مضى مدة الاستبراء أيضا (قوله ومثله وطء حليلته) أى فى قبلها

حاصله أن قول المصنف محرم لعينه يفهم أن غير الحرم لذلك لاحد فيه . ومنه وطء الشبهة لأنه لايوصف بحلّ ولا حرمة ، لكن نازع سم فى كون جميع أنواع الشبهة لايوصف بمحل ولا حرمة (قوله ردّ بأن التحريم النم حاصله أن الشبهة أيضا يتصف فيها الفرح بأنه محرم لعينه ومع ذلك لاحدّ فيه للشبهة فتعين ذكرها لذلك (قوله وجلد وتغريب غيره) أى من الفاعل غير المحصن والمفعول به مطلقا (قوله بأن الملك يبيح إتيان القبل فى الجملة) هذا لايتأتى مع قوله فى ديرها وهو تابع فى هذا حج ، لكن ذاك لم يقل فى ديرها لإنه يختار أنه يحد به (قوله فلا يجب له شىء) صريح فى عدم وجوب المهر لوكانت الموطوعة أثنى (قوله لأن التحريم ليس لعينه) لايتأتى فى قوله نحو وإنأثم إثم الزنا باعتبارظنه لايحد لانتفاء حرمة القرجلعينه(وكذا أمته المزوجة والمعتدة)لكون التحريم عارضا أيضا قطعاً ، وقبل في الأظهر(وكذا مملوكته المحرم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة لشبهة الملك ، ولحبر وادرموا الحدود بالشبهات ﴾ ولا يرد عليه نحو ابنته لزوال ملكه بمجرد ملكه لها فلم تكن ملكه حالة وطئها على أنه يتصور ملكه لها كما يأتي فلا اعتراض أيضا ، وكذا من ظنها حليلته كما في المحرر أو مملوكته كلا لابعضا كما في الروضة ، وقال آخرُون : لافرق . واعترض بأن ظن ملك البعض لايفيد الحل فليس شبهة كمن علم التحريم وظن أنه لاحد عليه . وأجيب بأن الأول مسقط لو وجدحقيقة فاعتقد مسقطا ، بخلاف الثاني لايسقط بوجه فلم يوثر اعتقاده ، ويردُّ بأنه لا عبرة باعتقاد المسقط مطلقا لأنه منى لم يظن الحلِّ فهو غير معذور ، ولا ينافيه ما يأتُّى في نحو السرقة لأنهم توسعوا في الشبهة فيها مالم يتوسعوا هنا ، ومن ادعى جهل التحريم بنسب بعد تزوَّجها ووطئها لم يصدق ، نعم إن جهل مع ذلك النسب ولم بين لنا كذبه صدق كما بحثه الأنوعي ، أو بتحريمها برضاع صدق أيضا في أظهر القولين إن كان مما يخبي عليه ذلك ، أو بكونها مزوّجه أو معتدّة وأمكن جهلهبذلك صدق بيمينه وحدّت هي دونه إن علمت تحريم ذلك (ومكره في الأظهر) لشبهة الإكراه ولرفع القلم عنه . والثاني ينظر إلى المحرمية التي لايستباح الوطء معها بحال ويقول الانتشار الذي بحصل به الوطء لايكون الأعن شهوة واختيار(وكذا كل جهة أباح بها) الأصل أباحها فضمن أباح قال ، أو زاد الباء تأكيدا أو أضمر الوطء : أي أباحه بسببها (عالم) يعتد بخلافه لشبهة إباحته وإن لم يقلده الفاعل (كنكاح بلا شهود على الصحيح) كذهب مالك على ما اشهر عنه ، لكن المعروف عن مذهبه اعتبارهما في صحة الدخول حيث لم يقع وقت العقد أو بلا ولى كمذهب أبي حنيفة أو بلا ولى" وشهود كما نقل عن داود ، وصرح به المصنف فى شرح مسلم لجعله من أمثلة نكاح المتعة الذى لاحد فيه جريانه موتتنا بدون و ليّ وشهود ، فإذا انتنى مع وجود التأقيت المقتضى لضعف الشبهة فلأن ينني مع انتفائه بالأولى ، وقد أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى . والثانى يحد معتقد تحريمه فى النكاح بلا ولى (ولا بوطّ ميتة) . ولو أجنبية خلافاً لمـا وقع في بعض كتب المصنف (في الأصح) إذ هو مما ينفر عنه الطبع فلم يحتج لزجر عنه

⁽قوله وإن أثم إثم الرنا) أىفيفسق به وتسقط شهادته وتسلب الولايات عنه(قوله لزوال ملكه) قضيته أنه لو لم كل ملكه بناك كوكونه مكاتبا أو محبورا عليه واشتراها فياللمة لابحد بوطئها وهومقتضى قوله على أنه الخر(قوله كلا لابضها) معتدد (قوله كالو على أنه الخر(قوله كلالابضها) معتدد (قوله وأجبب بأن الأول) هوقوله كلالابضها المشترك (قوله وأمكن جهلاه) ومنه مالو ظن أن مفى كالله المشترك (قوله وأمكن جهله) ومنه مالو ظن أن مفى أربعين يوما أو تحوهاكاف في العدة فنزوج بذلك الظن ووطئ فلاحد عليه (قوله ومكره) ينبغي أن من الإكراه المسقط للمحد مالو اضمطرت امرأة لطعام مثلا وكان ذلك عند من لم يسمح لها به إلا حيث مكتنه من نفسها فكتته للفية الهلاك عن نفسها فك حدث عليه المال عنه المالي عنها المدلك عن نفسها فلاحد عليها وإن لم يجز لها ذلك لأنه كالإكراه ، وهو لا ينبع ذلك وإنما مشقط عنها الحد للشبة (قوله وكذا كل جهة أباح بها عالم) أى فإنه لا يحد بها ولا يعاقب عليه في الآخرة (قوله كما نقل م داود) أى الظاهرى (قوله من أمثلة) مفعول ثان ، وقوله جريانه مفعول أول بلحله وقوله مع انتفائه : أى التأقيت أوله ولا يولم ويتها والمهاورة ولا وطوعه مينها أقول : الجواب أن الحدود تدرأ بالشبهات اهم (قوله ولا يولم ويته) ع : استشكل بنقض الوضوء بلمسها . أقول : الجواب أن الحدود تدرأ بالشبهات اهم (هوله ولا يوطه ويتها أن المدود تدرأ بالشبهات اهم

⁽قوله على أن يتصوّر الخ) أى وحينتذ فلا حد (قوله أو بتحريمها برضاع) أى ادعى جهل تحريمها برضاع (قوله فى صمة الدخول) يعنى فى حله (قوله بجعله) الظاهرأن الباء سببية (قوله جريانه) معمول جعله 3 - نهاية المحاج - ٧

ولأنه غير مشهى طبعا . والثاني بحدُّ به كوطء الحية (ولا) بؤطء (بهيمة فىالأظهر) لأنها غير مشهاة لللك ويمتنع قتلها ، ولا يجب ذبح المأكولة ، فإن ذبحت أكلت لكنه يعزّر فيهما . والثانى قاسه على المرأة . والثالث مقتل بالسيف محصنا كان أولًا (ويحد في مستأجرة للزنا) بها لانتفاء الشبهة ، إذ لايعتد بالعقد الباطل بوجه ، وقول أىحنيفة إنه شبهة ينافيه الإجماع على عدم ثبوت النسب ومن ثم ضعف مدركه ولم يراع خلافه بخلافه فى نكاح بلا ولى ، واتجه أن للشافعي حدَّه لو رفع الحنني الفاعل له إليه خلافًا للجرجاني كنظيرَه فيالنبيذ (ومبيحة) لكون الإباحة هنا لغوا (ومحرم) ووثنية وخامسة ومطلقة ثلاثا وملاعنة ومعتدّة ومرتدة وذات زوج (وإن كان) قد (بَرُوجِها) خلافًا لأى حيفة أيضًا لأنه لاأثر للعقد الفاسد فيأتىفيه ما مر فىالإجارة ، ولا حَد عليه بنزوجه يحوسية للخلاف في صحة نكاحهاكما نقله الروباني في البحر عن النص ، وقال الأذرعي والزركشي : إنه المذهب (وشرطه) النرام الأحكام ، فلا حد على حربي ومؤمَّن ، مخلاف المرتد لالنرامه الأحكام و (التكليف) فلا حدّ على صبى وعجون لرفيع القلم عنهما (إلا السكران) المتعدى بسكره فيحد وإن لم يكن مكلفاً على الأصح تغليظا عليه لأنه من باب ربط الأحكام بالأسباب فالاستثناء منقطع (وعلم تحريمه) فلا حد على جاهل به (وحد المحصن) رجلا أو امرأة (الرجم) إلى موته بالإجماع ، ولأنه عليه الصلاة والسلام رجم ماعزا والغامدية ، ولا يجمع بين الجلد والرجم عند جمهور العلماء رضي الله تعالى عنهم ، والإحصان لغة : المنع ، وورد في الشرع لمعان الإسلام والعقل والبلوغ ، وفسر بكل منها قوله تعالى ـ فإذا أحصن فإن أتين بفاحشة ـ والحرية كما فى قوله تعالى ـ فعليهن نصفُ ما على المحصنات من العذاب ـ والترويج كما في قوله تعال ـ والمحصنات من النساء ـ والعفة عن الزنا كما فى قوله ثعالى ـ والذين يرمون المحصنات ـ والإصابة فى النكاح كما فى قوله تعالى ـ محصنين غير مسافحين ـ وهو المراد هنا (وهو مكلف) وإن طرأ تكليفه أثناء الوطء فاستدامه ، نعم لو أولج ظانا أنه غير بالغ فبان كونه بالغا

على مبيح (قوله لكنه يعزر فيهما) أى الميتة والبهيمة ولو فى أول مرة (قوله وقول أبى حنيفة إنه) أى الاستثجار (توله الفاعل له) أى الاستنجار (قوله ومبيحة) ع : أى ولا مهر ولو كانت أمة اه سم على منهج (قوله وإن كان) غاية لقوله وعمر مووثنية الخ (قوله وإن لم يكن مكلفا على الأصح) أى وإن قلنا بالأصح من عدم تكليفه رقوله فلاحد على جاهل به) أى حيث قرب عهده بالإسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء .

[فرع] فى العباب : ولو قالت امرأة بلغنى وفاة زوجى فاعتددت وتزوجت فلا حد عليها اه : أى وإن لم تتم قرينة على ذلك (قوله وهو مكلف) أى المحصن الذى يرجم (قوله وإن طرأ تكليفه أثناء الوطء فاستدامه)

(قوله الفاعل له) أى للاستتجار (قوله لأنه لا أثر للعقد الفاسد) لعله إذا كان فساده لعدم قابلية الحمل كما هنا وإلا فهو غير مسلم (قوله رجلا أوامرأة) لايناسب قول المصنف الآنىغيب حشفته على أنه مسيأتي قوله وكما يعتبر ذلك في إحصان الواطئ بعتبر في إحصان الموطوءة (قوله بكل منها) المعنى بجميعها (قوله وهوالمراد هنا) فيه نظر لايخنى (قوله وإن طرأ تكليفه أثناء الوطء) أى وطء زوجته وكان المناسب ذكر هذه الغاية عقب قول المصنف الآتى ، والأصح اشتراط التغييب حال حريته وتكليف (قوله نعم لو أوليج ظانا الذخ) هذا الاستدراك لاعمل له هنا وإنما عله عند قول المصنف الممار . وشرطه التكليف لأن صورة الوجهين أن من زنى جاهلا بالبلوغ ثم بان أنه كان وقت الزنى بالفا هل يلزمه الحد أولا . وعبارة العباب وفيمن زنى جاهلا ببلوغه ثم بان بالغا وقته وجهان انتهت وكأن الشارح ظن أن قوله وإن طرأ تكليفه الخاللدى تبع فيه غيره معناه وإن طرأ التكليف في أثناء الزنى وجب الحَد في أضح الوجهين ، ومعنى اشتراط التكليف في الإحصان بعد اشتراطه في مطلق وجوب الحد أن حلت يوجب اشتراظه لوجوب الحد لاتسميته محصنا فبين بتكريره أنه شرط فيهما ، ويلحق بالكلف هنا أيضا السكران(محر)كله ، فمن به رق غير محصن (ولو) هو (ذى) لأنه صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين وكانا قد أحصنا فاللعة شرط فحده لما مر أن نحو الحربي لايحد لا لإحصانه إذ لو وطئ نحو حربي في نكاح فهو محصن لصحة أنكسهم ، فإذا عقلت له نمة وزنى رجم (غيب عشفته) كلها أو قلىرها من فاقدها بشرط كونها من ذكر أصلي عامل (بقبل في نكاح صحيح) ولو مع نحو حيض وعدة شهة لأن حقه بعد أن استوفى تلك اللذة الكاملة اجتنابها ، بخلاف من لم يستوفها أو استوفاها في دبر أو ملك أو وطء شبهة أو نكاح قاسد كما قال (لافاسد في الأظهر ﴾ لحرمته لذاته فلم يحصل به صفة كمال ، وكما يعتبر ذلك في إحصان الواطئ يعتبر في إحصان الموطوءة والثانى ينظر إلى النكاح ، نعم لوكان له زوجة ولها منه ولد وثبت زناه بالبينة وأنكروطء زوجته صدق بيمينه، ولا يوثر ذلك في نسب الولد لأنه يثبت بالإمكان (والأصح اشتراط التغييب حال حريته وتكليفه) فلا إحصان لصبي أو مجنون أو قن وإن وطئ في نكاح صحيح لأن شرط الإصابة كونها بأكمل الجهات فاشترط من كامل أيضا ولا يرد على اعتبار التكليف حصول الإحصان مع تغييبها حالة النوم لأن التكليف موجود حينثذ بالقوة ولن لم يكن الناهم مكلفا بالفعل لرجوعه إليه بأدنى تنبيه ، وقضية كلامه اشتراط ذلك حال التغييب لا الزنى، طو أحصن ذى ثم حارب وأرق ثم زنى رجم ، والذى صرح به القاضى أنه لايرجم ، قال ابن الرفعة : وعليه فيجب أن يقال المحصن الذي يرجم من وطئ في نكاح صحيح وهو حر مكلف حالة الوطء والزنى، فعلم أن من وطئ ناقصا ثم زنى كاملا لايرجم ، بحلاف من كمل فى الحالين وإن تخللهما نقص كجنون ورق ، والثأنى يكتنى به فى غير الحالين (و) الأصح (أن الكامل الرانى بناقص) من رجل أو امرأة (محصن) لأنه حر مكلف وطئ في نكاح صيح فلم يوثر فيه نقص صاحبه واطئا أو موطوما لوجود المقصود وهو التغييب حال كمال المحكوم عليه بالإحصان منهماً ، فقوله بناقص متعلق بكامل لا بالزانى كما أفاده كلامه ، إذ لو تعلق به لا اقتضى أن الكامل احر المكلف

يتأمل هذا فإن الظاهر أمنه أنه لو زنى صبيا وبلغ فى أثناء الوطء واستدامه يرجم وليس مرادا فإنه يشترط لوجوب الرجم سبق الإحصان ، ولا يتحقق إلا بإيلاج حشفته مكلفا فى النكاح الصحيح كما يأتى ، وعليه فلا يتجود زناه صبيا بعد إحصانه ثم يبلغ ويستديم الوطء فلعل ماهنا تصوير لمجرد وجوب الحد أولتحصيل الإحصان وهو الظاهر، نع يمكن تصويره بما لو جن بعد تروجه ثم وطئ حال جنونه فأفاق فى أثناء الوطء واستدامه ، وهذا كله بناء على أن قوله مكلف معتبر فى وجوب الحد وهو غير مراد ، فإن التكليف المعتبر فى وجوب الحد تقدم فى قوله وشرطه : أى الحد التكليف ، فما هنا إنما هو بيان لما يحصل به الإحصان الذى يرتب عليه أنه إذا زنى بعده يرجم .

[فرع] نص الشافعي على أن الكافر إذا أسلم سقط عنه حدا الرفي، وهذا مبني على أن التوبة نسقط الحد والمعتمد حدم السقوط فيكون المعتمد وجوب الحد (قوله صدق بيميته) أى فلا يكون محمينا (قوله في نسب الولد (قوله قال ابن الرفعة النع) معتمد (قوله فلم يوثر فيه نقص صاحبه) أى زوجه مم أنه غير متأت على أن الاستدراك على هذا الفهم ليس له موقع أيضا كما لايخني (قوله يوجب اشتراطه النع) عبارة التحفة يوهم اشتراطه النع (قوله أصلى عامل) انظره مع ماتقدم له استيجاهه وعبارة التحفة : ويتجه أن يأتى في غير الزائد مامر آنفا (قوله أو استوفاها) يعني مطلق اللذة

إذا زنى بناقص محصن . وإن لم يوجد فيه التغييب السابق وهو غير صحيح بنص كلامه فتعين تعلقه بما ذكر ومن اعرضه غير مصبب وإن كثر واكن غير الزانى بالبانى ، على أنه خطئ بأن المعروف بنى علىأهمله لا بهم ، والثانى يشرط كمال الآخر (و) حد المكلف ومثله المتعدى بسكره (البكر) وهو غير المحصن السابق (الحر) ذكراً أو أثثى (مائة جلدة) للآية سمى بذلك لوصوله إلى الجلد (وتغريب عام) أى سنة هلالية وآثر التعبير به لأنها قد تطلق على الحدب، وعطف بالواو ليفيد به عدم الرتيب بيهما وإن كان تقديم الحلد أولى . فلو قدم التغريب اعتد به ويجلد بعده وإن نازع في ذلك الأذرعي وعبر بالتغريب ليفيد به اعتبار فعل الحاكم . فلو غرب نفسه لم يعتدّ به لانتفاء التنكيل ، وابتداء العام من أول السفر، ويصدق بيمينه فيمضى عام عليه حيْث لابينة ، ويحلف ندبا إن اتهم لبناء حقه تعالى على المسامحة وتغرب المعتدة وأخذ منه تغريب المدين ، أما مستأجر العين فالأوجه عدم تغريبه إن تعذر عمله في الغربة ، كما لايحبس إن تعذر ذلك في الحبس ، ويوجه تغريب المدين وإن كان الدين حالاً بأنه إن كان له مال قضى منه وإلا لم تفد إقامته عند الدائن فلم يمنع حقه توجه التغريب إليه وإنما يجوز التغريب (إلى مسافة قصر) من محل زناه (فما فوقها) على مايراه الإمام بشرط كون الطريق والمقصد آمنا كما اقتضاه كلامهم في نظائره ، وأن لايكون بالبلد طاعون لحرمة دخولة كما هو ظاهر ، ولأن مادونها فيحكم الحضر (وإذا عين الإمام جهة فليس له طلب عيرها فى الأصح) فلوطلب لم يعتد به لأنه قد يكون له غرض فيه ، فيننى الرَّجر المقصود ويلزمه الإقامة فيا غرب إليه ليكون له كالحبس ، وله استصحاب أمة يتسرى بها دون أهله وعشيرته . وقضية كلامهما عدم تمكينه من حمل مال زائد على نفقته وهو متجه خلافا للماوردى والرويانى ، ولا يقيد إلا إن خيف من رجوعه ولم تفد فيه المراقبة أو من تعرضه لإفساد النساء مثلا ، وأخذ منه بعض المتأخوين أن كل من تعرض لإفساد النساء أو الغلمان : أي ولم ينزجر إلا بحبسه حبس ، قال : وهي مسئلة نفيسة ، وإذا رجع قبل انقضاء المدة رد لما يراه الإمام واستأنفها لأن التنكيل لايتم إلا بموالاة مدة التغريب ، والثانى له ذلك فيجاب إليه (ويغرب (قوله بأن المعروف بني على أهله لابمهم) لكنه استعمل كثيرا بهذه الصيغة (قوله وتغريب عام) ظاهره وإن كان له أبوان بنفق عليهما أوزوجة أوأولاد صغار أوكبارمحناجون وهوظاهر. ويوجه بأن النفقة المستقبلة غير واجبة في ابتداء التغريب لاهنفقة عليه وبعده عاجز (قوله وآثر التعبير به) أي بالعام (قوله أما مستأجر العين) ظاهره وإن وقعت الإجارة بعد ثبوت الزني ،وقد يقال بعدم صحبهاحينندلوجوب تغريبه قبل عقد الإجارة (قوله فالأوجه عدم تغريبه) أى إلى انتهاء مدة الإجارة (قوله على مايراه الإمام) أى وإن طال بحيث لايزيد الذهاب والإياب على سنة (قوله لحرمة دخوله) ومثله الحروج أى حيث كان واقعا فى نوعه (قوله وإذا عين الإمام جهة) أى وبجب ذهابه إليها فورا امتثالاً لأمر الإمام ويُعتفر له التأخير لهيئة ما يحتاج إليه ومنه الأمة التي يستصحبها للتسرّى (قوله فيا غرب إليه) أى كإقامة أهلها (قوله يتسرى بها) أىوإن لم يحفُّ الزنى(قوله ذون أهله) أى زوجته ، ومحلممالم يُحَف الزنى فها غرب إليه أيضا ، ولكن في الزيادي التسوية بين الأمة والزوجة . وعبارته: وله أن يستصحب سرّية ومتلها الزوجَّة فهي مستثناة من الأهل ، وظاهره أن له ذلك وإن لم يخف الزني(قوله ولم ينزجر إلا بحبسه حبس) أى وجوبا ورزق من بيتالمال إن لم يكن له مال وإلا فن مياسير المسلمين(قوله وإذا رجع) أي إلى المحل الذي غرب

⁽توله ويصدّق بيمينه) ينبغى حذف بيمينه (قوله ولأن مادونها فيحكم الحضر) لم يتقدم قبله مايصح عطفه عليه . وعبارة التحفه : اقتداء بالحلفاء الراشدين ولأن الغ ، فلعل قوله اقتداء الخ سقط من نسخ الشارح من الكتبة (قوله لم يعتد به) لعل المراد لم يعتد بطلبه فلا يجب على الإمام إجابته في ذلك الطلب

غريب) له وطن (من بلد الزنى إلى غير بلده) هو أى وطنه ولو حلة بدوى إذ الإيحاش لايتم بدون ذلك (فإن عاد) المغرب (إلى بلده) الأصلي أو الذي غرب منه أو إلى دو نامسافة القصر (منع في الأصح) معاملة له بنقيض قصده ، وقياس مامر استثناف العام كما هو ظاهر ، أما غريب لاوطن له كأن زنى من هاجر لدارنا عقب وصولها فيمهل حتى يتوطن محلائم يغرب منهوفارق تغريب مسافر زنى بغير مقصده وإنفاته الحجمثلا لأن القصد ننكيله وإيحاشه ولا يتم بدون ذلك بأن هذا له وطن فالإمجاش حاصل ببعده عنه وذاك لاوطن له فاستوت الأماكن جَّيُّتِهَا بالنَّسبة إلَيْه فتَعين إمهاله ليألف ثم يغرَّب ليتمُّ الإيحاش ، وأحَّمال عدم توطنه بلدا فيوْدى إلى سقوط الحدُّ بعيدجدا فلا يلتفت إليه كاحمال الموت ونحوه ، وما وقع لابن الرفعة والبلقيني هنا بما يحالف ذلك غير سديد ولو زنى فيا غرب إليه غرّب لغيره بعيدا عن وطنه ومجل زّناه ودخل فيه بقية الأول ومقابل الأصح لايتعرّض له ﴿ وَلَا تَعْرَبُ امْرَأَةً وَحَدَمُا فَى الْأَصِحِ بَلَّ مَعْ رَوْجٍ أَوْ عَرْمَ ﴾ أو نسوة ثقات مع أمن المقصد والطريق ، ويجوز مع واحد ثقة أو ممسوح كذلك أو عبدها الأمين إن كانت هي ثقة أيضا بأن حسن حالها لما مر في الحج من ِ الْاَكْتَفَاء في السفر الواجب بذلك ، ووجوب المسافرة عليها لايلحقها بالمسافرة للهجرة حتى يلزمها السفر ولو وحدها ، إذ الفرق أن تلك تخشي على نفسها أو بضعها لوأقامتوهذه ليست كذلك فانتظرت من يجوز لها السفر معه (ولو بأجرة) طلبها منها فيلزمها كأجرة الجلاد ، فإن كانت معسرة فعي بيت المال ، فإن تعذر أحر التغريب إلى أن توسر كأمن الطريق ، ومثلها في جميع ذلك أمردجميل فلا يغرّب إلا مع محرم أو سيد (فإن امتنع) ولو بأجرة (لم يجبر فىالأصح) إذ فى إجباره تعذيب من لم يذنب بجريمة غيره . والثانى يجبر لإقامةالواجب وبهذا وجه تغريبها وحدها (و) حد (العبد) يعني من فيه رق وإن قل كافرا كان أو مسلما (خسون ويغرب نصف سنة) على النصف من الحرّ لآية _ فعليهن نصيف ماعلى المحصنات من العذاب _ أي غير الرجم لأنه لاينصف ولا مبالاة بضرر السيد كما يقتل بنحو ردته ، ولا بكون الكافر لم يلذم الجزية كما فى المرأة اللَّمية ، ويأتى هنا مامرٌ من فروع التغريب ومنه خروج نحو محرم مع الأمة والعبد الأمرد (وفى قول) يغرب (سنة) لتعلقه بالطبع فلم يختلف فيه الحرّ وغيره كمدة آلإيلاء (و) في (قول لايغرب) لتفويت حق السيد (ويثبت) الزنى(ببينة) فصلت بذكر المزنى بها

منه بالفعل (قوله وقياس مامر) القياس إنما يحتاج إليه إذا عاد إلى بلده (قوله فيمهل) أى وجوبا (قوله فتعين إمهاله ليألف) أى مدة جرت العادة بمحصول الإلف فيها (قوله غرّب لغيره) ظاهره وإن لم يتوطن ماغرب اليه فيستشى هذا بما قدم آنفا اه سم على منهج (قوله بل مع زوج أوعرم) ع : لحديث و لايمرا توس باقه واليوم الآخير أن تسافر مسيرة يوم إلا مع ذى عرم ، اه سم على منهج (قوله ولو بأجرة) أى بشرط أن تكون أجرة المثل عادة (قوله ومثلها فى جميع ذلك أمرد) ومنه مامر" فى نفقة من تخرج معه (قوله لم يجبر فى الأصح) أى ثم لو أراد السفر ممها أوخلفها ليتمتع بها لم يمنع من ذلك وعليه النفقة حينفا ، بخلاف مالو لم يسافر ممها أو سافر لغرض آخو واتفق مصاحبته لها من غير قصد و لا تمتع ، ولا منافاة بين هذه وبين مابالهامش أيضا لأن تلاعفها لوقصد صحبتها بخلاف هذه ، وكتب أيضا حفظه الله قوله لم يجبر فى الأصح : أى ثم إن سافرت لامعه لم تستحق نفقة و لاكسوة ولا غيرها مدة غيبها ، وإن سافر معها ولو بأجرة استمرت النفقة وغيرها ولو لم يتمتع بها فى المدة المذكورة (قوله ا

⁽قوله أو إلى دون مسافة للقصر) أى من أحدهما (قول المتن بل مع زوج) أى كأن كانت أمة أو حرّة قبل اللخول أو طرأ التزويج بعد الزنى فلا يقال إن من لها زوج محصنة (قوله لا مع محرم أو سيد) أى أو نموهما (قوله والعبد الأمرد) قد مر ما ينفى عن هذا فى قوله أو سيد

وكيفية الإدخال ومكانه وزمانه ، كأشهد أنه أدخل حشفته أو قدرها حيث فقدها في فرج فلانة بمحل كذا وقت كُذا على سبيل الزنا ، والأوجه وجوب التفصيل مطلقا ولو من عالم موافق خلافا للزركشي حيث اكتفي بزئى يوجب الحد ، لأنه قد يرى مالا يراه الحاكم من إهمال بعض الشروط أو بعض كيفيته وقد ينسي بعضها ، وسيأتى فى الشهادات أنها أربع لقوله تعالى ـ فاستشْهدوا عليهن أربعة منكم ـ وما ذهب إليه جمع من أنه لو شهد أربعة بزناه بأربع نسوة لكن اقتصر كل منهم على أنه رآه يزنى بواحدة منهن حد لأنه استفيد من مجموع الشهادات الأربع ثبوت زناه بأربعة قدينازع فيه بأنكلا شهد بزنا غير ماشهد به الآخر فلم يثبت بهم موجب آلحد بل يحد كل منهم لأنه قاذف (أو إقرار) حقيق مفصل نظير ماتقررفي الشهادات ولو بإشارة أخرس إن فهمها كل أحد لأنه صلى الله عليه وسلم رجم ماعزا والغامدية بإقرارهما ، وخرج بالحقيق اليمين المردودة بعد نكول الحصم فلا يثبت بها زنا ، نعم يسقطُ حد القاذف ويكني الإقرار حال كونه (مرة) ولا يشترط تكراره أربعا لأنه صلى الله عليه وسلم علق الرجم بمجرد الاعتراف في خبر و وأغد ياأنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها ، وترديده صلى الله عليه وسلم على ماعز أربعا لأنه شك فيأمره ولذا قال : أبك جنون ؟ ولهذا لم يكور إقرار الغامدية ، وعلم من كلامه في اللمان ثبوته أيضا عليها بلعانه إن لم تلاعن . ومما يأتى في القضاء أن القاضي لايحكم فيه بعلمه ، نعم لأسيد استيفاؤه من قنه بعلمه لمصلحة تأديبه (ولو أقرّ) به (ثم رجع) عنه قبل الشروع فى الحلـ أو بعده بنحو رجعت أوكذبت أو مازنيت وإن قال بعده كذبت في رجوعي أوكنت فاخذت فظننته زنى وإن شهد حاله بكذبه فيما يظهر بخلاف ماأقررت لأنه مجرد تكذيب البينة الشاهدة به (سقط) الحدُّ لأنه صلى الله عليه وسلم عرض لمـاعز بالرجوع فلولا أنه يفيد لمـاعرض له به ، بل قالوا له إنه عند رجمه طلب الرد إليه فلم يسمعوه فقال : هلا تركتموه لعله يتوب : أي يرجع، إذ التوبة لاتسقط الحدُّ هنا فيتوب الله عليه ومن ثم سن له الرجوع : وأفهم قوله سقط :

بيان التنحسيل (قوله على سبيل الزف.ويسوغ له ذلك) أى بقرينة قوية تدل على أن فعله على وجه الزف.2 قوله لأنه قد يرى مالايراه) أى إن كان مخالفا له فى مذهبه أو كان عجبها ، ومنه يعلم أنه لايتم به الرد على الزركشي لأنه إنحا اكتنى بعدم التفصيل فى الموافق ، نعم قوله وقد ينسى بعضها يردّ على الزركشي .

[فرع] لو شهدوا على إقراره بالزن فإن قال ما أقررت فلا يقبل لأن فيه تكليبا الشهود يخلاف مالو أكتلب نفسه فإنه يقبل وبكون رجوعا سواء أكان كل فلك بعد الحكم أو قبله (قوله موجب الحد) بالكسر وقوله بل يحد كل منهم معتمد (قوله نظير ماتقرر في الشهادة) ومنه أن يقول في وقت كذا في مكان كذا ، ولو قبل لاستاجة للى تعيين ذلك منه بل يكلى في صمة إقراره أن يقول أدخلت حشفى في فرج فلانة على وجدائز نا لم يبعد لأنه لايقر إلا من نحقيق (قوله وترديده صلى الله عليه وسلم على ماعز أربها) عبارة شرح المنهج : لأنه صلى الله عليه وسلم على ماعز أربها) عبارة شرح المنهج : لأنه صلى الله عليه وسلم عرض لماعز بالزجوع بقوله لعلك قبلت لعلك لمست أبك جنون فلعل تعيير الشارح بالأربع بالنسبة للإقرار الأول عرض لماعز بارتب أن فإقرارى به كلف فلا تكذيب فيا ذكره المنهود فإنهم إنما شهدوا بالإقرار وهولم يكذبهم فيه (قوله وان قال بعده) في بعد رجوعه (قوله بخلاف ما أقررت) أى فلا يكون رجوعا فلا يسقط به الحد (قوله طلب الرد إليه) أى لما الرسول عليه الصلاة والسلام ولوقال إليك لكان أوضع (قوله فلم يسمعوه) أى الم

⁽قوله نظير مانقرر فى الشهادات) لعله بالنسبة لغير نحو المكان والزمان إذ لايظهر لهما هنا قائدة فلبراجع (قوله فقال هلا تركتموهالخ) الوجه حذف الفاء من فقال

أى عنه بقاء الإقرار بالنسبة لغيره كحدً قاذفه فلا يجب برجوعه بل يستصحب حكم إقراره فيه من عدم حدُّه لثبوت عدم إحصانه ، ولوأقر وقامت عليه بينة بالزنىثم رجع عمل بالبينة لا بالإقرار سياء أتقدمت عليه أم تأخوت خلافا للماوردي في اعتباره أسبقهما لأن البينة فيحقوق الله أقرى من الإقرار عكس حقوق الآهميين ، وكالزني في قبول الرجوع عنه كل حدّ له تعالى كشرب وسرقة بالنسبة للقطع ، وأفهم كلامه عدم تطرّق رجوع عنه عند ثبوته بالبينة وهوكذلك . نعم يتطرق إليه السقوط بغيره كدعوى زوجية أو ملك أمة كما يأتى وظن كونها حليلته وَنَحُو ذلك ، ولو أسلم الذى بعد ثبوت زناه بالبينة لم يسقط حدَّه ، وماذكره المصنف فى الروضة عن التح من سقوطه مفرع على سقوط الحد بالتوبة والأصح خلافه (ولو قال) المقر اتركونى أو (لامحدُّونى أو هرب) قبل حده أو فى أثنائه (فلا) يكون رجوعا (فى الآصح) لأنه لم يصرح به ، نيم يجب تخليته حلا ، فإن صبح فلماك و إلا أقم عليه ، فإن لم يخل لم يضمن لأنه صلى الله عليه وسلم لم يوجب عليهم شيئًا في الحبر المسار ، ولو أقرّ ذان بنحو بلوغ أو إحصان ثم رجع وادّ عي صباه أو أنه بكر فالمتجه عدم قبوله وليس في معني مامر لأنه ثم رفع السبب بالكلية بخلافه هنا ، ولو ادعى المقر أن إماما استوفى الحدمنه قبل وإن لم ير أثره ببدنه كما أفهمه مامر آخر البغاة ، . وعلى قاتل الراجع دية لاتود لشبهة الحلاف في سقوط الحد بالرجوع ، وما ذكره الدارى من وجوب القود مردو د (و) يسقط الحد الثابت بالبينة أيضا فيا (لوشهد أربعة) من الرجال (بزناها وأربع) من النسوة أو رجلان أو رجل وامرأتان (أنها عذراء) بمعجمة : أي بكر سميت بذلك لتعذر وطئها وصعوبته وإنما (لم تحد هي) لشبهة بقاء المذَّرة الظاهر في عدم زناها وبه يعلم أنه لايحدٌ الزانى بها أيضاً (ولا قاذفها) ولا الشهود عليها لاحمال عود البكارة لترك المبالغة فى الإيلاج ومن ثم قالُ القاضى : لو قصر الزمن بحيث لايمكن عود البكارة فيه حد قاذفها ، وعمله كما بحثه البلقيني مالم تكنّ غوراء بمكن غيبة الحشفة فيها مع بقاء بكارتها فإن كانت كالمك حدّت لثبوت الزنا وعدم وجود ماينافيه ، ولو شهدوا برتفها أو قرنها فكشهادتهم بعلرتها ، وأولى ظو أقامت أربعة بأنه أكرهها على

يجيبوه لما طلبه (قوله كحد قاذفه) وسيأتى أنه يضمن بالدية إذا قتل فليس قوله بالنسبة لغيره على عمومه (قوله فلا يجب برجوعه) أى فلا يجب حد على قاذفه ضواء قلفة قبل الرجوع أو بعده لأنه سقطت حصائته بإقراره ، بالزق وغير الحصن لايمد " قاذفه و قوله بالنسبة للقطع) أى أما المسال فيو عند منه (قوله عدم تطوق الرجوع عنه أى ما أقرّ به (قوله بغيره) أى الرجوع (قوله كلموى زوجية) أى لمن زفى بها وظاهره ولو بالبينة وكانت المزقى بها مرتز و تغير أن ولا كلموى الإكراه (وقوله بين ذلك) كلموى الإكراه (قوله بهت ثلث عبد ماعز (قوله و أنه ثلث) كلموى الإكراه (قوله بهت ثلث عبر ماعز (قوله والله بالشهبات أثره بيدنه) ظاهره وإن عين للحد زمنا يبعد معه زوال أثر الفعر و قوله مردود) أى لسقوط الحمد بالشبهات (قوله وبه يعلم أنه لايحد اثر أفى بها رقوله مردود) أى لسقوط الحمد بالشبهات وظاهره عدم حدد "الشهود وقياس حدًا القاذف أنهم يحدون (قوله فكشهاد يهم بعدرتها) أى فلا تحد هى ومحد وظاهر عدم حد "القافق إذا لم يمكن والموقول علم مامر عن القاضى إذا لم يمكن عود الرتن (قوله فكشهاد يهم بعلونها) أى فلا تحد هى وعده

⁽قوله وأقهم كلامه علم تطرق رجوع: النخ) انظر ما المراد من هذا (قوله حدّ قاففها) أى والشهود كما هو ظاهر (قوله فكشهادتهم يعذرهم) ووجهه بالنسبة للقاذف والشهود أنهم رموا بالزنيمن لايطّنى منه الزنى قلله

الرئيمة (زاوية) أوزمنا مثلا (أن ناه و) عين (الباقون غيرها) أوغير ذلك الزمن لللك الزف (لم يشت الهد) من الأربعة (زاوية) أوزمنا مثلا (أن ناه و) عين (الباقون غيرها) أوغير ذلك الزمن لللك الزف (لم يشت) التناقض المانع من تمام العدد بزنية واحدة فيحد القاذف والشهود (ويستوفيه) أى الحد (الإمام أو نائبه من حر) للاتباع ، موقوف أو ليت للمان ، ومومى يعتقد زفي بعد موت موص وهو غيرج من الثلث بناء على أن أكسابه له وهو موقف أو ليت للمان ، ومومى يعتقد زفي بعد موت موص وهو غيرج من الثلث بناء على أن أكسابه له وهو الأصبح كما أفاذ ذلك البلقيني وقن صحبور لا ولى له وقن مسلم لكافر كستوللة واستيفاء الإمام من مبعض هو مالك بعضه ، ووجح الزركتي فيه أنه بطريق الحكم لا الملك فها يقابله لاستحالة تبعيضه استيفاء فكذا في في الملكم به الملكم به الملك على يقابله لاستحالة فيه ، ولا كذلك في الحكم به الملائم الملكم فلا قياس أو ستوفيه من الإمام بعض نوابه (ويستحب حضور) جع من المسلمين سواء أتبت الرف بالبينة أم بالإتجرار كما بمن بعضهم معلقاً أيضا ورضوده) لى الزفياسينياه ه و نلاب ويستم أن حضور اليوبا من المناه من من من الإمام ورضع نوابه (ويستحب حضور الجمع والشهود مطلقاً وهو مقتضى إطلاقهم ، لكن بعث بعضهم أن حضور اليوبا كان عن حضور غيره ، وهو ظاهر إن أريد أصل السنة لاكالها ، وينلب المينة عن عفام ورفية ، وهو ظاهر إن أريد أصل السنة لاكالها ، وينلب المينة قساص كما هوظاهر كلام الوضة ، وله أيضا الملاعنة بين عبده وزوجة المبلئوكة لو قذفها فى أرجع الوجهين ، ولى جواز إقامة الولى من أب وجد ووصى وحاكم وتم الحد" فى قن الطفل وغوه وجهان أصحهما الجواز

دون الأربعة لم يثبت المال ، وهو ظاهر لأن المال إنما يثبت بعد ثبوت سببه وهو الوطء ولم يثبت ، ويوثياه مامر من أنه لو شهد رجل وامرأثان ببائمة قبلها إيضاح لم يثبت أرش الهاشمة لأن الإيضاح الذي هو طريقها لايثبت بللك(وله لا الحد) أي فإنه عليه (قوله برنية واحدة) بالفتح اسم للمرة وبالكسراسم للهيئة، والمناسب هنا الأول لوصفه بالوحدة (قوله ويشترط عدم قصده لصارف) ويلهدق كل من الإمام ونائبه في دعوى الصارف وان تكرر ذلك لأن الأصل بقاء الحد ولأن القصد لابعلم إلا منهما ، وكتب أيضها حفظه الله قوله ويشترط عدم قصده لصارف : أي فلو قصده أثم ولا ضمان لإمعال إلا منهما ، وكتب أيضها حفظه الله قوله ويشترط عدم قصله لصارف : أي فلو وقول أن كان محصنا ، مجلاف البكر فإن حدّ ، باق لأنه لم يمت من حد (قوله وقون كله) مبتدأ وخيره موقوف (قوله والأوجه خلافه) أي فهو بطريق الملك فيا يلك والحكم في غيره وتظهر فائدته فيا لو عزل أثناء الحكم (قوله أم بالإقرار) قال في شرح المنهج : والظاهر حضور الجمع المذكور ، وإطلاق الشارح يقتضى خلافه وهو ظاهر لأن المدار على ظهور أمو (قوله وحضور الجمع المذكور ، وإطلاق الشارح يقتضى خلافه وهو ظاهر لأن المدار على ظهور أمو (قوله وحضور الجمع المذكور ، وإطلاق الشارح يقتضى خلافه وهو ظاهر لأن المدار على ظهور أمو (أوله وحضور الجمع المذكور ، وإطلاق الشارح يقتضى خلافه وهو قاهر في الطقل ونحوه) كاغبون والسفيه ، ويعلم من الإمام مطلقا) أي حضرت البيئة أم لا (قوله الحد فى فن الطقل ونحوه) كاغبون والسفيه ، ويعلم من عداد من ثبت إقراره بحضوره إماما كان أو نائه (قوله الحد فى فن الطقل ونحوه) كاغبون والسفيه ، ويعلم من

الدميرى. وبه يندفع ما في حوانني سم وقوله وشهداً ربع ببكار بم) ينبغي مجيء كلام القاضى والبلقيني المارين هنا فليراجع (قوله وهو يخرج من الثلث) أي كله أو بعضه كما هو ظاهر (قوله لاستحالة تبعيضه استيفاه) أي بأن يجعل بعضه للحرية وبعضه للرق، ووجه الاستحالة أن كل صوت وقع فهو على حر ورقيق زقوله فأمكنت الاستحالة) أي أمكن القول بها (قوله وندب حصور الجمع والشهود مطلقا البخ) في العبارة مسامحة وحقها وندب حضور الجمع مع الشهود هو مقتضى إطلاقهم بإبدال الواو بمع وحذف مطلقا (قوله المعلوكة) أي له كما هو ظاهر (قوله وحاكم) مرهذا (سيده) و لو أنثى إن كان عالمـا بأحكام الحد ، وإن كان جاهلا بغيرها سواء أذنه الإمام أم لا لخبر مسلم وإذا زُنت أمة أحدكم فليحد ها ، وخبر أبي داود والنسائي وأقيموا الحدود على ماملكت أيمانكم ، وبحث ابن عبدالسلام أنه لوكان بين السيد وبين قنه عداوة ظاهرة لم يقمه عليه ، ويؤيده مامرأن المجبر لا يزوّج حينئذ مع عظم شفقته فالسيد أولى . واستشكال الزركشي بأن له حدّ ه إذا قذفه قد يردّ بأن مجرد القذف قد لايولد عداوة ظأهرة ، ويندب له بيع أمة زنت ثالثة ، ولو زنى ذمى ثم حارب وأرق ً لم يحدٌ ه إلاّ الإمام لأنه لم يكنّ مملوكا يوم زناه ، وبه يفرق بينه وبين من زنى ثم بيع فإن للمشترى حدَّه لأنه كان مملوكا حال الزنى فحل المشترى عمل البائع كما يحل محله في تحليله من إحرامه وعدمه ، بخلاف الأول لما زنى كان حرا فلم يتول حدَّه إلا الإمام فاندفع استشكال الزركشي تلك بهذه ، وقياسه أنه لوسرق ثم عتق كان الاستيفاء للإمام لا السيد (أو الإمام) لعموم ولايته ومع . ذلك هو أولى من الإمام (فإن تنازعا) فيمن يتولاه (فالأصح الإمام) لعموم ولايته (و) الأصح (أن السيد يغربه) كما يجلدُه لأن التغريب من جملة الحدّ المذكور في الحبر . والثاني يحط رتبة السيد عن ذلك (و) الأصح (أن المكاتب)كتابة صحيحة (كحر) فلا يحده إلا الإمام لخروجه عن قبضة السيد . والثانى لا ، لأنه عبد مابقى عليه درهم (و) الأصح (أن) السيد (الكافر والفاسق والمكاتب) والجاهل العارف بما مر (يحدُّون عبيدهم) لعموم الحبر الثانى . والثانى لا نظرا إلى أن في الحدّ ولاية وليسوا من أهلها ، والأصح أن إقامته من السيد إنما لهي بطريق الملك لغرض الاستصلاح كالحجامة والفصدومن ثم كان له الحد بعلمه ، بخلاف القاضى والمسلم المملوك . لكافر يحده الإمام كما مر لا سيده (و) الأصح (أن السيد يعزر) عبده لحق الله تعالى كما يحده وكون التعزير غير مضبوط، بخلاف الحدلايوثر لأنه يجمهد فيه كالقاضي ، أما لحق نفسه فجائز جزما (و) أنه (يسمع البينة)

ذلك أنه ليس للسفيه إقامة الحد على قنه لخروجه عن أهلية الإصلاح وبه صرح فى شرح الروض كما سنذكره (قوله سيده) ظاهره وإن كان الرقيق أصله أو فرعه بأن اشترى المكانب أصله أو فرعه فإنه يتكانب عليه . وقد يوجه بأن الحق لفيره فلا يشكل بأنه لايقتل به ولا يحبس بدينه فليراجم اه سم على منهج . وكتب أيضا حفظه الله : قوله سيده فى الروض وشرحه وموانته : أى المغرّب فى ملاة تغريبه على نفسه إن كان حرا وعلى سيده إن كان الرقيق سيده فأجرة تغريبه عليه وإن كان الإمام فنى بيت الممال اه . ووأسه المعاب : ثم إن غرّبه : أى الوقيق سيده فأجرة تغريبه عليه وإن غربه الإمام فنى بيت الممال اه . ووأسب بخط شيخنا على قول المنهاج وأن السيد يغربه مانصه : لكن موانة تغريبه عليه بيت الممال ، فإن لم يكن فعلى السيد اه . وهو يحالف لكلام العباب اه سم على منج . وقد يوجه ما فى العباب بأن السيد لايضمن جناية الرقيق وزناه كالجناية فلا يجب على السيد مايترتب عليه (قوله زنت ثاللة) أى موة ثالثة الوري المياس ماذكر بل قياسه استيفاء السيد لرقه لو سرق) أى العبد (قوله كان الاستيفاء الإمام) قد يتوقف فى كون القياس ماذكر بل قياسه استيفاء السيد لرقه على المناد منى من قبله أعلم المارف بامرا أى من كونه عالما بأحكام الحد وإن كان الخرقوله سلم المملوك) استثناء معنى من قول المصنف إن الكافر الغ (قوله المالم الخدوان كان الغراقوله سلم المملوك) استثناء معنى من قول المصنف إن الكافر الغ (قوله المالم عن نفسه) وبي حق غيره كأن سبة والململ المملوك) استثناء معنى من قول المصنف إن الكافر الغ (قوله المالم نفسه) وبي حق غيره كأن سبة

⁽قوله وقياسه) انظر وجه القياس بل القياسالعكس (قوله ومع ذلك هو أولى) أى إذا لم ينازعه الإمام بقرينة . ما بعده وصرّح به فى الروض وإن قال الأفرعى إن كلام الشافعى والأصحاب يقتضى الإطلاق

ه o - نهاية المحتاج – v

وتركيتُها (بالعقوبة) المقتضية للحدأو التعزير : أي بموجبها لملكه الغاية فالوسيلة أولى ، وقضيته أنه لافرق هنا أيضا بين الكافر والمكاتب وغيرهما وهو المعتمد خلافا لمن اشترط فيه أهلية سماعها (والرجم) الواجب فى الزنى يكون (بملر) أى طين متحجر (و) نحو خشب وعظم والأولى كو نه بنحو (حجارة معتدلة) بأن يكون كل منهما يملأ الكف ، نعم يحرم بكبير مذفف لتفويته المقصود من التنكيل ، وبصغير ليس له كبير تأثير لطول تعذيبه ، وما فى خبر مسلم فىقصة ماعز أنهم رموه بما وجدوه حتى بالجلاميد وهى الحجارة الكبار غير مناف لذلك لصدقها بالمعتدل المذكور بل قولم فاشتد واشتددنا خلفه حبى أتى عرض الحرة فانتصب فرمينا بجلاميد الحرة حبى سكت فيه دليل على أن تلك الجلاميد لم تكن مذفقة وإلا لم يعدُّ دواً الرمى بها إلى أن سكت ، والأولى أن لايبعد عنه فيخطئه ولا يدنو منه فيوثله : أي إيلاما يودي لسرعة التلفيف ، وأن يتوقى الوجه إذ جميع البدن محل للرجم ، وتعرض عليه التوبة لأنها خاتمة أمره ، وليستر عورته وجميع بدنه ، ويُؤمر بصلاة دخل وقتها ، ونجيبه لشرب لا أكل ولصلاة ركعتين ، ويجهز ويدفن فىمقابرنا ويعتد بقتله بالسيف/ لكن فات الواجب (ولا يحفر للرجل) عندرجمه وإن ثبت زناه ببينة ، وظاهر كلامه امتناع الحفر . واستشكل بما في صحيح مسلم أن ماعز ا حفر له مع أن زناه ثبت بالإقرار . وأجيب بأنه معارض بما في مسلم أيضا أنه لم يحفر له ولهذا جرى في شرح مسلم على التخيير ``، واختاره البلقيني وجمع بين الروايتين الملكورتين بأنه حفرلمـاعز حفيرةُ صَغيرة فلما رجم هرب منها (والأصخ استحبابه للمرأة) بحيث ببلغ صدرها (إن ثبت) زناها (ببينة) أو لعان كما بحثه البلقيني لئلا تنكشف لا إقرار يمكنها الهرب إن رجعت وتبوت الحفر للغامدية مع كونها مقرة لبيان الجواز بدليل أنه لم يحفر للجهنية وكانت مقرة أيضًا (ولا يؤخر) الرجم (لمرض) يرجى بروَّه (وحرَّ وبرد مفرطين) إذَّ النفس مستوفاة بكل حال (وقيل يوخر) أى ندبا (إن ثبت بإقرار) لأنه بسبيل من الرجوع ، ورد بأن الأصل عدمه ، أما مالا يرجى برؤه فلا يوشمر له جزما ، وكذا لو ارتدأو تحم قتله في الحرابة ، نم يوخر لوضع الحمل وللفطام كما مر في الجراح ولزوال جنون طرأ بعد الإقرار (ويوخر الجلد للمرض) أو نحو جرح يرجى بروه منه أو لكونها حاملا لأن القصد الردع لا القتل (فإن لم يرج بروء جلد) إذ لاغاية له تنتظر (لا بسوط) لئلا يهلك وبنحو نعال (بل بعثكال) بكسر

شخصا أو ضربه ضربا لانوجب ضمانا ، وينبغى إلحاقه بحق الله تعالى فيعزره السيد على الأصحر قوله فالوسيلة)
أى البينة (قوله والرجم) أى ولا يسقط عنه بفعل نفسه فيا ينظهر فيعاقب عليه في الآخرة لأن القصد منه التنكيل وهو لا يحصل بفعله (قوله أن يترق الوجه) أى والأولى أن يتوقى الخ فالتوقى مندوب (قوله ويعرض عليه التوبة) أى ومع ذلك إذلؤاناب لا يسقط عنه الحد (قوله ويستر عورته) أى وولا ويستر عورته اأى والأولى أن يستر عورته ، وينبغى وجوب الستر إذا غلب على الظر رؤيها عند الرى (قوله ونجيبه) أى وجوبا (قوله ولصلاة وكعين) أى نجيبه للك ندبا فيا يظهر (قوله لوضح الحمل) أى فلو أقيم عليها الحد حرم واعتد به ولا شيء في الحمل لأنه لم تتحقق حياته وهو إنما يضمن بالغزة إذا انفصل في حياة أمه، وأما ولدها إذا مات لعدم من يرضحه فينبغى ضمائه لأنه بمتنل أمه أتملف ماهو غذاء له أسخدا مما الروب فيا لو ذبح شاة فات ولدها (قوله بعيكال) ويقال فيه عثكيل وإنكال بإيدال العين هزة وهو الذي فيه الوطب فإذا يبست تلك الشاريخ فهو

⁽ قوله وبنحو نعال) لعله إذا زاد ألمها على ألم العثكال كما قيد بذلك البلقيني

الهين أشهر من فتحها وبالمثلثة : أى عرجون (عليه مائة غصن) وهي الشهاريخ فيضرب به الحرمرة (فإن كان) عليه (خسون) غصنا (ضرب به مرتين) لتكميل الممائة وعلى هذا القياس فيه وفي الذن (وتمسه الأغصان) جميعها (أو ينكيس بعضها على بعض ليناله بعض الأم) كالا تتعطل حكة الجلد من الزجر ، أما إذا لم تسه أو لم ينكيس
بعضها على بعض فلا يكفي (فإن برأ) بفتح الراء وكسرها بعد ضربه بذلك (أجزأه) وفارق معضوبا حج عنه
ثم شني بأن الحدود مبنية على الدرء ، وقياسه أنه لو برأ في أثناء ذلك كل حد الأصحاء واعتذبًا مضى أوقبله حد
ثم شني بأن الحدود مبنية على الدرء ، وقياسه أنه لو برأ في أثناء ذلك كل حد الأصحاء واعتديًا مضى أوقبله حد
ثم عنوب على الراجح في حد " من حلوده تعالى كما صرحوا به في باب استيفاء القصاص ، مجلاف القود وحد القلف
نهز يوسموان لأتهما حق آدى، واستثنى المماور دي الدر لإنفاض حره أو برده فلا يوسم ، ولايقل لمتدلة
تأخير الحد " وانفسو خلق لا يحتمل السياط (فلا ضمان على النص) لحصول الثلث من واجبأقمناه علمه (فيقتضى)
أوحر أوبردي أو نفسو خلق لا يحتمل السياط (فلا ضمان على النص) لحصول الثلث من واجبأقمناه علم (فر فيقتضى)
هذا النص (أن التأخير مستحب) وليس كلملك بل المعتمد كما صححه في الروضة وجوبه وعلمه فلا ضان أيضا .
هذا النص (أن التأخير مستحب) وليس كلملك بل المعتمد كما صححه في الروضة وجوبه وعلمه فلا ضان أيضا .

كتاب حد القذف

الحلد من حدّ منع لمنمه من الفاحشة أو قدر لأن الله تمالى قدره فلاتجوز الزيادة علية. والقلف هنا هو الرمى بالزقى فىمعرض التعيير لا الشهادة وهو لرجل أو امرأة من أكبر الكبائر بعد مامرً ، وإنما وجب الحدّ به دون الرمى بالكفر لقدرة هذا على ننى مارمى به بأن يجدد كلمة الإصلام (شرط حدّ الفاذف) الالترام وعدم إذن المقدوف وفرعيته للقاذف فلا يحد حربي وقاذف أذن له وإن أثم ولا أصل وإن علا كما يأتى و (التكليف) فلا يحد

عرجون اله سم على منهج (قوله وقياسه أنه لو برأ الخ) معتمد (قوله بتخفيف الفهرب) أى مع وجود ليلام (قوله فيقتضي هذا النص الخ) ضعيف .

كتابحه القذف

(قوله من حدمتم) أى مأخوذ لغة (قوله فلا تجوز الزيادة عليه) مفهومه جواز النقص وهو ظاهر بإذن المقلوف اه سم على حج (قوله والقذف هنا) أى شرعا (قوله بعد مامرً) أى من القتل والزق (قوله لقدرة هذا) أى من رمى بالكفر (قوله الالترام) هذا مستفاد من قول المصنف التكليف ، فلو أخرهذه الشروط عنه وجعلها شرحا له كان أولى ، ولعله قصد بجمعها وإن كانت مستفادة من المن التنبيه على جملة الشروط المعتبرة (قوله فلا يحد حربى) تقلم فى حد الزنى أنه أخرج بالملتزم الحربى والمؤشر، فقياسه هنا كالمك وهو أن المؤمن إذا قلف

(قوله أى عرجون) هو العثكال إذا يبس ، والعثكال هو الرطب فكأنه بين بهذا التفسير المراد من العثكال (قوله في حدمن حدوده تعالى) راجع إلى المن وإلى قوله ولا يجبس وإن لزم عليه ركة .

كتاب حدالقذف

(قوله لا الشهادة) انظرهل يرد عليه مالو شهد أقل من النصاب أو رجع بعض الشهود (قوله بعد مامر) أى من القتل والدة والزفى(قوله بأن يجدد كلمة الإسلام) كى وبها يتنى وصف الكفر اللك رى به ويئبت وصف صي وعينون لوفع القالم عنهما (إلا السكران) فيحد وإن لم يكن مكلفا تطبيطا عليه كما مر (والاختيار) فلا يحد
مكره عليه لما مر مع عدم التعبير ، وبه فارق قتله إذا قتل لوجود الجناية منه حقيقة ويجب التلفظ به لداعية
الإكراه ، وكلما مكرهه لاحد عليه أيضا ، وفارق مكره القاتل بأنه آلته إذ يمكنه أخذ يده فيقتل بها دون لسانه
ليفلف به ، وكلما لايحد جاهل بتحريمه لقرب عهده بالإسلام أو لنشته بعيدا عن العلماء (ويعزر) القاذف
(المديز) صبيا أو بجنونا زجرا وتأديبا له ومن ثم سقط بالبلوغ والإفاقة (ولا يحد أصل) أب أو أم وإن علا
(يقلف الولد) ومن ورثه الولد (وإن سفل) كما لايقتل به ولكنه يعزر للأذى ، ويفرق بينه وبين عدم
حبسه بدينه بأن الحبرس عقوبة قد تنوم مع عدم الإثم بحبس الفرع له إن قلنا بجوازه فلم يلق بحال الأصل ، على
أن الرافعي صرّح بأنه متى عزر فذاك لحقه تعلى لا للولد وحينتذ فلا إنسكال ولم يقل هنا ولا له ، وصرح به
ولانقود الخلا يرد مالو كان ازوجة ولده ولد آخر من غيره فإن له الاستيفاء لأن بعض الورثة يستوفيه جميعه ولا
كذاك القود ، ولو قال لولده أو ولد غيره : ياولد الز ناكان قلما لأمه فيحد لها بشرطه ، وإذا وجب حد القلف
زنام) حالة قذفه (حده تمانون) جلدة للآية فلخل فيه مالو قلف ذى ثم حارب وأرق فيجلا تمانون اعتبارا
ونام الذلك إلى المالة الذف أيضا ولو مكاتبا ومبضاحده (أربعون) جلدة إجماعا ، وبه خصت الآية
عليه المناه المناه المناه القائف أنه الاستيارا على المناه المناه على المناه المناه المناه على المناه المناه المناه المناه المناه المناه الشهدة والمالة المناه المن

لايمد ، وسيأتى التصريح به فى السرقة (قوله فلا يحد ،كوه) لو لم يعلم إكراهه وادعاه هل يقبل أو لا أو يقبل إن وجلت قرينة ؟ لايبعد الثالث فلبراجع اهسم على منهج (قوله ويجب التلفظ به) أى القلوث (قوله لاحد عليه أيضاً) أى ويعزر (قوله أو مجنوناً) أى له نوع تمييز (قوله ومن ورثه الولد) أى من زوجة وأخ من أم مثلا (قوله واكته يعزر للأذى) هل مثال المؤتى في القلمف أشد " من غيره فيه نظر ، وقضية ما ذكوه من التعليل أنه لافرق فيعزر الأصل عليها لولده أولا ، ويفرق بأن الأذى فى القلمف أشد" من غيره فيه نظر ، وقضية ما ذكوه من التعليل أنه لافرق فيعزر المزعه على يقية الحقوق ، ثم رأيت فى الشارح فى فعل التعزير أنه لايعزر له فى غير القلمف (قوله إن قلما بجوازه) أى على المرجوح (قوله لثلا يرد مالو كان الذ) قد يؤخذ من هذا إيراده على قوله السابق ومن ورثه الولد إلا أن يمنع صدمةا أنه ورثها إذ لايستعرق أيضاً لما المناح ورثها إذ لايستعرق إرئها فليتأمل اه سم على حج (قوله الله المسابق المناح الذي أى ولو هازلا (قوله فوله فيحد" لها بشرطه)

الإسلام ، بخلاف نحو التوبة من الزفيلايتين بها وصف الاحصان (قوله لداعية الإكراه) أى لالتشف أو نحوه (قوله أو بحونه أي المنتفق أو نحوه و مبيه (قوله أو بحونه أي أن قاماً بخورانه) هذا من تصرفه ، وسبيه أنه فهم أن قولم مع عدم الإنم معناه عدم الإنم من القرع فاحتاج لتصويره بما ذكره مع أنه يفهم ثبوت الإنم اللفرع في تعزير الأصل له بل هو غير صحيح كما يعلم بالتأمل ، فالصواب حلف مازاده على قولم مع عدم الإنم الملك معناه عدم الأمرين : أحدهما أنه مناه عدم الأمرين : أحدهما أنه عدم الأمرين : أحدهما أنه عدم الإنم من الأصل بسبب الحبس الذي هو الدين بخلاف التعزير فيهما (قوله لئلا يرد عقوبة قد تدوم . والثانى عدم الإنم من الأصل بسبب الحبس الذي هو الدين بخلاف التعزير فيهما (قوله لئلا يرد الخ) قال مع : قد يؤخذ من خالم اليواده على قوله السابق ومن ورثة الولد إلا أن يمنع صدق أنه ورثها إذ لايستغرق ارتبا أه فردي الم

على أن منع الشهادة فيها للقلف مصرّح بأنها في الأحرار وتغليبا لحقه تعالى ، وإلا فما يجب للآدى يستوى فيه الحرّ والذن وإن غلب حق الآدى في توقف استيفائه على طلبه بالاتفاق وسقوطه بعفوه ولو على مال غير أنه لايشت المال ، وكما ببعوت زفى المقلف في بينة أو إقرار أو يمين مردودة أو بلعان ، ومن قلف غيره ولم يسمعه إلا الله والحقالة لا يكون كبيرة موجبة للحد لحلوه عن مفسدة الإبلناء ولا يعاقب في الآخرة إلا عقاب كلب لاضررفيه كافله ابن عبد السلام (و) شرط (المقلف كله إن يقم الحد على القادف المنافر وطه وطرط المقلوف بل يعم المعالم المقلوف بل يعم الحد على القادف لظاهر ورط المقلوف بل يقم الحد على القادف لظاهر المؤسسة عن إحصان المقلوف بل يقم الحد على القادف لظاهر الإحصان تغليظا عليه لعصيانه بالقلف ، ولأن البحث عنه يرخدى إلى إظهار الفاحقة المأمور بسترها ، غلاف المحبث من عالمة المنسن فيه ، كما نقله المأمور بسترها ، غلاف المحبث عن عالمة المنسن فيه ، كما نقله المؤسسة بالإصحاب الإحصان تقلق من بالأسمام المنسن في المؤسسة بالمنافرة بالمؤسسة بالمنافرة بن المؤسسة بالمنافرة بها بالمؤسسة بالمنافرة بالمؤسسة المنافرة بن منافرة بالمؤسسة بالمنافرة بالمؤسسة بالمؤسسة بالمنافرة بالمؤسسة بالزوج لكونه مهما في شهادته بزناها ، أما لو شهلوا عند غير قاض فقلفة جزما ، ولا يحد شاهد مر بزفروان الغرد لأن ذلك فرض كفاية عليه من مصلحة من ستر بزفروان الغرد لأن ذلك فرض كفاية عليه من في قليم كونه مصلحة من ستر بزفروان الغرد لأن ذلك فرض كفاية عليه ، وينلب لشهود الزفيفهل مايتم في قليم كونه مصلحة من ستر بزفروان الغرد لأن ذلك فرض كفاية عليه ، وينلب لشهود الزفيفهل مايتم في قليم كونه مصلحة من ستر

أى شروطه المذكورة فى قوله شرط حد القاذف الخ رقوله لايثبت المال، أى على القاذف رقوله إلا عقاب كلب) قضيته أنه لوكان صادقاً فيا قلف به لايعاقب فى الآخرة أصلا وهو ظاهر (قوله نع لايجب) ظاهره الجواز لكن قوله ولأن البحث عنه الخ يقتضى خلافه رقوله بل يقيم الحد على القاذف) أى حيى لو تبين عدم إحصان المقلوف بعد حد القاذف لاشىء وإن كان سبيا فى الحد ، بل ظاهره أنه لو مات القاذف بالحد لاشىء على المقلوف ولا على القاضى فليراجم لأن الأحكام مبنة على الظاهر (قوله يودى إلى إظهار الفاحشة) أى فى المقلوف ، وقوله كذا نقله الرافعى الخ معتمد (قوله دون أربعة)

[فرع] فى العباب والروض أو أربعة : أى أو شهد أربعة لم يحد أحد وإن ردوا لفسق أو عداوة ويحد قاذفه اه سم على منهج (قوله فريعة) أى وسيلة اه مصباح (قوله فإن نكل وحلفوا لم يحدوا) أى ولا يحد هو أيضا لما مر الشارح بعد قول المصنف أو إقرار من أن الزفيلايئيت باليين المردودة رقوله وكلا لو تم النصاب بالزوج) أى فيحد هو وهم اه سم على حج . ويشكل ذلك بما تقدم عن العباب من أن الأربعة إذا شهدوا لايحد واحد منهم وإن ردوا لفسقهم ، وغاية الأمر أن الزوج ردت شهادته لعداوته ، ولو ردت شهادة الأربعة لم يحدوا ، فأى فرق بين كون الزوج واحدا من الشهود وبين غيره ،اللهم إلا أن يقال : كلام العباب مصور بما إذا كان الأربعة من أهل الشهادة ظاهرا والزوج ليس من أهلها ظاهرا كما يؤمخذ ذلك من قوله بعد : وعلى الحلاف إن كانوا يصفة الشهر دالخ (قوله ولا يحد شاهد جرح)وذلك بأن شهد فى قضية فادعى المشهود عليه أنه زان المحبير وأعمن شهد للفع عن نفسها التحبير

(قوله مالوكان لزوجة ولده ولد الخ) أى والمقلوف الزوجة (قوله وإن غلب الخ) غاية فى قوله وتفليها لحقه تعالى(قوله بيان شروطهوشروط المقلوف) أى شروط المقلوف صريحا وشروط الإحصان ضمنا فإن عبارته هناك والمحصن مكلف حرّمسلم عفيف عن وطه يمعد به ، وكأن الشارح أشار بذلك إلى دفع الاعتراض على المن بأن اللمى سبق إنحا هو شروط المحصن لا الإحصان ، لكن فى جعله الفاعل لفظ بيان مع أنه فى المتن ضمير الإحصان تساهل (قوله لكونه متهما ، أى فى دفع عارها عنهمثلا(قوله أما لو شهدوا) يغنى مطلق الشهود وإن كروا لاخصوص أو شهادة، ويتجه أن الديرة في المصلحة بمال الشهود عليه لا الشاهد، ولو قيل باعتبار حاله أيضا لم يبعد. والتانئ لاحد وكذا) لو شهد (أربع نسوة و) أربعة (عبيدو) أربعة (كفرة) أهل ذهة أو أكثر في الجديم فيحدون (على الملده) لا تتفاه أهليم الشهاد أو أكثر في الجديم فيحدون (على الملده) لا تتفاه أهليم فيهم قلفة وقطاء ولا تقبل إعادتها من الأولين إذا تموا ليقاه المهمة كفاسق رد قتاب ، بخلاف غو الكنمة والسبد لظهور نقصهم فلا جمعة . والطريق الثانى في حدهم القولان تنزيلا لنقص الصفة منزلة نقص المدة من أن المدد (ولو شهد واحد على إقراره) بالزفي(فلا حد ") كالو قال له أقر رت بالزفي قاصدا به قلفه و تعييره بل أولى الاختلاف تأثير الحدين باختلاف المدد واحد حد على صاحبه إذ شرط التقاص "اتحاد الجنس والصفة وهو متعلم هنا لا كتاب فيه ، ولا تقلف كن خلاف تأثير المحدين باختلاف المناف المحدود ولى المناف عنها ، فقال لها صلى الله عليه وسلم سبيها ، ولأن أحدا لا ينطك عن ذلك و يتنع أن يتجاوز لنحوأيه ، وبانتصاره يستوفى حقه وبيق على الأول إثم الابتداء والإثم لحقه تعلى (ولو استقل المقنوف بالاستيفاء) للحد ولو بإذن الإمام أو القاذف (لم يقع الموقع) فإن مات به قتل المقدود عند الموقع عند والم المناف المنف المد عن ولو باليلد كما قاله أن علمه ما دوع ولو باليلد كما قال أن يحده ، وكنا المقدوف تعلز جليه الرفع السلفان استيفاره إن أن مكنه مع رعاية المشروع ولو باليلد كما قال الأذن على رحمه الله تعالى.

(قوله ولو قيل باعتبار حاله) أى الشاهد (قوله أو أكثر) ظاهره وإن بلغوا حد التواتر (قوله ولا القبل إعادتها من الأولين) أى فيا لو كانوا دون أربعة (قوله بحلاف نحو الكفرة) أى فقبل مهم إذا أعادوها بعد كلم (قوله ولو شهد واحد الذ) قسم قوله ولو شهد دون أربعة بزناه (قوله بما لاكلب فيه) قضيته أنه لو وصفه بنحو شرب خرجوابا لسبه به لاعيرم إن كان صادقًا فيه ، وقضية قوله ولأن أحدا الإيضك اللخ خلافا لإشماره بأنه إنما جاز ذلك القطع بصدقه ، هو يدل على أن المالاء بقوله مالا يتأتى فيه الكلب ، بمناف مايختمل الصدق والكلب وإن كان مطابقًا للواقع (قوله فقال لها) أى لعائشة (قوله وبانتصاره) أى بمناف مايختمل الصدق والكلب وإن كان مطابقًا للواقع (قوله فقال لها) أى لعائشة (قوله وبانتصاره) أى لفت بسبه صاحبه (قوله ويبي على الأول إثم الإبتداء) أى لما فيه من الإيذاء وإن كان حقا (قوله لحفية تعالى) أى ليضمن : أى وعليه فلواختلف الوارث والمقلوف أو المنافق في فيضية التمييد به أن مستحق التعزير ليس له استيفاؤه فينت عبز من رفعه للحاكم . ويوجه بأن التعزير يمتلف باختلاف الناس فليس له قدر محصوص ولا نوع يستوفيه وان عجز من رفعه للماكم ، ويوجه بأن التمون يقعله مم باخواز في استيفائه عماكان يفعله القاضي لو رفع له المستحق ولوكان عارفا بلملك ، فلوجؤر له فعله فربما تجاوز في استيفائه عماكان يفعله القاضي لو رفع له فاحظة (قوله الرفع للسلطان) أى أو من يقوم مقامه ممن يعتد بفعله ومنه الحاكم السياسي في قرى الريف وإخريك له ولاية القشاء .

المذكورين فى المنن (قوله إذا تموا) أى بعد الرد والحدكما هو ظاهر (قوله إذ شرط النقاض") أى حتى على الضعيف القائل به فى غير النقود .

كتاب قطع السرقة

يفتح السين وكسر الراء ، ويجوز إسكانها مع فتح السين وكسرها ، وهي لفة أخد الشيء خفية ، وشرعا : أخذ مال خفية من حرزمثله بشرائط تأتى . والأصل فى القطع بها قبل الإجماع قوله تعالى ـ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ـ وغيره بما يأتى . لايقال : لوحلف قطع كما حلف حد " من كتاب الزقى لكان أهم ليتناول أحكام نفس السرقة . لأنا نقول : لما كان القطع هو المقصود باللمات وماعداه هنا يطريق التيم له فلدكره للملك، ولايمارضه صنيعه فى كتاب الزقى لأنهما صيفتان لكل ملحظ وأركان السرقة الموجبة القطع سرقة كذا وقع فى عبارتهم وهو صميع ، إذ المراد بالسرقة الثانية مطلق الأخذ خفية وبالأولى الأخط خفية من حرز وسارق ومسروق ، ولطول الكبار منه، بدأ به فقال (يشترط لوجوبه فى المسروق) أمور (كونه ربع دينار) أى مثقال ذهب مضروبا كما فى الحبر المتفق عليه ، وشد "من قطع بأقل منه ، وأما خبر ولمن الله السارق يسرق البيضة أو الحبل فقطع يده »

كتاب قطعالسرقة

(قوله لأنا نقول لما كان القطع الخ) يرد على هذا الره أن المقصود في الأبواب بيان الأحكام ، ولا نسلم أن بيان أحكام القطع مقصودة بالنات وبيان أحكام نفس السرقة مقصودة بالنبع ، وما أشار إلى الاستدلال به من عدم اختلاف القطع منموع ، إذ عدم هذا الاختلاف لايقتضى اختصاص القطع بالمقصود بالذات اله سم على حج (قوله هو المقصود بالذات) لعل وجهه أن السرقة تشاركها في الأحكام المترتبة عليها غيرالقطع أبواب كثيرة كالمختلاس والأنباب والجحد فإنها كلها مشركة في الحرمة وضهان المال إن تلف وأرش نقصه إن نقص وأجرة مثله لمدة الاستيلاء عليه ، وإنما اختصت السرقة عنها بالقطع فكان هو المقصود بالذات في هذا الباب ، يخلاف الزفي فإنه يشاركه في الأحكام المرتبة عليه غيره كعدم ثبوت النسب به وعدم المصاهرة واسترقاق الولدالحاصل وقوله ولا يعارضه قضيته أنه دفع لما يرد على الجواب وليس مرادا بل هوإشارة إلى جواب آخر ، وهو أنه لما كان القطع مشركا بين السارقين لايتفارتون فيه ، يخلاف الحد فإنه يختلف باعتبار كون الزافي بكرا أو عصنا لعدم اختلاف الزناة ، وذكر القطع في السرقة لعدم اختلاف الزناة ، وذكر القطع في السرقة الهدم اختلاف والذكات الاتعارض (قوله كونه ربع دينار) وتعتبر قيمة ما يساويه حال السرقة اه شرح منهج .

كتاب قطع السرقة

(قوله وشرعا أخذ مال الذي هذا تعريف السرقة الموجبة للقطع خاصة كما لايخي (قوله وما عداه هنا بطريق التبيع) أى لأن الكلام هنا أصالة في الحدود وجعله أبوابا التبيع إلى الله المستود بالدق بكتاب الحدود وجعله أبوابا منها باب السرقة . فاندفع قول سم : لانسلم أن بيان أحكام القطع مقصود بالذات وبيان أحكام نفس السرقة مقصود بالتبيع اه . وتما يدفعه أن الشارح كحج لم يحملا أحكام السرقة تابعة في حد ذاتها وإنما جعلاها تابعة هنا في هذا الموضع المقصود منه بيان الحدود في الزفيمتعددة بتعدد بتعدد والدونع الزفيمتعددة بتعدد والما على وهو التغريب فحذف لفظ الحد لئلا يتوهم التخصيص بعضها قاله حج وإن

المحتول على بيشة الحديد وحيل يساوى نصابا أو الجنس ، أو أن من شأن السرقة تدرج صاحبها من التمليل إلى الكير حتى تقطع بده (خالصا) وإن تحصل من مغشوش ، بخلاف الربع المغشوش أنه ليس ربع دينار حقيقة (أو قيمته أي مقوم با دنانير ، فإن لم يعرف قيمته بالدنانير فوم بالدرام ثم هى بالدنانير ، فإن لم يكن بمحل السرقة دنانير انتقل لأقرب على إليا فيه ذلك كما هو قياس نظائره ، ويقطع بربع دينار قراضة (ولو سرق ربعا) ذهبا (سيكة) فاندفع القرل بأن سيكة مؤنث فلا يصح كونه نعتا لربع أوحليا (الايساوى ربعا مضروبافلاقطع) به بالمستفة ربع فلا قطع هوكالسلمة ، والثانى ينظر إلى الوزن، ولو سرق خاتما وزنه دون ربع وقيمته بالمستفة ربع فلا يقم والتقوم يعتبر بالمضروب ، فلو سرق شيئا يساوى ربع مثقال من غير المشروب كالسيكة والحلى والا يبلغ ربعا مضروبا فلا قطع به الإنجالله ما قررناه . نعم قوله من غير المضروب متعلق بينا ملى وينع مثقال من غير المشروب على المنافقة عن المنافقة عن المنافقة وين المورف على المنافقة عن المنافقة على الم

وربع الدينار يبلغ الآن نحو تمانية وعشرين نصف فضة (قوله وحيل يساوى نصابا) أى كحيل السفينة الذى يساوى نصابا) أى كحيل السفينة الذى يساوى ذلك (قوله بخلاف الربع المغشوش) ينبغى فى مغشوش لايبلغ خالصه نصابا أن يقطع به اه سم على حج (قوله ويقطع بربع دينار قواضة) أى يساوى ربع دينار مضروب بدليل قول المصنف ولو سرق الخ (قوله فاندفع القول) . أقول : يجوز أن يكون مفعول سرق سيكة وربعا حالا مقدمة أى حال كرتها مقدرة بالربع اه سم على اختول في الحقول أن أن كا فى المختار (قوله ولو ولو المقتلة قيمة تقدين) أى من التقود التي يقتضى الحال التقويم بها (قوله اعتبر أدناهما) أى فيقطع (قوله لوجود الاسم) أى اسم المبع (قوله لوجود الاسم) أى المناقب المتقود أي أن بأن بأن بيقول المتوبع به الركاة (قوله ولا بد من قطع المتقوم) أى بأن يقول المتوبع والمتوبع به المتوبع المتوبع والنوق أن والفوق إنما حصل بقوله فإن مستند شهادتهما المعاينة التخ ، لقطع المتقوم وهذا هو نفس الحكم المحوج الفرق ، والفرق إنما حصل بقوله فإن مستند شهادتهما المعاينة التخ ، أى حيث اكنى منهما بقولهما قتله ولم يكتف هنا بقولهما وكتله ولم يكتف هنا بقولهما وكتله ولم يكتف هنا بقولهما مورة المنافرة المنافر المتحول المقافل المتوبع كل المنافر المتافر المتافر المنافرة المحال المتوبع المنافرة والا بأن نما ضعنا المتوله المتوبع المتوبع المنافرة المنافرة المنافرة المتحولة المتعرم وهذا ولم المتعرب أيضا حفظه المتوبع المنافرة المنافرة المتحولة المتحولة المتافرة المتافرة المتحدد كذا بل لابد من قولهما قيمته كلما بله المنافرة المتحدد القتل المنافرة القطا (قوله وإلا أعدل أى وإلا بأن تعارضنا أعذ بالأقل

نازعه سم (قوله فإن لم يكن بمحل السرقة دنائير) يعنى بأن كانوا لايتعار فون التعامل بها كما هو ظاهر (قوله متعلق ييساوى) ينبغى أن يكون وصفا لربع بقرينة مقابلته بقوله ولا يبلغ ربعا مضروبا وهذا هو الأقعد ، وهو لايخالف ماقاله الشارح من جهة المعنى . وحاصل كلام الجلال حينئذ أنه إذا سرق شيئا كالسبيكة والحلي يساوى ربع متقال غير مضروب ولا يساويه مضروبا لايقطع . واعلم أن الشارح إنما نبه على هذا التعليق الذى ذكره احترازا عن جعله وصفا لقوله شيئا إذ تلزم عليه المخالفة (قوله ولابد من قطع المقرم) بأن يقول قيمته كذا قطعا كما صوره حج قصداالسرقة (وكذا ثوب رفّ) بالمثلثة (في جبيه تمام ربع جهله في الأصب) لما مر ، وكذا ماظنه لدلانه لم يقصد أصل السرقة (وكذا ثوب رفّ) بالمثلثة (في جبيه تمام ربع جهله في الأصب) لما مر ، وكونه هنا جهل جنس المسروق لايوشركما تقرر أنه قصد أصل السرقة فلم يفترق الحال بين الجهل بالجنس هنا وبالصفة ، والثاني ينظر إلم جهله الملدكور (ولو أخرج نصابا من حرز مرتين) بأن أخرج في المرة الأولى دون نصاب وتممه في الثانية (وظارة تخلل) ينبينها (عمل المالك) بلك (وإعادة الحرز) بنحو غلق باب وإصلاح نقب من المالك أو نائيه دون غير هاب واصلاح نقب من المالك أو نائيه دون غير عالى المنتخل كل حينتا فلا فعر به كائول وغير على المنتخل كل حينتا فلا قطوله عنه كائول وغير وجد الإحراز كما لاينتي (فالإخراج الثاني سرقة فقط صواء اشهر مثناك الحرز أم لا رقطع في الأصبح) إيقاء الحرز بالنسبة للآخذ، لأن فعل الإنسان ينبي على فعلم ، لكن اعتمد البلقيني فيا إذا تخلل أحدهما فقط عدم القطع والثاني مابيقيه ، ورأى الإمام والغزل في الصور في في المنتفرة بعدم القطع بعدم القطع بعدم القطع بعدم القطع بعدم القطع المنافرة عنه ، وفي وجه إن الشهر خواب الحرز بين المرتبن وغير على المتجاب الحرز وين المرتبن وعاء حنظة لله يقطع والا قطع ، وفي دايع لن كانت الثانية في ليلة الأولى قطع أو في ليلة أخرى فلا (ولو نقب وعاء حنظة لا كورة على المرتبرة وقوت المال فعد سارقا . والثاني ينظر لمل عدم إخراجه ، أما لو انصب دفعة يقطع قطعا وقول لا نقط وقول المحال فعدة سارقا . والثاني ينظر لمل عدم إخراجه ، أما لو انصب دفعة يقطع قطعا وقول لا نقط وقول علم المورة وقوت الممال فعد سارقا . والثاني ينظر لمل عدم إخراجه ، أما لو انصب دفعة يقطع قطعا وقول

أىفلا قطع وإن كانت بينة الآخر أكثر عددا لأن الجد يدرأ بالشبهات(قوله مع قصد السرقة) يؤخذ منه أنه لو تعاتى پثيابه ربع دينار من غير شعور له به ولا قصد عدم قطعه بذلك وهو ظاهر ويصدق فىذلك (قوله لأنه لم يقصد ﴾ أي ويصدق في ذلك (قوله وإعادة الحرز) هذا ظاهر إن حصل من السارق هتك للحرز ، أما لو لم يحصل منه ذلك كأن تسوّر الجدار وتدلى إلى الدار فسرق من غير كسر بآب ولا نقب جدار فيحتمل الاكتفاء بعلم المــالك إذ لاهتك للحرز حتى يصلحه (قوله أو نائبه) أى بأن يعلم به ويستنيب فى إصلاحه (قوله دون غيرهما) عبارة سم على منهج بعد مثل ماذكر نقلا عن م ر مانصه : ثم قال م ر : إن إعادة غيرهما كإعادتهما كما أفادته عبارة المنهاج بإطلاقها (قوله أو تخلل أحدهما) ويتصور في إعادة الحرز بإعادة غيره له بأن أعاده نائبه فى أموره العامة مع عدم علم المـالك (قوله إيقاء للحرز بالنسبة للآخذ) ع : هذا ليس له معنى فيا إذا تخللت الإعادة دون العلم لأنه حرز بالنسبة له ولغيره ، وأيضا فكيف يقطع ، واَلفرض أن المخرج ثانيا دون نصاب في كلامه مؤاخلة من وجهين بل من ثالث أيضا ، وذلك لأن إطلاقه يوهم تصور إعادة المـالك من غير علم وهو محال اه سم على منهج وكتب على حج بعد نقله ماذكر بحروفه مانصه : والمؤاخذات الثلاث واردة على الشَّارِح كما لا يخنى ، نعم يمكن منع محالية الثالث لجواز أن يشتبه حرز المالك بحرز غيره فيصلحه على ظن أنه لغيره من غير أن يعلم السرقة ، ودفع قوله وأيضا الخ بأن القطع إنما هو بمجموع المخرج ثانيا والمخرجأولا لأنهماسرقة واحدة، ويمكن دفع الأول أيضًا فليتأمل اه . وقوله ويمكن دفع الأول أيضًا : أي بأنه لما أعاده من غير علم جمل فعله بَالنَّسِيةَ للسَّارِقَ لَغُوا تَغليظا عليه هذا . ويمكن ألجوابعن الثالث أيضا بأن يعلم المـالك هتك ألحرزولم يعلم بالسرقة كأن وجد الحدار منقوبا ولم يعلم بعرقة شيء من البيت (قوله في الصورة الثانية) هي مالوتخلل علم المـالك يعده كما يصرح به قوله لأن المالك مضيع الخ (قوله فانصب منه نصاب) لو أخذه مالك بعد انصابه قبل

⁽ قوله فى الصورة الثانية) يعنى إذا تخلل علم المسالك ولم يعد وهذا تبع فيه الجلال المحل ، لكن الجلال مسرّر الثانية المذكورة قبل ذلك كالأولى بالشخص فسأغ له هذا التعبير ، يخلاف الشارح فليس فى كلامه أولى وثانية وإنما قال أو تخلل أحدهما الصادق بالصورتين من غير تعيين أولى ولا ثانية (قوله وفوت المسال) قد يقيد أنه لو دم - نهاة المحاج - ٧

الشارح في تعليل الأصح لهتكه الحرز الخارج به نصاب فالخارج بالجرّ صفة لهتكه (ولو اشتركا) أي اثنان (في إخراج نصابين) من حرز (قطعا) لأن كلاً منهما سرق نصابا توزيعا للمسروق عليهما بالسوية ، وتقييد القمولى ذلك بما إذا كان كل منهما يطيق حمل ما يساوى نصابا ، أما إذا كان أحدهما لايطيق ذلك والآخر يطيق حمل مافوقه فلا يقطع الأوَّل مخالف لظاهركلامهم،وخرج باشراكهما فىالإخراج مالو تميزا فيه فيقطع من•سروقه نصاب دون من مسروقه أقل، والظاهر كما قاله الزركشي تبعا للأذرعي تصوير المسئلة بما إذا كان كل منهما مستقلا، فلو كان أحدهما صبيًا أو مجنَّونا لايميز فيقطع المكلفوان لم يكن المخرج نصابين إذاكان قد أمره به أو أكرهه عليه لأنغيره كالآلة (وإلا) بأن لم يبلغ نصابين (فلا) قطع على واحد منهما توزيعا للمسروق كذلك (ولوسرق) مسلم أو غيره (خرا) ولو محترمة (وخَرْيرا) وكلبا ولو مقتنى(وجلد ميتة بلا ديغ فلا قطع) لأنه ليس بمال ، وإطلاق السرقة عليه لغة صحيح كما مر" ، بخلاف جلد دبغ وخرة تخللت ولو بفعله في الحرز (فإن بلغ إناء الحمر نصابا) ولم يقصد بإخراجه إراقها وقد دخل بقصد سرقته (قطع) به (على الصحيح) لأنه أخذه من حرزه بلا شبهة . والثانى ينظر إلى أن مافيه مستحق الإراقة فجعله شبهة في دفع القطع ، أما لو قصد بإخراجه تيسر إفسادها وإن دخل بقصد سرقته أو دخل بقصد إنساده وإن أخرجه بقصد سرقته فلاً قطع (ولا قطع فى) سرقة (طنبور ونحوه) من آلات اللهو وكل آ لة معصية كصليب وكتاب يحرم الانتفاع به كالحمر (وقيل إن بلغ مكسره) أو نحو جلده (نصابا) ولم يقصد بدخوله أو بإخراجه تيسر إفساده (قطع . قلت : الثاني أصح ، والله أعلم) لسرقته نصابا من حرزه ولا شبهة له فيه ولوكانت لذى قطع قطعا . الشرط (الثانى كونه) أى المسروق الذى هو نصاب (ملكا لمنيره) أى السارق فلا قطع بماله فيه ملك وإن تعلق به حق لغيره كرهن ولو سرق ما اشتراه وإن لم يسلم الثمن أو كان فى زمن خيار أو ما اتهبه قبل قبضه وإن أفهم منطوقه قطعه في الثانية ، ووجه عدم القطع شبهة الملك أو مع ما اشتراه مالا

الدعوى به هل يسقط القطع لأن شرطه الدهوى وقد تعلم تنفي نظر فليراجع اهسم على حجج . والأكثر ب سقوط القطع لما سيأتى لأن السارق لو ملك ماسرقه بعد إخراجه من الحرز وقبل الوغ القاضى لم يقطع لانتفاء إلباته عليه (قوله دون من مسرو قه أقل) ولو اختلفا فادعى كل أن مسروقه دون النصاب فلا قطع لواحد منهما لعدم تحقق مقتضى القطع وإن قطع بكذب أحدهما (قوله لايميز) قيد فى كل من الصبي والمجنون (قوله ولو عترمة) أى بأن كانت للدى أو لمسلم عصرها يقصد الحلية أو بلا قصد (قوله كما مر) أى فى قوله هى لفة أخذ الشىء (قوله بأن كانت للدى أو لمسلم عصرها يقصد الحلية أو بلا قصد (قوله كما مر) أى فى قوله هى لفة أخذ الشىء (قوله غلاث جلد دينغ) أى فاقوله هى لفة أخذ الشيء و من يعلم في خيالات جلد دينغ) أى فاقطه المشهة اهم مم على حج (قوله كانم على المتلافع الشية اهم مم على حج (قوله كانم على المنابور ونحوه والفرض أن مكسره يبلغ نصابا (قوله أوكان فى زمن خيار) أى ولوله المبائع

أمركه الممالك بعد الانصباب وأخذه لاقطع ، وكلام غيره قد يفيد خلاف ذلك ، لكن نظر فيه سم من جهة أن القطع إنما يثيت بعد دعوى المالك وقد تعذرت دعواه هنا بعد أخذه ماله فليراجع (قوله فى الثانية) وكلما فىالأولى إذا كان الحيار البائع (قوله شبهة الملك) يقال عليه فكان المناسب تأخيرهما وذكرهما عند قول المصنف الثالث عدم شبهة فيه ، والشباب حج أشار إلى التعليل بغير ماذكره الشارح فإنه قال فيا مرَّ عقب قوله فلو قطع بما له فيه آخر بعد تسليم النمن أوكان النمن مو"جلا لم يقطع ، أو الموصى له به قبل موت الموصى أو بعده وقبل القبول قطع . ألما فى الأكول فلأن القبول الم يقتل بالموصية . وأما فى الثانية فبناء على أن الملك فيها لايحصل بالموت مع أنه مقصر بعدم قبول أو الملك فيها لايحصل بالموت مع أنه مقصر وينضم إليه أن الحداد المتب الموهوب قد يكون سبيا لإذن الواهب له فى قبضه ، فالقول بأن الفرق غير مجد مردود (فلم ملكه بإرث وغيره قبل إخراجه من الحرز) أو بعده وقبل الرفع إلى الحاكم ، أما بعده فلا يفيد ولو قبل الشوت كا اقتصاء كلامهم ، وصرح به صاحب البيان لأن القطع أيما يتوقف على الدعوى وقد وجدت (أو تقصى فيه عن نصاب بأكل أو غيره) كياحراق (لم يقطع) المخرج لملكه له الممانع من الدعوى بالمسروق المتوقف على اللاعوى بأسروق المتوقف على القاصب بروم خم جعلمها هريسة (وكلما) لاقطع (إن ادسمي) السارق (ملكه) للمسروق قبل الإخراج أو بعده وقبل الرفع أو للمسروق ما المجلم المناو المحرز أو ملك من له في ماله شبهة كأصله أو سيده أو أفر المسروق منه بأنه ملكه وإن كلمه منه الحيمول الحال أو المحرز أو ملك من له في ماله شبهة كأصله أو سيده أو أفر المسروق منه بأنه ملكه وينه المؤمن منه بأنه ملكه وإن كلمه منه الحيمول الحال أو المحرز أو ملك من له في ماله شبهة كأصله أو سيده أو أفر المسروق منه بأنه ملكه وإن كلمه منه المجهول الحال أو المحرز أو ملك من له في ماله شبهة كأصله أو سيده أو أفر المسروق منه بأنه ملكه وإن كلمه منه المجهول الحال أو المحرز أو ملك منه المحدود المحدو

(قوله بعد تسليم الثمن) مفهومه أنه لو لم يسلم الثمن قطع ، وهو مشكل بأن المال المسروق معه غير مجرز عنه المتسلطه على ملكه ، إلا أن يقال : لما كان تمنوعا شرعا من أخذ ما اشتراه قبل تسليم تمنه كان الجل حرزا لامتناع دخوله عليه (قوله أو بعده) أى الموت (قوله أما في الأولى) هى قوله قبل موت الموسى ، وقوله وأما الثانية هى قوله أو بعده (قوله القلول بأن الفرق غيز عجد مردود) أى بما تقدم فى قوله إذ الفرق أن القبول المخ وكذا لا تطلع إن ادعى السارق ملكه) أى وإن لم يكن لالقا به وكان ملك المسروق منه ثابتا بهيئة أو غيرها وهى من الحيل المخرقة بنهما أن دعوى الملك هنا يترتب عليها الاستيلاء على مال الغير بالبيع ونحوه وثبوت الملك فيه لا يتوقف على حضور الشهود وعمالتهم وعمالة الولى ، فكان نوع أمله على ينينة ، بخلاف الزوجية فيان تصمة النكاح تتوقف على حضور الشهود وعمالتهم وعمالة الولى ، فكان نوع ته أبعد من ثبوت الملك مع شدة المار اللاحق لفاعله ، بل ولا يختص العار به بل يتعدى منه إلى المقاط الحد وإلى دفع الضرر اللاحق لفير الزافى ، غلات السرقة فإن ثبوت الملك فيه أقرب من ثبوت الزوجية فحرم دعوى الملك الإسقاط القطع ولا كذابه) أى السارق منه (قوله وإن كلمه) أى السارق (قوله أو له الميرو له أي الدارق

ملك مانصه : ولو على قول ضعيف ، ثم أورد هذين الفرعين فأشار إلى أن وجه القطع فيهما شبهة الخلاف في الملك وإبرادهما في كلامه حينتذ واضح ، إلا أنه استشعر ورود مسئلة الوصية عليه فأشار إلى الجواب بأن محل رعاية شبهة الحلاف المياة شبهة الحلاف المياة شبهة الحلاف المياة أخيرة المياة ا

(على النص) لاحماله وإن قامت بينة بل أوحجة قطعية بكذبه كما اقتضاه إطلاقهم ، ولا يعارضه تقييدهم بالمجهول فيا مرّ الصريح في أنه لا أثر للدعواه ملك معروف الحرّية لإمكان الفرق بإمكان طرو ملكه لذلك ولو في لحظة ، بخلاف معروف الحرّية فكان شبهة دارثة للقطع كدعواه زوجية أو ملك المزنى بها ، ولو أنكر السرقة الثابتة بالبينة قطع لأنه مكذب للبينة صريحا بخلاف دعوى الملك ، وفي وجه أو قول مخرج يقطع وحمل النص على إقامة بينة بما ادَّعاه (ولو سرق شيئاً) فبلغ نصابين (وادَّعاه أحدهما له) أو لصاحبه وأنه أذن له (أولهما فكذبه الآخر لم يقطع المدعى) لاحيال صدقه (وقطع الآخر فىالأصح لإقراره بسرقة نصاب بلا شبهة . أما إذا صدَّة. فلا يقطع كالمدعى ، ومثله ما إذا لم يصدق ولم يكذب أو قال لآأدرى لاحيال مايقوله صاحبه . والثانى لايقطم المكلب لدعوى وفيقه الملك له كما لو قال المسروق منه إنه ملكه يسقط القطع كما مر (وإن سرق من حرز شريك مشتركا) بينهما (فلا قطع) عليه في الأظهر وإن قل نصيبه) لأن له في كل جزء حقا شائعا فأشبه وطء أمة مشركة، وخرج بالمشترك سرقة ماتخص الشريك فيقطع به على ما قاله القفالى ، لكن الأوجه ماجزم به اللمــاوردى أنه إن اتحد حرزهما لم يقطع : أي مَا لم يدخل بقصد سرقة غير المشترك أخذا مما يأتَّى قبيل قوله أو أجنبي المفصوب وإلا قطع . الشرط (الثالث عدم شبهة له فيه) لحبر و ادرءوا الحدود بالشبهات ؛ وفي رواية صحيحة وعن المسلمين ما آستطعتم ۽ أي وذكر هم ليس بقيد كما مرّت نظائره (فلا قطع بسرقة مال أصل) للسارق وإن علا (وفرع) له وإن سفل لشبهة استحقاق النفقة في الجملة ، وسواء أكان السارق حرا أم عبدا كما صرح به الزركشي ، وبحث البُلقيني أنَّه لو نلد إعتاق قنه غير المميز فسرقه أصله أو فرعه قطع لانتفاء شبهة استحقاق النفقة عنه بامتناع تصرّف الناذر فيه مطلقا، وبه فارق المستولدة وولدها لأن له إيجارهما ، وما نظر به فيه يرد " بأنه لاوجه له مع علم السارق بالنلووأنه يمتنع عليه به التصرّف فيه (و) لاقطع بسرقة من فيه رقّ وإن قلّ ومكاتب مال (سيد) أو أصل أو فرع

(قوله بإمكان طرو ملكه) أى المسروق منه (قوله كدعواه زوجية) أى ولوكانت معروفة بتروجها من غيره (قوله بإمكان طرو ملكه) أى المسروق منه (قوله كدفع المناقبه وطاء أمة مشركاته أى فلا يحد بعد المناقبة المناقبة

⁽قوله لاحتماله) هو جرى على الغالب بدليل ما يعده (قوله وأنه أذن له) انظر ما الحاجة إليه مع أنهما سرقا معا . وحاصل دعواه حيثتك أنه أخرج المسروق بحضور مالكه معاونا له فيه وإن لم يأذن له فى ذلك (قوله لإقراره بسرقة نصاب) أى فيا لو أثبت أصل السرقة بإقرارهما لا بالبينة وبللك صور فى شرح المنهج (قوله أما إذا صدقه فلا يقطع كالمدعى ومئله النغ) ظاهره عدم القطع وإن لم يقل المدعى وأذنت له وهلا يقيد بذلك كما قيد به نظيره المسارّ (قوله عنه) أى العبد وهو متعلق بانتفاء (قوله مع علم النخ) أى أما إذا لم يعلم ملنظر وجه كما هو واضح (قوله ومكاتب) عبارة التحفة : ولو مبعضا ومكاتبا (قوله أو أصل أو فوع)

أو نحوهما من كل من لا يقطع السيد بسرقة ماله لشبة استحقاق النفقة ولأن يلده كيد سيده ، ولا فرق كما بحثه الزركشي بين اتفاق دينهما واختلافه ، ولو ادعى الفن أوالفريب كون المسروق ملك أحد بمن ذكر لم يقطع وإن كلبه ، كما لو ظن أنه ملك لمن ذكر أوسرق سيده ماملكه ببعضه الحرّ فكلمك للشبة في أرجع الوجهين (والأظهر قطع أحد الزوجين بالآخر) أى بسرقة ماله المحرز عنه لعموم الأدلة وشبة استحقاقها الفقة والكسوة في ماله لا أثر ألما شهتا مقد رقع عنه المفرز عنه لعموم الأدلة وشبة استحقاقها الفقة والكسوة في ماله لا أثر أن لها شهتا من ذلك حال السرقة وأخذته بقصد الاستيفام لم تقطع كمائن سرق مال مدينه بقصد ذلك ، ولو اد تمي جميود مديونه أو مالمات صدق كما بحثه الأفرى للاحيال صدقه ولا قطع عليه يسرقه طعاما زمن قحط لم يقدر عليه ولو بشن غال. والثاني المنع لما مر ومن سرق مال بيت المال) وهو مسلم (إن أفرز لطائفة ليس هو منهم تطع ولا يتفاد الشبة (وإلا) بأن لم يفرز (فالأصح أنه إن كان له حق في المسروق كال مصالع) ولو غنيا (وكصدقة) أى زكاة أفرزت (وهو فقير) أى مستحق لما بوصف فقرأو غيره ، وآثر التعير بالأول لفلبته على استحق الما يقطو (فلا) بان لم يكون له فيه حق كفني أخذ صلفة وليس وستحقيا (فلا) يقطع للشبة ولو لم يوجد فيا ظفركما يأتي (وإلا) بان لم يكون له فيه حق كفني أخذ صلفة وليس وستحق دام لإصلاح ذات البين ولا غازيا ، ومثل الغني من حرمت عليه لشرفه (قطع) لاتفاء الشبة ، بخلاف أخط

ما يأتى من أن الغنى إذا سرق من ماك الزكاة قطع مع أنه يحتمل عروض الفقر له فيصير مستحقا له (قوله فكلك) أي لاقطع ، وقوله للشبهة وذلك أن ماملكه بعضه الحرّ يصير ملكا لحملة العبد وللسيد فيها حق وهو جزوه الرقيق (قوله وأخذته بقصد الاستيفاء) ظاهر سياقه علم اعتبار هذا القيد في الرقيق والأصل والقرع والفرق يمكن اه سم على حج . أقول : لعله استحقاق نحو الأصل والقرق للكتابة بلا تقدير فكان ذلك كملك نفسه ، بخلاف الزوجة فإنها إنما تأخذ بدل ما استقر لها من الدين فلم يشبه ما تأخذه ملك نفسها فاحتاجت القصد (قوله كدائن سرق مال مدين الغ) في الروض وشرحه ، فإن سرق مال غربمه الجاحد للدين الحال أو المماطل وأخذه بقصد الاستيفاء لم يقطع لأنه حينئذ مأذون له في أخذه شرعا ولا قطع ، وغير جنس حقه كهو : أي كجنس حقه في ذلك ، ولا يقطع بز الله على قدر حقه معه وإن بلغ الزائد نصابا اه . وقضيته القطع بسرقة مال غربمه الغير المماطل .

[فرح] لوسرق مال المرتدّ بنبغي أن يوقف القطع ، فإن عاد إلى الإسلام قطع السارق وإن هلك مرتدا ، فإن كان له حق فىمال الني فلا قطع وإلا قطع كذا و افق عليه مربحتا فليحرر اهسم على منهج (قوله فلا قطع) أى وإن أخذ زيادة على مايستحقه أخذا نما تقدم عن الروض وشرحه (قوله ولو لم يوجد فيها ظفر) أى وإن لم يوجد فيها

أى للسيد (قوله وبه فارقت المبعض) هكذا فىالنسخ بميم قبل الموحدة ولعل الميم زائدة وإن كانت محيحة أيضا ، ثم رأيت نسخة كذلك (قوله لم يقدر عليه ولو يشمن غال) أى بأن وجد الثن ولم يسمح به مالكه أو عجز عن الثمن (قوله وإن لم توجد شروط الظفر كما اقتضاه إطلاقهم) كذا هو فى بعض النسخ ملحقا عقب قوله بقصد ذلك ، وعليه فلا يمتاج لقوله بعدولو ادعى جحود مليونه الخ (قوله أفرزت) انظر ما الداعى له وكأنه لبيان

مايعوّز الأنخذ بالظفر (قوله لأتبا قد تصرف) أى سواء أخد من مال المصالح أو من غيرها (قوله لتقدير السهم أي فينطع المخلقا) أى غنياكان أو فقيرا حيث أخذ من سهم المصالح ، بخلاف ما لو أخذ من ما لو أكثر أن أن أن أن أن يقصد بوضعه صيانته لا انتفاع الناس ، فلو جعل فيه نحو سقيقة بقصد وقاية الناس نحو الحر وقد قد قائدية المعدة للزينة ، مفهوم قول المصنف سقفه لدفع نحو كان أولى لكنه ضعه لما فيه القطع اختصارا أو للمناسبة ، وكتب أيضا حفظه الله : قوله وقناديله المعالمة الناس عامة الناس عامة الناس عامة الناس عامة الناس عامة الناس بالجدران (قوله ولا واعظ) أى لأنها إنما تتخذ لفع عامة الناس بسمع مايقال عليها وقوله ويقطع بسرقة ستر الكعبة) وينبغى أن مثل ذلك الوخام الكعبة ، وينبغى أن يقول مثل ذلك لوخام الكعبة ، وينبغى أن على المناسبة ، في متر الأولياء (قوله لا لابنحو حصره)

الواقع (قوله احتراز عن اللدى) لايحنى أن هذا ليس هو الذى قرره فيا مر . بل حاصل ماقرره أنه احتراز عن الدى مثلا إذا أخذ من المفرز الصدقات . واعلم أن ماذكره هنا إلى آخر السوادة تبع فيه ابن حجر إلا أنه تصرف فى عبلا ته وأسقط منها ما أوجب الحلل . وعبارة ابن حجر فى خفته : واعترض هذا التفصيل : أى الذى ذكره المستحد بأن المعتمد الذى دل عليه كلام السيخين فى غير هذا الكتاب وكلام غيرهما أنه لاقطع بسرقة مسلم مال بيت المال مطلقا لأن له فيه حتى فى الحيمة الذى وقوله إلا إلى الذى وقوله إن المن عليه بجعل قوله إن كان له فيه حتى فى المسلم وقوله وإلا فى الذى وقوله وهو فقير الغالب فلا مفهوم له . وقول شارح إن الذى يقطع كان فيه ولا فى بعض أحواله . وحينئذ فيفيد المن أن المسلم مع عدم الإفراز لا يقطع مطلقا وإيهامه أن مال الصدقة بسائر أنواجها من أموال بيت المال غير مراد ، كما أن إيهامه أن مال الصدقة بسائر أنواجها من أموال بيت المال غير مراد به كما أنه مال الصدقة بسائر من أموال بيت المال غير مراد أيضا وإن مراد يسائر على المستحد المؤلول عبارته بجعله من باب ذكر النظير وإن لم يصدق علمه المقسم ويرتفع بهذا الإيهام من أصله أنهب (وله ويوضد منه أن الكلام من باب ذكر النظير وإن لم يصدق علمه المقسم ويرتفع بهذا الإيتام من أصله أنهب (وله ويوضد منه أن الكلام من باب ذكر النظير وإن لم يصدق علمه المقسم ويرتفع بهذا لاينقاع الناس بساعهم الخطيب عليه لأنهم يتغلعون فى غير المنبر الخي أي لأنه ليس لتحصيل المسجد ولا لزينته بل لانتفاع الناس بساعهم الخطيب عليه لأنهم يتغلعون فى غير المنبر الخي أي لأنه ليس تتحصيل المسجد ولا لزينته بل لانتفاع الناس بساعهم الخطيب عليه لأنهم يتغلعون

تسرج ولا بسائر مايفرش فيه ، وعمل ذلك في مسجد عام ، أما ما اختص بطائقة فينجه جريان هذا التفصيل في تلك الطائفة فينهما يقطع مطلقا ، والأوجه عدم القطع بسرقة مسلم مصحفا موقوظ للقراءة في مسجد وإن لم يكن قارئا لشبهة الانتفاع به بالاستمتاع لقارئ فيه كفناديل الإسراج ، ورأى الإمام تخريجه وجه فيهما لأنهما من أجزاء المسجد وهو مشترك ، وذكر في الحصر والقناديل وجهين وثالثا في القناديل ، الفرقة الأولى الحازمة بين ما يقصد للاستضاءة وما يقصد للزينة : أى فيقطع في الثاني كما يقطع فيه على الطريقة الأولى الحازمة المقابل لها ما رأى الإمام تخريجه وما ذكره من الحلاث (والأصح قطعه بموقوف) على غيره ممن ليس نحو أصله موقوف على جهة عامة كبكرة بثر مسبلة وإن كان السارق ذبيا كما قاله الرويافي لأن له فيها حقا ، ولا ينافيه مامر في مال بيت المال لأن شحول لفظ الوقف له هنا صيره من أحد الموقوف عليم وإن سلمنا أنه بطريق النبية هما في مال بيت المال لأن شحول لفظ الموقوف عليم وإن سلمنا أنه بطريق النبية فكانت الشبة هنا قوية جدا ، وسواء أقلنا الملك في الوقف قد تعالى أم للموقوف عليم لأنه ملك لازم وإن كان ضعيفا ، أما غلة الموقوف عليم لأنه ملك لازم وإن كان ضعيفا ، أما غلة الموقوف الم يعبد تنقد وجوب الطاعة أو مغمى حرز حال كونها معلورة كان كانت (نائمة أو مجنونة) أو مكرهة أو أعجمية تنقد وجوب الطاعة أو مغمى عليها أو سكرانة . قال الزركشي : أو عمياء لعدم المؤيون المائة المستيقظ المختارة البصيرة لقدرتها على الامتناع ، وكأم الولد في ذلك غيرها كا فهم بالأولى ، ولا قطع بسرقة مكانت ومبض لما فيه من لقدرتها على الامتناع ، وكأم الولد في ذلك غيرها كا فهم بالأولى ، ولا قطع بسرقة مكانت ومبض لما فيه من

وينبغي أن يلحق بذلك أبوب الأحلية لأنها تتخذ للستر بها عن أعين الناس (قوله ولو بسائر ما يفرش) أي ولو كان ثمينا كبساط نفيس (قوله أما ما اختص بطائفة) وليس من ذلك أروقة الجامع الأزهر ، فإن الانتصاص بمن فيها عارض إذ أصل المسجد إنما وقف للصلاة فيه والمجاورة به من أصلها طارتة (قوله فغيرها الانتصاص بمن فيها عارض إذ أصل المسجد إنما وقف للصلاة فيه والمجاورة به من أصلها طارتة (قوله فغيرها بمن لاحاجة له فيها الشرب من مائها والاسراحة فيها حيث لم يضيق على أهلها ، اللهم إلا أن يقال : إن غير من بيت الممال لأن ذلك تبم للمسلمين (قوله أما اللدى فيقطع مطلقا) أي بالسوقة من المسجد ، أما سرقته من كتائسهم فينبغي أن يجرى فيه تفصيل المسلمين في سرقته من المسجد المنح (قوله مطلقا) أي والمنف والملفحية بطعه يباب مسجد النح (قوله موقوفا القرامة في مسجد) ظاهره أنه إذا لم يكن موقوفا بتلك الصفة -كأن وقفه على من ينضع به أو يقرأ فيه مطلقا أو في غير المسجد القطع وفيه نظر فتأمل ، فإن الظاهر أنه غير مراد وأن التقيد به مجرد تصوير (قوله ورأى الإمام تحريح وجه فيها) أى الباب والجذع (قوله الفرق بين) أى وهو النخ (قوله كركة بتر مسبلة) أى طاقة (قوله القرف بن بقية الأوقاء (قوله كا فهم المشرب ر قوله الوقف نقد تعالمي) معتمد (قوله ولا قطع بسرقة مكانب) أى حائمة الولم في أي والتقييد بام ألوله أي والتقيد بام كرت عربة أخذا من المناها ، أن والتقيد بام كرت المناه من المتحدا أعلم المرقة مكانب) أى والتقيد بام ألوله فيها (قوله ولا قطع بسرقة مكانب) أى كانة صحيحة أعذا من بالأخول) أى والتقييد بام أم الولد فيها (قوله ولا قطع بسرقة مكانب) أى كانة صحيحة أعذا ما ن

به حينئذ مالا ينتفعون به لو خطب على الأرض (قوله فيهما) يعنى باب المسجد وجذعه (قوله سواء قلنا الملك) فى الوقف نله تعالى أم للموقوف عليه) أى بخلاف ما إذا قلنا إنه للواقف فيقطع (قوله بخلاف الموقوف) أى فإن فيه الحلاف (قوله لعدم النميز) هذا تعليل لخصوص ما فى المتن

مظنة الحرية . ولا يشكل بأم الولد ويقال الحرية فيها أقوى منها في المكاتب لعوده للرق بأدني سبب ، بخلافها لأن استقاله بالتصرف صير فيه ضبا بالحرية أقوى منها في المكاتب لعوده لايقم ، والثانى قال الملك فيها وفي المرقوف ضعيف . الشرط الرابع كونه محرزا) بالإجماع وانما يستحقق الإحراز (بملاحظة المصمروق من وفي ما يقول المرقوف أملين الحرز ولم تضبطه اللغة فير عرف مع متباها كما يهم بما يأتى لان الشرع أطابق الحرز ولم تضبطه اللغة فيرجع فيه إلى المرف ، وهو مختلف باختلاف الأحوال والأوقات والأموال ، وإنما المتراط ذلك لأن غير المحرز المنافق بقص عرز مع انتقائهما لأن النرم عليه المانع من أخطه طاب المتراط المرافق على المحروف من المتراط المرفق المنافق المتراط ألمان من أخطه وقد عام من ذلك أن أو في كلامه مانفة خلو لامانية بحم (فإن كان بصحراء أو مسجد) أو شارع أو مسكة منسدة أو نحوه ما كله المانق من المتراط روئية السارق للملاحظة ليمتنم من السرقة إلا بنغفه الانتفاق المحافظة المحافظة المحافظة المحافظة المنافق المنافقة اللحاظة منالما من لا تشراط الدوام والا في المحرز ما لا ينسب المودع بوضع الوديمة فيه إلى تقصير (وإن كان بحضن كنى لحاظة في بعض الأزمنة دون بعض محمد لأز مقالم المن المواطقة كما يعلم من المتراط الدوام والم المنافقة المحافظة منالما مروز (وإن كان بمحمون (وإصطبل حرز دوام) ولو نفيسة حمد كان مغلقة المحافظة في بعض الأزمنة دون بعض كدامه الآتى في الماشية (لا آنية وئياب) وإن لم تكن نفيسة عملا بالموف ، ولان إخراج الدوام المعام منافق الماشية (لا آنية وئياب) وإن لم تكن نفيسة عملا بالموف ، ولان إخراج الدوام المعامل من المدورة المعامل ورز دواب) وإن لم تكن نفيسة عملا بالموف ، ولان إخراج الدوام المعامل عرفو والمعلل حرة والمعالم عرفا المعاملة على ال

قوله لأن استقلاله النح (قوله لعوده) تعليل للإشكال والفسير راجع للمكاتب (قوله وقد لايقع) بأن تموت السيد (قوله وحصانة موضعه) قال ع : وقد يمثل له بالمقابر المتصلة بالعمارة وكذا الدور عند إغلاقها ، في هديرة بأن هدا لم يخل عن المعارة وكذا الدور عند إغلاقها ، في هديرة بأن هدا لم يخل عن أصل الملاحظة ، نع قد يمثل له بالراقد على متاع (قوله أو مع ماقبلها) أى الملاحظة فيلم أنه قد يمكن أن يكن على حج : أى وقد يجتمعان (قوله منزل فيلم أنه قلم يكن أن يدعى حصانة موضعه حقيقة الاسم على من أن يدعى حصانة موضعه حقيقة الاسم على حج : أى بأن يقال المراد بالموضع ما أخذ المسروق منه وهو هنا حصين بالنوم على الثوب (قوله فإن كان بصحراء أو مسجد إلى قوله كلى طائل مناد) ماقد يفهمه هذا الصفيع فى نفسه من اعتبار اللحاظ فى الجلملة فى سائر المحافظ فى الجلملة فى سائر على المسائل قوله بملاحظة أو حصانة الدال على أنه قد يمكني بمجرد الحصانة فلا ينأفي عدم اعتبار اللحاظ اله مم على في بعض مسائل نحو الإصطبل والدار الآتية ، وقوله الآتى كني لحاظ ممتاد : أى حيث يعتبر اللحاظ اله مم على عبد ويصرح به قول الشارح قبل فأو فى كلامه الغ (قوله وكل منها لاحتصانة له) أفهم أنه إذا كان لاحدها فل وقع اختلاف فى ذلك على كان ثم ملاحظة من الممالك أولا فينبغى تصديق السارق لأن الأصل عدم وجوب حالة كل دار قوله وثياب) أى لم يعتد وضعها فيه لما يأتى فى قوله وثياب (قوله وثباب) أى للغلام

⁽قوله من قوى متيقظ) سيأتى فى بعض الأفواد الاكتفاء بالضعيف القادر على الاستغاثة مع مقابلته بالقوى ، فلعل مراده بالقوى هنا مايشمل الفعيف المذكور علىخلاف ماسيأتى (قوله بكسراللام) أى أما بفتحها فهوموشحر العين (قوله إذ ضابط الحرز الخ) هذا لايمنعه البلقينى بل هو قائل بموجبه كما لايخنى ، وليس فيه مايمتع مائيته فتأمل

الاجتراء عليه بخلاف نحو الثياب ، نعم ما اعتيد وضعه فيه من نحو سطل وآلات دواب كسرج وبردعة ورحل وراوية وثياب يكون مجرزا كما قاله البلقيني وغيره وهو ظاهر ، وعلم منه أن المراد السرج واللجم الحسيسة ، بخلاف المفضضة من ذلك فلا تكون محرزة فيه كما قاله الأذرعي ، لأن العرف جار بإحرازها بمكان مفرد لها (وعرصة) نحو خان و (دار وصفتها) لغير نحو السكان (حرز آنية) خسيسة (وثياب بذلة لا) آنية وثياب نفيسة ونحو (حلى ونقد) بل تحرز في بيت حصين ولو من خان وسوق عملا بالعرف فيهما (ولو نام بصحراء) أى موات أو مملوك غير مغصوب (أو مسجد) أو شارع (على ثوب أو توسد متاعا) بعد توسده إحرازا له بخلاف مافيه نحو نقد فلامالم يشده بوسطه كما يأتى وينبغى كما قاله الشيخ تقييده بشده تحت الثياب أى بأن يكون الحيط المشدود به تحبّها بخلافه فوقها لسهولة قطعه في العادة حينتذ (فمحرّز) إن حفظ به لوكان متيقظا للعرف، وكذا إن أخذ خاتمه أوعمامته أو مداسه من أصبعه الذي لم يكن به متخلخلا وكان في غير الأتملة العليا أو من رأسه أو رجله أو كيس نقد شده بوسطه ، ونزاع البلقيني في التقييد بشد الوسط في الأخير فقط بأن المدرك انتباه النائم بالأخذ وهو مستوفى الكل ، وبأن إطلاقهم الحاتم يشمل ما فيه فص ثمين مردود بأن العرف يعد النائم على كيس نحو نقد مفرطا دون النائم وفي أصبعه حاتم بفص ثمين ، وأيضا فالانتباه بأخذ الحاتم أسرع منه بأخذ ماتحت الرأس ، وظاهر في نحو سوار ، المرأة أو خلخالها أنه لايحرز بجعله في يدها أو رجلها إلا إن عسر إخراجه بحيث يوقظ النائم غالبا أخذا ثما ذكروه فى الحاتم فى الأصبع (فلو انقلب) بنفسه أو بفعل السارق (فزال عنه) ثم أخذه (فلاً) قطع عليه لزوال الحرز قبل أخذه ، وأمّا قول الجونني وابن القطان لو وجد جملا صاحبه نامم عليه فألقاه عنه وهو نائم قطع فردود ، فقد صرح البغوى بعدمه ، لأنه قدر فع الحرز ولم يهتكه ، وقد علم من كالامهم الفرق بين هتك الحرز ورفعه من أصله ، ويوخذ منه أنهلو أسكره فغاب فأخذ مامعه لم يقطع لأنه لاحرز حينثذ (وثوب ومتاع وضعه بقربه) بحيث يراه السارق ويمتنع منه إلا بتغفله (بصحراء) أو شارع أو مسجد (إن لاحظه)

(قولهواللجم الحسيسة) وقياسه أن ثياب الغلام لوكانت نفيسة لايعتاد وضع منالها في الإصطبل لم يكن حرزا لها (قوله وعرصة) الفرض منه بيان تفاوت أجزاء الدار في الحرزية بالنسبة لأنواع المحرز مع قطع النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصائة في الحرزية وعدم اعتباره من قوله الآتي ودار منفصلة النخ اه مع ملحج (قوله لغير نحو السكان) وقياسه أن ثياب الفلام لوكانت نفيسة لايعتد وضع مثلها في الاصطبل لم يكن حرزا لها (قوله أو مملوك غير مفصوب) مفهومه أنه لو نام في مكان مفصوب لايكون مامعه عرزا به، يكن حرزا له، وسيائي التصريح به في كلام المصنف في الفصل الآتي (قوله فعرز إن حفظ)كأنه إشبارة إلى اعتبار ما يأتي فيقوله وشرط الملاحظ الخما المصنف في القصل الآتي (قوله في غير الأنملة العليا) أى من جميع الأصابع (قوله في يدها أو رجلها) أى وإن كانت نائمة بيئها فلايمد نفس البيت حرزا (قوله فالقاء عنه) أى وأخذه (قوله أنه لو أسكره الله) وقياس ذلك أنه لوكان النورية الحرز من أصله هناك بأن هدم جميع جدران البيت لم يقطع فليتأمل اهسم على حج . ومعلوم أن

⁽ قوله وعلم منه) أى من قوله ما اعتبد (قوله بحيث يواه السارق الغ) المناسب المفهوم الآتى أن يقول بحيث ينسب إليه ، وقد مرّ ردّ بحث البلقيني اشتراطه روية السارق العلاحظ

لحاظا دائمًا كما مر (محرز) بخلاف وضعه بعيدا عنه بحيث لاينسب إليه فإنه مضيع له ، ومع قربه منه يعتبر أنتفاء از دحام الطارقين وإلا فلا بدمن كثرة الملاحظين بحيث يعادلونهم ، ويجرى ذلك في كل زحمة على دكان نحو خباز (وإلا) بأن لم يلاحظه كأن نام أو ولاه ظهره أو غفل عنه (فلا) إحراز لأنه يعد مضيعًا حيثتُك ، ولو أذن للناس في دخول نحو داره لشراء قطع من دخل سارقا لا مشتريا ، وإن لم يأذن قطع كل داخل ، وهذا أوضح مما ذكره أولا بقوله فإن كان بصحراءً إلى آخره فمن ثم صرح به إيضاحا (وشرط الملاحظ قلدته على منعسارق بقوة أو استغاثة) بغين معجمة ثم مثلثة أو بمهملة ثم نون ، فإن ضعف بحيث لايبالى به السارق وبعد محله عن الغوث فلا إحراز ، بخلاف المبالي به ولهذا لو لاحظ متاعه ولا غوث فإن تغفله أضعف منه وأخذه قطع أو أقوى فلا (ودار) حصينة كما علم من قوله أو حصانة موضعه لكنه لايتأتى اشتراطه كما علم مما مر مع وجود قوى متيقظ (منفصلة عن العمارة إنْ كان بها قوى يقظان حرز مع فتح الباب وإغلاقه) لاقتضاء العرف ذلك (وإلا) بأن لم يكن بها أحد أو كان ضعيف وبعدت عن الغوث أو قوى غير أنه نائم (فلا) تكون حرزًا ولو مع إغلاق الباب، وهذا ماق الكتاب كالمحرر ، والمعتمد مافي الروضة أنها حرز بملاحظ قوى بها يقظان مع فتحه وإغلاقه ونائم مع إغلاقه أو ردَّه أو نومه خلفه بحيث ينتبه بصرير فتحه أو فيه ولو مع فتحه بحيث يعد محرزًا ، وقول الشارح فليست حَرْزًا مع فتح الباب وإغلاقه أشار به إلى أن كلامه فى المنهاج لايخالف الروضة إذ تقدير كلامه : ولا يضرّ كونها حرزًا مع وجود أحدهما وإن سكت عنه في المنهاج ويتجه فيمن بدار كبيرة مشتملة على محال لايسمع من بأحدها من يدخل الآخر أنه لايحرز به إلا ماهو فيه وأن من ببابها لايحرز به ظهرها إلا إن كان يشعر بمن يصعد إليها منه بحيث يراه وينزجر به (و) دار (متصلة) بالعمارة : أي بدور مسكونة وإن لم تحط العمارة بجوانبها كما اقتضاه إطلاقهم ، ويفرق بينه وبين ما يأتى فى الماشية بأن الغالب فى دور البلد كثرة طروقها وملاحظها ، ولا

عمل ذلك حيث كانت اللبنات التي أخرجها من الجدار بهدمه لاتساوى نصابا وإلا قطع (قوله بحيث يعادلوبهم) أي السراق (قوله ولو أذن للناس في دخول نحو داره) منه الحيام فن دخله الغسل فسرق منه لم يقطع حيث لم يكن ثم ملاحظ ، ويختلف الاكتفاء فيه بالواحد والاكر بالنظر إلى كثرة الزحمة وقلمها ، ومنه أيضا ماجرت العادة به من الأسمطة التي تعمل للأفراح ونحوها إذا دخلها من أذن له ، فإن كان بقصد السرقة قطع وإلا فلا ، أما غير المأخون له فيقطع مطلقا ، وكون اللمنحول بقصد السرقة لايعلم إلا منه .فلو ادعى دخوله لغير السرقة لم يقطع (قوله المأون الغي عن من دخل الشراء منه (قوله يقال عن والم يم عن من دخل الشراء منه (قوله يقال المؤلف على المأون من كران (خوله وبعدت عن الغوث) فيه إشارة إلى أن في حكم فالقاف في كلام المصنف ساكنة لأنها نظير الكاف في سكران (قوله وبعدت عن الغوث) فيه إشارة إلى أن في حكم القوى الفيرية من الغوث ، وينهني أنه كالقول (قوله بعم حبود أحدهما) المراد أن قول الشارح (قوله مع وجود أحدهما) المراد أن قول الشارح

(قوله لكنه لايتأتى اشتراطه الخ) وحينتك فشرطيته إنما هى فى قوله ومتصلة (قوله والمعتمد ما فى الروضة) المذى فى الروضة بعض هذا لاجمعه (قوله إذ تقدير كلامه الخ) فى هذا السياق قلاقة ، والمراد أنه حيث كان منطوق المنهاج ماقرره الشارح فى بعض صور المفهوم فلا يضر كونها حرزا النخ ، إذ هومسكوت عنه فيه ، لكن فى هذه الإشارة وقفة مع ذكر الجلال الصور الثلاث التى ذكرها الشارح هنا ، ثم قوله عقبها فليست النخ (قوله وبين. ما يأتى فى الماشية ، أى فى قوله وعمله كما قاله الأفرعى النخ كذلك أبنية المـاشية (حرز مع إغلاقه) لها (وحافظ) بها (ولو) هو (ناثم) ضعيفوإن كان ليلا وزمن خوف، فقول الأذرعي إن الضعيف كالعدم مردود لأن الإحراز الأعظم وجد بإغلاق الباب ، واشتراط الحافظ إنما هو ليستغيث بالجيران فيكنى الضعيفالذلك ، نعم ينبغى تقييد الحرز بُما إذا كان السارق يندفع حينئذ باستغاثة الجيران كما هو معلوم مما مرّ في شرط الملاحظ (ومع فتحه) أى الباب (ونومه) أى الحافظ (غير حرز ليلا) بالنسبة لمـا فيها من الأمتعة لضياعها مالم يكن النائم بالباب أو بقربه كما هو واضح أخذا نما مرّ آ نفا بالأولى (وكذا نهارا في الأصح) لذلك ، ونظر الطارقين والحيران غير مفيد بمفرده في هذا ، بخلافه في أمتعة بأطراف الحوانيت لوقوع نظرهم عَليها دون أمتعة الدار ، أما زمن الخوف فغير حرز قطعا كما لوكان بابها فى منعطف لايمرّ به الجيران ، وأمَّا هي في نفسها وأبوابها المغلقة وحلقها المثبتة ونحو رخامها وسقفها فحرز مطلقا . والثانى هي حرز زمن أمن اعتمادا على مراقبة الجيران ونظرهم (وكذا) تكون غير حرز أيضا إذا كان بها (يقظان) لكن (تغفله سارق فى الأصح) كذلك لتقصيره باننفاء مراقبته مع الفتح ، ومن ثم لو باع فى الملاحظة فانتهز السارق الفرصة وأخذ قطع قطعاً . والثانى ينهي التقصير عنه بعدم اشتراط دوام المراقبة (فإن خلت) الدار المتصلة عن حافظ بها (فالمذهب أنها حرز نهارا) وألحق به مابعد الغروب إلى انقطاع الطارق : أي كثرته عادة كما لايخني (زمن أمن وإغلاقه) أى معه مالم يوضع مفتاحه بشق قريب منه لأنه مضيع له حينتذ (فإن فقد شرط) من هذه الثلاثة بأن فتح زمن نهب أوليل ، وألحق به مابعد الفجر إلى الإسفار (فلا) تكونحرزا ، وعبر ڧالروضة بالمذهب أيضاوفي الشرح والمحرر بالظاهر ولم يذكر له مقابل (وخيمة بصحراء إنّ لم تشد أطنابها وترخى) بالرفع عطف لحملة على جملة في حيز النبي ، ونظيره قراءة قنبل أنه من يتني بإثبات الياء ، ويصبر بالجزم (أذيالها) بأن آنتميا معا (فهمي وما

ليست حرزا نوالحكر عن كل أيمس الأمرين: فليست حرزا مع كل من الفتح والإغلاق فلايناني أن يكون حرزا مع أحدهما وهو الإغلاق (قوله لذلك) أي ليستغيث (قوله في الأصح لذلك) أي لضياعها وقوله وأبوابها المفلقة) أي وكالمدار فيا ذكر المساجد فسقوطها وجدرانها عرزة في أنفسها فلا يتوقف القطع بسرقة شيء منها على ملاحظ (قوله وغور نحامها) أي المشبت بها سواءكان مفروشا بأرضها أو كان ملصقا بجدرانها (قوله فحرز مطلقا) أي أم متصلة أو منفصلة (قوله مالم يوضع مفتاحه بشق قريب منه) مفهومه أنه إذا كان بمحل بعيد وفقش عليه السارق وأخذه يقطع ، وينبغي أن من حكم المعيد مقالة بين ما لمالك عرزا مجيبه مثلا فسرقته زوجته مثلاوتوصلت. به إلى السرقة فقطع (قوله وخيمة) ومن ذلك بيوت العرب المعروفة ببلادنا المتخذة من الشعر (قوله ونظيره قواءة قنبل المعرفة على يتوقع المامل في لفظه ، بخلاف ماهنا فإن يرخى ليس مجزوما فاحتيج إلى التأويل بما ذكره ، نعم في قواءة قنبل إشكال من وجه الخو وهو إثبات الياء مع وجود الجازم وما ذكره لا يصلح

(قولمأخدا مما مر آنفابالأولى) تبع فيه حج ، لكن ذاك إنما ذكر هذا لأنه قدم نظيره فى اللمار المنصلة بالنسبة لقوله يقر به بخلاف الشارح (قوله أما زمن الحوف الخع) ينبغى تأخير هذا عن حكاية الثانى الآنى (قوله فحرز مطلقا) أى فلحاظ الجير ان حرز بالنسبة لما ذكر مطلقا فحرز خير مبتدا محلوف (قوله لذلك) لعله متعلق بقوله حرز وإلا فالتعليل مذكور بعده ولم يعطفه عليه (قوله ونظيره قراءة قنبل) غير صحيح لأنه من عطف فعل على فعل لاجملة على جملقوالا لم يكن للجزء وجه ، والذى فى الآية غرج على لغة من يثبت حرف العلة مع الجازم كما قاله السيوطى فى [در التاج فى إعراب المنهاج] ونقله عن ابن قاسم فيها كمتاع) موضوع (بصحراء) فلابد في إحرازها من دوام لحاظ من قوى أو بين العمارات فهي ُكمتاع بسوق فيكني لحآظ معتاد (وَ إلا) بأن وجدا معا (فحرز) بالنسبة لمـا فيها (بشرط حافظ قوى فيها) أو بقزبها (وَلُو) هو (نام) نعم اليقظان لايشترط قربه ولا روية السارق له كما مرّ بل ملاحظته ، وإذا نام بالباب أو قريبا منه بحيث ينتبه بالدخول منه لم يشرط إسباله للعرف فإن ضعف من فيها اعتبر أن يلحقه غوث من يتقوى به ، ولو تحاه السارق عنها كان كما لو نحاه عما نام عليه وقدمر ، أما بالنسبة لنفسها فيكفي مع الحافظ لحاظ معتاد لا دوامه كما هو ظاهر شد أطنابها وإن لم ترح أذيالها ، وما قبل من أن عبارته تقتضى أن فقد هذين يجعلها كمتاع بصحراء وهو غير مراد مردود بأنها لاتقتضى ذلك . نعم قوله وإلا يشمل وجود أحدهما ، ولا يرد أيضا إذ فيه تفصيل وهو أنه إن كان الإرخاء وحده لم يكيف مطلقاً : أي إلا مع دوام لحاظ الحارس كما هو ظاهر مما مر أو الشدكي مع الحارس وإن نام بالنسبة إليها فقط كما قررناه ، والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لايرد (وماشية) نعم أو غيرها (بأبنية) ولو من نحو حشيش بحسب العادة (مغلقة) أبوابها (متصلة بالغمارة محرزة بلا حافظ) نهارا زمن أمن أخذا مما مر في دار منصلة بالعمارة ، وإن فرق بأنه يتسامح في المـاشية أكثر من غيرها وذلك للعرف ، ومحله كما قاله الأذرعي وغيره إذا أحاطت به المنازل الأهلية ، فلو آنصل بها وأحد جوانبه على البرية فينبغى أن يلتحق بها (و) بأبنية مثلقة (ببرية يشترط) في إحرازها (حافظ ولو) هو (نائم) وخرج بالمغلقة فيهما المفتوحة فيشترط-حافظ يقظ قوى أو لحوق غوث له ، نعم يكني نومه بالباب أخذا نما مر كما قاله الرركشي ، ونحو الإيل بالمراح محرزة حيث كانت معقولة ، وثم نائم عندها إذا حل عقلها يوقظه . فإن لم تعقل اشترط فيه كونه متيقظا أو وجود مايوقظه عند أخذها من جرس أو كلب أو نحوهما (وإبل) وغيرها من المـاشية (بصحراء) ترعى فيها مثلا وألحق بها المحال المتسعة بين العمران (محرزة بحافظ يراها) جميعها وإن لم يبلغها صوته كما فى الشرح الصغير ، ونقله ابن الرفعة عن الأكثرين اكتفاء بالنظر لإمكان العدو إليها ، أما مالم يوه منها فليس بمحرز كما لو تشاغل عنها بنوم أو غيره ولم تكن معقولة

جوابا عنه (قوله أو بين العمارات) لعلم عطف على قول المتن بصحراء فى قوله وخيمة بصحراء النج اه سم على حجوابا عنه (قوله أو بكن المتعلف (قوله أما بالنسبة) عتر زقوله لما فيها (قوله شد الطنابها) فاعل يكفى (قوله والمقهوم إذا كان فيه تفصيل لايرد) فيه بحث لأن وجود أحدهما وكونه حرزا حينتلا بالشرط المذكور منطوق الدخول ذلك تحت وإلا وقد اعترف بلملك بقوله يشمل وجود أحدهما الامفهوم حتى يعتذر بما ذكره فتأمل اله سم على حج (قوله بلاحافظ) لم يذكر عمرز ذلك ويؤخذ من الحاقها باللمار المتصلة بالعمارة كما اقتضاه قوله أعنا مما من فدار متصلة بالعمارة أنه لابد من حافظ ولو نائم فى الليل والحوث كما ذكره هناك بقوله حرز مع إغلاقه وحرافط ولو هو نائم ضعيف وإن كان ليلا وزمن عوف اه سم على حج (قوله فيفيني أن يلتحق بها) أى هما الأحد بها : أى المرية فيشرط لكونها حرزا لحاظ معتاد (قوله وعزج بالمغلقة) أى من قوله فإن خلت فالمذهب أنها حرز نهارا زمن أمن وإغلاقه اه سم على حج (قوله فيشترط حافظ) ظاهره ولو نهارا زمن الأمن م

⁽ قوله والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لايرد) اعترضه ابن قاسم بما حاصلهأنه بعد نص المصنف عليه لايقال إنه مفهوم بل هو منطوق : أى وإن كان حكمه مفهوم حكم الأوّل (قوله يقظ) بممنى مستيقظ لانامم

ولا مقيدة ، نم طروق المسارة للعرسي كاف (ومقطورة) وغير مقطورة تساق في العمران لابد في إحرازها من روية ساقتها أو راكب أولها (إليها كل ساعة) بأن الروية ساقتها أو راكب أولها (إليها كل ساعة) بأن الابطول زمن عرفا (بحيث يراها) جميعها وإلا فا يراه خاصة ويغني عن التفاته مروره بين الناس في نحو سوق ، لا يطول زمن عرفا (ويوب الناس في نحو سوق ، مقطورة إذ لاتسيز غالبا إلاكلملك و (أن لايزيد قطار) منها (على تسعة) للعرف فما زاد فهر كغير المقطور فيضرط في إحدازها مامر ، وما زعمه ابن الصلاح من أن الصواب سبعة يتقديم السين وأن الأول تحريف مردود كما قاله في إحرازها مامر ، وما زعمه ابن الصلاح من أن الصواب سبعة يتقديم السين وأن الأول تحريف مردود كما قاله الارتحمي إنه لايتقيد في الصحواء بعدد وفي العمران يتقيد بالعرف وهو من سبعة لملى حشرة ، وذهب جع متأخرون المراجح في كل مكان إلى عرفه (وغير مقطورة) منها تساق أو تقاد (ليست محرزة) بغير ملاحظ (في الأصح) إذ لاتسير إلا كلملك غالبا ومن ثم اشترط في إحرازغير الإبل والبغال نظرها، والبنها وصوفها ووبرها ومتاح عليها وغيرها حكمها في الإحراز وعدمه ، نعم لو حلب من النين فاكر حتى بلغ نصابا ففيه وجهان أصحها أيضا أن على الملات

يشم القاف وكسرها اله مختار (قوله نيم طروق الممارة) أى المتناد (قوله وغير مقطورة) يفارق قول المستف الآتي وغير مقطورة النج بتصوير هلما بالملاحظة وذاك بغيره اله سم على حنج (قوله وتقاد) المستف الآتي وغير مقطورة النج بتصوير هلما بالملاحظة وذاك بغيره اله سم على حنج (قوله وتقاد) ما ما معطفه على تساق الموصوف غير مقطورة أيضا ومع قولة الآتي ويشترط مع ذلك في إيل وبغال أن تكون مقطورة صريح في الموافقة في يقود واحدا من تعدده حتى تأتي التفاصيل بين روية جميعها أو بعضها ع إلا أن يصور بان يمقى أمامها فتلبعه أو يقود واحدا منها فيتبعه الباقي أو يأخذ زمام كل واحد ، لكن تفالوت الأزمة طولا وقصرة فحصل فيها استفاد خلفه لتأخر بعضها عن بعض بحسب اختلاف الأزمة الهم على حج (قوله ويغني عن التفاته سروره بين الناس) ظاهره وإن بعضها عام عرب المادة بأن الناس لاينبون لنحو خوف من السارق ، ويمكن توجيعه بأن وجود الناس مع تحربهم بوجب عاده هيبهم والحوف منهم فاكني بلمك قوله ويشرط مع كلك) أي الشرط ، وقوله في إلم التناس أعلم كثر بهم بوجب عاده على حج (قوله في الم والمال المناس كثير عمل على عرب القال والمقالة على المعراد لا في العموان وقبل غير محرز طلقا وهو ما اقتضاه كلام المناج كأصله ، وعليه اقتصر على حافظ يراها أو شيئا المحرة فل ينظهر مروره ، فإن أداد به الخافظ في قوله السائين عافظ يراها فالسائق والقالد أو الراكب فقد استوى الشمة من القطاد وما زاده عليها منه في الشرط فلا معنى حج (قوله المعرف مع من القطاد وما زاده عليها عشمة) هل المنابة داخلة أو خارجة ؟ لايعد اللخول اله مع طى حج

(قوله وغير مقطورة) أى بالنسبة لغير الإبل والبغال بقرينة ما يأتى ، ثم هو فيا إذا كان هناك ملاحظ ليفارق قول المصنف الآتي وغير مقطورة ليست محرزة كما نبه عليه ابن قاسم فى الآتى (قوله فيشترط فى إحرازها) المناسب تذكير الفسمير (قوله بغير ملاحظ) هذا إنحا يأتى إن جعل قول المصنف وغير مقطورة فى مطلق الماشية وإن كان خلاف فرض كلامه إذ هو فى خصوص الإبل كما هو فرض المسئلة وهى عمل الملاف ، وحينتا. فيستثنى منه الإبل والبغال لما مر ، أما بالنظر لموضوع المتن فلا يصح قوله بغير ملاحظ إذا كانت اللدواب لواحد أو مشركة : أى فإن لم تكن كدلك قطع بالأول . والثانى عمرؤة بسائقها المنهى نظره إليا كالمقطورة المسوقة وهو أولى الوجهين فى الشرح الصغير ، وعبر فى المحرر عن الأول كالأشبه (وكفن) من مال المبت أو غيره ولو بيت الممال ولو غير مشروع (فى قبر ببيت) عمرز ذلك البيت بما مر فيه ولا يتعين كسر الراء خلافا للزركشي (عمرز) ذلك الكفن فيقطع سارقه سواء أجرد المبت فى قبره أو خارجه لخير ه من نبش قطعناه » (وكلا) إن كان وهو مشروع فى قبر أو بوجه الأرض ، وجعل عليه أحجار لتعذر الحفر لامطلقا وغيرة بطوف العمارة) فى عمرز (فى الأصح) للعادة ، والثانى إن لم يكن هناك حارس فهو غير عمرز كتاخ وضع فيه (لا) إن كان (بمضيعة) بكسر النهاد وسكونها ويفتح الباء : أى يقعة ضائعة كما فى المحرر وغيره ولا ملاحظة لا يكون عرزا (فى الأصح) للعرف مع انقطاع الشركة فيه إذا كان من بيت المال يصرفه المعبت والثانى عالى زاهيت مناز في في النبش أو كان به حرس فحرز جزما ولو لغير مشروع ، ولو كان السارق له حافظ المقارقين أو بعض الورثة أو نحو فرع أحدهم فلا قطع ، ولو خال الكنن والمضربة والوسادة أن لابخل مثله بلا حارس لم يقطع سارقه كما قاله أبو الفرج الزاز والطبب المسنون كالكفن بحيث جرت العادة أن لابخل مثله بلا من عبي المستحب كالكفن الزائد والتابوت الذى يفدا فيه كانوا ثلا حيث في التابر به ويقطع بإخراج حارس لم يقطع سارقه كما قاله أبو الفرج الزاز والطبب المسنون كالكفن والمضربة والوسادة وغيرها والطبب الرئة بل خارج به ميل وبق الكفن أقتسم ، ولو كفن من التركة فنبش القرر وأخذ منه طالب به الورثة فإن أكله سبم أو ذهب به سيل وبق الكفن اقتسموه ولو كفنه أجنبي أو سيد من التركة فنبش

(هوله فإن لم تكن كذلك قطم) أى قطع بالوجه الأوّل من الوجهبين المذكورين فى قوله السابق وجهان الخ ، وهو عدم القطع ما لم يخص كل واحد من الممالكين نصاب رقوله لتعدل الحفر) الظاهر من تعدل الحفر صلابة الأرض ككون المبناء على جبل ، وينبغى أن يلحق بذلك مالوكانت الأرض خوارة سريعة الانهيار أو يحصل بها ماء لقربها من البحر ولو لم يكن المماء موجودا حال الدفن لكن جرت العادة بوجوده بعد لأن فى وصول المماء إليه هتكا لحرمة المميت وقد يكون المماء سبيا لهدم القبر رقوله مع انقطاع الشركة فيه) أى بين صاحب الكفن والسارق رقوله فإن كانت محفوفة بالعمارة ومنه تربة الأربكية وتربة الرميلة فيقطع السارق منها وإن اتسعت أطرافهاو ينبغى أن عمل ذلك مالم تقع السرقة فى وقت يبعد شعور الناس فيه بالسارق وإلافلا قطع حينفذ رقوله ولو كان السارق له حافظ) ومثله حافظ الحمام إذا كان هوالسارق لعدم حفظه الأمتمة عند (قوله أحدهم) أى أحد الورثة (قوله والإ

إذ قضيته أنها مع الملاحظ محرزة ، وليس كذلك كما علم مما مر ، ثم انظر مامعني قوله بعد ومن ثم اشترط النج هذا كله إن كان الضمير في منها بغير تثنية كما في نسخ ، فإن كان مثني كما في نسخ أخرى ومجمعه الإبل والبغال فيجب حلف هذا القيد كما لايخفي (قوله قطع بالأوّل) يعنى جزم بالوجه الأولىمقابل الوجه الممارّ وهو عدم القطم (قوله مع انقطاع الشركة فيه الخ) لاعمل له هنا وإنما علما عقب الأصح الممار قبل هذا كما هو كذلك في التحفة (قوله منها) لعلمه متعلق بالطارة ومن الورثة) في التحفة (قوله منها لعلمه متعلق بالطارقين ، وعبارة التحفة : عنها ، فهو متعلق بتحلق(قوله أو بعض الورثة) هو إنما يظهر فيا إذا كان من مال المبت فقط فليراجع (قوله أو نحو فرع أحدهم) لعل الضمير الورثة خاصة (قولة لم يقطع سارقه) أي في غير البيت كما هو ظاهر

ماله أو من بيت الممال فهو كالعارية للميت فيقطع به غير المعير والخصيم فيه الممالك ، وإنْ سرق أو ضاع ولم تقسم التركة لزم إبداله منها وإن كان من غير ماله ، فإن لم تكن له تركة فكن مات ولا تركة له . أما إذا اقتسمت ثم سرق فلا يلز مهم إبداله بل يندب ، ومحله كما قاله الأفرعي إذا كان قد كفن أولا في ثلاثة أثواب وإلا لزمهم تكفينه من تركته بما بق منها ، ولو سرق الكفن من مدفون بفسقية وجوّزنا الدفن بها وكان يلحق السارق بنبشها عناءكالقبر قطع وإلا فلا حيث لا حارس .

(فصل) في فروع متعلقة بالسرقة

من حيث بيان حقيقها بذكر ضدها وبالسارق من جهة مايمنع قطعه وما لايمنعه ، والحرز من حيث كونه يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص (يقطع موجر الحرز) بسرقته منممال المستأجر لاتفاء شبته بإنقال المنافع التي من جملها الإحراز الممكرى ، إذ الفرض صحة الإجارة ، وبه فارق عدم حد ه بوطء أمته المزوجة لدوام قيام الشبهة في المحل ، وشمل كلامه مالو ثبت له الحيار في فسخ الإجارة بإفلاس المستأجر ، وفهم من التعليل أن محل ذلك فيا يستحق إحرازه به وإلا كأن استعمله فيا نهى عنه أو في أضر مما استأجر له لم يقطع ، ويقطع بسرقته منه في مدة الإجارة وبعد انقضاء أمدها كما يصرح به تشييه ابن الرفعة له بقطع المعير ، وتنظير الأذرعي فيه بحمل على مالو علم المستأجر بانقضاء أمدها كما يصرح من حرزه المعار لغيره ماللمستعير على المستعير

(قوله ولا تركة له) أى فيوخد له من بيت المـال إن وجد وإلا فن مياسير المسلمين (قوله وجاوزنا الدفن) وهو المعتمد حيث منعت الرائحة والسبع ودفن بها على انفراده أو مع غيره عند ضيق الأرض عن الحفر لكل على حدته .

(فصل) في فروع متعلقة بالسرقة

(قوله يختلف باختلاف الأحوال ; كما لو أخرج من بيت دار إلى صخها حيث يفرق فيه بين كون البايين مفتوحين أو مفلقين أو غير ذلك على ما يأتى (قوله إذ المحرج الحرز) أى إجارة صحيحة كما يفيده قوله إذ الفرس صحة الخ ، وبه شرح ع ومفهومه أن الإجارة الفاسدة لايقطع فيها المؤجر . لايقال الإجارة الفاسدة تتضمن الإذن فىالانفاع ، فالقياس أن المؤجر حينتك كالمعير . لأنا نقول : لما فسلت الإجارة فسد الإذن الذى تضمنته ، ومن ثم يحرم على المستأجر إجارة فاسدة استعمال العين المؤجرة حيث علم بالفساد (قوله لانفاء شبجته بانقال المنافع) أفهم أنه لو فسخ ثم سرق لم يقطع وإن لم يعلم المستأجر بالفسخ ، وسنذ كر مايل على خلافه (قوله واستعمله تعديا) أن بأن وضح فيه متاعا بعد العلم بانقضاء الإجارة أو امتع من التخلية بعد طلبها . يخلاف مالو

(قوله أو من بيت المـــال) أى أو كفن من بيت المـــال .

(فصل) في فروع متعلقة بالسرقة

(قوله وإلا كان استعمله فيما نهبى عنه أو فى أضرّ مما استوجر له لم يقطع) الظاهر أن مثله فى عدم القطع الأجنبى فليراجع (قوله واستعمله تعدّيا) قال ابن قامم : كأنه إشارة إلى مالو أحدث سفلا جديدا بأن أحدث وضعه فيه لما مرّوإن دخل بنية الرجوع وإنما يجوز له الدخول إذا رجع ، ومثله مالو أعار عبدا لحفظ مال أو رعيم ، ومثله مالو أعار عبدا لحفظ مال أو وتقم سرّعي من عمّ ثم سرق بما يخفظه عنده ، فلو أعار قميصا فلبسه فطرّ المعير وأيضا لاستحقاقه منفت وإن جاز للمعير ونقب الجدار كطر الجيب فيا يظهر (في الأصح) لاتفاء الشبة، وأيضا لاستحقاقه منفت وإن جاز للمعير الرجوع ، ومن ثم لو رجع وعلم المستعير برجوعه فاستعمله أو امتنع من الرد تعديا لم يقطع نظير مامر بعد مدة الإجارة لأنه صار خاصيا . والثالث إن دخل بقصله الرجوع عن العارية مي شاء . والثالث إن دخل بقصله الرجوع عن العارية مي شاء . والثالث إن دخل بقصله الرجوع عن العارية مي شاء . والثالث إن دخل بقصله الرجوع عن العارية من غير علمه ورضاه كما هو ظاهر خلافا والمناصل في المرق ظالم حق و كالمناصب فيه لمير المي من غير علمه ورضاه كما هو ظاهر خلافا للحناطي (وكذا) لا يقطع (أجنبي) بسرقة مال الغاصب منه (في الأصح) لأن الأحراز من المنافع والغاصب

استدام وضع الأمتمة ولم يوجد من المالك طلب التخلية اه سم على حجج . وقياس القطع بالأخذ بعد انقضاء مدة الإجازة أنه لو فسخ المؤجر لإفلاس المستأجر ثم سرق قبل علم المستأجر بالفسخ القطع ، وكذا بعد علمه وقبل طلب التخلية فليراجم (قوله وإن دخل) غاية لقوله يقطع (قوله وإنما يجوز له الدخول الخ) صريح في أنه قبل الرجوع لايجوز له الدخول ، وصبقه إلى هذا التعبير في شرح الروض ، وقال فيه سم على حجج : وقوله وإنما لرجوع لايجوز اله الدخول ، وقال فيه سم على حجج : وقوله وإنما للمجوز الخوس ملكه وعدم ملك المستعبر المحافظة وإنما على الرجوع ، وهو مشكل لبقاء العين ومنفعتها على ملكه وعدم ملك المستعبر المنافعة وإنما يملك أن ينفع ، نعم إن كان على المستعبر ضرر بلخوله اتجه توقف جواز الدخول على الرجوع ، ثم يحت مع م رق ذلك فأخذ بإطلاق شرح الروض مالم يعلم رضا المستعبر فلينامل اه.

[فرع] قال في شرح البهجة ولو اشرى حرزا وسرق منه قبل قبضه مال البائع ، فإن لم يكن أدى تمنه قطع لأن البائع حتى الحيس حيفاد وإلا فلا ، وقضية التعليل أنه لو كان التمن مؤجلا لم يقطع وهو ظاهر اه سم على منهج (قوله إذا رجع) أى وعلم المستمير برجوعه كما يأتى و إلا فلا قطع (قوله ومثله) أى في القطع (قوله قوله أغل أعار) كان الألى ولو النخ (قوله فوله أي المنحرث اهم . أقول : ولعل كان الألى ولو النخ (قوله فوليه المنحرة الهم يألى والعمل المختوف اهم . أقول : ولعل وجهه أن في طو الحيب هنكا للحرز فلم ينظر مع ذلك إلى تمكنه من الرجوع (قوله وأيضا الاستحقاقه مناهمة) فالمحرز فلم ينشر مع ذلك المنظم المؤلف المنافع هنا باقية على ملك المنبر (قوله لاستحقاقه منفعته) فيه شيء اهسم على حج ووجهه أنه إنما يستحق الانتفاع به دون المنفحة (قوله أو المنافع هنا باقية على ملك المتحق من الرد) يوخط منه أن الكلام في العارية الصحيحة (قوله لم يقطع) أى المعير (قوله ليس لمرق ظالم حق) يوب بالأضافة وغيرها ، وفسر العرق بأن يجيء الرجل إلى أرض قد أحياها غيره فيغرس فيها أو يحلث فيها شيئا ليستوجب الأرض اله من على مائح والمنه في علم التنوين وعلم الإضافة ظاهر ، ولعل وجهه على التنوين وعلم الإضافة أنه من الحاز العقلى والأصل ليس لعرق ظالم صاحبه فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إلى المناف اليه فاستبر كا في حيشة راضية . (قوله من علم علم وضاه) مفهومه أنه إذا وضمه بعلم المستحق ورضاه قطع الشعير ذاذا سرق منه ما والديشكل بأن المؤجم اجراه فاسدة لإيقطع إذا سرق من مال المستأجر مع أن المستأجر مع أن المستأجر والمناه المرز إذا اسرق من مال المستأجر مع أن المستأجر ما أن المستأجر مع أن المستأجر مع أن المستأجر والموه على المنافع المالية المورة الإنقاع إذا وضع من مال المستأجر مع أن المستأجر ما أن المستأجر المنافع المحدود المنافع المعاد ورضاه والإنسان المستأجر مع أن المستأجرة والمحدود المحدود المحدود المستحد مع أن المستأجر مع أن المستأجر مع أن المستأجر مع أن المستأخر من المستأخر مع أن المستأخر المنافع المحدود المحد

وضع أمنعة . بخلاف ما إذا استصحب ماكان فنى هذه إشارة إلى جواز بقاء الأمتعة بعد المدة اه . ومحله إن لم يطلب المـالك التفريغ كما نبه عليه هو فى قولة أخرى (قوله إذا رجم) أى باللفظ كما نبه عليه ابن قاسم (قوله نظير مامر) هذا إنما مرّ نظيره فى الأولى ف:حمل تنظير الأذرعى فى مسئلة الإجارة فعلم رجوع المعير نظير علم

لايستحقها . والتانى قال ليس للأجنبي النخول فيه (ولو غصب مالا) وإن قل أو سرق المحتصاصا (وأحرزه بحرزه فسرق المالك منه مال الغاصب) أو السارق لم يقطع لأن له دخول الحرز وهتكه لأخذ ماله أو اختصاصه فلم يكن حوزًا بالنسبة إليه ولم يفترق الحال بين المتميز عنَّ ماله والمحلوظ به ، ولا ينافى هذا قطع دائن سرق مال مدُّينَه لا بقصد الاستيفاء بشرطه لأنه محرز بحق والدائن مقصر بعدم مطالبته أو نية الأخذ للاستيفاء على مامر ، ومن ثم قطع راهن ومؤجر ومعير ومودع ومالك مال قراض بسرقته مع مال نفسه نصابا آخر دخل بقصد سرقته : أى أو اختلف حرزهما أخلا ثما مر في مسئلة الشريك ، فقولم لا يقطع مشتر وفر النمن بأخذ نصاب مع المبيع مفروض فيمن دخل لا لسرقته وقد اتحد حرزهما (أو) سرق (ألجنبي) منه المـال (المفصوب) أو المسروق (فلا قطع) على وأجد منهما . أما المـالك فلما مر (فى الأصح) وإن أخذه لا بنية الرد على المـالك لعدم رضا المـالك بإحرازه فيه فكأنه غير محرز . والثانى نظر إلى أنه أخذ غير ماله ، وأما الأجنبى فلأن الحرز ليس برضا المــالك ، والثالث فيه نظر إلا أنه حرز في نفسه . الزكن الثانى : السرقة ، ومر أنها أخذ المـال خفية من حرز مثله ، فحينتذ (لايقطع مختلس ومنتهب وجاحد وديعة) أو عارية مثلا لحبر الترمذي بذلك والأولان يأخذان المـال عيانا ويعتمد أولهما المرب ، وثانيها القوة فيسهل دفعتهما بنحو السلطان ، بخلاف السارق لايتأتى منعه فقطع زجرا له ، وأما ماور د فى خبر المحزومية الى كانت تستمير المتاع وتجحده فقطعها صلى الله عليه وسلم ، فالقطع فيه ليس للجحد وإنما ذكر لأنها عرفت به بل لسرقة كما بينه أكثر الرواة ، بل فى الصحيحين التصريح به ، وهو أن قريشا أهمهم شأنها لمـا سرقت ، وما قيل من أن تفسير المنتهب يشمل قاطع الطريق فلابد من لفظا يُحرَجه يرد بأن للقاطع شروطا يتميز بها كما سيأتى فلم يشمله هذا الإطلاق (ولو نقب) فى ليلة (وعاد فى) ليلة (أخرى فسرق) من ذلك

إنما وضع برضا الممالك حيث سلطه بإجارته ، إلا أن يقال: إن المستأجر استند في الانتفاع بالمؤجر إلى عقد فاسد وهو لفساده لااعتبار به فألغى ماتضمته من الرضا ، بخلاف مالو وضعه برضاه فإنه يشبه العاربة وهى مقتضية للقطع (قوله أو السارق) أى أو سرق صاحب الاختصاص مال السارق له ، في العبارة مساحة فإن صاحب الاختصاص لايقال له مالك (قوله لأخذ ماله) أى وإن لم يفق له أخذه (قوله ولا ينافي هذا) أى عدم قطع صاحب الممال بسرقة مال الفاصب (قوله أو نية الأخذ للاستيفاه) أى بشرطه أخذا من قوله قبل بشرطه اه مع على حج (قوله أخذا عام في مسئلة الشريك) أى من أنه لو دخل حرزا فيه مال مشترك بينه وبين صاحب الحرز وسرق مالا يختص بشريكه قطع إن دخل بقصد السرقة (قوله وأما الأجنبي) من تتمة الثاني (قوله فلأن الحرز ليس برضا الممالك) أى ليس معتبرا برضا الممالك بمن في الا لايشترط فيه رضاه رقوله والثاني فيه نظر) مكرر مع قوله وأما الأجنبي (قوله وإنما ذكر) أى جحد المتاع (قوله فلم يشمله هذا الإطلاق) يمكن أن يجاب بأن هذا الإطلاق مقالان الغرض تميزه عن مصحوبيه وهو حاصل مقيد بما يفلم يضا فلم يشمله هذا الإطلاق منا لأن الغرض تميزه عن مصحوبيه وهو حاصل بذك (قوله أيضا فلم يشمله هذا الإطلاق) بنات القرص تميزه عن مصحوبيه وهو حاصل بذك (قوله أيضا فلم يشمله هذا الإطلاق) غيرة عن مصحوبيه وهو حاصل بذك (قوله أيضا فلم يشمله هذا الإطلاق) فيه بحث ظاهر لأن تميزه بتلك الشروط لا يمنع الشمول ، إذ غاية بدلا (قوله أيضا فلم يشمله هذا الإطلاق) فيه بحث ظاهر لأن تميزه بتلك الشروط لا يمنع الشمول ، إذ غاية بالم المالك الم علم علم المالي الموصوبية وهو ما صاحب المناك (قوله أيضا فله يضافه المولود) ، إذ غاية الإطلاق المؤلود المواحد المناح المهمودية وهو حاصل المؤلود المناك (قوله أيضا فله المواحد) ، إنه عن المن عالم على المؤلود الم

انقضاء المدة ، وأما الثانية فانظر أين مرّ نظيرها (قوله وإن قل أو سرق اختصاصا) عبارة التحفة مع المتن : ولو غصب أو سبق اختصاصا كما هو ظاهر أو مالا ولو فلسا (قوله لم يقطع) ينبغى حلفه إذ لاينسجم مع ما يأتى له تقريره فى المسئلة الثانية، ثم ينبغى أن يكون محله إن لم يدخل بقصد السرقة أخذا من التعليل فليراجع (قوله بشرطه) لم يجمل له شرطا فيا مر (قوله فلم يشمله هذا الإطلاق) نازع فيه ابن قاسم

النقب (قطع فىالأصح) كما لو نقب أوَّل الليل وسرق آخوه إبقاء للحرز بالنسبة إليه . أما إذا أعيد الحرز أو سرق عقب النقب فيقطع قطعا (قلت : هذا إذا لم يعلم المـالك النقب ولم يظهر للطارقين و لا) بأن علم أو ظهر لم (فلا يقطع قطعاً) وقيل فيه خلاف (والله أعلم) لانتهاك الحرز فصار كمّا لو نقب وأخرج غيره وفارق إخراج نصاب من حرز دفعتين بأنه ثم متمم لأخذه الأول الذي هتك به الحرز فوقع الأخذ الثانى تابعا فلم يقطعه عن متبوعه إلا قاطع قوى ، و هو العلم والإعادة السابقان دون أحدهما ودون مجرد الظهور لأنه قد يؤكد الهتك الواقع فلا يصلح قاطعا له ، وهنا مبتدئ سرقة مستفلة لم يسبقها هنك الحرز بأخذ شيء منه لكنها مترتبة على فعله المركب من جزءين مقصودين لاتبعية بينهما نقب سابق وإخراج لاحق ، وإنما يتركب منهما إن لم يقع بينهما فاصل أجنى عنهما وإنَّ ضعف فكني تخلل علم المـالك أو الإعادة بالأولى أو الظهور ، وفي بعض النسخ : وإلا فيقطع قطعًا وهو غلط ، ومقابل الأصبح وجه بأنه عاد بعد أنهاك الحرز (ولو نقبُ واحد وأخرج غيره) ولو بأمره حيث لم يكن غير مميز أو أعجميا يعتقد وجوب الطاعة ، بخلاف نحو قرد معلم لأن له اختيار ا وإدراكا ، وإنما ضمنا من أرسله على غيره لأن الفهان يجب بالسبب ، بخلاف القطع (فلا قطع) على واحد منهما إذ الأوَّل لم يسرق والثانى أعد من غير حرز ، نعم إن ساوى المخرج من آلات الجدار نصاباً قطع الناقب كما نص عليه لأن الجدار حرز لآلة البناء ، وكذا لوكأن المـال-عرزا بملاحظ قريب من النقب لانائم فيقطع الآخذ له ﴿ وَلُو تَعَاوَنَا فَى النقبُ وانفرد أحدهما بالإخراج أو وضعه ناقب بقرب النقب فأحرجه آخر) ناقب أيضا ، وقوله أو وضعه عطف على وانفرد فيفيد أن المخرج شريك فى النقب (قطع المخرج) فيهما لأنه السارق (ولو) تعاونا فى النقب ثم أخذه أحدهما و (وضعه بوسط نقبه فأخذه خارج وهو يساوى نصابين) أو أكثر (لم يقطعا في الأظهر) لأن كلا منهما لم يخرجه من تمام الحرز ، وكذا لو ناوله الداخل للخارج فيه . والثانى يقطعان لاشتراكهما فى النقب والإخراج كذا وجهه الرافعي ، وقول الشارح ويوخذ منه أن الحلاف في المشتركين في النقب لأجل جريان الحلاف (ولو رماه إلى خارج حرزً) من نقب أو باب أو فوق جدار ولو إلى حرز آخر لغير المالك أو إلى نار فأحرقته على الأصح وإن وماه لها عالم بالحال سواء أخذه غيره أم لا تلف بالرمى أم لا (أو وضعه بماء جار) فأخرجه منه أو راكد وحركه

ذلك أنه أخصى" منه . والانتص مشمول للأعم قطعاً . ألا ترى أن للإنسان شروطا يتميز بها عن مطلق الجسم هم شحول للأعم قطعاً فيتأمل م را هم سم على حج رقوله أما إذا أعيد الحرز) أى من المالك أو نائبه المتلا علم و في المتلا على المتلا على واحد منهما وهو ظاهر، وسيأتى التصريح به في أول الفصل الآتى زفوله بخلاف نحوقرن شمل قوله نحوغيره من سائر الحيوانات المتلا ومن المتلا المتلا المتلا المتلا المتلا على على عفريت كا ذكره المتلا عم وكل المتلا عن المتلا و رائد المتلا و المتلا المتلاح عن المتلا المتلاح عن المتلا المتلا المتلاح المتلا المتلاح المتلا المتلاح المتلا

(قوله وقوله اللغ) الأولى فقوله بالفاء بعل الواو (قوله يساوى تصابين) إنما صوّر بذلك للاختلاف فى قطعهما إذا بلغ نصابين كما نبه عليه ابن قاسم : أى لأنه إذا لم يبلغ نصابين فلا قطع جزما كما علم مما مرّ (قوله فيه) يتعلق بنا وله وخرج به ما إذا أخرج يده إلى خارج الحرز وناوله والضمير فيه للنقب (قوله سواء أعلم غيره أم لا الخ) هذا بالنسبة لما قبل مسئلة الإحراق حتى أخرجه منه . بخلاف ما إذا لم يحركه وإنماطراً عليه نحو سيل أو حركه غيره فيقطع المحرك (أو ظهر دابة سائرة) أو سيرها حتى أخرجته منه وحلف هذه من أصله الفهمها مما ذكره بالأولى (أو عرضه انحو يديع هابة) حالة التعريض فلا اعتبار بهبوبها بعد ذلك (فأخرجته) منه (قطع) وإن لم يأخله أو أخذه آخر قبل وصوله الأرض الثمن الإخراج حصل فى الجميع بفعله فهو منسوب له . لايقال : تنكيره الحرز نخالف لأصله فهو غيرجيد لإبهامه أنه لو أخرج نفلا أنه أو أخذه غيره أنه يقطع وليس كذلك . لأنا نقول بمنمه لأنه إن كان الله أن كان الله أن كان الله يخرجه إلى خارج حرز أو غير حرز صدق عليه أنه أخرجه إلى خارج الحرز فلم يفترق الحال اليبيت حرز اللقد فلم يخرجه إلى خارج الحرز فلم يفترق الحال بين التعريف والتنكير ، والقول بأن التنكير يفيد أنه لابد من إخراجه إلى مضيعة ليست حرز المنىء ، بخلاف التعريف مجموع أن الحرز المهد الشرعى فهما متساويان ، ومر أنه لو أتلف نصابا فأكثر فى الحرز لم يقطع وإن اجمع بعد ذلك مما على بدنه من نحو طيب مايبلغ نصابا خلافا للبلقينى ، أو بلع جوهرة فيه وحرجتمته

مثله مالو ألقاه فى الراكد بشدة بحيث بتحوك عادة وبخرج بما فيه لشدة الإلقاء انتهى سم على منهج (قوله أو سيرها) مثله مالو سارت بثقل الحمل بأن كان الحمل بوجب عادة تسييرها لنقله طب انتهى سم على منهج . وقا. يخالف هذا ما يأتى فيا رد به على البلقيني من أن الفيان يكنى فيه مجرد السبب ، بخلاف القطع فتوقف على تسييره محقيقة لاحكما (قوله فأخرجه منه قطع) عمومه شامل لما لو أخله المالك بعد خروجه من الحرز قبل الرفع القاضى ولعله غير مراد لما يأتى من أن شرط القطع طلب المالك لماله وبعد أعذه ليس له مايطالب به فتنبه له (قوله لا يقال تنكيره الحرز نخالف الأصله) أقول : قد يغير الاعتراض بحيث لا يدفعه الجواب المذكور ، وذلك الأن الكرق في الإثبات الاعموم لها ، فقوله خارج حرز صادق بخارج الصندوق فقط والمفرد المحلى باللام للحدوم مالم يتحقق عهد كا فى جمع الجوامع ، فقوله خارج الحزز معناه كل حرز إذا لم يتحقق عهد كا فى جمع الجوامع ، فقوله خارج الحزز معناه كل حرز إذا لم يتحقق منا عهد فليتأمل اهم من على حج . حوله أو بلع جوهرة و الوجع من جسمه نصاب اه مع على حج .

[قرع] قال في شرح الروض : ولو أخرج شاة دون النصاب فتبعثها سخلتها أو أخرى وكمل بها النصاب

⁽قوله فيقطع المحرك) أى إن كان تحريكه لأجل إخواجه للسرقة كما هو ظاهر فايراجع (قوله فهو الأولى) وهو بالواو إذا لم يتقدم قبله مايضرع عليه (قوله فتلف أو أعلمه غيره) لادخل ها الإشكال كما لابخى بل كان حلفه أيلغ في الإشكال (قوله فلم يخرجه إلى خارج حرز و هو المستدوق لأن انفظ حرز نكرة في الإثبات فلا عموم له ، وأخرجه إلى خارج الحرز المهود وهو ماكان فيه الصندوق لأن انفظ حرز نكرة في الإثبات فلا عموم له ، وأخرجه إلى خارج الحرز المهود وهو ماكان فيه فلميان من المترض (قوله وأغرجه إلى خارج الحرز المهود وهو ماكان فيه لما أفهمه كلام الممترض (قوله والقول بأن التنكير يفيد أنه لابد الخي) هذا الاعتراض ضد الاعتراض الأرك ، وهو إنما يتأتى إن كان لفظ حرز في كلام المستن للمموم مع أنه لامسوغ له (قوله تمنوع لأن أل في الحرز للمهد الشرعى الخ) حاصل هذا الجواب كما لايمني تسلم ما قاله المعترض في التنكير الذى هو حاصل جوابه عن الاعتراض الأول وادوعاء أن التعريف مثله بجمل أل للمهد الشرعى، لكنه إنم إن كان منى المهد الشرعى حرزا لهذا كما هو ظاهر فلا مساواة الشرع حرزا لهذا كما هو ظاهر فلا مساواة

خارجه وبلغت قيمها نصابا حالة الإخراج قطع (أو) وضعه بظهر دابة (واقفة فمشت بوضعه) ومثله كما هو ظاهر مالو مشت لإشارته بنحو حشيش (فلا) قطع (فى الأصح) لأنه إذا لم يسقها مشت باختيارها ، وقول البلقيني إن محل ذلك حيث لم يستول عليها والباب مفتوح ، كأن استولى عليها وهو مغلق ففتحه لها قطع لأتها صارت تحت يده من حين الاستيلاء ، ولمـا فتح الباب وهـى تحمله فخرجت كان الإخواج منسوبا له. قال : وقضية هذا أنها لوكانت تحت يده بمتى فخرجت وهو معها قطع لأن فعلها منسوب إليه وللدا ضمن متلفها انتهى مردود بأن الضهان يكني فيه مجرد السبب ، بخلاف القطع فتوقفُّ على تسييرها حقيقة لا حكمًا ، والثاني يقطع لأنَّ الخروج حصل بفعله ولا يتأتى الحروج في المـاء الراكد إلا بتحريكه فان حركه فخرج قطع (ولا يضمن حر) ومكاتب كتابة صميحة ومبعض (بيد ولا يقطع سارقه) وإن صغر وما ورد من قطعه صلى الله عليه وسلم سارق الصبيان ضعيف أو محمول على الأرقاء ، وحكمهم أن من سرق قنا غير مميز لصغر أو عجمة أو جنون أو مميز سكران أو نائما أو مضبوطا قطع وحرزه فناء الدار ونحوه حيث لم يكن الفتاء مطروقا كما قاله الإمام سواء حمله السارق أم دعاه فأجابه ، ولو أكره المميز فخرج من الحرز قطع لا إن أخرجه بخديمة ، فإن حمل عبدا مميزا قويا على الامتناع نامًا أوسكران فني القطع تردد الأصح منه ، نهم ولا قطع بحمله متيقظا (ولو سرق) حرا ولو (صغيراً) أو عَبْنُونا أو نائمًا (بقلادةً) أو حلى يليق به ويبلغ نصاباً أو معه مال آخر (فكذا) لايقطع سارقه وإن أخذه من حرز (في الأصح) لأن للحرّ بدا على مامعه فهرّ محرز ولهذا لايضمن سارقه ماعليه ويحكّم على مابيده أنه ملكه ، وقضية ذلك أنه لو نزع منه المـال قطع لإخراجه من حرزه ، والأوجه كما قاله الشيخ واقتضاه كلامهم وصرح به المــاوردي والروياني أنه إن نزعها منه خفية أوعجاهرة ولم يمكنه منعه من النزع قطع وإلا فلا ، وقول الأذرعي عن الدبيل إن محل الحلاف إذا نزعها منه : أي والأصح منه لاقطع وإلا فلا قطع قطعًا.محمول علىما إذا

لم يقطع المذاك : أى لأن لها اختيارا فى الهير والوقوف فيصير ذلك شهة دار ثة القطع . قال فى الأصل : فى دخول السخة فى ضادة فى شادة فى ضادة فى شادة فى ضادة فى ضادة فى شادة فى ضادة فى سادة فى ضادة فى ضادة فى سادة فى ضادة فى ضادة فى سادة فى سادة فى سادة فى سادة فى ضادة فى سادة فى ساد

⁽قوله حالة الإخراج) يعنى حال الخروج من جوفه وهو كذلك فى نسخة (قوله والباب مفتوح) المناسب لمما سيأتى أو الباب بألف قبل الواو (قوله ولا يتأتى الخروج فى المماء الراكد الخ) هذا مكرر مع ماقدمه فى حل المتن وهو تابع فى هذا للجلال وفيا مر لابن حجر وأحدهما يغنى عن الآخر (قوله حيث لم يكن الفناء مطروقا) أى كأن كان مرتفعا عن الطريق كذا ظهر فليراجع (قوله أو دعاه) أى فيمن يأتى فيه ذلك (قوله على الامتناع) هذا كأن كان مرتفعا عن الطريق كذا ظهر فليراجع (قوله ولو صغيرا) قضية هذه الغاية أن الكبير من على الحلاف ، والظاهر أنه ليس كذلك فليراجع (قوله أومعه مال) أى يليق به أيضا كما هوصريح شرح المنهج كغيره (قوله ولهذا لايضمن سارقه ما عليه) بعنى أنه لايدخل فيضيانه لو تلف مثلا بغير السرقة (قوله أو مجاهرة) لعل المرادأنه أعداده والصمى مثلا

الأسنوى : الذين أدركناهم من المصريين هكذا ينطقون به ، ولا أدري هل له أصل أم هو منسوب إلى دبيل وهو الظاهر ، قال : ودبيل بدال مهملة مفتوحة ثم باء موحدة مكسورة بعدها ياء مثناة من تحت ساكنة ثم لام ، قال ابن السمعانى : قري الشام فيا أظن ، وأمادييل بدال مفتوحة ثم ياممئناة من تحت ساكنة ثم باء موحدة ممسورة فيلدة من الحت ساكنة ثم باء موحدة ممسورة فيلدة من ساحل الهند قريبة من السند ، والظاهر أن المذكور منسوب إلى الأول ، ورأيت بخطا الأفرى ، أن الصواب أنه دبيلي ومن قال الربيلي فقد صحف وبسط ذلك اه . ثم رأيت في لب اللباب من باب الدال المهملة مانضه : الدبيلي بالفنح والكسر نسبة إلى دبيل قرية بالرملة انهي (قوله وأما إذا سرق) هل هذا غير قوله السابق وقضيته أنه لو نزع منه المال الخ ؟ فإن كان عيرة فليحرر ، فإن كان هو فلم ذكرهما ولم اعتبر الحرزها لاثم انهى سم على حج (قوله فإن كان بحرزه كفناء داره قطع) هل يقيد بما تقدم في قوله ومحله كما صرح به الممالوردى الخ إذ لافرق بين سرقة ماعليه وبين نزع المال منه فنامل اهسم على حج . أقول : الظاهر التقييد (قوله الماردي الخرق عنه له ناون ين السيد مهايأة واتفق ذلك في نوبة السيد وقد يتوقف فيه لأن الآذن لايد له أو مبض) ظاهره ولو كان بينه وبين السيد مهايأة واتفق ذلك في نوبة السيد وقد يتوقف فيه لأن الآذن لايد له (قوله لأنه في الأولين) ماذكره في الأولين قد يخالف قوله المابق ولو إلى حرز آخر فينبغي أن يكون هذا مخصصا (قوله لأنه في الأولين) ماذكره في الأولين المحزو المخرج منه داخلا في الحرز الآخر فلينامل ، ويوجه ذلك بأن دخول

ينظر لكنه فى على خفية حتى يصد ق حد السرقة فليراجم (قوله قال الزركشى ويتعين أن يكون مواده ما إذا نزعها منه بعد الإخراج) هلما تقييد ثان لكلام الزبيل : أى أما إذا نزعها منه قبل الإخراج من الحرز : أى الحرز لها فيقطع لأنه سرق مالا من حرزمنله (قوله أما إذا سرق ما عليه النح) قال ابن قاسم : هل هذا غير قوله السابق وقضيته أنه لو نزع منه المال النح ، فإن كان غيره فليحرر بموان كان هو فلم ذكرهما ولم اعتبر الحرز هنا لإثم اه (قوله وإن أمكن توجيه بأن البعير لابحرز به مع النوم) فى التحفة عقب هذا مانصه : إلا إن كان فيه قوة على الإحراز لو استيقظ اه . ولعل هذا أسقطته الكتبة من الشارح وإلا فلا بدمنه تمام التوجه (قوله سواء كان الحرّ بميزا الذح) انظر مارجه التقييد بالحرّ وهلا عم إذ مكاتبة الصغير متصورة تبعا وما المانع من هذا التعمم فى المبض

غير عرز ، نم إن كان السارق في صورة غلق الباين أحد السكان المنفرد كل منهم ببيت قطع لأن ما في الصحن ليس عرزا عنه مالم يكن له بواب ونحوه فيقطع لإحوازه عنه (وقيل إن كانا مغلقين قطع) لأنه أخرجه من حرز ويرد بمنع ما علل به (وببيت) نحر (خان) ورباط ومدرسة من كل ماتعدد ساكنو بيوته (وصحنه كبيت و) حضن (دار) لواحد (في الأصم) فيقطع في الحال الأول دون الأحوال الثلاثة هله ، والفرق بأن صحن الخان ليمن حرزا لصاحب البيت بل هو مشرك بين السكان فكان كسكة مشركة بين أهلها بخلاف صحن الدار فيقطع بكل حال مردود بأن اعتباد سكان الخان وضع حقير الأمتمة بصحته ملحقة بصحن الدار لا السكة كما هو ظاهر ، نم لو سرق أحد السكان ما في الصحن لم يقع لأنه ليس عرزا عنه وإن كان له بواب ، أو ما في حجرة مغلقة قطع لإحرازه بمنه والثاني يقطع فيه قطعا لأن صحن الحان مشرك بين السكان .

(فصل) في شروط السارق الذي يقطع

وهى تكليف وعلم تحريم وعدم شبية وإذن والترام أحكام واختيار وفيا يثبت السرقة ويقطع بها وما يتعلق بسلك (لايقطع صبي ويجنون) وجاهل معلمور بجهله (ومكوه) لرفع القلم عنهم وحربي ومن أذنه المالك وذو شبية ، ولا يقطع مكو بكسرالراء أيضا لمالهر من عدم قطع المتسب ، ومن ثم لوكان المكره بالفتح غير مميز أو أعجبيا يعتقد الطاعة كان آلة للمكره فيقط/فقط كما لو أمره بلا إكراه (ويقطع مسلم وذى بما المسلم وذى) بالإجماع في مسلم بسلم وبنى الأحكام ولو لم يرض يحكمنا كما في الزنى (وفي معاهد) ومؤمن (أقوال أحسها إن شرط قطعه بسرقة قطع) لالترامه الأحكام ولو لم يرض يحكمنا كما في الزنى (وفي معاهد) ومؤمن (ولان) بأن لم يشرط ذلك (فلا) يقطع لانتفاء الترامه (فلك : الأطهر عند الحدمور لاقطع) بسرقه مال مسلم أو غير مطلقا كما لايحد بالزنى (والله أعلم) إذ لم يلتزم أحكاما فهو كالحربي ، نعم يطالب برد ماسرقه أو بدله جزما ، ولا يقطع أيضا مسلم أو ذى بسرقهما ماله

أحد الحرزين فى الآخر بجعلهما كالحرز الواحد اه سم على منهج (قوله لأن ما فى الصحن) علة لقوله فلا قطع . [فرع] قال سم على منهج . لو فتح شخص الحرز ودخل الدار فحدث فيها مال وهو فيها فأخذه وخرج به فلا قطع لأخذه من حرز مهتوك اه . واعتمده م ر . أقول : لاينافي هذا قولم إن الحرز لايخرج عن الحرزية بفتح السارق لأن ذاك فيا إذا وضع المال قبل الهتك ، ووجهه استصحاب الحرزية والاحرام للحرز فليتأمل اه سم على منهج (قوله فيقطع لإحرازه عنه) ومنه صندوق أحد الزوجين بالنسبة للإنحر فيقطع بسرقته منه .

(فصل) فى شروط السارق

(قوله ويقطع بها) أى من الأعضاء(قوله وجاهل معذور بجهله) أى بأن قرب عهده بالإسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء (قوله وبعصمة الذى) أى ربسبب عصمة النخ (قوله أو غيره مطلقاً) شرط أولا (قوله أو بدله جزماً) فى هذا الصنيم إشعار بأن الحربي لايطالب ، وظاهر أنه لو تلف ماسرقه فلا ضيان عليه ، وإن كان باقيا وأسكن

(فصل) فى شروط السارق الخ

(قوله فىشروط السارق) أى فىبعض، فقوله وهى تكليف الخ بيان للشروط من حيث هى لا التى فى كلام المصنف فى هذا الفصل (قوله ويقطع بها) أى وفيا يقطع بها وهو أطرافه على ماياً تى (قوله لالذرامه الأحكام) لاستحالة قطعهمنا بماله دون قطعه بمالهما (وتئبت السرقة بيمين المدعى المردودة) فيقطع بالأن من الأصح) لأنها إقرار حكا وهذا ماذكراه هنا ، لكنهما جزما في الدعاوى من الروضة وأصلها بعدم القطع بها لأنه حن الله تعالى وهو لاينبت بها ، واسمده البلقيني واحتج له بنص الشافعى . وقال الأذرعي وغيره : إنه الملدهب وهو المعتمد ، وحمل بعضهم كلام المصنف اعلى ثبوتها بالنسبة للمال وهم إذ ثبوته لاعلاف فيه (وبإقرار السارق) بعد دعوى إن فصله بما يأتى في الشهادة بها ولو لم يتكرر كسائر الحقوق ، وما بحثه الأذرعي من قبول الإطلاق من مقر ققيه موافق الشهادة بالواطرة عن في ملك أن المناسب الواحد فالأرجه اشتراط التفصيل مطلقا كنظيره في الزئى أما إقراره قبل تقدم دعوى فلا يقطع حتى يدعى المالك ، فالأرجه اشتراط التفصيل مطلقا كنفه بسري يدعى المالك بمائه أخذا المناسبة المناسبة للإمال التنظر لوقوع ظهور مسقط ثم تعاد الشهادة للبوت المال لأنه لايتبت بشهادة الحسبة لا القطع لأنه يثبت بها وإنما انتظر لوقوع ظهور مسقط ولم يظهر (والمذهب قبول رجوعه عن الإقرار بالسرقة كالزئى لكن بالنسبة للقطع دون المال ، والطريق الثاني القطع بوجوب الغرم اوجوبه، وفي طريق ثالث القطع بوجوب الغرم أيضا (ومن أقر بعقويقة تعالى) أي بموجها كزئى وسرقة وشرب مسكرولو بعد دعوى (فالصحيح أن القاضي) أي بجوجها إلا فقل الإماع على ندبه، وحكاه عن الأصحاب والمتعدالأول

انتراعه منه نزع فليتأمل اه سم على حج (قوله وتثبت السرقة بيمين المدعى المروردة) ضعيف (قوله إذ ثبوته)
أى الممال باليمين المردودة (قوله ولو لم يتكرر) أى الإقرار (قوله فالأوجه اشتراط التفصيل مطلقا) أى فقيها
أوغيره (قوله ويثبت الممال أخدًا من قولهم النح) قد يشكل هلما الأخذ بأن قضية المأخوذ منه عدم الاحتياج لثبوت
الممال لا لأنه إنما احتيج إليه فى المأخوذ منه لأنه لا يثبت بهاادة الحسبة ، بخلافه فى المأخوذ فإن فيه إقرارا والممال
يثبت به فليتأمل اه سم على حج (قوله لأنه يثبت بها) قد يقال قضية هذا الصنيع أن السرقة تثبت قبل الدعوى
فقد يشكل على الدرتيب فىقوله الآتى ثم ثبزت السرقة بشروطها فليتأمل ، وقد يجاب بأن هذا مخصص المرتيب
المذكور أو بأنه يتضمن ثبوت السرقة أيضا فليتأمل اهسم على حج .

[فرع] لو أقرّ بالسرقة ثم رجع ثم كلب رجوعه ، قال الدميرى : لايقطع ، ولو أقرّ بها ثم أقيمت عليه البينة ثم رجع ، قال القاضى : سقط عنه القطع على الصحيح لأن الثبوت كان بالإقرار وتقدم نظيره فى الزفى عن المـاوردى، كذا فى شرح الروض!ه سم على حجلكن المعتمد فيمما خلافه عند مر فيا تقدم (قوله والمعتمدالأول)

الرجه إسقاط الأحكام وليس هو فى التحفة (قوله أخلا من قولم النخ) استشكل ابن قاسم هذا الأخذ بأن قضية المأخوذ منه عدم الاحتياج ليوت الممال لأنه إنما احتيج إليه فى المأخوذ منه لأنه لاينت بشهادة الحسبة ، بمثلاثه فى المأخوذ فإنه إقرار والممال يثبت به (قوله لا القطع) قال الشهاب ابن قاسم : قد يقال قضية هذا أن السرقة تثبت قبل الدعوى . وقد يشكل على الترتيب فى قوله : أى ابن حجر الآفى ثم ثبوت السرقة بشروطها . وقد يجاب بأن هذا تخصيص للترتيب المذكور أو بأنه يتضمن ثبوت السرقة أيضا فليتأمل اهم . لكن قد يقال إن الجواب الثافى لا يتأتى مع قوله دعوى الممالك أو وليه أو وكيله (قوله والطريق الثانى الغ) أهمل ذكر القول الثانى من الطريق المالكية التى اختارها فى المتن ، وعبارة الجلال عقب المتن وفى لا كالمال والطريق الثانى الغ

وقضية تخصيصهم الجواز بالقاضى حرمته على غيره ، والأوجه جوازه لامتناع التلقين على الحاكم دوث غيره (أن يعرض له) حيث كان جاهلا وجوب الحدّ وهو معلنور كما في العزيز ، ولعله جرى على العائب إذ العالم قد تطرأ له دهشة فلا فرق كما قاله البلقيني (بالرجوع) عن الإقرار وإن كان عالمــا بجوازه فيقول لعلك قبلت فاخلت أخلت من غير حرز غصبت انهبت لم تعلم أن ماشربته مسكر ، لأنه صلى الله عليه وسلم عرض به لمـاعز وقال لمن أفر عنده بالسرقة ما إخالك سرقت ، قال بلي ، فأعاد عليه مرتين أو ثلاثا فأمر به فقطع . والثاني لايعرض له . والثالث يعرض له إن جهل أن له الرجوع ، فإن علم فلا ، وأفهم قوله بالرجوع أنه لايعرض له بالإنكار أى مالم يخش أن ذلك يحمله على إنكار المـال أيضًا فيا يظهر ٰ ، وأنه يمتنع التعريض إذا ثبت بالبينة ، وقوله لله يفيد أن حق الآدمى لايحل التعريض بالرجوع عنه وإن لم يفد الرجوع فيه شيئًا ، ويوجه بأن فيه حملا على عمرم فهو كمتعاطى العقد الفاسد (ولا يقول) له (ارجع) عنه أو اجحده قطعا فيأثم به لأنه أمر بالكذب ، وله أن يعرض الشهود بالتوقف في حدَّه تعالى إن رأى المصلحة في السَّر وإلا فلاً، وعلم منه أنه لايجوز له التعريض ولا لهم التوقف عند ترتب مفسدة على ذلك من ضباع المسروق أو حد للغير (ولو أقرّ بلا دعوى) أو بعد دعوى من وكيل للغائب شملت وكالته ذلك ولم يشعر المـالك بها أو شهد بها حسبة (أنه سرق مال زيد الغائب) أو الصبيّ أوّ المجنون وألحق بذلك السفيه (لم يقطع في الحال)بل) يحبس و (ينتظر حضوره) وكماله ومطالبته (في الأصح) لأنه ربما يقرُّ له به بالإباحة أو الملك فإنه يسقط القطع وإن كذبه كما مرٌّ ، أما بعد دعوى الموكل فلا انتظار لعدم احمال الإباحة هنا . ونحو الصبيّ يمكن أن يملكه عقب البلوغ والرشد وقبل الرفع إلى الحاكم فيسقط القطع أيضا . ولا يشكل حبسه هنا بعدمه فيا لو أقرّ بمال غائب لأن له المطالبة بالقطع في الجملة لابمال الغائب ، ومن ثم لو مات عن نحو طفل حبس لأنه له بل عليه المطالبة بمحينئذ (أو) أقرّ (أنه أكره أمة غائب على الزني) أو زني بها (حد

أى الجواز (قوله والأوجه جوازه) أى من الغير (قوله فلا فرق) أى بين العالم والجاهل (قوله مالم يضم بين العالم والجاهل (قوله مالم يخش) متصلة بقول المصنف بالرجوع فكان الأولى ذكرها قبل قوله وأفهم ، وعبارة حج : وأفهم قوله أقر أن لم قبل الإقبار ولا يبنة حمله بالتعريض على الإنكار : أى مالم يخش أن ذلك المنح المنح أله لايحل التعريض أى وإن كان رجوعه لايقبل (قوله فيأثم به) ومثل القاضى غيره (قوله لأنه أمر بالكلب) إن رجع المتن أيضا كم هو ظاهر دل على تضمن الرجوع الكلب فيخالف ماتقدم من الفرق بين التعريض بالرجوع والتعريض كما هو ظاهر دل على تضمن الرجوع الكلب وتسليم ذلك في الجواب مع الاعتذار عنه ، إلا أن يجاب بالفرق بين المحلى على الكلب والأمر به فليحرر اهرم على حج (قوله أو حد الغير) وشله بالأولى مالو خاف على نفسه أو ماله تحافي نفسه أو ماله تحافي نفسه أو ماله تحافي نفسه أو ماله تحافي المحلى على الكلب والأمرى والمبنية لكنه سيأتى أنه قد يبلغ العبي المخ فيأتى نظيره في المجنون والسفيه كنه سيأتى أنه قد يبلغ العبي المخ فيأتى نظيره في المجنون والسفيه كنه سيأتى أنه قد يبلغ العبي المخ فيأتى نظيره في المجنون والسفيه كنه سيأتى أنه قد يبلغ العبي المخ فيأتى نظيره في المجنون والسفيه كنه سيأتى أنه قد يبلغ العبي المخ فيأن ادى مثلاثم مسافر (قوله ومن ثم لو مات أى المائك ، وقوله ومن ثم لو مات أى المائك ،

⁽قوله دون غيره) أى فهو أولى بالجوار(قوله وأفهم قوله للرجوع أنه لايعرض له بالإنكار الخ) صوابه ما فىالتحقة وقصه :وقوله أى وأفهم قول المنن أقر أن له قبل الإقرار و لا بينة حمله بالتعويض على الإنكار : أى مالم يخش الخ ولعل صورة إنكار السرقة دون الممال كأن يقرّ به ويدعى أنه أخله بشبهة أو نحو ذلك (قوله ومن ثم لو مات)

في الحال في الاصح) لعدم توقفه على طلب ولأنه لايباح بالإباحة ، ومن ثم توقف المهر على حضوره لسقوطه بالإسقاط واحيَّالَ كونها وقفت غير موثر لضعف الشبَّة فيه ، ولهذا جريًا في باب الوقف على حدَّه بوطء المرقوفة عليه أو أنه نذر له بها كذلك لندرته ، والثانى ينتظر حضوره للاحتمال المــارّ (ويثبت) القطع (بشهادة رجلين) كسائر العقوبات غير الزني(فلو شهد رجل وامرأتان) بعد دعوى المسالك أو نائبه أو رجل وحلف معه (ثبت المال ولا قطم) كما لو ثبت بذلك الغصب المعلّق به طلاق أو عتق دونهما حيث تقدم التعليق على الثبوث وإلا وقعا كما مر نظيره فيالصوم ، بخلاف مالو شهدوا قبل الدعوى فإنه لايثبت شيء إذ لاتقبل شهادة الحسبة في المبال كما مر" (ويشترط ذكر الشاهد) هو للجنس أي كل من شاهديه (لشروط السرقة) المبارة إذ قد يظنان ماليس بسرقة سرقة فيبينان المسروق منهوالمسروق وإن لم يذكرا أنه نصاب لأن النظر فيه وفى قيمته للحاكم بهما أو بغيرهما ، ولا أنه ملك لغير السارق بل للمالك إثباته بغيرهما وكونها من حوز بتعيينه أو وصفه ويقولان لانعلم ا فيه شبهة ، وغير ذلك كاتفاق الشاهدين ، ويشير إلى السارق إن حضر وإلا ذكر اسمه ونسبه ، وما استشكل به من أن البينة لاتسمع على غائب في حد" له تعالى يمكن تصويره بغائب متعزز أو متوار بعد الدعوى عليه (ولو اختلف شاهدان) فيا بينهما (كقوله) أى أحدهما (سرق) هذا العين أو ثوبا أبيض (بكرة و) قول (الآخر) سرقها أو ثوبا أسود (عشية فباطلة) للتنافى فلا يترتب عليها قطع نعم للمالك الحلف مع أحدهما ومع كل منهما إن وافق شهادة كل دعواه وأخذ المـال ، ولو شهد واحد بكبش والآخر بكبشين ثبت واحد وقطع إن بلغ نصابًا ، وله الحلف مع شاهد الزيادة وأخذها ، أو اثنان أنه سرق هذه بكرة وآخران أنه سرقها عشية تعارضتا ولم يمكم بواحدة منهما ، فإن لم يتواردا على شيء واحد ثبتا وقطعا إذ لاتعارض (وعلى السارق رد ماسرق) وإنْ قطع لخبر و على اليد ما أخلت حتى توديه ، ولأن القطع حقه تعالى والغرمحق الآدى فلم يسقط أحدهما الآخر

وقوله حبس : أى المقرّ ، وقوله لأن له : أى الحاكم (قوله أو أنه نفر له بها كذلك) أى غير موشر (قوله النحيال لندويه) فادا أنه إذا وطئ الأمه المنطور له بها وهى بيد النافز لايجد وه ظاهر لأنه ملكها بالنفر (قوله الاحمال الممار) أى في توجيه الأصبح من قوله لأنه رعا يقرّ له الغز قوله ولا أنه ملك لغير السارق) أى ولا يجب عليهما أن يبينا أنه الخ (قوله ويقولان لا نعلم) من جلمة الشروط المعتبر ذكرها (قوله ومع كل منهما) أى يمينا واحلم على ما يقمّ له المارة (قوله ومع كل منهما) أى يمينا واحلم على ما يقهم من هذه العبارة (قوله إن وافق شهادة كل دعواه) أى كأن ادعى بعين فشهد أحدهما أنه سرقها بكرة والآخر عشية فيحلف مع كل منهما ، يمنى أنه إن شاء حلف أنه سرقها بكرة وإن شاء حلف أنه سرقها عشية ، فإن وافقت دعواه شهادة أحدهما دون الآخر حلف مع من وافقت شهادته أحدهما والآخر بأنه سرق ثوبا أسود فيحلف مع الأول لموافقة شهادته موادة إلى المود فيحلف مع الأول لموافقة شهادته موادة إلى المؤلفة المعمد أو أحداثه مرجحة (قوله وعلى السارق ردّ ماسرق) أى وأجرته مدة وضع يده ، وقد يؤخذ من قوله الآن الكرة لهسته مرجحة (قوله وعلى السارق ردّ ماسرق) أى وأجرته مدة وضع يده ، وقد يؤخذ من قوله الآن أنكرة العدة ملاء مع

أى الغائب (قوله يمكن تصويره) يعني السباع (قوله هذه العين أو ثوبا أبيض)عبارة التحقة مع المتن سرق هذه العين أو ثوبا أبيض عبارة التحقة مع المتن سرق هذا مشيرا لأخرى أو ثوبا أسود أو عشية فباطلة انهت . فراده تصوير الاختلاف في العين وفي الوصف وفي الزمن ، وما صنعه الشارح وإن كان صحيحا إلا أنه فاته هذا الغرض ، وما صنعه الشاختلاف في الزمن كاف (قوله ومع كل منهما) توقف ابن قامم في هذا ، ونقل عليه عبارة الروض ونصها : وإن شهد واحد بثوب أبيض وآخر بأسود

ومن ثم لم يسقط الضان والقطع عنه برد " المال للحرز (فإن تلف ضمنه) كنافعه من مثل فى المثلى وأقصى قيمة في المقتوم (وتقطع بمينه) أى السارق اللدى له أربع إذ هو الذي يتأتى فيهائمر تيب الآنى بالإجماع وإن كانت شلام حيث أمن نرف الله و لأن البطش بها أقوى فكانت البداءة بها أردع، وإنما لم يقطع ذكر الزانى لأنه ليس له مثله ويه يفرت النسل المطلوب بقاره ، وقاطعها فى غير القن هو أو نائبه، فلو فوضه للسارق لم يقع الموقع (فإن سرق ثانيا بعد قطعها) واندمال القبطم الأول و فارق توالى القبط فى الحرابة لأنهما ثم حد واحد (فرجله اليسرى) ثانيا بعد قطعها) واندمال القبطم الأول و فارق توالى القبطم فى الحرابة لأنهما ثم حد واحد (فرجله اليمنى) خير الشافعى بذلك وله شواهد، وصح ماذكر فى الثالثة عن أي بكر وعمر رضى الله عنهما من غير مخالف ، وحكمة قطع البدوالرجل أنهما آلة السرقة مرتين تعدل الحرابة تطع المعان فى مرة منها كما يأنى، أما قبل قطعها فسيأتى وعله فى العضو الأصلى ، فلو كان له بدان مثلا شرعا وعلمت الأصلية قطعت دون الزائدة ، وإلا اكننى بقطع إحداها ولا يقطعان بسرقة واحدة ، فإن ثم تكن له إلا

على حج (قوله يردّه المال للحرز) أي ولو لم تثبت السرقة إلا بعد الردّة ، وقد يخرج قوله بردّه الخ مالو أخذه المـالك قبل الرفع للقاضي كأن رماه السارق خارج الحرز فأخذه المـالك فلا قطع لتعذَّر طلبَ المـال ، والفرق أنه لايبرأ برده النحرز قبل وضع المـالك يده عليه (قوله حيث أمن نزف الدم) أى فإن لم يؤمن نزف الدم قطعت رجله اليسرى ، بخلاف ما سيأتي آخرالباب أنه لو شلت بعد السرقة ولم يؤمن نزف الدم فإن القطع يسقط لأنه بالسرقة تعلق بعينها ، فإذا تعذر قطعها سقط بخلافه هنا ، فإن الشلل موجود ابتداء ، فإذا تعذر قطعها لم يتعلق القطع بها بل بما بعدها م ر اه سم على حج (قولهوقاطعها فى غيرالقن) أى من حرّ ومبعض ومكاتب ، أما القن فقاطعها السيد والإمام (قوله فلو فوضه) أى الإمام أو نائبه (قوله للسارق) وخرج بالسارق مالو فوَّضه للمسروق منه فيقم الموقع وإن امتنع التفويض له محافة أن يردُّ د عليه الآلة فيؤدى إلى إهلاكه ، وخرج بفوض إليه مالو فعله بلا إذن من الإمام أو نائبه فلا يقع حدا وإن امتنع القطع لفوات المحل (قوله لم يقع الموقع) في الروض في باب استيفاء القصاص قبيل الطرف الثانى مانصه : ولو أذن الإمام للسارق : أى فى قطع بده فقطع بده جاز ويجزى اه قال في شرحه وما ذكره كأصله من الجواز ناقضه في أول الباب الثاني من أبواب الوكالة اهسم على حج: أي فما في الوكالة هو المعتمد. وكتب أيضا حفظه الله : قوله لم يقع الموقع : أى ويكون كالسقوط بآفة وسيَّأتَى مافيه ومنه سقوهـ القطع وعَليه فيشكل الفرق بين القول بوقوع الموقع وعدمه لأن كلا منهما يسقط القطع ، إلا أن يقال : إذا قلنا بوقوع الموقع كان قطعها حدا جابرا للسرقة من حيث حق الله تعالى ، وحيث قلنا لايقع الموقع لم يكن سقوطها حدا لكنه تعذر الحد لفوات محله فلا يكون سقوطها جابرا للسرقة وإن اشتركت الصورتان في عدم لزوم شيء للسارق يعد (قوله واندمال القطع الأوّل) أى فلو والى بينهما فمات المقطوع بسبب ذلك فلا ضمان أخذا نما تقدم فى الحدود

فله أن يحلف مع أحدهما ، وله أن يدعى الآخر ويحلف مع شاهده واستحقهما (قوله واندمال القطع) كان ينبغى التمبير بغير هذا لأنه يوهم أنه لاتقطع رجله اليسرى إلا إن سرق بعد قطع اليخى واندمالها ، بخلاف مالو سرق بعد القطع وقبل الاندمال (قوله وقطع ما ذكر بالثالثة) لعله بالثانية فليتأمل (قوله بسرقة واحدة) أفهم أثن

ز اللدة قطعت وإن فقدت أصابعها ، وتعرف الزائدة بنحو نقص أصبع وضعف بطش وفحش قصر (وبعد ذلك) أى قطع الأربع إذا سرقي أو سرق أولا ولا أربع له (يعزر) لعدم ورود شيء فيه وحبر قتله منكر وبتقدير صحته يكون منسوخاً أو محمولًا على قتله بزنىأو استحلال ، أما إذا لم يكن له إلا بعض الأربع فيقطع فى الأولى مايقطع فى الثانية بل الرابعة بأن لم /كن له إلا رجل يمنى ، لأنه لما لم يوجد ماقبلها تعلق الحق بها (ويُغمس) نديا (محلّ قطعه بزيت) خصكأنه لكونه أبلغ (أو دهن) آخر (مغلى) بضم الميم وفتح اللام لصحة الأمر به ، ولأنه يسد" أفواه العروق فينحسم الدم وجصه المساوردى بالحضرى ، أما البدوى فيحسم بالنار لأنه عادمهم فدل على اعتبار عادة تلك الناحية ثم (قبل هو) أي الحسم (تتمة للحدّ) فيازم الإمام فعله هنا لا فيالقود لأن فيه مزيد إيلام يحمل المقطوع على تركه ، (والأصح أنه حق للمقطوع) لأنه تداو يدفع به الهلاك بسبب نزف الدم ، ومن ثم لم يجبر على فعله (فواتنه عليه) هنا وكذا على الأول مالم يجعله الإمام من بيت المـال كأجرة الجلاد (وللإمام إهماله) مالم يفض تركه لتلفة لتعلم فعله من المقطوع بنحو إعماء كما بحثه البلقيني ، وجزم به الزركشي وهو ظاهر ، وعليه لو تركه الإمام لزم كل من علم به وله قدرة على ذلك فعله به كمالايمني (وتقطع اليد من كوع) للاتباع ولأن الاعتماد على الكف ولذا وجبت فيه الدية (و) تقطع (الرجل من مفصل القدم) وهُو الكعب كما فعله عمر (ومن سرق مرارا بلا قطع) لم يلزمه سوى حدّ واحد وإنما ﴿ كَفْتَ بَمِينَهُ ﴾ عن الكل لاتحاد السبب فتداخلت لوجود الحكمة وهي الزجر، وكذا لو زني بكرا أو شرب مرارا وإنما تعدّدت فدية نحولبس المحرم لأن فيها حقا للآدى باعتبار غالب مصرفها ولاكذلك هنا ، ولو سرق بعد قطع اليمنى مرارا كنى قطِع الرجل عن الكل ، وهكذا على قياس ماتقرر ، ويكنى قطع العضو المتوجه قطعه من يد أو غيرها (وإن نقصت أربع أصابع قلت) أخذا مما قاله الرافعي في الشرح (وكذا) تجزئ (لو ذهبت الخمس) الأصابع منها (في الأصلُّ والله أعلم) لإطلاق اسم اليد علمها حينثه مع وجود الزجر بما حصل له من الإيلام والتنكيل وإن سقط بعض كفها أيضا (وتقطع يد) أو رجل ﴿ زَائِدَةً أَصِبِعًا ﴾فَأَكْثَرُ (في الأصح) لشمول اسم اليد لها ، وفارق القود بأن المقصود منه المساواة والثاني لابل يعدل إلى الرجل (ولو سرق فسقطت يمينه بآفة) أو قود أو ظلما أو شلت وخشى من قطعها نزف الدم (سقط القطع) ولم تقطع الرجل لتعلق الحق بعينُها فسقط بفواتها (أو) سقطت (يساره) بذلك مع بقاء يمينه (فلا)

⁽قوله وبعد ذلك يعزر) فى العباب يعزر ويحيس حتى يموت ، وظاهر المتن أنه لايحبس (قوله وخصه المــاوردى يالحضرى) ضعيف (قوله لزم كل من علم به) أى فإن لم يفعل أثم ولا ضيان عليه ولا على الإمام أيضا (قوله لم يلزمه سوى حدواحد) أى وإن علمت السرقة الأولى والثانية ولم يقطع (قوله وإنما تعددت) أى كأن لبس أولا ثم بعد نزح الثوب أو العمامة أعاد اللبس ثانيا (قوله ولو سرق فسقطت يمينه بآفة) أفهم أنها لو فقلت قبل

الثانية تقطع بسرقة ثانية وقد شمله ما بعده وصرح به الزيادى (قوله منكر) عبارة شرح الروض. وقال ابن عبد البر : منكر لا أصل له انتهت . وهمى قد تفيد أنه ليس المراد بالمنكر المصطلح عليه عند أتمة الحديث وهو الذى انفرد به غير الثقة ، بل المراد أنه موضوع لكن قول الشارح بعد وبتقدير صحته ولم يقل وبتقدير ثبوته قد يفيد أن المراد المنكر بالمغى المصطلح عليه (قوله ندبا) يغى بناء على خصوص الأصح الآتى دون مقابله الآتي أيضا .

يسقط القطع (على الخذهب) لبقاء عمل القطع ، وقبل يسقط فى قول ، ولو أخرج السارق للجلاد يساره فقطعها فإن قال المفرج ظننتها اليمين أو أنها تجزئ أجزأته ، وإلافلا لأن العبرة فى الأداء بقصد اللعافع ، وهمله طريقة يومئ إلى ترجيحها كلام الروضة ، وصححها الرافعى فى آخر باب استيفاء القصاص والمصنف فى تصحيحه ، وصححها الأسنوى وإن حكى فى الروضة طريقة أخرى أنه يسأل الجلاد ، فإن قال ظننتها اليمين أو أنها تجزئ عنها وحلف لزمته الدية وأجزأته ، أو حلمتها اليسار وأنها لاتجزئ لزمه القصاص إن لم يقصد المخرج بدلها عن اليمين أو إياحتها ولم تجزه ، وجزم به ابن المقرى .

السرقة تعلق الحق باليسرى فتقطع ويشمله قول الشارح السابق ، أما إذا لم يكن له إلا بعض الأربع الغ (قوله فإن قال المخرج ظننتها اليمين الغ) معتمد : أى ولا شيء على الجلاد في الحالين .

نم الجزء السابع ويليه الجزء الثامن ، وأوله : باب قاطع الطريق

فهـــرس الجزء السابع

من نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج وحواشيها

٩٩ أظهر الأقوال اعتبار اليسار مبوقت الأداء ٣ فصل في بيان الطلاق السني والبدعي ٦ من طلق بدعيا سن له الرجعة للكفارة ١١ فصل في تعليق الطلاق بالأزمنة ونحوها ١٠٣ كتاب اللعان ١٨ أدوات التعليق لاتقتضين فورا إن علق بإثبات ١١١ فصل فى بيان حكم قذف الزوج وننى الولد فی غیر خلع جوازا ووجوبا ٢٥ فصل فى أنواع من التعليق بالحمل والولادة ١١٣ فصل في كيفية اللعان وشروطه وثمراته ١٢٣ فصل في المقصود الأصلي من اللعان والحيض وغيرها ٣٨ فصل في الإشارة إلى العدد وأنواع من التعليق ١٢٦ كتاب العدد ٤٣ فصل في أنواع أخرى من التعليق ١٣٤ فصل في العدّة بوضع الحمل ٧٥ كتاب الرّجعة ١٤٠ فصل في تداخل العدُّتين ٦٣ لو وطئ الزوج رجعيته واستأنف الأقراء من ١٤٣ فصل في حكم معاشرة المفارق للمعتدّة ١٤٥ فصل في الضرب الثاني من الضربين السابقين وقت الوطء راجع فيا كان بتي ٦٨ كتاب الإيلاء أوّل الباب ٧٧ فصل في أحكام الإيلا من ضرب مدة وما | ١٥٣ فصل في سكني المعتدة وملازمتها مسكن يتفرع عليها فراقها ٨١ كتاب الظهار 17٣ باب الاستبراء ٨٦ فصل فيا يترتب على الظهار من حرمة نحو وطء ۱۷۲ كتاب الرضاع ١٧٩ فصل في حكم الرضاع الطارئ على النكاح ولزوم كفارة وغير ذلك ٩٠ كتاب الكفارة تحريما وغرما

١٨٢ فصل في الإقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف ٣٦٧ فصل في الاصطدام ونحوه مما يوجب الاشتراك

۱۸۷ کتاب النفقات وما یذکر معها 🖥

٢٠٢ فصل في موجب المؤن ومسقطاتها

٢١٢ فصل في حكم الإعسار بمؤن الزوجة

٢١٨ فصل في مؤن الأقارب

٢٢٥ فصل في الحضانة

٣٣٥ فصل في مؤنة المماليك وتوابعها

٧٤٥ كتاب الجراح

٢٦٢ فصل في اجتماع مباشرتين

٢٦٤ فصل في شروط القود

٢٧٨ فصل في تغير حال المجروح بحرية أو عصمة أو إهدار أو بمقدار للمضمون به

٢٨١ فصل فها يعتبر في قود الأطراف والجراحات

والمعانى مع ما يأتى

٢٨٧ باب كيفية القصاص

٢٩٤ فصل في اختلاف مستحق الدم والجاني

۲۹۸ فصل فی مستحق القود ومستوفیه وما يتعلق

٣٠٩ فصل في موجب العمد وفي العفو

٣١٥ كتاب الديات

٣٢١ فصل في موجب مادون النفسي من جرح

٣٣٣ فرع فى موجب إزالة المنافع

٣٤٤ فصل في الجناية التي لاتقدير لأرشها والجناية على الرقيق

٣٤٨ باب موجبات الدية

حصيفة

فى الضمان وما يذكر مع ذلك

٣٦٩ فصل في العاقلة ، وكيفية تأجيل ما تحمله

٣٧٦ فصل في جناية الرقيق

٣٧٩ فصل في الغرّة

٣٨٤ فصل في كفارة القتل

٣٨٧ كتاب دعوى الدم

٣٩٧ فصل فيما يثبت به موجب القود وموجب المال بسبب الجناية من إقرار وشهادة

٤٠٢ كتاب البغاة

٤٠٩ فصل في شروط الإمام الأعظم ، وبيان طرق الامامة

٤١٣ كتاب الردة

٤٢٢ كتاب الزني

٤٢٦ بحد في مستأجرة للزني

٤٢٧ شم وطحد الزاني

٤٢٨ حدّ الزاني غير المحصن

٤٢٩ حد العمد

٤٣٢ من يستحبّ حضوره وقت إقامة الحدّ

٤٣٥ كتاب حد القذف

٤٣٩ كتاب قطع السرقة

شروط وجوب القطع في المسروق

٤٤٢ مايسقط به الحد الثابت بالبينة

٤٤٦ المذهب قطع السارق إذا سرق باب المسجد وجذعه

٤٤٨ شروط الملاحظ قدرته على منع سارق بقوّة أو استغاثة

صيفة ٤٦٢ فصل فى شروط السارق الذى يقطع ٤٦٣ من أقرّ بعقوبة لله تعالى فالصحيح أن للقاضى أن يعرّض له بالرجوع ٤٦٥ يشرط ذكر الشاهد لشروط السرقة ٤٦٧ من سرق مرارا بلا قطع لم يلزمه سوى حدّ واحد

حيمه 40\$ الكفن فى قبر ببيت غرز 60\$ فصل فى فروع متعلقة بالسرقة 60\$ لو غصب حرزا لم يقطع مالكه فى الأصح 60\$ لو نقب فى ليلة وعاد فى أخرى فسرق قطع فى الأصح

۵۸\$ مالا يقطع به السارق

